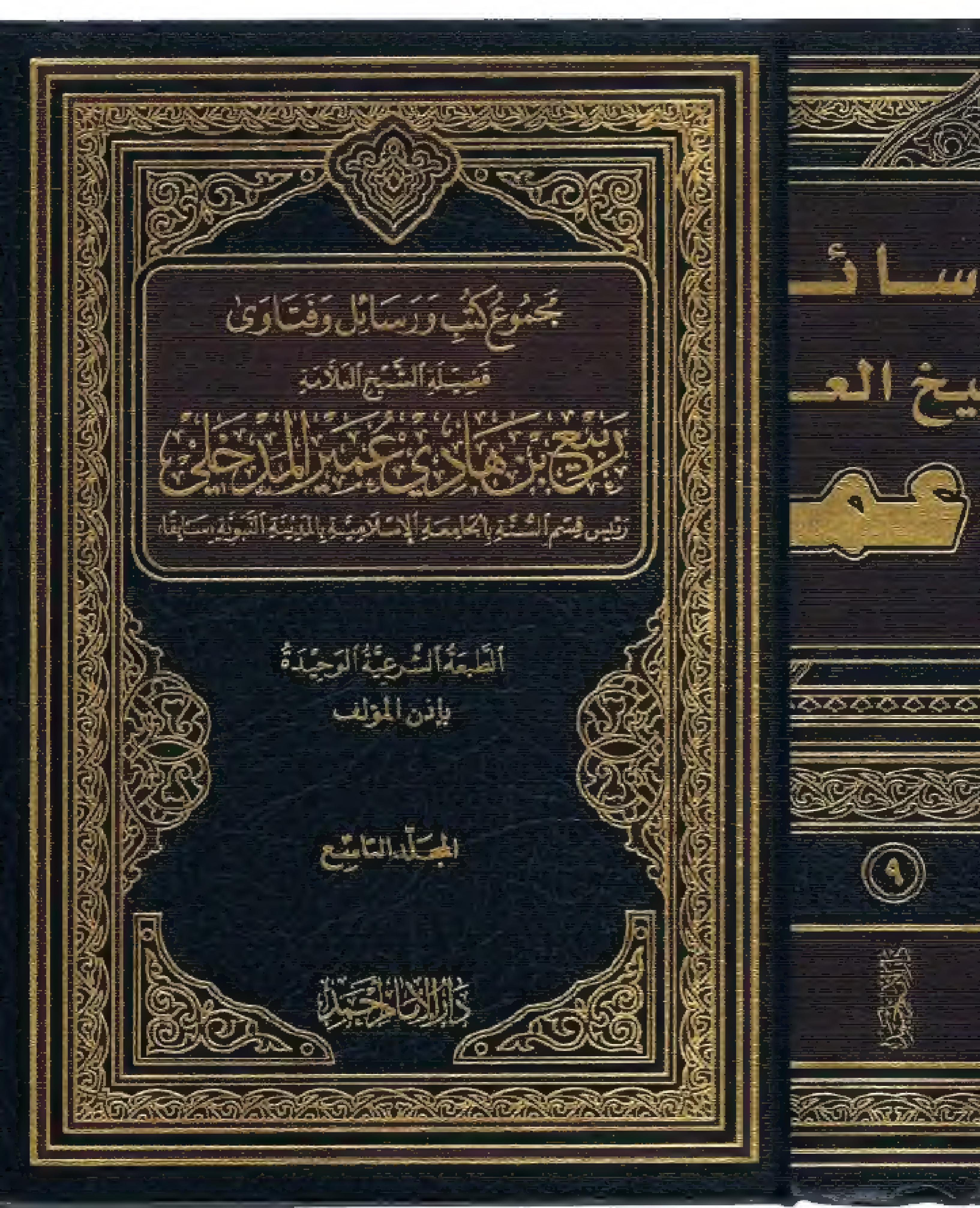


مجموع كتب ورسائل وفتاوى
فضيلة الشيخ العلامة
ربيع بن هادي عمير المدخلي
رئيس قسم السنة بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية سابقاً
الطبعة الشرعية الوحيدة
بإذن المؤلف
المجلد التاسع
دار الإمام أحمد
٩

بوزيد بلقاسم

موسوعة مؤلفات ورسائل وفتاوى

العلامة المحدث المجاهد ربيع بن هادي المدخلي

(٩)

١ - المجموع الواضح في رد منهج وأصول فالح

٢ - طعن الحداد في علماء السنة

٣ - صفات الحدادية

٤ - إزهاق أباطيل عبد اللطيف باشميل

٥ - كشف أكاذيب وتحريفات وخيانات فوزي البحريني

الموصوف زورًا بـ (الأثري)



توزيع بلقاسم

المجموع الواضح

في رد منهج وأصول فالح

تأليف

فضيلة الشيخ العلامة

ربيع بن هادي عمير المدخلي

رئيس قسم السنة بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية سابقًا

بوزيد بلقاسم
بوزيد بلقاسم
بوزيد بلقاسم

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحمد لله رب العالَمين، والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه، ومن اتبع هداه إِلَى يوم الدين.

أما بعد:

فإنَّنِي اطلعت على ما قام به الشيخان: عبيد الْجَابري ومُحمد هادي الْمَدخلي -حفظهما الله- من البيان الْمُتعلق بـ: «توفيق الأزهري، وأبي مالك المدني». من أجل ما صدر منهما من الغلو في حق الشيخ فالِح الْحَربي -حفظه الله-، وإنِّي لأؤكد ما ورد في بيانهما، وأضيف:

إنه على الْمَسئولين بشبكتَي: «أنا السلفي» و«الأثري» أن يتقوا اللَّه في أنفسهم وفي الْمَنهج السلفي الذي ناله من التشويه وشَماتة الأعداء الأمر الذي لا يطاق؛ بسبب كتابات أناس مَجهولين لا تُعرف عقائدهم ولا مناهجهم ولا سيرهم ولا أخلاقهم باسم السلفية والسلفيين.

وأصبحوا يطاردون السلفيين عن حياضهم ويشنون عليهم حَملات الطعون والاتِّهامات الْخَطيرة بالتمييع وغيره واعتبارهم وراث ابن سبأ؛ إِلَى جانب السباب الْمُقذع الذي لا يصدر إلا مِمَّن لا يَخشى اللَّه ولا يراقبه، ويبعد صدور هذه الشناعات والرذائل من السلفيين.

هذا إِلَى جانب اعتبارهم الْحَق باطلًا والباطل حقًّا، واعتبارهم الغلو الشنيع حقًّا وعدلًا عند كثير منهم، واعتبار ألفاظ: الْمُنقذ، والجهبذ، وشاهد عصره، وحاوي العلوم والفنون، وأعرف الناس بالْمَنهج السلفي، وأعلم الناس بِخبايا الْحِزبية، هكذا بصيغتَي التفضيل.

ويدرك الواقف على كلامهم أنَّهم يُحاولون إسقاط علماء السنة ووضعهم في سلة المهملات.

فعلى الْمَسئولين عن الشبكتين الْمَذكورتين أن يُخبروا أهل العلم بأسمائهم

وأسماء آبائهم وأنسابهم؛ ليقولوا فيهم كلمة الحق التي يستحقونها، ولا يجوز لهم إخفاؤها ولا إخفاء أصحابها.

وإن لم يقم المسئولون عن الموقعين بما يجب عليهم وبما سبق طلبه فسنقوم بتحذير الناس من هذين الموقعين.

وعلى الشيخ فالح أن يقوم بواجبه الذي افترضه الله عليه في إنكار هذا المنكر الذي أقام الدنيا وأقعدها بسببه.

فيجتهد في معرفة أسمائهم وينتقد ألفاظهم التي بالغوا في الغلو بها، وأن يُحذر منهم بأعيانهم التحذير البليغ الذي تبرأ به ذمته وعرضه.

وفق الله الجميع لما يُحبه ويرضاه، وحمى المنهج السلفي من كل أذى وضر.

كتبه

ربيع بن هادي عمير المدخلي

٢٣ محرم ١٤٢٥هـ

مكة المكرمة

(٢)

أئمة الجرح والتعديل هم حماة الدين من كيد الملحدين وضلال المبتدعين وإفك الكذابين

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمد لله، والصلاة والسلام على رسول اللَّه، وعلى آله وصحبه ومَن اتبع هُدَاه.

أما بعد:

فقد اطلعت على تعقيب يغلب على ظنِّي -غلبة تقرب من اليقين- أنه لأحد الْمُتَعَالِمين الْمَغرُورين؛ ألا وهو فاروق الغيثي الذي أعرفه، وأعرف مَنْ حَرَّضَه ومَنْ وراءه، ألا وهو فالح الحربي، ويُمكن إلَى حَدٍّ بعيد أنه أمَدَّه بِمَعلومَات فاشلة؛ ليجعله كبش فداء كما يُقَال.

* ولِي على تعيين هذا الْمُتَعَالِم أدلة:

الأول: أنه كان قد اتصل بِي، وفِي خلال اتصاله صَرَّحَ لِي بأنه سَيتَعَقَّب نصيحتِي للشيخ فلان.

الثاني: أنه قد جَاءنِي تعقيبه، وفِي طليعته: أمَّا بعد؛ فهذا كَمَا وعدتكم التعقيب[1] على مُذكرتكم الثانية الَّتِي أرسلتم بها إلَى الشيخ فلان بن فلان -حفظه الله-، والْمُؤرَّخَة فِي مُحَرَّم (١٤٢٥هـ). ولكنه وَقَّعَ عليها بغير اسْمِهِ.

الثالث: أنه خلال اتصاله بِي عَرَض عَلَيَّ نصًّا من كلام الذَّهَبِي فِي الْمُوقظة يتعلق بالرِّوَاية عن أهل البدع؛ لأبيِّن له معناه، فبينتُ له معناه الصحيح، وكان هذا البيان مُخَالفًا لِمَا تَوَهَّمَه من هذا النص.

ثُمَّ جَاءنِي هذا النصُّ بعينه فِي تعقيبه هذا الذي أقوم بِمُنَاقشته.

فإن اقتنع القُرَّاءُ بِمَا قلته وبِمَا ذكرته من أدلة فذاك؛ وإلَّا فإننا قد تعودنا -مع الأسف!!- من بعض الناس التعنت والشك والتشكيك فِي اليقينيَّات، وسوف

---

(١) مع الأسف أنه لَمْ يَتَعَقَّب كلامي، وإنَّمَا ذَهَبَ يَحُوم حوله من بعيد، وذَهَبَ يشغل نفسه بِمَا يَضُرُّه ويسقطه، وهو الْحَط من علوم الْحَدِيث وأئمة الْجَرح والتعديل.

نقول ونعتقد أن هذا لا يضيرنا؛ لأنَّ هدفنا الأول هو دَحض إساءات وأباطيل أهل الفتَن، وبيان فساد أصولِهم.

ثُمَّ الذب عن منهج أهل السنَّة وأصُولِهم العظيمة الَّتِي لا يقوم الإسلام إلَّا بِهَا، وإبراز مكانة عُلَمَاء الْحَديث والْجَرح والتعديل، الذين حفظ اللَّه بهم دينه، والذب عنهم.

ونعتقد أنَّ هذا من الوَاجبات علينا، وقد وَفَّقنَا اللَّه للقيام به، أرجو من اللَّه الْجَزَاء الْحَسَن عليه.

* أقول:

وإنَّ من عَجَائب هذا الْمُتَعَالِم: حَطه الكثير على أئمَّة الْحَديث والتقليل من شأنِهم وشأن علم الْجَرح والتعديل، فلا أئمَّة الْحَديث ولا أئمَّة الْجَرح والتعديل أهل وأكفاء للكلام فِي أهل البدع، ولا قواعد الْجَرح والتعديل تتناول أهل البدع والضلال.

ومن الْمُنَاسب هنا أن أقَدِّمَ بين يدي مناقشة أباطيله لَمْحَةً عن مَكَانة أئمَّة الْحَديث، ثُمَّ أدلف إلَى مناقشة أباطيله؛ لأبيِّنَ زيفها لطلاب الْحَقِّ من أولِي النهى.

* فأقول:

إنَّ اللَّه بعث مُحَمَّدًا ﷺ بالْهُدَى ودين الْحَقِّ؛ لِيُظهره على الدِّين كلِّه ولو كره الكافرون.

وإنَّ أسعدَ الناس بِهَديه واتباعه وحبِّه وموالاته ونصرة ما جاء به من الْحَقِّ: هم صحابته الكرام، ومن اتبعهم بإحسان من القرون الْمُفَضَّلة، ومَنْ سَلَكَ سبيلَهم، وتَرَسَّمَ خُطَاهُم إلَى يوم الدِّين.

ثم إنَّ مَنْ يدرس أحوال السَّابقين واللاحقين من الفِرق الْمُنتَسِبة إلَى أمَّة مُحَمَّد ﷺ، ويدرُس مناهجَهم وعقائدهم وأفكارَهم بإنصاف وفهم وتَجَرُّد؛ يَجد أنَّ أهلَ الْحَديث هُمْ أشَدُّ الناس اتباعًا وطاعةً وتعَلُّقًا وارتباطًا بِمَا جاءهم به نبيُّهم مُحَمَّد ﷺ كتابًا وسنَّة: فِي عَقَائدهم، وعبَادَاتِهم، ومُعَامَلاتِهم، ودَعوَتِهم، واستدلالِهم، واحتجاجهم.

وهُمْ على غايةٍ من الثقة والطمأنينة بأنَّ هذا هو الْمَنهَج الْحَق، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وأنه الطريقُ السليم، والصِّرَاطُ الْمُستَقِيم؛ وما عدا ذلك من الْمَنَاهج والسُّبل فأمرٌ لَمْ يشرعه اللّه، ولَمْ يَرْضَ به، ولا يُؤدِّي إلَّا إلَى الْهَلاك والعطب.

فَمَنْ هُمْ أهل الْحَديث إذن؟

هُمْ مَنْ نَهَجَ نَهْج الصَّحَابة والتابعين لَهُم بإحسان فِي التمسُّك بالكتاب والسُّنَّة، والعَضُّ عليهما بالنواجذ، وتقديْمهما على كلِّ قول وهدي، سواء فِي العقائد، أو العبادات، أو الْمُعَاملات، أو الأخلاق، أو السياسة والاجتماع.

فهم ثابتون فِي أصول الدِّين وفروعه على ما أنزله اللّه وأوحاه على عبده ورسوله مُحَمَّد ﷺ.

وهُم القائمون بالدَّعوَة إلَى ذلك بكل جد وصدق وعزم.

وهُم الذين يَحملون العلم النبوي، وينفون عنه تَحريف الغالين، وانتحال الْمُبطلين، وتأويل الْجَاهلين.

فَهُم الذين وَقَفُوا بالْمرصَاد لكُلِّ الفرق الَّتِي حَادَتْ عن الْمَنهَج الإسلامي: كالْجَهميَّة، والْمُعتزلة، والْخَوَارج، والرَّوَافض، والْمُرجئة، والقدريَّة، وكل مَنْ شَذَّ عن منهج اللّه، واتبع هَوَاه فِي كلِّ زمان ومكان، لا تأخذهم فِي اللّه لومة لائم.

هُم الطائفة الَّتِي مَدَحَهَا رَسُولُ اللّه ﷺ وزَكَّاهَا بقوله: **«لا تَزَال طَائفَةٌ مِنْ أمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهرين، لا يَضُرُّهُم مَنْ خَذَلَهُم ولَا مَنْ خَالَفَهُم حتَّى تقوم السَّاعَة»**[1].

هُم الفرقة الناجية الثابتة على ما كان عليه رَسُولُ اللّه ﷺ وأصحابه، الذين ميَّزَهُم رَسُولُ اللّه ﷺ وحَدَّدَهُم عندما ذكر أنَّ هذه الأمَّة ستفترق إلَى ثلاث وسبعين

---

(١) حديث صحيح: رواه الإمام مسلم في صحيحه (٣/ ١٥٢٣)، والإمام أحْمَد فِي الْمُسند (٥/ ٢٧٨-٢٧٩)، والإمام أبو داود في السنن (٣/ ٤)، والإمام الترمذي في السنن (٤/ ٤٢٠)، والإمام ابن ماجه في السنن (١/ ٤-٥)، والْحَاكم فِي الْمُستدرك (٤/ ٤٤٩-٤٥٠)، والطبراني فِي الْمُعجَم الكبير (٧٦٤٣)، والطيالسي فِي الْمُسْنَد (ص٩٤)، برقم (٦٨٩)

انظر: الصحيحة للعلامة الألباني (٢٧٠، ١٩٥٥).

فرقة كلها في النار إلَّا واحدة، فقيل: مَنْ هُمْ يا رَسُولَ الله؟ قَالَ: «مَنْ كَانَ عَلَى مَا أنا عَلَيه وأصْحَابِي».

لا نقول ذلك مُبَالغةً ولا دعاوى مُجَرّدة، وإنَّمَا نقولُ الواقع الذي تشهد له نصوصُ القرآن والسنَّة، ويشهد له التاريخ، وتشهد به أقوالُهُم، وأحوالُهُم، ومُؤلفاتُهُم.

هُم الذين وضعوا نصب أعينهم قول الله تعَالَى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وقوله: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

فكانوا أشدَّ بُعْدًا عن مُخَالفة أمر رسول الله ﷺ، وأبعَدَهُمْ عن الفتَن.

وهُم الذين جَعَلوا دستورهم: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]. فَقَدَّرُوا نصوص القرآن والسنَّة حق قدرها، وعَظَّمُوهَا حق تعظيمها؛ فَقَدَّمُوهَا عَلَى أقوال الناس جَميعًا، وقَدَّمُوا هديها على هَدي الناس جَميعًا، واحتكموا إليها في كل شيء عن رضًا كامل، وصدور مُنشرحَة، بلا ضيق ولا حَرَج، وسَلَّمُوا لله ولرسوله التسليم الكامل في عقائدهم، وعبَادَاتِهم، ومُعَاملاتهم

هُم الذين يَصْدُقُ فيهم قول الله: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٥١].

هُمْ بعد صَحَابة رسول الله جَميعًا -وعلى رأسهم الْخُلَفَاء الرَّاشدون- سَادة التابعين، وعلى رأسهم: سعيد بن الْمُسيب (ت بعد٩٠هـ)، وعروة بن الزبير (ت٩٤هـ) وعلي بن الْحُسَيْن زين العابدين (ت ٩٣هـ)، ومُحَمَّد بن الْحَنفية (ت بعد ٨٠هـ) وعبيد الله ابن عبد الله بن عُتبة بن مَسْعُود (ت ٩٤هـ أو بعدها)، وسَالِم بن عبد الله بن عمر (ت ١٠٦هـ) والقاسم بن مُحَمَّد بن أبي بكر الصِّدِّيق (ت ١٠٦هـ)، والْحَسَن البصري (ت ١١٠هـ)، ومُحَمَّد بن سيرين (ت ١١٠هـ)، وعمر بن عبد العزيز (ت ١٠١هـ)، ومُحَمَّد بن شهاب الزهري (ت ١٢٥هـ).

ثُمَّ أتباع التابعين، وعلى رأسهم: مالك (ت ١٧٩ه)، والأوزاعي (ت ١٥٧ه) وسفيان بن سعيد الثوري (ت ١٦١ه)، وسفيان بن عُيَيْنة (ت ١٩٨ه)، وإسْمَاعيل ابن عُلية (ت ١٩٣ه)، والليث بن سعد (ت ١٧٥ه).

ثم أتباع هؤلاء، وعلى رأسهم: عبد الله بن الْمُبَارك (ت ١٨١ه)، ووكيع بن الْجَرَّاح (ت ١٩٧ه)، والإمام مُحَمَّد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤ه)، وعبد الرَّحْمَن بن مهدي (ت ١٩٨ه)، ويَحيَى بن سعيد القَطَّان (ت ١٩٨ه)، وعَفَّان بن مسلم (ت ٢١٩ه).

ثم تلاميذ هؤلاء الذين سلكوا منهجهم، وعلى رأسهم: الإمام أحْمَد بن حنبل (ت ٢٤١ه)، ويَحيَى بن معين (ت ٢٣٣ه)، وعلي بن الْمَديني (ت ٢٣٤ه).

ثم تلاميذهم: كالبخاري (ت ٢٥٦ه)، ومسلم (ت٢٦١ه)، وأبِي حَاتِم (ت ٢٧٧ه)، وأبِي زُرعَة (ت ٢٦٤ه)، وأبِي داود (ت ٢٧٥ه)، والترمذي (ت ٢٧٩ه)، والنسائي (٣٠٣ه).

ثم مَن جرى مَجْرَاهُم فِي الأجيال بعدهم: كابن جرير (ت ٣١٠ه)، وابن خُزيمَة (ت ٣١١ه) والدَّارَقطنِي (ت ٣٨٥ه) فِي زمنه، والْخَطيب البغدادي (ت ٤٦٣ه)، وابن عبد البر النمري (ت ٤٦٣ه)، وعبد الغني الْمَقدسي (ت٦٠٠ه)، وابن قُدَامَة (ت٦٢٠ه)، وابن الصَّلاح (ت٦٤٣ه)، وابن تيميَّة (ت ٧٢٨ه)، والْمِزِّي (ت ٧٤٣ه)، والذَّهَبِي (ت ٧٤٨ه)، وابن كثير (ت ٧٧٤ه)، وأقران هؤلاء فِي عُصُورهم، ومَنْ تلاهم واقتفى أثرهم فِي التَّمَسُّك بالكتاب والسنَّة إلَى يومنا هذا.

ولَهُم مؤلفات فِي نصرة العقيدة الصحيحة الْمُسْتَمَدَّة من الكتاب والسنَّة وما كان عليه الصَّحَابة والتابعون[1].

* وهذه الْمُؤلفات كثيرة لا تُحصى، أذكر منها ما يأتي:

١- الرَّدُّ على الْجَهميَّة: للإمام أحْمَد.

---

(١) هذه النُّبذة إلَى هنا أخذتُها من مُقدِّمة كتابي: «مكانة أهل الْحَديث».

٢- السنَّة: لعبد اللَّه بن أحْمَد.

٣- الإيْمَان: لابن أبي شيبة.

٤- الإيْمَان: لأبي عُبيد.

٥- خلق أفعال العباد: للبخاري، وضمن كتابه الصَّحيح: كتاب الإيْمَان، وكتاب التوحيد، وكتاب الاعتصام.

٦- وكتاب السنَّة: للخلال -جامع علم أحْمَد- في ثلاث مُجَلَّدَات.

٧- كتاب الرد على الْجَهميَّة، وكتاب الرد على بشر الْمرِّيسي: كلاهُمَا لعثمان ابن سعيد الدارمي.

٨- وكتاب السنَّة: للأثرم.

٩- وكتاب الشريعة: للآجري.

١٠- والسنَّة: لابن أبي عاصم.

١١-والسنَّة: لابن شاهين.

١٢- والاستقامة: لِخشيش بن أصرم.

١٣- وكتاب التوحيد: لابن خُزيْمَة.

١٤- والإيْمَان: لابن منده، والتوحيد له.

١٥- وكتاب الإيْمَان بالقدر، وكتاب الأسْمَاء والصِّفات: لأبي بكر أحْمَد بن إسحاق الْمَشهُور بالصبغي.

١٦- وكتاب السنَّة: لأحْمَد بن مُحَمَّد العسال.

١٧- وكتاب الصفات.

١٨- وكتاب النزول.

١٩- وكتاب الرؤية. الثلاثة للإمام الدَّارَقُطني.

٢٠- والإبانة الكبرى.

٢١- والإبانة الصغرى.

٢٢-والسنَّة. ثلاثتها لابن بَطَّة العكبري.

٢٣- وشرح أصول السنَّة: للإمام اللالكائي.

٢٤-والْحُجَّة فِي بيان الْمَحَجَّة: لأبِي القاسم التيمي.

٢٥- وكتاب الصفات: فِي جزأين لعبد الغنِي الْمَقدسي.

٢٦- ومُؤلفات كثيرة للإمام ابن تيميَّة وتلميذه ابن القيم.

وتتابعت تآليفهم فِي خدمة السنَّة والعقيدة إلَى يومنا هذا.

فَهُم -والْحَمْدُ لله- سَادة الأمَّة وقادتُهَا فِي الْحَديث، والرِّجَال، والعقيدة، والفقه، وهُم الذَّابون عن دين اللَّه عقيدة وشريعة، والقَائِمُون لأهل الإلْحَاد وأهل البدع فِي كل زمان ومكان.

وقَدْ أحصيتُ فِي كتابِي: «جَمَاعَة واحدة لا جَمَاعَات» لأهل الْحَديث والسنَّة فِي هذا العصر حَوَالِي خَمسين ومائة كتاب فِي الرد على الْمَلاحدة وأهل البدع من الرَّوَافض وغيرهم من أهل الضلال.

وهذا غَيضٌ من فيض جهادهم فِي رفع راية الإسلام والسنَّة وإرهاق الأباطيل والضلالات الَّتِي انْحَرَفَ أهلها عن جَادَّة الإسلام، وتنكبوا عن الصِّرَاط الْمُستَقيم، كل هذا ناشئ عن إدراكهم لعظمة الْحَق الذي جاء به مُحَمَّد ﷺ وخطورة ما يُخَالفه من الكفر والشرك والبدع؛ فَجَزَاهُم اللَّه عن الإسلام والْمُسلمين أفضل الْجَزَاء، وأرغم اللَّه أنوف مَنْ يَتَنَقَّصهُم، ويزدري بِجُهُودهم.

* ثم بعد هذه اللمحة الْمُضيئة عن أهل الْحَديث -وعلى رأسهم أئمّتهم- أبدأ بِمُنَاقشة هَذَا الْمُتَمَالِم، فأقول:

إنَّ من عَجَائب هذا الْمُتَعَالِم: الْحَط على أئمَّة الْحَديث والتقليل من شأنهم وشأن علم الْجَرح والتعديل، فلا أئمَّة الْحَديث وأئمَّة الْجَرح والتعديل أهل وأكفاء للكلام فِي أهل البدع، ولا علم الْجَرح والتعديل يتناول أهل البدع.

وما أدري من أين اكتسب هذه النَّزعَة؟!!

* وهاكم الأدلة من وُرَيقَاته الْمُظلمة الْمَليئة بالْجَهل:

١- قال: هل الْجَرح والتعديل الذي فِي علم الْمُصطَلح هو نفسه كلام الأئمَّة والعُلَمَاء فِي أهل البدع والأهواء؟! أو بِمَعنًى آخر: هل تُطبَق قَوَاعد هذا العلم فِي الكلام على أهل النِّحَل؟!!

* أقول:

الْجَوَاب: إنَّ علم الْجَرح والتعديل ليدخل فِي أبْجَديَّاته وأوائله أهل البدع، ولاسيما الدُّعَاة والكذابين منهم، وهات أقوال الأئمَّة من أهل الْحَديث وغيرهم فِي إخراج أهل البدع واستثنائهم من علم وقواعد الْجَرح والتعديل.

٢- قال: إنَّ علم الْجَرح والتعديل جَانبِي من علوم الشريعة، له ضوابط وقواعد مُحَدَّدَة معروفة بيَّنَهَا أهل هذا العلم فِي كتبهم.

أمَّا الكلام فِي الرِّجَال غير الذين فِي الرِّوَاية؛ فَهَذَا يَحتاج إلَى عَالِم مُحيط بالشريعة، ينظر فِي الأصول، ويستقرئ الأدلة؛ ليخرج بعدها بِحُكم عَلَى هَذَا الرَّجُل، وهل خالف منهج أهل السنَّة والْجَمَاعَة أو لا؟!

* أقول:

فِي هذا الكلام حَطٌّ عَلَى علم الْجَرح والتعديل، وأنه علم جَانبِي -أي: هامشي-، وحَطٌّ على عُلَمَائه بأنَّهُم ليسوا أهلًا للحكم على أهل البدع؛ لأنهم لا يَمتلكون أدوات النظر والاستدلال، ولا يستطيعون استقراء الأدلة، بل الْمُؤَهَّل لذلك هو وأمثاله الذين أحاطوا بالشريعة، فهم الْمُؤَهَّلون للنظر فِي الأصول، ولعل منها أصل التوحيد -أي: علم الكلام والْجَدل كما يزعم أهل البدع!!- ومُؤَهَّلون لاستقراء الأدلة من الكتاب والسنَّة، واستخراج الأحكام على أهل البدع.

أمَّا علماء الْجَرح والتعديل فليسوا من كل ذلك فِي شيء؛ لأنَّهُم لا أصول لَهُم تؤهلهم للنظر فِي نصوص الكتاب والسنَّة، واستخراج الأحكام منها؛ ولأنَّ علمهم جَانبِي -أي: هامشي سطحي!!-.

٣- قال: لقد كان أغلب مُذكرتكم مُركزة حول مسألة أصبح من الواجب البيان عنها وتَجليتها بوضوح وهي: هل الْجَرح والتعديل الذي فِي علم الْمُصطلح هو نفسه

كلام الأئمة والعلماء في أهل البدع والأهواء؟! أو بِمَعْنًى آخر: هل تُطبَق قَوَاعد هذا العلم في الكلام على أهل النحل؟! وهذا ما سنبينه في هذا التعقيب بإذن الله.

* أقول:

لأول مرة في تاريخ عُلَمَاء الْمُسلمين تظهر هذه الدَّعوى الباطلة القائمة على الْجَهل والْهَوَى، وهي إخراج الكلام في أهل البدع والأحكام عليهم عن قواعد علماء الْجَرح والتعديل في علوم الْحَديث، وهو وغيره أعجز من أن يُخرجوا أهل البدع والنحل من دائرة نقد أئمّة الْجَرح والتعديل والأحكام عليهم قيد شعرة، فضلًا عن أن يُجَلوا ذلك ويُوَضِّحُوه!!

٤- قال: لِهَذَا فأنا سأبيِّن بعض الفروق بين الْجَرح والتعديل في علم الرِّوَاية وبين كلام العلماء وطعنهم في أهل البدع والأهواء، والذي انتَقَدتُمُوه على الشيخ فلان -حفظه الله- هو قوله: لا تقل: جرح. وهذا منه تربية للشباب، وتعويدهم على عبارة طعن؛ لأنَّ الشَّابَّ إن قال: جرح. مُمكن أن يفتح عليه الْمُلبس باب الرِّوَاية وقواعدها فيتيه فيها؛ ولِهَذَا كان كلام العلماء في أهل البدع جَرحًا أو ليس بِجَرح، فالْمُصطلحات لا مُشَاحَة فيها.

* أقول:

إن كان هذا هو قصد الشيخ فُلان؛ فَإِنَّهَا لَمُصيبة؛ إذ يصدق على قوله وقصده الْمَثَل: كَمَنْ يريد أن يَبني قصرًا، ويهدم مصرًا. بل لا بناء فيها إطلاقًا، يريد أن يَحمي الشباب من ضرر مَوهُوم، فَجَرَّهُ إِلَى مُصَادمة قواعد أئمَّة الْجَرح والتعديل، وجَرَّكَ أنت إِلَى التهوين منها، والْحَجْر عليها من أن تطال أهل البدع.

وجَرَّكَ إِلَى الْحَطّ على أئمَّة الْحَديث والْجَرح والتعديل، وإنكار جانب عظيم من جهادهم في الْحِفَاظ على الدِّين وحِمَايته وحِمَاية أهله من غَوَائل طَوَائف الضلال وطوائف الإلْحَاد، ونسبة هذا الْجِهَاد العظيم إِلَى غير أهله، بل إِلَى مَنْ لا وجود لَهُم إِلَّا في خيال أهل الْخَبال.

والْحَقُّ: أنه لا خَطَر ولا ضَرَر على الشباب من منهج أهل الْحَديث والسنَّة، ولا من قَوَاعده، وإِنَّمَا الْخَطَر عليهم من الْمَنَاهج والقواعد الَّتِي تُخَالف منهجهم

وقواعدهم.

والذي يريد حِمَاية الشباب بصدق وإخلاص؛ إِنَّمَا يَحُثهم ويُرَبِّيهم عَلَى الْمَنهَج الْحَقّ ونصوصه وقواعده، ويدفع عنهم الشبه بِمَا حَوَاه هذا الْمَنهَج من الأصول والضَّوَابط، لا بِمَا يَخترع من الوساوس والتمويهات الَّتِي تَحُط من قيمة ومكانة هذا الْمَنهَج وقواعده، وتفسد عقول الشباب، وتبث بينهم الفتَن والْخُصُومَات والصِّرَاعَات، وتقضي على مَكَارم الأخلاق من الصِّدق والورع وحب الْحَقّ ونصرته، والْمُوَالاة فِي اللَّه، والْمُعَادَاة فيه؛ لا فِي الباطل والأشخاص والأهواء.

كان عليكم إذا احتَجَّ أحَدٌ بقَوَاعد علم الْحَديث فِي غير مَحَلها أن تقولوا: كلمةُ حَقٍّ أريد بِهَا باطل. وتبيِّنوا باطله وفساد استدلاله، لا أن تنحُّوا القَوَاعد عن مكانتها، وتستبدلوا بِهَا قواعد فاسدة تؤدي إِلَى الفتَن، واحتدام الْخِلافَات.

أرأيتم لو احتج إنسان بآيات وأحاديث على باطل، أتُهَوِّن من شأن الآيات والأحاديث -والعياذ بالله-؟!! أو تقول كما قال عليٌّ ﷺ للخَوَارج حينما كانوا يقُولون: لا حكم إلا لله: «كَلمةُ حَقٍّ أريد بِهَا بَاطل»؟!

الواجب أن نسلك مَسلك عليٍّ ﷺ؛ فإنه هو الْحَق والصَّوَاب عقلًا وشرعًا وفطرة، ولا نسلك مَسَالك أهل الأهواء فِي اختراع الأصول الفاسدة؛ لنصادم بِهَا الأصول الصَّحيحة الراشدة.

٤- قال: الفَرْقُ الأول: كلام علماء الْجَرح والتعديل فِي الرواة قد يكون فيه مُوَازنة...

ثُمَّ سَاق أربعة أمثلة لِمَا يزعم أنَّ فيه مُوَازنة، مثالان منها لِمَن رُمي ببدعة: أحدهُمَا رُمي ببدعة الغلو فِي التشيع، وثانيهما رُمي بالإرجاء، فعل هذا وهو يزعم أن علم الْجَرح خَاصٌّ بالرواة لا يتناول أهل البدع، فتعجبوا من تَخَبط من لا يعي ما يقول!!.

ثُمَّ قال. وفِي الْمُقَابل؛ فإنَّ أقوال العُلَمَاء فِي أهل الأهواء لا مَجَال للمُوَازنة فيها.

انظر إليه كيف قَابل بين عُلَمَاء الْجَرح والتعديل وبين العُلَمَاء؟! وكيف نسب مَنهَج الْمُوَازنات إلَى علم وعُلَمَاء الْجَرح والتعديل، ونزّهَ العُلَمَاء الذين لا يوجدون إلَّا فِي مُخيِّلته من وجود الْمُوَازنة فِي أقوالِهم فِي أهل الأهواء.

وذكر أنَّ عُلَمَاء العصر قد دَحَضُوا هذه القاعدة.

ومعلوم أنَّ الذين دَحَضُوهَا هُمْ عُلَمَاء السنَّة والْحَديث، لا علماؤه الذين لا يُوجَدُون إلَّا فِي عَالِم الْخَيَال.

ولذا لَمَّا ضرب عددًا من الأمثلة لإثبات دعواه هذه؛ لَمْ يستطع أن يذكر إلَّا علماء الْجَرح والتعديل، مثل الإمام مالك، وابن عيينة، والإمام أحْمَد، وابن معين، والظاهر أنه لا يعلم أنَّهُم من عُلَمَاء الْجَرح والتعديل.

٥- قال: الفرق الثاني: الأوجه الَّتِي تَجعل عُلَمَاء الْجَرح والتعديل يتكلمون فِي الرَّاوي مَحدُودَة....

وساق منها: جَهَالة الرَّاوي، والفسق، والتهمة بالكذب، والبدعة، وساق غيرها، وما علم الْمِسكين أنه وقع فِي الْحُفرة بذكر البدعة فيما يُجَرِّح به عُلَمَاء الْجَرح والتعديل.

وجَهل أو تَجَاهل أن تَحتها أنواعًا من البدع: مثل بدعة الْخَوَارج، وبدعة التشيع، والتشيع الغَالِي، والرَّفض، وبدعة القَدَرِيَّة وغُلاة القَدَرِيَّة، وبدعة الاعتزال وغُلاة الْمُعتزلة، وبدعة الإرجاء وغُلاة الْمُرجئة، وبدعة التصوف وغُلاة التصوف، وبدعة الأحزاب الْمُعَاصرة من تَحرير، وإخوان، وقُطبيَّة، وسُرُوريَّة... إلَخ، ومن هذه البدع الْمُكَفِّرة وغير الْمُكَفِّرة، وكل هذه البدع قد انتَقَدَهَا أهلُ الْحَديث، وبيَّنوا أحكامها وأحكام أهلها.

كَمَا أنَّ أهل البدع يوجد فيهم الفُسَّاق والكَذَّابون، وقد افتروا ألوف الأحاديث منها الكثير لدعم بدعهم، وقد فَضَحَهُم أئمَّةُ الْجَرح والتعديل بذلك، لا غيرهم مِمَّن هُمْ فِي عَالِم الْخَيَال، أو من العلماء الذين لا يستطيعون الْخَوض فِي نقد الرِّجَال.

ومن العَجَائب أنه قال هنا: وأنت ترى أن البدعة وجه من تلك الوجوه، لكن الْحُكم على الشخص بالبدعة له أوجه غير هذه تَمَامًا، نذكر منها ما يلي؛ لأنه

يصعب حصرها:

- الْخُرُوج على الْحُكَّام، والدُّعَاء عليهم من فوق الْمَنَابر، وتكفير الْحُكَّام، وإثارة الرَّعيَّة على الولاة.

- والطعن في الصَّحَابَة، والغلو في أهل البيت، والتعصب للرِّجَال.

- وتعطيل صفات الباري ﷻ.

- والطعن في أهل السنَّة، ورميهم بالألقاب الشنيعة.

- والْمُوَالاة والْمُعَادَاة على الأخطاء، ومُجَالسة أهل الأهواء، والدفاع عنهم، والتزهيد في العلماء.

- واتباع الْمُتَشَابه، وإنكار مَعلوم من الدِّين بالضرورة.

- والْخَوض في مَسَائل الإِيْمَان بالقدر...

إِلَى أن قال: والوجوه كثيرة وكثيرة جدًّا، وهي مُدَوَّنة فِي بطون كتب السلف.

* أقول:

كأنَّ الرَّجُل لا يرى أن أئمَّة الْجَرح والتعديل من السَّلف، ولا كتبهم من كتب السَّلَف.

ثم إنَّ الرَّجُل يقصد أنَّ علم الْجَرح والتعديل وعلماءه فِي غفلة سَاهُونَ عن أهل هذه البدع، وأنَّ الْعُلَمَاء الذين فِي مُخَيلته هم الذين يقومون بالذَّبِّ عن الشريعة وأهلها، ويُبيِّنون حال أهل البدع، وهذا افتراء عظيم على عُلَمَاء السنَّة وأئمَّة الْجَرح والتعديل، فهم -والله- الْعُلَمَاء حَقًّا، وهم الذين يقومون على أهل البدع، ويَقْمَعُونَهُم فِي كُلِّ زمان ومكان.

وكتب الْجَرح والتعديل، وكتب الْجَرح الْخَاص مليئة ببيان حال أهل البدع، ومنها: كتب الإمام أحْمَد فِي الرِّجَال، وكتب ابن معين، وكتب البخاري، والْجَرح والتعديل لابن أبِي حَاتِم، وكتب النسائي والدَّارَقُطْنِي، والكامل لابن عدي، وكتاب الْمَجْرُوحين لابن حبَّان، ومعرفة الرِّجَال للجوزجانِي، ومُقَدِّمَة الْمَدخل للحاكم، ومُقَدِّمَة الْمُستَخرج لأبِي نعيم، وغير ذلك من الْمُؤلفات فِي الرِّجَال

والأحكام عليهم، ومنهم أهل البدع والوَضَّاعُون، وفي ذلك كتب.

وما اكتفوا بِهَذا، بل قاموا بتأليف الكتب في بيان عقائد أهل السنَّة، والذَّبّ عنها وعن أهلها وعَلَى رأسهم الصَّحَابَة، وبيان البدع وأهلها، والطعن فيهم، والتحذير منهم، ومن بدعهم، ومن كتبهم، والتحذير الْمُطلق من دُعَاتِهم وغُلاتِهم، فلا يُجَالسون، ولا يُؤخذ منهم الْحَدِيث.

وأجازوا أخذ الْحَدِيث عن غير دُعَاتِهم بشروط، وقد بيَّنَ ذلك في كتب علوم الْحَدِيث (الْمُصطَلح) غاية البيان.

هذه الأمور والْجُهُود يُخفيها صاحب الوُرَيْقَات الْمُظلمة، أو يَجهلها ويظن أنه بِجَهَالاته يغطي الشَّمس واضحةً في كَبِد النهار، وقد تَقَدَّمَتْ لك لَمْحَة عن جهودهم ومكانتهم.

٦- قال: الفرق الثالث: أن الْحُكْمَ عَلَى الرَّاوي بالْجَرح لا يعتبر إخراجًا له من الْمَنهَج، وأمَّا حكم العُلَمَاء عَلَى رجل بالبدعة؛ فهو إخراج له من الْمَنهَج؛ أي: أنه من الفرق النارية، وهذا من الفروق الواضحة.

* أقول:

هذا الكلام على بطلانه فيه تهميش لعلم الْجَرح والتعديل ولعلمائه وجَهَابذته.

فَمَا هي براهينك على هَذه القاعدة، ومَنْ هُمْ أئمَّتك في هذه الْمَقُولة؟!

ولأضرب مثالين لبيان بطلان هذه الدعوى الَّتِي يرفضها أهل السنَّة، وقبلهم عُلَمَاء الْجَرح والتعديل:

١- قال الإمام يَحيَى بن معين في تليد بن سليمان الْمُحَارِبِي: ليس بشيء. وقال: كَذَّاب يشتم عثمان، وكل مَنْ يشتم عثمان أو طلحة أو أحدًا من أصحاب النَّبِي ﷺ دَجَّال، لا يُكتب عنه -عليه لعنة الله والْمَلائكة والناس أجْمَعِين-. التاريخ (٢٦٧٠)، وهو من كتب الْجَرح والتعديل.

وقال أبو داود: رافضي يشتم أبا بكر وعمر. وفي لفظ: خبيث. الْمِيزَان (١/ ٣٥٨)، وهو من كتب الْجَرح.

وقال ابن حبان: كان رافضيًا يشتم أصحاب مُحَمَّد ﷺ، وروى في فَضَائل أهل البيت عَجَائب. كتاب الْمَجْرُوحين (١/ ٢٠٤)، وهو كَمَا ترى: كتاب الْمَجْرُوحين.

وقال الْحَاكم: رديء الْمَذهَب، منكر الْحَديث. الْمَدخَل (١/ ١٧٤).

فهؤلاء عُلَمَاء الْجَرح والتعديل، وهذه كتب الْجَرح الْخَاص، وكتب الْجَرح والتعديل العَام، وهذا حكمهم على تليد بن سليمان، فهل بعد هذا الْحُكم الغليظ يبقى تليد سلفيًا عندك لا يَخرج من الْمَنهَج؟!!

وهل أحدٌ من أهل السنَّة والْحَديث يقول بِهَذَا؟!!

قاتل اللَّه الْجَهل والْهَوَى، والقول في دين اللَّه بغير علم ولا هُدى.

٢- جابر الْجُعفي كَذَّبه عَدَدٌ من الْعُلَمَاء، وقال فيه سفيان: كان يُؤمن بالرَّجْعَة.

وقال زائدة بن قدامة: هو كَذَّاب يُؤمن بالرَّجْعَة. الْمِيزَان (١/ ٣٨١، ٣٨٠).

فهل ترى أنَّ جَابرًا الْجُعفي لا يزال في دائرة أهل السنَّة، ولَمْ يَخرج من الْمَنهَج؟!!

وهل يعتقد ذلك أحَدٌ من أهل السنَّة، أو من عُلَمَاء الْجَرح والتعديل؟!!

وقال إسحاق بن راهويه: أخرجت خراسان ثلاثة لَمْ يكن لَهُم نظير في البدعة والكذب: جهم بن صفوان، وعمر بن صبح، ومقاتل بن سليمان.

فهل ترى أن هؤلاء الكَذَّابين الْمُبتدعين من أهل السنَّة؟!!

نعم، قد لا يَخرج الْمَجْرُوح عن الْمَنهَج، لكن هذا لا يَجعل هذه القاعدة صحيحة، بل هي باطلة مَنقُوضَة بعدد كثير من أهل البدع قد جَرَّحَهُم عُلَمَاءُ الْجَرح والتعديل، ودَوَّنوهُم في كتبهم.

٧- قال: الفرق الرابع: إنَّ العُلَمَاء إذا بَدَّعُوا شخصًا؛ فإنَّهُم يُحَذِّرون من الأخذ منه...

وذَكَر سالِمًا الأفطس الْمُرجئ، وأنَّ أهل السنَّة تركوا مُجَالسته.

وذكر تَحذير أبي زرعة من حَارث الْمُحَاسِبي، وذكر رأي مالك، وأنه لا يُؤخَذ

العلم عن أربعة، وذكر منهم صاحب الْهَوَى.

وذكر قول ابن مسعود: «لا يزال الناس بِخَير ما أخذوا العلم عن أكابرهم، فإذا أخذوه عن أصاغرهم وشرارهم؛ هلكوا».

ثُمَّ قال: وجاء في «فَتَاوى أئمَّة الْمُسلمين بقطع لسان الْمُبتَدعين» جَمع مَحمود خطاب السبكي ما نصه: وأجْمَع الأئمَّة الْمُجتَهدون أنه لا يَجوز أخذ العلم عن مبتدع، وقالوا: الزنا من أكبر الكبائر، أخف من أن يسأل الشخص عن دينه مبتدع[1].

وروى عن ابن سيرين: إنَّ هذا العلم دين؛ فانظروا عَمَّن تأخذوا[2] دينكم. شرح علل الترمذي (١/ ٢٥٢) وغيرها من الأدلة.

أمَّا علماء الْجَرح والتعديل فإنَّهم يأخذون الرواية من الْمُبتَدع مع أن الرواية من أنواع تلقي العلم لكن بشروطها، والعلة في ذلك هو الْخَوف من ذهاب أحاديث النَّبِي ﷺ.

* وعليه في هذا الكلام مآخذ منها:

قوله: العلماء إذا بدعوا شخصًا؛ حَذَّرُوا من أخذ العلم عنه. ويقصد بأهل العلم غير أهل الْحَديث وأئمَّة الْجَرح والتعديل، ولكنه لِجَهله وغبائه يتكرر منه الوقوع في الْحُفَر:

أ- فهنا ما وجد علماء يُمَثل بهم إلَّا عُلَمَاء الْجَرح والتعديل: أبو زرعة، ومالك، وقبلهم ابن مسعود الذي حَذَّر من أخذ العلم عن الأصاغر.

وقد اختلف في تفسير الأصاغر، فمنهم مَنْ فَسَّرَهُم بأهل البدع، ومنهم مَنْ فَسَّرَهُم بصغار السِّنِّ[3]، ومن صغارهم صاحب الوريقات.

وإني لأخاف عليه أن يدخل في أهل البدع؛ لأنه يَتَعَصَّب للأشخاص، ويطعن في أهل السنَّة، ويَمدح أهل البدع على مُختلف أنواعهم، ويُدَافع عنهم، ويُوَالي

(١) كذا.

(٢) كذا.

(٣) انظر: كتاب الْحَوَادث والبدع (ص١٧٦-١٧٧)، ط. دار الغرب.

ويُعَادي على الأخطاء، وبَحثه هذا من أكبر الشَّوَاهد عليه.

ب- لَمْ يعمل بِمَا يقول، فذهب ينقل عن مَحْمُود مُحَمَّد خَطَّاب السبكي وهو أشعري، وقد نقل عنه هذا الإجْمَاع الْمُدَّعَى.

وهَذَا الإجْمَاع منقوض بِمَذَاهب الأئمة الْمُجتَهدين، ومنهم الشافعي، وأحْمَد، وأبو حنيفة وأصحابُهم، وسفيان الثوري، وعبد الرَّحْمَن بن مهدي، والبخاري، ومسلم، وغيرهم رَوَوا عن أهل البدع، وأجازوا الرواية عنهم بشروط؛ منها الصدق والضبط، وألا يكون هذا الْمُبتدع داعية إلَى بدعته

ثُمَّ تراه يَخبط خبط عشواء، فينقل عن عليِّ بن الْمَديني وهو إمام مُجتهد قال فيه البخاري: ما استصغرت نفسي عند أحد إلَّا علي بن الْمَديني.

نقل عنه أنه قال: لو تركت أهل البصرة لِحَال القدر، ولو تركت أهل الكوفة لذلك الرأي -يعني: التشيع-؛ خربت الكتب -يعني: لذهب الْحَديث-.

ونقول له: أليس ابن الْمَديني من أقران الإمام أحْمَد في العلم والاجتهاد، وكلاهُمَا يُجيز الرواية عن أهل البدع بشروطها؟!

وينقل عن ابن سيرين قوله: إنَّ هَذَا العلم دين؛ فانظروا عَمَّن تأخذون دينكم.

أليس ابن سيرين من أهل الْحَديث الْمُجتَهدين، ويقصد بِهَذا العلم علم الْحَديث بالذات؟! وأنت توهم الناس أنَّ الْمُرَاد بالعلم فِي الدرجة الأولَى غير الْحَديث، وهو أشرف العلوم بعد القرآن، ولا دين للأمَّة إلا به عقيدة وشريعة.

ثُمَّ تُخَفِّف وطأة قولك فتقول: مع أنَّ علم الرواية من أنواع تَلَقِّي العلم، لكن بشروطها.

ما هذا التهوين من الْحَديث وأهله وعلومه أيها الْمُتَعَالِم؟!! وما هو الداء الذي دهاك، وأخشى أن يصيب عصابتك؟!!

وينقل عن الألباني قوله: العبرة فِي الراوي إنَّمَا هو كونه مسلمًا عَدلًا ضابطًا، أمَّا التمذهب بِمَذهَب مُخَالف لأهل السنَّة؛ فلا يعد عندهم جارحًا.

أقول: يريد الألباني بقوله: جارحًا: الْجَرح الْمُسقط للرواية، ولو كان

الراوي مَجْرُوحًا بالبدعة.

ويقصد بـ: بأهل السنَّة الذين يقبلون رواية الْمُبتدع: أئمَّة الْحَديث، وعلى رأسهم: الشافعي، وأحْمَد، وسُفيان، والبخاري، ومسلم، وأمثاله من أئمَّة الْحَديث الْمُجتَهدين.

فماذا استفدتَ من نقل كلام هو عليك لا لك؟!!

ولا أريد أن أناقشه في كلامه كُلّه؛ فإن الْمَجَال لا يتَّسع لِمُنَاقَشَته في كل شيء.

لكنَّ الشَّاهد من كلامه في الْجُمْلَة: أنه يُهَوِّن من أهل الْحَديث، وأئمَّة الْجَرح والتعديل، وأقوال ومَوَاقف أئمَّة الْجَرح والتعديل، وهم سَادَة العُلَمَاء والفُقَهَاء، وبهم حفظ اللَّه دينه.

٨- قال: الفرق الْخَامس: يَنبَنِي عَلَى الْحُكم على الشخص ببدعة أحكام ومُعَامَلات، ومنها لو كانت البدعة مُكَفِّرَة تنَزل عليه أحكام الكُفَّار.

أما الْحُكم على الرَّاوي بالْجَرح قد لا يتَنَزل عليه أحكام ومُعَامَلات مثل ما يتَنَزل على الْمُبتَدَعة.

* أقول:

أ- إنه يريد أن عُلَمَاء الْجَرح أقل وأجهل من أن يَحْكُمُوا بالبدعة؛ لأنهم لا يعرفون الأصول، ولا يُحيطون بالشريعة، وليسوا بأهل لاستقراء أدلة الشريعة واستخراج الأحكام منها.

أمَّا العُلَمَاء الذين يَتَخيَّلهم -ولا وجود لَهُم- فهم الْمُؤَهَّلون للحكم على أهل البدع؛ لأنهم يُحيطون بالشريعة.

وما علم الْمِسكين أن الذين لا يُمَيِّزون بين صحيح الْحَديث وسقيمه ليسوا بعُلَمَاء، كما يقول الإمام أحْمَد وإسحاق بن راهويه: إنَّ العَالِمَ إذا لَمْ يعرف الصحيح والسقيم، والناسخ والْمَنسُوخ من الْحَديث؛ لا يُسَمَّى عَالِمًا. معرفة علوم الْحَديث للحاكم (ص٦٠).

ونسي أن الإمام الشافعي مع جلالته وسعة أُفُقه واهتمامه بالْحَديث وعلومه

يقول للإمام أحمد وإخوانه: أنتم أعلم بالحديث والرِّجَال منِّي، فأيُّمَا حديث صَحَّ عندكم؛ فأخبروني به؛ شاميًا كان، أو مصريًّا، أو كوفيًّا.

ويقول في كثير من الأحوال: هَذَا إسناد لا يثبته أهل الحديث.

وأهل الحديث هُمْ الطائفة المَنصُورَة الَّتِي وَصَفَهَا رسول الله بأنَّهم عَلَى الحَقِّ ظاهرين حتَّى يأتي أمر الله.

ب- حديثه عن البدعة المُكَفِّرة يدل على جهله بأصول أهل الحديث والفقهاء وغيرهم من أهل السنَّة.

ومنها حكم البدعة المُكَفِّرة، وأنه لا يلزم من كونها مُكَفِّرة كفر صاحبها حتَّى تقوم عليه الحُجَّة، فقد كَفَّر السلف بتعطيل صفات الله، وإنكار رؤية الله في الدار الآخرة، وبالقول بخَلق القرآن.

ومع ذلك فالقول الرَّاجح عندهم: أن مَنْ وقع في شيء من هذه الضَّلالات لا يُكَفَّر حتَّى تقوم عليه الحُجَّة.

ج- إنَّ عُلَمَاءَ الحَديث وأئمَّة الجَرح والتعديل هم عمدة عُلَمَاء الأمة في مُختلف الأجيال في الغالب في الحُكم على الأشخاص مُبتدعة كانوا أو غيرهم، سواءً كانت البدعة مُكَفِّرَة أو غير مُكَفِّرَة، وبُحُوثهم في أهل البدع وغيرهم مشهورة مُستفيضة.

وقد خَصَّصُوا أبوابًا للبحث في أهل البدع في الكتب الواسعة أو المُختصرة، ومنها مَنْ بدعته مُكَفِّرَة.

انظر الكفاية للخطيب (ص١٢٠-١٣٢)، ط. دائرة المَعَارف العُثمَانيَّة.

واختصار علوم الحَديث مع الباعث الحَثيث (١/ ٢٩٩-٣٠٤).

وشرح العلل لابن رجب (١/ ٥٣-٥٦).

ومُقَدِّمَة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح للعراقي (ص١٢٦-١٢٧).

وتدريب الراوي للسيوطي (ص٢١٦-٢١٨).

وانظر نزهة النظر (ص٥٠-٥١) نشر مكتبة طيبة.

قال الْحَاكم فِي مُقَدِّمَة كتابه معرفة علوم الْحَديث(ص١-٢):

«أمَّا بعد؛ فإني لَمَّا رأيتُ البدعَ فِي زماننا كثرت، ومعرفة الناس بأصول السنن قَلَّتْ، مع إمْعَانِهم فِي كتابة الأخبار وكثرة طلبها على الإهْمَال والإغفال؛ دَعَانِي ذلك إِلَى تصنيف كتاب خفيف يشتمل على ذكر أنواع علم الْحَديث مِمَّا يَحتاج إليه طلبة الأخبار، الْمُوَاظبون على كتابة الآثار».

فالواقف على هذا الكلام يرى أنه مَا دَفَعَ الْحَاكم إِلَى تأليف هذا الكتاب فِي علوم الْحَديث (الْمُصطلح) إلا كثرة البدع، وغُربة السنَّة.

ولَمَّا وَصَفَ الإمام أحْمَد أهل الْحَديث بأنَّهُم الطائفة الْمَنصُورَة أثنى عليه الْحَاكم، ثُمَّ قال:

«فلقد أحسن أحْمَد بن حنبل فِي تفسير هذا الْخَبَر أنَّ الطائفة الْمَنصُورَة الَّتِي يُرفع الْخُذلان عنهم إِلَى قيام السَّاعَة هُمْ أصحاب الْحَديث، ومَنْ أحق بِهَذا التأويل من قوم سَلَكُوا مَحَجَّة الصَّالِحين، واتبعوا آثار السَّلَف من الْمَاضين، ودَمَغُوا أهل البدع والْمُخَالفين بسنن رسول الله -صلى الله عليه وسلم وآله أجْمَعين-».

وهذه شهادة من الْحَاكم لَهُم باتباعهم النَّبِي ﷺ، وأنَّهُم يَدْمَغُون أهل البدع بسنن رسول الله ﷺ، ويا لَهَا من حُجَج دَامغة، ولَمْ ينسب هذه الْمزية لغيرهم.

وقال الْحَاكم فِي وصف أهل الْحَديث (ص٣):

«فعقولُهُم بلذاذة السنَّة غامرة، وقُلُوبُهُم بالرِّضَاء فِي الأحوال عَامرة، تَعَلُّم السنن سرورهم، ومَجَالس العلم حبورهم، وأهل السنَّة قاطبة إخوانهم، وأهل الإلْحَاد والبدع بأسرها أعداؤهم».

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللهُ بعد ذكره أناسًا يطعنون فِي أهل الحديث (ص٤):

«ومثل هذا عهدنا فِي أسفارنا وأوطاننا كل مَنْ ينسب إِلَى نوع من الإلْحَاد والبدع؛ لا ينظر إِلَى الطائفة الْمَنصُورَة إلا بعين الْحَقَارة، ويُسَمِّيها الْحَشَوِيَّة».

فهذا الذي نناقشه قد حَقَّرَ أئمَّة الْجَرح والتعديل، وكاد أن يرميهم بالْحَشَوِيَّة، فما وصفه لَهُم بالأوصاف الَّتِي وصفهم بِهَا ببعيدة عن وصفهم بالْحَشَوِيَّة.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا (ص٦):

«فلولا الإسناد، وطلب هذه الطائفة له، وكثرة مُوَاظبتهم على حفظه؛ لَدرس مَنَار الإسلام، ولتمكن أهل الإلْحَاد والبدع منه بوضع الأحاديث وقلب الأسانيد، فإنَّ الأخبار إذا تعرَّت عن وجود الأسانيد فيها؛ كانت بُترًا».

فاهتمامهم بالأسانيد ومواظبتهم عليها فيه حفظ لِمَنَار الإسلام، ووضع سد منيع في وجه أهل الإلْحَاد والبدع حتَّى لا يتمكنوا من الكذب على رسول اللَّه ﷺ، وقد عقد الْحَاكم في كتابه معرفة علوم الْحَديث: النوع الثاني والثلاثون في معرفة مذهب الْمُحَدِّثين:

١- ذكر فيه قول مالك بن أنس: لا يُؤخَذ العلم عن صَاحب هَوَى.

٢- وذكر رمي ابن معين لِمُحَمَّد بن مناذر بالزندقة، ووصف إبراهيم بن أبي يَحيَى بأنه جَهميٌّ قَدَريٌّ.

٣- وذكر عن سفيان الثوري أنه يسمع الْحَديث من الرجل؛ فيتخذه دينًا، ويسمع الْحَديث من الرجل؛ فيتوقف فيه، ويسمع من الرجل؛ فلا يعتد به، ويُحب معرفة مذهبه.

٤- ولَمَّا حَدَّث أبان بن تغلب بِحَديث فيه قرص لعثمان؛ قال له الْمُعتَمر: كذبت، وصاح به.

٥- وذكر أن الإمام أحْمَد رمى إبراهيم بن طهمان بالإرجاء.

٦- وذكر عن ابن عيينة أنه قال: ألا فاحذروا ابن أبي رواد الْمُرجئ، واحذروا إبراهيم بن أبي يَحيَى القدري.

٧- وسُئل علي بن الْمَديني عن أبي إسرائيل الْمُلائي فقال. لَمْ يكن في حديثه بذاك، وكان يذكر عثمان -يعني: بالسوء-.

٨- ونقل عن الْحَسَن بن واقد أن السُّدِّي كان يسب أبا بكر وعمر، فلم يعد إليه.

٩- ونقل عن ابن الْمُبَارك أنه قال في الْحُسَيْن بن دينار أنه كان يرى رأي القدر.

١٠- وذكر أن يزيد بن هارون طعن في الْحُسَيْن بن زياد اللؤلؤي طعنًا شديدًا،
وذكر طعن يزيد بن هارون في حريز بن عثمان بسبب مَذهبه -أي: بغضه لعليٍّ ﷺ-.

١١- وذكر طعن الثوري في الْحَسَن بن صَالِح؛ لأنه كان يرى السيف على أمَّة مُحَمَّد ﷺ.

١٢- وذكر عبد الواحد بن زياد أنه طعن في زفر بن الْهَذيل من أجل أنه من أهل الرأي.

١٣- وأن سوار بن عبد اللَّه يدعه من أجل الرأي.

١٤- وأن ابن إدريس طعن في سَالِم بن أبِي حفصة لطعنه في عثمان وبني أمية.

١٥- وأن البخاري قال في عبد العزيز بن أبِي رواد أنه كان يرى الإرجاء.

فهؤلاء أربعة عشر إمامًا كلهم من أهل الْحَديث يُجَرِّحُون أهل البدع ببدعهم، فهل تستطيع أن تُخرج واحدًا منهم عن دائرة أهل الْحَديث.

فما رأي العقلاء في قول هذا المسكين الذي جلب بِخَيله ورجله؛ ليبيِّنَ للناس أن قواعد علوم الْحَديث (الْمُصطلح) لا تنطبق على أهل البدع، وأنَّ العلماء الذين يَحق لَهُم الكلام في أهل البدع هُمْ غير أئمَّة الْجَرح والتعديل.

وقال الْحَافظ ابن رجب في شرح علل الترمذي (١/ ٣٥٦):

«مسألة في رواية المبتدع»

وهذه الْمَسألة قد اختلف العُلَمَاء فيها قَديمًا وحَديثًا، وهي الرواية عن أهل الأهواء والبدع، فمنعت طائفةٌ من الرواية عنهم، كما ذكره ابن سيرين.

وحُكي نَحوه عن مالك، وابن عُيَيْنَة، والْحُمَيدي، ويونس بن أبِي إسحاق، وعلي بن حرب وغيرهم.

وروى أبو إسحاق الفزاري، عن زائدة، عن هشام، عن الْحَسَن قال: لا تسمعوا من أهل الأهواء. خرجه ابن أبِي حَاتِم.

ورَخَّصَت طائفةٌ في الرواية عنهم إذا لَمْ يُتَّهَموا بالكذب؛ منهم: أبو حنيفة، والشافعي، ويَحيَى بن سعيد، وعلي بن الْمَديني.

وقال عليُّ بن الْمَدِينِي: لو تركت أهل البصرة للقدر، وتركت أهل الكوفة للتشيع؛ لَخَرِبت الكتب.

وفَرَّقَت طائفةٌ أخرى بين الدَّاعية وغيره، فمنعوا الرواية عن الدَّاعية إِلَى البدعة دون غيره؛ منهم ابن الْمُبَارك، وابن مهدي، وأَحْمَد بن حنبل، ويَحيَى بن معين، وروي أيضًا عن مالك.

* والْمَانعون من الرواية لَهُم مأخذان:

- أحدهُمَا: تكفير أهل الأهواء أو تفسيقهم، وفيه خلاف مشهور.

- والثاني: الإهانة لَهُم، والْهِجرَان والعقوبة بترك الرواية عنهم، وإن لَمْ نَحكم بكفرهم أو فسقهم.

ولَهُم مأخذ ثالث: وهو أن الْهَوَى والبدعة لا يُؤمَن معه الكذب، ولاسيما إذا كانت الرواية بِمَا يُعَضِّد هَوَى الراوي...

وعلى هذا الْمَأخذ فقد يُستَثنَى مَن اشتهر بالصدق والعلم.

كما قال أبو داود: ليس في أهل الأهواء أصح حديثًا من الْخَوَارج، ثُمَّ ذكر عمران بن حطان، وأبا الْحَسَن الأعرج.

وأما الرافضة فبالعكس، قال يزيد بن هارون: لا يكتب عن الرَّافضَة؛ فإنَّهُم يكذبون. أخرجه ابن أبِي حَاتِم.

ومنهم مَنْ فَرَّقَ بين مَنْ يغلو في هواه، ومَنْ لا يغلو، كَمَا ترك ابن خُزَيْمَة حديثَ عباد بن يعقوب لغلوه...

وقريب من هذا قول مَنْ فَرَّقَ بين البدع الْمُغَلَّظَة -التجهم، والرفض، والْخَارجيَّة، والقدر-، والبدع الْمُخَفَّفَة ذات الشُّبه كالإرجاء.

قال أَحْمَد في رواية أبِي داود: احتملوا من الْمُرجئة الْحَديث، ويكتب عن القدري إذا لَمْ يكن داعية.

وقال الْمَروزي: كان أبو عبد الله يُحَدث عن الْمُرجئ إذا لَمْ يكن داعية.

ولَمْ نقف له على نص في الْجَهمي أنه يُروي عنه إذا لَمْ يكن داعية، بل كلامه فيه

عام أنه لا يُروي عنه.

فيخرج من هذا: أن البدع الغليظة كالتجهم يُرَد بِهَا الرواية مطلقًا، والْمُتوسطة كالقدر إنَّمَا يُرَد رواية الداعي إليها، والْخَفيفة كالإرجاء هل يقبل معها الرواية مطلقًا، أو يرد عن الداعية؟ على روايتين.

١- استعرض أيها القارئ الواعي أسْمَاء هؤلاء العلماء الذين أهَمهم أمر الرواية عن الْمُبتدعة -الْمَانع منهم منعًا مطلقًا، والْمُجيز منهم بشروط وتَحَفظ- فسوف لا تَجد الْجَميع إلَّا من أئمَّة الْحَديث والْجَرح والتعديل، وهل يتصور العاقل أنهم لا يعرفون البدع وأنواعها، وهل يقول عاقل: إنَّهُم ليسوا أهلًا لأن يَحكموا على أهل البدع؟!!

٢- ولو تَعَرَّض غيرهم لِهَذَا الأمر؛ فلا تَجده إلا تابعًا لَهُم، ومغترفًا من بَحرهم في هذا الباب وغيره من أبواب علوم الْحَديث والْحُكم على الرِّجَال وما أوسعها.

وقَدَّمنا لك نبذة عن مكانتهم وجهودهم في تأليف كتب في العقيدة السَّلفيَّة وما يُخَالفها من العقائد الضالة، وبيان حال أهلها على مُختلف مراتبهم في البدعة والضلال.

٣- فوالله لا يُهَوِّن من أمر أئمَّة الْحَديث والْجَرح والتعديل إلا ناقص العقل والدين، وظَالِم لنفسه مبين.

٤- إنَّ بعض عُلَمَاء الْجَرح والتعديل قد حكموا على أناس بالزندقة -فضلًا عن البدعة- لكفاءتِهم وعلمهم بِخُطُورة البدع والزندقة، أقدم لك حكم ابن معين على مُحَمَّد بن مناذر بالزندقة.

فَمِمَّنْ حَكَم عليه عُلَمَاء الْحَديث بالزندقة: صَالِح بن عبد القدوس الأزدي:

قال الذهبي: صاحب الفلسفة والزندقة. الْمِيزَان (٢/ ٢٩٧).

وقال الْخَطيب: يقال: إنه كان مشهورًا بالزندقة.

ورماه غيرُهُمَا من الأدباء والْمُؤرخين بالزندقة، انظر لسان الْمِيزَان (٣/ ٥٤١)، وحكم عليه بعض أئمَّة الْحَديث بأنه مُتهم بالكذب.

ومن الْمُتهمين بالزندقة: سيف بن عمر التميمي:

قال ابن حبان: اتهم بالزندقة، ويروي الْمَوضُوعَات عن الأثبات.

وكذا اتهَمَهُ الْحَاكم بالزندقة، الْمَدخل (١/ ١٩١)، والْمَجرُوحين (١/ ٣٤٥)، وانظر: الْمِيزَان (٢/ ٢٥٥).

وقال ابن عَرَّاق: اتهم بالزندقة وَوَضع الْحَديث. تنْزيه الشريعة الْمَرفوعة (ص٦٦).

ومنهم: عبد الكريْم بن أبِي العوجاء:

قال الذهبِي: زنديق مُعثّر.

وقال الذهبِي: قال أبو أحْمَد بن عدي: لَمَّا أخذ لتضرب عنقه؛ قال: وضعت فيكم أربعة آلاف حديث، أحَرِّم فيها الْحَلال، وأحل الْحَرَام. قتله مُحَمَّد بن سليمان العباسي الأمير بالبصرة. الْمِيزَان (٢/ ٦٤٤).

قال الْحَافظ ابن حجر فِي لسان الْمِيزَان: وذكر أبو الفرج الأصفهانِي فِي كتاب الأغانِي، عن جرير بن حازم:

كان بالبصرة ستة من أصحاب الكلام: واصل بن عطاء، وعمرو بن عُبيد، وبشار بن برد، وصَالِح بن عبد القُدوس، وعبد الكَرِيْم بن أبِي العوجاء، ورجل من الأزد، وكانوا ينْزلون فِي مَنْزل الأزد.

فأمَّا عمرو وواصل: فصارا إلَى الاعتزال.

وأمَّا عبد الكَرِيْم وصَالِح: فَصَحَّحا التنوية[1].

وأمَّا بشار: فبقي مُتَحَيِّرًا.

نقلتُ هذا الكلام -وإن كان فيه الأصفهانِي وهو غير ثقة- لفائدة، وهي: تصديق ما يُقَال أنَّ الأدباء والْمُؤرخين وغيرهم قد تأثروا بأهل الْحَديث فِي نقل الأخبار بالأسانيد.

---

(١) لعلها الثنوية.

ثُمَّ إنَّ الأصفهاني يروي هذه القصة عن رجل من أهل الْحديث.

٩- قال: الفرق السادس: عُلَمَاء الْجَرح والتعديل قد يَتَكلمُون فِي الرَّاوي بسبب أمور لا تستدعي جرحه.

أمَّا العُلَمَاء إذا تكلموا فِي شخص وبَدَّعُوه؛ فبعد النظر فِي منهج أهل السنَّة والْجَمَاعَة، واستقراء الأدلة؛ لأنَّهم يعلمون خطورة التبديع، وفرق بين هذا وذلك.

* أقول:

أ- فِي هذا الكلام احتقار شنيع لعُلَمَاء الْجَرح والتعديل؛ فإنَّهم فِي نظره يتكلمون فِي الراوي بسبب أمور لا تستدعي جرحه، فما رأيه فيمن يرمونه مثلًا بالكذب، أو يتهمونه به، أو يرمونه بالفسق؛ فهل يُقَال: إنَّهم يرمونه بدون علم، ولا ورع، ولا خوف من اللَّه، ولا مُرَاعَاة حُرْمَة أعراض الْمُسلمين الَّتِي حَرَّمَهَا اللَّه كَحُرْمَة دمائهم وأموالِهم؟!!

وإذا تَجرءوا على تبديع شخص -كما هو موجود فِي كتبهم- فلا يعتد بِهَذَا التبديع؛ لأنه صَدَر من قوم لا يعلمون منهج أهل السنَّة والْجَمَاعَة، وليسوا بأهل للنظر فيه، كَمَا أنَّهم ليسوا بأهل لاستقراء الأدلة، ولا يعلمون خُطُورَة التبديع.

ب- أريد أن أسوق للقُرَّاء الكرام كلام مَنْ يعلم منزلة أئمة الْجَرح والتعديل عن دراسة ومُمَارسة وخبرة طويلة.

قال العلامة الناقد الشيخ عبد الرَّحْمَن الْمُعَلمي رَحِمَهُ اللَّهُ:

«النقد والنقاد»

ليس نقد الرواة بالأمر الْهَين؛ فإن الناقد لابد أن يكون واسع الاطلاع على الأخبار الْمَروِيَّة، عارفًا بأحوال الرواة السابقين وطرق الرواية، خبيرًا بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم، وبالأسباب الدَّاعية إلَى التساهل والكذب[1] والْمُوقعَة فِي الْخَطأ والغلط.

ثم يَحتاج إلَى أن يعرف أحوال الراوي متَى ولد؟ وبأي بلد؟ وكيف هو فِي

---

(١) ومن أقوى الأسباب الداعية إلَى الكذب: البدعة، فقد كثر الكذب فيهم.

الدين والأمانة والعقل والْمُروءة والتحفظ؟ ومتَى شرع فِي الطلب؟ ومتَى سَمع؟ وكيف سَمع؟ ومع مَنْ سَمع؟ وكيف كتابه؟

ثم يعرف أحوال الشيوخ الذين يُحَدِّث عنهم، وبلدانَهم، ووفياتِهم، وأوقات تَحديثِهم، وعادتَهُم فِي التحديث.

ثم يعرف مَروِيَّات الناس عنهم، ويعرض عليها مَروِيَّات هذا الراوي ويعتبرها بها، إلَى غير ذلك مِمَّا يطول شرحه.

ويكون مع ذلك مُتيقظًا، مرهف الفهم، دقيق الفطنة، مالكًا لنفسه، لا يستميله الْهَوَى، ولا يستفزه الغضب، ولا يستخفه بادر ظن حتَّى يستوفِي النظر ويبلغ المقر، ثُمَّ يُحسن التطبيق فِي حكمه، فلا يُجَاوز ولا يقصر.

وهذه الْمَرتبة بعيدة الْمَرَام، لا يبلغها إلا الأفذاذ، وقد كان من أكابر الْمُحَدثين وأجلتهم مَنْ يتكلم فِي الرواة؛ فلا يُعَوَّل عليه، ولا يُلْتَفَت إليه.

قال الإمام عليُّ بن الْمَديني -وهو من أئمَّة هذا الشأن-: أبو نعيم وعَفَّان صدوقان، لا أقبل كلامهما فِي الرجال. هؤلاء لا يَدَعُون أحدًا إلا وقعوا فيه. مُقَدِّمة الْجَرح والتعديل (ص، ب، ج).

فهذه صفات أئمَّة النقد الْجَهَابذة الأفذاذ، أيقال فيهم: قد يتكلمون -أي: يُجَرِّحُون- فِي الراوي بسبب أمور لا تستدعي جرحهم؟!!

وهُمْ -كَمَا وصفهم الْمُعَلمي- يعرفون الأسباب الدَّاعية إلَى الْجَرح، ويعرفون أحوال الراوي، ومنها معرفة دينه وأمانته وعقله ومروءته، ومن دينه عقيدته: هل هو سُنِّي أو مبتدع؟ ومن أحواله: هل هو داعية إلَى بدعة أو لا . . . إلَى آخر ما وصفهم به.

فَمَنْ هُم العلماء الذين يُقَدِّمُون عليهم، وتقبل أحكامهم على أهل البدع، ولا تقبل أحكام هؤلاء العَبَاقرة الأفذاذ الذين سَلَّمت لَهُم الأمة وعلماؤها بالإمامة، وقبلت أحكامهم؟!

ويستخف بِهم وبأحكامهم هذا الْمَغرور الْمُتهَوِّر الذي لا يعقل ما يقول.

ج- يرى هذا الْمِسكين أن أئمَّة الْجَرح والتعديل لا يعرفون منهج أهل السنَّة والْجَمَاعَة، وأنَّهم غير مُؤهلين لاستقراء أدلة الكتاب والسنَّة، فأي افتراء عليهم

يفوق هذا؟! وأي كوثرية هذه فيه؟!!

أترى أيها المِسكين مثل: مالك، والثوري، وشعبة، وابن عيينة، وابن المُبَارك، وعبد الرَّحْمَن بن مهدي، ويَحيَى بن سعيد القطان، وأحْمَد بن حنبل، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حَاتِم، ومسلم، والنسائي، وابن حبان، وابن عدي، والدَّارَقطني وأمثالِهم غير مُؤهلين للحكم على أهل البدع؟!!

أي تطاول وإسقاط لعباقرة الأمة وأفذاذها وأئمتها؟! أيُسلّم لَهُم الْجِبَال الشُّمُّ من العلماء مثل الإمام الْجَبل الأشم مُحَمَّد بن إدريس الشافعي، ولا تسلم لَهُم؟!! ويقبل أحكام أفرادهم مثل الْجَبل الأشم الإمام البخاري، ولا تقبل أحكامهم؟!!

١٠- قال: الفرق السابع: عُلَمَاء الْجَرح والتعديل قد يَختلفوا[1] فِي الْحُكم على رَاوٍ مُعيَّن، فلا يكون سببًا للحكم على الآخرين ما لَمْ يأخذوا بِهَذا الْجَرح.

أمَّا العُلَمَاء إذا تكلموا فِي مُبتدع؛ فيجب اتباعهم، وإلا أُلْحِقَ بِهم مَنْ لَمْ يأخذ بقَولِهم بذلك الْمُبتدع.

روى الدارمي وغيره عن أيوب قال: رآني سعيد بن جبير جلست إِلَى طلق بن حبيب، فقال لي: ألَم أرك جلست إِلَى طلق بن حبيب لا تُجَالسه. مسند الدارمي (١/ ١٢٠).

وقال أبو داود السجستاني: قلت لأبي عبد اللَّه أحْمَد بن حنبل: أرى رجلًا من أهل السنَّة مع رجل من أهل البدعة، أترك كلامه؟

قال: لا، أو تعلمه أنَّ الرجل الذي رأيته صاحب بدعة، فإذا ترك كلامه فكلمه، وإلا ألْحِقه به. طبقات الْحَنَابلة (١/ ١٦٥٠) رقم (٢١٦).

* أقول:

أ- إذا اختلف عَالِمَان من عُلَمَاء الْجَرح والتعديل أو غيرهم فِي أمر ديني؛ فالْحُكم فِي القضية لله، لا للهوى وأهله الذين يأخذون بقول الْمُخطئ، ويَردُّون قول الْمُصيب.

---

(١) كذا.

والواجب فيما اختلف فيه من أمر الدين: الرد إِلَى اللَّه والرسول، قال تعَالَى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

فينظر فِي قول الْمُتَنَازعين فِي ضوء الشريعة وقواعدها الْمُستمدة منها، لا الْمُفتعلة، فَمَنْ وَافَقَ قَوْلُهُ شريعةَ الله؛ وجب الأخذ بقوله، ومَنْ خَالَفَهَا؛ رُدَّ قوله مع احترامه، واعتقاد أنه مُجتهد له أجر الْمُجتَهد الْمُخطئ.

ولا يقف الْمُسلم الْمُتبع موقف أهل الأهواء، فيقول: قد اختلف العُلَمَاء، فلا يلزمني قول فلان وفلان. ويذهب يتلاعب بعقول الناس، فإن مثل هذا القول يُجَرِّئ الناس على رَدِّ الْحَقِّ وإسقاط أهله، وصَاحب الْحُجَّة يَجب الأخذ بقوله اتباعًا لشرع اللَّه وحجته، لا لشخص ذلك الرجل وسواد عينيه.

ب- أراك فَرَّقتَ بين العُلَمَاء وبين عُلَمَاء الْجَرح والتعديل، فأوجبت اتباع العلماء الذين فِي مُخيلتك، وأسقطت صاحب الْحَقِّ من عُلَمَاء الْجَرح والتعديل وحقهم.

ثم تفاجئنا بوجوب اتباع قول أيوب والإمام أحْمَد، وهُمَا من أئمَّة الْجَرح والتعديل، فهل أنت حينما تستخف بأقوال أئمَّة الْجَرح والتعديل تدرك أن من جُملتهم الإمام أحْمَد، وأيوب، ومالك، وسفيان الثوري، وابن عيينة، والبخاري، وأمثالَهُم، أو لا تدرك ذلك ولا تتصوره؟!!

فكم مرة تُفَرِّق لنا بين العُلَمَاء وبين عُلَمَاء الْجَرح والتعديل، ثُمَّ لا نراك تَحتج إِلَّا بأقوال أئمَّة الْجَرح والتعديل، ولا نَجد العلماء الذين تُهين بِهم أئمة الْجَرح والتعديل؛ فَعَلام يدل هذا أيها الناس؟!!

١١- قولك: أمَّا العلماء إذا تكلموا فِي مبتدع فيجب اتباعهم.

* فأطالبك:

أ- بالدليل من كتاب اللَّه وسنَّة رسوله بالفرق بين عُلَمَاء الْجَرح والتعديل وبين العُلَمَاء الذين تزعمهم، وأنه يَجب اتباع هؤلاء، ولا يَجب اتباع أولئك.

ب- قَيَّدتَ وجوب اتباع العلماء بباب التبديع فقط، ومفهومه أنه لا يَجب

اتباعهم في غير هذا الباب، فهل عندك دليل على هذا التفريق أيضًا؟!!

ج- بناءً على قاعدتك في باب التبديع يلزمك تبديع الإمام البخاري؛ لأن الإمام مُحَمَّد بن يَحيَى الذهلي وأصحابه قد بَدَّعُوا الإمام البخاري وآذوه، ولكن العُلَمَاء -وعلى رأسهم مسلم- إِلَى يومنا هذا خالفوا الإمام مُحَمَّد بن يَحيَى، فهل تبدعهم لأَنَّهُم لَمْ يتبعوا مُحَمَّد بن يَحيَى، وتقول: لِمَاذَا خالفوه؟!!

فأقول: لأنه ليس معه ولا مع أصحابه حُجَّة.

والإمام أَحْمَد نفسه خالف الناس في شريك بن عبد الله النخعي وأبي نعيم؛ لأنه لَمْ تقَدَّم له الْحُجَّة على تبديعهما، ولو قَدَّمُوها له؛ لقبلها والتزمها، كما عهدنا ذلك منه ومن أمثاله -رَحِمَهُم الله-.

فَمَدار القبول والرَّد هو الْحُجَّة وعدمها لا الْهَوَى كما قررت أنت هنا في قضايا الاختلاف -أي: اختلاف أئمَّة الْجَرح والتعديل- ولا يبعد أن تقررها في كل القضايا كما يفعل أهل الأهواء الذين قَلدتَهُم.

د- الإلْحَاق بالْمُبتدع ليس على إطلاقه عند السلف وأئمتهم، بل هُمْ فَرَّقُوا بين الداعية إِلَى البدعة وغير الداعية:

فَحَذَّروا من الداعية ومن مُجَالسته وأخذ العلم عنه، بل إذا تَمَادى في العناد والدعوة إِلَى بدعته قد يَحكمون بقتله؛ لأنه عندهم أضر من قُطَّاع الطرق الْمُحَاربين لله ورسوله.

وأمَّا غير الدَّاعية من الصادقين الْمَأمونين؛ فقد أخذوا منهم العلم حفاظًا على الشريعة، وحذرًا من أن يضيع شيء منها.

ج- مَنْ هم العلماء عندك الآن الذين يَجب اتباعهم في التبديع، سَمهم لنا؟! وأثبت لنا أَنَّهُم قد أحاطوا بالشريعة، ولا يُبَدِّعُون أحدًا إلا بعد النظر في الأصول وبعد استقراء الأدلة من الكتاب والسنَّة، وبيِّن لنا مَنْ سبقك إِلَى هذه الشروط، وما رأيك الآن فيمن لا تتوفر فيه هذه الشروط، ويُبَدِّع كل من سئل عنه، ولو كان لا يعرفه؟!!

١٢- قال: الفرق الثامن: علم الْجَرح والتعديل له رجال لا تتوفر شروطهم في

كثير من الْمُحَدثين.

قال العلامة الْمُعَلمي في مُقَدِّمة الْجَرح والتعديل: وقد كان من أكابر الْمُحَدثين وأجلهم مَنْ يتكلم في الرواة؛ فلا يعول عليه، ولا يلتفت إليه.

* أقول:

١- سبق الكلام على كلام الْمُعَلمي في أئمة النقد الأفذاذ الْجَهابذة، فلقد رآه هذا الإنسان الغريب، فحاد عنه، وأخذ من آخره ما يريده ويوافق هواه، وترك منه ما يُبيِّن بطلان دعاواه من عُلوِّ مكانة أئمة الْجَرح والتعديل، فارجع إليه.

٢- نسي هذا الْمسكين أو تَجَاهل أنَّ كثيرًا من الفُقَهاء لا تتوفر فيهم شروط الفتوى.

٣- مَنْ قال لك أن كل الْمُحَدثين تتوفر فيهم الشروط اللازمة للجرح والتعديل؟ فعلماء الْجَرح والتعديل معروفون عند أهل الْحَديث والعلماء الآخرين، فما قيمة هذا الفرق، بل ما قيمة كل الفروق الَّتي ذكرتَهَا؟!!

١٣- قال: هذه بعض الفروق بين علم الْجَرح والتعديل وبين كلام العلماء في أهل البدع، ولعل الله ييسر ببحث أطول عن قريب -إن شاء الله-.

* أقول:

قد عرف القارئ مصير هذه الفروق الباطلة، وما سيأتي لعله سيكون أسوأ ومصيره أسوأ.

١٤- قال: قال الذَّهَبِي في الْمُوقظة: والذي تقرَّرَ عندنا أنه لا تعتبر الْمَذَاهب في الرواية.

وقال. وهذا فيما إذا تكلموا في نقد شيخ، ورَدَّ شيء من حفظه وغلطه، فإنَّ كلامهم فيه من جهة معتقده؛ فهو على مراتب.

* أقول:

لَمْ يُبيِّن الكاتب وجه الاستدلال بِهَذا الكلام الذي نقله عن الذَّهَبِي.

ثُمَّ إنَّ هذا الكلام قد تعرَّض لاختصار مُخل يضيع الْمَقصُود منه.

كَمَا حصل فيه تقديم وتأخير لا ندري ما الذي دفعه إليه؟!

يوضح ذلك ما سأنقله عن الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ.

لقد عَقَدَ فصلًا ذكر فيه ألفاظًا من الْجَرح والتعديل، ثُمَّ قَسَّم أئمَّة الْجَرح والتعديل إلَى ثلاثة أقسام: متشدد، ومعتدل، ومتساهل.

ثُمَّ قال: وهذا فيما إذا تكلموا في نقد شيخ، وردَّ شيء من حفظه وغلطه، فإن كان كلامهم فيه من جهة معتقده؛ فهو على مراتب:

- فمنهم: مَنْ بدعته غليظة.
- ومنهم: مَنْ بدعته دون ذلك.
- ومنهم: الدَّاعي إلَى بدعته.
- ومنهم: الكافُّ، وما بين ذلك.

فمَتَى جَمَع الغلظ والدعوة؛ تُجنب الأخذ عنه، ومتَى جَمَع الْخِفَّة والكف؛ أخذوا عنه وقبلوه.

فالغلظ: كغلاة الْخَوَارج، والْجَهميَّة، والرافضة.

والْخِفَّة: كالتشيع، والإرجاء.

وأمَّا مَن استحل الكذب نصرًا لرأيه كالْخَطابيَّة؛ فبالأولَى رد حديثه.

قال شيخنا ابن وهب: العقائد أوجبت تكفير البعض للبعض، أو التبديع، وأوجبت العصبية، ونشأ من ذلك الطعن بالتكفير والتبديع، وهو كثير في الطبقة الْمُتوسطة من الْمُتقدمين.

والذي تقرر عندنا: أنه لا تعتبر الْمَذَاهب في الرواية، ولا نكفر أهل القبلة إلَّا بإنكار مُتَوَاتر من الشريعة، فإذا اعتبرنا ذلك، وانضَمَّ إليه الورع والضبط والتقوى؛ فقد حصل معتمد الرواية.

وهذا مذهب الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حيث يقول: أقبل شهادة أهل الأهواء إلَّا الْخَطابيَّة من الروافض.

● أقول:

فأنت ترى أن الذَّهَبِي قد بيَّنَ في هذا الفصل مذاهب الأئمَّة في الْجَرح

والتعديل، وبيَّنَ الْمَجْرُوحين من غير أهل البدع، وبيَّنَ أنواع أهل البدع ومَنْ تقبل روايته منهم، ومَنْ ترد أوضح بيان، وليس في كلامه ما يفيد أن الْمُبتَدَعة لا تتناولهُم قواعد علم الْمُصطلح، ولا أنَّ الكلام في أهل البدع خَاصٌّ بعُلَمَاء آخرين غير عُلَمَاء الْجَرح والتعديل؛ الأمر الذي يرفضه كلام كل العلماء من فُقَهَاء، ومُحَدثين، وأصوليين، وغيرهم.

فإن كان صاحبنا يريد به شيئًا آخر غير هذا، وهو أنَّ العَالِمَ إذا بَدَّعَ إنسانًا مشهورًا عند الناس بالسَّلفيَّة، يدعو إليها، ويدافع عنها؛ وجب تقليده، ولا يَجُوز أن يُسأل عن سبب هذا التبديع، ومَنْ سأله؛ فقد ضَلَّ وأضَلَّ الأمة.

فهذا شيء لَمْ يَخطر ببال الذهبي ولا غيره.

ومع الأسف فإن دندنة هذا الرجل كلها ليتوصل بِهَا إِلَى نتيجة؛ فلم يصل إليها، ولن يصل إليها، ودونَهَا خرط القتاد.

هذه النتيجة هي: إقناع الناس بأن العَالِمَ إذا بَدَّعَ أناسًا مشهورين عند الناس بالسَّلفيَّة، يَدْعُون إليها، ويذبون عنها؛ فإنه لا يَجُوز أن يسأل عن أسباب تبديعهم، وأن تبديعهم لا يُسَمَّى جَرحًا، وتزداد الْمُصيبة إذا علمت حكم هؤلاء بأنَّ مَنْ لايقلدونه يكونون مُمَيعين -أي: مبتدعين-، وأشد من هذا أنَّ مَنْ لا يُقَلد العلماء؛ يكون قد كَذَّبَ اللَّه ورسوله، وكَذَّبَ الإسلام، وأنَّ مَنْ لا يُقَلد العُلَمَاء؛ قد نسف الرِّسَالات.

واللَّه أعلم مَنْ هُمْ هؤلاء العُلَمَاء، فقد يُرَاد بِهم شخص واحد يدعو إِلَى تقليد نفسه، وفي الوقت نفسه ليس أهلًا لأن يُقلَّد في شيء.

ويرى الذهبي الاحتياط والْحَذَر في باب التكفير والتبديع أكثر منه في غيره، فإن اختلاف العقائد أدَّى إِلَى التكفير والتبديع في نظره.

ثُمَّ أكد ذلك بقوله: ينبغي أن يتفقد حال الْجَارح مع مَنْ تكلم فيه باعتبار الأهواء، فإن لاح لك انْحِرَاف الْجَارح، ووجدت توثيق الْمَجْرُوح من جهة أخرى؛ فلا تَحفل بالْمُنحَرف وبغمزه الْمُبهَم، وإن لَمْ تَجد توثيق الْمَغْمُوز؛ فتَأنَّ. الْمُوقظة (ص٨٨).

وهذا كلام حَق، وهو ضد ما يقوله بعض الناس اليوم: إذا بَدَّعَ العَالِمُ شخصًا أو أشخاصًا؛ فيجب تقليده، ولا يسأل عن أسباب الْجَرح.

وفيه إلْجَام لِمَنْ يَتَسَرَّع إلَى قبول التبديع بدون حُجَّة وبدون بيان الأسباب.

وقال الذَّهَبِي فِي هذا الفصل (ص٨٢): والكلام فِي الرواة يَحتاج إلَى ورع تام، وبراءة من الْهَوَى والْمَيل، وخبرة كاملة بالْحَديث وعلله ورجاله.

فهذا أمر لابد منه فيمن يتكلم فِي الرواة من أهل سنَّة كانوا أو أهل أهواء؛ إذ العدل لابد منه فِي حَقِّ الْمُسلم والكافر.

١٥- قال: قال ابن القيم: الْخَبَر إن كان عن حكم عَامٍّ يتعلق بالأمة، فإمَّا أن يكون مُستنده السَّمَاع؛ فهو الرواية، وإن كان مُستنده الفهم من الْمَسْمُوع؛ فهو فتوى. بدائع الفوائد (٩/١).

* أقول:

قال ابن القيم فِي هذا النص بعد هذا الكلام: وإن كان خبرًا جُزئيًا يتعلق بِمُعيَّن مُستنده الْمُشَاهدة أو العلم؛ فهو شاهدة، وإن كان خَبَرًا يتعلق بالْمُخبَر عنه، والْمُخبِر به هو مستمعه أو نائبه؛ فهو الدعوى... إلَخ.

* أقول:

إن الإمام ابن القيم ما جاء بِهَذه الفائدة إلا ليبيِّن أنواع الْخَبَر فحسب، لا لبيان ما يَدَّعيه بعض الناس من أنه يقصد بقوله: وإن كان مُستنده الفهم من الْمَسْمُوع؛ فهو الفتوى. أنه يَجب تقليد الْمُفتي فِي تبديع الناس ولو كان بدون دليل، ولا يَجوز سؤاله عن الدليل، فإن كلام ابن القيم لا يفيد هذا من قريب ولا بعيد.

ثم إنَّ الفتوى قد تكون باطلة، وقد تكون بدعة؛ لأنَّهَا استندت إلَى فهم فاسد لنصوص القرآن أو السنَّة، أو لاستنادها إلَى حديث ضعيف، أو إلَى قياس فاسد؛ فلا يَجوز قبولُهَا.

١٦- قال: ولِهَذَا فإن قواعد علم الْمُصطلح مَحدُودَة لا تتجاوز إطارها الذي وضعت فيه، وإن وقع تشابه فِي بعضها بين كلام الأئمَّة فِي أهل البدع والأهواء؛ فلا يكون ذلك حَاملًا لتطبيق باقي القواعد فِي الْحُكم على الرِّجَال

الَّذِين هم خارج الرواية.

هذا هو الَّذي يُدَنْدن حوله الشيخ فلان، ويريد من الشباب السلفي أن يتنبه إِلَى تلبيس أهل الأهواء فِي هذا الْجَانب، فهم يريدون منهم أن تطبق قواعد الْمُصطلح فِي الكلام على أهل البدع؛ لكي يَرُدُّوا أحكام الْعُلَمَاء فيهم[1].

● أقول:

يكفيك من شَرٍّ سَمَاعه، وما أظن أن أحدًا من أهل البدع وصل إِلَى هذه الدرجة فِي إهانة علم قام لِخِدمَة سنَّة رسول اللَّه ﷺ الَّتِي لا يقوم الإسلام عقيدة وشريعة إِلَّا بِهَا، وقام للحفاظ على الإسلام وحِمَايته من تَحريف الْجَاهلين، وانتحال الغالين، وإبطال كيد الزنادقة وغلاة الْمُبتَدعين والكذَّابين.

فَمَنْ سبقك أيها المسكين إِلَى مُحَاصرة قواعد علوم الْحَديث، وإِلَى عدم السَّمَاح لَهَا بتجاوز إطارها الذي وضعت فيه كَمَا تزعم؟!!

وهل عُلَمَاء الْجَرح والتعديل تَمَالئوا مع أهل البدع أَلَّا يَمسوا كرامتهم، ولا يَجرحوا مشاعرهم، وبناءً على هذا التواطؤ تَحَاشوا جرح أهل البدع والْحُكم عليهم، فوضعوا قواعد خَاصَّة بالرواة بناءً على هذه الاتفاقية، أو أن عُلَمَاء الْجَرح والتعديل بُلَدَاء مُغَفَّلون مُتَبلدو الْمَشَاعر؛ فَلَمْ يفهموا العقيدة، ولَمْ يعرفوا منزلتها، ولَمْ يدركوا خطر أهل البدع عليها؟!!

ومن هنا وضعوا قواعد للدروشة والدراويش؛ ليعيشوا هم وقواعدهم على هامش الإسلام، بعيدين عن عقائد الإسلام ومناهجه، فلا هُمْ فِي العير، ولا هُمْ فِي النفير.

هذه إهانة كبيرة لِهَذَا العلم ما أظن أن أهل البدع فَكَّرُوا فيها!!

وإهانة كبيرة لعُلَمَاء الْجَرح والتعديل حُرَّاس الشريعة وعقائدها، وهُمْ فرسان

---

(١) يقال: مَنْ جهل شيئًا عاداه، والواقع أنَّ قواعد الْمُصطلح تَمنع من الفوضى فِي الأحكام، ولا يَوجِّه لَهَا هذه التهم إِلَّا مفلس من العلم والعدل، ولا يريد أن ينضبط بقواعد العلم والعدل، وما أظن هذا الذي تنالع عنه قد وصل إِلَى هذا الدرك.

الْمَيْدَان رغم أنوف الْجَاهلين الْحَاقدين!!

لقد فتحت الباب على مصراعيه لأهل البدع؛ ليهينوا هذا العلم وعلماءه.

فإذا استشهد أحَدٌ بأقوال عُلَمَاء الْجَرح والتعديل وطعونهم في أهل البدع؛ قالوا: هؤلاء ليسوا بعلماء، ولا يَحق لَهُم الكلام فينا وفي أسلافنا؛ ولذا ترى قواعدهم لا تتعرض لنا، فلا تتجاوزوا بِهَا الإطار الذي وضعت فيه.

ألا قاتل اللَّه الْجَهل والطيش، وعَافَى الإسلام والْمُسلمين من جهل الْجَاهلين، وتقليد الْمُبطلين، وتَهديْم الطائشين للعلم وأهله.

لقد جهل هذا الْمِسكين مكانة أهل الْحَديث وأئمتهم!!

وقد تَقَدَّمَ لك بيان مكانتهم العالية، وجهودهم العظيمة، واهتمامهم بالبدع في كتب الْجَرح والتعديل، وفي كتب العقائد.

*** وأرى من الْمُنَاسب جدًا أن أذكر بعض ما قاله الأئمة الفحول في بيان مكانتهم وآثارهم الْحَميدة في الدِّين:**

*** شهادة ابن قتيبة:**

ألف فقيه الأدباء وأديب الفقهاء الإمام أبو مُحمَّد عبد اللَّه بن مسلم بن قتيبة الْمُتوَفَّى سنة (٢٧٦هـ) كتابًا سَمَّاه تأويل مُختلف الْحَديث؛ دفاعًا عن سنة رسول اللَّه ﷺ، وعن حَمَلتها وناقليها وحُفَّاظها أهل الْحَديث.

قال في مطلع الكتاب: أمَّا بعد؛ أسعدك اللَّه تعَالَى بطاعته، وحاطك بكلاءته، ووَفَّقَكَ للحق برحْمَته، وجعلك من أهله؛ فإنك كتبت إلَيَّ تعلمني ما وقفت عليه من ثلب أهلِ الكلام أهلَ الْحَديث وامتهانِهم وإسهابِهم في الكتب بذَمِّهم ورميِهم بِحَمل الكذب ورواية الْمُتَنَاقض حتَّى وقع الاختلاف، وكثرت النحل، وتقطعت العصم، وتعَادَى الْمُسلمون، وأكفر بعضهم بعضًا، وتعَلَّقَ كل فريقٍ منهم لِمَذهبه بِجنس من الْحَديث.

ثُمَّ ذكر الْخَوَارج وما تعَلَّقَت به من الأحاديث في تأييد مذهبها، والْمُرجئة وما تعَلَّقَت به كذلك، والْمُفَوِّضَة وما تعَلَّقَت به من الأحاديث، والرافضة وما تعَلَّقَت به

من الأحاديث في ضَلالِهَا وتكفيرها الصَّحَابة، ومُفَضِّلو الفقر وما تعَلَّقُوا به، ثُمَّ ذكر طعون الزنادقة في أهل الْحَدِيث.

ثم قال: باب: ذكر أصحاب الكلام وأصحاب الرأي، فقال:

وقد تدبرت -رَحِمَكَ الله- مَقَالة أهل الكلام فوجدتُهم يقولون على الله ما لا يعلمون، ويفتنون الناس بِمَا يأتون، ويبصرون القَذَى في عيون الناس وعيونُهم تطرف على الأجذاع، ويتهمون غيرَهم في النقل، ولا يتهمون آراءهم في التأويل ومعاني الكتاب والْحَدِيث وما أودعاه من لطائف الْحِكمَة وغرائب اللغة لا يدرك بالطفرة، والتولد، والعرض، والْجَوهر، والكيفيَّة، والكميَّة، والأينية.

ولو رَدُّوا الْمُشكل منهما إِلَى أهل العلم بِهما؛ وضح لَهُم الْمَنهَج، واتسع لَهُم الْمَخرج؛ ولكن يَمنع من ذلك طلب الرِّيَاسَة، وحب الأتباع، واعتقاد الإخوان بالْمَقَالات.

والناس أسراب طير يتبع بعضها بعضًا، ولو ظهر لَهُم مَنْ يَدَّعي النبوة مع معرفتهم بأن رسول الله ﷺ خَاتِم الأنبياء، أو مَنْ يَدَّعي الربوبيَّة؛ لوجد على ذلك أتباعًا وأشياعًا.

وقد كان يَجب -مع مَا يَدَّعُونه من معرفة القياس وإعداد آلات النظر- ألَّا يَختلفوا كَمَا لا يَختلف الْحُسَّاب والْمُسَّاح والْمُهَندسُون؛ لأن آلتهم لا تدل إلَّا على عدد واحد، وإلَّا على شكل واحد؛ وكما لا يَختلف حُذَّاق الأطباء في الْمَاء، وفي نبض العروق؛ لأن الأوائل قد وقفوهم من ذلك على أمرٍ واحد، فَمَا بالُهُم أكثر الناس اختلافًا، لا يَجتمع اثنان من رؤسائهم على أمرٍ واحد في الدين؟!

ثُمَّ ذكر تضارب الآراء، واختلاف الأهواء والاتِّجَاهَات بين زعماء أهل الكلام، وانتقدهم أشد النقد.

ثُمَّ قال: ذكر أصحاب الْحَديث: فأمَّا أصحاب الْحَديث فإنَّهُم التمسوا الْحَقَّ من وجهته، وتتبعوه من مَظَانّه، وتقرَّبُوا من الله تعَالَى باتباعهم سُنن رسول الله ﷺ، وطلبهم لآثاره وأخباره برًّا وبَحرًا، وشرقًا وغربًا، يرحل الواحدُ منهم راجلًا مقويًا في طلب الْخَبَر الواحد أو السنَّة الواحدة حتَّى يأخذها من الناقل لَهَا مُشَافهة.

ثُمَّ لَمْ يزالوا فِي التنقير عن الأخبار والبحث لَهَا حتَّى فهموا صحيحَها وسقيمها، وناسخها ومنسوخها، وعَرَفُوا مَنْ خَالَفَهَا من الفقهاء إِلَى الرأي، فنبَّهُوا على ذلك حتَّى نَجم الْحَق بعد أن كان عافيًا، وبسق بعد أن كان دارسًا، واجتمع بعد أن كان مُتَفَرِّقًا، وانقاد للسنن مَنْ كان عنها مُعرضًا، وتنبَّهَ لَهَا مَنْ كان عنها غافلًا، وحكم بقول رسول اللَّه ﷺ بعد أن كان يَحكم بقول فلان وفلان، وإن كان فيه خلاف عن رسول اللَّه ﷺ.

وقد يعيبهم الطاعنون بِحَملهم الضعيف، وطلبهم الغرائب، وفِي الغريب الدَّاء؛ ولَمْ يَحملوا الضعيف والغريب لأنَّهم رَأوهُمَا حَقًّا، بل جَمَعوا الغَثَّ والسمين، والصحيح والسقيم؛ ليميزوا بينهما، ويدلوا عليهما، وقد فعلوا ذلك.

ثم ذكر طائفة من الأحاديث الْمَوضُوعَة، وذكر نقد الْمُحَدثين لَهَا، وتزييفهم إيَّاها، وفضح واضعيها.

رَحِمَه اللَّه، وجزاه اللَّه عن الإسلام والْمُسلمين خيرًا.

★ شهادة ابن حبان:

قال فِي كتاب الْمَجْرُوحين (ص٢٥): ولو لَمْ يكن الإسناد، وطلب هذه الطائفة له؛ لظهر فِي هذه الأمَّة من تبديل الدين[1] ما ظهر فِي الأمم، وذلك أنه لَمْ يكن أمَّة لنَبِي قط حفظت عليه الدِّين عن التبديل ما حفظت هذه الأمَّة، حتَّى لا يتهيأ أن يزاد فِي سنَّة من سُنن رسول اللَّه ﷺ ألف ولا واو، كما لا يتهيأ زيادة مثله فِي القرآن، فحفظت هذه الطائفة السُّنن على الْمُسلمين، وكثرت عنايتهم بأمر الدِّين، ولولاهم لقال مَنْ شاء بِمَا شاء.

وقال أيضا فِي (ص٢٧): حدثنا الْحَسَن بن سفيان قال: سَمعت صَالِحَ بن حَاتِم ابن وردان يقول: سَمعت يزيد بن زريع يقول: لكل شيء فرسان، ولِهَذَا العلم فرسان.

---

(١) هذه شهادة عظيمة من هذا الإمام لطائفة أهل الْحَديث، وعلى رأسهم أئمتهم بأنَّ اللَّه قد حفظ بهم الدِّين، وإنهم لكذلك.

قال أبو حاتِم: فرسان هذا العلم الذين حفظوا على الْمُسلمين الدِّين[1]، وهَدوهم إِلَى الصِّرَاط الْمُستقيم، الذين آثروا قطع الْمَفَاوز والقفار على التنعم في الديار والأوطان في طلب السنن في الأمصار، وجَمعها الرحل والأسفار والدَّوَرَان في جَميع الأقطار، حتَّى إنَّ أحدهم ليرحل في الْحَديث الواحد الفراسخ البعيدة، وفي الكلمة الواحدة الأيام الكثيرة؛ لئلا يُدخل مُضل في السنن شيئًا يضل به، وإن فعل فهم الذابون عن رسول اللَّه ﷺ ذلك الكذب، والقائمون بنصرة الدين.

* **شهادة الخطيب البغدادي:**

وألَّفَ الإمام الكبير أبو بكر أحْمَد بن علي الْخَطيب البغدادي، الْمُتَوَفَّى سنة (٤٦٣هـ) كتاب أسْمَاه شرف أصحاب الْحَديث.

قال في مُقَدمته بعد أن ذكر أقوال العلماء في ذم الرأي من (ص٣-٥):

ولو أنَّ صاحب الرأي الْمَذمُوم شغل نفسَه بِمَا ينفعه من العلوم، وطلب سنن رسول رب العَالَمين، واقتفى آثار الْفُقَهَاء والْمُحَدِّثين؛ لوَجَدَ في ذلك ما يُغنيه عَمَّا سواه، واكتفى بالأثر عن رأيه الذي رآه؛ لأن الْحَديث يشتمل على معرفة أصول التوحيد، وبيان ما جاء من وجوه الوعد والوعيد، وصفات رب العَالَمين تعَالَى عن مَقَالات الْمُلحدين، والإخبار عن صفات الْجنَّة والنار، وما أعَدَّ اللَّه تعَالَى فيها للمتقين والفُجَّار، وما خلق اللَّه في الأرضين والسَّمَوَات من صنوف العجائب وعظيم الآيات، وذكر الْمَلائكة الْمُقَرَّبين، ونعت الصَّافِّين والْمُسَبِّحين.

إِلَى أن يقول: وقد جعل اللَّه تعَالَى أهله أركان الشريعة، وهَدَمَ بِهم كل بدعة[2] شنيعة؛ فَهُمْ أمناء اللَّه من خليقته، والواسطة بين النَّبِي وأمَّته، والْمُجتَهدون في

---

(١) وهذه شهادة أخرى عظيمة لأئمَّة الْحَديث بأنهم فرسان هذا العلم، وأنهم حَفظوا على الْمُسلمين الدِّين، وهدوهم الصِّرَاط الْمُستقيم.

(٢) انظر لِهذه الشَّهَادة من هذا الإمام بأنَّ اللَّه قد هَدَم بأهل الْحَديث كل بدعة شنيعة، وكل عَالِم ناصح يشهد بِمثل هذه الشهادة لأهل الْحَديث وأئمتهم، فأي قيمة يكون لكلام الْجُهلاء الذين يَجحَدون مناقب أئمة الْحَديث، ومنهم هذا المسكين الذي قدنا نرُدُّهُ.

حفظ ملته، أنوارهم زَاهرة، وفضائلهم سائرة، وآياتُهُم باهرة، ومَذَاهبهم ظاهرة، وحُجَجهم قاهرة.

وكلُّ فئة تتحَيَّز إِلَى هَوًى ترجع إليه، أو تستحسن رأيًا تعكف عليه؛ سوى أصحاب الْحَديث، فإن الكتاب عدتُهم، والسنَّة حُجَّتهم، والرسول فئتهم، وإليه نسبتهم، لا يعرجون على الأهواء، ولا يَتَلفتون إِلَى الآراء.

يقبل منهم ما رَوَوا عن الرسول، وهم الْمَأمُونُون عليه والعدول، حفظة الدين وخزنته، وأوعية العلم وحَمَلته، إذا اختلف في حديث؛ كان إليهم الرجوع، فَمَا حَكَمُوا به فهو الْمَقبُول الْمَسمُوع.

ومنهم كل عَالِم فقيه، وإمام رفيع نبيه، وزاهد في قبيلته، ومَخصوص بفضيلته، وقارئ متقن، وخطيب مُحسن.

وهم الْجُمهُور العظيم، وسبيلهم السبيل الْمُستَقيم، وكل مبتدع باعتقادهم يتظاهر، وعلى الإفصاح بغير مذهبهم لا يتجاسر.

مَن كَادَهُم قَصَمَهُ اللَّه، ومَنْ عَانَدَهُم خَذَلَه اللَّه، ولا يضرهم مَنْ خَذَلَهُم، ولا يفلح مَن اعتزَلَهُم، الْمُحتَاط لدينه إِلَى إرشادهم فقير، وبصر الناظر بالشر إليهم حسير، وإنَّ اللَّه على نصرهم لقدير.

ثم ساق إسناده إِلَى عَليّ بن الْمَدينِي قال في حديث النَّبِي ﷺ: «لا تزال طَائفة مِنْ أمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ»[1]. قال -أي: ابن الْمَدينِي-:

هم أهل الْحَديث، والذين يَتَعَاهَدُون مَذَاهب الرسول، ويذبون عن العلم، لولاهم لَمْ تَجد عند الْمُعتَزلة والرافضة والْجَهمية وأهل الإرجاء والرأي شيئًا من السنن.

فقد جعل رَبُّ العَالَمِين الطائفة الْمَنصُورَة حُرَّاس الدين، وصَرَفَ عنهم كيد الْمُعَاندين؛ لتَمَسُّكهم بالشرع الْمَتين، واقتفائهم آثار الصحابة والتابعين.

---

(١) حديث صحيح. رواه الإمام مسلم في صحيحه (٣/ ١٥٢٣)، والإمام أحْمَد في الْمُسند (٥/ ٢٧٨-٢٧٩)، والإمام أبو داود في السنن (٣/ ٤)، والإمام الترمذي في السنن (٤/ ٤٢٠)، والإمام ابن ماجه في السنن (١/ ٤-٥)، والْحَاكم في المستدرك (٤/ ٤٤٩-٤٥٠)، والطبراني في الْمُعجم الكبير(٧٦٤٣)، والطيالسي في الْمُسند (ص٩٤) برقم (٦٨٩)، وانظر الصحيحة للعلامة الألباني (٢٧٠، ١٩٥٥)

فشأنُهم حفظ الآثار، وقطع الْمَفَاوز والقفار، وركوب البراري والبحار في اقتباس ما شرع الرسول الْمُصطَفَى، لا يعرجون عنه إِلَى رأي ولا هوى.

قبلوا شريعته قولًا وفعلًا، وحرسوا سنته حفظًا ونقلًا، حتَّى ثبتوا بذلك أصلها، وكانوا أحقَّ بِهَا وأهلَها؛ فكم من ملحد يروم أن يَخلط فِي الشريعة ما ليس منها، واللَّه تعَالَى يذب بأصحاب الْحَديث عنها، فهم الْحُفَّاظ لأركانها، والقَوَّامُون بأمرها وشأنها، إذا صدف عن الدفاع عنها؛ فهم دونَها يناضلون: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الْمُجَادلة: ٢٢].

* **شهادة الإمام ابن تيمية:**

وقال شيخ الإسلام أحْمَد بن عبد الْحَليم بن تيميةَ رَحِمَهُ اللَّهُ الْمُتوَفَّى (٧٢٨هـ) في فتاواه (٤/ ٩-١١):

من الْمَعلوم: أنَّ أهلَ الْحَديث يشاركون كل طائفة فيما يَتَحلون به من صفات الكمال، ويَمتَازون عنهم بِمَا ليس عندهم؛ فإنَّ الْمُنَازع لَهُم لابد أن يذكر فيما يُخَالفهم فيه طريقًا أخرى، مثل الْمَعقُول، والقياس، والرأي، والكلام، والنظر، والاستدلال، والْمُحَاجَّة، والْمُجَادلة، والْمُكَاشفة[1]، والْمُخَاطبة، والوجد، والذوق، ونَحو ذلك؛ وكل هذه الطرق لأهل الْحَديث صفوتُهَا وخلاصتها.

فهم أكمل الناس عقلًا، وأعدلُهُم قياسًا، وأصوبُهُم رأيًا، وأسَدُّهُم كلامًا، وأصحهم نظرًا، وأهداهم استدلالًا، وأقومهم جدلًا، وأتَمهم فراسة، وأصدقهم إلْهَامًا، وأحدهم بصرًا ومكاشفة، وأصوبُهُم سَمعًا ومُخَاطبةً، وأعظمهم وأحسنهم وجدًا وذوقًا؛ وهذا هو للمسلمين بالنسبة إِلَى سائر الأمم، ولأهل السنَّة والْحَديث بالنسبة إِلَى سائر الْمِلَل.

فكل مَن استقرأ أحوال العَالَم وجد الْمُسلمين أحَدَّ وأسَدَّ عقلًا، وأنَّهُم ينالون فِي الْمُدَّة اليسيرة من حقَائق العلوم والأعمال أضعاف ما يناله غيرُهم فِي قرون وأجيال.

---

(١) الظاهر أن شيخ الإسلام يقصد بذلك الفراسة.

وكذلك أهل السُّنَّة والْحَدِيث تَجدهم كذلك متمتعين؛ وذلك لأنَّ اعتقاد الْحَقِّ الثابت يقوي الإدراك ويصححه[١].

قال تعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [مُحَمَّد:١٧].

وقال: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴿٦٦﴾ وَإِذًا لَّآتَيْنَاهُم مِّن لَّدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٦٧﴾ وَلَهَدَيْنَاهُمْ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ [النساء:٦٦-٦٨].

وهذا يُعلم تارة بِمَوَارِد النِّزاع بينهم وبين غيرهم؛ فلا تَجد مسألة خُولفوا فيها إلا وقد تبيَّن أنَّ الْحَقَّ معهم.

وتارة بإقرار مُخَالفيهم ورجوعهم إليهم دون رجوعهم إلَى غيرهم، أو بشَهَادتِهم على مُخَالفيهم بالضَّلال والْجَهل.

وتارة بشهادة الْمُؤمنين الذين هُمْ شُهَدَاء الله في الأرض.

وتارة بأنَّ كل طائفة تعتصم بِهم فيما خالفت فيه الأخرى، وتشهد بالضلال على كل مَنْ خَالَفَهَا أعظم مِمَّا تشهد به عليهم.

فأمَّا شهادة الْمُؤمنين الذين هُمْ شُهَدَاء الله في الأرض: فهذا أمرٌ ظاهر، معلوم بالْحِسِّ والتواتر لكل مَنْ سَمع كلام الْمُسلمين، لا تَجد في الأمة عُظم أحد تعظيمًا أعظم مِمَّا عُظِّمُوا به[٢]، ولا تَجد غيرهم يُعَظم إلا بقدر ما وافقهم فيه، كما لا ينقص إلَّا بقدر ما خالفهم، حتَّى إنك تَجد الْمُخَالفين لَهُم كلهم وقت الْحَقيقة يقر بذلك، كما قال الإمام أحْمَد: آية ما بيننا وبينهم يوم الْجَنَائز.

فَإنَّ الْحَيَاة بسبب اشتراك الناس في الْمَعَاش يعظم الرجل طائفته، فأمَّا وقت الْمَوت؛ فلابد من الاعتراف بالْحَقِّ من عموم الْخَلْق؛ ولِهَذَا لَمْ يعرف في الإسلام مثل جنازته، مسح الْمُتَوَكل موضع الصَّلاة عليه؛ فوجد ألف ألف وستمائة ألف

---

(١) وهَذَا أعظم مَا يُمَيِّز أهل الْحَديث على غيرهم، وهو أعظم ما يَدْعُونَ إليه، ويذبون عنه، فَهُمْ دُعَاة إلَى التوحيد بأنواعه، وضد الشرك والْخُرَافَات والبدع، وعلى منهج هذا الْمُجَادل بالباطل يكونون قد تَخلوا عن العقيدة والذَّبِّ عنها، وحاشاهم ويرأهم الله مِمَّا يرميهم به الْمُغترون.

(٢) لله دَرّ هذا الإمام، فشهادة الْمُؤمنين لَهُم أمر ظاهر معلوم بالتواتر، فالْحَق دائمًا معهم، والباطل حليف خصومهم، وفضائلهم مَعلومة ظاهرة مشهورة، لا تَخفى إلَّا على من أصابهم الْجَهل والْهَوَى

سوى مَنْ صلى فِي الْخَانات والبيوت.

وكذلك الشَّافعي، وإسْحَاق، وغيرهُمَا إنَّمَا نبلوا فِي الإسلام باتباع أهل الْحَديث والسنَّة، وكذلك البخاري وأمثاله إنَّمَا نبلوا بذلك.

وكذلك مالك، والأوزاعي، والثوري، وأبو حنيفة، وغيرهم إنَّمَا نبلوا فِي عموم الأمة، وقُبل قولُهُم لَمَّا وافقوا فيه الْحَديث والسنَّة، وما تكلم فيمن تكلم فيه منهم إلَّا بسبب الْمَوَاضع الَّتِي لَمْ يتفق له متابعتها من الْحَديث والسنَّة، إمَّا لعدم بلاغها إياه، أو لاعتقاده ضعف دلالتها، أو رجحان غيرها عليها.

وقال -بعد أن ذكر دَعَاوَى غُلاة الشيعة والصوفية اختصاصهم بعلم الأسرار، واحتجاجهم على ذلك ببعض الأحاديث الْمَوضُوعَة أو الْمُجمَلة- مَجْمُوع الفتاوى (٤/ ٨٥-٨٦):

وإذا كان الأمر كذلك فأعلم الناس بذلك؛ أخصهم بالرسول، وأعلمهم بأقواله وأفعاله، وحركاته وسكناته، ومدخله ومَخرجه، وباطنه وظاهره، وأعلمهم بأصحابه وسيرته وأيامه، وأعظمهم بَحثًا عن ذلك وعن نقلته، وأعظمهم تدينًا به، واتباعًا له، واقتداءً به، وهؤلاء هم أهل السنَّة والْحَديث حفظًا له، ومعرفة بصحيحه وسقيمه، وفقهًا فيه، وفهمًا يؤتيه اللَّه إياه فِي معانيه، وإيْمَانًا وتصديقًا وطاعةً وانقيادًا واقتداءً واتباعًا[1].

وقال فِي مَجْمُوع الفتاوى (٤/ ٩١-٩٢) أثناء مُناقشته للمُتَفلسفة وأهل الضلال:

وإن قلتم: يُمكن الْخِطَاب بِهَا مع خَاصَّة الناس دون عَامتهم، وهَذَا قولُهُم؛ فمن الْمَعلوم أنَّ علمَ الرُّسُل يكون عند خَاصَّتهم كما يكون علمكم عند خَاصَّتكم.

ومن الْمَعلوم أنَّ كل مَنْ كان بكلام الْمَتبُوع وأحواله وبواطن أموره وظواهرها

(١) إنَّ الشَّهَادة الصَّادقة من هذا الإمام الْخَبير لكثيرة، ومنها ما سقناه هنا، فاحفظ هذه الفَضَائل لأهل الْحَديث الطائفة الْمَنصُورَة، ولاسيما اهتمامهم بالعقيدة، وحديث رَسُولِهم الكَرِيم، وذبهم عنهما، وتفقههم فيهما، ومعرفتهم بنَقَلَة الْحَديث ومنهم أهل البدع، مع معرفتهم بعقائدهم الفَاسدة.

أعلم وهو بذلك أقوم؛ كان أحق بالاختصاص به.

ولا ريب أن أهل الْحَديث أعلم الأمة وأخصها بعلم الرَّسُول وعلم خاصَّته مثل الْخُلَفَاء الراشدين، وسائر العشرة.

هذه شهادات بعض كبار عُلَمَاء الأمَّة لأهل الْحَديث وأئمتهم بأنهم هم الذَّابُّون عن دين اللَّه بِجَدَارة، وأن اللَّه قد حفظ بهم الدِّين إِلَى آخر ما قالوه وشهدوا به لِهَذه الطائفة الْمَنصُورَة عَلَى مَنْ خَالَفَهَا من الكفار والْمُلحدين، ومن أهل البدع الضالين، ولا يَحط من قدرهم إلا أهلُ الأهواء الْحَاقدين.

وذلك الكيد الفاشل لا يرجع إِلَّا فِي نُحُورهم، ولا يزيدهم إلا سُقُوطًا وهَوَانًا.

نسأل اللَّه أن يَحشرنا وأهل الْحَديث وأئمته الْمُجَاهدين مع النبيين والصِّدِّيقين والشُّهَدَاء والصَّالِحين، وحَسُنَ أولئك رفيقًا، ذلك الفضل من اللَّه وَكَفَى باللَّه عليمًا.

وصَلَّى اللَّه عَلَى نبينا مُحَمَّد، وعَلَى آله وصَحْبه وسلم.

كتبه

ربيع بن هادي عمير المدخلي

١٨/ ٤/ ١٤٢٥هـ

بوزيد بلقاسم
بوزيد بلقاسم
بوزيد بلقاسم

(٣)

أئمة الحديث ومن سار على نهجهم هم أعلم الناس بأهل الأهواء والبدع ومشروعية الجرح والتعديل من الأكفاء لم تنقطع

بوزيد بلقاسم
بوزيد بلقاسم
بوزيد بلقاسم

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ لله، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى رَسُول اللَّه، وعَلَى آله وصَحبه ومَن اتبع هُدَاه.

أمَّا بعد:

فَإنَّ الرَّدَّ عَلَى أهل البدع وجَرحهم والتحذير منهم أصل في الإسلام؛ إذ هو من أهم أبواب الأمر بالْمَعرُوف والنهي عَنِ الْمُنكر، ومن أهم أبواب النصيحة للإسلام والْمُسلمين، وأول من جَرَّحَهُم وحَذَّرَ منهم: رسول اللَّه ﷺ؛ حيث حَذَّر من الْخَوَارج فِي عَدَد من الأحاديث، ووَصَفَهُم بأَنَّهُم شر الْخَلق والْخَليقَة، وذَمَّ ذا الْخُوَيصرة بعينه، والأدلة كثيرة على هَذَا.

فإنَّ أهل السنَّة والْحَديث يواجهون عددًا من الْمَشَاكل الَّتِي يفتعلها أهل الأهواء والبدع والشغب.

ومن هذه الْمَشَاكل: ما هو مُوَجَّه إِلَى العَقَائد الإسلاميَّة.

ومنها: ما هو مُوَجَّه إِلَى السنَّة وعلومها من نقد، وجرح وتعديل، وتصحيح وتعليل، والتفريق الباطل بين منهج الْمُتقَدّمين والْمُتأخرين، ومنهج الْمُوَازنات، والْمَنهَج الواسع الأفيح، وحَمل الْمُجمَل على الْمُفَصَّل، وباقي التأصيلات.

ومنها: القول بأنَّ جرح أهل البدع لا يدخل فِي منهج أهل الْحَديث وقواعده وأصوله!!

وقد فرح بِهَذا القول جُهَّال وأفراخ أهل البدع الْمُتلبسين بالسنَّة كذبًا وزورًا!! وصار ديدنًا لَهُم، لا يفترون عن اللهج به.

فَمَنْ هو إمامهم فِي هذا الباطل؟!

إنَّ أول مَنْ قال بِهَذا فِي حدود علمي: التاج السبكي معترضًا على الإمام الذهبي؛ حيث انتقد بعض الأشاعرة كالفخر الرازي وغيره فِي كتابه ميزان الاعتدال فِي نقد الرِّجَال.

قال الإمام الذَّهَبِي فِي هذا الكتاب: الفخر بن الْخَطيب صاحب التصانيف، رأس فِي الذكاء والعقليات، لكنه عَرِي من الآثار، وله تشكيكات على مَسَائل من دَعَائم الدِّين تورث حيرة، نسأل الله أن يثبت الإِيْمَان فِي قلوبنا، وله كتاب السر الْمَكتوم فِي مُخَاطبة النجوم سحر صريح، فلعله تاب من تأليفه -إن شاء الله تعَالَى- اهـ.

قال الْحَافظ ابن حجر: وقَدْ عَابَ التاج السبكي عَلَى الْمُصنِّف ذكره هذا الرَّجُل فِي هذا الكتاب، وقال: إنه ليس من الرواة، وقد تبرأ الْمُصنِّف من الْهَوَى والعصبيَّة فِي هذا الكتاب، فكيف ذكر هذا وأمثاله مِمَّن لا رواية لَهُم كالسيف الآمدي. وقد اعتذر عنه بأنه يرى القدح فِي هؤلاء من الدِّيانة، وهذا بعينه التعصب فِي الْمُعتقد.

انظر إلَى السبكي كيف يرمي الذَّهَبِي بالتعصب فِي الْمُعتقد، وينكر عليه ذكر الرَّازي وأمثاله فِي كتابه الْمِيزَان، والْمِيزَان فِي نظره خَاص بالرواة، وهذا اعتراض باطل دافعه الْهَوَى والتعصب لأمثاله من أهل الأهواء، فلم يشترط أحَدٌ من أئمَّة الْجَرح والتعديل تَخصيص الْجَرح بالرواة فقط من حيث الرِّوَاية فقط، بل تناولوا الرواة من جهة الرواية ومن جهة الْمُعتقَد.

فالراوي الْمُبتدع أخطر عندهم من الرَّاوي السَّليم من البدع؛ لذا ترى الأئمَّة لَمْ يكتفوا بذكر أهل البدع فِي كتب الْجَرح والتعديل، بل ذهبوا يَنتقدُونَهُم، ويُجَرِّحُونَهُم، ويُبيِّنون فساد عقَائدهم ومناهجهم لشدة خُطورتهم فِي كتب مُستقلة، وهي كثيرة معلومة لدى العلماء وطلاب العلم.

ولقد قَلَّدَ السبكيَّ أناسٌ؛ فأخرجوا أهل البدع من باب الْجَرح والتعديل، وقالوا: إن الْجَرح والتعديل فِي الرواية والرواة فقط.

ومع أنَّ كلام السبكي باطل، فرأيه أهون وأخف من رأي هؤلاء؛ لأنه استنكر على الإمام الذَّهَبِي إيراده لبعض أهل البدع الذين لا علاقة لَهُم بالرِّوَاية فِي كتاب يَرَاهُ خَاصًا بالرواة، فلو أوردهم فِي غيره؛ فلعله لا يَجد مَجَالاً لِهَذَا الاعتراض، فيحجم عن الاعتراض، أمَّا هؤلاء مع الأسف فيرون الْجَرح والتعديل خَاصًا بالرِّوَاية والرواة فقط، وهذه كارثة والله!!

ومنهم مَنْ يرى أن الْجَرح قد انتهى بعصور الرِّوَاية، وهذه كارثة أخرى!!

على كل حال؛ فإنَّ الْحَافظ ابن حجر لَمْ يعبأ باعتراض السبكي، فلقد انتَقَدَ الرَّازي بنفسه، ونقل فيه انتقاد الْعُلَمَاء.

ومِمَّا قاله فيه: وكان يُعَاب بإيراد الشُّبه الشَّديدَة، ويقصر في حَلِّهَا؛ حتَّى قال بعض الْمَغَاربة. يورد الشبهة نقدًا، ويَحلهَا نسيئة. وذكره ابن دحية بِمَدح وذَمٍّ، وذكره أبو شامة فحكى عنه أشياء رَدِيَّة.

ونقل عن الطوفي نقده لتفسير الرازي، فقال: إنه مع تفسير القرطبي أجْمَع التفاسير؛ إلا أنه كثير العيوب، وإنَّ سراج الدين السرمياحي الْمِصري صنَّفَ كتاب (الْمَآخذ) في مُجَلدين بيَّن فيهما ما في تفسير الفخر من الزيف والبهرج، وكان ينقم عليه كثيرًا، ويقول: يورد شبه الْمُخَالفين في الْمَذهَب والدِّين على غاية ما يكون من التحقيق، ثُمَّ يورد مذهب أهل السنَّة والْحَق على غاية ما يكون من الوهاء.

قال الْحَافظ: وذكر ابن خليل السكوني في كتابه (الرد على الكشاف) أن ابن الْخَطيب -يَعني: الرازي- قال في كتبه في الأصول: إنَّ مَذهَب الْجَبر هو الْمَذهَب الصَّحيح. وقال بصحة الأعراض، وينفي صفات اللَّه الْحَقيقيَّة، وزعم أنَّهَا مُجَرَّد نسب وإضافات كقول الفلاسفة، وسَلَكَ طريق أرسطو في دليل التمانع، ونقل عنه تلميذه التاج الأرموي أنه نصر كلامه؛ فهجره أهل مصر، وهَمُّوا به؛ فاستتر.

وقال في شرح الأربعين: إنَّ مَنْ أخَّرَ عقاب الْجَاني مع علمه بأنه سيعاقبه؛ فهو الْحقُود، وقد تعقب بأن الْحقُود مَنْ أخَّر مع العجز، أمَّا مع القدرة؛ فهو الْحَكيم، والْحقُود إنَّمَا يُعقَل في حَقِّ الْمَخلوق دون الْخَالق بالإجْمَاع. انظر لسان الْمِيزَان (٥/ ٤٣٠-٤٣٥).

أقول: تعَالَى اللَّه عَمَّا يقوله الرَّازي علوًا كبيرًا.

وذكر الْحَافظ انتقادات أخر، رحم اللَّه الْحَافظ ابن حجر الذي سار في نقد أهل البدع في طريق أهل الْحَديث، ولَمْ يعبأ باعتراض السبكي وتعصبه ومُغَالطته، ولَمْ يَمنعه القول الباطل عن الصَّدْع بالْحَقِّ وكشف الأباطيل.

ومن الواضح جدًّا -ومن نواحٍ شتَّى- أنَّ أئمَّة الإسلام على امتداد التاريخ

قاموا بنقد أهل البدع وجرحهم، وبيان خُطورتهم وخطورة بدعهم، والتحذير منها ومنهم.

وعلى رأس هؤلاء الأئمة: الصَّحَابة الكرام: عمر بن الْخَطَّاب، وابنه عبد الله ابن عمر، وابن عبَّاس، وأنس بن مالك، وغيرهم -رضي الله عنهم جَمِيعًا- .

وهذا الإمام مُحَمَّد بن سيرين يَحكي واقعهم فيقول: لَمْ يكونوا يسألون عن الإسناد، فَلَمَّا وقعت الفتنة؛ قالوا: سَمُّوا لنا رجالكم. فينظر إِلَى أهل السنَّة؛ فيؤخذ حديثهم، ويُنظر إِلَى أهل البدع؛ فلا يُؤخَذ منهم.

وهذا يفيدنا أنَّ أهل الْحَديث هم أيقظ الناس، وأشدهم معرفة بأهل البدع، وأشدهم حَذَرًا من دَسِّهم وكيدهم.

وقال ابن سيرين أيضًا رَحِمَهُ اللهُ: إنَّ هذا العلم دين، فانظروا عَمَّن تأخذون دينكم.

وقال الإمام مسلم رَحِمَهُ اللهُ: واعلم -وَفَّقَكَ الله تَعَالَى- أنَّ الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الرِّوَايات وسقيمها، وثقات الناقلين لَهَا من الْمُتهَمين: ألَّا يروي منها إلَّا ما عَرَفَ صحة مَخَارجه، والستارة في ناقليه، وأن يَتقيَ منها ما كان منها عن أهل التهم والْمُعَاندين من أهل البدع. وساق الأدلة على ذلك من القرآن والسنَّة.

وهذا منهج سار عليه أهل الْحَديث وأئمتهم، فهم أيقظ الناس، وأشد الناس انتباهًا لأهل البدع، وأشدهم معرفة بعَقَائدهم ومَنَاهجهم بل ودسائسهم، وعُلَمَاء الإسلام في هذا الباب تَبعٌ لَهُم؛ لأنَّهُم أهل الاهتمام بِهَذا الشأن والتخصص فيه -رَحِمَهُم الله-.

(وكان الأئمة من التابعين ومَنْ بعدهم يُحَذِّرون من مُجَالسة أهل الأهواء:

ومن هؤلاء الأئمة: سعيد بن الْمُسَيب، والْحَسَن البصري، وسعيد بن جُبير، وابن سيرين، والشعبي، وإبراهيم النخعي، وعَطَاء بن أبي رباح، وطاوس، ومُجَاهد، وعبد الله بن أبي مُليكة، والزهري، ومكحول، والقاسم أبو عبد الرَّحْمَن، وعطاء الْخُرَاساني، وثابت البُنَاني، والْحَكَم بن عتيبة، وأيوب

السختياني، وحَمَّاد بن زيد، وحَمَّاد بن سَلَمَة، وإبراهيم النخعي، وأبو قلابة، ومالك، والثوري، والأوزاعي، وسلام بن أبي مطيع، والشافعي، وأحْمَد، وغيرهم، وكل هؤلاء الأئمة من أئمة الْحَديث والسُّنَّة.

ومعنَى هذا: أنَّ أهل السنَّة وأئمتهم واعون عَالِمُون بأهل البدع -جَمَاعات وأفرادًا-، وإلَّا فَمَا فائدة التحذير؟!

(ومن هؤلاء الْمُبتدعَة أو مِمَّن وقع في بدعة الآتية أسْمَاؤهم -وهم قليل من كثير- بيَّن حَالَهُم أئمة الْحَديث والسنَّة:

١- إبراهيم بن طهمان الخراساني:

نزيل مَكَّة، وثقه في الرِّوَاية عَدَدٌ من الأئمة، ومِمَّن وثقه الإمام أحْمَد، وصَالِحُ ابن مُحَمَّد جزرة، والدَّارَقُطْنِي، ولكنهم وَصَفُوه بالإرجاء، تَهذيب التهذيب (١/ ١٢٩-١٣٠).

وقال الذَّهَبِي فيه: قال الدَّارَقُطْنِي: ثقة، وإنَّمَا تكلموا فيه للإرجاء.

وقال أبو إسحاق الْجُوزَجَاني: فاضل، رُمِيَ بالإرجاء.

وقال أحْمَد: صَحيح الْحَديث مقارب، يرى الإرجاء، وكان شديدًا على الْجَهمية. الْمِيزَان (١/ ٣٨).

٢- أيوب بن عائذ الكوفي:

قال الذَّهَبِي: وكان من الْمُرجئة. قاله البخاري، وأورده في الضعفاء لإرجائه، وذكر الذَّهَبِي أنه له عند البخاري حديث، وعند مسلم حديث آخر، فإنه مُقل. الْمِيزَان (١/ ٢٨٩).

وذكر الْحَافظ أنَّ ابن الْمُبَارك، والبخاري، وأبا داود، وابن حبان وَصَفُوه بالإرجاء. تَهذيب التهذيب (١/ ٤٠٧)، ونقل توثيقه عن الأئمة.

٣- ثور بن يزيد الكلاعي أبو خالد الحمصي:

قال ابن معين: ما رأيت أحدًا يَشُكُّ أنه قدري.

وقال ابن الْمُبَارك: سألت سفيان عن الأخذ عن ثور؟ فقال: خذوا عنه،

واتقوا قرنيه.

وقال أحْمَد بن حنبل: كان ثور يرى القدر، وكان أهل حِمص نفوه وأخرجوه.

وقال أبو مسهر: عن عبد اللَّه بن سَالِم قال: أدركت أهل حِمص وقد أخرجوا ثورًا، وأحرقوا داره؛ لكلامه فِي القَدَر.

وقال الوليد: قلت للأوزاعي: حدثنا ثور بن يزيد. فقال لي: فعلتها؟

وقال سلمة بن العيار: كان الأوزاعي سيئ القول فِي ثور، وابن إسحاق، وزرعة ابن إبراهيم. الْمِيزَان (١/ ٣٧٤).

وذكر الْحَافظ ابن حجر عَدَدًا من أئمَّة الْحَديث يطعنون فِي ثور بعقيدة القدر، منهم: أحْمَد بن صَالِح الْمِصري، ويَحيَى بن سعيد القطَّان. تهذيب التهذيب (٢/ ٣٤).

٤، ٥، ٦- الجعد بن درهم، وجهم بن صفوان، وبشر المريسي

ألَّفَ عثمانُ بن سعيد الدَّارمي كتابًا فِي الرَّدِّ على الْجَهميَّة، وكتابًا فِي الرَّدِّ على بشر الْمِرِّيسي الْجَهمي كما أسلفنا.

وعُثمَان بن سعيد من أئمَّة الْحَديث كَفَّرَ الْجَهميَّة بالكتاب والسنَّة وأقوال أئمَّة الْحَديث.

وقال فِي مُقَدِّمة كتابه فِي الرَّدِّ على الْمِرِّيسي (ص٥): سَمعتُ مَحبوب بن موسى الأنطاكي، أنه سَمع وكيعًا يُكَفِّر الْجَهميَّة، وكتب إلَى علي بن خشرم أن ابن الْمُبَارك كان يُخرج الْجَهميَّة من عداد الْمُسلمين.

وسَمعتُ يَحيَى بن يَحيَى، وأبا توبة، وعلي بن الْمَديني يُكَفِّرون الْجَهميَّة، ومَنْ يَدَّعي أن القرآن مَخلوق.

وقال فِي (ص٩): حدثنا الْحَسَن بن الصباح البزار: ثنا عليُّ بن الْحَسَن بن شقيق، عن ابن الْمُبَارك قال: لأن أحكي كلامَ اليهود والنصارى أحب إلَيَّ من أن أحكي كلام الْجَهميَّة.

وقال فِي آخر هذا الكتاب: باب الاحتجاج فِي إكفار الْجَهميَّة. (ص١٠٦).

وساق أدلة كثيرة على تكفيرهم بتعطيل صفات الله، وقولهم بِخَلق القرآن، ونقل تكفيرهم بِخَلق القرآن عن حَمَّاد بن أبي سليمان، وعن يَحيَى بن يَحيَى، وأبي توبة.

وتكَلَّمَ في هذا الكتاب على بشر الْمِرِّيسي، وابن الثلجي، واللؤلؤي، وعَارَضَ ضَلالاتِهم وضلالات الْجَهمِيَّة بالقرآن والسنَّة وكلام أئمَّة الْحَديث.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ رَادًا على جهمي يطعن في السنَّة، ويتعلق بِحَديث موضوع لفظه: «إذا سَمعتم عنِّي حَديثًا؛ فاعرضوه على كتاب الله، فإن وافقه فاقبلوه؛ وإلا فَرُدُّوه». فبيَّن مَعنَى الْحَديث على فرض ثبوته، ثُمَّ قال:

إنَّمَا ذلك إلَى الفقهاء العُلَمَاء الْجَهَابذة النقَّاد لَهَا، العَارفين بطرقها ومَخَارجها؛ على خلاف الْمِرِّيسي، واللؤلؤي، وابن الثلجي ونظرائهم من الْمُنسَلخين منها، ومن معرفتها، ومِمَّا يُصَدِّقهَا من كتاب الله.

فقد أخذنا بِمَا قال رسول الله ﷺ، فلم ننقل منها إلَّا ما رَوَى الفقهاء الْحُفَّاظ الْمُتقنون مثل: معمر، ومالك بن أنس، وسفيان الثوري، وابن عيينة، وزهير بن معاوية، وزائدة، وشريك، وحَمَّاد بن زيد، وحَمَّاد بن سَلَمَة، وابن الْمُبَارك ونظرائهم الذين اشتهروا بروايتها ومعرفتها، والتفقه فيها؛ بِخلاف تفَقُّه الْمِرِّيسي وأصحابه.

فما تداول هؤلاء الأئمَّة ونظراؤهم على القبول قبلناه، وما ردوه رددناه، وما لَمْ يستعملوه تركناه؛ لأنَّهُم كانوا أهل العلم والْمَعرفة بتأويل القرآن ومَعَانيه، وأبصر بِمَا وَافقه منها مِمَّا خَالَفَه. . . .

فهؤلاء العُلَمَاء الذين ذكرهم ونظراؤهم مثل: الليث بن سعد، والأوزاعي، ويَحيَى ابن أبي كثير، ومثل الإمام أحْمَد، وإسحاق بن راهويه، والبخاري، ومسلم، وأبي داود، وأضرابِهم مِمَّن سبقهم ولَحِقَهُم هم مرجع الأمة في عَقيدتِهَا، ومنهجها، وفي فقه الكتاب والسنَّة، وفي علوم السنَّة والقرآن والْجَرح بالبدع وغيرها؛ لأنَّهُم هم العُلَمَاء حَقًّا؛ لا أمثال بشر الْمِرِّيسي وأضرابه.

٧- ذر بن عبد الله الهمداني:

قال الذَّهَبِي: تابعي ثقة، ونقل توثيقه عن ابن معين.

قال الذَّهَبِي: قال أحْمَد: لا بأس به هو أول مَنْ تَكَلَّمَ فِي الإرجاء. وقال الأزدي: يتكلمون فيه، كان مرجئًا. وتكَلَّمَ فيه سعيد بن جبير من أجل الإرجاء. الْمِيزَان (٢/ ٣٢).

وقال الْحَافظ ابن حجر: وقال أبو داود: كان مرجئًا، وهَجَره إبراهيم النخعي، وسعيد بن جبير للإرجاء، ونقل الْحَافظ عن الساجي أن ذرًّا كان يرى الإرجاء. تَهذيب التهذيب (٣/ ٢١٨).

٨- سعيد بن أبي عروبة:

إمام أهل البصرة فِي زمانه، له مُصَنَّفَات، لكنه تغيَّر بأخرة، ورُمِيَ بالقدر، حدث عنه يَحيَى القطان وخلق كثير، وقال بندار: حدثنا عبد الأعلى السامي وكان قدريًّا: حدثنا سعيد وكان قدريًّا: عن قتادة وكان قدريًّا. وقال أحْمَد بن حنبل: كان قتادة وهشام وسعيد يقولون بالقدر ويكتمونه. الْمِيزَان (٢/ ١٥١-١٥٢).

وقال الْحَافظ ابن حجر: وقال ابن قانع: خلط فِي آخر عمره، وكان أعرج يُرْمَى بالقَدَر، وقال أحْمَد: كان يقول بالقدر ويكتمه. وقال العجلي: كان لا يدعو إليه، وكان ثقة. تَهذيب التهذيب (٤/ ٦٥).

٩- شيبان بن فروخ:

رُمِيَ بالقَدَر، قَالَ أبو حَاتِم: كان يرى القدر، اضطر إليه الناس بأخرة (ت ١٣٥هـ). وقَالَ السَّاجي: قدري؛ إلا أنه كان صدوقًا. تَهذيب التهذيب (٤/ ٣٧٥)، والْمِيزَان (٢/ ٢٨٥).

١٠- ابن أبي نجيح عبد الله بن يسار المكي:

ثقة، قال يَحيَى: كان من رءوس الدُّعَاة إِلَى القدر. ميزان الاعتدال (٢/ ٥٢٧)، وقال: كان مشهورًا بالقدر.

وعن أحْمَد بن حنبل قال: أصحاب ابن أبي نُجيح قَدَريَّة كلهم، ولَمْ يكونوا

أصحاب كلام.

وعن أيوب قال: أي رجل أفسدوا. وقال العجلي: ثقة، وكان يرى القدر. تهذيب التهذيب (٦/ ٥٤-٥٥).

١١- علقمة بن مرثد:

قال الإمام أحمد: قيس بن مسلم، وعلقمة بن مرثد مرجئين.

قال عبد الله: قلت لأبي: فعمرو بن مرة؟ قال: مُرجئ. العلل (٢/ ١٤٤).

١٢- عمرو بن عبيد بن باب البصري:

طعن فيه بعض أئمة الحديث بالكذب، وهو مبتدع ضَالٌ مُعتزِليٌ قَدَريٌ.

روى العقيلي بإسناده إلى ابن المُبَارك، وقيل له: تركت عمرو بن عبيد، وتُحدث عن هشام وسعيد وفلان، وهم كانوا في عداده -يَعني: قدرية-؟! قال: إن عمرًا كان يدعو -أي: يدعو إلى بدعته-، ويَدَّعَهُ سعيد بن عامر وذَمَّه ذمًا شديدًا، ويَدَّعَهُ حمّاد بن سَلَمَة.

وحَدَّث العقيلي، عن مُعَاذ بن المُثنَّى قال: حدثنا أبي: عن أبيه أنه سئل عن حديث لعمرو بن عبيد؟ فأبى أن يُحَدِّث به، وقال للذي سأله: ما تصنع بعمرو بن عبيد؟! كان قدريًا معتزليًا.

وكان أيوب يقول: ما فعل المَقيت، يعني: عمرو بن عُبيد.

وقال ابن عيينة: حدثنا عمرو وكان مبتدعًا.

ويَدَّعَهُ ابنُ معين، ونَهَى عن الكتابة عنه.

وكان عمرو يطعن في بعض الصَّحَابة، ويطعن في أئمة الحديث والسنَّة، وكلام أئمة الحديث فيه كثير، انظر ترجمته في الضعفاء للعقيلي (٣/ ٢٧٧) ط. قلعجي، والميزان للذهبي (٣/ ٢٧٣-٢٧٩).

١٣- وقال أبو حاتم في عمرو بن مرة الجملي:

ثقة، يرى الإرجاء. وعن مغيرة بن مقسم أن عمرًا دخل في الإرجاء. الميزان (٣/ ٢٨٨)، وانظر تهذيب التهذيب (٨/ ١٠٢-١٠٣).

١٤- قيس بن مسلم الجدلي الكوفي:

وَصَفَه بالإرجاء: يَحيَى بن سعيد القَطَّان، والنسائي، ويعقوب بن سفيان، وأبو داود، تهذيب التهذيب (٨/ ٤٠٣-٤٠٤).

وكتب أئمَّة الْجَرح والتعديل زاخرة ببيان أهل البدع وبيان عقائدهم وأحوالِهم، وكذا مُؤَلفَات أئمَّة الْحَديث في العَقَائد مليئة ببيان أحوال أهل البدع -طوائف وأفرادًا-، وهُمْ العُلَمَاء حَقًّا.

قال الإمام أحْمَد: الذي لا يُميِّز بين صحيح الْحَديث من سقيمه ليس بعَالِم.

فهل بقي مَجَال للقول بأن أهل البدع لا يدخلون في جَرح أئمَّة الْحَديث، ولا في أصولِهم.

ولا يَتَنقَّص أهل الْحَديث وينتقص علومهم إلا جَاهلٌ ضَالٌّ مُفتِر.

والْجَرح والتعديل هم أئمَّته، وهم مرجع علماء الأمَّة فيه من مُفَسِّرين وفُقَهَاء، وهُم الذين تصَدَّوا لأهل البدع، فكشفوا عَوَارَهُم، وبيَّنوا ضلالَهُم من خَوَارج، ورَوَافض، ومُعتزلة، ومُرجئة، وقَدَريَّة، وجَبريَّة، وصُوفية، ولا يزالون قائمين بهذا الواجب العظيم.

ولا يزال باب الْجَرح والتعديل قائمًا ومفتوحًا ما دام هناك أهل حق وأهل باطل، وأهل ضلال وأهل هدى، ولا يزال الصِّرَاع قائمًا بين الطائفة الْمَنصُورَة ومَنْ خَالَفَهَا من أهل الضلال ومَنْ خَذَلَهَا: «لَا تَزَال طَائفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ، لَا يَضُرُّهُم مَنْ خَذَلَهُم وَلَا مَنْ خَالَفَهُم؛ حَتَّى يَأتِي أَمْرُ الله».

ومن قال: إنَّ باب الْجَرح والتعديل قد انتهى. فقد غلط غلطًا كبيرًا، ولا تزال أقلام أهل السنَّة تتدفق بنقد وبيان حال أهل البدع من رَوَافض، وخَوَارج، ومُعتزلة، وصوفية، وأشعريَّة، وأحزاب مُنحَرفة، وبيان بدعهم وضلالاتِهم.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ بعد بيان الأصناف الَّتي يَجُوز الكلام فيهم، ولا يُعد غيبة: ومثل أئمَّة البدع من أهل الْمَقَالات الْمُخَالفة للكتاب والسنَّة، أو العبارات الْمُخَالفة للكتاب والسنَّة، فإنَّ بيان حَالِهم، وتَحذير الأمَّة منهم واجب باتفاق الْمُسلمين، حتَّى قيل لأحْمَد بن حنبل: الرجل يصوم، ويُصَلي، ويعتكف أحب

إليك، أو يتكلم في أهل البدع؟

فقال: إذا صَامَ، وصَلَّى، واعتكَفَ؛ فإنَّمَا هو لنفسه، وإذا تَكَلَّمَ فِي أهل البدع؛ فإنَّمَا هو للمسلمين، هذا أفضل!!

فبيَّن أن نفع هذا عَام للمسلمين في دينهم من جنس الْجِهَاد في سبيل الله؛ إذ تطهير سبيل اللَّه ودينه ومنهاجه وشرعته، ودفع بغي هؤلاء وعُدْوانِهم على ذلك واجب على الكفاية باتفاق الْمُسلمين.

ولولا مَنْ يُقيمه اللَّه لدفع ضرر هؤلاء؛ لفسد الدِّين، وكان فساده أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الْحَرب، فإنَّ هؤلاء إذا استولوا لَمْ يفسدوا القلوب وما فيها من الدِّين إلا تبعًا، وأمَّا أولئك فهم يُفسدون القلوب ابتداءً. مَجمُوع الفتاوى (٢٨/ ٢٣١-٢٣٢).

وقال أيضا: الرَّادُّ على أهل البدع مُجَاهد، حتَّى كان يَحيَى بن يَحيَى يقول: الذَّبُّ عن السنَّة أفضل الْجِهَاد. نقض الْمَنطق (ص١٢).

وقال الْحَافظ ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: وأنت إذا تأمَّلتَ تأويلات القَرَامطة، والْمَلاحدَة، والفلاسفة، والرافضة، والقَدريَّة، والْجَهميَّة، ومَنْ سَلَكَ سبيل هؤلاء من الْمُقَلدين لَهُم فِي الْحُكم والدليل؛ ترى الإخبار بِمَضمُونِهَا عن اللَّه ورسوله لا يقصر عن الإخبار عنه بالأحاديث الْمَوضُوعَة الْمَصنُوعَة، الَّتِي هي مِمَّا عملته أيدي الوَضَّاعين، وصاغته ألسنة الكَذَّابين.

فهؤلاء اختلقوا عليه ألفاظًا وضعوها، وهؤلاء اختلقوا فِي كلامه معانِي ابتدعوها، فيا مِحنة الكتاب والسنَّة بين الفريقين! وما نازلة نزلت بالإسلام إلَّا من الطائفتين، فهما عدوان للإسلام كائدان، وعن الصراط الْمُستَقيم ناكبان، وعن قصد السبيل جائران...

إلَى أن قال: فَكَشْفُ عَورَات هؤلاء، وبيان فضائحهم، وفساد قواعدهم من أفضل الْجِهَاد فِي سبيل اللَّه.

وقد قَالَ النَّبِي ﷺ لِحَسَّان بن ثابت: «إنَّ رُوحَ القُدُس مَعَكَ مَا دُمْتَ تُنَافِح عَنْ رَسُولِهِ».

وقَالَ: «اهجُهُمْ -أو هَاجِهِمْ- وَجِبْرِيلُ مَعَك».

وقَالَ: «اللَّهُمَّ أيده بِرُوحِ القُدُسِ مَا دَامَ يُنَافِحُ عَنْ رَسُولِكَ».

وقال عن هجائه لَهُم: «وَالَّذِي نفسي بِيَدِهِ لَهُوَ أَشَدُّ فيهم مِن النبل». إلَخ، الصَّوَاعق الْمُرسَلَة (١/ ٣٠١-٣٠٢).

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ فِي بيان أنواع الأقلام: القلم الثاني عشر: القلم الْجَامع، وهو قلم الرَّدِّ على الْمُبطلين، ورفع سُنَّة الْمُحقين، وكشف أباطيل الْمُبطلين على اختلاف أنواعها وأجناسها، وبيان تناقضهم، وتَهَافتهم، وخروجهم عن الْحَقِّ، ودُخُولِهم فِي الباطل، وهذا القلم فِي الأقلام نظير الْمُلوك فِي الأنام، وأصحابه أهل الْحُجَّة الناصرون لِمَا جاءت به الرُّسُل، الْمُحَاربون لأعدائهم.

وهُم الدَّاعُون إِلَى اللَّه بِالْحِكمَة والْمَوعظة الْحَسَنة، الْمُجَادلون لِمَنْ خَرَجَ عن سبيله بأنواع الْجِدَال.

وأصحاب هذا القلم حرب لكل مبطل، وعدو لكل مُخَالف للرسل، فهم فِي شأن وغيرهم من أصحاب الأقلام فِي شأن. التبيان فِي أقسام القرآن (١/ ٣٧٩).

والنقل يطول جدًّا لو استطردنا فِي ذكر أئمة السنَّة الذين كانوا يُحَذِّرُون من أهل البدع على مستوى الطوائف والأفراد، وأكتفي بالإضافة إِلَى ما سبق بالنقل عن بعضهم.

هذا الإمام أحْمَد يُحَذِّر من جَمَاعَة من أهل البدع بأعيانِهم، وينص على بدعهم، فَلَقد حَذَّر من أَحْمَد بن رباح، وابن الْخَلنجي، وشعيب بن سهل، ومُحَمَّد ابن منصور قاضي الأهواز، وعلي بن الْجَعد وحكى رجوعه، والفتح بن سهل؛ لأنَّهم جَهميَّة.

وسئل عن ابن الثلجي فقال: مبتدع صاحب هوى. وكلامه فِي ابن أبِي دؤاد، والْمِرِّيسي، والْمُحَاسبِي، والكرابيسي معلوم.

وكلام أبِي حَاتِم وأبِي زرعة الرازيين، ومُحَمَّد بن يَحيَى، والبخاري، وأبِي داود، وعشرات من أئمَّة السنَّة فِي أهل البدع معروف.

ولكثير من أئمَّة الْحَديث والسنَّة مُؤلفات خَاصَّة فِي أهل البدع، ومنهم: ابن

أبي حَاتِم وعبد اللَّه بن أحْمَد، والْخَلال، واللالكائي، وابن بَطَّة، وأبو القاسم الأصبهاني.

ثُمّ بعدهم كثير من أئمّة الْحَنَابلة، ومنهم الْمَقَادسة: عبد الغني، والضياء الْمَقدسي، وابن قُدَامَة.

ثُمّ ابن تيمية، وتلاميذه: ابن القَيِّم، وابن عبد الْهَادي، والذَّهَبِي.

ثُمّ تلاميذهم مثل: ابن رجب، وابن كثير، وابن ناصر الدِّين الدمشقي.

وللحافظ ابن حجر وتلاميذه نصيب وافر فِي الكلام على أهل البدع مُتأثرين بِمَنهَج أهل الْحَديث، فقد تكَلَّمُوا فِي أفراد كثير فِي كتبهم، وتكَلَّمُوا فِي أهل وحدة الوجود والْحُلول.

وانتقد أهلَ البدع وجرحهم: أئمّةُ الدَّعْوَة السَّلفيَّة فِي نَجد كالإمام مُحَمَّد بن عبد الوَهاب، وأبنائه، وأحفاده، وتلاميذهم إلَى يومنا هذا.

وتكلم فيهم ابنُ الوزير اليماني، والصنعاني، والشوكاني، والشريف الْحَسَن ابن خالد الْحَازمي، وصدِّيق حَسَن خان، وأهل الْحَديث فِي الْهِند.

وكل هؤلاء ينطلقون من منهج الكتاب والسنَّة، ومنهج الصحابة ومَنْ تبعهم بإحسان؛ ولاسيما أئمّة الْحَديث والسنَّة، والعلماء -من فُقَهَاء وغيرهم- تبَعٌ لَهُم فِي هذا الْمَيدَان، وعنهم يأخذون.

وهذا النهج قائم على امتداد التاريخ الإسلامي، ولابد أن يَستَمرَّ إلَى أن يُرفَعَ القرآن، وينتهي الإسلام، ثُمّ يقوم شرار الْخَلق الذين تقوم عليهم السَّاعَة.

ولعل فِي هذه الذكرى عظة لِمَنْ يرى أن جرح أهل البدع لا يدخل فِي منهج أهل الْحَديث ولا فِي أصولِهم: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَىٰ تَنفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات: ٥٥]. ولا يكابر بعد هذا إلا أهل الأهواء الْمُعَانِدون.

وختامًا؛ ليعلم كل مسلم طالب للحَقِّ أن نقد أهل البدع من أعظم الْجِهَاد، وأفضل من الضَّرب بالسيوف، ولأنه من الأمر بالْمَعرُوف والنهي عن الْمُنكر، ومن أعظم أبواب النصيحة لله، ولأنه ذَبٌّ عن دين اللَّه وحِمَاية له؛ فهم أولَى وأولَى بالْجَرح من الرواة.

فإن الرَّاوي إن كان صحيح العقيدة: انتقد من جهة الرواية.

وإن كان فاسد العقيدة: انتقد من جهتين: جهة العقيدة، وجهة الرواية.

وإن كان مع فساد عقيدته داعية: فلا يروى عنه، وانتقد في بدعته، وحُذِّرَ منه.

وهذا هو الْمَنهَج الْحَق، وهو أمر واضح كالشمس في عمل أئمة الْحَديث في مواقفهم وكتبهم في الرجال وفي العقائد، وكان ذلك من اختصاصهم.

وصَلَّى اللَّه عَلَى نبيِّنا مُحَمَّد، وعَلَى آله وصَحْبِهِ وسَلم.

كتبه

ربيع بن هادي عمير المدخلي

١٩/١٠/١٤٢٥هـ

(٤)

أهل البدع يدخلون في جرح أئمة الحديث دخولاً أوليًّا وغير أهل البدع يدخلون في تحذيرهم دون شك

بوزيد بلقاسم
بوزيد بلقاسم
بوزيد بلقاسم

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمد لله، والصلاة والسلام على رسول اللَّه وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أما بعد:

فقد كتب من سَمَّى نفسه السبيق الأثري مقالًا فِي شبكة الأثري تَحت عنوان: الإمام ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ يوافق الشيخ فالِح فِي مسألة التفريق بين جرح الرواة والتحذير من أهل البدع.

وهذا نص مقاله:

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد فرح الكثير مِمَّن يكتب فِي شبكة سحاب الْخَراب وغيرهم من الْمُميعة والْحِزبيين بقول الشيخ ربيع -هداه الله- فِي مسألة أن جرح أهل البدع كجرح الرواة، وأن أحكام جرح الرواة لابد[1] أن يعمل بها من أراد أن يتكلم فِي أهل البدع، ولقد تَحامل الشيخ ربيع -هداه الله- على الشيخ فالِح عندما قال بالتفريق فِي ذلك، وزعم الشيخ ربيع -هداه الله- أن الشيخ فالِح هو أول من فرق بين جرح الرواة والكلام على أهل البدع.

والْحَق فِي الْمَسألة لِمَن أراد الْحَق: أن الشيخ ربيع هو أول من خلط بين جرح الرواة والتحذير من أهل البدع، ولذلك تَجد فِي رواة الْحَديث أنَّهم يقبلون حديث مبتدع قوي الْحِفظ لا ينصر بدعته فِي حديثه، ويردون حديث صاحب سنة لسوء

---

(١) أنا لَم أقل: إن جرح أهل البدع كجرح الرواة.. إلَخ، ومن أراد أن يعرف قولي فليرجع إلَى مصحتي، وإلَى كتاب أئمة الْجَرح والتعديل هم حُماة الدين

حفظه، بينما تَجد أهل السنة لا يُجالسون رجلًا لِمُجرد تَحذير الإمام أحْمَد منه لأجل بدعة ابتدعها في الدين[1]، فهناك فرق واضح.

والشيخ ربيع لابد أن يذكر لنا من وافقه في هذا الْخَلط الذي ذكره، فنحن ننتظر من الشيخ ربيع أن ينقل لنا من وافقه في مقولته: لا فرق بين التحذير من أهل البدع وجرح الْمَجروحين من رواة الْحَديث فلابد من تطبيق قواعد جرح وتعديل الرواة عند التحذير من أهل البدع.

وأما الشيخ فالح -حفظه الله- فقد وافقه أهل السنة في ذلك التفريق مع العلم أن الشيخ فالِح ذكر لفظ: جرح أهل البدع بدل لفظ: التحذير من أهل البدع في بعض كلامه، والصحيح أنه لا مشاحة في الألفاظ[2] ولقد أشار إلَى ذلك أخونا أبو شقران الْجَبري في رده البينات.

والذي أريد نقله الآن: هو أن الإمام حَماد بن زيد رَحِمَهُ اللَّهُ قد وافق الشيخ فالِح[3] في تفريقه بين التحذير من أهل البدع وجرح الرواة، وهذا هو حال أهل السنة كما ذكرنا فلقد نقل الإمام أبو داود رَحِمَهُ اللَّهُ في حديث رقم (٣٢٠٠): قال: وسَمعت أحْمَد بن إبراهيم الْمُوصلي يُحدث أحْمَد بن حنبل قال: ما أعلم أني جلست من حَماد بن زيد مَجلسًا إلا نَهى فيه عن عبد الوارث وجعفر بن سليمان. انتهى.

والْمَعروف أن عبد الوارث وجعفر بن سليمان من رواة الْحَديث الثقات ومن رواة الصحيحين، فكان تَحذير الإمام حَماد بن زيد رَحِمَهُ اللَّهُ منهما لأجل ما عندهُما من بدع، فانظر التفريق يا رعاك الله.

وإليك أيضًا موافقة الإمام ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ للشيخ فالِح في الْمَسألة نفسها، والذي سوف تسمعونه صوتيًا بإذن الله، ولكن أكتب منه هذه العبارة:

حيث يقول رَحِمَهُ اللَّهُ كما في شريط (شرح كتاب العلم من صحيح البخاري)

---

(١) الإمام أحْمَد وغيره لا يقصرون التحذير على أهل البدع، تَجدهم أيضًا يُحذرون من الفساق والكذابين وحتَّى من الصالِحين الذين ليسوا أهلًا للأخذ منهم.

(٢) هذا يقال في حق العلماء لا في أهل الْجَهل الْمُتلاعبين بقواعد أهل العلم والسنة.

(٣) كذا.

الشريط الأول الوجه الأول كما في تسجيلات البردين الإسلامية في الرياض ما نصه: الْمُعرف، الأئمة عرفوا الْمَجروحين، ومُحذر من أهل البدع كذلك والناصح معروف كذلك مظهر الفسق والْمُستفتي... إلَخ كلامه رحِمَه اللَّه.

فأنت ترى أنه فرق رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: الأئمة عرفوا الْمَجروحين، وقوله: ومُحذر من أهل البدع، ولقد عرضت هذا الكلام على شيخنا الفاضل فالِح الْحَربِي فوافقني بأن هذا تفريق من الإمام ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ بين التحذير من أهل البدع وبين جرح الرواية، وكذلك وافقني شيخنا عمر الْحَربِي وقال: هذا تفريق من الإمام ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ وهذا ما عليه أهل السنة.

* التعليق:

أولًا: قوله: لقد فرح الكثير مِمَّن يكتب فِي شبكة سحاب الْخَراب وغيرهم من الْمُميعة والْحِزبيين بقول الشيخ ربيع -هداه الله- فِي مسألة أن جرح أهل البدع كجرح الرواة وأن أحكام جرح الرواة لا بد أن يعمل بِها من أراد أن يتكلم فِي أهل البدع.

* أقول:

أ- إن هذه الْحَرب التِي تشنونَها على سحاب إنَّما هي حرب على أهل السنة ومنهجهم.

ب- أنتم أخرجتم أهل البدع عن قواعد أهل الْحَديث وعلومهم!! وهذا شيء لَم تسبقوا إليه، ودوافع هذا الإخراج رديئة جدًّا وقائمة على الْجَهل والْهَوى.

ج- لقد فرح العلماء برد هذا الباطل الْمُفترى والانتصار لأهل الْحَديث مِمَّن تنقصهم وحط من منْزلتهم، وهو فالِح وزمرته الْجُهال الْمَشبوهون، وليست سحاب هي الوحيدة التِي فرحت بِما قام به ربيع تِجاه هذا الباطل، والفرح بالْحَق من ميزات أهل الْحَق، والفرح بالباطل هو من ميزات أهل الباطل.

ثانيًا: قولك: والْحَق فِي الْمَسألة لِمَن أراد الْحَق: أن الشيخ ربيع هو أول من خلط بين جرح الرواة والتحذير من أهل البدع.

أقول: لا دخل للجهال فِي الأحكام ولاسيما فِي القضايا العلمية، وأما العلماء السابقون ومؤلفاتُهم وقواعدهم فهي مع ربيع، وكذلك كل من اطلع من

أهل العلم على كتابة ربيع قد أيدوا ربيعًا ولَم يؤيد فالِحًا إلا الْجُهلاء ولا عبرة بتأييدهم؛ لأنه من باب شهادة الزور على طريقة الْخَطابية من الروافض، فهؤلاء يدخلون بأحكامهم الباطلة فِي حديث: «القضاة ثلاثة قاض فِي الْجَنة وقاضيان فِي النار؛ رجل علم الْحَق وقضى به فهو فِي الْجَنة، ورجل حكم بين الناس على جهل فهو فِي النار، ورجل علم الْحَق وقضى بِخلافه فهو فِي النار».

فاتقوا اللَّه فِي أنفسكم فقد حشرتُموها فيمن يقضي بالْجَهل وقد عرفتم حكمه.

ثالثًا: قوله: فهناك فرق واضح والشيخ ربيع لابد أن يذكر لنا من وافقه فِي هذا الْخَلط الذي ذكره فنحن ننتظر من الشيخ ربيع أن ينقل لنا من وافقه فِي مقولته..... إلَخ.

أقول: نعم هناك فرق واضح بين أهل البدع وأهل السنة، ولكن نقد أهل البدع وتَجريْحهم بِها داخل فِي صميم علم الْجَرح والتعديل وجزء منه بل هم الهدف الأول من جرح أئمة الْحَديث والنقد، ويكذب كذبًا واضحًا مفضوحًا من يُخرجهم من دائرة نقد أهل الْحَديث وجرحهم وينادي بِجهله وكذبه على رءوس الأشهاد.

فما كشف عوار أهل البدع وهتك أستارهم إلا أئمة الْحَديث، والعلماء من فقهاء وغيرهم تبع لَهم وعيال عليهم فِي هذا الباب العظيم؛ لأنَّ هذا اختصاصهم والْمعول فِي كل فنّ على أهله الْمُتخصصين فيه وهذا من البدهيات عند العلماء وعقلاء البشر.

وأقول:

أولًا: إن ما يتطلبه البيان قد قمت به على أكمل الوجوه الْمَطلوبة فِي نصيحتي الْمُتعلقة بالتقليد الذي دعا إليه فالِح والْمُتعلقة بالْجَرح والتعديل، وفي كتابِي: أئمة الْجَرح والتعديل هم حُماة الدين. وبينت فِي الأخير مدى الاستخفاف والْحَط من أئمة الْجَرح والتعديل فِي الأصول الفاسدة التي اخترعها فالِح وفيما بناه هو وغيره عليها؛ فارجع إليها وتأملها إن كان لك عقل وفهم ونزاهة من الْهَوى والتعصب الأعمى للباطل؛ فستجد أن الْحَق مع ربيع وأن فالِحًا على الباطل هذا وليعلم الناس أولو النهى أن أول من أخرج أهل البدع عن قواعد أئمة الْحَديث ونقدهم هو فالِح.

ومن أقواله الدالة على الْجَهل والْهَوى: قوله جوابًا على سؤال: هل يشترط بيان أسباب الْجَرح؟

فأجاب: ما يشترط هذا بالنسبة لأسباب الْجَرح، بيان أسباب الْجَرح والتعديل في علم الرواية وليس في كلام الْمُخالفين في مناهجهم وسلوكياتهم.

فقال السائل: لأنهم قد يقولون قد يُجرح الشيخ بِما لا يعتبر جرحًا عند غيره.

فقال فالِح: لا، لا هذه قاعدتُهم، أعوذ بالله، هذه قاعدة ظالِمة ضللت الأمة، هذه قاعدتُهم هذه قاعدة ابتدعوها.

وهذا من أوضح الأدلة على أن فالِحًا من أشد الناس جهلًا بعلم الْجَرح والتعديل وقواعد أهله.

فقال السائل: إذن يكفي الْجَرح الْمُجمل؟

فقال فالِح: من العالِم، ما فيه جرح ما تقول جرح، ما هو من الْجَرح، الرواية قد يكون عالِمًا إذا تكلم في أهل البدع ويتكلم في الْمَنهج يتكلم في العقيدة يتكلم في الدين يكون إمامًا في هذا.

وقد يكون لا تقبل روايته لأن ضوابط الرواية ما تنضبط[1] عليه، فرق بين هذا الذي هو علم آلة وعلم وسيلة وفن من فنون لِحفظ الشريعة وبين الكلام في الْمَذاهب وأهل البدع والنحل.

لقد اخترع فالِح هذه القواعد الباطلة ولا يعرفها أهل الْحَديث ولا الفقهاء ولا غيرهم من علماء الأمة، ولقد بينت له بطلانَها بلطف، فذهب يعاند ويكابر ويصر على أباطيله، وهو رجل مسكين لا ناقة له ولا جَمل في علوم الْحَديث، وأكد ذلك بتخبطاته الْمُفتعلة التي لَمْ يسبقه إليها أحد.

وجاء من يسمي نفسه بأبي عبد الله ليقول بناء على هذا التأصيل الفاسد وتأكيدًا له: هل الْجَرح والتعديل الذي في علم الْمُصطلح هو نفسه كلام الأئمة والعلماء في أهل البدع والأهواء؟

---

(١) يعني: ما تنطبق.

أو بمعنًى آخر: هل تنطبق قواعد هذا العلم في الكلام على أهل النحل؟

ثُم قال: إن علم الْجَرح والتعديل جانبي من علوم الشريعة له ضوابط وقواعد مُحددة معروفة يبينها أهل هذا العلم في كتبهم، أما الكلام في الرجال غير الذين في الرواية فهذا يَحتاج إِلَى عالِم مُحيط بالشريعة، ينظر في الأصول ويستقرئ الأدلة ليخرج بعدها بِحكم على هذا الرجل، وهل خالف منهج أهل السنة والْجَماعة أو لا.

وفي هذا الكلام من هذا الْجَاهل طعن في علوم الْحَديث وإخراج لَهَا من علوم الشريعة وطعن في أئمة الْحَديث وتَجهيل لَهم وإسقاط لكفاءتهم، فهم عنده أقل من أن يَحكموا بالبدعة على أحد، لأنَّهم لا يرقون عنده إِلَى درجة الآمرين بالْمَعروف والناهين عن الْمُنكر، ولا منكر بعد الكفر أعظم من البدع، ولا يَمتلكون أدوات النظر والاستدلال، ولا يستطيعون استقراء الأدلة بل الْمُؤهل لذلك هو وأمثاله من مثل الشيخ فالِح، فهم الذين أحاطوا بالشريعة وهم الْمُؤهلون للنظر في الأصول والْحُكم على أهل البدع، وكفى بِهذا التأصيل ضلالًا وخبثًا وحطًّا على أئمة السنة، الأمر الذي لَم يقله ولَم يتجرأ عليه إلا فالِح وفئته الْجَاهلة الشاذة عن السنة وأهلها والطاعنة فيهم.

وقد أيد فالِح هذه الأباطيل ولا يبعد أنه هو مُمليها على قائلها.

ثُم مع هذا يتمسحون بأهل السنة والأثر، وما أبعدهم عن السنة والأثر!!

ولقد بينت فساد هذه الأصول الفاسدة في نصيحتي وكتابي: أئمة الْجَرح والتعديل هم حُماة الدين، فليرجع إليهما من يريد الْحَق.

ثانيًا: أقول: لا حجة لك في كلام حَماد بن زيد[1] رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لأنه ليس بنص ولا ظاهر في التحذير من بدعته فقط دون التحذير من روايته ولَم يقل: إنَّ هناك فرقًا بين جرح الرواة والتحذير من أهل البدع، ولَم يوافق حَمادًا في هذا التحذير الْمُطلق لا الإمام شعبة فقد كان يثني عليه ثناءً مطلقًا ولا يُحذر منه، ولا يَحيَى بن معين فإنه يَجعله مثل حَماد بن زيد في أيوب ويفضله على عبد الوهاب بن عبد الْمَجيد الثقفي

(١) انظر نص كلام حَماد في مقال السيق الذي سقناه سلفًا.

وابن علية في أيوب ولَم يشر إلَى بدعته ولَم يُحذر منه .

وهذا الإمام أحْمَد يقول : كان عبد الوارث أصح الناس حديثًا عن حسين الْمُعلم وكان صالِحًا في الْحَديث .

وهذا أبو حاتِم يقول فيه : ثقة صدوق مِمَّن يعد مع ابن علية وبشر بن الْمُفضل ووهيب يعد من الثقات هو أثبت من حَماد بن سلمة ، وقال النسائي : ثقة ثبت ، وقال مُحمد بن سعد : كان ثقة حجة . ولَم يشر أحد منهم إلَى أنه مبتدع ولَم يُحذر منه ومن بدعته .

وقال البخاري : قال عبد الصمد : إنه لَمَكذوب على أبِي ، وما سَمعته منه يقول في القدر قط وكلام عمرو بن عبيد .

وكلام البخاري هذا وأمثاله أنه يرى أنه لا بد من بيان أسباب الْجَرح بالتبديع ، لا كما يقوله فالِح ، ذلك القول الْمُفتعل الذي لَم يسبق إليه ، انظر هده الأقوال في تَهذيب الكمال (١٨/ ٤٨١-٤٨٣) .

وانظر قول البخاري في تَهذيب الكمال وفي تأريْخه الكبير (٦/ ١١٨) رقم الترجَمة (١٨٩١) وفيه : وقال أبو جعفر : حلف لِي عبد الصمد : إنه لَمكذوب على أبِي وما سَمعت قط -يعني : القدر- وكلام عمرو بن عبيد ، قال أبو جعفر : وكان عند شعبة ، فلما قام قال شعبة : يعرف الإتقان في هامة البصري

فهل تثبت القواعد والفروق بينها بِمثل هذه الدعوى التي لا يقولها إلا أهل الأهواء والْجَهل لنصرة الترهات والأباطيل .

ومن عجائب تلونكم : أنكم كنتم تقولون : إن العلماء هم الذين يبينون حال أهل البدع لا أهل الْحَديث ، وهذا حَماد من أئمة الْحَديث وإلَى يومنا هذا لَم تأتوا بعالِم واحد من غير علماء أهل الْحَديث لإثبات دعواكم .

ثالثًا : ليس في كلام الشيخ ابن باز[1] أدنَى شبهة فضلًا عن حجة في التفريق بين باب التبديع وباب جرح الرواة ، فإذا ثبت هذا الكلام عن ابن باز فليس في قوله

(١) انظر نص كلام ابن باز في مقال السبيل .

تفريق بين البابين أبدًا، فقوله: الأئمة عرفوا الْمَجروحين ومُحذر من أهل البدع، لا يريد إخراج أهل البدع من باب الْجَرح وحاشاه من ذلك؛ بل واضح أنه عطف قوله: ومُحذر على الْمَجروحين للتأكيد ومن عطف العام على الْخَاص، فهو مثل قول اللَّه تعالَى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة:٢٣٨].

فالصلاة الوسطى من الصلوات التي أمر الْمُسلمون بالْمُحافظة عليها، وعطفها لتميزها، وقد ورد في فضلها والأمر بالْمُحافظة عليها أحاديث، وعطف الْخَاص على العام أسلوب قرآني عربي لا يَجهله إلا مثل هؤلاء، ومنه قول اللَّه تعالَى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة:٩٨].

فجبريل وميكال من الْمَلائكة، وأفردهما ثُم عطفهما من عطف الْخَاص على العام على الرسل والْمَلائكة لقصد مهم: وهو بيان فضلهما على الْمَلائكة.

والشيخ ابن باز أخذ هذا الكلام من قول أحد العلماء:

القدح ليس بغيبة في ستة ... متظلم ومعرف ومُحذر

ومُجاهر فسقًا ومستفت ومن ... طلب الإعانة في إزالة منكر

فهذه الأصناف الستة الكلام فيها قدح -أي: جرح- ولكنها مستثناة من النصوص التي تذم الغيبة وأهلها؛ لِمَا في جرح هذه الأصناف[1] من النصيحة للمسلمين، فأخذ الشيخ كلمة معرف ومُحذر يعني: من أهل البدع.

وكذلك من يستشار في خاطب فيحذر من الْخَاطب إذا كان يعلم فيه عيبًا ولو كان من علماء أهل السنة فيشمله، ومثله كلمة: مُحذر، وليس قصد الشيخ في هذا السياق بيان الْمُصطلحات والتفريق بين قواعد الْجَرح وقواعد التبديع، الأمور التي لَم تَخطر ببال أحد من العلماء من مُحدثين وفقهاء وغيرهم.

وتشويه العلوم والعبث بالْمُصطلحات العلمية والتهويش عليها من أجل نصرة إنسان متخبط متبع لِهَواه، ومن أعجب عجائب هذا العصر أن يصدر من أناس

---

(١) ومنهم الْمُبتدع

يدعون السلفية ويَحتكرونَها لأنفسهم ويطاردون أهلها، فأخلقوا السلفية وشوهوها وأفرحوا أعداءها بهذه الأعمال التي يرتكبونَها.

رابعًا: قال الْمِسكين: ولقد عرضت هذا الكلام على شيخنا الفاضل فالح الْحَربِي فوافقني بأن هذا تفريق من الإمام ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ بين التحذير من أهل البدع وبين جرح الرواية، وكذلك وافقني شيخنا عمر الْحَربِي وقال: هذا تفريق من الإمام ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ وهذا ما عليه أهل السنة.

* أقول: لا يسعنا إلا أن نقول: إنا لله وإنا إليه راجعون من حال أناس غرباء على العلم والفهم يلصقون جهالاتهم بأهل السنة.

لقد جاء العلماء ومنهم الإمام ابن القيم بِمائة دليل من الكتاب والسنة على أن أخبار الآحاد تفيد العلم ردًّا على أهل الأهواء، وجاء بواحد وثمانين دليلًا لإبطال دعوى مشروعية التقليد، وأن الأصل وجوب الاتباع ولا يستثنى إلا العاجز، وأنتم ائتونا بعشرة أو خمسة أدلة على هذا التفريق، لا أقول: من الكتاب والسنة؛ فإن هذا أشد تعجيزًا لكم ولكن من كلام أئمة العلم، فإن لَم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا اللَّه وراقبوه وارجعوا إلَى الصواب ولا تفرقوا أهل السنة بِهذه التأصيلات الفاسدة، ثُم دعمها بتصيد الشبهات، ثُم الادعاء العريض الذي ترده مؤلفات وقواعد ومصطلحات الاختصاص؛ توبوا إلَى اللَّه من إلصاق أباطيلكم في أهل السنة.

واعلموا أن للسنة وعلومها رجالًا يَحمونَها من ترهات وغوائل أهل الباطل ويكشفون عوار الْمُبطلين الأدعياء وإن أسرفوا في الدعاوى وفي الالتصاق بأهل السنة.

خامسًا: ولتأكيد بطلان هذه الترهات والْجَهالات؛ أسوق لكم أمثلة من كلام الرسول ﷺ ومن كلام أئمة هذا الشأن:

عقد الإمام مسلم بابًا في مقدمته ترجم له النووي بقوله: باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تَحملها:

١- وساق إسناد مسلم إلَى أبِي هريرة رضي الله عنه عن رسول اللَّه ﷺ أنه قال:

«سيكون في آخر أمتي أناس يُحدثونكم ما لَم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم؛ فإياكم وإياهم».

وهذا تَحذير شديد يشمل أهل البدع والفساق والكذابين والْمُتهمين والضعفاء الشديدي الضعف الذين لا تنجبر رواياتُهم بروايات غيرهم.

٢- وساق إسناده إلَى مسلم بن يسار أنه سَمع أبا هريرة ﷺ يقول: قال رسول اللَّه ﷺ: «يكون في آخر الزمان دجالون كذابون يأتونكم من الأحاديث بما لَم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم؛ فإياكم وإياهم». مقدمة مسلم (ص١٢).

وهذا تَحذير شديد من الدجالين الكذابين ومن أهل البدع.

لكن في أهل البدع من يروى عنه لصدقه وأمانته ويُحذر من الرواية عن غير أهل البدع من الكذابين والفساق والْمَتروكين والْمُتهمين، وما أكثر الدجالين الآن الذين يأتون أهل السنة بقواعد وأصول وأقوال لَم يسمعها أهل السنة ولا آباؤهم فيجب الْحَذر والتحذير منهم أشد التحذير.

* التحذير من جلساء السوء:

٣- قال رسول اللَّه ﷺ: «مثل الْجَليس الصالِح والْجَليس السوء كحامل الْمِسك ونافخ الكير؛ فحامل الْمِسك: إما أن يُحذيك، وإما أن تبتاع منه، وإما أن تَجد منه ريْحًا طيبة، ونافخ الكير: إما أن يَحرق ثيابك، وإما أن تَجد منه ريْحًا خبيثة».

فهذا فيه تَحذير من كل أصناف جلساء السوء كالفساق الفجار وآكلي الربا والراشي والْمُرتشي والرائش والنمامين والْمُغتابين، ويدخل فيهم أهل البدع.

فأين تَخصيص التحذير بأهل البدع في هذا الْحَديث؟

وكان السلف يُحذرون من مُجالسة هذه الأصناف بل قد يأخذون الْحَديث من أصناف أهل البدع غير الدعاة كالقدرية والْمُرجئة والشيعة والْخَوارج ولا يأخذون من أصناف أهل الفسق ويُحذرون منهم.

٤- كان بشير بن كعب يُحدث عند ابن عباس فجعل ابن عباس لا يأذن لِحديثه ولا ينظر إليه، فقال: يا بن عباس، ما لِي لا أراك تسمع لِحَديثي، أحدثك عن

رسول الله ﷺ ولا تسمع؟! فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلًا يقول قال رسول الله، ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا فلما ركب الناس الصعب والذلول لَم نأخذ من الناس إلا ما نعرف. مقدمة مسلم (ص١٣).

أي: فلما سلك الناس كل مسلك مِمَّا يُحمد ويذم لَم نأخذ من الناس... إلَخ، وفي رواية مثلها: فلما ركب الناس الصعب والذلول فهيهات.

أقول: كيف لو رأى ابن عباس وأمثاله من الصحابة ومن السلف الصالح كيف تَهافت أناس على أقوال باطلة وأصول ومناهج فاسدة يقدمها أناس من أفجر خلق الله وأكذبهم على دين الله وعلى أهله، كيف لو رأوا الْحَمقى والسفهاء يركضون وراء كل ناعق وجاهل متعالِم.

بشير بن كعب من الثقات وعامله ابن عباس هذه الْمُعاملة ليربّي الناس على التثبت فِي أخذ السنة والدين وليحذرهم من الأخذ عن كل من هبّ ودبّ، فإلَى الله الْمُشتكى من أناس هان عليهم دينهم وهانت عليهم أنفسهم فصاروا ذيولًا للأفاكين والدجالين والتافهين.

٥- ساق مسلم روايات ترجم لَها النووي بقوله: باب بيان أن الإسناد من الدين وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات، وأن جرح الرواة بِما فيهم جائز بل واجب، وأنه ليس من الغيبة الْمُحرمة بل من الذب عن الشريعة الْمُكرمة. من هذه الروايات قوله:

أ- قال ابن سيرين: إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم.

وهذا تَحذير من أهل البدع ومن غيرهم من الضعفاء والكذابين والْمُتهمين مِمَّن لا يَجوز أخذ الدين عنهم.

ب- وقال ابن سيرين أيضًا: لَمْ يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا: سَموا لنا رجالكم؛ فينظر إلَى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلَى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم.

وهذه حجة قاصمة على من يقول: إن أهل الْحَديث ليسوا أهلًا للتبديع وإنَّما الْمُؤهل لذلك العلماء الذين أحاطوا بالكتاب والسنة وعندهم قدرة على الاستنباط

وليس أهل الْحَديث كذلك؛ وهذا عين الكذب.

ومن الأقوال القبيحة التي حذرنا منها رسول اللَّه ﷺ ومن أهلها بقوله: «يكون فِي آخر الزمان دجالون كذابون يأتونكم من الأحاديث بِما لَمْ تسمعوا أنتم ولا آباؤكم؛ فإياكم وإياهم لا يضلونكم ولا يفتنونكم».

وفيه التصريح بالتحذير من الأخذ عن أهل البدع وغيرهم من الكذابين.

ج- وقال مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حدثنا نصر بن علي الْجَهضمي: حدثنا الأصمعي عن ابن أبِي الزناد، عن أبيه قال: أدركت بالْمَدينة مائة كلهم مأمون ما يؤخذ عنهم الْحَديث، يقال: ليس من أهله. (ص١٥) من الْمُقدمة.

وهذا فيه أن أهل العلم وطلابه فِي الْمَدينة النبوية كانوا يتواصون فيما بينهم ويُحذر بعضهم بعضًا من الأخذ عن هؤلاء الأفاضل الْمَأمونين من أهل السنة؛ لأنَّهم ليسوا من أهل الْحَديث.

وقال عبد اللَّه بن الْمُبارك: انتهيت إلَى شعبة فقال: هذا عباد بن كثير فاحذروه.

وعباد بن كثير ليس من أهل البدع وهو من أهل الصلاح ولكنه ليس من حفاظ الْحَديث؛ فكان شعبة يُحذر منه.

فسقط بهذا البيان وبغيره قول الْجُهال: إن أهل الْحَديث يُجرحون الرواة ويُحذرون من أهل البدع.

وما يدري الْمِسكين أن الْجَرح يتضمن التحذير وأن التحذير لا يكون إلا من الْمَجروحين سواء كان الْجَرح بكذب أو فسق أو كفر أو ببدعة، كل هؤلاء يشملهم الْجَرح ويشملهم التحذير.

وتذكروا حديث الرسول ﷺ: «سيكون فِي آخر أمتي أناس يُحدثونكم بِما لَمْ تسمعوا أنتم ولا آباؤكم؛ فإياكم وإياهم».

وهذا يشمل الكذابين والدجالين ودعاة البدع الضالين ولاسيما الْمُقَعِّدين منهم والْمُؤصلين الذين يأتون بأصول وقواعد باطلة مِمَّا لَمْ يعرفه أهل العلم والسنة ولا آباؤهم ولا أسلافهم.

سادسًا: قال أبو حاتِم بن حبان فِي مقدمة كتابه الْمَجروحين:

ذكر أنواع جرح الضعفاء، ثُم قال: أما الْجَرح فِي الضعفاء فهو على عشرين نوعًا يَجب على كل منتحل للسنن طالب لَهَا باحث عنها أن يعرفها لئلًا يطلق على كل إنسان إلا ما فيه ولا يقول عليه فوق ما يعلم.

ثُم قال: النوع الأول من أنواع الْجَرح فِي الضعفاء؛ فهم الزنادقة الذين كانوا يعتقدون الزندقة والكفر ولا يؤمنون بالله واليوم الآخر، كانوا يدخلون الْمُدن ويتشبهون بأهل العلم ويضعون الْحَديث على العلماء... إلَخ.

ثُم ذكر النوع الثاني والثالث والرابع فِي الكذابين الوضاعين.

وذكر فِي النوع الْخَامس من غلب عليه الصلاح والعبادة وغفل عن الْحِفظ والتمييز، فإذا حدث رفع الْمُرسل وأسند الْمَوقوف وقلب الأسانيد.

ثُم قال: النوع السادس... ومنهم جَماعة ثقات اختلطوا فِي أواخر أعمارهم.

وفِي النوع السابع من كان يُجيب عن كل شيء يسأل، سواء كان من حديثه أو من غير حديثه فلا يبالي أن يتلقن ما لقِّن... إلَخ.

ثُم قال: النوع الثامن... ومنهم من كان يكذب ولا يعلم أنه يكذب إذ العلم لَم يكن صناعته.

وذكر فِي هذه الأنواع: فاحشي الغلط والْمُعلن بالفسق والْمُدلسين.

وفِي النوع التاسع عشر قال: ومنهم الْمُبتدع إذا كان داعية يدعو إلَى بدعته حتَّى صار إمامًا يقتدى به فِي بدعته ويرجع إليه فِي ضلالته كغيلان وعمرو بن عبيد وجابر الْجُعفي وذويهم.

وذكر فِي النوع العشرين: القصاص والسؤال الذين كانوا يضعون الْحَديث فِي قصصهم ويروونَها عن الثقات.

وكل أئمة الْجَرح والتعديل على هذا الْمَنهج يدخلون فِي الْجَرح كل أنواع الْمَجروحين من الزنادقة والْمُبتدعين والكذابين وسائر الضعفاء على اختلاف أنواعهم.

وكل أصناف أهل العلم يتبعون أئمة الْحَديث ويقتدون بِهم ويرجعون إليهم في جرح أهل البدع وغيرهم حتَّى جاء فالِح فأخرج أهل البدع عن جرح أئمة الْحَديث، وزعم الْمِسكين أن الطعن في أهل البدع وتبديعهم لا يقوم به إلا العلماء -أي: فالِح وأمثاله ومن لا وجود لَهم-.

سابعًا: وقال الذهبِي: أبان بن أبِي عياش فيروز وقيل: دينار، الزاهد أبو إسْمَاعيل البصري أحد الضعفاء.

قال شعبة: لأن أشرب من بول حِمار حتَّى أروى أحب إلَي من أن أقول: حدثنا أبان ابن أبِي عياش.

وقال أحْمَد بن حنبل: قال عباد بن عباد: أتيت شعبة أنا وحَماد ابن زيد فكلمناه في أن يُمسك عن أبان بن أبِي عياش. قال: فلقيهم بعد ذلك فقال: ما أراني يسعني السكوت عنه، قال أحْمَد: هو متروك الْحَديث.

ونقل عن يَحيَى بن معين أنه متروك، ونقل الذهبِي تضعيفه عن غيره، ونقل عن حَماد بن زيد أنه قال: كلمنا شعبة في أن يكف عن أبان بن أبِي عياش لسنه وأهل بيته، فضمن أن يفعل ثُم اجتمعنا في جنازة فنادى من بعيد: يا أبا إسْمَاعيل إنِّي قد رجعت عن ذلك، لا يَحل الكف عنه لأن الأمر دين. الْمِيزان (١/ ١٠-١١).

وقال ابن أبِي حاتِم: نا مُحمد بن حَمويه بن الْحَسن قال: سَمِعت أبا طالب قال: قال أحْمَد -يعني: ابن حنبل-: لا تكتب عن أبان بن أبِي عياش شيئًا. قلت: كان له هوى؟ قال: كان منكر الْحَديث، وقال: سَمِعت أبِي يقول: أبان بن أبِي عياش متروك الْحَديث، وكان رجلًا صالِحًا لكن بُلِي بسوء الْحِفظ.

ونقل عن ابن معين وأبِي زرعة الكلام فيه. الْجَرح والتعديل (٢/ ٢٩٦).

فهذا أبان بن أبِي عياش وصف بالزهد ووصف بالصلاح وليس من أهل البدع ومع هذا يُحذر منه شعبة ويبالغ في التحذير منه، ويطلب منه السكوت عن هذا الرجل فيأبَى ويقول: لا يَحل الكف عنه لأن الأمر دين، ويقره على ذلك حَماد بن زيد وأحْمَد بن حنبل، بل يصرح أحْمَد بالتحذير منه وكل أهل الْحَديث يَحمدونه على هذا النصح والتحذير.

فعلى منطق هؤلاء الْمُحرفين لِمَنهج السلف عمدًا الطاعنين في أئمة الْحَديث وقواعدهم الْمُزحزحين لَهم عن اختصاصهم ومنه جرح أهل البدع وتبديعهم على منطق هؤلاء، هذا كله ليس من باب التحذير لأن التحذير غير الْجَرح والْجَرح خاص بالرواة لا يتناول أهل البدع وهذا تَمادٍ في تلاعبهم وجهلهم وعنادهم، وإلا فقد بينا ترهاتهم وأبطلناها وهي كثيرة في كتابنا: أئمة الْجَرح والتعديل هم حُماة الدين.

ألا فليعلم أن الْجَرح والتعديل وبيان ضلال طوائف البدع وضلال أفرادهم وبدعهم إنَّما قام به أئمة الْحَديث والناس تبع لَهم، وهذا يعترف به الفقهاء وهم متفقون على أن مرجعهم في الْجَرح والتعديل إنَّما هم أئمة الْحَديث.

ثامنًا: قال الْخَطيب البغدادي: باب في أن السفه يسقط العدالة ويوجب رد الرواية، وساق ثلاث روايات عن شعبة ويَحيَى بن سعيد القطان وأبي عبد الرحْمَن بن بكار أحد الثقات أنَّهم ما كانوا يأخذون الْحَديث عن السفهاء أهل الفحش في الكلام.

ثُم ساق إسناده إلَى عطاف بن خالد قال: قيل لزيد بن أسلم عمن يا أبا أسامة؟ قال: ما كنا نُجالس السفهاء ولا نتحمل عنهم، ثُم ساق إسناده إلَى إبراهيم بن الْمُنذر قال: حدثني معن بن عيسى قال: كان مالك بن أنس يقول: لا تأخذ العلم عن أربعة وخذ عمن سوى ذلك: لا تأخذ عن سفيه معلن بالسفه وإن كان أروى الناس، ولا تأخذ عن كذاب يكذب في أحاديث الناس إذا جرب ذلك عليه وإن كان لا يتهم أن يكذب على رسول الله ﷺ، ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلَى هواه، ولا من شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يُحدث. الكفاية (ص١٨٧-١٨٩).

فهل سيعترف هؤلاء الْجَهلة الْمُفلسين من بدهيات العلم أو سيسلكون مسلك غلاة أهل البدع في التمادي في أباطيلهم؟ نَحن ننتظر أي الطرفين سيسلكون.

وصلى الله على نبينا مُحمد وعلى آله وأصحابه وسلم تسليمًا كثيرًا.

كتبه

ربيع بن هادي عمير المدخلي

٥ ذو الحجة ١٤٢٥هـ

تكملة المقال السابق: أهل البدع يدخلون في جرح أئمة الحديث دخولًا أوليًا وغير أهل البدع يدخلون في تحذيرهم دون شك

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمد لله رب العالَمين، والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجْمَعين.

أما بعد:

فهذا الْمَقال تكملة الرد على قاعدة فالح في التفريق بين جرح الرواة والتحذير من أهل البدع.

أقول:

ولتأكيد بطلان هذه التُرهات والْجَهالات أسوق لكم أمثلة من كلام الله ومن كلام رسوله ﷺ ومن كلام أئمة هذا الشأن:

وقال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ مِنۡ أَزۡوَٰجِكُمۡ وَأَوۡلَٰدِكُمۡ عَدُوّٗا لَّكُمۡ فَٱحۡذَرُوهُمۡۚ وَإِن تَعۡفُواْ وَتَصۡفَحُواْ وَتَغۡفِرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٌ ۝ إِنَّمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَأَوۡلَٰدُكُمۡ فِتۡنَةٞۚ وَٱللَّهُ عِندَهُۥٓ أَجۡرٌ عَظِيمٞ﴾ [التغابن: ١٤- ١٥].

في هاتين الآيتين يُحذر الله تعالى الْمُؤمنين عداوة بعض الأزواج والأولاد والأموال وفتنتهم؛ لأن كلًا من ذلك قد يكون فيه ضرر على المؤمنين في دينهم، وفي ذلك تَحذير من كل ما يضر المؤمن في دينه.

قال ابن زيد في تفسير ﴿فَٱحۡذَرُوهُمۡ﴾: يعني: على دينكم.

وقال مُجاهد: ﴿إِنَّ مِنۡ أَزۡوَٰجِكُمۡ وَأَوۡلَٰدِكُمۡ عَدُوّٗا لَّكُمۡ﴾ قال: يَحمل الرجل على قطيعة الرحم، أو معصية ربه؛ فلا يستطيع الرجل مع حبه إلا أن يطيعه.

وقال ابن كثير تفسيرًا لقول الله تعالَى: ﴿إِنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ ۚ وَٱللَّهُ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾. يقول تعالَى: «إنَّما الأموال والأولاد فتنة» أي: اختبار وابتلاء من الله لِخلقه ليعلم من يطيعه مِمَّن يعصيه. انظر تفسير ابن كثير (٤/ ٤٠١-٤٠٢).

فهذا تَحذير من الله ﷻ من غير أهل البدع؛ فإن كان فيهم مبتدع فالتحذير أشد.

وقال تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

وقال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

وكل الآيات والأحاديث الَّتِي تَحث على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إنَّما هي دعوة للناس إلَى كل خير وتَحذير لَهم من كل شر ومنكر وخطأ.

وقال رسول الله ﷺ: «إنه لَمْ يكن نبِي قبلي إلاَّ كان حقًّا عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لَهم، وينذرهم شر ما يعلمه لَهم، وإن أمتكم هذه جُعل عافيتها في أولها، وسيصيب آخرها بلاء وأمور تنكرونَها، وتَجيء فتنة فيرقق بعضها بعضًا، وتَجيء الفتنة فيقول المؤمن: هذه مهلكتِي، ثُمَّ تنكشف، وتَجيء الفتنة فيقول المؤمن: هذه هذه، فمن أحب أن يزحزح عن النار ويدخل الْجَنة فلتأته منيته وهو يؤمن بالله واليوم الآخر، وليأت إلَى الناس الذي يُحب أن يؤتى إليه، ومن بايع إمامًا فأعطاه صفقة يده وثَمرة قلبه فليطعه إن استطاع، فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر». [صحيح مسلم: ٣/ ١٤٧٢].

فهذا الْحَديث فيه دلالة للأمة إلَى خير ما يعلمه لَهم وتَحذير من الفتن والشرور، ودلالة على طريقة القضاء على بعض الشرور.

وقال ﷺ: «الدين النصيحة، قلنا: لِمن؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم».

فدعوة المسلمين إلَى الْخَير وتَحذيرهم من كل أنواع الشرور وأهلها تدخل في النصيحة الَّتِي هي جامعة لكل خير.

والْحَقيقة: أن هذه القاعدة الَّتِي أتيتم بِها من أشد القواعد فسادًا وتدميرًا

ومواجهة للنصوص القرآنية والنبوية والأصول الإسلامية الَّتِي لا يقوم الإسلام إلا بِها.

قاتل اللَّه الْجَهل والْهَوى، كيف يرديان أهلهما فِي مهاوي الهلاك؟!!

وقال عبد الرحمن بن عوف لابن عباس ﷺ: «لو شهدت أمير المؤمنين أتاه رجل قال: إن فلانًا يقول: لو مات أمير المؤمنين لبايعنا فلانًا.

فقال عمر: لأقومن العشية فأحذر هؤلاء الرهط الذين يريدون أن يغصبوهم.

قلت: لا تفعل، فإن الموسم يَجمع رعاع الناس يغلبون على مَجلسك، فأخاف ألَّا ينْزلوها على وجهها، فيطير بِها كل مطير، فأمهل حَتَّى تقدم المدينة دار الْهِجرة ودار السنة فتخلص بأصحاب رسول اللَّه ﷺ من الْمُهاجرين والأنصار فيحفظوا مقالتك وينْزلوها على وجهها.

فقال: واللَّه لأقومن به فِي أول مقام أقومه بالمدينة.

قال ابن عباس: فقدمنا المدينة.

فقال: إن اللَّه بعث مُحمدًا ﷺ بالْحَق وأنزل عليه الكتاب، فكان فيما أنزل آية الرجم». صحيح البخاري (٤/ ٣٦٨) حديث رقم (٧٣٢٣). وفي مسند الإمام أحْمَد (١/ ٥٥).

وفي لفظ: «فغضب عمر ثُمَّ قال: إنِّي إن شاء اللَّه لقائم العشية فِي الناس فمحذرهم هؤلاء الذين يريدون أن يغصبوهم أمورهم». صحيح البخاري (٤/ ٢٥٧) حديث رقم (٦٨٣٠).

وقال أبو داود: حدثنا يزيد بن خالد بن يزيد بن عبد اللَّه بن موهب الْهَمداني: حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، أن أبا إدريس الْخَولاني عائذ اللَّه أخبره أن يزيد بن عميرة -وكان من أصحاب معاذ بن جبل- أخبره، قال: كان لا يَجلس مَجلسًا للذكر حين يَجلس إلا قال: اللَّه حكم قسط، هلك المرتابون.

فقال معاذ بن جبل يومًا: إن من ورائكم فتنًا يكثر فيها المال، ويفتح فيها القرآن حَتَّى يأخذه الْمُؤمن والْمُنافق والرجل والمرأة والصغير والكبير والعبد والحر، فيوشك قائل أن يقول: ما للناس لا يتبعوني وقد قرأت القرآن؟ ما هم بِمتبعيَّ حَتَّى

ابتدع لَهم غيره، فإياكم وما ابتدع، فإن ما ابتدع ضلالة، وأحذركم زيغة الحكيم، فإن الشيطان قد يقول كلمة الضلالة على لسان الحكيم، وقد يقول المنافق كلمة الْحَق.

قال: قلت لِمعاذ: ما يدريني -رحِمك الله- أن الحكيم قد يقول كلمة الضلالة، وأن الْمُنافق قد يقول كلمة الْحَق؟

قال: بلى، اجتنب من كلام الْحَكيم المشتهرات الَّتِي يقال لَها: ما هذه؟!! ولا يثنيك ذلك عنه، فإنه لعله أن يراجع، وتلقَّ الحق إذا سَمعته فإن على الْحَق نورًا.

وفي لفظ لأبِي داود: «الْمُشبِهات» مكان: «المشتهرات». (السنن/ كتاب السنة: حديث ٤٦١١).

فهذا الْخَليفة الراشد يُحذِّر من أناس غير مبتدعين، فمن قال: إن التحذير لا يكون إلا من أهل البدع فقد أتى بِما لا يعرفه المسلمون ولا آباؤهم، فهذا معاذ بن جبل ﷺ الفقيه يُحذر من البدع، ويُحذر من زيغة الحكيم، ويُحذر من المشتهرات والمتشابِهات من كلام الْحَكيم، وهذا الْحَكيم قد يكون إمامًا من أئمة السنة والحق.

وفي كلامه رد على من يقول: إنه لا يُحذر إلا من أهل البدع، ورد على من يقول بِحمل الْمُجمل على الْمُفصل فإن الْمُجمل من الْمُتشابِهات، ولا يبعد أن يكون معاذ ﷺ تلقى هذا الكلام من الرسول الكريْم ﷺ فيكون له حكم الرفع.

وقال الحاكم أبو عبد الله النيسابوري في كتابه معرفة علوم الحديث (ص٥٢-٥٣): ذكر النوع الثامن عشر من علوم الحديث. هذا النوع من علم الْحَديث معرفة الْجَرح والتعديل.

وهما في الأصل نوعان كل نوع منهما علم برأسه، وهو ثَمرة هذا العلم، والمرقاة الكبيرة منه، وقد تكلمت عليه في كتاب المدخل إلَى معرفة الصحيح بكلام شاف رضيه كل من رآه من أهل الصنعة، ثُمَّ ذكرت في كتاب المزكين لرواة الأخبار على عشر طبقات في كل عصر منهم أربعة، وهم أربعون رجلًا، فالطبقة الأولَى

منهم: أبو بكر وعمر وعلي وزيد بن ثابت فإنَّهم قد جرحوا وعدلوا وبَحثوا عن صحة الروايات وسقمها، والطبقة العاشرة منهم: أبو إسحاق إبراهيم بن حَمزة الأصبهاني وأبو علي النيسابوري وأبو بكر مُحَمَّد بن عمر بن سالِم البغدادي وأبو القاسم حَمزة بن علي الكناني المصري.

وقد ذكرت في كتاب «الْمَدخل إلَى معرفة كتاب الإكليل» أنواع العدالة على خَمسة أقسام والْجَرح على عشرة أقسام، وتكلمت في هذه الكتب على الْجَرح والتعديل مِمَّا يغني عن إعادته، واستشهدت بأقاويل الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين.

وأصل عدالة الْمُحدث أن يكون مسلمًا لا يدعو إلَى بدعة، ولا يُعلن من أنواع الْمَعاصي ما تسقط به عدالته، فإن كان مع ذلك حافظًا لِحديثه فهي أرفع درجات الْمُحدثين، وإن كان صاحب كتاب فلا ينبغي أن يُحدث إلا من أصوله.

* تعليق:

في هذا النص من الْحَاكم أن علم الْجَرح والتعديل نوعان:

أحدهما: علم التعديل وقد أُلِّف فيه كتب مثل: كتاب الثقات للعجلي، وكتاب الثقات لابن حبان، وكتاب الثقات لابن شاهين.

وعلم الْجَرح وقد أُلِّف فيه كتب منها: كتاب الضعفاء للبخاري، والضعفاء والمتروكين للنسائي، وكتاب الْمَجروحين لابن حبان، وكتب في الضعفاء للدارقطني، وفيه تقسيم الْمَجروحين إلَى عشرة أقسام يأتي في طليعتهم الكذابون والزنادقة وأهل الأهواء والبدع، وقد رضي عمله كل من رآه من أهل الصنعة في وقته.

وأقول: وكذلك من أتى بعده من أهل العلم، ولَمْ يُخالفهم أحد في إدخال أهل البدع في علم الجرح والتعديل إلا فالِح الذي لا ناقة له ولا جَمل في هذا العلم، بل لو جاء مليون فالِح من أمثاله فلا قيمة لَهم ولا وزن لكلامهم ولا يزيدهم اعتراضهم ومُخالفتهم لعلماء الأمة إلا سقوطًا.

وانظر كيف بدأ الحاكم هنا في تعريف العدالة بأن يكون الْمُحدث مسلمًا لا يدعو إلَى بدعة؛ لأن البدعة جرح في صاحبها فإذا كان داعية سقط صاحبها.

ونأسف أننا أصبحنا تجاه قوم يَجهلون البدهيات، ويُجادلون فيها بالترهات!!

وقال الْحَاكم في كتابه المدخل إلَى الإكليل: ذكر أنواع الْجَرح (ص٣٣-٤٩):

ذكر معرفة أنواع الصحيح

والصحيح من الحديث منقسم إلَى عشرة أقسام:

خَمسة متفق عليها، وخَمسة مُختلف فيها...

ثُمَّ ذكر الخمسة المتفق عليها والْخَمسة الْمُختلف فيها.

فقال: خامسها: روايات المبتدعة وأصحاب الأهواء، ثُمَّ قال: فإن رواياتِهم عند أكثر الْمُحدثين مقبولة إذا كانوا فيها صادقين، وذكر بعض من قبل رواياتِهم كالبخاري ومسلم وابن خزيْمَة.

ونقل عن مالك قوله: لا يؤخذ حديث رسول اللَّه ﷺ من صاحب هوى يدعو الناس إلَى هواه، ولا من كذاب يكذب في حديث الناس وإن كنت لا تتهمه أن يكذب على رسول اللَّه ﷺ.

ولَم يذكر السفيه ولا من كان فيه صلاح ولكنه ليس من أهل الحديث.

وقد ذكرهما غيره كالخطيب في الكفاية والرامهرمزي في الْمُحدث الفاصل (ص٤٠٣)، والشاهد منه ذكر المبتدع في الْمَجروحين وبيان اختلاف أئمة الحديث فيه من أجل بدعته.

ثُمَّ قال الحاكم: والْمَجروحون على عشرة طبقات.

ثُمَّ قال رحمه الله: أول أنواع الجرح: وضع الحديث على رسول اللَّه ﷺ، وقد صحت الرواية عنه ﷺ أنه قال: «من كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار».

ثُمَّ قال: ومِمَّن ارتكب هذه الكبيرة جَماعة فمنهم:

١- قوم من الزنادقة، مثل: المغيرة بن سعيد الكوفي، وأبي عبد الرحيم الكوفي، ومُحمد بن سعيد الشامي الْمَصلوب في الزندقة، تشبهوا بالعلماء، فوضعوا الأحاديث وحدثوا بِها ليوقعوا في قلوبِهم الشك.

وذكر كلام العلماء فيهم.

٢- قال: ومنهم قوم وضعوا الحديث لِهوى يدعون الناس إليه -يعني بِهم أهل الأهواء والبدع- وذكر منهم شيخًا من الْخوارج والجاحظ وأبا العيناء.

قال عبد اللَّه بن لَهيعة: قال: سَمعت شيخًا من الخوارج تاب ورجع وهو يقول: إن هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم، فإنا كنا إذا هوينا أمرًا صيَّرناه حديثًا.

٣- قال: ومنهم جَماعة وضعوا الحديث حسبة -كما زعموا- يدعون الناس إلَى فضائل الأعمال، مثل: أبِي عصمة نوح بن أبِي مريم، ومُحمد بن عكاشة الكرمانِي، وأحْمَد بن عبد اللَّه الْجويباري.

٤- قال: ومنهم جَماعة وضعوا الْحَديث للملوك فِي الوقت مِمَّا تقربوا به إليهم، وذكر منهم: غياث بن إبراهيم، وميسرة بن عبد ربه، وزياد بن ميمون، وأبو البختري، وأبو داود سليمان بن عمر النخعي، وغيرهم.

٥- قال: ومنهم جَماعة وضعوا الحديث فِي الوقت لِحاجتهم إليه، وذكر منهم: سعد بن طريف، وذكر الْمُتعصبين للمذاهب ومنهم: مأمون بن أحمد الْهَروي الذي وضع حديثًا فِي الطعن فِي الشافعي وفِي مدح أبِي حنيفة، وذكر منهم: مُحَمَّد ابن عكاشة الكرمانِي الذي وضع حديث: «من رفع يده فِي الركوع فلا صلاة له».

٦- قال: ومنهم قوم من السؤَّال والمتكدين يقفون فِي الأسواق والمساجد والْمَحافل فيضعون فِي الوقت على رسول اللَّه بأسانيد صحيحة قد حفظوها فيذكرون الْمَوضوعات بتلك الأسانيد.

ثُمَّ قال الْحَاكم: فهذه الطائفة بأنواعها كذبة على رسول اللَّه ﷺ.

ثُمَّ قال رَحِمَهُ اللَّهُ: الطبقة الثانية من الْمَجروحين: قوم عمدوا إلَى أحاديث مشهورة على رسول اللَّه ﷺ بأسانيد معروفة، ووضعوا إليها غير تلك الأسانيد، فركبوها عليها ليستغرب بتلك الأسانيد، منهم: إبراهيم بن اليسع، وحَماد بن عمر النصيبِي، وبَهلول بن عبيد، وأصرم بن حوشب، وغيرهم.

ثُمَّ قال رَحِمَهُ اللَّهُ: الطبقة الثالثة من الْمَجروحين: قوم من أهل العلم حَملهم الشره

على الرواية عن قوم ماتوا قبل أن يولدوا، مثل: إبراهيم بن هدبة، وعبد اللَّه بن إسحاق الكرماني، وهذا النوع من الْمَجروحين فيهم كثرة.

ثُمَّ قال كَلَلهُ: الطبقة الرابعة من الْمَجروحين: قوم عمدوا إِلَى أحاديث صحيحة عن الصحابة رفعوها إِلَى رسول اللَّه ﷺ: كأبِي حذافة أحْمَد بن إسْماعيل السهمي، ويَحيَى بن سلام البصري.

ثُمَّ قال كَلَلهُ: الطبقة الْخَامسة من الْمَجروحين: قوم عمدوا إِلَى أحاديث مروية عن التابعين أرسلوها عن رسول اللَّه ﷺ، فزادوا فيها رجلًا من الصحابة فوصلوها، مثل: إبراهيم بن مُحمَّد المقدسي، وعلى هذا النوع جَماعة يستشهد به على الْجُملة.

ثُمَّ قال كَلَلهُ: الطبقة السادسة من الْمَجروحين: قوم الغالب عليهم الصلاح والعبادة، لَمْ يتفرغوا إِلَى ضبط الْحَديث وحفظه والإتقان فيه، فاستخفوا بالرواية فظهرت أحوالُهم، قال الْحَاكم كَلَلهُ: فيهم كثرة وأكثرهم زهاد عباد.

ثُمَّ قال كَلَلهُ: الطبقة السابعة من الْمَجروحين: قوم سَمعوا من شيوخ وأكثروا عنهم، ثُمَّ عمدوا إِلَى أحاديث لَمْ يسمعوها من أولئك الشيوخ، فحدثوا بِها ولَمْ يُميزوا بين ما سَمعوا وما لَمْ يسمعوا وورد خراسان جَماعة من هذه الطبقة كإبراهيم بن إسحاق الغسيلي، وأحْمَد بن مُحمَّد بن عمر المنكدري وغيرهما... وقد رأينا فِي عصرنا منهم جَماعة من أعيان الغرباء من أهل العلم فعلوا ذلك.

ثُمَّ قال كَلَلهُ: الطبقة الثامنة من الْمَجروحين: قوم سَمعوا كتبًا مصنفة من شيوخ أدركوهم، ولَمْ ينسخوا سَماعاتِهم عند السماع، وتَهاونوا بِها إِلَى أن طعنوا فِي السن، وسئلوا عن الحديث فحملهم الْجَهل والشره على أن حدثوا بتلك الكتب من كتب مشتراة ليس لَهم فيها سَماع ولا بلاغ، وهم يتوهمون أنهم فِي رواياتهم صادقون وهذا النوع مِمَّا كثر فِي الناس.

ثُمَّ قال كَلَلهُ: الطبقة التاسعة من الْمَجروحين: قوم ليس الحديث من صناعتهم، ولا يرجعون إِلَى أي نوع من الأنواع العشرة الَّتِي يَحتاج الْمُحدث إِلَى معرفتها فلا يَحفظون حديثهم، فيجيئهم طالب العلم فيقرأ عليهم ما ليس من

حديثهم، فيجيبون ويقرون بذلك وهم لا يدرون، ومثل بهذا بموسى بن دينار وقيس بن ربيع.

ثُمَّ قال رَحِمَهُ اللهُ: الطبقة العاشرة من الْمَجروحين: قوم كتبوا الْحَديث ورحلوا فيه وعرفوا به، فتلفت كتبهم بأنواع من التلف: الْحَرق أو النهب أو الْهَدم أو الغرق أو السرقة؛ فلما سئلوا عن التحديث حدثوا بها في كتب غيرهم أو من حفظهم على التخمين، فسقطوا بذلك، منهم: عبد الله بن لَهيعة الْمَصري على مَحله وعلو قدره.

فهل هذه الأصناف والطبقات الْمَجروحة لا يُحذَّر منها على منهج هؤلاء؟ وهل يقول هذا إنسان يعقل أن العلماء لا يذكرون هؤلاء الْمَجروحين على اختلاف أنواعهم إلا للتحذير منهم ومن زلاتهم وكذب من يكذب منهم على رسول الله ﷺ؟!!

وقال الْحَافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ في النُّزهة (ص: ٨٢-٨٣): وخبر الآحاد؛ بنقل عدل تام الضبط، متصل السند، غير معلل ولا شاذ. هو الصحيح لذاته.

وشرح العدالة بقوله: والمراد بالعدل: من له ملكة تَحمله على ملازمة التقوى والمروءة.

وشرح التقوى بقوله: والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة.

فجعل في تعريف الصحيح المقبول، الشرك والفسق والبدعة من الأمور الَّتِي تنافي العدالة والتقوى، وهذا جرح شديد بالبدعة إذ هي مشتقة من الشرك وآيلة إليه.

وقال أيضًا في أسباب الطعن في الراوي -أي: الْجَرح- (ص: ١١٤-١١٧):

ثُمَّ الطعن: إما أن يكون لكذب الراوي، أو تُهمته بذلك، أو فحش غلطه، أو غفلته، أو فسقه، أو وهمه، أو مُخالفته، أو جهالته، أو بدعته، أو سوء حفظه. فجعل البدعة من أسباب الطعن.

وقال أيضًا في (ص:١٣٦-١٣٨): ثُمَّ البدعة: إما بِمكفر، أو بِمفسق: فالأول: لا يقبل صاحبها الْجُمهور، والثاني: يقبل من لَمْ يكن داعية في الأصح؛ إلا إن روى ما يقوِّي بدعته، فيرد على الْمُختار، وبه صرح الْجُوزجاني شيخ

النسائي.

ثُمَّ ذكر في شرحه مذاهب أئمة الْجَرح والتعديل في قبول رواية المبتدع من ردها.

فانظر إلَى ابن حجر لا تأتي مناسبة إلا ويذكر فيها أهل البدع في الْمَجروحين، وقد سبقه إلَى ذلك أئمة الْجَرح والتعديل وأيدهم وتابعهم في ذلك كل علماء الأمة.

وبِهذه البيانات والإيضاحات الَّتِي سردناها يتبين للقارئ أن القرآن والسنة قد حذَّرا من كل ما يضر بالإسلام والمسلمين في دينهم بل ودنياهم، وكذلك الصحابة والتابعون وأئمة الهدى وأئمة الْحَديث قد حذَّروا المسلمين من كل ما يضرهم في دينهم سواء من الرواة السالِمين من البدع أو أهل البدع أو من الدجالين والكذَّابين، وكل ذلك يدخل في صميم منهج أئمة الْجَرح والتعديل.

وبكل هذا وذاك يسقط قول أهل الْجَهل والْهَوى: إن أهل البدع لا يدخلون في قواعد أهل الْحَديث ولا يدخلون في جرحهم، وأن غير أهل البدع لا يدخلون في تَحذيرهم.

ولا أعرف جهلًا وكذبًا على أهل الحديث وأصولِهم ومنهجهم يفوق هذا الْجَهل والكذب.

كتبه

ربيع بن هادي عمير المدخلي

١٤٢٥/١٢/١٦هـ

* * *



(٥)

مناقشة فالح في قضية التقليد

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أما بعد:

فإن الشيخ فالِحًا قد نصب نفسه مفتيًا في قضايا خطيرة جدًا داخل الْمَملكة وخارجها؛ فأضر بأناس كثير حيث بدعهم وطعن فيهم وشوه سُمعتهم في داخل الْمَملكة وخارجها، فأضر بالدعوة السلفية وأهلها وشوهها هو وأتباعه.

وكان علماء الْمَنهج السلفي قد أدركوا خطورة هذا الاسترسال في البطش بالسلفيين وإسقاطهم، فناصحوه مرارًا وتكرارًا ولفتوا نظره إلَى خطورة هذا الاتِّجاه، وإلَى العواقب الوخيمة الَّتِي ستترتب على هذا الْمَسلك الخطير.

لكنه أبَى إلا التمادي والطعن في الناس بدون حجج ولا براهين، ووجد الْجُهلاء والْمُتربصون بالْمَنهج السلفي طَلِبتهم في فالِح فالتفوا حوله يؤزونه أزًا بالمدائح شعرًا ونثرًا، تلك الْمَدائح الَّتِي لا تقال إلا في الْخُلفاء، حَتَّى بلغ بِهم الأمر إلَى إطلاق الألفاظ الَّتِي لا تقال إلا في الأنبياء ومنها: الشيخ فالِح هو أحد رعاة الأغنام وهذا بداية عمره وهذه هي بداية ميراث النبوة.. فصار طالب علم كغيره.. أرادها منزلة لنفسه، عرف قدر نفسه فتواضع لله الْحَي القيوم، الشيخ الجهبذ والعلامة المنقذ[1]، شاهدًا على عصر[2] بين محنة السراء والضراء، فلا يضره شأن الْمُحب أو شأن خبيء، وإذا تكلم أنصتت له الطير، وكل الشباب

---

(١) بل كلمة منقذ لا يَجوز إطلاقها على الأنبياء؛ لأن الذي ينقذ من الشدائد والضلال إنَّمَا هو رب العالَمين، قال تعالى: ﴿أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ﴾ [النمل: ٦٢] هذا من الإنقاذ من الْمَهالك، وأما الإنقاذ من الضلال فهو لله الذي يهدي من يشاء ويضل من يشاء، ولقد قال تعالَى لرسوله الكريْم: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦].

(٢) في هذا الكلام إسقاط للعلماء ولاسيما لكبارهم الذين ملئوا الدنيا علمًا ودعوة إذا كان هو الوحيد شاهد عصره.

حوله يتهيّب، هنيئًا له من عالِمٍ أجاد الفنون، وأطاب السنون، وأشار إلَى أهل المعرفة بسواء البساط فارتضوه هاديًا مهديًّا على سواء الصراط.

هذا مع رمي من يُخالف منهج فالِح من علماء المنهج السلفي وطلابه بقوله: والذي نقصه حقه وخاصمه أحزاب بني التميع الذين إذا خاصموا فجروا، والذين يرتعون عند كل أحد إلا الفالِح الْحَربي؛ لأنه واضح وهم أخفياء، فيريدون منه استنقاصًا كما نقصهم بِحق في أنفسهم وفي الله ﷻ.

وأيدت فئته الَّتِي تؤزه هذا الغلو والإطراء على شبكة من شبكات الإنترنت الَّتِي أنشئت للفتن والشغب على المنهج السلفي وأهله ألا وهي شبكة «الأثري»!!

ولَمَّا تصدى بعض السلفيين لنقد هذا الغلو أهانوه أشد الإهانة، وأطلقوا ألسنتهم بالسب والشتائم والاتّهامات الْخَطيرة لِهذا الناقد ولِمن على شاكلته من خيار الشباب السلفي، وقلبوا الأمور فجعلوا صاحب الحق ظالِمًا وجعلوا الباطل حقًّا وأهله مظلومين على طريقة أهل الأهواء وغلاة الْحِزبية.

ولَم يكتفوا بِهذا، بل قاموا بِحركة استنفار عجيبة على تلكم الشبكة المشار إليها وبالاتصالات التلفونية كأنهم في حالة حرب ضروس.

واستنكر بعض علماء المدينة أساليب هذه الفئة فأصدروا بيانًا وطلبوا من الشبكة المذكورة بيان أسْمَاء هذه الفئة الَّتِي تفتك بالسلفية وأهلها من وراء جدر وفي الظلام، وهذا يدل على سوء مقاصدهم وتبييتهم للشر.

وطلب من الشيخ فالِح إعلان موقفه منهم، فوقع فالِح على هذا البيان، ولكنه لَمْ ينفذ ما وقع عليه واستمر على ولائه وتستره على هذه الفئة.

ولَمَّا تأزمت الأمور وفي أثناء هذا التأزم الذي أدى إلَى التفرق جاءتني بعض الأوراق من كتاب فرغ من أشرطته سُمي بالمصارعة، فقرأت تلك الأوراق، فوقفت فيها على ما يهيل من السب والتجهيل والأحكام الْمُهلكة والتأصيل الفاسد، فناقشت بعض ما في هذه الأوراق بغاية من اللطف والتلطف، وطلبت منه الرجوع إلَى الْحَق لعل الله ينفع به، فيستريح الشباب السلفي من أسباب التفرق والتمزق، وأرسلت النصيحة الأولَى إليه سرًّا، فلم يستجب لِهذا الطلب الْمُتلطف

الْهَادف إِلَى إطفاء الفتنة ولَمّ شَمل الشباب السلفي، ثُمَّ بعد قرابة شهر ونصف أرسلت له ولبعض أصدقائه النصيحة الثانية سرًا ولَم أنشرها، وتسربت من عند بعضهم فاشتاط غضبًا؛ لأنه لا يريد أن ينصح لا سرًّا ولا جهرًا مع أنه ومن يؤزه كانوا يعيرون من يصبر وينصح ويعتبرون ذلك تَهاونًا وتَمييعًا.

ودخل هو وفرقته الكامنة في سراديب الظلام يتأولون ويُميعون ويدافعون بالكذب والتمويه والطعن بالتلويح والتصريح لكل من يقول كلمة الحق، بل امتد طعن بعضهم إِلَى الاستهانة بأئمة الْجَرح والتعديل وبأصولهم.

ولابد الآن من بيان بعض ما ناقشته فيه في النصيحتين مِمَّا كنت قد غضضت الطرف عنه سابقًا تلطفًا به.

كان فالِح قد اندفع في التجديع والتبديع فكان بعض الشباب يطالبونه بالحجج على هذا التبديع فلا يَجد الحجج المطلوبة منه.

فلجأ إِلَى اختراع أصل وهو إخراج التبديع عن أصول أئمة الْجَرح والتعديل وبنى على ذلك التفريق بين الرواية والتبديع.

فيرى أنه يَحق أن يسأل عن أسباب جرح الرواة، وأما من يرى أنَّهم مبتدعة فلا يَحق السؤال عن أسباب جرحهم وتبديعهم ولو كانوا من خيار السلفيين فلا يسأل عن أسباب تبديعهم بل يبدع من يسأل عن أسباب تبديعهم.

فجره هذا التأصيل إِلَى القول بوجوب تقليد العلماء[1] وعدم سؤالهم عن الحجة.

ومن هم الْمُطالبون بتقليد العلماء؟ إنَّهم طلاب العلم الأذكياء بل الأساتذة ومنهم بعض الدكاترة لا العوام، وأن من لا يقلد العلماء فقد نسف رسالات الرسل والكتب، أو كذب الكتاب والسنة وكذب الإسلام.

وظن هو وأتباعه أنه الإمام الأوحد الْحَامي حِمى الدين فذهب يؤزهم ويؤزونه، فيضرب رءوس أهل السنة القوي منهم والضعيف بالتبديع الباطل

---

(١) والعلماء هم فالِح، كما سيأتي توضيح ذلك.

والأحكام الجائرة.

فالذي لا يقلده ولو كان حائزًا لدرجة الدكتوراه في الشريعة الإسلامية يعتبره مكذبًا للكتاب وللسنة وللإسلام.

والذي لا يقلده في رأيه الباطل في الانتخابات ولو كان أستاذًا يَحكم عليه بأنه من الدعاة على أبواب جهنم، وأنه قد نسف رسالات الرسل والكتب الَّتِي نزلت عليهم.

هذا عدا السب والطعن والتحقير والتجهيل... الأمور الَّتِي لا يقرها شرع ولا عقل.

هذا ومع أن نصيحتي له كانت مقرونة باللطف ولَم تتضمن إلا بعض أخطائه، الأمور الَّتِي تدفع العاقل الْمُنصف إِلَى الرجوع إِلَى الحق، لَمْ نر من فالِح إلا التجنِّي الباطل وإلا التأويلات الباطلة وإلا الحرب والاستنفار والاستنجاد بالأنصار من الْمَجهولين الْمُختفين من وراء الأستار.

ولَم يَجد من العلماء إلا النصيحة أولًا ثُمَّ الاستنكار لِهذه الأفاعيل.

ولقد قلت له: اختر من شئت من العلماء واعرض عليه كلامي وكلامك فإن خطأني رجعت إِلَى الصواب، وإن خطأك رجعت إِلَى الْحَق.

فلم يرض أيَّ عالِم سلفي على وجه الأرض، لماذا؟ لأن أباطيله واضحة وضوح الشمس لا يتردد عالِم في إدانتها.

وصمم على الْخَوض في الْخُصومة والجدال والسعي في استخدام أسباب الفرقة، فذهب هنا وهناك شرقًا وغربًا يستنجد بالْجُهال والْمَجهولين الذين يسهل عليهم قول الباطل والزور.

وذهب يلقنهم أن الشيخ ربيعًا لَمْ يفهم قصدي، أنا في واد وهو في واد، هو يقصد التقليد الْمَذموم وأنا أقصد التقليد الْمَحمود، هو يقصد كذا وأنا أقصد كذا، في أمور صريحة واضحة لا تَحتمل التأويل عند العلماء العالِمين باللغة والشريعة وأصولها وأساليبها.

وذهب أنصاره الْمَجهولون إِلَى أنه إِنَّمَا يدعو العوام إِلَى تقليد العلماء والواقع المر غير هذا.

فهو إِنَّمَا يدعو طلاب العلم والأساتذة إِلَى تقليده التقليد الأعمى بعد أن يُجرحهم ويرميهم فِي هوة الجهل والغباء.

إنه لا يدعو العوام إِلَى تقليد مثل الشافعي وأحمد ومالك وأمثالهم، وإِنَّما يدعو طلاب العلم والأساتذة إِلَى تقليده والانقياد لفتاواه هو، إذ ليس هناك فتاوى من العلماء تؤيد هذه الفتاوى؛ لأنه هو وفئته لا يَحترمون العلماء المعاصرين بل يعتبرونَهم مُميعين ومضيعين وغشاشين ومضللين وخداعين؛ ولذا رفض الرجوع إليهم والانصياع لنصيحة من نصحه منهم.

وقبل هذه الْمَرحلة كان يرى نفسه الفرد العلم!! والأدلة على ذلك كثيرة ويعلمها غيري مِمَّن عرفه وعرف بعض أفراد فئته وجالسه وجالسهم.

فمن هذه الأدلة الكثيرة ما يأتِي:

الدليل الأول: قال له أحد السائلين: لكن يا شيخنا لو تلاحظون أنكم تتفردون بكثير من..

فأجاب: نَحن لا يهمنا! نَحن ندين اللَّه، ونطبِّق أصول أهل السنَّة والجماعة، فما ندين اللَّه به نقوله، نُصحًا للأمَّة وحمايةً لِهذا الدين «الدِّين النصيحة، الدين النصيحة». «من رأى منكم منكرًا...». إِلَى آخر الحديث.

نَحن نستطيع باللسان، وإخوتنا يريدون منَّا.. يسألوننا فلا نغشهم ونضلِّلهم، فيه أمور مُختلفة، فيه أمور فِي الْمَنهج، فيه أمور فِي العقيدة، فيه أمور من السنن والأشياء الَّتِي لا يُمكننا السكوت، يُمكن التأخير!!

أمَّا قضية العقائد والمناهج فيخدعكم من يقول لكم: (تسكت فِي هذا الوقت) (ولِماذا قبل هذا الوقت؟)، الإنسان فِي وقت من الأوقات على حال، ثُمَّ فيما بعد على حال، ثُمَّ فِي وقت ما تبيَّن له، ثُمَّ فِي وقت آخر تبيَّن له ما لَمْ يتبيَّن له من قبل، وهكذا.

الإنسان يولد طفلًا ثُمَّ بعد ذلك يكون له سلوك ثُمَّ بعد ذلك يكون له طريقة،

ثُمَّ بعد ذلك. . . -المسألة-! لا تزنوا بِموازين أهل الأهواء[1]!

وقال السائل: هي حقيقة! نَحن نزن -إن شاء الله- بِموازين أهل السنَّة الْمَحضة -إن شاء الله- إلا أن هناك بعض الأمور الَّتِي نطرحها عليكم حَتَّى نَجد تفسيرًا لَّها.

مثل: كثير منَّا يقول: لِماذا مثلًا كبار المشايخ لا يتكلمون؟!

فقال: لا يهمني! لا تسأل هذا.

السائل: صَح!

قال فالِح: اسألني أنا، أنا ما دام عندي واحد ساكت ما تكلَّم، أنا لا أتكلم!! هذا ما هو منهج! وهناك من نشر مثل هذه الأشياء ومن يَحفظها يظُن أنَّها هي منهج أهل السنَّة والجماعة، وهذه مشكلة!

ماذا في هذا النص؟ والْجَواب: أن فيه أمورًا خطيرة:

أولُها: أن السائل من الجزائر وقد عرف أنه ما بقي يصول ويَجول في الجزائر إلا فالِح يبدع ويضلل ويهين من شاء كما يشاء، هو الوحيد الذي يسأل فيجيب ويَحكم بِما لا يوافقه عليه عالِم لا في السابق ولا في اللاحق.

ولِهذا أدرك السائل هذا الواقع فقال: لكن يا شيخنا لو تلاحظون أنكم تنفردون بكثير من. . .

فحذف هذه الطوام الَّتِي لا يستطيع ذكرها.

فأجاب فالِح: نَحن لا يهمنا أي: لا يهمه هذا التفرد بكثير من الذي يعلم حق العلم أن العلماء لا يوافقونه على تفرداته المنكرة وأنَّهم مستاءون منها وأنهم ينكرونها عليه.

ثانيها: ادعاؤه أنه في هذا التفرد إنَّمَا هو ناصح للأمة ويقوم بِحماية الدين، أي: بنصح الأمة بتشويه السلفيين وتشويه السلفية بالأحكام الجائرة والتأصيلات

---

(١) لا ندري من هم أهل الأهواء ولعله يقصد الذين لَمْ يرضوا بِموازينه، وأهل السنة الْمَحضة هم فالِح ومن سار على منهجه.

الَّتِي لا تعرفها السلفية ولا تَحتملها، مثل حكمه على من لا يقلده بأنه قد نسف الرسالات، أو من قال: إنه ينتظر رأي غير فالِح بأنه قد كذب الكتاب والسنة وكذب الإسلام.

ثالثها: فِي قوله: (يسألوننا فلا نغشهم ونضللهم) تعريض بغيره من العلماء بأنهم يغشون الناس ويضللونَهم، فلا يُجيبون بِمثل إجاباته، ولا يَحكمون مثل أحكامه، ولا يؤصلون مثل تأصيلاته.

وبِمثل هذا الأسلوب أسقطوا العلماء وطلاب العلم فوصموهم بأنَّهم مُميعون وأحزاب التمييع.

رابعها: فالِح يوهم أتباعه أن غيره من أهل العلم يَخدعون الشباب فيأمرونَهم بالسكوت فِي قضايا العقائد والمناهج، وأنه هو الوحيد الذي يقوم بقضايا العقائد والْمَناهج ومن هنا نفض أتباعه أيديهم من العلماء لأنَّهم لا يقومون ببيان قضايا العقائد والمناهج.

والواقع: أن غير فالِح هم الذين قاموا ببيان قضايا العقائد والْمَناهج ولَم أطلع أنا إلَى الآن على ما قام به فالِح من بيان العقائد والمناهج ولا أعرف إلا أنه عاجز عن ذلك تَمام العجز وأنه عالة على غيره فِي هذه القضايا الَّتِي هي فوق مستواه بكثير وكثير ولَمَّا غرته نفسه أتى بالعجائب.

وأخيرًا: فالعلماء لا يسكتون عن بيان القواعد والمناهج، بل يقومون بذلك تأليفًا وتدريسًا وفِي مُحاضراتِهم وإجابة على الأسئلة، لكن فئة فالِح قد أساءوا بِهم الظن، فتركوهم فلم يسألوهم، وذهبوا إلَى فالِح يشفي غليلهم فِي السلفيين.

الدليل الثاني: قال الشيخ فالِح إجابة على سؤال آخر نصه: هنا يَرِدُ السؤال؛ يقول من اتَّخذ من التمييع منهجًا له: لِماذا لا يقتدي الشيخ فالِح بغيره من العلماء ويراعي مصلحة الدعوة؟!!

فأجاب: يا أخي، كما يقول العامّة: (كل شاة معلَّقة بكراعها)!

أخذها الشاعر وقال:

وكل شاة برجلها معلقة   عليك نفسك إن جاروا وإن عدلوا

هل هذا تبرأ به ذمّة فالِح؟ هل فالِح يكون قد أدّى ما عليه، وإلا صار مقلدًا متابعًا؟ عليهم أن يتقوا الله، وهم الذين يقولون ويزعمون على قاعدة أبي الحسن والتي تكلّمنا عنها في مُحاضرة الليلة أنّها من أسوأ القواعد: (لا نقلد ونقول الحق ونَجتهد، وكل أحدٍ له أن يَجتهد)!

لكن هذا الذي أنا أرى: أنني أعرف الحق وأعرف منهج أهل السنّة والجماعة أدّعي لنفسي العلم فما تبرأ ذمّتي، وهذه الأمور موجودة وأتبع غيري، ويقال يَسعه ما وسع غيري، ثُمّ أنا فرّقتُ بين الأمور الّتي يُمكن أن تُؤخر ويُسكت فيها وهي غير الأصول؛ الفروع، السنن الأشياء غير الأصول والعقائد والمناهج، وبين المناهج والعقائد والأصول، ومُخالفة الأصول عند أهل السنّة والجماعة -بارك الله فيكم-.

كيف يُحاكم إلَى قواعد الْمُبتدعة وإلَى جهالات الْجُهّال[1]، وكيف أُلزَم بِما لا يلزمني دينًا، ما لا يلزمني دينًا أنا أعرفُ به!

وقال إجابة على سؤال آخر: لو سَمحتم، تَكَلُّمُ الذي معه علم، يعني هو غير ملزم بالسكوت؟

فأجاب: كيف له أن يسكت: «انصر أخاك ظالِمًا أو مظلومًا». «من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده ومن[2] لَمْ يستطع فبلسانه». حديث الفِرَق؛ فكونُ الشخص يرى مُخالفة سبيل المؤمنين ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [النساء: ١١٥]. فسبيل المؤمنين هو: اتباع الصراط المستقيم.

﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٥٩].

يترك هذه الأمور ويضرب بها عرض الْحَائط، وإن كانت هذه الآيات في أهل الكتاب لكن (العبرة بعمُوم اللفظ لا بِخصوص السبب)، والنصوص والكتاب

---

(١) ما هي قواعد المبتدعة الّتي طُلب منكم التحاكم إليها.

إن مراعاة المصالِح والمفاسد من أهم قواعد الإسلام وأصوله، وكم يَجلب الله بذلك من الْخير ويدفع به من الشر، وعدم مراعاتها فيه بلاء عظيم.

(٢) كذا.

والسنَّة كافية على ذلك -بارك الله فيكم-.

فكيف لِهذا الإنسان يُحاكم إِلَى الآخرين، ويتبع الآخرين ويكون ذيلًا لَهم؟ ما يصلح هذا الكلام! خصوصًا إذا كان الآخرين لَمْ يُبيِّنُوا أو لَمْ يعلَمُوا عِلمه -بارك الله فيكم-.

يؤخذ من هذا النص ما يأتي:

١- أن فالِحًا لا يراعي مصلحة الدعوة.

٢- أنه يأنف من الاقتداء بالعلماء؛ لأن ذلك يصيره مقلدًا متابعًا، وهو يفرض على من هو في مستواه أو أعلم منه أن يقلد فالِحًا فإن أبَى حكم عليه بأنه قد نسف رسالات الرسل والكتب الَّتِي أنزلت عليهم.

٣- انظر إِلَى قوله: هل هذا تبرأ به ذمة فالِح هل فالِح يكون قد أدى ما عليه؟

ألا ترى أنه يشعر السفهاء أنه هو الغيور الوحيد الذي يشعر بالمسئولية والذي يقوم بأعباء الدعوة وأن غيره فَقَدَ هذا الشعور.

وبِمثل هذه الإشارات والتلميحات أساءت طائفته الظن بالعلماء فنفضوا أيديهم منهم وتعلقوا به وحده وغلوا فيه.

٤- انظر إِلَى استشهاده بالآيات والأحاديث ولاسيما قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ [البقرة:١٥٩]. دون اعتذار للعلماء بِما يَحفظ لَهم كرامتهم ومكانتهم، بل تراه يعرض بِهم ويغري السفهاء بإسقاطهم، يؤكد هذا قوله: فكيف لِهذا الإنسان يُحاكم إِلَى الآخرين، ويتبع الآخرين، ويكون ذيلًا لَهم، ما يصلح هذا الكلام، خصوصًا إذا كان الآخرون لَمْ يبينوا أو لَمْ يعلموا علمه.

فأي تَحقير للعلماء -ولاسيما الذين يرمي إِلَى إسقاطهم- يفوق هذا التحقير وأي اتِّهام يفوق هذا الاتِّهام بالكتمان؟!!

وانظر إليه كيف يسمو بنفسه فيوهم الجهال بأنه بلغ منْزلة من العلم لَمْ يبلغها العلماء فيقول: أو لَمْ يعلموا علمه.

ومن هنا شرعوا فِي الغلو فيه وفِي إسقاط العلماء بطرق ماكرة ومن اطلع على ما كتبوه وما قاله بعضهم من الشعر يَجد الأمرين فِي غاية الوضوح.

ولقد سترت عليه فِي نصيحتيَّ أخطر هذه البلايا فلم يدرك ذلك ولَم يشكر النصيحة اللطيفة السرية.

الدليل الثالث: قول السائل للشيخ فالح:

جزاكم اللَّه خيرًا وأحسن اللَّه إليكم، ثُمَّ يقول كذلك شيخنا من تأصيلاته العجيبة فلما قلت له: أنت قلت فِي شريط: أنا لست ملزم بقوله -أي: لست ملزم بقول عالِم-، فقال لِي: لست ملزم بقوله، لست ملزم بقوله، لست ملزم بقوله.

فأجاب -الشيخ فالح مقاطعًا-: عليه أن يُثبت، عليه أن يُثبت، عليه أن يُثبت أنه إمام الأئمة، وأنه عالم مُجتهد لا يَحكم إلا بالحق الذي يتعبَّد اللَّه به، ودَلَّت عليه الْحُجَّة من الشرع وهو أهل.. وإلا فرغم أنفه ورغم أنف غيره حَتَّى لا يظن أن هذه الكلمة موجَّهة له فقط أنه إن لَمْ يكن من العلماء يتبع العلماء ولا نقول حَتَّى يقلد يسميه، هو ما شاء سَمَّاه تقليدًا أو سَمَّاه اتباعًا[1]؛ لأنه هو الذي أمر اللَّه به وأمر به رسوله ﷺ ولا يستطيع من ليس بعالِم إلا ذلك، ولا يكلِّف اللَّه نفسًا إلا وسعها: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ [الطلاق: ٧]. ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]. هذا هو الذي يستطيعه غير العالِم، هذا الشخص إيَّاه أن يُصر على هذا الباطل، وعليه أن يتوب إلَى اللَّه منه -واللَّه- أنه لكاف لانْحرافه وانْحراف البشر جَميعًا عن سبيل اللَّه، واللَّه يقول: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

ينظرون إلَى حديث ابن مسعود، عليه أن ينظر هو وأمثاله إلَى حديث ابن مسعود الذي خطَّ خطًّا مستقيمًا وهو سبيل اللَّه وخطَّ خطوطًا أخرى، وذكر -عليه الصلاة والسلام- أن على كل واحد منها شيطان يدعو إليه، فليتق اللَّه هذا الرجل

---

(١) بل ما تدعو إليه هو التقليد الباطل؛ لأنك تدعو إلَى تقليد من لا يَجوز له أن يُقلِّد ولا سيما فِي الفتاوى الباطلة الَّتِي تصدرها وتلزم بِها الناس.

وأمثاله الذين يلهجون بِهذا القاعدة، -فوالله- إنَّها لَهي عين الباطل.

ونَحن شباب كنا نناقش شيخنا الألباني[1] ونناقش علماءنا في مثل هذا ووّجهُونَا وعرفنا الْحق، وإلا -فوالله- إن هذه القاعدة الَّتِي قعّدها إبليس لَهي موجودة من القديْم، نعم.

أتدري من القائل: لست ملزمًا بقوله؟ إنه الأزهر الجزائري السلفي الذي يَحمل شهادة جامعية ويدرس التوحيد والحديث وغيرهما على طريقة السلف.

وهل تدري من هو العالِم الذي يريد السائل أن يلزم الأزهر بقوله؟

الْجَواب: إنه فالِح الحربي.

وهل تدري ما هي الفتوى الَّتِي أفتَى بِها فالِح ويريد السائل أن يلزم الأزهر بها؟

الْجَواب: إن فالِحًا أفتَى بأنه يَجب على الناس -ومنهم السلفيون ومنهم الأزهر- أن ينتخبوا فِي الانتخابات الجزائرية جبهة التحرير (الحزب الحاكم)، فأبَى الأزهر أن يلتزم هذه الفتوى، لأسباب منها أنه يرى أنه ليس على مثله أن يقلد فالِحًا؛ لأنه من حَملة العلم، بل وقد تربَّى على منهج السلف وله ولإخوانه السلفيين رأي يغاير رأي فالِح ويوافق رأي الشيخ الألباني، ويوافق رأي الشيخ اللحيدان وغيرهما من العلماء من أنه عند الحاجة يُختار الأصلح.

فلما أبَى تقليد فالِح حَمل عليه هذه الحملة الشعواء وحكم عليه بِهذه الأحكام لِماذا؟ لأنه لَمْ يقلد فالِحًا.

ولقد فهمت سابقًا من هذا الكلام أن هذا العالِم الذي أبَى الأزهر التزام قوله وتقليده هو فالِح.

ثُمَّ اتصل بِي الأزهر فذكر لِي أنه فالِح فعلًا وأن هذه الفتوى كانت هي الفتوى بانتخاب جبهة التحرير (الْحزب الْحَاكم)، ثُمَّ تَحدث أزهر عن ذلك فِي مقال نشر فِي سحاب.

---

(١) الألباني ليس من شيوخك ولا درست عليه، فلا تلبس على الناس، وعجبًا لإنسان يتبرأ من شيوخه ويلصق نفسه بأناس لَمْ يدرس عليهم وليسوا من شيوخه، ثُمَّ إن الألباني لا يدعو إلَى التقليد وأنت تدعو إليه بحماس، فشتان ما بينكما.

وأقول: إن فتوى فالِح هذه باطلة واستدلاله بالآيات على تَحطيم أزهر وتَجهيله وإلزامه بفتوى فالِح استدلال فِي غير مَحله بل استدلال باطل.

إن القاعدة الَّتِي اعتمد عليها أزهر ليست قاعدة إبليسية وإنَّما هي قاعدة إسلامية عظيمة وسلفية كريْمَة.

وأخبرنِي مَنْ مِنْ العلماء قال عن قاعدة لا أقلد إذا قالها من لا يَجب عليه التقليد أنها قاعدة باطلة وأنها تدل على انحراف قائلها وأنها قاعدة إبليسية والآيات الَّتِي استدللت بها، والحديث الذي استدللت به إنَّمَا هي حجة عليك لا على من تضلله وترميه بالبوائق لأنه يدعو إلَى الاتباع لا إلَى التقليد.

وهكذا يأتِي فالِح بفتاوى باطلة وظالِمة وقواعد فاسدة ويَحكم على من لا يقلده بأنه قد نسف رسالات الرسل، ويَحكم على القواعد السلفية بأنها باطلة وإبليسية وأنها تضل الأمة، فأي بلاء يفوق هذا البلاء؟!!

وانظر أخي كيف لا يكتفي بإلزام الأزهر بفتواه الباطلة بل تراه يوجه هذه الإهانة والوعيد لأمثاله إن لَمْ يأخذوا بفتواه.

والأدهى من هذا أن الشيخ فالِحًا سئل سؤالًا آخر عن الأزهر حيث درس كتابًا لشخص قد طعن فيه فالِح.

فتدرج فالِح فِي إجابته إلَى الطعن الشديد فِي الأزهر فكان من جملة كلامه ما يأتِي، حيث قال: فهذا الرجل مُغالط، وهذا الرجل فِي الحقيقة جاهل، ولا يُحسد على جهله حقيقة، فينبغي الحذر من مغالطاته، ولما يقول الشرع الذي يلزمنِي أنت فِي الْحَقيقة كل ما قلته يلزمه به الشرع، يعنِي ما قلته من كونه يسأل العلماء أو يرجع إلَى العلماء فهذا يُلزِمُه به الشرع، وهو يقول الشرع الذي يلزمنِي، وكونه يقول أنا لا أقلد عالِمًا مهما كان علم هذا العالِم أو كما مَرَّ فِي كلامه هذا باطل، هذا من أبطل الباطل، هذا إذا كان لكل من هب ودب[1] أن يزعم هذا الكلام هو نسف

---

(١) وقد آلت بفالِح الْحَال إلَى عكس هذا ماءة فِي المائة فهو الآن يدعو السفهاء مِمَّن هب ودب إلَى الرد على العلماء والطعن فيهم ومُحاربتهم، فهل كان صادقًا ناصحًا فِي دعوته إلَى التقليد، ثُمَّ أصبح صادقًا ناصحًا فِي تشجيعه للجهلة والسفهاء على التمرد على العلماء وحججهم وبراهينهم ثُمَّ الردود السالمة فِي غاية السوء من الجهل والسفه وسوء الأدب ورد الحق، فأين أحكامهم الآن على هؤلاء الذين لا يَحق لَهم الكلام باسم الإسلام لِجهلهم وجهالتهم وظلمهم، ألا قاتل الله الهوى كيف يردي أهله؟!!

لرسالات الرسل ولِمَا أنزله اللَّه عليهم من الكتب، حيث جعل الناس جميعا يَجتهدون ويأخذون بِما يقتنعون به.

انظر أخي، لقد علم أن الأزهر يدرس فيجهله ويلزمه بتقليد العلماء ومن هم العلماء؟ إنهم فالِح؛ لأنه لَمْ يطعن في صاحب الكتاب الذي درسه الأزهر عالِم غير فالِح، وإذا لَمْ يقلد فالِحًا فإنه قد نسف رسالات الرسل والكتب الَّتِي أنزلها عليهم.

وبهذه الأدلة وحدها فضلًا عن غيرها يتجلى للقارئ الفطن المنصف أنه لا يدعو إلا إلَى تقليد نفسه ويُموه بقوله: (تقليد العلماء) فالعلماء هم فالِح؛ لأمور منها أنه قد أسقط العلماء وقد تقدم لك بيان ذلك.

ويتجلى للقارئ أن فتاواه وأحكامه مستمدة من فكره وأصوله هو، لا من الكتاب ولا من السنة ولا من منهج السلف وأصولهم، وتبين لك أنه لا يدعو العوام إلَى التقليد، وإنَّما يدعو طلاب علم وعلماء بالنسبة لبلادهم يدعوهم إلَى تقليده هو، ومن لَمْ يستجب له فإنه ينزل به الْهَلاك.

وصلى اللَّه على مُحَمَّد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه

ربيع بن هادي المدخلي

١٤٢٥/٥/٢١هـ

* * *

(٦)

نصيحة أخوية إلى
الأخ الشيخ فالح الحربي
الأولى والثانية

النصيحة الأولى



الْحَمد لله والصلاة والسلام على رسول اللَّه وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أما بعد:

فهذه لفتات إِلَى أخطاء صدرت من الأخ الكريم الشيخ فالح بن نافع الْحَربِي -وفقه اللَّه وسدد خطاه- أنبهه إليها.

أولًا: حكم التقليد[1]

قلتم فِي مقال لكم نشر فِي شبكة «أنا السلفي» بتاريخ (٢٢/ ١٠/ ٢٠٠٢م):

ويكفيك أن عبد الْمَالك يسير على منهجهم فِي قضية عدم التقليد، وأنه حرام، يكون يقول لِهؤلاء ينظرون حَتَّى فِي كلام العلماء، وهو ما تردُّه رسالات الرسل، وتردُّه العقول السليمة، ينظرون وما يقتنعون به يأخذون بِهِ، هذه قاعدة لا نقلّد ونقول الْحَق عند الْمَأربِي وعند هؤلاء جَميعًا الذين أشَرت إليهم والذين مرَّ ذكرهم فِي الحديث مِمَّن هم على شاكلة الْمَأربِي ويناصرونه.

أخي، فِي هذا الكلام إجْمَال وإيهام للواقف عليه أن التقليد واجب على عموم الناس كما فِي بعض إطلاقاتك أو إلا الْمُجتهدين وما أقلهم كما فِي بعض كلامك الأخر، وأن عدم التقليد ترده رسالات الرسل والعقول السليمة، بل هو نسف لرسالات الرسل ولِما أنزله اللَّه عليهم من الكتب، وهذه الأحكام صعبة جدًّا وثقيلة لا يَحتملها الإسلام.

---

(١) التقليد: هو قبول قول الغير بغير حجة، وهو الذي يكره الإسلام وعلماؤه على متعصبة العقائد والمذاهب الذين يقدمون أقوال الرجال على نصوص الكتاب والسنة.

نعم؛ دعوة أبي الحسن إلَى عدم تقليد العلماء إنَّمَا هي كلمة حق أراد بها باطلًا، أراد بها إسقاط العلماء وإسقاط أقوالهم وفتاواهم المقرونة بالأدلة والبراهين، وقد بينت أنا -والْحَمد لله- فساد قصده وتعلقه بعدم التقليد فِي مقالي: «جناية أبي الْحَسن على الأصول السلفية».

ولكن ردك عليه بهذا الأسلوب وبهذه الطريقة المبالغ فيها لا يتجاوز أن يكون رد باطل بباطل أشد منه.

أخي، أنت تعلم وكل متمسك بالكتاب والسنة أن الله أوجب على الناس اتباع الأنبياء واتباع مُحَمَّد ﷺ، واتباع ما جاء به من كتاب وسنة فِي نصوص كثيرة من القرآن والسنة، منها قوله تعالَى: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ [الأعراف:٣].

وقال سبحانه: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام ١٥٣].

وقال تعالَى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

فهذه النصوص كلها تبطل التقليد وتُحرمه.

وقال تعالَى فِي ذم الْمُقلدين: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۗ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠].

وقال تعالَى: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف:٢٣].

وقد استدل أئمة السنة والإسلام بِهذه الآيات ونظائرها على تَحريْم التقليد على من يستطيع أن يفهم نصوص الكتاب والسنة سواء كان من أهل الاجتهاد أو من أهل الاتباع.

وقرروا أن التقليد إنَّمَا يَجوز للعاجز عن إدراك الحق من الكتاب والسنة، وأن التقليد كالميتة أصلها حرام، وإنَّما يَجوز للمضطر أكلها.

ولقد علمت أن أئمة الإسلام حرموا على الناس أن يقلدوهم، وأن منهم من يقول: لا يَجوز لأحد أن يأخذ بقولِي حَتَّى يعلم من أين أخذت.

ويقول الإمام الشافعي: إذا خالف قولي قول رسول اللَّه فاضربوا بقولي عرض الْحَائط.

ويقول الإمام أحْمَد: لا تقلدني ولا تقلد مالكًا ولا الأوزاعي وخذ من حيث أخذوا.

وقرر علماؤنا أئمة السنة القاعدة المعروفة المنسوبة إلَى الإمام مالك: كل يؤخذ من قوله ويرد إلا رسول اللَّه ﷺ.

وقالوا: إذا جاء نَهر اللَّه بطل نَهر معقل، كل ذلك منهم مُحاربة للتقليد.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية وهو يُجيب عن سؤال وجه إليه حول التقليد:

الْحَمد لله، قد ثبت بالكتاب والسنة والإجْمَاع أن اللَّه ﷻ فرض على الْخَلق طاعته وطاعة رسوله ﷺ، ولَم يوجب على هذه الأمة طاعة أحد بعينه في كل ما يأمر به وينهى عنه إلا رسول اللَّه ﷺ، حَتَّى كان صديق الأمة وأفضلها بعد نبيها يقول: أطيعوني ما أطعت اللَّه، فإذا عصيت اللَّه فلا طاعة لي عليكم.

واتفقوا كلهم على أنه ليس أحد معصومًا في كل ما يأمر به وينهى عنه إلا رسول اللَّه ﷺ، ولِهذا قال غير واحد من الأئمة: كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول اللَّه ﷺ.

وهؤلاء الأئمة الأربعة ﭫ قد نَهوا الناس عن تقليدهم في كل ما يقولونه، وذلك هو الواجب عليهم:

فقال أبو حنيفة: هذا رأيي وهذا أحسن ما رأيت، فمن جاء برأي خير منه قبلناه، ولِهذا لَما اجتمع أفضل أصحابه أبو يوسف بِمالك فسأله عن مسألة الصاع، وصدقة الْخضروات، ومسألة الأجناس، فأخبره مالك بِما تدل عليه السنة في ذلك، فقال: رجعت إلَى قولك يا أبا عبد اللَّه، ولو رأى صاحبي ما رأيت لرجع إلَى قولك كما رجعت.

ومالك كان يقول: إنَّمَا أنا بشر أصيب وأخطئ، فاعرضوا قولي على الكتاب والسنة، أو كلامًا هذا معناه.

والشافعي كان يقول: إذا صح الحديث فاضربوا بقولي الحائط، وإذا رأيت

الحجة موضوعة على الطريق فهي قولي.

وفي مُختصر الْمُزني لَمَّا ذكر أنه اختصره من مذهب الشافعي لِمن أراد معرفة مذهبه قال: مع إعلامه نَهيه عن تقليده وتقليد غيره من العلماء.

والإمام أحْمَد كان يقول: لا تقلدوني ولا تقلدوا مالكًا ولا الشافعي ولا الثوري وتعلموا كما تعلمنا.

وكان يقول: من قلة علم الرجل أن يقلد دينه الرجال.

وقال: لا تقلد دينك الرجال فإنهم لن يسلموا من أن يغلطوا.

وقد ثبت في الصحيح عن النَّبِي ﷺ أنه قال: «من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين». ولازم ذلك أن من لَمْ يفقهه الله في الدين لَمْ يرد به خيرًا، فيكون التفقه في الدين فرضًا، والتفقه في الدين: معرفة الأحكام الشرعية بأدلتها السمعية، فمن لَمْ يعرف ذلك لَمْ يكن متفقهًا في الدين.

لكن من الناس من قد يعجز عن معرفة الأدلة التفصيلية في جَميع أموره، فيسقط عنه ما يعجز عن معرفته لا كل ما يعجز عنه من التفقه ويلزمه ما يقدر عليه.

وأما القادر على الاستدلال: فقيل: يَحرم عليه التقليد مطلقًا[1]، وقيل: يَجوز مطلقًا، وقيل: يَجوز عند الحاجة، كما إذا ضاق الوقت عن الاستدلال، وهذا القول أعدل الأقوال.

والاجتهاد ليس هو أمرًا واحدًا لا يقبل التجزي والانقسام، بل قد يكون الرجل مُجتهدًا في فن أو باب أو مسألة دون فن وباب ومسألة، وكل أحد فاجتهاده بحسب وسعه. مَجموع فتاوى شيخ الإسلام (٢٠/ ٢١٠-٢١٢).

---

(١) والذين يطالبهم بالتقليد هم من طلاب العلم القادرين على الاستدلال وبعضهم مدرسون في الجامعات وغيرها، ومنهم طلاب وفقهم الله لقبوله، وفيهم أهل أهواء تركوا الحق وهم يعرفونه، واتبعوا الباطل، فهؤلاء لا يقال لَهم: لابد أن تقلدوا وإلا فتكونوا قد كذبتم الكتاب والسنة، وكذبتم الإسلام، أو يقال لَهم: نسفتم الرسالات، لا يقال لَهم هذا ولا ذاك، وإنَّما يقال لَهم: عليكم أن تنظروا في الأدلة وتأخذوا بها كما فعل العلماء وطلاب الحق الصادقين، ولا يَجوز لكم أن تُخالفوا العلماء الذين حكموا على فلان أو فلان بالأدلة الواضحة والبراهين القاطعة، فهذا هو المنطق الذي قرره القرآن والسنة وعلماء الإسلام، بخلاف ما يقرره فالح ويدعو إليه من التقليد الأعمى مُخالفًا في ذلك هذا المنهج العظيم.

وكم ألف العلماء من المؤلفات في ذم التقليد وحذروا منه ودعوا الناس إلَى اتباع الكتاب والسنة.

أخي، إن رسالات الرسل ما جاءت إلا بالتوحيد ومقتضياته، وجاءت بِهدم التقليد الذي هو أصل من أصول الشرك في أمم الضلال، كما دل على ذلك القرآن.

والعلماء في ديننا ما يُتبعون إلا إذا استندت أقوالهم إلَى نصوص الكتاب والسنة، فإذا خالفت أقوالهم النصوص وجب مُخالفتها وردها، وإذا فقدت الأدلة لا يلزم أحدًا اتباعهم.

والعلماء كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: يُحتج لَهم ولا يُحتج بهم.

نعم، النوازل العظيمة لا ينهض لِمواجهتها وإصدار الفتاوى فيها إلا العلماء الأفذاذ، ولكن ذلك لا يَمنع غيرهم من طلاب العلم أن يعرفوا حججهم وبراهينهم الَّتي استندوا إليها وانطلقوا منها في فتاواهم.

هذا تعليق موجز على كلامكم الموهم وجوب التقليد وأن تركه مِمَّا ترده الرسالات.

وكان من واجبكم إن أردتم الرد على أبِي الْحَسن ومن تابعه أن تفصل في الموضوع بأن تبين قصده كما تبين وجوب الاتباع والْحَذر من التقليد الباطل، وتبين متَى يَجوز.

وما ينبغي أن تتعرض لقضية كبيرة هي من أعظم مَحاور الصراع بين الأنبياء وأعدائهم، ومن أعظم مَحاور الصراع بين أئمة الهدى والإصلاح وخصومهم من دعاة الضلال والْخُرافات والشرك، فما ينبغي أن تعرضها على هذه الصورة.

لقد ركز الشيخ فالِح على دعوة الناس إلَى التقليد ولَم يستثن إلا الْمُجتهدين، ونسي حث الكتاب والسنة والصحابة وأئمة الهدى الناس على اتباع الحق واتباع الكتاب والسنة، وأن العصمة من الضلال والفتن إنَّما هي في اتباع الكتاب والسنة لا في التقليد.

قال تعالَى: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا

﴿قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ ١٢٦﴾ [طه ١٢٣-١٢٦].

وقال رسول الله ﷺ: «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبدًا: كتاب الله، وسنتي».

ومُحاربة الأئمة للتقليد وحثهم على اتباع الكتاب والسنة كثيرة تزخر بها الكتب؛ وليقرأ الشيخ فالح على الأقل ما قرره ابن القيم في كتبه ومنها إعلام الموقعين حيث رد على دعاة التقليد شبهاتهم الباطلة بواحد وثمانين وجهًا كل وجه ينطوي على عدد من الحجج الدامغة للباطل.

ولقد سئل عن قول الأزهر الجزائري: الشرع الذي يلزمني ألَّا أقلد عالِمًا من العلماء مهما كانت مرتبته.

قال مُجيبًا: لا، لا، هذا باطل، هذا باطل، هذا إذا كان مُجتهدًا إذن هو أحْمَد وإلا الشافعي ما شاء الله، يرى نفسه فوق، وعلق عليه بكلام كثير، ومنه قوله هذا الكلام: هو نسف لرسالات الرسل ولما أنزله الله عليهم من الكتب[1].

● وأقول للشيخ فالح -الذي لا يستثني من التقليد إلا الأئمة الْمُجتهدين-: إنك قد خالفت الأئمة الْمُجتهدين الذين ينهون الناس غير الْمُجتهدين عن تقليدهم أشد النهي ويَحثونَهم على اتباع الكتاب والسنة أشد الحث، فلو كان الأئمة يرون رأيك لرأيت الكتب تزخر بحث الناس على التقليد، ولكن الواقع بعكس ذلك كما يراه البصراء.

ولقد طعن الشيخ فالح طعنًا شديدًا في الأزهر الجزائري؛ لأنه لا يرى ما يرى الشيخ فالح من وجوب التقليد عليه.

ومن طعونه في الأزهر وهي كثيرة وصعبة لا تستساغ، قوله:

والله إن هذا الشخص لَهُو من الدعاة على أبواب جهنم!! كيف لا يكون من الدعاة على أبواب جهنم وهو يؤصل للأمة أصولًا، ويقعد لَها قواعد ويدافع عنها، ويزعم أنها هي الْحَق، ويدعي أنها هي الدين، وأنه يَجب على غيره أن يتبعها، هذا

---

(١) انظر: المصارحة (ص١٣٨-١٤٠).

هو الضلال الْمُبين، علينا أن نَحذر من هذا الْجَاهل وأمثال هذا الْجَاهل أن يضلنا عن سبيل ربنا.

* وأقول: لَمْ أرَ هذه القواعد الَّتِي وصلت إلَى هذه الدرجة من الْخُطورة فوضحها للناس؟ ولَم أر هذه الدعوى الَّتِي ينسبها إليه الشيخ فالِح فليذكرها؟!

ثُمَّ إن الشيخ فالِحًا حذر من هذا الرجل تَحذيرًا شديدًا لَمْ أر في تَحذيره من أهل البدع أشد منه لَما قال: أنا لا أقلد عالِمًا مهما كان علم هذا العالِم، ويرى أنه نسف لرسالات الرسل ولِما أنزله اللَّه عليهم من الكتب حيث جعل الناس جَميعًا يَجتهدون ويأخذون بِما يقتنعون به.

والْحَق أن الرجل إنَّمَا نفى التقليد عن نفسه ولَم يَجعل الناس جَميعًا يَجتهدون.

والأزهر كما أعرفه من حَملة العلم ومن الدعاة إلَى الْمَنهج السلفي، والذي أعرفه عنه أنه ضد أهل البدع والأحزاب جَميعها من إخوانية عالَمية وأهل الْجَزأرة والقطبيين والسروريين والتكفيريين وغيرهم وضد أبِي الْحَسن وعيد شريفي ومنهجهما، وعنده بعض الأخطاء الَّتِي تستدعي الْمُناصحة الأخوية، لا هذه الْحَرب الشديدة الَّتِي شنها عليه الشيخ فالِح، وهذا التضليل والتجهيل استجابة لتحريشات الْمَجهولين الْمُغرضين الذين يسعون فِي تفريق أهل السنة وتشتيتهم.

ثم إن الأزهر وإخوانه من الدعاة إلَى المنهج السلفي فِي الجزائر والواقفين ضد أهل الأهواء والبدع لا يقصرون فِي العلم عن منْزلة الشيخ فالِح، بل قد يفوقه بعضهم، بل الأزهر لا ينْزل عن درجة الشيخ فالِح العلمية، فما بال الشيخ فالِح يفرض على الأزهر التقليد ويشد طوق التقليد على عنقه وفِي الوقت نفسه ينْزل نفسه منازل الْمُجتهدين؟!

فهذا أحد الْمُهيجين للفتنة فِي الجزائر يقول للشيخ فالِح: سؤال هنا يرد سؤال يقول: من اتَّخذ التمييع منهجًا له لِماذا لا يقتدي الشيخ فالِح بغيره من العلماء ويراعي مصلحة الدعوة؟!

فأجابه الشيخ فالِح بقوله: يا أخي كما يقول العامة: كل شاة معلقة بكراعها.

أخذها الشاعر وقال:

وكـل شـاة بـرجـلـهـا مـعـلـقـة   عليك نفسك إن جاروا وإن عدلوا

هذا تبرأ به ذمة فالح، يكون قد أدى ما عليه وإلا صار مقلدًا متابعًا[1].

ويقول عن نفسه: فكيف لهذا الإنسان أن يُحاكم إِلَى الآخرين ويتبع الآخرين ويكون ذيلًا لَهم، ما يصلح هذا الكلام خصوصًا إذا كان الآخرون لَمْ يبينوا أو لَمْ يعلموا علمه[2].

فالْمُنصف يرى أن في كلام الشيخ فالِح افتئاتًا على العلماء ومبالغة في رفض التقليد أشد من رفض الأزهر.

فكيف يَحكم الشيخ فالِح على الأزهر بِهذا الْحُكم الْجَائر بأن قوله بعدم التقليد نسف لرسالات الرسل والكتب الَّتِي نزلت عليهم، وينسى نفسه، وقوله أشد ومستواهما العلمي واحد أو متقارب.

وكلاهما لَمْ يبلغ مرتبة الاجتهاد الَّتِي يقررها الفقهاء والأصوليون، هذه المرتبة الَّتِي لا أعرف الآن عالِمًا يدعيها ومع ذلك لا يضيقون الْخِناق على أنفسهم ولا على الأذكياء من طلبة العلم فيحولون بينهم وبين اتباع الكتاب والسنة والتفقه في نصوصهما، بل يدعون الناس إِلَى اتباع الكتاب والسنة والاعتصام بهما، ويرون وجوب ذلك على الناس جَميعًا ويُحذرونَهم من مُخالفتهما.

ثم نسأل فالِحًا: ما هي الأمور الَّتِي كتمها العلماء أو جهلوها وانفرد بعلمها وبيانها؟!!

وبعد، فلعل الشيخ فالِحًا بِهذه التنبيهات يدرك خطورة أساليبه وأحكامه على بعض الناس ومُجاوزته للحق والعدل، ويدرك خطورة مُجاراته للسائلين الْمَجهولين الْمُغرضين الذين يسعون في تفريق السلفيين وضرب بعضهم ببعض، وقد تَحقق لَهم ما يسعون فيه ويصبون إليه.

---

(١) المصارحة (ص١٢١).

(٢) المصارحة (ص١٢٢).

ثانيًا: حكم من يختار عالمًا يرجع إليه في قضية معينة

قال لكم السائل -وهو يتكلم عن عيد شريفي الجزائري-: يقول: ما لَمْ يَتكلَّم الشيخ ربيع فلا ألتفت إِلَى هؤلاء!

فقلتم: هذا الإنسان ما يفهم، هذا يُكذِّب الكتاب والسنَّة! هذا يكذِّب الإسلام!! الكتاب والسنَّة رَبَطَا الناس بأهل الذكر.

لا يوجد أهل الذكر فِي هذا الزمان إلا الشيخ ربيع؟! هذا حَجَّر واسعًا، هو الآن وقع فِي شر مِمَّا اتهم به غيره، هو قبل قليل يرى أن هذا البلد الْمُعيَّن لا يَرون العلم إلا عندهم، هو الآن حصر العلم فِي الشيخ ربيع! لقد حَجَّر واسعًا، لقد انتهى إِلَى ضيعةِ هذا الشخص.

أنا أرى أنكم تعيدون النظر فِي عقلية هذا الشخص، هذا الشخص يُعَاد النظر فِي عقله، أما قضية عِلمِه فقد انتهى.

* أقول: إن الله قد ربط الناس جَميعًا بِمحمد ﷺ وبِما جاء به من كتاب وسنة وأمر من لا يفقه نصوصهما أن يرجع إِلَى أهل الذكر -أي: العلماء بالكتاب والسنة- فعاد الأمر إِلَى مُحَمَّد ﷺ وما جاء به.

إن عيد شريفي قد عرف عند حَملة العلم وطلابه فِي الجزائر أنه صاحب هوى وينتصر لبعض أهل الأهواء.

ثم هب أن قائل هذا الكلام بالحرف غير عيد الشريفي سواء كان من أهل السنة أو من أهل البدع فقوله: لا ألتفت إِلَى هؤلاء، من هم لا ندري أهم علماء أم جهلاء من أهل بلده أو من غيرهم، فهل يَجوز شرعًا أن تَحكم بِهذا الحكم الغليظ؟!

ثانيًا: هب أنهم من العلماء!! فهل إذا اكتفى شخص فِي ملمة نزلت به بعالِم واحد فِي نظره من بين عشرات أو مئات العلماء، يثق به وبعلمه ودينه وإدراكه لِمثل هذه الْمُشكلة الَّتِي نزلت به وبغيره، ألا ترى أنه بعمله هذا قد عمل بِمقتضى قول الله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]. لأنه رضي بالرجوع إِلَى من يعتقد أنه من أهل العلم.

إن قلت: لا يكفي هذا، وأنه قد كذب الكتاب والسنة، وكذب بالإسلام بالرجوع إِلَى واحد فقط.

فنقول: من سبقك إِلَى هذا القول والحكم من العلماء من الصحابة إِلَى عصرنا هذا؟!

ثالثًا: هب أنه لَمْ يرجع إِلَى أحد من العلماء وسرق وزنَى وشرب الخمر وقتل النفس غير مستحل، أيقال لِمثل هذا: أنه عاص فاسق ومعرض للوعيد بالنار الَّتِي توعد اللَّه بِها مرتكب هذه الكبائر مع دخوله تَحت مشيئة اللَّه إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه.

أو يقال فيه: هذا يكذب الكتاب والسنة وهذا يكذب الإسلام؟

رابعًا: أنت تعرف أن للشيخ ربيع عناية بالشباب فِي الجزائر من زمن قديم ولا يزال، وعلاقته بهم قوية وهو يهتم بِمشاكلهم أكثر من غيره، وكثيرًا ما يرجعون له لاسيما بعد موت العلماء الثلاثة ابن باز والألباني وابن عثيمين.

أستكثرت عليه بعد هذا أن ينتظر رأي ربيع ثقة به فِي قضية معينة؟ أو ما كان يجمل بك أن تبتعد عن هذه الحملة الشديدة الَّتِي لا ينبغي أن تقوم بِها إلا على من رُجع إليه من أهل البدع والضلال؟

أيا فالِح، أتعتبر أن من يرجع إِلَى ربيع مكذبًا لله ولرسوله وللإسلام، ويكون قد حصر العلم فِي شخص واحد، وانتهى إِلَى ضيعة وصار مَجنونًا؟

وأسألك: ما حكمك فِي أناس اتَّخذوك إمامًا ومرجعًا وحيدًا ونفروا عن العلماء، فإن عُرضت عليهم أقوالُهم رفضوها؟

وأخيرًا: لقد وجدت نفسي مضطرًا لأن أصحح بعض أحكامك نصحًا لله ولكتابه ولرسوله، ثُمَّ لك وللمنهج السلفي وأهله، انطلاقًا من الْمَنهج الحق القائم على العدل وعلى كتاب اللَّه وسنة رسوله وتطبيق السلف.

* * *

ثالثًا: هل سكوت بعض أهل العلم أحيانًا مراعاة للمصالح والمفاسد أمر سائغ أو خيانة

قال لكم رجل متسائلًا: س: هي حقيقة نَحن نزن -إن شاء الله- بِموازين أهل السنة الْمَحضة[1] -إن شاء الله- إلا أن هناك بعض الأمور الَّتِي نطرحها عليكم حَتَّى نَجد تفسيرًا لَها.

مثل: كثير منا يقول: لِماذا مثلًا كبار المشايخ [لا يتكلمون]...

فقلت -مقاطعًا-: لا يهمني! لا تسأل هذا.

قال: صح!

فقلت: اسألني أنا، أنا مادام عندي واحد[2] ساكت ما تكلَّم أنا لا أتكلم، هذا ما هو منهج! وهناك من نشر مثل هذه الأشياء ومن يَحفظها يظن أنَّها هي منهج أهل السنة والْجَماعة، وهذه مشكلة !يُحاكم الناس إليها.

عندما اقترح المشركون على رسول اللَّه ﷺ لَمْ يتنازل عن شيء منها، وهناك أمور الرسول ﷺ صرَّح على أنه تركها، مثل: «لولا أن قومك...». حديث عائشة، وكذلك لَمَّا الصحابة صلوا وراء عثمان وقد صلى خلف الرسول ﷺ ركعتين، وهو مُتِمٌّ، وهكذا؛ هذه الأمور ليست في الأصول وفي الأمور الحتمية والقطعيَّة والعقائد فانتبهوا إِلَى هذا، بارك اللَّه فيكم.

ثم أيضًا اللَّه ﷻ حينما وجَّه الأمة لَمْ يربطها بشخص واحد[3]، ولَمْ يربطها بأن

---

(١) أهل السنة الْمَحضة في نظره هم الذين يعظمون الشيخ فالِحًا ويسقطون العلماء ويَجعلون تلاميذهم أحزاب التمييع.

(٢) من قال هذا؟ ثُمَّ إنه معروف هذا الواحد، وهو لَمْ يسكت جبنًا ولا غشًّا وإنَّما سكت عن أسئلة أناس لَهم أغراض ومقاصد سيئة منها إسقاط أناس في بلدهم هم أمثل الناس، وبإسقاطهم تنتهي الدعوة السلفية في ذلك البلد، فكنا ننصح رئيس السائلين بالتفاهم معهم ونصحهم باللطف، وإذا لَمْ يرجعوا يرفع أمرهم إِلَى العلماء ليناصحوهم.
ولو لقدحهم تركوا العلماء، واتَّجهوا إليك وحدك، فصرت تقول مثل هذا الكلام، يترتب على إجاباتك أهم ما ترتب من الأمور الضارة بك وبالدعوة السلفية والسلفيين، وهذا من أهداف السائلين

(٣) انظر التخريج السابق نفسه.

الإنسان لا تقوم الحجة عليه بكلام شخص واحد من أهل الذكر وأهل العلم إذا سأله.

فقولنا: لِماذا فلان يسكت، لِماذا لَمْ يتكلم، لِماذا فلان خالف، لِماذا...؟ هذه ما يُحكم بِها، ولا يُحاكم إليها؛ هذا على مقتضى منهج أهل السنة والجماعة.

ولِي ملاحظات على هذه الإجابة:

١- ما تدري ما هي الأشياء الَّتِي ترى أنها ليست من منهج أهل السنة والْجَماعة فلعلها لو عرضت على العلماء لتبين أنها أو بعضها على الأقل من منهج أهل السنة والْجَماعة.

٢- كان ينبغي أن تُحاول أن تعرف أسباب سكوت العلماء عن الأمور الَّتِي تفتي فيها، فلعلك تَجد عندهم الْحُجة الْمُقنعة، وتعرف صواب موقفهم، ومثل هذه الْمَشاكل ينبغي أن تعرض على العلماء، فإن فِي مشاورتهم خيرًا كثيرًا، فقد يرجحون الكلام فيها، وقد يرجحون عدم الرد الْمُعلن ويؤثرون توجيه النصائح، فإما أن يستفيد المنصوح، وإما أن يعاند فيكون قد عرض نفسه لنقد العلماء ولإسقاط نفسه.

وبِمثل هذه الأسباب تضمن وحدة الكلمة مع إخوانك وشيوخك ويسلم الشباب من التفرق والتمزق الأمر الذي حصل فعلًا، وكان شديدًا بسبب التفرد والتسرع.

٣- قلتم: عندما اقترح المشركون على رسول اللَّه ﷺ لَمْ يتنازل عن شيء منها، وهناك أمور الرسول ﷺ صرَّح على أنه تركها، مثل: «لولا أن قومك...». حديث عائشة، وكذلك لَمَّا الصحابة صلوا وراء عثمان وقد صلى خلف الرسول ﷺ ركعتين، وهو مُتِمٌّ، وهكذا؛ هذه الأمور ليست فِي الأصول وفِي الأمور الْحَتمية والقطعيَّة والعقائد، فانتبهوا إِلَى هذا بارك اللَّه فيكم.

* أقول:

نعم كان المشركون يقترحون إبطال دعوته إِلَى التوحيد من أساسها، وإقامة دولة الشرك على أنقاضها، وهذا مطلب لا يستجيب له أضعف الناس عقيدة

وإيمانًا، فضلًا عن الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام-[1].

٤- قلتم: وهناك أمور الرسول ﷺ صرَّح على أنه تركها، مثل: «لولا أن قومك..» حديث عائشة، وكذلك لَمَّا الصحابة صلوا وراء عثمان وقد صلى خلف الرسول ﷺ ركعتين، وهو مُتِمٌّ، وهكذا؛ هذه الأمور ليست في الأصول وفي الأمور الْحَتمية والقطعيَّة والعقائد، فانتبهوا إِلَى هذا، بارك اللَّه فيكم.

● أقول:

إن ترك النَّبِي ﷺ بناء الكعبة من ترك مصلحة مرجوحة لدرء مفسدة كبيرة، درؤها هو الراجح والمقدم.

هذه المفسدة هي خشية أن ترتد قريش وغيرهم من العرب لِمكانة الكعبة فِي نفوسهم، ونفوس آبائهم وأجدادهم، إذ هي مصدر فخرهم واعتزازهم.

فترك رسول اللَّه ﷺ هدم الكعبة وبناءها على قواعد إبراهيم لدرء هذه الْمَفسدة.

فعمل الرسول هذا تقعيد لقاعدة عظيمة، وتأصيل متين لأمته ليواجهوا به الأحداث والمشاكل الدينية والسياسية والاجتماعية وغيرها.

وإذن فترك الرسول ﷺ لِهذا العمل ليس من باب ترك عمل فرعي، وإنَّما هو دفع للفتنة وتأصيل للأمة لتواجه به الأخطار والمشاكل والفتن.

ودرء المفاسد مقدم على جلب المصالح، وسد الذرائع المفضية إِلَى الأضرار والمفاسد من الأصول العظيمة الَّتِي لا يقوم الإسلام وحياة المسلمين إلا عليها.

خذ مثلًا قول اللَّه تعالَى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام:١٠٨].

فإن سب أوثان الْمُشركين حق وقربة إِلَى اللَّه وإهانة للأنداد، لكن لَمَّا كان يؤدي إِلَى مفسدة كبرى هي سب اللَّه وجب تركه، فليس هذا العمل من باب الفروع، وإنَّما هو من باب الأصول والعقائد.

---

(١) يَجب التنبه لِهذا الْمَوقف المتين، ونبذ ما يرجف به حدادية الكذب والفتن والأراجيف

وصلاة الصحابة وراء عثمان وهو يتم في صلاة كان يقصرها رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر ليس من التنازل عن سنة أو عمل فرعي، وإنَّما هو من باب درء المفاسد الكبرى، فلو تركوا الصلاة خلف إمام المسلمين لأدى ذلك إِلَى الخلاف والتنازع وافتراق الأمة وسفك الدماء.

وقولك: عندما اقترح المشركون على رسول الله ﷺ لَمْ يتنازل عن شيء منها....

قد أجبت عن طرف منه[1]، وأضيف: أليس المشركون أنفسهم قد اقترحوا على رسول الله ﷺ أمورًا يوم صلح الْحُديبية للتنازل عنها، فلأجل المصالح والمفاسد الَّتِي راعاها استجاب لَهم فيها وهي من أصول الأصول.

لأن من وراء ذلك مصالح عظيمة، منها: النصر العزيز والفتح المبين واقتلاع جذور الشرك والكفر[2]. وهو ﷺ بِهذا الصلح العظيم كان يشرع قواعد الصلح والسلم، وقواعد المعاهدات بين الدولة الإسلامية وبين أعدائها.

قال تعالى إشادة بهذا الصلح: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝ لِّيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا ۝ وَيَنصُرَكَ اللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا ۝ هُوَ الَّذِي أَنزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَّعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [الفتح ١-٤].

لأن المؤمنين كانوا قد نزل بِهم من الغم والكرب بسبب الصلح الذي ظاهره ضيم وظلم، وباطنه العزة والنصر، الأمر الذي هو فوق مدارك البشر، والذي أطلع الله عليه رسوله الكريم، وكان ﷺ يتلقى الشروط الظالِمة المتغطرسة بصدر رحب ونفس مطمئنة، وهو في غاية الثقة بإعلاء كلمة الله ونصر ربه[3].

روى البخاري في صحيحه في كتاب الشروط (حديث٢٧٣١-٢٧٣٢) من

---

(١) راجع التعليق السابق (ص٩٦)، وأصله في الصلب.

(٢) اجعل هذه الْمَقاطع نصب عينيك، وألهم مُحتواها حق الفهم لترد أكاذيب وأباطيل فالح وحزبه الأثيم في دعواهم أن ربيعًا يُجيز التنازل عن أصول الدين بالإطلاق، واقمع أكاذيبهم بِهذه الْمَقاطع وما حوته من إيْمان بأصول الإسلام، وإشادة بنصر رسول الله ﷺ وديه ذلك النصر الْمُبين والفتح العظيم الذي يقتلع جذور الشرك والكفر.

(٣) انظر التخريج السابق.

حديث الْمِسور بن مَخرمة ومروان في قصة غزوة الحديبية: «أنه لَمَّا جاء مندوب قريش سهيل بن عمرو وقال: هات اكتب بيننا وبينكم كتابًا، فدعا رسول اللَّه ﷺ الكاتب فقال النَّبِي ﷺ: بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم، فقال سهيل: أما الرحْمَن فواللَّه ما أدري ما هي ولكن أكتب: باسمك اللهم كما كنت تكتب، فقال المسلمون: واللَّه لا نكتبها إلا بسم اللَّه الرحْمَن الرحيم، فقال النَّبِي: اكتب باسْمك اللهم، ثُمَّ قال: هذا ما قاضى عليه مُحَمَّد رسول اللَّه، فقال سهيل: واللَّه لو كنا نعلم أنك رسول اللَّه ما صددناك عن البيت ولا قاتلناك، ولكن اكتب: مُحَمَّد بن عبد اللَّه، فقال النَّبِي ﷺ: واللَّه إنِّي لرسول اللَّه وإن كذبتموني، اكتب: مُحَمَّد بن عبد اللَّه»[1].

فهل هذا التصرف وهذه الموافقة والتسامح كانت في أمور يسيرة، أو كانت في أمور كبيرة، وأصول عظيمة، لكن لأجل أن وراءها ما لا يدركه العقل من نصر الإسلام وظهوره على الكفر والشرك.

إن فوائد هذا الصلح لعظيمة جدًا ذكرها الإمام ابن القيم في زاد المعاد نَختار منها ما يناسب الْمَقام[2]:

قال ابن القيم في زاد الْمَعاد (٣/ ٣٠٤-٣٠٦) عن فوائد صلح الحديبية:

منها: جواز ابتداء الإمام بطلب صلح العدو إذا رأى المصلحة للمسلمين فيه، ولا يتوقف ذلك على أن يكون ابتداء الطلب منهم.

ومنها: احتمال قلة أدب رسول الكفار، وجهله وجفوته ولا يقابل على ذلك لِما فيه من المصلحة العامة.

ومنها: أن مصالَحة المشركين ببعض ما فيه ضيم على المسلمين للمصلحة

---

(١) انظر التخريج السابق.

(٢) انتبه أيضًا لِهذا الْمُقطع وما قبله فيها ردٌّ على فالح الذي كان يرفض مراعاة الْمَصالح والْمَفاسد في دعوته وأحكامه الظالمة، وتسلطه على السلفيين، ثم صار يدّعي أن الْمَصالح لا تُراعى إلا في الفروع فقط، فبيَّنا له خطل رأيه، وأن مراعاة الْمَصالح والْمَفاسد عند الضرورة والْحَاجة تتناول الأصول في مثل حال الإكراه وحال الاضطرار والْحَاجة، وبينا هذا بيانًا شافيًا في عدد من البحوث، ثم انظر في هذا الْمَقطع هل تراه من رجل يعتز بدينه وعلوه وظهور على الشرك والكفر أو يدعو إِلَى التنازل عنه؟!

الراجحة، ودفع ما هو شر منه، ففيه دفع أعلى الْمَفسدتين باحتمال أدناهما. اهـ.

وقال في موضع آخر (٣/ ٣٠٩-٣١٠) في الإشارة إِلَى بعض الحكم الَّتِي تضمنتها هذه الْهُدنة: وهي أكبر وأجل من أن يُحيط بِها إلا الله الذي أحكم أسبابَها، فوقعت الغاية على الوجه الذي اقتضته حكمته وحمده.

فمنها: أنها كانت مقدمة بين يدي الفتح الأعظم الذي أعز الله به رسوله وجنده، ودخل الناس به في دين الله أفواجًا، فكانت هذه الهدنة بابًا له، ومفتاحًا، ومؤذنًا بين يديه، وهذه عادة الله في الأمور العظام الَّتِي يقتضيها قدرًا وشرعًا، أن يوطئ لَها بين يديها مقدمات وتوطئات تؤذن بِها وتدل عليها.

ومنها: أن هذه الْهُدنة كانت من أعظم الفتوح، فإن الناس أمن بعضهم بعضًا، واختلط المسلمون بالكفار، وبادءوهم بالدعوة، وأسمعوهم القرآن وناظروهم على الإسلام جهرة آمنين، وظهر من كان مُختفيًا بالإسلام، ودخل في مدة الهدنة من شاء الله أن يدخل، ولِهذا سَماه الله فتحًا مبينًا، قال ابن قتيبة: قضينا لك قضاء عظيمًا، وقال مجاهد: هو ما قضى الله له بالحديبية[1].

قال الْحَافظ في الفتح (٥/ ٣٥٢): فيه جواز بعض الْمُسامَحة في أمر الدين واحتمال الضيم فيه ما لَمْ يكن قادحًا في أصله إذا تعين ذلك طريقًا للسلامة في الحال والصلاح في الْمَآل، سواء كان ذلك في حال ضعف المسلمين أو قوتِهم.

* أقول: لقد تسامح رسول الله ﷺ في هذا الصلح في أمور عظيمة من أصول وفروع، فمن الأصول الَّتِي تسامح فيها: عدم كتابة: بسم الله الرحْمَن الرحيم والأخذ بِما اقترحه سهيل بن عمرو: باسمك اللهم، مع غضب الصحابة وحلفهم بالله أنه لا يكتب إلا بسم الله الرحْمَن الرحيم.

وتسامح في عدم كتابة[2] مُحَمَّد رسول الله، وهي الركن الثاني من أركان

---

(١) الله أيها القارئ! لأي غرض ساق الْمُؤلف هذا الكلام النَّيِّر لابن القيم الْجَامع لِهذه الْمَعاني العظيمة؟

(٢) لقد صَرَّحت بقولي. وتسامح بعدم الكتابة في الْمَوضعين؛ قاصدًا بيان الفرق بين التسامح بعدم الكتابة وبين التسامح في الأصلين:

١- اسم الرحمن الرحيم.

٢- وشهادة أن مُحَمَّدًا رسول الله.

الشهادتين، أصل الإسلام، وكتابة[1] ما أصر عليه سهيل بن عمرو مندوب قريش مُحَمَّد بن عبد اللَّه.

إِلَى شروط مُجحفة منها: أن مُحمدًا ﷺ يرد من جاءه من مكة مسلمًا، ولا ترد قريش من جاءها من المدينة، مِمَّا زاد الصحابة حنقًا وغيظًا حَتَّى قال عمر ﷺ - وهو يُخاطب النَّبِي ﷺ-: «ألست نبيَّ اللَّه حقًّا؟ فقال رسول الله: بلى. فقال عمر: ألسنا على الْحَق وعدونا على الباطل؟ فقال رسول الله: بلى. فقال عمر: فلم نعطي الدنية في ديننا؟

فقال رسول اللَّه ﷺ: إنِّي رسول اللَّه ولست عاصيه وهو ناصري.

لأن النَّبِي ﷺ يدرك ما لا يدركه عمر الفاروق العبقري ولا غيره.

ثُمَّ أقول:

ما رأيكم في هذا التسامح الذي قام على جلب الْمَصالح ودرء الْمَفاسد، أليس لنا في رسول اللَّه ﷺ أسوة حسنة.

فلعل العلماء الذين ترى سكوتهم تنازلًا وربَّما رأيته كتمانًا وخيانة أبعد نظرًا منك وأعرف بالْمَصالِح والْمَفاسد، وأعرف بالقواعد والأصول، وما يترتب على الْمَواقف والتصرفات.

وإِلَى اللَّه الْمُشتكى من تسرعات ومبادرات ليس فيها أي التفات إِلَى هذه الأمور العظيمة؛ فأذاقت الدعوة السلفية الأمرَّين وأوقعتها في غربة وكربة[2].

= وهنا يقطع ألسنة الحدادية الذين يرجفون عليَّ بأني قلت: إنَّ الرسول تنازل عن رسالته، وتنازل عن وصف اللَّه بصفة الرحمة، وسياق كلامي وسباقه يدفع افتراءاتهم.

(١) افقه أيها الْمُنصف هذا الكلام الذي هو نص صريح في التسامح بعدم الكتابة لـ: بسم اللَّه الرحمن الرحيم، وبعدم كتابة مُحمَّد رسول اللَّه ﷺ تفريقًا واعيًا بين الكتابة والْمَكتوب، فهو تفريق واضح جلي بين التسامح بعدم الكتابة، وبين عدم التسامح في الأصلين: بسم اللَّه الرحمن الرحيم، وشهادة أن مُحمَّدًا رسول اللَّه - الركن الثاني من أركان الشهادتين-، والتفريق واضح، لا يُشكك في هذا التفريق إلَّا فاجر أفاك، هذا إِلَى جانب السياقات العظيمة من أول هذا البحث إِلَى هنا وما بعده تلعن الأفاكين أعداء السنَّة والْمَنهج السلفي وأهله، الذين فاقوا اليهود والنصارى وكل أعداء الإسلام في الكذب والفجور في الخصومة.

(٢) هذا الْمَقطع فيه تأكيد للدفاع عن علماء السنة الْحُكماء في دعوتهم الرحماء بأتباع السنة، هؤلاء العلماء الذين كان يسخر منهم فالح ويهينهم، ولعل القارئ قد وعى جيدًا إفك الحدادية الجديدة، وعلى رأسهم: =

رابعًا: هل نهي الجهال عن الخوض في الفتن يُخالف ما جاءت به الرسل وترده العقول؟

٤- قلتم في مناسبة من المناسبات: ويقول عبد الْمَالك -وهو يكلّمُهُ مَن يكلّمه- يقول: (لا تدخلوا في هذه الفتنة)، (وهذا خلاف بين الْمَشايخ)، (ومن لا يعنيه الأمر لا يدخل فيه)، (ومن يريد أن يَحكم وينظر مع مَن الْحَق ويأخذ بِما يؤدي إليه اجتهاده ويقتنع به)؛ هذه مُيوعة! ما جاءت بِها جَميع رسالات الرسل، بل العقل يرّدُّ مثل هذا الكلام!

يريدون أن أكون مقلدًا فعلًا! تقليدًا لا يَجوز، فلأنه إذا كان التقليد لغيري فمثلي أنا -وأنا أعرف الحق ومنهج أهل السنَّة والجماعة- فأنا أتبع الحق وما كان ذلك سائغًا إطلاقًا لأهل العلم، وغيرُهُم يرجع إليهم حين.. إذا كنتُ أنا كذلك.

* أقول:

إنا نأخذ على عبد الْمَالك موقفه من قضية أبِي الْحَسن، وقد ناقشته فيها بِجد، لِماذا؟

لأنه كانت له مواقف قوية وصريْحة ضد الْمُنحرفين عن الْمَنهج السلفي، أما تِجاه قضية أبِي الْحَسن فقد ضعف، لكنه مع هذا لَمْ يُحاربنا كغيره مِمَّن انْحاز إلَى أبِي الْحَسن، بل بلغني أنه لَمَّا زعم أبو الْحَسن أن عبد الْمَالك وجُملة من العلماء معه، كذب أبا الْحَسن وقال: أنا لست معه.

وأعرف أنه إذا سئل عن مشكلة أبِي الْحَسن يُحيل السائلين إلَى الشيخ ربيع، ولقد كان الرفق به أولَى؛ لأن الشدة عليه زادت القضية تأزمًا، بل الطعن فيه أدى إلَى فتنة كبيرة في الجزائر وفرنسا، حيث فرقت السلفيين شذر مذر، وجعلت بأسهم

= الأفاك فالح، الذي افترى على ربيع، وأنه يقول: إنَّ رسول الله تنازل عن رسالته، ويُجيز التنازل عن أصول الدين بهذا الإطلاق الفاجر على الله وعلى الأبرياء، ويَدَّعي كذبًا وزُورًا: أنَّ ربيعًا وأهل موقع سحاب السَّلفيَّة وغيرهم مِمَّن يُؤيد ربيعًا أنَّهم يدعون إلَى ذلك، ويُوالون ويُعادون عليه، ألا ساء ما يَزِرُون المفترون وما يأفكون: ﴿سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ﴾ [الزخرف: ١٩].

بينهم شديدًا .

لقد بذلت جهود عظيمة في نشر الدعوة السلفية في فرنسا من نشر الكتب النافعة والأشرطة والْمُحاضرات السلفية، الْجُهود الَّتِي توضح الْمَنهج السلفي وتدحض ضلالات وأباطيل أهل الأهواء .

فاجتمع على المنهج السلفي أعداد كبيرة متفقة على الْحَق، متعاونة على الْحَق متآخية في الله، الأمر الذي كبت أهل الباطل من جَماعة التبليغ والإخوان وفصائلهم، وذلك مِمَّا يساعد على انتشار السلفية .

ولَمَّا تكلمتم في عبد المالك جاءت الفتن، واشتعلت نيران الفرقة الَّتِي أوقفت الدعوة ودمرتْها، وجعلت بأس أهلها بينهم، ثُمَّ لا علاج من قبلكم .

ولقد تعبت كثيرًا وكثيرًا هنا وهناك من معالجة آثار كلام من لا ينظر في العواقب، ولا يراعي المصالح والمفاسد، ولا يستخدم الرفق والحكمة، تلكم الأمور والأصول العظيمة الَّتِي يَجب مراعاتها، ولا تقوم للدعوة قائمة إلا بِهَا .

ومع الأسف أن كل من يدرك حجم هذه المعضلة وينصر هذه المعالجات المشروعة، يرمى بالتمييع وأحزاب التمييع .

ثُمَّ نأتِي لكلام عبد المالك من منطلق سلفي : (لا تدخلوا في هذه الفتنة)، (وهذا خلاف بين المشايخ)، (ومن لا يعنيه الأمر لا يدخل فيه)، (ومن يريد أن يَحكم وينظر مع مَن الْحَق ويأخذ بِما يؤدي إليه اجتهاده ويقتنع به) .

فقوله للشباب : (لا تدخلوا في الفتنة) لا ينبغي الاعتراض عليه، فإن كثيرًا من الشباب إذا خاضوا في الفتنة جرفتهم أو مزقتهم، وقد حصل هذا، فالأسلم لَهم البعد عنها وعدم الْخَوض فيها، والحفاظ على عقيدتِهم وأخوتِهم في الله، وأن يدعوا العلاج للعلماء .

وأنت تعلم أن كثيرًا من الصحابة توقفوا عن المشاركة في فتنة الجمل وصفين، منهم سعد بن أبي وقاص وابن عمر وأسامة بن زيد .

وكذلك قوله : (ومن لا يعنيه الأمر لا يدخل فيه)، لاشك أن كثيرًا مِمَّن لا يعنيهم الأمر والمغرضين قد يَخوضون في الفتنة ليزيدوها اشتعالاً وهذا أمر

ملموس، فهؤلاء الأسلم للدعوة وأهلها ألَّا يدخلوا في الأمر.

وكذلك قوله: ومن يريد أن يَحكم وينظر مع مَن الحق ويأخذ بِما يؤدي إليه اجتهاده ويقتنع به.

وهذا كلام حق لِمن هو مؤهل للنظر والحكم، مع تَجرده لله.

وقد نظر ناس كثير من اليمن والمدينة وغيرها فأدركوا الحق وحكموا به.

وإذن فحكمكم على كلامه هذا بأنه ميوعة ما جاءت بِها جَميع الرسالات حكم فيه تَهويل لا يَجوز نسبته إلَى الْمَنهج السلفي بِحال من الأحوال.

* * *

خامسًا: حول الإرجاء

سألكم سائل: قال السائل: القائل بأن تارك جنس العمل ناقص الإيمان هل يكون بقوله هذا موافق[1] للمرجئة؟

فأجبتم: لا شك أنه موافق للمرجئة لكن ينبغي النظر على حقيقة قوله، وإلى ما يعتقده وإلى ما يعمله هو، المسألة ما تؤخذ هكذا على عواهنها ويُحكم عليه هكذا، كثيرًا وكثيرًا ما يتهم -يعني: كما اتهم الشيخ الألباني وغيره- يتهم أهل السنة مُجرد اتِّهام، فينبغي أن نكون حذرين ونكون أذكياء في هذا الوقت الذي تولَّى أهل البدعة كِبر اتهام أهل السنة بالإرجاء وهذا مذهب الْخَوارج يتهمون أهل السنة بالإرجاء وهذا مذهب الْخَوارج معروف من قديم، حَتَّى الإمام أحْمَد نص عليه: أن الْخَوارج يتهمون أهل السنة بالإرجاء، يقولون عنهم: مرجئة وهم أولَى بِهذا الوصف، فهم لا يرون أن غيرهم يكون مؤمنًا ومسلمًا، ويَحكمون عليه بالكفر... إلخ.

* أقول:

١- كان ينبغي أن تنصحهم بعدم الْخَوض في جنس العمل لأنه أمر لَمْ يَخض فيه السلف فيما أعلم، والأولى التزام ما قرره وآمن به السلف من أن الإيْمان قول وعمل قول القلب واللسان وعمل القلب والْجَوارح.

وأنه يزيد وينقص، يزيد بالطاعة وينقص بالْمَعصية، ثم الإيْمان بأحاديث الشفاعة الَّتِي تدل على أنه يَخرج من النار من قال: لا إله إلا اللَّه وفي قلبه مثقال ذرة من إيْمان، أو أدنَى مثقال ذرة من إيْمَان.

٢- مذهب غلاة المرجئة في الإيْمان أنه هو المعرفة، وعند بعضهم أن الإيْمان هو التصديق ومنهم الأشاعرة، وعند مرجئة الفقهاء الإيْمان تصديق بالقلب وإقرار باللسان.

وعند كل هذه الأصناف أن العمل ليس من الإيْمان، وأن الإيْمان لا يزيد ولا ينقص.

---

(١) كذا قال.

فإذا كان هناك أحد يقول في تارك جنس العمل إنه ناقص الإيمان أو مرتكب الكبيرة ناقص الإيمان فإنه لا يصح أن يقال عنه: إنه قد وافق المرجئة ؛ لأن المرجئة لا يقولون لا بزيادة الإيمان ولا بنقصانه، بل مرتكب الكبائر عندهم كامل الإيمان بل إيمان أفسق الناس مثل إيمان جبريل ومُحمد ﷺ وهذا أمر واضح عند طلاب العلم فلا أدري كيف غفلتم عنه؟!!

٣- نعم الخوارج والمعتزلة يرمون أهل السنة بالإرجاء ويرميهم غيرهم بمثالب يفترونها عليهم، لكن لَمْ يظهر لي قولك عن الخوارج أنَّهم أولَى بهذا الوصف -أي: الإرجاء- وأنت تعلم أن المَسائل العلمية يَجب أن تقرر على الأوجه الصحيحة المطابقة للواقع تَجنبًا للطلاب من الْخلط والْخبط فيها.

* * *

سادسًا: أدنى حد للإيمان

سئلتم: ما هو أدنَى حد لِمطلق الإيْمَان؟ أي: مرتبة الظالِم لنفسه، ما هو أدنَى حد لَها؟

فأجبتم: أدنى حد لَها الصلاة، مُختلف فيها كما ذكرت، وما عداها فكون الإنسان ينقصُ إيْمَانه نعم! وقد لا يبقى عنده شيء من الإيمان، هي أدنَى حد، أدنَى حد ما نستطيع نَحن نُحدده لأننا نعتقد، يعني يَجب أن يعتقد الْمُسلم أن الأعمال من الإيْمَان، وأنه قد يذهب نهائيًا بالأعمال، وأن فيه أشياء إذا قامت الْحُجة على شخص أنه كافر بها فهو يكفر، ولا نقول: أنه لا يَخرج أحد من الإسلام.

* أقول:

أعتقد أن رسول اللَّه قد بين أدنَى حدٍّ للإيْمان؛ فقد روى البخاري في صحيحه في كتاب التوحيد (٧٠٧١)، عن أنس ﷺ قال: «سَمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: إذا كان يوم القيامة شَفَعت فقلت: يا رب، أدخل الْجَنة من كان في قلبه خردلة فيدخلون، ثُمَّ أقول: أدخل الْجَنة من كان في قلبه أدنَى شيء، فقال أنس: كأنِّي أنظر إلَى أصابع رسول اللَّه ﷺ».

وفي رواية أخرى في البخاري (٧٠٧٢): «فأقول: يا رب، أمتي أمتي، فيقول: انطلق فأخرج من كان في قلبه أدنَى أدنَى مثقال حبة خردل من إيْمان، فأخرجه من النار، فأنطلق فأفعل».

فأنت ترى أن رسول اللَّه ﷺ قد بين أدنَى حد للإيْمان بيانًا شافيًا ففي بيانه الكفاية والشفاء.

* * *

سابعًا: لماذا لا يتكلم كبار العلماء في بعض الأمور

١- قلتم جوابًا على سؤال: لكن يا شيخنا، لو تلاحظون أنكم تتفردون بكثير من..

فأجبتم: نَحن لا يهمنا! نَحن ندين اللَّه، ونطبِّق أصول أهل السنَّة والْجَماعة، فما ندين اللَّه به نقوله، نُصحًا للأمَّة وحِمايةً لِهذا الدين «الدِّين النصيحة، الدين النصيحة...». «من رأى منكم منكرًا....». إلَى آخر الْحَديث.

نَحن نستطيع باللسان، وإخواننا يريدون منَّا.. يسألوننا فلا نغشهم ونضلِّلهم، فيه أمور مُختلفة، فيه أمور فِي المنهج، فيه أمور فِي العقيدة، فيه أمور من السنن والأشياء الَّتِي لا يُمكننا السكوت، يُمكن التأخير!!

أمَّا قضية العقائد والْمَناهج فيخدعكم من يقول لكم: (تسكت فِي هذا الوقت)، (ولِماذا قبل هذا الوقت؟)، الإنسان فِي وقت من الأوقات على حال، ثُمَّ فيما بعد على حال، ثُمَّ فِي وقت ما تبيَّن له، ثُمَّ فِي وقت آخر تبيَّن له ما لَمْ يتبيَّن له من قبل، وهكذا.

الإنسان يولد طفلًا ثُمَّ بعد ذلك يكون له سلوك ثُمَّ بعد ذلك يكون له طريقة، ثُمَّ بعد ذلك... -المسألة- ! لا تزنوا بِموازين أهل الأهواء[1]!

وقال السائل: هي حقيقة! نَحن نزن -إن شاء الله- بِموازين أهل السنَّة الْمَحضة -إن شاء الله- إلا أن هناك بعض الأمور الَّتِي نطرحها عليكم حَتَّى نَجد تفسيرًا لَها.

مثل: كثير منَّا يقول لِماذا مثلا كبار المشايخ لا يتكلمون؟!

فقلتم: لا يهمني! لا تسأل هذا.

السائل: صَح!

قلتم: اسألني أنا، أنا ما دام عندي واحد ساكت ما تكلَّم، أنا لا أتكلم!! هذا

---

(١) لا ندري ما هي موازين أهل الأهواء التي تُحذرون منها.

ما هو منهج! وهناك من نشر مثل هذه الأشياء ومن يَحفظها يظن أنها هي منهج أهل السنَّة والْجَماعة، وهذه مشكلة!

فيُحاكم الناس إليها، عندما اقترح المشركون على رسول الله ﷺ لَمْ يتنازل عن شيء منها، وهناك أمور الرسول ﷺ صرَّح على أنه تركها، مثل: «لولا أن قومك..» حديث عائشة، وكذلك لَمَّا الصحابة صلُّوا وراء عثمان وقد صلَّى خلف الرسول ﷺ ركعتين، وهو مُتِمٌّ وهكذا؛ هذه الأمور ليست في الأصول وفي الأمور الْحَتمية والقطعيَّة والعقائد، فانتبهوا إلَى هذا -بارك الله فيكم-.

ثم أيضًا الله حينما وجَّه الأمَّة لَمْ يربطها بشخص واحد، ولَم يربطها بأن الإنسان لا تقوم الْحُجة عليه بكلام شخص واحد من أهل الذكر وأهل العلم إذا سأله!

فقولنا: لِماذا فلان يسكت! لِماذا لَمْ يتكلم! لِماذا فلان خالف! لِماذا؟ هذه ما يُحكم بِها، ولا يُحاكم إليها؛ هذا على مقتضى منهج أهل السنَّة والجماعة.

* أقول:

إن العلماء الفقهاء الناصحين قد يسكتون عن أشخاص وأشياء مراعاة منهم للمصالِح والْمَفاسد.

فقد يترتب على الكلام في شخص مفاسد أعظم بكثير من مفسدة السكوت عنه.

فقد سكت رسول الله ﷺ عن ذكر أسْمَاء الْمُنافقين، ولَم يُخبر بأسْمَائهم أو بعضها إلا حذيفة، ومتَى كان يصعد على الْمِنبر ويقول: فلان منافق، وفلان منافق.

كل ذلك مراعاة منه للمصالِح والمفاسد.

وكان قتلة عثمان في جيش علي ﷺ، وما طعن كبار الصحابة الباقين في علي ﷺ، ولا أحد من عقلاء التابعين، وما كانوا يركضون بالتشهير بعلي، والأحكام على هؤلاء القتلة، وكان ذلك منهم إعذار وإنصاف لعلي؛ لأنه لو أخرجهم من جيشه أو عاقبهم لترتب على ذلك مفاسد عظيمة، منها الْحُروب وسفك الدماء وما

يترتب على ذلك من وهن الأمة وضعفها.

فهذا العمل منه من باب ارتكاب أدنَى المفسدتين لدفع أكبرهما.

وهذا ابن تيمية وتلميذه ابن القيم لِماذا لَمْ يبينا عقيدة النووي وغيره، وأئمة الدعوة لَمْ يبينوا عقيدة النووي وابن حجر والقسطلاني والبيهقي والسيوطي وغيرهم؟

فلا تظن أن كل تصريح نصيحة ولا كل سكوت غشًّا للإسلام والمسلمين.

والعاقل الْمُنصف البصير يدرك متَى يَجب أو يَجوز الكلام ومتَى يَجب أو يَجوز السكوت.

وكان يَجب فِي كثير من الأمور أن ترجع إِلَى إخوانك لتستشيرهم وتستنير بآرائهم.

٢- وقلتم جوابًا على سؤال آخر نصه: هنا يَرِدُ السؤال؛ يقول من اتَّخذ من التمييع منهجًا له: لِماذا لا يقتدي الشيخ فالِح بغيره من العلماء ويراعي مصلحة الدعوة؟!!

فأجبتم: يا أخي كما يقول العامة: (كل شاة معلَّقة بكراعها)!.

أخذها الشاعر وقال:

وكل شاة برجلها معلقة عليك نفسك إن جاروا وإن عدلوا

هل هذا تبرأ به ذمَّة فالِح؟ هل فالِح يكون قد أدَّى ما عليه، وإلا صار مقلدًا متابعًا؟ عليهم أن يتقوا اللَّه، وهم الذين يقولون ويزعمون على قاعدة أبِي الْحَسن والذي تكلَّمنا عنها فِي مُحاضرة الليلة أنها من أسوأ القواعد: (لا نقلد ونقول الحق ونَجتهد، وكل أحدٍ له أن يَجتهد)!

لكن هذا الذي أنا أرى: أننِي أعرف الْحَق وأعرف منهج أهل السنَّة والْجَماعة، أدَّعي لنفسي العلم فما تبرأ ذمَّتي، وهذه الأمور موجودة وأتبع غيري، ويقال يَسعه ما وسع غيري، ثُمَّ أنا فرَّقتُ بين الأمور الَّتِي يُمكن أن تُؤخر ويُسكت فيها وهي غير الأصول؛ الفروع، السنن الأشياء غير الأصول والعقائد والمناهج،

وبين المناهج والعقائد والأصول، ومُخالفة الأصول عند أهل السنَّة والْجَماعة -بارك اللَّه فيكم-.

كيف يُحاكم إلَى قواعد الْمُبتدعة وإلَى جهالات الْجُهَّال[1]، وكيف ألزم بِما لا يلزمني دينًا، ما لا يلزمني دينًا أنا أعرفُ به!

وقلتم إجابة على سؤال آخر: لو سَمحتم، تَكَلُّمُ الذي معه علم، يعني هو غير ملزم بالسكوت؟

فأجبتم: كيف له أن يسكت: «انصر أخاك ظالِمًا أو مظلومًا». «من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده، ومن لَمْ يستطع فبلسانه». حديث الفِرَق؛ فكوْنُ الشخص يرى مُخالفة سبيل المؤمنين، ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [النساء: ١١٥]. فسبيل الْمُؤمنين هو: اتباع الصراط الْمُستقيم؛ ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٥٩].

يترك هذه الأمور ويضرب بِها عرض الحائط، وإن كانت هذه الآيات في أهل الكتاب لكن (العبرة بعمُوم اللفظ لا بِخصوص السبب)، والنصوص والكتاب والسنَّة كافية على ذلك -بارك اللَّه فيكم-.

فكيف لِهذا الإنسان يُحاكم إلَى الآخرين، ويتبع الآخرين ويكون ذيلًا لَهم؟ ما يصلح هذا الكلام! خصوصًا إذا كان الآخرين لَمْ يُبيِّنُوا أو لَمْ يعلَمُوا عِلمه -بارك اللَّه فيكم-.

* **أقول:**

ما ينبغي أن تتكلم بِهذا الأسلوب الذي يشعر الناس بأن علماء المنهج السلفي ودعاته قد خذلوا الدعوة السلفية وتَخلوا عنها، بل كتموا الحق.

---

(١) ما هي قواعد المبتدعة الَّتِي طُلب منكم التحاكم إليها.
إن مراعاة الْمَصالح والْمَفاسد من أهم قواعد الإسلام وأصوله، وكم يَجلب اللَّه بذلك من الخير ويدفع به من الشر، وعدم مراعاتها فيه بلاء عظيم

واعلم أخي أن غيرك من العلماء لَمْ يسكتوا، ويَحملون من هموم الدعوة والشباب أكثر مِمَّا تَحمله أنت.

فهم ينصحون ويعالِجون ويسعون لإزالة الشبه وجَمع كلمة السلفيين بكل ما يستطيعون ماديًا ومعنويًا.

وكان يَجب عليك أن تكون معهم فِي هذه الأمور الَّتِي يقومون بها، ويعانون من الْمَشاكل والمصاعب فِي سبيل القيام بِها ما اللَّه به عليم، ويد اللَّه مع الْجَماعة، وإنّما يأكل الذئب من الغنم القاصية.

١- أخي فالِح إنِّي مُحب لك منذ ثلاثين سنة وأقدم هذه الكتابة وأنا طريح الفراش من منطلق الأخوة والنصيحة الَّتِي يَجب أن تقبلها وتستفيد منها وما قبلها، وفِي ذلك برهنة منكم أنكم تُحبون الْحَق وتقبلون النصح.

٢- أدعوك إلَى أن تضع يدك فِي يد إخوانك، وأن تُحسن بِهم الظن، وأن تعتقد أن فيهم من يهمه أمر الدعوة مثلك وأكثر.

٣- أدعوك إلَى الْجَد فِي علاجِ ما جرى فِي هذه الأيام من فتن، ومن هذا العلاج نقد هذه الأحكام والقواعد الَّتِي صدرت منك وترتب عليها إضرار بالدعوة والشباب.

٤- وأدعوك إلَى السعي فِي جَمع الكلمة ومنها القيام بِما سلف، ومنها الثناء على إخوانك والتصدي لِمن يطعن فيهم، ويرميهم بالتمييع، ويصفهم بأنّهم أحزاب التمييع؛ لأن هذا الصنف قد جنَى على الدعوة السلفية وأهلها جناية كبيرة، وشوهوهم فِي أعين الناس.

أسأل اللَّه العظيم رب العرش العظيم أن يوفقك لتحقيق هذه الْمَطالب إنه سَميع مُجيب.

وصلى اللَّه على نبينا مُحمَّد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه أخوكم

ربيع بن هادي عمير المدخلي

٢٤ صفر ١٤٢٥هـ

مكة المكرمة

النصيحة الثانية

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمد لله والصلاة والسلام على رسول اللَّه وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

إِلَى فضيلة الشيخ فالِح بن نافع الْحَربِي وفقه اللَّه وسدد خطاه[1].

السلام عليكم ورَحْمَة اللَّه وبركاته.....

أما بعد:

فقد وقفت على كلام لكم يتعلق بالْجَرح لفت نظري حيث:

أولًا: وُجِّهت إليكم أسئلة في يوم الجمعة الموافق ٢٧/ ٢/ ١٤٢٣هـ عن بعض الناس فأجبتم بأنَّهم ليسوا من السلفيين.

وسئلتم: هل يشترط بيان أسباب الْجَرح؟

فأجبتم بقولكم: «ما يشترط هذا بالنسبة لأسباب الْجَرح بيان أسباب الْجَرح والتعديل في علم الرواية.

وليس في كلام المخالفين في مناهجهم، وفي سلوكياتهم».

وأقول:

١- إنكم سئلتم عن أشخاص معينين مشهورين عند الناس بالسلفية والدعوة إليها وفيهم علماء في نظر الناس، فأخرجتهم من السلفية، وهذا الإخراج جرح شديد فيهم يَحتاج إِلَى أدلة، فإذا لَمْ تأت بالأدلة وأسباب هذا الْجَرح رأى الناس أنك قد ظلمتهم وتعديت عليهم وطعنت في دينهم بغير وجه حق، فصرت متهمًا عند

---

(١) إنِّي لَمْ أنشر هاتين النصيحتين، ولَمْ أرض بنشرهما، لكن اضطرتني تصرفات الشيخ فالح وأتباعه إِلَى نشرها في تاريخ ٢٨/ ٤/ ١٤٢٥هـ.

الناس فتحتاج إلَى استبراء دينك وعرضك.

فإن لَمْ تفعل طعن فيك الناس، ولن ترضى أنت ولا غيرك بِهذا الطعن، فتقوم الفتنة ويَحصل الاختلاف بين السلفيين، وتكثر الطعون الْمُتبادلة، ولا يُحسم ذلك إلا بذكر الأسباب المقنعة بِهذا الإخراج وقد تطالب أنت نفسك بذكر الأسباب إن جرحك أحد أو أخرجك من السلفية.

٢- إنه إذا تعارض جرح مبهم وتعديل فالراجح أنه لابد من تفسير هذا الْجَرح المبهم، والاشتهار بالدين والسنة والسلفية والدعوة لَها أقوى من التعديل الصادر من عالِم أو عالِمَين.

والكلام فِي المخالفين وفِي مناهجهم وسلوكياتِهم من أهم ما يدخل فِي باب الْجَرح؛ لأن هناك تلازمًا بين الأشخاص ومناهجهم فالذي يطعن فِي منهج الشخص يطعن فيه.

ولذا ترى السلف يبينون بالأدلة ضلال أهل البدع وفساد مناهجهم، ولَهم فِي ذلك المؤلفات الَّتِي لا تُحصى، وسيأتِي ذكر بعضها، وأرى أنه لا مناص من ذكر كلمات لأهل العلم فِي اشتراط تفسير الْجَرح المبهم ورد بعض أنواع الْجَرح.

فأقول: رجح ابن الصلاح أن التعديل مقبول من غير ذكر سببه، وأن الْجَرح لا يُقبل إلا مفسرًا مبين السبب؛ لأن الناس يَختلفون فيما يَجرح وما لا يَجرح ونقل عن الْخَطيب أن هذا مذهب أئمة الْحَديث ونقاده مثل البخاري ومسلم وغيرهما.

ولذلك احتج البخاري بِجماعة سبق من غيره الْجَرح لَهم، كعكرمة مولَى ابن عباس ﷺ... وذكر آخرين؛ ثم قال: واحتج مسلم بسويد بن سعيد وجَماعة اشتهر الطعن فيهم، وهكذا فعل أبو داود السجستاني، وذلك دالٌّ على أنهم ذهبوا إلَى أن الْجَرح لا يثبت إلا إذا فسر سببه، ومذاهب النقاد للرجال غامضة ومُختلفة.

وذكر عن شعبة رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قيل له: لِمَ تركت حديث فلان؟ فقال: رأيته يركض على برذون فتركت حديثه.

مع أن شعبة إمام فِي الحديث ونقد الرجال، لكن نقده هنا ليس بصواب؛ لأن مثل هذا لا يُعد من أسباب الْجَرح الْمُسقطة للعدالة.

وذكر قصة عن مسلم بن إبراهيم وأنه جرح صالِحًا المري بِما لا يُعد من أسباب الْجَرح، وإن كان المري قد ضعف بغير هذا السبب، ومِمَّا جرح به عكرمة أنه على مذهب الصفرية الخوارج وقد جرحه بذلك بعض الأئمة، ولَم يقبل البخاري جرحهم لضعف حجتهم.

قال العلامة عبد الرحْمَن الْمُعلمي في مقدمة الْجَرح والتعديل (ص: ج):

وقد كان من أكابر الْمُحدثين وأجلهم من يتكلم في الرواة فلا يعول عليه ولا يلتفت إليه.

قال الإمام علي بن الْمَديني -وهو من أئمة هذا الشأن-:

أبو نعيم وعفان صدوقان، ولا أقبل كلامهما في الرجال، هؤلاء لا يدعون أحدًا إلا وقعوا فيه.

وأبو نعيم وعفان من الأجلة، والكلمة المذكورة تدل على كثرة كلامهما في الرجال، ومع ذلك لا نكاد نَجد في كتب الفن نقل شيء من كلامهما.

ولا فرق في هذا التجريح بين الْجَرح في العدالة بالفسق أو البدعة وغيرها، وبين الْجَرح في الحفظ والضبط كقولِهم: سيئ الحفظ، أو كثير الغلط، أو كثير الغفلة، ونَحو ذلك.

قال ابن الجنيد الختلي: سَمعت ابن معين يقول: كان أبو نعيم إذا ذكر إنسانًا فقال: هو جيد وأثنَى عليه، فهو شيعي، وإذا قال: فلان كان مرجئًا؛ فاعلم أنه صاحب سنة[1].

فهذا أبو نعيم على فضله وجلالته وثناء الإمام أحمد وغيره عليه لا يقبل منه جرح ولا تعديل وأنت ترى أن جرحه هنا في العقيدة، فلم يقبله لا يَحيَى بن معين ولا ابن المديني ولا غيرهما، وكذلك عفان بن مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ على فضله ودينه وعلمه لَمْ يقبل أئمة النقد منه جرحًا ولا تعديلًا، ويشير كلام المعلمي إلا أن لهما نظراء.

ومن الْمُستغرب جدًّا قولكم عن بيان أسباب الْجَرح بالنسبة للتبديع: إنه ما

---

(١) الميزان (٣/ ٣٥٠).

يشترط، وتعني عند معارضة التعديل للجرح أو ما هو معروف من واقعه سلفًا أنه سلفي وما يعتقده فيه الناس، والمستغرب أكثر: دعواكم أن بيان أسباب الْجَرح خاص بعلم الرواية، وهذا الرأي لا يقوله أئمة الْجَرح والتعديل حسب علمي.

فإن كنتم وقفتم لهؤلاء الأئمة على تفرقة واضحة أو لبعضهم تفرقة راجحة بالأدلة فأنا أستفيد وأشكر لكم ذلك.

على أنني أخشى أن يترتب على قولكم هذا مفاسد كبيرة، فلو جاء رجل يبدع عالِمًا مشهورًا بالسلفية مثل الألباني أو ابن باز أو السعدي أو المعلمي أو أي سلفي اشتهر بالسلفية من الأحياء كالشيخ الفوزان والشيخ زيد بن هادي المدخلي أو الشيخ أحمد بن يَحيَى النجمي أو الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب البنا أو الشيخ فالح، فقيل لِهذا الرجل: بيِّن أسباب تبديع هؤلاء أو من بدع منهم؟ فقال: لا يشترط هنا في باب التبديع بيان أسباب الْجَرح، وأصر على هذا التبديع، فهل يسلم له الناس ذلك؟ وهل تتصور أن يسلم أحد من السلفيين من هذا التبديع الذي سيترتب على قولكم هذا؟!

أرجو التدبر والتفكير العميق في هذه الأمور، ثُمَّ المبادرة بِما يَجب اتِّخاذه تِجاه هذه القاعدة الخطيرة؛ لأنَّها انتشرت بين شباب يسقطون غيرهم ثُمَّ يسقط بعضهم بعضًا.

ثانيًا: قال السائل: لأنَّهم قد يقولون: قد يُجرح الشيخ بِما لا يعتبر جرحًا عند غيره؟

فقلتم -عفا الله عنكم-: لا، لا، هذه من قاعدتهم، أعوذ بالله، هذه قاعدة ظالِمة، قاعدة ضللت الأمة، هذه قاعدتُهم، هذه قاعدة ابتدعوها هم.

* أقول: سامَحك الله هذه قاعدة أئمة السنة والْحَديث وليست بظالِمة، بل هي من صميم العدل الذي جاء به الإسلام؛ لأن العالم قد يُخطئ في الْجَرح أو في التعديل فيصحح أخوه خطأه في هذا أو هذا.

وقد يُجرح العالِم بغير جارح فيرد العلماء النقاد جرحه إنصافًا لِمن وقع عليه هذا الْجَرح، وقد مرت بك الأمثلة.

نعم، إذا كان الْجَارح من العلماء الأمناء العارفين بأسباب الْجَرح والتعديل، والمعترض جاهل أو صاحب هوى فلا عبرة باعتراضه.

ثالثًا: قال السائل: إذن يكفي الْجَرح الْمُجمل؟

فقلتم: من العالِم ما فيه جرح، ما نقول جرح، ما هو من الْجَرح، الرواية قد يكون عالِمًا إذا تكلم في أهل البدع ويتكلم في المنهج، يتكلم في العقيدة، يتكلم في الدين يكون إمامًا في هذا.

وقد يكون لا تقبل روايته؛ لأن ضوابط الرواية ما تنضبط عليه فرق بين هذا الذي هو علم آلة وعلم وسيلة وفن من فنون لحفظ الشريعة وبين الكلام في المذاهب وأهل البدع والنحل.

* **أقول**: سامَحك الله! كيف تقول: ما فيه جرح ما نقول جرح.. إلخ؟!!

فأي جرح أقوى من التبديع؟! وعصلًا: راجع كتب الْجَرح والتعديل وكتب الْجَرح الْخَاصة بالْجَرح لتراها مكتظة بِجرح أهل البدع ببدعهم، ومنها: كتاب الضعفاء للبخاري، وكتاب الْمَجروحين لابن حبان، وكتاب الكامل لابن عدي، وكتاب الشجرة للجوزجاني، والضعفاء لابن الْجَوزي، وتَهذيب الكمال وفروعه، ومنها: تَهذيب التهذيب لابن حجر، والتقريب له، وكتب الذهبي: الميزان والديوان والمغني، بل علم الْجَرح الشامل لأهل البدع وغيرهم هو علم خاص كما قال ذلك الحاكم أبو عبد الله.

وانظر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ حيث قال:

والمقصود أن العلماء كلهم متفقون أن الكذب في الرافضة أظهر منه في سائر طوائف أهل القبلة.

ومن تأمل كتب الْجَرح والتعديل المصنفة في أسماء الرواة والنقلة وأحوالهم – مثل كتب يَحيَى بن سعيد القطان، وعلي بن الْمَديني، ويَحيَى بن معين، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتِم الرازي، والنسائي، وأبي حاتِم بن حبان، وأبي أحْمَد بن عدي، والدارقطني، وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني السعدي، ويعقوب بن سفيان الفسوي، وأحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، والعقيلي، ومُحمد بن

عبد الله بن عمار الموصلي، والحاكم النيسابوري، والحافظ عبد الغني بن سعيد المصري، وأمثال هؤلاء الذين هم جهابذة ونقاد، وأهل معرفة بأحوال الإسناد - رأى المعروف عندهم بالكذب في الشيعة أكثر منهم في جميع الطوائف»[1].

وهذا أبو إسحاق الجوزجاني يصدر كتابه في الجَرح والتعديل بأهل البدع، فقد بدأ بالخوارج؛ إذ كانت أول بدعة ظهرت في الإسلام، ثُمَّ ذكر تسعة من رؤوسهم.

ثُمَّ ثنَّى بالسبائية ثُمَّ المختارية والرافضة والشيعة.

ومن عباراته فيهم: كان فلان مُختاريًا، وكان فلان غاليًا مفرطًا، وكان فلان صاحب راية المختار، وكان فلان زائغًا، وفلان كذاب، وكذاب شتام.

وكذلك ابن حبان، صدر كتابه في المَجروحين ببيان أنواع المَجروحين وجعل في طليعتهم الزنادقة والرافضة.

فكيف يورد هؤلاء الأئمةُ الرافضةَ وغيرَهم من أهل البدع في كتب الجَرح إذا كان التبديع لا يدخل في باب الجَرح؟!

قال الحَافظ الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا فائدة الرواية عن ثقات أهل البدع:

«ولكن فائدة ذكرنا كثيرًا من الثقات الذين فيهم أدنَى بدعة أو لَهم أوهام يسيرة في سعة علمهم أن غيرهم أرجح منهم وأوثق إذا عارضهم وخالفهم، فزن الأشياء بالعدل والورع»[2]. يعني: أن الثقة السنِّي أعظم وزنًا وأرجح مِمَّن نقصته البدعة؛ لأنَّها جرحة فيه، فترجح رواية الثقة السنِّي على رواية الثقة الذي عنده بدعة، وهذا من العدل الذي شرعه الله.

وجعل الحَافظ ابن حجر الرواة على مراتب:

الأولَى: الصحابة.

والثانية: من أكد مدحه بأفعل، ك: أوثق الناس، أو تكررت الصفة لفظًا ك.

---

(١) منهاج السنة النبوية لابن تيمية (١/ ٦٦).

(٢) الميزان (٣/ ١٤١).

ثقة ثقة أو معنى ك: ثقة حافظ.

والثالثة: من أفرد بصفة ك: ثقة، أو متقن، أو ثبت، أو عدل.

والرابعة: من قصر عن الثالثة قليلًا، وإليه الإشارة بـ: صدوق أو لا بأس به، أو ليس به بأس.

والخامسة: من قصر عن الرابعة قليلًا، وإليه الإشارة بـ: صدوق سيئ الحفظ أو صدوق يهم، أو له أوهام، أو يخطئ.

ويلتحق بذلك من رُمي بنوع من البدعة: كالتشيع والقدر والنصب والإرجاء والتجهم مع بيان الداعية وغيره.

فتراه جعل أهل البدع في المرتبة الخامسة الَّتي عَرَفْتَ أهلها من منطلق تقديم السني على من تلبس ببدعة.

لذا تراه يقول: فلان رمي بالقدر، فلان رمي بالإرجاء، فلان رمي بالتشيع، وهم كثر في كتابه، وقد علمت أن العلماء أدخلوا أهل البدع الغليظة في كتب الجرح ولم يعارضهم أحد أيضًا، فكيف يقال: إن الكلام في أهل البدع لا يسمى جرحًا؟!

وقلتم -بارك الله فيكم-: فرق بين هذا الذي هو علم آلة وعلم وسيلة وفن من فنون لحفظ الشريعة وفرق بين الكلام في المذاهب وأهل البدع والنحل.

* أقول: إن علوم الحديث ومنها الجرح والتعديل من أعظم وسائل حفظ الدين وحمايته؛ إذ فيه بيان الثقات العدول الذين أهلهم الله لتلقي الدين وحفظه وتبليغه، وفيه حماية من دس الزنادقة والملحدين وغلاة المبتدعين ومن وهم الواهمين وإفك الكذابين.

وكتب السنة (العقائد) قائمة على منهج أئمة الجرح والتعديل، والذي لا يسير على منهجهم في نقد أهل الأهواء ونقل النحل والآراء لا يخرج عن حكم الظنون والهوى.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ خلال كلامه عن الفرق والحديث عنها وتحريم القول على الله بغير علم:

وأيضًا فكثير من الناس يُخبر عن هذه الفرق بحكم الظن والهوى، فيجعل

طائفته والمنتسبة إِلَى متبوعه الموالية له هم أهل السنة، ويَجعل من خالفها أهل البدع، وهذا ضلال مبين، فإن أهل الحق والسنة لا يكون متبوعهم إلا رسول اللَّه ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، فهو الذي يَجب تصديقه فِي كل ما أخبر وطاعته فِي كل ما أمر، وليست هذه الْمَنْزلة لغيره من الأئمة؛ بل كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك...

ثُمَّ واصل رَحِمَهُ اللَّهُ ينقد التعصب للأشخاص ويبين أن أهل الحديث أحق الناس بأن يكونوا هم الفرقة الناجية:

الذين ليس لَهم متبوع يتعصبون له إلا رسول اللَّه ﷺ، وهم أعلم الناس بأقواله وأحواله، وأعظمهم تَمييزًا بين صحيحها وسقيمها، وأئمتهم فقهاء فيها وأهل معرفة بِمعانيها واتباعًا لَها تصديقًا وعملًا وحبًّا وموالاة لِمن والاها ومعاداة لِمن عاداها[1].

والشاهد: أن من يتحدث عن الفرق على خلاف منهج أهل الْحَديث فِي الْجَرح والتعديل لابد أن يتحدث بِحكم الظن والْهَوى؛ لأنه لا منهج لديه يثبت به ما يدين به هذه الفرقة أو تلك، وينفي عنها ما ليس من مذهبها.

فقد يكون فِي أهل الكلام من يؤلف المقالات فِي الفرق والنحل وليس لديه معرفة ولا منهج يثبت وينفي على أساسه، فيتكلم عن تلك الفرق بغير علم بل باتباع الظن والْهَوى، واللَّه يقول: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

ولا يتكلم بِحق وعدل وإنصاف من لَمْ يأخذ بِمنهج أهل الحديث فِي الْجَرح والتعديل الذي به يبين الصحيح من السقيم من حديث رسول اللَّه، ويُميز به بين الصحيح من السقيم فيما ينسب إِلَى الفرق وأهل النحل.

فالذي يتكلم فِي أهل البدع ويتكلم فِي المنهج ويتكلم فِي العقيدة وهو لا تقبل روايته لا يكون إمامًا عالِمًا وليس أمامه إلا التقليد، فيقول: قال فلان وقال فلان،

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٦-٣٤٧).

بغير علم، مثل من يقلد في الفقه مذهبًا ويتعصب له وينقل أحكامًا عن هذا الْمَذهب وفيه ما يُقبل وما يُرد، وهو لا يُميز بين المقبول والمردود.

فلا هذا الْمُقلد في الفقه ولا ذاك المقلد في العقيدة يصلح للنقد والْجَرح والتعديل والتبديع والتضليل، والأسلم له أن يقلد أهل الْحَديث؛ لأن عقائدهم مبنية على التمييز بين الصحيح والسقيم ذلك التمييز الذي استمدوه من منهج الْجَرح والتعديل.

أقول هذا -أيها الْحَبيب- لِما تضمنه كلامك ولِما يلزم عليه؛ لتنظر فيه بل لتمعن فيه النظر؛ لأنه ناشئ عن قواعد غير صحيحة، وفقنا اللَّه وإياك لإصابة الحق.

قلتم -عفا اللَّه عنكم- في تكملة الإجابة على السؤال الثالث:

يا أخي، هؤلاء لبسوا على الناس لأنَّهم جهلة، ومع ذلك يعلمون الناس قواعد يزعمون أنها قواعد أهل السنة في الحكم على الرجال، الرجال الذين في الرواية غير الرجال الذين في الفتوى وفي العلم هؤلاء أضلوا العالم بِهذه القاعدة.

كونُهم يأتون بقاعدة في علم الرواية ويطبقونَها على الكلام في أهل البدع من قبل علماء أهل السنة.

● أقول: نعم إن أهل الأهواء لَهم قواعد باطلة، لكن قاعدة: إنه لابد من بيان أسباب الْجَرح عند تعارض الْجَرح والتعديل قاعدة صحيحة، وهي من قواعد أهل السنة دون ريب، ويَجب تطبيقها حين يبدع مسلم اشتهر بالسلفية أو يفسق أو يرمى بالكفر أو الجاسوسية والعمالة.

أرأيت لو جاء عالِم أو متعالِم فيرمي الشيخ فالِحًا بالبدعة أو الفسق أو.. إلخ، أتقبل منه هذا أو تسلم له ولا تطالبه ببيان سبب هذا التبديع أو التفسيق وإقامة الحجة والبرهان على دعواه؟!

وأقول يا أخي: إن السؤال كان عن اشتراط بيان أسباب الْجَرح.

إذا جرح شخص اشتهر بين الناس أنه سلفي وهو يدعيها ما هو عن إنسان اشتهر مثلًا بالرفض أو التصوف والقبورية أو الحزبية أو عن تدريس كتاب يتحدث عن

الفرق الضالة أو عن مُحاضرة يلقيها عالِم يتحدث عن هذه الفرق.

لو جئت يا أخي: أي عالِم من علماء السنة مثل ابن باز أو الألباني أو ابن عثيمين أو الفوزان بالطعن في أحد تلاميذه الذين يعتقد فيهم أنَّهم من أهل السنة السلفيين، ويعتقد أنهم يُحاربون البدع وأهلها، لو بدعت واحدًا من تلاميذه أو جَماعة، أيسلم لك هذه القاعدة الَّتِي تفرق بِها بين الكلام في باب الرواية والكلام في باب التبديع؟!

وهل يوافقك هؤلاء العلماء أن قاعدة بيان أسباب الْجَرح عند تعارض الْجَرح والتعديل أو عند الحاجة إلَى بيان الأسباب أنها قاعدة باطلة؟! وهل يوافقونك على أن من قال بِهذه القاعدة قد أضل الناس بها؟!

وأضفت في حوارك مع السائل قولك: يا أخي ما كان طريقه السماع هذا بابه الرواية، والرواية فن من فنون العلم، وما كان بابه الاستنتاج، الاستنتاج من المسموع المنقول من الشريعة من يوم نزلت إلَى أن كملها اللّه وتوفِّي رسول اللّه ﷺ وانقطع الوحي، فهذا بابه الفتوى ويرجع فيه إلَى العلماء.

* **أقول**: إن سؤال السائل كان عن اشتراط بيان أسباب الْجَرح وهو يعيش فتنة مشتعلة كثر فيها الْجِدال والقيل والقال والتبديع والتضليل من أطراف كل طرف يدعي أنه من أهل السنة.

فالْجَواب الصحيح: أنه إذا وقع من طرف أو من الأطراف تبديع أو تضليل أنه لابد من بيان أسباب هذا التبديع بيانًا شافيًا تقوم به الحجة، ويقطع به دابر الفتنة، ويظهر للناس أن أحكام الطرف المبدع قامت على علم وحجة وبرهان.

ألا ترى أن من يُخاصمونك يدعون أنَّهم هم أهل السنة حقًّا والسلفيون حقًّا، وأنك على باطل وظالِم وحاقد وحاسد، ولَهم صولات وجولات هنا وهناك.

فلو بَدَّعوك ومن معك وضللوكم وطعنوا فيكم بِما يشاءون، فاستنكر الناس منهم ذلك، وطالبوهم ببيان أسباب هذا التبديع والتضليل والطعن، فأجابوهم بأنَّهم لا يلزمهم بيان الأسباب بدعوى هذا التفريق الذي تقول به وتؤكده وتضلل من لا يقول به.

وترى أن من يقول باشتراط بيان الأسباب قد أضلوا العالِم!!

وأسألك أخي: من خلط من الناس بين علم الْجَرح والتعديل الشامل للتبديع وغيره وبين ما بابه الاستنتاج من نصوص الكتاب والسنة من عقائد وأصول وفقه حَتَّى تقول مثل هذا الكلام؟

وأذكرك بأن لك جوابًا آخر على مثل هذا السؤال قررت فيه أن كلام العلماء المشتمل على التبديع يدخل فِي الْجَرح، فقد وجه إليكم سؤال ونصه:

سؤال: ما هو رأيكم فِي هذا القول: لا نقبل جرح العالِم الْمُجمل فِيمن اشتهر بالسلفية حَتَّى يأتِي الْجَرح...؟ ولعله سقط منه كلمة: المفسر.

فقلتم: الْجَواب: هذا باطل، ونقر الْجَرح من أهل العلم فِي أهل البدع، هذا الشخص من أهل البدع، فيجب أن يُحذر ولا يعتبر لكونه معروف بالسلفية إذا أصَّل[1] أهل العلم وبيَّن أهل العلم أن هذا الرجل قد ابتدع الكلام، كلام يقصد به أصحابه أن يدافعوا عن الذين كانوا مستورين، أو كان يظن فيهم السلفية ثُمَّ ظهرت خلفيتهم، فينبغي أن يتنبه إلَى مسائل هؤلاء وإلَى ما يضربونه من تقعيد الباطل.

ففي إجابتك على هذا السؤال ما يأتِي:

١- اعترافك بأن الطعن بالتبديع فيمن اشتهر بالسلفية يدخل فِي باب الْجَرح.

٢- قولك: هذا باطل، ليس بصواب فالصواب أنه لابد من تفسير الْجَرح الْمُجمل كما هو الراجح عند أئمة النقد والْجَرح والتعديل ولاسيما فِي هذا الوقت الذي كثرت فيه الفتن والإشاعات والقيل والقال وكثرت فيه التعصبات، ولاسيما إذا كان الْجَرح فيمن اشتهر بالسلفية، وقد اعترفت أن هناك من يدافع عن هذا الصنف وهذا أمر واضح منتشر فِي البلدان شرقًا وغربًا وفِي شبكات الإنترنت.

٣- لقد اعترفت هنا من حيث تشعر أو لا تشعر بأنك تقول بلزوم تفسير الْجَرح الْمُجمل، وذلك ظاهر قولك: إذا أصَّل وبيَّن أهل العلم.

فما التأصيل أو التفصيل أو البيان إلا تفسير للجرح الْمُجمل وبيان أسبابه وحججه.

---

(١) كذا ولعله فصل.

وإني والله لأحب لك ما أحب لنفسي ومن ذلك الرجوع إِلَى الصواب فِي هذه المسائل إِلَى طريقة السلف فِي التفصيل والبيان فِي نقد أهل البدع وأهل الأخطاء حَتَّى يتبين خطأ الْمُجتهدين وتستبين سبيل الْمُبتدعين والْمُجرمين.

وأخيرًا أقول: إن إصدار الأحكام على أشخاص ينتمون إِلَى المنهج السلفي وأصواتُهم تدوي بأنَّهم هم السلفيون بدون بيان أسباب وبدون حجج وبراهين قد سبب أضرارًا عظيمة وفرقة كبيرة فِي كل البلدان، فيجب إطفاء هذه الفتن بإبراز الحجج والبراهين الَّتِي تبين للناس وتقنعهم بأحقية تلك الأحكام وصوابها أو الاعتذار عن هذه الأحكام.

ألا ترى أن علماء السلف قد أقاموا الحجج والبراهين على ضلال الفرق من روافض وجهمية ومعتزلة وخوارج وقدرية ومرجئة وغيرهم.

ولَم يكتفوا بإصدار الأحكام على الطوائف والأفراد بدون إقامة الحجج والبراهين الكافية والمقنعة.

بل ألفوا المؤلفات الكثيرة الواسعة فِي بيان الْحَق الذي عليه أهل السنة والْجَماعة وبيان الضلال الذي عليه تلك الفرق والأفراد.

فانظر إِلَى رد الإمام أَحْمَد على الْجَهمية، ورد عثمان بن سعيد الدارمي على الْجَهمية، والرد على بشر المريسي، وكتاب السنة لعبد الله بن أَحْمَد، والسنة للخلال، والشريعة للآجري، والإبانتين لابن بطة، وشرح اعتقاد أهل السنة للالكائي، والْحُجة للأصبهاني وغيرها من الْمُؤلفات الكثيرة.

وانظر إِلَى مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية: كالْمِنهاج فِي الرد على الروافض، ودرء تعارض العقل والنقل فِي الرد على الأشاعرة، ونقض التأسيس فِي الرد على الرازي فِي الدرجة الأولَى، والرد على البكري (الاستغاثة)، والرد على الأخنائي، وكتاب الفتاوى الكبرى، وانظر مَجموع الفتاوى، وكم رد على الصوفية ولاسيما ابن عربِي وابن سبعين والتلمساني ردودًا مفصلة مبينة قائمة على الحجج والبراهين.

وكذلك كتب ابن القيم: كالصواعق المرسلة على الْجَهمية والْمُعطلة، وشفاء العليل فِي القضاء والقدر والحكمة والتعليل، وانظر إِلَى ردود أئمة الدعوة السلفية

منذ قامت دعوة الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب، ويكفيك منها الدرر السنية.

أترى لو كان نقدهم ضعيفًا واحتجاجهم هزيلًا -وحاشاهم من ذلك- أو اكتفوا بإصدار الأحكام فقالوا الطائفة الفلانية جهمية ضالة، وفلان جهمي، وفلان صوفي قبوري، وفلان من أهل وحدة الوجود والْحُلول، والروافض أهل ضلال وغلو، ويكفرون الصحابة ويسبونَهم، والقدرية والْمُعتزلة من الفرق الضالة، أو كان نقدهم ضعيفًا، فإذا طولبوا بالْحُجج والبراهين وبيان أسباب تضليل هذه الفرق قالوا: ما يلزمنا ذلك، وهذه قاعدة ضالة تضل الأمة.

أترى لو فعلوا ذلك أكانوا قد قاموا بنصر السنة وقمع الضلال والإلْحَاد والبدع؟!

الْجَواب: لا وألف لا، وإن من ينتقد المشتهرين بالسنة يَحتاج إِلَى حجج أقوى وأوضح.

فعلى من يتصدى لنقد البدع وأهلها أن يسلك طريق الكتاب والسنة ويسلك مسلك السلف الصالح فِي الدقة فِي النقد والْجَرح، وفِي إقامة الْحُجج والبراهين لبيان ما عليه هو من حق وما عليه من ينتقدهم من الفرق والأحزاب والأفراد والمخطئين من ضلال وباطل أوخطأ.

وفقنا اللَّه وإياك لِما يُحبه ويرضاه.

وأرجو المبادرة بالإجابة لِمسيس الحاجة إليها ومنها تصحيح فهوم الشباب السلفي الذين فرقهم الاختلاف والقيل والقال.

ومن أسباب ذلك عدم الانضباط الدقيق بِمنهج السلف من بعض الناس إما بتشدد زائد وإما بتساهل ضار.

ودين اللَّه الذي ارتضاه هو الوسط بين الإفراط والتفريط وهو الذي التزمه سلفنا الصالح ومن سار على نَهجهم من أئمة الإسلام وأعلام السنة -رَحِمهم اللَّه تعالَى- ويَجب علينا جَميعًا التزامه والعض عليه بالنواجذ.

وصلى اللَّه على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه وسلم.

* * *

ملحق

وقفت أخيرًا على كلام لكم في كتاب الْمُصارعة (ص١٤١)[1] له تعلق بالْجَرح والتعديل وتقسيم المتكلمين فيه إلَى ثلاثة أقسام أحببت توضيحه:

حيث قلتم: . . أما أن يقال: إن قاعدة الْجَرح والتعديل، جرح مفسر تنظر إلَى المتشدد والمتوسط والمتساهل، نَحن عندنا المتشدد في السنة هو الذي يصار إليه ما عندنا هذا التقسيم عند أهل السنة والْجَماعة.

ولَم يوجد أحد قدح في أهل السنة بأنَّهم يتشددون في كلامهم على أهل البدع، ولَم يوجد هذا إلا من خصومهم من أهل البدع فينتبه إلَى هذا الأمر، فالرجل ضال في هذه القضية وربَّما أتاه ضلاله من هذه القاعدة الَّتي قعدها له إبليس وهي كونه لا يقلد كائنا من كان، سبحان الله!

* أقول:

١- تقدمت قضية بيان أسباب الْجَرح وأن الراجح عند تعارض الْجَرح المبهم والتعديل أنه لابد من بيان أسباب الْجَرح.

وأما تقسيم أئمة الْجَرح والتعديل إلَى متشددين ومتوسطين ومتساهلين فهذا أمر معروف عند أهل الحديث.

٢- وعند اختلافهم في الْجَرح سواء كان الْجَرح بالتبديع أو غيره بوزن اختلافهم بِميزان العدل.

فمن كان منهم معه الْحُجة والبرهان أُخذ بقوله، سواء كان متشددًا أو متوسطًا أو متساهلًا.

٣- ولا يصح القول بأنه يصار إلَى قول المتشدد مطلقًا لأنه متشدد فيقدم قوله لأجل شدته، فهذا أمر لا يعرف عن أهل السنة حسب علمي، وهو أمر يتعارض مع

---

(١) خلال كلامه على الأزهر الجزائري.

العدل الذي قامت عليه السموات والأرض، ويتعارض مع أصول أهل السنة.

وما إخال أن الصواب لا يأتي غالبًا إلا مع المتوسطين؛ لأن هؤلاء ينطلقون من الأناة الَّتِي يُحبها اللَّه، ومن الرفق الذي يُحبه اللَّه ورسوله: «إن اللَّه رفيق يُحب الرفق في الأمر كله»[1].

والمُتشددون قد يفقدون هذه الصفات أو بعضها، ولِهذا نشأت مشاكل عن الشدة مثل مشكلة الغلو، والخروج، والتكفير، والتبديع بغير حجج ولا براهين، ومُخالفات العلماء، بل والطعن فيهم ومُحاولة إسقاطهم كما جرى سابقًا ويَجري الآن في بلدان المسلمين، وهذا أمر ظاهر جلي.

٤- نعم، أهل البدع يصفون أهل السنة بالشدة؛ لينفروا الناس عن الْحَق، ومع ذلك يوجد في علماء المسلمين من وصف بالشدة، وصفهم بذلك أهل السنة لا أهل البدع.

وهم قلة بالنسبة للآلاف من أئمة الحديث والفقه الذين يتصفون بالاعتدال والتوسط والرفق والأمر الذي كان عليه رسول اللَّه حيث كان رحيمًا رفيقًا ﷺ وهو القائل: «إن اللَّه رفيق يُحب الرفق ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف وما لا يعطي على ما سواه»[2].

وقوله ﷺ من حديث عائشة ﵂ قال: «إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه ولا يُنزع من شيء إلا شانه»[3]. على أن شدة هؤلاء ليست هي الشدة الَّتِي يتصورها الْجَهلة؛ إذ هؤلاء معدودون في العلماء العقلاء المتحلين بالأخلاق العالية وكانوا يستخدمون الشدة في موضعها المناسب، وليست أصلًا في حياتِهم ودعوتِهم، وليست شدتُهم على أهل السنة كما يفعله الآن بعض الْمُراهقين الْمَشبوهين.

وكان من أقوم الدعاة إِلَى اللَّه بِهذه الصفات الشيخ بن باز ﵀ وهو مشهور بذلك، والشيخ عبد اللَّه القرعاوي ﵀ فلقد كان حكيمًا رفيقًا لا يواجه الناس بسوء

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الاستتابة (٦٩٢٧)، ومسلم حديث(٢١٦٥).

(٢) أخرجه مسلم كتاب البر والصلة حديث (٢٥٩٣)

(٣) أخرجه مسلم كتاب البر والصلة حديث (٢٥٩٤).

ولا فحش، ولقد انتشرت دعوته بِهذه الْحكمة من اليمن إِلَى مكة ونَجران فِي زمن قصير، وقضى بعد عون اللَّه بدعوته الْحَكيمة على كثير من مظاهر الجهل والشرك والبدع، وكان من أبعد الناس عن الشدة والتنفير وكان يشبهه فِي أخلاقه: الْحلم والْحِكمة والأناة والرفق تلميذه النجيب الشيخ حافظ بن أحْمَد الْحَكمي رَحِمَهُ اللَّهُ فلقد ساعد فِي نشر الدعوة السلفية شيخه القرعاوي رَحِمَهُ اللَّهُ بِهذه الأخلاق وبالعلم الذي به وكانا لا يسبان بل ولا يهجران[1] أحدًا حسب علمي ويأتيهم الْجَاهل والفاسق والزيدي والصوفِي فيتعاملان معهم بالعلم والحلم والرفق والْحِكمة، الأمور الَّتِي تَجعل هذه الأصناف تقبل الْحَق وتعتنق الدعوة السلفية الْخَالصة.

فليكن منهج الرسول الحكيم نصب أعيننا: «يسروا ولا تعسروا، وبشروا ولا تنفروا»[2].

وكذلك ليكن نصب أعيننا أحاديث الرفق وآيات وأحاديث الصبر والْحلم والْحِكمة والْمَوعظة الْحَسنة والعفو والصفح، الأمور الَّتِي يَجمعها قول اللَّه تعالَى فِي رسوله الكريم: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤].

ولنحذر ما حذر اللَّه رسوله منه من العنف والشدة والتنفير ولا نَجعل ذلك منهجًا.

وقد يلجأ العاقل الحكيم إِلَى الشدة المشروعة إذا انسدت فِي وجهه سبل الحكمة والرفق وسبل التيسير، فحينها يستعمل الشدة الَّتِي يسمح بِها الشرع الحكيم ولا يتجاوز ذلك إِلَى ما يوقعه فِي الإثم فيكون حكيمًا فِي هذا التصرف مَحمودًا عليه عند اللَّه وعند العقلاء.

ولكل شيء موضعه وما أوسع مواضع الرفق والْحِكمة والتيسير فهي الأصل فِي دعوة الرسل -عليهم الصلاة والسلام-.

---

(١) أقول هذا لِمن كان عالِمًا قوي الشخصية مؤثرًا في أهل الأهواء، أما الجاهل أو الضعيف الشخصية الذي تَخطفه الشبه فعليه أن يبتعد عن أهل البدع ولاسيما دعاتهم؛ حذرًا من الوقوع في فتنتهم كما حصل لكثير من ضعفاء النفوس.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد حديث (٣٠٣٨)، ومسلم أيضا حديث (١٧٣٣).

أخي، إن الشدة الَّتِي نشأت هذه الأيام ليست من السلفية فِي شيء، والدليل أنها صارت سهامًا مسددة إِلَى نُحور دعاة السنة بِحق، ويسعى أهلها إِلَى إسقاط هؤلاء الدعاة، وإبعادهم عن ساحة الدعوة بِحجة أنهم مُميعون، وهي حجة إبليسية كاذبة ظالِمة، فصاروا بِهذا الأسلوب أكبر عون لِخصوم السنة وأهلها على السلفية وأهلها، فانتبه للألاعيب والمكايد والدسائس الَّتِي يستخدمها خصوم السنة ولا سيما فِي هذا العصر.

٥- وأما قولكم -عن قول الأزهر: أنا لا أقلد أحدًا كائنًا من كان-: وأن هذه قاعدة قعدها إبليس: فهذا كلام غريب لا ينبغي أن يصدر منكم فإن هذا قول أئمة السنة ومنهم الإمام أحمد -رحمه الله- فإنه قال: لا تقلد أحدًا، وما قاله للأئمة وإنَّما قاله لطلاب العلم، وذلك حث منه ومن غيره على التمسك بالكتاب والسنة، وفقنا اللَّه جَميعًا لقول الْحَق والعمل به.

كتبه أخوكم:

ربيع بن هادي عمير المدخلي

في ٨ ربيع الأول ١٤٢٥هـ

* * *



براءة الأمناء مما يبهتهم به أهل المهانة والخيانة الجهلاء

بوزيد بلقاسم

بوزيد بلقاسم

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ لله، والصَّلاة والسَّلام على رسول اللَّه، وعلى آله وصحبه، ومن اتبع هداه.

أما بعد:

فقد اطلعت على مَقَال لفالح الْحَربي نشرته شبكة الأثري أنزله الكاتب: سُلَيمَان الْحَربي، وهو جزء من بَحث سَمَّاه فالح: «تنبيه الألبَّاء»، قام على الكذب والْخِيَانة، وتلفيق التهم الباطلة، ولا يستغرب هذا من فالح، فالشيء من معدنه لا يستغرب، وكل إناء بِمَا فيه ينضح.

هذا وإن للجرح والتعديل شروطًا منها:

١- العلم، ولاسيما بأسباب الْجَرح والتعديل.

٢- ومنها تقوى اللَّه ومراقبته.

وهذان الشرطان لا يَتَوفَّرَان في فالح وزمرته.

فلا مكان للورع والتقوى ومراقبة اللَّه في تصرفاته تُجَاه السَّلفيين، ولاسيما في طعنه في علمائهم الذين ثبتت عدالتهم وأمانتهم واستفاضت، وشاع الثناء عليهم بين الناس من أمثال: الشيخ ناصر الدين الألباني، والشيخ مُحَمَّد بن صالح العثيمين، والشيخ أَحْمَد بن يَحيى النجمي، والشيخ زيد بن مُحَمَّد هادي الْمَدخَلي، وربيع بن هادي، والشيخ عُبيد الْجَابري، والشيخ صالح السحيمي.

بل امتدَّ طعن أحد أفراد زمرته -وهو فاروق الغيثي- إِلَى مُفتي الْمَملَكَة العربية السعوديَّة: سَمَاحَة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، وإِلَى الشيخ صالح اللحيدان، وإِلَى الشيخ صالح بن فوزان الفوزان؛ انطلاقًا من منهج فالح.

فهؤلاء أعلام السنة، مَنْ طَعَنَ فيهم؛ هَوَى على أمِّ رأسه، وبانت بدعته وعداوته للسنة وأهلها، ولاسيما من أمثال فالح الحربي وحزبه الْمَجهُولين الذين اشتهروا بالْهَوَى والكذب والْجَهل.

فهؤلاء لا يُقبل جرحهم في عَوَامِّ الناس، ولا تُقبل شهادتهم في أتفه الأمور، فكيف يُقبل جرحهم في أعلام السنة والْهُدَى؟!!

لقد أسْرَفَتْ هذه الشِّرذمَة الْحَدَّادية في الطعن والتجريح بالكذب والفجور في أعلام السنة.

وعلى رأس هؤلاء الطاعنين: مَحمُود الْحَدَّاد، وعبد اللطيف باشميل، وفالح الْحَربي، وهذا الأخير صَارَ أسوأهم وأعظمهم شرًّا (!!).

وقد تبيَّن كذب وفجور الأوَّلَيْن عند أهل السنة ببياني القائم على الأدلة الواضحة في كتابيَّ «مُجَازفات الْحَدَّاد»، و«إزهاق أباطيل عبد اللطيف باشميل».

وتبيَّن كذب وفجور فالح على أيدي بعض الكتاب السلفيين بالأدلة الواضحة.

ونَحن اليوم مع فالح رائد الفتنة والشغب والكذب في مقاله هذا الذي أناقشه.

* **أولًا: قال فالح في (ص٤٤):**

«ثبت بالدليل القاطع أن الْمَدخَلي كـ: «الناصح الصادق» في بتر النصوص وغيره مِمَّا بيَّناه، ثُمَّ يدَّعي على العلماء بِمثل ما يَدَّعيه «الناصح الصادق»، ويُحملهم نتائج تَحريفه وكذبه عليهم، وهذا عين ما فعله الْمَدخلي في رَدِّه على أبي الْحَسَن الْمَأربي الذي سَمَّاه بـ: «إعانة أبي الْحَسَن على الرجوع بالَّتي هي أحسن»، (طبعة مَجَالس الْهُدَى في الْجَزائر ص١٥) حيث جاء فيه نقل العبارة الآتية عن شيخ الإسلام ابن تيمية -بواسطة الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية للبعلي-:

«ولا يَجُوز لأحد أن يَترحَّمَ على مَن مات كافرًا، أو مَنْ مَاتَ مُظهرًا للفسق مع ما فيه من الإيْمَان كأهل الكبائر».

هكذا بالتمييز -التسويد والْخَط التحتي- مَعَ عَدَم الفصل، وإنَّمَا جعلها عبارة واحدة واضعًا نقطة عند آخرها مِمَّا يُشير إلَى أن الكلام مُتَّصلٌ إلَى تلك النقطة.

ورتب على هذا -بهتانًا وزورًا- أن شيخ الإسلام يَمنَع الترحم على مَنْ مَاتَ مُظهرًا الفسق، فقال: «فَهَذَا ابن تيمية يَمنَع الترحم على مَنْ مَاتَ مُظهرًا للفسق، فمن مَاتَ مُظهرًا للفسق، وداعية إلَى الضَّلال أولَى بهذا الْحُكم.

ثم يلاحظ أن ابن تيمية فَصَّل في قضية الصَّلاة على أهل الفسق، ولَمْ يُفصِّل في التَّرحُّم على مَنْ مَاتَ مُظْهِرًا للفسق» اهـ.

* التعليق:

أولًا: أقول: ماذا في هذا الكلام من الأمور العظيمة التي ثبتت بالدَّليل القاطع على ربيع الْمَدخلي:

١- بتر النُّصوص وغيره، فهو كـ: «النَّاصح الصادق» في هذا البتر وغيره مِمَّا بيَّنه الشيخ فالح!!!

٢- ثُمَّ يقول عن «ربيع» أنه يدَّعي على العلماء بِمثل مَا يَدَّعيه «النَّاصح الصادق»، ويُحمِّلُهم نتائج تَحريفه وكذبه عليهم.

٣- ويُؤكِّد هذه الأمور الَّتي ثبتت على «ربيع» بالدَّليل القاطع بقوله: «وهذا عين ما فعله الْمَدخلي في رَدِّه على أبي الْحَسَن الذي طبعته مَجَالس الْهُدَى في الْجَزائر (ص١٥)، فـ: «ربيع الْمَدخلي» إذن عنده أسوأ من «النَّاصح الصادق»؛ إذ له سَوَابق من الْخِيَانات والبتر والادِّعَاء على العُلَمَاء دعاوى كاذبة خائنة، وتَحميلهم نتائج تَحريفه وكذبه!!!

والْجَديد في هذا الْمَقَال أن فالِحًا أصبح يُغاير بين ربيع الْمَدخلي وبين الناصح الصادق بعد أن كان يُصَرِّحُ هو وحزبُه بـ: أن النَّاصح الصادق هو ربيع!! فربيع الآن أصبح غير الناصح الصادق، ولكن له سَوَابق، فهو عنده أسوأ من الناصح الصادق!!

٤- والآن نَحن مع فالح الغيور الأمين!! ولنُسمِّهِ النَّاصح الصَّادق!! ليُثبت لنا بالدليل القاطع خيانة ربيع وتَحريفه وبتره وكذبه.

فيقول -لا فُضَّ فوه-: «حيث جاء فيه العبارة الآتية عن شيخ الإسلام ابن تيمية -بواسطة الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية للبعلي-. ولا يَجُوز لأحد أن يَترحَّمَ على مَنْ مَاتَ كافرًا، أو مَنْ مَاتَ مُظهرًا للفسق، مع ما فيه من الإيْمَان كأهل الكبائر» اهـ.

ثُمَّ بيَّن فالح الناصح الصادق الغيور!! بذكائه وعبقريته!! ما ارتكبه ربيع

الْمَدخلي من خيانة ومكر وتلبيس!! بعد ارتكابه للخيانة بانتزاع هذه الفقرة من سياقها وسباقها.

فَقَالَ-لا فُضَّ فوه-: «هكذا بالتمييز -التسويد والْخَط التحتي- مع عدم الفصل، وإنَّما جعلها عبارة واحدة، واضعًا نقطة عند آخرها مِمَّا يشير إِلَى أن الكلام مُتصلٌ إِلَى تلك النقطة، ورتب عَلَى هذا -بُهتانًا وزورًا- أن شيخ الإسلام يَمنَع الترحم على من مات مُظهرًا الفسق، فقال: فهذا ابن تيمية يَمنَع الترحم على مَنْ مَاتَ مُظهرًا للفسق، فمن مَاتَ مُظهرًا للفسق، وداعية إلى الضَّلال أولَى بهذا الْحُكم.

ثم يلاحظ أن ابن تيمية فصَّل فِي قضية الصَّلاة على أهل الفسق، ولَمْ يُفَصِّل فِي الترحم على مَنْ مَاتَ مُظهرًا للفسق».

فهذه عددٌ من الأدلَّة (القطعية!) على خيانة ربيع الْمَدخلي وكذبه وبتره!! لكلام شيخ الإسلام، وتَحميله شيخ الإسلام نتائج تَحريفه وكذبه!!!

فهل لنا أن نناقش هذا «الإمام العبقري!!» فِي هذه الأدلَّة القطعيَّة والاكتشافات العبقرية؟!!

فإن لكل جواد كبوة أو كبوات!! فهو يرى أن هذه الأمور من البتر والتحريف.. إلخ ثبتت بالدَّليل القطعي!! وإنني لأخالفه فِي هذه الدَّعوى، وأرى أنه قد ثبت بالدَّليل عندي أنه -مع عبقريته!!- هو الذي خان وبتر، وجَازَفَ فِي دَعَاوَاه وحكمه.

وأدلتي ما يأتي:

١- إنني نقلتُ كلامًا عن شيخ الإسلام يَتَكَوَّن من خَمس فقرات؛ نَقلتُهَا بكل أمانة ودقة، فقرة بفقرة، وكلمة بكلمة، وحَرفًا بِحَرف مرتبة كَمَا وَجدتُها لَمْ أغيِّر بداياتها ولا نهاياتها.

وإليك أخي القارئ الفقرات الْخَمس من كلام شيخ الإسلام كما هي فِي (ص١٣١) التي نقلتُ منها من طبعة دار العاصمة بتعليقات العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ:

«ومَنْ مَاتَ وكَانَ لا يزكي ولا يُصَلي إلَّا فِي رَمَضَان ينبغي لأهل العلم والدين أن يَدَعُوا الصَّلاة عليه؛ عقوبة ونكالًا لأمثاله؛ لتركه ﷺ الصَّلاة على القاتل نفسه، وعلى الغالّ، والْمَدين الذي لا وفاء له، ولابد أن يُصَلي عليه بعض الناس، وإن كَانَ مُنافقًا، فَمَنْ عُلم نفاقه، لَمْ يُصَلِّ عليه، ومَنْ لَمْ يُعْلَم نفاقه صُلِّيَ عليه.

ولا يَجُوز لأحد أن يَتَرحَّم على مَنْ مَات كافرًا، أو من مات مُظهرًا للفسق مع ما فيه من الإيْمَان كأهل الكبائر.

ومن امتنع من الصَّلاة على أحدهم زجرًا لأمثاله عن مثل فعله؛ كَانَ حَسنًا، ومَنْ صَلَّى على أحدهم يرجو له رَحْمَة اللَّه، ولَمْ يكن فِي امتناعه مصلحة راجحة؛ كان حَسنًا، ولو امتنع فِي الظاهر، ودعا له فِي الباطن؛ ليجمع بين الْمَصلَحَتين كان أولَى من تفويت إحداهما.

وترك النبي ﷺ غسل الشهيد والصَّلاة عليه يَدُل على عَدَم الوُجُوب، أمَّا استحباب الترك فلا يَدُل على تَحريم الفعل» اهـ.

ففي أيِّ دينٍ وبأيِّ منطقٍ أكون بهذا العمل خائنًا كاذبًا؟!!... إلَى آخر ما ألصقه بي هذا الرَّجل؟!

٢- لي الْحَق أن أقول: إنه هو الذي كذب عَلَيَّ وافترى، وهو الذي خَانَ وبتر بانتزاعه هذه الفقرة وحدها من بين أخواتها مُمَوِّهًا ومُوهمًا الناس أنني لَمْ أنقل عن شيخ الإسلام إلَّا هذه الفقرة فقط، ثُمَّ أكَّد هذا التمويه والإيهام بعدم ذكر الصحيفة التي نقلتُ منها وأحلتُ عليها بـ: (ص١٣١) من كتاب «اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ» ط. دار العاصمة التي عليها تعليقات وتصحيحات العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ.

٣- ارتكب خيانة أخرى، ومكرًا كُبَّارًا آخر؛ ألَا وهو حذفه لكلامي الآتي: «هناك عُلَمَاء يقولون بِمَنع الصَّلاة على أهل البدع، وعلى رأسهم رسول اللَّه ﷺ؛ حيث قال: «القدريَّة مَجُوس هذه الأمَّة، الْمُكَذبون بأقدار اللَّه، إن مَرضُوا فلا تعودوهم، وإن مَاتوا فلا تشهدوهم». رواه أحْمَدُ (٢/ ١٢٥)، (٥/ ٤٠٧)، وابن ماجه (١/ ٣٥) حديث (٩٢)، وابن أبي عاصم فِي السنة (ص١٤٤)، والآجري فِي الشريعة (١٩٠-١٩١).

ونقل السندي في تعليقه على ابن مَاجَه أن الْحَافظ ابن حَجَر صَحَّحَه، كَمَا حَسَّنه الألباني[1] في «ظلال الْجَنة» (ص١٤٤)، وصحيح ابن ماجه (١/ ٢٢)، حديث (٧٥)، انظر: «موقف أهل السنة والْجَمَاعة من أهل الأهواء والبدع» (١/ ٤١٢).

ومنهم: ابن عبَّاس، وابن عُمَر، ومُجَاهد، ومالك، والليث، وأبو ثور قال هؤلاء في القدرية: «لا تَعُودُوا مَرضَاهُم، ولا تُصَلُّوا عَلى مَوتَاهُم».

وقال أبو ثور: «لا نصلي خلفهم».

انظر «موقف أهل السنة من أهل البدع» للرحيلي (١/ ٤١٣)، وقد أحال إِلَى مصادر هذه الأقوال.

وعن بشر بن الْحَارث في الْجَهمِيَّة: «لا تُجَالسُوهُم، ولا تُكَلِّمُوهُم، وإن مَرِضُوا فلا تَعُودُوهُمْ، وإن مَاتُوا فلا تَشهَدُوهُمْ». السنة لعبد اللَّه بن أحْمَد (١/ ١٢٦).

وعن مُحَمَّد بن يَحيى العدني: «مَنْ قَالَ: القرآن مَخلوق. فهو كافر، لا يُصَلَّى خلفهم... ولا تُشْهَد جنائزهم، ولا تُعَاد مَرضَاهُم». اللالكائي الْمُجَلد الأول (٢/ ٣٢٥) اهـ.

حذف هذا الكلام كله مَكرًا وخيانةً؛ لأنه يهدم أراجيفه وأراجيف زميله في الْحَرب على أهل السنة -ألا وهو أبو الْحَسَن الْمَأربي- حيث يدَّعيان إجْمَاع أهل السنَّة على جَوَاز أو سُنِّيَة الصَّلاة على أهل البدع، وفي النُّصوص التي حذفها إبطال هذه الدَّعوى.

وأمَّا رأيي سَابقًا وحَالًا إنَّما هو مع جُمهُور أهل السنة القائلين بِجَوَاز الصَّلاة على مُبْتَدعَة أهل القبلة وفُسَّاقهم ما داموا في دائرة الإسلام.

* ثانيًا:

قال فالح: «ورتب عَلَى هذا -بهتانًا وزورًا- أن شيخ الإسلام يَمنَع الترحم على من مَاتَ مُظهرًا الفسق، فقال: فهذا ابن تيمية يَمنَع التَّرحُّم على من مَاتَ مُظهرًا

---

(١) مَنْ لم يأخذ بهذا الحديث من جمهور أهل السنَّة فلعلَّه لم يثبت عندهم، أو ثبت عندهم أو عند بعضهم لكن وجدوا من الأدلَّة ما يُعارضه ظاهرًا ممَّا هو أصحُّ وأرجح منه فقدَّموه.

للفسق، فَمَنْ مَاتَ مُظهرًا للفسق، وداعية إِلَى الضَّلال أولَى بهذا الْحُكم» اهـ.

* **أقول:**

١- إن رميي بالزور والبهتان من أجل ما استفدته من كلام ابن تيمية الصَّريح لَيَدُلُّ على جهل هذا الرَّجُل، وجلافته، وبُعده عن العلم وأهله، فأنا لَمْ أُحَمِّل كلام شيخ الإسلام ما لا يَحتمل، بل كلامه ظاهرٌ فيما أخذته منه، ولو أني أخطأتُ فِي فهم كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، واطلع عليه مَنْ يُخَالفني من أهل العلم والعقلِ والْمُرُوءَةِ فِي هذا الفهم؛ لَمَا استجازوا بِحَالٍ من الأحوال أن يَحكُمُوا عَلَيَّ بأني افتريتُ على شيخ الإسلام ابن تيمية، وقلتُ عليه البهتان والزور.

فقد يُخطِئ العالِمُ فِي فهم كلام اللَّه تَعَالَى وكلام رسوله ﷺ، وكلام العلماء، فلا يصفون فهمه إِلَّا بالْخَطأ، ويعتقدون أن له أجرًا واحدًا نظير اجتهاده، فإن أصَابَ الْحَق؛ فله أجران.

وقد أخطأ بعض الصَّحَابة والأئمة فِي فهم كلام اللَّه تَعَالَى ورسوله ﷺ، فما يستجيز مسلم عَاقلٌ أن يرميهم بالزور والبهتان، فكيف بِمَن لَمْ يُخطِئ؟!

٢- أن البعليَّ رَحِمَهُ اللَّهُ وغيره مِمَّن ألف فِي اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية إنَّما ينقلون عنه الْمَسَائل الْمُختلف فيها، لا الْمَسَائل الْمُجْمَع عليها.

وهذه الْمَسألة من الْمَسَائل الْمُختَلَف فيها، وقد قَدَّمْتُ لك نقل الْخِلاف الذي تَهَرَّب منه فالحٌ وأخفاه.

فما الْمَانع شرعًا وعَقلًا من أن يَختار شيخ الإسلام رَأيًا مَسبُوقًا به كما ذكرتُ ذلك؟!! لأن الذي يَمنع من الصَّلاة على الْمُبتَدعَة القدرية والْجَهميَّة، إنَّما منع عنهم التَّرَحُّم، فلا مانع شرعًا وعَقلًا أن يرى ابن تيمية عَدَم الصَّلاة وعدم الترحم -الذي يدخل فِي الصَّلاة- على من مات مُظهرًا للفسقِ.

فإذا وُجِدَ له رأيٌ آخر، فيكون قد غيَّر رأيه باجتهادٍ آخر، كما هو حال غيره من العلماء، وسيأتي توضيح ذلك.

فَحَال شيخ الإسلام كَحَال العُلَمَاء من الصَّحَابة -رضوان اللَّه عليهم-، وغيرهم يُبدي رأيه فِي مسألة، ثم يُغيِّر رأيه فِي موقف آخر وفتوى أخرى.

فيثاب على اجتهاده في الحَالين: فله أجران فيما أصاب فيه الحَقّ، وله أجر واحد فيما أخطأ فيه، ويعذره اللَّه تعَالَى في خطئه، كَمَا في حديث عمرو بن العاص: أنه سمع رسول اللَّه ﷺ يقول: «إذا حَكَمَ الحَاكم فَاجتَهَدَ، ثمَّ أصَابَ؛ فله أجران، وإذا حَكَمَ فاجتهد، ثمَّ أخطأ؛ فله أجر». متفق عليه.

وكم للأئمّة غيره من أقوال مُختلفة في مسائل، فقد يكون للعالِم في المَسألة قولان، وقد يكون له أقوال، وكتب العلم مليئة بهذا؛ فالشافعي له مذهبان: قديم، وجديد، ولأحْمَد أقوال في مَسَائل كثيرة معروفة ومُدوَّنة، ولأبي يعلى كتاب في هذا.

بل قد يكون للإمام أحْمَد في قضية واحدة خَمسَة أقوال، وكل ذلك دليل على خوفه من اللَّه، وعلى تَحَرِّيه للحَقِّ، فتحريه للحَقِّ لا يَمنَعه أن يُخالف اليوم ما قاله بالأمس إذا تبيَّن له أن قوله الأول خطأ.

فمثلًا: له خَمسَة أقوال في تكفير تارك المَبَاني الأربعة.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في المَجمُوع (٧/ ٣٠٢):

«وقد اتفق المُسلمون على أنه مَنْ لَمْ يأت بالشهادتين فهو كافر، وأمَّا الأعمال الأربعة فاختلفوا في تكفير تاركها.

ونَحن إذا قلنا: أهل السنة متفقون على أنه لا يكفر بالذنب؛ فإنَّما نريد به المَعَاصي كالزنا والشرب، وأما هذه المَبَاني ففي تكفير تاركها نزاع مشهور، وعن أحْمَد في ذلك نزاع.

وإحدى الروايات عنه: أنه يكفر من ترك واحدة منها. وهو اختيار أبي بكر، وطائفة من أصحاب مالك كابن حبيب.

وعنه رواية ثانية: لا يكفر إلَّا بترك الصَّلاة والزكاة فقط.

ورواية ثالثة: لا يكفر إلَّا بترك الصَّلاة، والزكاة إذا قَاتَل الإمام عليها.

ورابعة: لا يكفر إلَّا بترك الصَّلاة.

وخامسة: لا يكفر بترك شيء منهن، وهذه أقوال معروفة للسلف». اهـ. وانظر نَحوه في (٧/ ٦١٠-٦١١).

وأضيف الآن: أن أبا حنيفة وأصحابه يَمنَعُون الصَّلاة على البغاة، ومنعهم هذا يهدم الإجْمَاع المَزعُوم!!

قال الإمام ابن عبد البَرِّ في (التمهيد ١٤/ ٤٤) ط. الفاروق (١٤٢٠هـ):

«وذهبوا إلى أن كل مَنْ كَانَ من أهل القبلة لا تُترك الصَّلاة عليه، وعلى هذا جَمَاعَة العُلَمَاء إلَّا أبا حنيفة وأصحابَه، فإنهم خالفوا في البغاة وحدهم، فقالوا: لا نُصَلِّي عليهم؛ لأن علينا مُنَابذتهم واجتنابهم في حياتهم. قالوا: وبعد المَوت أحرى لوقوع اليأس من توبتهم.

قال أبو عمر بن عبد البر: ليس هذا بشيء، والذي عليه جَمَاعَة العُلَمَاء وجُمهُور الفقهاء من الحِجَازيين والعراقيين: أنه يُصَلَّى على مَنْ قَالَ: لا إله إلَّا الله. مذنبين، وغير مذنبين، مُصرين، وقاتلي أنفسهم، وكل مَنْ قَالَ: لا إله إلَّا الله.

إلَّا أن مَالكًا خَالَفَ في الصَّلاة على أهل البدع، فكرهها للأئمَّة، ولَمْ يَمنَع منها العَامَّة، وخالف أبو حنيفة في الصَّلاة على البغاة، وسائر العلماء غير مالك يُصَلون على أهل الأهواء والبدع والكبائر والخَوَارج وغيرهم» اهـ.

فهذا رأيُ أبي حنيفة وأصحابه في البغاة، وأرجو أن يُخَفِّفَ عنك ما نزل بك من الآلام والحَسَرَات على المُتظاهرين بالأفعال المُفَسِّقات!!

ونَحن سَابقًا ولاحقًا مع جَمَاعَة العلماء وجُمهُور الفقهاء في مَشرُوعيَّة الصَّلاة على مَنْ مَاتَ من أهل القبلة، وإن كان من أهل البدع أو من العُصَاة.

* ثالثًا:

قال فالح: «وإليك -أخي القارئ- نص عبارة الاختيارات الفقهية؛ لتعلم مبلغ خيانة هذا الرجل ومكره:

«ومن مات وكان لا يُزكِّي، ولا يُصَلِّي إلَّا في رَمَضَان ينبغي لأهل العلم والدين أن يَدَعُوا الصَّلاة عليه؛ عُقُوبة ونكَالًا لأمثاله؛ لتركه ﷺ الصَّلاة على القاتل نفسه، وعلى الغَالِّ، والمَدين الذي لا وَفَاءَ له، ولابد أن يُصَلِّي عليه بعض الناس، وإن كان مُنَافقًا فمن علم نفاقه؛ لَمْ يُصَلِّ عليه، ومَنْ لَمْ يعلم نفاقه؛ صَلَّى عليه.

ولا يَجُوز لأحد أن يَترَحَّمَ على من مات كافرًا.

ومن مات مُظهرًا للفسق مع ما فيه من الإيمان كأهل الكبائر، ومن امتنع من الصَّلاة على أحدهم زجرًا لأمثاله عن مثل فعله؛ كَانَ حَسنًا، ومن صَلَّى على أحدهم يَرجُو رَحْمَةَ اللَّه، ولَمْ يكن في امتناعه مصلحة راجحة؛ كان حَسنًا، ولو امتنع في الظاهر، ودَعَا له في الباطن؛ ليجمع بين الْمَصلَحَتَين؛ كان أولَى من تفويت إحداهما.

وترك النبي ﷺ غسل الشهيد والصَّلاة عليه يَدُل عدم الوُجُوب، أما استحباب الترك فلا يدل على تَحريم الفعل».

قُلتُ «فالح»: وكلام شيخ الإسلام هنا واضح، لا يَحتَاج إِلَى تعليق، والصَّلاة هي لأجل الرَّحْمَة، ويَتَضَمَّن الترحم ما فيها من الدعاء، وشيخ الإسلام يقول هنا: «ودَعَا له في الباطن». والدعاء: هو طلب الرَّحْمَة له.

وكان ﷺ يقول في دعائه في الصَّلاة على الْمَيت: «اللَّهُمَّ اغفر له وارحَمْهُ..». الْحَديث، وإني لأعجب كيف يَمنع مسلم الترحم على مسلم لَمْ يَخرج عن الإسلام بِمَعصيته أو فسقه، واللَّه ﷻ يقول لنبيِّه ﷺ في مُحكم كتابه: ﴿وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾. ومن دعاء الْمُؤمنين: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ﴾.

وانظر أخي كيف جَعَل الْمَدخليُّ الكلام مُتصلًا و«الواو» في: «ومَنْ مات مُظهرًا للفسق» عاطفة، وهي ابتدائية في الكلام، وليست عاطفة، وحتى يرفع الاحتمال في ألَّا تكون عاطفة؛ جَعَلَ قبلها ألفًا مَهمُوزَة، فَصَارَت «أو»، وبتر بهذا السياق عبارة: «ومن مات مُظهرًا للفسق» عن سباقها ولِحَاقها، فكانت بذلك مَعطُوفَة على عبارة: «ولا يَجُوز الترحم على مَنْ مَاتَ كافرًا»!!! وبهذا تأخذ حكمها». اهـ كلام فالح.

* التعليق:

ويُقَال: تَقَدَّمَ لك النص الذي نقلته بكل أمانة ودقة (ص١٩٩-٢٠٠) فارجع له.

* رابعًا:

قوله «وإني لأعجب كيف يَمنع مُسلم الترحم على مسلم لَمْ يَخرج عن الإسلام».

* أقول:

قد عرف القارئ مَذهَبي في هذه القضية من نفس رَدّي على أبي الْحَسَن، وسيأتي توضيح ذلك من كُتبي ومَقَالاتي.

وفالح يعلم هذا، ويعلم هو وغيره أنني ناقشت الْحَدَّاد والْحَدَّادية في تَحريمهم للترحم على أهل البدع بالطريقة السَّفيهَة التي سَلَكُوهَا، وما أحد تَصَدَّى لَهُم مثلي في هذه القضية وغيرها -ولله الْحَمْدُ-.

ومن هنا لَمْ تهدأ نفسُ الْحَدَّاديّ الغالي: عبد اللطيف باشميل الصديق والولي الْحَميم لفالح، لَمْ تهدأ نفس هذا الْحَدَّادي، ولَمْ يكلّ، ولَمْ يَمِلْ من مُحَارَبة «ربيع»، والتأليب عليه، والسعي الْحَثيث فيما يرى أنه سعيٌ في إهلاكه!!!

فأين إنكارك على الْحَدَّادية في هذه القضية؟!! وأين هذا التباكي والوقوف بِجِدٍّ في وجه الْحَدَّاديَّة؟!! وأين الْمَقَالات الفَالِحيَّة في الرَّدِّ عليهم في هذه القضية وغيرها؟!!

وكيف تتخذ هذا الصنف جندًا لك في حرب السلفيين -ومنهم ربيع-، تلك الْحَرب القائمة على الكذب والفجور؟!!

وإذن؛ فتباكيك هذا كذب، فلا «ربيع» يُحَرِّمُ التَّرحُّم على أهل البدع، ولا على الفُسَّاق من الْمُسلمين، وإنَّمَا نقل رأيًا لشيخ الإسلام فيما يَخُص الفاسق الْمُتَظَاهر بالفسق، ولا أنت صادق في تباكيك، ولا في تعجبك، وتَقَدَّم لك أيها القارئ مَذهَبِي في الترحم، وسيأتي زيادة بيانٍ -إن شاء الله-.

* خامسًا:

قَالَ فالح: «وانظر أخي كيف جعل الْمَدخلي الكلام مُتصلًا، و«الواو» في: «ومن مات مُظهرًا للفسق» عاطفة، وهي ابتدائية في الكلام، وليست عاطفة، وحتى يرفع الاحتمال في ألَّا تكون عاطفة؛ جعل قبلها ألفًا مَهمُوزَة، فصارت «أو»، وبتر بهذا السياق عبارة: «ومَنْ مَاتَ مُظهرًا للفسق» عن سباقها ولِحَاقها، فكانت بذلك

مَعطُوفَة على عبارة: «ولا يَجُوز التَّرحُّم على مَنْ مَاتَ كَافِرًا»!! وبهذا تأخذ حكمها».

* التعليق:

- أقول:

١- سبحانك هذا بهتان عظيم، ورب السَّمَاء والأرض، إنه لم يَخطر ببالي شيء من كل هذه الأمور التي بَهَتَنِي بها هذا الرَّجُل، ولا يُستَبعَدُ منه أنه يرتكب مثل هذه الأفاعيل المُخزِية.

٢- أني نقلت كلام شيخ الإسلام من كتابه «الاختيارات الفقهية» بنَصِّه وفَصِّه كلمة كلمة، وحرفًا حرفًا، على الوضع الذي وجدته بسياقه وسباقه ولِحَاقه، لَمْ أزد فيه شيئًا، لا ألفًا، ولا همزة، ولا غير ذلك.

ومن ضمن كلام شيخ الإسلام هذه الفقرة الآتية:

«ولا يَجُوز لأحد أن يَترحَّمَ على مَنْ مَاتَ كَافِرًا، أو من مَاتَ مُظهرًا للفسق مع ما فيه من الإيْمَان كأهل الكبائر».

لَمْ أُغيِّر فيها شيئًا، ولَمْ أُبدِّل، ومن ضمن هذه الفقرة كلمة «أو»، والطبعة التي نقلت منها كلام شيخ الإسلام هذا موجودة -والْحَمْدُ لله- طبعة: دار العاصمة، تحقيق: أحْمَد الْخَليل، مع تعليقات العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ، فمن شاء الْمُرَاجَعَة للتأكد وللوقوف على الْحَقِيقَة؛ فليفعل ذلك مَشكُورًا.

- وقوله:

«انظر كيف جعل الْمَدخلي الكلام مُتصلًا و«الواو» في: «ومَنْ مَاتَ مُظهرًا للفسق» عاطفة، وهي ابتدائية في الكلام وليست عاطفة.

- أقول:

لَمْ أتصرَّف في كلام شيخ الإسلام؛ فلم أصل مُنقَطعًا، ولا قطعت مُتصلًا، ثُمَّ ما كان في الكلام الذي نقلته إلَّا كلمة «أو» لا «الواو»، وما هي عندي في السياق الذي وقفت عليه إلَّا عاطفة، ولو كانت «الواو» هي الْمَوجُودَة في هذا السياق لَمَا

اعتبرتها إلَّا عاطفة؛ لأن السياق عندي لا يوجد فيه مانع من العطف، وإلَى الآن لا أرى إلَّا هذا.

- وقوله:

«وحتى يرفع الاحتمال فِي أَلَّا تكون عاطفة جَعَلَ قبلها ألفًا مَهمُوزَة، فصارت «أو»، وبتر بهذا السِّياق عبارة: «ومن مَاتَ مُظهرًا للفسق» عن سباقها ولِحَاقهَا، فكانت بذلك مَعطُوفَة على عبارة: «ولا يَجُوز الترحم على من مات كافرًا» وبهذا تأخذ حكمها».

- أقول:

قد تَحَدثت عن السِّياق والسباق واللِّحاق، وأنه لَمْ يقع مِنِّي أيُّ تصرُّف، وأن الْمَوجُودَ فِي هذا السِّياق إِنَّمَا هو كلمة «أو» بهذا اللفظ، ووالله لَمْ يَخطر ببالي أي شيء مِمَّا افتراه هذا الْمُلَفِّق للتُّهَمِ الفاجرة، ولا يبعد أنه يفعل مثل هذا فيقيس الناس على نفسه!!

وأبو الْحَسَن الْمِصري على فُجُوره لَمْ يصل إلَى هذا الْمُنحَدر فِي الإفك الذي وصل إليه هذا الأفاك الأثيم.

ولا أدري كم وقتًا قَضَاهُ فِي هذا التلفيق، ولا أستبعد أنه استعان بأمثاله من الفجَّار البارعين فِي تلفيق التهم، والذين يَحتَاجُون إلَى مُحَاكمات وعقوبات رادعة لَهُمْ ولأمثالِهم؛ وما أجبن فالح من الْمُحَاكمَات وما أحقه وحزبه بها!!

- قال فالح:

«وواضح وُضُوح الشَّمس فِي كَبَد السَّمَاء ضاحية، لا يَحُول دونها حائل· أن الْمَدخَلِي عَمَد إلَى النقل عن الاختيارات؛ ليستغل عبارة: «ولا يَجُوز لأحد أن يَتَرَحَّمَ على مَنْ مَاتَ كافرًا» وهي كذلك فِي الفتاوى الكبرى (ج٤/ ص٤٤٥) وما قبلها وما بعدها مِمَّا يتصل بها معنًى وحُكمًا، يدل أنها معترضة فِي الكلام، وأن الْمَعنى مفهوم من كلام شيخ الإسلام، ونصوصه تزيد وضوحًا عندما يرجع إلَى كتبه التي ضَرَبَ عنها الْمَدخَلِي صَفحًا لغايته الفاسدة».

- أقول:

إن الكذب والإرجاف في كلامك واضح وضوح الشمس في كبد السماء، فما هي أدلتك على أن الْمَدخلي عَمَدَ إِلَى النقل عن الاختيارات؛ ليستغل عبارة: «ولا يَجُوز لأحد أن يَتَرَحَّمَ على مَنْ مَاتَ كافرًا». فوالله، إن هذا لَمْ يكن منِّي، ولا أمر خطر ببالي، وما الذي يَدفعني إِلَى هذا الاستغلال، وأنا أجيز الترحم في كتاباتي وجلساتي وإجاباتي على مَنْ يَسألني؟!! وجرت حَرْبٌ بَيني وبين حزبك الْحَدَّادي حينما كانوا يُحَرِّمُون التَّرحُّم على الْمُبتدع، ويُبَدِّعُون مَنْ لا يُبَدِّع الْمُبتدع، وحربهم لا تزال مُستَمرة ضدِّي وضدَّ الْمَنهج السَّلفي.

إن لشيخ الإسلام اختيارات، وسُمِّي الكتاب بـ: «الاختيارات»، فهل من الْمُستحيلات عليه أن يَختَار رأيًا يُخَالِفُ فيه الْجُمهُور مثلًا؟! وهل من الْمُستَحيل عليه أن يَختَار رَأيًا له فيه سلف؟!!

ألَا ترى أنك تَجهَل البَدَهيَّات الواضحة وضوح الشمس؟!

إن لشيخ الإسلام مسائل تَختلف فيها أقواله:

منها: هذه الْمَسألة التِي شغبت بها علينا.

ومنها: ما نقله الإمام البعلي عن شيخ الإسلام في «الاختيارات الفقهية» (ص١٣٧)، ط. دار العاصمة.

قال: «ولَمْ يكن من عادة السَّلف إذا صَلُّوا تطوعًا، أو صَامُوا تطوعًا، أو حَجُّوا تطوعًا، أو قَرَءُوا القرآن: أن يُهْدُوا ثواب ذلك إِلَى أموات الْمُسلمين، فلا ينبغي العُدُول عن طريق السَّلف؛ فإنه أفضل وأكمل».

وقال البعلي: «وقَالَ أبو العبَّاس في موضع آخر: الصَّحيح: أنه ينتفع الْمَيت بِجَميع العبادات البدنية من الصَّلاة، والصَّوم، والقراءة، كما ينتفع بالعبادات الْمَالية من الصَّدَقة والعتق ونَحوها باتفاق الأئمَّة». اهـ.

قلتُ: فهذه مسألة لشيخ الإسلام فيها قولان: في أحدهما -على منهجكم-: يَمنَع عن أموات الْمُسلمين الْخَير العظيم الذي يبذله لَهُم الْمُسلمون الأحياء، بالإضافة إِلَى مُخَالفته لاتفاق الأئمَّة!!

وأنا مع ما كان عليه السلف، وأرجو أن يكون رأي شيخ الإسلام الأخير.

ولشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في حياة الْخَضر قولان:

- أحدهما: يرى أنه حيٌّ.

- وفي الثانية: ينفي حياته بشدة.

وهذا عند الْحَدَّاديَّة وفي مذهبهم تناقض رهيب، يستوجب الطعن فيمن يَحصُل له مثل هذا (!!).

أمَّا عند العلماء: فهو مُجتَهد له أجران فيما أصاب فيه الْحَقَّ، وأجرٌ واحدٌ فيما أخطأ فيه.

* سادسًا:

قال فالح: «وهي كذلك في الفتاوى الكبرى (ج٤/ ص٤٤٥) وما قبلها وما بعدها مِمَّا يتصل بها مَعنًى وحكمًا، يدل على أنها معترضة[1] في الكلام، وأن الْمَعنى مفهوم من كلام شيخ الإسلام، ونصوصه تزيده وُضُوحًا عندما يرجع إِلَى كتبه التي ضَرَبَ عنها الْمَدخَلي صفحًا لغايته الفاسدة».

* التعليق:

١- هذا الكلام الذي أحَلْتَ عليه هو من «الاختيارات العلميَّة في اختيارات شيخ الإسلام ابن تيميَّة»، الذي رتبه على الأبواب الفقهية الإمام أبو الْحَسَن علي بن مُحَمَّد بن عباس البعلي الدمشقي، ولفظه:

«ومن مَاتَ وكان لا يُزكِّي، ولا يُصَلِّي إلَّا في رمضان؛ ينبغي لأهل العلم والدِّين أن يَدَعُوا الصَّلاة عليه عُقُوبة ونكالًا لأمثاله؛ لتركه ﷺ الصَّلاة على القاتل نفسه، وعلى الغالِّ، والْمَدين الذي له وَفَاءٌ، ولابدَّ أن يُصَلي عليه بعض الناس وإن كَانَ مُنَافقًا، فمن علم نفاقه؛ لَمْ يُصَلِّ عليه، ومن لَمْ يعلم نفاقه؛ صُلِّي عليه،

---

(١) الاعتراض من أنواع الإطناب ويؤتى به لأغراض، منها:

١- التنزيه. ٢- والدعاء. ٣- والتنبيه. ٤- وزيادة التأكيد.

ويركب أحيانًا من جُملَة، وأحيانًا من جُمَل، فمن أي أنواع الاعتراض هذا الكلام الذي تدَّعي أنه اعتراض؟!!

ولا يَجُوز لأحد أن يَتَرَحَّم على من مَاتَ كَافِرًا.

ومن مَاتَ مُظهرًا للفسق مع ما فيه من الإيْمَان كأهل الكبائر، ومن امتنع من الصَّلاة على أحدهم؛ زجرًا لأمثاله عن مثل فعله؛ كان حَسنًا، ولو امتنع في الظاهر، ودَعَا له في الباطن؛ ليجمع بين الْمَصلَحَتين؛ كان أولَى من تفويت إحداهما.

وترك النبي ﷺ غسل الشهيد والصَّلاة عليه يدل على عَدَمِ الوُجُوب، أمَّا استحباب الترك فلا يدل على تَحريم الفعل...» اهـ.

وبالْمُقَابلة بينه وبين ما في النسخة التي نقلت أنا منها، والتي تَمتَاز بالتحقيق على ثلاث نسخ مَخطوطة، وعلى رابعة عليها تعليقات العلامة مُحَمَّد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ وقد اعتنى بها الْمُحَقق عناية جيدة تَفْقِدُهَا كل طبعات هذا الكتاب.

وبالْمُقَارنة بين ما في الفتاوى الكبرى وهذه النسخة الْمُتَمَيزة وجدنا من الْخَلَل والسقط في نص الفتاوى ما يأتي:

١- ففي نص الفتاوى الكبرى: «لِتَرْكِهِ ﷺ الصَّلاة على القاتل نفسه، وعلى الغالّ، والْمَدين الذي له وفاء».

في قوله: «والْمَدين الذي له وفاء». فساد الْمَعنى فيه واضح وضوح الشمس، ولَمْ تدركه!!

وفي النسخة الْمُتميزة والتي عليها تعليقات للعلامة ابن عثيمين (ص١٣١): «.. والْمَدين الذي لا وفاء له». وهذا هو الْمَعنى الصحيح.

وفي مَجمُوع الفتاوى (٢٤/ ٢٨٦): «.. وعلى الْمَدين الذي لا وفاء له». وهو صحيح الْمَعنى وفيه زيادة: «على».

٢- حَصَلَ سقط في نسخة الفتاوى الكبرى بِمقدَار سطر وزيادة!! وهو قوله: «وَمَنْ صَلَّى على أحدهم يَرجُو له رَحْمَة اللَّه، ولَمْ يكن في امتناعه مَصلَحَة راجحة؛ كَانَ حَسنًا».

٣- وُجِدَ في نص الفتاوى الكبرى «وَمَنْ مَاتَ مُظهرًا للفسق». بـ: «الواو»، وفي النسخة التي نقلت منها: «أو مَنْ مات مُظهرًا للفسق».

والتحقيق العلمي يقتضي: ترجيح النسخة التي نقلتُ منها، والتي ذكرنا أنها متميزة على غيرها؛ لأنها قُوبِلَتْ على ثلاث نسخ مَخطوطة، ونسخة رابعة تقدَّم الْحَديث عنها، لاسيَّما ونسخة الفتاوى الكبرى رديئة الطبع والتحقيق، والفَطِن يُدرك مدى رَدَاءَة تَحقيقها، ولا يَرَى الاعتماد عليها عند الاختلاف، حيث حصل هذا السَّقط في موضعين في نص قصير، فلا يُؤمَنُ أن يَكُونَ قد سَقَطَت الألف الْمَهمُوزَة من كلمة «أو»، فَصَارَت «و».

والعجب أنك تتخذها حُجَّة، وأنت لَمْ تدرك ما أصاب النص الذي تصول به من بلاء، تصول به وتَجُول في استعلاء، وتُخَوِّن به الأمناء.

فهل على منطقك الأعرج تتهم مُحقق الفتاوى الكبرى؟!

وبالْمُقَابلة بين نسخة الشيخ مُحَمَّد حامد الفقي، وبين النسخة الْمُتمَيِّزة وجدنا في نسخة مُحَمَّد حامد قوله: «ومَنْ صَلَّى على أحدهم يَرجُو رَحْمَةَ الله». وفي النسخة المتميزة: «ومَنْ صَلَّى على أحدهم يَرْجُو له رَحْمَةَ الله».

فماذا نقول في الشيخ مُحَمَّد حامد، وقد سقطت عليه كلمة «له»؟!!

بل ماذا نقول فيه وقد ذكر مُحقق النسخة الْمُتَميِّزة أنه لَمْ تكد تَخلو صحيفة من الكتاب من خطأ أو نقص أو تَحريف؟!! قال هذا في الصفحة: «و» من مُقَدمة التحقيق.

وقال في الصفحة: «ز»:

أ- يوجد نقص سطر أو أكثر وله أمثلة كثيرة جدًّا، وذكر لذلك بعض الأمثلة.

ب- وذكر أن هناك نقص كلمة أو كلمتين، وهو كثير جدًّا، لا تكاد تَخلو منه صحيفة.

ج- يُحيل الْمَعنى في كثير من الْمَواضع.

فماذا يُحكم على الشيخ مُحَمَّد حامد في مَحكمَة الْحَدَّاديَّة؟! وكم من الْمَطارق سيهوون بها على رأسه؟!!

أما عند العلماء والعقلاء والنبلاء فسوف يعتذرون له ويَتَرَحَّمُونَ عليه، لاسيما

وليس عنده إلَّا نسخة خَطِّيَّة واحدة، ولا ينسون له جُهُودَه تَحْفَظُهُ في خدمة السنة ونصرتها.

٢- ما هو دليلك على أن شيخ الإسلام كتب هذه الكلمة بـ: «الواو» التي تصفها بالابتدائية، وأن ربيعًا جاء فتجرأ كذبًا وخيانة فكتبها بـ: «أو»؟!!

ألا يَجُوز عند العقلاء أن يكون الْخَطأ في نسخة الفتاوى الكبرى؟!

٣- من أين لك هذا القطع بأن ربيعًا هو الذي قام بهذا التحريف الذي قطعت به، وبَنَيْتَ عليه أحكامًا تَجعَل العقلاء يَتَرحَّمُونَ على مَحمُود الْحَدَّاد الذي يتقاصر أن يَصِلَ إِلَى ما وصل إليه زعيم الْحَدَّادِيَّة الْجَدِيد: فالح الْحَربي.

٤- قولُكَ:

«إن الْمَعنى مفهوم من كلام شيخ الإسلام».

- أقول:

إنَّ في هذه الدعوى مُجَازفة ومُكَابرة، فلا يَفهَمُ عَرَبِيٌّ ما تدَّعيه أنت على كلام شيخ الإسلام الذي نقلتُه أنا، وإنَّمَا يفهم ما فهمتُه أنا، وما قبل هذه الْجُملَة وما بعدها لا يَدُلُّ على ما تدَّعي، لا مَعنًى ولا حُكْمًا.

٥- وقولك:

«ونصوصه تزيده وُضُوحًا عندما يُرجع إِلَى كتبه التي ضَرَبَ الْمَدخَلي عنها صَفحًا لغايته الفاسدة».

- أقول:

من أين لك أنني ضربتُ صفحًا عن كتب شيخ الإسلام لغاية فاسدة؟! ومن أين لك أنني عرفت أن هذه الْجُملة معترضة، فحملتها ما لا تحتَمل، وأضربت عمدًا عن مراجعة كتب شيخ الإسلام؛ لأُمَشِّيَ الْمَعنى الباطل الذي افتريتُه -كما تزعم- على شيخ الإسلام؟!!

في ردِّي على أبي الْحَسَن كُنتُ بصَدَد الرَّدِّ عَلَى شريط فيه ظلم لأهل السنة، وأعلق ما تيسر على ما في هذا الشريط من الظلم والدعاوى.

وليس هذا الشريط مَخطُوطَة أقوم بتحقيقها، فأراجع نسخها، وأقارن بينها، ولاسيما عند اختلافها، وأضيف إِلَى ذلك كتبًا أخرى.

فهل أنت تقوم بِمثل هذا؟ أرني أعمالك الْجَليلة وتَحقيقاتك الدقيقة أيها الْمُحقق الْمُدقق!!

- وأقول لك: إن من تلوناتك الْحِربَائية أنك كنت مَعَ السَّلفيين فِي الإنكار على من يقول بِحَمل الْمُجمَل على الْمُفَصل، ثم قادك الظلم والبغي والفجور فِي الْخُصُومَة أن تنضم إِلَى حزب «سيِّد قطب» فِي القول بِحَمل الْمُجمَل على الْمُفَصل، وإذا كان هذا أصبح مَذهبًا لَكَ، فلماذا لَمْ تَحمل مُجمَلي على مُفَصَّلي؟! وإذا أبت نفسك ذلك؛ فلماذا كل هذه الافتراءات عَلَيَّ، وقد صرتَ من أصحاب حَمل الْمُجمَل على الْمُفَصل، وما فائدتك وفائدة غيرك من مذهب تَرَاه حَقًّا وعَدلًا أولُ من يستفيد منه أهل البدع، ثم لا تطبق هذا العدل.

والإسلام يأمرنا بالعدل مع الْمُسلمين، ومع الكفار، من يهود، ونصارى، ومَجُوس... إلخ.

ألَا قاتل اللَّه الأهواء!! ما أفسدها، وما أشد خطرها على أهلها قبل غيرهم، وكم كَشَفَ اللَّه حقيقتهم وحقيقة ما يُضمِرُون ويُكنُّون.

* سابعًا:

قال فالح الْمُحَقق العظيم(!): «وحتى ما رجع إليه منها، ونقل هذه النصوص وغيرها منها، وليس فيها تلك العبارة صاحب كتاب: موقف أهل السنة والْجَمَاعَة من أهل الأهواء والبدع. قد رجع إليه الْمَدخَلي، ونقل عنه وأحال عليه»[1].

* أقول:

١- بهذه المناسبة أذكُر أن فَالِحًا قد تَلَوَّن فِي حَقِّ هذا الكتاب تلونات، فهو يطعن فِي الكتاب وصاحبه، ثمَّ يعتذر ويَعُود إِلَى مدح الكتاب وصاحبه، وذُكِرَ لي

(١) هذا النص منه على هذا الكتاب دليل على أنه تعمد حذف كلام الأئمة الذي يدل على بطلان دعواه للإجْمَاع، فمن هو الْخَائن؟!!

أنه درّسَ فِي الكتاب، ثمّ عَادَ إِلَى الطعن فِي الكتاب وصاحبه وتبديعه، ثمّ لا أدري على أي لون هو الآن؟!!

٢- نعم، رَجَعتُ إِلَى هذا الكتاب، ونقلتُ منه ما أحتاجه فِي هذه القضية، ورَجَعتُ إِلَى كتابٍ لشيخ الإسلام، ونقلت منه عبارته بنصها، فَمَاذا تطلب مني؟ هل تطلب أن أراجع كتب شيخ الإسلام كلها، وأراجع أصُولَهَا وأصول أصول أصولِهَا إِلَى عهد الإمام مالك والأوزاعي والثوري فِي تعليق على شريط؟!!

إننا نريد منك عَمَلًا واضحًا فِي هذا الْمَيدان تكون فيه أسوة للأمة.

* ثامنًا:

قال فالح: «وكلام شيخ الإسلام نصه كما فِي مَجمُوع الفتاوى (٢٤/ ٢٨٦): «وأمَّا مَنْ كَانَ مُظهرًا للفسق مع ما فيه من الإيمَان كأهل الكبائر، فهؤلاء لابد أن يُصَلِّي عليهم بعض الْمُسلمين، ومن امتنع من الصَّلاة على أحدهم؛ زجرًا لأمثاله عن مثل ما فعله، كَمَا امتنع النبِي ﷺ عن الصَّلاة على قاتل نفسه، وعلى الغالِّ، وعلى الْمَدين الذي لا وفاء له، وكما كان كثير من السَّلف يَمتنعون من الصَّلاة على أهل البدع؛ كان عمله بهذه السنة حَسنًا...

إِلَى أن قال: ومَنْ صَلَّى على أحدهم يَرْجُو رَحْمَة الله، ولَمْ يكن فِي امتناعه مَصلَحَة رَاجحَة؛ كان ذلك حَسنًا.

ولو امتنع فِي الظاهر، ودَعَا له فِي الباطن؛ ليجمع بين الْمَصلَحَتين؛ كان تَحصيل الْمَصلَحَتين أولَى من تفويت إحداهما.

فانظر كيف انتزع الكلام من سياقه مُبَالَغَةً فِي الْخِيَانة، وأضاف ألفًا من عنده قبل «الواو» فصارت «أو»، فحسبنا الله وحسب شيخ الإسلام، وكفى إسلامنا وأمتنا شر الْمُتَلاعبين بنصوص أهل العلم، يزيدون فيها، وينقصون منها، وينسبون إليهم ما هم برآء منه».

* أقول:

إن الرُّجُل بارع فِي تلفيق التهم، لقد ذَهَبَ يَجْمَع كل ما وَصَلَ إليه فِي هذه القضية من كتب شيخ الإسلام؛ ليدين ربيعًا بالْخِيَانة والكذب... إلخ.

وبهذا الْمَسلك أول ما تُوَجَّهُ هذه التهمة لكل من حَقَّق كتاب «اختيارات ابن تيمية»، بل تُوَجَّه إِلَى مؤلف «الاختيارات» الذي اقتصر على نص واحد في هذه القضية، ولَمْ يرجع إِلَى كتب شيخ الإسلام، بل يكون -على منهجك- قد جَنَى على شيخ الإسلام؛ لأنه أَلَّف كتابًا في اختيارات شيخ الإسلام، وترك ما عداها!!

وتُوَجَّه إِلَى مُحَمَّد حامد الفقي الذي لَمْ يرجع إِلَى مُؤلفات شيخ الإسلام ومنها «الْمنهَاج».

وتُوَجَّه إِلَى ابن عثيمين الذي وقف على هذا النص، ورأى فيه كلمة «أو» الْخَطيرة، فلم يرجع إِلَى مُؤلفات شيخ الإسلام؛ ليقتلع هذه الكلمة الْمُدَمِّرَة من جذورها، ويبدلَهَا بـ: «الواو» الرَّحِيمَة، «واو» الْحَدَّادِيَّة التي تَحولت من جحيم على الأمة إِلَى جَمَاعة سلام ورَحْمَة، كما يظهر هذا التحول من كلام زعيمها الرَّحيم!! فهو شديد الرَّحْمَة بالأمَّة، ولا شدة عنده إِلَّا على السلفيين فيُعْذَر!!

* **تاسعًا:**

قال فالح متباكيًا على واوه «واو» الابتداء وعلى الكلام الْمَظلوم الذي انتزعه ربيع من سياقه: «فانظر كيف انتزع الكلام من سياقه؛ مُبَالغَةً في الْخِيَانة، وأضاف ألفًا من عنده قبل الواو» اهـ.

* **أقول:**

ففي هذا التصرف من ربيع كارثة عظيمة على إسلام الْحَدَّادِيَّة وأمتهم، فإن ربيعًا قد أصبح عدوًّا للأمة بسبب انتزاع هذا الكلام، وبسبب زيادة الألف الظالِمَة التي اعتدت على «الواو» فَحَوَّلتهَا إِلَى «أو»، ولو علم الروافض والصوفية بِمَا نزل بهذه «الواو»؛ لأقاموا لَهَا العزاء، وشادوا لَهَا القبور والبناء، ولناصبوا لكلمة «أو» أو ألفها العداء!!

وأنا لابد أن أعتذر إِلَى الناس، وأقول لَهُم، إنني بَرَاء مِمَّا نسبه إِلَيَّ فالح، وأن الْمُرتكب لِهَذَا الفعل في الدرجة الأولَى إِنَّمَا هو علاء الدِّين البعلي وأقرّه ابن عثيمين ومُحَقق هذا الكتاب، فَوَجِّهُوا خصومتكم واتهاماتكم إليهم(!)، أما أنا فوالله ما تصرفت في هذا الكلام، ولا انتزعته من موضعه، بل لَمْ أنتزع حرفًا واحدًا

من موضعه، ولَمْ أزد حَرفًا واحدًا، لا الألف ولا غيرها.

وأعتقد أن علاء الدين البعلي ومن بعده لَمْ يَتَصَرَّفوا فِي كلام شيخ الإسلام ابن تيمية لا فِي ألف ولا فِي غيرها.

وأريد أن أهون على الناس وعلى فالح من هذه الكارثة، فأقول: إنه لا فرق فِي هذا السياق بين «أو» وبين «الواو»، فكلاهما حرف عطف، وهما أختان، فلا خلاف ولا نزاع بينهما.

وليسامِحنِي فالح إذا قلت له: إنه قد أخطأ فِي جزمه بأن «الواو» هذه إنَّمَا هي ابتدائية، وأقول له: إذا كانت ابتدائية؛ فأين خبر كلمة «من» الواقعة بعدها؟!

وحتى لو كانت غير ابتدائية، وحتى لو حَلَّتْ «أو» مَحَلها، فأين خبر الْمُبتدأ؟!

وحتى يظهر للناس بطلان كلام فالح أعيد الكلام كما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية.

قال رَحِمَهُ اللهُ: «ولا يَجوز لأحد أن يَتَرَحَّمَ على مَنْ مَاتَ كافرًا، أو مَنْ مَاتَ مُظهرًا للفسق، مع ما فيه من الإيْمَان كأهل الكبائر».

فإذا جعلنا قوله: «أو مَنْ مَاتَ مُظهرًا للفسق.. إلخ». معطوفًا على ما قبله؛ استقام الكلام، وأخذ حكم الْمَعطوف عليه.

وإذا قلنا: إنه كلام مُبتدأ أو مستأنف لا علاقة له بِمَا قبله ولا ما بعده؛ صَارَ كلامًا مُهْمَلًا، لا فائدة له، نَربأ بشيخ الإسلام عنه.

ولو ربطناه بِمَا بعده، فقلنا: «ومَنْ مَاتَ مُظهرًا للفسق مع ما فيه من إيْمَان كأهل الكبائر، ومن امتنع من الصَّلاة عَلَى أحدهم؛ زَجرًا لأمثاله عن فعله كان حَسنًا».

وجعلنا «من امتنع» معطوفًا على «مَنْ مَاتَ مُظهرًا للفسق»؛ كان مَعنًى باطلًا يتضمن تَحسين الفسق وترغيبًا فيه، وحَاشى مسلمًا أن يَخطر هذا بباله.

وإذن؛ فلا يصح هذا الكلام إلا أن يكون مَعطوفًا على ما قبله، ويكون هذا رأيًا من آراء شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ.

وما ذكره فِي غير هذا الْمَوضع مُخَالفًا لِهَذَا الرأي يَجُوز أن يكون رُجُوعًا منه

عن هذا الرأي، كما يفعل غيره من علماء هذه الأمة ومُجتهديها؛ يرى الرأي، ثمَّ يظهر له رأي آخر يرى أنه الْحَق؛ فيرجع إليه.

لقد اجتهد فالح على خلاف عادته ومألوفاته، أو اجْتُهِدَ له بواسطة الْحَاسُوب، فَجَمَع كلام شيخ الإسلام من «مَجمُوع الفتاوى»، ومن «منهاج السنة»؛ ليثبت أن ربيعًا قد خان وبَتَرَ إِلَى آخر طعونه واتهاماته، وما أبعد عمله عن النصح للإسلام والْمُسلمين.

وبالتأمل فيما نقله وغيره: يظهر أن شيخ الإسلام كان يتكلم فِي هذه القضية بِحَسَب الْمُنَاسَبَات، فتارة يَتَكَلَّم فيها إجابة على سؤال، وتارة يَتَكَلَّم فيها ابتداءً كما فِي «الاختيارات»، وكما فِي «مَجمُوع الفتاوى» (٢٤/ ٢٨٨-٢٨٩)، وتارة للرَّدّ على أهل الأهواء كما فِي «الْمِنهَاج»، وتَختلف فِي الصياغات والعبارات والطول والقصر.

فهذه الفتوى التي نقلتها بنصها من كتاب «الاختيارات الفقهيَّة» واحدة منها، ورأيه فيها هو ما ذكره لَمْ أغيِّر منها حرفًا كما يفتري عَلَيَّ فالح: ﴿سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ﴾ [الزخرف: ١٩].

هذا ومِمَّا لا يفوتني هنا: أن فالِحًا يَحتَجُّ عَلَيَّ بكلام فيه سقط كما وضحته فيما سلف، وأنه قد أسقط من قول شيخ الإسلام: «ومَنْ صَلَّى على أحدهم يرجو له رَحْمَة الله». كلمة «له» قبل كلمة «رَحْمَة الله» فتغير الْمَعنى، فَصَارَ رجاء الرَّحْمَة للمُصَلِّي لا للميِّت.

وهذا على مذهبه خيانة وحرمان للميت من الرَّحْمَة!!

أمَّا على مذاهب أهل العلم والإنصاف فخطأ، لا يُطعن به فِي عدالة ناقله، ولا يتهم بِخِيانة، فما هو رأي فالح والْحَدَّادية؟!

والْجَوَاب: أنه إن كان حَدَّاديًا؛ فلا حرج عليه، ولو خان فِي صَفَحَات عَمدًا!!

وأمَّا إن كان من غير الْحَدَّاديين؛ فهو خائن كاذب ولو سقطت عليه كلمة خطأ، بل يُخَوَّن وإن لَمْ يقع منه سقط لا خطأ ولا عمدًا، فاعتبروا يا أولي الألباب.

* عاشرًا:

قال فالح:

«هذا وإن الْمَدخَلي بصنيعه هذا قد جَنَى على شيخ الإسلام جناية فظيعة بتحميله القول بِخِلاف ما أجْمَع عليه أهل السنة والْجَمَاعَة، واعتقاد ما يُخَالف عقيدتهم في تصرفه في كلام شيخ الإسلام وكذبه عليه هذا، إلَى بلايا وخيانات أخرى في هذا الْمَوضع ليس هذا مَحل بيانها، وإنَّمَا لَهَا موضع آخر -إن شاء الله-.

وفعله يدلك على أمرين:

الأول: أن الرَّجُل غير مأمون في نقله ونسبته الأقوال إلَى أهل العلم، فهو يبتر النصوص، ويزيد فيها وينقص منها ما يراه يَخدم تقريره، ويوافق هواه، وهذا مِمَّا يُقَوِّي أنه هو كاتب الْمَنشُور، فالصَّنيع صنيعه، والطريقة طريقته».

* أقول:

هكذا يقول فالح بكل شجاعة وجرأة، والواقع أن كل ما قاله كذب صريح:

أ- فقد رأى كلامي الذي فيه حديث عن رسول الله ﷺ يتضمن النهي عن عيادة مَرْضَاهُم، والنهي عن شُهُود جنائزهم، رواه الإمام أحْمَد (٢/ ١٢٥)، وابن مَاجَه (١/ ٣٥) حديث (١٩٢)، وابن أبي عاصم في السنة (ص١٤٤)، والآجري في الشريعة (١٩٠-١٩١)، ونقل السندي عن الْحَافظ ابن حَجَر تصحيحه، وحَسَّنه الألباني في ظلال الْجَنة (ص١٤٤)، وصحيح ابن مَاجَه (١/ ٢٢).

ب- ومن الأئمة الذين مَنَعُوا الصَّلاة على الْقَدَرِيَّة: ابن عبَّاس، وابن عُمَر، ومُجَاهد، ومالك، والليث، وأبو ثور، انظر: «موقف أهل السنة من أهل البدع» للرحيلي (١/ ٤١٣)، وقد أحال إلَى مَصَادر أخرى.

وعن بشر بن الْحَارث في الْجَهمِيَّة: «لا تُجَالسُوهُم، ولا تُكَلِّمُوهُم، وإن مَرِضُوا فلا تَعُودُوهُم، وإن ماتوا فلا تَشْهَدُوهُم» السنة لعبد الله بن أحْمَد (١/ ١٢٦).

وعن مُحَمَّد بن يَحيى العدني: «مَنْ قَالَ: الْقُرآن مَخلُوق. فهو كافر، لا يُصَلَّى خلفهم... ولا تُشْهَد جَنَائزهم، ولا تُعَاد مَرْضَاهُم». اللالكائي (١/ ٣٢٥)، وانظر رَسَالتي: «إعانة أبي الْحَسَن» (ص١٤-١٥).

وقد رأى فالح هذا الكلام، بدليل أنه ذكر أني رَجَعْتُ إلى كتاب الرحيلي «موقف أهل السنة من أهل البدع»، فكتمه وخالف مضمونه بدعوى أن ربيعًا قد حَمَّلَ شيخ الإسلام القول بِخِلاف ما أَجْمَعَ عليه أهل السنة والْجَمَاعَة، واعتقاد ما يُخَالف عقيدتهم، وقد علمت كذبه في هذا مائة في الْمِائة.

ومؤدى دعواه هذه: أن يكون ابن عبَّاس، وابن عُمَر، ومُجَاهد، ومالك، والليث، وأبو ثور، ومن نقلوا الْحَدِيث في القدريَّة مثل أَحْمَد، وابن مَاجه، وابن أبي عاصم، وعبد الله بن أَحْمَد: أنهم ليسوا من أهل السنة والْجَمَاعَة؛ لأنه لَمْ يُعتَد بهم ولا بأقوالِهم في هذه القضية، أو أنهم قد خَالَفُوا إجْمَاع أهل السنة إن كان يَرَاهُمْ منهم.

ج- إني أطالبه ببيان هذه البلايا والْمَظَالم والْخِيَانات، ولا أدري كم بلغت، فإن عَجِزَ فليعلم الناس إفكه، ومن هو صاحب البلايا والْمَظَالم والْخِيَانات.

أنسيت تأصيلاتك الفاسدة، وأحكامك الغليظة على أناس أبرياء، أو عندهم أخطاء؟! جازفت في الْحُكم عليهم، فقلتَ في أحدهم بأنه قد كذب القرآن والسنة، وكذب الإسلام!! وتقول: فلان مشرك!! وفلان زنديق!!

وكم افتريت على أهل السنة من عُلَمَاء ودعاة؟!!

وحكمت على أستاذ بأنه قد نَسَفَ رسالات الرسل والكُتُب التي أنزلت عليهم!! لأنه لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ في فتوى في الانتخابات، تَذَكَّر هذه الأمور وغيرَها، وانظر هل رَجَعْتَ عن شيء منها، أو أنك لا تزال تزداد من البلايا والْمَظَالِم.

د. ماذا تريد بهذين الأمرين:

الأول: أن الرَّجُل غير مأمون في النقل ونسبته الأقوال إِلَى أهل العلم، فهو يبتر النصوص... إلخ، ونقلك عن ابن الْمُبَارك، والْمُعَلمي في الكوثري، أتريد أن تهدم كتبي وجهودي ومَقَالاتي في بيان عقيدة ومنهج أهل السنة والْجَمَاعة، وفي بَيَان عقائد ومناهج أهل البدع والضَّلال؛ انتصارًا لهم؟! لقد كنت تشيد بكتبي وكتاباتي، ثم صرت تشوهها، وترمي صاحبها بأنه غير مأمون في النقل... إلخ.

● لطيفة:

ألا يصدق عليك قول حذيفة ﷺ: «إنَّ الضَّلالَةَ حَقَّ الضَّلالة أن تَعْرِفَ ما كنتَ تُنكر، وأن تُنكِر ما كنتَ تَعْرِف»؟!!

وألا يَدُلُّ موقفك هذا الأعوج الأهوج أنك جعلتَ نفسك ميزانًا، مَنْ وَافَقَكَ؛ فهو الصادق المأمون، ومَنْ خَالَفَكَ؛ يُصبح خائنًا مُجرمًا يُحَذرُ منه ومن كتبه؟!

فهل مَنْ يفعل هذا يكون عند الناس مأمونًا عدلًا؟!! بل من أئمة الجرح والتعديل مثل: يَحيى بن سعيد القطان، وعبدالرَّحْمَن بن مهدي، ومالك، وأحْمَد بن حنبل، وابن معين؟!!

أو أن العقلاء لا يعبئون بقوله، ولا يزداد عندهم إلَّا مَهَانة، لا سيَّمَا وهم قد عرفوا كذبه، واشتهر بالكذب والْجَوْرِ الغليظ فِي الأحكام على الأبرياء.

إن بلاياك على السَّلفيَّة والسَّلفيين لعظيمة، ولو لَمْ يكن من بلاياك وأكاذيبك إلَّا ما حَوَاهُ هذا الْمَقَال؛ لكفى فِي إسقاط عدالتك، وأن ينبذك أهل السنة نبذ النواة تَنَزهًا من أفاعيلك الشنيعة التِي تُشَوِّهُ السُّنَّةَ وأهلها.

ألا تستحيي من نقل أقوال العلماء فِي الكذب والكذابين؛ لتنزلَهَا على أشد الناس بُعدًا عن الكذب، ومن أشد الناس تَحذيرًا من الكذب، ومن أشد الناس بُغضًا للكذب والكذابين.

وتنسى نفسك وأنت الكذوب بشهادة الثقات عليك وبأقوالك وأحكامك القائمة على الْمُجَازَفَات، ومنها مقالك هذا الذي يسود الوجوه.

ومن كلام النبوة الأولَى: «إذا لَمْ تستحِ؛ فاصنع ما شئت».

ومن أقوال العرب. «رَمَتني بدائها وَانسَلَّت».

● الْحَادي عشر:

قال فالح: «وليعلم أصحاب هذه الطريقة أن الله ﷻ مُحيط بهم، كاشف أمرهم.

يقول سفيان: مَا سَتَرَ الله أحدًا يكذب فِي الْحَديث.

ويقول عبد الرَّحْمَن بن مهدي: لو أن رَجُلًا هَمَّ أن يكذب في الْحَديث؛ لأسقطه اللَّه.

ويقول ابن الْمُبَارك: لو هَمَّ رَجُل في السَّحَر أن يكذب في الْحَديث؛ لأصبح والناس يقولون: فلان كذاب» اهـ.

* أقول:

يَنقل هذه النُّصوص في الكذب والكذابين مُوهمًا للناس أنه من الْمُحَاربين للكذب، وأن خُصُومَه يكذبون، ومِمَّا عَدَّه على ربيع من الكذب والْخِيَانة ما رأيتم، وتبيَّن لكم بُعْدَ ربيع وبراءته من كل ما أَلْصَقَ به فالح الكذاب الأشر.

أفلا يُنزل فالح هذه النصوص على نفسه، ويُدْرِكُ أنه أحَقُّ من خُصُومه بأن تُنَزَّل عليه!!

ويقول: «قال الْمُعَلمي مُعَلِّقًا على هذه الآثار: والْمَقصُود هنا - أن مَنْ لا يُؤْمَن منه تعمد التحريف والزيادة والنقص على أيِّ وجه كان؛ فلم تثبت عدالته».

- أقول: فكيف وقد ثبت عن فالح بالأدلة أنه تَعَمَّد الكذب والْخِيَانة، فماذا يُقَال فيه؟! أتثبتُ له العدالة، أو يُؤتَمَنُ على شيء من أمور الدِّين والدنيا؟!!

وقال -أيضًا-: «ومن خِيفَ أن يغلبه ضرب من الْهَوَى. .[1] في تَعَمُّد الكذب والتحريف لَمْ يُؤْمَن أن يغلبه ضرب آخر وإن لَمْ نشعر به»[2].

* الثاني عشر:

قال فالح مُعلِّقًا على كلام الْمُعلمي: «وهَذَا هو حال هذا الرَّجُل، واللَّه الْمُستَعَان!!».

---

(١) قوله: «ومن خيف أن يغلبه ضرب من الْهَوَى في تعمد الكذب والتحريف؛ لَمْ يُؤْمَن أن يغلبه ضرب آخر وإن لَمْ نشعر به». سقط على فالح في هذا الموضع جُملة: «فيُرْتَهُ» التي هي مُتَعلَّقُ قوله: «في تعمد الكذب». وهذه زَلَّة عظيمة، أو خيانة خطيرة في مَذهَب الْحَدَّادية، ولو آمن الناس بهذا الْمَنهَج؛ لكسروا أقلامهم رُعبًا من الوقوع في مثلها!! انظر لزامًا: «التنكيل» للشيخ الْمُعَلمي رحمه الله (٤٨/١).

(٢) أقول: فكيف وقد سَيطرَ على فالح الْهَوَى فعلًا، فَتَعَمَّد الكذب والْخِيَانة، فلو رأى الْمُعَلمي وغيره من العُلَمَاء أفعال فالح هذه بِمَاذا يَحكُمُون عليه؟!!

- وأقول أنا: بل هذا هو حالك وحال عبد اللطيف الذي حَذَفَ من كلام الألباني حوالي ست (٦) صفحات في مدح دعوة الإمام مُحَمَّد بن عبد الوَهَّاب ودولة آل سعود، ومع ذلك اعتبر الألباني عَدوًّا للإمام مُحَمَّد من كلمة قَالَهَا في البنَّا في الشريط الذي سُجِّل فيه كلام الألباني، ومن كلمة أخرى اعتبر فيها الألباني الإمام مُحَمَّدًا شيخ الإسلام الثاني بعد ابن تيمية إِلَّا أنه فَرَّقَ بينهما في العناية بالْحَديث، وكم للألباني من الثناء على الإمام مُحَمَّد ودعوته، والذبِّ عنها، وقد رَمَاهُ أهل البدع عن قوسٍ واحدة؛ لأَنَّه عندهم وَهَّابي!!

وهذا أمرٌ لا يُلحق فيه صديق فالح الذي فعل هذا الفعل، وله كتابٌ سَمَّاه-كذبًا-: «الفتح الربَّاني»، افترى فيه على ربيع وإخوانه السلفيين، واعتبرهم حزبًا سريًّا خطيرًا، قائمًا على منهج الألباني الْخَاطئ!! وتلاعب بكلام ربيع وَادَّعَى عليه دَعَاوَى كاذبة.

وقد عَلِمَ القارئ الكريم أكاذيب فالح في هذا الْمَقَال، ثمّ لا يَخجل من الكلام على الكذب والكذابين في حَقِّ أناسٍ من أنزه عباد اللَّه، وأبعدهم عن الكذب، فهذا لَمِنْ أعجب العجائب!!

* الثالث عشر:

قال فالح: «وقال الْمُعَلمي في طليعة التنكيل (ص٤٦) في كلامه على الكوثري: قلت: رأس مال العالِم: الصِّدق، ومن استحل التحريف في موضع ترويجًا لرأيه لَمْ يُؤْمَن أن يُحرِّف في غيره».

● أقول:

كيف لو رأى الْمُعَلمي فالِحًا وقد ارتكب الكذب والْخِيَانات في مواضع عَمْدًا؛ ترويجًا لرأيه الفاسد؟!

* الرابع عشر:

قال فالح: «وقال أيضًا (ص٥١): ومن فواقره تقطيع نصوص أئمة الْجَرح والتعديل، يَختزل منها القطعة التي توافق غرضه، وقد يكون فيما يَدَعه من النص ما يبيِّن أن معنى ما يقتطعه غير الْمُتَبَادر منه عند انفراده.. ثم ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ أمثلة كثيرة من

كلام الكوثري على ذلك».

* أقول:

وأشنع من هذه الفواقر ما فعله فالح، فقد طَعَنَ في أئمَّة الْجَرح والتعديل وفي بعض أصولِهم، وهاهو يَختزل من كلامي ويُخفي منه ترويجًا لرأيه الفاسد.

الخامس عشر:

قال فالح: «ثمَّ قال أيضًا (ص٥٤): ومن فَوَاقِره أنه يَعمَد إلَى جَرح لَمْ يثبت، فيحكيه بصيغة الْجَزم مُحتَجًا به.. وذكر أمثلة على ذلك».

ثم قال فالح معلقًا -بدون خجل من أفاعيله ومن نقل هذا الكلام الذي لا ينطبق شيء منه على خصمه وهو وحزبه أحق به- قال: «أقول: ما أدري ماذا يقول الْمُعَلمي في ربيع وأتباعه لو اطلع على تلاعبهم بنصوص أهل العلم التي[1] سبق أن بيَّنته[2] هل يستحق ربيع عنده وصف إمام الْجَرح والتعديل، أو وصف ربيع السنة، أو لقب الناصح الصادق، أم يستحق لقبًا آخر».

* أقول:

إن رَبيعًا لا يُحِبُّ أن يُوصَفَ بهذه الأوصاف، ولكنه هل يستحق أن يوصف بـ الكذب، والْخِيَانة، وبتر النصوص، وهل يُحَذرُ من نقوله سلفيٌّ يَحترم الْمَنهَج السلفي؟!! لاسيما ونُقُول ربيع كلها في خدمة الْمَنهَج السَّلفي، والذبِّ عنه وعن أهله، وقد جهد خُصُوم الدَّعوَة السَّلفيَّة أن يَجدوا عليه مآخذ في نقله، فعجزوا -بِحَمد الله تعالَى-.

وأعتقد أنهم مع خُصُومتهم لا يلحقون فَالِحًا في الْجَرأة على الكذب والتكذيب، وأن عندهم ما لا يوجد عند فالح من الْحَيَاء والْمُرُوءة.

- وأقول:

ماذا سيقول الْمُعَلمي في فالح وحزبه وهم يَحتقرون أئمَّة الْجَرح والتعديل،

---

(١) و(٢): كذا قال فالح!! والصواب: إن كان الضمير «الْهَاء» يرجع إلَى «التلاعب» فنقول: الذي سبق أن بيَّنه. وإن كان الضمير راجعٌ إلَى النصوص فنقول: التي سبق أن بيَّنتها. وعلى كلا الْحَالين فكلامه سقيم مبنًى ومعنًى!!

ويَرَونَ أنهم ليسوا أهلًا للحكم على أهل البدع؛ لأن التبديع للعلماء الذين عندهم إحاطة وقدرة على الاستنباط.. إِلَى آخر الطعنات فيهم، والْخُرُوج على أصولهم فِي الْجَرح والتعديل، والقول فِي بعض أصولهم: إنها أضلَّت الأمة.

ولو وقف الْمُعَلمي على مؤلفاتي فِي نصر السنة؛ لأيَّدَها كَمَا أيَّدَها إخوانه من أئمَّة السنَّة، ولاسيما صديقه الألباني.

- ثمَّ أقول:

ماذا سيقول الْمُعَلمي فِي فالح وحزبه الْحَدَّادي وهم يطعنون فِي عُلَمَاء السنة والتوحيد، والقامعين للبدع من أمثال: الشيخ النجمي، والشيخ زيد بن مُحَمَّد هادي، والشيخ ربيع بن هادي، والشيخ عبيد الْجَابري، والشيخ صالح السحيمي، والشيخ مُحَمَّد بن هادي، وسائر القائمين بالْمَنهج السَّلفي فِي مَكَّة، والْمَدينة، وجُدَّة، والرياض، والشرقية، واليَمَن، والْجَزَائر، والْمَغرب وغيرها من البلدان؟!!

ماذا سيقول الْمُعَلمي، وابن باز، والألباني، وابن عثيمين ومَنْ قبلهم فِي فالح وفِي حزبه الْحَدَّادي، وهم يفترون الكذب على الْمَنهَج السلفي وعلمائه وكتبه، ويَصُدون الناس عنها بهذا الكذب والتشويه؟!!

الْجَوَاب: سيقفون من فالح وحزبه أشد من الوقوف فِي وجه الكوثري؛ لأن فَالِحًا وحزبه أجهل وأكذب من الكوثري، فالكوثري قد شهد له الْمُعَلمي والألباني بالعلم.

وشهدا عليه بالتحريف، ولكنه لَمْ يبلغ مبلغ فالح فِي الكذب والتهور فيه، وكفى بالكذب بدعة، ولاسيما على أهل السنة ومنهجهم وكتبهم.

* السادس عشر:

قال فالح: «ثانيًا: إن القوم لَمْ يفهَمُوا عقيدة أهل السنة والْجَمَاعَة».

* أقول:

يريد بالقوم الذين لَمْ يفهموا عقيدة أهل السنة والْجَمَاعَة: الشيخ رَبِيعًا، وعُلَمَاء أهل السنة الْمُعَاصرين الذين لَمْ يُؤيِّدوه فِي أباطيله، وحتى الذين يتستر بهم

الآن ينظر إليهم بعين الاحتقار والازدراء، ويطعن في علم هذا ومنهج وعقيدة هذا، وهاهو اليوم يطعن في عقائدهم.

انظر أخي وأدرك الفرق بين فالح وبين مَنْ يطعن فيهم، فلهم مؤلفات تدعو إِلَى العقيدة السَّلفيَّة وتذب عنها، وفالح ليس له مؤلفات تذكر، ولَمَّا رَفَعَ رأسه مُتَعَالِمًا؛ سقط على أمِّ رأسه في الطعن في أهل السنة والكذب عليهم.

وانظر ما جُمِعَ له من أقواله في كتاب «الْمُصَارَعَة» ماذا فيه من التقعيد الفاسد، والأحكام البهلوانية الْجَائرة، وانظر طلائع كتابه الذي يَحشد له من سنة أو أكثر، ماذا في هذه الطلائع من الكذب والْخِيَانات، والْحَرب على أهل السنة، والتشويه لكتب ربيع السلفية التي نفع الله بها السنة وأهلها؟!! يُشَوهها ليصد الناس عن الْحَقِّ، ويصرفهم إِلَى الباطل.

* السابع عشر:

قال فالح: «ولو كَانَ الرَّجُل يعرف عقيدة أهل السنة لَمَا تلاعب بنصه هذا التلاعب الذي يُخَالف إِجْمَاع أهل السنة».

فربيع عنده جاهل بعقيدة أهل السنة، وإذا كان جَاهلًا بعقيدة أهل السنة؛ فهو بغيرها من أمور الإسلام أجهل، ولعله ينظر إلى سائر عُلَمَاء أهل السنة بهذا الْمِنظَار، والألباني عنده جاهل بعقيدة أهل السنة؛ لأنه يقول بالإرجاء وبغيره، وابن عثيمين لا يدري ما يَخرُج من رأسه فهو مَجنون عنده!!

ولو درس للمعلمي لوجده من أجهل الناس -في ضوء مذهبه هذا-، وإذا أخطأ أي عَالِم عنده؛ فهو بهذا الْمَنهَج والتقعيد جاهل.

فإن قال فالح بغير هذا فهو كذاب، فهو إذا أراد إسقاط عَالِم يبدأ برميه ونَحره بالْجَهل، أما ما رَمَاني به من التلاعب بنص شيخ الإسلام ومُخَالفته للإِجْمَاع، فقد مَضَى الرَّد على هذا الإفك.

وأزيد فأقول: قال شيخ الإسلام نفسه رَحِمَهُ اللَّهُ: «والإِجْمَاع الْمُدَّعَى في الغالب إِنَّمَا هو عدم العلم بالْمُخَالِف، وقد وجدنا من أعيان العلماء مَنْ صَاروا إِلَى القول بأشياء مُتَمَسكهم فيها عَدَم العلم بالْمُخَالف، مع أن ظاهر الأدلة عندهم يقتضي

خلاف ذلك، لكن لا يُمكن العالِم أن يبتدئ قَوْلًا لَمْ يعلم له قَائلًا، مع علمه بأن الناس قد قالوا خلافه، حتى إن منهم من يُعَلق القول فيقول: إن كان فِي الْمَسألة إجْمَاع فهو أحَقُّ ما يتبع، وإلَّا فالقول عندي كذا وكذا». اهـ. انظر: «رفع الْمَلام عن الأئمّة الأعلام» (٤٠-٤١/ ط٥) الْجَامعة الإسلامية.

ومسألتنا هذه من أحقّ الْمَسَائل التي تردُّ فيها دعوى الإجْمَاع عند من يَعقِل ويُنصف.

* الثامن عشر:

قال فالح: «فتخبطاتهم من تسليط الله عليهم، وهي سبب كشفهم وفضحهم؛ لأن أهل السنة إذا وَجَدُوا نصًا مَنسُوبًا إلَى إمام من أهل السنة يتضمن عقيدة تُخَالف عقيدتهم، سيقفون عنده كثيرًا، ويفحصونه فحصًا دقيقًا؛ لعلمهم أن مثله لا يصدر عن مثله، وهذا ما حَصَل، فأنا عندما قرأت ما نقله مَنْ سَمَّى نفسه «الناصح الصادق» من نصوص أهل العلم؛ وجدتُ أن هذه النصوص على الصورة التي نقلها لا تصدر عن مثلهم، فَلَمَّا رَجَعتُ إليها؛ وجدت ما تقشعر منه الْجُلُود، وتشمئز منه النفوس السَّوِيَّة، وكان ذلك سببًا فِي كشف تلاعبه.

وهكذا لَمَّا قَرَأتُ ما نسبه ربيع إلَى شيخ الإسلام من القول بعَدَم جَوَاز التَّرحُّم على مَنْ مَاتَ مُظهرًا للفسق؛ تيقنت أن شيخ الإسلام لا يُمكن أن يقول هذا القول؛ لأنه يُخَالف ما يُقَرِّره شيخ الإسلام، بل يُخَالف إجْمَاع أهل السنة».

* أقول:

إن هذه التَّخبطات التي هي من تسليط الله عَلَى ربيع، وكل مَنْ يُخَالف فالِحًا فِي أي شيء؛ إنَّمَا يَتَصَدَّى لَهَا أهلُ السنة الفطناء الْجَهَابذة، ومَنْ هُمْ هؤلاء؟!! إنهم الْحَدَّادية العظماء: فالح وحزبه، فهم الذين رَفَعُوا راية السنة فِي وجه ربيع ومن معه من الْمُخَالفين للإمام فالح!!!

ولذا ترى ما تَصَدَّى للطعن فِي ربيع والنجمي وزيد وعُبيد وغيرهم مِمَّن ذكرناهم آنفًا، إلَّا هذا الإمام الْجِهبذ وحزبه!!

فإن قُلتَ: لِمَاذا تقول هذا الكلام فِي وصف فالح، فإنه ليس بهذه الْمَنزلة؟

فأقول: هو كذلك عندكَ وعند كل من لا يُعظِّم فَالِحًا، ولكنه عند الأئمة الْحَدَّادِيَّة فوق ما ذكرته لك، سَرَّكَ ذلك أو سَاءَكَ وأرغم أنفك!!

فهو الْجِهبِذ والْمُنقذ، وشاهد عصره، وحاوي العلوم والفنون، وأطاب السنون، وقد رضيه الأئمة الْحَدَّاديون، واتَّخذوه هَاديًا مَهديًا!!!

صَرَّحَ بهذا الإمام توفيق الأزهري، وأيَّده أئمَّة الْحَدَّادِيَّة، وأعلنوا ذلك على الْمَلا، وزَادَ بعضهم أنه يستحق أكثر من هذه الأوصاف!! فما كان من الإمام فالح إلَّا أن يتخذهم أنصارًا وجُنُودًا لرفع راية السنة الْحَدَّادِيَّة، وكُلَّمَا بالغوا في مدحه وتَمجيده ازدادوا منه قُربًا ورِفعة ومكانةً، وكل ما يقولونه حَقٌّ عنده!!

ولَعَلَّكَ تقول: إذن ففالح عند أئمَّة الْحَدَّادِيَّة فوق ابن تيمية وأمثاله؟

فأقول لك: وهل في ذلك غَرَابَة واستبعاد؟! ألا تعلم أن هؤلاء الأئمَّة قد فَضَّلوا إمامهم الأوَّل الْحَدَّاد على ابن تيمية، وأن طعنه وغمزه في ابن تيمية وابن القيم وابن أبي العزِّ وغيرِهم لا يزيدهم إلَّا تَعلُّقًا به؟!!

وكان بعضهم يقول للعلماء الْمُتخَصِّصين في العقيدة: عليكم أن تُثنُوا ركبكم بين يدي أم عبد الله زوجة أبي عبد الله الحدَّاد!!

فكيف تستغرب منهم أن يَرَوا الإمام فَالِحًا الْجِهبِذ الْمُنقذ حاوي العلوم والفنون.. إلخ فوق ابن تيمية في العلوم، وفوق أئمَّة الْجَرح والتعديل في أبواب الْجَرح والتعديل!!

وأما أبواب التبديع فلا يلحقه الأولون ولا الآخرون!!

فلهذه الْمَنزلة العظيمة للإمام فالح عند القوم لا يُخَالفونه في صغير ولا كبير ويُؤيِّدُونه، ولاسيما الطعن في هؤلاء الْجُهَّال الضُّلال الْمُرجئة ربيع ومَنْ أيَّده في نصيحتيه لفالح، ومَنْ تأخر عن نُصْرَة هذا الإمام؛ فلابد من الطَّعن فيه أيضًا، والْحُكم عليه بأنه من الواقفة!!

أتدري من هم الواقفة؟

إنهم الذين تَوَقَّفُوا في القرآن، فيقولون: القرآن كلام الله. ويأبون أن يَقُولوا: غير مَخلوق. فيصفهم عُلَمَاء السَّلف -الإمام أحْمَد وأئمَّة الْحَديث في عصره-

بأنهم واقفة، ويقولون في الواقفة: إنهم جَهميَّة، وبعض أهل السنة يُكَفِّرُ هؤلاء الواقفة.

والذين توقفوا عن نصرة فالح وأصوله والوقوف إلَى جانبه أطلق عليهم هذا الإمام: «الواقفة»؛ تشبيهًا بالواقفة الأولَى، وأيَّده أئمَّة الْحَدَّاديَّة!!

وحيث إن إمامة السنة فِي هذا العصر انتهت إلَى هذا الْجِهبِذ الْمُنقذ، الْحَاوِي للعلوم والفنون؛ فلا نرى أحدًا يَتَصَدَّى لأهل الضَّلال وتَخبطاتهم إلَّا هو، وهؤلاء الأئمَّة الْحَدَّاديَّة من أنصاره، فهم أهل السنة الذين إذا وَجَدُوا نَصًّا منسوبًا إلَى إمام من أئمَّة السنَّة يتضمن عقيدةً تُخَالِفُ عقيدتهم، يقفون عنده كثيرًا يفحصونه فحصًا دقيقًا؛ لعلمهم أن مثله لا يَصْدُر عن مثله، لاعتقادهم أنه معصوم من الْخَطأ فِي الأصول والفروع!!!

فإن قُلتَ: إن فِي هذا الكلام نظرًا، وأرى أن هؤلاء الأئمَّة الْحَدَّاديَّة مُخطئون غالون فِي الشيخ فالح، وأرى أنه دون هذا الْمُستَوَى بكثير.

أقول لك: أين مؤلفاته؟!! وأين فحصه لضلالات الرَّوَافض، والْخَوَارج، والْمُعتَزلة والصوفية، وأهل الْحُلُول ووحدة الوُجُود، والعلمانيين، وسائر الأحزاب الضالة؟!!

بينما نرى أن السَّلَفَ يَتَصَدُّونَ لكل الفرق الضَّالة، ويكشفون عَوَارَهُم، ويُبيِّنُونَ ضَلالَهُم، وابن تيمية تَصَدَّى لليهود والنصارى، والرَّوَافض، والْخَوَارج، والأشعريَّة، والصوفيَّة ولاسيما أهل وحدة الوجود، وما ترك فرقة إلا رَدَّ عليها، وهذه مؤلفاته العظيمة شاهدة بغزارة علمه وقوة حُجَّته، وكل مَنْ جَاءَ بعده من أتباع الْمَنهَج السلفي؛ فإنَّمَا يغترفون بعد كتاب اللَّه وسنة رسول اللَّه ﷺ، إنَّمَا يغترفون من بَحر علمه.

ولا نرى للشيخ فالح شيئًا من مثل هذه الْجُهُود والْمُؤلفات، ولا نرى أنه يفحص أقوال الرَّوافض، ولا الْخَوَارج، ولا الصوفيَّة، ولا اليهود، ولا النصارى، ولا العلمانيين، ولا الأحزاب الضالة ومؤلفاتهم، وقنواتهم الفضائية، ومواقعهم على الشبكات العنكبوتية تهاجم الإسلام والْمَنهَج السلفي

بالذات؛ فلا نرى ذلك يُحَرِّكُ ساكنًا من هذا الرَّجُل، فلا نرى فَحْصًا لطعونهم، وهذه الطعنات تنهال على الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهَّاب ومؤلفاته وعقيدته، فَمَا نَرَاهَا تُحَرِّكُ منه ساكنًا، ولا تَهُزُّ وجدانه ومشاعره.

بل نَرَاهُ يُحَارِب أتباع هذا الإمام الذين يَذُبُّون عنه وعن عقيدته ومنهجه، بل رأيناه يَحُطُّ من مكانته.

فأقول لك: إن أئمة الْحَدَّادِيَّة لا يطيقون هذا الكلام، وسيشنون عليك الغارات الشعواء.

ثم أقول لك:

- أولًا: لا تستعجل، فإن القوم مَشْغُولُونَ الآن بربيع وأمثاله، ولذكائهم وعبقريتهم يقفون عند النص الواضح طَوِيلًا يَمْحَصُونه -ورغم اجتهادهم لا يفهمونه!- فيقعون في الأكاذيب والافتراءات من حيث يشعرون أو لا يشعرون!!

- وثانيًا: لابد من تَلَمُّسِ الأعذار لإمامهم، فإنه إما يَخَاف من مواجهة هذه الفرق، أو يستحيي منهم، أو أنه يُؤَلِّف في الرَّدِّ عليهم، ويُخفِي ذلك إِلَى يوم القيامة، وهناك يُعلِنُ رُدُودَهُ على هذه الفرق على رءوس الأشهاد!!

فَإِن قُلتَ: إني أرى غُلُوًّا شديدًا في نظرة فالح إِلَى أقوال السَّلف وابن تيمية تشبه غلو الرَّوَافض في أئمتهم، حيث يَدَّعُونَ لَهُم العصمة.

فأقول لك: نعم يُلْمَس هذا منه، لكن فيما يوافق هَوَاه، فَمَا وَافَقَ هَوَاهُ؛ فهو الْحَق عنده وعند حزبه.

وأعترف لك أن هذا يُخَالف الكتاب والسنة ومنهج السلف -رَضوَان الله عليهم- في التعامل مع أقوال السَّلف، ذلك التعامل الواعي القائم على أنه لا عصمة إِلَّا للأنبياء فيما يبلغونه، بل يعتقدون أنه قد يَحصل الْخَطأ من الأنبياء، وميزتهم أن الله يُنَبِّههم إِلَى ذلك، ولا يُقِرُّهُم على الْخَطأ، أما غير الأنبياء من الصَّحَابة والتابعين وسائر الأئمة الْمُجتَهِدين؛ فإنهم عندهم يُصِيبون ويُخطِئون، فما أصابوا فيه الْحَقَّ؛ فلهم أجران، وما أخطئوا فيه؛ فلهم أجر واحد، ويقولون

كل يُؤْخَذ من قوله ويُرَدُّ؛ إلَّا رسول اللَّه ﷺ.

ويُقَرِّر شيخ الإسلام أن العُلَمَاء قد يُخطئون حتى في العلميات «العقائد»، فيعذرون في أخطائهم ما داموا قد بذلوا أقصى وسعهم في طلب الْحَق.

ويقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في «القواعد النورانيَّة» تَحقيق الشيخ: مُحَمَّد حامد الفقي (ص١٥٠): «وقد بيَّنتُ أن التناقض واقعٌ من كل عَالِم غير النبيين».

ونَحن ندين اللَّه أن الْخَطأ والتناقض يقع من العلماء -شيخ الإسلام أو غيره- كما هو عقيدة أهل السنة.

ولكن فَالِحًا جَعَلَ نفسه هو الْمِيزان، فَمَا خالفه فهو الباطل، ومستعد أن يُهين كل مَنْ يُخَالفه ويُحقره، كما فعل بأئمة الْجَرح والتعديل، وكما فعل بكثير من العُلَمَاء الْمُعَاصرين وغير الْمُعَاصرين، وما وافق هواه -ولو كان خطأ أو باطلًا- يُبَالغ في نصرته ولو بالأكاذيب والتُّرَّهَات وادعاء الإجْمَاع، وإن لَمْ يكن هناك إجْمَاع!! كما رأيت في هذا البحث، ومنه ما تراه في مَقَاله هذا الْمَليء بالأكاذيب والتهاويل والأراجيف، وقد تقدم لك آنفًا كلام شيخ الإسلام في دَعَاوَى الإجْمَاع.

* التاسع عشر:

قال فالح: «وكان مَحْمُود الْحَدَّاد الذي تنسب إليه الفرقة الْحَدَّاديَّة يَمنَع التَّرحُّم على الْمُسلمين، ويَحمل من أجل ذلك على أهل السنة: شيخ الإسلام وغيره، وينكر عليهم التَّرحُّم على الْمُسلمين، وما كان يكذب عليهم ويتصرف في كلامهم، وينسب إليهم ما لا يقولون به، وما لا يعتقدونه، فهل هذا الرَّجُل حَدَّادي أكثر من الْحَدَّاد؟

الظاهر أنه يصدق عليه:

وإني وإن كُنتُ الأخيرَ زَمَانُهُ لآتٍ بِمَا لَمْ تَستَطِعْهُ الأوَائِلُ» اهـ.

هذا آخر كلام فالح الذي نقله عنه الكاتب سليمان الْحَربي من «تنبيه الألبَّاء»!!

* أقول:

- أولًا: إن هذا من البَرَاهين الواضحة على كذب فالح وتَمويهاته، فالْحَدَّاديَّة

كَمَا بَلَغَنِي نبذوا مَحمُودًا الْحَدَّاد؛ لأنه لا يستطيع مُجَاراتهم في الغلو والفجور، فوجدوا طلبتهم في فالح الْحَرِبي، وهم في شر أحوَالِهِم وفُجُورهم، فاحتضنهم واحتضنوه.

ومن رءوسهم ولا أريد أن أسميهم وأنا والله أعرفهم، من رءوسهم: عبد اللطيف باشميل العدو اللدود لِحَمَلَة الْمَنهَج السَّلَفي وأهله، وهو حامل لواء الْحَدَّاديَّة منذ فَتَرَ الْحَدَّاد، وهو الْمُطور والناشر لِهَذَا الْمَنهَج الْهَدَّام للحق وأهله.

وهو الْمُختَرِع لِمَذهَب التقيَّة والتلون، أمَّا الْحَدَّاد فَكَانَ يُوَاجه بوَقَاحَة ويطعن في الْعُلَمَاء بصَرَاحَة.

أمَّا عبد اللطيف فيستخدم التقيَّة والتلبيس، ولا يواجه في حربه وأكاذيبه ومكايده إلَّا مَنْ يستضعفهم، أو أنهم في خارج هذه البلاد، فإنه يتعامل مَعَهُم بخِلاف منهجه.

ويَتَستَّر بِمُوَالاة بعض الْعُلَمَاء واحترامهم؛ ليتمكن من ضَرْب خُصُومه من الْعُلَمَاء الآخرين، وهو من أفجر الناس وأكذبهم في الْخُصُومَة، ومن أشدهم وأوقحهم في بتر النصوص، وقد بينت بعض مَخَازيه في كتابي: «إزهاق أباطيل باشميل».

وفالح اليوم والْحَدَّاديَّة -ومنهم عبد اللطيف باشميل- على هذا الْمَنهَج الفاجر، وحربهم القائمة امتداد لِحَربهم السَّابقة، ولكنها أشد وأعمق من الأولَى.

- ثانيًا: إن مَذهَبَ الْحَدَّاد بكل مَخَازيه وآصاره وأغلاله بَاقٍ إلَى اليوم، بل ما زاد إلَّا شدَّة وحدَّة، فالْمَعرُوف عنهم أنهم لا يُصَلون مع الْمُسلمين على مَوتَاهُم إلَّا تقيَّة، ولا يَتَرحَّمُون على أهل البدع، ومن أهل البدع عندهم أهل السنة الذين لا ينقادون لضلالِهِم وغُلُوِّهم.

وتظاهر فالح في هذا الْمَقَال وبهذا الكلام بالتباكي على فُسَّاق الْمُسلمين إنَّمَا هو من ذَرِّ الرَّمَاد في العيون، فهو الإمام الفعلي للحَدَّاديَّة الغالية.

وأسأله: أليس ربيع هو الذي حَارَبَ الْحَدَّاديَّة في غُلُوِّهم، وفي هذه القضية بالذات؟

فإن قلتَ: لا !!

أقول: كذبت وربِّ السَّماء والأرض، فإني والله لعلى منهج أهل السنة في الدقيق والْجَليل ما استطعتُ إِلَى ذلك سَبيلًا، وكل ما تنسبه إِلَيَّ إِنَّمَا هو من أكاذيبك وتلبيساتك، وثِقْ أن العاقبة للمتقين، وأما الزَّبدُ فيذهب جُفَاء، ولا سيما الكذب الذي تَتَحَرَّاه أنت وحَدَّاديتك.

وإنِّي أرى سَابقًا وحَالًا التَّرحُّم على أهل البدع، وهذا معروف عنِّي عند الْمُنصفين، ومنشور في كتاباتي ومُجَالسَاتي، ولست كـ: «فالح» أدَّعِي ما ليس لي.

وقد ناظرتُ الْحَدَّاديَّة، ومنهم: عبد اللطيف باشميل، وفريدًا الْمَالكي، وخالد حَمْزَة، وحصلت منهم مشاكل وفتَن بسبب مُنَاقشتي لَهُم في هذه القضية.

وناقشت فيها مَحمُودًا الْحَدَّاد في كتابي «مُجَازَفَات الْحَدَّاد» الذي ألفته في عام (١٤١٤هـ) فقلت في (ص٦) من هذا الكتاب:

«رابعًا: ومِمَّا شَغَبَ به الْحَدَّاد ومن استخفهم فأطاعوه: فتنة التَّرحُّم على ابن حَجَر والنووي، وكانوا يشغبون بها ويُمَارون، ويُوَالون عَلَيهَا ويُعَادُون، ويَهْجُرُون ويقاطعون من أجلها، ولا يزالون على ذلك.

وشرَّقت وغرَّبت، وأَنْهَمَتْ وأَنْجَدَتْ هذه الفتنة، وطار بها الركبان وبأخواتها إِلَى الشام واليمن، ونزلت على أهل السنة بها وبأخواتها الْمِحَن، فَتَرَاهُم يُشَدِّدُونَ فيها، ويُوَالون فيها، ويُعَادُونَ ويَطعَنُونَ في السلفيين بسببها أشد الطعن». اهـ.

والْحَدَّاديَّة في هذه القضية لا يسلكون مسالك أهل الْحَقّ، إِنَّمَا يشغبون بها ويُشَيعُونَهَا، ويُضَللون ويُبَدِّعُون بها مَنْ خالفهم، ويَزعُمُون للناس أن هَذَا مَذهَب أهل السنة والْجَمَاعَة الوحيد، ويا ويل مَنْ يَرَى غيره عندهم، فهذا الْمَسلك الْمَشين هو الذي حَارَبنَاه ولا نزال، ولا يقبله أهل العلم والعقل، ولَهُم مُشَاغبَات في أمور يُخَالفون فيها أهل السنة، بل لَهُم أكاذيب يفترونها على أهل السنة، ويُرَوِّجُون لَهَا بأساليبهم الفاجرة، وما ارتكبه فالح في هذا الْمَقَال هو من هذا النمط.

وفي رَدِّي على أبي الْحَسَن الْمِصري في كتابي «إعانة أبي الْحَسَن بالرجوع بالتِي هي أحسن» قد صَرَّحتُ بِجَوَاز الصَّلاة على أهل البدع الذي هو مَوضُوع

النِّزاع، فقلتُ:

«إن هؤلاء يا أخي لا يُحرمون الترحم، وإنّما يَرَونَ أن اللهج به على مثل سيِّد قطب قد يكون له آثار ضارَّة». اهـ. انظر (ص١٣/ هامش٢)، وانظر كذلك (ص١٧/ الْهَامش).

وقلتُ فِي الْمَيزة الرَّابعَة والْخَامسة (٤، ٥) من مقالي «مُمَيزات الْحَدَّاديَّة» مُنكرًا عليهم:

«٤- تَحريم التَّرحُّم على أهل البدع بإطلاق، لا فرق بين رافضي، وقدري، وجهمي، وبين عَالِم وَقَعَ فِي بدعة.

٥- تبديع من يَتَرَحَّم على مثل أبي حنيفة، والشوكاني، وابن الْجَوزي، وابن حَجَر، والنووي». اهـ.

وكنا ولا نزال نُنكر على الْحَدَّاديَّة الشغب بعَدَم التَّرحُّم على أهل البدع، أو من ينسبونه إلَى بدعة.

وقلتُ فِي كتابي «حقيقة الْمَنهَج الواسع عند أبي الْحَسَن» مناقشًا له:

«التَّرحُّم على أهل البدع جَائزٌ عند أهل السنة، وأنت تنكر على هذا، لكن تطبيقك بهذه الْحَرَارة والْمُبَالغة ينبئ عن دَوَافع غير سَلَفيَّة، فأهل السنة الصَّادقُونَ لا تَجد عندهم هذه الروح، ولا هذه الْمُبَالغات التي قد لا يقولونها فِي كبار أهل السنة، وكأنك بهذا الأسلوب الْحَارّ تنادي بأني لست من هؤلاء السلفيين الْمُتَشَدِّدين، أنا رَجُل واسع الأفق وواسع الْمَنهَج، كيف لا وأنا أحارب السلفيين دفاعًا عنكم!! وأدخلكم فِي دائرة أهل السنة رغم أنوفهم!!». اهـ. انظر: (ص٢١/ الْهَامش١).

وأمَّا الفاسق الْمُظهر لفسقه؛ فإنّمَا نقلتُ فيه رأيَ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ.

ومِمَّا يدفع عنِّي طعن فالح -مَعَ صَرَاحَة كلام شيخ الإسلام- فِي هذه القضية:

١- أن موضوع الكتاب -وهو الاختيارات- إنّمَا هو الْمَسَائل الْخِلافية، كَمَا فِي هذه الْمَسألة، ومن هذه الْمَسَائل التي اختارها شيخ الإسلام ما هو مُستَغرَب، حتى يَدَّعِي خُصُومُه أنه خالف الإجْمَاع، وهم مُخطئون فِي ادعائهم الإجْمَاع، لكن

قد تكون من الْمَسَائل الْمُستَغربَة.

قال العلامة برهان الدِّين إبراهيم بن مُحَمَّد بن قيم الْجَوزية رَحِمَهُ اللَّهُ (٧٦٧هـ) صاحب اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص١٢١):

«لا نعرف له مسألة خَرَقَ فيها الإجْمَاع، ومن ادَّعَى ذلك عليه؛ فهو إمَّا جاهل، وإما كاذب.

ولكن ما نُسِبَ إليه الانفراد به ينقسم إلَى أربعة أقسام:

- الأول: ما يستغرب جدًّا، فينسب إليه أنه خالف الإجْمَاع؛ لندور القائل به وخفائه على كثير من الناس، ولِحِكَاية بعض الناس الإجْمَاع على خلافه.

- الثاني: ما هو خارج عن الْمَذَاهب الأربعة، لكن قد قاله بعض الصَّحَابة، أو السَّلف، أو التابعين، والْخِلاف فيه مَحكي...» وذكر القسمين الآخرين.

٢- أني لَسْتُ أنا ولا شيخ الإسلام قُلْنَا بكفر الْمُظهر للفسق حتى تُقَامَ الدنيا ولا تقعد من أجله.

٣- قد يكون هذا الْمُظهر للفسق من تاركي الصَّلاة، وقد قال جُمهُور الصَّحَابة بكفره، وتابعهم جُمهُور أهل الْحَديث، فهل سيحجب فالح من الصَّحَابة ومَنْ وافقهم من منعهم من الصَّلاة عليه وتكفيره، ويَحكم عليهم بأنهم قد حَرَمُوهُ من التَّرَحُّم؟!!

٤- قد امتنع رسول اللَّه ﷺ من الصَّلاة على الغال، وقاتل نفسه، فهل يُقَال في رسول اللَّه ﷺ: إنه امتنع من التَّرَحُّم عليهم. وإن فَالِحًا أرحم من رسول اللَّه ﷺ؟!!

٥- وكان كثير من السَّلَف يَمتَنِعُونَ من الصَّلاة على أهل البدع[1] وهي ترحم على الْمَيت، فهل سيشن فالح الشديد الرَّحْمَة الغارة عليهم؛ لأنهم امتنعوا من التَّرَحُّم على مسلم لَمْ يَخرج من الإسلام؟!!

وقوله عن الْحَدَّاد: «وكَانَ مَحمُود الْحَدَّاد الذي تُنسب إليه الفرقة الْحَدَّاديَّة

---

(١) مَجمُوع الفتاوى (٢٤/٢٨٦).

يَمنَع التَّرَحُّم على الْمُسلمين، ويَحمل من أجل ذلك على أهل السنَّة -شيخ الإسلام وغيره-، وينكر عليهم التَّرَحُّم على الْمُسلمين».

- أقول:

ماذا تريد أيُّها الذكي!! بقولك: «الذي تُنسب إليه الفرقة الْحَدَّاديَّة؟!».

أتريد أن تَتَخَلَّص من الْمَذهَب الْحَدَّادي، وأنت أخطر زعيم للحَدَّاديَّة رفع راية الْحَدَّاديَّة، وحَارَبَ السلفيين سابقهم ولاحقهم؛ انطلاقًا من هذا الْمَنهَج الْمُدَمِّر.

أتضحك على الناس بهذا الأسلوب الْمُمَوَّه؟!

إن السلفيين أنبهُ وأنبل من أن ينطلي عليهم هذا الأسلوب والتمويه الغبي الذي يُشبه أسلوب النَّعَامَة التي إذا خَافَتْ غَطَّت رأسها في التراب، وجسمها بادٍ، وعَورَتُها مكشوفة للناظرين!!

- وأقول:

نعم، إن أمر الْحَدَّاد لكذلك، وعنده مشاكل أخرى، ولَمْ يتحمَّس فَالحٌ للرَّدِّ عليه، وذهب يَتَنَاوَم ويَتَمَاوَت عن الرَّدِّ عليه حتى في هذه القضية!!

لكنَّ رَبِيعًا هو الذي رَدَّ عليه وقَمَعَه بتوفيق الله تعَالَى؛ نصرًا لدين الله، وذبًّا عن العُلَمَاء ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، وهل سَلِمَ منك شيخ الإسلام، وابن القيِّم، والذهبي، وابن عبد الوَهَّاب، والألباني، وابن عثيمين، وغيرهم من العلماء؟!!

- وأقول:

لو كنت تَحترم العُلَمَاء، واشتهرت بهذه الْمَنقَبَة؛ لَحُقَّ لك أن تُنكر على هذا الرَّجل ما أنكرت.

أمَّا وأنت شرٌّ منه مَنهَجًا وأخلاقًا، وأطول لسانًا في العلماء وفي مناهجهم وعقائدهم، واشتهرت بذلك؛ فلا يُقبل منك هذا الكلام، ولا يُصَدِّقك فيه إلَّا أجهل الناس وأغباهم.

ثمَّ لِمَاذا لَمْ تُبيِّن من انحِرَاف الْحَدَّاد إلَّا هذه الْمَسألة، وتسكت عن أخطر منها؟!!

ألأنَّ منهجك الفاسد أخطر من منهجه، وأصولك أفسد من أصوله، وحربك على أهل السنة وعلمائها أشد وأوسع وأطول؟!!

الظاهر أنه لا يَمنَعكَ من الكلام على مَنهَجِه إلَّا هذا، فما رأيتُ أشدَّ تَمويهًا وتلبيسًا وقَلْبًا للحقائق من الْحَدَّاديَّة، وعلى رأسهم: فالح الْحَربي، وعبد اللَّطيف باشميل.

وقولك عن الْحَدَّاد: «وما كان يكذب عليهم، ويتصرف في كلامهم، وينسب إليهم ما لا يقولون به، وما لا يعتقدونه، فهل هذا الرَّجُل حدادي أكثر من الحداد؟!!

الظاهر أنه يصدق عليه:

وإني وإن كُنتُ الأخيرَ زَمَانُهُ لآتٍ بِمَا لَمْ تَستَطِعهُ الأوائلُ» اهـ.

- أقول:

لعلَّ هذا من أساليب الْحَدَّاديَّة الْمَاكرة!! كيف تنفي عنه الكذب وقد أُحصِيَ عليه مائة وعشرون كذبة مِمَّا اتهم به أهل الْمَدينة؟!!

ثمَّ أمَا كان يُقَرِّرُ أصولًا فاسدة، وينسبُها إلى أهل السنة؟! ويطعنُ في أهل السنة لأنهم خالفوه؟!

ومَعَ هَذا فأنتَ أكذبُ منه، وتنسبُ إلَى الأبرياء ما لا يلحقُك فيه الْحَدَّاد ولا غيره، وكلمة حدادي قليلة فيك، وهذا البيت أنت أحقُّ من يترنَّمُ به، لا غيرك مِمَّن تكيل لَهُم الأكاذيب، وأنتَ الذي جئتَ من الأصول ما لَمْ يَخطر ببال أهل العلم من الْمُحَدِّثين وغيرهم.

وفي الْمَثَل: «رَمَتني بدائها وانسلت».

وفي الآخر: «وعلى نفسها جنت براقش».

ولقد أبطل الله كيدكم ومكركم، قال تعالَى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [الأنفال: ٣٠].

وقال سبحانه: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴿١٥﴾ وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ [الطارق: ١٥، ١٦].

ولقد ردَّ اللَّه كيدك وكيدَ حزبك في نُحُوركم، وجعلكم عبرة للمعتبرين.

وآخر دعوانا أنِ الْحَمْد لله رَبِّ العالَمِين.

وصلَّى اللَّه وسلَّم على نبينا مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه أجْمَعين.

كتبه

ربيع بن هادي عمير المدخلي

١٤ جمادى الآخرة ١٤٢٦هـ

* * *

(٨)

رد الصارم المصقول إلى نحر شاهره

المخذول الجاهل العابث بالأصول

عوزيد بلقاسم
عوزيد بلقاسم
عوزيد بلقاسم

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ لله، والصَّلاة على رسول اللَّه، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه..

أما بعد:

فقد اطلعت على مقال فالح الْمُسَمَّى بـ: «الصَّارم الْمَصقُول لِمُقَارَعَة الصيَّال على الأصول»!! الذي مُلِئَ بالظلم والأباطيل، فَقَرَّرتُ الردَّ عليه في بعض الْمَسَائل التي تضمنها مقاله هذا:

- فأقول:

لقد سَلَكَ فالح مَسلكًا رَديئًا ظالِمًا في عرض كلامي ومناقشته، فهو يعرض نُتَفًا من كلامي، ويُخفي مَجمُوع سياقه وأدلته وقرائنه، ثم يُرجف بِمَا يوافق هَوَاه، ويُؤكِّد عليه، ويُدَندِنُ حوله بِمَا ينسبه إلَيَّ من التنازل الْمُطلق عن الأصول، وتنازل رسول اللَّه ﷺ عن رسالته!! تلك الفرية الكبرى التي افتراها عَلَيَّ فالح وحزبه الأثيم، بل حتى النتف التي يَختَطفهَا لا يُعَوِّل على شيء منها، بل يُهدرُهَا إهدارًا ظالِمًا، ولو كان عنده شيء من الإنصاف؛ لَخَفَّفَ من ظلمه وشرِّه.

* قال بعد كذب وتَجَنٍّ مشين من بَحثه الصارم الْمَصقول (ص٣-٤):

«فكتب إلَيَّ مُعتَرِضًا على إجابتي السَّالفة، مُنكرًا عَلَيَّ قولي: إن هذه الأمور التي تركها النبي ﷺ ليست من الأصول والعقائد التي لا يُتَنَازَل عنها، فقال: وإذن فَترك الرَّسُول ﷺ لِهَذا العَمَل ليس من باب عَمَل فرعي، وإنَّمَا هو دفع للفتنة وتأصيل للأمَّة، لتواجه به الأخطار والْمَشَاكل والفتَن.

وقال: وصلاة الصَّحَابة وَرَاء عُثمان وهو يتم في صلاة كَانَ يقصرها رسول اللَّه ﷺ وأبو بكر وعمر ليس من التنازل عن سُنة أو عَمَل فرعي.

وقال: وأضيف أليس الْمُشركون أنفسهم قد اقتَرَحُوا على رسول اللَّه ﷺ أمورًا يوم صلح الْحُدَيبية للتنازل عنها؛ فلأجل الْمَصَالح والْمَفَاسد التي رَاعَاهَا استجاب لَهُم فيها، وهي من أصول الأصول.

ثمَّ قال -بعد أن استدل على مذهبه بالنهي عن سب أوثان الْمُشركين وموافقة النبي ﷺ على مَحو كتابة «الرَّحْمَن الرَّحِيم» و«مُحَمَّد رسول الله» من الصَّحيفة يوم الْحُديبية-: فهل هذا التصرف وهذه الْمُوَافقة والتَّسَامح كانت فِي أمور يَسيرة، أو كانت فِي أمور كبيرة وأصول عظيمة؟!!

فأعرضت عنه رَجَاء أن يقف عند هذا الْحَد؛ لأنني لا أريد أن أدخل معه فِي مُجَادَلات ومُكَاتبات لا تَجر إلَّا الفتَن، وتشويش الأذهان، والْجِنَاية على الدِّين وأهله، وكنت أظن أن خطل هذا الْمَذهَب لا ينطلي على صغار طَلَبَة العلم فضلًا عن كبارهم، ولكنني فوجئت بتأييد بعض مَنْ ينتسب إلَى العلم لِهَذا الْمَذهَب، حتى قال بعضهم: كلام ربيع كله حق، وكلام فالح كله باطل.

وأخذ هذا الْمَذهَب ينتشر بين طلبة العلم، بل لج هؤلاء وجدُّوا فِي إغلاظ النكير على من يقول: لا يتنازل عن أصول الإسلام. وضَلَّلُوهُ، وبدَّعُوه، وأمروا بهجره، وبان أنهم كانوا من الضَّعف فِي فقه الدِّين على حال متدن -للأسف- أكثر مِمَّا كان يظن فيهم، فأدركت خطر هذا الْمَذهَب، وأنه لا يَجُوز السكوت عليه؛ لأنه يفضي إلَى الانسلاخ من الدين، فبدأت أكتب فِي الرَّدِّ على ما وقع فيه ربيع من مُخَالفَات لأهل السنة فِي الأوراق التِي بعثها إلي، وذلك بعد إصراره على مذهبه، وعدم قبول نصح الناصحين، ومنها مناقشتي له شخصيًّا مباشرةً، ورفضه قبول الْحَق الواضح وإصراره على الباطل البيِّن.

ومن هذه الْمُخَالفَات: هذه القضية، وقضية أن الإيْمَان يصح بدون عمل، وقضية تَحريم التقليد مُطلقًا، وقد فرغت من ذلك فِي كتاب أسميته: «الغرر الْجَليات فِي الرَّدِّ على الْمَدخلي ومؤيديه بالعُمُومَات والكليَّات».

ونظرًا لطول الكتاب وحَاجَتِي إلَى مُرَاجعته وتنقيحه حتى يَخرج فِي صورة مناسبة؛ عزمت على إخراج الفصل الْمُتَعَلِّق بِمَسألة دعوى ربيع: جواز التنازل عن أصول الإسلام لأجل الْمَصَالح والْمَفَاسد.

وقد أسميته: «الصَّارم الْمَصقول لِمُقَارَعَة الصَّيَّال على الأصول».

* التعليق على هذا الكلام الْمَلِيء بالأباطيل:

١- انظر إليه حيث لَمْ يلتفت إِلَى قولي: «إِنَّمَا هو دفع للفتنة، وتأصيل للأمَّة؛ لتواجه الأخطار والْمَشَاكل».

فهل التأصيل لِمُوَاجَهَة الأخطار ودفع الفتن من باب الْمُستَحبَّات؟! وهل تصرف الرسول ﷺ في هذا الْمَوقف ما كان إِلَّا أمرًا يسيرًا، مُجَرَّد تنازل عن سنَّة عابرة؟!

وكذلك يُقَال في صلاة الصَّحَابة وراء عثمان مُتِمِّين: ليس هو مُجَرَّد تنازل عن سنَّة!! بل كان لِمُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد العظيمة، وكان فيه تنازل عن واجب على الرَّاجح -ألا وهو قصر الصَّلاة-؛ لأنهم مُسَافرون، ولو فَرَضنَا أن القصر في السَّفر سنَّة؛ لكان قولي صحيحًا، فإن القَصْرَ فيه تنازل عن ركعتين من الصَّلوات الرباعيَّة، وهذه الركعات الْمُتَنَازل عنها تُعَدُّ من الأصول، لا من السنن، فَتَسَامَحَ الشارع الْحَكيم فأسقطها عن الْمُسَافرين مهما طال سَفَرُهُم؛ مُرَاعَاةً لظروفهم؛ ومُرَاعَاةً لِمَصَالِحِهم؛ ودرءًا للمَشَقة عنهم.

فهل يعتقد فالح أن هذه الركعات من الصَّلَوَات الرُّباعيَّة هي من أصلها سنَّة، وما حصل التنازل فيها إِلَّا عن سنَّة، لو قال هذا هو وغيره؛ فما حكمهم في الإسلام؟!!

٢- وانظر إِلَى نقله لقولي: «وأضيف أليس الْمُشركون...». إلخ. أتدري ماذا ارتكب فيه؟

لقد ارتكب فيه خيانتين لا تسهلان إِلَّا على من أهانهم الله:

الأولَى: كانت تعليقًا على قوله: عندما اقترح الْمُشركون على رسول الله ﷺ لَمْ يتنازل عنها... إلخ

حيث قلت: «نعم، كَانَ الْمُشركون يَقتَرِحُونَ إبطال دعوته إِلَى التوحيد من أساسها، وإقامة دولة الشرك على أنقاضها، وهذا مَطلَبٌ لا يستجيب له أضعف الناس عقيدة وإيمَانًا؛ فضلًا عن الأنبياء -عَلَيهم الصَّلاة والسَّلام-». (ص١١) من النصيحة الثانية.

والثانية: هي بداية تعليق آخر على قوله: عندما اقترح الْمُشركون... إلخ.

حيث قلت: «قد أجبتُ عن طرف منه وأضيف: أليس الْمُشركون... إلخ.

فما الدَّاعي إِلَى حذف هذه الْجُملة الْمُهِمَّة؟! إنه الْخِيَانة، وسوء القصد.

فهل يَحتَاج صاحب الْحَقّ إِلَى ارتكاب مثل هذه الْخِيَانات؟!!

وليست هذه الْمَرَّة هي الأولَى له، فقد ارتكب في كتابه «تنبيه الألباء» أسوأ منها، وبيَّنتُ له وللناس ذلك، فلم يَخجل هو ولا حزبه؛ لأن مثل هذه التَّصرفَات والكذب هي من أصُولِهم الفاسدة التي لا يَقُوم منهجهم الفاسد إلَّا عليها.

٣- وانظر إِلَى قولي: «وموافقة النبي ﷺ على مَحو كتابة (الرَّحْمَن الرَّحِيم) و(مُحَمَّد رسول الله) من الصحيفة يوم الْحُدَيبية». حيث لَمْ يردعه الكلام الواضح السليم الذي لا ينكره مُسلم، لَمْ يردعه هذا عن فريته الكبرى عَلَيَّ، وتقويلي كلامًا أراه أنا وغيري كُفرًا أكبر، ألا وهو قوله: «هو تنازل رسول الله عن رسالته».

وزَادَ فرية أخرى، ألا وهي: ما نسبه إِلَيَّ هو وشيعته كذبًا وفجورًا من أني قلت: إن رسول الله ﷺ قد تنازل عن الإيْمَان بالاسمين «الرَّحْمَن الرحيم»، وما دَلَّا عليه من صفة الرَّحْمَة: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥].

٤- وانظر إِلَى قوله: «فأعرَضتُ عنه رَجَاء أن يقف عند هذا الْحَد.. إِلَى قوله: فأدركت خطر هذا الْمَذهَب».

انظر كيف يَمدَح نفسه بصفات يَشهَد الله ومن يعرف حقيقته من السلفيين أنه من أبعد الناس عنها، وأنه من أسرع الناس إِلَى الشرِّ، والظلم، والفتَن.

٥- وانظر إِلَى قوله: «وأخذ هذا الْمَذهَب ينتشر بين طلبة العلم، بل لَجَّ هؤلاء وَجَدوا في إغلاظ النكير على من يقول: لا يتنازل عن أصول الإسلام، وضَلَّلُوهُ، ويَدَّعُوهُ، وأمروا بهجره».

انظر إِلَى هذا الفُجُور، حيث جعل التنازل عن أصول الإسلام مَذهبًا لنا ينتشر بين طلبة العلم، ويُبَدِّع، ويُضَلِّل، ويُؤمَر بهجر من لا يَرَى التنازل عن أصول الإسلام، ومن يعمل هذه الأعمال الدَّاعية إِلَى الكفر بالإسلام؟ ويبدع، ويضلل،

ويأمر بهجر من لا يسلم بهذا الْمَذهب؟! إنه ربيع وكل من أيده مثل: الشيخ النجمي، والشيخ زيد بن مُحَمَّد هادي، والشيخ مُحَمَّد بن هادي، والشيخ علي بن ناصر، والشيخ وصي الله، والشيخ بازمول وأخوه، وغيرهم من السلفيين الذين أيدوا نصيحتي فِي اليَمَن، والشام، والْجَزَائر، والْمَدينة، ومَكَّة، والرياض، وغيرها من البلدان.

أيُّها الأفاك، أثبت هذه الدعوى العظيمة بالأدلة على كل قائل من كلامه، «ودُون ذلك خرط القتاد»، وهل سمع الناس مثل هذا الإفك العظيم؟! وهل أنصارك الْمُحَاربون الأفاكون على شبكة الأثري معروفون حتى يُؤْمَرَ بهجرهم.

أنتم يا فالح الذين تديرون الْمَعارك بالأكاذيب والْخِيَانات، والسلفيون لا يَرُدُّونَ إِلَّا ظلمكم وكذبكم وخيانتكم، وليسوا دُعَاة إِلَى التنازل عن أصول الإسلام، ولا إِلَى الإِيْمَان بأن رسول الله ﷺ قد تنازل عن رسالته، ولا ولا... إِلَى آخر أكاذيبكم، ومنها: رميكم للسلفيين بالإرجاء على طريقة غلاة الْخَوَارج.

٦- وانظر إِلَى قوله: «فأدركت خطر هذا الْمَذهَب، وأنه لا يَجُوز السكوت عليه».

حيث يضع نفسه فِي هذه الْمَنزلة، وأنه يدرك ما لا يدركه العُلَمَاء الكبار لنصائح قَرَءُوهَا، وفَهِمُوهَا، وأيدُوهَا.

فاسألوا العلماء: هل وجدوا فِي كلامي أني قلت: إن رَسُولَ الله تنازل عن رسالته؟!! وهل وجدوا فِي كلامي دعوة إِلَى التنازل عن «أصول الدين» أو عن أصول الإسلام؟!! العبارتين اللتين افتراهما فالح، ثُمَّ هَبَّ يُدَافع عن الإسلام على حد قول القائل: «حَاميها حَرَاميهَا».

اخترع هاتين الفريتين وغيرهما لَمَّا يَبِنتُ له جَهْلَهُ وبَغيَه على السَّلفيَّة وأهلها وأصولِهَا، وأيدني العلماء فيما أدنته به، فذهب يكيل التهم الفاجرة التي منها هاتان الفريتان، ولَمْ يرجع عن شيء من أباطيله، ووجد من فُجَّار الْحَدَّاديَّة مَنْ يُؤيِّده فِي أباطيله، فزاده ذلك بَغيًا وعُتُوًّا وتَمَاديًا فِي هذا البغي.

٧- وقوله : «لأنه يفضي إِلَى الانسلاخ من الدِّين» .

أقول :

نعم؛ ما افتريته أنت يفضي إِلَى الانسلاخ من الدِّين ، وأمَّا ربيع فإن كتاباته ودُرُوسَه -ومنها هذه النصائح التي وَجَّهَها لك- فإنها إنَّمَا تدعو إِلَى التمسك الشامل بالدين ، أصوله وفروعه ، كلياته وجزئياته ، ومُرَاعَاة ما يُرَاعيه من الْمَصَالح والْمَفَاسد ، والأخذ بالرخص التي يُحبها اللَّه ، والتي هي من آثار حكمته ورحْمَته وتشريعه فِي مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد فِي الظروف العَصيبة ، وعند الْحَاجَات والضَّرُورَات ، مِمَّا يَدل على كَمَال الإسلام وسَمَاحته ورَحْمَته بأهله ، بِخلاف منهج الْحَدَّاديَّة القائم على الْجَهل والتعنت الكاذب ، وتصوير الإسلام بأنه آصار وأغلال .

٨- وقوله : «وإصراره على مَذهَبه ، وعَدَم قبول نصح الناصحين» .

لَمْ أصر على خطأ -والْحَمدُ لله- ، والذي قدَّم الْمَلاحظات الْمَعرُوفَة كانت ملاحظاته خطأ وزلة من أفاضل ، ولو كان شيء منها صوابًا لَمَا رددته ، زد أن هؤلاء الْمُلاحظين كانوا قد أيدوني تأييدًا مطلقًا ، وبعضهم كان يقول : «إني قلت لفالح : إن الصواب مع الشيخ ربيع ١٠٠٪ وأنا معه» .

ثُمَّ إنهم قدَّمُوا لفالح نصائح وهم مُحقون فيها ، ونصائح لشبكته الْمُسَمَّاة بـ: «الأثري» ، فما كان من فالح الْجَاهل وشبكته إلَّا التسفيه والطعن فِي هؤلاء الأفاضل ، وفِي النهاية فهم مَعَنا ضد ظلم فالح وشبكته ، فلماذا لَمْ يُشر إِلَى شيء من هذا؟!

٩- وما ينسبه إلي بأني قلت : «إن الإيْمَان يصح بدون عمل ، وقضية تَحريم التقليد مُطلقًا» .

فمن افتراءاته الكبيرة الكثيرة ، وقد دَحَضتُ أنا وغيري هذه الأكاذيب كَرَّات ومَرَّات ، فيصدق عليه الْحَديث : «إذا لَمْ تستح ؛ فَاصنَعْ مَا شِئتَ» .

١٠- قال فالح في «صارمه» الْمَخذول (ص٤-٥):

«وليعلم طالب العلم أن باب الْمَصَالح والْمَفَاسد باب واسع[1]، وأنه يَختلف عن باب الضَّرُورَات والإكراه، هذه أبواب ضيقة تُقَدَّر بقدرها، فلا يلبسن عليه الْمَدخلي ويَخلط هذه الأبواب بعضها ببعض، فإنه لَمَّا رأى أنه وقع في ورطة بتأصيله هذا؛ أدخل الضَّرُورَات والإكراه في هذا الباب[2]، مع أنه لا يَخفَى الفرق بين هذه الأبواب.

فالضَّرُورَة والإكراه: رَخَّصَ فيهما الشارع بأدلة خَاصَّة معلومة لكل طالب علم.

أما باب الْمَصَالح والْمَفَاسد: فهذا مَرَدُّهُ لأنظار الْمُجتَهدين، يُوَازِنُونَ فيه بين الْمَصَالح والْمَفَاسد، والرَّجُل يأتي إلَى كل حُكم شَرْعَ بنص يَخُصُّه من عُمُوم، فيجعله من باب الْمَصَالح والْمَفَاسد، مع أنني لا أظن أنه يَخفى عليه أن هذا الْخَاص لو لَمْ يرد فيه دليل خاص؛ لا يستطيع أحد أن يُخرجه من العُمُوم باجتهاده، ودعوى مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد في هذا الْحُكم العام الواجب أو الْمُحَرَّم».

هذا الكلام الْمُغمغَم مَشحُون بالْجَهل والاضطراب، والكلام عن أصول الإسلام بغير علم، ولا هُدًى، ولا كتاب مُنير.

---

(١) عجبًا لك!! لقد كنت تنكر مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد في الشريعة الإسلاميَّة، ثُمَّ انتقلت إلَى مذهب آخر، وهو: حصر الْمُستَحبَّات والْمَكرُوهَات. والآن تقول: إن باب الْمَصَالح والْمَفَاسد واسع. وهذا من الْخَبط والْجَهل الواسع، وكل هذا وذاك من تلاعبك بأصول الدين.

(٢) الضَّرُورَات والإكراه وغيرها يُدخلها الْعُلَمَاء في باب مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد، فما من باب من أبواب الدِّين أو شعبة من شعبه إلَّا فيها تَحصيل مَصلَحَة، أو دفع مَفسَدَة، دلَّ على ذلك الكتاب والسُّنَّة، وآمن به العلماء؛ فهذا الذي أومن به، وأسير عليه متَّبعًا فيه كتاب الله تعالَى، وسنَّة رسوله ﷺ، وما عليه أهل العلم.

وأنتَ لا تعرف هذا، بل تُنكره!! وهنا أخرَجتَ أبواب الضَّرُورَات والإكراه والرُّخص كعادتك عندما تُدرك أنك تَوَرَّطتَ؛ تَخترع من عندك أصُولًا؛ كما أخرَجتَ بعض أصول الْجَرح والتعديل عن أصول أئمَّة الْجَرح والتعديل(!)، فهذا من بوائقك ومنهجك، ثُمَّ لا تتورع عن قذف الناس ببوائق هُم من أبعد الناس عنها. قال الله تعالَى: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ١١٢].

وأقول:

أ- هذا الْخَلط الذي تنبَّه له الإمام فالح!! قد وَقَعَ فيه العُلَمَاء قبل ربيع، ومنهم شَيْخَا الإسلام: ابن تيمية، وابن القيم(!) وقالوا: إن الدِّين كله مَبنِيٌّ على مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد.

ثمَّ هل الْمُكرَه الذي يدفع عن نفسه الضَّرب والْحَبس والقتل بالتصريح بالكفر لَمْ يدفع عن نفسه مَفسَدة، ولَمْ تَحصل له مصلحة؟! والْمُضطر الذي يدفع عن نفسه الْمَوت بأكل الْمَيتَة ولَحم الخنزير لَمْ يدفع عن نفسه مَفسَدة، ولَمْ يَجلب لنفسه مَصْلَحَة؟!

إن كابرتَ في هذه الأمور الْجَليَّة؛ فالواجب الذهاب بك إلَى مستشفى من مستشفيات الأمراض العقلية، أو أن تُودع في السِّجن لِحمَاية الدِّين من هذه الْهَلوَسَات والسفسطات.

ب- إذن أنتَ ترى أنَّ الشارع رخَّص في أبواب الضَّرُورَات والإكراه في التنازل عن الواجبات وتناول الْمُحَرَّمَات، لكنك تعارض في التنازل باسم الْمَصَالح، وتفتح أبوابًا للتنازل، لكن باسم الرُّخَص، فكيف يَحلُّ لك تَجويز التنازل عن الأصول والواجبات وتناول الْمُحَرَّمات باسم الرُّخص، وفي الوقت نفسه لا تُجيز التنازل عنها باسم مُرَاعَاة الْمَصَالح؟!

ويكون الذي قال بِمُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد داعيًا إلَى التنازل عن أصول الدِّين، ومفضيًا قولُه إلَى الانسلاخ من الدِّين؟!

وأنتَ تقول بالتنازل مثل قوله، لكنَّك لا تكون هادمًا للدِّين بل من حُماته الْمُجَاهدين!!

يا أيها الرَّجل! إذا كان الدِّين كلُّه مَبنيًّا على مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد؛ فالرُّخص والعزائم داخلة فيها، والْمُتَرخِّص يَجلب لنفسه مصلحة، ويَدفَع عنها مَفسَدَة، ثمَّ إن ملحظك الأساس إنكار مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد، ولَمَّا أدركتَ بطلان تأصيلك القائم على الْجَهل والْهَوَى؛ لَجَأتَ إلَى القول بأبواب الضَّرُورَات والإكراه، وإدخالِهَا في الرُّخص، ثمَّ تتلاعب بعُقُول الْجُهَلاء، فتضع الفوارق

والْحَوَاجز بين الرُّخص، ومُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد، فأتيتَ بِما لَمْ تستطعه الأوائل!!

ج- مَنْ سَبَقَكَ من العُلَمَاء إِلَى تَجريد الرُّخص من الْحِكَم، ومُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد فِي شئون الأمَّة الإسلاميَّة ودينها؟!! اللهم إِلاَّ الْجَهميَّة الْجَبرية.

فهنيئًا لك بهذا الْمَذهَب وأهله، فإنهم يُجَرِّدون الشريعة ويُعَطِّلُونها من الْحِكَم والعِلَل والْمَصَالح.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هذا الْمَعنَى فِي «الواسطية» (ص٣٨):

«والعباد فاعلون حقيقة، والله خالق أفعالِهم، والعبد هو الْمُؤمن والكافر، والبَرّ والفاجر، والْمُصَلي والصائم، وللعباد القدرة على أعمالِهم، ولَهُم إرادة، والله خالقهم وخالق قدرتهم وإرادتهم، كَمَا قال الله تعالَى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ۝٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٨-٢٩].

وهذه الدرجة من «القَدَر» يكذب بها عَامَّة القَدَرِيَّة، الذين سَمَّاهُم النبي ﷺ: مَجُوس هذه الأمَّة، ويغلو فيها قوم من أهل الإثبات حتى سَلَبوا العبد قدرته واختياره، ويُخرجون عن أفعال الله وأحكامه حِكَمَهَا ومَصَالِحَهَا». اهـ.

قال الشيخ خليل هراس رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شرحه لكلام شيخ الإسلام:

«وضلَّ فِي القدر طائفتان -كَمَا تقدَّم-:

- الطائفة الأولَى: القدريَّة نُفَاة القدر، الذين هم مَجُوس هذه الأمة..

- والطائفة الثانية: يُقَالُ لَهَا الْجَبريَّة، وهؤلاء غَلَوْا فِي إثبات القَدَر؛ حتى أنكروا أن يكون للعبد فعلٌ حقيقةً، بل هو فِي زعمهم: لا حرية له، ولا اختيار، ولا فعل، كالريشة فِي مهب الرياح، إنَّمَا تُسند الأفعال إليه فيُقَال: صلَّى وصام، وقتل وسرق. كما يُقَال: طلعت الشمس، وجرت الريح، ونزل الْمَطر. فاتهموا رَبَّهُم بالظلم، وتكليف العباد بِمَا لا قُدرَة لَهُم عليه، ومُجَازَاتهم على ما ليس من فعلهم، واتهموه بالعبث فِي تكليف العباد، وأبطلوا الْحِكمَة من الأمر والنهي، ألاَ سَاءَ ما يَحكُمُون». اهـ.

١١- قال فالح في «صارمه» الْمَخذول (ص٥):

«ليعلم ربيع ومن يُؤَيِّده ومن على شاكلته أنهم بذلك قد وَقَعُوا فِي مُخَالفة الإِجْمَاع، ولن يستطيعوا أن يأتوا بسَلَف لَهُم فِي هذا الْمَذهَب.

وبهذا يعلم طالب العلم مدى تطبيق ربيع لقاعدة أهل السنة والْجَمَاعة فِي وجوب الاحتكام إِلَى فهم السلف، ومدى حذرهم من القول بقول لا سلف لَهُم فيه، فالرَّجُل لديه جرأة عجيبة على التقعيد والتأصيل والْهُجُوم على نصوص الوحي دون الرجوع إِلَى فهم السلف، وقد أوقعه فِي ذلك مغالاته فِي مُحَارَبة التقليد، وترك تفصيل أهل العلم وتأصيلهم». اهـ.

فأقول:

«رَمتني بدائها وانسلت»، فهذا الْمَذهَب إِنَّمَا اختَرَعَه فالح صاحب الاختراعات الْمُخَالفَة للسَّلف، فهو الْمُخَالف للإِجْمَاع والْمُفتَري لِهَذا الإثم الكُبَّار.

وفالح هو الذي اختَرَعَ إخراج أهل البدع عن أصول أئمَّة الْجَرح والتعديل.

وفالح هو الذي استصغرهم، وحَطَّ من مَنزلتهم، ولا سلف له فِي ذلك إِلَّا الروافض والْخَوَارج.

وفالح هو الذي يَمتَري الفرق بين باب الضَّرُورَات والإكراه وبين مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد، فَمَنْ سلفه فِي تَجريد الرخص من مُرَاعَاة الْحِكَم والْمَصَالح؟! وهي إِنَّمَا قامت عليها، بل الشريعة كلها بعزائمها ورخصها قائمة عليها، كما هو واضح من نصوص الكتاب والسنَّة، وكَمَا قَرَّره فُحُول العلماء.

ولابد من عودة لتوضيح بعض الْمَسَائل وبيان أنني على حق فيها، وأن فَالِحًا وحزبه على ظلم فيها شنيع، وكذب فظيع:

* المسألة الأولَى:

نسبته إِلَيَّ أني قلت: «إن الرَّسُول تنازل عن رسالته». وهذه فرية عظيمة، يَبُوءُ بِها من افتراها، ألا وهو فالح وحزبه الذي يُؤَيِّده فِي كل باطل، فالقول بأن رَسُولَ اللَّه ﷺ تنازل عن رسالته رَمْيٌ لرسول اللَّه ﷺ وأصحابه بالكفر، وما قالَهَا

مُسْلِمٌ قط، ولا يَرْضَاهَا مُسْلِمٌ قط، ومن يقول ويرضى أعظم أنواع الكفر بالله؟! وأبرأ إِلَى اللَّه من تكفير أي مسلم ولو كان مُبْتَدِعًا، فكيف بأفضل النبيين والمُرْسَلين والمُؤمنين وبأصحابه الأكرمين؟!!!

والذي افترى هذا القول العظيم الذي لا تطيقه السَّمَوَات والأرض والجِبَال إِنَّمَا هو فالح، وهو الذي يَتَحَمَّل مسئوليته في الدنيا والآخرة، ويلحق به من أيده وشايعه ونشره.

أما الكلام الذي قلته في نصيحتي لفالح فهو ما يأتي:

«أقول: لقد تَسَامَحَ رسول اللَّه ﷺ في هذا الصُّلح في أمور عظيمة من أصول وفروع، فمن الأصول التي تسامح فيها: عدم كتابة: «بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم»، والأخذ بِمَا اقترحه سهيل بن عمرو: «باسمك اللَّهُمَّ» مع غضب الصَّحَابة، وحلفهم باللَّه أنه لا يكتب إِلَّا «بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم».

وتسامح في عدم كتابة: «مُحَمَّد رسول الله»، وهي الركن الثاني من أركان الشهادتين، أصل الإسلام، وكتابة ما أَصَرَّ عليه سهيل بن عمرو مندوب قريش «مُحَمَّد بن عبد الله».

إِلَى شروط مُجحفة منها: أن مُحَمَّدًا ﷺ يَرُدُّ من جَاءَه من مَكَّةَ مسلمًا، ولا تَرُدُّ قريش من جَاءَهَا من الْمَدِينَة، مِمَّا زَادَ الصَّحَابة حنقًا وغيظًا، حتى قال عُمَرُ رضي الله عنه وهو يُخَاطب النبي ﷺ: «أَلَسْتَ نبي اللَّه حقًّا؟ فَقَالَ رَسُولُ الله: بلى. فَقَالَ عُمَرُ: أَلَسْنَا على الْحَقِّ، وعَدُوّنَا على الباطل؟! فَقَالَ رَسُولُ الله: بلى. فقال عُمَرُ: فلم نعطي الدَّنِيَّةَ في ديننا؟!! فقال رَسُولُ اللَّه ﷺ: إني رَسُولُ اللَّه، ولَسْتُ عاصيه، وهو ناصري».

لأن النبي ﷺ يُدرك ما لا يدركه عُمَرُ الفاروق العبقري ولا غيره.

ثُمَّ أقول: ما رأيكم في هذا التسامح الذي قام على جلب الْمَصَالح ودرء الْمَفَاسد، أليس لنا في رسول اللَّه ﷺ أسوة حسنة.

فلعل العُلَمَاء الذين ترى سكوتهم تنازلًا، وربَّمَا رأيته كتمانًا وخيانةً أبعد نظرًا منك، وأعرف بالْمَصَالح والْمَفَاسد، وأعرف بالقواعد والأصول، وما يَتَرتب على

الْمَوَاقف والتصرفات.

وإِلَى اللَّه الْمُشتكَى من تَسَرُّعَات ومُبَادَرَات ليس فيها أي التفات إِلَى هذه الأمور العظيمة، فأذاقت الدَّعْوَة السّلفيَّة الأمَرّين، وأوقعتها فِي غُرْبَة وكُرْبَة». النصيحة الثانية (ص٣٤).

فهذا الكلام الذي قلته هو أمر معروف لدى الْمُسلمين، وتناقله الْمُسلمون فِي كتب السنَّة وكتب التأريخ والسير، ولا غبار عليه.

انظر ما فِي هذا الكلام:

١- لقد قُلْتُ: «تَسَامَحَ رَسُولُ الله» بدلًا من «تنازل»؛ إكرامًا لرسول اللَّه، وأخذًا لِهَذا اللفظ من سَمَاحَة شريعته.

٢- قلت: «تسامح فِي عَدَم كتابة بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم». قاصدًا بذلك التفريق بين الكتابة وبين الْمَكتُوب، وهو اللَّه «الرَّحْمَن الرحيم» وصف اللَّه بالألوهيَّة والرَّحْمَة.

٣- قلت: «وتسامح فِي عَدَم كتابة مُحَمَّد رَسُول الله». قاصدًا بذلك التفريق بين الكتابة والْمَكتوب، ألا وهو «مُحَمَّد رَسُول اللَّه ﷺ» الذي يعد التنازل عنه كُفرًا، ولاسيما على ما يريده فالح، وهو التنازل الأبدي، ولا يَخطر هذا إِلَّا بَبَال الشَّيطان الرَّجيم، فكيف بِمُسلم يَذبُّ عن دين اللَّه، ويُنَافح عنه؟!!

٤- وأشرت بقولي: «شروط مُجحفة». إِلَى شدَّة الأمر الذي كان يُوَاجهه رَسُول اللَّه ﷺ، والظروف الصعبة التي وَاجَهَهَا، والتي قد تكون أشد من الإكراه، وليعلم القارئ أنه ليس هدف قريش حينذاك كتابة «مُحَمَّد رسول الله» أو عدم كتابتها، وإِنَّمَا هَدَفُهُم جحد رسالته ﷺ، والكفر بها.

وقل مثل ذلك فِي عدم كتابة: «بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم».

٥- ولِمَاذا سُقت قولي: «مِمَّا زاد الصَّحَابة غيظًا»؟!! فهل يفيد هذا الكلام أن الصَّحَابة قد تنازلوا عن شهادة «مُحَمَّد رسول الله»؟!! أو أنهم أشد الناس تشبثًا برسالته ودينه؟!

٦- ولِمَاذا سُقْتَ قول عمر: «ألَسْتَ بنَبِي اللَّه حقًّا، وقول رسول الله: بلى»؟!

فهل هذا الكلام فيه تأكيد للتنازل عن شهادة: «أن مُحَمَّدًا رسول الله»؟!! أو هو تأكيد للتمسك بها من رسول الله ﷺ، ومن عُمَر، ومن الصَّحَابَة ﷺ؟!

٧- ولِمَاذا سُقْتُ قول عُمَر: «أَلَسْنَا عَلَى الْحَقِّ، وعَدُوّنَا على الباطل». وقول رسول الله ﷺ: «بلى» جَوَابًا لعُمَر؟!! ألا يفيد هذا ضد ما يفتريه فالح؟!

٨- وماذا يفيد إيرادي قول رسول الله ﷺ: «إِنِي رَسُولُ الله، ولَسْتُ عاصيه، وهو ناصري»؟!! هل يفيد تأكيد التنازل الْمُفتَرى عَلَيّ؟! أو يفيد تأكيد أن رسول الله ﷺ ثابت هو وأصحابه على الإِيْمَان برسالته، والإِيْمَان بنصر الله لدينه ورسالته على الكفر وأهله؟!!

٩ - وماذا أقصد بقولي: «لأن النبي ﷺ يدرك ما لا يدرك عمر الفاروق، ولا غيره»؟! ألست أرمي إِلَى الْمَصَالح والانتصارات لِهَذه الرِّسَالة العظيمة التي ترتبت على هذا الصُّلح الذي كان فَتحًا لِهَذه الرسالة؟!

هذه السياقة والقرائن كلها تدمغ فَالِحًا وفريته العظمى عَلَيّ!! إذ الْمَعرُوف والْمَعقُول عند الناس -عربهم وعجمهم، مسلمهم وكافرهم- أن الداعي إِلَى شيء إِنّمَا يأتي بِمَا يزينه ويزخرفه، ويغري الناس به، فهل في هذه السياقات كلها والقرائن مَا يُؤكد ما يفتريه فالح؟!

١٠ - وقولي: «ما رأيكم في هذا التَّسَامح الذي قام على جلب الْمَصَالح ودرء الْمَفَاسد؟».

ففالح لا يؤمن بهذا التَّسَامح، ولا بجلب الْمَصَالح ودرء الْمَفَاسد التي هي من أعظم أصول الإسلام، وقوله بِحَصر الْمَصَالح في السنن -إن صدق فيه- يُعَطل مُرَاعَاة الْمَصَالح والتسامح في كل جوانب الإسلام إِلّا هذا الْجَانب.

١١ - وماذا أقصد بقولي: «فلعل العُلَمَاء الذين ترى سُكُوتَهم تنازلًا... إلخ»؟ فإذا كنت أنفي التنازل الْمَلمُوم عن العُلَمَاء؛ فكيف أجيز تنازل مُحَمَّد ﷺ عن رسالته العظيمة؟!! الأمر الذي يريد فالح أن يغرسه في عقول الناس: ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف ٥].

وهناك أدلة أخرى في سياق هذا الكلام تركتها اختصارًا، وكل ذلك يدين

فالِحًا بالكذب والافتراء الذي لا يلحق فيه.

وأخيرًا: فإنني من شبابي وأول حياتي العلمية أدعو الناس إِلَى التمسك بأصول الدين وفروعه وواجباته ومستحباته، وأحذر من مُحَرَّمَاته ومكروهاته، وأنكر البدع صغيرها وكبيرها؛ نصيحة لله، ولكتابه، ولرسوله، وللمؤمنين، وعَامَّتهم، وأوالي على ذلك، وأعادي فيه، وهذا دأبي ومنهجي فِي مؤلفاتي، ومقالاتي، ودروسي، وأشرطتي، وهي منتشرة بين خَاصَّة الناس وعامتهم، وأسأل اللَّه الثبات على ذلك إِلَى أن ألقاه[1].

وإنكاري على فالح وأمثاله وأعوانه إِنَّمَا هو من هذا الباب؛ من باب النصيحة، ومن باب إنكار الْمُنكَر، ومن باب الذب عن الْمَنهَج السَّلفي وحَمَلته من الْعُلَمَاء السَّابقين والْمُعَاصرين، وكل ذلك شواهد واضحة على بطلان ما يَدَّعيه، ويلفقه هذا الرَّجُل وأتباعه.

● المسألة الثانية:

نسبته إِلَيَّ أني قلت: «يَجُوز التنازل عن أصول الدِّين!!».

فكلمة «الدِّين» لَمْ ترد فِي كلامي أبدًا، وهذا الإطلاق لَمْ يصدر منِّي، وإِنَّمَا قَرَّرتُ ما قَرَّرَهُ الكتاب والسنَّة، وقَرَّرَهُ العلماء فِي ظروف وأمور تُرَاعَى فيها الْمَصَالح والْمَفَاسد، ولَهَا أدلتها وبراهينها، قررت ذلك فِي نصيحتي وفِي بُحُوث أخرى تؤكدها وتبين مصداقيتها، ألا وهي:

١- التسامح فِي الشريعة الإسلاميَّة.

٢- وهل يَجُوز التنازل عن الواجبات عند الْحَاجَات والضَّرُورَات.

٣- ومُلخص للتسامح فِي الشريعة الإسلامية.

فجاء هذا الرجل فانتزع كلمة أصول من سياقها وسباقها وقرائنها وأدلتها، تلك الأمور التي تبيِّن أن كلامي حق، انتزعها وضم كلمة «دين» إليها إرجافًا

---

(١) وهذه الْمُؤلفات تَتَضَمَّن أصولاً كثيرة، وعقائد عظيمة، ومناهج سديدة يسعى فالح إِلَى هدمها، كَمَا أرجف على ذلك فِي كتابه القائم على الْجَهل، والذي وسمه بـ «تنبيه الألباء»، وأيده فِي ذلك حزبه الأثيم.

وتهويلًا، فمثله كمثل رجل يجيء إلى قول الله تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ ۝١ فَذَٰلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ ۝٢ وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ الْمِسْكِينِ ۝٣ فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۝٤ الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۝٥ الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ ۝٦ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ [سورة الماعون]. فينتزع قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾. من هذا السِّياق والسباق واللحاق؛ ليوهم المُجرمين أن الله يَتوعَّد المُصلِّين المُؤمنين، فَجَعَل بعمله هذا الصَّلاة جَرِيمَةً، والمُصلِّين مُجرمين.

- قال الشاعر الماجن في هذا المعنى الفاجر:

دَعِ المَساجدَ للعُبَّادِ تسكنها ... وطف بنا حول خَمَّارٍ ليسقينا

ما قَالَ رَبك ويلٌ للألى سكروا ... وإنما قال: ويلٌ للمصلينا

هكذا يفعل أهل الفتن والفساد والإفساد، يُقلبُونَ الأمور، فيجعلون الحَقَّ بَاطلًا، والباطل حقًّا، والمُبطلين مُحقين، والمُحقين مُبطلين.

ولقد قطع فالح وحزبه شوطًا كبيرًا في هذا المِضمَار: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ ۝٤٢ مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاءٌ﴾ [إبراهيم: ٤٢-٤٣].

﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٨]. ولا سيما هذا الظلم الكبير الذي لا تطيقه السَّمَوات والأرض.

ومن الأدلة التي تبطل فرية فالح وحربه لي بالباطل:

أولًا: أنني دَعوتُ في مطلع نصيحتي له إلى التمسك بالكتاب والسُّنَّة، وأن الله قد أوجب ذلك على الناس حيث قلت: «أخي، أنت تعلم -وكل متمسك بالكتاب والسنة- أن الله أوجب على الناس اتباع الأنبياء، واتباع مُحَمَّد ﷺ، واتباع ما جَاءَ به من كتاب وسنَّة في نصوص كثيرة من القرآن والسنة:

منها قوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣].

وقال سبحانه: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وقال تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ۚ وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

فهذه النصوص كلها تبطل التقليد وتُحرمه.

وقال تعالى في ذم الْمُقلدين: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا ۗ أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠].

وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣].

وقد استدل أئمة السنَّة والإسلام بهذه الآيات ونظائرها على تحريم التقليد على مَنْ يستطيع أن يفهم نصوص الكتاب والسنَّة، سَوَاء كان من أهل الاجتهاد أو من أهل الاتباع، وقرَّرُوا أن التقليد إنَّمَا يَجُوز للعاجز عن إدراك الْحق من الكتاب والسنة، وأن التقليد كالْمَيتة أصلها حَرَام، وإنَّمَا يَجُوز للمُضطر أكلها.

ولقد علمت أن أئمَّة الإسلام حَرَّمُوا على الناس أن يُقَلِّدُوهُم، وأن منهم من يقول: «لا يَجُوز لأحد أن يأخذ بقولي حتى يعلم من أين أخذت».

ويقول الإمام الشافعي: «إذا خَالَفَ قولي قول رسول الله؛ فاضربوا بقولي عرض الْحَائط».

ويقول الإمام أحْمَد: «لا تقلدني، ولا تقلد مالكًا، ولا الأوزاعي، وخُذ من حيث أخذوا».

وقرَّرَ علماؤنا أئمَّة السنة القاعدة الْمَعرُوفَة الْمَنسُوبَة إلَى الإمام مالك: «كُلٌّ يُؤخَذ من قوله ويُرَد إلَّا رَسُول اللَّه ﷺ».

وقالوا: «إذا جَاءَ نهرُ الله؛ بطل نهر معقل». كل ذلك منهم مُحَارَبة للتقليد. النصيحة الثانية (ص٢١).

ونقلت في هذا الْمَعنى كلامًا لشيخ الإسلام ضمنه دعوة للكتاب والسنَّة، وكلام الأئمَّة الأربعة في النهي عن التقليد.

ثم قلت: «أخي؛ إن رسالات الرسل ما جاءت إلَّا بالتوحيد ومقتضياته، وجاءت بهدم التقليد الذي هو أصل من أصول الشرك في أمم الضَّلال، كما دل على ذلك القرآن.

والعلماء في ديننا ما يُتبعون إلَّا إذا استندت أقوالُهم إلَى نصوص الكتاب والسنة، فَإذا خَالَفَت أقوالُهم النصوص؛ وجب مُخَالفتها ورَدُّهَا، وإذا فقدت الأدلة؛ لا يلزم أحدًا اتباعهم.

والعلماء كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «يُحتَج لَهُم، ولا يُحتَج بهم». النصيحة الثانية (ص٢٣)

أفمن يَدْعُو للتمسك بالكتاب والسنَّة بهذا الأسلوب، ويَرَى وُجُوب ذلك على الْمُسلمين يكون دَاعيًا إلَى التنازل عن أصول الدين، أم الدَّاعي إلَى التقليد الباطل هو الذي يلزم الناس بالتنازل عن أصول الدين وعن النصوص الكثيرة في الكتاب والسنَّة الْمُلزمة للناس باتباع مُحَمَّد ﷺ وما جاء به.

ثانيًا: قُلتُ -مُخَاطبًا لفالح ناقلًا لكلامه ورَادًّا عليه-:

«٣- قلتم: عندما اقتَرَحَ الْمُشركون على رسول الله ﷺ لَمْ يتنازل عن شيء منها، وهناك أمور الرَّسُول ﷺ صرَّح على أنه تركها، مثل: «لولا أن قومك..». حديث عائشة، وكذلك لَمَّا الصَّحَابة صلوا وَرَاءَ عُثمَان، وقد صَلَّى خلف الرَّسُول ﷺ ركعتين، وهو مُتِمٌّ، وهكذا هذه الأمور ليست في الأصول وفي الأمور الْحَتميَّة والقطعيَّة والعقائد؛ فانتبهوا إلَى هذا -بارك الله فيكم-».

فقلت رادًّا عليه:

أقول: «نعم، كان الْمُشركون يَقتَرِحُون إبطال دَعوَته إلَى التوحيد من أساسها، وإقامة دولة الشرك على أنقاضها، وهذا مطلب لا يستجيب له أضعف الناس عقيدة وإيمَانًا، فَضلًا عن الأنبياء -عليهم الصَّلاة والسَّلام». النصيحة الثانية (ص١١).

وأيضًا؛ فَمَنْ يقول هذا الكلام؛ هل يكون داعيًا إلَى التنازل عن أصول الإسلام بهذا الإطلاق الذي يَدَّعيه فالح، ويلصقه بي، ثم لا قيود بأحوال وظروف، ولا مُرَاعَاة الضَّرُورَات والْحَاجَات، ولا مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد،

بل دعوة إِلَى التنازل عن أصول الدين من أجل التخلص من هذه الأصول ونبذها، الأمر الذي يريد فالح أن يفهمه الناس.

لقد انتزع فالح كلمة واحدة من وسط أدلتها وقرائنها وسياقها وسباقها؛ مكرًا وكيدًا وخيانة؛ ليوهم الناس أن ربيعًا يَدْعُو الْمُسلمين إِلَى ما يُشبه الرِّدَّة، فإن الدعوة مطلقة من كل ما ذكر لا معنى لَهَا إِلَّا دعوة الْمُسلمين إِلَى الرِّدَّة، ويا له من بهت!!

إن كلمة (أصول) الَّتِي وَرَدت فِي كلامي يسبقها ويَقترن بها ويلحقها ما يبطل هذه الفرية العظيمة الَّتِي تَنوءُ بها الْجِبَال، ومَنْ يقرأ هذا الفصل الذي يشغل ست صَحَائف، والذي اختطف منه فالح هذه الكلمة؛ ضَاربًا عرض الْحَائط بِمَا سُقتُهُ من كلام العُلَمَاء، وما ذكرته من مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد، والنتائج العظيمة الَّتِي ترتبت على صُلح الْحُديبية، وما الذي حَمَل رَسُول اللَّه ﷺ على قبول شروط قريش الْمُجحفة الظالِمَة، وتسامُحه فِي عدم كتابة: «بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم»، وعدم كتابة: «مُحَمَّد رسول الله»، وكتابة ما اقترحه مندوب قريش، وما أشرت إليه من نتائج عظيمة ترتبت على هذا التسامح من رسول اللَّه ﷺ؛ يدرك فداحة ما ارتكبه فالح من خيانة وكتمان شنيع لأمر يسلم به كل ذي فقه ودين وخلق متين يُؤمن بِمَا تضمنته من حِكَم ومَصَالح شريعةُ رب العالَمين، وكيف طبقها الرَّسُول الأمين.

وهاكم سياق كلامي وما حواه من أدلة، وما بينت من تسامح الإسلام، وما فيه من مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد الَّتِي بُنِي عليها الإسلام، وكيف تَحدثت عن هذه الْمَصَالح الَّتِي يُحَاربها فالح، واستشهدت بكلام الإمام ابن القيم، والْحَافظ ابن حَجَر، وكلامهما عن الْمَصَالح العظيمة الَّتِي ترتبت على صلح الْحُديبية، الذي قام على مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد، الأمر الذي يدين هذا الرَّجُل بالظلم والافتراء على طريقة فُجَّار أهل البدع وغلاتهم الْمُحَاربين للسنة وأهلها، حيث يرمونهم بالبوائق الَّتِي برأهم اللَّه منها.

قلت فِي النصيحة الثانية (ص١٢):

٤- قلتم: «وهناك أمور الرَّسُول ﷺ صَرَّح على أنه تركها، مثل: «لولا أن قومك..» حديث عائشة، وكذلك لَمَّا الصَّحَابة صلوا وَرَاءَ عُثمَان، وقد صَلَّى

خلف الرَّسُول ﷺ ركعتين، وهو مُتِمٌّ، وهكذا هذه الأمور ليست في الأصول وفي الأمور الْحَتميَّة والقطعيَّة والعقائد؛ فانتبهوا إِلَى هذا -بارك اللَّه فيكم-».

فقلت مُعلقًا:

«أقول: إن ترك النبي ﷺ بناء الكعبة من ترك مَصلَحَة مَرجُوحَة لدرء مَفسَدَة كبيرة، دَرؤهَا هو الراجح والْمُقَدَّم.

هذه الْمَفسَدَة: هي خشية أن ترتد قريش وغيرهم من العَرَب؛ لِمَكَانة الكعبة في نفوسهم، ونفوس آبائهم وأجدادهم؛ إذ هي مصدر فخرهم واعتزازهم.

فترك رسول اللَّه ﷺ هدم الكعبة وبناءها على قواعد إبراهيم؛ لدرء هذه الْمَفسَدة.

فعمل الرسول هذا تقعيد لقاعدة عظيمة، وتأصيل متين لأمته؛ ليواجهوا به الأحداث والْمَشَاكل الدِّينيَّة، والسِّياسيَّة، والاجتماعية، وغيرها.

وإذن؛ فترك الرَّسُولُ ﷺ لِهَذَا العَمَل ليس من باب ترك عمل فرعي، وإنَّمَا هو دفع للفتنة، وتأصيل للأمة لتواجه به الأخطار والْمَشَاكل والفتَن.

ودرء الْمَفَاسد مُقَدَّم على جلب الْمَصَالح، وسد الذرائع الْمُفضية إِلَى الأضرار والْمَفَاسد من الأصول العظيمة التي لا يقوم الإسلام وحياة الْمُسلمين إِلَّا عليها.

خُذ مثلًا قول اللَّه تعَالَى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٨].

فإن سَبُّ أوثان الْمُشركين حَقٌّ، وقربة إِلَى اللَّه، وإهانة للأنداد، لكن لَمَّا كان يؤدي إِلَى مَفسَدَة كبرى -هي سب الله-؛ وَجَبَ تركه، فليس هذا العَمَل من باب الفروع، وإنَّمَا هو من باب الأصول والعقائد.

وصلاة الصَّحَابَة وَرَاءَ عثمان وهو يتم في صلاة كان يقصرها رسول اللَّه ﷺ وأبو بكر وعمر ليس من التنازل عن سنَّة أو عمل فرعي، وإنَّمَا هو من باب دَرء الْمَفَاسد الكبرى، فلو تركوا الصَّلاة خلف إمام الْمُسلمين؛ لأدى ذلك إِلَى الْخِلاف والتنازع وافتراق الأمة وسفك الدماء.

وقولك: «عندما اقْتَرَحَ الْمُشركون على رسول الله ﷺ لَمْ يتنازل عن شيء منها. . .».

قد أجبت عن طرف منه[١].

وأضيف: أليس الْمُشركون أنفسهم قد اقْتَرَحُوا على رسول الله ﷺ أمورًا[٢] يوم صلح الْحُدَيبية للتنازل عنها؛ فلأجل الْمَصالح والْمَفاسد[٣] التي رَاعَاهَا استجاب لَهُم فيها، وهي من أصول الأصول؟![٤].

لأن من وَرَاءَ ذلك مَصالح عظيمة، منها: النصر العزيز، والفتح الْمُبين، واقتلاع جذور الشرك والكفر، وهو ﷺ بهذا الصلح العظيم كان يُشَرِّع قواعد الصُّلح والسلم، وقواعد الْمُعَاهَدَات بين الدولة الإسلاميَّة وبين أعدائها.

قال تعالَى إشادة بهذا الصُّلح: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ۝٢ وَيَنصُرَكَ ٱللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا ۝٣ هُوَ

---

(١) أقصد قولي: «نعم، كان الْمُشركون يَقْتَرِحُونَ إبطال دعوته إلَى التوحيد. . .» إلخ.

(٢) ومن الأمور التي حصلت في الْحُدَيبية: أنه حل من إحرامه ﷺ هو وأصحابه، ونَحَرُوا هديهم قبل أن يبلغ مَحله، وحلقوا رءوسهم، ولَمْ يَقُومُوا بالطواف بالبيت، ولا السَّعي بين الصَّفَا والْمَرْوَة، وهما ركنان في الْحَجِّ والعمرة، ووالله ما تركوا ذلك تهاونًا، ولا لأجل أنها من السنن، ولكنهم رَاعَوا في ذلك الْمَصَالح والْمَفَاسد، وأخذوا برخصة الله لَهُم.

فماذا يقول فالح في هذه الأمور؟!! هل هي من باب الْمُستحبَّات والْمَكرُوهَات؟!! أو هي من الأصول والواجبات؟!!

(٣) انظر إلَى هذا التقييد بالْمَصَالح والْمَفَاسد الذي يُهدره فالح، كما أهدر الكثير والكثير من القيود والأدلة والسياقات التي تدينه بالظلم والافتراء.

(٤) ومن ذلك: ما مثلت به من التسامح في عدم كتابة: «بسم الله الرَّحْمَن الرحيم»، والتسامح في عَدَم كتابة: «مُحَمَّد رَسُول الله»، وإن كان بعض الناس يُهَوِّن من شأنهما، ويرى أن ذلك إنَّما هو من السنن، ويرى أنه لا فرق بين «مُحَمَّد بن عبد الله» وبين «مُحَمَّد رسول الله»، وقد رَدَدتُ على هذا القول العجيب في بَحث «هل يَجُوز التنازل عن الواجبات مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد وعند الْحَاجَات والضَّرُورَات؟!».

وأزيد: إن الإجْمَاع قد انعَقَدَ على الرخصة للمكره أن يقول كلمة الكفر؛ بشرط أن يكون قلبه مُطمئنًا بالإيْمَان، وذلك داخل في سَمَاحَة الإسلام، وقد ذكرت أصولًا أخرى في بَحث سميته: «سَمَاحَة الشريعة الإسلاميَّة وحُب الله تعالَى أن تؤتَى رُخَصه»، وفي بَحث آخر سميته: «هل يَجُوز التنازل عن الوَاجبَات مُرَاعَاة للمَصَالح والْمَفَاسد وعند الْحَاجَات والضَّرُورَات»، وملخص سميته: «بَيَان سَمَاحَة الإسلام وما فيه من الرَّحْمَة». فليرجع إليها من أحَبَّ معرفة الْحَقِّ والتمييز بين الْمُحق والْمُبطل.

الَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ ۗ وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الفتح: ١-٤].

لأن الْمُؤمنين كانوا قد نَزَلَ بهم من الغمِّ والكرب بسبب الصلح -الذي ظاهره ضيم وظلم، وباطنه العزة والنصر- الأمر الذي هو فوق مدارك البشر، والذي أطلع اللَّه عليه رسوله الكريم، وكان ﷺ يتلقى الشروط الظالِمَة الْمُتغطرسة بصدر رحب ونفس مطمئنة، وهو في غاية الثقة بإعلاء كلمة اللَّه ونصر ربِّه.

روى البخاري في صحيحه في كتاب الشروط، حديث (٢٧٣١-٢٧٣٢) من حديث الْمِسوَر بن مَخرمَة، ومروان في قصة صلح الْحُديبية أنه لَمَّا جاء مندوب قريش سهيل بن عمرو، وقال: «هات، اكتب بيننا وبينكم كتابًا. فَدَعَا رسول اللَّه ﷺ الكاتب، فقال النبي ﷺ: بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم. فقال سهيل. أما الرَّحْمَن، فواللَّه ما أدري ما هي، ولكن اكتب: باسمك اللهم، كما كنت تكتب. فقال الْمُسلمون: واللَّه، لا نكتبها إلَّا بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم. فقال النبي: اكتب: باسمك اللهم.

ثم قال: هذا ما قاضى عليه مُحَمَّد رسول اللَّه. فقال سهيل: واللَّه لو كنا نعلم أنك رسول اللَّه ما صَدَدنَاكَ عن البيت، ولا قاتلناك، ولكن اكتب: مُحَمَّد بن عبد اللَّه. فقال النبي ﷺ: واللَّه إني لرَسُولُ اللَّه وإن كذبتموني، اكتب: مُحَمَّد بن عبد اللَّه».

فهل هذا التصرف وهذه الْمُوَافَقَة والتسامح كانت في أمور يسيرة، أو كانت في أمور كبيرة، وأصول عظيمة، لكن لأجل أن وَرَاءَهَا ما لا يُدركه العقل من نصر الإسلام، وظهوره على الكفر والشرك.

* تعليق:

١- هل ذكرت هذه الْمَصَالح العظيمة، والنصر العزيز، والفتح الْمُبين، واقتلاع جذور الشرك والكفر، هل ذكرت هذه الأمور لأجل رسالة أثبَتُ من السَّموات والأرض، أو لرسالة قد تنازل عنها رسول اللَّه وأصحابه؟!! قاتل اللَّه أهل الفجور والكذب العظيم.

٢- لِمَاذا سُقْتُ هذه الآيات العظيمة التي تضمنت الفتح الْمُبين، والْهِدَاية إلَى

الصراط الْمُستقيم، وإنزال السكينة فِي قلوب الْمُؤمنين، وازديادهم إِيْمَانًا مع إِيْمَانهم، هل كل هذا من أجل رسالة تَخلّوا وتنازلوا عنها؟!!

٣ - هل هذا العز والنصر الذي أقرره لرسالة قد حكمتُ بأن رسول اللَّه ﷺ تنازل عنها، وأدعو إِلَى ذلك كما يفتري عَلَيَّ هذا الأفاك؟!!

٤- ما هي كلمة اللَّه التِي أشيد بإعلائها إن كان رسول اللَّه قد تنازل عن رسالته ومعه أصحابه؟! ألا بُعدًا للقوم الظالِمين!!

٥- لِمَاذا سُقْتُ هذا النص من صحيح البخاري، وفيه قول رسول اللَّه ﷺ: «واللَّه إني لرسول اللَّه وإن كذبتموني»؟! هل سقته لأُوكِّدَ أن رسول اللَّه ﷺ ثابتٌ على رسالته هو وأصحابه، أو لأُثبتَ تنازله عن رسالته كَمَا يَفتَري ذلك الْمُفتَرُون؟!

٦- تأمل قولي حول هذا التَّسامح فِي أمور عظيمة، ألا وهو قولي: «لكن لأجل أن وَرَاءَهَا ما لا يُدركُه العقل من نصر الإسلام، وظهوره على الكفر والشرك». ماذا يَحمل من إِيْمَان عميق برسالة مُحَمَّد ﷺ وبقائها ودوامها ونصرها وظهورها على كفر الكافرين وشرك الْمُشركين، ولاسيما على من اشتَرَطوا عليه تلك الشروط الكافرة الْجَائرة، ألاَ تعسًا للمفترين على الأبرياء من الْمُؤمنين.

كيف أسوق هذا النص وأنا أدعو إِلَى التنازل عن الأصول، وأشهد على رسول اللَّه ﷺ أنه قد تنازل عن رسالته؟!!

ألا تدل هذه الأمور على أن فَالِحًا من أَلَدِّ الْخُصُوم للحَقِّ وأهله، ومن أشدهم افتراءً وبُهتًا.

ومِمَّا قلت: إن فوائد هذا الصلح لعظيمة جدًّا، ذكرها الإمام ابن القيم فِي «زاد الْمَعَاد»، نَختار منها ما يناسب هذا الْمَقَام.

قال ابن القيم فِي كتابه «زاد الْمَعَاد» (٣/ ٣٠٤-٣٠٦) عن فوائد صلح الْحُديبية:

«منها: جَوَاز ابتداء الإمام بطلب صُلح العَدُو إذا رأى الْمَصلَحَة للمسلمين فيه، ولا يَتَوَقف ذلك على أن يكون ابتداء الطلب منهم.

ومنها: احتمال قلة أدب رسول الكفار، وجهله وجفوته، ولا يُقَابل على

ذلك؛ لِمَا فيه من الْمَصلَحَة العَامَّة.

ومنها: أن مُصَالَحَة الْمُشركين ببعض ما فيه ضيم على الْمُسلمين للمصلحة الراجحة، ودفع ما هو شر منه، ففيه دفع أعلى الْمَفسَدَتين باحتمال أدناهما». اهـ.

وقال في موضع آخر (٣/ ٣٠٩-٣١٠):

«في الإشارة إلَى بعض الْحِكَم التي تضمنتها هذه الْهُدنة، وهي أكبر وأجَلُّ من أن يُحيط بها إلا الله الذي أحكم أسبابها، فوقعت الغاية على الوجه الذي اقتضته حكمته وحَمده.

فمنها: أنها كانت مُقدمَة بين يدي الفتح الأعظم، الذي أعز الله به رَسُولَهُ وجُندَه، ودخل الناس به في دين الله أفواجًا، فكانت هذه الْهُدنة بابًا له، ومفتاحًا، ومؤذنًا بين يديه، وهذه عادة الله في الأمور العظام التي يقتضيها قدرًا وشرعًا: أن يوطئ لَهَا بين يديها مُقَدِّمَات وتوطئات تؤذن بها، وتدل عليها.

ومنها: أن هذه الْهُدنَة كانت من أعظم الفتوح، فإن الناس أمن بعضهم بعضًا، واختلط الْمُسلمون بالكفار، وبَادَءوهم بالدعوة، وأسمعوهم القرآن، وناظروهم على الإسلام جهرة آمنين، وظهر من كان مُختفيًا بالإسلام، ودَخَلَ في مدَّة الْهُدنة من شاء الله أن يدخل؛ ولِهَذا سَمَّاه الله فتحًا مُبينًا.

قال ابن قتيبة: قضينا لك قضاء عظيمًا.

وقال مُجَاهد: هو ما قضى الله له بالْحُديبيَّة». اهـ.

قال الْحَافظ في الفتح (٥/ ٣٥٢):

«فيه جواز بعض الْمُسَامَحَة في أمر الدِّين، واحتمال الضيم فيه ما لَمْ يكن قَادحًا في أصله، إذا تعيَّن ذلك طريقًا للسلامة في الْحَال، والصلاح في الْمَآل، سواء كان ذلك في حال ضعف الْمُسلمين أو قوتهم»[1].

---

(١) انظر إلَى قولي: «تسامح في عدم كتابة: «بسم الله الرَّحْمَن الرحيم»، وعدم كتابة: «مُحَمَّد رَسُول الله»، لِمَاذا عَبَّرتُ بهذا التعبير؟ إنه تنزيه لرسول الله وأصحابه عن التنازل عن وصف الله بصفة الرَّحْمَة، وتنزيه لرسول الله وأصحابه عن التنازل عن الإيْمَان برسالة رسول الله ﷺ مِمَّا يدمغ فالِحًا وحزبه الأثيم=

أقول:

لقد تَسَامَحَ رَسُولُ اللهِ ﷺ في هذا الصُّلح في أمور عظيمة من أصول وفروع، فمن الأصول التي تَسَامَحَ فيها عدم كتابة: «بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم»، والأخذ بِمَا اقترحه سُهَيل بن عمرو «باسمك اللَّهُمَّ» مع غضب الصَّحَابَة وحلفهم باللَّه أنه لا يكتب إِلَّا «بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم».

وتَسَامَح في عدم كتابة: «مُحَمَّد رَسُول الله»، وهي الركن الثاني من أركان الشهادتين، أصل الإسلام، وكتابة ما أَصَرَّ عليه سهيل بن عمرو مندوب قريش «مُحَمَّد بن عبد الله».

إِلَى شروط مُجحفة منها أن مُحَمَّدًا ﷺ يَرُد من جاءه من مكَّة مُسلمًا، ولا ترد قريش مَنْ جَاءَهَا من الْمَدينة، مِمَّا زَادَ الصَّحَابة حنقًا وغيظًا، حتى قال عمر ﷺ، وهو يُخَاطب النبي ﷺ: «أَلَسْتَ نبي اللَّه حقًّا؟ فَقَالَ رَسُولُ الله: بلى. فَقَالَ عُمَرُ: أَلَسْنَا عَلَى الْحَقِّ، وعَدُونا عَلَى الباطل؟ فَقَالَ رَسُولُ الله: بلى. فَقَالَ عُمَرُ: فَلِمَ نُعطي الدَّنِيَّة في ديننا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: إني رَسُولُ اللَّه، ولَسْتُ عَاصيه، وهو ناصري».

لأن النبي ﷺ يُدرك ما لا يدركه عُمَرُ الفاروق العبقري ولا غيره.

ثم أقول:

ما رأيكم في هذا التَّسَامُح الذي قَامَ على جلب الْمَصَالح ودرء الْمَفَاسد؟! أليس لنا في رسول اللَّه ﷺ أسوة حسنة؟!

فَلَعَلَّ العُلَمَاء الذين ترى سكوتهم تنازلًا، ورُبَّمَا رأيته كتمانًا وخيانة أبعد نظرًا منك، وأعرف بالْمَصَالح والْمَفَاسد، وأعرف بالقواعد والأصول، وما يَتَرتب على الْمَوَاقف والتَّصرفات.

وإِلَى اللَّه الْمُشتكَى من تَسَرُّعَات ومُبَادَرَات ليس فيها أي التفات إِلَى هذه الأمور العظيمة، فأذاقت الدَّعوَة السلفيَّة الأمَرَّين، وأوقعتها في غربة وكربة».

= بالكذب والافتراء عَلَيّ، ولاسيما وسياق نصيحتي من أوله إِلَى آخره وما تضمنه هذا الفصل خاصَّة يصفعهم بأنهم أشد الناس افتراءً وكذبًا عَلَيّ في أمر عظيم.

وأَحْمَدُ اللهَ الذي وفَّقني لاتِّباع الْحَق، والتمسك بالكتاب والسنة، ورد ما خالفهما فِي الأصول والفروع، والدَّعوة إِلَى ذلك بكل الرسائل التِي أستطيعها، وإني لأدور مع هذا الْحَق حيث دار.

فَأشْتَدُّ حيث تُطلب الشدة، وأتَسَامَح حيث يَتَسَامَح، وأراعي الْمَصَالح والْمَفَاسد، وآخذ بالرخص التِي يُحبها اللّٰه ورسوله، ويغضب اللّٰه ورسوله على مَنْ لا يأخذ بها، وأراعي الْمَصَالح والْمَفَاسد على طريقة الكتاب والسنة فِي أبواب الدين، وعلى طريقة العُلَمَاء العاملين، وأخالف الْجَهَلة الْمُتَنطعين الذين لا يَعترِفُونَ بسَمَاحَة هذا الدِّين، بل أعتقد أن من هؤلاء الْمُتَنَطعين من هو مُرَاءٍ كاذب مثل فالح الْجَاهل، وأمثاله الذين يَضَعُونَ الشدَّة فِي غير موضعها، ويَتَرَخَصُونَ ويُمَيعُونَ حيث يُحَارب الإسلام هذا التميع والتَّرخُّص الباطل.

الْمَسألة الثالثة: بَيَان أن من مَصَائب فالح وجناياته على الْمَنهَج السَّلفي وأهله أنه لا يعترف بِمُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد فِي الإسلام، ولا يلتزمها، وقد أنكر عليه فِي ذلك، فما يزيد إِلَّا عنادًا وتَمَاديًا فِي جهله وظلمه، وتشويه الْمَنهَج السَّلفي بعناده وتصرفاته.

وأخيرًا: صار يَحصر مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمُفَاسد فِي الْمُستَحبَّات والْمَكرُوهَات، أما الواجبات والْمُحَرَّمات فلا!!

قال فِي «الصارم الْمَصقُول» (ص٤):

«الأول: أن كلامي الذي اعتَرَض عليه ربيع؛ إِنَّمَا هو فِي باب مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد، وأن ذلك لا يُترك فيه وَاجب، ولا يفعل فيه مُحَرَّم، وإِنَّمَا قد يتنازل فيه عن مُستَحَب، أو يفعل فيه مكروه، فأصول الإسلام وفرائضه وواجباته لا تترك مُرَاعَاة للمَصَالح والْمَفَاسد».

وزاد الطين بلة بأن فَرَّق بين الْمَصَالح والْمَفَاسد، وبين أبواب الرخص والضرورات!! فياويل العلم والإسلام من الْمُتَطفلين على العلم، وما أظن أن فالِحًا يبلغ نصف عَالِم ولا ربعه.

وما يدري الْمِسكين أن الرُّخَصَ وغيرها داخلة فِي مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد

التي بُنِي عليها الإسلام كله.

فهذا من أوضح الأدلة على جهله بالبدهيات، وأنه مِمَّن يهدم أصول الإسلام بجَهله الْمُطبق وبتأصيلاته الفاسدة.

* ولبيان أهمية وضرورة مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد في الإسلام، وأن شرائع الإسلام قائمة عليها؛ أسوق هنا ما تيسر من كلام علماء الإسلام:

- الشريعة كُلُّهَا مَبْنَاهَا على الْمَصَالح:

١- قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «منهاج السنة النبويَّة» (٦/ ١١٨):

«والْجِهَاد لا يَقُوم به إلَّا ولاة الأمور، فإن لَمْ يَغز معهم؛ لزم أن أهل الْخَير الأبرار لا يُجَاهدون، فتفتر عزمات أهل الدِّين عن الْجِهَاد، فإما أن يتعطل، وإما أن ينفرد به الفجَّار، فيلزم من ذلك استيلاء الكفَّار أو ظهور الفجَّار؛ لأن الدين لِمَنْ قاتل عليه.

وهذا الرأي من أفسد الآراء، وهو رأي أهل البدع من الرافضة والْمُعتزلة وغيرهم.

حتى قيل لبعض شيوخ الرافضة: إذا جاء الكفَّار إلَى بلادنا، فقتلوا النفوس، وسبوا الْحَريم، وأخذوا الأموال، هل نقاتلهم؟

فقال: لا، الْمَذهَب: أنا لا نغزو إلَّا مع الْمَعصُوم.

فقال ذلك الْمُستَفتي -مع عَاميته-: واللَّه، إن هذا لَمَذهب نَجِس، فإن هذا الْمَذهَب يُفضي إلَى فَساد الدِّين والدنيا.

وصاحب هذا القول تورع فيما يظنه ظلمًا، فوقع في أضعاف ما تَوَرَّع عنه بهذا الورع الفاسد، وأين ظلم بعض ولاة الأمور من استيلاء الكفَّار، بل من استيلاء من هو أظلم منه، فالأقل ظلمًا يَنبَغي أن يعاون على الأكثر ظلمًا، فإن الشريعة مَبنَاهَا على تَحصيل الْمَصَالح وتكميلها، وتعطيل الْمَفَاسد وتقليلها بِحَسب الإمكان، ومعرفة خير الْخَيرين وشر الشرين، حتى يُقَدَّم عند التزاحم خير الْخَيرين، ويدفع شر الشرين». اهـ.

أ- انظر إلى تعميم شيخ الإسلام في قوله: «فإن الشريعة مَبنَاهَا على تَحصيل الْمَصَالح وتكميلها، وتعطيل الْمَفَاسد وتقليلها».

حيث لَمْ يستثن الرخص، ولا حصر الْمَصَالح والْمَفَاسد في الْمُستَحبَّات والْمَكرُوهَات.

ب- قارن بين فتوى هذا الشيخ الرافضي، وبين تأييد فالح لأمريكا ضد الْمُسلمين في أفغانستان.

٢- قال الإمام ابن القيم في «مفتاح دار السعادة» رَحِمَهُ اللهُ (ج٢/ ص٢٢):

«وإذا تأملت شرائع دينه التي وَضَعَهَا بين عباده وَجَدتَهَا لا تَخرج عن تَحصيل الْمَصَالح الْخَالصَة أو الراجحة بِحَسَب الإمكان، وإن تَزَاحَمَت قُدِّمَ أهمها وأجلها وإن فاتت أدناهما، وتعطيل الْمَفَاسد الْخَالصَة أو الراجحة بِحَسب الإمكان، وإن تَزَاحَمَت عطل أعظمها فَسَادًا باحتمال أدناهما.

وعلى هذا وضع أحكم الْحَاكمين شرائع دينه دالة عليه، شاهدة له بكمال علمه وحكمته، ولطفه بعباده، وإحسانه إليهم، وهذه الْجُملَة لا يَستَريب فيها من له ذوق من الشريعة، وارتضاع من ثديها، ووُرُود من صفو حَوضها، وكلما كان تضلعه منها أعظم؛ كان شهوده لِمَحَاسنها ومَصَالِحهَا أكمل، ولا يُمكن أحدًا من الفُقَهَاء أن يتكلم في مآخذ الأحكام وعللها، والأوصاف الْمُؤثرة فيها حقًّا وفرقًا، إلَّا على هذه الطريقة.

وأما طريقة إنكار الْحِكم والتعليل، ونفي الأوصاف الْمُقتضية لِحُسن ما أمر به، وقبح ما نهى عنه وتأثيرها، واقتضائها للحب والبغض الذي هو مَصْدَر الأمر والنهي بطريقة جَدَليَّة كلامية، لا يتصور بناء الأحكام عليها، ولا يُمكن فقيهًا أن يستعملها في باب واحد من أبواب الفقه، كيف والقرآن وسنة رسول الله مَملوءان من تعليل الأحكام بالْحِكَم والْمَصالح، وتعليل الْخَلق بهما، والتنبيه على وجوه الْحِكَم التي لأجلها شرع تلك الأحكام؛ ولأجلها خلق تلك الأعيان، ولو كان هذا في القرآن والسنة في نَحو مائة موضع أو مائتين لسقناها، ولكنه يزيد على ألف موضع بطرق متنوعة...».

أ- انظر إِلَى كلام الإمام ابن القيم حيث يُقَرِّر بعلم: أن شرائع الإسلام كلها لا تَخرج عن تَحصيل الْمَصَالح الْخَالصة والراجحة.. إلخ.

وقارن بينه وبين فالح ومَنْ وَافَقَه فِي إنكار مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد فِي معظم وأعظم جوانب الإسلام، وحصرها -جهلًا وكذبًا على الله- فِي الْمُستَحبَّات والْمَكرُوهَات، وهذا الْحَصر إِنَّمَا لَجأ إليه فالح الْجَاء.

ب- فالح لا يقول بهذا الكَمَال والعلم والْحِكمَة واللطف والإحسان، بل يُحَارب مَنْ يقول بهذه الْمَزَايا العظيمة لِهَذه الشريعة الغراء.

ج- فالح ليس له أدنى ذوق من الشريعة، ولا يُدرك ما فيها من حكم وتعليل، بل هو سالك فِي هذا الْمَيدان مَسْلَك الْجَهميَّة الْجَبريَّة، ونعوذ بالله من هذا الْجَهل والضلال.

د- فالح وحزبه الْجَهَلة لا يُدركُونَ أن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ مَملوءان من تعليل الأحكام بالعلل والْمَصَالح.. إلخ.

ولا يفهمون ولا يعلمون هذه الأدلة التي تزيد على ألف موضع، وأظن أنهم ليس عندهم قابلية لِهَذه العُلُوم، بل يُنَاصبون أهلها العَدَاء والْخُصُومَة، إلَّا أن يرزقهم الله التواضع والأدب، ويوفقهم لإعلان التوبة من إعلان حربهم لِهَذه الأمور ولأهل السنة، فذلك بيد الله مُقَلِّب القلوب.

٣- وقال أيضًا فِي «إعلام الْمُوَقعين» رَحِمَهُ اللَّهُ (ج٣/ ص١٤):

«فإن الشريعة مَبْنَاهَا وأساسها على الْحِكَم، ومصالح العباد فِي الْمَعَاش والْمَعَاد، وهي عدل كلها، ورَحْمَة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها، فكل مسألة خَرَجَت عن العدل إِلَى الْجور، وعن الرَّحْمَة إِلَى ضدِّهَا، وعن الْمَصلَحَة إِلَى الْمَفسَدَة، وعن الْحِكمَة إِلَى العبث، فليست من الشريعَة، وإن أدخلت فيها بالتأويل». اهـ.

تأمل كلام هذا الإمام الفقيه الذي أدرك بفقهه وعلمه: أن الشريعة مَبْنَاهَا وأساسها على الْحِكَم والْمَصَالح فِي الْمَعَاش والْمَعَاد، وأنها عدل كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها... إِلَى آخر كلامه.

وأسأل فالِحًا وحزبه: هل يُؤمنُونَ بهذا الشمول في المَصَالح والكمال في الشريعة كلها؟

فإن قالوا: لا؛ فهم جَهميَّةٌ جَبريَّة.

وإن قالوا: نعم؛ فقد هَدَمُوا مذهبهم، وظهر أمرُ اللّٰه وهُم كارهون أو راضون.

٤- وقال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يتحدث عن قصد الشارع إلَى المُسببات، وأخذ المُكلف بالأسباب:

«وأيضًا فَإنَّمَا مَحصُول هذا أن يبتغي ما يهيئ اللّٰه له بهذا السَّبب، فهو راجع إلَى الاعتماد على اللّٰه، والالتجاء إليه في أن يرزقه مُسببًا يقوم به أمره، ويصلح به حاله، وهذا لا نكير فيه شرعًا؛ وذلك أن المَعلوم من الشريعة أنَّها شُرعَت لِمَصَالح العباد، فالتكليف كله إمَّا لدرء مَفسَدَة، وإمَّا لِجَلب مَصلَحَة، أو لَهُمَا مَعًا، فالداخل تَحتَه مُقتَضٍ لِمَا وضعت له؛ فلا مُخَالَفَة في ذلك لقصد الشارع.

والمَحظُور: إنَّمَا هو أن يقصد خلاف ما قَصَدَهُ، مع أن هذا القَصد لا ينبني عليه عمل غير مقصود للشارع، ولا يلزم منه عقد مُخَالف، فالفعل موافق، والقصد موافق، فالمَجمُوع موافق». المُوَافقات (١/ ٣١٨) تَحقيق: الشيخ مشهور حسن.

٥- وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«المَسألة السابعة: إذا ثبت أن الشارع قد قصد بالتشريع إقامة المَصَالح الأخروِيَّة والدنيويَّة، وذلك على وجه لا يَختل لَهَا به نظام، لا بِحَسَب الكل، ولا بِحَسَب الجُزء، وسَوَاء في ذلك ما كان من قبيل الضَّرُوريَّات، أو الحَاجيَّات، أو التَّحسينَات؛ فإنها لو كانت مَوضُوعَة بِحَيث يُمكن أن يَختل نظامها، أو تنحل أحكامها؛ لَم يكن التشريع مَوضُوعًا لَهَا؛ إذ ليس كونها مَصَالح إذ ذاك بأولَى من كونها مَفَاسد، لكن الشارع قاصد بها أن تكون مَصَالح على الإطلاق؛ فلابد أن يكون وضعها على ذلك الوجه أبديًّا وكليًّا وعَامًّا في جَميع أنواع التكليف والمُكلفين، وجَميع الأحوال، وكذلك وجدنا الأمر فيها -والحَمد لله-.

وأيضًا فسيأتي بيَان أن الأمور الثلاثة كلية في الشريعة، لا تَختص على

الْجُملَة، وإن تنزلت إِلَى الْجُزئيَّات فعلى وجه كلي، وإن خصت بَعضًا؛ فعلى نظر الكلي، كما أنها إن كانت كلية فليدخل تَحتها الْجُزئيَّات، فالنظر الكلي فيها منزل للجُزئيَّات، وتنزله للجزئيات لا يَخرم كونه كليًا، وهذا الْمَعنى إذا ثبت؛ دَلَّ على كمال النظام في التشريع، وكمال النظام فيه يأبى أن يَنخَرِم ما وضع له، وهو الْمَصَالح». الْمُوَافَقَات (٢/ ٦٢).

أ- انظر إِلَى قول الإمام الشاطبي: «فالتكليف كله إمَّا لدرء مَفسَدَة، وإما لِجَلب مَصلَحَة، أو لَهُمَا مَعًا... إلخ».

وأسأل فالِحًا الذي كان يُنكر مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد، ثم اضطر إِلَى القول بِحَصرها في الْمُستَحبَّات والْمَكرُوهَات، هل يُؤمن بهذا الشمول الكلي في مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد في كل التكاليف والتشريعات، أو سيستمر على جَهله الْمُطبق، وعناده الْمُهلك الْمُضحك؟!!

ب- وانظر مَرَّة أخرى إِلَى قوله: «فلابد أن يَكُونَ وضعها على ذلك الوجه أبديًا وكليًا وعَامًا في جَميع أنواع التكليف والْمُكلفين، وجَميع الأحوال، وكذلك وجدنا الأمر فيها -والْحَمدُ لله-».

وأسأل فَالِحًا: هل يعرف هذا أو سمع به هو وحزبه؟!!

٦- وقال رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن سَاقَ عددًا من النصوص مُبينًا مقاصدها:

«فهذا النظر يُعَضدُه الاستقراء أيضًا، وقد مَرَّ منه أمثلة، وأيضًا فقد قام الدليل على اعتبار الْمَصَالح شَرعًا، وأن الأوامر والنواهي مُشتَمِلَة عليها، فلو تركنا اعتبارها على الإطلاق؛ لكنا قد خالفنا الشارع من حيث قصدنا موافقته». الْمُوافقات (٣/ ٤١٥).

٧- وقال رَحِمَهُ اللَّهُ وهو يتحدث عن العَامِّي: هل له أن يَتَخَيَّر من الفتاوى إذا اختلفت عليه ما يوافق رغبته:

«والثاني: ما تَقَدَّم من الأصل الشرعي، وهو أن فائدة وَضع الشريعة إخراج الْمُكَلف عن داعية هواه، وتَخييره بين القولين نقض لذلك الأصل، وهو غير جائز، فإن الشريعة قد ثبت أنها تَشتَمل على مصلحة جزئية في كل مسألة، وعلى مصلحة

كلية في الْجُملة:

أما الْجُزئية: فما يعرب عنها دليل كل حكم وحكمته.

وأما الكلية: فهي أن يكون الْمُكلف داخلًا تَحت قانون مُعيَّن من تكاليف الشرع في جَميع تصرفاته: اعتقادًا، وقولًا، وعَمَلًا، فلا يكون مُتبعًا لِهَوَاه كالبهيمة الْمُسيبة حتى يرتاض بلجام الشرع، ومتى خيَّرنا الْمُقَلدين في مذاهب الأئمة لينتقوا منها أطيبها عندهم؛ لَمْ يبق لَهُم مرجع إلَّا اتباع الشهوات في الاختيار، وهذا مُنَاقض لِمَقصد وضع الشريعة، فلا يصح القول بالتخيير على حال». الْمُوَافقات (٥/ ٧٧-٧٨).

٨- وقال رَحِمَهُ اللَّهُ وهو يتَحدث عن الاستحسان:

«وكثير ما يتفق هذا في الأصل الضَّرُوري مع الْحَاجي، والْحَاجي مع التكميلي، فيكون إجراء القياس مُطلقًا في الضروري يؤدي إلَى حَرَج ومَشقَّة في بعض مَوَارده، فيستثنى موضع الْحَرج، وكذلك في الْحَاجي مع التكميلي، أو الضروري مع التكميلي وهو ظاهر.

وله في الشرع أمثلة كثيرة: كالقرض -مثلًا- فإنه ربا في الأصل؛ لأنه الدرهم بالدرهم إلَى أجل، ولكنه أُبيح لِمَا فيه من الْمَرفقة والتَّوسعَة على الْمُحتَاجين، بِحَيث لو بقي على أصل الْمَنع؛ لكان في ذلك ضيق على الْمُكَلَّفين.

ومثله: بيع الْعَرِيَّة بِخَرصها تَمرًا، فإنه بيع الرطب باليابس، لكنه أبيح لِمَا فيه من الرِّفق ورفع الْحَرَج بالنسبة إلَى الْمُعرِي والْمُعرَى، ولو امتنع مُطلقًا؛ لكان وسيلة لِمَنع الإعراء، كما أن ربا النسيئة لو امتنع في القرض؛ لامتنع أصل الرِّفق من هذا الوجه.

ومثله: الْجَمع بين الْمَغرب والعشاء للمطر، وجَمع الْمُسَافر، وقصر الصَّلاة، والفطر في السَّفر الطويل، وصلاة الْخَوف، وسائر التَّرخصات التي على هذا السبيل، فإن حقيقتها ترجع إلَى اعتبار الْمَآل في تَحصيل الْمَصالح، أو درء الْمَفاسد على الْخُصُوص؛ حيث كان الدليل العام يقتضي منع ذلك؛ لأنَّا لو بقينا مع أصل الدليل العام؛ لأدَّى إلَى رفع ما اقتضاه ذلك الدَّليل من الْمَصلَحَة، فكان من

الواجب رَعيُ ذلك المَآل إلَى أقصاه.

ومثله: الاطلاع على العورَات في التَّداوي، والقراض، والمُساقاة، وإن كان الدَّليل العام يقتضي المَنع وأشياء من هذا القبيل كثيرة». اهـ. المُوافقات (٥/ ١٩٤-١٩٥).

تأمل هذه الأمثلة الكثيرة للرخص، وكيف ربط هذا العالِم بين الرخص وبين مُراعَاة المَصَالح والمَفَاسد، الأمر الذي ينكره فالح بجَهله المُطبق.

تأمل مَرَّة أخرى قوله بعد ذكر بعض الرخص في المُعَاملات: «ومثله الجَمع بين المَغرب والعشاء للمطر، وجَمع المُسافر، وقصر الصَّلاة، والفطر في السَّفر الطويل، وصلاة الخَوف، وسائر التَّرخصَات التي على هذا السبيل».

وكيف ربط بين هذه التَّرخصَات، وبين المَصَالح والمَفَاسد.

وأسأل فالِحًا وحزبه: هل يؤمنون بهذا الربط المُحكَم بين الرخص وبين المَصَالح والمَفَاسد؟ إنا ننتظر الإجابة نَحن وجَميع المُسلمين.

٩- قال العز بن عبد السلام رَحِمَهُ اللَّهُ في «قواعد الأحكام في مَصَالح الأنام» (١/ ٢٢٥) وهو يتَحدث عن المَصَالح والمَفَاسد، ويسوق الأدلة من القرآن والسنة على كلياتها وجزئياتها:

«وقد تكون أسبابها خيورًا، فينهى عنها؛ لأدائها إلَى الشرور، لا لكونها خيورًا، كما أن من أسباب المَصَالح ما يكون شرًّا؛ فيؤمر به، لا لكونه شرًّا، بل لأدائه إلَى المَصَالح والخُيور، وأمثلة ذلك كثيرة.

وقد نص ﷺ على النهي عن غصب قضيب مِنْ أراك، وقال: «إيَّاكُمْ ومُحَقَّرَات الذنوب».

والكتاب والسنة يشتملان على الأمر بالمَصالح كلها -دقها وجلها-، إلَّا مَصَالح المُبَاح؛ فإنَّها مَأذونة غير مَأمور بها، وعلى النهي عن المَفَاسد كلها -دقها وجلها-، فمنه ما يدل بصيغة الأمر والنهي، ومنه ما يدل بالوعد والوعيد؛ إذ لا يعد بالثواب إلَّا على فعل مأمور به؛ تَحصيلًا لِمَصلحته، ولا يُوعد بالعقاب إلَّا على فعل منهيٍّ عنه؛ درءًا لِمَفسَدته». اهـ.

١٠- وقال الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ في «إرشاد الفحول» (ج١/ ص٣١٤):

«وفائدة نسخها.. قيل: الْحِكمَة أن هذا الْخَلق طبع على الْمَلالة من الشيء، فوضع في كل عصر شريعة جديدة؛ لينشطوا في أدائها.

وقيل: بيان شرف نبينا ﷺ، فإنه نسخ بشريعته شرائعهم، وشريعته لا ناسخ لَهَا.

وقيل: الْحِكمَة حفظ مَصَالح العباد، فإذا كانت الْمَصلَحَة لَهُم في تبديل حُكم بِحُكم، وشريعة بشريعة؛ كان التبديل لِمُرَاعَاة هذه الْمَصلَحَة..». اهـ.

١١- وقال بدر الدين الزركشي رَحِمَهُ اللَّهُ في «البحر الْمُحيط في أصول الفقه» (٤/ ١١١-١١٢):

«فإن قلت: إذا كانت كل شريعة انبنت على مَصَالح الْخَلق إذ ذاك، فماذا اختصت شريعتنا حتى صَارَت أفضل الشرائع وأتمها؟

قلت: بِخَصَائص عديدة.

منها: نسبتها إلَى رَسُولِهَا، وهو أفضل الرسل.

ومنها: نسبتها إلَى كتابها، وهو أفضل الكتب.

ومنها: استجماعها لِمُهمَّات الْمَصَالح وتتماتها، ولعل الشرائع قبلها إنّمَا انبنت على الْمُهمَّات، وهذه جَمعت الْمُهمَّات والتتمات؛ ولِهَذا قال ﷺ: «بُعثتُ لأتَمّم مَكَارم الأخلاق، ومثل الأنبياء كَمَثل رَجُل بنى دَارًا..». إلَى قوله: «فكُنتُ أنا تلك اللبنة». يُريد (أن الله ﷻ أجرى على يده وصف الكَمَال ونكتة التمام، ويلزم من حُصُول نكتة الكَمَال حصول ما قبلها من الأصل دون العكس». اهـ.

١٢- قال الشيخ العلامة عبد الرَّحْمَن بن ناصر السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «القواعد الفقهيَّة» (ص٨٨):

«وإن تزاحم مَصلَحَتان بألَّا يُمكن فعلهما مَعًا، بل إن فعل إحداهما فاتت الأخرى؛ قدِّم أرجحهما، فإن كان أحدهما مَسنونًا، والآخر واجبًا؛ فإنه يُقَدِّم الواجب؛ ولِهَذا لا يصح النفل الْمُطلق مِمَّن عليه فوائت، وإذا أقيمت الصَّلاة، أو ضَاقَ الوقت لَمْ تصح النافلة، وكذلك مَنْ عَلَيه قَضَاء رَمَضَان؛ لا يصح أن يَصُومَ

غيره حتى يقضيه، وكذلك مَنْ عليه حجَّة الإسلام؛ لَمْ يصح تنفله بالْحَجِّ، ولا أن يَحُج عن غيره.

وإن كانا واجبين؛ قدِّم أوجبهما وآكدهما، فيقدم الواجب بأصل الشرع على الواجب بالنَّذر، ويقدِّم حقَّ اللَّه تعَالَى الواجب على طاعة من تَجب طاعته من والد وزوج وأمير ونَحوهم، ويُقَدِّم حَقَّ الزوج على حَقِّ الوالدين، ويُقَدِّم فرض العين على فرض الكفاية.

وإن كانا مُستَحبين قَدِّم أفضلهما، فتقدم الرواتب على غيرها، ويُقَدم من العبادات ما فيه نفع مُتعَدٍّ على ما نفعه قاصر». اهـ.

أقول:

وفي هذا الكلام أن الواجبات والْمُستَحبَّات، وحقوق اللَّه، وحقوق العباد الواجبة: يُراعى فيها الْمَصَالح والْمَفَاسد، وهذا عند أهل العلم والنُّهى.

١٣- ثمَّ قال العلامة السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ (ص٨٩-٩١):

«ومن أسباب التفضيل: أن يكون العَمَل الْمَفضُول مُشتَملًا على مَصلَحَة لا تكون في الفاضل، كحصول تأليف به، ونفعٍ مُتَعَدٍّ لا يَحصل بالفاضل، وفي الْمَفضُول دفع مَفسَدَة يُطرأ حصولُهَا في الفاضل.

ومن أسباب التفضيل: أن يكون العَمَل الْمَفضُول أزيد مصلحة للقلب من الفاضل، كما قال الإمام أحْمَد رضي الله عنه لِمَن سأله عن بعض الأعمال، فقال: «انظر لِمَا هو أصلح لقلبك فافعله». وأسباب التفضيل كثيرة جدًا، وفيما أشرتُ إليه كفايةٌ تُنبِّه على ما وراءها.

وإن تزاحم مفسدتان فافعل أهونهما: أي أخفَّهما، فإن تزاحم مكروه ومُحَرَّمٌ بأن يكون لابد من فعل أحدهما؛ فعل الْمَكروه لدفع الْحَرام؛ ارتكابًا لأهون الشرَّين، مثل: أن يشتبه مَالٌ مشتبهٌ بِمَال حَرَام، ولَمْ يكن له بُدٌّ من أحدهما.

وإن تَزَاحَمَ مُحَرَّمان فعل أهونهما: فتقدم ثياب الْحَرير على الثياب الْمَغصُوبَة، ويُقَدِّم في الْمَخمصة الْمَيتة التي تَحل بالذكاة كميتة الشاة ونَحوها على الْمَيتة التي لا تُحلُّها الذكاة كالكلب ونَحوه.

وإن تزاحم مكروهان فعل أخفهما : فالذي فيه حَرَامٌ يسير أخفُّ من الْمَال الذي قد كَثُر فيه الْحَرَام، وتقوى الكراهة وتضعف بِحَسب قلَّة الْحَرَام وكثرته». اهـ.

أقول:

وفي هذا الكلام أنه تُراعى فِي الْمُحَرَّمَات والْمَكرُوهَات والْمَصالح والْمَفَاسد، بِخلاف ما يَقُوله الْجُهَلاء مثل فالح الذي يَحصر مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد فِي الْمُستَحبَّات والْمَكرُوهَات فقط، وقد تَقدَّم نقد هذا الكلام مُفَصَّلًا.

١٤- وقال العلامة السعدي فِي تفسيره رَحِمَهُ اللَّهُ (١/ ٤٠):

«﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ : والْهُدَى ما تَحصل به الْهِدَاية من الضَّلالة والشبه، وما به الْهِداية إلَى سلوك الطرق النافعة، وقال: ﴿هُدًى﴾. وحذف الْمَعمُول، فلم يقل: ﴿هُدًى﴾. للمصلحة الفلانية، ولا للشيء الفلاني لإرادة العُمُوم، وأنه هدًى لِجَميع مَصَالح الدَّارَين، فهو مرشد للعباد فِي الْمَسَائل الأصوليَّة والفروعيَّة، ومبين للحَق من الباطل، والصَّحيح من الضعيف، ومبين لَهُم كيف يسلكون الطرق النافعة لَهُم فِي دُنيَاهُم وأخراهم. . » اهـ.

وأخيرًا: فأنت ترى أن العُلَمَاء يُقَرِّرُون أن الشريعة مَبنيَّة على مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد فِي كل جوانبها فِي الضَّروريَّات والْحَاجيات والكماليات، وفِي أوامرها ونواهيها، فهل من رادع للهَمَج عن التوثب على الشريعة الإسلاميَّة السَّمحَة القائمة على الرَّحْمَة والْحِكمَة، ومُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد فِي الكليَّات والْجُزئيَّات فِي الأصول والفروع؟!

يتوثب هؤلاء الْهَمَج على شريعة الإسلام، فيشوهونها ويشوهون أصولَهَا، ويُصَوِّرُونها على أنها آصار وأغلال لا رَحْمَة فيها، ولا مُرَاعَاة للمصالح والْمَفَاسد، وأنها لا ترفع الْحَرَج والشدائد عن الأمة، فإن تكرموا على الإسلام والأمة؛ قالوا -تقية-: يَجُوز مُرَاعَاة الْمَصَالح فِي الْمُستَحبَّات(!)، ويا ويل من يتَجَاوز هذا السور الْحَديدي الذي وَضَعُوه، فإن جاوزوه قالوا -متظاهرين بالغَيْرة- هذا تنازل عن أصول الدِّين!!!

وآخر دعوانا أَنِ الْحَمدُ لله ربِّ العالَمِين.

وصلَّى اللَّه وسلَّم على نبينا مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه أجْمَعين.

كتبه

ربيع بن هادي عمير المدخلي

٥ شوال ١٤٢٦هـ

الحلقة الثانية

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ لله، والصَّلاة على رسول اللَّه، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه..

أما بعد:

فقد كُنتُ كَتبتُ نصيحة لفالح بتاريخ (٢٤/ صفر/ ١٤٢٥هـ) ضَمَّنتُهَا عَدَدًا من الْمَسَائل من جُملتها طلب الرِّفق بدَعوَة رسول اللَّه ﷺ -الدَّعوة السَّلفيَّة-، وأن يسير وَرَاء عُلَمَائها في مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد وسَدِّ الذرائع؛ حِمَايةً لَهَا؛ ورفقًا بها وبأهلها.

* وضمَّنتها مثالين:

- أحدهما: من القرآن، وهو قول اللَّه تعَالَى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨]. وبيَّنتُ أنه أصلٌ في سد الذرائع.

- والثاني: ما حَصَلَ في صلح الْحُديبية من تَسَامُحه ﷺ بعدم كتابة: «بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم»، وعدم كتابة «مُحَمَّد رسول الله»، وما تضمنه هذا الصلح من الْمَصَالح ودرء الْمَفَاسد.

فأبى فالح هذه النصيحة، بل أبى نصح الناصحين غيري، وتَمَادى في ظلمه وتعسفه، ثمَّ شرع يَقْلِبُ الأمور رأسًا على عقب، بل ارتكب أكبر من هذا، فَحَوَّل النَّاصحين إِلَى مُجرمين منكرين لأصول الدِّين، منكرين لرسَالة سيِّد الْمُرسلين؛ فيا للهول، بل الأهوال!!

ما سمعنا بِمَنصُوح يفعل بالناصحين هذه الأفاعيل، بل يثير حَولَهُم الأعاصير!! وسأناقشه في هذه الْحَلَقَة في ثلاث مسائل:

* **المسألة الأولى:**

دعواه أني اعتبرتُ سَبَّ الأوثان أصلًا، وبيان بطلان هذه الدَّعوى:

- قال فالح في «الصارم المَصقول» (ص١٣-١٤):

«٢- النهي عن سب أوثان المشركين.

قال المَدخلي (ص٧): خذ مَثَلًا قول اللَّه تعَالَى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾. فإن سب أوثان المُشركين حَقٌّ وقربة إلَى اللَّه، وإهانة للأنداد، لكن لَمَّا كان يُؤدِّي إلَى مَفسَدَة كبرى هي سب الله؛ وَجَبَ تركه، فليس هذا العمل من باب الفروع، وإنَّمَا هو من باب الأصول والعقائد.

والجَوَاب:

كيف يُقَال: إن سب أوثان المُشركين أصل تسامح فيه الرَّسُول ﷺ؟! هذا شيء غريب!! مُجَرَّد لفظ سبها أصل!! ولا شك أن هذا غير صحيح وغلط، بل إن سبها من الأمر الجَائز أو المُستَحَب الذي نهى الشرع عنه؛ لَمَّا كان يؤدي إلَى مُحَرَّم، ألا وهو سب اللَّه تعَالَى، فنهى عن ذلك؛ لدرء مَفسَدَة أكبر، وهي سب اللَّه ﷻ». اهـ.

- أقول:

١- أنا قلت: «إن ترك النبي ﷺ بناء الكعبة من ترك مصلحة مَرْجُوحَة لدرء مفسدة كبيرة، درؤها هو الراجح والمُقَدَّم.

هذه المَفسَدَة هي: خشية أن ترتد قريش وغيرهم من العَرَب؛ لِمَكَانة الكعبة في نفوسهم، ونفوس آبائهم وأجدادهم؛ إذ هي مصدر فخرهم واعتزازهم.

فترك رسول اللَّه ﷺ هدم الكعبة وبناءها على قواعد إبراهيم؛ لدرء هذه المَفسَدَة.

فعمل الرسول هذا تقعيد لقاعدة عظيمة، وتأصيل متين لأمته؛ ليواجهوا به الأحداث والمَشَاكل الدِّينيَّة والسياسية والاجتماعية وغيرها.

وإذن فترك الرَّسُول ﷺ لِهَذا العمل ليس من باب ترك عَمَل فرعي، وإنَّمَا هو دفع للفتنة وتأصيل للأمة؛ لتواجه به الأخطار والمَشَاكل والفتَن.

ودرء الْمَفَاسد مُقَدَّم على جلب الْمَصَالح، وسد الذرائع الْمُفضية إِلَى الأضرار والْمَفَاسد من الأصول العظيمة التي لا يقوم الإسلام وحياة الْمُسلمين إِلَّا عليها.

خذ مثلًا قول اللَّه تعَالَى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام:١٠٨]. فإن سَبَّ أوثان الْمُشركين حق وقربة إِلَى اللَّه، وإهانة للأنداد، لكن لَمَّا كان يؤدي إِلَى مَفسَدَة كبرى هي سب الله؛ وَجَبَ تركه، فليس هذا العَمَل من باب الفروع، وإنَّمَا هو من باب الأصول والعقائد». اهـ.

- وأقول:

أ- انظر إِلَى قولي: «فعمل الرَّسُول هذا تقعيد لقاعدة عظيمة، وتأصيل متين لأمَّته؛ ليواجهوا به الأحداث والْمَشَاكل الدِّينيَّة، والسياسيَّة، والاجتماعية، وغيرها.

وإذن فترك الرسول ﷺ لِهَذا العَمَل ليس من باب ترك عَمَل فرعي، وإنَّمَا هو دفع للفتنة، وتأصيل للأمَّة؛ لتواجه به الأخطار والْمَشَاكل والفتَن».

إذن فهذا تنويهٌ بعظمة الرسول ﷺ، وبِمَا يُؤصِّله لِهَذه الأمة لِمُوَاجهَة الأحداث والْمَشَاكل والفتَن، وليس حَديثًا عن الفروع.

ب- وانظر إِلَى قولي: «ودرء الْمَفَاسد مُقَدَّم على جلب الْمَصَالح، وسد الذرائع الْمُفضية إِلَى الأضرار والْمَفَاسد من الأصول العظيمة التي لا يقوم الإسلام وحياة الْمُسلمين إِلَّا عَلَيهَا».

أَلَا تراه إشادة عظيمة بِمَنهَج الرَّسُول ﷺ في مراعاة الْمَصَالح والْمَفَاسد وسد الذرائع، وإشادة بأصوله العظيمة ﷺ.

فسياق الْحَديث ليس عن الفروع؛ وإنَّمَا لبيان عظمة التأصيل لِهَذا الدِّين الذي قام -كما يقول فحول العُلَمَاء- إن الدين الإسلامي وشرائعه قائمة كلها على مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد.

ج- ثُمَّ ضربتُ مثالًا لتطبيق بعض هذه القواعد والأصول العظيمة بقولي: «خُذ مثلًا قول اللَّه تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام:١٠٨]. فإن سب أوثان الْمُشركين حق وقربة إِلَى اللَّه، وإهانة للأنداد، لكن

لَمَّا كان يُؤدِّي إِلَى مَفسَدَة كبرى هي سب الله؛ وَجَبَ تركه، فليس هذا العَمَل من باب الفروع، وإنَّمَا هو من باب الأصول والعقائد» اهـ.

فقوله: «كيف يُقَال: إن سب الأوثان أصل تسامح فيه رسول اللَّه ﷺ. . .؟».

جوابه:

١- إن الْمَوضُوع الأساسي إنَّمَا كان فِي تقرير جلب الْمَصَالح وترك الْمَفَاسد، ومنه سد الذرائع؛ الأمور التي كان ينكرها فالح، فسُقْتُ الآية لبيان قاعدة سد الذرائع، وكلامي واضح لا غُبَار عليه، ولا يَعترض عليه إلَّا جاهل.

٢- أنا لَمْ أقل: إن سَبَّ أوثان الْمُشركين أصل تسامح فيه رسول اللَّه ﷺ.

وإنَّمَا قلت: «فإن سبَّ أوثان الْمُشركين حق وقربة، وإهانة للأنداد، لكن لَمَّا كان يُؤدِّي إِلَى مَفسَدَة كبرى هي سب الله؛ وَجَبَ تركه». لأن سَابَّهَا يصير سَابًّا لله؛ حيث كان سببًا فِي سَبِّ اللَّه.

فهل تَرْكُ عمل يُؤدِّي إِلَى سَبِّ اللَّه -وسب اللَّه كفر أكبر- يعتبر من الفروع؟!! وهل سد الذريعة إِلَى ذلك يُعتَبَر عَمَلًا تطوعيًا يُستحب تركه، وللمسلم أن يفعله، أو هو واجب وأصل؟!! ومن تَعَمَّد فعله فإنه سَابٌّ لله، كَمَا قال رسول اللَّه ﷺ: «من الكبائر شتم الرجل والديه. قالوا: يا رسول اللَّه، وهل يشتم الرَّجُل والديه؟ قال: نعم، يسب أبا الرَّجُل؛ فيسب أباه، ويسب أمَّه؛ فيسب أمَّه». رَوَاهُ مسلم حديث (٩٠).

قال النووي فِي شرح هذا الْحَديث: «فيه دليل على أن مَنْ يتسبب فِي شيء جَازَ أن ينسب إليه ذلك، وإنَّمَا جَعَل هذا عُقُوقًا؛ لكونه يَحصل منه ما يتأذى به الوالد تأذيًا ليس بالْهَين. . وفيه قطع الذرائع، فيؤخذ منه: النهي عن بيع العصير مِمَّن يتخذ الْخَمر، والسلاح مِمَّن يقطع الطريق، ونَحو ذلك» اهـ.

فالْمُتَسَبب فِي شتم والديه مرتكب كبيرة، والْمُتَسَبب فِي سَبِّ اللَّه متسبب فِي الكفر.

- وأقول: إن الآية الكريْمَة يُؤخَذ منها هذا الأصل العظيم، وهو: سد الذرائع فِي أبواب كثيرة.

٣- لقد أهلك فالحٌ نفسه بالكذب وتقليب الأمور، وأهلك مَنْ وَرَاءَه، فما

أسهل الكذب وتقليب الأمور، ورد الْحَق، وتزيين الباطل عنده وعندهم، ومن سَنَّ سنَّة سيئة فعليه وزرها، ووِزر من عمل بها إِلَى يوم القيامة.

ومن عجائب هؤلاء القوم: أنهم مَعَ هذه الرذائل والكبائر التي يرتكبونها يُوهمُونَ الناس أنهم أهل الْحَقّ والسنَّة.

٤- قوله: «كيف يقَال: إن سب الأوثان أصل تسامح فيه رسول اللَّه ﷺ».

أقول:

من قال هذا حتى تستنكره؟!! إن هذا لَهُوَ عين الكذب الذي صَارَ من طباعك.

٥- قولي: «فليس هذا العَمَل من باب الفروع»: اسم الإشارة والْمُبْدَل منه يَعُودان إِلَى التأصيل الذي قررته وهو سد الذرائع، ومَنْ أعَادَهُ إِلَى غيره فهو مُكَابر مُبَاهت.

٦- هذا الذي قرَّرتُه لا يُخَالف فيه أهل العلم، بل هو أمر مُقَرَّر عندهم شائع ذائع بينهم، فقولي هذا كله حق -والْحَمْدُ لله-، وليس بِبِدْعٍ، فالآية جاءت لبيان أصل أصيل آمن به عُلَمَاء الأمَّة وقرَّرُوه، وأنا ما قلت: «إن سب الأوثان أصل». وإنَّمَا قلت: «إنه حَقٌّ وقربة.. إلخ».

ولكن فَالِحًا افترى ذلك عَلَيَّ، ثُمَّ ذهب ينقل عن العُلَمَاء كلامًا يُؤيِّد كلامي من حيث لا يشعر، وهو حُجَّة عليه لا له، وخيِّلَ له جهله وهواه أنه له، والواقع أنه عليه!!

- قال فالح في «صارمه» (ص١٤-١٦):

«قال ابن العربي[1] في «أحكام القرآن» (٢/ ٧٤٣-٧٤٤) عند قوله تعَالَى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾:

«اتفق العلماء على أن معنى الآية: لا تسبوا آلِهَة الكفار؛ فيسبوا إِلَهكم.. فمنع اللَّه تعَالَى فِي كتابه أحدًا أن يفعل فعلًا جائزًا يؤدي إِلَى محظور؛ ولأجل هذا

(١) ما قاله ابن العربي من أن العلماء قد اتفقوا على مَعْنَى الآية فِي سَدِّ الذرائع فَحَقٌّ، وأما تخصيصه سد الذرائع بالعقود الْجَائزة فغير مُسَلَّم، انظر كلام الشوكاني والتعليق عليه (ص٢٨٨-٢٩٠) من هذا البحث.

تعلق عُلَمَاؤنا بهَذه الآية فِي سَدِّ الذرائع، وهو كل عقد جائز فِي الظاهر يئول أو يُمكن أن يُتَوَصَّل به إلَى مَحظور»[1].

وقال: «هذا يَدُل على أن للمُحق أن يَكُفَّ عن حَقٍّ يكون له إذا أدَّى ذلك إلَى ضَرَرٍ يكون فِي الدين».

وقال: «الْحَق إن كان وَاجبًا فيأخذه بكل حال، وإن كان جَائزًا ففيه يكون هذا القول».

وقال ابن القيم فِي «إعلام الْمُوقعين» (٣/ ١٧٧):

«فَحَرَّمَ اللَّه سَبَّ آلِهَة الْمُشركين -مع كون السَّبِّ غَيظًا وحَمية لله وإهانة لآلهتهم- ؛ لكونه ذريعة إلَى سبهم اللَّه تعَالَى، وكانت مَصلَحَة ترك مسبته تعَالَى أرجح من مصلحة سبنا لآلِهَتهم، وهذا كالتنبيه بل كالتصريح على الْمَنع من الْجَائز؛ لئلا يكون سببًا فِي فعل ما لا يَجُوز»[2].

فسب آلِهَة الْمُشركين ليس من الأصول، ولكن الأصل هو الكفر بآلِهَة الْمُشركين[3]، وهذا لا يُمكن التسامح فيه، وهو جزء معنى «لا إله إلا الله»، فهل تنازل النبِي ﷺ عنها، مَعَ أنها تَتَضَمَّن أعظم السب لآلِهَتهم؟!!

قال الْحَافظ ابن كثير فِي تفسيره (٢/ ١٩٦):

«يقول اللَّه تعَالَى ناهيًا لرسوله ﷺ والْمُؤمنين عن سَبِّ آلِهَة الْمُشركين، وإن

---

(١) هذا الْمِثال صَحيح، ويصح أيضًا أن يُقال: وكل سبب مَحظور يُؤدِّي إلَى مَحظور مثله أو أكبر منه فَهُوَ حَرَام، مثل النظر إلَى الأجنبيَّة فإنه مُحَرَّم؛ لأنه قد يُؤدِّي إلَى الزنا، ومثل سَبِّ الرَّجُل لأبِي الرَّجُل؛ لأنه ذريعة إلَى سَبِّ والد السَّاب... وهكذا، فلماذا تهمل سد الذرائع الْمُحَرَّمة الْمُؤدية إلَى مُحَرَّمَة؟!

(٢) كلام ابن القيم حُجَّة عليك؛ لأنك لا تراعي الْمَصَالح والْمَفَاسد، ثم أي فرق بين قولي: «فإن سَبَّ أوثان الْمُشركين حق وقربة إلَى الله» وبين قول الإمام ابن القيم: «مع كون السب غيظًا وحَمية لله وإهانة لآلهتهم». أليست هذه العبادات القلبيَّة قُربة إلَى الله، نعوذ بِاللَّه من الْجَهل والْهَوَى.

ثُمَّ إنَّ منهج ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ معروف أنَّه لا يَحصر الْمَصَالح والْمَفَاسد وسد الذرائع فِي الْمُستَحَبَّات؛ كيف وهو يقول: «فإن الشريعة مَبْنَاهَا وأساسها على الْحِكَم ومَصَالح العباد فِي الْمَعَاش والْمَعَاد، وهي عدل كلها، ورَحْمَة كلها، ومصالح كلها، وحِكْمَة كلها ...» اهـ. من إعلام الْمُوقعين (٣/ ١٤).

وأقول لفالح: هل الشريعة كلها مُستَحبَّات فقط؟!!

(٣) أنا لَمْ أقل: «إن سب آلِهَة الْمُشركين من الأصول». وإنَّمَا الذي قاله وافتراه فالح.

كان فيه مصلحة؛ إلَّا أنه يَتَرَتب عليه مَفسَدَة أعظم منها، وهي: مُقَابلة الْمُشركين بِسَبِّ إله الْمُؤمنين، وهو الله لا إله إلَّا هو». اهـ.

ونقل الْحَافظ ابن حجر (١٠/ ٤٠٤): عند حديث البخاري: «إن من أكبر الكبائر أن يلعن الرجل والديه...» الْحَديث. عن ابن بطال: أن هذا الْحَديث أصل في سَدِّ الذرائع، ويؤخذ منه: أن من آل فعله إلَى مُحَرَّم؛ يَحرم عليه ذلك الفعل، وإن لَمْ يَقصد إلَى ما يَحرم، والأصل في هذا الْحَديث قوله تَعَالَى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ الآية.

وقال: «استنبط منه الْمَاوردي: منع بيع الثوب الْحَرير مِمَّن يتحقق أنه يلبسه... والعصير مِمَّن يتحقق أنه يتخذه خَمرًا».

وقال العلامة ابن سعدي في تفسيره للآية (٢/ ٤٥٣):

«ينهى الله الْمُؤمنين عن أمر كَانَ جَائزًا بل مَشرُوعًا في الأصل، وهو: سب آلِهَة الْمُشركين التي اتُّخذت أوثانًا وآلِهَة مع الله، التي يتقرب إلَى الله بإهانتها وسبها، ولكن لَمَّا كان هذا السب طريقًا إلَى سَبِّ الْمُشركين لِرَبِّ العَالَمِين الذي يَجب تنزيه جَنَابه العظيم عن كُلِّ عيب وآفة وسب وقدح؛ نهى الله عن سَبِّ آلِهَة الْمُشركين؛ لأنهم يَتَحَمَّسُون لدينهم، ويَتَعَصَّبون له؛ لأن كل أمة زَيَّن الله لَهُم عَمَلَهُم فرأوه حَسنًا، وذبوا عنه، ودافعوا بكل طريق، حتى إنهم يَسُبُّونَ الله رب العَالَمين الذي رَسَخَتْ عظمته في قلوب الأبرار والفجّار إذا سَبَّ الْمُسلمون آلِهتهم».

وقال الشيخ مُحَمَّد الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ كما في «العذب النمير» (٢/ ٥٢٩) عند تفسير هذه الآية:

«وهذه الآية الكَرِيْمَة -من آيات الأحكام- أخذ العلماء منها أصل.. سد الذرائع؛ لأن سَبَّ الأصنام بالنسبة إلَى ذاته جائز مطلوب، ولكن لَمَّا كان هذا الأمر الْمَحْمُود الطيب -وهو سب الأصنام وتقبيحها- قد يُؤدِّي إلَى أمر آخر لا يَجُوز، وهو سب الله؛ منع هذا الشيء الطيب سَدًّا للذريعة.

وذريعة الشيء: أصلها والطريقة الْمُوصلة إليه.

ومعروف عند عُلَمَاء الأصول أن الذرائع ثلاثة أقسام:

قسم منها يَجب سده إجْمَاعًا، كَمَا دلت عليه هذه الآية الكريْمَة . . . ودل عليه الْحَديث الصحيح الْمُتفَق عليه في سب الوالدين، وقد تقدم طرفه، وأورده الشيخ بعد هذا النقل.

وهذا القسم هو أن يكون هذا الأمر جائزًا أو مطلوبًا، وليس في نفسه فَسَاد في ذاته، أو فيه خير، إلَّا أنه يؤدي إلَى شر عظيم كَسَبِّ الأصنام، فإنه في ذاته طيب مطلوب، إلَّا أنه لَمَّا كان يكون سببًا لسَبِّ الله؛ كان مُحَرَّمًا . . . إلخ.

ونقل الألوسي في «روح الْمَعَاني» (٧/ ٢٥٢) عن أبي منصور قوله:

«كيف نهانا الله تعَالَى عن سَبِّ من يستحق السَّب؛ لئلا يسب من لا يستحقه، وقد أمرنا بقتالِهم، وإذا قاتلناهم قتلونا، وقتل الْمُؤمن بغير حَقٍّ مُنكَر؟ وكذا أمر النبي ﷺ بالتبليغ والتلاوة عليهم وإن كانوا يكذبونه، وأجاب عنه بـ: أن سب الآلِهَة مباح غير مفروض، وقتالَهُم فرض، وكذا التبليغ، وما كان مُبَاحًا ينهى عَمَّا يتولد منه ويَحدث، وما كان فرضًا لا ينهى عَمَّا يتولد عنه».

- أقول:

كلام هؤلاء الْعُلَمَاء: السعدي، والألوسي، والشنقيطي يُؤيِّد ما قررته أنا -والْحَمد لله-، ولا اختلاف بين كلامي وكلامهم.

ولا تظن يا فالح أن العلماء يَحصُرُون الذرائع في الْمُبَاحَات والْمُستَحبَّات، فيكون كلامهم حُجَّة لك، وقد ضَرَبتُ لك مثالين من الذرائع الْمُحَرَّمَة.

ثُمَّ أقوال هؤلاء الْعُلَمَاء كلها حُجَج دَامغَة لك ولِمَنهَجك الفاسد، ألا وهو: رفض مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد التي كُنتَ تُذَكِّر بها، فترفضها، وتَحتقر من يُرَاعيها.

ثُمَّ إن أقوالَهُم تؤيِّد قولي: «إن سب الأوثان قربة إلَى الله، وفيه إهانة لأوثان الْمُشركين، لكن لَمَّا كان سببًا يُؤَدِّي إلَى سَبِّ الله؛ وَجَبَ تركه».

ثُمَّ قال فالح مُعَلقًا على أقوال العلماء: «هذا حق، والْحَق يُؤخَذ مِمَّن جَاءَ به، ويرفض ما ليس بِحَق».

أقول:

١- انظر إلَى قوله: «هذا حق، والْحَق يُؤخَذ مِمَّن جاء به، ويرفض ما ليس

بِحَق». وهو مع الأسف من أشد الناس ردًّا للحق وحربًا لأهله، ومن أشد الناس عنادًا وتشبثًا بالأكاذيب والأباطيل، ونصرًا لَهَا، ودَعوةً إليها.

٢- ومن عجائبه أنه شَنَّ على السَّلفيَّة والسلفيين حَربًا ضَروسًا، لا يراعي فيها مَصَالح ولا مَفَاسد، ويَحكم على الْمُصيب والْمُخطئ بأحكام لَمْ يسبق إلَى مثلها، مثل الْحُكم على مَنْ يأخذ بقول غيره بأنه كذب القُرآن والسنَّة، وكَذب الإسلام.

والْحُكم على مَنْ لا يُقلده من حَمَلة العلم الْمُدَرسين والدعاة إلَى اللَّه بأنه قد نَسَفَ رسالات الرسل جَميعًا، والكتب التِي نزلت عليهم، وفلان زنديق، وفلان مشرك، وفلان يقول: إن رسول اللَّه تنازل عن رسالته، ويدعو إلَى التنازل عن أصول الدِّين. يريد تكفيره بهذه الافتراءات.

ثُمَّ يُقَال له -استنكارًا لأعماله هذه-: ألا تسير وَرَاءَ العُلَمَاء فِي الأخذ بالْمَصَالح. فيتَعَالَى ويرفض الاستفادة من هذا التنبيه إلَى الأخذ بالْمَصَالح، والسير وَرَاءَ العُلَمَاء، بل ويُهين العُلَمَاء بطرق ماكرة.

وأكبر أسباب حربه الضَّرُوس الْمُستَمرَّة عَلَيَّ وعلى السلفيين؛ إنَّمَا هو سيري على منهجي فِي الاستخفاف بِمُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد والاستخفاف بالعلماء.

وتراه هنا ينقل كلام العُلَمَاء الذي يَتَضَمَّن مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد وسد الذرائع، كأنه من كبار الدُّعَاة إلَى مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد، فهو تشبع منه بِمَا لَمْ يعط، وبِمَا يُخَالف سلوكه ومنهجه.

وقد ظهر جَليًا للقارئ الْمُسلم أن ما نقله من كلام العُلَمَاء إنَّمَا يتَضَمَّن تأييدي، وهو نصر لِي -والْحَمدُ لله-.

واللَّه سبحانه الْحَكم العَدل إنَّمَا يستدرجه -بسبب ظلمه وبغيه- إلَى أن يستشهد بكلام العُلَمَاء، ويستكثر منه؛ ليكون من الْحُجَج الواضحة عليه وعلى فساد منهجه الذي أهلك به نفسه، وأهلك مُقَلديه، وآذى به الْمُسلمين الأبرياء.

قال الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تفسير قول اللَّه تعالَى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام:١٠٨]:

«الْمَوصُول عبارة عن الآلِهَة الَّتِي كانت تعبدها الكفار، والْمَعنى: لا تسب يا مُحَمَّد آلِهَة هؤلاء الكفار الَّتِي يَدْعُونَهَا من دون اللَّه، فيتسبب عن ذلك سبهم لله عُدوَانًا وتَجاوزًا عن الْحَق، وجهلًا منهم.

وفِي هذه الآية دليل على أن الدَّاعي إِلَى الْحَقّ والناهي عن الباطل إذا خشي أن يتسبب عن ذلك ما هو أشد منه من انتهاك حرم، ومُخَالفة حق، ووقوع فِي باطل أشد؛ كان الترك أولَى به، بل كان واجبًا عليه.

وما أنفع هذه الآية وأجل فائدتها لِمَنْ كان من الْحَاملين لِحُجج اللَّه، الْمُتصدين لبيانها للناس إذا كان بين قوم من الصُّمّ البكم الذين إذا أمَرَهُم بِمَعرُوف؛ تركوه، وتركوا غيره من الْمَعرُوف، وإذا نَهَاهُم عن منكر؛ فعلوه، وفعلوا غيره من الْمُنكَرَات؛ عنادًا للحَقّ، وبُغضًا لاتباع الْمُحَقين، وجَرَاءَة على اللَّه سبحانه، فإن هؤلاء لا يؤثر فيهم إلَّا السَّيف.

وهو الْحَكَم العدل لِمَنْ عَاند الشريعة الْمُطهرة، وجعل الْمُخَالفَة لَهَا والتجرؤ على أهلها ديدنه وهِجِّيراه، كما يُشَاهد ذلك فِي أهل البدع الذين إذا دَعَوا إِلَى حق وقعوا فِي كثير من الباطل، وإذا أرشدوا إِلَى السنَّة قابلوها بِمَا لديهم من البديعة[1]، فهؤلاء هم الْمُتلاعبون بالدِّين، الْمُتَهَاونون بالشرائع، وهم شر من الزنادقة؛ لأنهم يَحتَجُّون بالباطل، وينتمون إِلَى البدع، ويتظهرون بذلك غير خائفين ولا وجلين.

والزنادقة قد ألْجَمَتهم سيوف الإسلام، وتَحَاماهم أهله، وقد ينفق كيدهم ويتم باطلهم وكفرهم نادرًا على ضعيف من ضعفاء الْمُسلمين، مع تكتم وتَحَرز وخيفة ووَجَل، وقد ذَهَبَ جُمهُور أهل العلم إِلَى أن هذه الآية مُحكمَة ثابتة غير مَنسُوخَة، وهي أصل أصيل فِي سد الذرائع، وقطع التطرق إِلَى الشبه»[2].

أقول:

١- هذا كلام لا يدركه إلَّا العَالِمُون النبلاء، لا الغثاء الْجُهَلاء.

---

(١) هكذا والصَّوَاب: البدعة.

(٢) فتح القدير (٢/ ١٨٦).

وكثيرًا ما يُقَرِّر مثل هذا شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم من باب مُرَاعَاة الْمَصَالح ودرء الْمَفَاسد، فإذا كانت الْمَفسَدَة أكبر من الْمَصلَحَة التي يَدْعُو إليها صاحب الْحَق؛ يَجب عليه أن يَسكتَ؛ لأن الْمَفسَدَة هنا أكبر من الْمَصلَحَة التي يريد تَحقيقها، ومثل هذا لا يفقهه فالح وحَدَّاديِّه، بل هم حرب على مَنْ يُقَرِّر هذا.

٢- وهذا حال أهل البدع والأهواء والأحزاب الْمُنحَرِفَة، إذا نهوا عن مُنكر؛ زادوا عليه منكرًا آخر؛ عنادًا لأهل الْحَق، وكبرًا، وبَطَرًا، وغَمْطًا للحق وأهله، ومنهم الْحَدَّاديَّة الشرسة الْمُتخَصِّصَة لِحَرب أهل السنَّة، والْمُسَالِمَة -أو لعلها الْمُوَالية- لأهل البدع.

٣- الشوكاني لا يُكفِّر أهل البدع، ولكنه يقصد: أن أهل البدع أضَرُّ على الإسلام بسبب انتمائهم إليه، بل الادعاء بأنهم هم الْمُسلمون حَقًّا، فيكون ضَرَرهُمْ على الإسلام والْمُسلمين أشد من ضَرَر الزنادقة الْمُتَستِرين الْخَائفين من سيف الإسلام.

● المسألة الثانية:

إبطال فرية عظيمة افتراها عَلَيَّ، فأوقعه الله فيها جزاء بَغيه:

٧- قال فالح في «الصارم الْمَصقُول (ص٢٢):

«٤- التنازل والتسامح عن كتابة: بسم الله الرَّحْمَن الرحيم. وكتابة: مُحَمَّد رسول الله.

قال الْمَدخلي في (ص٨): وقولك: عندما اقترح الْمُشركون على رسول الله ﷺ لَمْ يتنازل عن شيء منها . . . وأضيف أليس الْمُشركون أنفسهم قد اقترحوا على رسول الله ﷺ أمُورًا يوم صلح الْحُديبية للتنازل عنها، فلأجل الْمَصَالح والْمَفَاسد التي رَاعَاهَا استجاب لَهُم فيها، وهي من أصول الأصول.

وقال في (ص٩): فهل هذا التصرف، وهذه الْمُوَافقة والتسامح كانت في أمور يسيرة، أو كانت في أمور كبيرة، وأصول عظيمة . . .

ثم قال فالح: قلت: التسامح عن كتابة: بسم الله الرَّحْمَن الرحيم. إلَى: باسمك اللهم. والتسامح في كتابة: مُحَمَّد رسول الله. ليس في ترك وَصف الله ﷻ

ب: الرَّحْمَن الرحيم ما ينفي ذلك، ولا على ترك وصفه أيضًا ﷺ هنا بالرسالة ما ينفيها، فلا مَفسَدَة فيما طلبه الْمُشركون، وإنَّمَا الْمَفسَدَة لو طلبوا ما لا يَحل من تعظيم آلِهَتهم ونَحو ذلك.

ثُمَّ لَمْ يتنازل الرسول ﷺ عن شيء من الرسالة، وإنَّمَا تنازل عن لفظ الصفة، وكان ذلك مع أناس مشركين لا يعترفون به أصلًا.

أما كتابة: بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم. فكل ما هناك أنه استبدل لفظ[1] بلفظ مثله، ف: باسمك اللهم. هي مثل: بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم. وتؤدي الْمَقصُود منها، هو: تعظيم اللَّه، والتيامن باسمه الكريم».

- أقول:

أ- إن ترك الوصف غير ترك الكتابة، فالذي ترك الكتابة لَمْ يترك وصف اللَّه بصفة الرَّحْمَة، ولَمْ يترك وصف الرسول ﷺ بالرسالة، وهو الذي حصل من رسول اللَّه ﷺ وأصحابه -رضوان اللَّه عليهم- فِي الْحُدَيبية، وهو الذي قررته أنا.

والذي ترك وصف اللَّه بالرَّحْمَة جاحد لَها على مذهب فالح من باب أولَى، والذي يترك وصف الرسول ﷺ بالرسالة متنازل وجاحد له كافر به على مذهب فالح التكفيري؛ لأنه جَعَلَ قولي: «تسامح رسول اللَّه بعدم كتابة: بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم. وتسامح بعدم كتابة: مُحَمَّد رسول اللَّه». تنازلًا عن الرسالة، افترى عَلَيَّ هذا لِيُكَفِّرني، كيف وهو يُكَفِّر بأقل من هذا!! فيلزمه -على مذهبه- تكفير من ترك وصف اللَّه بالرَّحْمَة، ويلزمه تكفير من ترك وصف رسول اللَّه ﷺ بالرسالة.

ومع الأسف!! فإنه نسب هذا الترك إلَى رسول اللَّه وأصحابه، فيلزمه على مذهبه التكفيري: تكفير رسول اللَّه وأصحابه، وهذا من ثمار جهله وتهوره فِي تقويل الناس ما لَمْ يقولوه، ولَمْ يعتقدوه، ونتيجة لِمَنهَجه الْخَارجي التكفيري.

كيف يرجف عَلَيَّ هو وأتباعه بكلام هو حق، ويُدَندنون حول تكفيري به، ثم يَجِدُون للأئمَّة كلامًا أشد منه على منهجهم، فيمرون عليه مَرَّ الكرام!! بل يَحتَجُّونَ

---

(١) كذا !!

به عليّ!! والقضية واحدة متعلقة برسالة مُحَمَّد ﷺ: ﴿فَٱعْتَبِرُوا۟ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَبْصَـٰرِ﴾ [الحشر: ٢].

أيَا فالح: أنتَ نسبتَ ترك الوصف في المَوضعين إلَى رسول الله ﷺ وأصحابه، وهذا طعن فيهم، وافتراء عليهم، وتكفير لَهُم على مذهبك.

فهم لَمْ يتركُوهُمَا، وإنّمَا تَسامَحُوا في عَدَم الكتابة مع شدّة تَمَسكهم بهذين الوصفين العظيمين لله -جل وعلا- ولرسوله ﷺ، ومع ثباتهم عليهما، وشدة غضبهم على مَنْ طلب مِن المُشركين تركهما، وإحساسهم بالضيم من أجل عدم كتابتهما.

٣- قولك: «ثمَّ لَمْ يتنازل الرسول ﷺ عن شيء من الرسالة، وإنّمَا تنازَل عن لفظ الصفة، وكان ذلك مع أناس مُشركين لا يَعتَرفون به أصلًا». اهـ.

- أقول:

أ- مَن الذي قال: إن رسول اللّه ﷺ تنازل عن شيءٍ من الرِّسَالة، أو تنازل عن الرسالة غير فالح؟!!

ب- مَنْ قال: إن رسول اللّه ﷺ تنازل عن لفظ الصفة إلّا فالح؟!! فواللهِ ما تنازل رسول اللّه ﷺ عن لفظة: «رسول الله»، وإنّما تَسامَحَ بعدم كتابته: «مُحَمَّد رسول الله»، مع تَمَسكه بالصفة لفظًا ومعنًى؛ حيث قال ﷺ: «واللّه، إني لرسول اللّه وإن كذبتموني».

فأنتَ كالمُستَجير من الرَّمضَاء -ولا رمضاء- بالنار!! تبالغ في الإرجاف على ربيع؛ لأنه قال: تسامح في عدم الكتابة. وتقذفه ظلمًا بأنه قد قال: إن رسول اللّه تنازل عن رسالته!!

وأنت تكرر وتؤكد أن رسول اللّه ﷺ تنازل عن وصفه بالرسالة، وتنازل عن لفظ الصفة فأيُّهما الأشد: القول بالتسامح بعدم الكتابة، أو القول بأن رسول اللّه ﷺ قد تنازل عن وصف نفسه بالرسالة؟!!

والرَّسُول ﷺ يؤكّد أنه رَسُول اللّه وإن كذبوه، ونَفَوْا عنه وصف الرسالة بقولِهم: «لو نعلم أنك رَسُول اللّه لَمْ نقَاتلك». فقال رسول اللّه ﷺ مُؤكدًا إثبات

هذا الوصف لنفسه: «واللَّه، إنِّي لرسول اللَّه وإن كَذبتُمُوني».

فما رأيُ فالح وأنصاره الْمَغَاوير الغيورين؟!

٤- قول فالح: «فلا مَفسَدَة فيما طلبه الْمُشركُونَ، وإنَّمَا الْمَفسَدَة لو طلبوا ما لا يَحلُّ من تعظيم آلِهَتهم!!».

- أقول:

وهل طَلَبُ الْمُشركين من رسول اللَّه ﷺ ألّا يكتب: «بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم»، وألّا يكتب: «مُحَمَّد رسول الله» حلالٌ؟!! كلّا واللهِ، إنها لَجَرِيْمَة كُبرى من جَرَائم الْمُشركين، ومفسدة عظمى.

وهل في ذلك مصلحة للإسلام وللرسول ﷺ وللمسلمين؟!! نعوذ باللَّه من الْجَهل، وتَحليل أشد أنواع الْحَرَام، والتهوين من الأمور العظام.

وأؤكد أنه لا مُسَاوَاة أبدًا بين «بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم» وبين «باسمك اللَّهُمَّ»؛ إذ هذه الْمُسَاوَاة تقوم على تَجاهل اسمين عظيمين لله كان يكفر بهما قريش، وينفرون منهما أشد النفور.

قال تعالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَٰنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا﴾ [الفرقان: ٦٠].

وقال تعالَى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠] الآية.

وأؤكد أنه لا مُسَاوَاة بين «مُحَمَّد بن عبد الله» وبين «مُحَمَّد رسول الله»؛ إذ إن قريشًا والعرب كانوا يُؤمنون بِمُحَمَّد بن عبد اللَّه، وقد لبث فيهم عُمُرًا وهم يُسلِّمون بأنه «مُحَمَّد بن عبد الله»، وما زالوا على ذلك حتى بعد الرسالة وبعد قتالِهم له في بدر وحنين والأحزاب، وإلَى أن مات منهم من مات، وقتل منهم من قتل، وهم على ذلك.

وأما «مُحَمَّد رسول الله» فقد كَفَرُوا بها، وكذبوه فيها، ورَمَوه بالسِّحر والكهانة، وطعنوا فيه أشد الطعون، وأخرجوه وأصحابه من مَكَّةَ من أجلها وما يتبعها، وأكدوا هذا الإنكار بشدة في صلح الْحُدَيبية، ورفضوا أن يكتب: «بسم الله

الرَّحْمَن الرحيم»، وأن يكتب: «مُحَمَّد رسول الله»، وصَمَّمُوا على ذلك.

وأُلْجِئ رسول الله ﷺ إِلْجَاءً إِلَى ما اقترحوه عليه، وهو كَارِهٌ لذلك، وأُلْجِئ أصحابه كذلك إِلَى ما اقترحته قريش وهم كارهون، لا على أساس أنهم يؤمنون بالْمُسَاوَاة بين ما رضيه الكفار واقترحوه، وبين ما يَبْغضُوه وحَارَبُوه ورفضوه، ولكن من أجل اعتبارات كثيرة:

منها: مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد.

ومنها: انتظار تَحقيق ما وَعَدَ اللَّه به من النصر والفتح العظيم الذي يعلو به الإسلام، وتعلو به شهادة: «أن مُحَمَّدًا رسول الله»، ويُظهِرُ اللَّه دينه على دين قريش والعرب والأديان كلِّها، وهو الأمر الذي أدركه رسول اللَّه ﷺ حينما قال له عمر ﷺ: «كيف نعطي الدنية في ديننا؟ فيقول له رسول اللَّه ﷺ: إني رسول اللَّه، لست أعصيه، وهو ناصري». يريد ما وعده اللَّه به من النصر العظيم والفتح الْمُبين.

- وأقول:

إن الذي يرى الْمُسَاوَاة في هاتين القضيتين هو أحق بأن يُقَال فيه: إنه تنازل عن وصف اللَّه بالرَّحْمَة، وتنازل عن وصف رسول اللَّه ﷺ بالرِّسَالة، ألا وهو فالح، فعليه أن يَتُوبَ إِلَى اللَّه توبة نصُوحًا من هذه الْمُسَاوَاة الباطلة الْخَطيرة، وأن يعلن ذلك، وأن يعلن توبته مِمَّا رَمَاني به من الفواقر، ومنها أني قلت: إن رسول اللَّه تنازل عن رسالته!!

٥- نقل فالح في «صارمه» عن النووي من شرحه على مسلم (٦/ ٣٨٣) الكلام الآتي:

«قوله: فقال النبي ﷺ لعلي ﷺ: «اكتب: بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم. قال سهيل: أما باسم اللَّه، فما ندري ما بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم، ولكن اكتب ما نعرف: باسمك اللهم».

قال العلماء: وافقهم النبي ﷺ في ترك كتابة: «بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم»، وأنه كتب «باسمك اللهم»، وكذا وافقهم في «مُحَمَّد بن عبد الله»، وترك كتابة «رسول الله»، وكذا وافقهم في رَدِّ من جَاءَ منهم إلينا دون مَنْ ذَهَبَ منا إليهم، وإنَّمَا

وافقهم في هذه الأمور للمصلحة الْمُهِمَّة الْحَاصلة بالصلح، مع أنه لا مَفْسَدَة في هذه الأمور.

أما البسملة وباسمك اللهم فَمَعنَاهُمَا واحد، وكذا قوله: «مُحَمَّد بن عبد الله» هو أيضًا رسول الله ﷺ، وليس في ترك وصف الله ﷻ في هذا الْمَوضع بـ: «الرَّحْمَن الرحيم» ما ينفي ذلك، ولا في ترك وصفه أيضًا ﷺ هنا بالرسالة ما ينفيها، فلا مَفْسَدَة فيما طلبوه، وإنَّمَا كانت الْمَفْسَدَة تكون لو طلبوا أن يكتب ما لا يَحل من تعظيم آلِهَتهم» اهـ.

- أقول:

قد أجَبتُ على بعض هذا الكلام في بَحثي «هل يَجُوز التنازل عن الواجبات مُرَاعَاة للمصالح والْمَفَاسد وعند الْحَاجَات والضرورات»، فقلتُ: لو كان معناهما واحدًا؛ فلماذا رَفَضَ سهيل بن عمرو كتابة: «بسم الله الرَّحْمَن الرحيم»، ورضي بكتابة: «باسمك اللهم»؟!!

ولِمَاذا غضب الصَّحَابة من كتابة: «باسمك اللهم»، وحلفوا ألَّا يُكتَب إلَّا «بسم الله الرَّحْمَن الرحيم» لو كان معناهما واحدًا؟!!

وهل يُجزئ كتابة: «باسمك اللّهم» في صدور سور القرآن بدل: «بسم الله الرَّحْمَن الرحيم»؟!!

وهل يَجُوز أن نقول حينما نقرأ سورة الفاتِحَة في صلاتنا أو في غيرها؛ أن نقول: «باسمك اللهم». وهل.. وهل.. ؟!!

وكذا قوله: «مُحَمَّد بن عبد الله» هو أيضًا «رسول الله» أي: أن معناهما واحد.

- فأقول:

لو قال كافر يريد الدخول في الإسلام: أشهد أن لا إله إلَّا الله، وأشهد أن مُحَمَّد بن عبد الله. أيدخل بهذا في الإسلام؟!

وإذا قال الْمُؤذنون في أذانهم: أشهد أن مُحَمَّد بن عبد الله. أيصحُّ هذا منهم؟!

وهل يُجزئ الْمُصَلي في تشهده أن يقول: أشهد أن مُحَمَّد بن عبد الله؟!

إن قُلْتَ: لا يصح شيء من هذا كله.

قُلْنَا: إذن بطل القول بـ: أن الْمَعنى فيهما واحد». اهـ.

وأضيف الآن ما يأتي: إن رسول اللَّه ﷺ رأى الفرق الْهَائل بين «مُحَمَّد بن عبد الله» وبين «مُحَمَّد رسول الله»، ويرى أن قُرَيشًا قد كذبوه حين رفضوا كتابة: «مُحَمَّد رسول الله»، فَقَال مؤكدًا أنه رسول الله: «والله، إني لرسول الله وإن كذبتموني».

والصَّحَابة -رضوان اللَّه عليهم- كَانوا يَرَونَ الفرق بين «مُحَمَّد رسول الله» وبين «مُحَمَّد بن عبد الله»؛ ولِهَذا أصَرُّوا على كتابة: «مُحَمَّد رسول الله».

وقال عليٌّ ﷺ: «واللَّه لا أمْحُوه». انطلاقًا من إيْمَانه بهَذَا الفرق، وانطلقت قريش من هذا التفريق.

وقد أمر اللَّه أصحاب الرسول ﷺ بالتأدب معه في مُخَاطبتهم إيَّاه، فلا يقولوا: يا مُحمد يا بن عبد اللَّه. بل أن يقولوا: يا رسول اللَّه، يا نبي اللَّه. قال تعالَى: ﴿لَّا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُم بَعْضًا قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

قال الضَّحاك: عن ابن عباس: «كانوا يقولون: يا مُحَمَّد، يا أبا القاسم. فَنَهَاهم اللَّه ﷻ عن ذلك؛ إعظامًا لنبيه ﷺ، قال: فقالوا: يا رسول اللَّه، يا نبي الله». وهكذا قال مُجَاهد، وسعيد بن جبير.

وقال قتادة: «أمر اللهُ أن يُهَاب نبيه ﷺ، وأن يُبَجَّل، وأن يُعَظم، وأن يسود».

وقال مقاتل بن حيان في قوله: ﴿لَّا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُم بَعْضًا﴾. يقول: «لا تسموه إذا دَعَوتُمُوه: يا مُحَمَّد. ولا تقولوا. يا بن عبد الله. ولكن شَرِّفُوهُ، فقولوا: يا نبي اللَّه، يا رسول الله»[1].

(١) تفسير ابن كثير (١٠/ ٢٧٩).

فظهر الفرق جَلِيًّا جدًّا بين «مُحَمَّد بن عبد الله» وبين «مُحَمَّد رسول الله»، ففي مُنَادَاته بالرِّسَالة والنبوة تبجيل وتعظيم، وفي مُنَادَاته بغيرهما جَفَاء.

ثُمَّ نسأله فنقول: إن كثيرًا من الناس يُسَمَّون بـ: «مُحَمَّد بن عبد الله»، وإذا سُئِل أحدٌ منهم عن اسمه يقول: أنا مُحَمَّد بن عبد اللَّه. فهل يُقَال لَهُم: إنَّكم قد ادَّعيتم الرسالة؛ لأنه لا فرق بين «مُحَمَّد بن عبد الله» وبين «مُحَمَّد رسول الله»؟!!

ولو وصف أحدٌ -غير رسول الله- نفسه بأنه «مُحَمَّد رسول الله»، فما مصيره؟!! لا يَتَرَدَّد مسلم في أنه قد كَفَرَ باللَّه، وكذب رسوله ﷺ، وكذلك من يصفه بهذا الوصف.

وبهذا البيان يظهر لطالب الْحَقِّ الفروق الْهَائلة بين «بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم» وبين «باسمك اللَّهُمَّ»، وبين «مُحَمَّد رسول الله» الذي يُنكره الكفَّار، ويَكْفُرُونَ به وبين «مُحَمَّد بن عبد الله» الذي يَعترِفُونَ به ولا يُنكرونه بِحَال.

لقد قلت أنا: إن الرَّسُول ﷺ تَسَامَحَ بعدم كتابة: «مُحَمَّد رسول الله»؛ تفريقًا مَقصُودًا أريد به التفريق بين عدم الكتابة وبين التنازل عن وصفه بالرسالة، وسُقْتُ في الوقت نفسه قوله ﷺ: «واللَّه، إني لرسول اللَّه وإن كذبتموني». وذكرتُ هَذَا مرَّتين في السياق، وأكَّدتُ ذلك بتأكيدات في السياق نفسه، ألَا يَرَى كل مسلم مُنصف ظُلمَ هذا الرَّجُل وافتراءَهُ عَلَيَّ هذه الفرية العظيمة.

٦- قال فالح -مُعَلِّقًا على كلام النووي مستفيدًا منه-: «وهذا يدل على أنه لَمْ يكن مَحو رسول اللَّه من الكتابة مَحوًا لرسالته، فكيف يُقَال عنها: إنها أصل من الأصول.. إلخ».

- أقول:

١- من قال: إن مَحو رسول اللَّه من الكتابة مَحوٌ لرسالته؟!! بيِّنه، وأين هذا القول؟ انقُلْه لنا بنصِّه وفصِّه، وإلَّا فقد برهنتَ على تَعَسُّفك وظلمك.

وأما قولي: «إن كتابة: بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم. وكتابة: مُحَمَّد رسول اللَّه. من الأصول». فهذه وجهة نظر أرى أنها صحيحة لاعتبارات، وقد سُقْتُ أدلَّتي على ذلك غير مَرَّة، ومنها: أن البسملة أصلٌ في كتابة سور القرآن لابد منها، وأنها

أصلٌ فِي مكاتبة رسول اللَّه ﷺ إِلَى الْمُلُوك خلال دعوتهم إِلَى الإسلام والإِيْمَان برسالته، وكذلك كتابة: «مُحَمَّد رسول الله» فِي الكتب التي كان يبعث بها إِلَى ملوك الدنيا وجبابرتها؛ يَدْعُوهُمْ فيها رسول اللَّه ﷺ إِلَى الإسلام، وإِلَى الإِيْمَان برسالته ﷺ؛ فلابد من كتابتها.

فأعتقد أن ذلك أصل فِي الإسلام، يلزم مَنْ يُرَاسل الْمُلوك وغيرهم كتابيًّا أن يكتبها، لاسيما إذا كان تبليغ الرسالة لا يَحصل إِلَّا عن طريق الْمُكَاتبة.

والعُلَمَاء يقولون: هذا الْحَديث أصل فِي كذا، وهذه الآية أصل فِي كذا وكذا، وهذا العمل من رسول اللَّه ﷺ أصل فِي كذا.. ولا يَعترض عليهم أهل العلم.

فما بال الْحَدَّاديَّة الْجَديدة تستشيط غَضبًا، وتقيم الدنيا ولا تقعدها على اعتباري كتابة: «بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم»، وكتابة: «مُحَمَّد رسول الله» أصلين؟!!

ألا إنه الْهَوَى والشغب!!!

وَهَبْ أن هذا خطأ -وما هو بِخَطأ- فهل فيه تعظيم لاسم اللَّه وصفته، ولرسول اللَّه ﷺ ورسالته، أو هو هدم لَهُمَا؟!!

إنك تبني من الْحَبَّة قُبَّة(!) لأنك فارغ العقل واليدين من الْحُجَج على أباطيلك، فتذهب ترمي الأبرياء بالبوائق.

* المسألة الثالثة:

إبطال فرية أخرى:

- قال فالح فِي «الصارم الْمَصقُول» (ص٢٤-٢٧):

«قال الْحَافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ ضمن فوائد الْحَديث الوارد فِي صلح الحديبية: وفِي الْحَديث أيضًا: فضل الاستشارة لاستخراج وجه الرأي، واستطابة قلوب الأتباع، وجَوَاز بعض الْمُسَامَحَة فِي أمر الدِّين[1]، واحتمال الضيم ما لَمْ يكن

---

(١) كلام الْحَافظ عليك؛ لأنه قال: «وجَوَاز بعض الْمُسَامَحَة فِي أمر الدِّين، واحتمال الضيم ما لَمْ يكن قادحًا فِي أصله..». فلم يَحصرها فِي الْمُستحبَّات فقط كما تفعل أنت!!

والْحَافظ رَحِمَهُ اللَّهُ من أعلم الناس بأنَّ رسول اللَّه ﷺ وأصحابه -رضوان اللَّه عليهم- قد تَخلَّوا من تمسكهم=

قَادحًا فِي أصله إذا تعين ذلك طريقًا للسلامة فِي الْحَال، والصلاح فِي الْمَآل، سواء كان ذلك فِي حال ضعف الْمُسلمين أو قوتهم.

وقال ابن بطال فِي شرحه لصحيح البخاري (٨/ ٨٨): وقال القرطبي (كذا!): وفي كتابه (: «باسمك اللهم»، ولَمْ يأب عليهم أن يكتبه؛ إذ لَمْ يكن فِي كتابة ذلك نقض شيء من شروط الإسلام، ولا تبديل شيء من شرائعه..

وقال الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شرح كتاب التوحيد (ص٣٧) عند حديث ذات أنواط، واستعظام الرسول للأمر وإنكاره له: هذا يدل على أن الاعتبار بالْحَقائق لا بالألفاظ؛ لأنهم طلبوا شيئًا يعظمونه ويتبركون به، كما فعل بنو إسرائيل، وإن اختلفت ألفاظ الفريقين؛ فالباطل باطل وإن اختلفت الألفاظ.

فينبغي إمعان النظر فِي القيد الذي ذكره الحافظ: ما لَمْ يكن قادحًا فِي أصله. والْمُقَارنة بينه وبين كلام الْمَدخَلي ومؤيديه، بل إن الْمَدخَلي بزعمه أن مَحوَ: رسول الله. أصل[1] قد وافق الْخَوَارج الْحَرُورِيَّة فِي فهمهم، فهذا هو عين ما احتجوا به على أمير المؤمنين علي رضي الله عنه حينما ناظرهم عبد الله بن عبَّاس رضي الله عنهما، وهي الْمَسألة الثالثة فِي احتجاجهم عليه؛ إذ قالوا له: إنه مَحَا نفسه من أمير

= بحلق رءوسهم، ونَحر هديهم، وتركهم للطواف والسعي في عمرتهم؛ لأنهم قد أحصروا وصُدُّوا عن الْمَسجد الْحَرَام؛ وهذا فيه ترك واجبات هم مَعذُورُونَ فِي تركها، وهَذَا داخل فِي قول الْحَافظ: «وَجَوَاز بعض الْمُسَامحة في أمر الدِّين..». وقد قال تعالَى: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وقال ابن عبَّاس رضي الله عنهما: «قد أحصِر رسول الله ﷺ، فحلق رأسه، وجامع نساءه، ونَحَر هديه، حتى اعتمر عامًا قابلًا». رواه البخاري (٢/ ٦٤٢) (ح١٧١٤).

وأنتَ يا فالح لا ترى الْمُسَامَحَة ومُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَقاصد إلَّا في الْمُستحبات!!

(١) أنا لَمْ أجعل مَحو رسول الله أصلًا، وإنَّمَا قلت تسامح بعدم كتابة: «بسم الله الرَّحْمَن الرحيم»، وتسامح بعدم كتابة: «مُحَمَّد رسول الله»، فاخترعت أنت من هذه العبارة الصَّحيحة السليمة أن رَبِيعًا يقول بـ: أن رسول الله تنازل عن رسالته، فأنت الذي وَافقتَ الْخَوَارج -الذين جعلوا مَحو الكتابة تنازلًا من عَلِيٍّ عن الخِلافة وإمرة الْمُؤمنين- حذو القُذَّة بالقُذَّة!! فلا تُغَالط، ولا تُقلِّب الأمور، فما لك من مَخرج من مذهب الْخَوَارج، بل أنت أشد منهم، فهم لَمْ يَجعلوا تسامح رسول الله بعدم كتابة: «مُحَمَّد رسول الله»، بل ولا جعلوا مَحوه لكتابة: «مُحَمَّد رسول الله»؛ تنازلًا عن رسالته، وإنَّمَا فالح هو الذي جَعَلَ التسامح بعدم الكتابة تنازلًا

الْمُؤمنين؛ فهو أمير الكافرين.

فَحَجَّهُم بقوله ﷺ: «اكتب يا علي: هذا ما اصطلح عليه مُحَمَّد بن عبد اللَّه. ثم قال: فواللَّه، لرَسُول اللَّه خير من عَليٍّ، وما أخرجه من النبوَّة حين مَحَا نفسه».

فخصمت الْخَوَارج الْمَارقة، وخرج من خصومتهم ابن عباس رضي الله عنهما ومعه أهل السنة.

قال ابن حزم رحمه الله في الإحكام في أصول الأحكام (ص١٠٢٣) عند كلامه عن كون عمار تقتله الفئة الباغية، وقول من قال: إنَّمَا قتله من أخرجه. فبلغ ذلك علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقال: «فَرَسُول اللَّه ﷺ إذن هو قتل حَمزَة».

... وكذلك قصة علي رضي الله عنه يوم القضية بينه وبين أهل الشام؛ إذ أراد أن يكتب: علي أمير الْمُؤمنين. وأنكر ذلك عمرو ومَنْ حَضَرَ من أهل الشام، وقالوا: اكتب اسمك واسم أبيك. ففعل، فقالت الْخَوَارج لَمَّا مَحَا أمير الْمُؤمنين: قد خلعت نفسك. فاحتج عليهم بأن رسول اللَّه ﷺ فعل ذلك؛ إذ أنكر سهيل بن عمرو حين القضية يوم الْحُديبية أن يكتب في الكتاب: مُحَمَّد رسول اللَّه. فَمَحَا: رسول اللَّه. وكتب: مُحَمَّد بن عبد اللَّه. فقال علي: أتَرَونَ رسول اللَّه ﷺ مَحَا نفسه من النبوة؛ إذ مَحَا: رسول اللَّه. من الصحيفة؟

قال أبو مُحَمَّد: وهذا كالذي في قصَّة عمار سواء، ولا مَدخَل للقياس هاهنا، وإنَّمَا هو ايتساء بالنبي ﷺ، وكلا الأمرين مَحو من رَقٍّ، ليس أحدهما مقيسًا على الآخر، وهكذا الأمر حديثًا وقديمًا وإلَى يوم القيامة، وليس إذا كتبت: (نار)، ثُمَّ مُحي؛ انمحت النار من الدنيا.

وهذا من جنون الْخَوَارج وضعف عقولهم، إذ كانوا أعرابًا جُهَّالًا، بل قولُهُم في هذا هو القياس الْمُحقق؛ لأنهم قَاسُوا مَحو الْخِلافَة عن علي، على مَحو اسمه من الصَّحيفة! وهذا قياس يُشبه عقولَهم، وقد علم كل ذي مسكة عقل أنه إذا مُحيت صورة من لوح؛ فإنها لا تُمتحى بذلك من الصدور» اهـ.

- أقول:

● التعليق على هذا الكلام من وجهين:

١- الوجه الأول: ليتك استفدت من كلام عليٍّ، ومن كلام ابن حزم هذا، فَرَجَعت عن غَيِّكَ، والأسوأ من ذلك أنك تريد أن تَجعَل من كلامهما وفقههما حُجَّة لك وهو عليك، وهو حُجَّة لربيع ومن أيده.

فعبارتهما: «مَحَا: رسول الله. ومَحَا: نفسه». أشد بكثير على مذهبك من قول ربيع: «تَسَامَح رسول الله بعدم كتابة مُحَمَّد رسول الله». فعلى مذهبك الذي ترجف به على ربيع: هما كافران، وأما عند الْمُسلمين وعند ربيع وإخوانه: لا، ثم لا؛ لأن قصدهما واضح، وسياق كلامهما يُبرؤهما، كما أن سياق كلامي، وما فيه من قيود واحتياطات وتوضيحات أكثر مِمَّا في سياق كلامهما، وذلك يُبرؤني، ومع ذلك ترجف عَلَيَّ أراجيف يَخجل منها الْخَوَارج وسائر أهل البدع، وهذه الأراجيف القصد منها إقناع الناس بكذبك ومنهجك التكفيري.

أيَا فالح!! كيف تُغيِّرُ جلدكَ وتتلوّن، فتظهر للناس الآن بِخلاف مذهبك؟! فتمرُّ على كلام أشد من كلامي -على مذهبك الْمُدمِّر- مَرَّ الكرام(!)، ثُمَّ لا تكتفي بهذا الْمُرُور، فترتقي إِلَى درجة الاحتجاج به عَلَيَّ: «إذا لَمْ تَستَحِ؛ فاصْنَعْ ما شئتَ».

٢- الوجه الثاني: إن كلام ابن حزم حُجَّة عليك، وقياسك يشبه قياس الْخَوَارج، وأحكامك أشد من أحكامهم، وعندك وعند حزبك من الْجُنُون والْجَهل وضعف العقول شر مِمَّا عند الْخَوَارج، فالْخَوَارج قاسوا مَحو الْخِلافة عن عليٍّ على مَحو اسمه من الصحيفة.

وفالح وحزبه سَلَكُوا هذا الطريق في القياس، بل أسوأ منه حيث جعلوا قولي: «إن رسول الله تَسَامَحَ بعدم كتابة: مُحَمَّد رسول الله». مَحوًا لرسالته، وتنازلًا عنها.

ولِجَهل فالح وغبائه لَمْ يُدرك علة هذا القياس، ووجه الشبه بينه وبين الْخَوَارج، ولقد أعماه الله عن إدراكه؛ عقوبة له على ظلمه، وليشهد بنفسه وما خطته يداه على نفسه.

فلله الْحَمْدُ على انتصاره لأنصار دينه، والذابين عنه، ونَحن والناس كلهم يُؤمنون أنه إذا مُحيت سورة من لوح؛ فإنها لا تُمحَى من الصُّدُور.

لكن مذهب فالح والْخَوَارج الْمُعَاند يقتضي مَحوها، ومن هنا قالوا ما قالوا من الظلم والباطل.

- قال فالح في «صارمه» (ص٢٦):

«وحال ربيع في جَميع الْمَسَائل التي طبّق جهله فيها عَلَيّ، وأصدر عَلَيّ بها أحكامه الْجَائرة، كما قال ابن حزم كَعَلَلَهُ في جهل الْخَوَارج، وخواء عُقُولِهم، وسفاهة رأيهم» اهـ.

- أقول:

إنني لَمْ أظلمك بشيء أبدًا في جَميع الْمَسَائل التي ناقشتُك فيها، ولا في أحكامي، وإنّمَا نَصَحتُك عن ظلمك للناس، وأحكامك الْجَائرة التي تنطوي على أشدّ أحكام التكفير، ونَصَحتُك عن قواعد وأصول فاسدة، فذهبت تُحَارب، وتقلب الأمور، وتَجَنى بالباطل كما في كلامك هذا وغيره.

وأنت الذي تَدْعُو إلَى التقليد الأعمى، وتتعصب لذلك ولآرائك الباطلة، وأنت الذي ظَلَمْتَ ربيعًا في كل ما تنسبه إليه، وفي أحكامك عليه وعلى إخوانه السلفيين من عُلَمَاء، وطلاب علم، ودُعَاة إلَى الله، وأنت وحزبك الْجُهّال أشبه بالْخَوَارج في خَوَاء العقول وسَفَاهة الرأي، والسعي في إسقاط الْمَنهَج السلفي وعلمائه.

ثُمّ استدلّ بأبياتٍ لابن القيم حيث يقول:

العِلْمُ مَعْرِفَةُ الْهُدَى بدَليله	مَا ذَاكَ والتقليد مُسْتَوِيَانِ
وتعر مِنْ ثَوْبين مَنْ يَلبَسهُمَا	يَلْقَى الرَّدَى بِمَذمة وَهَوَانِ
ثَوْب من الْجَهل الْمُركب فَوْقَه	ثَوْب التَّعَصُّب بِئسَت الثَّوبَانِ
وتَحَل بالإنصَافِ أفخَرَ حُلة	زينت بِهَا الأعْطَاف والكتفَانِ

- أقول:

ومن العجب أن تَحتج بأبيات ابن القيم كَعَلَلَهُ وهي تنطبق عليك وعلى حزبك، فلا تنزلْهَا على أهل السنة وعلمائهم الدعَاة إلَى الكتاب والسنّة.

فأنت وحزبك الْجُهّال الذين تلبسون ثياب الْجَهل والتعصب الأعمى،

وغيركم هو الْمُتَحَلِي بالعلم والإنصاف.

ثمَّ قال فالح:

«وبهذا فإن الْخَوَارِج أفرطوا بِمَا اعتقدوه أصلًا، وعَقَدُوا عليه ولاء وبراء فكفروا، وربيع فرَّط بما اعتقده أصلًا، وعقد عليه هو ومن تبعه ولاءً وبراءً، يُضَلِل مُخَالفه، ويَجعَل أصوله فاسدة!! ويأمر بهجره!! والْحَق بين هذين الطرفين الْمَذمُومين: الإفراط والتفريط، الغلو والتقصير:

ولا تَغْل فِي شيء مِنَ الأمر وَاقتصِدْ ... كِلا طَرَفَي قَصْدِ الأمُورِ ذَمِيمُ

وإن ما ذكرناه لكافٍ فِي هذا الْمَقام الْهَام الدقيق، فهي حُجَج كثيرة، وأدلة متضافرة، وفيض من كلام أهل العلم، وكل ذلك يظهر بوضوح أن هذه الْمَسَائل ليست من الأصول كما يزعم «الْمَدخلي» ومن معه، فلا دليل لَهُم بها على مذهبهم فِي التنازل عن الأصول.

وفيما أوردناه مقنع لطالب الْحَق وناشد الصَّواب، ولو ذهبنا نستقصي كلام أهل العلم؛ لكان بسطًا لا حاجة إليه، وهنا يقف القلم، ويُحجم الفارس عن الإقدام، والْحَمد لله على عظيم ألطافه، وعميم توفيقه، واللَّه الْمُستَعَان، وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلَّا باللَّه.

إذا لَمْ يَكُن عَوْنٌ مِنَ اللَّه للفَتَى ... فَأَوَّل مَا يَجنِي عَلَيه اجتِهَادُهُ». اهـ.

- أقول:

اللَّه أكبر!! إن فيما نَقَلتَه عن ابن حزم يُدينُك بأنك على منهج الْخَوَارِج، والْمُشَابهة بينك وبينهم فِي الشغب القائم على الْجَهل والْهَوَى واضحة.

وبَيَان ذلك: أن أسلافك الْخَوَارِج شغبوا على الْخَليفة الراشد علي بن أبي طالب ومن معه من الصَّحَابة وسائر المسلمين بأمور كَفَّرُوهُم بها:

ومنها: أن عليًا ﷺ تَسَامَح فِي عدم كتابة: «علي أمير الْمُؤمنين»؛ تلبية لطلب أهل الشام بأن يكتب: «علي بن أبي طالب» بدل «علي أمير الْمُؤمنين»، فوافقهم على هذا الطلب من أجل الْمَصلَحَة وجَمع الكلمة، فكتب «علي بن أبي طالب».

فشغب عليه الْخَوَارج، وقالوا: «قد مَحَوتَ نفسك من إمارة الْمُؤمنين؛ فأنتَ أمير الكافرين، فَتُبْ من هذا الكُفر!!».

ولَمَّا ناظرهم ابن عبَّاس ﷺ في هذه القضية[1]؛ بيَّن لَهُم أن عَدَم كتابة: «أمير الْمُؤمنين» أو مَحوها ليس مَعنَاه التنازل عن إمارة الْمُؤمنين، كما أن مَحو رسول الله ﷺ يوم الْحُديبية كتابة: «رسول الله»، وأمره بكتابة: «مُحَمَّد بن عبد الله» بدلًا عنها ليس مَحوًا لرسالته؛ فأدرك كثير منهم أو أكثرهم أنهم كانوا على باطل، فتابوا إِلَى اللَّه، ورَجَعُوا إِلَى الْحقّ والطاعة والْجَمَاعة.

وفالح والْحَدَّاديَّة الْجَديدة سَلَكُوا في التعامل معي ومع السلفيين مسلك الْخَوَارج مع علي وأصحابه!!

---

(١) إشارة إِلَى الْحَديث الذي رَوَاهُ الإمام أَحْمَد في مسنده (١/ ٣٤٢) من رواية أبي زميل، قال: حدثني عبد الله بن عبَّاس قال: «لَمَّا خَرَجَت الْحَرُوريَّة اعتزلوا، فَقُلْتُ لَهُم: إن رسول الله ﷺ يوم الْحُديبية صالح الْمُشركين، فقال لعلي: اكتب يا علي: هذا ما صالح عليه مُحَمَّد رسول الله ﷺ. قالوا: لو نعلم أنك رسول الله ما قاتلناك. فقال رسول الله ﷺ: امْحُ يا علي، اللهم إنك تعلم أني رسولك، امح يا علي، واكتب: هَذَا مَا صَالَحَ عليه مُحَمَّد بن عبد الله. والله، لرسول الله خير من عليٍّ، وقد مَحَا نفسه، ولَمْ يكن مَحوه ذلك يَمحَاه من النبوة، أخرجت من هذه؟! قالوا: نعم».

وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٠/ ١٥٨-١٦٠)، والنسائي في الكبرى (٧/ ٤٨٠-٤٨١)، حديث (٨٥٢٢)، والطبراني في الكبير (١٠/ ٣١٣-٣١٤)، حديث (١٠٥٩٨)، والْحَاكم في الْمُستدرك (٢/ ١٥٠-١٥٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (٨/ ١٧٩)، والضياء في الْمُختارة (١٠/ ٤١٠-٤١١).

فإن قال قائل: إن كلام ابن عبَّاس الذي تداوله الأئمة مَحفُوف بقرينة تَمنع قصد الْمَعنى الباطل، هذا بالإضافة إِلَى واقعه وإيْمَانه الذي لا يشك فيه.

قلت: وهذا ما أدين اللَّه به، ويدين به كل مسلم، من وقت أن قالَهَا ابن عبَّاس إِلَى الآن، لكن هذه القرينة لا تنفع ولا تُجدي شيئًا في منهج فالح والْحَدَّاديَّة الْمُهلك، الذي تسطو به على الشرفاء، الذي لا يلتفت إِلَى القرائن، والذي لا يلتفت أهله إِلَى الدلائل الواضحة.

ولو قال هذا الكلام عَالِم مُعَاصرٌ؛ لأقاموا الدنيا عليه وأقعدوها؛ انطلاقًا من منهجهم الْمُدَمِّر، ولي على ذلك أدلة، منها: أنهم أقاموا الدنيا وأقعدوها على كلام قلته، أخف مِمَّا قاله ابن عبَّاس، وتداوله العلماء، مع أنه قد حفته قرائن كثيرة، فلم تَحجزهم براءة الكلام، ولا ما حَفَّهُ من قرائن، ولا ما تلاه من تأكيدات وبيانات تدحض افتراءاتهم، بل ما زادهم إلا عُتوًّا وعنادًا، والأدهى والأمَرّ أنهم رَدَّدوا منه ما يقتضي أعظم أنواع الكفر، فقالوا: إن ربيعًا يقول: إن رسول الله ﷺ تنازل عن رسالته ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾.

فقالت الْحَدادية: إن قول ربيع: «إن رسول الله ﷺ تَسَامَحَ في عدم كتابة: مُحَمَّد رسول الله». معناه: أن رسول الله ﷺ تنازل عن رسالته!!

ونسبوا ذلك إليه بكل وَقَاحَة؛ قاصدين بذلك تكفيره وتكفير كل مَنْ يُؤيده، إلَّا أن الفرق بينهم وبين الْخَوَارج أن الْخَوَارج -على ضَلالِهم وشَرِّهم- عندهم شَجَاعَة وصَرَاحة، فَصَرَّحُوا بالتكفير، والْحَدَّاديَّة جُبناء وأهل تقيَّة، فلم يَجرُءوا على التصريح بالتكفير.

- أقول:

وفي مُنَاظرة واحدة من ابن عبَّاس تراجع أكثر الْخَوَارج، وتابوا إلَى اللَّه تعَالَى من ظلمهم، وارتدعوا وأنابوا واقتنعوا بِحُجَّة ابن عبَّاس: أن مَحو الكتابة لا يَعني إسقاط النبوَّة، ولا إسقاط خلافة علي، وكان التائبون منهم كما في مصنف عبد الرزاق: عشرون ألفًا.

والْحَدَّاديَّة رَأوا أن قول القائل: «إن رسول اللَّه ﷺ قد تسامح بعدم الكتابة». يَعني: إسقاط رسالته!!!

ولقد كَتَبتُ للحَدَّاديَّة مقالات تَحوي حُجَجًا كثيرة تبيِّن كذبهم وظلمهم، فلم تُقنعهم، ولَمْ تردعهم، ولَمْ تُحَرِّك فِي ضَمَائرهم ساكنًا من الباطل والْهَوَى، ولَمْ ترجعهم عن ظلمهم الْخَطير الْهَادف إلَى التكفير!!

هذا بالإضافة إلَى أن كتابتي لِهَذا «التسامح» كانت مَحفُوفَة بأدلة وقرائن تردع الْمُؤمن عن أي تفكير فِي أيِّ شيء مِمَّا أقدم عليه الْحَدَّاديون، ونسبوه إلَيَّ.

وقد بيَّنتُ ذلك مرارًا وتكرارًا مِمَّا يُؤكد أن هذه الْحَدَّاديَّة أسوأ حَالًا من الْخَوَارج، وأشدُّ ظُلمًا وبُهتًا وإصرارًا على الباطل والظلم.

وعلى كُلٍّ فقد تبيَّن لكلِ ذي لُبٍّ وإنصاف أن ما احتَجَّ به فالح من كلام ابن حزمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فإنَّمَا هو حُجَّة وتأييد لِي من حيثُ لا يُدرك فالح، وذلك من استدراج اللَّه له، وسوقه له إلَى الْحُفر التي حَفَرَهَا لغيره؛ فارتطم فيها(1).

ثُمَّ إن طعن ابن حزم فِي الْخَوَارج بالْجَهل وضعف العقل.. إلَى آخره ينطبق على فالح وحزبه الْحَدَّادي، بل لو أدركهم لقال فيهم شرًّا مِمَّا قال فِي الْخَوارج!!

لأن الْخَوَارج -على ضلالِهم- أهل صدقٍ وعبادة.

وهؤلاء الْحَدَّادِيَّة أهل كذب وفجور، ومساوئ أخرى منها: سوء أخلاقهم.

ولي مأخذ على ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الكلام، وهو: إنكاره للقياس -قياس قضية علي رضي الله عنه في مَحو الكتابة على قضية رسول اللَّه ﷺ في الْحُديبية- في مَحو الكتابة أيضًا، فالقياس فيها واضح في كلام عليٍّ، وكلام ابن عبَّاس.

وقد أثنى ابن القيم على احتجاج ابن عبَّاس على الْخَوَارج، واعتبر قياسه أحسن القياس وأوضحه، انظر: «إعلام الْمُوقعين» (١/ ٢١٥).

وقد تقبَّل فالح إنكار ابن حزم للقياس، فلا أدري عن معرفةٍ أو عن جهلٍ، وأحلى الأمرين مُرٌّ (!!).

وأخيرًا: فالْحَمْدُ لله الذي رَدَّ «صارمَ» فالحٍ وكيدَه في نَحره، ولقد تبيَّن للقارئ الكريم جهل فالح وافتراءاته، وعدم فهمه لِمَا ينقله من كلام الْعُلَمَاء، فهو كحاطب ليل!! ينقل الكلام، يظنُّ أنه له وهو عليه!! ويُضيف إِلَى ذلك رمي الأبرياء بِمَثالبه ومَعَايبه، ويُحاول إضفاء هالات النزاهة والبعد عن نقائصه الْمَعرُوفَة، وليس ذلك بنافعه عند اللَّه تعَالَى، وعند مَنْ يعرف واقعه وحقيقة حاله.

نسأل اللَّه تعَالَى أن يُعَافِيَ الْمُسلمين من هذه البلايا والرزايا الْمُهلكة؛ إن ربَّنا لسميع الدعاء.

وآخر دعوانا أنِ الْحَمد لله رَبِّ العَالَمِين.

وصلَّى اللَّه وسلَّم على نبينا مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه أجْمَعين.

كتبه

ربيع بن هادي عمير المدخلي

٢٠ شــوال ١٤٢٦ هـ

* * *

(٩)

سماحة الشريعة الإسلامية وحب الله تعالى أن تؤتى رخصه وحث رسول الله ﷺ على ذلك

[illegible] بالقاسم

[illegible] بالقاسم

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أما بعد:

فيجب أن نعلم أنَّ هناك رخصًا في شريعة الإسلام تَدُلُّ على سعة رحْمَة اللَّه تعالَى بعباده الْمُؤمنين، وتدل على سَماحة هذه الشريعة، وعلى الْمُسلمين أن يتقبَّلوها ويأخذوا بها؛ لأن اللَّه يُحِبُّ أن يتقبَّلَها الْمُسلمون.

قال تعالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ الآية [البقرة: ١٨٥].

وقال تعالَى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ﴾ الآية [المائدة: ٦].

وقال تعالَى: ﴿هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ الآية [الحج: ٧٨].

وقال تعالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨].

وقيَّد اللَّه الأمور بالقدرة والاستطاعة والوسع والطاقة: فقال تعالَى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ الآية [التغابن: ١٦].

وقال تعالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ۖ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا ۚ أَنتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ[1] بعد أن ذكر هذه الآيات وغيرها: وقد ذكر في الصيام والإحرام والطهارة والصلاة والْجِهاد من هذا أنواعًا -يعني: من الرخص عند وجود الأعذار والْمَشقات-.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٤٨-٥٠).

ثُم قال: وقال في الْمَنهيات: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩].

﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣].

﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

﴿لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ﴾ [الأحزاب: ٥].

﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٠]. اهـ.

يعني: أنَّ اللَّه تعالَى حرَّم الْمَيتة والدَّم ولَحم الْخِنْزِير وما أُهِلَّ به لغير اللَّه، فإذا اشتدَّ الْجُوع بالْمُسلم فلم يَجد ما يأكل ويسدُّ به رمقه فقد رخَّص اللَّه له أن يأكل ما وجد منها ولا إثْم عليه ولا حرج.

وإذا وقع الْمُسلم في معصية خطأً منه أو مُخالفة لنصٍّ في حال الاجتهاد فلا يُؤاخذ بذلك ويسعُه عفو اللَّه ورحْمَته.

وذكر شيخ الإسلام أنَّ الإسلام جاء بتحصيل الْمَصالِح وتكميلها وتعطيل الْمَفاسد وتقليلها، وأنه يُرجِّحُ خير الْخَيرين ويُدفع شرُّ الشرَّين، وتَحصيل أعظم الْمَصلحتين بتفويت أدناهما، وتُدفع أعظم الْمَفسدتين باحتمال أدناهما.

أقول: ورسول اللَّه ﷺ يُحبُّ أن يتقبَّلَ الْمُسلمون رُخَصَ اللهِ تعالَى ويأخذوا بِها؛ فقد بوَّب الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ باب: الدِّين يُسر، وقول النبِي ﷺ: «أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللَّه الْحَنِيفِية السمحة». صحيح البخاري (١/ ٢٣).

أخرجه الإمام أحْمَد عن ابن عباس قال: «قيل لرسول اللَّه ﷺ: أيُّ الدِّين أحبُّ إِلَى الله؟ قال: الْحَنِيفِية السمحة».

من طريق يزيد قال: أنا مُحمد بن إسحاق، عن داود بن الْحُصين، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما... وذكره. الْمُسند (١/ ٢٣٦).

وعن أبي أمامة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إنِّي لَم أبعث باليهودية ولا بالنصرانية ولكنِّي بُعثتُ بالْحَنِيفِية السمحة». في حديث طويل أخرجه الإمام أحْمَد في الْمُسند (٥/ ٢٦٦).

وفي المُسند أيضًا (٦/ ١١٦) عن عائشة رضي الله عنها قالت: «وضع رسول الله ﷺ ذقني على منكبيه لأنظر إلى زفن الحبشة حتى كنت التي مللت فانصرفت عنهم».

ثم ساق بسنده إلى عبد الرحمن عن أبيه قال: قال لي عروة: إن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ يومئذ: «لتعلم يهود أنَّ في ديننا فسحة إنِّي أرسلتُ بحنيفية سمحة».

وهذه الأحاديث تتعاضد فتصل إلى درجة الحسن إن لم ترقَ إلى درجة الصِّحة.

وعن ابن عمر رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ قال: «إنَّ الله يُحبُّ أن تُؤتى رُخَصُهُ كما يَكْرَه أن تُؤتَى معصيته».

رواه الإمام أحمد (٢/ ١٠) وابن حبان وغيرهما. انظر: إرواء الغليل (٣/ ٩-١٣).

ومن حديث ابن عباس رضي الله عنه: «إن الله يُحبُّ أن تُؤتَى رُخَصُهُ كما يُحبُّ أن تُؤتى عزائمه».

ومن حديث ابن مسعود رضي الله عنه: «إنَّ الله يُحبُّ أن تُقبَلَ رُخَصُه كما يُحبُّ أن تُؤتَى عزائمه». انظر الإرواء أيضًا للألباني وقد صححه بمجموع طرقه.

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه: «أنَّ رسول الله ﷺ مرَّ برجلٍ في ظل شجرة يُرَشُّ عليه الماء قال: ما بالُ صاحبكم هذا؟ قالوا: يا رسول الله صائم. قال: إنَّه ليس من البِرِّ أن تصوموا في السَّفر، وعليكم برخصة الله التي رُخِّصت لكم فاقبلوها».

رواه النسائي في الصيام (٤/ ١٧٦)، والطحاوي (٢/ ٦٢)، وانظر إرواء الغليل للعلامة الألباني (٤/ ٥٤-٥٥) وقد صحَّح الحديث.

وعن عائشة رضي الله عنها قالت- «رخَّصَ رسول الله في أمر فتنزَّه عنه ناسٌ من الناس فَبلغ ذلك النبي ﷺ فغضب حتَّى بَانَ الغضبُ في وجهه ثُم قال: ما بَالُ أقوامٍ يَرغَبُون عمَّا رُخِّصَ لي فيه، فوالله لأنَا أعلمهم بالله وأشدُّهم له خشية». رواه مسلم في الفضائل (١٢٨).

وفي رواية له: «فقام خطيبًا فقال: ما بَالُ أقوامٍ». الحديث.

والرُّخصةُ فِي اللُّغة هي: السهولة واليسر. وقيل: النعومة واللِّين.

وفِي الاصطلاح لَها تعاريف ومن أجودها: هي الْحُكم الشرعي الذي غُيِّرَ من صعوبةٍ إِلَى سهولةٍ لعذرٍ اقتضى ذلك مع قيام سبب الْحُكم الأصلي[١].

ومُثِّلَ لَهَا بالتلفظ بكلمة الكفر عند الإكراه عليها كما فعل عمار ﷺ وأنزل الله تعالَى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦].

ومثل الفطر فِي شهر رمضان بعذرٍ شرعيٍّ، وتيمم الْمَريض الذي لا يُطيق استعمال الْمَاء أو لا يَجد الْمَاء أو الذي لا يَملك ثَمن الْمَاء فكل من الفطر والتيمم رخصة تزول بزوال سببها فِي هذه الأمور وأمثالِها[٢].

والذي يتنَزَّهُ من الأخذ بالرخصة ويرغب عنها يأثَم، والذي يتتبع رخص العلماء والْمَذاهب يأثَم، والْمَنهج الْحَق: أن يؤخذ برخص الله على الوجه الذي رُخِّصَ فيه.

١- ولقد رخص الله للمؤمن أن يقول كلمة الكفر فِي حال الإكراه قال الله تعالَى: ﴿مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[٣] [النحل: ١٠٦].

قال الْحَافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ فِي تفسير هذه الآية الكريْمَة: وأما قوله: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ فهو استثناء مِمَّن كفر بلسانه ووافق الْمُشركين بلفظه مُكرَهًا لِمَا ناله من ضرب وأذى، وقلبه يَأبَى ما يقول وهو مُطمئن بالإيْمَان بالله ورسوله. اهـ.

ثُم ذكر قصة عمار ﷺ الْمَشهورة وذكر أن الآية نزلت بسببها. تفسير القرآن العظيم (٢/ ٦٠٥).

وقال العلامة ابن الوزير رَحِمَهُ اللهُ: وقد أجْمَعت الأمة على العمل بِمقتضى

(١) انظر: مذكرة أصول الفقه (ص٩٣) تَحقيق العربي، للشيخ العلاَّمة مُحمد الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ اللهُ.
(٢) انظر الْجُهد الْمَبذول، للشيخ زيد بن هادي الْمَدخلي -حفظه الله- (ص٩٣).
(٣) يَجوز للمسلم فِي هذه الصورة أن يأخذ بالعزيْمَة كما فعل سلمان ﷺ بل الأخذ بالعزيْمَة فيها أفضل.

النصوص في الإكراه والنسيان فكذلك أخوهُما وثالثهما: وهو الْخَطأ إن شاء اللَّه تعالَى، بل هو أكثر منهما ذكرًا وشواهد في الكتاب والسنة والبلوى به أشد، والرخصة إنَّما تكون على قدر شدة البلوى. إيثار الْحَق على الْخَلق (٤٣٩).

والْحَاصل: أن في الآية الكريْمَة رخصة لِمَن أكره على الكفر أن يقول بلسانه كلمة الكفر لكن لابُد أن يكون قلبه مطمئنًا بالإيْمَان ولابد أن يُبغضَ الكفر وأهله.

ولو قالَها بلسانه مُختارًا لكان كافرًا باللَّه لأنه لا يفعل ذلك إلا وقد شرح صدره بالكفر.

والشاهد: أن الْمُؤمن الْمُستضعف الْمُكرَه يسقط عنه أصلٌ عظيمٌ ألَا وهو إظهار التوحيد وإظهار العداوة والبغض للكفر والكافرين، ويكفيه أن يكون قلبُه مطمئنًا بالإيْمَان وأن يكون مبغضًا للكفر، كل ذلك رحْمَة من ربِّ العالَمين الذي علمنا أن ندعوه فنقول: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

٢- الأصل في باب الولاء والبراء: إظهار العداوة للكافرين والبراءة منهم ومن معبوداتِهم كما قال اللَّه تعالَى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ﴾ [المُمتحنة: ٤].

وقال تعالَى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَـٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [آل عمران: ٢٨].

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: نَهى اللَّه -تبارك وتعالَى- عباده الْمُؤمنين أن يوالوا الكافرين وأن يتخذوهم أولياء يسرون إليهم بالْمَودة ثُم توعد على ذلك فقال: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ﴾ أي: ومن يرتكب نَهي اللَّه في هذا فقد بَرِئ من اللَّه.

ثُم ساق رَحِمَهُ اللَّهُ آيات ينهى اللَّه فيها عن موالاة الكافرين والوعيد والذم لِمَن

يفعل ذلك ثُم قال: وقوله تعالَى: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ أي: من خاف فِي بعض البلدان والأوقات من شرِّهم فله أن يتقيهم بظاهره لا بباطنه ونيته، كما قال البخاري عن أبِي الدرداء ﷺ أنه قال: «إنا لنكشر فِي وجوه أقوام وقلوبنا تلعنهم».
وقال الثوري: قال ابن عباس: «ليس التقية بالعمل وإنَّما التقية باللسان». تفسير القرآن العظيم (١/ ٣٦٥).

وفِي هذه الآية تَحريْمُ موالاة الكفار وتكفير من يُواليهم باطنًا وظاهرًا إلا من خاف فِي بعض البلدان أو الأوقات من شرهم فله أن يتقيهم بظاهره لا بباطنه ونيته ومعنَى ذلك: أنه يَحل له إذا خافهم أن يظهر لَهم ما يعصم به دمه من التقية باللسان وما تَحصل به التقية.

وقال العلامة السعدي فِي كتابه تيسير الكريْم الرحْمَن فِي تفسير كلام الْمَنان: (ص ١٢٨) عند تفسير هذه الآية: أي: تَخافوهم على أنفسكم فيحل لكم أن تفعلوا ما تعصمون به دماءكم من التقية باللِّسان وإظهار ما به تَحصل التقية.

ومثل هذا لا يُمكنه أن يظهر كثيرًا من أعمال الإسلام ومن إظهار عداوة الكفر والكافرين ومثل الأمر بالْمَعروف والنهي عن الْمُنكر، والله لا يؤاخذه بترك هذه الواجبات والأصول.

٣- هناك أعذار تسقط بِها واجبات مثل حضور الْجُمعة والْجَماعات:

قال الْمُوفق بن قدامة رحمه الله فِي الْمُقنع (١/ ٢١٩-٢٢٠): ويعذر فِي الْجُمعة والْجَماعة: الْمَريض ومن يدافع الأخبثين، والْخَائف ضياع ماله أو فواته أو ضرر فيه أو موت قريبه أو على نفسه من ضرر سلطان، أو ملازمة غريْم ولا شيء معه، أو فوات رفقته، أو غلبة النعاس أو الأذى بالْمَطر والوحل والريح الشديد فِي الليلة الْمُظلمة الباردة.

قال الْمُحَشِّي -وهو العلامة سليمان بن عبد الله بن الإمام مُحمد بن عبد الوهاب رحِمَهم الله-: قوله: (والْخَائف من ضياع ماله... إلَخ). الْخَوف يتنوع ثلاثة أنواع:

أحدها: الْخَوف على نفسه بأن يَخاف سلطانًا يأخذه أو لصًا أو سبعًا أو سيلًا

أو نَحو ذلك مِمَّا يؤذيه في نفسه، أو يَخاف غريمًا يَحبسه ولا شيء معه يعطيه فإن حبس الْمُعسر ظلم واستثنَى القادر على الأداء ومن عليه حد قذف أو حد لله.

ثُم قال: الثاني: أن يَخاف على ماله من لص أو سلطان أو نَحوه، أو يَخاف على بَهيمته من سبع أو شرود إن ذهب وتركها أو على منزله أو متاعه أو زرعه.

وسرد عددًا من نَحو هذه الأعذار ثُم قال: فهذا وأشباهه عذر في التخلف عن الْجُمعة والْجَماعة لعموم قوله ﷺ: «أو خوف». ولأن في أمره ﷺ بالتخلف بالصلاة في الرحال لأجل الطين والْمَطر مع أن عذرهُما أيسر من ذلك تنبيهًا على جوازه.

وقال: الثالث: الْخَوف على أهله وولده أن يضيعوا أو يَخاف موت قريبه ولا يشهده فهذا عذر في ترك الْجُمعة والْجَماعة، وبه قال عطاء والْحَسن والشافعي ولا نعلم فيه خلافًا، وقد استصرخ ابن عمر رضي الله عنهما على سعيد بن زيد وهو يتجهز للجمعة فأتاه في العقيق وترك الْجُمعة.

وساق الأدلة على هذه الأنواع وغيرها من الأعذار التي تَحصل بها الرخصة.

وقد وُجّه سؤالٌ فقهي إلَى أحد العلماء الأفاضل مضمونه: أنَّ بعض الناس يقول: يَجوز التنازل عن الاتِّجاه إلَى القبلة في الصلاة على الدابَّة ما صحة هذا الكلام؟

فأجاب هذا الفاضل بقوله: وأما صلاة النافلة على الراحلة إلَى حيث توجهت به فهذا ليس بتنازلٍ عن القبلة لكن قبلة الراكب في النافلة هي حيث ما توجَّهت به راحلته، وأما قبلة غير الراكب وفي الفريضة فلابدَّ أن تكون إلَى الكعبة؛ لأنَّ استقبال القبلة شرطٌ من شروط صحة الصلاة في الفريضة. وأمَّا النافلة فأمرها أوسع لأنَّ الله -جلَّ وعلا- يقول: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ قال بعض الْمُفسِّرين: هذه الآية نزلت في التنفُّل في السَّفر[1]. اهـ.

---

(١) قلت: ذكر ابن كثير في تفسير هذه الآية عددًا من الأقوال منها عن ابن عباس: أنها أول ما نسخ، ونقل نَحوه عن أبي العالية والْحَسن وعطاء الْخُراساني وعكرمة وقتادة والسدي وزيد بن أسلم، وقال ابن كثير: وقال مُجاهد. ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ﴾: حيثما كنتم فلكم قبلة تستقبلون بها الكعبة. تفسير القرآن العظيم (١/ ١٦٢-١٦٣).

أقول: في هذه الإجابة تضييق لِمَا وسَّع اللَّه ورفع فيه الْحَرج عن أمَّة مُحمد ﷺ؛ فهناك حالات تَجوز فِيها صلاة الفريضة إلَى غير القبلة نصَّ عليها القرآن والسنَّة وصرَّح بِها الْمُفسِّرون والفقهاء وأئمة الْحَديث.

قال تعالَى: ﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَوٰةَ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُوٓا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِن وَرَآئِكُمْ وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَاحِدَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ أَوْ كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَن تَضَعُوٓا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ [النساء: ١٠٢].

١- قال الإمام ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير[1] هذه الآية: قوله تعالَى: ﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَوٰةَ﴾ الآية. لصلاة الْخَوف أنواع كثيرة[2]؛ فإن العدو تارة يكون تِجاه القبلة، وتارة يكون في غير صوبِها، والصلاة تارة تكون رباعية، وتارة تكون ثلاثية كالْمَغرب، وتارة تكون ثنائية كالصبح وصلاة السفر، ثُم تارة يصلون جَماعة، وتارة يلتحم الْحَرب فلا يقدرون على الْجَماعة بل يصلون فرادى مستقبلي القبلة وغير مستقبليها ورجالًا وركبانًا، ولَهم أن يَمشوا والْحَالة هذه ويضربوا الضرب الْمُتتابع في متْنِ الصلاة، ومن العلماء من قال: يصلون والْحَالة هذه ركعة واحدة لِحَديث ابن عباس الْمُتقدم، وبه قال أحْمَد بن حنبل.

قال الْمُنذري في الْحَواشي: وبه قال عطاء وجابر والْحَسن ومُجاهد والْحَكم وقتادة وحَماد، وإليه ذهب طاوس والضحاك، وقد حكى أبو عاصم العبادي عن مُحمد بن نصر الْمَروزي أنه يرى رد الصبح إلَى ركعة في الْخَوف، وإليه ذهب ابن حزم أيضًا، وقال إسحاق بن راهويه: أما عند الْمُسايفة فيجزيك ركعة واحدة تومئ

= وعلى القول بنسخ هذه الآية تكون الصلاة إلَى غير القبلة في الأحوال التي جوزها اللَّه ثابتة بنصوص أخرى، وسأذكر بعضها في هذا البحث.

(١) تفسير القرآن العظيم (١/ ٥٤٧-٥٥٩) دار الْمَعرفة.

(٢) أوصلها بعضهم إلَى عشر صفات وبعضهم إلَى خمس عشرة، وذكر ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ أنها ترجع إلَى ستٍّ أو سبعٍ. انظر: زاد الْمَعاد (١/ ٥٣١-٥٣٢).

بها إيْمَاء، فإن لَمْ تقدر فسجدة واحدة لأنها ذكر اللَّه.

وقال آخرون: يكفي تكبيرة واحدة، فلعله أراد ركعة واحدة كما قاله الإمام أحْمَد بن حنبل وأصحابه، وبه قال جابر بن عبد اللَّه وعبد اللَّه بن عمر وكعب وغير واحد من الصحابة والسدي ورواه ابن جرير، ولكن الذين حكوه إنَّما حكوه على ظاهره في الاجتزاء بتكبيرة واحدة كما هو مذهب إسحاق بن راهويه وإليه ذهب الأمير عبد الوهاب ابن بخت الْمَكي حتَّى قال: فإن لَم يقدر على التكبيرة فلا يتركها في نفسه -يعني: بالنية- رواه سعيد بن منصور في سننه عن إسْمَاعيل بن عياش عن شعيب بن دينار عنه، فاللَّه أعلم.

ومن العلماء من أباح تأخير الصلاة لعذر القتال والْمُناجزة كما أخر النبي ﷺ يوم الأحزاب الظهر والعصر فصلاهُما بعد الغروب ثُم صلى بعدهُما الْمَغرب ثُم العشاء... اهـ.

أقول: في هذا الكلام مسائل:

١- جواز صلاة الْخَوف[1] في بعض الْحَالات إلَى غير القبلة.

٢- جواز الاقتصار على ركعة عند الإمام أحْمَد وغيره في حال الْمُسايفة وعند إسحاق ركعة يومئ فيها إيْمَاء.

٣- جواز صلاة الفريضة في حال الْخَوف على ظهر الدابّة ولغير القبلة.

٤- جواز الْمَشي وضرب العدوّ أثناء الصلاة.

وفي هذه الصور تنازل عن واجبات وشروط وأركان في الصلاة التي هي الركن الثاني من أركان الإسلام، وردٌّ لقول بعض الناس: لا يَجوز الصلاة إلَى غير القبلة إلَّا في صلاة الْمُتنفّل على الراحلة.

٢- وقال العلاّمة السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسيره (ص١٠٦- مؤسسة الرسالة) في تفسير قوله -تبارك وتعالَى-: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ ۝ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ

(١) أي: صلاة الفريضة.

تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة ٢٣٨-٢٣٩]: يأمر بالْمُحافظة على الصلوات عمومًا وعلى الصلاة الوسطى، وهي العصر خصوصًا، والْمُحافظة عليها: أداؤها بوقتها وشروطها وأركانِها وخشوعها وجَميع ما لَها من واجب ومستحب، وبالْمُحافظة على الصلوات تَحصل الْمُحافظة على سائر العبادات، وتفيد النهي عن الفحشاء والْمُنكر خصوصًا إذا أكملها كما أمر بقوله: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ أي: ذليلين خاشعين، ففيه الأمر بالقيام والقنوت والنهي عن الكلام، والأمر بالْخُشوع هذا مع الأمن والطمأنينة.

﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾: لَم يذكر ما يُخاف منه؛ ليشمل الْخَوف من كافر وظالِم وسبع، وغير ذلك من أنواع الْمَخاوف، أي: إن خفتم بصلاتكم على تلك الصفة فصلوها ﴿فَرِجَالًا﴾ أي: ماشين على أقدامكم، ﴿أَوْ رُكْبَانًا﴾: على الْخَيل والإبل وغيرها، ويلزم على ذلك أن يكونوا مستقبلي القبلة وغير مستقبليها، وفي هذا زيادة التأكيد على الْمُحافظة على وقتها حيث أمر بذلك ولو مع الإخلال بكثير من الأركان والشروط، وأنه لا يَجوز تأخيرها عن وقتها ولو في هذه الْحَالة الشديدة، فصلاتها على تلك الصورة أحسن وأفضل بل أوجب من صلاتِها مطمئنًا خارج الوقت.

﴿فَإِذَا أَمِنتُمْ﴾ أي: زال الْخَوف عنكم ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾ وهذا يشمل جَميع أنواع الذكر ومنه الصلاة على كمالِها وتَمامها ﴿كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾؛ فإنها نعمة عظيمة ومنة جسيمة، تقتضي مقابلتها بالذكر والشكر ليُبْقي نعمته عليكم ويزيدكم عليها. اهـ

أقول: في هذا الكلام مسائل:

١- أمر الله بالْمُحافظة على الصلاة في حالة الأمن بشروطها وأركانها وخشوعها.

٢- والرخصة في حال الْخَوف عند قتال العدو في الصلاة على حسب ما يستطيعه الْمُؤمن ويتيسر له راجلًا وراكبًا إلَى القبلة وإلَى غيرها.

٣- في حال الْخَوف:

أ- من ظالِم.

ب- من كافر.

ج- من سبع.

د- من غير ذلك من أنواع المَخاوف.

أقول: وفي هذا الكلام دليل على سَماحة الإسلام وتيسيره ودليل على سعة رحْمَة الله لِهَذه الأمة ولا سيما عند الشدائد فيعفيها من القيام ببعض الواجبات، وفيه إبطال لقول بعض الناس الذين لا يُجيزون التنازل إلا عن السنن فقط ولا يَجوز عندهم التنازل عن الواجبات وأنه لا يَجوز الصلاة لغير القبلة إلا للراكب الْمُتنفل فقط.

٣- وقال الإمام أبو داود السجستاني في سننه[1] ضمن أبواب صلاة الْخَوف: باب من قال: يكبرون جَميعًا وإن كانوا مستدبري القبلة، ثُم يصلي بِمَن معه ركعة، ثُم يأتون مصافَّ أصحابِهم ويَجيء الآخرون فيركعون لأنفسهم ركعة، ثُم يصلي بِهم ركعة، ثُم تُقبل الطائفة التي كانت مقابل العدوّ فيصلون لأنفسهم ركعة والإمام قاعد ثُم يسلم بِهم كلِّهم جَميعًا.

١٢٤٠- حدثنا الْحَسن بن علي، ثنا أبو عبد الرحْمَن الْمُقرئ: ثنا حيوة وابن لَهيعة قالا: أخبرنا أبو الأسود أنه سَمِع عروة بن الزبير يُحدث عن مروان بن الْحَكم أنه سأل أبا هريرة: هل صليت مع رسول الله ﷺ صلاة الْخَوف؟ قال أبو هريرة: نعم. قال مروان: متَى؟ فقال أبو هريرة: عام غزوة نَجد قام رسول الله ﷺ إلَى صلاة العصر فقامت معه طائفة وطائفة أخرى مقابل العدو ظهورهم إلَى القبلة، فكبر رسول الله ﷺ فكبروا جَميعًا الذين معه والذين مقابلي العدو، ثُم ركع رسول الله ﷺ ركعة واحدة وركعت الطائفة التي معه، ثُم سجد فسجدت الطائفة التي تليه والآخرون قيام مقابلي العدو.

ثم قام رسول الله ﷺ وقامت الطائفة التي معه فذهبوا إلَى العدو فقابلوهم وأقبلت الطائفة التي كانت مقابلي العدو فركعوا وسجدوا ورسول الله ﷺ قائم كما هو، ثم قاموا فركع رسول الله ﷺ ركعة أخرى وركعوا معه وسجد وسجدوا معه.

---

(١) (٢/ ٣٢-٣٤/ الدعاس).

ثم أقبلت الطائفة التي كانت مقابلي العدو فركعوا وسجدوا ورسول اللَّه ﷺ قاعد ومن معه ثُم كان السلام فسلم رسول اللَّه ﷺ وسلموا جَميعًا فكان لرسول اللَّه ﷺ ركعتان ولكل رجل من الطائفتين ركعة ركعة.

أقول: فِي هذا الكلام من الفقه:

١- جواز الصلاة فِي حال الْخَوف إِلَى غير القبلة.

٢- الذهاب مشيًا فِي أثناء الصلاة لِمُواجهة العدوّ، وكل ذلك من مبطلات الصلاة فِي حال الأمن لأنها شروط وواجبات وأركان للصلاة، لكن اللَّه تبارك يوسع على عباده الْمُؤمنين فِي حال الشدائد والْمُعوقات عن استكمال القيام بالفرائض والواجبات.

وفِي هذا إبطال لقول من يقول: إنه لا يَجوز التنازل عن الواجبات بل فقط عن السنن الْمُستحبات؛ ذلكم القول الذي يُخالف نصوص الكتاب والسنَّة وإجْمَاع الأمّة فِي التسامح فِي الأخذ بالرخص فِي الأصول والواجبات كما بيَّنا ذلك مرارًا وتكرارًا، ونقلتُ فيه أقوال أئمة الإسلام مثل ابن تيمية وابن القيم وابن عبد الوهَّاب -رحِمَهم اللَّه تعالَى-.

٤- وقال الإمام موفق الدين بن قدامة الْمَقدسي فِي الْمُقنع -مع حاشية الشيخ سليمان بن عبد اللَّه بن مُحمد بن عبد الوهاب -رحِمَهم الله- (ص٢٤٠-٢٤١):

فصل: وإذا اشتدَّ الْخَوف صلوا رجالًا وركبانًا إِلَى القبلة وغيرها يُومِئُون إِيْمَاءً على قدر الطاقة...

قال الْمُحَشِّي -العلامة سليمان بن عبد اللَّه رَحِمَهُ اللَّهُ: قوله: وإذا اشتد الْخَوف... إِلَى قوله: قدر الطاقة.

وجُملة ذلك: أنه متَى اشتدَّ الْخَوف والتحم القتال فلهم الصلاة كيفما أمكنهم رجالًا وركبانًا إِلَى القبلة إن أمكنهم، وإِلَى غيرها إن لَم يُمكنهم يومئون بالركوع والسجود، ويَجعلون سجودهم أخفض من ركوعهم على قدر الطاقة، ولَهم التقدم والتأخر والطعن والضرب والكر والفرّ، ولا يؤخرون الصلاة عن وقتها فِي قول أكثر أهل العلم، وحكى ابن أبِي موسى أنه يَجوز تأخير الصلاة فِي رواية حال

التحام القتال، والأول أصح لقوله ﷻ: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾.

وقال ابن عمر ﷺ: «فإن كان خوف أشدّ من ذلك صلوا رجالًا قيامًا على أقدامهم وركبانًا مستقبلي القبلة وغير مستقبليها». متفق عليه[1].

ولأنّ النبي ﷺ صلى بأصحابه في غير شدّة الْخوف فأمرهم بالْمَشي إلَى العدو وهم في الصلاة ثُم يعودون لقضاء ما بقي من صلاتِهم وهذا عمل طويل ومشي كثير واستدبار القبلة، فإذا جاز ذلك مع أنّ الْخوف ليس بشديد فمع شدّته أولَى. اهـ.

وقال ابن قدامة: . . . فإن أمكنهم افتتاح الصلاة إلَى القبلة فهل يلزمهم ذلك؟ على روايتين. . . . .

قال الْمُحشّي: قوله: فإن أمكنهم افتتاح الصلاة. . . إلَخ.

إحداهما: لا يَجب اختارها أبو بكر لأنها جزء من الصلاة فلم يَجب كبقية أجزائها.

والثانية: يَجب لأنه أمكنه ابتداء الصلاة مستقبلًا فلم يَجز بدونه كما لو أمكنه ذلك في ركعة كاملة. اهـ.

وقال ابن قدامة: . . ومن هرب من عدو هربًا مباحًا أو من سيل أو من سبع ونَحوه فله أن يصلي كذلك، وهل لطالب العدو الْخائف فواته الصلاة كذلك على روايتين.

ومن أمن في الصلاة أتَم صلاة آمن، ومن ابتدأها آمنًا فخاف أتَمّ صلاة خائف، ومن صلى صلاة الْخوف لسواد ظنه عدوًا فبان له أنه ليس بعدو أو بينه وبينه ما يَمنعه فعليه الإعادة. اهـ

قال الْمُحشّي: وهل لطالب العدو. . . إلَخ. إحداهما -واختاره الأكثر : أنّه له ذلك، روي عن شرحبيل بن حسنة، وقاله الأوزاعي؛ لقول عبد الله بن أنيس

(١) قلت: انظر صحيح البخاري باب: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾. حديث (٤٥٣٥)، ورواه كذلك في باب: صلاة الْخوف، حديث (٩٤٣) مرفوعًا إلَى النبي ﷺ وهذا تفسير للآية الكريْمَة. وعند مسلم باب: صلاة الْخوف، (٨٣٩): وقال ابن عمر: «فإذا كان خوف أكثر من ذلك فصَلِّ راكبًا، أو قائمًا تومئ إيْماءً».

«بعثني النبي ﷺ إلَى خالد بن سفيان الْهُذلِي قال: اذهب فاقتله. ورأيته وقد حضرت صلاة العصر، فقلتُ: إنِّي أخاف أن يكون بيني وبينه ما يؤخر الصلاة فانطلقت وأنا أصلي أومئ إيماء نَحوه». رواه أبو داود.

وظاهر حاله أنَّه أخبر بذلك النبي ﷺ أو كان قد علم جوازه، فإنَّه لا يظنُّ به أنَّه فعل ذلك مُخطئًا ولأنَّ فوات الكفار ضرر عظيم.

والثانية: لا يصلي إلا صلاة آمن صححها ابن عقيل وقاله أكثر العلماء لأنها مشروطة بالْخَوف وهو معدوم هنا، وكذا التيمم له، وقاله ابن أبِي موسى إن خاف الطالب رجوع العدو صلى صلاة خائف، وهو الذي فِي الشرح.

على قوله فعليه الإعادة كذا ذكره الأكثر لأنَّه لَم يوجد الْمُبيح أشبه من ظنَّ الطهارة ثُم علم بِحدثه، وسواء استند ظنُّه إلَى خبر ثقة أو غيره. اهـ. كلام الْمُحَشِّي.

قلتُ: فِي هذا الكلام ما يأتِي:

١- فِي الصلاة حال الْخَوف من العدو تَجوز الصلاة للمؤمنين رجالًا وركبانًا إلَى القبلة وغيرها يُومئون إيْماءً.

٢- وفِي هذا تظهر سَماحة الإسلام، فاستقبال القبلة أصل من أصول الإسلام من استجاز الصلاة إلَى غير القبلة فِي حال الأمن وبغير عذرٍ فقد كفر، والقيام فِي الصلاة والركوع والسجود كلُّها أركان من أركان الصلاة من أخلَّ بواحدٍ منها بغير عذرٍ فصلاته باطلة، وفِي هذا الظرف -الْخَوف من العدوّ- تسقط عنه هذه الأركان وما يتبعها من الواجبات.

٣- وللمصلِّين فِي حال التحام القتال الكرُّ والفرُّ والطعن والضرب والتقدُّم والتأخر، وهذه الأعمال تُنافِي الصلاة وتُبطلها لولا العذر أليس هذا التنازل عن هذه الواجبات من أدلِّ الأدلَّة على رحْمَة الإسلام وسَماحته؟!

٤- وللهارب من عدوٍّ هربًا مباحًا أو من سيل أو سبع أو نَحو ذلك فله أن يصلي صلاة الْخَوف، يسقط عنه استقبال القبلة ويَجتزئ بالإيْماء عن الركوع والسجود ويُصلي إيْماءً وهو على الدابَّة التي يهرب عليها إن كان هاربًا على دابَّة أو غيرها.

٥- أليس في القول بأنَّه لا يَجوز التنازل عن الواجبات ولا يَجوز التنازل إلَّا عن السنن فقط حرجٌ وتضييق على المُسلمين يُنافي ما تَميَّزت به رسالة مُحمد ﷺ من السماحة؟

بل تسامح النَّبي ﷺ مع وفد ثقيف؛ تأليفًا لهم على الإسلام، ومراعاة للمصلحة.

عن وهب قال: سألت جابرًا عن شأن ثقيف إذ بايعت؟ قال: اشترطت ألَّا صدقة عليها ولا جهاد.

وأنه سمع النَّبي ﷺ يقول: «سيتصدقون ويُجاهدون». أخرجه أبو داود في الخَراج والإمارة، حديث (٣٠٢٥) بإسناده إلَى وهب -وهو: ابن منبه-.

وأخرجه الإمام أحمَد من طريق ابن لهيعة: ثنا أبو الزبير قال: سألت جابرًا به، وليس فيه قول جابر عن النَّبي ﷺ: «سيتصدقون...» الحَديث.

وهذا الحَديث أورده العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٤/ ٥٠٩)، رقم (١٨٨٨) من الطريقين السابقين، وصَحَّحَه، كما أورده في صحيح أبي داود (٢/ ٥٨٨)، وأورده الإمام ابن القيم في زاد المعاد (٣/ ٥٩٩)، ولَم يعترض عليه.

وقال الإمام أحمَد (٤/ ٢١٨): ثنا عفان، قال: حدثنا حَماد بن سلمة، عن حُميد، عن الحَسن، عن عثمان بن أبي العاص: «أن وفد ثقيف قدموا على رسول الله ﷺ، فأنزلَهم المَسجد؛ ليكون أرق لقلوبهم، فاشترطوا على النَّبي ﷺ ألَّا يحشروا، ولا يعشروا، ولا يجبوا، ولا يُستَعمَل عليهم غيرهم، فقال: إن لكم ألَّا تحشروا، ولا تعشروا، ولا يستعمل عليكم غيركم».

وقال النَّبي ﷺ: «لا خير في دين لا ركوع فيه». وهو في سنن أبي داود، لكن أورده الألباني في ضعيف أبي داود، وأورده في سلسلة الأحاديث الضعيفة، وقال: ضعيف أخرجه أبو داود (٣٠٢٦)، وأحمَد (٤/ ٢١٨)، عن الحَسن، عن عثمان بن أبي العاص. وساق متن الحَديث، ثم قال: قلت: رجاله رجال الصحيح غير أن الحَسن -وهو البصري- مدلس، وقد عنعنه.

والذي يظهر لي أنه يتقوى بالحديث الذي قبله؛ لأنه بمعناه، والله أعلم.

ويؤخذ من هذين الحديثين: أن رسول الله ﷺ قد تسامح مع ثقيف في قبول هذا الشرط المُتضمن التسامح في أصلين عظيمين، وهما: الزكاة، والجهاد؛ رفقًا بهم، ومراعاة للمصلحة، لاسيما وقد أدرك أنهم سيتصدقون ويُجاهدون.

هذه السماحة التي تضافرت عليها نصوص الكتاب وتطبيق الرسول ﷺ وأصحابه الكرام وبيّنها وقرّرها علماء الإسلام فكيف يُضلَّل من يُقرِّرها إنَّ ذا لَمِن العَجَبِ العُجاب!

وكتب

ربيع بن هادي عمير المدخلي

ليلة الجمعة ٢٠ ربيع الأول

لعام ١٤٢٦ من الهجرة النبوية

على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم

* * *

(١٠)

هل يجوز التنازل عن الواجبات مراعاة للمصالح والمفاسد وعند الحاجات والضرورات

بوزيد بلقاسم

بوزيد بلقاسم

بوزيد بلقاسم

بوزيد بلقاسم

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد:

فقد كان فالح عبئًا ثقيلًا على الدعوة السلفية وأهلها منذ سلك نفسه في الدعاة إِلَى الْمَنهج السلفي؛ لا يراعي في تصرفاته ومواقفه وأحكامه مصالح ولا مفاسد ولا يأبه لَها، بل كان زرَّاعًا للمشاكل في أوساط الشباب السلفي متعالِمًا واضعًا نفسه فوق منْزلته، يطعن في العلماء من مثل العلامة الألباني والشيخ مقبل الوادعي وغيرهما، ويهضم حقوقهم فيغرس شرًّا وخلافًا بين طلاب العلم الْجَزائريين والليبيين واليمنيين والسعوديين مِمَّن يعرف لَهم قدرهم وجهادهم ويعرف فشل فالح وأنه لا يقدم للسلفية إلا زرع هذه الفتن.

وكنا نَحلم عليه كما نَحلم على غيره مِمَّن يشكل عبئًا ثقيلًا على الدعوة السلفية ولاسيما هذا البلاء فالح، وكنا نُصبِّر طلاب العلم عليه ونتلمس له التأويلات.

ثُم على مر الأيام زاد تعالُمًا وتعاظمًا فصار يُجازف في أحكامه على السلفيين وغيرهم بالتبديع والتكفير فيطَالَب بالأدلة على هذه الأحكام الْمُجحفة فلا يَجد دليلًا، فيكون جوابه لِمَن طالبه بالأدلة: ما عليك إلا التقليد وليس لك أن تسأل عن الأسباب.

وساقه هواه إِلَى التلاعب بأصول أهل السنة والْحَديث من مثل قوله: الكلام على أهل البدع لا يدخل في باب الْجَرح والتعديل؛ فلا يُسأل الْمُبدِّع عن أسباب الْجَرح ويَحكم على بعض الأصول بأنها مبتدعة وقد أضلت الأمة، ويَحكم على بعض الأبرياء إذا لَم ينقادوا لأحكامه بأنهم قد نسفوا رسالات الرسل جَميعًا، وعلى بعض من بدعهم بعدم تقليدهم العلماء إذا خالفوا حكمه هو بأنهم قد كذبوا القرآن والسنة وكذبوا الإسلام، وهذا من أشد أنواع التكفير بالباطل، ويتظاهر بأنه ما حكم عليهم بتلك الأحكام إلا لأنهم خالفوا علماء معينين كالنَّجمي، وهم مِمَّن

أمر الله بالرجوع إليهم بقوله: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣].

ثُم لَمَّا أدانه هؤلاء العلماء في أصوله الفاسدة وأحكامه الباطلة طعن فيهم وأسقطهم وأسقط أقوالَهم التي كان يضلل بِها أو يكفر من خالفهم، وقد كان من ورائه عصابة تتظاهر بتعظيمه وتقديسه وتقديس أصوله وأحكامه الباطلة فتطعن أشد الطعن فيمن طعن فيهم فالح وحكم عليهم بأحكامه البهلوانية.

فلما أدار ظهره لأولئك العلماء الْمُنوَّه عنهم؛ أسقطهم وأسقط أحكامهم تابعوه ونسوا التضليل والتكفير بِمخالفتهم فأصبحوا يُحاربونَهم بعد أن كانوا يتظاهرون بتعظيمهم، ويطعنون فيهم أشد ما يطعن صاحب هوى في أهل السنة، لأنَّ هذا من أهدافهم التي جندوا لَهَا وحتَّى هذا الْمُتعالِم الذي يتظاهرون بتقديسه لو خالفهم وخالف أهدافهم لأسقطوه.

ولَمَّا استفحل شره وبلغ السيل الزبَى؛ نصحته بنصيحتين بينت فيهما فساد أصوله وأحكامه وأيد ما تضمنتهما العلماء الذين كان يوجب تقليدهم ويرى أن من لا يقلدهم قد كذَّب الإسلام وكذَّب القرآن والسنَّة إلَخ.

فنسي هو وعصابته تلك الْمَنْزلة لِهؤلاء العلماء ونسوا الْحَماس للتضليل من أجلهم فأصبحوا حربًا عليهم مِمَّا يدل دلالة واضحة أن هذه العصابة ليست من أهل السنة وإنَّما هم من أعدائها، جندوا لبث الفتن والصراعات بين السلفيين وواقعهم الذي يسيرون عليه من حرب السلفيين الْمُستعرة أكبر شاهد عليهم؛ فهنيئًا لفالِح بالتفاف هذه العصابة حوله ومُحاربتها لأهل السنة السلفيين حقًّا فلقد تبوأ هو وعصابته عند أعداء السنة منزلة عظيمة حيث فاقوا في حربهم لأهل السنة والكذب عليهم وتأليب الأعداء عليهم فاقوا كل أهل الباطل والأهواء.

ولَمَّا أصيب فالِح في مقاتله وفضح بفساد تأصيله وأحكامه وظهر جهله؛ ذهب يتعلق بأشياء ليست أساسية في النِّزاع ليلهي الناس جهالاته الأساسية وتأصيلاته الفاسدة، وخيل له الشيطان أنه إمام معصوم لا يُمكن أن يُخطئ وأن مُخالفه جاهل ضال مرجئ هو وكل من يؤيده بل غلاة في الإرجاء بل هم خرافيون كل ذلك بأمور يفتعلها ويفتريها عليهم، وأصبح هو وعصابته الْجَاهلة الْمَدسوسة هم الأثريون

وهم السلفيون حقًا وهم الذابُّون عن منهج أهل السنة والْجَماعة -أي: منهج فالِح- ولَم يفتر هو ولا عصابته من الْهَذيان والإرجاف بِهذه الْمَسائل التِي أفتعلها فالِح لنصرة مناهج الْحِزبيين ولِحَرب أهل السنة ومنها:

١- جنس العمل.

٢- التقليد الباطل لأمثاله أو لشخصه.

٣- هل العمل شرط فِي صحة الإيْمَان أو فِي كماله.

وكلها مِمَّا بيَّن فِيها ربيع الْحَق ومنهج أهل السنة والْجَماعة فِيها، ولكن فالِحًا يفتري هو وعصابته من الرويبضات ويُقوِّلون ربيعًا ومن أيَّده على الْحَق ما لَم يقولوا؛ فأصبحوا من أسوأ الفرق كذبًا وبُهتًا وحربًا على السلفية وأهلها.

ومن ألاعيبهم التِي يلهون بِها الناس ويشغلونَهم عن ضلالاتِهم الأساسية والْحَقيقية هذا الأمر الذي سأناقشهم فيه اليوم ألا وهو قولُهم: لا يَجوز التنازل عن الأصول، وقد كتب أحدهم مقالاً متسترًا باسم مَجهول ألا وهو: أسامة سالِم، وقد يكون هو فالِح بعنوان: جَمْع أقوال السلف فِي مسألة: عدم التنازل عن الأصول وتَخطئة الشيخ ربيع.

وإنَّ لُجوءهم إلَى هذا الأسلوب -وهو التستر تَحت أسْمَاء مَجهولة- لدليل على جبنهم وخورهم وإحساسهم بأنَّهم على باطل.

ومن أباطيلهم: أنَّهم يتلاعبون باسم السلف الذي إذا أطلق فلا ينصرف بداهة إلا إلَى الصحابة والقرون الْمُفضلة من التابعين للصحابة بإحسان.

فيبدءون من القرن الرابع عشر أو الْخَامس عشر بذكر أناس سلفيين لَهم اجتهادات قد يصيبون فيها وقد يُخطئون ويقعون فِي مُخالفة السلف، وقد يبدءون من أهل القرن الْخَامس كما فِي هذا الْمَقال ثُم يقفزون إلَى أهل القرن الْخَامس عشر.

ومن ألاعيب شيخهم فالِح: أنَّه كان لا يعترف بالْمَصالِح والْمَفاسد ويتنكَّر لَها إذا ذكِّر بِها ويرفضها، والآن يدَّعي أنَّه يُراعي الْمَصالِح والْمَفاسد وينتصر بِمَن يُراعيها!

ومن ألاعيبه: أَنَّه كان يدعو إِلَى التقليد الْمَذموم بطريقة فاق فيها غلاة الصوفية ودعاة التقليد، ثُم أصبح يدَّعي أنه من الدعاة إِلَى الكتاب والسنَّة، والْحَداديون وراءه أينما سار واتَّجه على طريقة صاحب غُزَيَّة:

وما أنا إِلَّا من غزيَّة إن غوت غويتُ وإن ترشد غزيَّة أرشد!

الشاهد: أن عند القوم من التلبيس والتلاعب بالأصول والْمُصطلحات ما فاقوا فيه أهل الأهواء، فلما لَم يَجدوا في كلام السلف في القرون الْمُفضلة ما يسعفهم لنصر باطلهم لَجئوا إِلَى كلام الْمُتأخرين ولو كان في غير صالِحهم، لِمَاذا؟ لقصد التستر بهم، وإذا كانوا يَحتجون بِمَن يسمونَهم السلف وهم في الْحَقيقة خصومهم فلماذا يسقطون علماء يعدون من أتباع السلف قد أيدوا ربيعًا وكانوا يضللون من خالفهم كما أسلفنا ألا يؤكد هذا أن القوم أهل شغب وفتن وتلاعب؟!!

قال كاتب الْمَقال الْمُتستر تَحت أسامة سالِم: قال ابن عبد البر في الاستذكار (٦/ ٦٥): الذي ذهب إليه أكثر العلماء... ثُم ساق كلامًا كثيرًا عن اللجنة الدائمة وعن الشيخ ابن باز وعن الشيخ صالِح آل الشيخ وعن الشيخ عبيد مؤدى كلامهم: أن قصر الصلاة إِنَّما هو سنة وأن صلاة ابن مسعود وراء عثمان بِمنًى أربعًا بعد أن أنكر الإتْمَام على عثمان إِنَّما كانت لأن ابن مسعود يرى أن القصر سنة، وكذلك إِنَّما صلى الصحابة وراء عثمان أربعًا إلا لأنَّهم يرون أنه سنَّة.

وأنَّ رسول الله ﷺ إِنَّما تنازل عن هدم الكعبة ثُم عن بنائها على قواعد إبراهيم إِنَّما كان من أجل أن ذلك سنة.

والقصد من النقل عن هؤلاء العلماء: إِنَّما هو لإثبات أن فالِحًا إمام لا يُخطئ أبدًا، وأن الْحَق حليفه، والصواب دائمًا أليفه، وأن كل من يُخالف فالِحًا فإِنَّما حليفه الْخَطأ بل والضلال والْجَهل.

ونسي القوم أن فالِحًا كان يستخف بالعلماء ويتهمهم بالكتمان والْخِيانة لأنَّهم يراعون الْمَصالِح والْمَفاسد في مواقفهم وتصرفاتهم، وأن فالِحًا كان قد اندفع في تبديع جَماعات في شتَّى البلدان تنتمي إِلَى السلفية بدون أدلة وبدون مراعاة الْمَصالِح والْمَفاسد التي يراعيها العلماء.

أ - قال أحد السائلين لفالِح: لكن يا شيخنا لو تلاحظون أنكم تنفردون بكثير من. . . . . . ، وحذف مفرغ الشريط كلامًا صعب عليه إظهاره لعله من فتاوى التبديع أو الطعن في العلماء.

فأجاب فالِح: نَحن لا يهمنا، نَحن ندين اللَّه ونطبق أصول أهل السنة والْجَماعة، فما ندين اللَّه نقول به نصحًا للأمة وحِمَاية لِهَذا الدين؛ «الدين النصيحة، الدين النصيحة». «من رأى منكم منكرًا. . .». الْحَديث.

نَحن نستطيع باللسان وإخوتنا يريدون منا. . . . -وحذف الْمُفرغ هنا كلامًا لعله في غاية السوء- يسألوننا فلا نغشهم ونضللهم فيه[1] أمور مُختلفة فيه أمور في الْمَنهج فيه أمور في العقيدة فيه أمور في السنن والأشياء التي لا يُمكننا السكوت، يُمكن التأخير، أما قضية العقائد والْمَناهج فيخدعكم من يقول: نسكت في هذا الوقت.

فانظر كيف ينبهه السائل إلَى تَهوره وتفرده بالْمُجازفات في الطعن والتبديع لأناس ينتمون إلَى السلفية.

فيجيبه- نَحن لا يهمنا!! يعني: أنه لا يبالي بشذوذه عن العلماء وكثرة تَهوره ومُجازفاته ويقول: نَحن ندين اللَّه ونطبق أصول أهل السنة والْجَماعة، يعني: وغيره من العلماء لا يدينون اللَّه ولا يطبقون أصول أهل السنة والْجَماعة، وهذه فيها إهانة للعلماء واتهام لَهم، ثُم هو لا يطبق أصول أهل السنة والْجَماعة وإنَّما يطبق أصوله الفاسدة التي اخترعها وطعن بها في أئمة الْحَديث والْجَرح والتعديل.

ومن أصول أهل السنة: احترام العلماء ومراعاة الْمَصالِح والْمَفاسد؛ وهو لا يقوم بذلك، ثُم ما هي القواعد والْمَناهج التي بينها للناس وخدع العلماء الناس فيها؟!

إن علماء السنة الذين يطعن فيهم هذا الْمُتعالِم الْمُتهور هم الذين بينوا القواعد

---

(١) في هذا الكلام تعريض بالعلماء بأنهم يغشون السائلين وغيرهم ويضللونهم، فهو الوحيد الذي ينصح للناس ويَحميهم من الضلال.

والْمَناهج وواجهوا أعتَى طوائف البدع وبينوا فساد أصولِهم ومناهجهم وعقائدهم.

إن فالِحًا لا يُجيد إلا السب والشتائم والتبديع الظالِم بدون حجج ولا براهين.

ب- قال فالِح للسائل: لا تزنوا بِموازين أهل الأهواء، قال السائل: هي حقيقة نَحن نزن -إن شاء الله- بِموازين أهل السنة الْمَحضة -إن شاء الله- إلا أن هنا بعض الأمور نطرحها عليكم حتَّى نَجد تفسيرًا، مثل: كثير منا يقول: لِمَاذا مثلًا كبار الْمَشايخ لا يتكلمون؟!

فقال فالِح: لا يهمني، لا تسأل هذا.

قال السائل: صح.

قال فالِح: اسألني أنا ما دام عندي واحد ساكت ما تكلم أنا لا أتكلم.

هذا ما هو منهج هنا من نشر مثل هذه الأشياء ومن يَحفظها يظن أنَّها هي منهج أهل السنة والْجَماعة وهذه مشكلة.

والواقف على هذه الأسئلة والأجوبة لا يرى علمًا ولا قواعد ولا بيان مناهج وإنَّما ظلمات بعضها فوق بعض، وغموض قاتل، وحرب على مراعاة الْمَصالِح والْمَفاسد وإخراج لَهَا عن منهج السلف وتَجهيل لِمَن ينبهه عليها.

يقول فالِح للسائل: لاتزنوا بِموازين أهل الأهواء، والسائل جاهل ونفسه تتوق إلَى سَماع كلام العلماء، ومع ذلك يدعي أنه يزن بِموازين أهل السنة وهو لا يعرف هذه الْمَوازين وإنَّما يسمع موازين فالِح الْجَائرة الْمُنطلقة من الْجَهل والظلم، والظاهر أنه يقصد بِموازين أهل الأهواء: مراعاة أهل العلم للمصالِح والْمَفاسد!!

٢- يقول السائل: مثل كثير منا يقول: لِمَاذا مثلًا كبار الْمَشايخ لا يتكلمون؟ فيقول فالِح: لا يهمني لا تسأل.

ويؤخذ من هذا الكلام: أن هناك كثير من السلفيين استنكروا فتاوى فالِح وتَهوره فِي الطعن والتشويه والتبديع لأهل السنة، وتفرده من بين العلماء بِهذه الأمور الْخَطيرة، فيتطلعون إلَى كلام أهل العلم فِي هذه القضايا لكن فالِحًا لا يهمه

هذا التهور ولا هذا التفرد الْخَطير، ثُم يغرس في نفوس من يتعلق به عدم الْمُبالاة بالعلماء والاستهانة بِهم ولو كان يَحترم العلماء لأحال طلاب العلم إلَيهم ليتأكدوا من صحة فتاواه أو عدمها، ولكنه يضرب السدود والْحُجب بينهم وبين العلماء بِهذه الأساليب التي يشعرهم بِها بأنه الإمام الوحيد الناصح.

فأين دعاواه الكاذبة أنه يدعو إلَى تقليد العلماء، وأن من لا يقلدهم قد كذب القرآن والسنة وكذب الإسلام أو نسف رسالات الرسل جَميعًا والكتب التي نزلت عليهم؟!

ألا يدل هذا أن هذا الرجل الْمُتعالِم إنَّما يدعو إلَى تقليد نفسه أو إلَى اتباع أصوله الفاسدة والأخذ بأحكامه الْجَائرة، وأنه لا يدعو من يَجب عليهم التقليد في أمور الدين إلَى تقليد العلماء لا السابقين ولا اللاحقين؟!

ماذا يؤخذ من هذا الكلام؟

إن الناس في حالة استنكار لأحكام فالِح ومنهجه وأساليبه فيتساءلون لِمَاذا لا يقتدي فالِح بغيره من العلماء ويراعي مصلحة الدعوة؟ لأنَّهم أدركوا أن هذا الرجل قد أنْهَك الدعوة السلفية وأهلها ولا يرحم هذه الدعوة ولا يراعي مصلحتها ولا يرحم أهلها.

فيجيب متعاليًا مستخفًّا بأعماله الْمُهلكة وبِمصلحة الدعوة السلفية ومستخفًّا بالعلماء راكبًا رأسه شأن الْمُستكبرين الْمُتجبرين قائلًا بدون مبالاة: يا أخي كل شاة معلقة بكراعها... !! إلَى آخر كلامه الذي يُمجد فيه نفسه وأنه يعرف الْحَق ويعرف منهج أهل السنة والْجَماعة، وأنه وأنه لا يسعه ما وسع غيره، وأنه يفرق بين الأصول والعقائد والْمَناهج.

وهو لَم يبيِّن شيئًا لا في فتنة أبِي الْحَسن ولا من قبله ولا من بعده، وسحق أناسًا ظلمًا وبغيًا لَم يُخالفوا الأصول ولا العقائد ولا الْمَناهج وإنَّما خالفوا أصوله الفاسدة، فرأى أنه لابد من سحقهم وإسقاطهم بتبديعه الظالِم ويدعي لنفسه حِمَاية أصول أهل السنة والْجَماعة، ولو كان صادقًا فيما يدعيه لبيين للناس كيف يراعي الْمَصالِح والْمَفاسد وأن فلانًا خالف العقيدة أو العقائد الفلانية، وكيف خالف

الأصل أو الأصول الفلانية، وفاقد الشيء لا يعطيه.

ولعجزه وكسله اخترع قاعدة: لا يسأل عن أسباب جرح أهل البدع، وأكثر الذين يصفهم بأنهم أهل بدع أفضل وأرسخ في السلفية منه، وإنَّما اصطنع هذه العكازة ليحمي بها نفسه من السقوط، وذهب الْجَهول يَحط من شأن أئمة الْجَرح والتعديل وأصولِهم ويَحكم على بعض قواعدهم بأنها قاعدة ظالِمة قاعدة ضللت الأمة[1]؛ رمتني بدائها وانسلت.

فأي احترام وتقدير عند هذا الأهوج الْمُتهور للعلماء السابقين وقواعدهم؛ فضلًا عن العلماء الْمُعاصرين الذين ما أبقى أحدًا منهم.

ثُم مع ذلك لَمَّا بينت له فساد ما يدعو إليه من التقليد وأنه لا يدعو إلا إلَى تقليد نفسه وفصلت فيه على طريقة أهل العلم وبينت أن أصل دعوة الأنبياء والْمُصلحين وأئمة السنة والْجَماعة إنَّما هو الدعوة إلَى لكتاب والسنة ثُم مع ذلك يستثنون العاجزين عن فهم نصوص الكتاب والسنة؛ ذهب يفتري عليَّ ويقولني ما لَم أقل ويدعي أنِّي خالفت الإمام أحْمَد والْمُسلمين وأئمة الدعوة، كبرت كلمة تَخرج من فيه، والله؛ ما يقول إلا الكذب.

ج - وقال له سائل: لو سَمحتم تكلم الذي معه علم يعني: هو غير ملزم بالسكوت؟ فأجاب فالِح: كيف له أن يسكت، انصر أخاك ظالِمًا أو مظلومًا... وساق آية: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ﴾... الآية [النساء: ١١٥]. و: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٥٩]. ثُم قال: فكيف لِهَذا الإنسان يُحاكم إلَى الآخرين ويتبع الآخرين ويكون ذيلًا لَهم؟

ما يصلح هذا الكلام خصوصًا إذا كان الآخرين[2] لَم يبينوا أو لَم يعلموا. والظاهر أنه يتكلم عن أناس لَم يقلدوه ولَم يقبلوا أصوله وأحكامه الباطلة فاعتبرهم مِمَّن شاق الرسول من بعد ما تبين له الْهُدى، وفي الوقت نفسه يرمي العلماء

---

(١) وإذا أخذ أستاذ ينهى أئمة السنة عن التقليد، يقول: إن هذه قاعدة تقعدها إبليس

(٢) كذا.

بالكتمان أو الْجَهل لأنَّهم لَم يبينوا أو لَم يعلموا -أي: لَم يتهوروا مثله ويبدعوا الناس ظلمًا وعدوانًا-.

فيا له من إمام علم ما لَم يعلم العلماء ويبين ما لَم يبينوا!!

وهكذا ينفخ في نفسه أمام الْجُهال ولاسيما بعيدي الديار الذين لا يعرفون حقيقته، ثُم يهين أمامهم العلماء فيصفهم بالكتمان أو الْجَهل، فأين بيانك للناس؟! وأين علمك الذي نشرته في الدنيا أيها العاجز الفقير من العلم والبيان؟!

فهذه بعض جذور الْخِلاف التي وقعت بيني وبين هذا الأهوج الْمُتعالِم الذي يقلب الأمور ويتعلق بِمَسائل يفتعلها يُلهي بِها الناس عن جهالاته وظلماته وأصوله الفاسدة وأحكامه الْجَائرة.

ولَم يأت بشيء صريح عن السلف وإنَّما أورد أقوال علماء من أتباع السلف الْمُتأخرين، وهذا من إفساد هؤلاء القوم للمصطلحات السلفية، فإن الْمَشهور عند الناس إذا قيل: أقوال السلف في كذا؛ أن الْمُراد بالسلف: الصحابة ثُم التابعون ثُم أئمة الْهُدى في القرون الأولَى.

الْمُهم نقل عن ابن عبد البر وهيئة كبار العلماء برئاسة الشيخ عبد العزيز بن باز، والشيخ صالِح بن عبد العزيز آل الشيخ، والشيخ عبيد الْجَابري، والشيخ فالِح مع الأسف.

ثُم بعد فالِح شيخ الإسلام ابن تيمية والإمام ابن القيم، وأظنه استحيا من العلماء الْمُعاصرين أن يقدم عليهم فالِحًا ولَم يستح من تقديْمه على الإمامين ابن تيمية وابن القيم.

والْحَاصل: أنه طول في النقل عن هؤلاء العلماء لإثبات حكم قضيتين؛ الأولَى: صلاة الصحابة وهم مسافرون خلف عثمان ﷺ بِمنًى أربع ركعات وذلك يدل أن قصر الصلاة في السفر سنة وليس بواجب ولو كان القصر واجبًا لَمَا صلوا وراء عثمان، ولو ترتب على ذلك من الْمَفاسد والْهَلاك ما ترتب.

والقضية الثانية: أن هدم الكعبة وبناءها على قواعد إبراهيم سنة، والدليل حديث عائشة ﷺ: «لولا أن قومك حديثو عهد بكفر لَهدمت الكعبة ولبنيتها على

قواعد إبراهيم».

ولو كان هدمها وبناؤها من الواجبات لَمَا تركه رسول اللَّه ﷺ ولو ارتدت قريش والعرب من ورائها.

والْحَق: أنه ليس قصد أمثال هذا الرجل نصر دين اللَّه ونصر السنة، وإِنَّما القصد نصر هذا الرجل العجيب فالِح وما أدراك ما فالِح؟!!

أما القضية الأولَى: فقد نقل من كلام ابن عبد البر ما يفيد أن القصر سنة، وعزا ذلك إِلَى أكثر أهل العلم وأن ابن مسعود لو كان يرى أن القصر واجب لَمَا صلى أربعًا خلف عثمان.

والْجَواب ما يأتِي:

قال أبو سليمان الْخَطابِي الْمُتوفَّى سنة (٣٨٨هـ) وهو من الْمُعاصرين للدارقطنِي ومن شيوخ الْحَاكم أبِي عبد اللَّه، قال فِي مسألة القصر فِي السفر: واختلف أهل العلم فِي هذه الْمَسألة؛ فكان أكثر مذاهب علماء السلف وفقهاء الأمصار على أن القصر هو الواجب فِي السفر وهو قول عمر وعلي وابن عمر وجابر وابن عباس، وروي ذلك عن عمر بن عبد العزيز والْحَسن وقتادة، وقال حَماد بن أبِي سليمان: يعيد من صلى فِي السفر أربعًا، وقال مالك بن أنس: يعيد ما دام فِي الوقت، وقال أحْمَد بن حنبل: السنة ركعتان، وقال مرة: أنا أحب العافية من هذه الْمَسألة، ثُم ذكر أن الشافعي قال بالْخِيار معالِم السنن مع مُختصر الْمُنذري لأبِي داود (٢/ ٤٧).

فهل هؤلاء العلماء وهم أكثر علماء السلف وفقهاء الأمصار ومنهم عمر وعلي وابن عباس وغيرهم من الصحابة من القائلين بوجوب القصر على الْمُسافر يعدون من السلف أو لا يعدون منهم لأنَّهم خالفوا مذهب فالِح وعصابته؟!

فهؤلاء علي وابن عمر وجابر كانوا مِمَّن يرى وجوب القصر ومع ذلك يصلون وراء عثمان درءًا للفتن وسدًّا لأبوابِها التِي تؤدي إِلَى سفك الدماء وفشل الأمة وتسليط الأعداء عليها.

ألا يكون هذا من التنازل عن الأصول والواجبات من أجل هذه الغايات

الكبرى عند من يرى أن الأصل هو القصر؟!

ويقول رسول الله ﷺ: «صل قائمًا، فإن لَم تستطع فقاعدًا، فإن لَم تستطع فعلى جنب». فالقيام في الصلاة والقعود فيها ركنان من أركان الصلاة -أي: من الأصول والواجبات- تسامح رب السموات والأرض عنها لرفع الْحَرج عن الأمة؛ فهو تسامح في أصول وواجبات لا في سنن ومستحبات، ألا يكفي هذا وحده زاجرًا لِهَذه العصابة عن الدعاوى الباطلة، وزاجرًا عن الكلام الْمُتواصل بالْجَهل في الْمَسائل العلمية، ألا ترون أن قاعدتكم قد انْهَارت وخر عليكم السقف من حيث لا تشعرون؟!

وهذا شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ يرى غير هذا الرأي الذي يزعم هؤلاء أنَّه يرى أن التنازل لأجل الْمَصالِح والْمَفاسد لا يكون إلا في الأمور الْمُستحبة.

فقد سئل عن أشياء اختلف العلماء في أيها الأفضل مثل الاستفتاحات والتشهدات فأجاب شيخ الإسلام بِمشروعية العمل بالأمرين الْمُختلف فيهما إذا كان النبي ﷺ قد بيَّن الأمرين.

ثُم انتقل إلَى نوع آخر من الأمور الْمُتفق عليها بين العلماء والاختلاف إنَّما هو في الأفضل منهما.

ثُم انتقل إلَى نوع آخر فقال: وقد تنازعوا -يعني: العلماء- فيما إذا ترك الإمام ما يعتقد الْمَأموم وجوبه مثل أن يترك قراءة البسملة والْمَأموم يعتقد وجوبَها، أو يَمس ذكره ولا يتوضأ والْمَأموم يرى وجوب الوضوء من ذلك، أو يصلي في جلود الْمَيتة الْمَدبوغة والْمَأموم يرى أن الدباغ لا يطهر، أو يَحتجم ولا يتوضأ، والْمَأموم يرى الوضوء من الْحِجامة.

والصحيح الْمَقطوع به: أن صلاة الْمَأموم صحيحة خلف إمامه وإن كان إمامه مُخطئًا في نفس الأمر؛ لِمَا ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «يصلون لكم؛ فإن أصابوا فلكم ولَهم، وإن أخطئوا فلكم وعليهم». مَجموع الفتاوى (٢٢/ ٢٦٧).

فهذه عدد من الأمور يعتقد الْمَأمومون وجوبَها وهي تتعلق بالركن الثاني من الإسلام ألا وهو الصلاة، يرى شيخ الإسلام أن على الْمَأمومين أن يتنازلوا عما

يرونه من أوجب الواجبات والتنازل عما يرونه من تحريم الصلاة وراء إمام فعل ناقضًا من نواقض الصلاة أو أخل بواجب من واجباتها أو أخل بشرط من شروطها.

ولا يقول بهذا شيخ الإسلام وحده؛ بل هناك أئمة يقولون بمثل قوله في هذه القضايا.

فما رأي من يرى أنه لا يتنازل إلا عن الأمور المستحبة؟

وقال ابن قدامة في المُقنع (١/ ٤٧٣): ومن أحرم فحصره عدوٌ ولَم يكن له طريق إلَى الْحج؛ ذبح هديًا في موضعه وحلّ.

قال المُحَشّي تعليقًا على هذا الكلام: ويباح أيضًا تحلل من إحرام لِحَاجة إلَى قتال أو بذل مال كثير مطلقًا أو يسير لكافر لا لِحَاجة بذل يسير لِمُسلم.

فهذا فيه تنازل عن واجب إلَى واجب تلافيًا لدفع مال يسير إلَى كافر أو مال كثير ولو لِمُسلم.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله: فصل جامع في تعارض الْحَسنات، أو السيئات، أو هُما جَميعًا إذا اجتمعا ولَم يُمكن التفريق بينهما، بل الْمُمكن إما فعلهما جَميعًا وإما تركهما جَميعًا.

وقال: قد أمر الله ورسوله بأفعال واجبة ومستحبة...

ثُم قال: وقيَّد الأمور بالقدرة والاستطاعة والوسع والطاقة... وساق آيات في هذا الْمَعنَى منها قول الله تعالَى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]. ثُم قال: قد ذكر في الصيام والإحرام والطهارة والصلاة والْجِهاد من هذا أنواعًا.

وقال في الْمَنهيات: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩]. وساق آيات فيها التخفيف والرخصة.

ثُم قال: وقال في الْمُتعارض: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩].

وقال: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]. وساق آيات في هذا الْمَعنَى.

ثُم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: التعارض إما بين حسنتين لا يُمكن الْجَمع بينهما فتقدم أحسنهما بتفويت الْمَرجوح، وإما بين سيئتين لا يُمكن الْخُلو منهما فيدفع أسوأهما باحتمال أدناهما، وإما بين حسنة وسيئة لا يُمكن التفريق بينهما بل فعل الْحَسنة مستلزم لوقوع السيئة، وترك السيئة مستلزم لترك الْحَسنة؛ فيرجح الأرجح من منفعة الْحَسنة ومضرة السيئة.

ثُم ذكر تعارض الواجب والْمُستحب، وفرض العين وفرض الكفاية، وتعارض قضاء الدين وصدقة التطوع... إلَى أن قال: وتقديْم الْجِهاد على الْحَج كما في الكتاب والسنة متعيِّن على متعين ومستحب على مستحب.

أي: لو تعارض الْحَج الواجب والْجِهاد العيني؛ قدم الْجِهاد على الْحَج، ولو تعارض الْحَج الْمُستحب والْجِهاد الْمُستحب؛ قُدِّم الْجِهاد الْمُستحب على الْحَج الْمُستحب.

ثُم بعد مناقشات لأمور في هذا الباب قال رَحِمَهُ اللَّهُ: وأما سقوط الواجب لِمَضرة في الدنيا وإباحة الْمُحرم لِحَاجة في الدنيا كسقوط الصيام لأجل السفر، وسقوط مَحظورات الإحرام وأركان الصلاة لأجل الْمَرض؛ فهذا باب آخر يدخل في سعة الدين ورفع الْحَرج الذي تَختلف فيه الشرائع بِخلاف الباب الأول فإن جنسه مِمَّا لا يُمكن اختلاف الشرائع فيه وإن اختلفت في أعيانه.

في هذا الكلام كما ترى تسقط واجبات عظيمة تظهر فيها سعة الدين ويظهر فيها رفع الْحَرج.

ثُم قال: إذا ازدحم واجبان لا يُمكن جَمعهما فقدم أوكدهُما لَم يكن الآخر في هذه الْحَال واجبًا، ولَم يكن تاركه لأجل فعل الأوكد تارك واجب في الْحَقيقة.

أقول: ومثال تعارض الواجبين: الْحَج والْجِهاد، وبر الوالدين والْجِهاد؛ فيقدم الْجِهاد العيني على الْحَج العيني وعلى بر الوالدين.

والشاهد منه: مشروعية ترك واجب لِمَا هو أوجب منه، وفيه إبطال دعاوى فالح وحزبه بأنه لا يتنازل عن الواجبات والأصول.

ثُم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: وكذلك إذا اجتمع مُحرَّمان لا يُمكن ترك أعظمهما إلا بفعل

أدناهما لَم يكن فعل الأدنَى فِي هذه الْحَال مُحرمًا فِي الْحَقيقة، وإن سمى ذلك ترك واجب وسَمى هذا فعل مُحرم باعتبار الإطلاق لَم يضر، ويقال فِي مثل هذا: ترك الواجب لعذر وفعل الْمُحرم للمصلحة الراجحة، أو للضرورة، أو لدفع ما هو أحرم. مَجموع الفتاوى (٢٠/ ٤٨-٥٧).

قال الكاتب أسامة سالِم ناقلًا عن فالِح: فالشيخ ربيع له فهم فِي الْمَصالِح والْمَفاسد ولا أحد ينازعه فِي فهمه، ولكن الذي نفهمه نَحن أن الْمَصالِح والْمَفاسد تتماشى مع الشريعة وأنها لابد أن ينظر فِيها على وفق منهج أهل السنة والْجَماعة، وألا تَخضع للاجتهاد الشخصي إذا خالف ما كانوا عليه.

وقد كنت مثلت بصلاة الصحابة خلف عثمان وأنَّهم صلوا أربعًا خلفه لَمَّا صلى أربعًا، وقال ابن مسعود: «الْخِلاف شر»[1]. وأيضًا كانوا قد صلوا خلف رسول الله ركعتين هذا فِي مِنًى، فالشيخ ربيع رأى ذلك من الأصول، وأن الرسول ﷺ لَم يهدم الكعبة مراعاة للمصالِح والْمَفاسد، ولكن قلت أيضًا: هذا ليس فِي الأصول وإنَّما هو فِي ما لَم يكن فِيه ترك واجب أو ترك أصل من أصول الدين، وهذا ما صرح به أهل العلم، هذا ما رآه البخاري، وما رآه ابن حجر، وما رآه الشيخ عبد العزيز بن باز، وما رآه الشيخ حَماد بن مُحمد الأنصاري[2]، وغير هؤلاء من أهل العلم ولا أعلم أحدًا من أهل العلم يُخالف فِي أن الشيخ ربيعًا فِي هذه الْمَسألة وقع فِي قضية فِيها فِي الْحَقيقة ما فِيها من نظر، وكان الْمَفروض أنه ما يقع فِيما وقع فِيه. الْجَواب الْمَنيع (١٤-١٥).

أقول: من الْمُؤسف أن يعد هذا الرجل فِي كبار علماء السنة بعد أن تبيَّن للعقلاء جهله وأكاذيبه ويقدم على شيخي الإسلام ابن تيمية وابن القيم! وهذا من عجائب هذه الطائفة ومن علامات الساعة.

---

(١) ابن مسعود ﷺ الظاهر من حاله أنه يرى أنَّ قصر الصلاة واجب ولكن لدفع هذا الشرّ صلَّى هو وغيره من الصحابة وراء إمام الْمُسلمين الذي يرى الإتْمام فِي السفر ﷺ.

(٢) رأوْا هذا فِي قضية معيَّنة ولَم يضعوا قاعدة عامة، ثُم هذه القضية لو علموا أن مثلك يتعلق بكلامهم فِيها لأحاطوا بِها من كل جوانبها، ألا ترى هذه التأصيلات الشاملة والسنن والواجبات؟

والجواب على هذا الكلام من وجوه:

١- من قال: إنَّ المَصالِح والمَفاسد لا تتماشى مع الشريعة وألَّا ينظر فيها لتوافق منهج أهل السنة، وهل فالِح يعمل وفق هذه المَصالِح التي تتماشى مع الشريعة؟! كلَّا؛ فما أعرف أحدًا ينتمي إلَى أهل السنة يضرب بِمراعاة المَصالِح والمَفاسد عرض الحَائط مثل فالِح ولا يراعيها ولا يسمع لنصح من يلزمه بِمراعاتِها، وكم قد غامر بالسلفية اتباعًا لِهواه وعدم الالتفات إلَى ما يَجب عليه من مراعاة المَصالِح والمَفاسد.

وكم أثقل كاهل السلفية وكواهل أهلها بتصرفاته الفوضوية التي لا تتقيد بأصول أهل السنة والجماعة ولا بالمَصالِح والمَفاسد، وكم أحدث من الفتن بين السلفيين في مشارق الأرض ومغاربِها، وكم بدع من السلفيين الأبرياء بظلمه وفوضويته، ولو كان يَحترم السلف ومنهجهم ويَحترم ما قرره السلف من وجوب مراعاة المَصالِح والمَفاسد لَمَا فعل واحدًا في المِائة مِمَّا ارتكبه في حق السلفية والسلفيين.

٢- قال ابن مسعود ﷺ: «الخِلاف شر».

فهل استفاد فالِح من فقه ابن مسعود فابتعد عن الخِلاف لأنه شر، أو أنَّه من أشد المُسرفين في إثارة الخِلافات والفتن؟!!

٣- قال: فالشيخ ربيع رأى ذلك من الأصول وأن الرسول ﷺ لَم يهدم الكعبة مراعاة للمصالِح والمَفاسد.

أقول: لقد سلك فالِح في التهويش علَيَّ مسالك أهل الأهواء والظلم؛ فتجد أحدهم يقول: قال فلان كذا، وقال فلان كذا، ولا ينقل كلام خصمه بعينه ولا بِمعناه الصحيح ولا يلخص الكلام تلخيصًا أمينًا، وهكذا سلك فالِح في كل ما ينسبه إلَيَّ ويكون كاذبًا ظالِمًا فيما ينسبه إلَيَّ.

مثل قضية التقليد، لا ينقل كلامي فيه بنصِّه أو بِمعناه؛ وإنَّما يقول: قال ربيع كذا، وخالف أحْمَد وخالف أئمة الدعوة وخالف المُسلمين...!

وإذا رجع القارئ إلَى كلامي يَجده موافقًا لِمَنهج السلف ولِمَنهج أحْمَد وأئمة

الدعوة وعلماء الإسلام، ويدرك بطلان دعوى هذا الرجل، ويقول عنِّي: إنِّي خالفت السلف فِي جنس العمل وفِي قضايا الإيْمَان!! وهو الكذوب، وإذا رجع الْمُسلم الْمُنصف إِلَى كلامي يَجده مطابقًا لِمَنهج السلف ولِمَا قرَّروه ويَجد فِي كلامي التصريح بأنَّ تارك العمل بالكلية كافر زنديق.

وإنَّما حذرت من لفظ: «جنس العمل»؛ لأنه سلاح خبيث من أسلحة التكفيريين ليدعموا به منهجهم التكفيري، وحذرت منه لِمَا ينطوي عليه من الفتن، فأنا أسلك فيه مسلك السلف في سد الذرائع وإغلاق أبواب الفتن، وأسوق الْحُجج والقواعد التِي تُبيِّن الْحَق الْمُبين فِي التحذير من هذا اللفظ، وأحضُّ مع ذلك على التمسك بتعريف السلف للإيْمَان بأنَّه: قول وعمل واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالْمَعصية، فلا يرفع فالِح بذلك رأسًا ولا يقبل تلك الْحُجج التِي أوردها، ومن حججي: مواقف من رسول اللَّه وأصحابه فِي سد أبواب الفتن واجتناب الألفاظ أو الكلام الذي يؤدي إِلَى إثارة الفتن والشبهات.

ومن افتراءاته عليَّ: أنني قلَّدت فلانًا فِي القول بأن العمل شرط كمال فِي الإيْمَان.

ويعلم اللَّه أنني أول من حذر من هذا القول من قبل صدور كتاب خالد العنبري ونشره، وأنني حذَّرت العنبري وطلبت منه حذفه من كتابه، ولِمَا جرى فيه الأخذ والرَّد كنت مِمَّن يُحذر من استخدامه أو الْخَوض فيه وأحضُّ من يُجادل فيه على التمسك بتعريف السلف للإيْمَان.

وما كان لفالِح فِي هذه الأمور فِيما أعلم ناقة ولا جَمل، وإنَّما أثارها هذه الأيام على الوجه الذي حكيته عنه للشغب والفتن والتبديع بالأكاذيب والأراجيف، ومن أخف ظلمه وأراجيفه ما قاله عنِّي هنا: فالشيخ ربيع رأى ذلك من الأصول وأن الرسول ﷺ لَم يهدم الكعبة مراعاة للمصالِح والْمَفاسد.

وهو كلام غامض، فهل يريد أنَّ رسول اللَّه ﷺ ترك هدم الكعبة لأمر آخر غير مراعاة الْمَصالِح والْمَفاسد أو يريد معنًى آخر؟!!

ولكنِّي أسوق كلامه فِي قضية عدم هدم الكعبة وقضية صلاة الصحابة وراء

عثمان أربعًا وهم في منًى.

وأسوق مناقشتي له في هاتين القضيتين ليقف القارئ على الحقائق بنفسه ويصل إلى النتائج من كلامي نفسه كما وصل إليها العلماء الأجلاء، وهاكم نص كلامه ثم نص مناقشتي له:

قلتم -أي: فالح-: وهناك أمور الرسول ﷺ صرَّح على أنه تركها، مثل: «لولا أن قومك...» حديث عائشة، وكذلك لَمَّا الصحابة ﷺ صلَّوا وراء عثمان ﷺ وقد صلى خلف الرسول ﷺ ركعتين وهو مُتِمٌّ، وهكذا هذه الأمور ليست في الأصول وفي الأمور الحتمية والقطعية والعقائد فانتبهوا إلى هذا بارك الله فيكم.

فقلت أنا -مناقشًا له-: أقول: إن ترك النبي ﷺ بناء الكعبة من ترك مصلحة مرجوحة لدرء مفسدة كبيرة، درؤها هو الراجح والمُقدم.

هذه المَفسدة هي خشية أن ترتد قريش وغيرهم من العرب لِمَكانة الكعبة في نفوسهم، ونفوس آبائهم وأجدادهم، إذ هي مصدر فخرهم واعتزازهم.

فترك رسول الله ﷺ هدم الكعبة وبناءها على قواعد إبراهيم لدرء هذه المَفسدة.

فعمل الرسول هذا تقعيد لقاعدة عظيمة، وتأصيل متين لأمته ليواجهوا به الأحداث والمَشاكل الدينية والسياسية والاجتماعية وغيرها.

وإذن فترك الرسول ﷺ لهذا العمل ليس من باب ترك عمل فرعي، وإنَّما هو دفع لفتنة وتأصيل للأمة لتواجه به الأخطار والمَشاكل والفتن.

ودرء المَفاسد مقدم على جلب المَصالح، وسد الذرائع المُفضية إلى الأضرار والمَفاسد من الأصول العظيمة التي لا يقوم الإسلام وحياة المُسلمين إلا عليها.

خذ مثلًا قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام:١٠٨].

فإن سب أوثان المُشركين حقٌّ وقُربةٌ إلى الله وإهانة للأنداد، لكن لَمَّا كان يؤدي إلى مفسدة كبرى هي سب الله وجب تركه، فليس هذا العمل من باب الفروع وإنَّما هو من باب الأصول والعقائد.

وصلاة الصحابة وراء عثمان ﷺ وهو يتم في صلاة كان يقصرها رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر ليس من التنازل عن سنة أو عمل فرعي، وإنَّما هو من باب درء الْمَفاسد الكبرى؛ فلو تركوا الصلاة خلف إمام الْمُسلمين لأدى ذلك إِلَى الْخِلاف والتنازع وافتراق الأمة وسفك الدماء. انتهى.

فهل يوجد أحد عنده شيء من الفقه لدين الله يقول: إنَّ كلام ربيع هذا باطل؟! ولو وقف العلماء -الذين استشهد بِهم الكاتب- على كلامي لأقرُّوه، وقد أقرَّه فعلًا عدد غيرهم مِمَّن اطَّلع على كلامي هذا في مناقشاتي لفالِح.

وأقول: لقد اندفع فالِح فِي الفتن وفِي التبديع بالباطل والظلم فسحق كثيرًا من السلفيين الأبرياء، وكان بعض من يسأله يقول له: ألا ترى أنك متفرد عن الْمَشايخ وهم قد يراعون الْمَصالِح والْمَفاسد، فلا يتكلمون فِيما تتكلم فيه؟!! فيجيب كل شاة بكراعها معلقة وأنا وأنا، ويُعرِّض بالعلماء الذين لا يُجارونه فِي تَهوره، ويُعرِّض بكتمانِهم للعلم إِلَى أمور تشيب لَها النواصي، غير ملتفت للمصالِح والْمَفاسد التِي يراعيها العلماء، ولاسيما علماء الْمَنهج السلفي.

فنصحته وتوسعت فِي بيان الْمَصالِح والْمَفاسد وضربت له بعض الأمثلة فِيها مراعاة رسول الله ﷺ وأصحابه للمصالِح والْمَفاسد وحكمته فِيها ومنها صلح الْحُديبية، وكيف تَمَّ هذا الصلح وكيف راعى فِيه رسول الله الْمَصالِح والْمَفاسد وكيف تسامح فِي أمور مهمة وماذا حقق الله بِهذا الصلح من الْمَصالِح العظيمة، ونقلت فِيه كلامًا مهمًّا لابن القيم ولابن حجر -رحِمَهم الله-.

ومن ضمن كلامي فِي هذا الصلح ما يأتِي ضمن كلام طويل:

أقول: لقد تسامح رسول الله ﷺ فِي هذا الصلح فِي أمور عظيمة من أصول وفروع، فمن الأصول التِي تسامح فِيها: عدم كتابة: «بسم الله الرحْمَن الرحيم» والأخذ بِما اقترحه سهيل بن عمرو: بـ: «اسْمِك اللهم» مع غضب الصحابة وحلفهم بالله أنه لا يكتب إلا بسم الله الرحْمَن الرحيم، وتسامح فِي عدم كتابة: «مُحمد رسول الله» وهي الركن الثانِي من أركان الشهادتين أصل الإسلام، وكتابة ما أصر عليه سهيل بن عمرو مندوب قريش: «مُحمد بن عبد الله». إِلَى شروط

مُجحفة. . . . إلَخ.

كتبت هذا وغيره نصيحة لفالح لعله يستفيد من هذه النصيحة فيرجع عن تماديه في الفتن؛ فأبَى إلا التمادي والشَّغب!!

وقرأ عدد من العلماء هذا الكلام واستجادوه ونصروه وأيَّدوه وحثَّه أقربُهم إليه على الرجوع إلَى الحَق ولكنه أبَى وعاند، وأبَى إلَّا التمادي في الفتنة بالكذب الصرف، وبإلقاء الشبه والتشويش على كلامي هذا وغيره مِمَّا تضمنته كتاباتي.

ومن الشبه التي ألقاها على بعض الإخوة وفي روعهم: أنَّ كلامي يدل على أن رسول اللَّه ﷺ تنازل عن الإيْمَان بأنَّ الرحْمَن الرحيم اسْمَان لله -تبارك وتعالَى- دالان على صفة عظيمة له وهي الرحْمَة، ويدل على أنه تنازل عن الرسالة.

وقال هذا البعض الْمُشار إليه: ومعلوم الفرق بين التنازل عن الكتابة والتنازل عن الرسالة والإيْمَان بأسْمَاء اللَّه وصفاته، فدهشت لِهذا الظلم واقشعر جلدي ولا تزال الدهشة والقشعريرة تلاحقني بسبب هذا البهت الذي فعله فالح وشوش به والذي لا يَخطر ببال مسلم فضلًا عن إنسان يُعظِّمُ اللهَ ويُجِلُّه ويُعنَى بقضايا التوحيد ويُدَرِّسُه من أزيد من أربعين عامًا.

لقد عتبت على هذا البعض في كلام طويل ومن ضمنه قولي: أما يكفيكم تصريْحي بقولي: تسامح في عدم كتابة: «بسم اللَّه الرحْمَن الرحيم». وعدم كتابة: «مُحمد رسول الله». تفريقًا -واللَّه قصدته- بين التسامح بترك كتابة لفظ هذين الأصلين وبين ترك الأصلين نفسيهما والتنازل عنهما، وذلك لا يَخفى على مسلم ولو كان من أجهل الناس.

ثُم أما يكفيكم ما نقلته عن صحيح البخاري من جواب رسول اللَّه ﷺ على الْمُشركين: «واللَّه إنِّي لرسول اللَّه وإن كذبتموني».

إنَّ ما قاله النووي[1] جيد في الْجُملة وقلت أنا: ونقلت عن ابن القيم وابن حجر مثله في الْمَصالِح العظيمة التي ترتبت على هذا الصلح أو أقوى، وهو يقول

---

(١) أشير إلَى كلام نقله عن النووي

وافقهم رسول الله ﷺ في: مُحمد بن عبد الله وترك كتابة: رسول الله.

وأنا قلت: تسامح بعدم كتابة مُحمد رسول الله، وهو قال: وافقهم في ترك كتابة: بسم الله الرحْمَن الرحيم، وأنا قلت: تسامح بعدم كتابة: بسم الله الرحْمَن الرحيم.

ولي وجهة نظر في قوله: أما البسملة و: باسْمِك اللهم؛ فمعناهُما واحد.

فأقول: لو كان معناهُما واحدًا فلماذا رفض سهيل بن عمرو كتابة: بسم الله الرحْمَن الرحيم ورضي بكتابة: باسْمِك اللهم، ولِمَاذا غضب الصحابة من كتابة: باسْمك اللهم وحلفوا ألا يكتب إلا بسم الله الرحْمَن الرحيم.

وهل يُجزئ كتابة: باسمك اللهم في صدور سور القرآن بدل: بسم الله الرحْمَن الرحيم؟ وهل يَجوز أن تقول حينما نقرأ سورة الفاتِحة في صلاتنا أو في غيرها أن نقول: باسْمك اللهم وهل وهل... ؟!!

وكذا قوله: مُحمد بن عبد الله هو أيضًا رسول الله ﷺ. أي: أن معناهُما واحد.

فأقول: لو قال: كافر يريد الدخول في الإسلام أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن مُحمد بن عبد الله أيدخل بِهذا في الإسلام؟! وإذا قال الْمُؤذنون في أذانِهم: أشهد أنَّ مُحمد بن عبد الله أيصحُّ هذا منهم؟! وهل يُجزئ الْمُصلي في تشهده أن يقول: أشهد أن مُحمد بن عبد الله، إن قلت: لا يصح شيء من هذا كله؛ قلنا: إذن بطل القول بأن الْمَعنَى فيها واحد.

ومِمَّا يؤكد أن رسول الله ﷺ وأصحابه قد تنازلوا عن واجبات عظيمة مراعاة لِمَصالِح كبرى: أن رسول الله وأصحابه كانوا قد أهلُّوا بالعمرة في غزوة الْحُديبية وساقوا هديهم من الإبل وغيرها، ومن الواجب عليهم أن يتموا هذه العمرة ومن الواجب عليهم ألَّا ينحروا هديهم ويَحلقوا رءوسهم إلا بعد الطواف بالبيت وبعد السعي بين الصفا والْمَروة، والطواف والسعي ركنان في العمرة؛ فمراعاة منهم للمصالِح والْمَفاسد تنازلوا عن القيام بهذه الواجبات والأركان التي أوجبها الله بقوله: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة:١٩٦].

وقوله تعالَى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ﴾ [البقرة:١٩٦].

فمن يقول: إنه لا يَجوز التنازل عن الواجبات فقد أبعد النجعة عن فقه كتاب اللَّه تعالَى وسنة رسوله ﷺ وفقه سيرته وفقه علماء الشريعة، وقد تقدمت أمثلة في هذا الباب من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ وأضيف:

ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ الْمُحرمات قسمان:

أحدهُما: ما يقطع بأن الشرع لَم يبح منه شيئًا لا لضرورة ولا لغير ضرورة: كالشرك والفواحش والقول على اللَّه بغير علم والظلم الْمَحض، واستشهد بقول اللَّه تعالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾... [الأعراف:٣٣] الآية.

ثُم قال: فهذه الأشياء مُحرمة في جَميع الشرائع، وبتحريْمها بعث اللَّه جَميع الرسل ولَم يبح منها شيئًا قط ولا في حال من الأحوال.

ثُم ذكر الْمُحرمات الأخرى كالْمَيتة والدم ولَحم الْخِنْزير وذكر أنها تباح عند الضرورة، وذكر مُحرمات أخرى كالْمَيسر والربا وأن بعض أنواعها يباح عند الْحَاجة.

ثُم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: والْمَقام الثاني: أن يفرق بين ما يفعل الإنسان ويأمر به ويبيحه، وبين ما يسكت عن نَهي غيره عنه وتَحريْمه عليه، فإذا كان من الْمُحرمات ما لو نُهي عنه حصل ما هو أشد تَحريْمًا منه لَم ينه عنه ولَم يبحه أيضًا.

ولِهذا لا يَجوز إنكار الْمُنكر بِما هو أنكر منه، ولِهذا حرم الْخُروج على ولاة الأمر بالسيف لأجل الأمر بالْمَعروف والنهي عن الْمُنكر؛ لأن ما يَحصل بذلك من فعل الْمُحرمات وترك واجب أعظم مِمَّا يَحصل بفعلهم الْمُنكر والذنوب، وإذا كان قوم على بدعة أو فجور، ولو نُهوا عن ذلك وقع بسبب ذلك شر أعظم مِمَّا هم عليه من ذلك ولَم يُمكن منعهم منه، ولَم يَحصل بالنهي مصلحة راجحة لَم ينهوا عنه. اهـ من مَجموع الفتاوى (١٤/ ٤٧٠-٤٧٢).

أقول: إنَّ إنكار الْمُنكر من أعظم الواجبات ومن أصول الدِّين، لكنَّه قد يجب التنازل عنه مراعاة للمصالح والْمَفاسد، وهذا ما يراه علماء الإسلام ودلَّت عليه

الشريعة وهذا ما يقرّره شيخ الإسلام.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: فينبغي للعالِم أن يتدبر أنواع هذه الْمَسائل، وقد يكون الواجب في بعضها -كما بينته فيما تقدم- العفو عند الأمر والنهي في بعض الأشياء، لا التحليل والإسقاط، مثل أن يكون في أمره بطاعة فعلًا لِمَعصية أكبر منها فيترك الأمر بِها دفعًا لوقوع تلك الْمَعصية، مثل أن ترفع مذنبًا إِلَى ذي سلطان ظالِم فيعتدي عليه في العقوبة ما يكون أعظم ضررًا من ذنبه، ومثل أن يكون في نَهيه عن بعض الْمُنكرات تركًا لِمَعروف هو أعظم منفعة من ترك الْمُنكرات فيسكت عن النهي خوفًا أن يستلزم ترك ما أمر اللَّه به ورسوله مِمَّا هو عنده أعظم من مُجرد ترك ذلك الْمُنكر.

فالعالِم تارة يأمر وتارة ينهى وتارة يبيح وتارة يسكت عن الأمر أو النهي أو الإباحة، كالأمر بالصلاح الْخَالص أو الراجح أو النهي عن الفساد الْخَالص أو الراجح، وعند التعارض يرجح الراجح -كما تقدم- بِحسب الإمكان.

فأما إذا كان الْمَأمور والْمَنهي لا يتقيد بالْمُمكنَ إما لِجَهله وإما لظلمه، ولا يُمكن إزالة جهله وظلمه فربَّما كان الأصلح الكف والإمساك عن أمره ونَهيه، كما قيل: إن من الْمَسائل مسائل جوابها السكوت؛ كما سكت الشارع في أول الأمر عن الأمر بأشياء والنهي عن أشياء؛ حتَّى علا الإسلام وظهر.

فالعالِم في البيان والبلاغ كذلك، قد يؤخر البيان والبلاغ لأشياء إِلَى وقت التمكن، كما أخر اللَّه سبحانه إنزال آيات وبيان أحكام إِلَى وقت تَمكن رسول اللَّه -صلى اللَّه عليه وسلم تسليمًا- إِلَى بيانِها. اهـ الْمَجموع (٢٠/ ٥٨-٥٩).

قلت: وهذا هو الفقه لدين الله؛ فالعالِم بدين اللَّه -تبارك وتعالَى- تارة يأمر بالْمَعروف إذا كانت مصلحة الكلام والأمر راجحة، وتارة يسكت ويتنازل عن واجب الأمر بالْمَعروف إذا كان الكلام يُؤدي إِلَى مفسدة راجحة، وهذه الأمور لا يُدركها فالِح ولا يعمل بِها ويُنبه إِلَى متابعة العلماء في هذا الفقه فيرفض ويستهين بالعلماء ويتهمهم بالْجَهل والكتمان.

وقال الإمام ابن قيم الْجَوزية رَحِمَهُ اللَّهُ: فإن الشريعة مبناها وأساسها على الْحِكم ومصالِح العباد في الْمَعاش والْمَعاد، وهي عدل كلها، ورحْمَة كلها، ومصالِح

كلها، وحكمة كلها، فكل مسألة[1] خرجت عن العدل إِلَى الْجور، وعن الرحْمَة إِلَى ضدها، وعن الْمَصلحة إِلَى الْمَفسدة، وعن الْحِكمة إِلَى العبث، فليست من الشريعة وإن أدخلت فيها بالتأويل. اهـ.

ثُم قال: الْمِثال الأول: أن النبي ﷺ شرع لأمته إِيْجَاب إنكار الْمُنكر ليحصل بإنكاره من الْمَعروف ما يُحبه الله ورسوله، فإذا كان إنكار الْمُنكر يستلزم ما هو أنكر منه وأبغض إِلَى الله ورسوله فإنه لا يسوغ إنكاره[2] وإن كان الله يبغضه ويَمقت أهله، وهذا كالإنكار على الْمُلوك والولاة بالْخُروج عليهم، فإنه أساس كل شر وفتنة إِلَى آخر الدهر، وقد استأذن الصحابة رسول الله ﷺ في قتال الأمراء الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها، وقالوا: أفلا نقاتلهم؟ فقال: «لا؛ ما أقاموا الصلاة». وقال: «من رأى من أميره ما يكرهه؛ فليصبر ولا يَنْزعن يدًا من طاعته».

ومن تأمل ما جرى على الإسلام في الفتن الكبار والصغار رآها من إضاعة هذا الأصل وعدم الصبر على منكر، فطلب إزالته، فتولد ما هو أكبر منه، فقد كان رسول الله ﷺ يرى بِمَكة أكبر الْمُنكرات ولا يستطيع تغييرها، بل لَمَّا فتح الله مكة[3] وصارت دار إسلام عزم على تغيير البيت ورده على قواعد إبراهيم، ومنعه ذلك -مع قدرته عليه- خشية وقوع ما هو أعظم منه من عدم احتمال قريش لذلك لقرب عهدهم بالإسلام وكونهم حديثي عهد بكفر، ولِهَذا لَم يأذن في الإنكار على الأمراء باليد؛ لِمَا يترتب عليه من وقوع ما هو أعظم منه. إعلام الْمُوقعين (٣/ ١٤-١٦).

قلت: فهل كلامي الذي أقام عليه فالح الدنيا ولَم يُقعدها يَختلف في شيء عن كلام الإمام ابن القيِّم هذا؟!

ثُم قال ابن القيِّم رَحِمَهُ اللهُ: فإنكار الْمُنكر أربع درجات:

---

(١) أي: كمسائل فالح.

(٢) أي: أنه يَحرم إنكار الْمُنكر إذا كان يُؤدي إِلَى مفسدة أعظم من الْمَصلحة التي يُحققها، وهذا أشدُّ من قولي: «يَجوز التنازل عن الواجبات أحيانًا» وهل فالح وحزبه يرون الآن أنه لا يَجوز التنازل عن الْخُروج على الْحُكَّام لأنَّ الأمر بالْمَعروف من الواجبات التي لا يَجوز التنازل عنها؟!!

(٣) تأمل هذا الكلام، فإنه يفيدك أن ابن القيم لا يرى العدول عن هدم الكعبة وبنائها على قواعد إبراهيم عدولاً عن مُجرد سنة.

الأولَى: أن يزول ويَخلفه ضده.

الثانية: أن يقل وإن لَم يزل بِجملته.

الثالثة: أن يَخلفه ما هو مثله.

الرابعة: أن يَخلفه ما هو شر منه.

فالدرجتان الأوليان: مشروعتان، والثالثة: موضع اجتهاد، والرابعة: مُحرمة؛ فإذا رأيت أهل الفجور والفسوق يلعبون بالشطرنج كان إنكارك عليهم من عدم الفقه والبصيرة إلا إذا نقلتهم منه إلَى ما هو أحب إلَى الله ورسوله كرمي النشاب وسباق الْخَيل ونَحو ذلك، وإذا رأيت الفساق قد اجتمعوا على لَهو ولعب أو سَماع مكاء وتصدية فإن نقلتهم عنه إلَى طاعة الله فهو الْمُراد، وإلا كان تركهم على ذلك خيرًا من أن تفرغهم لِمَا هو أعظم من ذلك؛ فكان ما هم فيه شاغلًا لَهم عن ذلك، وكما إذا كان الرجل مشتغلًا بكتب الْمُجون ونَحوها وخفت من نقله عنها انتقاله إلَى كتب البدع والضلال والسحر فدعه وكتبه الأولَى، وهذا باب واسع.

وسَمعت شيخ الإسلام ابن تيمية -قدس الله روحه ونور ضريْحَه- يقول: مررت أنا وبعض أصحابي في زمن التتار بقوم منهم يشربون الْخَمر، فأنكر عليهم من كان معي، فأنكرت عليه، وقلت له: إنَّما حرم الله الْخَمر لأنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة، وهؤلاء يصدهم الْخَمر عن قتل النفوس وسَبْي الذرية وأخذ الأموال؛ فدعهم. انظر إعلام الْمُوقعين (٣/ ١٦).

أقول: وا أسفًا أن يتصدَّر فالِح ورويبضاته[1] للجرح والتعديل والتقعيد

---

(١) إشارة إلَى حديث أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «إنها ستأتي على الناس سنون خداعة؛ يصدق فيها الكاذب ويكذب فيها الصادق، ويؤتَمن فيها الْخَائن ويُخون فيها الأمين، وينطق فيها الرويبضة. قيل وما الرويبضة؟ قال: السفيه يتكلم في أمر العامة».

أخرجه أحْمَد (٢/ ٢٩١)، (٢/ ٣٣٨)، وابن ماجه من حديث أبي هريرة أيضًا في الفتن حديث (٤٠٣٦)، وفيه: «وما الرويبضة؟ قال: الرجل التافه في أمر العامة». وأخرجه أحْمَد (٣/ ٢٢٠) من حديث أنس، والْحَديث حسن عن أبي هريرة، ويزداد قوة بحديث أنس؛ راجع سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني برقم (١٨٨٧).

فهذه الصفات في هذا الْحَديث تصدق على الفئة الْحَدادية؛ فهم يصدقون الكاذبين ويكذبون الصادقين، ويأتمنون الْخَائنين ويُخونون الْمُؤمنين، وهم رويبضات فعلًا، فيهم السفه.. إلَخ.

والتأصيل والتبديع والتضليل وللأمر بالْمَعروف والنَّهي عن الْمُنكر والدعوة إِلَى اللَّه، وهم من أبعد النَّاس عن العلم والبصيرة، ومن أجهل النَّاس بدرجات الأمر بالْمَعروف والنَّهي عن الْمُنكر؛ فلا يُفرِّقون بين الْمَشروع منها والْمُحرَّم[1] فيتكلَّم أحدهم باسم الإسلام بغير علمٍ ولا بصيرةٍ فيكون ضرره عظيمًا وشرُّه خطيرًا.

وإنِّي لآمل في الدعاة إِلَى الْمَنهج السَّلفي بعلم وبصيرة وحكمة أن يهتمُّوا بِهذه الأصول التي قرَّرها الإسلام وقرَّرها علماء الإسلام ومنهم شيخا الإسلام: ابن تيمية وابن القيِّم سكوتًا حينما يلزم السكوت، وكلامًا حينما يلزم الكلام، مراعاة منهم للمصالِح والْمَفاسد على منهج العلماء الراسخين والأئمة الْمَهديين.

وفَّق اللَّه الْمُسلمين -وخاصَّة السلفيين- للنهوض بِهذه الأصول العظيمة، ووفقهم لِمَعرفة دينهم وثبَّتهم عليه؛ إن ربنا لسميع الدعاء.

والْحَمد لله ربِّ العالَمين، وصلَّى اللَّه وبارك على رسوله الكريم، صلى اللَّه عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجْمَعين.

وكتبه

ربيع بن هادي عمير المدخلي

- عفا اللَّه عنه -

في الثاني من شهر اللَّه المحرم

لعام ١٤٣٦ من هجرة المصطفى ﷺ

* * *

(١) انظر درجات الأمر بالْمَعروف والنَّهي عن الْمُنكر في كلام ابن القيم رحمه الله الذي سبق.

عليه السلام

عليه السلام

عليه السلام

عليه السلام

(١١)

أسئلة موجهة إلى الشيخ فالح الحربي نأمل الإجابة العلمية عليها

بوزيد بلقاسم

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أما بعد:

فبعد مناصحات منِّي ومن غيري للشيخ فالح كثيرة وصبر عليه طويل، وبعد نصيحتين منِّي صدرت أولاهما في ١٧ مُحرم ١٤٢٥هـ، وثانيتهما في ٢٥ صفر ١٤٢٥هـ نشرتا بغير إذن منِّي، فلم يستفد من هذه النصائح وذهب يُجادل بالباطل ويُحرك بعض الْمَجهولين للدفاع عنه.

بعد كل هذه الأمور أوجه إليه هذه الرسالة بِما تتضمنه من أسئلة وأنتظر منه الإجابة العلمية الشرعية عليها.

فأقول:

أولًا: سئل الشيخ فالح هل يشترط بيان أسباب الْجَرح؟

فأجاب بقوله: ما يشترط هذا بالنسبة لأسباب الْجَرح والتعديل في الرواية وليس في كلام المخالفين في مناهجهم وفي سلوكياتهم.

١- هذا نص صريح في نفي اشتراط بيان أسباب الْجَرح في الكلام على المخالفين من أهل البدع.

٢- أنكر الناس هذا التفريق الذي لا يعرفه العلماء ورددناه عليه، وبيَّنا أن الراجح أنه لابد من بيان أسباب الْجَرح وأنه مذهب البخاري ومسلم وأبي داود وغيرهم من الأئمة، هذا في الْجَرح الْمُجمل الذي لَمْ يعارضه تعديل.

أما عند تعارض الْجَرح والتعديل فإن الأمر فيه أشد وأشد، إذ لابد من بيان أسباب الْجَرح فإذا بيَّن العالِم الناقد الْمُعتبر حجته أو حججه الْمُعتبرة فحينئذٍ يُقدَّم الْجَرح على التعديل ولو خالفه عشرات الْمُعدلين، ولو تَمادى أحد في تعديله بعد قيام الحجة سقط.

٣- طالبناه بإبراز هذا التفريق الصادر من العلماء بين جرح الرواة والطعن في الْمُبتدعين، وأنه يشترط بيان أسباب الْجَرح في الرواة لا في أهل البدع فلم يأتنا بعالِم واحد من العلماء الْمُعتبرين وغير الْمُعتبرين فرّق هذا التفريق المنتحل.

وجاء أحد الْمُدافعين عنه مِمَّن حرضه الشيخ فالِح على الطعن والرد، فجاء بكارثة ألا وهي تَحقير أئمة الْجَرح والتعديل وتَحقير أصولهم والتفريق بينهم وبين العلماء من وجوه كثيرة كلها حط من أئمة الْجَرح والتعديل، ولَم ينقل لنا حرفًا واحدًا عن علمائه الذين أهان بهم أئمة الْجَرح والتعديل الذين هم العلماء حقًّا، والذين حفظ اللَّه بِهم دينه.

وقد بين مكانتهم فحول علماء الأمة وسقت بعض هذا البيان في ردي لِهذه الأباطيل الْمُسمى: علماء الْجَرح والتعديل هم حُماة الدين.

فتبًّا لبدعة تَجر إلَى هذا الضلال.

٤- سألت فالِحًا في نصيحتي له: لو أن إنسانًا رمى سلفيًا مشهورًا بالسلفية مثل الشيخ ابن باز أو الألباني أو ابن عثيمين أو الفوزان أو النجمي أو زيد مُحَمَّد هادي، أيسلم له هذا الرمي لِجميعهم أو لأحدهم بالبدعة أو لابد أن نسأل عن أسباب جرحه لِهم؟! فلم يُحر جوابًا لا هو ولا مقلدوه إلَى اليوم.

بل سألته: لو أن إنسانًا رماك بالبدعة أتسلم له أو لابد أن تطالبه ببيان الأسباب؟!

وأسألك الآن ومن على منهجك: لو أن إنسانًا بدعكم أترون أن من حقه أن يسلم له الناس هذا التبديع وترون أن ما قاله حق ويَجب على الناس أن يقلدوه؟!

وإذا بدعكم عدد من العلماء ورفضتم أن تقلدوهم فقال بعض الناس: إنكم قد كذبتم القرآن والسنة وكذبتم الإسلام أو نسفتم رسالات الأنبياء، أتسلمون لَهم هذه الأحكام؟!

ثانيًا: قال السائل للشيخ فالِح: لأنهم قد يقولون: قد يجرح الشيخ بما لا يعتبر جرحًا عند غيره.

فأجاب: لا، لا، هذه من قاعدتهم أعوذ باللَّه، هذه قاعدة ظالِمة، قاعدة

ضللت الأمة قاعدة ابتدعوها .

فناقشته في نصيحتي له بلطف واحترام وبينت أنّها من قواعد أهل السنة والآن أقول له : إنك قد حكمت على هذه القاعدة بثلاثة أحكام :

١- أنها قاعدة ظالمة .

٢- وأنها ضللت الأمة .

٣- وأنها قاعدة ابتدعوها .

فأثبت هذه الأحكام ، وأنّها ضللت الأمة إن كنت من أهل العلم ، ومِمَّن يَجب أن يقلده الناس ، وإلا فأعلن رجوعك عن هذه الأحكام الباطلة وغيرها ، وقد بينت لك سابقًا أن العلماء لَمْ يقبلوا جرح أئمة معروفين بالصدق والعلم ومنهم عفان وأبو نعيم وردوا بعض جروح الإمام شعبة وهو من هو .

وأنت وأمثالك لا تساوون شيئًا إلَى جانبهم ، ومع ذلك تصرون على جروحكم الَّتِي لا خطام لَها ولا زمام .

ثالثًا : قال السائل للشيخ فالح : إذن يكفي الْجَرح الْمُجمل؟

فأجاب : من العالِم ، ما فيه جرح ما تقول جرح ، ما هو من الْجَرح الرواية ، قد يكون عالِمًا إذا تكلم في أهل البدع ويتكلم في المنهج ، يتكلم في العقيدة ، يتكلم في الدين ، يكون إمامًا في هذا .

ويكون قد لا تقبل روايته ؛ لأن ضوابط الرواية ما تنضبط عليه .

فرق بين هذا الذي هو علم آلة وعلم وسيلة وفن من فنون لِحفظ الشريعة وبين الكلام في المذاهب وأهل البدع والنحل .

هكذا يقول ويُخاطب العوام بِهذا الأسلوب الذي لا يعرفه العلماء ؛ لأنه من عالم الاختراع .

وقد ناقشته في نصيحتي بلطف فلم يَحترم هذه المناقشة ولَم يتدبر العواقب الَّتِي يؤدي إليها العناد والمكابرة .

وأطلب من القارئ الْمُنصف أن يراجع مناقشتي له ليرى لطف المناقشة وما

تضمنته من حجج عجز ويعجز عن دفعها.

وإنِّي لأطالبه الآن بالفروق الواضحة بين الْجَرح الذي يدخل في علم الرواية وبين التبديع الذي أخرجه فالح بجزم وعزم من باب الْجَرح ومن علم الْجَرح والتعديل.

وأطلب منه التفريق الواضح الصادر من العلماء بين هذين النوعين، وما أظنه يستطيع ذلك ولا ألف فالح معه.

بل أقول: إنه قد عجز هو وكل من استعان بهم ومن يستطيع أن يوجد المعدومات إلا الله.

هذه وريقات تضمنت أسئلة ومطالبات أرجو من الشيخ فالح الإجابة عليها، وأرجو ألا يُحيلنا على الْجُهال والْمَجهولين، فإن الإحالة عليهم إحالة على غير مليء ومن فعل العاجزين.

وأقول للعقلاء: إن العلماء قد قرءوا نصيحتي للشيخ فالح فلم يتمار أحد في أحقيتها وطلبوا منه التسليم بما فيها فأبى.

فأين مناداته باحترام العلماء وإلزام الناس بتقليدهم والحكم على من لا يقلدهم بأنّهم قد كذبوا الكتاب والسنة وأنّهم قد نسفوا الرسالات وفيهم دكاترة.

فما هو حكمه على نفسه؟ وما هو حكمه على أتباعه الْجَهلة الْمَجهولين الذين يناصبون العلماء الْخُصومة ويرفضون أحكامهم ونصائحهم؟

أسأل الله له النجاح في هذا الحكم وألّا يقع في التناقضات الواضحة في أحكامه.

وبعد هذه اللمحة أرشد من أراد من القراء الاستفادة وبشكل واسع فليرجع إلَى النصيحتين المشار إليهما، وأرجو أن يَجد طالب الْحَق فيهما ما يقنعه من الحجج الواضحة الَّتي يعترف ويقتنع بها العلماء وأولو النهى.

كتبه

ربيع بن هادي المدخلي

٢٨/٤/١٤٢٥هـ

مكة المكرمة

(١٢)

أسئلة وأجوبة على مشكلات فالح

بسم الله الرحمن الرحيم

إِلَى الأخ فالح بن نافع الْحَربِي -وفقه الله-:

السلام عليكم ورَحْمَةُ اللَّه وبركاته، وبعد:

فقد وقفت على مكالِمة لكم مع أحد السائلين من بلعباس بالجزائر حصلت بينكما فِي يوم الْجُمعة نهاية ربيع الثاني لعام ١٤٢٥هـ.

وفِي هذه الْمُكالِمة من الكلام ما يَخجل الشرفاء من ذكره ولكم كلام كثير فِي غير هذه الْمُكالَمة بعيد جدًا عن الأخلاق الإسلامية لا يسعنا إلا أن نقول: سلام عليكم لا نبتغي الْجَاهلين.

والذي يهمني من ناحية علمية قولكم فِي هذه المكالَمة: الشيخ إنَّما هرب من الأمور الخطيرة فِي تعريف الإِيْمَان، فِي تعريف أهل الإِيْمَان فِي قضية الارجاء، وأن تارك جنس الإِيْمَان[1] يقول عنه أنه ناقص الإِيْمَان[2] أنه مرجئ فعلًا بل يوافق غلاة المرجئة.

وقلتم مرة أخرى: رجل يكتب مذكرة فيها أمور خطيرة، جنس العمل هو أحد أركان تعريف الإِيْمَان عند أهل السنة.

وقلتم أيضًا: الشيخ هرب لَمَّا رأى الردود وأدرك خطأه انسحب الانسحاب... ولذلك لَمْ يذكر الإِيْمَان، ولَمْ يذكر جنس العمل، ولَمْ يذكر الإرجاء، ولَمْ يذكر الأشياء الخطيرة الَّتِي هي واقع فيها فذهب يلقي أسئلة.

وأقول لك الآن: لِماذا لَمْ ترد أنت على النصيحتين الَّتِي توعدت بالرد عليهما؟ فما الذي منعك من تنفيذ هذا الوعيد؟ وماذا تسمي هذا؟

---

(١) كذا ولعله يريد جنس العمل.

(٢) أنا لَمْ أقل إن تارك جنس العمل ناقص الإيمان ولَمْ أتعرض لذكر من كفره ولا لِمن لَمْ يكفره، وإنَّما رددت خطاك، فكيف تَجعلني من الْمُرجئة؛ بل أوافق غلاتهم، وأنا أحارب الإرجاء والبدع جَميعًا، ما أجراك على التبديع؟!!!

ولِماذا لَمْ تُجب على الأسئلة الَّتِي وجهتها إليك من أكثر من شهر؟

ولقد رددت على من ظهر لِي أنه فاروق الغيثي؛ لأنه أهان أهل الحديث وقواعدهم العظيمة؛ فرأيت أنه يَجب علي أن أذب عن أعراضهم وقواعدهم ولولا خطورة كتابته لِما رددت عليه.

وأما الردود الأخرى القائمة على الْجَهل والسفسطة والصادرة عن أناس مَجهولين سفهاء فلن أرد عليها؛ لأن مُجاراة السفهاء غير لائقة بالعقلاء؛ ولأن العقلاء يطلبون مني ألَّا أرد عليك فكيف يقبلون الرد على جهلة مَجهولين سفهاء.

وقولك فِي جنس العمل: إنه أحد أركان تعريف الإِيْمَان، فأقول لك: إن السلف لَمَّا عرفوا الإِيْمَان قالوا فِي تعريفه: الإِيْمَان قول وعمل، وبعضهم يقول: قول وعمل واعتقاد... إلخ، وأنا عَرَّفت الإِيْمَان بِما عرفه به السلف، وبينت مذهب الْمُرجئة الذين لا يدخلون العمل فِي الإِيْمَان، ولَمْ أجد من ذكر لفظ جنس العمل فِي تعريف الإِيْمَان، فأسألك: هل السلف الذين لَمْ يدخلوا لفظ جنس فِي تعريف الإِيْمَان يكونون مرجئة عندك؟

وقولك: (هرب لَمَّا رأى الردود وأدرك خطأه) من أنبأك أنني هربت، وكيف أدركت أنِّي أخطأت؟

فوالله ما ازددت إلا يقينًا بصواب كل ما ضمته النصيحتان وبأهمية الأسئلة الَّتِي لَمْ ترد عليها، وأنا متأكد أنك عاجز عن الرد عليها، ووالله ما هربت عن مساءلتك عن الإِيْمَان والإرجاء وجنس العمل، ولَمْ يَخطر ببالِي والعياذ بالله هذا الْهُروب، ولو كان عندي خطأ ما خجلت ولا ترددت عن إعلان الرجوع عنه، وأعوذ بالله من الاستكبار والعناد.

ولقد هوشتم عليّ بِموضوع تارك جنس العمل وأنا لَمْ أتعرض فِي نصيحتي لتارك جنس العمل من حيث إنه كافر أو ليس بكافر، وإنَّما استنكرت قولكم بأن من لَمْ يكفره يكون موافقًا للمرجئة فِي القول بنقص الإِيْمَان الذي لَمْ يقل به المرجئة، فإذا كان هذا الذي لَمْ يكفره مِمَّن يدخل العمل فِي الإِيْمَان ويقول إنه يزيد وينقص، فكيف يصح قياسه على المرجئة وإلحاقه بِهم وهم لا يدخلون العمل فِي الإِيْمَان

ولا يقولون بزيادته ونقصه؟!

وإذن فمناط الإلحاق وعلته -وهو القول بنقص الإيمان- لا يوجد في الأصل وهو قول المرجئة المعروف.

هذا هو وجه نقدي لكم، ولا شك أنكم مُخطئون في هذا الإلحاق الذي يفقد ركنًا من أركان القياس.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في منهاج السنة النبوية (٣/ ٤١٢-٤١٤): فالمذموم القياس المعارض للنص، كقياس الذين قالوا: إنما البيع مثل الربا، وقياس إبليس الذي عَارَضَ به أمر الله له بالسجود لآدم، وقياس المشركين الذين قالوا: أتأكلون ما قتلتم ولا تأكلون ما قتله الله، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِهِمۡ لِيُجَٰدِلُوكُمۡۖ وَإِنۡ أَطَعۡتُمُوهُمۡ إِنَّكُمۡ لَمُشۡرِكُونَ﴾ [الأنعام:١٢١].

وكذلك القياس الذي لا يكون الفرع فيه مُشاركًا للأصل في مناط الحكم فالقياس يذم إما لفوات شرطه؛ وهو: عدم المساواة في مناط الحكم، وإمَّا لوجود مانعه؛ وهو النص الذي يَجب تقديمه عليه، وإن كانا متلازمين في نفس الأمر؛ فلا يفوت الشرط إلَّا والمانع موجود ولا يوجد المانع إلَّا والشرط مفقود.

فأما القياس الذي يستوي فيه الأصل والفرع في مناط الحكم ولَم يعارضه ما هو أرجح منه؛ فهذا القياس الذي يتبع، ولا ريب أن القياس فيه فاسد، وكثير من الفقهاء قاسوا أقيسة فاسدة بعضها باطل وبعضها مِمَّا اتفق السلف على بطلانه.

والآن أوجه لك أسئلة عن الإيمان إلَى آخره:

أولًا: قلت أنا في نصيحتي في تعريف الإيمان بعد نَهيي عن الخوض في جنس العمل:

١- والأولَى التزام ما قرره وآمن به السلف من أن الإيمان: قول وعمل، قول القلب واللسان وعمل القلب والْجَوارح.

وأنه يزيد وينقص، يزيد بالطاعة وينقص بالْمَعصية، ثم الإيمان بأحاديث الشفاعة الَّتي تدل على أنه يَخرج من النار من قال: لا إله إلا الله وفي قلبه مثقال ذرة من إيمان أو أدنَى أدنَى مثقال ذرة من إيمان.

٢- مذهب غلاة المرجئة في الإيْمَان أنه هو المعرفة، وعند بعضهم أن الإيْمَان هو التصديق ومنهم الأشاعرة وعند مرجئة الفقهاء الإيْمَان: تصديق بالقلب وإقرار باللسان.

وعند كل هذه الأصناف أن العمل ليس من الإيْمَان، وأن الإيْمَان لا يزيد ولا ينقص.

وقال الإمام أحمد: الإيْمَان قول وعمل يزيد وينقص.

وقال الإمام البخاري: كتبت عن ألف شيخ وزيادة ولَمْ أكتب إلا عمن قال: الإيْمَان قول وعمل.

السؤال هنا: بيِّن لي هنا كيف خالفت الإمام أحمد والإمام البخاري وشيوخه الأئمة حَتَّى صرت من غلاة المرجئة؟

ألا ترى أن رميك لي بالإرجاء يعتبر رميًا للإمامين وأهل السنة جَميعًا بالإرجاء؟

فإن قلت: أنت نَهيت عن الْخَوض في جنس العمل.

قلت لك: لو كان واجبًا ذكره والْخَوض فيه وهو ركن في تعريف الإيْمَان، فلماذا أغفل أئمة السنة لفظة (جنس)، وحيث أغفلوها ولَمْ يأمروا بالخوض فيها، فهل ترى أنَّهم من غلاة المرجئة؟ وأرجو أن تُعَرف لي بعد هذا (جنس العمل) تعريفًا جامعًا مانعًا، ولا يقبل منك هذا التعريف إلا إذا نقلته نقلًا موثقًا.

وقد ذكر أحد الإخوة السلفيين صورة لِجنس العمل وافقته على تكفير صاحبها دون تردد ولا يَجُوز لمسلم أن يتردد فيها.

لكن لا أزال أنصح الشباب عن الْخَوض فيه؛ لأنه لفظ مُجمل يَحتمل معاني متعددة ولفظ لَمْ يرد في الكتاب والسنة.

فإن استطعت أن تنقل لنا تعريفًا يبدد هذه الاحتمالات ولا يعرض السلفيين للمهاترات فأبرز هذا التعريف السلفي فإن لنا في سلفنا أسوة.

يؤيد ما ذهبت إليه من ترك الْخَوض في جنس العمل ما صرح به العلامة الشيخ

مُحَمَّد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ في لقاء نظمته إدارة الدعوة بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة قطر.

أجاب الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا اللقاء على مَجموعة من الأسئلة منها:

س: تارك جنس العمل كافر، تارك آحاد العمل ليس بكافر ما رأيكم في ذلك؟

ج: من قال هذه القاعدة؟ من قائلها؟! هل قالَها مُحَمَّد رسول الله؟! كلام لا معنًى له، نقول: من كفره الله ورسوله فهو كافر، ومن لَمْ يكفره الله ورسوله فليس بكافر، هذا هو الصواب، أما جنس العمل أو نوع العمل أو آحاد العمل فهذا كله طنطنة لا فائدة منها.

س: هل أعمال الْجَوارح شرط في أصل الإيْمَان وصحته أم أنها شرط في كمال الإيْمَان الواجب؟

ج: تَختلف، فتارك الصلاة مثلًا كافر، إذن فعل الصلاة من لوازم الإيْمَان، وإنِّي أنصح إخواني أن يتركوا هذه الأشياء والبحث فيها، وأن يرجعوا إلَى ما كان عليه الصحابة -رضوان الله عليهم-، والسلف الصالِح لَمْ يكونوا يعرفون مثل هذه الأمور، المؤمن من جعله الله ورسوله مؤمنًا، والكافر من جعله الله ورسوله كافرًا، وانتهى.

س: سائل يقول: ما قول الشيخ -حفظه الله- في تدريس هذا الكتاب للناشئة وهو مشتمل على العناوين الآتية المكتوبة بالخط البارز سنذكرها لكم:

يقول: لا يكفر المسلم حَتَّى يترك أصل الإيْمَان القلبِي.

ج: أنا قلت في هذا اللقاء إن تارك الصلاة كافر ولو كان مقرًا بوجوبِها.

السائل يقول في موطن آخر: جُمهور العلماء وليس المرجئة يقولون بنجاة تارك.......

قاطعه الشيخ -رحمه الله تعالَى- قائلًا:

هؤلاء يريدون سفك الدماء واستحلال الحرام، لِماذا صاحب هذا الكتاب ما أصل أصول أهل السنة والجماعة كما أصلها شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة

الواسطية، أما ألَّا يكون لَهم هَمٌّ إلا التكفير، جنس العمل، نوع العمل، آحاد العمل، وما أشبه ذلك لِماذا . . . . (كلمة غير واضحة للشيخ -حفظه الله-).

فهذا العلامة ابن عثيمين ينهى عن الْخَوض فِي جنس العمل وما شاكله مِمَّا لَمْ يكن معروفًا عند السلف، وهذا انطلاق من توجيه الرسول ﷺ وانطلاق مِمَّا قرره السلف الصالِح.

ثانيًا: سئلت أنت: ما هو أدنَى حد لِمطلق الإيْمَان؟ أي مرتبة الظالِم لنفسه ما هو أدنَى حد لَها؟

فأجبت: أدنَى حد له -الصلاة- مُختلف فيها وما عداها فكون الإنسان ينقص إيْمانه نعم، وقد لا يبقى عنده شيء، هي أدنَى حد، أدنَى حد ما نستطيع أن نُحدده.

وهو كلام ركيك مضطرب، فتارة تقول أدنَى حد الصلاة، وتارة تقول أدنَى حد ما نستطيع نَحن نُحدده، ولو اقتصرت على قولك: (ما نستطيع نَحن نُحدده) لكان خيرًا لك وأبعد من القول على الله بغير علم.

ولقد أجبتني سابقًا أنك تقصد الإيْمَان العملي، والسؤال لا يدل أن صاحبه يسألك عن الإيْمَان العملي، واضطرابك فِي الإجابة يدينك بأنك لَمْ توفق للإجابة الصحيحة.

فإن كنت تصر أنِّي وقعت أنا فِي أمر خطير وجهل كبير، فبين لِي من سبقك من أئمة الإسلام إلَى هذا التعريف لأدنَى حد للإيْمَان؟ فإن جئتنا بإجْمَاع السلف عليه فلجت وظهرت حجتك.

أما أنا فلم أقف على تعريف العلماء لأدنَى حد للإيْمان فتعلقت بِما أخبر به رسول الله ﷺ الصادق المصدوق من أنه يَخرج من النار من كان عنده أدنَى أدنَى حد للإيْمان.

وهذا يتلاءم مع سؤال السائل عن أدنَى حد لِمرتبة الظالِم نفسه.

وأسألك بعد هذا: هل الأولى الأخذ بقول فالِح أو بِما يستفاد من حديث مُحَمَّد رسول الله ﷺ الذي لا ينطق عن الْهَوى؟

أما الصلاة فهي عمود الإسلام وأعظم أركانه وليست أدنَى حد للإسلام، فهي

في الأعمال أعلاها وأفضلها وأحبها إلَى اللَّه بعد الشهادتين كما في حديث ابن مسعود ﷺ: «قال: سألت رسول اللَّه ﷺ، قلت: يا رسول الله؛ أي العمل أفضل؟ قال: **الصلاة على وقتها**. قلت: ثُمَّ أي؟ قال: **بر الوالدين**. قلت: ثُمَّ أي؟ قال: **الْجهاد في سبيل اللَّه**. فسكت عن رسول اللَّه ولو استزدته لزادني». متفق عليه، رواه البخاري في الصلاة حديث (٥٢٧) وفي الجهاد حديث (٢٧٨٢)، ومسلم في الإيْمَان حديث (١٣٩).

وفي لفظ: «أي الأعمال أحب إلَى اللَّه.....». الْحَديث.

فيا أخي، أفضل الأعمال عند اللَّه وأحبها إليه تَجعلها في أدنَى الدرجات، والصلاة ترفع بِها الدرجات وتكفر بِها السيئات وبكل خطوة إليها يرفع العبد بِها درجة ويَحط عنه بِها سيئة، والصلاة في جَماعة بِخمس أو سبع وعشرين درجة، وإذا كانت بالمسجد الحرام فبمائة ألف صلاة وإن كانت في مسجد الرسول ﷺ فبألف صلاة وإن كانت بالمسجد الأقصى فبخمسمائة.

أليس في فتواك هذه مضادة لِما قاله رسول اللَّه ﷺ؟

وأما أدنَى الأعمال فهو إماطة الأذى من الطريق، كما في قوله ﷺ: «**الإيْمان بضع وستون أو بضع وسبعون شعبة، أعلاها: لا إله إلا اللَّه، وأدناها: إماطة الأذى عن الطريق**».

ثالثًا: وأما ما ينسب إلَى الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ من أنه قال: إن الخوارج مرجئة فأنا إلَى الآن مستشكله ومستبعد ثبوته عن الإمام أحْمَد رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لأن تلاميذه من الثقات ومنهم ولداه صالِح وعبد اللَّه وهُما ثقتان حافظان لَهم لَمْ يذكروا هذه الجملة المستغربة عن الإمام أحمد، ومنهم تلاميذه الكبار أبو داود السجستاني وإسحاق بن ابراهيم بن هانئ، ومثل الخلال جامع علوم الإمام أحمد، هؤلاء الثقات الْحُفاظ الْجِبال نقلوا أقوال الإمام أحمد ونقوله عن العلماء في الإيْمَان والإرجاء، ولَمْ يذكروا هذه الجملة الَّتِي نسبها الإصطخري إلَى الإمام أحْمَد، وهو رجل لَمْ يشتهر بالتتلمذ على أحْمَد، بل هو لا يعرف عند العلماء وأئمة الْحَديث، فهو ولو كان ثقة لاعتبرت هذه الجملة منه شاذة، فكيف وهو لا يعرف، ومن أحب أن يعرف تَقُول هؤلاء الأئمة

عن الإمام أحمد في قضية الإِيْمَان وما يتبعه فليرجع إِلَى:

١- السنة لعبد الله بن أحْمَد (١/ ٣٠٧-٣٨٤).

٢- مسائل أحْمَد لأبي داود (ص٢٧٢-٢٧٤).

٣- مسائل الإمام أحْمَد لإسحاق بن إبراهيم بن هانئ (٢/ ١٦١-١٦٤).

٤- مسائل الإمام أحْمَد لابنه صالح بن أحْمَد في عدد من المواضع.

٥- السنة للخلال جامع علوم الإمام أحْمَد (٣/ ٥٦٦).

٦- وذكر اللالكائي عقيدة الإمام أحْمَد في كتابه شرح أصول اعتقاد أهل السنة والْجَماعة (١/ ١٥٦- ١٦٤)، وهي في طبقات الْحَنابلة (١/ ١٤١- ١٤٢) كما ذكر عقائد الأئمة، ولَمْ يذكر أحد منهم هذه الْجُملة.

٧-وذكر الإمام ابن بطة عقائد أهل السنة في الإِيْمَان ولَمْ يذكر هذه الجملة ولا ما يشبهها انظر الإبانة (ص ١٧٦ -١٨٣)

٨- وذكر الإمام الصابوني عقيدة أهل السنة في الإِيْمَان في كتابه عقيدة السلف أصحاب الحديث ولَمْ يذكر مثل هذه الْجُملة أو نَحوها.

وكلهم لَمْ يذكروا هذه الْجُملة الَّتِي أغرب بِها الإصطخري، فهي منكرة مستنكرة نسبتها إِلَى الإمام أحْمَد رَحِمَهُ اللهُ الذي لا يعرف عنه التكلف.

ولقد رأيت في رسالة الإصطخري مُخالفات أخرى، منها أنه قال عن الإمام أحمد: (ومن لَمْ ير الاستثناء في الإِيْمَان فهو مرجئ) طبقات الحنابلة (١/ ٢٥).

ونقل ابن هانئ عن الإمام أحْمَد في مسائله (٢/ ٢٤٧) أنه قال: أما مسعر فلم أسمع أنه كان مرجئًا، ولكن يقولون: إنه كان لا يستثني.

وقال عبد الله بن أحْمَد: سألت أبي عن رجل يقول: الإِيْمَان قول وعمل، يزيد وينقص ولكن لا يستثني أمرجئ؟ قال: أرجو ألَّا يكون مرجئًا. السنة لعبد الله بن أحمد (١/ ٣٠٧) تَحقيق القحطاني، وفي (ص٧٢) في طبعة نشر الدار العلمية.

ومنها قول الإصطخري في هذه الرسالة: وكلم الله موسى تكليمًا من فيه، وناوله التوراة من يده إِلَى يده. طبقات الحنابلة (١/ ٢٩).

فهذه الأقوال المنكرة لا يَجُوز نسبتها إِلَى الإمام أحمد؛ لأنَّها ليس فِي القرآن والسنة ما يدل عليها؛ ولأنَّها مُخالفة لِمنهج السلف وأصولهم، وحاشى الإمام أحمد أن يقول مثل هذه الأقوال.

وإذا كان لِحنبل بن إسحاق ابن عم الإمام أحمد وهو حافظ ثقة غرائب ينفرد بها وتستنكر منه، فكيف بالإصطخري الذي لا يُعرف ويأتي بِمثل هذه الطوام؟!!

نقل ابن أبي يعلى فِي الطبقات (١/ ١٤٣) فِي ترجمة حنبل عن أبِي بكر الخلال أنه قال: جاء حنبل عن أحمد بِمسائل أجاد فيها الرواية وأغرب بغير شيء.

قال ابن أبي يعلى -كما يظهر لِي-: وإذا نظرت فِي مسائله شبهتها فِي حسنها وإشباعها وجودتها بِمسائل الأثرم.

فالمسائل الَّتِي أجاد فيها تقبل منه، والمسائل الَّتِي أغرب بِها لا تقبل، وأذكر فِي ذهني أن ابن القيم ذكر شيئًا من غرائبه وردها ولا أذكر الآن أين هي

وترجم له الذهبِي فِي كتابه السير ووصفه بالإمامة والحفظ والصدق ونقل عن الخطيب أنه قال فيه: كان ثقة ثبتًا.

ثُمَّ قال: قلت: له مسائل كثيرة عن أحمد وينفرد ويغرب. السير (١٣/ ٥٢).

فإذا كان العلماء يستغربون مسائل حنبل وهو من هو؟! فكيف يقبلون غرائب الإصطخري؟! وأرى أن تدرس رسالته وتقارن بِمسائل الإمام أحمد وعقيدته ومنهجه وعقيدة أهل السنة ومنهجهم، فما وافق منها قُبِلَ وما خالف فيه رُدَّ.

وقد حاول بعض الإخوة أن يدعم هذه الجملة الَّتِي نسبها الإصطخري إِلَى الإمام أحمد:

١- فقال: قال الإمام أحْمَد: وأما الْخَوارج فإنَّهم يسمون أهل السنة والْجَماعة مرجئة، وكذبت الخوارج فِي قولِهم بل هم المرجئة، يزعمون أنَّهم على إيْمَان وحق دون الناس ومن خالفهم كافر. انظر رسالة الإصطخري كما فِي طبقات الْحَنابلة (١/ ٣٦).

* أقول: وهذه الرواية عن أحمد من طريق الإصطخري ضعيفة لا تثبت عن الإمام أحمد كما سبق وكما سيأتي بيان ذلك -إن شاء الله-.

٢- وساق هذا الأخ بعض ما رواه ابن شاهين بإسناده إِلَى الفضل بن زياد قال: سَمعت أبا عبد اللَّه يقول: حدثني رجل من أصحابنا، قال: قال رجل لعبد اللَّه بن المبارك: ترى رأي الإرجاء؟ فقال: كيف أكون مرجئًا وأنا لا أرى السيف، وكيف أكون مرجئًا وأنا أقول: الإِيْمَان قول وعمل؟! قال أبو عبد الله: ونسيت الثالثة. الكتاب اللطيف (ص٨٠).

فِي هذا الإسناد رجل مبهم لا يعرف فالإسناد ضعيف.

وبيانه فيما يأتي:

قال أبو بكر الخلال رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كتاب السنة (٣/ ٥٦٦):

وأخبرني مُحَمَّد بن أبِي هارون ومُحمد بن جعفر أن أبا الحارث حدثهم أنه قال لأبِي عبد الله: فمن قال الإِيْمَان قول؟

قال: من قال: الإِيْمَان قول فهو مرجئ.

قال: وسئل أبو عبد اللَّه وأنا أسْمَع عن الإرجاء ما هو؟

قال: من قال: الإِيْمَان قول فهو مرجئ، والسنة أن تقول: الإِيْمَان قول وعمل، يزيد وينقص.

وسَمعت أبا عبد اللَّه يقول: قيل لابن المبارك: ترى الإرجاء؟

قال: أنا أقول: الإِيْمَان قول وعمل، كيف أكون مرجئًا؟!

فقد خالف الْخَلال ابن شاهين حيث لَمْ يذكر ما نسب لابن المبارك من أنه قال: أنا لا أرى السيف وهو موضع الشاهد الذي أراد الأخ المذكور أن يدعم به رواية الإصطخري، والخلال أعرف بِمذهب الإمام أحمد وأقواله، فسقط الاستدلال برواية ابن شاهين، ومع رجحان رواية الْخَلال فمن الأمانة العلمية أن أبين درجتها.

فأقول:

إن الإسناد إِلَى الإمام أحمد صحيح؛ فقولاه بِهذا الإسناد صحيحان، وما نقله عن عبد اللَّه بن المبارك فغير ثابت؛ لأنه لَمْ يذكر الواسطة بينه وبين عبد اللَّه بن

المبارك رَحِمَهُ اللَّهُ، والظاهر أن الواسطة بينهما ذلك الرجل المبهم في إسناد ابن شاهين.

والنتيجة أن قول ابن المبارك: (أنا لا أرى السيف) لا يثبت بحال.

وأما قوله: (أنا أقول: الإيْمَان قول وعمل كيف أكون مرجئًا؟!) فكلام صحيح موافق لأقوال أئمة السنة سواء ثبت عنه أم لَمْ يثبت.

٣- وساق ما صح عن أيوب السختياني أنه قال: أصحاب البدع خوارج، وأن الخوارج اختلفوا في الاسم واجتمعوا على السيف. وعزاه للشريعة للآجري (٢٠٥٧)، وكلام أيوب هذا لا يدعم الكلام الْمَنسوب للإمام أحمد ولا يتأتى له ذلك؛ لأن القول الْمَنسوب للإمام أحمد فيه أن الخوارج مرجئة، وأيوب يَجعل الْمُرجئة وغيرهم من أصحاب البدع خوارج، فالقولان متضادان فكيف يقوي أحدهما الآخر؟

وإذا كان حال هذه الأقوال ما تقرر من الضعف والتضارب والإشكالات فلا ينبغي إثارتها والتعلق بها، وينبغي لعلماء المنهج السلفي وطلاب العلم أن يسلكوا جادة أهل السنة في كل شأن وفي تسمية الفرق بأسْمَائهم المشهورة، وأن يَجتنبوا الألفاظ الغريبة والمتشابهة الَّتِي تثير الْخِلافات والقيل والقال، والَّتِي لا تؤدي إلا إلَى ما يضر الدعوة السلفية والشماتة بأهلها وقد نَهى السلف عن هذا.

ولو فرضنا صحة ما أغرب به الإصطخري من أن الخوارج مرجئة فإنه لا يصح تسمية الخوارج بالمرجئة وإلحاقهم بهم؛ لأن هناك تضادًا بين رأي الخوارج وبين رأي المرجئة في الإيْمَان أشد مِمَّا بين أهل السنة والمرجئة، فالمرجئة عندهم أن العمل ليس من الإيْمَان ولا يزيد ولا ينقص وعندهم لا يضر مع الإيْمَان ذنب.

وعند أهل السنة والخوارج أن العمل من الإيْمَان وأن الذنوب تضر والخوارج يزيدون التكفير بالكبائر.

وعلى كلٍّ حال: فعند هاتين الطائفتين اشتراك في اعتبار العمل من الإيْمَان، وأن الذنوب تضر أصحابَها.

فلو أراد إنسان أن يشبه الخوارج بأهل السنة بسبب هذا الاشتراك لما سلم له،

فكيف يقبل تشبيههم بالمرجئة وهما متضادان في الرأي في العمل والحكم؟!

ويا أخي، إنِّي أراك مولعًا بالغرائب والألفاظ المتشابهة المُشكلة، وهذا أمر مذموم؛ لأن الله ذم من يتبع المتشابه؛ ولأن رسول الله ﷺ نهانا عن عضل المسائل، وقال علي ﷺ: «حدثوا الناس بما يعرفون، أتُحبون أن يكذب الله ورسوله؟!». البخاري العلم، باب (١٤٩).

وقال ابن مسعود ﷺ: «ما أنت مُحدثًا قومًا حديثًا لا تبلغه عقولُهم إلا كان لبعضهم فتنة». مقدمة مسلم (ص١١).

وكان السلف ينكرون تتبع الغرائب ويقولون: إن الدين ما جاءك من هنا وهنا، يريدون الأحاديث المشهورة في الناس وبها يعملون.

وأنت تتعلق بلفظ جنس وهو لا ذكر له في القرآن ولا في السنة، ولا أدخله السلف في تعريف الإيمَان، ولَمْ يذكر في أقوال القرون الْمُفضلة حسب علمي، ولا يبعد أن يكون مِمَّا أدخله الفلاسفة على الإسلام.

وإذا رجعت إلَى كتب اللغة تَجد اضطرابًا في تفسيره.

ويقال: إن أول من أدخله على اللغة الأصمعي.

قال ابن فارس في مقاييس اللغة عن الأصمعي: إنه أول من جاء بهذا اللقب وقال مثل هذا صاحب القاموس.

وبعض أهل اللغة يقول عن الْجِنس: إنه الضرب من الشيء.

وبعضهم يقول: إنه أعم من النوع، وهؤلاء متأثرون بكلام الفلاسفة.

وبعضهم يقول: الْجِنس هو الأصل والنوع، فيجعل معنَى الْجِنس والنوع واحدًا، وهو صاحب المعجم الوسيط، وقال بعد هذا التعريف. وفي اصطلاح الْمَنطقيين ما يدل على كثيرين مُختلفين بالأنواع، فهو أعم من النوع يعني عند الْمَنطقيين، وهذا يشير إلَى أنه من وضع أهل المنطق.

ومن مضار استخدام هذا اللفظ أن بعض من حَملوا لواءه يقولون عن الشيخ ابن باز والشيخ الألباني والشيخ ابن عثيمين: إنَّهم ثالوث الإرجاء.

وأنت ترى أن ربيعًا يقول بقول غلاة المرجئة وتشيع ذلك، ونعوذ باللَّه من الْمُجازفات فمن يسلم منك؟

رابعًا: قلت في هذه الْمُكالَمة: الشيخ ربيع له مذكرتان أو ثلاث مذكرات فيها بقايا وبلايا و... ورد عليه في التقليد على أنه يُخالف أئمة الدعوة ويُخالف العلماء ويُخالف المسلمين ويُخالف أحْمَد بن حنبل الذي يقول: من قال: لا أقلد فهو قول فاسق عند اللَّه وعند رسوله.

* أقول: لقد دعوت في السابق إِلَى التقليد في الدين دعوة مطلقة لَمْ تفرق بين أصول الدين وفروعه، ثُمَّ دعوت الناس إِلَى التقليد، ولَمْ تستثن إلا الْمُجتهدين الكبار من أمثال مالك وأحْمَد والشافعي وهذا الصنف لا وجود له الآن.

وقد رددت عليك هذا سابقًا ولَمْ تثبت حَتَّى على هذا، وهاأنت الآن تدعو إِلَى التقليد في الدين دعوة مطلقة عامه تشمل التقليد في الدين كله أصوله وفروعه وتشمل الناس جَميعًا، وتدعي هنا أنِّي خالفت العلماء والمسلمين وأئمة الدعوة وأحْمَد بن حنبل، وهذه دعاوى باطلة.

فالعلماء الصادقون الناصحون الْمُصلحون قديْمًا وحديثًا إنَّما يدعون الناس إِلَى اتباع الكتاب والسنة والتمسك بهما ويُحاربون التقليد.

وقد وافقت أنا هؤلاء العلماء موافقة تامة حذو القذة بالقذة، وسقت نصوص كبارهم في الْحَث على الاتباع والنهي عن التقليد، كما سقت أدلتهم من القرآن الكريْم على تَحريْم التقليد، فلماذا ترجف عليّ بالباطل وتقول: إنِّي خالفت العلماء؟

فإن قلت: إن ربيعًا كلف الناس جَميعًا بالاتباع ولَمْ يَجز التقليد لأحد، فأقول:

إن هذه دعوى باطلة يدحضها قولي في الصفحات الأولى من مذكرة حكم التقليد:

١- وكان من واجبكم إن أردتُم الرد على أبِي الحسن ومن تابعه أن تفصل في الموضوع بأن تبين قصده، كما تبين وجوب الاتباع والحذر من التقليد الباطل وتبين

متى يَجُوز.

٢- وقولي أيضًا في الصفحات الأولى من هذه المذكرة:

وقد استدل أئمة السنة والإسلام بهذه الآيات ونظائرها على تحريم التقليد على من يستطيع أن يفهم نصوص الكتاب والسنة سواء كان من أهل الاجتهاد أو من أهل الاتباع، وقرروا أن التقليد إنَّما يَجُوز للعاجز عن إدراك الحق من الكتاب والسنة، وأن التقليد كالميتة أصلها حرام، وإنَّما يَجُوز أكلها للمضطر.

١- وأسألك: من هو الْمُخالف للكتاب والسنة والْمُخالف للعلماء؟

إن ثبت إلَى رشدك وتركت العناد وسلكت مسلك الإنصاف فسوف تقول: إن الْمُخالف للكتاب والسنة وللعلماء إنَّما هو فالِح ومن تابعه من الْجُهال الْمَجهولين، وإن تَماديت في باطلك فسوف تردد ما تدعيه ظلمًا من أن الْمُخالف إنَّما هو ربيع ومن أيده من العلماء الْمَعروفين الْمَشهورين في الآفاق.

وأسألك: لقد تعصب لأبِي الْحَسن أساتذة في الْجَامعات وطلاب علم في الْجَامعات ومؤلفون، فهل كان من الواجب أن تدعوهم إلَى النظر في كلام العلماء وكلام أبِي الحسن ثُمَّ تَحكيم الكتاب والسنة؟ أو الواجب عليك دعوتُهم إلَى التقليد والحكم على من لا يقلد منهم بأنه قد كذب الإسلام وكذب الكتاب والسنة، والحكم عليه أيضًا بأنه قد نسف رسالات الرسل والكتب الَّتِي أنزلت عليهم.

إن ثبت إلَى رشدك، فسوف تقول: إن الواجب إنَّما هو دعوتُهم إلَى النظر في كلام الْمُختلفين ثُمَّ تَحكيم الكتاب والسنة فيهما، ثُمَّ بيان الْمُحق منهم ونصرته وبيان الْمُبطل والأخذ على يده.

٢- نَهى أئمة الإسلام عن التقليد، وأقوالهم مشهورة متداولة بين العلماء والطلاب قديمًا وحديثًا: ومنهم: الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ ومن أقواله في ذلك: لا تقلدني ولا تقلد مالكًا ولا الشافعي ولا الثوري، وتعلموا كما تعلمنا.

ومنها: لا تقلد دينك الرجال فإنَّهم لن يسلموا من أن يغلطوا.

فلماذا لَمْ تأخذ بأقواله وأقوال العلماء وتصدع بِها ولماذا تذهب لتوهم الناس أن العلماء معك في الدعوة إلَى التقليد، وأن ربيعًا قد خالفهم وتركز على كل كلمة

نسبت إلَى الإمام أحمد: من قال: لا أقلد فهو قول فاسق[1].

وهذه الكلمة إن ثبتت عنه على إجْمَالِها فإن سياقها وسباقها ولِحاقها يفيد أنه يريد بها الاتباع، كما هو منهجه ومنهج غيره من علماء الأمة، فتأتي أنت فتحملها على المعنَى الْمَذموم الذي تنادي به، وتدعو من لا يلزمه التقليد إلَى الالتزام بالتقليد، وتَحكم عليه إن لَمْ يقلد بالأحكام الغليظة الَّتِي تتضمن التكفير الغليظ.

٣- ألف العلماء كتبًا فِي الدعوة إلَى اتباع الكتاب والسنة وتَحريم التقليد وذمه، ومن هؤلاء العلماء: أبو شامة، ألف كتابه (الْمؤمل فِي الرد إلَى الأمر الأول)، ومنهم السيوطي، ألف فِي ذلك كتابه (الرد على من أخلد إلَى الأرض).

وللفلاني (إيقاظ الْهمم) وللصنعاني (إرشاد النقاد إلَى تيسير الاجتهاد) وللشوكاني (القول الْمُفيد فِي أدلة الاجتهاد والتقليد).

فلماذا تُهمل ذكر هذه الكتب وتسدل الستار عليها وعلى أمثالها، ولا تتحمس إلا لِمَا يضاد هذه الْمُؤلفات وصيحات مؤلفيها على الأمة لتترك التقليد وتعود إلَى كتاب ربِّها وسنة نبيها؟!

لِماذا تَجلب بِخيلك ورجلك لإيهام الناس أن علماء الأمة والمسلمين معك فِي الدعوة إلَى التقليد؟

٤- حارب ابن القيم التقليد فِي كتبه ودعا الناس إلَى اتباع الكتاب والسنة وأبطل شبهات دعاة التقليد من واحد وثَمانين وجهًا، وقد سبقه إلَى ذلك شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية، فلماذا تكتم هذه الجهود كلها وتدعي أن العلماء معك، ومن العلماء هذان العالِمان الْجَليلان ومنهم من سبق ذكرهم؟ ألا يدل هذا على أنك مِمَّن يكتم الْحَق ويدعو إلَى الباطل؟

٥- قامت دعوة الإمام الْمُجدد مُحَمَّد بن عبد الوهاب على الكتاب والسنة واتباع منهج السلف الصالِح ومُحاربة التقليد فِي الأصول والفروع، ولَمْ يستثن فِي الفروع إلا العاجزين من العوام وغيرهم؛ فأيقظ الله بدعوته كثيرًا من الناس فِي

---

[1] ولَمْ يقل: كذب القرآن والسنة.

مشارق الأرض ومغاربها، وسار أولاده وأحفاده وتلاميذه وأتباعه على منهجه إِلَى يومنا هذا.

● ومن أقواله فِي ذم التقليد ما يأتِي:

١- قال فِي رسالته (مسائل الْجَاهلية): الرابعة: أن دينهم مبني على أصول أعظمها (التقليد)، فهو القاعدة الكبرى لِجميع الكفار أولهم وآخرهم، كما قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣].

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا ۚ أَوَلَوْ كَانَ الشَّيْطَانُ يَدْعُوهُمْ إِلَىٰ عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ [لقمان: ٢١].

فأتاهم بقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُم بِوَاحِدَةٍ ۖ أَن تَقُومُوا لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَادَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا ۚ مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ﴾. الآية [سبأ: ٤٦].

وقوله: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣]. مؤلفات الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب، القسم الأول (ص ٣٣٦).

ألا ترى أن التقليد من أصول الكفر؛ بل أعظم أصول الكفر، وقاعدة كبرى لِجميع الكفار؟! وأنت وأمثالك تنكرون مثل هذا القول وتُحاربون من يقوله.

وقال الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب فِي كتاب التوحيد: باب من أطاع العلماء والأمراء فِي تَحريم ما أحل الله أو تَحليل ما حرمه الله فقد اتَّخذهم أربابًا من دون الله.

قال ابن عباس: «يوشك أن تنْزل عليكم حجارة من السماء، أقول: قال رسول الله، وتقولون: قال أبو بكر وعمر».

تكلم الشيخ سليمان بن عبد الله بن عبد الوهاب فِي شرح هذا الباب بكلام عظيم فِي وجوب الاتباع وذم التقليد ودعاته، ونقل كلام بعض الأئمة فِي هذا الصدد، ومنه قول الشافعي رحمه الله: أجْمَع العلماء على أن من استبانت له سنة رسول الله ﷺ لَمْ يكن له أن يدعها لقول أحد.

ثُمَّ قال: فإذا كان هذا كلام ابن عباس لِمن عارضه بأبِي بكر وعمر فماذا تظنه

يقول لِمن يعارض سنن الرسول بإمامه وصاحب مذهبه الذي ينتسب إليه، ويَجعل قوله عيارًا على الكتاب والسنة، فما وافقه قبله وما خالفه رده أو تأوله فاللَّه الْمُستعان... ولا ريب أن هذا داخل في قوله تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١].

وساق الإمام مُحَمَّد قول الإمام أحمد: عجبت لقوم عرفوا الإسناد وصحته يذهبون إِلَى رأي سفيان، واللَّه تعالى يقول: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]. أتدري ما الفتنة ؟ الفتنة: الشرك، لعله إذا رد بعض قوله أن يقع في قلبه شيء من الزيغ فيهلك.

شرح الشيخ سليمان هذا القول، ومن كلامه هنا قوله: ومراد أَحْمَد الإنكار على من يعرف إسناد الْحَديث وصحته ثُمَّ بعد ذلك يقلد سفيان أو غيره ويعتذر بالأعذار الباطلة، إما بأن الأخذ بالْحَديث اجتهاد والاجتهاد قد انقطع منذ زمان، وإما بأن هذا الإمام الذي قلدته أعلم منِّي، فهو لا يقول إلا بعلم ولا يترك هذا الحديث مثلًا إلا عن علم، وإما بأن ذلك اجتهاد ويشترط في الْمُجتهد أن يكون عالِمًا بكتاب اللَّه، عالِمًا بسنة رسول اللَّه وناسخ ذلك ومنسوخه وصحيح السنة وسقيمها، عالِمًا بوجوه الدلالات، عالِمًا بالعربية والنحو والأصول ونَحو ذلك من الشروط الَّتِي لعلها لا توجد في أبي بكر وعمر ﷺ كما قاله المصنف.

فيقال له: هذا إن صح فمرادهم بذلك الْمُجتهد المطلق.

أما أن يكون ذلك شرطًا في جواز العمل بالكتاب والسنة فكذب على اللَّه وعلى رسوله وعلى أئمة العلماء، بل الفرض والْحَتم على الْمُؤمن إذا بلغه كتاب اللَّه وسنة رسوله ﷺ وعلم معنَى ذلك في أي شيء كان أن يعمل به، ولو خالفه من خالفه، فبذلك أمرنا ربنا -تبارك وتعالَى- ونبينا ﷺ، وأجْمَع على ذلك العلماء قاطبة إلا جهال الْمُقلدين وجفاتهم، ومثل هؤلاء ليسوا من أهل العلم، كما حكى الإجْمَاع على أنهم ليسوا من أهل العلم أبو عمر بن عبد البر وغيره، قال اللَّه تعالى: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣].

تيسير العزيز الْحَميد (ص ٥٤٦ - ٥٤٧).

ثُمَّ واصل الكلام فِي ذم الْمُقلدين والنقل عن العلماء فِي الحث على الاتباع والنهي عن التقليد وتَحريْمه.

وأنت يا فالِح تُخالف هذا الْمَنهج وتفرض على هذا الصنف غير الْمُجتهدين مِمَّن واجبهم الاتباع تفرض عليهم التقليد وتَحكم على من لا يقلد منهم أمثالك بأنَّهم قد كذبوا الكتاب والسنة وكذبوا الإسلام، فقد خالفت الكتاب والسنة وخالفت الإجْمَاع ثُمَّ لا تستحي من رمي من وافقهم بأنه قد خالفهم بل خالف المسلمين، وإذا لَمْ تستح فاصنع ما شئت.

وقال الإمام مُحَمَّد فِي هذا الباب:

«وعن عدي بن حاتِم: أنه سَمع النَّبِي ﷺ يقرأ هذه الآية: ﴿اتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَـٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]. فقلت له: إنا لسنا نعبدهم، قال: أليس يُحرمون ما أحل اللَّه فتحرمونه، ويُحلون ما حرم اللَّه فتحلونه؟ فقلت: بلى، قال: فتلك عبادتُهم». رواه أَحْمَد والترمذي وحسنه.

شرح الشيخ سليمان هذا النص وخلال شرحه قال: قال شيخ الإسلام: وهؤلاء الذين اتَّخذوا أحبارهم ورهبانَهم أربابًا من دون اللَّه حيث أطاعوهم فِي تَحليل ما حرم اللَّه وعكسه يكونون على وجهين:

أحدهما: أنهم يعلمون أنهم بدلوا دين اللَّه فيتبعونَهم على التبديل، فيعتقدون تَحليل ما حرم اللَّه وتَحريم ما أحل اللَّه اتباعًا لرؤسائهم مع علمهم بأنهم خالفوا دين الرسل فهذا كفر، وقد جعله اللَّه ورسوله شركًا، وإن لَمْ يكونوا يصلون لَهم ويسجدون.

الثاني: أن يكون اعتقادهم وإيْمَانهم بتحريْم الْحَلال وتَحليل الْحَرام ثابتًا لكنهم أطاعوهم فِي معصية اللَّه كما يفعل المسلم ما يفعله من الْمَعاصي الَّتِي يعتقد أنَّها معاصٍ، فهؤلاء لَهم حكم أمثالِهم من أهل الذنوب، كما ثبت فِي الصحيحين عن النَّبِي ﷺ أنه قال: «إنَّما الطاعة فِي الْمَعروف». تيسير العزيز الحميد (ص ٥٥٣).

فهل ترى ربيعًا ومن معه على هذا الْمَنهج أو خالفوه، رمتني بدائها وانسلت.

وكم للإمام مُحَمَّد وأتباعه من الأقوال الداعية إلَى الكتاب والسنة ومُحاربة

التقليد؛ إذ ذلك هو الأصل الذي أوجبه اللَّه على الأمة كلها، ولا يستثنى من ذلك إلا من عجز عن الفهم والإدراك بعكس ما أنت عليه من الدعوة إِلَى التقليد، وجعل ذلك أصلًا، ولا تستثني منه إلا الْمُجتهدين الكبار من أمثال مالك والشافعي وأحْمَد وهؤلاء لا يوجدون، لكن طلاب العلم والعلماء الْمَوجودين في الدنيا لَمْ يسقط عنهم وجوب اتباع الكتاب والسنة كما قرره العلماء وقررته في مذكرتي تقريرًا واضحًا موافقًا في ذلك الكتاب والسنة والإجْمَاع.

وللشيخ عبد اللَّه بن مُحَمَّد بن عبد الوهاب جولات قوية على المقلدين الْمُتعصبين ودعوة حارة إِلَى الاتباع ولا يُستثنَى من الاتباع إلا العاجزين عن معرفة الْحَق وإدراكه من العوام ونَحوهم. انظر الدرر السنية (٤/ ١٦-٧٢).

وقد نقل عن الأئمة وجوب الاتباع في مواطن، ومنها قولُهم:

قال الشيخ تقي الدين في بعض أجوبته وقد ثبت في الصحيح عن النَّبِي ﷺ أنه قال: «من يرد اللَّه به خيرًا يفقهه في الدين». ولازم ذلك أن من لَمْ يفقهه في الدين لَمْ يرد به خيرًا، فيكون التفقه في الدين فرضًا، والفقه في الدين: معرفة الأحكام الشرعية بأدلتها السمعية، فمن لَمْ يعرف ذلك لَمْ يكن متفقهًا، لكن من الناس من قد يعجز عن الأدلة التفصيلية في جَميع أموره فيسقط عنه ما يعجز عن معرفته ويلزمه ما يقدر عليه، وأما القادر على الاستدلال، فقيل: يَحرم عليه التقليد مطلقًا، وقيل: يَجُوز مطلقًا، وقيل: يَجُوز عند الْحَاجة، كما إذا ضاق الوقت عن الاستدلال، وهذا القول أعدل الأقوال، والاجتهاد ليس هو أمرًا واحدًا لا يقبل التجزي والانقسام، بل قد يكون الرجل مُجتهدًا في فن أو باب أو مسألة، دون فن وباب ومسألة. الدرر السنية (٤/ ٣٩).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: طالب العلم يُمكنه معرفة الراجح من الكتب الكبار الَّتِي يذكر فيها مسائل الخلاف ويذكر فيها الراجح، مثل كتاب التعليق للقاضي أبِي يعلى، والانتصار لأبِي الْخَطاب، وعمدة الأدلة لابن عقيل، وتعليق القاضي يعقوب البرزيني، وأبِي الحسن الزاغوني، ومِمَّا يعرف منه ذلك كتاب الْمُغني للشيخ أبِي مُحَمَّد، وكتاب شرح الْهِداية لِجدنا أبِي البركات.

الدرر السنية (٤/ ٥٣).

وهؤلاء الطلاب ومن فوق مستواهم يفرض عليهم فالح التقليد الأعمى، ويشد أطواق التقليد في أعناقهم، ويا ويل أحدهم إذا قال: لا أقلد أو اختار عالِمًا من بين العلماء، فإنَّهم يكونون في حكمه قد كذبوا الكتاب والسنة وكذبوا الإسلام وأنزل بالناس الرعب الشديد، وأقام الدنيا ولَمْ يقعدها من أجل تأصيله الفاسد وأحكامه الْجَائرة، فلا حول ولا قوة إلا باللّٰه.

وقد ظهر لك جليًا بطلان ما يدعيه فالح بأن ربيعًا قد خالف العلماء والمسلمين، وخالف أئمة الدعوة، وخالف الإمام أَحْمَد، وادعى أن هؤلاء جَميعًا معه ولا سيما أئمة الدعوة الذين يتمسح بهم وهم برآء من منهجه، وقد ألف الشيخ مُحَمَّد بن هادي المدخلي كتابًا سَماه (الإقناع بِما جاء عن أئمة الدعوة من الأقوال في الاتباع) جَمع فيه من أقوال أئمة الدعوة السلفية النجدية، جَمعه للرد على دعوة حدادية ماكرة تدعو إلَى التقليد، وتتمسح بأئمة الدعوة، وتدعي أنَّهم مقلدة، فجاء هذا الكتاب وما تضمنه صواعق على الحدادية، ولا يزال هو وأمثاله صواعق على دعاة الْحَدادية الْجَديدة، فمن شاء فليرجع إلَى هذا الكتاب؛ ليظهر له بطلان دعاوى الْحَدادية.

فهذه أسئلتي عن الأمور الَّتِي زعمت أنها خطيرة، وأنِّي أدركت أنِّي أخطأت فيها فهربت عن السؤال عنها.

ولقد أجبتك الآن وما تركتها سابقًا خوفًا من الأطفال ولا خوفًا من ظهور الْخَطأ، فالرجوع إلَى الحق من أسهل الأمور عليَّ، والْحَمد لله.

وأقول: لا أزال أنتظر منك الإجابة العلمية الْمُتواضعة الموجزة، فخير الكلام ما قل ودل.

كما أرجو الإجابة على الأسئلة الأولَى، وأرجو إتحافي بالمبادرة بالإجابة على هذه الأسئلة الجديدة ولا تُماطل فإن مطل الغني ظلم.

ثُمَّ تعرض أسئلتي ونصيحتِيَ لك وإجابتك على من تَختار من العلماء، وأرجو أن تَجتنب أمرين:

١- التفاخر والطعن والاتِّهامات.

٢- الإحالة على الْمَجهولين وأهل الْجَهالات.

وصلى الله على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه

ربيع بن هادي المدخلي

١١/٦/ ١٤٢٥هـ

* * *



(١٣)

مقالات في جنس العمل

بسم الله

بسم الله

بسم الله

بسم الله

المقالة الأولى: كلمة حق حول جنس العمل

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أما بعد:

فممَّا نكب به الإسلام والْمُسلمون في هذا العصر وخاصة أهل الْمَنهج السلفي فكر سيد قطب وعقائده الفاسدة وما أكثرها وأخطرها!!

ومنها قضية تكفير الْمُجتمعات الإسلامية الَّتِي جدد وطور بِها مذهب الْخَوارج فِي التكفير والْخُروج على الحكام والعلماء.

وقد تلقف هذه الفتنة عنه أناس تلبسوا بالسلفية فزادوها قوة وانتشارًا، إذ كان سيد قطب يكفر الحكام والْمُجتمعات الإسلامية بالحاكمية فقط.

أما هؤلاء فقد مكروا وتَحايلوا لترويْجها وإلباسها لباس المنهج السلفي، فوجدوا فكرة تكفير تارك جنس العمل وتكفير تارك الصلاة أعظم وسيلة لترويج فكرِهم، وأعظم مصيدة للشباب السلفي، ومن أعظم الوسائل لتفريقهم وضرب بعضهم ببعض، ووجدوا منهما جسرًا لرمي أهل السنة بالإرجاء، فالذي لا يركض من أهل السنة معهم فِي ميدان الْخَوارج فيكفر الحكام بالطريقة الخارجية الجاهلة فهو مرجئ وعميل وخائن... إلخ، والذي لا يكفر تارك الصلاة منهم مرجئ.

وأدركت دندنة هؤلاء حول إنكار أحاديث الشفاعة ولاسيما حديث أبِي سعيد الْخُدري فكنت أكره الحديث عنه -أي: جنس العمل- والخوض فيه لاسيما وكثير مِمَّن يردده لا يفهم معناه وكثير مِمَّن يعرض عليهم من أذكياء حَملة العلم يشتبه عليهم، حَتَّى قال لِي بعض الْمُدرسين الْجَامعيين الأذكياء قبل أيام: أنا لا أدري ما

الْمُراد بِجنس العمل إِلَى الآن؟!!

وفِي نادر من الأحيان يسألني عنه بعض الناس فأنهاه عن الْخَوض فيه، فإذا أَلَحَّ ولَجَّ اعترضت ببعض أحاديث الشفاعة كحديث أنس ﷺ: «يَخرج من النار من عنده أدنَى أدنَى أدنَى من مثقال ذرة من إيْمان». فلا يُحير جوابًا.

وفِي هذه الأيام كتب أخونا حمد بن عبد العزيز العتيق مقالًا تَحت عنوان «تنبيه الغافلين إِلَى إجْمَاع الْمُسلمين على أن ترك جنس العمل كفر فِي الدين».

فشرعت فِي قراءته إِلَى أن وصلت إِلَى الصحيفة الخامسة فإذا فيها: الفصل الثالث: ترك جنس العمل كفر أكبر: المبحث الأول. صورة المسألة: هي فِي رجل نطق بالشهادتين ثُمَّ بقي دهرًا لَمْ يعمل خيرًا مطلقًا لا بلسانه ولا بِجوارحه ولَمْ يعد إِلَى النطق بالشهادتين مطلقًا مع زوال المانع.

فقلت: إن كان الْمُراد بِجنس العمل هذه الصورة فإنِّي لا أتردد ولا يتردد مسلم فِي تكفير من هذا حاله وأنه منافق زنديق إذ لا يفعل هذا من عنده أدنَى حد للإيْمان.

لكنِّي لا أحب للسلفيين التعلق بلفظ جنس العمل لأمور:

أولُها: أنه لفظ مُجمل يَحتمل هذه الصورة ويَحتمل غيرها وهو ما يريده التكفيريون.

ثانيها: كما قال أخونا حمد العتيق: إنَّها مسألة غير عملية بِمعنَى أنه لا يُمكن أن يقال: إن هناك زيدًا -من الناس- قد شهد أن لا إله إلا الله وأن مُحمدًا رسول الله، ولَم يعمل بعدها خيرًا قط، فإن هذا النفي المطلق لا يُمكن لأحد إلا الله أن يُحيط به، والأمر كما ذكر الأخ حمد.

ثالثها: دندنة التكفيريين حوله لِمقاصد سيئة، منها: رمي أئمة السنة بالإرجاء، فمن لا يكفر تارك الصلاة عندهم مرجئ أو أتي من شبهة الإرجاء، ومن لا يكفر الْحَاكم الذي يَحكم بغير ما أنزل الله تكفيرًا مُخرجًا من الْمِلة فهو مرجئ وإن فصل على طريقة السلف وإن قال بكفر تارك الصلاة.

رابعها: من أجل ما فِي هذا اللفظ من الإجْمال الْمُشار إليه سلفًا يقع من إطلاقه من اللبس على كثير من الناس، ولِما يوقع من الْخِلاف بين أهل السنة والشحناء

والفتن بينهم، ترجح لِي أنه يَجب الابتعاد عنه؛ لأن الجنس قد يراد به الواحد وقد يراد به الكل وقد يراد به الغالب، ومن هنا إذا دندن حوله السلفيون حصل بينهم الخلاف الذي يريده التكفيريون وتكثروا بِمن يقول به منهم، فيقولون: هذا فلان السلفي يقول بتكفير تارك جنس العمل، فيجرون الناشئ إلَى مذهبهم في تكفير الْحُكام على منهجهم وإلَى رمي علماء السنة بالإرجاء... إلخ.

وأنصح السلفيين أن يلتزموا بقول السلف الشائع المتواتر من أول عهد السلف إلَى يومنا هذا ألا وهو قولُهم: إن الإيْمان قول وعمل، قول بالقلب واللسان وعمل بالقلب والجوارح، أو: إن الإيْمَان قول باللسان واعتقاد بالجنان وعمل بالأركان يزيد بالطاعة وينقص بالعصيان، أو كما قال الإمام أحمد -رحمه الله-: الإيْمَان قول وعمل يزيد وينقص.

أو كما قال البخاري: كتبت عن ألف شيخ وزيادة ولَم أكتب إلا عمن يقول: الإيْمان قول وعمل، ونَحو هذه العبارات الْمَوروثة عن السلف الَّتِي لا تَخرج عن هذا الْمَعنَى فالتزام عبارات السلف فيه رد لضلال المرجئة، وهو ردٌّ كاف شاف وفيه أمان وضمان للسلفيين من الاختلاف والقيل والقال، وحِماية من استغلال التكفيريين لإطلاق بعض السلفيين لِجنس العمل.

ومن أصول أهل السنة: وجوب سد الذرائع، ووجوب درء المفاسد، وتقديْم درء الْمَفاسد على جلب الْمَصالِح، فإطلاق جنس العمل فيه مفاسد لِما فيه من الإجْمَال الْمُوقع في اللبس ولِما يثيره من الاختلاف والفرقة فيجب اجتنابه.

قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ زاجرًا عن إطلاق الألفاظ الْمُجملة:

فعليك بالتفصيل والتبيين فالـ ... إطلاق والإجمال دون بيان

قد أفسدا هذا الوجود وخبطا الـ ... أذهان والآراء كل زمان

وهنا ملاحظة مهمة ينبغي لفت النظر إليها: وهي أن الصورة الَّتِي ذكرها الأخ حمد -وفقه الله- لا يَجوز لِمسلم أن يتردد في تكفير صاحبها إن وجد، ولكنها في الوقت نفسه هي نظرية غير واقعية ولا عملية إذ لا يتصور وقوعها من مسلم، والشرائع لَم تبن على الصور النادرة كما قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فكيف نزج بدعوتنا وشبابنا في الصور المستبعدة أو المستحيلة وتشحن النفوس وتضيع الأوقات في القيل والقال بل توقع الشباب في الشبكة الَّتِي نصبها لَهم التكفيريون، فإذا كان لابد من الكلام فيها فيكون من العالم الفطن عند الحاجة كأن يسأله تكفيري عن كفر تارك جنس العمل فيقول له: هذه كلمة مُجملة فماذا تريد بها، فبين لِي ما تقصده، فإن ذكر له صورًا باطلة ردها عليه بالحجة والبرهان، وإن ذكر الصورة السابقة قال له: هذا حق وأنا معك، ولكنِّي أحذرك من التلبيس على الناس بذكر غير هذه الصورة.

فهذا ما أقوله وأنصح به السلفيين في هذه الْمَسالة، وأنصحهم بشدة عن تعاطي أسباب الخلاف ومثيراته.

والْحِرص على ما يؤلف القلوب ويَجمعها على الْحَق بالحكمة والرفق.

أسأل اللَّه الكريْم -تبارك وتعالَى- أن يَجمع كلمة أهل السنة والمسلمين عمومًا على الْحَق والهدى وأن يُجنبهم أسباب الْخِلاف والفتن.

كتبه

ربيع بن هادي المدخلي

١٤٢٥/٥/٢١هـ

المقالة الثانية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إِلَى الأخ فالح بن نافع الْحَربي -وفقه الله-:

السلام عليكم ورَحْمَةُ اللّٰه وبركاته . . .

وبعد:

فقد وَقَفتُ عَلَى مُكَالَمَة لكم مع أحد السائلين من «بلعباس» بالْجَزَائر، حصلت بينكما في يوم الْجُمُعَة نهاية ربيع الثاني لعام (١٤٢٥هـ).

وفي هذه الْمُكَالمة من الكلام ما يَخجَل الشرفاء من ذكره، ولكم كلام كثير في غير هذه الْمُكَالَمَة بعيد جدًا عن الأخلاق الإسلاميَّة، لا يسعنا إلا أن نقول: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِى ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [القصص:٥٥].

والذي يهمني من ناحية علمية قولكم في هذه الْمُكَالَمَة: الشيخ إِنَّمَا هَرَبَ من الأمور الْخَطيرة في تعريف الإيْمَان في تعريف أهل الإيْمَان في قضية الإرجاء، وأن تارك جنس الإيْمَان[1] يقول عنه: إنه ناقص الإيْمَان[2]، إنه مُرجئ فعلًا، بل يوافق غلاة الْمُرجئة.

وقلتم مَرَّة أخرى: رجل يكتب مذكرة فيها أمور خطيرة، جنس العمل هو أحد أركان تعريف الإيْمَان عند أهل السنة.

وقلتم أيضًا: الشيخ هرب لَمَّا رأى الردود، وأدرك خطأه، انسحب

---

(١) كذا، ولعله يريد جنس العمل.

(٢) أنا لَمْ أقل: إن تارك جنس العَمَل ناقص الإيْمَان، ولَمْ أتعرض لذكر من كفره ولا لِمَنْ لَمْ يكفره، وإنَّمَا رَدَدتُ خطأك، فكيف تَجعَلني من الْمُرجئة، بل أوافق غلاتهم، وأنا أحارب الإرجاء والبدع جَميعًا، ما أجرأك على التبديع!!

الانسحاب. . . ولذلك لَمْ يذكر الإيْمَان، ولَمْ يذكر جنس العمل، ولَمْ يذكر الإرجاء، ولَمْ يذكر الأشياء الْخَطيرة التي هي واقع فيها، فَذَهَبَ يلقي أسئلة.

وأقول لك الآن: لِمَاذا لَمْ ترد أنت على النصيحتين التي توعدت بالرَّد عليهما؟ فما الذي منعك من تنفيذ هذا الوعيد؟! وماذا تسمي هذا؟!

ولِمَاذا لَمْ تُجب على الأسئلة التي وجهتها إليك من أكثر من شهر؟!

ولقد رَدَدتُ على مَنْ ظَهَرَ لي أنه «فاروق الغيثي»؛ لأنه أهان أهل الْحَديث وقواعدهم العظيمة، فرأيت أنه يَجب عَلَيَّ أن أذب عن أعراضهم وقواعدهم، ولولا خطورة كتابته لَمَا رَدَدتُ عليه.

وأمَّا الردود الأخرى القائمة على الْجَهل والسَّفسَطَة، والصَّادرَة عن أناس مَجهُولين سفهاء فلن أرد عليها؛ لأن مُجَارَاة السفهاء غير لائقة بالعقلاء؛ ولأن العقلاء يطلبون منِّي ألَّا أرد عليك، فكيف يقبلون الرد على جهلة مَجهُولين سُفَهَاء.

وقولك في جنس العَمَل: إنه أحد أركان تعريف الإيْمَان.

فأقول لك: إن السلف لَمَّا عَرَّفوا الإيْمَان؛ قالوا في تعريفه: الإيْمَان قول وعمل. وبعضهم يقول: قول وعمل واعتقاد. . . إلخ، وأنا عَرَّفتُ الإيْمَان بِمَا عَرَّفَهُ به السَّلَف، وبينتُ مَذهَب الْمُرجئة الذين لا يُدخلون العَمَل في الإيْمَان، ولَمْ أجد من ذكر لفظ جنس العمل في تعريف الإيْمَان.

فأسألك: هل السَّلف الذين لَمْ يُدخلوا لفظ «جنس» في تعريف الإيْمَان يكونون مرجئة عندك؟

وقولك: «هَرَبَ لَمَّا رأى الردود وأدرك خطأه».

من أنبأك أنني هربت، وكيف أدركت أني أخطأت؟!

فوالله ما ازدَدتُ إلَّا يقينا بصَوَاب كل ما ضَمَّته النصيحتان، وبأهميَّة الأسئلة التي لَمْ ترد عليها، وأنا متأكد أنك عاجز عن الرَّدِّ عليها، ووالله ما هربت عن مُسَاءلتك عن: الإيْمَان، والإرجاء، وجنس العمل، ولَمْ يَخطر ببالي -والعياذ بالله- هذا الْهُرُوب، ولو كان عندي خطأ ما خَجلتُ ولا تَرَدَّدتُ عن إعلان الرجوع عنه، وأعوذ بالله من الاستكبار والعناد.

ولقد هَوَّشتُم عَلَيَّ بِمَوضوع تارك جنس العمل، وأنا لَمْ أتعرَّض في نصيحتي لتارك جنس العمل من حيث إنه كافر، أو ليس بكافر.

وإنَّمَا استنكرت قولكم بـ: أن مَنْ لَمْ يكفره؛ يكون موافقًا للمرجئة في القول بنقص الإيْمَان الذي لَمْ يقل به الْمُرجئة، فإذا كَانَ هَذَا الذي لَمْ يكفره مِمَّن يدخل العَمَل في الإيْمَان، ويقول: إنه يزيد وينقص. فكيف يصح قياسه على الْمُرجئة والْحَاقه بهم، وهم لا يُدخلون العَمَل في الإيْمَان، ولا يقولون بزيادته ونقصه؟!!

وإذن؛ فَمَناط الإلْحَاق وعلته -وهو القول بنقص الإيْمَان- لا يوجد في الأصل، وهو قول الْمُرجئة الْمَعرُوف.

هذا هو وجه نقدي لكم، ولا شك أنكم مُخطئون في هذا الإلْحَاق الذي يفقد ركنًا من أركان القياس.

* والآن أوجه لك أسئلة عن الإيْمَان إلَى آخره:

أولًا: قُلتُ أنا في نصيحتي في تعريف الإيْمَان بعد نهيي عن الْخَوض في جنس العمل:

«١- والأولَى التزام ما قَرَّرَه وآمن به السَّلف من أن الإيْمَان: قول وعمل: قول القلب واللسان، وعمل القلب والْجَوَارح، وأنه يزيد وينقص: يزيد بالطاعة، وينقص بالْمَعصية.

ثُمَّ الإيْمَان بأحاديث الشفاعة التي تدل على أنه يَخرج من النار مَنْ قَالَ: لا إله إلَّا اللَّه. وفي قلبه مثقال ذرَّة من إيْمَان، أو أدنى أدنى مثقال ذرة من إيْمَان.

٢- مَذهَب غلاة الْمُرجئة في الإيْمَان: أنه هو الْمَعرفة، وعند بعضهم: أن الإيْمَان هو التصديق، ومنهم الأشاعرة، وعند مرجئة الفقهاء الإيْمَان: تصديق بالقلب، وإقرار باللسان.

وعند كل هذه الأصناف: أن العَمَل ليس من الإيْمَان، وأن الإيْمَان لا يزيد ولا ينقص».

وقال الإمام أحْمَد: «الإيْمَان قول وعمل، يزيد وينقص».

وقال الإمام البخاري: «كتبت عن ألف شيخ وزيادة، ولَمْ أكتب إلَّا عَمَّنْ قال: الإيْمَان قول وعمل».

السؤال هنا: بيِّن لي هنا كيف خَالفت الإمام أحْمَد، والإمام البخاري، وشيوخه الأئمَّة؛ حتى صرت من غلاة الْمُرجئة؟!!

ألا ترى أن رَميَكَ لي بالإرجاء يُعتبَر رَميًا للإمامين وأهل السنة جَميعًا بالإرجاء؟!

فإن قلت: أنت نهيت عن الْخَوض في جنس العمل.

قلت لك: لو كان وَاجبًا ذكره، والْخَوض فيه، وهو ركن في تعريف الإيْمَان، فلماذا أغفل أئمَّة السنة لفظة «جنس»، وحيث أغفلوها، ولَمْ يأمروا بالْخَوض فيها، فهل ترى أنهم من غلاة الْمُرجئة؟! وأرجو أن تُعَرِّف لي بعد هذا «جنس العمل» تعريفًا جَامعًا مَانعًا، ولا يقبل منك هذا التعريف إلَّا إذا نقلته نقلًا موثقًا.

ولَمَّا ذكر أحد الإخوة السَّلفيين صورة لِجنس العَمَل؛ وافقته على تكفير صاحبها دون تردد، ولا يَجُوز لِمُسلم أن يَتَردَّد فيها.

لكنِّي لا أزال أنصح الشباب عن الْخَوض فيه؛ لأنه لفظ مُجمَل يَحتمل مَعَاني مُتَعَدِّدة، ولفظ لَمْ يَرِدْ في الكتاب والسنة.

فإن استطعت أن تنقل لنا تعريفًا يُبَدِّد هذه الاحتمالات، ولا يُعَرِّض السَّلفيين للمُهَاترات؛ فأبرز هذا التعريف السَّلفي؛ فإن لنا في سلفنا أسوة.

يُؤيِّد ما ذهبت إليه من ترك الْخَوض في جنس العمل ما صَرَّح به العلامة الشيخ مُحَمَّد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ في لقاء نظمته إدارة الدَّعوَة بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة قطر.

أجاب الشيخ رَحِمَهُ اللهُ في هذا اللقاء على مَجمُوعَة من الأسئلة منها:

س: «تارك جنس العمل كافر، تارك آحاد العمل ليس بكافر» ما رأيكم في ذلك؟

ج: من قال هذه القاعدة؟ من قائلها؟! هل قَالَهَا مُحَمَّد رسول الله؟! كلام

لا معنى له.

نقول: من كفره اللَّه ورسوله؛ فهو كافر، ومن لَمْ يكفره اللَّه ورسوله؛ فليس بكافر، هذا هو الصَّوَاب، أما «جنس العمل» أو «نوع العمل» أو «آحاد العمل» فهذا كله طنطنة لا فائدة منها.

س: هل أعمال الْجَوَارح شرط في أصل الإيْمَان وصحته، أم أنها شرط في كَمَال الإيْمَان الواجب؟

ج: تَختلف، فتارك الصلاة مَثَلًا كافر، إذن، فعل الصَّلاة من لوازم الإيْمَان، وإني أنصح إخواني أن يتركوا هذه الأشياء والبحث فيها، وأن يرجعوا إِلَى ما كَانَ عليه الصَّحَابة -رضوان اللَّه عليهم-، والسَّلف الصَّالح لَمْ يكونوا يعرفون مثل هذه الأمور، الْمُؤمن مَنْ جَعَله اللَّه ورَسُوله مؤمنًا، والكافر مَنْ جَعَله اللَّه ورسوله كافرًا. انتهى.

س: سائل يقول: ما قول الشيخ -حفظه الله- في تدريس هذا الكتاب للناشئة وهو مُشتَمل على العناوين الآتية الْمَكتوبة بالْخَط البارز، سنذكرها لكم:

يقول: «لا يكفر الْمُسلم حتى يترك أصل الإيْمَان القلبي».

ج: أنا قلت في هذا اللقاء: إن تارك الصلاة كافر ولو كان مُقرًا بوجوبها.

السائل يقول في موطن آخر: «جُمهُور العُلَمَاء -وليس الْمُرجئة- يقولون بـ: نَجاة تارك...

قاطعه الشيخ -رَحِمَه اللَّه تعَالَى- قائلًا:

هؤلاء يريدون سفك الدِّمَاء واستحلال الْحَرَام، لِمَاذا صاحب هذا الكتاب ما أصل أصول أهل السنَّة والْجَمَاعَة كما أصلها شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة الواسطية؟! أما ألَّا يكون لَهُم هَمٌّ إلَّا التكفير «جنس العمل، نوع العمل، آحاد العمل» وما أشبه ذلك لِمَاذا... (كلمة غير واضحة للشيخ -حفظه الله-).

فهذا العلامة ابن عثيمين يَنهَى عن الْخَوض في جنس العمل وما شاكله مِمَّا لَمْ يكن مَعرُوفًا عند السَّلف، وهذا انطلاق من توجيه الرسول ﷺ، وانطلاق مِمَّا قرَّره السَّلف الصَّالح.

ويا أخي إني أراك مُولعًا بالغرائب والألفاظ الْمُتشَابهة الْمُشكلة، وهذا أمر مَذمُوم، لأن الله ذمَّ من يتبع الْمُتشَابه؛ ولأن رسول الله ﷺ نهانا عن عضل الْمَسَائل.

وقال علي ﷺ: «حدثوا الناس بِمَا يعرفون، أتُحبُّونَ أن يكذب اللَّه ورسوله». البخاري (٤٩)، باب: من خَصَّ فِي العلم قومًا دون قوم كَرَاهية ألَّا يفهموا.

وقال ابن مسعود ﷺ: «ما أنت مُحدثًا قومًا حَديثًا لا تبلغه عَقولُهُم إلَّا كان لبعضهم فتنة». مقدمة مسلم (ص١١).

وكان السلف يُنكرون تتبع الغرائب، ويقولون: «إن الدين ما جاءك من هنا». وهنا يريدون الأحاديث الْمَشهُورَة فِي الناس وبها يعملون.

وأنت تتعلق بلفظ «جنس»، وهو لا ذكر له فِي القرآن ولا فِي السنة، ولا أدخله السَّلف فِي تعريف الإيمَان، ولَمْ يذكر فِي أقوال القرون الْمُفَضَّلة حسب علمي، ولا يبعد أن يكون مِمَّا أدخله الفلاسفة على الإسلام، وإذا رجعت إلَى كتب اللغة تَجد اضطرابًا فِي تفسيره.

ويُقَال: إن أول من أدخله على اللغة الأصمعي.

قال ابن فارس فِي «مقاييس اللغة» عن الأصمعي: إنه أول من جاء بهذا اللقب. وقال مثل هذا صاحب القاموس.

وبعض أهل اللغة يقول عن «الْجِنس»: إنه الضرب من الشيء.

وبعضهم يقول: إنه أعَمُّ من النوع. وهؤلاء متأثرون بكلام الفلاسفة.

وبعضهم يقول: الْجِنس هو الأصل والنوع، فيجعل معنى الْجِنس والنوع واحدًا، وهو صاحب «الْمُعجَم الوسيط».

وقال بعد هذا التعريف: وفِي اصطلاح الْمَنطقيين ما يَدُل على كثيرين مُختلفين بالأنواع، فهو أعم من النوع. يَعني: عند الْمَنطقيين، وهذا يشير إلَى أنه من وضع أهل الْمَنطق.

ومن مَضَار استخدام هذا اللفظ: أن بعض من حَملوا لواءه يقولون عن الشيخ ابن باز، والشيخ الألباني، والشيخ ابن عثيمين: إنهم ثالوث الإرجاء.

وأنت ترى أن ربيعًا يقول بقول غلاة الْمُرجئة، وتشيع ذلك، ونعوذ بالله من الْمُجَازفات، فمن يسلم منك؟!!

وهنا كلام مهم لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في قضية اتباع الصَّحَابة -رضوان الله عليهم-.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ خلال رَدِّه على أهل الأهواء والبدع:

«لكن الْمَقصُود أن يُعرَف أن الصَّحَابة خير القرون وأفضل الْخَلق بعد الأنبياء، فما ظهر فيمن بعدهم مِمَّا يظن أنها فضيلة للمتأخرين، ولَمْ تكن فيهم؛ فإنها من الشيطان، وهي نقيصة لا فضيلة، سَوَاء كانت من جنس العلوم، أو من جنس العبادات، أو من جنس الْخَوَارق والآيات، أو من جنس السياسة والْمُلك، بل خير الناس بعدهم أتبعهم لَهُم.

قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «مَنْ كَانَ منكم مستنًّا؛ فَلْيَستَنَّ بِمَن قد مَات، فإن الْحَيّ لا تُؤمَن عليه الفتنة، أولئك أصحاب مُحَمَّد أبر هذه الأمة قُلُوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلها تكلفًا، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه، فاعرفوا لَهُم حَقَّهُم، وتَمَسكُوا بهديهم؛ فإنهم كانوا على الْهُدَى الْمُستقيم». مَجمُوع الفتاوى (٢٧/ ٣٩٤-٣٩٥).

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ:

«فالعلم الْمَشرُوع والنسك الْمَشرُوع مَأخُوذ عن أصحاب رسول الله ﷺ، وأما ما جَاءَ عمن بعدهم؛ فلا ينبغي أن يُجعَل أصلًا، وإن كان صاحبه مَعذُورًا، بل مأجورًا لاجتهاد أو تقليد.

فَمَنْ بَنَى الكلام في العلم -الأصول والفروع- على الكتاب والسنة والآثار الْمَأثورة عن السابقين؛ فقد أصاب طريق النبوَّة، وكذلك مَنْ بنى الإرادة والعبادة والعمل والسَّمَاع الْمُتعَلق بأصول الأعمال وفروعها من الأحوال القلبية والأعمال البدنيَّة على الإيْمَان والسنة والْهُدَى الذي كان عليه مُحَمَّد ﷺ وأصحابه؛ فقد أصاب

طريق النبوَّة، وهذه طريق أئمَّة الْهُدَى». مَجمُوع الفتاوى (١٠/ ٣٦٢-٣٦٣).

وقَالَ رَحِمَهُ اللهُ[1]:

«فطريقة السَّلف والأئمَّة أنهم يُرَاعُون الْمَعَاني الصَّحيحَة الْمَعلومة بالشرع والعقل.

ويُرَاعُون أيضًا الألفاظ الشرعيَّة، فيُعبِّرُون بها ما وجدوا إِلَى ذلك سَبيلًا، ومَنْ تكلم بِمَا فيه معنًى باطل يُخَالف الكتاب والسنة رَدُّوا عليه.

ومن تكلم بلفظ مبتدع يَحتمل حقًّا وباطلًا؛ نسبوه إِلَى البدعة أيضًا، وقالوا: إنَّمَا قابل بدعة ببدعة، وردَّ باطلًا بباطل».

- أقول:

فِي هذا النص بيان أمور عظيمة ومهمة يسلكها السَّلف الصَّالح للحفاظ على دينهم الْحَق، وحِمَايته من غوائل البدع والأخطاء منها:

١- شدة حذرهم من البدع، ومراعاتهم للألفاظ والْمَعَاني الصَّحيحَة الْمَعلُومَة بالشرع والعقل، فلا يُعبِّرُون -قدر الإمكان- إِلَّا بالألفاظ الشرعيَّة، ولا يُطلقونها إِلَّا على الْمَعَاني الشرعيَّة الصحيحة الثابتة بالشرع الْمُحَمَّدي.

٢- أنهم حُرَّاس الدين وحُمَاته، فَمَنْ تَكَلَّمَ بكلام فيه معنًى باطل يُخَالف الكتاب والسنة رَدُّوا عليه.

ومَنْ تكَلَّمَ بلفظ مبتدع يَحتمل حقًّا وباطلًا نسبوه إِلَى البدعة، ولو كان يرد على أهل الباطل، وقالوا: إنَّمَا قابل بدعة ببدعة أخرى، وردَّ باطلًا بباطل، ولو كان هَذا الرَّاد من أفاضل أهل السنة والْجَمَاعَة، ولا يقولون ولن يقولوا: يُحمَل مُجمَله على مُفصَّله؛ لأنا نعرف أنه من أهل السنة.

ثم قال رَحِمَهُ اللهُ بعد حكاية هذه الطريقة عن السَّلف والأئمَّة «ونظير هذا القصص الْمَعرُوفة التي ذكرها الْخَلال فِي كتاب «السنة»[2] هو وغيره[3] فِي مسألة

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٥٤).

(٢) (٥/ ١٢٩-١٤١).

(٣) يَعني مثل اللالكائي فِي «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٢/ ٣٥٧-٣٨٤)، والآجري فِي «الشريعة» (١/ ٥٢٦-٥٥٠).

اللفظ ومسألة الْجَبر ونَحوهما من الْمَسَائل».

- أقول:

يشير -رَحِمَه اللَّه تعالَى- إلَى تبديع أئمّة السنة من يقول: «لفظي بالقرآن مَخلوق»؛ لأنه يَحتمل حقًّا وباطلًا، وكذلك لفظ «الْجَبر» يَحتمل حقًّا وباطلًا، وذكر شيخ الإسلام أن الأئمّة كالأوزاعي وأحْمَد بن حنبل ونَحوهما قد أنكروه على الطائفتين التي تنفيه والتي تثبته.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: ويروى إنكار إطلاق «الْجَبر» عن الزبيدي، وسفيان الثوري، وعبد الرَّحْمَن بن مهدي وغيرهم.

وقال الأوزاعي وأحْمَد وغيرهما: «مَنْ قَالَ: إنه جبر. فقد أخطأ، ومن قَالَ: لَمْ يُجبر. فقد أخطأ، بل يُقَال: إن اللَّه يهدي مَنْ يَشَاء، ويُضل مَنْ يَشَاء ونَحو ذلك».

وقالوا: ليس للجبر أصل في الكتاب والسنة[1]، وإنّمَا الذي في السنة لفظ «الْجَبل» لا لفظ «الْجَبر»؛ فإنه قد صَحَّ عن النبي ﷺ أنه قال لأشج عبد القيس: «إن فيك لَخُلُقين يُحبهُمَا الله: الْحِلم، والأناة. فَقَالَ: أخُلُقين تَخلقت بهما أم خُلُقين جُبلت عليهما؟ فقال: بل خُلُقين جُبلتُ عليهما. فقال: الْحَمد لله الذي جَبَلَنِي على خُلُقين يُحبهُمَا الله».

وقالوا: إن لفظ «الْجَبر» لفظ مُجمَل.

ثُمّ بين أنه قد يكون باعتبار حقًّا، وباعتبار باطلًا، وضرب لكل منهما مثالًا.

ثم قال: «فالأئمّة منعت من إطلاق القول بإثبات لفظ «الْجَبر» أو نفيه، لأنه بدعة يتناول حقًّا وباطلًا».

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٢٧١):

«والْمَقصود هنا: أن الأئمّة الكبار كانوا يَمنَعُونَ من إطلاق الألفاظ الْمُبتدعَة الْمُجملَة الْمُشتبهة، لِمَا فيها من لبس الْحَق بالباطل، مع ما توقعه من الاشتباه

---

(١) وكذلك لفظ «جنس العمل».

والاختلاف والفتنة، بخلاف الألفاظ المأثورة والألفاظ التي بيّنت معانيها، فإن ما كان مأثورًا حصلت به الألفة، وما كان معروفًا حصلت به المعرفة.

كما يُرْوَى عن مالك رحمه الله أنه قال: إذا قَلَّ العلم، ظهر الجفاء، وإذا قَلَّت الآثار؛ كثرت الأهواء.

فإذا لَمْ يكن اللفظ منقولًا، ولا معناه معقولًا؛ ظهر الجفاء والأهواء».

وإذن؛ فعلينا التزام ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه، ولاسيما خلفاؤه الراشدون -رضوان الله عليهم- في كل الميادين العلمية والعبادية وغيرها من ميادين الإسلام.

* * *

المقالة الثالثة

قُلْتُ فِي بعض مناقشاتي لفالح ومن معه:

«ولقد رَمَاني فالح بالإرجاء، بل جَعَلَنِي مُوَافِقًا لغُلاة الْمُرجئة، ووَصَفَنِي بشيخ الضُّلال، وبصفات أخرى أخجل من حكايتها، من أجل هذا الكلام الذي أدين الله به بأنه حق.

وأنا أقول: وإن أَجْمَعَ السَّلف على كُفر تارك كل الأعمال، فإنهم لَمْ يستخدموا لفظ «جنس العمل»، ولعله لَمْ يَخطر ببالِهم، ولو خطر ببالِهم لتَركوه لِمَا فيه من الاشتباه، ولِمَا يترتب عليه من الفتَن؛ لأنه لفظ مُجمَل مشتبه يُؤدِّي هو وأمثاله إِلَى الفتَن، وقد نُهُوا عن فعل ذلك، فقد نهى رسول اللَّه ﷺ عن عضل الْمَسَائل.

وقال عليٌّ ﷺ: «حَدِّثوا الناس بِمَا يعرفون، أتُحِبُّون أن يُكَذب اللَّه ورسوله».

وقال ابن مسعود: «ما أنت مُحَدثًا قَومًا بِحَديث لا تبلغه عُقُولُهُم؛ إِلَّا كان لبعضهم فتنة».

لذا لا تَجد هذا اللفظ فِي كلام السَّلف عند تعريف الإِيْمَان على كثرة كلامهم واختلاف عباراتهم.

وما احتج به فالح من كلام العلامة ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ ليس بظاهر فِي أنه يُريد به كل العَمَل، بل هو ظاهر فِي أنه يقصد أي عَمَل واجب يَصح به الإِيْمَان كالصَّلاة، لا كل العمل، وأعتقد أن هذا هو مَقصُود العلامة الفوزان -حفظه الله-.

ولو فرضنا أنهما قَصَدَا ما يقصده فالح وغيره، ثُمَّ عَلمَا أن كلامهما قد استغله الْمُشَاغبون لنَدمَا على ما قالاه، كَمَا قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «فرُبَّ قاعدة لو علم صاحبها ما تفضي إليه لَمْ يقلها». بَيَان بطلان التحليل (ص٢١٥).

وإني لا أزال أنصح عن الْخَوض فيه وفِي أمثاله من الألفاظ الْمُجمَلَة الْمُشتَبِهَة

التي تُؤدِّي إِلَى الفتَن التي يَجب على الْمُسلمين الابتعاد عنها، ولو كانت حقًّا وغير مُجمَلَة، وهناك ما يُغني عنها، وسَارَ عليه السَّلَف.

بل إنه يَجب ترك ما يُؤدِّي إِلَى الفتَن ولو كان جَائزًا فِي الْجُملة أو مَسنُونًا، فإن دره الْمَفَاسد مُقَدَّم على جلب الْمَصَالح، ولنا فِي رسول الله ﷺ أسوة حَسَنة، الذي كان يترك العمل وهو يُحبه؛ لئلا يؤدي إِلَى ما يَشُق على الْمُسلمين؛ فَضلًا عن أن يُؤدِّي إِلَى فتنة.

ولنا فِي تركه هدم الكعبة وبنائها على قواعد إبراهيم أسوة حَسَنة؛ لأن فِي هدمها ولو كان يُحبه فتنة، فَابتَعَدَ عن ذلك ﷺ، وخير الْهَدي هدي مُحَمَّد ﷺ.

ولنا فِي رسول الله ﷺ أسوة حَسَنة فِي تصرفات كثيرة، فيها الرَّحْمَة والْحِكمَة، وسد الذرائع، ومُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد.

منها: قوله ﷺ لِمُعَاذ بن جبل رضي الله عنه: **«يَا مُعَاذُ، أتدري ما حَق الله على العباد، وما حق العباد على الله؟ قال مُعَاذ: الله ورسوله أعلم. قال: حَق العباد على الله أن يَعبُدُوهُ ولا يشركوا به شيئًا، وحق العباد على الله ألَّا يُعَذب من لا يشرك به شيئًا. قال: ألا أبشرهم يا رسول الله؟ قال: لا تبشرهم فيتكلوا»**.

فِي هذا الْحَديث مَنَعَ رَسُولُ الله ﷺ مُعَاذًا أن يُبَشر الناس بهذا الْخَير؛ لِمَا يَترتب على ذلك من الْمَفسَدَة، وهي: الاتكال على هذا الوعد العظيم والبشرى العظيمة.

ومنها: ما رَوَاهُ أبو هريرة رضي الله عنه فقال: «كنا قعودًا حول رسول الله ﷺ مَعَنا أبو بكر وعُمَر، فَقَام رَسُولُ الله ﷺ من بين أظهرنا، فأبطأ علينا، وخشينا أن يقتطع دوننا ففزعنا، فكنت أول من فزع.. -وذكر القصة بطولِهَا، ومنها قوله-: وهؤلاء الناس ورائي، فقال: يا أبا هريرة -وأعطاني نعليه-. قال: **اذهب بنعليَّ هاتين، فمن لقيت من وراء هذا الْحَائط يشهد أن لا إله إلَّا الله مُستيقنًا بها قلبه، فبشره بالْجَنة.** فكان أول من لقيت عمر، فقال: ما هاتان النعلان يا أبا هريرة!! فقلت: هاتان نَعْلَا رسول الله ﷺ بَعَثني بهما، من لقيت يشهد أن لا إله إلا الله مستيقنًا بها قلبه، بشرته بالْجَنة. فَضَرب عمر بيده بين ثدييَّ، فخررت لاستي، فقال: ارجع

يا أبا هريرة.

فرجعت إلى رسول الله ﷺ، فأجهشت بكاءً، وركبني عمر، فإذا هو على أثري، فقال لي رسول الله ﷺ: ما لك يا أبا هريرة؟ قلت: لقيت عمر فأخبرته بالذي بعثتني به، فضرب بين ثدييّ ضربة، فخررت لاستي. قال: ارجع. فقال له رسول الله ﷺ: يا عمر!! ما حملك على ما فعلت؟ قال: يا رسول الله، بأبي أنت وأمي، أبعثت أبا هريرة بنعليك، من لقي يشهد أن لا إله إلا الله مستيقنًا بها قلبه؛ بشره بالجنة؟ قال: نعم. قال: فلا تفعل، فإني أخشى أن يتكل الناس عليها، فخلهم يعملون. قال رسول الله ﷺ: فخلهم». أخرجه مسلم في الإيمان حديث (٣١).

انظر كيف ضَرَبَ عمر رضي الله عنه أبا هريرة من أجل نقله هذه البشرى؟!! لأنه أدرك رضي الله عنه ما يترتب عليها من الضَّرَر بالاتكال.

وانظر كيف أخذ الرسول ﷺ برأي عمر، وهذا من تواضعه وكمال أخلاقه وحسنها.

وانظر كيف آثر العدول عن هذه البشرى العظيمة التي تدل على فضل كلمة التوحيد وعلى ما أعد الله لِمَنْ يشهد بها من دُخُول جنة عرضها السَّمَوات والأرض أعدت للمتقين.

عدل عن التبشير بهذه الأمور العظيمة؛ درءًا لِمَا يتوقعه هو وعمر من الاتكال على هذا الوعد العظيم، وذلك مفسدة آثر رسول الله ﷺ درأها عن أمته، وعلى رأسهم الصحابة الكرام -رضوان الله عليهم-.

ومنها: عمل أبي هريرة الذي لَمْ ينكره أحَدٌ من علماء الأمة، قال رضي الله عنه: «حَفِظتُ من رسول الله ﷺ وعاءَين، فَأمَّا أحدهما فبثثته، وأما الآخر فلو بثثته قطع هذا البلعوم». رواه البخاري في العلم حديث (١٢٠).

قال الْحَافظ في شرح هذا الْحَديث: «كنى بذلك عن القتل، وحَمَل العُلَمَاء الوعاء الذي لَمْ يبثه على الأحاديث التي فيها تبيين أسامي أمراء السُّوء وأحوالهم وزمنهم».

ونقل عن ابن الْمُنير كلامًا في حَمله الْحَديث على أمراء السوء، وأن

الأحاديث لو كانت في الأحكام ما وسعه كتمانها.

ثم قال: وقال غيره: يُحتمل أن يكون أراد مَعَ الصنف الْمَذكور ما يتعلق بأشراط السَّاعَة، وتغير الأحوال، والْمَلاحم في آخر الزَّمَان، فينكر ذلك من لَمْ يألفه، ويعترض عليه من لا شعور له به».

فانظر إلَى حكمة ورَحْمَة رَسُول اللَّه ﷺ وأصحابه -رضوان اللَّه عليهم- كيف يُرَاعون الْمَصَالح والْمَفَاسد، ويَسُدُّونَ الذرائع، وكيف يَحجبون عن الأمَّة ما يَضُرُّهَا من العلم، ويُقَدِّمُون للأمة ما يَنفعُهَا من العلم، ويَدفَع عنها الفتَن وأسباب الضعف والوهن.

فإذا قاس العَالِم العاقل عبارة «جنس» التي لا وُجُودَ لَهَا في القرآن والسنة، ولا في لغة الصَّحَابة، ولَمْ يدخله السَّلف في قَضَايا الإيْمَان، وهو لفظ مُجمَل يَحتمل عدَّة مَعَانٍ تؤدي إلَى اللبس والْمَشَاكل.

وإذا قسته إلَى العلم، والأمور التي حَمَى رَسُولُ اللَّه ﷺ وأصْحَابُه الأمَّةَ من عواقبها؛ تَجد هذا اللفظ الوافد على القرآن والسنة واللغة العربية لا يساوي شيئًا.

ورحم اللَّه الشيخ مُحَمَّد بن صالح العثيمين الذي أدرك ما وراء هذا اللفظ من الشرور والأهداف السيئة، فقال عنه وعن أمثاله ما قال، ومنه قوله: «هؤلاء يريدون سَفكَ الدِّمَاء، واستحلال الْحَرَام».

فكيف نَحرص ونُحَارب على هذا اللفظ، وهو لا وُجُودَ له في الكتاب، ولا في السنة، ولا في لغة الصَّحَابة، وليس بواجب، ولا مُستَحب، ولَمْ يستعمله السَّلف في القرون الْمُفَضَّلة في تعريف الإيْمَان.

وأقول: إنكم لَمْ تنقلوا جنس العمل، أو تارك جنس العمل بهذا اللفظ عن السَّلف السابقين، ولا من القرآن، ولا من السنة، ولَمْ تنقلوا لنا أنه بهذا اللفظ رُكن في تعريف الإيْمَان، كَمَا ادَّعَى فالح، وذَكَرتُمْ أقوال بعض العلماء الْمُعَاصرين، وكلامهم غير واضح، ولو كان واضحًا؛ فقصدهم غير قصد التكفيريين، وتطبيقهم غير تطبيق التكفيريين، ولو علموا أن هؤلاء يستغلونه لَمَا قالوه -رحم اللَّه مَنْ ذَهَبَ، وبارك فيمن بقي-.

وانظر إلى فالح لَمَّا تَعَلَّق به كيف طبقه عَلَيَّ، فرَمَاني بالإرجاء(١)، بل قال: إني وَافَقتُ غُلاةَ المُرجئة. ورَمَاني بالضَّلال مَعَ أني قلت: «الأولَى التزام قول السَّلف».

وأضيف لكم ما يأتي: إن الشيخ فَالِحًا يَعتَقد أن مَنْ لا يُكفِّر تارك الصَّلاة والزكاة؛ أنه قد وَافَقَ المُرجئة.

قال في شريط «الْجَوَاب الْمَنيع على الإثارة والاستفزاز والتشنيع» وهو يَتَحَدَّث عن جنس العَمَل، ويقصد العَمَل كله(٢):

«قضية أني قلت: إنه وافق المُرجئة. فأنا مُصيبٌ فيها، ولا عندي أدنى شك، بل آخر مَنْ قَرَأتُ له صاحب النكت البصاص(٣) رَحِمَهُ اللَّهُ وهو من أئمة أهل السنة في قضية مَنْ لا يُكَفِّر بالصَّلاة والزكاة عند مَنْ يَرَى كُفرَ مَنْ يُكَفِّر بالصَّلاة والزكاة، فألزمه بأنه وافق المُرجئة، فكيف؟!».

وفي كلامه هذا من الركَّة والتناقض الشيء العجيب:

أولًا: إنه لا يكفر إلَّا من ترك الأعمال كلها -أعمال القلوب وأعمال الْجَوَارح-، وهذا أشَدُّ من الإرجاء؛ لأن أعمال القُلُوب هي أصل أعمال الْجَوَارح.

ومنها: مَحبَّة الله ورسوله، والتوكل عليه، والانقياد والإخلاص له، والرغبة إليه، والرهبة منه، وغير ذلك من العبادات القلبيَّة.

وهي أصل العبادات، فَمَنْ صَرَفَ منها شيئًا لغير الله؛ فقد أشرك به، فكيف لا يكفر تاركها، ويقتصر على تكفير تارك أعمال الْجَوَارح؟!!

انظر إليه وهو يقول: «وذلك أن أهل السنَّة والْجَمَاعَة مُجمعُونَ ومُطبقون على أن تارك جنس العمل جَميعَه جَميع العمل، وهذا ما يُعبِّر عنه بـ: جنس العمل،

---

(١) بل تَلَذَّذَ حُولَ رمي أئمة عظماء بِمُوافقة المُرجئة، كَمَا سَيأتي بَيان ذلك.

(٢) راجع شريط «الْجَوَاب الْمَنيع على الإثارة والاستفزاز والتشنيع».

(٣) كذا سُمِع من الشريط.

ولا بدعة في ذلك، وهذا معنى تعريف أهل السنة بالإيمان: أنه اعتقاد بالْجَنَان، ونطق باللسان، وعمل بالْجَوَارح -ويَعْني: جَميع عمل الْجَوَارح-.

يقال له: جنس العمل وجنس الشيء هو جَميع ما ينطبق ما يَخرج عن الشيء مِمَّا يَجعل له هذا اللقب، ويطلق عليه هذا الوصف».

أقول:

وهذا قول التكفيريين عينه.

وهل أهل السنة أخرجوا أعمال القلوب عن جنس العمل -وهي أصل أعمال الْجَوَارح-؟!! هاتوا الأدلة على ذلك.

وانظر إِلَى قوله: «في قضية مَنْ لا يُكَفِّر بالصَّلاة والزكاة..». إلخ.

ألا ترى أنه تعبير مُنْكَر يفيد أن هناك من يُكَفِّر مَنْ يُقيم الصَّلاة ويُؤتي الزكاة!! فاعتبروا يا أولي الأبصار، ولابد له من الاعتذار، وما أكثر كلامه الذي يَحتَاج إِلَى الاعتذار.

ثانيًا: يلزم على قوله هذا -مَعَ مناقضته لِمَا سبق- رمي الْمَلايين من الْمُسلمين من السَّلف والْخَلَف الأبرياء -وعلى رأسهم أئمة كبار- بأنهم قد وافقوا الْمُرجئة، وهذا من الْمُجَازَفَات الشديدة.

وأشد من هذا ما قاله صَاحب البيِّنات النجديَّة -والغالب أنه فالح-: «ثُمَّ ما هذا القول بأنك تكره الْحَديث عن جنس العمل؟»[1] والْمُسلمون يعرفون حُكْمَ مَنْ كره العلم الشرعي، أو مسألة من مَسَائله؛ فاتق اللَّه يا رَجُل، وليكن لعقلك نصيب

(١) أتدري ما فعل صاحب البيِّنات؟! لقد بَتَرَ كلامي؛ ليتوصل بهذا البتر إِلَى تكفيري، وإذا رَجَعْتَ إِلَى سياق كلامي تَجده سَليمًا لا غبار عليه، وهذا سياقه: «وأدركت دندنة هؤلاء حول إنكار أحاديث الشَّفَاعَة، ولاسيما حديث أبي سعيد الْخُدري، فكنت أكره الْحَديث عنه -أي: جنس العَمَل-، والْخَوض فيه، لاسيما وكثير مِمَّن يُرَدِّده لا يفهم مَعنَاهُ، وكثير مِمَّنْ يعرض عليهم من أذكياء حَمَلة العلم يشتبه عليهم، حتى قال لي بعض الْمُدرسين الْجَامعيين الأذكياء قبل أيام: أنا لا أدري ما الْمُرَاد بِجنس العَمَل إِلَى الآن».

فهل يرى القارئ في هذا النص أني أكره العلم الشرعي، أو مسألة من مسائله؟!!

لقد كرهت الْحَديث عن جنس العمل من أجل دندنة بعض الناس حول إنكار أحاديث الشَّفاعة؛ وحفاظًا على أصول العلم الشرعي؛ ودفعًا للفتن، وغير ذلك من الأهداف النبيلة

إن أعرضت عن الْمَنهَج وأصوله».

وهو يشير بهذا إِلَى الناقض الرابع من نواقض الإسلام، الْمَأخوذ من قول الله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [مُحَمَّد:٩].

فأنا فِي نظر هذا الرَّجُل قد وقعت فِي ناقض من نواقض الإسلام.

فانظروا إِلَى الْمَفَاسد العظيمة التِي تَترتب على التعلق بهذا اللفظ الذي لا وُجُودَ له فِي القرآن، ولا فِي السنَّة، ولا فِي كلام السَّلَف السابقين.

فهل الصَّحَابة فَمَنْ بعدهم من السَّلف قد كرهوا ما أنزل الله؛ لأنهم لَمْ يذكروا جنس العمل؟!!

وهل السَّلف الذين لَمْ يدخلوا جنس العمل فِي تعريف الإِيْمَان قد كرهوا ما أنزل اللَّه، فوقعوا فِي ناقض من نواقض الإسلام؟!! يا لَهَا من داهية دَهيَاء!!

اللَّهُمَّ احفظ دينك من هذه النوعيات الْخَطيرة عليه وعلى أهله.

وأنا عنده قد أعرضت عن الْمَنهَج وأصوله، فالذي يُعرض عن منهج فالح هذا مصيره، وهذه بعض الأحكام عليه -فلا حول ولا قوة إِلَّا بالله-!!!

ثالثًا: لقد بَحثت عن البصاص فِي كتب التَّراجم، فلم أجد له ذكرًا ولا أثرًا فبحثت فيما يشبهه من الأسماء فِي كتب التَّراجم كالْجَصَّاص والرصاص، لعلي أجد فِي مؤلفاتهم ما يُسَمَّى بالنكت، وفيهم الْحَنَفي، والصُّوفِي، والزيدي، فلم أجد ذكرًا لِهَذه النكت، ولا أدري من هو هذا البصاص الذي عدَّه فالح من أئمَّة السنة، وهو يقول بِمثل هذا القول العجيب الذي احتَجَّ به فالح على طريقة أبِي الْحَسَن الذي يقول القول الباطل، ثم يقول: لي سلف.

رابعًا: اعلم أن فَالِحًا قد رَمَاني بالإرجاء فِي مُكَالَمَة مُسَجَّلَة مع جزائري من مدينة «بلعباس» بالْجَزائر.

أ- فَقَال فِي هذه الْمُكَالَمَة عن ربيع: «إنه مُرجِئ، بل يُوَافق غُلاة الْمُرجئة»!!

ويعلم أهل العلم وطلابه أن من غُلاة الْمُرجئة من يقول: «الإِيْمَان مُجَرَّد الْمَعرفة بِاللَّه، وأنه لا يضر مَعَ هذا الإِيْمَان ذنب، وأن مَنْ قال: إن اللَّه ثالث ثلاثة

لا يكفر».

وهذا جنوح من فالح إِلَى التكفير الْمُتَلف، ثم تراه هنا يُغَالط فيقول: «بأنه وَافَقَ الْمُرجئة».

ب- ثمَّ فِي هذه الْمُحَاضرة التي هي بعنوان: «القول الْمَنيع على الإثارة والاستفزاز والتشنيع»، قال: «قضية أني قلت: إنه وافق الْمُرجئة. فأنا مُصيبٌ فيها، ولا عندي أدنى شك».

ج- وأخيرًا سمعنا فِي مُكَالَمَة مُسَجَّلة إجابة على سؤال نصه ونص الإجابة عليه كما يأتي:

«سؤال: فضيلة الشيخ...[1] إنك قلت: إن الشيخ رَبِيعًا الْمَدخلي -حفظه الله- مرجئًا؟ (كذا).

قال فالح: والله ما قلت...[2]، والله ما قلت هذا الكلام، أنا لا أحكم بأن أحدًا من الناس يعصم من الْخَطأ، أو أنه لا يقع فِي الأشياء التي مَثَلًا تقال مثلًا، ولكن أنا أتكلم عن نفسي.

هل أنا قلت هذا يوم من الأيام؟! عليهم أن يثبتوا هذا، ووالله بينهم وبين هذا نُجُوم السَّمَاء، ما يستطيعوا أن يثبتوه.

ووالله ما تنتشر مثل هذه الأمور إِلَّا وهذه من التفاهات والسَّفَالات، وهذه الأشياء التي يَعني كذب عليَّ؛ إلا لأن يعني: أناس قد ضل سعيهم انْحَرَفوا مع الأسف».

فليتعجب من يتحرى الصدق من هذا التقلب وهذه الْجَرأة على هذه الأَيْمَان الغموس الْمُؤكدة على نفي ذنب ارتكبه فِي حَقِّ إنسان بريء، وعلى جَحد قول عظيم خَرَجَ مِن فِيهِ، ولا يستحي من الله ولا من عباده، فيحلف بالأَيْمَان الْمُغَلظة أنه ما قال هذا الكلام، ويرمي الصادقين الأبرياء بالكذب وضلال السعي والانْحِرَاف، ثم يُطالب بإثباته، ويَرَى أن دون إثباته نُجُوم السَّمَاء.

---

(١) ،(٢) فِي هذين الْمَوضعين كلام لَمْ نستطع سَمَاعه من الشريط

ولقد ثبت ما قَالَهُ كَمَا تَرَونَ، يا ويل قوم هذا عالِمُهُم وإمامهم!!

وليست هذه القضية هي الأولَى في حياة هَذا الرَّجُل، فلها مثيلات يَشهَدُ عليه بها الثقات، ومنها ما نشر في بعض الشبكات، ولعلكم تعلمونها، أو تعلمون بعضها.

وختامًا: ليعلم القارئ الكريم أن هناك مآخذ كبيرة على فالح في أصول وأحكام باطلة لا يعرفها الْمَنهَج السلفي وأهله، فوَجَّهتُ له بسببها بعض النصائح لعله يرجع عنها، فلم يُوَفَّق لذلك مع الأسف، وذَهَبَ هو وأعوانه يتكلفون الردود البعيدة كل البعد عن الْحَقِّ والصَّوَاب وعن الْمَنهَج العلمي؛ لأنه ليس بعد الْحَقِّ إِلَّا الضَّلال.

ومِمَّا ذَهَبَ يُشغب به مسألة «جنس العمل» التي هَوَّل بها، وفَخمَهَا، وألَّب بها بعض الْمَخدُوعين، ويَدِّع من يُحَذر من استخدام لفظها؛ لِمَا يَترَتب عليه من مفاسد، بل وصل بها إلَى التكفير، كأن الإسلام لا يَقُوم إلَّا على هذا اللفظ الذي لا يعرفه الكتاب ولا السنة ولا السلف، مع أن هذه الْمَسألة ما جاءت في نَصيحَتِي إلَّا عَرَضًا، وليست من الْمَسَائل الأساسيَّة في الْمَآخذ عليه، غير أنه وجد فيها ما يصرف أنظار القراء عن مشاكله الأساسية، فأقام بها الدنيا وأقعدها، الأمر الذي فاق فيه الْحِزبيين الذين رَفَعُوا لواءها لأغراض وأغراض.

وصلى الله على نبينا مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه وسلم.

جُمِعَت بتاريخ: ١٤٢٥/٧/١٦هـ

* * *

المقالة الرابعة: الرد العلمي على فالح الحربي أو خالد العامي

الْحَمْدُ لله رَبِّ العَالَمِين، والصَّلاة والسَّلام على رَسُول اللَّه، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُدَاه..

أمَّا بعد:

فإنه قد نشر مَقَال فِي شبكة ما يُسَمَّى بـ: «الأثري» فِي تاريخ: (١٢/ ٧/ ٢٠٠٤)، وتَحت عنوان: «يا شيخ ربيع لفظة (جنس) عربية صحيحة لَمْ يُدخلها الفلاسفة».

وأقول:

إن أصل الْخِلاف بيني وبين فالح وزمرته أنه أصَّل أصُولًا فاسدة، وأصدر -انطلاقًا منها- أحكامًا جَائرَة زلزلت السَّلفيَّة والسلفيين بِمَا فيها من جهل وظلم، وقد ناصحته ونصحه غيري ليكف شرَّه وتهوره، فلم يَزْدَدْ إلَّا شَرًّا وتهورًا، فكتبت له نصيحتين لطيفتين، فأقام الدنيا وأقعدها؛ لأنه قد صَوَّرَ له بعض الْمُجَندين لِحَرب السَّلفيَّة وأهلها أنه الْمُنقذ، وأنه شاهد عصره، وأنه حَوَى العلوم والفنون، فَصَدَّق ذلك، وخيَّل له الشيطان أنه لا يُمكن أن يُخطئ، والويل والثبور لِمَنْ يَرَى أنه أخطأ، فأصبح من الْمُستَحيل أن يَرجعَ عن أي خطأ.

أقول: لَمَّا أدين هذا الرجل فِي تأصيله الفاسد الذي ينطلق منه إلَى تبديع الناس، وفي تهوره و مُجَازفاته فِي الأحكام من مثل قوله: «فلان نَسَفَ رسالات الرسل جَميعًا والكتب التي نزلت عليهم». لأنه لَمْ يُقلده مع أنه قد يكون أعلم منه.

ولَمَّا نشر الرعب والفتَن فِي أوساط السلفيين، وصَعُبَ عليه أن يَعترفَ بطوامه، ويرجع إلَى الْحَق بتواضع وأدب؛ ذهب يبحث عن أشياء يُلهي بها الناس، ويصرفهم عن المآخذ التي أصابته فِي مَقَالته، فوجد كلمة «جنس العَمَل» التي يتعلق بها الْحِزبيون؛ ليطعنوا بها فِي أئمَّة السنة وحَمَلة الْمَنهَج السَّلفي؛ وليتهموهم

بالإرجاء وما هو أسوأ.

وافتعل مسألة التقليد؛ ليتزلف بها إِلَى بعض العُلَمَاء الذين يظن أنهم مُقَلدون وليسوا بِمُقلدين و إنَّمَا هم دُعَاة إِلَى اتباع الكتاب والسنَّة، ولا يُجيزون التقليد إلَّا للعَوَامّ والعاجزين عن فهم نصوص الكتاب والسنة.

أخذ هاتين المَسألتين، وأخذ يفتري عَلَيّ بهما، ويُبَدعني ويُضَللني، ويسب سبًا يصعب حكايته، يَجُول بذلك ويصول، ومن وراء شيطانه أناس يستميتون في الذبّ عنه، ومن أشد المُستَحيلات أن يَعتَرِفُوا بأي خطأ من أخطائه، ولا يُمكن أن يُسلموا لِخَصمه بأي حق!! ولو أيدته الأدلة والبراهين، وأيده علماء الأرض، ومستعدون للأراجيف والغارات على من يُؤيّدُ هذا الْحَق.

والله لقد كذب عَلَيّ في هاتين المَسألتين وغيرهما كذبًا لا يصدر إلَّا من أمثاله من أهل الفتَن.

ويشغل الناس بتُرّهَاته وأراجيفه، ويستنجد بأهل السنَّة -بل بالأمَّة كلها- لينصفوه من ظالِمه وهو الظلوم، الذي ظلم السَّلفية وأهلها بشغبه وفتنه.

ومن عجائبه: أنه يفعل هذه الأفاعيل الشنيعة، ثمَّ لا يقبل نصيحةً من أحد، فالنصح عنده جَرِيْمَة، ولو أهان السَّلفيَّة وأهلها.

فصدق عليه قول الشاعر:

قَتلُ امْرِئ فِي غَابَةٍ جَرِيْمَة لا تُغتَفَر ... وَقَتْلُ شَعْبٍ كَامِلٍ قَضِيَّة فِيهَا نَظَر

ويعلم الله أنني أمنع شبكة سحاب -مع تَحفظها الشديد- من نشر أي مقالٍ ينتقده؛ لإيقافِ فتنته العمياء؛ وحِمَاية للسَّلفية من سوء السُّمعَة، ولكنه لا يَزدَاد على مَرّ الأيام إلَّا عِنادًا ومُضيًا في فتنته هو وأوباشه، والكلام عن فتنته يطول.

* **وهنا نورد نص كلام فالح أو العامي، قال:**

«يا شيخ ربيع لفظة (جنس) عربية صحيحة لَمْ يدخلها الفلاسفة!!!

الْحَمْدُ لله، وصَلَّى الله وسلم على نبينا مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه وسلم..

أما بعد:

قال الشيخ ربيع مُخَاطبا الشيخ فالح -حفظه الله-: وأنت تتعلق بلفظ

«جنس»، وهو لا ذكر له فِي القرآن ولا فِي السنة، ولا أدخله السَّلف فِي تعريف الإِيْمَان ولَمْ يذكر فِي أقوال القرون الْمُفَضلة حسب علمي، ولا يبعد أن يكون مِمَّا أدخله الفلاسفة على الإسلام.

وإذا رجعت إِلَى كتب اللغة تَجد اضطرابًا فِي تفسيره.

ويقال: إن أول من أدخله على اللغة الأصمعي.

قال ابن فارس فِي «مقاييس اللغة» عن الأصمعي: إنه أول من جاء بهذا اللقب. وقال مثل هذا صاحب القاموس.

وبعض أهل اللغة يقول عن «الْجِنس»: إنه الضرب من الشيء.

وبعضهم يقول: إنه أعم من النوع، وهؤلاء متأثرون بكلام الفلاسفة.

وبعضهم يقول: الْجِنسُ هو الأصل والنوع. فيجعل معنى الْجِنس والنوع واحدًا، وهو صاحب «الْمُعجَم الوسيط».

وقال بعد هذا التعريف: «وفِي اصطلاح الْمَنطقيين ما يدل على كثيرين مُختلفين بالأنواع، فهو أعم من النوع». يعني: عند الْمَنطقيين، وهذا يشير إِلَى أنه من وضع أهل الْمَنطق.

ومن مضار استخدام هذا اللفظ: أن بعض من حَملوا لواءه يقولون عن الشيخ ابن باز، والشيخ الألباني، والشيخ ابن عثيمين: إنهم ثالوث الإرجاء» اهـ. «أسئلة وأجوبة على مشكلات فالح».

وجوابًا على بعض ما قاله الشيخ ربيع أقول.

قالوا: من تكلم فِي غير فنه أتى بالعجائب!! والشيخ ربيع -حفظه الله- لَمْ يرجع لعُلَمَاء اللغة؛ ليحكموا فِي كلام الأصمعي هل أصاب أو لا؟!!

وقبل بيَان كلام الأصمعي، ونقل كلام أهل اللغة، أحب أن أقول وبصراحة: إن هذا اللفظ «جنس» عربي صحيح، وسيأتي النقل عن أهل العلم فِي ذلك».

- أقول:

أولًا: إن الرَّجُل يبدو أنه مُتَعَالِم، لكنه خاوي الوفاض من العلم، ولا يُحسن

الْخِطَاب ولا رد الْجَوَاب، وإذا أردت أن تعرف حقيقة قولي فيه؛ فأرعِ سمعك، أنا قلت له: وأنت تتملق بلفظ «جنس»:

١- وهو لا ذكر له فِي القرآن.

٢- ولا فِي السنة.

٣- ولا أدخله السَّلف فِي تعريف الإِيْمَان.

٤- ولَمْ يُذكَر فِي أقوال القرون الْمُفَضَّلة حسب علمي.

٥- ولا يبعُد أن يكون مِمَّا أدخله الفلاسفة على الإسلام.

فأين الإجابة العلميَّة عن هذه الأمور العظيمة، لا شيء؛ لأنه خالي الوفاض، مُفلس من الْحُجَج من العلم، ولو كان عاقلًا ويَحترم نفسه -وقد عجز عن الإجابة- لأدرك أن اللجوء إلَى الصَّمت خير له، ولقال: «يَسعني مَا وَسعَ السَّلف فِي تعريف الإِيْمَان».

وأقول: لا وسع الله على مَنْ لَمْ يسعه الكتاب والسنَّة ومنهج السَّلف الصَّالح، وما قَرَّرُوهُ فِي تعريفهم الإِيْمَان فِي القرون الْمُفَضَّلة.

ثانيًا:

١- أنا قلت: وإذا رجعت إلَى كتب اللغة تَجد اضطرابًا فِي تفسيره، ويُقَال: إن أول من أدخله إلَى اللغة الأصمعي، وبينت هذا الاضطراب بيانًا شافيًا، فلم يواجه قولي هذا بفقهه وعقله؛ لأنه خالي الوفاض منهما.

وذهب ينقل: قال فلان كذا، وقال فلان كذا.

وهذا أمر لا يعجز عنه صغار طلبة العلم مِمَّا يدلك على أنه مسكين لا يَمتلك موهبة النقد، ولا يستفيد من أساليب أهل النقد العلمي وطرائقهم، وفاقد الشيء لا يعطيه، «والعامي غير الفقيه».

٢- أؤكد ما قلته سابقًا: إن كتب اللغة لَمْ تضبط معنى لفظة «جنس»؛ لإيغاله فِي الاشتباه، بل فيما أعتقد لعجمته وغرابته على لغة العَرَب.

انظر إلَى صاحب «مُختَار الصِّحَاح» حيث يقول فِي مادة (ج ن س): «الْجِنس:

الضرب من الشيء، وهو أعم من النوع».

ولَمَّا جاء إِلَى مادة (ص ن ف) قال: «الصنف: النوع والضرب».

وقد تقدم لك أنه فَسَّرَ الْجِنس بالضَّرب من الشيء، وأنه أعَمُّ من النوع، وهنا جعل معنى النوع والضرب والصِّنف واحدًا.

ولَمَّا جاء إِلَى مادة (ض ر ب) قال: «والضرب: الصنف».

فسر هنا الضرب بالصنف، وفسر هناك الْجِنس بالضرب من الشيء، فما هي النتيجة؟

النتيجة: إنه لا فرق بين: الْجِنس، والنوع، والضرب، والصنف، وبطلان القول بأن الْجِنس أعم من النوع.

فمن هذا الارتباك من أئمة اللغة فِي تعريف معنى الْجِنس.

ومن القول: بأن أول من أدخله إِلَى اللغة الأصمعي.

ومن عَدَم وجوده فِي القرآن والسنة، ولا فِي كلام القرون الْمُفَضَّلة.

ومن تعلق أهل الأهواء به لإثارة الفتَن، وتفريق السلفيين، وعدم تَحديد مقصودهم به، وأن مَنْ حَدَّدَه لا يفهم معناه؛ حيث قال: إن الْمُرَاد بِجنس العمل: كل عمل الْجَوَارح. وهذا التعريف غير سليم؛ لأنه يسقط أعمال القلوب، وهي أصل عمل الْجَوَارح؛ ولأن غيره مثل الشيخ ابن باز إذا تكَلَّمَ به أراد به ما يصح به إيْمَان العبد كالصَّلاة، لا كل عَمَل الْجَوَارح.

ولأن الذين أثاروه للفتَن أول مَرَّة لَمْ يُحددوا معنًى مُعينًا من أجل كل هذا، ولِمَا أثاره من التفريق والفتَن؛ حذرت من استخدام «جنس العمل» ولا أزال أحذر منه، وإن كنت أرى أن تارك كل العَمَل كافر زنديق.

وموقفي هذا يتمشى مع منهج القرآن العظيم والسنَّة الْحَكيمَة، ومع منهج السَّلف الصَّالح فِي سد الذرائع ودرء الْمَفَاسد، وأحض كل سلفي صَادق على التَّمسُّك بِمَا قَرَّرَه السَّلف من أن الإِيْمَان قول وعمل واعتقاد، قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والْجَوَارح.

وقد حذرت -قبل الناس ولا أزال أحذر- من القول بـ: أن العَمَل شرط في صحة الإيْمَان عند الْخَوَارج، وشرط في كمال الإيْمَان عند أهل السنة[1].

وهنا أمر مهم لابد من التيقظ له وهو: أن أهل الكلام قد أدخلوا فلسفتهم في لغة العرب، وفي أصول الفقه، وفي العقائد.

ويبدو لي أن الْجَوهري الذي تتلمذ على يد أبي علي الفارسي الْمُعتزلي، وعلى السيرافي الْمُتهم بالاعتزال: منهم، أو متأثر بهم، وهو أول من أحدث اضطرابًا في تَحديد مَعَاني: الْجِنس، والنوع، والضرب.

فيقول مثلًا في صحاحه: «الْجِنس: الضرب من الشيء أعم من النوع». فتراه قد فسر «الْجِنس» بالضرب من الشيء، فيكون معنى الْجِنس والضرب واحدًا، واعتبر الْجِنس أعم من النوع.

ثمّ لَمَّا أتى إلَى مادة (ص ن ف) قال: «الصنف: النوع والضرب».

والنتيجة: أن معنى كل من: «جنسٍ وضربٍ، ونوعٍ» واحد.

ثم لَمَّا جاء إلَى لفظة «نوع» قال: «النوع: أخص من الْجِنس».

وقلده في كل ذلك مثل ابن منظور في «لسان العرب»، وصاحب «مُختار الصحاح»، والفيروز آبادي في «القاموس»، وهم من أهل الكلام.

وكان يَحز في نفسي مثل هذا الاضطراب، كما كان يَحز في نفسي جعل الْجِنس أعم من النوع، كلما ذكر هذا أو ذاك.

وأقول: هذا من أثر علم الكلام والْمَنطق، ثمّ وَقَفْتُ على كلام لابن سيدَهْ، فوافق ما كنت أعتقده.

حيث قال في «الْمُحكم والْمُحيط الأعظم»: «النوع: الضرب من الشيء، وله تَحديد منطقي لا يليق بهذا الكتاب، والْجَمع أنواع قَلَّ أو كثر».

فقلت: رَحِمَكَ الله، لقد بررت ونصحت، حيث نبهتَ الْمُسلمين على تَسلل

---

(١) وقد تَحقق ما كنت أتوقعه من الفتنة بهذا القول، ورَمَاني فالح بأني أقول به؛ ألا ساء ما يأفكون.

علم الْمَنطق إِلَى لغة القرآن والسنة، ولَمْ تُجَارِهم فِي تَحديدهم وتَخصيص هذا اللفظ وتعميم ذاك.

وقال ابن سِيدَهْ أيضًا فِي «الْمُحكَم والْمُحيط الأعظم»: «الْجِنس: الضرب من الشيء، وهذا على موضوع عبارات أهل اللغة، وله تَحديد لا يليق بهذا الكتاب».

ومُرَاده بهذا التحديد تَحديد أهل المنطق الذي لَمْ يتسع له مُحيطه الأعظم، ويرى أنه لا يليق بكتابه الْخَاص بلغة العرب، ولا يتسع لتنطع أهل الْمَنطق وتَحميلهم الألفاظ ما لا تَحتمل.

وإذا رجعنا إِلَى الأزهري نَجده يقول فِي تهذيبه: «الْجِنس: كل ضرب من الشيء ومن الناس والطير».

ويقول فِي باب (ض ر ب): «الضرب: الشكل فِي القد والْخَلق، ونقل عن ابن السِّكِّيت: أن الضرب: الصنف من الأشياء، يُقَال: هذا من ضَرْب ذاك. أي: من نَحوه».

وفِي باب (ص ن ف) يقول: «الصنف: طائفة من كل شيء، فكل ضرب من الأشياء صنف واحد».

وقال فِي باب (ن و ع): «النوع: والأنواع جَمَاعَة، وهو كل ضرب من الشيء، وكل صنف من الثياب».

والنتيجة عنده: أن معنى هذه الألفاظ الأربعة واحد، وليس للفظ «جنس» ميزة على غيره بعُمُوم ولا غيره.

وإذا رجعنا إِلَى ابن فارس فِي هذه الألفاظ نَجده على سنن الأزهري، وقال فِي المجمل: «الْجِنس: الضرب من الشيء».

وقال: «الصنف -فيما ذكره الْخَليل-. الطائفة من كل شيء».

وقال فِي مادة (ضرب): «الضرب: معروف، والضرب الصيغة».

وقال فِي مادة (ن و ع): «نوع: نوع الشيء كالضرب منه».

فَجَعَلَ معنى هذه الألفاظ معنًى واحدًا، ولَمْ يُميز لفظًا على آخر بعموم

ولا بِخُصُوص.

ثالثًا: قال فالح أو العامي:

«وقَالَ شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: ففي الْمُسْنَد والترمذي وغيرهما من كُتب الْحَديث والتفسير والْمَغازي الْحَديث الْمَشْهُور: لَمَّا اقتتلت فارس والروم، وانتصرت الفرس، ففرح بذلك الْمُشركون؛ لأنهم من جنسهم، ليس لَهُم كتاب، واستبشر بذلك أصحاب النبي ﷺ؛ لكون النصارى أقرب إليهم؛ لأن لَهُم كتابًا، وأنزل الله تَعَالَى: ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۝٣ فِى بِضْعِ سِنِينَ﴾ [الروم: ١-٤]. وهذا يبين أن الْمَجُوس لَمْ يكونوا عند النبي ﷺ وأصحابه لَهُم كتاب». مَجموع الفتاوى (٣٢/ ١٨٨)».

أقول:

راجعت الْمُسند (١/ ٧٦، ٣٠٤)، والترمذي في تفسير سورة الروم وقد رواه عن ابن عبَّاس، ثم عن أبي سعيد، ثم عن نيار بن مكرم الأسلمي (٥/ ٢٥٢-٢٥٥)، ولَمْ يذكر كلمة «جنس».

وإنَّمَا فيه: «وكان الْمُسلمون يُحبون ظهور الروم عليهم؛ لأنهم وإيَّاهُم أهل كتاب، وكانت قريش تُحب ظهور فارس؛ لأنهم وإيَّاهُم ليسوا أهل كتاب، ولا إيْمَان ببعث». والْحَاكم (٢/ ٤١٠)، وليس فيه كلمة «جنس»، وتفسير ابن جرير (٢١/ ١٦-٢١) من طرق، ولَمْ يذكر كلمة «جنس».

والظاهر أن شيخ الإسلام إنَّمَا عبَّر بالْمَعنى، فسقط تعَلُّقك بكلامه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن شيخ الإسلام إنَّمَا سَاقَ هذا الكلام لإثبات أن الْمَجُوسَ من عبدة الأوثان، وليسوا أهل كتاب؛ ولذلك لا تَحل نساؤهم وذبائحهم، كَمَا أحَلَّ الله ذبائح أهل الكتاب والْمُحصنات من نسائهم.

ولَمْ يسق هذا الكلام ليبين أن كلمة «جنس» عَربيَّة صحيحة، وأنها ركن في تعريف الإيْمَان.

رابعًا: قال فالح أو العامي:

«وفي الآحاد والْمَثاني لابن أبي عاصم -رَحِمَه الله تَعَالَى- (٢/ ٣٧٣/

١١٥٦) بإسناد حسن قَالَ رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا أبو بكر -هو ابن أبي شيبة-: نا الفضل بن دكين - قال ابن حجر رَحِمَه الله: ثقة ثبت -: عن أبي خلدة - قال ابن حجر رَحِمَه الله: صدوق-، عن أبي العالية -قال ابن حجر رَحِمَه الله: ثقة كثير الإرسال- قال: «قرئ على النبي ﷺ من كل جنس رَجُل، فاختلفوا في اللغة، فرضي قراءتهم كلهم، وكان بنو تَميم أعرب القوم».

التعليق:

لا أدري ماذا يُريد بقوله: «بإسناد حسن»؟ إن كان يُريد إلَى أبي العالية فَصَواب، وإن كان يُريد إلَى النبي ﷺ فغلط؛ لأن أبا العالية قد أرسله عن النبي ﷺ، والْمُرسل ضعيف، ليس بصحيح ولا حسن.

أن في موضع الشاهد تَحريفًا، فقوله: «من كل جنس رجل». خطأ تَحرَّف على الناسخ أو الطابع من «خُمُس» إلَى «جنس».

والدليل على ما أقول: أن هذا الْحَديث بإسناده ومتنه في مصنف أبي بكر بن أبي شيبة (١٢/ ٢٠٣-٢٠٤) الطبعة الْهِنديَّة، و(١١/ ٢٣٧) نشر مكتبة الرشد، وليس فيهما إلا لفظ «خُمس»، وكما وقع في متن كتاب «الآحاد والْمَثاني» تَحريف؛ فإنه وَقَعَ أيضًا تَحريف هنا في إسناده، فقد حُرِّف فيه «أبو خلدة» إلَى «أبي خالدة».

ومعنى الْخمس: ما قاله صاحب لسان العرب (٦/ ٧٠-٧١) في مادة (خَمس): وأخْمَاس البصرة خَمسة: فالْخمس الأول: العالية. والْخمس الثاني: بكر بن وائل. والْخمس الثالث: تَميم. والْخمس الرابع: عبد القيس. والْخمس الْخَامس: الأزد.

وأعتقد أن الكاتب أدرك هذا التحريف في الْمَتن والإسناد، وضَعْفَ الْحَديث؛ فلم يَتَحَمَّس لذلك كثيرًا.

والْحَاصل: أنه سقط استدلاله بالسنة، فالنتيجة أن لفظ جنس لَمْ يرد في الكتاب، ولا في السنة.

خامسًا: قال فالح أو العامي:

«ومِمَّن تلفظ بهذه الكلمة الإمام القرشي مُحَمَّد بن إدريس الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ الذي قال عنه عبد الْمَلك بن هشام رَحِمَهُ اللَّهُ: الشافعي بصير باللغة، يؤخذ عنه، ولسانه لغة فاكتبوه. تهذيب التهذيب (٥/ ٢٣). دار إحياء التراث.

قال يونس بن عبد الأعلى: كان الشافعي إذا أخذ في العربية؛ قلت: هو بهذا أعلم، وإذا تكلم في الشعر وإنشاده؛ قلت: هو بهذا أعلم. معجم الأدباء (١٧/ ٣٠٠). دار الفكر.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه الأم (٣/ ٢١): باب: جِماع تفريع الكيل والوزن بعضه ببعض:

قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: معرفة الأعيان أن ينظر إِلَى الاسم الأعم الْجَامع الذي ينفرد به من جُملة ما مَخرجه مَخرجها؛ فذلك جنس.

فأصل كل ما أنبتت الأرض أنه نبات، ثم يفرق به أسماء، فيقال: هذا حب. ثُمَّ يفرق بالْحَب أسماء، والأسماء التي تفرق الْحَب من جِماع التميز، فيقال: تَمر، وزبيب. ويُقَال: حنطه، وذرة، وشعير، وسُلْت. فهذا الْجِمَاع الذي هو جِمَاع التمييز، وهو من الْجِنس الذي تَحرم الزيادة في بعضه على بعض إذا كان من صنف واحد، وهو في الذهب والورق هكذا، وهما مَخلوقان من الأرض أو فيها، ثم هُمَا تبر، ثُمَّ يفرق بهما أسماء ذهب وورق والتبر سواهما من النحاس والْحَديد وغيرهما.

قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: والْحُكم فيما كان يَابسًا من صنف واحد من أصناف الطعام حكم واحد لا اختلاف فيه، كحكم الذهب بالذهب، والورق بالورق؛ لأن رسول اللَّه ﷺ ذكر تَحريم الذهب والورق والْحِنطة والشعير والتمر والْمِلح ذكرًا واحدًا، وحكم فيها حكمًا واحدًا، فلا يَجُوز أن يُفَرِّق بين أحكامها بِحَال، وقد جَمَعَهَا رسول اللَّه ﷺ، باب: تفريع الصنف من الْمَأكول والْمَشروب بِمثله.

قال الربيع: قال الشافعي: الْحِنطة جنس، وإن تَفَاضَلت وتَبَايَنت في الأسماء كَمَا يَتَبَاين الذهب، ويَتَفَاضل في الأسماء» اهـ.

وقال فالح أو العامي قبل هذا:

«وأنقل كلام أهل الشريعة العلماء الفقهاء:

يقول الإمام ابن جرير (ت٣١٠) -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- عند قول اللَّه تَعَالَى في سورة الفاتِحَة: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ والعَالَمُون: جَمع عَالَم، والعَالَم: جَمع لا واحد له من لفظه كالأنام والرهط والجيش ونَحو ذلك من الأسماء التي هي مَوضُوعَات على جِماع، لا واحد له من لفظه.

والعَالَم: اسم لأصناف الأمم، وكل صنف منها عَالَم، وأهل كل قرن من كل صنف منها عَالَم ذلك القرن وذلك الزَّمَان، فالإنس عالَم، وكل أهل زمان منهم عَالَم ذلك الزمان، والْجِن عَالَم، وكذلك سائر أجناس الْخَلق، كل منها عَالَم زمانه؛ ولذلك جُمع فقيل: عَالَمُون، وواحده جَمع لكون عَالَم كل زمان من ذلك عَالَم ذلك الزمان.

ومن ذلك قول العجاج: فخندف هامة هذا العالَم. فجعلهم عَالَم زمانه، وهذا القول الذي قلناه قول ابن عبَّاس رضي الله عنهما، وسعيد بن جبير رحمه الله، وهو معنى قول عامة الْمُفسرين» اهـ.

فهل إدخال الإمام الطبري للفظة «جنس» من تأثرة بكلام الفلاسفة يا ربيع؟!!

والْجَوَاب: من أين لك أن علماء الإسلام مَعصُومُونَ من التلفظ بغير العربية، وحتى العلماء الذين يَنحَدرُونَ من أصول عَجميَّة، وتربوا في بيئات عَجَميَّة كالإمام ابن جرير الطبري.

وهل الفلاسفة كانوا يكتبون كلامهم الفلسفي في سراديب، ويدفنونه في سراديبهم، أو كانوا ينشرون كلامهم وفلسفتهم في العَالَم الإسلامي قبل أن يُولَدَ الإمام ابن جرير؟!

وهل حذر أئمَّة الإسلام من علم كلام ينتشر في العَالَم، أو من كلام مقبور، وعلى قبوره أغلاق وستور؟!

وأقول: لا يسلم من الكلام بألفاظ عَجَميَّة لا عُلَمَاء ولا عَوَام من قبل الإمامين الشافعي وابن جرير ومن بعدهما.

وهل تظن أيها الْمِسكين أن مُجرَّد كتابة الإمامين الشافعي وابن جرير للفظة «جنس» دليل واضح على أنها لفظة عَربِيَّة صحيحة فَصيحَة؟!!

ألا تعلم أن كلًّا من الشافعي وابن جرير قد عاش في عصر بني العبَّاس، ذلك العصر الذي اختلط فيه عَدَد من الشعوب العَجَمِيَّة بالعرب كـ: الفرس، والروم، والقبط، واليونان، وغيرهم، ودَخَلَ في اللغة العربيَّة مفردات كثيرة من لغات هذه الشعوب العَجَمِيَّة بسبب الاختلاط في البلدان التي فتحها العرب بالإسلام، وبسبب الاختلاط في الأسواق والأعمال الْحُكُومِيَّة، وبسبب التزاوج، وكثرة السراري، وبسبب ترجَمَة بعض الكتب اليونانية والفارسية وغيرها، وهذا شيء لا ينكره مَنْ عرف شيئًا من تاريخ الْمُسلمين.

فهذا الإمام الشافعي يتكلم بألفاظ غير عربية.

قال الْحَافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ: «وعن الشافعي أنه سُئِل عن وجود الصانع؟ فقال: هذا ورق التوت طعمه واحد، تأكله الدود؛ فيخرج منه الابريسم -أي: الْحَرير-، وتأكله النحل؛ فيخرج منه العَسَل، وتأكله الشَّاةُ والبقر والأنعام؛ فتلقيه بعرًا وروثًا، وتأكله الظباء؛ فيخرج منها الْمِسك وهو شيء واحد». تفسير ابن كثير (١/ ٦٢) دار الْمَعرفة.

فالتوت والإبريسم والمسك كلها ألفاظ أعجميَّة، فعربته العرب وأدخلته في لغتها، وتكلم الشافعي بلفظة «الزندقة» وهي فارسية.

ومعلوم أن الشافعي قد رَوَى عن الأصمعي، وقد عاش الرجلان في العصر العباسي؛ عصر التَّرجَمَات وتَمَازج اللغات كما أسلفت.

فما الذي يَمنَع أن تكون لفظة «جنس» عَجَمِيَّة دخلت إلَى اللغة العربية كما دَخَلَ غيرها، هذا ولا يَخفَى أن الشافعي قد أخذ عن الأصمعي، وَعُدَّ من الرواة عنه، كما أن الأصمعي أخذ عن الشافعي لغة هذيل، فيجوز أن يكون الشافعي أخذ عن الأصمعي لفظة «جنس» دون أن يسأله عن أصلها، ويَجُوز أن يكون أخذها من كتابه «الأجناس» ظانًّا أنها عربية.

بل أقول: لو علم أنها أعجمية عُرِّبت، فغير مستغرب أن يتكلم ويكتبها في

كتابه، كما تكلم بغيرها من الألفاظ، فقد تكلم هو وغيره من العلماء بكلمة «زنديق» بمعنى منافق، وهي فارسية.

فكيف يُستغرب من الشافعي أن يتكلم بلفظة عَجَمِيَّة، وقد تكلم من هو أفضل منه ومن البشر جميعًا، وأفصح منهم، ألا وهو: رَسُول اللَّه ﷺ.

قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: «باب: مَنْ تكلم بالفارسية والرطانة».

ثمَّ روى بإسناده إلَى أمِّ خالد بنت سعيد قالت: «أتيت رسول اللَّه ﷺ مع أبي وعَلَيَّ قميص أصفر، قال رسول اللَّه ﷺ: سنة، سنة. قال عبد اللَّه -وهي بالْحَبَشِيَّة-: حسنة»[1].

وسَاقَ بإسناده إلَى جابر رضي الله عنه: أن رسول اللَّه ﷺ قال: «يا أهل الْخَندق، إن جَابِرًا صنع سوْرًا، فَحَيَّ هَلًا بكم»[2]. والسؤر: كلمة فارسية.

وساق إسناده إلَى أبي هريرة رضي الله عنه: «أن الْحَسَن بن علي رضي الله عنه أخذ تَمرَة من تَمر الصَّدَقة، فجعلها في فيه، فقال له النبي ﷺ -بالفارسية-: كخ، كخ، أما تعرف أنا لا نأكل الصدقة»[3].

وقال الإمام البخاري: وعن حُميد بن عبد الرَّحْمَن: أن أبا هريرة قال: قال رَسُول اللَّه ﷺ: «يتَقَارب الزَّمَان، وينقص العمل، ويلقى الشح، ويكثر الْهَرْجُ. قالوا: وما الْهَرْج؟ قال: القتل»[4].

والْهَرج: القتل باللغة الْحَبَشِيَّة، كما في حديث أبي موسى بلفظ: «إن بين يدي السَّاعَة لأيامًا يرفع فيها العلم، وينزل فيها الْجَهل، ويكثر فيها الْهَرج، والْهَرج -بلسان الْحَبَشة-: القتل». انظر الْحَديث برقم (٧٠٦٤، ٧٠٦٥).

---

(١) صحيح البخاري، انظر حديث (٣٠٧١).

(٢) صحيح البخاري، انظر حديث (٣٠٧٠).

(٣) صحيح البخاري، انظر حديث (٣٠٧٢).

(٤) صحيح البخاري، كتاب الأدب، انظر حديث (٦٠٣٧)، وصحيح مسلم كتاب العلم، حديث رقم (٢٦٧٢)، وفي الفتن باب (٤)، حديث (١٨)، وفيه: فقالوا: يا رسول اللَّه، وما الْهَرج؟ قال: القتل، القتل».

ورطن أبو هريرة ﷺ بالْحَبشيَّة[1].

وأمر رسول الله ﷺ زيد بن ثابت ﷺ أن يَتَعَلم لغة اليهود «العبريَّة».

ورطن سلمان ﷺ وهو يدعو الفرس بالفارسية[2].

وجاءت امرأة إِلَى أبي هريرة تشكو زوجها، ورطنت له بالفارسية: «زوجي يُريد أن يذهب بابني. فقال أبو هريرة: استهما عليه. ورطن لَهَا بذلك»[3].

فإذا كان رسول الله ﷺ سيِّد الرسل وسيِّد قريش والعرب العرباء يتكلم ببعض الكلمات الفارسية والْحَبَشيَّة، وتكلم بعض أصحابه ببعض الألفاظ العَجَميَّة، وبعضهم تعلم -كزيد بن ثابت ﷺ- اللغة العبريَّة، فما الذي يَمنَع الشافعي وابن جرير أن يَتَكَلَّمَا بكلمة «جنس»، فيكتبونها، ويتكلمون بها، سَوَاءً أعلمَا أن أصلها عَجَميَّة، أم لَمْ يَعلَمَا؟!!

وقد عقد السيوطي ﷺ في كتابه «الْمُزهر» فصلًا لِمَا أخذه العَرَب من اللغة الفارسيَّة، والرومانيَّة، والسريانيَّة، والقبطيَّة، وأدخله اللغويون فيما دَونوه من كتب اللغة.

ومن هذه الألفاظ: الكوز، والْجَرة، والإبريق، والطست، والْخُوان، والطبق، والْخَز، والديباج، والياقوت، والفيروز، والبلور، والكعك، والفالوذج، والفلفل، والنرجس، والنسرين، والعنبر، والبستان، والقرمز، والْجَوز، واللوز، والدولاب، والطيلسان، والفرسخ... إلخ من الفارسية.

والبقدونس، والدشت، والْهَاون، والقيراط، والأفيق، والصَّابون، والْهَيولَى، والفلسفة، والْمَغنطس، والإقليم، والقانون، وخور، والدهليز، والسفسير، والْمورج، ومن هذه الألفاظ ما دخل إِلَى العربية قبل الإسلام، ومنها ما هو في العصر العباسي، ولا يسلم العهد الأموي من ذلك، فقد تسربت فيه

(١) صحيح البخاري الطب (٥٧٧١)، صحيح مسلم كتاب السَّلام، حديث (٢٢٢١).
(٢) سنن الترمذي، كتاب السير، حديث (١٥٤٨).
(٣) سنن أبي داود، كتاب الطلاق، حديث (٢٢٧٧).

العَامِيَّة بسبب اختلاط العَرَب بغيرهم من الأعاجم[1].

فهل تستطيع بعد هذا أن تنكر أن يتكلم الشافعي وابن جرير أو غيرهما من أقحاح العرب ومن أكابر العلماء بلفظة أو ألفاظ أعجمية، مثل كلمة «جنس» أو غيرها؟!

فما هذه الْمُحَامَاة الشديدة عن هذه الكلمة؟! وما هذه الْحَمِيَّة لَهَا، والطعن والتجهيل لِمَن قال ونقل: أن أصلها عجمي بل وتبديعه؟!!

سادسًا: قال فالح أو العامي:

«وقول الشيخ ربيع أن[2]: وإذا رجعت إِلَى كتب اللغة تَجد اضطرابًا في تفسيره.

أولًا: هذا من التهويل الذي يسلكه الشيخ ربيع فِي رُدُوده، وإِلَّا لو قال: هذا من الاختلاف. لَهَانَ الأمر، وقلنا: إن أحدهم فَسَّرَه بشيء، والآخر فَسَّرَه بأمر آخر، وليس هذا بِجديد عليه، فهو «رائد التهويل»؛ حتى أنه رمى مُخَالفيه بـ: «أنهم يهود، ومَاسُونيَّة، ومُجرمين»، وغيرها من الكلمات التي يَتَرفع عنها عَامَّة الناس، فضلًا عن العُلَمَاء؛ نسأل الله العافية.

- التعليق:

أقول:

١- بئسما قُلْتَ، وبئسما افتريتَ، أَكُلُّ هذه الأفاعيل والتهاويل من أجل كلمة «جنس» ولا شيء من الذبِّ عن الدَّعوَة السَّلفيَّة وأئمتها، وقد استهدفهما وتكالب عليهما كل الْمِلل والطوائف والأحزاب، إن فاقد الشيء لا يُعطيه.

وأقول: «رمتني بدائها وانسلت»، فالتهاويل والتكفير إِنَّمَا أنت من أصحابها، وبرأ الله الشيخ ربيعًا من هذا الافتراء.

٢- قد وَرَدَ فِي القرآن والسنة من الذمّ والوعيد على الاختلاف ما لَمْ يرد مثله أو

---

(١) «الْمُزهر» للسيوطي (١/٢٦٨-٢٨٣)، النوع التاسع عشر (معرفة الْمُعرب) منتقى منه بعض الكلمات.
(٢) كذا.

يقاربه على الاضطراب، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٦ وَءَاتَيْنَٰهُم بَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ ۖ فَمَا ٱخْتَلَفُوٓا۟ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الجاثية: ١٦-١٧].

وقال تعالى: ﴿فَٱخْتَلَفَ ٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَيْنِهِمْ ۖ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن مَّشْهَدِ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [مريم: ٣٧].

وقال تعالى: ﴿فَٱخْتَلَفَ ٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَيْنِهِمْ ۖ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْ عَذَابِ يَوْمٍ أَلِيمٍ﴾ [الزخرف: ٦٥].

وقال ﷺ: «إِنَّمَا هَلَكَ من كان قبلكم بكثرة سُؤَالِهِم، واختلافهم على أنبيائهم»[1].

وقال ﷺ: «استووا ولا تَختلفوا؛ فتختلف قلوبكم»[2].

أما الاضطراب فقد يأتي للمدح، كما وصف النبي ﷺ كليم الله ﷺ: «فإذا رَجُل مضطرب مفتعل من الضرب -أي: مستقيم القد-، ضرب اللحم خفيفه».

وتقول: رجل مضطرب، أي: مستقيم القد؛ ورمح مضطرب إذا كان مُستقيمًا، وتقول: مضطرب. وهو الطويل غير الشديد.

فأين التهويل؟!! ومن قال: إني «رائد التهويل»؟!! فأهل السنة يُؤيدون كتاباتي، والذين أنتقدهم أو أنتقد رؤساءهم إما أن يسكتوا، وإما أن يتكلموا بأدب، ولا أستبعد أنك كنت مِمَّن يَمدح كتاباتي، ويشيد بها.

وأما: «أني أصف خصومي بأنهم يهود...» إلخ.

فأنا من أبعد الناس عن التكفير، بل من أشدِّ الناس على الْمُكفرين والْمُبدعين، وهذه كتبي وأشرطتي مبثوثة في الناس، وما هذه الْمَعارك التي تقومون بها إلَّا من أجل

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الْحَج حديث (٢٣٨٠)، وكتاب الفضائل، حديث (٤٣٤٨)، والترمذي في كتاب العلم، حديث (٢٦٠٣)، والنسائي كتاب الْمَناسك، حديث (٢٥٧٢)، وجميعهم من طريق أبي هريرة.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الصَّلاة، حديث (٦٥٤)، والنسائي في كتاب الإمامة، حديث (٨٠٣)، وأحْمَد في مسنده، حديث (١٦٤٨٢) مسند الشاميين، وأيضًا برقم (١٧٧٠٨)، في مسند الكوفيين.

أنا زجرناكم عن التبديع الظالِم والتأصيل الفاسد، ولا تستطيع أن تثبت هذه الدَّعوَى وأنا -والْحَمدُ لله- لَمْ أدعُ الناس إِلَى تقليدي، ولَمْ أحكم على أحد خالَفَنِي، ولَمْ يُقَلدني بأنه نسف رسالات الرسل جَميعًا والكتب التِي نزلت عليهم.

ولَمْ أقل لأحد لَمْ يقلدني، ولَمْ يقلد غيري: إنه كذَّب الكتاب والسنَّة، وكذَّب الإسلام. تلك العبارات التِي لا يَقولُهَا الْخَوَارج، ولَمْ أصف أحدًا خَالَفَ منهج السلف بأنه زنديق أو مشرك؛ فضلًا عمَّن يُخالف منهج السلف، وأنا أحارب التبديع بالباطل، وأحارب الأصول الفاسدة التِي يقوم عليها التبديع الباطل.

وما أقيم الْمَعَارك الطويلة والأحكام الْجَائرة من أجل كلمة لَمْ ترد فِي الكتاب والسنة، ولَمْ يُدخلها السَّلف فِي أصول دينهم، تلك الْمَعَارك الْمُفتَعلَة التِي تريد بها صرف الأنظار عن أصولك الفاسدة، وأحكامك البهلوانيَّة التِي انطلقت من تلك الأصول.

لقد صَرَّحت مرارًا بأنِي أوافق أهل السنة فيما حكموا به على تارك العمل بالكلية، كما وصف حاله «حَمد العتيق».

وحذرت من استخدام «جنس العمل» على طريقة السَّلف فِي التحذير من استعمال الألفاظ الْمُجمَلَة، وقد سَبَقنِي العلامة الشيخ مُحَمَّد بن صالح العثيمين إِلَى النهي عن استخدام لفظ «جنس العمل» وما شاكله، وقال فِي مستخدميه: إنهم يُريدون سفك الدماء واستحلال الْحَرَام.

وقد صَرَّحت مرارًا بأنه يَجب أن نتمسك بأصل السَّلف الْمُحكم الواضح أن الإِيْمَان: «قول وعمل واعتقاد: قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والْجَوَارح».

وأنا أول مَنْ حَذر من قول بعض الناس: «العمل شرط فِي صحة الإِيْمَان عند الْخَوَارج، وشرط كمال عند أهل السنَّة». وطلبت من كاتبها «خالد العنبري» حذفها من كتابه لِمَا يَترتب عليها من الفتنة، وطلبت منه أن يُبدلَهَا بِمَا قَرَّره السَّلف: «الإِيْمَان قول وعمل واعتقاد...». إلخ، ولا أزال ثابتًا على هذا القول، ومن نسب إلَيَّ غير هذا فهو من أكبر البهاتين الْمُفتَرِين.

سابعًا: قال فالح أو العامي:

ثانيًا: إن تنوع العبارات في تفسير كلمة لا يَدُل على التناقض إلَّا عند مَنْ لا علم عنده.

يقول الْحَافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ وَاصفًا حال مَنْ ينظر في التفاسير، فيَرَى أقوال أئمَّة التفسير كثيرة في تفسير الآية الواحدة والْجُملَة الواحدة، فيظن أنهَا من التناقض والاختلاف.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن سرد أسماء أئمَّة التفسير: «فتذكر أقوالَهم في الآية، فيقع في عباراتهم تباين في الألفاظ يَحسبها مَنْ لا علم عنده اختلافًا، فيحكيها أقوالًا، وليس كذلك، فإن منهم مَنْ يُعبِّر عن الشيء بلازمه أو بنظيره، ومنهم من يَنص على الشيء بعينه، والكل بِمَعنى واحد في أكثر الأماكن؛ فليتفطن اللبيب لذلك، والله الْهَادي».

أقول: إن قول ابن كثير هذا في الْمُحكَم من القرآن، لا في كلام البشر، وحتى أن قاعدته هذه لا تتناول كل نصوص القرآن؛ ولذا احترَزَ، فقال: والكل بِمَعنى واحد في أكثر الأماكن.

ولِهَذا ترى ابن جرير يَحكي اختلاف الْمُفسِّرين، ويُرَجِّح قول بعضها على بعض، وعلى كل حال فما وضع ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ هذه القاعدة لكلام البشر، ولا لِمثل كلمة «جنس» من الألفاظ العَجَميَّة، أو الْمُتَشَابه من كلام العرب، ولا ترم من قضى عمره في العلم بالْجَهل، فهذا يكثر منك، فَتَحتاج والله أن تتعلم أبْجَديَّات الأدب والأخلاق، وأن تروض نفسك طويلًا وطويلًا على هذه الأبْجَديَّات.

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ وهو ينبه على أحسن الطرق في حكاية الْخِلاف، ويُحَذر من مُخَالفتها: «ومن ذلك أن يستوعب الأقوال في ذلك الْمَقَام، وأن ينبه على الصَّحيح منها، ويبطل الباطل، ويذكر فائدة الْخِلاف وثمرته؛ لئلا يَطول النزاع والْخِلاف فيما لا فائدة تَحته، فيشتغل عن الأهم فالأهم..

إِلَى أن قال: وكذلك من نصب الْخِلاف فيما لا فائدة تَحته، أو حكى أقوالًا مُتَعَدِّدَة لفظًا، ويرجع معناها إِلَى قول أو قولين معنًى، فقد ضيَّعَ الزمان، وتكثر بِمَا

ليس بصحيح؛ فهو كلابس ثوبَي زور»[1].

أقول: رحم اللَّه ابن كثير، لو رأى من يُضيع وقته وأوقات الآخرين بالأباطيل والتلبيس على الناس، وفيما يعظم ضرره وخطره، ويُسبِّب الفتَن، ويتَحَمَّس لِهَذه البلايا، ولِمثل لفظة مُجمَلَة مُتشَابِهَة ما أنزل اللَّه بها من سُلطان، ولا يَتَرتب عليها إلا الفتَن والشرور.

ثامنًا: قال فالح أو العامي:

«وأما قول الشيخ ربيع: وإذا رجعت إلَى كتب اللغة تَجد اضطرابًا فِي تفسيره، ويُقال: إن أول من أدخله على اللغة الأصمعي، قال ابن فارس فِي مقاييس اللغة عن الأصمعي: إنه أول من جاء بهذا اللقب. وقال مثل هذا صاحب القاموس.

نقول: هذا تلبيس منك أو جهل، وأحلاهما مر يا شيخ ربيع؛ فإن الأصمعي رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ ينكر لفظة «جنس»، بل الذي أنكره تصريف هذه اللفظة».

أقول: نعوذ باللَّه من سوء الفهم وسوء القصد، إن كلامي صريح واضح فِي الإثبات، لا فِي النفي والإنكار؛ حيث قُلتُ: «ويُقَالُ: إن أول مَنْ أدخله على اللغة الأصمعي». ثم أكدت هذا الإثبات بالنقل عَمَّن نسب إلَى الأصمعي إدخال هذا اللفظ فِي اللغة، فقلت: «قال ابن فارس فِي مقاييس اللغة عن الأصمعي: إنه أول من جاء بهذا اللقب. وقال بِمثل هذا صاحب القاموس». فهل هذا كله إثبات أو نفي؟!!

ليعجب العقلاء من هذا الذكاء الْمُتوقد الذي يَجعل الإثبات إنكارًا، ألا يشبه هذا مَنْ يقول عن النهار: إنه ليل. وعن الأبيض: إنه أسود. ولا يقف عند هذا الْحَد، بل يرمي مَنْ يُخَالفه بالتلبيس أو الْجَهل، ويُجرحه -فيما يزعمه- أحد الأمْرَين.

وإذا كان الأصمعي ينكر تصريف هذه اللفظة «جنس»، فإن هذا مِمَّا يؤكد أنها دخيلة على اللغة العربيَّة، وإن كان مدخلها هو الأصمعي رَحِمَهُ اللَّهُ، فكم أدخل غيره من الألفاظ الأعجمية فِي اللغة العربية.

---

(١) تفسير ابن كثير (١/ ٥)، ط. دار المعرفة.

ثُمَّ نقل كلامًا طويلًا عن الْخَفاجي صاحب «شفاء الغليل»، وعن الزبيدي كلامًا عن «الْجِناس، والْمُجَانسة، والتجنيس»، وهل هي مولدة، أم من كلام العَامَّة، أو هي عربية؟!

ودافع الزبيدي عن الأصمعي فيما يتعلق بلفظة «جنس» بغير حُجَّة.

وكل هذا لَمْ أتعرض له في بَحثي الذي ناقشت فيه هذا الرَّجُل، وأعتقد أنه ينقل كلامًا لا يفهمه؛ ولذا لَمْ يستخرج منه نتيجة تفيده وتدين خصمه.

بل انتهي إِلَى الكلام الآتي الذي يَدُل على ما يَتَمتَّع به هذا الرَّجُل من خلق وإنصاف.

قال -لا فض فوه-:

«فهل تَحسب يا شيخ ربيع أن الناس ستسلم لك، كَمَا سَلَّمَ لك مُرِيدُوكَ في سحاب الْجِزيئة -سحاب الإرجاء، والإرهاب، والْخُرَافة-، ولَمْ يُنَاقِشُوكَ، ويتبعوا نقولاتك التي تنقلها، وإِلَى الكتب والْمَصَادر التي تعزو إليها؟!

بل ليكن في علمك وعلم أتباعك الْهَمَج الرعاع أن هناك مَنْ يُرَاجع وينقد ويبحث خلفك يا شيخ ربيع، نسأل اللَّه لك الْهِدَاية.

انتهى ما أردت نقله وبيانه في الرَّدِّ على ما قاله الشيخ ربيع، وهذا يُضَم إِلَى ما عند الشيخ ربيع من أخطاء عَقَديَّة ومَنهَجيَّة، ومُخَالفَات كثيرة للسَّلَف الصَّالح، وعلى رأسها: مسائل الإِيمَان، واللَّه الْمُوفق ولا رَبَّ سواه.

وصلى اللَّه وسلم على نبينا مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه وسلم».

أقول:

أولًا: قد عرف القارئ قيمة بَحثه ومدى عقله وفهمه وأدبه.

ولو كان يعقل ويُرِيد الْحَق لَمَا خالف رَبِيعًا، ولوقف من بُحُوثه ونقده له ولغيره موقف السلفيين العقلاء الْمُنصفين الذين أيدوا ربيعًا، بدءًا بكبار علماء السنة الأئمة: ابن باز، والألباني، وابن عثيمين -رَحِمَهم الله- فيما صدر في حياتهم، والفوزان، وابن سُبيل، ثم العلامتين: الشيخ أحْمَد بن يَحيى النجمي، والشيخ زيد

بن مُحَمَّد بن هادي، ثم العدد الكثير من أهل العلم والعقل والدين الذين نعرفهم ويعرفهم الناس، لو كان يعقل لأراح نفسه، وأراح الْمَنهَج السَّلفي وأهله من الْمَشَاكل والتبديع والشتائم التي نالت السلفيين من الْمُحيط إِلَى الْمُحيط.

ثانيًا: الذين يتتبعون أقوالي لَمْ يقفوا فيها على كذب وخيانة، وإنَّمَا وَجَدُوا الصِّدق والأمانة، وحتى الْخُصُوم يعرفون هذا -والْحَمْدُ لله-.

لكن الساقطين قد يُشَوشُون، فيفضحهم الله ويُخرسهم، كَمَا حصل لغير واحد منهم.

ثالثًا: بيِّنْ أخطائي العَقَديَّة والْمَنهَجيَّة ومُخَالفاتي الكثيرة للسَّلَف الصَّالح باسمك الصَّريح، وبالْجُزء والصَّفحَة، وإيَّاكَ والكذب والاستمرار في افتراءات الأفاكين الذي فَضَحَهُم الله، كلما بدءوها وأعادوها فتلحق بهم.

وصلى الله على نبينا مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه وسلم.

في (١٥/ شهر ذي القعدة / عام ١٤٢٥هـ).

* * *



(١٤)

منهج الحدادية

مؤيد بالقاسم
مؤيد بالقاسم
مؤيد بالقاسم
مؤيد بالقاسم
مؤيد بالقاسم
مؤيد بالقاسم
مؤيد بالقاسم

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ لله، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى رَسُول اللَّه، وعلى آله وصحبه ومن تبع هُدَاه..

أما بعد:

بِسَبب ما جَرَى من الفتنة بين الشباب في اليمن، وطالت ذيُولُهَا، وتَفَرَّعَت شُعبها، فامتدت إِلَى بلاد أخرى، وكثرت تطلعات الناس إِلَى بَيَان الْحَق، وبيان الْمُصيب من الْمُخطئ، وكان من أسباب هذه الفتَن: أن طلاب العلم في اليمن رمي بعضهم بالْمَنهَج الْحَدَّادي؛ فاضطررت إِلَى بَيَان هذا الْمَنهَج، لعل ذلك يُوَضِّح لكثير من طلاب الْحَق أن يُمَيزوا بين منهج أهل السنة والْمَنهَج الْحَدَّادي.

ثُمَّ لعل ذلك يُسهم إِلَى حَدٍّ بعيد في القَضَاء على هذه الفتنة، مع وعدنا بِمُوَاصلَة بَيَان القضايا الأخرى؛ تلبية لِهَذه الْمَطَالب الْمُلحَّة، وإسهامًا في إنهاء الفتنة.

* منهج الحدادية:

١- بغضهم لعلماء الْمَنهَج السَّلفي الْمُعَاصرين، وتَحقيرهم، وتَجهيلهم، وتضليلهم، والافتراء عليهم، ولاسيما أهل الْمَدينَة، ثُمَّ تَجَاوَزوا ذلك إِلَى ابن تيمية، وابن القيم، وابن أبي العز شارح الطحاوية، يُدَندنون حولَهُم لإسقاط منزلتهم، ورد أقوالِهم.

٢- قولُهُم بتبديع كل مَنْ وَقَع في بدعة، وابن حَجَر عندهم أشد وأخطر من سيد قطب.

٣- تبديع من لا يُبَدِّع مَنْ وقع في بدعة وعداوته وحربه، ولا يكفي عندهم أن تقول: عند فلان أشعريَّة -مثلًا- أو أشعري. بل لابد أن تقول: مبتدع. وإلَّا فالْحَرب والْهِجرَان والتبديع.

٤- تَحريم التَّرَحُّم على أهل البدع بإطلاق، لا فرق بين رافضي وقدري وجهمي وبين عَالِم وَقَع في بدعة.

٥- تبديع من يَتَرَحَّم على مثل أبي حنيفة، والشوكاني، وابن الْجَوزي، وابن حجر، والنووي.

٦- العَدَاوَة الشديدة للسلفيين مهما بذلوا من الْجُهُود فِي الدَّعوَة إِلَى السَّلفيَّة والذب عنها، ومهما اجتهدوا فِي مُقَاومَة البدع والْحِزبيَّات والضَّلالات، وتركيزهم على أهل الْمَدينة، ثمَّ على الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ؛ لأنه من كبار عُلَمَاء الْمَنهَج السَّلفي، أي أنه من أشدهم فِي قمع الْحِزبيين وأهل البدع أهل التعصب، ولقد كَذَّبَ أحَدُهُم ابنَ عثيمين فِي مَجلسي أكثر من عشر مَرَّات؛ فغضبت عليه أشد الغضب، وطردته من مَجلسي.

وقد ألفوا كتبًا فِي ذلك، ونشروا أشرطة، وبثوا الدِّعَايَات ضدهم، وملئوا كتبهم وأشرطتهم ودعاياتهم بالأكاذيب والافتراءات؛ ومن بغي الْحَدَّاد أنه ألف كتابًا فِي الطعن فِي الشيخ الألباني وتشويهه، يقع فِي حوالي أربعمائة صحيفة بِخَطه، لو طُبع لعله يصل إِلَى ألف صحيفة، سماه: «الْخَمِيس» أي: الْجَيش العَرَمرَم، له: مُقَدِّمة، ومُؤَخِّرة، وقلب، ومَيمَنَة، ومَيْسَرَة.

وكان يدَّعي أنه يُحذِّر من الإخوان الْمُسلمين، وسيد قطب، والْجُهَيمَانية، ولَمْ نَرَه ألَّفَ فيهم مُجتمعين أي تأليف، ولو مذكرة صغيرة؛ فضلًا عن مثل كتابه «الْخَمِيس».

٧- غلوهم فِي الْحَدَّاد وادعاء تفوقه فِي العلم؛ ليتوصلوا بذلك إِلَى إسقاط كبار أهل العلم والْمَنهَج السَّلفي، وإيصال شيخهم إِلَى مرتبة الإمامة بغير منازع، كَمَا يفعل أمثالُهُم من أتباع من أصيبوا بِجُنُون العظمة، وقالوا على فلان وفلان مِمَّن حَازَ مرتبة عالية فِي العلم: عليهم أن يَجثوا على ركبهم بين يدي أبي عبد الله الْحَدَّاد وأم عبد الله.

٨- تَسَلطُوا على عُلَمَاء السَّلفية فِي الْمَدينة وغيرها، يَرْمُونَهُم بالكذب: فلان كذاب، وفلان كذاب، وظهروا بصورة حب الصِّدق وتَحَريه، فَلَمَّا بُيِّنَ لَهُم كذب الْحَدَّاد بالأدلة والبراهين؛ كشف الله حقيقة حَالِهِم، وما ينطوون عليه من فُجُور، فما ازدادوا إِلَّا تشبثًا بالْحَدَّاد وغُلُوًّا فيه.

٩- امتازوا باللعن والْجَفَاء والإرهاب، لدرجة أن كانوا يُهَدِّدُونَ السلفيين بالضرب، بل امتدت أيديهم إِلَى ضرب بعض السلفيين.

١٠- لعن الْمُعين، حتى إن بعضهم يلعن أبا حنيفة، وبعضهم يكفره.

ويأتي الْحَدَّاد إِلَى القول الصَّوَاب أو الْخَطأ، فيقول: هذه زندقة. مِمَّا يشعر أن الرجل تكفيري متستر.

١١- الكبر والعناد الْمُؤدِّيان إِلَى رَدِّ الْحَق كسائر غُلاة أهل البدع، فكل ما قَدَّمَه أهل الْمَدينة من بيان انْحِرَافات الْحَدَّاد عن منهج السلف ورفضوه؛ فكانوا بأعمالِهم هذه من أسوأ الفرق الإسلاميَّة وشرهم أخلاقًا وتَحَزبًا.

١٢- كانوا أكثر ما يلتصقون بالإمام أحْمَد، فَلَمَّا بُيِّنَ لَهُم مُخَالفة الْحَدَّاد للإمام أحْمَد في مواقفه من أهل البدع أنكروا ذلك، واتهموا مَنْ ينسب ذلك إِلَى الإمام أحْمَد.

ثم قال الْحَدَّاد: وإن صَحَّ عن الإمام أحْمَد؛ فإننا لا نقلده، وما بهم حب الْحَق وطلبه، وإنَّمَا يريدون الفتنة وتَمزيق السلفيين.

ومع تنطعهم هذا رأى السلفيون علاقات بعضهم بالْحِزبيين، وبعضهم بالفُسَّاق في الوقت الذي يُحَاربون فيه السلفيين، ويَحقدون عليهم أشد الْحِقد، ولعلهم يُخفون من الشرِّ كثيرًا، فاللَّه أعلم بِمَا يبيتون.

فإذا بين لنا أبو الْحَسَن بالأدلة الواضحة على أن مَنْ يرميهم بالْحَدَّاديَّة قد اتصفوا بهذه الصفات، فسوف لا نألو جهدًا في إدانتهم بالْحَدَّاديَّة، بل والتنكيل بهم بالكتابة فيهم، والتحذير منهم، وإلْحَاقهم بالْحَدَّاديَّة بدون هَوَادَة، وإن عجز عن ذلك؛ فعليه أن يتوب إِلَى اللَّه ﷻ، ويعلن هذه التوبة على الْمَلأ، وإلَّا فلا نألو جهدًا في نصرتهم ونصرة الْمَنهَج السَّلفي الذي يسيرون عليه، والذب عنه وعنهم.

وعلى السلفيين الصَّادقين أن يَنصُرُوهُم، وينصروا الْمَنهَج الذين يسيرون عليه، ويأخذوا على يد مَنْ ظَلَمَهُم وظلم منهجهم، وحذار حذار أن يَقَعَ أحَدٌ منهم فيما وقع فيه الْحَدَّاديَّة، أو في بعض ما وَقَعُوا فيه، وهذا هو الْمَيدَان العملي لتميز الصادقين من الكذابين، كما قال تعالَى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟ أَن يَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا وَهُمْ

لَا يُفْتَنُونَ ۝ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾ [العنكبوت: ١-٣].

وأسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن يَعصم السلفيين جَميعًا في كل مَكَان من السقوط في هذا الامتحان، ولاسيما في بلاد اليمن التي ظهرت فيها سنة رسول الله ﷺ عبر الْمَنهَج السلفي.

وكتبه

ربيع بن هادي المدخلي

١٤٣٦/٢/٢٠ هـ

* * *

(١٥)

من إنجازات موقع الأثري

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحمد لله رب العالَمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والْمُرسلين نبينا مُحمَّد وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد: فإن للأثريين -أهل السنة الْمَحضة- جهادًا عظيمًا، وذبًّا عن سنتهم الْمَحضة وعلومها، وهدمًا وتدميرًا لغير سنتهم وعلومها.

فمن هذا الْجِهَاد:

١- أخرجوا بعبقريتهم أهل البدع عن قواعد أئمة الْجَرح والتعديل، ومن أصولهم -أي: أئمة أهل الْجَرح والتعديل- ما ضلَّت به الأمة.

٢- رأوا أن هؤلاء الأئمة ليسوا أهلًا لأن يبدعوا، لأن ذلك للعلماء الذين أحاطوا بالشريعة، وعندهم قدرة على الاستقراء والاستنباط.

ثُمَّ ترى أن هؤلاء الأثريين جادون في التبديع، فهم إذن:

العلماء الذين أحاطوا بالشريعة، وهم أهل الاستنباط والاستقراء والإمامة، ولذلك إذا بَدَّع إمامٌ منهم لا يَجوز أن يُسأل عن أسباب هذا التبديع.

٣- أغلقوا بعبقريتهم باب الْجَرح والتعديل على غيرهم؛ لأن عصر الرواية انتهى، وفتحوا أبوابًا جديدة للجرح والتعديل.

ومن هذه الأبواب:

١- أن من وافقهم فهو: عدل ومن أهل الْحَق، وصادق ولو كان من أكذب الناس وأفجرهم.

٢- وأن من خالفهم وصدع بالْحَق فهو: كاذب وجاهل ولا يفهم، وساقط الشهادة ومن أهل التبعية الحمقاء والعنصرية البلهاء وصاحب كذب وتَجنٍّ كما وصفوا بذلك الشيخ أحْمَد بن يَحيَى النجمي[1]، وألحقوا به الشيخ زيد بن مُحمَّد بن

---

(١) انظر: البينات التجلية (ص ٣٧ - ٣٩)

هادي الْمَدخلي والشيخ مُحمَّد بن هادي الْمَدخلي، ومن سكت عنهم فهو من الواقفة المبتدعة وعندهم شرك خفي.

ومن نصحهم وبيَّن لَهم الْحَق فهو جاهل وصاحب جهالات وسبع ومثل الكلب ومرجئ وشيخ ضال، وطعون كثيرة كما فعلوا بالشيخ ربيع، وكم وكم طعنوا بالأكاذيب والافتراءات في كتاب شبكة سحاب من علماء وطلاب، وهذه البلايا كلها في منهجهم حق وصواب، ويرون أن لَهم الْحَق أن يردوا حجج الآخرين ولو من الكتاب والسنة وقواعد أئمة الإسلام وأقوالهم في قضايا الإيْمَان وغيره؛ فاعتبروا يا أولي الأبصار.

٣- وفتحوا بابًا جديدًا -أيضًا- للجرح لَمْ يسبقهم إليه علماء الأمة من أهل الحديث والفقهاء وغيرهم.

مثل: من سقطت عليه كلمة أو سطر عن طريق الغفلة فهو:

كذاب خائن مفتر... إلَى آخر طعونهم[1] لِمن يَحصل له شيء من هذا ولو كان نتيجة غفلة، ولو من طابع، ولو اعتذر وبين الناس عذره وعذر أمثاله فهو: كذاب خائن، ولو دافع عنه فضلاء الناس؛ بل لو قام الفقهاء والْمُحدثون يدفعون عنه هذه التهم الباطلة فهو: كذاب خائن رغم أنوفهم؛ لأنه لا تبديل لكلماتِهم ولاسيما إن صدرت من إمامهم.

وقد عقد علماء الحديث بَحثًا لإصلاح السقط -الذي يقع من العلماء المؤلفين أو الناسخين للكتب- كيفية تَخريج الساقط وسَموه اللحق، ولَمْ يطعنوا به على أحد وعلموا الناس كيف يصلحون السقط في الصفحة اليمنى أو الصفحة اليسرى إن كان سطرًا أو سطرين أو أكثر.

ولو تعدد السقط في صفحة واحدة بينوا له ماذا يصنع، ولَم يطعنوا فيمن يَحصل منهم السقط لا من قريب ولا من بعيد، فعلى مذهب الأثريين الجدد أهل السنة الْمَحضة أن يَحذفوا هذا الباب، ويستبدلوا به بابًا جديدًا يسمونه: باب الكذب

(١) انظر: تعقبات المفرق على الناصح الصادق الَّتِي نشرت في شبكة الأثري، ولا يبعد أن يكون قائلها.

والخيانة وليجهلوا العلماء قبلهم.

٤- فتحوا بابًا آخر للجرح لا يعرفه علماء الأمة لا أئمة الجرح والتعديل ولا فقهاء ولا غيرهم ألا وهو: الحكم على من خفيت عليه كلمة، ولَمْ يستطع أن يكتبها كما هي لشدة غموضها فإنه: كذاب مفترٍ[1] في منهجهم الفذ[2].

وقد عقد العلماء بابًا بل ألفوا كتبًا في التصحيف ذكروا عن أئمة أنهم وقعوا في التصحيف -أي: في أشد مِمَّا وقع لبعض الباحثين المعاصرين- ومثلوا بعدد من الأئمة الكبار فضلًا عن غيرهم مثل:

شعبة وقع في تصحيف في المتن والإسناد.

ومثل: وكيع بن الجراح، وغندر، ومُحمد بن الْمثنّى العنزي -أحد شيوخ مسلم-، ومثل الإمام مُحمَّد بن جرير، والصولي، والإمام أبي بكر الإسماعيلي، وغيرهم مِمَّن حصل منه تصحيف.

فليسقط الأثريون أهل السنة الْمَحضة بقيادة الإمام فالِح هذا البابَ، وليسقطوا هؤلاء الأئمة مِمَّن وقع منهم تصحيف، وليطعنوا في أهل الحديث وأئمتهم، وليرموهم بالجهل والْمُجاملة وبِما شاءوا، وليعتبروا أعمالَهم هذه من التجديد الذي لَمْ تعرف الأمة تَجديدًا مثله، فما على الأمة إلا أن تفرح بِهذا التجديد وأن تنقاد لِهؤلاء الأئمة الأثريين الكبار.

ولا يَجوز لأحد أن يعارض إمامهم في أي شيء ومن عارضه فقد كذَّب الإسلام وكذَّب القرآن والسنة ونسف رسالات الرسل والكتب جَميعًا.

وكتبه

ربيع بن هادي عمير المدخلي

٢٩ من ذي الحجة عام ١٤٢٥هـ

---

(١) انظر مقال المعرق تَحت عنوان افتراء جديد من الدكتور الناصح الصادق لا يفوتك.

(٢) ولو بذل جهدًا كبيرًا في قراءتها وقلبها على وجوه من الاحتمالات، وكتب ما أدّى إليه اجتهاده.

(١٦)

خطورة الحدادية الجديدة
وأوجه الشبه بينها وبين الرافضة

عزيز بالإسلام

عزيز بالإسلام

عزيز بالإسلام

عزيز بالإسلام

خطورة الحدادية الجديدة وأوجه الشبه بينها وبين الرافضة[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أما بعد:

فإن من يستقرئ أحوال الحدادية الجديدة وكتاباتهم ومواقفهم؛ يدرك أنهم يسيرون على منهج فاسد وأصول فاسدة يُشابهون فيها الروافض.

وسوف أعرِضُ في هذا المقال ما تيسّر منها؛ نصيحةً للمسلمين وللسلفيين منهم بصفة خاصةٍ ليحذروهم وليحذّروا منهم.

ومِمّا ألجأني لبيان شيء من أصول وأحوال هذه الفئة الضالّة إسرافهم في السبّ الشنيع والبُهت الفظيع الذي يُنشر في موقعهم المُسمّى بـ: الأثري! الذي يَخجلُ منه الروافض وكلُّ أهل المِلل!

ومن بُهتهم الذي ينشرونه في هذا الموقع: ما قاله أحدهم وهو الذي سمّى نفسه بـ: السحيمي الأثري! في مقال سمّاه: ﴿لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِي ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [القصص: ٥٥].

بتاريخ ٨/ ٤/ ٢٠٠٥م ضمّنه كلامًا قبيحًا لا يصدُرُ إلّا من أحطّ البشر أخلاقًا

---

(١) وإن كانت هذه الفئة تتحلّى بمشابهة الروافض فيما ذكرناه من أوجه الشبه فإنّا ومن منطلق الإنصاف لا نقول بأنهم روافض، ولكن ما نقوله نمن باب قول النبي ﷺ: «إنك امرؤ فيك جاهلية». وإن كان من قال فيه رسول الله ﷺ هذا القول قد تاب فورًا وأناب إلى الله تعالى، فليت هؤلاء يتوبون إلى الله من هذه الخصال الذميمة.

ويصعبُ حكايته على النفوس الْحَيَّة، ومنه العبارات الآتية:

١- قال طاعنًا في علماء الْمَنهج السلفي: شيوخ يكذبون، ويفترون، ويظلمون، ويصغون للنمامين الفشاشين الأفاكين ويبنون حكمهم على حكم هؤلاء، وهم والله الذي أقسم به لا شريك له لا يعرفون في أي وادٍ سارت فتواهم أو أحكامهم الْجَائرة!!

* أقول: وهذا من أفرى الفِرى على هؤلاء العلماء الأفاضل.

٢- وقال: يا قوم أأصبحتم رافضة وصوفية و... -كلمة لا أستطيع حكايتها-!!

أقول: وبهذا الأسلوب فاقوا الروافض في بُهتهم وقذارة كلامهم وبشاعته.

أيليق بِمسلم أن يسوق مثل هذا الفجور وقول الزور تَحت الآية الكريْمة التي عنون بها لِهذه القبائح والْمَخازي؟!

أليس هذا من تَحريف كلام الله والانْحراف به عن مقاصده الشريفة ومنها تربية الأمَّة على الأخلاق العالية؟! فوالله لو جاء بعنوانٍ من كلام الروافض لَهَان الأمر، أما أن يسوقها تَحت آية من كلام الله -تبارك وتعالَى- فهذا أمرٌ -والله- لا يُطاق، وما أظنُّ مسلمًا مهما بلغ من الضلال أن يَحتمل مثل هذا الأسلوب.

ومِمَّا يزيد الأمر فظاعةً: أن يتلقاه أعضاء هذا الْمَوقع بالترحيب والتأييد!!

وهاكم ما تيسَّر ذكره من أوجه الشبه بينهم وبين الروافض:

- الوجه الأول: التقية الشديدة؛ فالرافضي يعترف لك بأنَّه جعفري ويعترف ببعض أصوله وعقائده الفاسدة، وهؤلاء لا يعترفون بأنَّهم حدادية ولا يعترفون بشيءٍ من أصولِهم وما ينطوون عليه.

- الوجه الثاني: السرية الشديدة في واقعهم وموقعهم في الشبكة الْمَعروفة بالأثري بدرجة لا يلحقهم فيها أي فرقة سِرِّيَّة؛ حيث يكتبون تَحت أسْمَاء مَجهولة مسروقة، فإذا مات أحدهم فلا يُعرف له عينٌ ولا أثر!؛ وبِهذا العمل فاقوا الروافض فإنَّهم معروفون وكتب التاريخ والْجَرح والتعديل مشحونة بأسْمَائهم وأحوالِهم وإن كانوا يستخدمون التقية والتستر بحيث لا يظهر كثير من أحوالِهم.

- **الوجه الثالث: الرفض**؛ فالروافض رفضوا زيد بن علي لَمَّا تولَّى أبا بكر وعمر، والْحَدادية رفضوا أصول أهل السنة في الْجَرح والتعديل وتنقصوا أئمة الْجَرح والتعديل وتنقصوا أصولَهم فقالوا:

(هل الْجَرح والتعديل الذي في علم الْمُصطلح هو نفسه كلام الأئمة والعلماء في أهل البدع والأهواء، أو بِمعنًى آخر: هل تطبق قواعد هذا العلم في الكلام على أهل النحل؟!)

١- إن علم الْجَرح والتعديل جانبِي من علوم الشريعة له ضوابط وقواعد مُحددة معروفة بيَّنها أهل هذا العلم في كتبهم، أما الكلام في الرجال غير الذين في الرواية فهذا يَحتاج إلَى عالِم مُحيط بالشريعة ينظر في الأصول ويستقرئ الأدلة ليخرج بعدها بِحكم على هذا الرجل وهل خالف منهج أهل السنة والْجَماعة أو لا؟!

٢- علماء الْجَرح والتعديل قد يتكلمون في الراوي بسبب أمور لا تستدعي جرحه، أما العلماء إذا تكلموا في شخص وبدَّعوه فبعد النظر في منهج أهل السنَّة والْجَماعة واستقراء الأدلَّة لأنَّهم يعلمون خطورة التبديع، وفرق بين هذا وذلك!!

٣- علماء الْجَرح والتعديل قد يَختلفون في الْحُكم على راوٍ معيَّن؛ فلا يكون سببًا للحكم على الآخرين ما لَمْ يأخذوا بِهذا الْجَرح، أما العلماء إذا تكلموا في مبتدع فيجب اتباعهم وإلَّا أُلْحِق بِهم من لَمْ يأخذ بقولِهم بذلك الْمُبتدع!!

٤- ولِهذا فإنَّ قواعد علم الْمُصطلح مَحدودة لا تتجاوز إطارها الذي وضعت فيه، وإن وقع تشابه في بعضها بين كلام الأئمة في أهل البدع والأهواء فلا يكون ذلك حاملًا لتطبيق باقي القواعد في الْحُكم على الرجال الذين هم خارج الرواية.

هذا الذي يدندن حوله الشيخ فالح، ويريد من الشباب السلفي أن يتنبَّه إلَى تلبيس أهل الأهواء في هذا الْجَانب؛ فهم يريدون منهم أن تطبق قواعد الْمُصطلح في الكلام على أهل البدع لكي يردُّوا أحكام العلماء فيهم!

وقد رددتُ على هذه الأصول الفاسدة التِي أهانت علماء الْجَرح والتعديل وأهانت أصولَهم العظيمة في كتابي: أئمة الْجَرح والتعديل هم حُماة الدِّين.

- **الوجه الرابع: رفضوا أصول أهل السنة في مراعاة الْمَصالِح والْمَفاسد.**

- الوجه الْخَامس: رفضوا أصول أهل السنة فِي الأخذ بالرخص فِي الأصول والواجبات، ورفضوا أقوال علماء السنة فِي بيان الأحوال الَّتِي يرخص فِيها الشرع الْحَكيم وتَجاهلوا النصوص القرآنية والنبوية فِي مراعاة الْمَصالِح والْمَفاسد والأخذ بالرخص، وأرادوا تكبيل الْمَنهج السلفي وأهله بآصارهم وأغلالِهم الْمُهلكة.

- الوجه السادس: إسقاطهم لعلماء السنة الْمُعاصرين وتنقصهم لَهم ورد أحكامهم القائمة على الأدلة والبراهين، وخروجهم عليهم وطعنهم فِيهم وفِي مناهجهم وأصولِهم القائمة على الكتاب والسنة ومنهج السلف الصالِح.

- الوجه السابع: تسترهم ببعض علماء السنة مكرًا وكيدًا مع بغضهم لَهم ومُخالفتهم فِي أصولِهم ومنهجهم ومواقفهم، كما يفعل الروافض فِي تسترهم بأهل البيت مع مُخالفتهم لَهم فِي منهجهم وأصولِهم وبغضهم لأكثرهم.

لِمَاذا يفعلون هذا؟

- الْجَواب: ليتمكنوا من إسقاط من يُحاربونَهم من أهل السنة وليتمكنوا من الطعن فِيهم وتشويههم وتشويه أصولِهم؛ وليحققوا أهدافهم فِي تشتيت أهل الْمَنهج السلفي وضرب بعضهم ببعض.

- الوجه الثامن: الدعوة إلَى التقليد كما هو حال الروافض وغلاة الصوفية؛ وهذا ما اخترعه عبد اللطيف باشميل لَمَّا فشل مَحمود الْحَداد وعصابته فِي الْمُواجهات الوقحة للعلماء والطعن الظاهر فِيهم وأسقط الله الْحَداد؛ فأراد عبد اللطيف الْمُضي قدمًا بِمنهج الْحَدادية فِي ثياب جديدة وخلف أسوار وتَحت ظلمات الْمَكر.

فأظهر -مكرًا- احترام علماء نَجد زعمًا منه أنَّهم مقلدة ودعاة تقليد - وحاشاهم من ذلك- وقام هو وبعض عصابته بنشاط قوي فِي دعايات وكتابات استهدفوا بِها أهل الْمَدينة فأسقط الله كيدهم.

وتظاهر بالْحَماس للإمام مُحمد بن عبد الوهاب والدفاع عنه فافتعل بأكاذيبه وخياناته عدوًا للإمام مُحمد بن عبد الوهاب ألا وهو الشيخ العلامة الْمُحدث

السلفي مُحمد ناصر الدين الألباني الْمُوالي للإمام مُحمد بن عبد الوهاب والسائر على منهجه منهج السلف الصالح؛ افتعل منه عدوًا لدودًا لا نظير له للإمام مُحمد ودعوته ولآل سعود وربط أهل الْمَدينة به وادعى للألباني منهجًا خاطئًا يسير عليه أهل الْمَدينة.

لِمَاذا اخترع هذا الْمَنهج؟ ليتمكن من إسقاط الألباني وجهوده خلال ستين سنة في خدمة التوحيد والسنة وإسقاط مواجهاته للبدع وأهلها، كل البدع بِما فيها الإرجاء؛ وليغرس العداوة والبغضاء بين أهل السنة والتوحيد في نَجد وبين إخوانِهم من أهل التوحيد والسنة في الْمَدينة والشام واليمن وكل مكان تنتشر فيه السنَّة وينتشر فيه التوحيد.

وكان فالِح يسير مع عبد اللطيف في هذا الْمَيدان بصورة خفية ماكرة تظهر علاماتُها بين الفينة والفينة إلَى سنوات قريبة، ثُمَّ أظهر أصوله الفاسدة ومنهجه في الصورة الْجَديدة التي هي أخطر وأقبح من واقع الْحَدادية القديْمة، وبرزت فيها الأصول الباطلة الْمُهلكة الْهَدامة للمنهج السلفي وأهله.

وأخيرًا فضح الله هذا الْمَنهج وأصحابه -بعد تستر طويل- أكثر وأكثر بدفاع فالِح عن عبد اللطيف باشميل وأباطيله وأكاذيبه وافتراءاته على الألباني وأهل الْمَدينة وتزكيته، وبالدفاع عن الْحَدادية وعن غيرهم من أهل الباطل الذين واجههم الشيخ ربيع، وبيَّن الشيخ ربيع في مواجهتهم أباطيلهم وأوضح الْمَنهج السلفي الْمُضاد لتلك الأباطيل والأصول الفاسدة.

وبكل ما ذكرتُ يكون فالِح وعصابته قد مَرَقُوا من الْمَنهج السلفي وأصبحوا من ألدِّ خصومه، ويظهر للعاقل أنَّهم أشد خطرًا عليه وعلى أهله من كل خصوم وطوائف أهل الضلال.

- الوجه التاسع: أنَّهم يفترون على الشيخ ربيع ومن ينصره في الْحَق من العلماء وأعضاء شبكة سحاب السلفية بأنَّهم مرجئة وبأنَّهم صنف أخير من أصناف الْمُرجئة، وكذبوا ورب السموات والأرض جُملة وتفصيلًا، والشيخ ربيع وإخوانه مشهورون بِمحاربة البدع جَميعًا ومنها الإرجاء بكل أصنافه.

- وأخيرًا وصفوهم بالرفض والصوفية و..... ! -كلمة لا أستطيع حكايتها-!!!.

- وللقوم أكاذيب وافتراءات وخيانات وبتر متعمَّد لكلام من يريدون أن يُلصقوا به تُهمة من التهم الكبيرة، وكذب وتَحريف في الدفاع عن أعضائهم ومن يقودهم. وبِهذه الْخِصال الشنيعة شابَهوا الروافض والفئات والأحزاب الضالة.

- قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ بعد ذكر مَخازي الروافض ومنها موالاتُهم للكفَّار ضد الْمُسلمين قال: فهم أشد ضررًا على الدين وأهله، وأبعد عن شرائع الإسلام من الْخَوارج الْحَرورية؛ ولِهذا كانوا أكذب فرق الأمة، فليس في الطوائف الْمُنتسبة إِلَى القبلة أكثر كذبًا ولا أكثر تصديقًا للكذب وتكذيبًا للصدق منهم، وسيما النفاق فيهم أظهر منه في سائر الناس، وهي التي قال فيها النبي ﷺ: «آية الْمُنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اؤتُمن خان».

- وفي رواية: «أربع من كن فيه كان منافقًا خالصًا، ومن كان فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتَّى يدعها: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر». اهـ.

فهؤلاء الْحَداديون يُشابِهون الروافض في الكذب وتصديق الكذب وتكذيب الصدق؛ فهناك مقالات وأقوال صادقة قائمة على الكتاب والسنَّة كذَّبوا مضمونَها وردُّوها، ومنها أقوال لعلماء فحول حرَّروها في قضايا الإيْمان ومسائل الأصول ردُّوها ورفضوها، وهناك من الأقاويل والأباطيل والأكاذيب والتحريفات أيَّدوها ونصروها، وكم فجروا في خصومتهم لأهل السنَّة هذا بالإضافة إِلَى صفاتِهم التي سلفت.

- الوجه العاشر: التدرج الْمَاكر على طريقة الباطنية وإن كنَّا لا نرى أنَّهم باطنية لكن نرى أنَّهم شابَهوهم في التدرُّج والتلوُّن.

فقد كانوا إِلَى عهد قريب يتظاهرون باحترام مَجموعة من العلماء ويرون أن من خالفهم فقد كذب الإسلام وكذب القرآن والسنة ونسف الإسلام، ويدعون إِلَى تقليدهم بِحماس، فلما ظنوا أنَّهم قد قوي ساعدهم واشتد عودهم أعلنوا عليهم

الْحَرب وسفهوا أقوالَهم وجرَّأوا عليهم الأوغاد.

وهكذا يتدرجون في دعوتهم السرية، يبدءون بالتظاهر باحترام الإمام ابن باز إلَى ابن تيمية، ثُم يتدرجون بالأغرار شيئًا فشيئًا إلَى أن يعتقدوا أنهم قد أحكموا القبضة عليهم، يبدءون في إسقاط العلماء بطريقتهم الْمَاكرة واحدًا تِلْوَ الآخر إلَى أن يصلوا إلَى ابن تيمية، ثُم هم كالروافض إذا خافوا تظاهروا باحترام الصحابة وحبهم والتَّرضِّي عنهم، فإذا أمِنُوا سبُّوا الصحابة وطعنوا فيهم، وهؤلاء الْحَدادية يفعلون مثلهم إذا أمِنُوا طعنوا في العلماء الطَّعن الذي ذكرنا بعضه في بداية هذا الْمَقال.

وانظر ما يصنعون بالألباني؛ فقد تظاهروا باحترامه والدفاع عنه ورمي من يصفه بالإرجاء بأنهم خوارج، ثُم تَحولوا إلَى الطعن فيه ورميه بالإرجاء والْمُخالفة لِمَنهج السلف.

وفي هذه الأيام تظهر لَهم عناوين في شبكتهم الأثري!! كالتالِي:

١- التوحيد أولًا يا دعاة الإسلام؛ للعلامة الألباني.

٢- اقتران العلم بالسيف في دعوة الإمام مُحمد بن عبد الوهَّاب؛ للعلامة الْمُحدِّث الكبير الألباني.

٣- الشيخ الألباني يردُّ على الذين يعرفون الْحَق ويكتمونه.

- قلتُ: ليطعنوا بذلك كذبًا وزورًا في أهل السنة حيث لَم ينصروهم ويؤيدوا أكاذيبهم وأصولَهم الفاسدة الْمُناهضة لأصول السلفية والْمَنهج السلفي.

٤- الزكاة؛ للعلامة الشيخ مُحمد العثيمين.

٥- الزكاة وفوائدها؛ للعلامة العثيمين.

- قلت: وهم يطعنون فيه وفي إخوانه كبار العلماء منذ قامت حركتهم الْحَدادية الأولَى وفي الْمَرحلة الْجَديدة التي تواجه الْمَنهج السلفي وأهله، ويَرُدُّون أقوالَهم الصحيحة التي تُخالف منهجهم الفاسد، وقد طعن شيخهم في الشيخين فكفى تلاعبًا وذَرًّا للرَّماد في العيون.

- الوجه الحَادي عشر: التعصب الشنيع، والتعاون بينهم على الإثم والعدوان والبغي، والتناصر على الكذب والفجور والتأصيلات الباطلة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في منهاج السنة النبوية (٤/ ١٣٧-١٣٨): «لا نعلم طائفة أعظم تعصبًا في الباطل من الرافضة، أنهم دون سائر الطوائف عُرف منهم شهادة الزور لِموافقهم على مُخالفهم، وليس في التعصب أعظم من الكذب».

- الوجه الثاني عشر: المُكابرة والعناد والإصرار على الباطل والتمادي فيه والجُرأة العجيبة على تقليب الأمور بِجعل الحَقِّ باطلًا والباطل حقًّا، والصدق كذبًا والكذب صدقًا، وجعل الأقزام جبالًا والجِبال أقزامًا، وتعظيم ما حقَّر الله وتَحقير ما عظَّم الله، ورمي خصومهم الأبرياء بآفاتِهم وأمراضهم المُهلكة.

وهذه الأمور يدلُّ بعضُها -فضلًا عن كلِّها- على أنَّ هذه الفئة ما أُنشِئت إلَّا لِحَرب السنَّة وأهلها، مِمَّا يُؤكِّدُ هذا: أنَّك في هذه الظروف العصيبة والمِحنة الكبيرة التي تكالب فيها اليهود والنصارى والفرق الضالة على السنَّة وأهلها تَجدُ هذه الفئة في طليعتهم في هذه الحَرب الشرسة وأشدهم حربًا، حيث لا شُغلَ لَهم ولا لِمَوقعهم المُخصَّص للفتن إلَّا حرب أهل السنَّة ومنهجهم وأصولِهم وحرب موقعهم السَّلفي الوحيد سحاب الذي يرفع راية السنَّة ويذب عنها وعن أهلها.

وما يذكرونه في موقعهم المُسمَّى زورًا بـ: الأثري! عن بعض العلماء ما هو إلَّا سترًا لأنفسهم، وإلَّا للتقَوِّي بذلك على حربِهم لأهل السنَّة.

وإنَّ بعض أعمالِهم هذه في هذه الظروف العصيبة ليكشفُ كشفًا جليًا على أنَّ هذه الفئة إنَّما هي دسيسة أُعدَّت لتحقيق أهداف وأهداف!.

فلا يغرنكم أيها السلفيون تباكيها الكاذب ودعاواها الباطلة التي تفضحُها أقوالُهم وأصولُهم ومواقفهم وأخلاقهم وأكاذيبهم الظاهرة المَكشوفة لِمَن له أدنَى بصيرة وإدراك.

- الوجه الثالث عشر: الولاء والبراء على أشخاص كما يفعل الروافض في ولائهم[1] الكاذب لأشخاصٍ من أهل البيت، لكنَّ هؤلاء يُوالون ويُعادون على

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في منهاج السنة (٥/ ١٣٣): والرافضة سلكوا في مسلك الفرق فوالوا=

أشخاصٍ من أجهل الناس وأكذبِهم وأفجرهم وأشدهم عداوة للمنهج السلفي وعلمائه، وتقديس هؤلاء الْجُهال الْمُغرقين فِي الْجَهل والْمَعدودين فِي الأصاغر بكل الْمَقايِيس دينًا وسنًّا ومنهجًا وعقيدة مِمَّن لا يعرفون بعلم ولا خلق إسلامي ولا أدب إسلامي ولا إنساني.

انظر كيف أقاموا الدنيا وأقعدوها لَمَّا انتقد الشيخ عبيد الْجَابري أحد قادتِهم الأطفال فرفعوا من شأن هذا الطفل سنًّا وعلمًا وأخلاقًا، وأوسعوا الشيخ عبيدًا الْجَابري طعنًا وتَحقيرًا بعد أن كانوا يبالغون فِي تعظيمه كعادتِهم فِي العلماء غيره، حيث كانوا يتظاهرون بتعظيمهم فلمَّا خالفوا أباطيل رمزهم الْحَالي وخالفوهم فِي أباطيلهم وجهالاتِهم وأكاذيبهم أوسعوهم طعنًا وتكذيبًا وتَحقيرًا!!

فحالُهم كحال اليهود مع عبد اللَّه بن سلام أحد أحبار بنِي إسرائيل الذي أكرمه اللَّه بالإسلام، فقد أخرج البخاري فِي صحيحه (٣١٥١) بسنده إِلَى أنس ﷺ قال: «بلغ عبد اللَّه بن سلام مقدم رسول اللَّه ﷺ الْمَدينة، فأتاه فقال: إنِّي سائلك عن ثلاث لا يعلمهن إلا نبي: ما أول أشراط الساعة؟ وما أول طعام يأكله أهل الْجَنة؟ ومن أي شيء ينْزِع الولد إِلَى أبيه ومن أي شيء ينْزِع إِلَى أخواله؟ فقال رسول اللَّه ﷺ: خَبَّرَنِي بِهن آنفًا جبريل، قال: فقال عبد الله: ذاك عدو اليهود من الْمَلائكة! فقال رسول اللَّه ﷺ: أما أول أشراط الساعة: فنار تَحشر الناس من الْمَشرق إِلَى الْمَغرب. وأما أول طعام يأكله أهل الْجَنة: فزيادة كبد حوت. وأما الشبه فِي الولد: فإن الرجل إذا غشي الْمَرأة فسبقها ماؤه كان الشبه له، وإذا سبق ماؤها كان الشبه لَها. قال: أشهد أنك رسول اللَّه.

ثُم قال: يا رسول اللَّه إن اليهود قوم بُهت إن علموا بإسلامي قبل أن تسألَهم بَهتوني عندك، فجاءت اليهود ودخل عبد اللَّه البيت، فقال رسول اللَّه ﷺ: أي

= بعضهم وغلوا فيه وعادوا بعضهم وغلوا في معاداته، وقد يسلك كثير من الناس ما يشبه هذا في أمرائهم وملوكهم وعلمائهم وشيوخهم؛ فيحصل بينهم رفض في غير الصحابة: تَجد أحد الحزبين يتولَّى فلانًا ومُحبيه ويبغض فلانًا ومُحبيه، وقد يسب ذلك بغير حق وهذا كله من التفرق والتشيع الذي نَهى اللَّه عنه ورسوله؛ فقال تعالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام:١٥٩]. وساق آيات فِي هذا الْمَعنَى.

رجل فيكم عبد الله بن سلام؟ قالوا: أعلمنا وابن أعلمنا وأخيرنا وابنُ أخيرنا. فقال رسول الله ﷺ: أفرأيتم إن أسلم عبد الله؟ قالوا: أعاذه الله من ذلك. فخرج عبد الله إليهم فقال: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن مُحمدًا رسول الله. فقالوا: شرُّنا وابن شرِّنا، ووقعوا فيه!!

قال الحافظ في الفتح (٧/ ٢٩٨) شرح حديث (٣٩١١): في رواية يَحيَى بن عبد الله: فقلت: يا رسول الله، ألَم أخبرك أنهم قوم بُهت أهل غدر وكذب وفجور. وفي الرواية الآتية: فتنقصوه، فقال: هذا ما كنت أخاف يا رسول الله.

والشاهد من هذا: أنَّ اليهود لَمَّا ظنوا أن عبد الله بن سلام سيبقى على ضلالهم وباطلهم مدحوه وقالوا: خيرنا وابن خيرنا، ولَمَّا أعلن الْحَق انقلبوا فورًا فلموه فقالوا: شرنا وابن شرنا ووقعوا فيه.

وهكذا يفعل هؤلاء القوم كرَّات ومرَّات مع أفاضل أهل السنة والْحَق؛ يَمدحونَهم لأغراض يبيِّتوها في أنفسهم فلما واجهوا أباطيلهم وخالفوهم طعنوا فيهم واحدًا تلو الآخر وحاربوهم، وكلما زاد العالِم بيانًا لباطلهم زادوا طغيانًا وكذبًا وبُهتًا له وفجورًا في حربه إلَى تصرفات ومقالات مُسِفَّة يَخجل منها كل فرق الضلال.

ومع كل هذا الفجور والْمَخازي والضلال يَدَّعُون كذبًا وزورًا مفضوحًا أنَّهم هم أهل السنة! ويتمادحون بذلك، فيقال لَهم ما روي عن عمرو بن العاص رضي الله عنه أنه قال لِمسيلمة لَمَّا ادَّعَى النبوة وشرع يقرأ على عمرو رضي الله عنه أكاذيبه التي يسميها قرآنًا فقال له: والله إنك لتعلمُ أنِّي أعلم أنَّك كاذب.

فكل السلفيين -لا عمرو واحد- يعلمون أنَّكم كذَّابون في كل ما واجهتم به أهل السنة، ويعتقدون فيكم أنكم تعلمون أنكم كذَّابون، ولن تضروا الإسلام بشيء، ولن تضروا السلفية وأهلها بشيء، وثِقُوا أنكم لا تُهلكون إلا أنفسكم في الدنيا والآخرة إن لَم تتوبوا إلَى الله توبة نصوحًا، وإن أفرحتم أعداء الله وأعداء الْمَنهج السلفي فلن يضر ذلك هذا الْمَنهج العظيم، كما قال رسول الله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الْحَق لا يضرهم من خذلَهم حتَّى يأتي أمر الله وهم كذلك». صحيح مسلم (١٩٢٠).

وقد بوّب الإمام البخاري في صحيحه: باب قول النبي ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق». وهم أهل العلم.

فهذا ما تيسّر ذكره من أصول هذه الطائفة المُشابِهة لأصول الرافضة وأفعالِهم ومنهجهم.

برّأ اللهُ الإسلام من أعمالِها وأخلاقها وأصولِها، إنّ ربنا لسميع الدعاء، والله أعلم.

وصلّى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

وكتب

ربيع بن هادي عمير المدخلي

ليلة ١٥ ربيع الأول ١٤٢٦هـ

* * *

(١٧)

كلمة في التوحيد

﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾

وتعليق بعض أعمال الحدادية



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

أمَّا بعد: فإنَّ الله -تبارك وتعالَى- أكمل الرسالات وختم النبوات برسالة مُحمَّد ﷺ أكمل الرسالات وأشملها وأرحمها وأوسطها؛ كانت في الشرائع السابقة -خاصة في بني إسرائيل- آصار وأغلال، فالله -تبارك وتعالى- رفع الآصار والأغلال: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧].
يجدون مُحمدًا ﷺ في كتبهم بهذه الصفات.

وقد أثنى الله على مُحمَّد ﷺ وأصحابه في الكتب السابقة: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ٢٩].

فهذه صفات مُحمَّد وأصحابه في التوراة والإنجيل، فقال في وصفهم في الإنجيل: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾. واستنبط مالك وغيره تكفير الروافض الذين يغيظهم أصحاب مُحمَّد ﷺ فهم خير أمة أخرجت للناس وهم أمة وسط، وهذه أمة وسط كما وصفها الله -تبارك وتعالَى- بين الأمم كلها: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

يأتي الله يوم القيامة بنوح فيسأله: هل بلَّغتَ؟ فيقول: نعم، ثُمَّ يسأل الله قومه فيقولون: ما أتانا من نذير! فيقول الله: من يشهد لك؟ فيقول نوح ﷺ: مُحمَّد ﷺ وأمته، فيشهدون له وهم عدول وشهود في تبليغ هذه الرسالة بلَّغها الأمناء العدول.

ولِهذا وضع أئمة الْحَديث -رضوان اللَّه عليهم- شروطا لقبول الرواية، ووضعوا -هم والفقهاء- شروطًا لقبول الشهادة، فلا يقبل الْخَبر والشهادة إلَّا من العدول الضابطين إلَى شروط أخرى: اتّصال الإسناد، عدم الشذوذ، عدم العلّة، ضبط شديد جدًّا ومُحكم؛ لِحفظ دين اللَّه -تبارك وتعالَى- وحِمايته من روايات الكذَّابين والضعفاء والْمَجهولين، وأمثال ذلك مِمَّا ذكروه في كتب علوم الحديث، واشترطوا اتّصال السند، فلا يقبل المرسل ولا المعضل ولا الْمُنقطع... ولا يقبلون رواية الْمُبتدع الداعية، ويَختلفون في رواية غير الداعية. منهم: من يقبلها، ومنهم: من لا يقبلها؛ لأنَّ غلاة أهل البدع ودعاتَهم تَحملهم بدعهم على الكذب على رسول اللَّه ﷺ، كم كذبوا على رسول اللَّه ﷺ لكن تصدى لَهم جهابذة أهل السنة وحفاظها وأئمة الْجَرح والتعديل، فغربلوا سنة رسول اللَّه ﷺ مِمَّا شابَها من دسّ هؤلاء، حَتَّى إنَّه لَمْ يَخفَ على أئمة أهل الْحَديث حرف واحد يُكذَب أو يُخطأ فيه على رسول اللَّه ﷺ، فلا تَجد كذبة على رسول اللَّه ﷺ أو كذبات إلا وقد بيَّنوها.

ولا خطأ من أي أحدٍ -حَتَّى من صحابِي- إلا بيَّنوه للناس، وقدَّموا هذا الدين خالصًا نقيًّا لِهذه الأمة، وسيبقى إلَى يوم يأذن اللَّه في زوال هذا الكون وقيام الساعة.

فرضي اللَّه عنهم فهم العدول والشهداء يُجرحون فمن جرحوه فقد هلك، ومن عدّلوه فقد ارتفع وأصبح أهلًا للشهادة ونقل هذا الدين، رضوان اللَّه عليهم.

فأهل السنَّة وسط بين الفرق كلها كما أنَّ هذه الأمة وسط بين الأمم كلها، أهل السنة وسط بين الفرق الَّتي انْحرفت عن دين اللَّه الحق وعن صراطه المستقيم ومنهاجه القويم: فهم وسط في باب صفات اللَّه بين الْجَهمية الْمُعطلة وبين الْمُشبهة الغالية في الإثبات، فالْجَهمية غلوا في تنْزيه اللَّه عن مشابَهة الْمَخلوقين -كما يزعمون- فأدى بِهم غلوُّهم وإفراطهم في هذا التنْزيه المختل إلَى أن عطّلوا اللَّه من صفات كماله، فاللَّه عند غلاة الْجَهمية عندهم لا يسمع ولا يبصر ولا يرى ولا ينْزل ولا استوى على العرش ولا ولا.... ولا رَحْمَة ولا غضب ولا رضا... ولا فوق ولا تَحت ولا داخل العالم ولا خارجه ولا... وبعضهم يقول: إنَّه في كلّ مكان... قاتلهم الله!

ويَحتجون بِمثل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ وينسون آخر الآية ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

فأوّل الآية ينزه اللَّه عن مشابَهة الْمَخلوقين، وآخرها يثبت له صفات الكمال، فنحن نثبت له الصفات -صفات كماله- على أساس: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾. نَجمع بين الإثبات والتنْزيه.

بينما المعطلة يأخذون أوّل الآية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾. وينسون آخرها ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾. فيجردونه ويعطلونه من صفات كماله.

وأخذ الْمُشبهة بِمبدأ الإثبات وغَلَوْا فيه وشبَّهوا اللَّه بِمخلوقاته: له سَمع كسمعنا! وبصر كبصرنا! واستواء كاستوائنا! ونزول كنُزولنا!... !! تعالَى اللَّه عن ذلك علوًّا عظيمًا.

وأهل السنة توسطوا فأثبتوا لله صفات الكمال، ونزَّهوه عن مشابَهة الْمَخلوقات: أثبتوا له صفات كماله، ونزَّهوه عن مشابَهة مَخلوقاته، والآيات في إثبات الصفات كثيرة جدًّا، والأحاديث كذلك وآيات التنْزيه موجودة أيضًا.

وعند أهل السنة قاعدة يَجب أن ننتبه لَها، وهي: الإجْمَال في النفي والتفصيل في الإثبات.

قال تعالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣].

﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]. إجْمَال في النفي.

أما التفصيل: سَميع، بصير، قدير، خبير... والقرآن مليء بِهذا التفصيل.

الشاهد: أنَّ أهل السنة وسط في كل أبواب الدين، ومنها: قضايا العقيدة، وقد ضربنا لكم مثلًا بالمشبهة والمعطلة، وأهل السنة وسط:

فالمشبهة: غلوا في الإثبات فشبهوا اللَّه بِخلقه.

والمعطلة: غلوا في تنْزيه اللَّه -بزعمهم- عن مشابَهة الْمَخلوقين فعطلوا اللَّه عن صفات كماله.

وأهل السنة: أثبتوا له صفات الكمال على أساس: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾: فعندهم إثبات بلا تمثيل وتنزيه بلا تعطيل -كما سبق- خالفوا أهل الأهواء، وأخذوا طريقة السلف والصراط المستقيم الذي كان عليه رسول الله ﷺ وصحابته الكرام، وجاء به القرآن والسنة.

كذلك في باب الوعد والوعيد فالْخَوارج والمعتزلة تعلقوا بنصوص الوعيد:

فمرتكب الكبيرة عند الْخَوارج كافر وحكمه في الآخرة الْخُلود في النار أبد الآبدين ولا تقبل فيه شفاعة الشافعين.

وعند المعتزلة مرتكب الكبيرة يَخرج من الإيْمَان، ويبقى في منْزلة بين الْمَنْزلتين: لا مؤمن ولا كافر -هذا حكمه في الدنيا-ا، وحكمه في الآخرة يلتقون فيه مع الْخَوارج أنَّه خالد مُخلد في النار، ولا تقبل في مرتكب الكبائر الْمُصِرِّين عليها -ماتوا مصرين عليها- لا يَخرجون من النار، ولا تقبل فيهم شفاعة الشافعين، وتعلقوا بنصوص وردت في الكفار، الكفار الذين كذَّبوا الله وكذَّبوا رسله إِلَى آخر الكفريات.

وأهل السنة توسطوا في مرتكبي الكبائر بين الخوارج والمرجئة:

فالمرجئة الغلاة قالوا: إنَّ الإيْمَان: هو التصديق؛ فمن صدَّق بالله وبِما جاءت به رسله فهو عندهم مؤمن كامل الإيْمَان ولو ارتكب جَميع الكبائر لا ينقص من إيْمانه شيء، ولا يدخل النار أبدًا؛ لأنَّه لا يضره عندهم مع الإيْمَان ذنب.

ومرجئة الفقهاء قالوا: الإيْمَان هو تصديق بالجنان وقول باللسان، لكنَّهم شاركوا هؤلاء الغلاة في أنَّ العمل ليس من الإيْمَان ولا يزيد ولا ينقص، وأنَّ أفجر الناس كإيْمان جبريل ومُحمد ﷺ غير أنَّهم قالوا: إنَّ مرتكب الكبيرة إن مات مصرًا عليها فهو مُعَرَّضٌ للعقوبة والعذاب.

أما أهل السنة: فسلكوا الطريق الوسط بين هؤلاء وهؤلاء، قالوا: إنَّ مرتكب الكبيرة غير الْمُستحل لا يَخرج من الإيْمَان فيقال له: فاسق مع ذلك يقال له: ناقص الإيْمَان بقدر ما يرتكب من الْمَعاصي حَتَّى لا يبقى له إلَّا أدنَى مثقال ذرَّة من إيْمَان...

عند الْخَوارج والمرجئة والمعتزلة الإِيْمَان لا يزيد ولا ينقص!

وأهل السنة يقولون: الإِيْمَان يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي، والعصاة يستحقون الذَّم وهم معرضون للعقوبة الشديدة.

والْخَوارج يُكَفِّرُونَهم، والمرجئة الغالية يقولون: لا يضرُّ مع الإِيْمَان ذنب، ولا يُعرِّض العاصي لنصوص الوعيد ولا للعقوبات ولا . . . وعندهم، وعند سائر المرجئة أنَّ إِيْمانه لا ينقص أبدًا، وإِيْمان أفجر الناس مثل إِيْمان جبريل ومُحمَّد ﷺ!!

فأهل السنة متوسطون بين الغلاة من الْخَوارج والمعتزلة الذين يُخرجون الْمُؤمن من الإِيْمَان بالكلية ويقول الْخَوارج: هو كافر وحكمه في الآخرة الخلود في النار، والمعتزلة يُخرجونه من دائرة الإِيْمَان، ويقولون: إنَّه يبقى في منزلة بين الْمَنْزلتين، فلا يقال: مسلم ولا كافر، ويُحكم عليه بالْخُلود في النار، ولا تقبل فيه شفاعة الشافعين . . .

أهل السنة توسطوا فقالوا: الذنوب تضر وتُهلك أصحابَها -والعياذ بالله- وتعرضهم لغضب اللَّه ولعقوبته، وإِيْمانُهم ينقص جدًّا بقدر ما يرتكبون من الذنوب، ومع ذلك لا يكفرونَهم، ويقولون إنَّهم: فُسَّاق، وعصاة، ناقصو الإِيْمَان، وحكمهم في الآخرة أنهم تَحت المشيئة.

فلا يُجارون الْخَوارج والمعتزلة في إخراجه من دائرة الإِيْمَان، ولا يُجارون المرجئة في أنه مؤمن كامل الإِيْمَان ولا ينقص إِيْمَانه، وإِيْمَانه كإِيْمَان جبريل لا يُجارون هؤلاء ولا هؤلاء.

أولئك -الْخَوارج- تعلقوا بِجانب من الإسلام: نصوص الوعيد، فأخرجوا العصاة من دائرة الإِيْمَان وحكموا عليهم بالخلود في النار.

والمرجئة أبقوه في دائرة الإِيْمَان الكامل لا تَهزّ إِيْمانَهم كلُّ الْمَعاصي والْجَرائم يقتل ويزني ويسرق ويشرب الخمر ويفعل ويفعل . . . يسفك الدماء ويأكل الربا . . . فإِيْمَانه كامل لا ينقص لِماذا؟ لأن الإِيْمَان عندهم المعرفة أو التصديق، والإيمان لا يقبل الزيادة ولا النقص: فلسفة باطلة ضالة، ما اعتمدوا كلهم على كتاب اللَّه ولا على سنة رسول اللَّه ﷺ في تعريف الإِيْمَان وأحكام

الإِيْمَان وأحكام العصاة كلهم اتبعوا أهواءهم.

أما أهل السنة فحَكَّمُوا كتاب اللَّه وسنة رسول اللَّه ﷺ ونظروا إِلَى مَجموع الشريعة، فأخذوا بنصوص الوعيد وأخذوا بنصوص الوعد، نصوص الوعيد تتوعد القاتلين، تتوعد شاربي الْخَمر، تتوعد الزناة، تتوعد الْمُرابين، تتوعد عاق الوالدين، تتوعد أهل الكبائر أهل الذنوب الكبيرة، توعدهم وعودًا لا نلغي هذه الوعود، هذه الوعود تقع وتنْزل بأقوام منهم وتَحيق بِهم كما تواتر ذلك فِي السُّنَّة، ومنها أحاديث الشفاعة: يعذب مانعي الزكاة، يعذب تارك الصلاة، يعذب الزانِي، يعذب السارق إن شاء اللَّه -تبارك وتعالَى- أن يعذبَهم وهم معرضون للوعيد، ولا نلغي نصوص الوعيد فِي حقهم ونربط الأمور بِمشيئة اللَّه ما دام مؤمنًا فهو تَحت مشيئة اللَّه ﷻ، هم مستحقون للعقاب إن عاقبهم اللَّه ﷻ، قال تعالَى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣].

فالْخُلود فِي النار المذكور المراد به: الْمُكث الطويل.

وقال تعالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠].

الذين يأكلون أموال اليتامى يستحقون العقاب إن عاقبهم اللَّه يستحقون ذلك إِلَّا إذا تابوا وأنابوا إِلَى اللَّه ﷻ أو شاء اللَّه أن يعفو عنهم بسبب من الأسباب الَّتِي يهيئُها اللَّه لَهم، ولا يُحكم عليهم بالخلود فِي النار.

أولئك -الْخَوارج- قذفوهم فِي النار ثُمَّ لا تقبل فيهم شفاعة ولا شيء، يتعلقون بنصوص الوعيد، والمرجئة نظروا إِلَى نصوص الوعد مثل: «من قال: لا إله إِلَّا اللَّه دخل الْجَنَّة». ومثل ذلك من نصوص الوعد ولَمْ يَجمعوا بين نصوص الوعد والوعيد، وأهل السنة جَمعوا بينهما -بين نصوص الوعد والوعيد- راعوا الجانبين ووفَّقوا بينهما، وربطوا ذلك بِمشيئة اللَّه ﷻ، صدَّقوا بنصوص الوعد، وصدَّقوا بنصوص الوعيد وأولئك غلوا فِي نصوص الوعيد فكفَّروا العصاة وحكموا عليهم بالخلود فِي النار، وأولئك أفرطوا وغلوا فِي نصوص الوعد فرأوا أنَّ هذا

الوعيد كله للتخويف فقط وأنَّ الحقيقة: أنَّه لا عذاب ولا عقوبة إلَّا على الكفار فقط، وأهل السنة توسطوا.

يوجد أناس الآن يَخلطون بين أهل السنة والمرجئة، أناس من التكفيريين وأذنابهم يقذفون أهل السنة بالإرجاء، ويهدرون تصريحاتهم بنقدهم للإرجاء وأهله ورفضهم له، كما يرفضون فكر الْخَوارج يرفضون الفكر الإرجائي، هؤلاء الآن الذين يَحملون على أهل السنة ويقذفونَهم بالإرجاء، أهل السنة يقولون: إنَّ الإيْمَان قول وعمل واعتقاد يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية هذا التعريف جامع مانع لا يدخل فيه لا المعتزلة ولا المرجئة ولا الخوارج فهو يتناول أهل السنة فقط.

يقولون هذا ويحاسبون الْخَوارج على غلوهم وتعلقهم بنصوص الوعيد وإهمالهم لنصوص الوعد، وينمُّون المرجئة ويطعنون فيهم؛ لأنهم يقولون: الإيْمَان تصديق ولا يزيد ولا ينقص ولا يلتفتون إلَى نصوص الوعيد ويتعلقون بنصوص الوعد.

وهؤلاء أهل السنة الآن الذين يُقْذَفُون بالإرجاء مُخالفون للخوارج ومُخالفون للمرجئة في تعريف الإيْمَان وفي حكم العاصي وفي نصوص الوعد والوعيد يُخالفون هذا وهذا مُخالفة واضحة جلية كالشمس الواضحة، ولكن أهل الأهواء والْمُرجفين في الأرض يشتدون على أهل السنة الآن أكثر مِمَّا يشتدون على الخوارج والمرجئة، ونَفَسُ الْخَوارج موجود فيهم ويدندنون حول إنكار نصوص الشفاعة الَّتِي دان بِها أئمة الإسلام من الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان إلَى يومنا هذا.

يدندنون حول إنكارها بطرق ماكرة؛ لأنهم سلكوا مسلك الْخَوارج لكنَّهم يتسترون بهذه الدندنة ويُخفونَها ولا يستطيعون أن يَجهروا بِها وإن سَمَّوْا أنفسهم أهل السنة فإنَّك تَجد فيهم نَفَسَ الْخَوارج لاسيما مع الفروق الْهَائلة بين أهل السنة الْمَقذوفين بالإرجاء وبين أهل الإرجاء على اختلاف أصنافهم، فروق كثيرة جدًّا، يتجاهلون هذه الفروق ويتناسون مشاركتهم للخوارج في هذه الشدة والطعن في أهل السنَّة.

ولِهذا تَجد هذا الْحَماس الشديد على أهل السنة؛ لأنَّ رُوح الخوارج تسرَّبت إليهم ويُخفُون ذلك، يقولون: نَحن لسنا خوارج! وروح الخوارج موجودة فيهم، ولِهذا تراهم يرمون أهل السنة بالإرجاء، كيف يا أخي أكون مرجئًا وأنا أؤمن بنصوص الوعد والوعيد، أنا أقول: إن الجاني يستحق العقوبة والعذاب، الذي يقتل يستحق العقوبة لو خلده اللَّه في النار -بِمعنى الْمُكث الطويل-، آكل الربا يستحق من اللَّه أشد العقوبة.

الذي يَمنع الزكاة يبطح بقاع قرقر يوم القيامة تطؤه الإبل بأخفافها وتعضه بأنيابِها في يوم كان مقداره خَمسين ألف سنة ثُمَّ يرى مصيره إمَّا إلَى الجنة وإما إلَى النار، فقد يدخل النار ويبقى فيها أمدًا طويلًا.

بينما المرجئ لا يقول هذا.. وهذا لا يقوله المرجئة.

وكذلك نقول في سائر أهل الذنوب: إنَّ الوعيد الذي توعد اللَّه به الزناة والسارقين و... كله نؤمن به ليس مثل الْخوارج ولا المرجئة.

ومع ذلك نؤمن بنصوص الوعد: آيات الشفاعة وأحاديث الشفاعة من جانب هي نصوص وعد ومن جانب هي نصوص وعيد؛ لأنه لَمَّا يقال لك: إنَّ اللَّه يأذن بعد شفاعة مُحمَّد ﷺ الكبرى للأنبياء والملائكة والمؤمنين أن يشفعوا في أهل النار، هذه نصوص الشفاعة وهي من نصوص الوعد فيها أيضا وعيد لِمن يرتكبون الذنوب بأنَّهم يدخلون النار وأنَّه يعذب يوم القيامة على ترك الصلاة والزكاة وغيرهما في يوم كان مقداره خَمسين ألف سنة، ثُمَّ بعد ذلك يدخل أفواج منهم في النار من هؤلاء الفساق، ويَخرجون من النار بعد الشفاعة على تفاوتِهم.

فيخرج من النار من كان في قلبه مقدار دينار من الإيْمَان، من كان في قلبه مثل شعيرة، ذرة، أدنَى من مثقال ذرة من الإيْمَان هذا نقص إيْمَانه إلَى هذا الحد، والإيْمان قد يصل إلَى مثل الجبل، وهذا ينقص إيْمانه حَتَّى لا يبقى منه إلَّا مقدار دينار أو دونه، المرجئة ما يقولون هذا، نصف دينار، المرجئة ما يقولون هذا مثقال حبة من إيْمَان مثقال حبة من شعير، مثقال ذرَّة، أدنَى من مثقال ذرَّة، المرجئة ما يقولون بالنقص هذا كيف نكون نَحن مرجئة؟! كيف يكون كلّ هذا عند أهل السنة

وتقولون فيهم: إنَّهم مرجئة؟! يعترفون بأن الخوارج يرمون أهل السنة بالإرجاء ثُمَّ يشاركون سادتَهم الخوارج في رمي أهل السنة بالإرجاء، لماذا ؟!

ما حصل منِّي شيء أنا ما حصل منِّي شيء أي عبارة يتعلقون بها ؟! كذَّابون لا يستطيعون أن يثبتوا عليّ أيَّ شيء.

رَمَوْا الألباني بالإرجاء؛ لأنَّه صدرت منه عبارة -غفر الله له- صدر مثل هذا من الأئمة ما أحد حكم عليهم بالإرجاء: مسعر كان لا يستثني في الإيمَان كما هو حال المرجئة؛ لأنَّ المرجئة لا يقولون: أنا مؤمن إن شاء الله.

والإيمان عند أهل السنَّة: قول وعمل واعتقاد ولذا هم يستثنون، فيقول أحدهم: أنا يُمكن ما وفَّيت الإيمَان حقَّه من العمل وغيره فأستثني.

الإيمان فيه صلاة، صوم، زكاة. . الصلاة تتطلب الإخلاص. . . هل أنت وفَّيت هذه الأعمال حقَّها وهي من الإيمَان؟ المؤمن ما يقول: إنَّني وفَّيت ذلك كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوا وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٠].

فالمؤمن يأتي بالأعمال الصالحة وقلبه خائف؛ لأنه يُمكن أنَّه ما استكمل شروط هذه العبادة، ولا قام بها على الوجه الأكمل فيستثني في الإيمَان الشامل للعمل.

والعمل عند المرجئة ليس من الإيمَان فلا استثناء.

كان مسعر رَحِمَهُ اللَّهُ لا يقول بالاستثناء فقيل للإمام أحمد: أهو مرجئ؟ قال: لا.

ولا نعرف عن مسعر رَحِمَهُ اللَّهُ أنه كان يُحارب الإرجاء كما يُحاربه أهل السنَّة الذين ترمونَهم ظلمًا وعدوانًا بالإرجاء.

فلو سئل الإمام أحمد الآن عن عبارة الألباني لقال: ليس مرجئًا.

كيف إنسان يُحارب الإرجاء طول حياته في عدد من كتبه وفي أشرطته وفي حياته كلِّها ؟ ثُمَّ بدرت منه عبارة يقال فيه أنه مرجىء؟!!

أنا -والله- استنكرت هذه العبارة من غيره قبل أن يقولَها الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ هذه العبارة هي: العمل شرط كمال في الإيمَان.

وابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ يشاركه شيئًا ما، سألوه عن العمل: هل هو شرط كمال أو شرط صحة؟ قال: منه ما هو شرط صحة كالصلاة- وعندي قال-: وأعمال القلوب، وعند غيري قال: الصلاة من الأعمال ما هو شرط صحة مثل الصلاة، وما عداها كلها شرط كمال.

فقد شارك الألباني في جانب كبير -في كل الإسلام إلا الصلاة- في كل أعمال الإيمان إلا الصلاة، الألباني مرجئ و... و... و... لماذا؟!

لأنهم صوَّبوا إليه سهام الانتقام؛ لأنه فضح الحزبيين، وبيَّن ضلالهم، وتكلَّم على سيد قطب، وقال: إنه يقول بالحلول ووحدة الوجود، ففكروا ودبَّروا كيف ينتقمون لهذا الإمام (سيد قطب)! الذي سبَّ الصحابة رضي الله عنهم، ورمى بعضهم بالنفاق والكذب والخيانة!، وسخر من نبي الله موسى ﷺ، وطعن فيه! وقال بالحلول وبوحدة الوجود، هذا عندهم لا يضرُّه شيء!

سبَّ الأنبياء، سبَّ الصحابة، قال بالحلول، بوحدة الوجود، عطَّل الصفات، قال بالاشتراكية قال: القرآن مَخلوق، لا يضرُّه شيء!!

فهم عندي أخسّ من المُرجئة، وقد صرَّحت بِهذا فهم يَجمعون بين فكر الخوارج وفكر الإرجاء الغالي، بل المرجئة الغلاة لو اطَّلعوا على ضلالات سيد قطب -والله- يُهلكونه بالأحكام!

وهؤلاء عندهم إمام مقدَّسٌ مهما قال!! فأرادوا أن ينتقموا من الألباني ومن السلفيين برميهم بالإرجاء.

والحدادية من إفرازات الإخوان، والقطبية الآن حاملون لواء الحرب على أهل السنَّة، ويَجعلونَهم مرجئة وحزبيين... إلخ!. وهم أهل السنَّة المَحضة زعموا!!

وهم من أفراخ القطبية ومن أذنابِهم، ويسمُّون أنفسهم أهل السنَّة المَحضة كذبًا وزورًا؛ فالحداد الأوَّل طعن في الألباني وألَّف فيه كتابًا سَماه الخَميس في حوالي أربعمائة صفحة ملأها بالكذب والفجور ووضع عنوانه: لسنا بالخَوارج ولا المرجئة ومن ذلك الوقت وهو يهذي بالإرجاء واستمرَّ الحداديون على خطِّه،

بل أشدّ منه وعلى رأسهم عبد اللطيف باشميل الذي لا يهدأ له حقد على أهل السنّة ومنهم الألباني، وهو يَحقد على ابن باز والعثيمين وغيرهم من علماء السنّة، لكن ما يستطيع أن يواجه فيتستر بهؤلاء لضرب الألباني، وربّى على هذه الطريقة الْخَبيثة وكان فالِح صديقًا لعبد اللطيف وفريد المالكي، ولَمَّا وجَّهنا لَهم النقد اللاذع كان هو يُجاملهم ويُماشيهم، وما أدري متى تركهم ظاهرًا أو باطنًا -اللَّه أعلم- لكنه كانت تظهر عليه آثار الْحَدادية، ونَحن وبعض الْمَشايخ نقدِّم له النصائح إلَى أن جاءت هذه الأيام فرفع لواء الْحَدادية وكان يقول: الألباني أستاذي و. . . و. . . والذين يرمون الألباني بالإرجاء خوارج ويتقلَّب ويتقلَّب ويهمس أحيانًا بالطعن في الألباني بالإرجاء وأحيانا يَجهر بالدفاع عنه !!

يتلوَّن كالحرباء في قضية الألباني وغيرها، ثُمَّ أخيرًا جهر بأنَّ ربيعًا قلَّد الألباني في قضية الإرجاء وفي قضية الأعمال شرط كمال، فأنا واللَّه حاربت عبارة الأعمال شرط كمال فيما أعتقد قبل الناس جَميعًا، ولا أزال على ذلك، وأعتقد أنَّ هذا حصل منِّي عام ١٤١٥هـ، والذي نَهيته عن قول الأعمال شرط كمال قلت له حينذاك: ليس هذا تعريفًا لأهل السنَّة، عليك بتعريف أهل السنَّة والجماعة للإيْمَان بأنَّه: قولٌ وعملٌ واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية: قولُ القلب واللِّسان، وعملُ القلب واللِّسان والْجَوارح.

وكثير من العلماء يقول: الإيْمَان أصل والعمل كمال، والعمل فرع يقولون هذا الكلام هل نقول: هم مرجئة ؟! أعوذ باللَّه من ذلك.

الشاهد: أن هذا الْهَذيان الآن بالإرجاء والإرجاء وفلان مرجئ: هؤلاء يَحملون روح الْخَوارج ويشاركونَهم إلَى حد بعيد، يشاركونَهم في الْحِقد على أهل السنَّة والكذب والافتراء عليهم.

طيِّب هل نقول لكم: أنتم خوارج ونرى أنكم تشاركون الْخَوارج في الدندنة حول إنكار أحاديث الشفاعة.

اتقوا اللَّه، واسكتوا، واحترموا أهل السنَّة، وانْهوا هذه الفتنة فإذا كان عندكم ألسنة فنحن عندنا ألسنة وأقلام؛ نَحن سكتنا كثيرًا ووَعَدْنَا بعض الناس بإسكاتِهم

وانتظرنا طويلًا طويلًا ، فما زادوا إلا عتوًّا وتَماديًا في الفتنة والشغب ، فإما أن يقفوا الآن عند حدِّهم، وإلا فنحن عندنا حقٌّ -إن شاء الله- ندحض به أباطيلهم وافتراءاتِهم، وأما أنا فأتحدَّاهم أن يأتوا بنصف كلمة في قضية الإرجاء أبدًا، ابن باز وابن عثيمين وغيرهما بلغهم كلام الألباني في هذه القضية وبرَّءوه من الإرجاء ما قالوا: مرجئ؛ كما برَّأ أحمد سمرًا وغيره -ولا أستحضر أسْمَاءهم الآن- يقولون له: فلان مرجئ؟ فيقول: لا وغيره يرميه بالإرجاء. أيش الحماس هذا؟! دافعه العداوة والحقد ليس غيرة على السنة -والله- كذَّابون -والله- ليس غيرة على السنة، وإنَّما هو الحقد على أهل السنة والانتقام لِخصومها، فالغيور على السنَّة لا يفعل هذا، واللَّه نَحن أغير منهم على السنة وأشدُّ نكاية في أهل البدع وهم لا أثر لَهم.

الْحَدادي الأوَّل الكذَّاب يقول: أنا أحذر من سيِّد قطب ومن الإخوان المسلمين من عشرين سنة، وبعد العشرين سنة مرَّت سنوات طويلة يُمكن تقارب خَمس عشرة سنة -خَمس وثلاثين سنة- ما رأينا له ورقة واحدة في الإخوان المسلمين، وهجم على الألباني في أربعمائة صفحة يقذفه، وسَمَّى كتابه الخميس أي الجيش العرمرم، وهجم على أهل المدينة وكتبهم هجومًا لعلَّه أشدّ من الهجوم على الألباني، وفالح آذى أهل السنَّة أشدّ من إيذاء الحداد بِمراحل، وحكم عليهم أحكامًا غليظة، وبالغ في الطعن فيهم أشد من الحداد الأوَّل.

بارك اللَّه فيكم، فالِح ما سَمعنا له طعنًا في سيِّد قطب وله كلام -والله- غلاة القطبية يقولون أحسن منه يُخطِّئون سيِّد قطب أكثر منه، هذا إسهامه ؟!

أنا كتبت ستة كتب في سيِّد قطب لِماذا ؟ غيرة على السنة بِجدّ، وحربًا للبدع والضلالات الَّتي دسَّها سيِّد قطب في الإسلام وهي ضلالات:

منها: الاشتراكية الكافرة الزاحفة من موسكو.

ومنها: وحدة الوجود.

ومنها: الطعن في القرآن وأنَّه موسيقا وفنّ و. . . من تُرَّهاته.

ومنها: الطعن في الصحابة ﭫ.

أين أنت يا فالِح من هذه العظائم؟ أنت مثل الْحَدَّاد الأوَّل كان يتبجح لكن ما

عنده عمل إلا ضد أهل السنة، وأنت خليفته الآن في هذا العمل فأنت تدير الحرب الآن ضد أهل السنَّة وليست هذه -والله- غيرة على دين الله ؟! هذا كذب وفجور والله ما هو غيرة على السنة بل حقد على أهل السنة، افهموا هذا بارك الله فيكم.

أنا أعرف ألاعيب هذا الحداد خمس وثلاثين سنة وفالح خمس وثلاثين سنة أو أكثر، أين إنتاجكم في مواجهة هذه البدع ؟!

ما فيه ما فيه... من الذي واجه؟ ربيع، ربيع أصبح مرجئًا!، ربيع حارب المرجئة، الألباني حارب المرجئة -بارك الله فيكم- ما سمعت فالحًا يقول أنَّ سيِّد قطب يقول بوحدة الوجود، إن كان قال شيئًا يُخفيه ما أدري الآن -والله أعلم- دخل في تحالف مع القطبيين من الإخوان والحداديين وغيرهم من أهل البدع ضدَّ أهل السنة، هذه الأعمال والأراجيف في موقعهم (الأثري)! المُبتدع الحدادي هذه ليست غيرة على السنة، كذَّابون والله، يردُّون نصوص السنة ويردُّون كلام الأئمة ثُمَّ يقولون: أثريون، تأتيهم بالآيات والأحاديث والآثار والقواعد فيردُّونَها، مِمَّا يدلُّك على كذبهم في ادعائهم أنَّهم سلفيون، ثُمَّ هم يدَّعون أنَّهم أثريون..و و....

الأثري -والله- يَحترم السنة وأهلها، الأثريون يُوَادُّون أهل السنة لا يُحاربونَهم، هم على صلح الآن -والله أعلم-.

أنا أريد أن أرى لَهم كلمات في الحدَّاد، في باشميل، في سيِّد قطب، في رءوس القطبية، في رءوس الإخوان، أريد لَهم كلمة أظنُّهم لا يستطيعون ذلك؛ لأنَّهم تصالحوا معهم -والله أعلم- لا أستبعد أنَّهم تصالَحوا مع هؤلاء؛ لأنَّها أمور خفية لكن القرائن والأحوال والتصرفات تدلُّ على أنَّهم على صلح وتَمالؤ مع أهل البدع على أهل السنة، من الذي واجه هذه الأحزاب ؟

ربيع، إذن لابدَّ من الانتقام منه ولابدَّ من حربه، فتراهم فتحوا موقعًا أسْمَوه بـ: «الجمَّار» لا همَّ له إلَّا حرب ربيع، وترى فيه الدفاع عن فالح وعن أبي الحسن وعن الحدَّاد وباشميل.... من الذي أنشأ هذه الجماعة المتحالفة ؟

وموقع الأثري أنشئ من قِبَل نصيحتي لفالح لحرب موقع سحاب وأهل السنَّة

الذين يشاركون فيه، المسألة مدّبرة، ما واحد من هؤلاء إلّا جاء ونفّذ خطة مرسومة؛ عدنان عرعور، أبو الْحَسن، فالح، هؤلاء ينفذون خطط ضدّ أهل السنة ثُمّ يتمسحون بأهل السنة، الألباني شيخنا والفوزان شيخنا، و... و... و...

فالح طعن فِي شيوخ الْمَملكة قبل غيرهم، الآن يتمسح بِهم هو والحدادية وهم من زمان -والله- الحداد الأوّل وأتباعه كانوا يطعنون فِي ابن باز والألباني وفِي الفوزان وفِي صالح آل الشيخ... إلخ.

وفالح الآن حَمل راية هؤلاء الحدادية، الحداديون لَمّا تركونا ما رأيناهم إلّا مع الفسّاق والقطبيين وأهل البدع، وهم حرب علينا إلَى يومنا هذا، وهو مستعد أن يَمشي معهم لكن لا يستطيع أن يَمشي مع أهل السنة.

وهكذا الآن الحدادية الجديدة الَّتِي يَحمل لواءها فالح هكذا على هذا الخط ونفس النَّفَس ونفس الروح ونفس الطعن فِي العلماء.

طيّب -يا أخي- الشيخ النَّجمي بعض علماء هيئة كبار العلماء -مع احترامنا لَهم وتقديرًا لِمنْزلتهم- من تلاميذ الشيخ النجمي، وفالِح لَمّا ذكر النجمي وزيدًا ومُحمد هادي وغيرهم طعن فيهم وأخرجهم من زمرة العلماء؛ لأنّهم ليسوا فِي هيئة كبار العلماء!!

يا أخي بعض علماء الهيئة من تلاميذ النَّجمي وبعضهم من تلاميذ تلاميذه، فليست العبرة بالْمَناصب، إنّما العبرة بالعلم والجهاد، النَّجمي جاهد أكثر من كثير من هيئة كبار العلماء؛ جاهد وناضل، وربيع وزيد بن مُحمَّد هادي جاهدا أكثر من كثير من هيئة كبار العلماء، بعض هيئة كبار العلماء يَجيئون فِي طبقة تلاميذ ربيع وزيد.

ما شاء الله!! النَّجمي وزيد وفلان وفلان طردهم فالِح من زمرة العلماء لِماذا؟ لأنّهم ليسوا من هيئة كبار العلماء، ومعلوم أنَّ فالِحًا لا يَحترم هيئة كبار العلماء وغيرهم بل هو يطعن فيهم وهذا شيء متواتر عنه.

وأنا اضطررت لِهذا الكلام؛ لأنّه يريد أن يَجعل من مناصب هيئة كبار العلماء صولَجانًا لِمطاردة علماء السنّة الذين أدانوه بِمخالفة منهج السلف فأخرجهم بِهذا الصولَجان من زمرة العلماء بعد أن كان يدعو إلَى تقليدهم ويكاد يُخرج من الإسلام

من يُخالفهم.

المناصب ليست مقياسًا عند أولي النُّهى، فقد كان معظم أئمة الإسلام لا يشغلون مناصب: سعيد بن المسيب والقاسم بن مُحمَّد وسالِم بن عبد الله بن عمر إِلَى آخر الفقهاء السبعة الْمَشهورين، ومالك والثوري والليث والأوزاعي وابن عيينة والحمادان وابن المبارك والقطان وابن معين وأحْمَد بن حنبل وإسحاق بن راهويه والبخاري ومسلم والدارقطني وعبد الغني المقدسي والضياء المقدسي وغيرهم من أئمة الإسلام، وكانوا هم مراجع للأمة وعلمائها وقضاتِها والْمُفتين فيها -رحمهم الله-.

وشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي زمانه ما كان له منصب فِي الدولة، وكان كبار العلماء وكبار القضاة والهيئات الموجودة يتضاءلون أمامه ويتتلمذون عليه وينهلون من نَمير علمه.

فالناحية العلمية لا تقاس بالمناصب بل تقاس بالعلم، والواقع أنا أريد أن أسَمِّي وأقول فلان وفلان من تلاميذ الشيخ النَّجمي، كيف يقول: إنَّ علماء الهيئة معتبرين والشيخ النَّجمي وإخوانه غير معتبرين فِي قضايا يعرفها صغار طلاب العلم!، إنَّها لَموازين حدادية فاسدة.

الحداد وزمرته طعنوا فِي العلماء، فالِح طعن فيهم أكثر من الحدادية، طعن فِي السلفيين، فالِح طعن أكثر منه، الحداد طعن فِي الألباني، فالِح طعن فيه، الحداد طعن فِي ربيع، فالِح طعن فيه.

بارك الله فيكم، ما هو الفرق الآن بين الحداد وفالِح، ما هو الفرق بين الحدادية الموجودين والحدادية الأولى؟

بل هؤلاء الآن أشدّ وأسوأ وأكذب فهذا هو الواقع.

أنا أرى أنَّ هؤلاء الحدادية سيلحقون القطبية فِي الجمع بين الخروج والإرجاء فمخالفات فالِح وتأصيلاته الفاسدة والغلو الشديد فيه إِلَى ما يقارب من درجة التأليه!!! لا يعدُّ من الأخطاء عندهم، أي: لا يضرُّ مع الإيْمَان ذنب!

أخشى أن يأتي يوم تقول لَهم موسى ﷺ طعن فيه سيِّد قطب، وهم يقولون: ما

فيه شيء!، تقول لَهم: طعن فِي الصحابة ﷺ، يقولون: ما فيه شيء!

الآن لا يقولون: كيف تتميَّع يا فالِح فِي قضية سيِّد قطب وتتلطف به وكذا وكذا وهو يطعن فِي الصحابة والأنبياء وتُحيلهم على كتاب الضلال، وتقول: استفيدوا منه كيف نلغيه مع الكتب الأخرى؟! وكيف تقول: يستفاد منه فيه فوائد ما شاء اللَّه هذا يقوله القطبية، يقولون مثل هذا الكلام وأقسى منه -والله- بعضهم -على غلوِّه- فِي سيِّد قطب يقول: لا تأخذ منه العقيدة؛ وفالِح لَمْ يقل لا تؤخذ منه العقيدة دفع النَّاس إلَى الاستفادة من كتابه!!

ونَحن نقول: لا تأخذوا من كتب سيِّد قطب شيئًا، لا تأخذوا منها، تغنيكم كتب أهل السنة؛ لأنَّ فِي كتب سيد قطب الْهَلاك والدمار، لو تقرأ فِي العدالة تَجد الطعن فِي الصحابة ﷺ والاشتراكية وتأصيلات فاسدة وتَحريفًا للنصوص، الظلال فيه من البلايا والعقائد الفاسدة ما لا يعلمه إلَّا اللَّه، كيف تُحيل الشباب عليه وتقول: استفيدوا منه!! هذه نظرة قطبية منك يا فالِح، وهل أنت على علاقة خفية مع هؤلاء تتظاهر بشيء من الطعن فيهم وتبطن شيئًا آخر أم ماذا؟!

ماذا تُجيب؟! ما هذا الغش يا فالِح؟! هل ترى هذا من النصيحة؟! هل عاملتَ أهل السنَّة بِمثل هذا اللطف؟!! وهل ترى الآن أنَّك من أكبر المميِّعين؟!

كيف تُحيل الشباب يا فالِح على كتاب حوى مثل هذه الأشياء الفاسدة والبلايا الكثيرة الخطيرة، وقد قرأت ما كتبه شيخك ربيع أيُّها التلميذ العاق والْجَاحد للمعروف، قرأت كتب شيخك وعرفت فكر سيِّد قطب وغيره من كتبه، كيف تقول مثل هذا الكلام الْهَزيل حول الظلال، وكيف تنسى ما فِي كتبه الأخرى، فلم تُحذِّر منها؟! أليس هذا من الغشِّ والخيانة للإسلام والمسلمين؟! وأظنُّها هي الفتوى الوحيدة فِي حياتك عن سيد قطب، وما هذه الحرب الَّتِي لا هوادة فيها على أهل السنَّة بكل شدَّة وقسوة وكذب وافتراء؟!

وهو فِي ظلاله يُحيل على كتبه الأخرى ك: التصوير الفنِّي الذي يَجعل فيه نصوص القرآن ميدانًا لفنون الْمُوسيقا والمسرحيات والتمثيليات والسينما. . . !

نعوذ باللَّه من هذا الضلال البعيد، اقرءوا كتابي نظرات فِي التصوير الفني واللَّه عتاة

أهل البدع ما قالوا في نصوص القرآن بعض ما قاله، حيث حوَّل سيد قطب نصوص القرآن إلَى ملاعب وتمثيليات وموسيقا إلَى أشياء أخرى من الفنون الفاسدة.

أنا أعطيتكم هذا الدرس لأبيِّن لكم كذب هؤلاء الْحَدادية وافتراءهم مثل الخوارج تمامًا الذين هم من فجر التاريخ يتَّهمون أهل السنة بأنهم مرجئة، الآن الحدادية وعلى رأسهم فالح يعيدون نفس الأسطوانة -كما يقال- أسطوانة الْخَوارج وغيرهم من أعداء السنة، الآن فالح يعيدها من جديد ليديرها على رءوس أهل السنة.

قبل أيام وأنت تقول: الْخَوارج يصفون أهل السنة بأنهم مرجئة، واليوم أنت أشدُّ من الْخَوارج في نبز أهل السنة الغيورين على السنة أكثر منك ملايين المرَّات، ترميهم بالإرجاء وحاربوا الإرجاء أكثر منك، أنت ما حاربت الإرجاء، الآن أنت تُحارب أهل السنَّة أبعد النَّاس عن الإرجاء وأشد الناس حربًا عليه، فلا تكذب في وصفهم بالإرجاء، ولا تتظاهر بالغيرة على السنَّة، فإنَّ في الناس بقية وأذكياء وفطناء.

هؤلاء الْحَدادية تأتيهم الآن -والله- بنصوص وآثار لإقناعهم في قضايا افتعلوها على أهل السنَّة يرفضونَها، ويأتونَهم بكلام ابن تيمية وابن القيِّم وفلان وفلان من الأئمة -والله- يردُّونَه!

أنا أعتقد أن الْحَدادية الأولَى ما وصلوا إلَى هذا الحدّ، فاحذروهم وحذِّروا منهم، فإن لَمْ يتوبوا إلَى الله ويتداركوا أنفسهم فهم إلَى السقوط في الْهَاوية الَّتِي سقط فيها أهل البدع قبلهم ومصيرهم مصير من سبقهم؛ لأنَّ الله وعد أهل الحق بالنَّصر، فقال الْحَق سبحانه: ﴿وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ [الصافات: ١٧٣]. الآية.

فمهما تبجَّحوا للنَّاس بأنَّهم أثريون وأهل حقٍّ فليسوا على الحق، بل هم على الباطل، وليسوا أثريين بل هم أشريين وبطريين -من الأشر والبطر-، ليسوا من الأثر وأهله وأخلاق أهله ومنهجهم وورعهم في شيء.

حذِّروا منهم، وتآلفوا فيما بينكم، وتآخوا، وتعاملوا بالأخلاق والآداب الإسلامية بينكم، وتراحَموا، وتعاطفوا، فإنَّ أهل البدع والضلال وأصناف أهل

الملل يتكتلون ضدَّ أهل السنة ويُحاربونَهم، وجعلوا الْحَدادية رأس حربة في نَحر أهل السنة، لكن يُحطم اللَّه حرابَهم كما حطمها سابقًا، يُحطمها الآن ولاحقًا -إن شاء الله-.

وسبحانك اللهم وبِحمدك، نشهد أن لا إله إلا أنت نستغفرك ونتوب إليك.

* * *

طعن الحدادي في علماء السنة

تأليف

فضيلة الشيخ العلامة

ربيع بن هادي عمير المدخلي

رئيس قسم السنة بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية سابقًا

موزيد بلقاسم
موزيد بلقاسم
موزيد بلقاسم



مقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أما بعد:

فهذا جزء من كتابي: «مجازفات الحداد» الذي بيّنت فيه مخالفات الحداد لمنهج السلف وجهله وأكاذيبه وظلمه للسلفيين وعلمائهم، وقد تبعه ثلّة من الجهلة الحاقدين ولا يزالون على منهجه، ومنهم أصحاب شبكة «الأثري» الذين يعتبرون اليوم من شرار أهل الأهواء وأشدهم كذبًا وفجورًا وطعنًا في علماء السنة.

فهم -بقيادة فالح وعبد اللطيف باشميل- حربة مسمومة بأيدي أهل البدع تطعن السلفيين في ظهورهم، كلما قاموا بنصر السنة والذب عنها منذ أنشئت الحدادية إلى يومنا هذا، وهي اليوم في أسوأ أحوالها تشن حربًا شعواء على السلفيين وعلمائهم تحت ستار السلفية شأن كل صاحب فتنة لابد أن يجعل له ستارًا ليغطي شره ومكره.

وبهذه المناسبة أنزلت هذا الجزء من: «مجازفات الحداد» لأذكر الناس والحداديين بمنشأ فتنتهم ونهايتها وغاياتها.

كتبه

ربيع بن هادي عمير المدخلي

١٨/جمادى الآخرة/١٤٢٦هـ

الفصل السابع: غمزه لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله

قال الحداد: «وعامة المسلمين من زمن على الإرجاء، وعامة أهل الرأي عليه؛ لأنه مذهب أئمتهم وما أدري كيف وقع بعض أهل السنة في هذين الخطأين:

١- قال ابن تيمية في كتابه «الإيمان»: إن الإرجاء بدعة لفظية يعني أنها ليست بدعة في المعنى، وهذا تهوين من شأنها، وليس بصواب بل هي بدعة حقيقة لفظًا ومعنى، ألا ترى أبا حاتم وأبا زرعة قد نقلا إجماع العلماء على إن المرجئة مبتدعة ضلال، ولذلك اشتد نكير أهل السنة منذ ظهرت حتى قال سعيد بن جبير التابعي الإمام صاحب ابن عباس رضي الله عنه لأيوب: ألم أرك تمشي مع طلق -وكان طلق مرجئًا- لئن رأيتك معه لا أكلمك أبدًا.

ومن ذلك من يقول: مرجئة أهل السنة، فاحذر الافتراء».

أتدري ماذا ارتكب الحداد في هذا الكلام القليل من الطعنات في شيخ الإسلام ابن تيمية وكل ذي ريبة يسلك هذه الطرق الملتوية؟

لقد طعنه ثلاث طعنات نجلاء:

١- طعن فيه بأن قوله هذا تهوين من شأن الإرجاء، وما أدراك ما نظرة القطبيين والتكفيريين إلى الإرجاء، إنها أخطر البدع عندهم وعلى رأسهم محمد قطب الذي يهذي به كثيرًا لينال من أهل السنة ويرى أنه لا يقل عن العلمانية إن لم يكن شرًّا منها، وما رأيت أحدًا يزيد على محمد قطب في الهذيان بالإرجاء إلا الحداد الماكر، وكم مرة ذكره في هذا الكتاب وكم مرة ذكره في غيره، ليطعن به الأبرياء منه.

وقد وصم عامة الناس بالأرجاء الغالي في أول كتاب: «عقيدة أبي حاتم وأبي زرعة» فوصفهم بأنهم ظنوا أن الإسلام يجب ويهدم كل شرك أو بدعة تخالطه فما يضر المسلم مع الإسلام معصية ولو كانت الشرك أو الضلال أو الفسوق وهذا

الإرجاء الذي فشا فيهم . . .

فالإرجاء أنواع شرها هذا الذي ذكره، بل غلاة المرجئة يقولون: لا ينفع مع الكفر طاعة، ويحمل الحداد حملات شعواء على مرجئة الفقهاء موهمًا أنهم قد ارتكبوا شر أنواع الإرجاء.

وبعد هذا التهويل بالإرجاء يأتي إلى شيخ الإسلام ابن تيمية فيطعن فيه بأنه يهون من الإرجاء، أي: هذا الإرجاء الذي يحذر وينذر من خطره الحداد الناصح الأمين، فأين ابن تيمية المهون من هذه الجريمة الكبيرة التي يرى المنغمسون فيها أنه لا يضر مع الإسلام ذنب ولو كان الشرك أو الفسوق، من الحداد الناصح الأمين والنذير العريان؟!!

فإن قال الحداد وأولياؤه: إن الحداد المسكين لا يقصد ما ذكرت.

قلت: بلى، لا يقصد إلا هذا وترداده للإرجاء وتَهويله به في هذا الكتاب وفي غيره لأوضح دليل أنه لا يقصد إلا هذا، وما أورد ابن تيمية بعد كل هذا إلا ليطعن فيه، والله إن ابن تيمية ليرى الإرجاء بدعة ولكنه لعدله أراد التفريق بين الغلاة وغيرهم وما ألف كتابه: «الإيمان» إلا لدحض الإرجاء.

٢- الطعنة الثانية: هي طعنه في ابن تيمية بمخالفة إجماع العلماء، فما يريد بقوله: «ألا ترى أبا حاتم وأبا زرعة قد نقلا إجماع العلماء على أن المرجئة مبتدعة ضلال» إلا ليطعن في ابن تيمية بأنه خالف إجماع العلماء، وهو يردد هذا بين جلسائه ويزيد بأنه يخالف الأصول، وقد سمعنا هذا في بيتي أنا وغيري من أحد كبار أتباعه -أي: نسبته ابن تيمية إلى مخالفة الإجماع ومخالفته الأصول-، كيف يكون ابن تيمية قد خالف الإجماع؟ فمن انتقد البدع كلها بما فيها الإرجاء مثل ابن تيمية؟!

والإرجاء أنواع بينها ابن تيمية وغيره من المؤلفين في الفرق كأبي الحسن الأشعري والبغدادي والشهرستاني، ولكن لا تجد نقدًا مثل نقد ابن تيمية.

فهل الحداد يجيد نقد أهل البدع نقدًا علميًا أو عمله مجرد الشغب على ابن تيمية والسلفيين؟!

والمتتبع لسيرة أهل الحديث وموقفهم يرى التفريق بين دعاة أهل البدع وبين غير الدعاة؛ فيهجرون الدعاة ويقاطعونهم ويهينونهم ويفتون بقتلهم، ويعاملون غير الدعاة بغير هذه المعاملة، من أخذ العلم منهم ورواية سنة رسول الله ﷺ عنهم ولاسيما المرجئة منهم فهل هم بعملهم هذا يهونون من شأن البدع عند الإمام الحداد الغيور؟

فهذا الإمام أحمد موقفه من المرجئة غير الدعاة يشبه ما يقرره شيخ الإسلام ابن تيمية.

قال ابن مفلح في «الآداب الشرعية» (١/ ٢٢٩): «قال أحمد في رواية الفضل وقيل له: ينبغي لأحد أنه لا يكلم أحدًا؟

فقال: نعم إذا عرفت من أحد نفاقًا فلا تكلمه؛ لأن النبي ﷺ خاف على الثلاثة الذين خلفوا فأمر الناس ألا يكلموهم.

قلت: يا أبا عبد الله كيف يصنع بأهل الأهواء؟

قال: أما الجهمية والرافضة فلا.

قيل له: فالمرجئة؟

قال: هؤلاء أسهل، إلا المخاصم منهم فلا تكلمه.

ونقل الميموني نهي الرسول ﷺ عن كلام الثلاثة الذين تخلفوا بالمدينة حين خاف عليهم النفاق وهكذا كل من خفنا عليه، وقال في رواية القاسم بن محمد: إنه اتهمهم بالنفاق وكذا من اتهم بالكفر لا بأس أن يترك كلامه».

وقال أبو داود (ص٢٧٦) من مسائل أحمد: «قلت لأحمد: لنا أقارب بخراسان يرون الإرجاء فنكتب إلى خراسان نقرئهم السلام؟ قال: سبحان الله لم لا تقرئهم؟!»

وقال: «قلت لأحمد: نكلمهم؟ قال: نعم، إلا أن يكون داعيًا ويخاصم فيه».

وقال إسحاق بن إبراهيم بن هانئ (١/ ٦١) من مسائل أحمد: «سألته -يعني: الإمام أحمد- عمن قال: الإيمان قول يصلَّى خلفه؟ قال: إذا كان داعية إليه

لا يصلى خلفه، وإذا كان لا علم لديه أرجو ألا يكون به بأس».

فهل رواية السلف عن المبتدعة غير الدعاة تهوين من شأن البدع؟

وهل تجويز أحمد إقراء السلام على المرجئة تهوين من شأن بدعة الإرجاء؟

وهل تكليم المرجئة غير الدعاة وتجويز الصلاة خلف المرجئة غير الدعاة تهوين من الإمام أحمد لشأن هذه البدعة؟

فما هو رأي العلامة محمود الحداد؟

إن رأيه خلاف رأي السلف وخلاف رأي الإمام أحمد؛ فقد اعترض على الإمام أحمد في تفريقه بين الداعية وغير الداعية، وهذا مذهب السلف.

فقال في حاشية رقم (٤١) (ص٦٨) من جزء من المسائل التي حلف عليها الإمام أحمد: «وتفرقته رحمه الله بين الداعي وغيره فيها نظر، وأدلة ذلك كله قد فصلتها في كتابي الكبير: إزالة النكرة».

فهل الإمام أحمد والسلف وابن تيمية وأتباعهم خالفوا الأدلة التي لا يعلمها إلا الحداد؟

أليس في هذا تضليل للسلف وتجهيل لهم بمخالفتهم للأدلة التي عرفها وجهلوها واتبعها وخالفوها؟

فماذا نصنع الآن بصلاة السلف خلف المرجئة وغيرهم من أهل البدع غير الدعاة؟!

وماذا نصنع بمن روى عن أهل البدع غير الدعاة من القدرية والشيعة والمرجئة، بل الخوارج بل بعض السلف كان يروي عن المبتدعة الدعاة؟!

وماذا نصنع برواياتهم في الصحيحين وسائر الأمهات والمسانيد والجوامع إذا أخذنا بهذا المذهب الحدادي الذي فات الأمة وهدى الله إليه الحداد وشيعته العظماء؟!

وللعلامة الحداد قاعدة عظيمة جهلها سلف الأمة وعلمها الحداد وعمل بها الحداد وشيعته وطبقوها -لشدة تمسكهم- على أهل السنة قبل غيرهم، فطعنوا

فيهم ويبدعوهم وقاطعوهم وهاجروهم وشنوا عليهم من الدعايات الكاذبة بما لم يفعله ولم يسبقهم إليه ألد خصوم أهل السنة.

هذه القاعدة هي كما قال الحداد في شريط: «ماذا حدث» وفي (ص١٢-١٣) من الصفحات التي فرغ فيها الشريط: «وقال لي الشيخ: دع ابن حجر والنووي والشوكاني ورشيد رضا ولنتكلم كلنا في قطب. قلت له: يا شيخ نتكلم عنهم جميعًا وعن كل مبتدع، والقاعدة في التبديع واحدة، وخطر المبتدعين كلهم واحد، وكله شديد على أهل السنة وعدم الكلام في واحد منهم يجعلنا كما قال رسول الله ﷺ: «إنما أهلك الذين من قبلكم أنهم إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد». ويجعل لأهل البدع علينا حجة».

وبهذه القاعدة التي اخترعها الحداد شغب شغبًا شديدًا على أهل السنة وخالف السلف كما رأيت، وطعن في ابن تيمية كما قرأت، وما يدرينا ما موقفه من السلف؛ فالرجل كاذب ماكر لا يبدي كل ما في نفسه ولا يستطيع كل مريب أن يجهر بما ينطوي عليه ويكنه من البلايا.

٣- والطعنة الثالثة الفاجرة الخبيثة: وهي قوله: «ومن ذلك من يقول مرجئة أهل السنة فاحذروا الافتراء».

فمن يقصد الحداد بهذا الكلام الظالم الجريء؟ إنه يقصد شيخ الإسلام ابن تيمية بالقصد الأول، ثم علماء أهل السنة الذين يقولون بهذا القول من السابقين والمعاصرين.

قد يساورك شك في أنه يقصد الإمام ابن تيمية، لكن إذا تذكرت أن الحداد نقل كلام ابن تيمية هذا من كتاب الإيمان، وإذا علمت أن ابن تيمية عدّ مرجئة الفقهاء من أهل السنة في الموضوع نفسه الذي قال: إن الخلاف بين مرجئة الفقهاء وبين أهل السنة لفظي، زال عنك الشك.

فاستمع إلى ابن تيمية ماذا يقول في كتاب: «الإيمان» (ص٢٨١-٢٨٢) الموضوع الذي أخفاه الحداد مكرًا: «ومما ينبغي أن يعرف: أن أكثر التنازع بين أهل السنة في هذه المسألة هو نزاع لفظي، وإلا فالقائلون بأن الإيمان قول من

الفقهاء كحماد بن أبي سليمان -وهو أول من قال ذلك-، ومن اتبعه من أهل الكوفة وغيرهم متفقون مع جميع علماء السنة على أن أصحاب الذنوب داخلون تحت الذم والوعيد، وإن قالوا: إن إيمانهم كامل كإيمان جبريل فهم يقولون: الإيمان بدون العمل المفروض ومع فعل المحرمات يكون صاحبه مستحقًّا للذم والعقاب، كما تقوله الجماعة، ويقولون أيضًا بأن من أهل الكبائر من يدخل النار كما تقوله الجماعة»[1].

فهل زال الآن الشك عنك في قصد الحداد، ثم انظر إلى ابن تيمية كيف وضع وجهة نظره في كون الخلاف لفظيًا، ومن أي جهة تناول هذه القضية وهي جهة اتفاق مرجئة الفقهاء مع جميع علماء السنة على أن أصحاب الذنوب داخلون تحت الذم والوعيد واتفاقهم مع أهل السنة بأن الإيمان بدون العمل المفروض ومع فعل المحرمات يكون صاحبه مستحقًّا للذم والعقاب.

ومع هذا فقد ناقش المرجئة بما فيهم مرجئة الفقهاء نقاشًا علميًا مبينًا بطلان ما ذهبوا إليه من أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، ومبينًا بطلان حصر الإيمان في التصديق وغير ذلك، ومع كل ذلك يتطاول عليه هذا الجاهل الظالم العاجز عن مناقشة المرجئة من الفقهاء فضلًا عن غيرهم من غلاة المرجئة وسائر أهل البدع.

٤- وطعنه رابعة في كتابه: «يوم لا ظل إلا ظله» (ص٧٠) حيث يقول: «وأما المرجئة فالمسلمون عندهم كلهم مؤمنون كإيمان جبريل وزيادة الإيمان ونقصه عندهم كفر، والأعمال ليست من الإيمان، وبعد هذا كله يقول قائل: بدعة لفظية لا حقيقية، فإن سلمنا قال ﷺ: «ثكلتك أمك وهل يكب الناس في النار على وجوههم إلا حصائد ألسنتهم».

فض الله فاه -يقصد شيخ الإسلام- ثم قال: وبعد هذا يقول: مرجئة أهل السنة، فهل يقال: جهمية أهل السنة؟ المرجئة فرقة[2] غير أهل السنة فكيف يكونون

---

(١) وهو رحمه الله مع كلامه هذا يرى أن الإرجاء بدعة، وادرس كتاب «الإيمان» له.

(٢) بل المرجئة فرق متفاوتة تفاوتًا كبيرًا، ولكن الرجل يجعلها فرقة واحدة ليتمكن من الطعن في أهل السنة وفي شيخ الإسلام ابن تيمية بصفة خاصة.

منهم، ولهذا بسط يطول».

فأنت تراه يلاحق شيخ الإسلام ويلح عليه كلما وجد فرصة إلى طعنه أو غمزه بهذا الأسلوب الماكر: وهل المرجئة الذين قال: إن الخلاف بينهم وبين أهل السنة لفظي هم الذين يموه بهم الحداد على القراء؟

لقد بين شيخ الإسلام من يقصد كما نقلناه عنه آنفًا.

ثم انظر إلى مكره كيف ساق الحديث للطعن في شيخ الإسلام وأن قوله مما يكب الناس في النار على وجوههم!

ثم انظر إلى إلزامه الفاسد: فهل يقال: جهمية أهل السنة!

فيقال له: فهل الإرجاء مثل التجهم، وهل إرجاء الفقهاء الذي عناه ابن تيمية مثل الإرجاء الغالي أو مثل التجهم؟ ثم هل تنكر تسامح أحمد وغيره من السلف -رحمهم الله- مع مرجئة الفقهاء وغير الدعاة؟

٥- وطعنة خامسة في كتابه: «يوم لا ظل إلا ظله» (ص٥٦-٥٧) قال الحداد في الموضوع المذكور متحدثًا عن المحبة في الله: «أعني محبة الناس وكذلك محبة الأشياء الأخرى كالمساجد . . . إلى أن قال: فمن تقدم في قلبه محبة السوق على المسجد أو بلده على بلد الله الحرام أو بلد رسول الله ﷺ أو البلاد التي هي خير من بلده فذلك منكوس القلب».

ثم قال معرضًا بالإمام ابن القيم: «ومن هذا الباب: قول بعضهم حين يريد بيان زلة متصدر: فلان حبيب إلى قلوبنا، ولكن الحق أحب إلينا منه. فهل هو حبيب في الله لاتباعه السنة ودفاعه عنها وعن أهلها، وهذا الكلام مشهور عن ابن القيم قاله في أبي إسماعيل الهروي صاحب: «منازل السائرين»، ومع زلل الهروي فله دفاع مجيد عن السنة وعن أهلها فله في ذلك ذم الكلام والفاروق وكانت بينه وبين الأشعرية معارك عنيفة من أجلها قال ابن القيم تلك العبارة».

ثم قال الحداد: «ومن ذلك -أي: من انتكاس القلوب- فرقة جمعت بين الإرجاء والخوارج، قال أئمتها نحب بقدر، يعنون بذلك أن كل شخص نحبه لما فيه من حسنات ونبغضه بقدر ما فيه من سيئات، وهذا ضلال مبين فعلى هذا هم

يحبون إبليس بقدر إيمانه بأن الله رب العالمين، والخمر يحبونها لما فيها من المنافع والتداوي المحرم».

فأضاف إلى انتكاس القلوب الجمع بين الإرجاء ورأي الخوارج، وأضاف إلى الكل الضلال المبين.

قد يقال: إنه يقصد الإخوان والقطبيين الذين يندندون حول الموازنات بين الحسنات والسيئات.

فنقول: قد يقصدهم، ولكنهم يحتجون بكلام ابن تيمية الذي يقول: إن الحب والبغض قد يجتمعان في شخص واحد لأنه قد يجتمع فيه الخير والشر، والحداد يعرف هذا ويقصد ابن تيمية بالدرجة الأولى كما عرفنا ذلك عنه وكما شاع الحط منه ومن عصابته في ابن تيمية.

وقد ظلم الطرفان ابن تيمية؛ فالحزبيون يستغلون كلامه في الدفاع عن دعاة البدع غلوًّا منهم فيهم، والحداد يغلو ويتظاهر بالغلو في محاربة أهل البدع فيرى أن المبتدع تضره حسناته[1].

وابن تيمية لا يريد هذا ولا ذاك، وكتبه مليئة بالهجوم على أهل البدع والتحذير منهم بدون موازنات، وإنما يقصد بكلامه في اجتماع الحسنات والسيئات الرد على الخوارج الذين يكفرون بالذنوب وينكرون الشفاعة ويسقطون إيمان وأعمال العصاة بالكبائر إذا ماتوا مصرين عليها، وهذا خلاف ما دل عليه الكتاب و السنة، ويرد أيضًا على أناس تشددوا على مثل الباقلاني و أبي ذر الهروي فكفروهم.

وهذه أبواب غير أبواب الجرح والتعديل والتحذير من البدع وباب النصيحة وغيرها مما أجمع عليه السلف من جواز بل وجوب ذكر القدح والجرح بدون ذكر الحسنات كما في كتب الجرح الخالصة للجرح وكما في كتب الجرح والتعديل الشاملة للنوعين، وكما في كتب السنة وكتب العقائد، وهو منهج سديد عادل منصف دل عليه الكتاب والسنة، وقام عليه الإجماع، وممن حكى الإجماع عليه

---

(١) انظر: اليوم لا ظل إلا ظله (ص٥٧).

شيخ الإسلام نفسه والنووي، وقد برهنت على ذلك في كتاب: «منهج أهل السنة في النقد» وسقت فيه أقوال علماء الإسلام وأئمته.

وهو منهج لا يتم صون الإسلام وحمايته إلا به، ولا يتم حماية أهل السنة من غوائل البدع والشرور إلا به، وليس من الظلم أن تذكر الإنسان بما فيه من بدعة أو كذب أو غش نصحًا للمسلمين وتحذيرًا لهم من البدع والشرور.

إنما الظلم أن تطعن في إنسان بما ليس فيه ولو كان كافرًا، وهذا الفعل لا يفعله إلا ظالم جهول، وكم يحصل هذا من أهل الأهواء والبدع يظلمون أهل السنة فيرمونهم ويطعنون فيهم بما هم منه برآء وقد فعله الحداد الظلوم الجهول.

* * *

الفصل الثامن: غمزه لشارح الطحاوية ورميه للطحاوي بالتجهم

قال الحداد (ص٧٠): «الطحاوية أحذر منها منذ سبعة عشر عامًا ولم يحدث يومًا أن أوصيت بها»[1].

وفي الأصل بلايا غير الإرجاء وغير مقدمتها، وفيها تعالى الله عن الأعضاء والجهات، وهذه جهمية تنفي اليد والوجه والساق بزعم أنها أعضاء، وتنفي العلو بزعم أنه محال عليه تعالى الجهة وفيها غير ذلك كثير.

والشرح فيه لين[2] في مواطن كثيرة، وفيه أشياء على طريقة أهل الكلام.

وقد قال أحمد في رسالة عبدوس -رحمه الله تعالى-: «صاحب الكلام وإن نصر بكلامه السنة لا يكون من أهل السنة حتى يدع الجدل ويسلم»[3].

أقول: لا نعرف الطحاوية في العقيدة إلا مع شروح أهل السنة مثل شرح ابن أبي العز وقد حققه عالمان من أهل السنة:

الأول: أحمد شاكر العالم السلفي الشهير، والثاني: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

ثم شرحه شرحًا موجزًا كل من: الشيخ محمد بن مانع، ثم الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ثم الشيخ الألباني، فلا يخشى على القراء الضرر منها.

---

(١) انظر إلى هذه اللهجة كأنه شيخ الإسلام، وكأن الناس طرع بيانه مفتوحي الأعين والآذان لنصائحه الغراء.

(٢) عبارة الحداد في عقيدة أبي حاتم وأبي زرعة (ص٩٠): «درج كثير من أهل السنة المعاصرين على التوصية بكتاب العقيدة الطحاوية وشرحه مع أن الأصل و الشرح كلاهما فيه بلايا عظيمة في الإرجاء وغيره».
فلماذا يقول الآن. والشرح فيه لين؟ لقد طلبنا منه ومن أتباعه بيان هذه البلايا في الشرح فعجز وعجزوا، مما اضطر الحداد إلى القول: «والشرح فيه لين».
وجاء بسوءة جديدة و هي قوله: وفيه أشياء على طريقة أهل الكلام.
ولكنه عجز، وسيعجزون عن بيانها.

(٣) ما رأيت من يجادل بالباطل و الكذب مثل الحداد.

وكل علماء أهل السنة والحديث يحترمون شرح ابن أبي العز للطحاوية ويعتزون به ويحترمون الشارح، ولم نعرف الطعن في هذا الكتاب إلا من أهل البدع والضلال خصوم المنهج السلفي.

ثم وجدنا أشدهم طعنًا فيه هذا الجاهل المتعالم المتظاهر بالسلفية مع حربه لأهلها وشغبه عليهم محمود الحداد[1].

ثم إن على الحداد في هذا الكلام مآخذ:

أولًا: رميه للطحاوي بالجهمية، وحمل كلامه على نفي الوجه واليد والساق بزعم أنها أعضاء ونفي العلو، فهذه جرأة من هذا الإنسان لم يسبق إليها.

قال الشيخ ابن باز رحمه الله مبينًا مقصد المؤلف الطحاوي بهذا الكلام: «هذا الكلام فيه إجمال قد يستغله أهل التأويل والإلحاد في أسماء الله تعالى وصفاته، وليس لهم بذلك حجة؛ لأن مراده رحمه الله تنزيه الباري سبحانه عن مشابهة المخلوقات، لكنه أتى بعبارة مجملة، فمراده بالحدود: يعني التي يعلمها البشر، فهو سبحانه لا يعلم حدوده إلا هو لأن الخلق لا يحيطون به علمًا.

وأما الغايات والأركان والأعضاء والأدوات، فمراده رحمه الله: تنزيهه عن مشابهة المخلوقات في حكمته وصفاته الذاتية من الوجه واليد والقدم.

وأهل البدع يطلقون مثل هذه الألفاظ لينفوا بها الصفات بغير الألفاظ التي تكلم الله بها وأثبتها لنفسه حتى لا يفتضحوا وحتى لا يشنع عليهم أهل الحق».

وقال الشيخ الألباني: «مراد المؤلف بهذه الفقرة الرد على طائفتين:

الأولى: المجسمة والمشبهة الذين يصفون الله بأن له جسمًا وجثة وأعضاء وغير ذلك، تعالى الله عما يقولون علوًا كبيرًا.

والأخرى: المعطلة الذين ينفون علوه تعالى على خلقه . . .».

ونقل عن الشيخ محمد بن مانع ما يؤيد كلامه، وأنه قال: «ما كان أغنى الإمام المصنف عن مثل هذه الكلمات المجملة الموهمة المخترعة، ولو قيل: إنها

---

(١) بل هو يحذر من شرحها العظيم تحت ستار الغيرة وهو لا يحذر بذلك إلا أهل الباطل والبدع.

مدسوسة عليه وليست من كلامه لم يكن ذلك عندي ببعيد؛ إحسانًا للظن بهذا الإمام . . . ثم أثنى على الطحاوي خيرًا واعتبره من أكابر العلماء وأعاظم الرجال».

راجع شرح الشيخ ابن باز (ص١٠-١١)، وشرح الألباني(ص٢٨-٢٩).

وأما ابن أبي العز شارح الطحاوية؛ فقد أسهب في شرح هذه الألفاظ وتوجيهها بما يتمشى مع المنهج السلفي ووضع القواعد النافعة خلال ذلك ولا يخرج في مجموعه عما قرره العلماء السالف ذكرهم، راجعه من (١/ ٢٦٠-٢٧٠).

أما الحداد فليس لديه إلا الشغب على أهل السنة وإثارة الفتن، وما أبعده عن النصحية واحترام أهل السنة.

ثانيًا: وأما رمي الحداد للطحاوي بنفي العلو عن الله تعالى؛ فهذا من ظلمه وظلمة قلبه وعقله، فالرجل على طريقة أهل السنة المثبتين لصفات الله ومنها العلو.

قال في هذه العقيدة: «والعرش والكرسي حق، هو مستغن عن العرش وما دونه، محيط بكل شيء وفوقه، وقد أعجز عن الإحاطة خلقه»[1].

انظرها مع شرح الألباني (ص٣٧)، ومع شرح الشيخ ابن باز (ص١٥).

ثالثًا: قال الحداد: «والشرح فيه لين في مواطن كثيرة».

أقول: الرفق واللين أمر مطلوب شرعًا.

قال رسول الله ﷺ: «مهلًا يا عائشة، عليك بالرفق وإياك والعنف والفحش». هذا لما ردت على يهودي حينما قال السام عليكم؛ فقالت عائشة: «عليكم ولعنكم الله وغضب عليكم». البخاري (الأدب) (حديث٦٠٣٠).

ثم إن الرجل يطلق الكلام على عواهنه ويجازف في كثير من كلامه.

---

(١) وقال الطحاوي رحمه الله في إثبات صفتي الغضب والرضا: «والله يغضب ويرضى لا كأحد من الورى». الطحاوية مع شرح الشيخ الألباني (ص٥٧).

فأين هو التجهم الذي رماه به الحداد الظالم المفتري؟!

فأين هي المواطن الكثيرة التي يدعي أن ابن أبي العز شارح الطحاوية قد لان فيها، وهل هو لين في بيان الحق أو هو لين يضيع الحق؟

هذا وقد قال الحداد في «عقيدة أبي حاتم وأبي زرعة» (ص٩٠): «ادرج كثير من أهل السنة المعاصرين على الوصية بكتاب العقيدة الطحاوية وشرحه مع أن الأصل والشرح كلاهما فيه بلايا عظيمة من الإرجاء وغيره».

وقد طولب هو وأشياعه ببيان هذه البلايا فعجزوا وعجز شيخهم، وهذا العجز أكبر دليل على كذب الحداد وأن كلامه هذا من ضمن برنامجه الخطير في محاربة أهل السنة وكتبهم.

رابعًا: قول الحداد: «والشرح فيه لين في مواطن وفيه أشياء كثيرة على طريقة أهل الكلام».

فهذا الكلام تلقاه عن أهل البدع والضلال، فمنذ قُرِّرَ هذا الكتاب في الجامعة الإسلامية في حدود (١٣٨١هـ) وهم يرجفون بهذا الكلام لإبعاد هذا الكتاب الذي يربي أبناء العالم الإسلامي على عقيدة أهل السنة والتوحيد ولا يوجد كتاب يسد مسده.

فشرقوا به ويثيرون عليه مثل هذه الضجة المغرضة، فالحداد يردد كذبًا ما يقوله أعداء السنة في هذا الكتاب القائم على أدلة الكتاب والسنة في إثبات العقيدة والرد على أهل البدع بأصنافهم من مشبهه وجهمية معطلة ومرجئة وخوارج، فلذلك ضاق أهل البدع به ذرعًا.

وقول الحداد: «وفيه أشياء كثيرة على طريقة أهل الكلام».

يريد أن يطعن به في الشارح وأن يبدعه، بل يريد -فيما يبدو- تبديع من اعتمد عليهم في الشرح مثل ابن تيمية وابن القيم؛ فإن ابن أبي العز قد اعتمد على كلامهما لعله في جل كتابه وهذا أمر معروف عند أهل السنة ولعل الحداد يعرف ذلك.

ولتحقيق هذا الهدف قال: «وقد قال أحمد في رسالة عبدوس رحمه الله: صاحب الكلام وإن نصر بكلامه السنة لا يكون من أهل السنة حتى يدع الجدل ويسلم».

بهذا الأسلوب الماكر يريد أن يبدع ابن أبي العز السلفي الصادق، ويريد أن

يدع من ترسم خطاهم ونقل كلامهم من مجاهدي أهل السنة وأئمتها كابن تيمية وابن القيم.

ثم نسأله: هل ابن أبي العز من أصحاب الكلام حتى تنزل عليه وعلى أئمته كلام الإمام أحمد رحمه الله؟!

إن الإمام أحمد يقصد بأهل الكلام: خصوم السنة والمنهج الحق من المعتزلة والجهمية الذين أفسدوا عقائدهم وعقائد من تابعه تابعهم، فيرى أحمد أن هؤلاء حتى وإن نصروا السنة في ردودهم على الفلاسفة والنصارى والملاحدة فهم مع ذلك أهل بدع؛ لأن عقائدهم وأصولهم قائمة على الفلسفة اليونانية المسماة بعلم الكلام، فهؤلاء هم الذين عناهم أحمد رحمه الله.

ولا ينطبق كلامه -والعياذ بالله- على أئمة الإسلام المجاهدين المناضلين عن كتاب الله وعن سنة رسول الله ﷺ بأدلة الكتاب والسنة وبراهينهما.

ثم إن ابن أبي العز وابن تيمية وابن القيم أشد الناس عداوة لعلم الكلام وأشد الناس تحذيرًا منه.

إن كلام الحداد في ابن أبي العز ثم عجزه عن سوق الأمثلة للبلايا الكثيرة التي ادعى أنها في الكتاب لمن البراهين الواضحة على افترائه لتشويه هذا الكتاب السلفي.

وإذا شئت أن تعلم براءة ابن أبي العز من علم الكلام وبغضه له ولأهله فاقرأ الكتاب لترى كيف حارب علم الكلام في هذا الكتاب من بدايته.

فقال رحمه الله في مقدمته (١/ ١٧): «فعن أبي يوسف رحمه الله أنه قال لبشر المريسي: العلم بالكلام هو الجهل، والجهل بالكلام هو العلم، وإذا صار الرجل رأسًا في الكلام قيل: زنديق أو رمي بالزندقة . . . وعنه أيضًا: من طلب العلم بالكلام تزندق».

وقال: «وقال الإمام الشافعي رحمه الله: حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال ويطاف بهم في القبائل والعشائر ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على علم الكلام».

قال: «وذكر الأصحاب في الفتاوى أنه لو أوصى لعلماء بلده لا يدخل المتكلمون».

وطعنه كثير في الكلام والمتكلمين في ثنايا الكتاب، فكيف يرميه هذا الجاهل بأن في كتابه أشياء على طريقة المتكلمين وينزل عليه كلام أحمد؟!

إن مواقفه الكثيرة من أهل السنة السابقين والموجودين لتدل على أن في قلبه غلًا وحقدًا عليهم؛ فبعدًا وسحقًا لهذا الصنف الرديء من البشر وقطع الله دابرهم.

* * *

الفصل التاسع: من عجائب هذا الحداد

ما قاله في شريط: «ماذا حدث» وفي الصحيفة العاشرة من تفريغه: «ومع ذلك كان بيني وبين الشيخ يعني ربيعًا خلافات، وذكر منها خلافًا في أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ، ثم قال في شريط: «العلم»: الشعب العراقي مظلوم. فلما كلمته في ذلك و أن هذا القول مخالف للشرع؛ فإن الله تعالى يقول: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًا﴾ [الأنعام: ١٢٩].

ويقول: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ [هود: ١١٧].

وإن رسول الله ﷺ أبى الدعاء للعراق، لأنها أرض فتن.

قال: كلا بل هم مظلومون، وظلمهم صدام.

وهذا الكلام في ذلك الوقت وفي كل وقت خطير».

وذكر الحداد أن في هذا الشعب فرقًا ضالة منهم الشيعة والصوفية واليزيدية وغيرها من فرق الضلال.

أقول: إني لا أذكر أنه جرى بيني وبينه خلاف في هذه المسألة، بل لا أذكر إلا أن الرجل لا يستطيع أن يتكلم عندي جبنًا منه لا أدبًا.

وهب أنه حصل هذا الخلاف بيني وبينه، فهل قولي مخالف للشرع أو قوله؟

إني لا أشك في أن في الشعب العراقي فرقًا ضالة من شيعة وصوفية وغيرها.

ومع ذلك فهل هناك مسلم يعتقد أن صدامًا إمام عادل، وأن ما يفعله بالشعب العراقي من إذلال واضطهاد وقتل وتشريد عدل منبثق من شريعة الإسلام؟

وهل أحد من المسلمين الصادقين أو العلماء الفاقهين يقول: إن من قال: صدام ظالم ظلم الشعب العراقي بل والشعب الكويتي بل والألوف من المصريين الذين قتلهم والآلاف من البشر الذين قتلهم وشردهم أيام أزمة الخليج، وأن الآلاف من الأكراد من رجال ونساء وأطفال الذين قتلهم وشردهم مظلومون؟!

فهل يقول مسلم أو عالم أن هذا القول مخالف للشرع؟!

وإن فعل صدام كل هذه الأفاعيل موافق ومنبثق من شريعة الإسلام؟!

وهل إذا مَلَّكَ اللَّه الحداد رقاب شعب كالشعب العراقي سيفعل مثل صدام ويعتبر هذا من شريعة الإسلام؟!

أما أنا فأعتقد أن صدامًا ظالم طاغية جبار عدو لله ولرسوله وللإسلام، وما يفعله ظلم شنيع في نظر الإسلام والمسلمين، بل حتى في نظر غير المسلمين، وأنه لا يجوز قتل النساء والأطفال ولو كانوا كفارًا واضحين.

وإن الطريقة التي يقتل بها صدام رجال ونساء الشعب العراقي يبرأ منها الإسلام؛ فقتل الكافر لا يجوز إلا بطرق وشروط معينة بينها وشرطها الإسلام.

وأخذ الأموال في الإسلام لا يجوز إذا كان غنيمة أو فيئًا في جهاد إسلامي لإعلاء كلمة اللَّه، ولا من كفار أهل ذمة إلا بشروط يشرعها ويجيزها الإسلام لا بطريق صدام الفوضوي البعثي.

والآن نسأل ما سر إثارة الحداد لهذا المسألة وترددها وإذاعتها في الشريط وفي المذكرة التي أشاعها أصحابه؟

هل الرجل من أولئك الذين أيدوا صدامًا وشهدوا له بأنه بطل إسلامي في أزمة الخليج وأن جهاده إسلامي لما كان يستهدف ديار الإسلام والسنة و التوحيد؟

إن هذا غير مستبعد؛ فقد أيد صدامًا وزكاه من تظاهر بالإسلام والجهاد أكثر من الحداد الغامض المتستر بالعزلة.

وقد يكون من الأدلة والشواهد: طعنه في هيئة كبار العلماء وفتواهم إبان أزمة الخليج ذلك الطعن الخبيث الذي جرى به قلمه فقال: «أما علماء السوء الذين يقولون ما لا يفعلون بل في زماننا منهم الكثير ممن لا يقول الحق ولا يفعله! فهؤلاء ليسوا بحكام إلا على شرار الجهال من العوام، وهم عبيد السلاطين، اليوم يحرمون الحلال بأمرهم، وغدًا يحللون الحرام بأمرهم، وهكذا ففتاويهم حاضرة حضور الدينار والدرهم والجاه والمنصب هان العلم عليهم فقبلوا المال عنه، فإنا لله وإنا إليه راجعون، فقد كان ما قال رسول اللَّه ﷺ: «إن اللَّه ينتزع العلم بانتزاع

العلماء، حتى إذا لم يبق عالمًا اتخذ الناس رءوسًا جهالًا . . . ».

انظر كتاب: «الجامع في الحث على حفظ العلم» تأليف العسكري والخطيب البغدادي وابن عساكر وابن الجوزي (ص١٩) بتحقيق الحداد، وقد فرغ من القسم الأول منه في (٧/ ٢/ ١٤١١هـ) في شدة الأزمة.

ثم ما معنى قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا﴾ [الأنعام: ١٢٩]؟

ذكر ابن جرير فيها أقوالًا لأهل التفسير وهي:

١- أن المؤمن ولي المؤمن، والكافر ولي الكافر، وهو قول قتادة.

٢- وقال بعضهم: يتبع بعضهم بعضًا في النار من الموالاة وهو المتابعة.

٣- وقال آخرون: تسلط بعض الظلمة على بعض بما في ذلك الجن والإنس[1].

رجح ابن جرير الأول، وكلها تدل على جهل الحداد وسوء فهمه للقرآن.

فقد سمى الله الطرفين ظالمين، وفهم المفسرون ذلك ولم يقل أحد منهم: إن قتل وظلم الجبابرة لشعوبهم عدل.

تعالى الله عن قول الحداد علوًا كبيرًا.

ولما قتل موسى ﷺ القبطي الكافر الظالم قال: ﴿قَالَ هَٰذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ ۝ قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [القصص: ١٥-١٦].

ولام الله اليهود على الخيانة ولو للكافرين، وعلى أكل الربا والسحت ولو من أموال الكافرين.

وقال: ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ﴾ [التكوير: ٨].

ولام المشركين على قتل أولادهم، والآيات في هذا كثيرة في تحريم الظلم ولو كان على الكافرين فضلًا عن المسلمين.

* * *

---

(١) انظر: تفسير ابن جرير (٨/ ٣٤) ط الحلبي.

صفات الحدادية

تأليف
فضيلة الشيخ العلامة
ربيع بن هادي عمير المدخلي
رئيس قسم السنة بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية سابقًا

مزيد بالتاسم
مزيد بالتاسم
مزيد بالتاسم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه.

أما بعد:

بسبب ما جرى من الفتنة بين الشباب في اليمن وطالت ذيولها وتفرعت شعبها، فامتدت إلى بلاد أخرى، وكثرت تطلعات الناس إلى بيان الحق وبيان المصيب من المخطئ، وكان من أسباب هذه الفتن: أن طلاب العلم في اليمن رمي بعضهم بالمنهج الحدادي، فاضطررت إلى بيان هذا المنهج لعل ذلك يوضح لكثير من طلاب الحق أن يميزوا بين منهج أهل السنة والمنهج الحدادي.

ثم لعل ذلك يسهم إلى حد بعيد في القضاء على هذه الفتنة، مع وعدنا بمواصلة بيان القضايا الأخرى؛ تلبية لهذه المطالب الملحة، وإسهامًا في إنهاء الفتنة.



منهج الحدادية

١- بغضهم لعلماء المنهج السلفي المعاصرين وتحقيرهم وتجهيلهم وتضليلهم والافتراء عليهم، ولاسيما أهل المدينة، ثم تجاوزوا ذلك إلى ابن تيمية، وابن القيم، وابن أبي العز شارح الطحاوية، يدندنون حولهم لإسقاط منزلتهم ورد أقوالهم.

٢- قولهم بتبديع كل من وقع في بدعة، وابن حجر عندهم أشد وأخطر من سيد قطب.

٣- تبديع من لا يبدع من وقع في بدعة وعداوته وحربه، ولا يكفي عندهم أن تقول: عند فلان أشعرية مثلًا أو أشعري، بل لابد أن تقول: مبتدع؛ وإلا فالحرب والهجران والتبديع.

٤- تحريم الترحم على أهل البدع بإطلاق، لا فرق بين رافضي وقدري وجهمي، وبين عالم وقع في بدعة.

٥- تبديع من يترحم على مثل أبي حنيفة، والشوكاني، وابن الجوزي، وابن حجر، والنووي.

٦- العداوة الشديدة للسلفيين مهما بذلوا من الجهود في الدعوة إلى السلفية والذب عنها، ومهما اجتهدوا في مقاومة البدع والحزبيات والضلالات، وتركيزهم على أهل المدينة ثم على الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لأنه من كبار علماء المنهج السلفي، أي أنه من أشدهم في قمع الحزبيين وأهل البدع وأهل التعصب.

ولقد كذَّب أحدهم ابن عثيمين في مجلسي أكثر من عشر مرات فغضبت عليه أشد الغضب وطردته من مجلسي، وقد ألفوا كتبًا في ذلك ونشروا أشرطة، وبثوا الدعايات ضدهم، وملئوا كتبهم وأشرطتهم ودعاياتهم بالأكاذيب والافتراءات.

ومن بغي الحداد: أنه ألف كتابًا في الطعن في الشيخ الألباني وتشويهه، يقع في حوالي أربعمائة صحيفة بخطه، لو طبع لعله يصل إلى ألف صحيفة، سماه:

«الخميس» أي: الجيش العرمرم، له مقدمة ومؤخرة، وقلب، وميمنة وميسرة.

وكان يدّعي أنه يحذِّر من الإخوان المسلمين وسيد قطب والجهيمانية، ولم نره ألف فيهم أي تأليف، ولو مذكرة صغيرة مجتمعين فضلًا عن مثل كتابه: «الخميس».

٧- غلوهم في الحداد وادعاء تفوقه في العلم، ليتوصلوا بذلك إلى إسقاط كبار أهل العلم والمنهج السلفي، وإيصال شيخهم إلى مرتبة الإمامة بغير منازع كما يفعل أمثالهم من أتباع من أصيبوا بجنون العظمة، وقالوا على فلان وفلان ممن حاز مرتبة عالية في العلم: عليهم أن يجثوا على ركبهم بين يدي أبي عبد الله الحداد وأم عبد الله.

٨- تسلطوا على علماء السلفية في المدينة وغيرها يرمونهم بالكذب: فلان كذاب وفلان كذاب، وظهروا بصورة حب الصدق وتحريه، فلما بين لهم كذب الحداد بالأدلة والبراهين، كشف الله حقيقة حالهم وما ينطوون عليه من فجور، فما ازدادوا إلا تشبثًا بالحداد وغلوًا فيه.

٩- امتازوا باللعن والجفاء والإرهاب، لدرجة أن كانوا يهددون السلفيين بالضرب، بل امتدت أيديهم إلى ضرب بعض السلفيين.

١٠- لعن المعيَّن، حتى إن بعضهم يلعن أبا حنيفة، وبعضهم يكفره.

ويأتي الحداد إلى القول الصواب أو الخطأ فيقول: هذه زندقة، مما يشعر أن الرجل تكفيري متستر.

١١- الكبر والعناد المؤديان إلى رد الحق، كسائر غلاة أهل البدع؛ فكل ما قدمه أهل المدينة من بيان انحرافات الحداد عن منهج السلف ورفضوه؛ فكانوا بأعمالهم هذه من أسوأ الفرق الإسلامية وشرهم أخلاقًا وتحزبًا.

١٢- كانوا أكثر ما يلتصقون بالإمام أحمد، فلما بيَّنَ لهم مخالفة الحداد للإمام أحمد في مواقفه من أهل البدع أنكروا ذلك واتهموا من ينسب ذلك إلى الإمام أحمد، ثم قال الحداد: وإن صح عن الإمام أحمد فإننا لا نقلده، وما بهم حب الحق وطلبه وإنما يريدون الفتنة وتمزيق السلفيين.

ومع تنطعهم هذا رأى السلفيون علاقات بعضهم بالحزبيين وبعضهم بالفساق في الوقت الذي يحاربون فيه السلفيين ويحقدون عليهم أشد الحقد، ولعلهم يخفون من الشر كثيرًا، فالله أعلم بما يبيتون.

فإذا بين لنا أبو الحسن بالأدلة الواضحة على أن من يرميهم بالحدادية قد اتصفوا بهذه الصفات، فسوف لا نألو جهدًا في إدانتهم بالحدادية، بل والتنكيل بهم بالكتابة فيهم والتحذير منهم، وإلحاقهم بالحدادية بدون هوادة.

وإن عجز عن ذلك فعليه أن يتوب إلى الله ﷻ ويعلن هذه التوبة على الملأ، وإلا فلا نألوا جهدًا في نصرتهم ونصرة المنهج السلفي الذي يسيرون عليه والذب عنه وعنهم.

وعلى السلفيين الصادقين أن ينصروهم وينصروا المنهج الذي يسيرون عليه، ويأخذوا على يد من ظلمهم وظلم منهجهم.

وحذار حذار أن يقع أحد منهم فيما وقع فيه الحدادية، أو في بعض ما وقعوا فيه، وهذا هو الميدان العملي لتمييز الصادقين من الكذابين، كما قال تعالى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ۝ وَلَقَدْ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [العنكبوت: ١-٣].

وأسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن يعصم السلفيين جميعًا في كل مكان من السقوط في هذا الامتحان، ولاسيما في بلاد اليمن التي ظهرت فيها سنة رسول الله ﷺ عبر المنهج السلفي.

كتبه

ربيع بن هادي المدخلي

٢٠/٢/١٤٢٣هـ

* * *

إزهاق أباطيل

عبد اللطيف باشميل

تأليف

فضيلة الشيخ العلامة

ربيع بن هادي عمير المدخلي

رئيس قسم السنة بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية سابقًا

بوزيد بلقاسم
بوزيد بلقاسم
بوزيد بلقاسم



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين؛ نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فقد ألَّف عبد اللَّطيف باشميل كتابًا سمَّاه: «**الفتح الربَّاني في الردِّ على أخطاء دعوة الألباني**»، لم يسلُك فيه مسالك أهل العلم؛ لأنَّه ليس من أهله، ولم يسلُك فيه مسالك أهل الصدق والأمانة؛ لأنَّه ليس من أهلهما. فلقد ملأه بالأكاذيب والافتراءات الفاجرة التي لم يسبق إلى مثلها، رافقه خيانات، وبَتْر للنّصوص، لا يصدر مثل ذلك إلا ممن أخزاه اللّه وطبع على قلبه.

إن الألباني يخطئ، ونحن أهل المدينة - والحمد لله - ممّن يردّ أخطاءه ويردّ عليها.

ولكن حقد هذا الرَّجل الدَّفين على أهل المدينة دفعه إلى أن يفتريَ عليهم ويفتريَ على الألباني، ويلصق هذا وذاك زورًا وفُجورًا بأهل المدينة.

وهم أبعدُ الناس وأشدّهم براءةً ممَّا يلصقُه بهم، سواءً مما يزعمه لهم من أخطاء، أو من أخطاء الألباني الواقعة، أو المُفْتراة عليه بالخيانات والبَتْر وكتمان الحقائق الكبيرة.

لقد شحن كتابَه بالافتراءات العظيمة والخيانات الفاضحة، والاشتغال بالرّد عليها جميعًا؛ مضيعة للوقت، وإشغال للقارئ بالتفاهات والأباطيل.

ولكن لمَّا رأينا أنّه قد استخفّ بعض أهل الأغراض والأهواء، وبعض الطّيّبين الذين يُحْسنون الظنّ بكل مَنْ هَبَّ ودَب، ولو كان من أشدّ الحاقدين على السنَّة

وأهلِها، ومن أشدّ المجاهدين في تمزيق شملهم، وإلقاء العداوة والبغضاء بينهم؛ رأينا لِزامًا أن نردّ على بعض افتراءاته، ليكون ذلك نموذجًا ومثلًا واضحًا على جُرْأتِه على الكذب، ودليلًا واضحًا على سوء قصده، وخُبْث طويّتِه.

* * *

الفصل الأوّل: افتراء عبد اللطيف على أهل المدينة بأنهم حزب سياسي قائم على أخطاء الألباني، وأنهم قد اتخذوا أخطاءه منهجًا يسيرون عليه، ويدعون إليه بسرّية شديدة ودحض هذا الافتراء

* فمن ذلكم البهت:

أوّلًا:

قال في (ص/ ٦) من كتابه المذكور:

«والذي ينبغي أنْ أذكره في هذا المقام: أنّه قبل ستّ سنوات وعند بداية تنبّهي وإقدامي على جمع المسائل التي أخطأ فيها الشيخ الألباني وتكرّرت أخطاؤه فيها، وملاحظتي خطر هذه الأخطاء، وأنّها منهج يسار عليه ويدعى إليه - بسريّة شديدة في هذه البلاد - باسم السلفيّة».

والجواب عن هذا الإفك أن نقول:

أوّلًا: ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾.

ثانيًا: نحن لسنا أتباعًا للألباني، بل نحن سائرون على كتاب الله وسنّة رسوله ﷺ، وعلى طريقة الصحابة والتّابعين وأئمة الهدى جميعًا.

وعلى طريقة الإمام أحمد بن حنبل وتلاميذه.

وعلى طريقة عبد الغني المقدسي ومن سار على نهجه.

وعلى طريقة ابن تيميّة، وابن القيّم، وابن عبد الهادي، وسائر تلاميذ ابن تيميّة النجباء.

وعلى طريقة ابن عبد الوهّاب، وتلاميذه، وأبنائه، وأحفاده.

وإذا كان الألباني يوافق هؤلاء الأئمّة في عقيدتهم ومنهجهم؛ فلا يعني ذلك

أنّنا لم نعرف المنهج السلفي إلّا عن طريقه، ولو كان مَن ذكره بخير يُعدّ من أتباعه، فيجب أن تعد الشيخ: محمد بن إبراهيم، والشيخ: ابن باز، والشيخ: العثيمين، والشيخ: عبد المحسن العبّاد، وأمثالهم من أتباعه.

فقد أثنى عليه هؤلاء وغيرهم بما لا نسبة بينه وبين ما تجرم به أهل المدينة.

فإذا كان ما يقوله هؤلاء وأمثالهم يدلّ -على منهجك- على تبعيّتهم؛ فشمّر عن ساعد الجِدّ لحربهم، بل ابدأ بهم لأنّهم هم سنّوا هذه السنّة السيئة - على منهجك الفاسد -.

*** زعمه الكاذب أنه يريد بيان الحق، ويرى وجوب ذلك عليه، ويزعم أنه متمسك به:**

وبرهن على صدقك في قولك (ص/ ٦-٧) - بعد أكاذيب اخترعتها وافتريتها، وتهديدات وتحذيرات زعمتها -:

«الأمر الذي حفزني وزادني تمسُّكًا -والحمد لله- بما أعتقد من وُجوب بيان الحقّ، معرضًا عن تحذيراتهم وتهديداتهم، راميًا بكلامهم عرض الحائط.

فالله - جلّ وعلا - أحقّ أن يُرضى وإنْ سخط النّاس، والله -جلّ وعلا- هو الذي يخشى ويُخاف منه، فهو القائل في محكم التنزيل: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِن دُونِهِ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾».

وبرهن على صدقك في الاستشهاد بقول النبي ﷺ: «ألا لا يمنعنَّ أحدكم رهبة الناس أن يقول بحقٍّ إذا رآه أو شهده، فإنّه لا يُقرِّب من أجلٍ، ولا يباعد من رزقٍ؛ أن يقول بحقٍّ، أو يذكِّر بعظيم».

وعليك بمن يدافع عمّن يقرِّر وحدة الوُجود، والحلول، ويسبّ الصحابة، ويكفِّر بعضهم، ويرمي بعضهم بالكذب والنّفاق والخيانة وشراء الذّمم، ويعطّل صفات الله ﷻ، بل يطعن في بعض الأنبياء.

فإن لم تفعل؛ فأنت كذّاب تدّعي ما ليس لك، وتتشبّع بما لم تعط، و«الشيء من معدنه لا يُستغرب».

فكتابك هذا دائر بين الأكاذيب والخيانات والادّعاءات والمزاعم الباطلة.

ثالثًا: لقد تبيّن هنا مراد عبد اللّطيف باشميل، وموسى الدويش - الذي صار ألعوبة بيد هذا الجاهل الحاقد -: أنّ مرادهما بالمنهج الذي ينسبانه إلى أهل المدينة أنه: مجموع أخطاء الألباني، وهذا من أفرى الفِرَى على أهل المدينة.

فبرهن على هذا من كتبهم وأشرطتهم، فلئن كان الأمر كما تدّعي؛ لهم من أحمق الناس، وأجهلهم، وأشدّهم غباء وضلالًا، حيث يتركون منهج السّلف ويتشبّثون بأخطاء الألباني، ويجعلونها منهجًا يسيرون عليه، ويدعون إليه بسرّيّة شديدة.

رابعًا: نطالِب هذا الأفّاك أن يثبت هذه الدعوى الخطيرة من أنّنا ندعو إلى أخطاء الألباني بسريّة شديدة.

ومن العجائب أنّ هذا يجعل أهل المدينة أشدَّ إخفاءً لدعوتهم من الباطنيّة، والماسونيّة، والحزبيّات السياسيّة القائمة دعواتهم على السريّة، فإنّ كثيرًا منها قد ظهر وانكشف.

*** بيان تناقضه الشديد في أسطر متجاورة، مما يدل على كذبه وجهله:**

خامسًا: ممّا يبيّن إفك هذا الرّجل وافتراءه: تناقضُه الشّديد[1]، إذ يقول (ص/ ٦) في الفقرة التي قبل هذه التي ناقشناها مباشرة:

---

(١) لا أُشبِّه تناقضه الدّال على كذبه وجهله وتهوّره إلّا بتناقض فلكم الدجّال «ابن صيّاد»، الذي رواه الإمام مسلم رحمه الله في «صحيحه»:

عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدريّ رضي الله عنه قال:

(خرجنا حُجّاجًا أو عُمّارًا ومعنا ابن صائد.

قال: فنزلنا منزلًا فتفرّق الناس، وبقيت أنا وهو، فاستوحشتُ منه وحشة شديدة ممّا يقال عليه.

قال: وجاء بمتاعه فوضعه مع متاعي، فقلت: إنّ الحرّ شديد، فلو وضعته تحت تلك الشّجرة.

قال: ففعل.

قال: فرُفِعَت لنا غنم، فانطلق فجاء بعسّ، فقال: اشرب أبا سعيد.

فقلتُ: إنّ الحرّ شديد واللّبن حار. ما بي إلّا أني أكره أن أشرب عن يده، أو قال: آخذ عن يده. فقال: أبا سعيد، لقد هممتُ أن آخذ حبلًا فأعلّقه بشجرة ثم أختنق؛ ممّا يقول لي النّاس =

«ولكن الأدلة على أنّ دعوتهم سياسيّة من مقالاتهم وتصريحاتهم في أشرطتهم المسموعة ورسائلهم المقروءة كثيرةٌ جدًّا، وإنّ ما أورده مِن نُقُولٍ إنّما هي على سبيل المثال لا الحصر».

فكيف تتّفق دعوتهم السريّة التي يفتريها مع تصريحاتهم في أشرطتهم المسموعة، ورسائلهم المقروءة الكثيرة جدًّا؟!

فهات هذه الأشرطة المسموعة والرّسائل المقروءة المشتملة على السّياسة الألبانية، التي يدعو إليها أهل المدنية.

فإن أتيت بما تدّعيه من هذه التصريحات؛ فإنها تُغنيك عن ادّعاء نقيضها من السريّة.

وإن عجزت عن ذلك؛ فأنت أعجز وأكذب عن إثبات ما تدّعيه من الدعوة السريّة الشديدة.

*** رفض أهل المدينة الالتزام بأخطاء الألباني وغيره:**

سادسًا: نحن نرفض أخطاء الألباني، وأخطاء من هو أكبر وأجلّ منه، ولا ندين اللَّه إلّا بالحقّ الثّابت بالكتاب والسنّة بفهم سلف هذه الأمة من الصحابة والتّابعين لهم بإحسان، ومَن سار على نهجهم في هذا المنهج وقواعده، لاسيّما قاعدة: (كُلٌّ يؤخذ من قوله ويردّ؛ إلّا رسولُ اللَّه ﷺ).

= يا أبا سعيد، من خفي عليه حديث رسول اللَّه ﷺ ما خفي عليكم معشر الأنصار، ألستَ من أعلم النّاس بحديث رسول اللَّه ﷺ؟

أليس قد قال رسول اللَّه ﷺ: «هو كافر»، وأنا مسلم؟

أليس قد قال رسولُ اللَّه ﷺ: «هو عقيم لا يولَد له» وقد تركتُ ولدي بالمدينة؟

أوَلَيْسَ قد قال رسولُ اللَّه ﷺ: «لا يدخُل المدينة ولا مكّة» وقد أقبَلْتُ من المدينة وأنا أريد مكّة؟

قال أبو سعيد الخدري: حتى كدْتُ أن أعذره.

ثم قال: أما واللَّه إنّي لأعرفه، وأعرف مولده، وأين هو الآن.

قال: قلتُ له: تبًّا لك سائر اليوم)

أخرجه مسلم في الفتن، باب ذكر ابن صيّاد: (٤/ ٢٢٤٢)، والترمذيّ في الفتن، باب ما جاء في ذكر ابن صيّاد: (٤/ ٥١٦).

هذا هو منهجنا، وهو واضح كالشّمس من أشرطتنا المسموعة ورسائلنا المقروءة، يَعرف ذلك المؤمنون بمنهج السلف بحقٍّ وصدق، والعالمون به، ويحاربه من يُكِنّ العداء لهذا المنهج وأهله من أمثال عبد اللّطيف، ويسعى جادًّا في إطفاء هذا النُّور، وفي حرْب أهلِه، فتستّر -كيدًا ومكرًا- بدعوى السلفيَّة، ولا أدلّ على ما نقول من أكاذيبه الواضحة، ومنها هذه الدعوى المفضوحة.

* رد أهل المدينة على أهم أخطاء الألباني، وكتمان عبد اللطيف لذلك:

سابعًا: لماذا لا تذكر ردودنا على الألباني في أهم أخطائه، مثل ردّنا في كتاب «الاستعانة»، القائم على الأدلّة والبراهين الواضحة مع النُّقول الموثّقة عن سلف هذه الأمّة وفقهائها ومحدّثيها؟

ولماذا لم تذكر نقاشنا الكثير في الأشرطة المسموعة لمسألة البيعة؟

ولماذا تكتُم ما تعلمه من نِقاشنا لمن كان مخدوعًا في مسألة البيعة، حتى تاب من ذلك كتابيًا وفي جلسة في بيتك بحضور ولدي محمد بن ربيع؟!

ولماذا تكتُم ردّي على الألباني في مسألة من يسبّ اللّه، وتكفيري لمن يسبّ اللّه، وتصريحي مرارًا بمخالفته، وتصريحي بالبراءة من أخطائه، وتحذيري للجالسين معي من تقليد الألباني؟!

لماذا ترتكب هذه الأفاعيل الشّنيعة التي يخجل منها أحطّ الناس وأرذلهم من الرّوافض وغيرهم؟!

﴿أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾، و ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾.

* تأكيد أهل المدينة بأنهم لا يقبلون خطأ أي عالم:

ثامنًا: أؤكّد أنّنا - ولله الحمد - لا نقبل خطأ أيّ عالم، لا أحمد بن حنبل، ولا ابن تيميّة، ولا ابن عبد الوهّاب.

ومَن قدّم قولَ أحدٍ منهم على قول اللّه ورسوله ﷺ نقول له ما قاله ابن عبّاس: (يوشِك أن تنزل عليكم حجارةٌ من السّماء! أقول: قال رسول اللّه، وتقولون: قال أبو بكر وعمر؟!).

ونقف من أخطائهم مهما عَلَتْ منازلهم موقف السّلف منها، ولسنا ببغاوات، ولا رُبّينا - والحمد لله - على البيّغاوية، والتقليد الأعمى، والتعصّب الأهوج، الذي يريد من لم يشمّ رائحة العلم من أمثالك أن يفرضه علينا.

وما أنتم -إن شاء الله- إلّا:

كناطح صخرة يومًا ليوهنها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

*** تأييدهم لنقد علماء المنهج السلفي للألباني مع مبادلتهم الحب والولاء في الله:**

تاسعًا: نحن نؤيّد من يَرُدّ أخطاء الألباني وأخطاء غيره؛ لأنّه الحق، ولم يُعرف عنّا - ولله الحمد - تعصب لأيّ خطأ لأيّ أحد كائنًا مَن كان.

ومن ادّعى علينا غير هذا فهو أفّاكٌ مهين.

ذَكر عبد اللّطيف باشميل علماء من أهل المنهج السّلفي أنّهم ردّوا على الشّيخ الألباني في عدد من المسائل التي رأوا أنّه قد أخطأ فيها في (ص/ ١٢-١٣)، وهم:

١- الشيخ: حُمود بن عبد الله التّويجريّ رحمه الله.

في كتابه القيّم: «عقيدة أهل الإيمان في خلْق آدم على صورة الرّحمن»، بتقريظ الشّيخ: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

وفي كتابه: «الصارم المشهور على أهل التبرُّج والسُّفور».

وفي كتابه: «التنبيهات على رسالة الألباني في الصّلاة».

٢- الشيخ: عبد الله بن محمد الدّويش رحمه الله.

في كتابه: «تنبيه القارئ لتقوية ما ضعّفه الألباني، ولتضعيف ما قوّاه الألباني» بتشجيع من الشيخ: عبد العزيز بن باز.

وكتابه: «دفاع أهل السنّة والإيمان عن حديث خلْق آدم على صورة الرّحمن».

٣- الشيخ: صالح بن عبد العزيز آل الشيخ.

في كتابه: «التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل»، الذي بيّن فيه نحو مائة

وخمسين موضعًا في كتاب الشيخ الألباني «إرواء الغليل» فات الشيخ الألباني أو غفل عن التّخريج الصحيح فيها.

٤- الشيخ: إسماعيل بن محمد الأنصاري رحمه الله.

في رسالته: «تصحيح حديث صلاة التراويح عشرين ركعة، والردّ على الألباني في تضعيفه».

ورسالته: «إباحة التحلّي بالذّهب المحلّق للنّساء، والرّد على الألباني في تحريمه».

ورسالته: «نقد بعض تعليقات الألباني على شرح الطّحاويّة».

ورسالته: «الانتصار لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهّاب بالرد على مجانبة الألباني فيه الصّواب».

٥- الشيخ: محمد أمان بن علي الجامي رحمه الله.

حيث ردّ على الشيخ الألباني أيّام حرب الخليج في محاضرة: «مناقشة الآراء وتصحيح المفاهيم في الردّ على الشيخ الألباني في مسألة الاستعانة».

وبعد حرب الخليج في محاضرة: «سبعة وعشرون سؤالًا في الدّعوة السلفيّة».

٦- الشيخ: محمّد نسيب الرّفاعي رحمه الله.

في خطابه المفتوح إلى الشّيخ الألباني، المطبوع في آخر رسالة: «التوصّل إلى حقيقة التوسّل».

٧- الشيخ: عبد القادر بن حبيب الله السّنْدي.

في رسالته التي صدرت العام الماضي: «رفع الجُنّة أمام جلباب المرأة المسلمة في الكتاب والسنّة».

وفي كتاب: «حقيقة التصوّف» ضمن الجزء الأوّل، حيث ردّ على الشيخ الألباني في تصحيحه حديث النصف من شعبان.

أقول:

أولًا:

نحنُ أهلَ المدينة نؤيِّد كلَّ هؤلاء في كلِّ ما أصابوا فيه من ردودهم على الشيخ الألباني، وذلك أنَّنا نسير على منهج السلف الصَّالح، ومِن منهجهم: كُلٌّ يُؤخذ من قوله ويُرَد، إلا رسول الله ﷺ، وكلُّ هؤلاء الذين ردُّوا على الألباني شيوخنا وأحبَّتنا وأصدقاؤنا، إلى أنْ مات منهم مَن مات، بل نحنُ رددنا أكبر أخطاء الألباني كالاستعانة والبيعة، وغيرها[1].

وردَّ عليه أخونا: زيد بن محمد بن هادي المدخلي، وأخونا: عبد الله العيلان.

وعلى كلِّ حال، نحنُ أهل المدينة نرفُض أخطاء الألباني، ونؤيِّد من يردّها بالحقِّ، والرَّادون عليه من أخلص أصدقائنا وأكبر أحبَّتنا، ونشكرهم على صدعهم بالحقِّ، وسيرهم على منهج السلف في ردِّ الأخطاء[2].

---

(١) ورحم الله الشيخ حمُود التويجري إذ يقول: «الطعْن في الألباني إعانةٌ على الطعن في السُّنة»

ورحم الله الشيخ حمُود، كيف لو رأى عبد اللَّطيف وأمثاله ممَّن يشنّها حربًا على الدعاة إلى الكتاب والسنَّة، ويسعى جاهدًا إلى تشتيت شملهم، وتفريق كلمتهم؟! وممَّا يؤكِّد أنَّ قصد عبد اللَّطيف الشغب والفتن: أنَّه يعلم هذه الردود على الألباني، وردود أهل المدينة - أيضًا - لأهمِّ أخطاء الألباني، ومع ذلك يصرّ على أهل المدينة أن يقفوا من ورائه رادِّين على الألباني، ويطعنون فيه بمنهجه الحدَّاديّ

ولا يعد أنَّه يَسُرُّه جدًّا أن يعتروا عليه، ويلفّقوا، ويخونوا، ويتروا، ويفعلوا مثل أفاعيله وأفاعيل السقَّاف وأمثاله من أهل البدع والحقد على السنَّة وأهلها.

ورحم الله الشيخ محمد أمان الجامي، فقد صرَّح في شريطين أنَّه يحبُّ الشيخ الألباني، وأنَّه من علماء الحديث، وأنَّ له جهودًا كبيرة في نُصرة السنَّة، وأنَّ الردَّ عليه لا يغض من حبِّه وقدره

وفي أحد الشريطين قال: (أُشهِدُ الله وملائكته والحُضور على أنِّي أحب الألباني في الله).

(٢) قد أثنيت على الشَّيخ صالح آل الشيخ في ردِّه على الشيخ الألباني فقلت: وللشيخ: صالح بن عبد العزيز آل الشيخ كتاب سمَّاه: «التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل» استدرك فيه على العلَّامة: محمد ناصر الدين الألباني في أحاديث وآثار صرَّح الشيخ الألباني بأنَّه لم يقف عليها حين كتابته لهذا التخريج العظيم «إرواء الغليل»، فلم يهوِّل عليه الشَّيخ صالح، بل استدرك عليه بكل وقار وأدب واحترام، والشيء من معدنه لا يُستغرب.

«بيان فساد المعيار»: (ص/ ٣٨، حاشية).

ولي من الشّيخين: حَمُود التويجري، والشيخ: إسماعيل الأنصاري إجازتان، أعطاني كلّ واحد منهما إجازته قُبيل وفاته، وهذا ممّا يدفع ما يفتريه علينا عبد اللّطيف باشميل من أنّنا نتعصّب للألباني، ونحارب من يردّ عليه.

والحق: أنّ عبد اللّطيف هو الذي يفرح بأخطاء الألباني، ويشيعها بين النّاس، ويربطها بأهل المدينة ظلمًا بقصد الإيقاع بهم، وإيقاع الفتنة بينهم وبين إخوانهم وشيوخهم من علماء التّوحيد والسنّة في هذه البلاد، وذلك خدمةً منه لأعداء التوحيد، وأعداء المنهج السلفي، وخدمة لأحزاب الفتن، الذين واجههم أهل المدينة بالحقّ وبالمنهج السلفي، فدحروهم بالحجج والبراهين، وأدانوا رءوسهم -كسيد قطب وأمثاله- بالبدع والضلالات الكبرى.

ثانيًا:

نعم، ردّ عليه هؤلاء السّلفيّون الأفاضل الغيورون على الحقّ، ولكن من أيّ منطلق؟:

هل هو من منطلق الحقد والعداوة والبغضاء، كما هو منهج الحدّاد وعبد اللطيف، ومنهج البوطي، والسقّاف، وأبي غُدّة، والغُماري، وسعيد القنوبي الخارجي، وأحمد الخليلي -كذلك-، والحبشي؛ الذين يحاربون الألباني كما يحاربون أئمّة السلف قبله: ابن تيميّة، وابن عبد الوهّاب؛ لتمسّكهم بمنهج السّلف، ودعوتهم إليه؟

أو من منطلق النصيحة على أساس المنهج السلفي، الذي لا ينافي الأخوّة والمحبّة، كما هو واقع هؤلاء السلفيّين الأفاضل.

ولقد عرف الكثير من الناس عن هؤلاء الرّادين أنّهم يحبّون الألباني ويحترمونه لأجل عقيدته ومنهجه السلفي، ولأجل حربه للبدع والأهواء.

إن عبد اللّطيف يريد أن يوهم النّاس أنّ هؤلاء الأفاضل انطلقوا في ردّهم على الألباني من منطلق العداوة، ويريد أن يشعل الفتنة والفرقة بهذا الأسلوب الحاقد المنحطّ بين السلفيّين، وهيهات هيهات.

*** احترام علماء المنهج السلفي لابن حجر والنووي من أجل خدمتهم للسنة، فكيف لا يحترمون من يشاركهم في العقيدة والمنهج، ومحاربة البدع، مع خدمته للسنة؟!:**

وإذا كان علماء السنَّة والتوحيد في كلّ مكان يحترمون ابن حجر والنّووي وأمثالهما ممّن فيه أشعريّة، يحترمونهم لأجل خدمتهم لسنَّة رسول الله ﷺ، مع نيل بعضهم من شيخ الإسلام ابن تيميّة وابن القيِّم؛ فكيف لا يحترمون الألباني ويحبّونه من أجل خدمته للسنَّة والعقيدة والمنهج السلفيّ، والذب عن كلّ ذلك، وتصدّيه لأهل البدع، ولكن لجهل عبد اللّطيف بالسنَّة والعقيدة والمنهج السلفي، وما في قلبه من دغل وحقد؛ لا يسلك مسلك هؤلاء الذين يتمسّح بهم ليتذرّع بهذا التمسّح إلى تحقيق أهدافه وأحقاده، لاسيّما في أهل المدينة.

*** افتراء عبد اللطيف على أهل المنهج السلفي حقًّا بأنهم أصحاب دعوة جديدة وافدة، ودحض ذلك بذكر بعض إنتاجهم ومؤلفاتهم السلفية الواضحة:**

قال عبد اللّطيف (ص/ ٢٨):

«فصل: ظهور دعوة جديدة وافدة بعد حرب الخليج من جنس دعوات الأحزاب السياسيَّة الإسلاميّة[1]».

وقال في الصفحة نفسها:

«منذ أيّام حرب الخليج بدأت تظهر في العالم الإسلامي دعوة جديدة تزداد ظهورًا يومًا بعد يوم، يحمل أصحابها شعار السلفيّة، ويسمون أنفسهم

---

(١) هذا التأريخ هو بداية ظهور دعوة (الحدادية)؛ القائمة على التقية والحزبية الماكرة.

قامت هذه الدعوة في هذا التأريخ الطارئ لمناهضة المنهج السلفي، وإسقاط علمائه.

أما دعوتنا فهي دعوة محمد بن عبد الله رسول رب العالمين، التي سار عليها الصحابة والتابعون، وسار عليها المجددون: ابن حنبل، وابن تيمية، وابن عبد الوهاب، دون زيادة أو نقص، وهي التي تذب عن المنهج السلفي وحملته حقًّا وصدقًا، وتقاوم الباطل والتحزب والفتن.

فليعرف الناس الدعوة الوافدة التي يحمل رايتها (عبد اللطيف)، ويلصقها زورًا بدعوة السلف ومنهجهم فيقال له: «رمتني بدائها وانسلت»!!

بالسّلفيّين».

أقول:

١- مثلُك لا يقول: «وافدة»، فاعرف مَن أنت؟ واعرف قدرك؟!

٢- ما الذي أزعجك من هذه الدعوة، ويدفعك إلى تشويهها وتصويرها بضدّ حقيقتها:

١- أهو الذبّ عن السلفيّين وأهل الحديث في السّابق واللّاحق، والإشادة بالدعوة السلفيّة التي قامت على التّوحيد وعلى الكتاب والسنّة، كما في كتاب: «أهل الحديث هم الطّائفة المنصورة»، التي ذكرت في طليعتهم مجدّد الدعوة في هذه البلاد، وتلاميذه وأحفاده وأنصاره؟

والإشادة بما قدّمة آل سعود من أوّل قيام دعوتهم إلى اليوم، إلى آخر الموضوعات السلفيّة التي لا تزعج ولا تقضّ إلّا مضاجع أهل البدع والضّلال؟

أم هو كتاب: «مطاعن سيد قطب في أصحاب رسول الله ﷺ» الذي يتضمّن الذّب عن أصحاب رسول الله ﷺ، ولاسيّما الخليفة الرّاشد عثمان بن عفّان - رضي الله عنه، وبني أميّة، خاصّة الصحابة منهم؟

والذي يتضمّن هدم الاشتراكية وإبطالها، تلك الاشتراكية التي حرّف لها سيّد قطب نصوص الشّريعة وقواعدها.

والذي تضمّن هدم قواعد التكفير الباطلة، التي استند إليها سيد قطب في تكفير الأمة من فجر تأريخها -ظلمًا وعدوانًا- إلى عهده.

أم هي كتب: «أضواء إسلاميّة على عقيدة سيّد قطب».

و«العواصم مما في كتب سيد قطب من القواصم».

و«الحدّ الفاصل»، التي دكّت أباطيل سيد قطب وبدعه الكبرى؟!

تلك الكتب التي زلزلت أهل الأهواء، ومنهم ذلكم الجاهل الأهوج الذي بدأ يتحرّك، وتحرّكه الاتّجاهات التي تجيد مبادئ (فَرِّقْ تَسُدْ)، و (الغاية تبرّر الوسيلة)، وأصحاب (اضرب الإسلام بسيف الإسلام).

بدأ هذا المجنّد يتحرّك بحماسٍ شديد منذ نزل أوّل كتاب[١] من هذه الكتب المذكورة إلى الساحة، معتمدًا في مواجهتها على الدّجل والأكاذيب، والبحث في مئات الأشرطة من أشرطة الألباني، ليجد من أخطائه ما يصرف به النّاس عن هذه الكتب التي زلزلته، وليصرف الأنظار عن تلك الكتب[٢] وما حوته من مناهج فاسدة وضلالات مهلكة، وليُشعر الناس أنّ هؤلاء[٣] شر وأخطر من أولئك[٤]؛ ظلمًا وزورًا أو فجورًا.

وأنفضت مضجعه ومضجع من جنّدوه لمواجتها.

فلو فرضنا أنّ أشرطة الألباني امتلأت بالأخطاء والأباطيل، أنحن نتحمّل أوزاره؟

في شرعة أهل الجهل والهَوَس: نعم!!

وفي شرعة الإسلام: لا.. ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾.

لقد خاب سعيُك وضاع جهدك أيُّها الحاقد، الذي يجهل أوضح البدهيّات التي يعرفها الأطفال.

أم هو كتاب: «منهج النّقد»، وكتاب «المحجّة»، اللّذان يوضّحان المنهج الإسلاميّ الحق في الحفاظ على الإسلام عقيدةً وشريعةً ومنهجًا وأصولًا، ويهدم منهج الموازنات الباطل الذي يستلزم هدم هذه الأصول ويطعن فيها، ويطعن في حملتها من أئمّة الإسلام على امتداد التّاريخ الإسلاميّ.

أم هو كتاب: «النصر العزيز» الذي كان بحقٍّ نصرًا لمنهج السّلف، ودحضًا لأباطيل شيخ الشّايجي وأشياعه، الذين تتعاطف معهم وتنشُر أباطيلهم.

فهو يقول عن هذا الإنتاج السلفي العظيم: «إنّه دعوة جليلة وافدة»، وقال عن

(١) أعني: «مطاعن سيد قطب في أصحاب رسول الله ﷺ»، وكتاب: «أضواء إسلامية».

(٢) أي: كتب سيد قطب، وغيره من أهل الفتن والبدع.

(٣) أي: أهل السنة.

(٤) أي: أحزاب الفتن.

أهلها: «إنّهم يحملون شعار السلفيّة، ويسمّون أنفسهم بالسلفيين».

فما هي السلفيّة عندك؟ ومَن هم حملة الشعارات المزيّفة؟

أهم هؤلاء؟ أم أسيادُك من أهل الأهواء والبدع الذين ألبسوك هذا اللّباس لتتمكّن من الهدم؟

وتقول غير مرّة:

يجب أن نبيّن بالأدلّة والبراهين زيف هذه الدعوة ومخالفتها لمنهج السّلف، وإلّا فليتأكّد أهل هذا المنهج الصّادقين مَن هو الأداة الهدّامة لمنهج السلف؟ ومن الذي يتململ من علوّه وظهوره على أهل البدع والتحزّبات السياسيّة؟

*** بيان أن الحكم في هذه القضايا للعلماء العدول، لا للجهلة المتهورين بالكذب والحقد:**

ثالثًا: من هو الذي يحكم علينا بأنّنا قد خالفنا الدعوة السلفيّة الحقّة؟ أهم الجهلة الأفّاكون الحاقدون من أمثالك؟ أم هم علماء المنهج السلفي الحق، وأهل الإنصاف والعدل؟!

ما أنت بالحكم التُّرضَى حكومَتُه ... ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

أتهدم صروح الحقّ التي قامت على الكتاب والسنة ومنهج السّلف بأكاذيبك وجهالاتك وتلبيساتك، التي لا تنطلي إلّا على الهمج والأوغاد؟ وحاشى أهل السلفيّة الحقّة أن يلوّثوا عقولهم ونقاء عقيدتهم بأقذار الأكاذيب التي تلفّقها، فالمنهج السّلفيّ قائم في كلّ قضيّة، وفي مواجهة أي باطل، على مثل قول اللّه - تعالى-: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾.

فهل هذا عن المنهج السلفيّ وأهله؟ أم أنّك التصقت به لأهداف حقيرة ساقطة لعلّها تتهاوى قبل أن تنال شيئًا من الحقّ وأهله؟

*** دحض افتراء عبد اللطيف المفضوح بأن أهل المدينة يؤسسون دعوة سياسية طموحة إلى الحكم، وهو من جنس افتراء الأحزاب العلمانية:**

قال عبد اللّطيف (ص/ ٢٨):

«يؤسّس أصحاب هذه الدعوة الجديدة دعوة سياسيّة طموحة إلى الحكم، كما ينصّ الرّجل الأوّل في هذه الدعوة بأنّه يدعو إلى ما يسمّى ب(قيام الدولة المسلمة)، وأعني بالرجّل الأوّل في هذه الدعوة: الشيخ محمد ناصر الدين نوح نجاتي الأرناؤوط الألبانيّ، المحقّق المعروف، نزيل مدينة عمّان في الأردن».

أقول:

١- لا أستبعد أن تكون أنت من أصحاب الطّموح السياسي إلى الحكم وإلى تدمير هذه البلاد، لأنّ أمثالك من أهل الظُّلم والإفك لا يُستغرب منهم هذا وأسوأ منه.

٢- نحن معروفون مشهورون، وآثارُنا -والحمد لله- معروفة بأنّنا نؤمن بِحَقِّيَّةِ بيعة وليّ أمر هذه البلاد المباركة؛ بلاد التّوحيد والسنّة، لأنّ هذه الدولة قامت على كتاب الله وسنّة رسوله ﷺ، وعلى التّوحيد.

وأمّا ربطنا سياسيًّا بالألباني وفي هذا الباب؛ فهذا من الإفك علينا وعلى الألباني، وإذا وصل الإفك في الرّبط إلى هذه الدرجة فإنّ الألباني لم يتكلّم عن البيعة إلّا من ناحية شرعيّة، ولم يمسّ هذه الدولة من قريب ولا بعيد.

وأمّا سعيُه إلى دولة؛ فالعقلاء المنصفون يعرفون من كتبه الكثيرة ومن أشرطته الكثيرة: أنّه ضدّ الأحزاب السياسيّة عقائديًّا وفكريًّا وسياسيًّا، وهو ضدّ الثورات والانقلابات، والبرلمانات والانتخابات، وكلّ الوسائل المنافية للإسلام، بل هو يدعو إلى إصلاح المسلمين عمومًا حُكّامًا ومحكومين بالدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، والتربية الصحيحة.

وأحكامك - وأنت معروف بالإفك والكذب والزور - لا تقبل في بصلة وأحقر منها، فكيف تقبل في مسلمين أبرياء، وفي مناهج وعقائد؟!!

إن للجرح والتعديل والنقد أهله، لا أمثالك من أهل الحقد والإفك.

٣- ألم تقل فيما سلف (ص/ ٦):

«ولكن الأدلَّة على أنّ دعوتهم سياسيَّة من مقالاتهم وتصريحاتهم في أشرطتهم المسموعة ورسائلهم المقروءة كثيرة جدًّا».

أقول:

إن العقلاء الذين يعرفون كتبنا وأشرطتنا لا يعرفون سفسطةً وقلبًا للحقائق، ومضادَّةً لها مثل هذا الإفك.

فإن كنت صادقًا فبيِّن دعوتنا السياسية الواضحة أو الخفيَّة من هذه الرّسائل والأشرطة الكثيرة جدًّا، فإنّ ذلك سهلٌ يسير عليك وعلى أمثالك، وعلى النَّاس المغرضين وغير المغرضين.

وإلَّا فليعرف الناس مدى ما تتقحّمه من الإفك والبُهت والزور.

*** بيان أن أهل المدينة من أقوى من وقف في وجه الفتن؛ انطلاقًا من المنهج السلفي:**

٤- نحن معروفون - والحمد لله - أنّنا أقوى مَن وقف في وجه الفتن والشّغب ودُعاة الهدم لهذه البلاد.

وكتبنا وأشرطتُنا واضحة ومليئة بالذّب عن دعوة هذه البلاد ومنهجها وعلمائها وولاة أمرها، يعرف ذلك ويعترف به العقلاء المنصفون، وقد أيّدوها في كتبهم وأشرطتهم[1] ومشافهاتهم.

ومعروف عنّا ذكر مزايا هذه الدعوة وعلمائها وحكومتها التي قامت على ذلك

---

(١) ومن هؤلاء: سماحة الشّيخ: عبد العزيز بن باز، والشيخ: صالح الفوزان، والشّيخ: محمد بن صالح العثيمين، والشيخ: صالح اللحيدان، والشيخ: محمد بن سبيّل، والشيخ: عبد الله الزّاحم -رئيس محاكم المدينة- والشيخ: الألباني، والسّلفيّون في كلّ صقع، يقرءون كتبنا وينشرونها ويترجمون منها ما يستطيعون، وهؤلاء هم شهداء الله في أرضه

ولم يقاومها ويحترق قلبه كمدًا منها إلَّا أهل البدع، وأشدّهم في ذلك هذا المدعي المتصنع بالسلفيَّة زورًا.

النهج السّديد.

فأين دورُك ودور أشياعك من «الحدّاديّة» وأمثالهم ممّن جنّدوك؟

ولا أستبعد أنّك من المعاول الشيطانيّة لهدم هذه البلاد، وتفريق صفّها، وتشتيت كلمة السلفيّين فيها من: وُلاة أمر، وعلماء، ودعاة السنّة والحق، أهل الولاء والبراء الصّادق.

وأقول:

كنت قلتَ في (ص/ ٦):

«والذي ينبغي أن أذكره في هذا المقام: أنّه قبل ستّ سنوات، وعند بداية تنبّهي وإقدامي على جمع المسائل التي أخطأ فيها الشيخ الألباني، وتكرّرت أخطاؤه فيها، وملاحظتي خطر هذه الأخطاء، وأنّها منهج يُسار عليه ويدعى إليه - بسريّة شديدة في هذه البلاد - باسم السلفيّة».

أقول:

فإذا كانت أخطاء الألباني صارت منهجًا لنا ندعو إليه بسريّة شديدة، وأنت العليم بهذه الأسرار؛ فأبرِزْها، وبيّن أنّنا نطبّقُها وندعو إليها، وأنّها منهجٌ سياسيٌّ خطير لا يقلّ خطورة عن فكر ميكافيللي، وفكر الماسونيّة، وأفكار الملاحدة الباطنيّة، وأنّنا نسلُك مسالك هذه الفئات السياسيّة.

وأعتقد - مستيقنًا - أنّك وأمثالك تعجزون عن ذلك - لأنه لا يوجد - وليس أمامكم إلّا أن تلجوا أبواب الكذب، وتخوضوا غمار الباطل، كما هو شأن أهل الزّيغ المحاربين للحقّ في كلّ زمان ومكان.

وقد أجبنا عن هذه الافتراءات والأكاذيب بما يكفي ويشفي.

إنّ أيّ أفّاكٍ قد احترف الإفك والكذب لا يعجز عن كيل مثل هذه التُّهم مهما بلغ من البلادة.

ودليل هذه البلادة والغباء: كذبك المكشوف، وتناقُضك المفضوح، ولو كان عندك مسكة من عقل ما حاربت أهل المدينة وهم من أشدّ الناس تمسُّكًا بالكتاب

والسنَّة، ومن أشدِّ الناس دعوةً إليها، ومن أشدِّ الناس في مواجهة الفتن.

وكتبهم وأشرطتهم كثيرة جدًّا واضحة فيما أقول لا فيما تفتري.

*** دحض دعوى باطلة لا يجرؤ عليها مسلم:**

قال في (ص/ ٢٨):

«وخطورة هذه الدعوة السِّياسيَّة الحزبيَّة الجديدة تكمن في أن حقيقتها تخفى على كثير من إخواننا من طلبة العلم، الذين أحسنوا الظنّ بأصحابها، وخفيت عليهم الأخطاء الفادحة في أصول هذه الدعوة الجديدة الوافدة، التي بدأت أخطاؤها تبرز وتظهر بوضوح شيئًا فشيئًا أيّام حرب الخليج، التي أذلَّ اللّه فيها طاغية العراق البعثيّ وأشياعه الحاقدين، ونصر اللّه - جلّ وعلا - فيها أهل السنة السلفيّين حقًّا[1]».

---

(١) أقول: قد امتلأت كتبي بالثناء على هؤلاء السلفيين حقًّا، وبالثناء على منهجهم، والذب عنهم.

ومما قلته في هذه المعاني:

«والمعروف عند السلفيين وأهل الحديث في مشارق الأرض ومغاربها: الاستفادة من هذه المنجزات والمبتكرات إلى أبعد الحدود.

وفي أزمة الخليج برز المنهج السلفي بوعيه المتكامل، واستطاع أن يتعامل بهذا الوعي والإدراك مع الأحداث المروعة، وأن يشجع تسخير هذه المنجزات وأهلها في حلِّ هذه الأزمة وكشفها عن الأمة الإسلامية.

وظهرت التيارات السياسية بغباتها، وانغلاق فكرها، وجمودها - إن أحسنَّا بها الظن -، فدعت إلى المعارضة في استخدام هذه المنجزات وأهلها...» إلخ.

انظر كتابي: «أهل الحديث هم الطائفة المنصورة» (ص/ ٦٦ وما بعدها).

هذا قلته إشادة بفتوى هيئة كبار العلماء في جواز الاستعانة بالكفار لمواجهة حشد صدام البعثي جيوشه على حدود المملكة بعد اجتياح الكويت.

فما هو موقفك وموقف إمامك الحداد تجاه هذه الأزمة المسماة بأزمة الخليج؟ وماذا قال شيخك وكتب أيام هذه الأزمة؟

لقد قال طاعنًا في هيئة كبار العلماء وفتواهم بما يأتي:

«أما علماء السوء الذين يقولون ما لا يفعلون، بل في زماننا منهم الكثير ممن لا يقول الحق ولا يفعله؛ فهؤلاء ليسوا بحكام إلا على شرار الناس الجهال من العوام، وهم عبيد السلاطين، اليوم يحرمون الحلال بأمرهم، وغدًا يحلون الحرام بأمرهم، وهكذا، فمتاريبهم حاضرة حضور الدينار والدرهم، والجاه=

أقول:

١- من هو الذي واجه الفتنة وأهلَها كتابةً وخِطابة ومناظرات؟

ما رأيتُ سفسطة مثل سفسطة هذا الجاهل الكذوب، فهو يفتعل للأبرياء ما يسمّيه حزبيّةً، الذين عُرفوا لدى الخاصّ والعام بأنّهم أشدّ الناس محاربة للحزبيّة، ولم يواجه الحزبيّة بعلم أحد قبل مواجهتهم لها ولأهلها؛ بكشف عوارها، وبيان فساد مناهجها، وكشف عقائد ومناهج زعمائها.

وبأنّهم أبعد الناس عن السّياسة الفاجرة التي ينطلق منها عبد اللّطيف وأمثاله، والتي لا تقوم إلا على الكذب.

قال مصطفى السّباعي: (ما رأيتُ سياسيًّا لا يكذب).

واللّه ما رأينا أكذب وأشدّ إفكًا وبهتًا من عبد اللّطيف، الذي كان يتخفّى من وراء الحدّاديّة، القائمة على إهانة علماء السّلفيّين وإهانة منهجهم، فلمّا فشلت؛ لبس لباسًا آخر هو التّظاهُر بموالاة بعض العلماء، والتّستّر بالتظاهر بموالاة الحُكّام، إمعانًا منه في الكيْد للسنّة وأهلِها.

★ أين كنتم إبّان أزمة الخليج؟

٢- ثم نقول له - ولأمثاله - من الخفافيش: أين كنتَ إبّان أزمة الخليج، التي

= والمنصب، هان العلم عليهم فقبلوا المال عنه. فإنا لله وإنا إليه راجعون».

حاشية «الحث على طلب العلم» لأبي هلال العسكري: (ص/١٩) المطبوع ضمن كتاب: «الجامع في الحث على حفظ العلم».

قال هذا الكلام - كما حكى عن نفسه - في مقدمة هذا الكتاب:

«وكتب أبو عبد الله، لإحدى عشرة خلون من شهر الله الحرام، سنة إحدى عشرة وأربعمائة وألف، وفرغت منه - بحمد الله - لثلاث خلون من شهر ربيع الأول من السنة نفسها» أي: أثناء أزمة الخليج وهيجان خصوم السلفية.

وكان عبد اللطيف باشميل، وفريد المالكي، ورفاقهما من الحداديين في هذه الفترة وما بعدها إلى أن ذهب الحداد في غاية التلاحم والارتباط بالحداد، والسير على منهجه في الطعن في العلماء: علماء المنهج السلفي ولا يزال عبد اللطيف على هذا المنهج، بل بالغ فيه وطوّره، وحارب به أشد وأكثر من الحداديين جميعًا، إلا أنه يجيد اللعب على الحبال، ويجيد فنّ الكذب والتقيّة، والتظاهر والخداع بما لا يعتقد.

لم يواجه أهل الفتن والشغب من الأحزاب المتربّصة بهذه البلاد مثل أهل المدينة، بل حينما كان أهل المدينة يواجهون تيّارات الفتن بكلّ شجاعة وقوّة بالكتابة، والخطابة على المنابر، كنتَ أنتَ – وأمثالك – مندسّين في الجحور؟!!

فهل المجاهد المناضل عن علماء هذه البلْدة الطيّبة ومنهجهم، وعن الدولة القائمة على هذا المنهج مثلك؟ لو كان عندك ذرّة من الحياء ما تفوّهت بهذا الكلام، وما جرى مجراه مما تفتريه، فلستَ –والله– في العير ولا في النّفير أيها المُرْجِف.

وما أنت إلا حَرْبَةٌ مسمومة وُجّهَت لنقض هذا الجهاد ودفنه، ولكن هيهات أن تستطيع الفئران دفن الجبال، ولا ما تثيره الفئران من غبار أن يغطّي الشمس الواضحة في النّهار، ولقد قال الله في هذا النمط من النّاس: ﴿فَإِذَا جَآءَ ٱلْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ فَإِذَا ذَهَبَ ٱلْخَوْفُ سَلَقُوكُم بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ﴾.

٣- ما أسباب الإشاعات والدّعايات ضدّ أهل المدينة؟ أهي هذه الحزبيّة السريّة الخفيّة؟ أم المنهجيّة العلميّة الواضحة التي أتت على بُنيان التحزّب والفتن من القواعد؟

وأخيرًا:

نريد إثبات هذه التُّهمة الخطيرة بالبراهين الواضحة، ونُطالب بإثبات تمسُّكنا بهذه الأخطاء، ودعوتنا إليها، وخاصّة الأخطاء في أصول الدعوة.

*** حديثه كذبًا وزورًا عن أسباب خفاء ما يسميه بالدعوة الجديدة، وإبطال ذلك.**

وقال في (ص/ ٢٩):

«أهم أسباب الخفاء في هذه الدعوة الجديدة...».

أقول:

١- الخفاء والغُموض الشديدان يكتنفانك ويكتنفان نشاطك المريب، والتلبيس هو شعارُك ودثارك.

ونحن – ولله الحمد – ليس عندنا ذرّة من التلبيس، وليس عندنا إلّا الوضوح والنُّصح لله، ولكتابه، ولرسوله ﷺ، وللمسلمين عامّتهم، سواء منهم الموالين أو المخالِفين، فمن قال الحقّ أيّدناه، ومن قال الباطل والخطأ رددنا خطأه بالحجّة والبراهين في حدود طاقتنا، وكُتُبنَا وأشرطتُنا بذلك تشهد.

ونحن نبرأ من أخطاء البشر جميعًا مهما بلغوا من العلم منزلة، ومنهم الألباني، الذي رددنا أهمّ أخطائه، وأعلنّا البراءة منها، وردّ عليها علماؤنا وإخواننا الذين نؤيّدهم فيما أصابوا من ردودهم.

ولقد قرّرنا -ولله الحمد- أنّنا لا نعبد إلّا اللّٰه، ولا نتبع إلا منهجه، ولسنا من عبّاد الأحبار والرُّهبان، ولا من الرّوافض، ولا من غلاة الصّوفيّة، الذين يقدّسون الأشخاص، ويعتقدون فيهم العصمة.

فكيف يُعقل أن نتعلّق بأخطاء الألباني، وندعو إليها، ونسلُك إلى إقناع النّاس بها مسالك الباطنيّة وأمثالهم؟!، أليس كلامك هذا من أوضح البراهين على كذبك الذي تلوكه وتردده وتشيعه، فأين الحقائق التي دمغتنا بها من كتبنا وأشرطتنا وغيرها؟أين هي؟ لا شيء إلّا التّرّهات والتمويهات.

وممّا قاله (ص/ ٢٩-٣٠) تحت هذا العنوان الذي ناقشناه:

«وما زال عند كثير من هؤلاء -وباعترافهم أيضًا- رواسب من هذه الطّوائف المبتدعة التي سبق أن انخرطوا فيها، وتبنّوا معتقداتها وأفكار مؤسّسيها، الأمر الذي جعلهم فيما بعد يجدون في دعوة الشيخ الألباني وأقواله وآرائه ضالّتهم.

والسّلفيّ عندهم من يمجّد الشيخ الألباني وطريقته، ودعوته، وتصفيته وتربيته».

٢- هات سلفيًا واحدًا فقط انتقد الألباني في أخطائه بالأدلّة والبراهين من كتاب اللّٰه وسنة رسوله ﷺ فأخرجناه من السلفيّة، بل هات من انتقده بدون أدلّة وبدون براهين فأخرجناه من السلفيّة دون أدنى ورع.

إنّ الذي يحارب السلفيّين ويُخرجهم من أجل سلفيّتهم وذبّهم عنها هو عبد اللّطيف.

إنّ جزاء الكذّاب عند السلف: ألّا يُقبل صدقُه، فكيف يقبل منك أهل السنّة السلفيّون هذه الأكاذيب الكثيرة الواضحة الفاضحة.

إنّه لا يقبل منك هذه الترّهات إلا أحلاس البدع والضلال، وأعداء دين الله الحقّ، الذين لا يعيشون هم وعقائدهم الضّالّة إلّا على قواعد الكذب ومناهج الضّلال.

٣- أتريد إذا دعا الألباني إلى التوحيد أن نخالفه من أجلك فندعو إلى الشرك؟!

وإذا دعا إلى السنّة أن ندعو خلافًا له وعنادًا إلى البدعة والضّلال؟!

وإذا حارب الحزبية أن ندعو إليها نكاية به؟!

فنحن ندعو إلى التوحيد، ونحارب الشرك، وندعو إلى السنّة ونحارب البدعة، وندعو إلى الاعتصام بالكتاب والسنة، والاجتماع عليهما، ونحارب التحزّب، ونحذّر منه، مستقين ذلك من كتاب الله وسنّة رسوله ﷺ، واتّباعًا للسّلف الصالح من الصّحابة والتّابعين وأئمّة السّنة والهدى، لا تقليدًا ولا اتّباعًا لمن تحاربه لا من أجل الله، ولكن اتّباعًا للشيطان واستجابة للهوى.

٤- بيّن أن الأمر عندنا تحزّب وتكتّل على فكر معيّن يخالف كتاب الله وسنّة رسوله ﷺ ومنهج السّلف الصّالح عقيدة وشريعة.

وبيّن أنّنا متكتّلون على شخص معيّن.

ولو كنتَ صادقًا في محاربة التحزّب والتكتّل لعرفتَ يقينًا بأنّنا نحن الذين نحارب التحزّب والتكتّل بصدق.

وربّما عرفت ذلك واستيقنته، ولكنّك من طراز الذين يعرفون الحقّ ويكتمونه، بل يشهدون زورًا بضدّه.

وأقول: بل أنت الحزبيّ الداعي إلى التكتّل، وتركض هنا وهناك في الظّلام لتكتيل النّاس على منهجك الحدّادي المتطرّف الغالي، وتجنيد من يستجيبون لك إلى حرب أهل الحق المحارب حقًّا لأهل الباطل، وأهل التحزّب والتكتّل.

٥- بيّن هذه الرواسب التي مازالت عند كثير منا، التي استقيناها من طوائف البدع، وبيّن بالأدلّة أنهم تبنّوا معتقدات هذه الطوائف وأفكارها.

فلئن بيّنت ذلك من كتبهم وأشرطتهم في ضوء الكتاب والسنة؛ لتكونن من أعظم المجاهدين في سبيل الله، والآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر، لأن معتقدات هذه الطوائف منها: الحلول، ووحدة الوجود، وتعطيل صفات الله، والشرك بأنواعه، وفيها: الرفض، والجبر، والإرجاء، ونفي القدر.

فإن عجزت عن بيان ذلك فلأنت أكذب الناس، وأشدهم صدًّا عن سبيل الله.

وأبشر أنت وأمثالك إن لم تتوبوا إلى الله بوعيد الله على لسان رسوله الكريم ﷺ: «ومن خاصم في باطل وهو يعلم؛ لم يزل في سخط الله حتى ينزع، ومن قال في مؤمن ما ليس فيه حُبس في ردغة الخبال، حتى يأتي بالمخرج مما قال»[1].

و«ردغة الخبال» هي: عصارة أهل النار.

*** دحض دعواه بأنه يرد على خصومه بالكتاب والسنة، ودحض افترائه بأن أهل المدينة عندهم تكتّل على فكر معيّن، وشخص معيّن:**

يقول عبد اللطيف (ص/ ٣٠):

«أمّا من ينتقد شيخهم، ويتعرّض لدعوته، ويكشف أخطاءها بالأدلّة والنّقول، ومن ثم يردّ عليها بالحجج والبراهين من كتاب الله وسنّة نبيه ﷺ؛ فإنّ القوم يخرجونه من السلفيّة!! دون أدنى ورع أو تردّد.

فالأمر عندهم تحزّب وتكتّل على فكر معيّن، وشخص معيّن، ودعوة معيّنة، رغم الأخطاء الخطيرة في هذه الدعوة.

وللقوم مقالاتٌ وأشرطة في التّرويج للشّيخ الألباني، وفي بثّ دعوته في العالم الإسلامي، وبالأخصّ في منطقة الخليج التي يركّز عليها الأتباع، محاولين

---

(١) الحديث صحيح، أخرجه الإمام أحمد: (٢/ ٧٠، ٢/ ٨٢) وأبو داود: (٢/ ١١٧)، والحاكم. (٢/ ٢٧). انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة: (حديث: ٤٣٨).

بذلك إدخال أكبر عدد ممكن من أبناء هذه المنطقة في هذه الدعوة الجديدة الوافدة».

أقول:

١- لسنا -ولله الحمد- أتباعًا للألباني، ولسنا بمتعصّبين له، ولا لمن هو أكبر منه بمراحل.

ونحن -ولله الحمد- ضدّ التعصّب والتبعيّة العمياء، بل نحن أتباع محمد ﷺ، وأتباع أصحابه الكرام، ومَن سار على نهجهم إلى يومنا هذا.

وبهذا المنهج نَزِنُ الأقوال والأشخاص والجماعات والمناهج، وعندنا من العلم والبصيرة والنزاهة ما يؤهّلنا لذلك، وهذا إنتاجُنا منتشر في العالم الإسلامي، يدمغ هذا الأفّاك بأنّه أكذب الناس وأشدّهم افتراءً.

فاقرءوا - أيّها العقلاء - مؤلّفاتنا مرّة أخرى، أترونها كما يقول هذا المجازف المتهوّر الذي لا يبالي أن يعرف كذبه كل الناس.

ونحن - ولله الحمد - يشهد لنا العلماء السلفيّون في كلّ مكان، يشهدون لنا بالثّبات على الحقّ، وأنّ إنتاجنا حقّ وعلى منهج السّلف، (ومن ثمارهم تعرفونهم).

وما رأينا محاربًا لمنهج السلف وأشدّ افتراءً وبُهتًا منك لأهله، فإن كنت صادقًا فَدَلِّل على تبعيّتهم للألباني أو لغيره بما يشهد به العلماء أنّهم أتباعٌ له مخالفون لمنهج السّلف.

٢- بيِّن هذه الرّواسب التي أخذناها عن الطّوائف المبتدعة، والتي سهّلت علينا وزيّنت لنا اتّباع الألباني في ضلاله ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾.

٣- بيّن بالأدلّة أننا نُخرج من السلفية من ينتقد أخطاء الألباني بالأدلة والنقول، وبيّن الأدلّة والنقول التي رددناها.

*** دعوى عبد اللطيف بأن أهل المدينة يتعصبون للألباني تعصبًا مذمومًا يصل ببعضهم إلى حدِّ الغلو، وفضح كذبه الغليظ في ذلك:**

ثم قال عبد اللّطيف (ص/ ٣٠):

«لقد لمست من أصحاب هذه الدعوة الوافدة ومن المتأثّرين بها تعصّبًا مذمومًا للشيخ الألباني، يصل ببعضهم إلى حدّ الغلوّ فيه.

وقد ظهر لي ذلك جليًا من خلال المناقشات لكثير من المتبنّين لهذه الدعوة، ومن خلال الاجتماع ببعض المتأثّرين بها، ومن خلال الاطّلاع على بعض رسائلهم ومؤلّفاتهم المتداولة».

أقول:

هذه دعاوى باطلة، وهات هذه الرّسائل والمؤلّفات المتداوَلة، خاصّة لأهل المدينة الذين لا تجلب بخيلك ورجلك إلّا عليهم.

ولماذا لا تبذل بعض هذا الجهد في مناقشة أهل الأهواء، ومنهم: الحداديون؟

قال في (ص/ ٣٣):

«تحذير أئمة أهل السنّة من التعصّب وذمّهم إيّاه».

وجعل هذا عنوانًا، ونقل تحتَه عن الإمام البَرْبَهاري، وشيخ الإسلام ابن تيميّة، والشّاطبيّ، والشيخ محمد أمان؛ ما يوهم النّاس أنّه يحارِب الباطل والتعصّب، وأنّه على طريقة أهل السنّة والجماعة في هذا الميدان.

وما أبعده عن ذلك، فبينَه وبين ذلك بُعد المشرقين.

وليْت للرّجل منهجًا يدافع عنه ويتعصّب له ولو كان باطلًا، فإنّه دون هذا المستوى، ليس له منهج إلّا الأكاذيب، والخيالات الشيطانيّة، والسفسطات الحدادية الباطلة.

واستمرّ بعد ذلك في أكاذيب وافتراءات وتمويهات، ونقد أشخاص هم على منهج الألباني -كما يدّعي-، يريد بذلك إلصاق مخالفتهم وأخطائهم بنا، كعادته

التي سار عليها في الظُّلم وتحميل الأبرياء أوزار الآخرين إن كان لهم أوزار، مخالفًا بذلك ما جاءت به الرّسالات، ولا سيّما خاتمتها من العدل والإنصاف.

*** بيان جهله الغليظ في أسئلة وجهها لأهل المدينة، وبيان أنه ليس في منزلة من يسأل ويفرض الإجابة:**

ثم في صفحة (٦٨) قال - ووضع عنوانًا - :

«أربعة أسئلة لأتباع الشيخ الألباني لعلّهم يجيبون عليها».

وأقول:

إنّنا لسنا بأتباع للألباني ولا لغيره، ولا ندافع عن أخطائه ولا أخطاء غيره، وقد وضّحنا ذلك توضيحًا شافيًا لمن كان له قلبٌ أو ألقى السّمع وهو شهيد.

ثم لا تلزمنا الإجابة إذا كان هذا حالُنا.

ثم مَن هو حتى يوجّه لنا هذه الأسئلة، وهو يتخبّط في الجهل والكذب.

وفي صفحة (٧٠) وضع عنوانًا نصّه:

«حقيقة موقف الألباني من حسن البنّا، وأصل دعوته الإخوانية السياسية».

ليُلصق ضلالات البنّا وبدعه بالألباني، ثم ينفذ من ذلك إلى إلصاق الألباني وما ركّبه عليه من بدع البنّا وأتباعه بأهل المدينة !!

وهذه مسالك تجاوزت حدّ الفوضى والسفسطة، والإلزامات الباطلة لأهل الحقّ بضلالات خصومهم من أهل البدع.

وتمادى في هذه الفوضى الجاهليّة والدعاوى الباطلة إلى صفحة (١٠٣)، فوضع عنوانًا نصّه:

«موقف الشيخ الألباني من دعاة القطبيّة في المملكة أيّام حرب الخليج وبعدها» للغاية نفسها.

وإنّ ظلمَ عبد اللطيف لفادح، وإنّه لأنكى في نظري من فعل أشدّ المحاربين لهذا المنهج وأهله؛ لِمَا ارتكبه من الظّلم والخيانة والبَتْر لكلامنا وكلام الألباني وغيره، ليتذرّع بذلك إلى الشغب علينا، وإثارة الفتن في هذه البلاد وغيرها باسم

الغيرة على علماء هذه البلاد، وهو الكذوب؛ فإن منهجه وماضيه الحدادي يؤكدان أنه من أكذب الخلق.

ورسولُ اللَّه ﷺ يقول: «انصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا».

فلا خير فينا إذا لم ننصُر المظلوم وندفع عنه حتى لو كان كافرًا، فضلًا عن عالم سلفيّ، فهذا سبب أوّل.

وإنّا لنجزم أنّ عبد اللّطيف لا يقصد بهذا التهويش الألبانيّ، وإنّما يقصدنا نحن، وأنه يظلمه ليتوصّل بهذا الظلم إلى النكاية بنا والنيل منّا.

فلابدّ من قول الحقّ في هذا الرجل المتجنّي علينا وعلى الألباني.

*** مثال واحد من أمثلة كثيرة تدل على خيانة هذا الرجل، وتعطّشه للظلم:**

وسوف أسوق للقرّاء مثالًا واحدًا من أمثلة كثيرة تدلّ على خيانة هذا الرّجل وتعطّشه للظّلم[1].

هذا المثال نقدّمه للقرّاء من شريط واحد من أشرطة «سلسلة الهدى والنّور»، الذي يحمل الرّقم: (٢٩١)، وعنوانه: (اقتران العلم بالسّيف) للشيخ الألباني، حيث وُجّه له سؤالٌ حول بيان حقيقة دعوة الشيخ المجدّد الإمام: محمد بن عبد الوهّاب رَحِمَهُ اللَّهُ وهذا نصّه:

(أحدُ الناس يسأل فيقول: نسمع كثيرًا عن الوهّابية، وأنهم يكرهون الصلاة على النبي ﷺ ولا يزورون قبر النّبي ﷺ، ويقول بعض المشايخ: إنّ الرسول تنبّأ عنهم[2] حينما قال: «نجد قرن الشيطان».

فما جوابكم على هذا الكلام؟

فأجاب الشيخُ - حفظه اللَّه - بقوله:

«الحقيقة: أنّ هذا السؤال - مع الأسف الشديد - راسخ أثره في كثير من

---

(١) وسيأتيك نماذج من خيانته وكتمانه الحق، وما يبرئ ساحتنا من افتراءاته وافتراء أمثاله.

(٢) هكذا ورد في السؤال، ولا يُقال مثله في حق نبي اللَّه ورسوله ﷺ، وإنما يُقال: أخبر أو قال، أو نحو ذلك.

المسلمين، والوازع عليه قديمًا هي السِّياسة، لكن هذه السياسة قد مضى زمنها وانقضى، لأنّها كانت سياسة من دولة الأتراك. ولا أُطيل في هذا، إنّما هي لَفْتة نظر فقط.

كانت سياسة من دولة الأتراك يوم خرج رجلٌ من أهل العلم والإصلاح، وهو المسمّى بمحمد بن عبد الوهّاب في بعض البلاد النجديّة، يدعو مَن حولَه إلى الإخلاص -الذي أشرنا إليه آنِفًا- في عبادة الله وحده، فلا يُشرك معه غيرُه.

ومن ذلك - مثلًا - ممّا هو لا يزال -مع الأسف الشديد- آثاره لا تزال قائمة في بعض البلاد الإسلاميّة، خلافًا لذلك الإقليم الذي خرج فيه ذلك المصلح: محمد بن عبد الوهّاب.

هذا الإقليم إلى الآن -والحمد لله- لا يوجد فيه نوعٌ من الشّرك، بينما ذلك يوجد في كثير من البلاد الإسلاميّة: المصريّة، الأردنيّة، السوريّة، فضلًا عن البلاد الأعجميّة، فضلًا عن إيران، وما خبر الخميني ووفاته، والإعلان عن اتّخاذ قبره كعبة يَحجّ إليها الإيرانيّون، ما ذلك الخبر عنكم ببعيد.

هذا الرجل لمّا خرج ودعا إلى عبادة الله ﷻ وحده، اتّفق لحكمة يريدها الله ﷻ أنّه كان هناك أميرٌ من أمراء نجد، وهو سعود[1] -جدٌّ للعائلة القائمة الآن-، فتعاون الشيخ مع الأمير، تعاون العلم مع السيف، وأخذوا ينشرون دعوة التّوحيد في بلاد نجد، يدعون الناس تارة -وهذا هو الأصل- بالكلام، وتارة بالسّنان، مَن أجاب بالكلام فهذا هو المطلوب، وإلّا لم يأت إلّا بالقوّة.

فانتشرت هذه الدعوة حتى وصلت إلى بعض البلاد الأخرى، علمًا أنّ البلاد النجديّة وسائر البلاد الإسلاميّة التي حولها من العراق ومن الأردن، من، من، إلى آخره كانت كلّها محكومة بحكم الأتراك -الخلافة المتوارَثة-، فلمّا بدأ اسم هذا الرجل بعلمه، وذلك الأمير بإدارته ينتشر وينتشر؛ خشي الأتراك أن تظهر هناك في العالم الإسلامي دولة تناهِض دولة الأتراك، فأرادوا أن يقضوا عليها وهي لا تزال

(١) يعني: الإمام محمد بن سعود رحمه الله.

في عُقْر دارها، بإشاعة الإشاعات الباطلة عنهم، والكاذبة والمفتراة، ممَّا جاء في السّؤال، أو غير ذلك ممَّا نسمعه كثيرًا وكثيرًا.

فأنا قلت -آنفًا-: أنّ السبب الأساسي: سياسي، وهذا هو، لكن السيّاسة هذه قضي عليها، ولسنا الآن في بحثٍ تاريخي.

لكن السّبب الآخر هو: جهل الناس، جهل الناس بحقيقة هذه الدعوة، وهذا الجهل يذكّرني بقصّة كنتُ قرأتها في بعض المجلّات:

أن رجلين وهما يتناقشان في الطّريق حول دعوة محمد بن عبد الوهّاب التي يسمّونها بالوهابيّة.

لو كان الناس يفكّرون فيما به يتكلّمون لكانت هذه النسبة وحدها مذكّرة لهم بخطئهم فيما يقولون، لأن لفظة (**الوهابيّة**) إذا أردنا أن ننظر إلى اشتقاقها، وإلى أيّ شيء كانت نسبتها؟

(الوهابيّة) نسبة للوهاب، ومن هو الوهّاب؟ هو اللّه -تبارك وتعالى-.

إذن: النسبة للوهابيّة هذا أمر يشرّف، ولا يسقّط.

لكن قام مثل ما يقولوا[1] عندنا في سوريّة: في أذهانهم شيء رهيب مثل البعبع، شيء مخيف جدًّا: (الوهابيّة) ما بيعتقدوا بالرّسول، ما بيآمنوا غير بالله.

ذكّرني هذا البحث بأولئك الاثنين وهما يتناقشان، ويدّعي الجاهل أنّه هذون ما بيعتقدوا إلّا بالله وبَسْ، أمّا محمد رسول اللّه ما بيعتقدوا، ما بيقولوا إلّا: لا إله إلّا اللّه.

وعندنا بالشّام نهاية القصّة باعتبارها شاميّة، لازم نرويلكن إياها باللغة الشّامية:

بيقولوا: دِرِلْ مرّتَ سيارة الأنصل[2]، أو السّفير السعودي في هذاك البلد، وإذا العلم تبع السيارة بيرفرف بصورة واضحة: (لا إله إلّا اللّه محمد رسول الله)،

---

(١) أي: يقولون.

(٢) أي: القنصل.

يا جماعة: اتقوا الله، كيف تقولوا في هؤلاء الناس: ما يآمنوا غير بألله، وعلمهن[1] هو العلم الوحيد في الدّنيا هلّي يكتب عليه إشارة التّوحيد، الذي قال ﷺ فيها: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأنّ محمدًا رسول الله، فإذا قالوها فقد عصموا منّي دماءهم وأموالهم، وحسابهم على الله»، كيف بتقولوا: هذولي الجماعة، وتفتروا عليهم، وهذا علمهم المرفوع بنبئ عما في صدورهم من الإيمان؟ هذا شيء.

الشيء الأكبر والأهم هذا عَلَم، ممكن أن يُقال: علم مزوّر، يعني: دعاية مغرضة، وإلى آخره، لكن ما بالهم حتى اليوم يحجّون كلّ يوم بأمان واطمئنان، لم يكن ذلك يحظون به في زمن الأتراك الذين أشاعوا عنهم تلك الفرية الكاذبة.

أنتم تعلمون أنّ في كثير من السّنين بالنّسبة لآبائنا فضلًا عن أجدادنا، كان لابدّ أن يصاحب كلّ قافلة حجّاج من أي بلد جماعة مقاتلة، مستعدون للمحافظة على هذه القافلة من الحجّاج ممّن؟ من قُطّاع الطُرُق. يا سبحان الله !، هذا الشيء مضى وانقضى، بأيّ سياسة؟ بالسياسة التي يسمّونها بالسّياسة الوهّابية حتى هذه السّاعة.

فإذا فرضنا أن -هذا العَلَم- الذي يلوّح بالإيمان الصحيح، والتّوحيد الصحيح المقرون بالإيمان بأنّ محمدًا رسول الله، زورٌ وبُهتان، ألا ترونهم في المساجد هناك يعبدون الله، ويؤذّن المؤذّن كما يؤذّن في كلّ البلاد، اللهم إلّا الزيادة التي تُذكر في البلاد الأخرى في مقدّمة الأذان أو مؤخّرة الأذان، فلا يقال هناك اتّباعًا منهم للسنّة، لا إنكارًا لكون الرّسول -ﷺ- هو رسول الإسلام، ورسول الأنام جميعًا في كل زمان وفي كلّ مكان، وإنّما اتّباعًا للسلف، وكلّ خير -كما قيل-:

وكلّ خير في اتّباع مَن سلف وكلّ شر في ابتداع مَن خلف، فإلى الآن يحجّ الناس، ويسمعون هذا الأذان بالشهادة لله بالوحدانيّة ولنبيّه بالرّسالة، ثم يصلّون صلاتنا، ويذكرون الرّسول -عليه الصلاة والسلام- كلّما ذُكر يصلّون عليه، ربّما أكثر من أولئك النّاس الذين يقولون عنهم: هذون وهّابيّة، ما يحبّوا الرّسول، ما

(١) يعني: عَلَمَهم.

يصلّوا على الرّسول.

يا جماعة: اتّقوا اللَّه!، هذه فرية يبطلها واقع هؤلاء الجماعة، بحيث لا يمكن أن يقال: هؤلاء في بلادهم يداهنون السّاكتين خارج بلادهم، إنّما هو نابع من قلوبهم، الإيمان بلا إله إلّا اللَّه وأنّ محمدًا رسول اللَّه، والسير على منهاج رسول اللَّه ﷺ بدون زيادة، ولا أقول: بدون نقص؛ لأنّ هذا النقص طبيعة الإنسان، لا يستطيع الإنسان أن ينهض، لكن من حيث العقيدة دون زيادة ودون نقصان، من حيث العبادة دون زيادة، قد يكون هناك نقصان، مثلًا: بعضهم قد لا يقوم اللّيل والنّاس نيام، هذا نقص، لكن هذا نقص لا يخدش في عقيدته، لا يخدش في إسلامه.

فهذه الكلمة حتّى اليوم فيها اتّهام للجماعة بما هم بريئون منه -كما يقال- براءة الذّئب من دم ابن يعقوب») انتهى.

أتدري ماذا صنع عبد اللطيف في نقله عن هذا الشريط؟:

لقد كتم هذا الكلام الحق في دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ومن ناصره من أئمة آل سعود، من أولهم إلى آخرهم، وهذا الثناء العاطر الذي يدل على إيمانه بهذه الدعوة العظيمة، ومنافحته عنها، وتمييزه بلاد هذه الدعوة، ورفعها على سائر البلدان التي يظهر فيها الشرك والضلال... إلخ.

لقد كتم هذا الكلام الذي لا يكتمه إلا أفجر الناس، وأشدهم خيانة. وإن فعله هذا لمن جنس فعل الروافض واليهود.

ثم بعد ارتكابه جريمة هذا الكتمان المخزي صوّر الألباني في صورة عدوّ لدود لدعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب، الذي كثيرًا ما يذبّ عنه الألباني، ويذب عن دعوته، ويصفه بالمجدد، وبشيخ الإسلام في عدد من كتبه.

ويكتم -أيضًا- كل هذا، ويستخرج من كلام الألباني - وخاصة الأشرطة - عدوًّا لدودًا.

لماذا كل هذا؟

ليحارب بما ينسبه إلى الألباني بهذه الطرق والأساليب الخائنة أهل المدينة، ثم يثير بذلك البغضاء والعداوة والفرقة بين أهل التوحيد والسنة في هذه البلاد، ولمصلحة من؟ ولخدمة من؟

لمصلحة ولخدمة أعداء هذه الدعوة العظيمة، على اختلاف مللهم ونحلهم.

* * *

الفصل الثاني:
بيان غلوّه في تطبيق منهج الحدَّاد وفضح تلبيسه في التملّص من الحدَّاد والحدادية

* **كشف تلبيسات ومغالطات عبد اللطيف التي لا يُلحق فيها:**

قال في (ص/ ١٥٦):

«كلمة عن حقيقة ما حصل بين بعض أتباع الألباني والحدَّاد.

كلمة لابدّ منها عن هذا الحدَّاد الذي ذكره محمد بن هادي[1] في الكلام المنقول أعلاه، ووصفه بقوله: (أخينا الحدَّاد).

وهي: أنّ هذا الحدَّاد مجهولٌ في العلم، لا يُعرف بعلم أو فضل، ولا يُعرف بالدعوة إلى الله - جلّ وعلا -، ينطوي على خبث ومكر، لم يُعرف عنه الطلب على أحد من العلماء».

أقول:

أ) لماذا لم تذكر منهج الحدَّاد الذي تعرفه حقّ المعرفة، ألا وهو: الحرب على علماء المنهج السلفيّ المعاصرين، والعداوة والبغضاء لهم دون استثناء أحد، والحطّ على شيخ الإسلام ابن تيميّة، وابن القيّم، وابن أبي العزّ، وكتابه: «شرح الطحاوية».

ب) وقيام هذا المنهج على الغلوّ في التّبديع، وأنّ من لم يبدِّع من يبدّعه الحدَّاديّون فهو مبتدع.

وعلى هذا الأساس ناقشني عبد اللّطيف - بحضور الحدَّاد - في تبديع

(١) انظر إلى هذا التمويه الموغل، حيث يوهم القارئ بأنه لم يعرف هذا الحداد إلا عن طريق ذكر محمد بن هادي في شريطه، ويظن أنه ينطلي هذا التمويه على الناس.

أشخاص معيّنين، يتقاعس عن تبديعهم العلماء.

ج) وركنه الثّالث: تحريم الترحّم على أهل البدع، أو مَن وقع في بدعة، وغضّ علماء المنهج السلفيّ الطرف عن تبديعه.

وفي هذا الأصل ناقشني عبد اللّطيف وفريد المالكي ساعات، ومن هنا حمي الوطيس، والذي أشعله هو عبد اللّطيف.

د) وهجر المبتدع لا على طريقة السّلف، وإنّما هو على منهج الحدّاد، الذي من أهدافه: تشويه المنهج السلفي وأهله

وأوّل مَن هجر أهلَ المدينة من الحدّاديين هو عبد اللّطيف، فقد هجرهم من هذا المنطلَق، وسعى سعيًا جادًّا في تفريق أهل المدينة، وضرب بعضهم ببعض.

ألا يدلّ كلُّ هذا على كذبك وشدّة تدليسك وتلبيسك، ولو ذكرت هذه الأمور وأعطيتها حقّها من البيان لصاح الناس بك بأنّ هذا منهجك، وأنت أشدّ الناس شغبًا به.

* **بيان أن عبد اللطيف رائد الحدادية الفِعْلي، وقائد فتنتها:**

لماذا أفردتَ الحدّاد فقط بالذكر، ولم تذكُر حزبه وفتنتهم وشغبهم على المنهج السّلفي أكثر من الحدّاد؟

أتريد أن تسدل الستار على هذه الحقائق الواضحة؟ ألا يدلّ هذا أنك واحد من أبرزهم؟ ولو ذكرتهم لفضحوك وقالوا: أنت رائدنا الحقيقي.

ما هذا الدّجل[1] يا عبد اللّطيف؟ إنّك وأمثالك أشدّ خطرًا من الدّجال.

عن النّوّاس بن سمعان ﷺ قال: ذكر رسولُ اللّه ﷺ الدجّال ذاتَ غداة، فخفّض فيه ورفع حتى ظننّاه في طائفة النّخل، فلمّا رُحنا إليه عرف ذلك فينا، فقال:

---

(١) «الدجل: تمويه الشيء، وسمّي الكذّاب دجّالًا منه. .. والدّجّال المموّه» انظر: «مجمل اللغة» لابن فارس، مادة (دجل).

وفي تهذيب اللغة: «كلّ كذّاب فهو دجّال، وجمعه: دجّالون؛ قيل للكذّاب دجّال؛ لأنّه يستُر الحق بكذبه» (١٠/ ٦٥٣).

«ما شأنكم؟» قلنا: يا رسول الله، ذكرت الدجّال غداة فخفضّت فيه ورفعت حتى ظننّاه في طائفة النّخل، قال: «غير الدجّال أخوفني عليكم، إنْ يخرج وأنا فيكم فأنا حجيجه دونكم، وإنْ يخرج ولستُ فيكم فامرؤ حجيج نفسه، والله خليفتي على كلّ مسلم»[1].

انظر إليه يتحدّث عن الحدّاد كأنّه غريب عليه بعيد عنه.

ألست أنت وفريد خاصّةَ خاصّةِ الحدّاد، بل كنت أنت تزجّ به في مشاكل لا يريدها جبنًا منها وخوفًا من عواقبها.

١- ألم تأتني أنت به ليشاركك في مناقشتي في تبديع أُناس في هذا البلد أبيتُ أنا أن أبدّعهم، وأنت تصرّ على تبديعهم وتجادلني بحماس في ذلك، وعلى مذهب الحدّاد نفسه، فأبيتُ أنا ذلك؟ وقلتُ لك: هذا للعلماء، ليس لي هذا، إنّما عليّ أنْ أناقش أخطاء هؤلاء، ثم بعد ذلك يتمّ الحكم عليهم من قِبَل العلماء وبيّنت لك مضرّة مغامرتي بذلك على الدّعوة، وسُقْت لك الأدلّة من مواقف النّبي ﷺ ومن قواعد الشّريعة، فلحماسك الشديد للمنهج الحدّادي في التبديع كنتَ تردّ الأدلّة والقواعد وخاصّة في المصالح والمفاسد، فتقول: إنّ هذه طريقة الإخوان المسلمين. والحدّاد ساكت، وأنت تتولّى الجدال واللّجاج.

ولمّا خرجت من عندي، وخرج معكم بعض طلّاب العلم الحاضرين قلتَ أنت يا عبد اللّطيف للشّباب: عليكم بالحدّاد، وذهبتَ تُثني عليه.

٢- لمّا اشتدت فتنة الحدّاديّة -وأنت أحد روّادها وأحد محرّكيها ومؤجّجي فتنتها-، طلبت منك إحضار فريد المالكي الحدّادي، فاستجبت لهذا المطلب مكرًا وكَيْدًا، وأحضرتما شريطًا لتسجيل الجلسة التي دارت بيني وبينك: أنت وفريد وخالد حمزة، دون أن أعرف أنّ معكم شريطًا، ودون معرفتي بخبث طويّتكم، فدار النّقاش حوالي ثلاث ساعات أو أكثر، تجادلوني فيها بالباطل في قضيّة الترحّم على المبتدعة، وكنتَ أنت أشد المتحمسين والمجادلين بالباطل.

---

(١) رواه مسلم في كتاب الفتن، رقم (٢٩٣٧).

وكنت أنت وخالد تسايران فريدًا في كلّ ما يقوله من باطل وإساءة إلى شيخ الإسلام ابن تيميّة، حيث يتّهمه فريد تارة بأنّه لا يعرف مذهب الإمام أحمد في هذه القضايا، وتارة يتّهمه في النّقل.

ثمّ لمّا لفتّ نظركم إلى أنّ الحدّاد تكفيريّ، وأطلعتكم على دندنته حول التكفير، ذهبتم تتأوّلون له، وتهوّنون ممّا ارتكبه من إفك، بل كان فريد يرى أنّ كلامه حقّ.

وأنت وخالد اضطررتما بعد الّتي والّلتيّا أن تقولا: إنّه أخطأ، ولكنّك أنت لشدّة حماسك له انتقلت بنا إلى موضوع آخر دفاعًا وتلهيةً عنه.

ثم ذهبت أنت وخالد حمزة إلى الشيخ محمد أمان، وعرضتما عليه الموضوع الآخر مغالطةً لتستنصرا به على ربيع، فأحبط اللّه كيدكما، فلم يسع الشيخ محمد أمان إلّا إدانة الحدّاد في الموضوع -كما أخبرني هو-.

فلم يردعك ذلك، فخرجت أنت والحداديون تشيعون الأكاذيب بأن الشيخ محمد أمان قد أيّدكم في المسألة الأساسيّة التي دار النّقاش حولها.

٣- بعد أن طرد الحدّاد من هذه البلاد وأنت - واللّه - أحق بالطرد منه، لأنّك أنت مُذكي فتنة منهجه، ومؤجّج نيرانها؛ ظللت ملازمًا ومؤيّدًا لفريد مدّة طويلة، رغم تصريحاته بأنّه على منهج الحدّاد، وسيره عليه، وتصريح الحدّاد بأنّ فريدًا على منهجه كما في شريط جلسته في حائل، والذي صرّح فيه بأنّك كنتَ معه شريكًا في الحوار الذي دار بيني وبينكم، وفيه قد صرّح بأنكم قد تأخّرتم عن موعد اللّقاء بسبب بحثكم عن شريط تسجّلون فيه، على طريقة أحطّ الناس خيانة في تسجيل ما يجري في المناقشات وغيرها دون علم الطّرف الآخر، وبدون موافقته.

٤- من يسمع كلامك هذا الذي تموّه به قد يظنّ أنك قد فرحت بطرد الحدّاد من هذه البلاد، ومن يعرف سعيك أنت والحدّادين في الشّفاعة له في أن يبقى في هذه البلاد يندهش لهذه الجُرأة في التلبيس والتمويه على النّاس.

ولا يبعد أن تكون هذه الحرب على أهل المدينة انتقامًا للحدّاد ومنهجه، الذي جعلته سلاحًا في هذه الحرب التي تُديرها أنت أوّلًا وأخيرًا، ولن تبوء -إن شاء اللّه

- إلّا بالذلّ والهوان والفشل.

٥- ألم تحاربنا أشدّ الحرب من أجل المنهج الحدّادي، ولا تزال تحاربنا بهذا المنهج بعد أن طوّرته؟

٦- ألم تكن مصدرًا ثرًّا للحدّاد، يعتمد على نقولك الحاقدة الكاذبة في حربه لنا؟

أتريد أن تغطي الشمس الواضحة بغربالك هذا المزيّف؟

كلّ من يقف على كلامك هذا ممّن يعرف حقيقتك وضلوعك القويّ في فتنة الحدّاديّة، التي لا تزال مستمرًّا عليها حتى بعد خُمود الحدّاديّة؛ ينبهر لهذا الإفك والدّجل الذي قد يخجل منه أشدّ الدجّالين تمويهًا وتلبيسًا.

٧- كيف عرفت هذه الأمور التي جرت بين من تسمّيهم بأتباع الألباني، وأنت لا تعرف الحدّاد، وبريء من الحدّاديّة؟!

وكيف عرفت خبثه ومكره؟!

وإذا كان خبيثًا ماكرًا جاهلًا، فما هو سرّ تعلّقك بمنهجه؟!

وما هو سرّ مخاصمتك لخصومه منذ بدأت الخصومة إلى أن ودعها وأخذت بزمامها إلى يومنا هذا؟!

٨- ما هذا التلبيس في تحويل موضوع الخصومة والجدال من خصومة بين منهجين:

أ) منهج السّلف الحقيقي الذي يدعو إليه ويدافع عنه أهلُ المدينة.

ب) منهج الحدّاد[1] الذي وصفت صاحبه بالمكر والخبث.

إلى خصومة بين أشخاص.

٩- سأرفق للقرّاء استشهاد الحدّاد بأقوالك التي اعتمد عليها في حربه لنا،

---

(١) وقد رددت عليه في كتاب: «مجازفات الحدّاد» بيّنت فيه منهجه الفاسد المخالف للمنهج السلفي، وجُرأته على الكذب والافتراء؛ إذْ وصلت كذباته في جزء من كتابه «القول الجلي» إلى ما لا يقلّ عن مائة وعشرين كذبة.

وذلك في مواضع متعدّدة ممّا شهد بذلك واعترف الحدّاد بنفسه؛ ممّا يدلّ دلالة واضحة على صلتك الوثيقة بالحدّاد وضلوعك في الفتنة.

اعتماد الحدّاد -القائد الصّوري- مجموعة من حزبه، وعلى رأسهم: عبد اللطيف باشميل - في عدائه لأهل المدينة.

بالاعتماد على نقولهم، إذ كانوا عمدة الحدّاد ومصدره الثّر.

قال في كتابه: «القول الجلي»:

١- (ص/ ١٠):

«٣- شهد عليه: علي الشريف، وأحمد الجهني، وعبد اللطيف، وخالد بن حمزة، وغيرهم؛ بأنّه لمّا سمع كلام سلمان في «جلسة على الرصيف» في تكفير المجاهر بالمعصية، فأقرّ الشيخ ربيع كلام سلمان».

أقول:

كذب، فإنّي - والحمد لله - لا أقرّ سلمان ولا غيره على التكفير، بل أنا من أشدّ المقاومين للتكفير سواء كان من سلمان أو غيره.

ولكنّني قلت للحدّاديّة: أنا لا يظهر لي أنّ في كلام سلمان هذا تكفيرًا، وهذا احتياطٌ منّي من ظلم سلمان، وإن كان من أشدّ الناس ظلمًا لي.

وموقفي هذا من منطلق العدل الذي ندين الله به، ومن منطلق قول الله -تعالى- : ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾.

وإنّما سُقت هذا النص عن الحدّاد لوُرود ذكر هذه الأسماء فيه، ومن ضمنهم: عبد اللّطيف.

٢- (ص/ ١٠):

«قال أمامي، وأمام عبد اللّطيف، ومجلس مليء في بيته: الإخوان دعوة باطنيّة».

أقول:

لقد كذب الحدّاديّون، فالذي أعتقده في الإخوان وأقوله: إنّ أبواب دعوتهم

مفتوحة لكلّ الفرق الضّالة من روافض، وصوفيّة باطنية، وخوارج، ونصارى، وغيرهم، فلعلّي قلت مثل هذا، ولا أزال أقوله، لأنّ مصادري هي أقوال قادة الإخوان في مؤلّفاتهم، ثم معرفتي ومعرفة الناس بواقع الإخوان ودعوتهم.

والشّاهد من هذا النص: استشهاده بعبد اللّطيف - ساعده الأيمن - ، بل رائد ومحرّك الحدّاديّة للفتن.

٣- (ص/ ١٩ في الحاشية) ذكر المناظرة في السروريّة، قال:

«ولمّا نوظر في السّروريّة بحضور قرابة العشرين في بيته، قيل له: هم من أهل السنّة؟ قال: لا، قيل له: هم مبتدعة؟ قال: لا، قيل: فمنزلة بين المنزلتين؟[1]، قال: نعم، وكرّرها ثلاث مرّات أو أكثر».

أقول:

كان المناظِر هو عبد اللّطيف، وكانت له إساءات وردّ للنّصوص والقواعد، لا تصدر إلّا من مثله من جهلة أهل الأهواء.

٤- (ص ١٩ س ٣ من أسفل) قال الحدّاد:

«قال الشيخ ربيع أمام أبي عبيدة -يعني: فريدًا-، وعبد اللّطيف، وخالد حمزة وغيرهم: محمود هذا يُظهر خلاف ما يُبطن».

أقول:

كانت هذه الجلسة في موضوع الترحّم على أهل البدع الذي يحرّمه الحدّاديّون، وكان فيه من الإساءة والتّهم لابن تيميّة، والإجلال والاحترام للحدّاد، والتحزّب المشين ما يندى له الجبين.

وأشدّهم في هذا التحزّب والتعصّب: عبد اللّطيف باشميل، وقد دام النّقاش حوالي ثلاث ساعات أو أكثر، أبدوا فيها من الشرّ والمكر والعناد الشيء الذي ما كان يخطُر على بالي مثله، ولمداوتهم وشرّهم أحضروا مسجّلًا لتسجيل الكلام الذي يدور من حيث لا أدري، ليأخذوا منه ما يرونه لهم، وليكتموا ما عليهم،

---

(١) القائل هو عبد اللّطيف الذي كان متولّيًا للجدال.

وفعلًا حصل هذا.

٥- (ص/ ٧٩) قال الحدَّاد:

«وحدَّثنا عبد اللَّطيف في جماعة أنَّه وخالد بن حمزة عرضا كلامي في شعائر الكفر على الشيخ الجامي، فلم يَرَ فيه خطأً[1].

وحدَّثنا بعض الشَّباب أنَّ الشيخ الجامي يُنكر ذلك[2]، فنُعيد عليه بكلامه في كتاب «الصِّفات»».

أقول:

وفي هذا قصة عجيبة لعبد اللَّطيف وفريد وخالد حمزة، يطول شرحُها[3].

٦- (ص/ ٨٤) قال الحدَّاد:

«عبد الرحمن عبد الخالق قال في كتابه «العمل الجماعي» في علماء المملكة: كلّهم عبيد السّلطة[4]، أعطوا الحاكم بعض صفات الإله، ومع ذلك لم يكتب فيه هؤلاء حرفًا واحدًا في ذمّه، ولا التّشهير به.

---

(١) وهذا من كذب عبد اللطيف ومن معه، إن كان شارك في هذه الإشاعة، فإنهما عرضا على الشيخ محمد أمان كلامًا غير الكلام الذي دار النقاش فيه، ومع ذلك فقد خطّأ الشيخ: محمد أمان الحداد، كما أخبرني الشيخ: محمد بذلك.

فلما أشاع الحداديون عن الشيخ محمد أمان خلاف الواقع؛ كذّبهم.

(٢) ارجع للتعليق في الصفحة السابقة، فإن الشيخ محمد كذّبهم، ولم ينكر شيئًا قاله، حاشاه رحمه الله أن يُنكر شيئًا قاله، كما يفتري عليه الحداديون.

(٣) وقد سبق شيء من شرحها.

(٤) لقد طعن عبد الرحمن في علماء المملكة فعلًا مرات، لكني لم أرَ فيما قرأت من كتبه، ولم أسمع فيما سمعت من أشرطته هذه اللفظة «عبيد السلطة»، وإنما الذي قالها هو محمود الحداد الماكر، الذي يجيد التستّر والتقية، ويبدي خلاف ما يظهر [انظر كتابه: «الجامع في الحث على حفظ العلم»: (ص/ ١٩)]، وكان من ألصق الناس به: عبد اللطيف.

قال هذا الكلام في أزمة الخليج، واستمر عبد اللطيف معه إلى أن طُرد من هذه البلاد.

وإن من أشد الناس مكرًا وكيدًا وتظاهرًا بخلاف ما يبطن من الشرور لعبد اللطيف باشميل، ويجب أن يتصدى لدراسته الأذكياء الفطناء الناصحون، فإنه يسير على طريقة كعب بن الأشرف وابن سبأ في الكيد والمكر وإشعال الفتن.

بل حدّثنا عبد اللّطيف قال: حدّثنا حمد الهاجري، قال: طلب منا الشيخ ربيع ألّا ننشر أشرطة فلاح جبر وغيره في الرّد على عبد الرحمن بحجّة أنّه سوف يذهب إليه».

٧ - قال الحدّاد:

«ومن الخيانة: ذكر رجل بالإمامة والعلم والتّوقير[١] دون ذكر بدعته الكبرى، ومن الخيانة وغيرها: أنّهم كانوا يذكرون ابن حجر والنّووي بأنّهما مبتدعة في مجالس، وينكرون في أخرى.

فالشيخ ربيع فعل ذلك مرارًا، وشهد عليه في الحالين: اللحياني وأبو فلان[٢]، وغيرهما.

٨ - وفالح فعل ذلك مرارًا، وشهد عليه عبد اللّطيف وغيره، بل صنع ما هو أعظم من ذلك، ففي الحجّ الماضي لمّا ذكر له عبد اللّطيف ما قاله فقيهي: إن ابن حجر سلفي، قال فالح: نحن ننكر ذلك على الفقيهي، حدّثني بذلك عبد اللّطيف، ثم بعد الحجّ لمّا كلّمت فالحًا نصحني بسماع كلام فقيهي عن ابن حجر[٣].

٩ - (ص ٨٧) قال الحدّاد:

«والمعيد قبل شريطه قال: النووي أشعري ساقط.

---

(١) يقصد بذلك: بعض السلفيين، ولا سيما أئمة الدعوة الذين يذكرون الحافظ ابن حجر بلفظ: الحافظ، وأبا حنيفة بلفظ: الإمام، والذهبي والشوكاني وصديق حسن خان والنووي بلفظ: الإمام.
فاعرف أهداف الحدادية، ومنها إسقاط أئمة الدعوة السلفية في هذه البلاد.
وكان عبد اللطيف على هذا المنهج مع الحدادية ولا يزال، ولكنه صاحب تلبيس ومكر وتقية.

(٢) كذبا وافتريا. وقد اشتهر الحدّاديون بالكذب.

(٣) سألنا الشيخ فالحًا عن الكلام الذي يقوله هؤلاء، فقال:
«لمّا كانوا يلزموننا إذا لم نقل عن ابن حجر والنووي: إنهما من أهل السنة بإطلاق؛ إنهما إذن من أهل البدعة
وكان عبد اللطيف باشميل أكثرهم إلحاحًا ولجاجًا.
كنا لا نقول لهم إلا -كما يقول علماؤنا-: إنهما -رحمهما الله- من أهل العلم، وحفّاظه، وخدما الإسلام والسنة، ولكن عندهما أشعرية؛ فإنهما كانا يؤولان بعض صفات الله تعالى، وأشدهما في ذلك: النووي، ومع ذلك فلهما ردود على الأشعرية، وغيرهم من أهل البدع
وأهل العلم -وهم يستدركون عليهما التأويل، كما ذكرنا- يثنون عليهما، ويستفيدون من علومهما، ويترحّمون عليهما» اهـ.

وفي شريطه بعده يدافع عنه وعن ابن حجر.

واتّصل عليه شابٌ وسأله عن ابن حجر فأثنى عليه، فاتّصل الشّاب على عبد اللّطيف فأخبره، فاتّصل عبد اللّطيف على المعيد فأخبره: كيف تثني عليه وأنت قلت كذا وكذا لي؟ قال المعيد[1]: لم أكن أظنّه من إخواننا».

أقول:

هذا ما وقفت عليه من اعتماد الحدّاد على عبد اللّطيف، ممّا يدلّ أنّه من كبار أو أكبر الحدّاديين، وأنّه هو ولا يزال يشعل هذه الفتنة ضدّ أهل السنّة الذابّين عن عقيدة ومنهج السّلف الصّالح.

وإنّ مشاكل وفتن عبد اللّطيف تحتاج إلى تفكّر وتدبّر وتعمّق، ولا يؤخذ بما تظاهر به خداعًا ومكرًا من ولاء للدولة ولبعض العلماء.

تحتاج مشاكل عبد اللّطيف وفتنته وشغبه إلى استخدام مبدأ عمر - رضي اللّه عنه - الخليفة الرّاشد والعبقري العظيم، ذلكم السدّ في وجه الفتن: «لستُ بالخِبِّ ولا الخِبُّ يخدعني»، وإلى فقه ابن عبّاس -رضي اللّه عنهما- الذي يضرب في الأعماق.

وأخيرًا، أقول:

لو أنّه حصلت بينك وبين الحدّاد وفريد وغيرهما من الحدّاديّين فرقة، فإنّما حصل ذلك التفرقّ بسبب الغلو المهلك في مذهب الحدّاد، وبرّأ اللّه المنهج السلفيّ من تصرّفاتكم ومخازيكم جميعًا.

*** تلبيس عبد اللطيف على الناس بأسلوبه الماكر في التخلص من الحداد ومنهجه:**

قال عبد اللّطيف مموّهًا وملبّسًا (ص/ ١٥٦- ١٥٧):

---

(١) هذا يدل على مكانة عبد اللطيف لدى الحداديين، وأنه كان مرجعهم عند المشكلات أكثر من الحداد، وأنه مشعل فتنة الحدادية في التبديع بالباطل، ومحاربة الترحّم على العلماء الذين وقعوا في شيء من البدع.

وأظن أن هذا من اقتراحات عبد اللطيف على الشيخ: محمد بن هادي المدخلي؛ إشعالًا للفتن.

«وكان هذا الحدَّاد يختلط ببعض أتباع الشيخ الألباني في المملكة، وكان على علاقة وثيقة بهم، يختلط بهم، ويجالسهم ويتعاون معهم، ثم بعد أن جرى خلافٌ بينه وبين الشيخ الألباني هبَّ الأتباع لنصرة شيخهم.

ودخل بعضُهم في عراك شديد مع هذا الحدَّاد، إلى أن تدرّج بهم الأمر حتى أصبحوا ينسبون إلى الحدَّاد كلّ من ينتقد الشيخ الألباني من طلبة العلم في هذه البلاد.

والغريب العجيب: أنّ هذا الحدَّاد الذي جرت بينه وبين بعض أصحاب الشيخ الألباني ردود متكرّرة، كان من المقرّبين لبعض هؤلاء الأصحاب، حيث كانوا على صلة وثيقة به، بل إنّ أحد هؤلاء الأصحاب أخذ رجلًا متكرًا لبيعة وليّ الأمر في ذلك الوقت، والذي أخذه يعلم ذلك عنه - إلى بيت الحدَّاد - ليشفع له، ويخطب له من بيت الحدَّاد.

وسبحان الله! ما إن بدأ الكلام والتراشق بين الحدَّاد والشيخ الألباني في بعض المسائل التي تتعلّق بالتبديع، والتي غلا وابتدع فيها الحدَّاد، وخلط وفرّط فيها الشيخ الألباني -والحقّ وسط- ثار القوم وغضبوا، وأثاروا موضوع الحدَّاد والحدَّاديَّة، مع أنهم كانوا يعرفونه ويعرفون تمامًا ما عنده من انحراف، وكانوا يتردّدون عليه، ويتردّد عليهم، بل كانوا مثله يصرّحون بتبديع ابن حجر والنّووي وأبي حنيفة[1] -رحمهم الله تعالى-، مع إشراكهم إيّاه في بعض بحوثهم العلميَّة».

أقول:

إنّ في هذا المقطع من الكذب والتلبيس ما لا يصدُر إلّا من مثل هذا المسكين.

وبيان بعضه فيما يأتي:

١- إنّ هذه المعركة التي أنت كنتَ من أبرز -بل طليعة- من يدير رحاها، وهي معركة بين منهجين:

أ) منهج الحدَّاد - الذي ذكرنا أسسه وأهدافه آنفًا -، وهو منهج وقف ضدّه علماء هذه البلاد وطُلّاب العلم فيها، لا الألباني -كما تُموّه بغباء-.

ب) ومنهج سلفي حقيقي يدافع عنه علماء هذه البلاد وطُلّاب العلم.

---

(١) كذب عبد اللطيف.

٢- أنت صوّرت الخلاف على أنّ محوره شخصان: الحدّاد والألباني، وأنّ للألباني أنصارًا يدافعون عنه من منطلق الهوى والتعصّب، وليس للحدّاد أنصار!

وأنا أسائلك:

هل مقاومة الشيخ: الفوزان، والشيخ: ابن عثيمين، والشيخ: عبد المحسن العبّاد - حفظهم الله-، والشيخ: محمد أمان رحمه الله وغيرهم، هل مقاومتهم وردّهم على الحدّاد وعلى منهجه الباطل؛ كان تعصّبًا للألباني، وغلوًّا في شخصه؟!

أو أنهم أدانوا منهجًا خبيثًا في حقيقته وأهدافه، وعرفوا خُبث من يروّج له، وأنهم وإن قالوا شيئًا من الحقّ فإنّما يريدون به باطلًا؟!

٣- نحن لا نعرف هذا التراشُق بين الألباني والحدّاد، فعبد اللطيف هو الذي يرشق الألباني باستمرار، ويلصق ما يقوله فيه من الباطل[1] وما يقع له من أخطاء بأهل المدينة؛ خبثًا ومكرًا، وما وجّه عبد اللّطيف حربه إلى أهل المدينة إلّا لتمسّكهم بمنهج السّلف، ودعوتهم إليه.

٤- أمّا الحداد: فلمّا رأى أهلُ المدينة انحرافَ حزبه بطعنهم في العلماء، وانحراف أفكاره في كتبه؛ ناقشه بعضُ شباب المدينة بعلم وأدب، فأخذت الحدّاد الكبرياء والعزّة بالإثم، فشنّ حربًا شعواء على أهل المدينة، ومنهم: الشيخ محمد أمان، وذهب يفتري عليهم وعلى كتبهم بأشدّ ما يكون من الكذب والافتراء، ولم يردّ على من انتقده، بل ذهب بخبثه وفجوره ينسب كتاب هذا الشّاب إلى غيره، وينسب أقواله إلى أهل المدينة.

فهذه هي الحقيقة باختصار، لا كما يموّه هذا الحدّادي المطوّر للحداديّة، والمستمر في الحرب بها.

---

(١) ولمّا كتب الحداد أخيرًا كتابًا يطعن فيه في الألباني وغيره لم يرد عنه أحد، وهو كتاب كبير، ولا أستبعد أن عبد اللطيف وأمثاله من المتحمّسين للمذهب الحدادي هم الذين دفعوا الحداد إلى تأليف هذا الكتاب المليء بالظلم والافتراء.

٥- وقولك (ص/ ١٥٦):

«ودخل بعضهم في عراك شديد مع الحدَّاد، إلى أن تدرّج بهم الأمر حتى أصبحوا ينسبون إلى الحدَّاد كلّ من ينتقد الشيخ الألباني من طلبة العلم في هذه البلاد».

أقول:

يعدّ هذا الكلام من أقبح الكذب، فهو دليلٌ واضح على كذب صاحبه الحدَّادي، الذي يعمل عمل النعامة التي تدس رأسها في الرّمل، وجسمها -ولا سيّما عجيزتها- في العراء.

فالعراك ليس من أجل الألباني، وإنّما هو من أجل منهجٍ.

وردود من ردُّوا عليه موجودة، وكتاب الحدَّاد وأشرطته موجودة، كلّ ذلك يفضحك ويدينك بالتمويه الغبيّ.

٦- وأمّا قولك:

«ينسبون إلى الحدَّاد كلّ من ينتقد الشيخ الألباني».

فأشدّ وأوغل في الكذب والتمويه.

فللحدَّاد حزب لئيم، قام على الفجور والكذب، وعلى أردأ الأخلاق، التي تفوق في الشّراسة والخِسّة شراسة الوُحوش وخسّتها، عرفهم بذلك القاصي والدَّاني في مختلف مناطق المملكة، فصاروا يترحّمون على الحزبيّين وأخلاقهم، ولا نعرف لهم نقدًا للألباني، وإنّما هو السبُّ والشتم، والحطّ من كلّ علماء المنهج السلفي في هذه البلاد وخارجها، واللعن إلى درجة التكفير لبعض العلماء، فلقد سمعنا وسمع الناس منهم الكثير من هذه المخازي.

ولقد لعن أحدهم أبا حنيفة في مجلس واحد عشر مرّات، والشهود موجودون.

وإنّ من أشدّهم شراسة: عبد اللّطيف، وقد كان رائدهم الفعليّ، ولعلّ استمراره في هذه الحزب انطلاقًا من هذه الرّيادة، وحفاظًا عليها.

٧ - أمّا الرجل الذي ذكرته بأنه كان منكرًا للبيعة فهو سامي الخيّاط، والذي خطب له، فهو أنا ربيع بن هادي.

لأنّ الحدّاد رغب إليّ أن ألتمس له من يتزوّج ابنته، فذهبت بسامي إليه تشجيعًا لسامي على توبته ممّا وقع فيه، وحسن ظنّ بالحدّاد قبل أن تظهر لنا حقيقة منهجه.

ولقد تاب سامي، وكتب توبته ورجوعه، وسجّلها في شريط في جلسة في بيت عبد اللّطيف بحضور عبد اللّطيف، وبحضور محمد بن ربيع، أيّام كان عبد اللّطيف والحدّاد يتظاهران لنا بالسلفيّة، وهما يكيدان لنا وللسلفيّة.

وانظروا كيف يلوم هذا الحدّادي المحترق ويعيّر مَن تاب ورجع عن خطئه، لماذا؟ لأنّ باب التّوبة مغلق في المنهج الحدّاديّ، وخاصة عند هذا الغالي: عبد اللّطيف، وعند شيخه: الحدّاد، لكن الطّالب أشدّ غلوًا، مع أنّه لا يرى فجوره وأكاذيبه وفتنته ذنوبًا، بل لعلّه يعدّها حسنات.

٨ - وأمّا وصفه للحدّاد بالغلوّ في التبديع، فهو كما قال، ولكن عبد اللّطيف أشدّ غلوًّا منه.

وإذا كان عبد اللّطيف يرى نفسه بعيدًا عن الغلوّ في الحدّاديّة

فأقول:

لقد جئتنا أنت والحدّاد في زمن واحد، وحاربتمانا في وقت واحد، وأسباب حربكما لنا واحدة، ومنهجكما في هذه الحرب واحد، وقد كلّوا ولم تكلّ، فكيف تذم الحدّاد وتصفه بالغلوّ وأنت أشدّ وأسوأ منه؟ أتظنّ أن الناس بلهاء؟ (رَمَتْني بدائِها وانْسَلّت).

٩ - وأما زعمُك أنّنا كنا نعرف الحدّاد وما عنده من انحراف، فالحقّ أنّنا ما تعاملنا إلّا مع إنسان يدّعي السلفيّة ويتظاهر بها، ولم يكن يُظهر لنا انحرافاته، ولمّا عرفنا انحرافه نصحناه وإيّاك، ونصحنا تلاميذه، وبالغنا في النّصح، فلمّا استفحلت فتنتكم أيّها الحدّاديّون وتماديتم في ضلالكم وكبريائكم؛ اضطررنا بعد كلّ هذا إلى مواجهتكم، وليس الأمر كما تموّه وتلبّس.

وأمّا زعمك أنّنا كنا نشارك الحدّاد في تبديع أبي حنيفة وابن حجر والنّووي؛

فهذا من الإفك، بل الذي نقوله سابقًا ولاحقًا: إنّ عند النّووي أشعريّة، وابن حجر مضطرب، أو نقول تعبيرًا عن ذلك: عنده أشعريّة.

والحقيقة: أن أشياعك وأتباعك الحدّاديين هم الذين كانوا يشاركون شيخهم في هذا الحقد.

لكنّك كعادتك تغالط وتبالغ في التستّر على أشياعك الحداديين، وترمي وزرهم على غيرهم.

٭عبد اللطيف -رائد الحدّاديّة المستمر في نضاله بمنهجها واعتقادها- يموّه على الناس بأسلوبه الماكر:

يقول (ص/ ١٥٧):

«ولقد أراحنا الله - جلّ وعلا - في هذه البلاد من الحدّاد وشرّه، فقد رحل من البلاد، فارتاح منه ومن شرّه العباد، وأصبح منهجه - ولله الحمد - مهجورًا».

أقول:

لا -والله-، فالأمر بخلاف ما تموّه:

فلقد سعيتَ أنت وأشياعك الحدّاديّون بكلّ ما تستطيعون في إبقائه في هذه البلاد، فعجزتم.

ولأنت -والله- شرٌّ منهم، ويغلب على ظنّي أنّ الحدّاد على خبثه وشرّه كان يخاف أن يجهر بفتنته، حتى شجّعته أنت وأمثالك من أهل الفتن، ووالله لقد خلّف شرًّا منه وأكذب، ألا وهو عبد اللّطيف، الذي طوّر منهج الحدّاد.

وخلّف أشياعًا ثابتين على منهجه، وأنت أعلم النّاس بهم وأشدّ المشجّعين لهم، ولولا استمرارك في الفتن لربّما عادوا إلى منهج السّلف.

وقد جاءني عدد منهم نادمين من فعلتهم، ومعتذرين منها، أسأل الله أن يرزقهم الصدق والتّوبة النّصوح.

ولكنّ الذي لا يزداد إلّا استعلاءً وصمودًا وتشميرًا بهذا المنهج تحت أقنعة وألوان هو عبد اللّطيف، هداه الله، أو قمعه وأراح هذه البلاد من شرّه وفتنته.

وإذن، فإنّ منهجه لم يصبح مهجورًا كما تغالط وتموّه، بل الأمر كما ذكرنا، فله حزب من شر الأحزاب ينتشر داخل المملكة وخارجها، لا يستبعد أن يكون رائدهم: عبد اللّطيف باشميل.

ومن القرائن والأدلّة: استمراره على هذا المنهج، واستمراره في الحرب التي انطلقت من منهج الحدّاد ولأجله.

*** بيان أن الخصومة بين الحداد وأهل المدينة ليست على شخص الألباني، وإنما كانت بين منهجين متضادين:**

وقال عبد اللّطيف (ص/ ١٥٧):

«ولكنّ الذي ينبغي التنبيه عليه: أنّ هذا الحدّاد لمّا كان مع أتباع الشيخ الألباني وتلامذته في حبّهم وثنائهم على شيخهم، سكتوا عنه وعن انحرافاته!!

ثم بعد أن اختلف الحدّاد المنحرف والشيخ الألباني صاحب الأتباع القُدامى في المملكة؛ خرجت الرّدود، وخرجت الأشرطة والكتابات، وكلّ ينتصر لنفسه وشيخه».

أقول:

هذا دليلٌ على خبرتك الواسعة بأحوال الحدّاد، ودليلٌ واضح على صلتك الحزبيّة الوثيقة به، فكيف حالك مع الحدّاد حينما كان يحبّ الألباني ويثني عليه، وكيف لمّا أصبح حربًا للألباني أصبحت من أشدّ المحاربين؟

ألا يدلّ هذا أنّك توالي من أجل الحدّاد وحزبه وتحارب من حاربوه؟!

أمّا أنا فما عرفت حال الحدّاد في الحال الأولى بحب ولا بُغض للألباني؛ لقلّة اختلاطي به، لأنّه رجل منعزل إلا عن حزبه وأتباعه، وعلى رأسهم عبد اللّطيف، وهذه ردوده عليهم وردودهم عليه موجودة، فلينظر هل محور ذلك: الألباني، أو المنهج، وأهل المدينة؟ وما كتبه عن الألباني وهو يبلُغ فوق أربعمائة صفحة لم يردّ عليه أهل المدينة في ذلك بحرف واحد.

وهذا -ولله الحمد- من نصر الله لأهل المدينة عليك وعلى حزبك، فإن الله

قد فضحك في كلّ كلمة تقولُها، وفي كلّ خطوة تخطوها، وما ذلك إلا تحقيق وعد الله لنصرة أهل الحقّ.

ومن أعظم نصره: أن يظهر حجّتهم، ويدحض حجج أحزاب الباطل والضّلال، ويكشف عوارهم، ويبيّن أكاذيبهم وتمويهاتهم على السنّة وأقلام أهل الحقّ، وذلك من نعم الله العظمى وفضله على أهل الحق.

★ بيان جهل عبد اللطيف بالبدهيات الشرعية عند طلاب العلم:

ثم قال عبد اللّطيف (ص/ ١٥٧ - ١٥٨):

«وقد وجدها أتباع الشيخ الألباني المتعصبون له فرصةً ومخرجًا لهم لدفع التهم والرّدود[١] عن شيخهم، والتمويه على طلبة العلم بذلك، مستغلّين بذلك أخطاء وضلالات الحدّاد الذي اختلف مع شيخهم الألباني، فرموا كلّ من يحذّر من أخطاء الشيخ الألباني بأنّه (حدّادي)، وبأنّه (يطعن في أهل الحديث)، وبأنه (يريد إسقاط العلماء)، وبأنه (إخواني)، وبأنه (مبتدع خبيث)، وبأنه (مجنّد ضدّ أهل السنّة)، وبأنّه (أخبث من الرّافضة)، وبأنّه في (خندق واحد مع السقّاف وأشياعه من القبوريّين)[٢]! وهكذا.. إلى آخر ذلك السيل من الشّتائم والتهم الغريبة المضحكة، حتى أصبح كثيرٌ من طلبة العلم يسكتون - مضطرين[٣] عن ذكر أخطاء الشيخ الألباني

---

(١) هذا هو التمويه، وقد قدّمنا أنّنا لا ندافع عن أشخاص، وإنّما عن منهج، ولا ندافع عن أخطاء أحدٍ كائنًا مَن كان، وأنّنا قد أيّدنا العلماء الذين ردّوا أخطاء الألباني، وأنهم أحبّتنا وشيوخنا.

وعبد اللطيف هنا يردّد اتّهامات الحزبيّين لأهل المدينة وغيرهم من السّلفيّين، بأنّ السلفيّين يصنّفون النّاس، ولا يعد أنّه ضالعٌ معهم، متعاونٌ معهم، يقوم مقامهم في مواصلة الحرب على أهل السنّة.

(٢) هذا من الأدلة على أنك حدادي تتتبّع كلّ ما يُقال في الحداد والحداديين، وترصده رصدًا دقيقًا، وتجمعه - إن كنت صادقًا - من هنا وهناك.

لكن أهل المدينة لم يقولوا هذا فيمن ينتقد الألباني، وإنما قالوه - إن كنت صادقًا - في الحداد والحداديين، فقد يقول هذا كلمة، وآخر أخرى، لجمعها هذا الحدادي الرائد في موضع واحد.

ولو كنت غير حدادي لجمعت طعون الحداد والحداديين، وما أشدها وما أكثرها، وما أشد ظلمهم وافترائهم على أهل السنة وعلمائهم.

(٣) إن العلماء الأكفّاء قد ردّوا على الألباني وناقشوه بعلم وبأساليب العلماء؛ أمّا الحدّاديّون الجهلة الذين يفتقدون العلم والأدب؛ فليس لديهم ردود إلّا الطعن في العلماء عمومًا وليس الألباني فقط.

وعن التّحذير منها؛ خشية أن يُرموا بالحدَّاد وبالحداديّة، أو بشيء من هذه التّهم المخيفة!، والله - تعالى - يقول: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾[1].

فهل لأنّ الحدَّاد صاحب المنهج المبتدع[2] اكتشف بعض أخطاء الشيخ الألباني واختلف معه، يصبح بذلك كلّ من يحذّر من أخطاء الشيخ الألباني أو يرد عليه حداديًّا، يحمل مكر الحدَّاد ومنهجه؟!

سبحانك ربي هذا بهتان عظيم.

ثم إنّ هذا والله لهروبٌ من أصل المسألة، وهي: مناقشة الأتباع لأخطاء شيخهم الألباني، وإلزامهم بموافقته علنًا حتى يظهر وفاقهم معه في ما هو عليه، أو يردّوا عليه ويحذّروا من أخطائه، وهم الذين يصيحون دومًا بأنهم على منهج السلف في الرّدود[3].

---

(١) هذه الآية حُجّة عليك؛ فما رأينا أحدًا مثلك يخالفها ويحمّل أناسًا أوزار آخرين مثلك؛ وما تركيزك على الألباني إلا لتحمّل أهل المدينة أخطاءه الحقيقيّة والمفتراة، بل حتى أخطاءه التي ناقشه أهل المدينة فيها.

(٢) أنت تسير على هذا المنهج المبتدع في حربك لأهل المدينة، بل أنت طوّرته حتى صار على أخبث صورة، فماذا تحكم على نفسك؟ وما رأي العلماء فيك؟

(٣) نعم، نقول: إنّنا على منهج السلف في الرّدود، وقد أقرّها علماء المنهج السلفي، وقرّت بها أعينهم، وأسقطت عنهم الواجب الكفائي باعتراف كثير منهم.

ومن المنهج السّلفي: أن الرّدود على أهل الأخطاء وأهل الأهواء من فروض الكفايات، ولعلّ أصل المنهج الحدّاديّ يوافق على هذا، لكن المنهج الحدّادي الباشميلي هو الذي يفرض الردود بشدّة، ويجعلها من فروض الأعيان، وعلى أهل المدينة خاصّة لا على أهل البدع، بل على الألباني، لماذا؟ لأنّ الدكتاتور: عبد اللّطيف شرع هذا.

وعلى كلّ حال: فإنّ أهل المدينة يلتمسون من فخامة الرئيس عبد اللّطيف أن يقوم بالعدل والإنصاف بين رعاياه إن كان في دستوره وقوانينه عدل وإنصاف؛ بأن يوجب على الحزب الحدّادي أن يردّوا على إمامهم محمود الحدّاد، بل فليفرض ذلك على نفسه قبلهم.

وعلى القطبيّين أن يردّوا على إمامهم: سيد قطب.

وعلى التبليغيين أن يردوا على شيوخهم.

وعلى الإخوان المسلمين أن يردوا على البنّا وسائر قادتهم.

بل على جميع أهل المذاهب وجميع الفرق أن يردّوا على أئمتهم.

ولا نحب له أن يتقاعس عن إصدار الأوامر الصّارمة على جميع من ذكرنا؛ خشية أن يُرمى بالجور والظلم، وجعل الناس شيعًا، يستضعف طائفة منهم فيخصّهم وحدهم بأوامره الصّارمة.

أقول:

بأيّ حجّة وبرهان ترى أن الرّد على الألباني فرض متعيّن عليهم، وأنّه لا يُسقط هذا الفرض المتحتم عليهم ردود العلماء على الألباني، ولو كان فيهم العلّامة الشيخ: حمُود التويجري، والعلّامة الشيخ: إسماعيل الأنصاري، والعلّامة الشيخ: محمد أمان.

وما هي الأخطاء التي تمسكّوا بها وناضلوا من أجلها في نظر فخامة رئيس الدولة الحدّاديّة الهاشمية الدكتاتور: عبد اللّطيف، الذي يرى إلزام أهل المدينة إمّا بموافقة الألباني علنًا حتى يظهر وفاقهم معه فيما هو عليه، أو أن يردّوا عليه ويحذّروا من أخطائه.

ما هي حجّتك على وُجوب هذا على أهل المدينة فقط؟ وما هي حجّتك أنّ ردود العلماء الأكفاء لا تسقط عنهم هذا الوُجوب، وأنّ الردّ على الألباني أوجب من الجهاد في سبيل الله الذي يعدّ من فروض الكفايات، من قام به سقط الحرج عن الباقين، وأنه أوجب من كل فروض الكفايات التي يسقط وجوبها بقيام بعض الأمة بها[1].

وأخيرًا -وليس آخرًا-:

ما هو دليلُك على تشبّث أهل المدينة بأخطاء الألباني، ولا تستطيع ذلك، ولن تستطيع أنت وكلّ أفّاك أثيم مثلك أن يثبت هذا على أهل المدينة.

★ دحض افترائه على أهل المدينة بأنهم يستدرجون الناس بأسلوب يوافق أسلوب الإخوان الحزبيين:

وقال عبد اللّطيف (ص/ ١٥٨):

«ولقد وصل الأمر بالقوم - في فترة من الفترات - حتى أصبحوا يستدرجون

(١) وهذا يذكّرنا بجهل دُعاة فقه الواقع حيث كانوا يفرضون هذا الفقه على جميع أفراد الأمّة ومَن جهله فهو واقع في العلمنة.
ويذكّرنا - أيضًا - بدعاة السياسة الإسلاميّة ومنظّريها بجهل: بأنّه يجب على كلّ مسلم أن ينخرط في العمل السياسيّ. لكن أولئك قد تراجعوا عن هذا الجهل، حيث أصبح عندهم من فروض الكفايات، فلعلّ هذا الحدّاديّ الغالي أن يتراجع عن هذا الجهل الشّنيع.

كلّ من بلغهم من طلبة العلم ممّن يعرف أخطاء الشيخ الألباني ويحذّر منها، حيث يصبح عندهم هذا الطّالب (متهمًا)، وتبدأ عندها المناقشات، وتتبعها المحاولات لثني (المتّهم) عن انتقاد الشيخ الألباني.

وذلك بأسلوب يوافق أسلوب الإخوان الحزبيّين التنظيميين.

فإن لم يرضخ (المتّهم)، يشرع القوم في الاتّصال بالأتباع في مختلف المدن والمناطق للتحذير من (الحدّادي الجديد)، الذي ينتقد شيخهم الألباني.

وتستمرّ بذلك سلسلة التهم والافتراءات طمعًا في أن يعود هذا (الحدّادي الجديد) عن تحذيره من أخطاء الشيخ الألباني».

أقول:

﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾، ولا يُستغرب منك مثل هذا الافتراء.

أنحن نستدرج الناس إلى الباطل؟

نحن ندعو النّاس إلى الحق بالأدلّة الواضحة والبراهين البيّنة، على طريقة الرّسل والسلف الصّالح، لا على طريقة الباطنيّة والماسونيّة بالحيل والإرضاخ.

وقد بيّنا غير مّرة أنّنا لا نقبل خطأً ولا باطلًا من أيّ أحد من الناس كائنًا مَن كان.

وهذه دعوتنا واضحة كالشمس في دروسنا ومحاضراتنا وكتبنا، ونُعلنها صريحة لا غُموض ولا خفاء فيها.

ولسنا بحاجة إلى الكذب والتمويه واستدراج النّاس بالحيَل، ولكن نقول: (رمتني بدائها وانسلّت).

بل أنتم الذين تحتاجون إلى الحيل والتمويه، واستدراج النّاس إلى باطلكم، وهذا شأن كلّ دعاة الباطل لا دُعاة الحق.

*** تصوير عبد اللطيف أهل المدينة بأنهم كان شغلهم الشاغل: التحذير من الحدادية من أجل الألباني، وبيان كذبه في ذلك:**

قال عبد اللّطيف (ص/ ١٥٨):

«فإن لم يرضخ (المتّهم)، يشرع القوم في الاتّصال بالأتباع في مختلف المدن

والمناطق للتحذير من (الحدّادي الجديد)، الذي ينتقد شيخهم الألباني، وتستمرّ بذلك سلسلة التهم والافتراءات طمعًا في أن يعود هذا (الحدّادي الجديد) عن تحذيره من أخطاء الشيخ الألباني».

أقول:

١- معاذ الله أن نسلك هذا المسلك المشين في اتّهام الأبرياء، بل هذا مسلك الحزبيّة الحدّاديّة وأمثالها من دُعاة الباطل، ولا أدلّ على ذلك من واقع الحدّاد وحزبه الذين فاقوا أشد الأحزاب في الأكاذيب والشّائعات، ولا أدلّ على ذلك من كتابة عبد اللطيف، وكتابات شيخه الحدّاد في حملاته الفاجرة على أهل المدينة.

٢- معنى هذا: أنّ أهل المدينة وقفوا حياتهم على الدعوة إلى أخطاء الألباني، والذّب عنها، والتحذير بكل الوسائل - بما في ذلك الاتّصالات - ممّن يحذّر من أخطاء الألباني.

ولم يعرف هذا الأمر الخطير إلّا رئيس المخابرات الحداديّة عن طريق الشبكات الحداديّة المبثّة في كلّ مكان، ولعلّ الشياطين التي أخبر الله أنّها تتنزل على كلّ أفّاك أثيم تتعاون مع هؤلاء الحدّاديين - وعلى رأسهم: عبد اللطيف -.

ألا يدلّ هذا الاهتمام الكبير بقضيّة الحداد وأهل المدينة أكثر من الحدّاد نفسه ومن أهل المدينة أنه زعيم حدادي كبير، ومنظّر خطير للمنهج الحدّادي القائم على الحقد والبهت والأكاذيب؟

أما عندي: فنعم. وأرجو أن يكون عند العقلاء كذلك.

وأمّا عند الحدّادية السوفسطائيّة: فلا.

٣- نحن لم نحذّر من الحدّاد إلّا من أجل مخالفته لمنهج السّلف، وإلّا من أجل طعنه وتشويهه لعلماء هذا المنهج، كما نحذّر من جميع أهل البدع والفتن.

ولماذا لم تقل: إنّ خلافنا مع القطبيّة والسروريّة والإخوان والتبليغ من أجل الألباني؟

ولماذا تركّز على الخلاف بيننا وبين الحدّاد؟ ألا يدلّ هذا أنّك تدافع عن الحدّاديّة دفاعًا مغلّفًا؟!

الجواب عن افترائه عليّ فيما ورد في شريط الجلسة الذي عنون له بـ«جلسة مع الشيخ ربيع بن هادي المدخلي» بتاريخ ١٤/١/١٤١٦هـ، وبيان خيانته بالكتمان والزيادة

ألقيَ إليّ سؤالان:

أما أحدهما: فموضوعه: البيعة للإمام.

وكنتُ قد أشبعتُ هذا الكلام في محاضرات ومناقشات كثيرة[1]، وفي دروسي.

وأمّا الثاني: فكان موضوعه جديدًا على الشّباب، والشغب والفتن تُثار حوله بشدّة، ومن أناس مشبوهين عُرفوا بالفتن والسعي الشديد بها في أوساط السلفيّين بقصد تفريقهم وتشتيتهم، وأشدّ الساعين بها صاحب الشغب والفتن لتحقيق الأهداف التي ذكرتها: عبد اللطيف باشميل.

فنصحت الشباب بالابتعاد عن طرح مثل هذه الأسئلة التي لا يُقصد من ورائها إلّا إثارة الخلافات، ثم يتبع ذلك التفريق والتمزّق الذي يشفي غيظ أعداء المنهج السلفيّ، ويحقّق أهدافهم الشيطانيّة.

وكان هو السّبب في أمري بتمزيق ورقة السّؤال مبالغة في نصح الشباب، والابتعاد عن أسباب الصراع والخلاف والتمزّق، والتركيز على هذا السؤال والإطالة فيه نقدًا للألباني، وتحذيرًا من تقليده، مع إعطائه شيئًا من حقّه.

فصوّره هذا الجهول الظلوم على خلاف ما أقصد، وأنّني ما فعلت ذلك لله، وإنّما فعلته من باب الهوى والتعصّب للألباني ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾.

---

(١) وعلم الله أنني كنت أبذل غاية وسعي في إقناع من يرى عدم جواز تعدد البيعات، وأجلس الجلسات الطويلة لإقناعه بما أستطيعه من الحجج، ومن واقع تاريخ الأمة الإسلامية، وإقرار العلماء لهذا التعدّد في شرق العالم الإسلامي وغربه، والتزامهم الطاعة لمن تمّت لهم هذه البيعات المتعدّدة من وُلاة الأمور منذ سقطت الدولة الأمويّة إلى يومنا هذا.

ومن رأيتُ منه العناد أهنتُه وجفوته.

إنّ عبد اللطيف يريد أن يجبر الناس على منهج الحدّاد، الذي تغالى فيه وطوّره.

فإذا وقع عالم في خطأ فلابدّ من سحقه وإهانته وحربه وعداوته، ولا يجوز أن يلتمس له أيّ عذر، وقد يكون عبد اللّطيف على منهج شيخه في التكفير، فيسرّه أن نكفّر مثل الألباني، ولكنّه لا يبعد أن يستخدم التقيّة، وإلّا فما هو سّر هذه الحُرْقة إذا كان ينظر إلى الأخطاء بالمنظار السلفي، ويحكم على الرّجال والأعمال بهذا المنهج السديد العادل؟!

وما هو السرّ في مخالفته لعلماء السنّة في هذه البلاد، ورفع عقيرة هذا الخلاف ضدّه، وهو رجل جاهل، لا هو في العير ولا في النّفير؟![1].

وكيف يصدق في دعواه الغيرة، وخصومته قائمة على الكذب والخيانة وبتر النّصوص، وإبراز كلام خصمه بضدّ مقصوده ومنطوقه ومفهومه؟!!

انظر إلى عنوانه (ص/ ١٦٢):

«مثال آخر على تلبيس الأتباع فيما يتعلّق بأخطاء الألباني ودعوته».

ثم عرضه لكلامي وإبرازه في صورة شوهاء.

وإذا استمع مسلمٌ إلى هذا الشريط يجد محتواه في وادٍ، ومخاصمته القائمة على الغشّ والخيانة والبتْر والتلبيس في وادٍ آخر.

إنّ لاختصار الكلام عند أهل العلم والأمانة والمروءة والصدق شروطًا لا تنطبق ولا بعضها على هذا الجاهل الباغي، الذي أنزل نفسه منزلة لا يجوز أن يحوم حولها، فضلًا عن أن يتسنّمها، فواللّه ما يقوم دينٌ ولا دنيا على متن الخيانة والكذب والحقد والبغي.

سوف أذكر للقارئ من هذا الشريط ما يقتضيه المقام، وما يبيِّن بجلاء خيانة وتلبيس هذا الرّجل، وما يبيّن بجلاء براءة ساحة المقذوف ظلمًا.

---

(١) إن دراسة هذا الرجل غير شرعيّة، وأظن أن دراسته هندسة ميكانيكية

* براءتي وتحذيري من أخطاء الألباني في هذا الشريط اثنتا عشرة مرَّة، وتصريحي بمخالفة الألباني:

فممَّا قلته في الإجابة عن السّؤال المذكور آنفًا:

١- «الرجل هذا الذي يخطئ هذه الأخطاء نبرأ إلى اللَّه منها، لكنّه عُرف بالتّوحيد والدعوة إليه، وألّف في ذلك كتبًا وعُرف بمحاربة البدع.

٢- تبدو منه أخطاء نبرأ إلى اللَّه منها.

ثم ذكرتُ عددًا من مؤلّفاته في العقيدة، دفعًا للفتنة وآثارها من اختلاف الشباب، الأمور التي يهدف إليها أمثال عبد اللّطيف.

٣- فإذا بَدَتْ منه هفوات نبرأ إلى اللَّه منها، ونخالفه، ونعامله معاملة أهل السنّة.

٤- ثم -بالله- الآن يكون ناس يحاربون التعصّب ثم يقلّدون واحدًا ويأخذون كلّ أقواله؟!

أنا من أوائل تلاميذ الشيخ الألباني، واللَّه أوّل ما درّسنا بدأنا نناقشه مع إخواني وزملائي، وبعد أن راح من الجامعة الإسلاميّة إلى يومنا هذا نحن نناقشه، لكن منهجه صحيح، ما نقلّده، ولا ندعو إلى تقليده، ولا نقلّد أحدًا، ولا نقلّد ابن تيميّة، بل نتّبع الحق، وهذا منهجه ومنهج ابن تيميّة، وأحمد يقول: (لا تقلّد الشّافعي، ولا مالكًا، ولا الأوزاعيّ، وخذ من حيث أخذوا).

هل هناك أناسٌ يدافعون عن أخطاء الألباني؟ هل هناك من يقول: سابّ اللَّه ما عليه شيء؟ هل عندكم سلفيّون يقولون هذا الكلام؟

فإذا قالوا هذا فهم مخطئون، واعطوهم كتاب «الصّارم المسلول» لشيخ الإسلام ابن تيميّة، وفيه ينقل أنّ ساب اللَّه يكفر كذّب أم لم يكذّب.

ما لنا شغل، كافر، كافر، خلافًا للألباني.

أخطأ؛ وجدنا قبله من قالوا هذا الكلام.

هذه أخطاؤه التي نرفضها ونضرب بها عرض الحائط[1].

٥- هل أهل المدينة المكافحون يقلّدون الألباني؟

لا نقلّد الألباني، ولا ابن تيميّة، ولا الشّافعيّ، ولا أحمد، لا نقلّد أكبر من الألباني، لكن الحقّ الذي عنده هل نردّه لأنّ الألباني أخطأ.

٦- من المنهج السلفي.

«ما جاء به الألباني جاء به محمد ﷺ، ومضى عليه الصحابة والتّابعون وأئمّة الإسلام، والألباني واحدٌ من ملايين الملايين الذين دانوا بهذا المنهج، فإذا أنت دنت بهذا المنهج ودعوت إليه، فليس من أجل الألباني، ولا من أجل ابن تيميّة، ولا من أجل محمد بن عبد الوهّاب، بل اتّباعًا لمحمد ﷺ أوّلًا، ثم الصحابة والتّابعين والسلف، وهؤلاء من أفرادهم، وهذا الذي أدين الله به»[2].

٧ - مثل هذه الأشياء أخطاء نبرأ إلى الله منها، ولا يجوز للمسلمين متابعة أحد فيها أيًّا كان ذلك المخطئ.

٨ - نحن نبرأ إلى الله من أخطاء هذا الرّجل، وحيث علمنا منه حبّ الحق وتحرّيه فإنّ مثل هذا يعذره الله - تبارك وتعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾، «قال الله: قد فعلت»[3].

٩ - وأنا لا أجيز لكم أن تتبنّوا أخطاء الألباني، وأعيذكم بالله من هذا، وأحذّركم أن تتبنّوا أيّ خطأ من أخطائه، إذا خالف أيّ أحد نقول: والله هذا خطأ، نبرأ إلى الله منه، لا تدخلوا في جدالهم، ولا تتبنّوا أيّ خطأ، لا لابن تيميّة، ولا لمحمد بن عبد الوهّاب، ولا لأحمد بن حنبل، ولا لأحد أبدًا حتى لو كان من الصحابة.

١٠ - الآن غير الألباني يقول: إنّ سابّ الله كافر، يعني: ابن تيميّة وغيره كثير

---

(١) فأين هو التّلبيس؟ وأين هي التّبعة التي يلصقها بنا عبد اللّطيف.

(٢) فمن يقول هذا القول ويسير عليه، وينصح به دائمًا، وهو واقعه، أيجوز ربطه بالألباني، ويقول: إنّه يجعل من أخطاء الألباني منهجًا يدعو إليه في سريّة شديدة؟؟!! ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾.

(٣) هذا ما يقوله علماء الإسلام، ومنهم: ابن تيميّة.

من السّلف يقولون: سابّ اللّه كافر، وسابّ الرّسول كافر، بمجرّد السّبّ، حتى لو لم يكن مكذّبًا، فإنّه يُقتل مرتدًا، إذا تاب بينه وبين اللّه - تعالى - ، لكن نحنُ نعامله معاملة المرتدّين، ونحكم عليه بالكفر.

إذا قال الألباني هذا الكلام نبرأ إلى اللّه من هذا الخطأ، ونضرب به عرض الحائط، وله عذره إذا اجتهد.

إذا عُرف عن الشيخ الألباني أنه راكب رأسه، ويتّبع هواه، ويدعو إلى البدعة؛ فحينئذٍ

نتبرأ إلى اللّه منه، ونُسقطه.

ولكن ما عرفنا هذا منه.

١١- وبعد أن بيّنت كيف يعامل أهل البدع، قلت:

أمّا إنسان متمسّك بالسنّة، ورافع رايتها، إذا أخطأ بيّنا خطأه والتمسنا له العذر.

أما مذهب بخلاف هذا فهو منهج ومذهب الهمج والأوغاد ومذهب الخوارج: يخطئ يسقط.

١٢- وإذا رأينا إمامًا على منهج السلف، يتحرّى الحقّ، ثم يخطئ، فإنّنا نعتذر له، نقول: هذا خطؤه، والرّجل عرفنا منهجه وعرفنا صدقه وإخلاصه، فهذه - إن شاء اللّه - ما تُسقطه.

ولابن تيميّة كلام لو كان «الفتاوى» عندي أعطيكم.

الفرق بين أخطاء المجتهدين وبين ضلالات المبتدعين».

أرأيت أخي إجابة كهذه: يُخَطّأ المسئول عنه اثنا عشرة مرّة، ويحذّر من خطئه، ويحذّر من تقليده وتقليد مَن هو أكبر منه، مثل: الشّافعي، وأحمد، وابن تيميّة، وابن عبد الوهّاب، بل لو كان المخطئ من الصّحابة لا يُقلّد، ولا يُتابَع في خطئه؟!

أرأيت إجابة عن سؤال تكرّر تخطئة المسئول عنه والتحذير من خطئه مثل هذا

التكرار، ويعلن خلافه؟!

أرأيت أكبر كذبًا وأعظم حقدًا من إنسان يرمي مثل هذا المجيب بالغلوّ في شخص المسئول عنه، ويرميه بالتّبعيّة والتعصّب والتلبيس على النّاس؟!

الظّاهر: أنّه لا يروي علّة عبد اللّطيف إلّا سبّ الألباني، وتبديعه، وتكفيره.

أنشدك اللّه أيّها القارئ الكريم لو سُئل سماحة الشيخ ابن باز، أو الشيخ ابن عثيمين، أو الفوزان، أو اللّحيدان، أو العبّاد، أو أيّ عالم سلفي آخر، وأجاب بمثل إجابتي، أيعدّ مقلّدًا تابعًا للألباني، غاليًا ملبّسًا على النّاس؟ بل لو اقتصر على مخالفته وتخطئته مرّة واحدة، أن يكون إمّعة، مقلّدًا وغاليًا، ملبّسًا على النّاس؟

أمّا في ميزان الإسلام: فلا.. لا.. لا.

وأمّا في ميزان غُلاة الحدّاديّة - وعلى رأسهم عبد اللّطيف: فنعم.. نعم.. نعم.

فيا ويل علماء الإسلام إنّ حُكّم فيهم هذا المنهج الهدّام الخبيث.

فيا عبد اللّطيف، هل هذا المنهج الهدّام الذي تسير عليه يسمح لك باحترام العلماء كابن باز، والعثيمين، والفوزان، واللّحيدان، وغيرهم؟

كلّا ثم كلّا. ولكنّه التظاهُر الكاذب، الملق، والتقية.

وأهل المدينة من أهل العلم لا يخالفون مَن ذكرنا في عقيدة ولا منهج، ولا مواقف كبيرة أو صغيرة.

فتحاربهم بهذا المنهج، وتتظاهر باحترام من يشاركهم في العقيدة والمنهج، وأنت على منهج الحدّاد، الذي ما أنشئ إلّا لإسقاطهم، والثورة والحرب عليهم، قبل أهل المدينة، وكنت من روّاد الحداديّة - ولا تزال -، وهم لا شغل لهم إلّا الطعن في العلماء، وتجريحهم، والازراء عليهم.

إذا كنتَ تأخذ عليّ أني ألتمس العذر للألباني خلال إجابتي، وتكتُم نقدي له، وتحذيري الشّديد الجادّ من أخطائه، وتحذيري من تقليده.

فكيف يكون موقف الحدّادي الغالي من الشيخ: محمد بن إبراهيم، ومن

الشيخ: ابن باز، والعثيمين، والعبَّاد، والتويجري، ومحمد أمان، الذين انتقدوه وزكّوه، وشهدوا له بأنّه من أهل السنّة، بل بعضهم كابن باز والعبَّاد يعتبرانه من المجدّدين للإسلام في هذا العصر؟!

الجواب على منهج عبد اللّطيف الغالي في الحدّادية: أنهم ملبّسون، متعصّبون، مقلّدون... إلى آخر الطّعون والتّهم التي يمليها المنهج الحدّادي المطوّر على يد عبد اللطيف.

* إضافته ضميرًا من الضمائر المتصلة في كلامي إمعانًا في الخبث:

حكى عبد اللّطيف أنّني قلت (ص/ ١٦٣):

«أنا أقول: إنّ سابّ اللّه أو سابّ الرّسول كافر، ووجد ناسٌ من علماء السلف ما يكفّرونه، يأتون بأعذار، فأنا أعذره وأناقشه».

أقول:

أنا قلت: وُجد ناسٌ من علماء السّلف ما يكفّرون، هكذا بدون الضمير المنصوب (ما يكفّرون).

ألا ترى هذا الرجل كيف يفتري عليّ.

إنّه جاء بهذا الضمير ليفهم القارئ أنّه عائد إلى خصوص سابّ اللّه، فأكون قد نسبت إلى بعض علماء السّلف أنّهم لا يكفّرون سابّ اللّه، ويلتمسون الأعذار لمن يسبّ اللّه.

ولو ترك عبارتي عامّة مطلقة لما أفادت هذا المعنى، بل تُفيد معنىً واسعًا، لأنّ القضايا التي يكفّر بها كثيرة يتّفق السلف على التكفير في بعضها، ويختلفون في البعض الآخر، فمنهم من يكفّر في هذا البعض، ومنهم من لا يكفّر، ويلتمس الأعذار لمن وقعوا في بعض المكفّرات.

وهذا أمرٌ لا يريد عبد اللّطيف أن يفهمه النّاس عنّي، لماذا؟ لأنّ منهجه الحدّادي الغالي يُملي عليه الحرب والتدمير والتشويه، ولو بالافتراء والكذب، والتحريف، والكتمان، والزيادة والنقصان.

ألا تُشبه هذه الهاء التي زادها خبثًا نون اليهود ولام الجهميَّة؟؟!!

ثم نقل عن شيخ الإسلام الإجماع على كفر من سبَّ اللَّه أو سبَّ رسوله ﷺ، وحكى عن شيخ الإسلام أقوال بعض الأئمة، ونقلهم الإجماع على كفر السَّابِّ عن: إسحاق بن راهويه، والإمام أحمد، بل نقله شيخ الإسلام عن سائر الفقهاء وأهل السنَّة.

ثم قال عبد اللَّطيف (ص/ ١٦٨):

«إلى أنْ قال رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا أنَّ القول بخلاف هذا الإجماع مأخوذٌ عن الجهميَّة:

(وإنَّما وقع من وقع في هذه المهواة بما تلقوه من كلام طائفة من متأخري المتكلِّمين، وهم الجهميَّة الإناث، الذين ذهبوا مذهب الجهميَّة الأولى، في أن الإيمان هو مجرَّد التصديق الذي في القَلْب، وإن لم يقترن به قول اللِّسان، ولم يقتض عملًا في القلْب ولا في الجوارح) انتهى النقل من كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ».

ثم قال عبد اللَّطيف:

«والعجيب الغريب: أنَّ الدكتور ربيع استشهد في ذلك المجلس بكتاب «الصارم المسلول» على تكفير السَّاب، ولكنّه تمويهًا على الطَّلبة في ذلك المجلس، وتخريجًا لشيخه الألباني؛ زعم أنَّه وجد من علماء السَّلف من لا يكفِّر السَّاب، وكأنَّ في هذه المسألة الخطيرة خلافًا بين السَّلف.

قلت: وبما ذهب إليه أئمَّة أهل السنَّة قاطبة في هذه المسألة الخطيرة يفتي - ولله الحمد - مشايخنا وعلماؤنا وعلى رأسهم الشيخ العلَّامة: عبد العزيز بن باز - حفظه الله-».

أقول:

١- أنا -ولله الحمد- أجبت في هذه المسألة -تكفير الساب- بما ذهب إليه أئمَّة السنَّة قاطبة، وبما يُفتي به علماؤنا ومشايخنا وزملاؤنا، لا علماء ولا مشايخ عبد اللَّطيف الحدَّادي الغالي.

وهؤلاء ليسوا شيوخك، ولا يتتلمذ عليهم الحدَّاديّون، وإنَّما التصقت

بعضهم شيئًا من الوقت لمآرب شيطانيَّة، ومنها القول للناس: (مشايخنا وعلماؤنا) ترويجًا لبضاعتك الحداديَّة الثائرة تحت ستار السلفيَّة، وتذرّعًا إلى إيقاع الفتن بين أهل السنَّة.

وأنت عند من يعرف الحدَّاديين معروف مكشوف، فاربع على نفسك.

٢- أنا حينما تكلّمت في هذه المسألة كنت بعيد عهد بقراءة «الصَّارم المسلول»، والخلاف الذي أشرت إليه أقصد به الخلاف في الجملة، وعلى وجه العُموم في قضايا التكفير التي قد يحصل في مفرداتها شيءٌ من الخلاف.

ولم أكن مستحضرًا الخلاف في مسألة الباب، فلمَّا رجعتُ إلى «الصَّارم المسلول» للتأكّد من نقل عبد اللّطيف، ولأنني كنت متصوّرًا شيئًا من الغشّ والكتمان في نقله؛ وجدتّ الأمر كما تصوّرت:

وجدتّ شيخ الإسلام يقول:

«وذكر القاضي[1] من الفقهاء: أنّ سابّ النبي -عليه الصلاة والسلام- إنْ كان مستحلًّا كَفَر، وإن لم يكن مستحلًّا فُسّق ولم يكفَر، كسابّ الصحابة.

وهذا نظير ما يُحكى: أنّ بعض الفقهاء من أهل العراق أفتى هارون أمير المؤمنين فيمن سبّ النبي -عليه الصلاة والسلام-: أن يجلده، حتى أنكر ذلك مالك، وردّ هذه الفتيا مالك.

وهو نظير ما حكاه أبو محمّد بن حزم: أنّ بعض النَّاس لم يكفّر المستخفّ به.

وقد ذكر القاضي عياض بعد أن ردّ هذه الحكاية عن بعض فقهاء العراق، والخلاف الذي ذكره ابن حزم؛ بما نقله من الإجماع عن غير واحد، وحمل الحكاية على أنّ أولئك لم يكونوا ممّن يوثق بفتواهم لميل الهوى به، أو أنّ الفتوى كانت في كلمة اختلف في كونها سبًا، أو كانت فيمن تاب.

وذكر أنّ السَّابّ إذا أقرّ بالسّب ولم يتب منه قُتل كفرًا، لأنّ قوله إمَّا صريح كفر كالتكذيب ونحوه، أو هو من كلمات الاستهزاء أو الذّم، فاعترافه بها، وترك توبته

---

(١) يعني: القاضي أبا يعلى الحنبلي.

منها؛ دليلٌ على استحلاله للملك، وهو كفرٌ أيضًا، فهذا كافرٌ بلا خلاف».

وقال في موضع آخر: «أنّ من قتله بلا استتابة فهو لم يره ردّة، وإنّما يوجب القتل فيه حدًّا، وإنّما نقول ذلك مع إنكاره ما شهد عليه به، أو إظهاره الإقلاع عنه والتوبة، ونقتُله حدًّا كالزنديق إذا تاب.

قال: ونحن وإن أثبتنا له حكم الكافر في القتل فلا نقطع عليه بذلك، لإقراره بالتّوحيد، وإنكاره ما شهد أو زعمه أنّ ذلك كان منه ذهولًا ومعصية، وأنّه مقلع عن ذلك، نادم عليه.

قال: وأما من علم أنّه سبّه معتقدًا لاستحلاله، فلا شكّ في كفره بذلك.

وكذلك إنْ كان سبّه في نفسه كفرًا كتكذيبه أو تكفيره ونحوه، فهذا ما لا إشكال فيه.

وكذلك من لم يُظهر التوبة واعترف بما شهد به وصمّم عليه فهو كافر بقوله واستحلاله، هتك حرمة الله أو حرمة نبيّه، وهذا -أيضًا- تثبيت منه بأن السّب يكفّر به لأجل استحلاله له إذا لم يكن في نفسه تكذيبًا صريحًا».

ثم قال شيخ الإسلام بعد نقل هذا الكلام عن القاضيين المذكورين:

«وهذا موضع لابدّ من تحريره، ويجب أن يُعلم: أنّ القول بأن كفر السّابّ في نفس الأمر إنّما هو لاستحلاله السبّ؛ زلّة منكرة، وهفوة عظيمة، ويرحم الله القاضي أبا يعلى، فقد ذكر في غير موضع ما يناقض ما قاله هنا، وإنّما وقع مَن وقع في هذه المهواة بما تلّقوه من كلام طائفة من متأخري المتكلّمة، وهم الجهميّة الإناث، الذين ذهبوا مذهب الجهميّة الأولى في أن الإيمان هو مجرّد التصديق الذي في القلب، وإن لم يقترن به قول اللّسان، ولم يقتض عملًا في القلب ولا في الجوارح»[1].

أقول:

وأنا مع شيخ الإسلام ابن تيميّة: أنّ القول بأن كفر السّابّ إنّما هو لاستحلاله السبّ؛ زلّة منكرة وهفوة عظيمة.

---

(١) «الصارم المسلول»: (ص/ ٥١٥).

ومعه في قوله: «ويرحم الله القاضي أبا يعلى، قد ذكر في غير موضع ما يناقض قوله».

وأزيد: ويرحم الله مَن وقع فيما وقع فيه أبو يعلى من الفقهاء الذين خُدعوا بقول المتكلّمين الجهميّة الإناث، الذين أخذوا بقول الجهميّة الأولى، ولم يبدّعهم ابن تيميّة، ولم يرجف ويهوّل عليهم، لأنّهم من أهل السنة فيما نعتقد، وقعوا في زلّة خفي سرّها عليهم، ولا سيّما فقهاء الحنابلة الذين يُعرف عن غالبهم حبّ السنّة والذّب عنها، ونبذ البدع وبغضها.

فهل نسلك مسلك ابن تيميّة في هذا الأدب والترحّم، أو نسلك مسلك جهلة غُلاة الحدّاديّة مثل: عبد اللّطيف، فنهوّش على الألباني، ونهوّش أكثر وأشدّ على مَن خالفه ونقده وحذّر من أخطائه، ونملأ الدنيا ضجيجًا.

ونرتكب الخيانات والكذب في نصرة الأهواء والأخطاء.

وما رأى عبد اللّطيف ومن يؤازره في التهويش علينا في هؤلاء الفقهاء الذين حملوا لواء الدّفاع عنهم، والطّعن الشديد فيمن يشير إلى أخطائهم، نُصحًا لله ولكتابه ولرسوله ولأئمّة المسلمين وعامتهم؟

أجيبوا أيّها الحدّاديّون، واحكموا على الناس جميعًا بميزان العدْل والإنصاف، ولا يكن لكم مكاييل وموازين شيطانيّة، بل قد كان منكم ذلك على أخبث الصّور وأبشعها.

فهل من توبة صادقة؟ ولا تضرّوا إلّا أنفسكم ولن تضرّوا الله ولا المسلمين شيئًا.

*** فضح تظاهره باحترام بعض علماء هذه البلاد كذبًا وزورًا:**

ثم قال مرّة أخرى (ص/ ١٦٩ – ١٧٠):

«فعلماؤنا – والحمد لله – هم مرجعنا في هذه المسائل العلميّة، لا نخرُج عنهم، ولا نرحل إلى غيرهم، فهم – والحمد لله – على قَيْد الحياة، يُبيّنون هذه المسائل بأدلّتها من الكتاب والسنّة.

وبهم يكون الارتباط، والبركة معهم، كما صحّ عن النّبي ﷺ في الحديث الذي قال فيه: «البركة مع أكابركم».

أقول:

١- إن العلماء الجديرون بالتكريم والاحترام، وهم -بحمد الله- بفقههم وفهمهم للإسلام؛ يرفضون هذه الجاهليّة المنتنة التي تدعوا إليها، انطلاقًا من قول الله -تعالى-: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾، ومن قول الرّسول الكريم ﷺ: «أبدعوى الجاهلية؟، دعوها فإنها منتنة» لمّا قال رجلٌ من الأنصار: يا للأنصار، وقال رجل من المهاجرين: يا للمهاجرين.

وقول النبي ﷺ: «من خرج من الطّاعة وفارق الجماعة فمات مات ميتة جاهليّة. ومَن قاتل تحت راية عميّة؛ يغضب لعصبة، أو يدعو إلى عصبة، أو ينصر عصبة، فقُتل؛ فقتله جاهليّة»[1].

٢- لو كنت جادًّا صادقًا في هذه الجاهليّة لهان الأمر شيئًا ما، ولكنّ منهجك المعادي للسّلفيّين ومنهجهم يجعلنا لا نصدّقك فيما تموّه به هنا.

٣- إنّ منهجك لِمن أشدّ المناهج شرًّا وفتنة، فما كفاك شرّه وفتنته حتى ذهبت تطوّره، أو يطوّر لك، فتُضيف إليه أسلحة مدمّرة جدًّا، كهذه النصرة الجاهليّة المنتنة.

تريدها عاصفة تدمّر كل الأواصر العقديّة والمنهجيّة والأخويّة بين علماء وحكّام هذه البلاد، وبين إخوتهم في العالم كلّه: الهند، وباكستان، وأفغانستان، وسائر بلاد الإسلام.

فهل أنت تستمد مثل هذه الضّلالات والفتن من المنهج السلفي؟

كلا، وحاشاه، وحاشى كلّ مؤمن صادق فيه، والله ورسوله ودينه بُرآءُ من كلّ الجاهليّات التي تصدُر منك ومن أمثالك.

---

(١) مسلم رقم: (١٨٤٨).

★ تعاوُن عبد اللّطيف مع بعض الأحزاب السياسيَّة:

ثم إنّ عبد اللّطيف قد بلغ من الشّر والحرب على أهل المدينة إلى درجة لم يقف فيها عند حدود الكذب والتلبيس، بل ذهب به شرّه إلى التعاون الماكر مع بعض الأحزاب التي تشاركه في الغلوّ في التحزّب والفتن والشغب، وفي الحرب على المنهج السلفيّ وأهله.

فمن ذلكم التعاوُن: اهتمامُه برسالة سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز إلى تلاميذ عبد الرحمن عبد الخالق في الكويت، ذلك الاهتمام الشديد الذي قد لا يقوم به تلاميذ عبد الرحمن أنفسهم، ولا ندري ما وراء هذا التعاوُن الحزبي من صلة سياسيّة، ورابطة سريّة؛ ممّا لا يعلمها إلّا اللّه، فإليك الرّسالة المنوّه عنها مع التعليق عليها[1].

★ تعلقه الماكر بنصيحة سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز:

قال عبد اللطيف معنونًا لهذه النصيحة:

رسالة هامّة ونصيحة بليغة من مفتي عام المملكة العربيّة السعوديّة إلى الدعاة إلى الله[2] في دولة الكويت، بالاستمرار في الدعوة إلى اللّه على منهج أهل السنّة والجماعة، ولزوم منهج أئمة السنّة كالشيخ محمد بن عبد الوهّاب، وتلاميذه، وأتباعه من أهل السنّة، والإعراض عمّا سوى ذلك.

من عبد العزيز بن عبد اللّه بن باز إلى حضرة الأبناء الكرام من الدعاة إلى اللّه سبحانه في دولة الكويت، وفّقهم اللّه لما فيه رضاه، وزادهم من العلم والإيمان، آمين.

---

(١) ومن تعاونه مع هذا الحزب: أنّه قام بتوزيع كتاب «المعيار» الذي يتضمّن الحرب على المنهج السلفي، ويدافع عن الأحزاب السياسية ومناهجهم الفاسدة.
ولديّ الإثباتات على ذلك

(٢) انظر إليه كيف يزكّيهم هذه التزكية !!
فهل من دعوتهم إلى الله: حربهم على أهل السنّة، ومحاماتهم عن (التبليغ) و(الإخوان) وسائر الأحزاب السياسيّة التي يتظاهر عبد اللّطيف بمحاربتها.
علامَ يدلّ هذا العمل؟؟!!

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أمّا بعد:

فقد وصلني كتابكم الكريم المؤرّخ في: ٧ رجب ١٤١٦هـ، وصلكم الله بحبل الهدى والتّوفيق.

وجميع ما ذكرتم فيه كان معلومًا، ولاسيّما ما ذكرتم عن كتاب الشيخ: ربيع بن هادي مدخلي، وما ذكره حول فضيلة الشيخ: عبد الرحمن عبد الخالق، وما ذكرتم - أيضًا - عن فضيلة الشيخ: عبد الرحمن عبد الخالق، ونشاطه في الدعوة السلفيّة، وانتقادكم ما ذكره عنه فضيلة الشيخ: ربيع بن هادي.

والذي أرى هو: الاستمرار منكم، وفضيلة الشيخ: عبد الرحمن عبد الخالق في الدعوة إلى الله - سبحانه - على منهج أهل السنّة والجماعة، والنّشاط في ذلك، وتشجيع جميع الدعاة لديكم على التزام مذهب أهل السنّة والجماعة، والسير في الدعوة إلى الله - سبحانه - على ما دلّ عليه كتاب الله ﷻ وسنّة رسوله محمد - عليه الصلاة والسلام -، مع العناية[1] بما ذكره أهل السنّة والجماعة وساروا عليه اتّباعًا لأصحاب رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم ورضي عنهم- ومَن سار على منهجهم كالأئمّة: مالك، والأوزاعي، والثوري، وابن عُيينة، وابن المُبارك، وأحمد بن حنبل، والشّافعي، وابن خُزيمة، وغيرهم من أئمّة السنة -رحمهم الله-، وعلى منهج مَن جاء بعدهم من أهل السنة كشيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه العلّامة ابن القيم، والحافظ ابن كثير، ومن بعدَهم من أئمّة السنّة كالشيخ: محمد بن عبد الوهّاب، وتلاميذه، وأتباعه من أهل السنّة، والإعراض عمّا سوى ذلك.

وفي ذلك: جمع الكلمة، ونصر السنّة[2]، والتعاون على البرّ والتقوى، وإغاظة أهل البدع، وإيقافهم عند حدّهم، وإيضاح مذاهبهم الباطلة المخالفة لما

---

(١) لأن الشيخ أدرك ضعف عنايتهم بما ذكر، أو عدمها.

(٢) لأنه أدرك أن دعوة عبد الرحمن إلى تمدّد الأحزاب، ومحاربته لمن يخالفه في ذلك؛ يؤدي إلى تفريق المسلمين، وخاصة أهل السنة. وقد حصل ذلك فعلًا
ويؤدي إلى خذلان السنة. وقد حصل ذلك فعلًا بنصرة عبد الرحمن وتلاميذه لأهل البدع وبدعهم، وتأليفهم في ذلك المؤلفات.

دلّ عليه الكتاب والسنّة ومنهج سلف الأمّة.

سدّد الله خُطاكم جميعًا، وبارك في جهودكم، وزادكم من الفقه في دينه، ونصر بكم حزبه والدّعاة إليه، وأذلّ بكم أعداء الإسلام، إنّه جوادٌ كريم.

وأما الشيخ ربيع فسأكتُبُ إليه وأنصحه[1] إنْ شاء الله.

نسأل الله لنا ولكم وله الهداية والعافية من مضلّات الفتن، والتوفيق لكل خير إنّه جواد كريم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مفتي عام المملكة العربيّة السعوديّة

ورئيس هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلميّة والإفتاء

فتوى رقم: ١٩٢٨/خ، التاريخ: ١١/٩/١٤١٦هـ

نسخة مصوّرة من النصيحة التي نشرها عبد اللطيف

*** سرّ تعلّقه الماكر بهذه النصيحة:**

ما سرّ تعلّق عبد اللّطيف الشديد بهذه الرّسالة الهامّة والنّصيحة البليغة؟

إنّ هذا التعلّق لمن الألغاز الغامضة جدًّا التي لا يعرفها ويعرف حلولها إلّا القليل، وأنا - إن شاء الله - من ذلكم القليل.

١- لقد كُتبت بالخطّ العريض، وعُلّقت على باب (تسجيلات الإبانة) الشديدة الارتباط بعبد اللّطيف، والسائرة تحت توجيهه الحدّادي.

٢- وخاتل بها بعض شيوخ السلفيّة فضمّنها كتابًا ألّفه، فلمّا اطّلعت على الكتاب ووجدتُ هذه النصيحة ضمنه؛ عرفت أنّها من مكائد عبد اللّطيف، فنصحتُه

---

(١) لقد زرت سماحة الشيخ ابن باز - حفظه الله - فنصحني بالرّد على كل مخالف للحق والسنة وبَثّ النصيحة، فما أعظمها وأوجبها على من يستطيع القيام بها.
وهل يتصوّر أن ينصحني الشيخ بمجاراة عبد الرحمن في الدعوة إلى تفريق الأمة إلى أحزاب، وإلى الطعن في أعلام السنة ومنهجهم، بل الطعن في المنهج السلفي نفسه؟!
حاشى لله، وحاشى علماء الإسلام أن يأمروا بهذا المنكر الكبير

بإبعادها بعد أن عرّفته بما وراءها من مكر وكيد عبد اللّطيف، ففطن لذلك، وأظنّه أبعدها أو أوقف الكتاب من أجلها.

٣- وها هو يجعلها ضمن حملته الأثيمة على دعاة المنهج السلفيّ والذابّين عنه من أهل المدينة.

كلّ هذا أتدري لماذا؟:

لأنّه تعاونٌ وتناصرُ الأحزاب السياسيّة الحاقدة على أهل الحقّ، إنّه تناصرٌ وتعاوُنٌ على الإثم والعدوان ضدّ أهل الحقّ.

ولأزيد الأمر إيضاحًا أُفيد القارئ بصيرة وفهمًا لهذا اللغز:

أنّه لمّا صدر كتابي «جماعة واحدة لا جماعات»، وهو عبارة عن إدانات كثيرة لظلم عبد الرحمن عبد الخالق لأهل السنة، وخاصّة علماءهم ومنهجهم.

فلمّا عجز عبد الرحمن عن مواجهة هذه الإدانة بالحجج والبراهين، لجأ إلى التباكي والتشكّي إلى الشيخ ابن باز، بعد أن أدانه وعرف حقيقته كبار علماء السنّة.

كما لجأ إلى بتْر نصوص كتابي الذي أدانه حقًّا بالأدلّة الواضحة والحجج القاطعة، القائمة على الأمانة في النّقل، وتحري الحقّ والصّدق في النقد.

ووقّع على شكوى عبد الرحمن التي أسميّها (الصحيفة الظالمة) عددٌ من طلّاب عبد الرحمن زورًا وبُهتانًا.

وللطف الشيخ ابن باز وجّه لهم نصيحة يدرك منها الفطِن أنّها فعلًا نصيحة لهم بالعودة إلى المنهج السلفيّ الذي تفلّتوا عليه، وبمؤازرة أهل السنّة الذين خذلهم عبد الرحمن وتلاميذه، وشمّروا عن ساعد الجدّ لحماية أهل البدع ومناهجهم الضالّة، والذبّ عنهم، والتصدّي لأهل الحق.

ولمّا عرفت مضمونها شجعت الإخوة السلفيّين على نشرها[1].

(١) كنت في حينها قد علّقت على نصيحة الشيخ بالكلام الآتي:
«جزى الله سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز خير الجزاء.
لقد دعا الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق وتلاميذه إلى المنهج الحقّ الذي شذّوا عنه وآذوا من يسير عليه؛ =

أمّا عبد الرحمن عبد الخالق وتلاميذه فلم يستفيدوا من نصح سماحة الشيخ ابن باز، بل استغلّوا هذه الرسالة فأوهموا الرّعاع أنها لنصرهم، فألّفوا عليها كتيّبًا يؤكّد هذا الإيهام والتلبيس بأنّ نصيحة الشيخ في نصرتهم.

وقد فرح بها عبد اللّطيف أشدّ الفرح، واحتفى بها غاية الاحتفاء، فلهب – لشدّة فرحه بها – يعلّقها هنا، وينشرها هناك، موهمًا الناس أنّها نُصرة من الشيخ ابن باز لمن سمّاهم عبد اللّطيف بالدّعاة إلى الله؛ مدحًا لهم، وانتصارًا وتشجيعًا لهم، «والأرواح جنودٌ مجنّدة، ما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف»، و(إنّ الطّيور على أشكالها تقع).

وهذا من جملة الأدلّة على حقده على العلماء الذين يسمّيهم بمشايخه وعلمائه، ينصر من يطعن فيهم ويصفهم بالمحنّطين والعميان، ويصف سلفيّتهم بأنها تقليديّة لا تساوي شيئًا، وبأن علمهم قشور.

فلو كان صادقًا ومخلصًا في الولاء لهم لدافع عنهم بالحق والصدق، أو على الأقل لاحتفى بالكتب التي تدافع عنهم وعن منهجهم، وهي الرّدود على عبد الرحمن.

ولو كان صادقًا في سلفيّته لاحتفى بالكتب التي تذبّ عن المنهج السلفي.

ولو كان صادقًا في سلفيّته وولائه لاحتفى بالكتب التي تذبّ عن أصحاب رسول الله –صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهم– وتُشيد بمكانتهم.

ولو كان صادقًا في سلفيّته لاحتفى بالكتب التي تذبّ عن أهل الحديث (الطّائفة المنصورة والفِرْقة الناجية)، وتُشيد بمكانتهم.

ولو كان صادقًا في سلفيّته لما ألّف هذا الكتاب في حرب أهل المدينة متسترًا

= فلو أخذوا بهذه النّصيحة العظيمة التي وجّهها إليهم سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز وهي الأخذ بمنهج السلف الصالح والإعراض عما سواه لانتهت المشاكل واجتمعت الكلمة كما قال سماحة الشيخ ابن باز رحمه الله

ونحن ما ندعوهم إلّا إلى هذا، ونؤكّد الآن دعوة الشيخ ابن باز، فهل يستجيبون؟!!!، إنا لمنتظرون».

قلت: هذه لفتة لطيفة ذكيّة من سماحة الشيخ ابن باز، فليتنبّه لها الفطن

بالافتراءات على الألباني، أو الركض بأخطائه ليتذرّع بذلك إلى تشويه أهل المدينة، ومتسترًا ببعض العلماء؛ ليتمكّن من تحقيق أهدافه الحدادية الشرّيرة.

وأنا وصفته للشيخ محمد أمان رَحِمَهُ اللَّهُ بأنّه جزّار، أي: لتقطيع أوصال السلفية والسلفيّين، أي: أنّه أعدّ نفسه أو أُعِدّ لذلك.

وهو أهون على الله من أن يحقّق أهدافه وطموحاته الفاشلة بإذن الله.

وأزيد فأقول:

بأنّ عبد اللّطيف لغز لا يعرفه إلّا القليل، وأنا - إنْ شاء الله - منهم، ويحتاج معرفة هذا اللّغز إلى التجرّد والفِطنة والفَراسة.

* * *

خلاصة ونتيجة هذا البحث

١- لا أستبعد أن عبد اللّطيف بحث في كتبنا وأشرطتنا فلم يجد فيها شيئًا نؤخذ به لا في عقيدة، ولا في منهج، ولا في غير ذلك.

٢- فلمّا عجز عن أن يجد شيئًا مما نؤخذ به؛ لجأ إلى الكذب والافتراء علينا، وقذفنا بما يعلم اللَّه ويعلم المؤمنون الصّادقون أننا منه براء، مثل:

أ- التحزّب والسرّية الشديدة.

ب- من مثل: أنّنا أتباع الألباني.

ج- وأنّنا نتعصّب له.

د- وأنّنا اتّخذنا من أخطائه منهجًا نتبعه وندعو إليه بسريّة شديدة.

هـ- وأنّنا نوالي عليه وعلى أخطائه، فكلّ من انتقده نسمّيه: حدّاديًا.

و- مثّل لربيع بمثال واحد، وأخطأت استه فيها الحفرة، فالشريط يدينه بأنّه كذّاب مفترٍ عليّ من وجوه كثيرة ذكرتها في الشّريط نفسه.

٣- وتبيّن من أفكاره وأساليبه في الخيانة والبتر:

أنّه حدّاديّ غال، وشرّ من ذلك أنّه يمتطي فكر الحدّاد ويغالي فيه، ويطوّره إلى درجة لا يمكن معها الحياة، من: إرهابيّة مدمّرة تخنق الأصوات، وتحطّم النفوس، وتشلّ الأيدي، وتعقد الألسن؛ إن استخذى له خصومه. فلا يجوز في منهجه أن يذكر شخصٌ بخير من قريب ولا من بعيد.

ويا ويلَ أهل المدينة، خاصّة إن ذكروه بخير بأي عبارة أو إشارة، ولو كان له عشرات المؤلّفات تخدم السنة والمنهج السلفي.

٤- ما وجدتُ أنا أكذبَ منه ولا أشدّ تمويهًا وتلبيسًا وخيانة:

فيُظهر نفسه أنّه سلفي، وهو أشدّ عداوة للسلفيّة وحربًا عليها وعلى أهلها.

ويتنصّل من الحداديّة وهو لا يحارب ويوالي إلا على منهج الحدّاد، وهو من

أقوى الدعاة إليه، وهو منظّره ومطوّره، ويموّه بأنّ مذهب الحدَّاد قد انتهى ليخفي حداديته ووجود الحدَّاديين.

ويتظاهر باحترام بعض العلماء كذبًا وزورًا، ومستحيل على منهجه الحدَّادي المطوّر أن يحبّ عالمًا سلفيًا، بل لا ينطوي من يسير على هذا المنهج إلا على البغضاء والعداوة لهم.

وبلايا هذا الرجل كثيرة جدًّا، وهو قد بلغ من الخبث والشر والشراسة إلى درجة لا يلحقه فيها - فيما أعلم وفيمن أعرف - أيّ مبتدع حاقد على المنهج السلفي.

ولهذا قد هانت على السلفيّين كل مشاكل أهل البدع، ومشاكل الأحزاب وإرجافهم وإشاعاتهم الكذابة.

ومن يقرأ كتابه بوعي وبصيرة يُدرك ذلك.

ومن التبس عليه أمره فليقرأ مناقشاتي له بتأمّل وإنصاف ومقارنة، وفي ضوء ذلك سيتجلي له الأمر في صورة أوضح وأقوى مما قلناه في هذه الخُلاصة.

وكلّ مكايده وأساليبه الشيطانيّة سوف تتلاشى وتتبخّر.

والله غالبٌ على أمره، وناصر دينه كما وعد أهلَ الحق: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلّم.

كان الفراغ من هذا الكتاب النافع، الذي دُحِضَ فيه الباطل بعون الله، ونُصِرَ فيه الحق بوعد الله الذي لا يخلف الميعاد في ٢٥ / محرّم / ١٤١٩هـ

كتبه

الفقير إلى عفو ربه ومغفرته

ربيع بن هادي عمير المدخلي

* * *

كشف أكاذيب وتحريفات وخيانات فوزي البحريني

الموصوف زورًا (الأثري)

تأليف

فضيلة الشيخ العلامة

ربيع بن هادي عمير المدخلي

رئيس قسم السنة بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية سابقًا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أما بعد:

فقد اطلعت على مقال لمن يسمى بفوزي (الأثري!) تحت عنوان: «الرعود الصواعقية لصعق ألفاظ ربيع المدخلي البدعية، حوار مع ربيع المدخلي في رميه أهل السنة والجماعة بـ: (الباطنية) و(الرافضية) و(الخارجية) و(اليهودية) و(الحدادية) و(الصوفية)».

ثم قال: (تأليف فضيلة الشيخ فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأثري).

ملأ هذا المقال بالكذب وتحريف أقوال أئمة السنة وعلمائها بتنزيلها في غير منازلها، ثم بتكرار هذه الأقوال في مقاله الهزيل لينفخ فيه ويضخمه ليقول الحدادية عنه: أنه عالم واسع الاطلاع.

وقبل مناقشة هذا المقال أرى أن من حق القراء أن أعطيهم فكرة موجزة عن الحدادية الجديدة وأصولها، ومدى ارتباطها بالحدادية القديمة حتى يتبين زيفها وتمويهاتها للناس:

١- أعظم أصول الحداد: رمي أهل السنة بالإرجاء.

والحدادية الجديدة حاربوا أهل السنة بالإرجاء أشد عشرات المرّات من حرب سلفهم الحدادية الأولى.

٢- من أعظم أصول الحدادية القديمة: حرب أهل السنة، والحدادية الجديدة أشد حربًا وأطول أمدًا.

٣- تبديع مَنْ وقع في أيّ بدعة من أهل السنة، وهؤلاء الجدد يشاركونهم في هذا الأصل ويبدعون بغير مبدع، بل بالكذب والفجور.

٤- الحدادية الأولى كانوا يبدعون ابن حجر والنووي، ويبدعون من لا يبدعهم، وهؤلاء لا يستبعد منهم تبديع من ذُكر إلا أنَّهم يستخدمون التَّقية.

ثُمَّ إنَّ هؤلاء يُبدِّعون من لا يبدِّع من وقع في بدعة، يبدعون علماء المدينة من أهل السنة، وعلماء مكة السلفيين، والشيخ النجمي، والشيخ زيد، بل ويكفرون بعض علماء السنة، ويحاربون علماء اليمن، ولا يذكرونهم بخير، ويحاربون علماء الجزائر وشبابهم، ولا علاقة لهم بأهل السنة على مستوى العالم.

٥- وهؤلاء يحصرون أهل السنة في الحدادية الجديدة (!) في أناس اشتهروا بالكذب والفجور، وفي المجهولين الكذَّابين مثل: فكاري، والمفرق، وخالد العامي، وأمثالهم من المجهولين الذين لا يُعرفون بعلم ولا بطلبه، ومع ذلك يسمونهم أهل السنة والجماعة وأهل الحديث.

ومن يرد أكاذيب هؤلاء وجهالاتهم وضلالاتهم وأباطيلهم يقولون: إنَّهم يحاربون أهل السنة.

وعملهم هذا امتداد خبيث لعمل أسلافهم الحدادية الأولى؛ حيث كانوا يحصرون أهل السنة وأهل الحديث في حزبهم فقط، ولا يعدون من سواهم من أهل السنة، مع أن الحدادية ليسوا من أهل الحديث والسنَّة، بل هم من أضدادهم.

٦- كان من يدخل فيهم يصفونه بـ (الأثري)، وهو يصف نفسه بذلك فيقول: فلان الأثري.

وهكذا فعلت الحدادية الجديدة سموا شبكتهم بالأثرية، ويسمون أنفسهم بالأثريين وأهل السنة.

ومن رموزهم: فوزي البحريني الذي يصف نفسه بـ (الأثري)، ويحوته البهلوانية بالأثرية.

وهم من أبعد الناس عن الأثرية، ومن أسوئهم لها فهمًا وتطبيقًا والتزامًا، ومن أبعد الناس عنها صدقًا وأخلاقًا.

٧- التقليد المقيت والتعصب الأعمى لأشخاص معروفين عند أهل السنة بالكذب، والخيانة، والظلم، والموالاة والمعاداة على أشخاصهم وأباطيلهم.

وهذه صفات الحدادية القديمة والجديدة.

ومع هذا الخزي يرمون أهل السنة والحق بالتعصب والتقليد، وكذبوا؛ فأهل السنة يسيرون على منهج السلف في الاحتكام إلى الكتاب والسنة والتمسك بهما، ووزن أقوال الرجال بالكتاب والسنة بفهم السلف الصالح، فما كان حقًّا وموافقًا للكتاب والسنة: قبلوه وأيدوه ونصروه، وما كان مخالفًا: ردوه.

أما هؤلاء الحدادية فعلى مذهب القائل الجاهلي:

وما أنا إلا من غزية إن غوت غويت وإن ترشد غزية أرشد

وللحدادية القديمة أصول أخرى ذكرتها في مقالي: «منهج الحدادية» الذي نشرته قبل ظهور الحدادية الجديدة، قد تكون عند الحدادية الجديدة ولكنهم يُخفونها تقيَّة ولا يستبعد ذلك منهم.

وعندهم من التعصب الأعمى والتقليد المقيت ما يخجل منه غلاة أهل البدع.

ومن أصول الحدادية الجديدة التي زادوها على الحدادية القديمة ما يأتي:

٨- التقية الشديدة التي تفوق تقية الرافضة؛ فالحدادية الأولى كانوا ظاهرين واضحين في كلامهم ومواقفهم، بخلاف الحدادية الجديدة فإنها تستخدم هذا الأصل الرافضي.

٩- السرية والعمل في الظلام، ومن هنا يحاربون أهل السنة والحق تحت أسماء مجهولة.

١٠- الكذب والخيانات، وتحريف النصوص عن مواضعها، وتنزيلها في غير منازلها.

١١- تضليل من يقول: إنَّ الخلاف بين أهل السنة وبين مرجئة الفقهاء لفظي، وهذا يقتضي تضليل من قال به من السلف، وتضليل شيخ الإسلام ابن تيمية، وأئمة الدعوة السلفية في نجد، والأدهى من ذلك أنهم يلصقون ذلك كذبًا منهم بمن لا يقوله، ثم يبدعونه ويشهرون به بناء على كذبهم وبهتانهم.

١٢- التعلق بالألفاظ المتشابهة، ومنها التعلق بلفظ: (جنس) الذي يحتمل

عدة معان، وزعموا كذبًا على السلف بأنهم جعلوا (جنس العمل) ركنًا في تعريف الإيمان[١].

وقد حذر السلف من استعمال الألفاظ المتشابهة، والتزموا الألفاظ الشرعية الواردة في الكتاب والسنة، وبدَّعوا من يستخدم الألفاظ المتشابهة في المعاني الشرعية.

ولفظ: (جنس) لم يرد في الكتاب والسنة، ولا في لغة الصحابة، ولا استعمله السلف في قضايا الإيمان، وهو من الألفاظ المتشابهة.

ويتعلقون بألفاظ بعض أهل السنَّة المتأخرين ولا حجة لهم فيها؛ لأنَّهم لا يريدون ما يتقوَّله عليهم الحدادية.

وقد بينا لهم هذا بيانًا شافيًا لطلاب الحق، وحذر منه العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ وبيَّن خطورته، وأن الهدف من استخدامه واستخدام لفظ: (شرط كمال وشرط صحة) يراد بهما سفك الدماء واستحلال الأموال.

فأصرت الحدادية الجديدة على استعمالهما كعادتهم في رفض أقوال العلماء التي لا توافق أهواءهم، وما وقفوا عند هذا الحد فشرعوا في التشهير بالعلامة ابن عثيمين في شبكتهم الأثرية مدة طويلة، ويحكمون على خطأ وقع فيه بأنه بدعة، وأجلبوا عليه بأقوال بعض العلماء: (فلان يخالف ابن عثيمين ويوافق الشيخ فالحًا)، و: (فلان يخطئ ابن عثيمين ويوافق الشيخ فالحًا)، رفعًا من شأن فالح المبطل والخائن في نفس القضية، ومحاولة لإسقاط ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

١٣- رميهم بالبدعة لمن يقول بأن الإيمان أصل والعمل فرع. مخالفين النصوص القرآنية والنبوية، ومخالفين لأقوال أئمة كبار من أهل السنة[٢].

---

(١) صرَّح بهذا شيخهم فالح الحربي، فأيده الحداديون ونشروه، وحاربوا به أهل السُّنَّة.

(٢) ومن البدهيات عند العلماء وطلاب العلم: تسمية العقائد بأصول السنة، ومن هذا المنطلق سمى الإمام أحمد ما كتبه في العقائد بـ«أصول السنة»، وحذا حذوه ابن أبي حاتم؛ فسمى ما كتبه في هذا المجال بـ «أصول السنة»، وسمى أبو الحسن الأشعري كتابه في هذا المجال بـ«الإبانة عن أصول الديانة»، وسمى اللالكائي ما كتبه في هذا المجال بـ«شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة».
أما العبادات ومنها الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، والمعاملات، والحدود: فتسمى بالفروع، =

وقولهم هذا يقتضي حتمًا تبديع هؤلاء الأئمة المستمدة أقوالهم من الكتاب والسنة.

وأرجفوا بهذا زمنًا طويلًا في شبكتهم قصدًا إلى حرب أهل السنة وتضليلهم، ولاسيَّما هذا الأحمق فوزي البحريني الذي سترى من عناده وتحريفه لكلام العلماء ما لم يخطر ببالك ولا يدور بخيالك (!) وأيَّده حزبه في ذلك.

١٤- وهم مع جهلهم وانحطاطهم وخياناتهم وكذبهم من أشدِّ النَّاس عنادًا واستكبارًا وردًّا للحقِّ الثابت بالكتاب والسنَّة، وإيمان العلماء به وتقريرهم وتوضيحهم له مثل سماحة الإسلام، ومراعاته للمصالح والمفاسد في الدِّين كله أصوله وفروعه.

قرَّر هذه الشمولية عدد من أئمة السنَّة والإسلام بسطت أقوالهم في كتابي: «سماحة الشريعة الإسلامية وحب الله أن تُؤتَى رخصه»، وفي: «رد الصارم المصقول»، فلم يرفعوا بذلك رأسًا، وحصر زعيمهم فالح الحربي المصالح والمفاسد في المستحبات والمكروهات[1] عنادًا ومكابرة لأدلَّة الشريعة.

وممَّا نقلته قول الإمام ابن القيِّم في «إعلام الموقعين»: «فإنَّ الشريعة مبناها وأساسها على: الحِكَم ومصالح العباد في المعاش والمعاد؛ وهي عدلٌ كلُّها، ورحمةٌ كلُّها، ومصالحُ كلُّها، وحكمةٌ كلُّها». اهـ

ثمَّ مضى يتكلَّم رَحِمَهُ اللَّهُ عن مزايا هذه الشريعة الغرَّاء.

وتحدَّث رَحِمَهُ اللَّهُ في «مفتاح دار السعادة» (٢/ ٢٢) عن محاسن الشريعة ومراعاتها للمصالح والمفاسد بكلام عظيم يدلُّ على عظمة الشريعة المحمدية، ثمَّ قال: «والقرآن وسنة رسول الله مملوآن من تعليل الأحكام بالحكم والمصالح وتعليل الخلق بهما، والتنبيه على وجوه الحكم التي لأجلها شرع تلك الأحكام ولأجلها خلق تلك الأعيان، ولو كان هذا في القرآن والسنة في نحو مائة موضع أو

= وهي موضوعات كتب الفقه، وإن كان بعض أهل العلم قد يطلق كلمة (أصول) على أركان الإسلام، فهذا لم يمنع العلماء من عدها من الفروع بالنسبة لأصول الاعتقاد، ومنها الإيمان.

(١) بعد أن كان يحصرها في المستحبات (!).

مائتين لسقناها، ولكنه يزيد على ألف موضع بطرق متنوعة» . اهـ

فردُّوا كلام هؤلاء العلماء القائم على أكثر من ألف دليل من الكتاب والسنَّة وزخرت به كتب الفقه والأصول، واستمروا في طغيانهم إلى اليوم يحاربون ربيعًا بما يسمونه (التنازل عن الأصول) الأمر العجيب الذي ارتكبوا فيه من الخيانات والبتر وحذف سياق كلامي وسباقه وأدلَّته وقيوده (!)؛ وهذا عين الخيانة والفجور.

ودخلوا في ظلمات من الجهل والباطل، ظلمات بعضها فوق بعض، لا ينقذهم منها إلا الله إن أراد بهم خيرًا، ونعوذ بالله من ضلالهم ومن سوء حالهم.

١٥- وإمعانًا منهم في الفجور وحرب أهل السنة لم يكتفوا بتعريف أهل السنة للإيمان بأنه قول وعمل واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، فزادوا عليه: (وينقص حتى لا يبقى منه شيء)، وجعلوا هذا جزءًا أو شرطًا في تعريف الإيمان من لم يقله فهو مرجئ.

ومع ذلك ينكرون أنهم حدادية، ويرمون أهل السنَّة بالحدادية وغيرها كذبًا وفجورًا، ويتظاهرون بالطعن في محمود الحداد، فمن يصدقهم وهم يمتطون بدعه ويؤكدونها، ويزيدون عليها أصولًا أخبث من أصوله؟!

ثم لو كانوا صادقين في حرب الحداد فلماذا لم ينتقدوا أصوله ومنهجه، بل لماذا يصرون على التشبث بها؟

ألا إنه الكذب والتقية الخبيثة.

وقد بينتُ في إحدى مقالاتي مشابهة الحدادية للروافض من ثلاثة عشر وجهًا، فكفاهم هذا وذاك بدعة وشرًّا.

وأبدأ بمناقشة عنوان مقاله: «الرُّعُود الصَّوَاعِقِيَّة لِصَعْقِ أَلْفَاظ رَبِيع المَدْخَلِي البِدْعِيَّة».

١- انظر أولًا إلى هذا التهويل في العنوان: رعود، وصواعق، لصعق ألفاظ ربيع البدعية!

٢- ثانيًا: انظر إلى ما في هذا العنوان من الجهل والكذب:

أ- وصف ألفاظ ربيع بأنها بدعية، وهذا من الفجور.

ب- قوله: (حوار مع ربيع المدخلي في رميه أهل السنة والجماعة بالباطنية والرافضية...) إلخ.

وهذا كذب غليظ من جهتين:

الأولى: قوله: (في رميه أهل السنة والجماعة)، والله يعلم أني أعظم أهل السنة والجماعة وأجلهم، وأذبّ عنهم أكثر مما أذب عن نفسي وأولادي وعشيرتي، وأرى أن الطرق التي تخالف عقيدتهم ومنهجهم طرق ضلال وهلاك.

ولي -والحمد لله- مؤلفات قديمة وحديثة في بيان منهج السلف الكرام والذب عنه، وبيان ضلال أهل الضلال ونقد أصولهم ومناهجهم، ولي محاضرات ودروس كثيرة جدًا ومستمرة، وقد طارت هذه الجهود في مشارق الأرض ومغاربها.

ومن هنا ترى كلَّ أو جُلَّ فرق الضلال تحاربني سرًا وجهارًا في مجالسهم ومواقعهم ودروسهم.

الثانية: جعله الحدادية التي لا شغل لها إلا حرب أهل السنة جعلها أهل السنة والجماعة، وهي منذ نشأتها إلى يومنا هذا لا شغل لها إلا هذا، أضف إلى ذلك جهله وكذبه أني رميت أهل السنة والجماعة -أي الحدادية الحاقدة على أهل السنة- بـ: (الباطنية) و(الرافضية) و(الخارجية) و(اليهودية)... إلخ، وهذا عين الكذب.

فأنا كتبت مقالًا بيَّنت فيه أوجه الشبه بين الحدادية والروافض، ولم أصفهم بأنهم روافض وباطنية، وصرحت بنفي ذلك عنهم في المقال نفسه.

فهذا الرجل لجهله باللغة العربية وبمدلولات الألفاظ، واصطلاحات العلماء وأن المشبه لا يلزم أن يكون مثل المشبه به.

بل هذا الرجل يجهل السنة وقصد الرسول ﷺ من قوله مثلًا: «إنك امرؤ فيك جاهلية»، وقوله: «أبدعوى الجاهلية وأنا بين أظهركم»، ردًا على من قال: يا للمهاجرين، وعلى من قال: يا للأنصار.

منهج هذا الرجل في هذا المقال كله:

أولًا: لقد احتج بآيات قرآنية وأحاديث نبوية في غير مواضعها، ونزلها في غير منازلها.

ثانيًا: واحتج بمقالات لعلماء أهل السنة من مثل الإمام الصابوني، والإمام حرب بن إسماعيل، وشيخ الإسلام ابن تيمية في ذم وبيان أحوال أهل البدع من روافض وخوارج ومرجئة وغيرهم، وينزلها على ربيع وعلى من ينصره في الحق وبالحق ضد أهل الأهواء ومنهم الحدادية.

وهذه الأعمال من أشد أنواع التحريف لكلام الله وكلام رسوله ﷺ وكلام أئمة السنَّة -رحمهم الله-.

ثالثًا: رمي ربيع وإخوانه في الحق بأنواع البدع.

١- قال في (ص١٠-١١) من مقاله المليء بالافتراء والتحريف:

(قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الفتاوى (١٠/ ٩): «المبتدع الذي يتخذ دينًا لم يشرعه الله ولا رسوله قد زين له سوء عمله فرآه حسنًا، فهو لا يتوب مادام يراه حسنًا.

لأن أول التوبة العلم بأن فعله سيئ ليتوب منه، أو بأنه ترك حسنًا مأمورًا به أمر إيجاب أو استحباب ليتوب ويفعله، فما دام يرى فعله حسنًا وهو سيئ في نفس الأمر فإنه لا يتوب». اهـ

قلت: فالبدع خطيرة، وعليها وعيد الشديد، وإذا كثرت فإنها تغطي القلب، وتغلفه، ويختم عليه، فلم يعد يعرف الخير من الشر كما قال تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤].

قلت: فتتجارى الأهواء والبدع بأصحابها حتى تنقلب مفاهيمهم وتنعكس أمورهم؛ فيرون الحسنة سيئة، والسيئة حسنة، والسنة بدعة، والبدعة سنة، اللهم غفرًا.

إذن فربيع المدخلي أولى بهذه الأسماء والألقاب، فهو (المرجئي)، و(الخارجي)، و(الحدادي)، وأتباعه هم (المرجئة) و(الخوارج) و(الحدادية)،

وهذا منهج السلف الصالح في الذي يرمي أهل السنة والجماعة بشيء وهو ليس فيهم؛ فَيُرَدُّون هذا الاسم إليه، ويصنفونه[1] فيه، جزاء وفاقًا، اللهم غفرًا). اهـ

أقول:

أ- انظر ماذا تضمنت هذه الصحيفة من إفك على ربيع وإخوانه.

ب- وانظر إلى قوله: إذن فربيع المدخلي أولى بهذه الأسماء والألقاب، فهو (المرجئي)، و(الخارجي)، و(الحدادي)، وأتباعه هم (المرجئة) و(الخوارج) و(الحدادية).

ج- كلام شيخ الإسلام في وصف أهل البدع ينطبق على الحدادية، ويرأ اللَّه منه أهل السنة اللذين يحاربهم هذا الحدادي، وينزل هذا النص عليهم.

٢- وقال في (ص٢٦-٢٧):

(قلت: وهذا من أعظم الأدلة على خطورة البدعة، أن أهلها ومروجيها، ومن أشربوا حبها يكرهون الحق وأهله، ولاسيما من يدعوهم إلى السنة واتباع الهدى، فيصفونهم بأوصاف لا تليق بهم، بل العكس هو الصحيح؛ فالمبتدعة أحق بتلك الأوصاف، ولكنهم رموا أهل السنة بتلك العظائم، والألقاب التي هم بريئون منها براءة الذئب من دم يوسف، والمثل السائر يقول: (رمتني بدائها وانسلت).

فهذه الألقاب ما زال أهل البدع والضلال يلقبون بها أهل السنة والجماعة حتى في هذا العصر.

وقد تزعَّم هذه الفرقة المرجئية الحدادية التي امتلأت قلوب أهلها حقدًا وغيظًا على أهل السنة والجماعة رجل تولى كبرها في هذا العصر، وهو ربيع بن هادي المدخلي الذي أخذ على عاتقه حمل لواء المرجئة العصرية بما سطره في مقالاته التي كفانا مؤنتها وتتبع سمومها وكشفها علماء الحرمين.

فإن ربيع[2] عهد إلى أسلوب خطير قد يروح على ضعاف الإيمان والعلم،

---

(١) كذا (!)

(٢) كذا (!).

وعلى من لم يتمكنوا من فهم عقيدة السلف المستمدة من الكتاب والسنة، فشوهها وعلق عليها تعليقات خبيثة بدعية في مقالاته على طريقة مذهب المرجئة.

وحشاها بسمومه، وعصارة فكره المريض، وأظهر بها حقده الدفين، فوصف أهل السنة والجماعة بتلك الألقاب الشنيعة التي هو أحق بها في الواقع كتلقيبهم بـ: (الخوارج) و(الحدادية) و(الرافضة) و(الباطنية)، بل سبهم وشتمهم بها، وله أتباع ينشرون زبالة عقله المريض، ويتبنون أفكاره الداعية إلى إحياء بدعة المرجئة، وإماتة السنة في (شبكة سحاب) البدعية وغيرها.

قلت: بل يرى سوء عمله هذا حسنًا، والله المستعان.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الفتاوى (ج١٠ص٩): «المبتدع الذي يتخذ دينًا لم يشرعه الله ولا رسوله قد زين له سوء عمله فرآه حسنًا فهو لا يتوب ما دام يراه حسنًا.

لأن أول التوبة العلم بأن فعله سيئ ليتوب منه، أو بأنه ترك حسنًا مأمورًا به أمر إيجاب أو استحباب ليتوب ويفعله، فمادام يرى فعله حسنًا وهو سيئ في نفس الأمر فإنه لا يتوب». اهـ

قلت -فوزي-: فالبدع خطيرة، وعليها وعيد[1] الشديد، وإذا كثرت فإنها تغطي القلب، وتغلفه، ويختم عليه، فلم يعد يعرف الخير من الشر كما قال تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤]). اهـ

أقول: تأمل هاتين الصحيفتين وما تضمنتا من إفك ودعاوى باطلة:

١- فهو يوهم في هاتين الصحيفتين وغيرهما يوهم الناس أن الحدادية الجهلة المجهولين الذين يحاربون السلفيين بالأكاذيب والخيانات أنهم هم أهل السنة.

٢- تأمل ظلمه وفجوره في قوله: (فإن ربيع[2] عهد إلى أسلوب خطير قد يروج على ضعاف الإيمان والعلم، وعلى من لم يتمكنوا من فهم عقيدة السلف المستمدة

(١) كذا (!).

(٢) كذا (!).

من الكتاب والسنة فشوهها، وعلق عليها تعليقات خبيثة بدعية في مقالاته على طريقة مذهب المرجئة.

وحشاها بسمومه، وعصارة فكره المريض، وأظهر بها حقده الدفين، فوصف أهل السنة والجماعة[1] بتلك الألقاب الشنيعة التي هو أحق بها في الواقع كتلقيبهم بـ: (الخوارج) و(الحدادية) و(الرافضة) و(الباطنية)، بل سبهم وشتمهم بها، وله أتباع[2] ينشرون زبالة عقله المريض، ويتبنون أفكاره الداعية إلى إحياء بدعة المرجئة، وإماتة السنة في (شبكة سحاب) البدعية وغيرها).

أقول: فربيع عنده أحق بأن يكون رافضيًا وباطنيًا؛ لأنه حارب الرفض والباطنية في دروسه ومقالاته ومؤلفاته، ومنها كتاب: «الانتصار لكتاب العزيز الجبار وللصحابة الأخيار على أعدائهم الأشرار»، و: «كشف زيف التشيع»، و: «مكانة الصحابة».

وفوزي الأثري الذي يعيش بين ظهراني الروافض والصوفية؛ فلم يرَ الناس ولم يسمعوا منه طول حياته إلى يومنا هذا أي موقف سني شريف ينصر فيه السنة ويقمع فيه البدع والضلال.

فهل المانع له من القيام بهذا الواجب هو تواطؤه معهم على أهل السنة أو الجبن والهلع؟

لا نرى جهوده موجهة إلا إلى أهل السنة بالكذب والجهل والتحريف؛ فقد ألف أربعة كتب منها: «الرعود الصواعقية»، و«البركان»، و«القاصمة الخافضة»، و«الفرقان»، كلها حرب بالأكاذيب والخيانات على ربيع وإخوانه من أهل السنة.

ولا نرى نشاطه إلا ضد أحاديث من صحيح مسلم مثل حديث صوم يوم عرفة، وأحاديث الشفاعة، ألف في ذلك كتابين(!)، مع أراجيف على صحيح الإمام

---

(١) يقصد بأهل السنة والجماعة الحدادية مثل لكاري والمفرق والعامي وغيرهم من المجهولين وغيرهم من المحاربين لأهل السنة من وراء جدر (!).

(٢) ليس لي أتباعٌ ولا مقلدون، وإنما هم أتباع الكتاب والسنة، وهم أهل علمٍ ونبل، ويحاربون التبعية والتقليد الأعمى، ولا أستبعد أنه يرميهم بالرفض والباطنية.

مسلم ورميه بكثرة الأحاديث الشاذَّة (!).

أين أنت من أهل السنة في بيان ضلال الروافض ومنهم محمد مال الله البحريني رَحِمَهُ اللَّهُ الذي بذل جهودًا عظيمة في بيان ضلال الروافض وخبثهم؟

أين أنت من ردود أهل السنة على الصوفية وعباد القبور؟

أين أنت من الكتب التي تدافع عن صحيح مسلم وعن سنة رسول الله ﷺ عمومًا، وترد عنها أكاذيب وأراجيف المستشرقين وأذنابهم؟

أين أنت من الردود على الحدادية التي تحارب أهل السنة باسم أهل السنة، وكيف تحاربها وأنت من رءوسها والمنافحين عنها؟

بل أين أنت من المرجئة الحقيقية الذين تستعيض نقدهم بحرب أهل السنة الذين تفتري عليهم، وتكيل لهم التهم الفاجرة؟

أين أنت من حرب الخوارج السابقين والمعاصرين أيها الخلفي المتخلف عن الجهاد الحقيقي جهاد أهل الضلال الذي هو أشد من الضرب بالسيوف؟

ألا لا عاش الخونة الجبناء!

أسد عليَّ وفي الحروب نعامة ... رقطاء تنفر من صفير الصافر

توجه سهامك الفاجرة إلى ربيع فترميه بالرفض والباطنية، وترميه وإخوانه من أهل السنة بأنهم خوارج ومرجئة وحدادية، وتؤكد ذلك بالآيات والأحاديث التي يستدل بها أهل السنة على أهل البدع والضلال، وتستدل على أهل السنة بأقوال أئمة السنة في الروافض والخوارج والباطنية والمرجئة.

وتدعي كذبًا وزورًا في أفاعيلك هذه بأنك متمسك بالكتاب والسنة وعلى منهج السلف، فأي زور وإفك وأي فجور ترتكبه في حق أهل السنة أيها الحدادي الغالي؟!

محمود الحداد حارب أهل السنة بالإرجاء وهو الكاذب في ذلك، وأنت تحارب أهل السنة باسم الإرجاء، وترجف عليهم بذلك أكثر من إرجاف الحداد.

واخترعت أنت وحزبك الحدادي الجديد من الأصول لحرب أهل السنة ما لم

يخطر ببال محمود الحداد.

منها: التعلق بلفظ (جنس) في رمي أهل السنة بالإرجاء، ذلكم اللفظ الغريب الذي لا وجود له في الكتاب والسنة، والذي لا ذكر له في ردود أهل السنة على المرجئة الحقيقية في قضايا الإيمان.

ومنها: عدم قناعتكم بما عرَّف به أهل السنة الإيمان بأنه: قول وعمل واعتقاد، وما جرى مجراه من العبارات، وأنه يزيد وينقص، يزيد بالطاعات، وينقص بالمعاصي، فزدتم على تعريفهم المستمد من الكتاب والسنة أنه: (ينقص وينقص حتى لا يبقى منه شيء).

فالذي يقول بقول السلف ومنهم مئات الأئمة في شتى البلدان والأعصار الإسلامية كما ذكرهم البخاري، وأبو زرعة، وأبو حاتم، بل أجمعوا على هذا التعريف فزدتم على تعريفهم (حتى لا يبقى منه شيء) تعطشًا إلى التكفير، وإلى تضليل أهل السنة الذين لا يلتزمون بهذا القول من السابقين واللاحقين، بل كثير منهم لعله لم يسمع به.

ومنها: رميكم بالإرجاء من يقول: إن الإيمان أصل والعمل فرع (كمال)، وهذا رمي لأهل السنة السابقين واللاحقين بالإرجاء.

وقد أرجف بذلك دهرًا موقعكم المسمى زورًا بـ: (الأثري) إلى أصول أخرى وطرق وأساليب استخدمتموها في حرب أهل السنة لم يصل إليها ولم تخطر ببال الحداد وفتنة الحدادية القديمة، بل لم تخطر على بال الخوارج وأهل البدع (!).

ومع هذه الدواهي ترمون السلفيين بالحدادية والإرجاء وغيرهما، فأي سفسطة هذه، وأي مكابرة سخيفة هذه؟!

سُئل الإمام أحمد عمَّن قال: الإيمان يزيد وينقص، قال: «هذا بريء من الإرجاء»، كتاب السنة للخلال (٣/ ٥٨١).

وقال الإمام أبو محمد الحسن بن علي البربهاري: «ومن قال: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص؛ فقد خرج من الإرجاء أوله وآخره»، شرح السنة للبربهاري (ص٨٠).

فرفضتم قول هذين الإمامين المستمد من الكتاب والسنة، والقائم على معرفة الإرجاء والسنة حق المعرفة.

ورفضتم الوقوف عند تعريف السلف وما يؤكده، وهذا يكشف زيف انتمائكم إلى السلف، وعدم احترامكم لهم ولما قرروه.

يؤكد هذا: أنكم لا ترون أئمة الحديث أهلًا للحكم على أهل البدع، وأن المبتدعة لا يدخلون في جرحهم، وقول زعيمكم الجديد في بعض قواعدهم العظيمة بأنها أضلت الأمة.

فهل نأخذ بأقوال السلف القائمة على الكتاب والسنة والفقه الصحيح للإيمان والإرجاء، أو نأخذ بأقوال الجهلة الأفاكين الذين لا تقبل شهادتهم في أحقر الأشياء فضلًا عن قضايا العلم والإيمان؟!

ومن منهجه: أنه يقول ما لا يفعله ولا يلتزمه.

فمن ذلك ما قاله في (ص٢):

(فقد اطَّلعتُ على مقالات كتبها ربيع المدخلي حول ما كتبه دعاة السنة، فوجدتها مقالات سيئة مشينة، ذكر فيها مقدمات وأصولًا في بعض المسائل على طريقة أهل البدع، وبيّن فيها محاذير وألفاظ سيئة للغاية، وتوسع فيها، وحيث يترتب عليها تكفير أهل السنة.

وكان اللائق به، بل المتعين عليه اتباع ما قالوه لأنه موافق للكتاب والسنة، وآثار السلف، وأقوال علماء السنة، بدلًا من التوسع في إطلاق هذه الألفاظ عليهم، حتى إنه استوعب ألفاظ رءوس الضلالة من الفرق الضالة التي أطلقوها على أهل السنة والجماعة كما سوف يأتي ذكرها.

واعلم أن العصمة والنجاة بالوقوف مع الألفاظ الشرعية التي تطلق على الأشخاص الموافقة للكتاب والسنة وآثار السلف وأئمة الدين؛ فهي الكفيلة بكل هُدًى وبيانٍ، العاصمة من كل خطأ أو زلل.

وأما الألفاظ التي تطلق على الأشخاص وليس عليها دليل من الكتاب والسنة وآثار السلف وأئمة الدين؛ فإن تعليق الجرح والتعديل عليها يجرُّ إلى منهج باطل،

ويتولد من الشر بسببها على الذي أطلقها والذي اتبعه على ذلك ما لا يعلمه إلّا اللّه

قلت: فيحمل وزره، ووزر من اتبعه على هذه الألفاظ البدعية.

قال تعالى: ﴿لِيَحْمِلُوٓا۟ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۙ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾ [النحل ٢٥].

قال مجاهد في تفسيره (ص٤٢١) عن الآية: حملهم ذنوب أنفسهم، وذنوب من أطاعهم، ولا يخفف ذلك عمن أطاعهم من العذاب شيئًا). اهـ

أقول: ماذا في هذه الصحيفة؟

١- وصفه لغلاة الحدادية الجهلة المجهولين الأفاكين بأنهم دعاة السنة؛ فهو يسمي الأشياء بغير مسمياتها، تمويهًا وكذبًا.

٢- قوله عن مقالاتي التي ترد إفك هذه الفئة بأنها (مقالات سيئة مشينة)؛ لأنها ترد أقوالهم الباطلة:

أ- من الدعوة إلى التقليد الأعمى الباطل الذي خالفوا فيه الكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح.

ب- ثم انتقلوا إلى الطعن في علماء السنة في المدينة ومكة وجنوب المملكة واليمن والجزائر وغيرها؛ لأنهم أيدوا الحق القائم على الكتاب والسنة ومنهج السلف، ووصفهم لأهل السنة بأنهم روافض وصوفية و.... كلمة لا أستطيع حكايتها-، ويريدون اتباع أكاذيبهم وفجورهم وبغيهم على أهل السنة

وهذا ما يريده فوزي من أهل السنة ومن ربيع أن يقلدوا الأفاكين المجهولين، وأن يسيروا وراءهم في متاهات الباطل وظلماته، وأن ينساقوا وراء المجهولين الذين لا يعيشون إلا في الظلام والظلم.

٣- ثم أكد كلامه المظلم بقوله:

(وكان اللائق به، بل المتعين عليه اتباع ما قالوه لأنه موافق للكتاب والسنة، وآثار السلف، وأقوال علماء السنة، بدلًا من التوسع في إطلاق هذه الألفاظ عليهم، حتى إنه استوعب ألفاظ رءوس الضلالة من الفرق الضالة).

أقول:

رمتني بدائها وانسلت.

ففوزي وحزبه أبوْا اتباع الحق، وتمردوا عليه وعلى علماء السنة، وحاربوهم حربًا قذرة.

وهو الذي توسع في ألفاظ أهل الباطل وحرب أهل السنة، وهو الذي وصف أهل السنة بأنهم خوارج ومرجئة وحدادية مؤكدًا ما وصفهم به أهل شبكة الأثري المزعومة بأنهم روافض وصوفية و... -كلمة لا أستطيع حكايتها-، الأمور التي لم يسبق لها نظير من حرب أهل البدع لأهل السنة.

فلما بلغ سيل طغيان الحدادية الزبى، وتمادوا في هذا الطغيان، استخرجتُ من مقالاتهم ومواقفهم من أهل السنة أوجه الشبه بينهم وبين الروافض، ولا ينكر هذا التشابه الذي أخذته من أعمالهم وأقوالهم إلا مكابر مسفسط، ومع كل هذا فقد قلتُ في مقالي من باب الإنصاف والعدل: إني لا أقول إنهم روافض.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في منهاج السنة (٥/ ١٣٣): «والرافضة سلكوا في الصحابة مسلك التفرق؛ فوالوا بعضهم وغلوا فيه وعادوا بعضهم وغلوا في معاداته، وقد يسلك كثير من الناس ما يشبه هذا في أمرائهم وملوكهم وعلمائهم وشيوخهم، فيحصل بينهم رفض في غير الصحابة، تجد أحد الحزبين يتولى فلانًا ومحبيه، ويبغض فلانًا ومحبيه، وقد يسب ذلك بغير حق، وهذا كله من التفرق والتشيع الذي نهى الله عنه ورسوله فقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾ [الأنعام:١٥٩]...».

وساق آيات في هذا المعنى، انظر المجموع الواضح (ص٤٨٨).

فهذا شيخ الإسلام يقول هذا الكلام في بعض أهل البدع ممن قد يكون أخف شرًا وأقل حربًا لأهل السنة من الحدادية الذين ذكرت أوجه الشبه بينهم وبين الرافضة.

٤- انظر إلى قوله في هذه الصحيفة:

(واعلم أن العصمة والنجاة بالوقوف مع الألفاظ الشرعية التي تطلق على

الأشخاص الموافقة للكتاب والسنة وآثار السلف وأئمة الدين، فهي الكفيلة بكل هُدًى وبيان، العاصمة من كل خطأ، أو زلل.

وأما الألفاظ التي تطلق على الأشخاص وليس عليها دليل من الكتاب والسنة وآثار السلف وأئمة الدين؛ فإن تعليق الجرح والتعديل عليها يجرُّ إلى منهج باطل، ويتولد من الشر بسببها على الذي أطلقها والذي اتبعه على ذلك ما لا يعلمه إلا الله).

وقال في (ص٦):

(واعلم أخي المسلم الكريم أن البدعي جعل دينه ما قال عقله ورأيه، فلا يبالي ما يخرج من رأسه أهو حق، أم باطل.

وبعض من تمكن الجهل والتعصب والهوى منه يعظم هذه الألفاظ البدعية التي أطلقها رءوس الضلالة، بل والقواعد البدعية، ويغضب لها إذا بين ما فيها من خطأ أو زلل.

والواجب على هؤلاء أن يجعلوا ما أنزله الله تعالى من الكتاب والسنة أصلًا في جميع أمور الدين، ثم يردوا ما تكلّم فيه الرءوس إلى ذلك، ثم يبيِّنوا ما في هذه الألفاظ من موافقة للكتاب والسنة فتقبل، أو ما فيها من مخالفة للكتاب والسنة فترد، فهذا هو طريق العلم.

قلت: والألفاظ التي تطلق على الأشخاص الثابتة بالكتاب والسنة وآثار السلف يجب إثباتها، والألفاظ التي تطلق على الأشخاص المنفية بالكتاب والسنة يجب نفيها؛ فهذا طريق السلف الصالح في الردود على الأشخاص.

ومن تأمل في تاريخ الأمة الإسلامية؛ وجد أن منهج رءوس الضلالة الإتيان بألفاظ بدعية ليست في الكتاب والسنة يطلقونها على أهل الحديث والأثر... ليتوصلوا بها إلى إبطال منهج أهل الأثر مثل. (حشوية)، و(خوارج)، و(حدادية)، و(ممثلة)، و(مشبهة)، و(ناصبية)، و(نابتة)، و(جبرية)، و(باطنية)، و(مرجئة)، وغير ذلك).

أقول:

إني من أشد الناس مخالفة لهذه الأصول والألفاظ البدعية، ومن أشد الناس

احترامًا لأهل السنة السابقين واللاحقين وأصولهم بخلاف فوزي البحريني الذي يقول ما لا يفعل، بل يصادم هذه الأصول وغيرها أشد المخالفة، وعلى منهجه طائفته الحدادية، فهم يتعلقون بألفاظ وأصول مخترعة إمعانًا منهم في حرب أهل السنة، والكيد لهم، والسعي بكل ما أوتوا من حب الباطل والكذب والخيانة والبتر للنصوص؛ ليتوصلوا بذلك إلى حرب أهل السنة وتبديعهم، ومن ذلك تعلقهم بلفظ جنس الذي لا وجود له في الكتاب والسنة، مع تعلقهم بأصول فاسدة أخرى[1]، ورفعوا لواءها حربًا على أهل السنة.

وفوزي يصف ربيعًا وإخوانه أهل الحق ودعاته بأنهم مرجئة وخوارج وحدادية، فأي مناقضة ومحاربة أشد لما يتظاهر به كذبًا من تأصيل للتمسك بالكتاب والسنة واتباع السلف.

وقال في (ص٧):

(قال الإمام أبو حاتم الرازي رحمه الله: علامة أهل البدع: الوقيعة في أهل الأثر، وعلامة الزنادقة: تسميتهم أهل السنة حشوية يريدون إبطال الآثار، وعلامة الجهمية: تسميتهم أهل السنة مشبهة، وعلامة القدرية: تسميتهم أهل الأثر مجبرة، وعلامة المرجئة: تسميتهم أهل السنة مخالفة ونقصانية، وعلامة الرافضة: تسميتهم أهل السنة ناصبة، ولا يلحق أهل السنة إلا اسم واحد، ويستحيل أن تجمعهم هذه الأسماء).

أقول: فكم عند فوزي وحزبه الحدادي الحاقد على أهل السنة كم عندهم من العلامات؟

هو يريد تنزيل هذا الكلام على ربيع وإخوانه من أهل السنة وأنصارها والذابين عنها.

ويريد أن يوهم الناس أن الفرقة الحدادية الضالة هم أهل السنة والجماعة، وأن من ينتقد ضلالهم إنما ينتقد أهل السنة والجماعة، وهذا من الدجل بمكان.

---

(١) انظر أصولهم في (ص ١-٤) من هذا الرد.

فمن أحق أن يتزل عليه هذا الكلام: أهو من يرد الأباطيل والضلالات، أم هم الحدادية ورءوسها، ومنهم فوزي البحريني الذي يصف أهل السنة حقًّا بأنهم خوارج ومرجئة وحدادية؟

عن عائشة ﷺ قالت: قال رسول الله ﷺ: «إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم»، رواه مسلم في العلم، حديث (٢٦٦٨).

والألد الخصم: هو الشديد الخصومة، وما أشد لدد الحدادية في الخصومة، ولاسيما هذا البحريني الأفاك.

وقال فوزي البحريني في (ص٢١-٢٣):

(وقال أبو عثمان الصابوني رحمه الله في عقيدة السلف (ص٣٠٥): «أنا رأيت أهل البدع في هذه الأسماء التي لقبوا بها أهل السنة سلكوا معهم مسلك المشركين مع رسول الله ﷺ؛ فإنهم اقتسموا القول فيه: فسماه بعضهم ساحرًا، وبعضهم كاهنًا، وبعضهم شاعرًا، وبعضهم مجنونًا، وبعضهم مفتونًا، وبعضهم مفتريًا مختلقًا كذابًا، وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم من تلك المعائب بعيدًا بريئًا، ولم يكن إلا رسولًا مصطفى نبيًّا، قال الله ﷻ: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا۟ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ فَضَلُّوا۟ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٨].

وكذلك المبتدعة خذلهم الله اقتسموا القول في جملة أخباره، ونقلة آثاره، ورواة أحاديثه، المقتدين بسنته، فسماهم بعضهم حشوية، وبعضهم مشبهة، وبعضهم نابتة، وبعضهم ناصبة، وبعضهم جبرية.

وأصحاب الحديث عصامة من هذه المعائب برية، نقية زكية تقية، وليسوا إلا أهل السنة المُضية، والسيرة المرضية، والسبل السوية، والحجج البالغة القوية.

قد وفقهم الله ﷻ لاتباع كتابه، ووحيه وخطابه، والاقتداء برسوله ﷺ في أخباره، التي أمر فيها أمته بالمعروف من القول والعمل، وزجرهم فيها عن المنكر منها، وأعانهم على التمسك بسيرته، والاهتداء بملازمة سنته، وشرح صدورهم لمحبته، ومحبة أئمة شريعته، وعلماء أمته.

ومن أحب قومًا فهو منهم يوم القيامة بحكم قول رسول اللَّه ﷺ: «المرء مع من أحب».

وإحدى علامات أهل السنة: حبهم لأئمة السنة وعلمائها، وأنصارها وأوليائها، وبغضهم لأئمة البدع، الذين يدعون إلى النار، ويدلّون أصحابهم على دار البوار.

وقد زين اللَّه سبحانه قلوب أهل السنة، ونوّرها بحب علماء السنة، فضلًا منه ﷻ ومنة». اهـ

قلت: وعلى هذا فقد جمع ربيع المدخلي الغالي سوأتين في رميه أهل السنة والجماعة بـ: (الخوارج) و(الحدادية) و(الرافضة) و(الباطنية) وغير ذلك.

الأولى: فقد سلك مسلك أهل الشرك في رميهم الرسول ﷺ، وهو ﷺ من تلك المعائب بعيدًا بريئًا[1].

الثانية: وسلك مسلك أهل البدع في رميهم أهل السنة والجماعة، وهم من تلك المعائب بعيدين بريئين[2].

فقد أحدث ربيع المدخلي المبتدع أسماء شنيعة قبيحة فسمى بها أهل السنة يريد بذلك عيبهم، والطعن عليهم، والوقيعة فيهم، والازدراء بهم عند أتباعه المرجئة.

فربيع تشبه بالمشركين والمبتدعين في رميه أهل السنة بهذه المعائب التي إذا لم يوجد لها مكان فيهم ردت عليه.

بحكم قول رسول اللَّه ﷺ: «لا يرمي رجلٌ رجلًا بالفُسوق، ولا يرميه بالكفر، إلا ارتدّت عليه، إن لم يكن صاحبُهُ كذلك».

وقول رسول الله ﷺ: «إذا قال الرجلُ لأخيه يا كافر فقد باءَ به أحدُهُما».

وقول رسول اللَّه ﷺ: «أيما رجلٍ قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدُهُما».

---

(١) كذا.

(٢) كذا.

وقول رسول الله ﷺ: «ومن رمى مؤمنًا بكفرٍ فهو كقتله».

أقول:

إنه صحّف بعض الكلمات من كلام الصابوني تصحيفًا يدل على غبائه:

١- نقل الإمام الصابوني ما يطعن به المشركون في رسول الله ﷺ فقال: فسماه بعضهم ساحرًا، وبعضهم كاهنًا، وبعضهم شاعرًا، وبعضهم مجنونًا، وبعضهم مفتونًا، وبعضهم مفتريًا مختلقًا كذابًا، ثم برأ رسول الله ﷺ من هذه المعايب، فجاء فوزي فصحّف كلمة: (مختلقًا) إلى: (مختلفًا)، فجعل القاف فاءً.

٢- وذكر الإمام الصابوني طعون المبتدعة في حملة أخباره ونقلة آثاره.

فصحف قوله: (حملة أخباره) إلى: (جملة أخباره)، فجعل الحاء من (حملة) جيمًا.

تكرر منه هذا التصحيف في (ص٧) وفي (ص٢١).

٣- كل ما قاله الإمام الصابوني هنا مدح في أهل السنة فهو منطبق -إن شاء الله- على أهل السنة حقًّا في هذا العصر، وكل ما قاله من طعن في أهل البدع فهو منطبق على الفئة الحدادية الباغية المحاربة لأهل السنة بالكذب والفجور، وإن أهل السنة السابقين واللاحقين لبرآء من الحدادية وفجورها.

قال فوزي البحريني هنا معلقًا على كلام شيخ الإسلام الصابوني في الحاشية: (وأهل السنة والجماعة في هذا العصر عصامة من هذه المعائب التي رماها بها ربيع المدخلي ومن قلده من المتعصبين له، والله المستعان).

وأقول: لقد كذبت وكذبت؛ فالحدادية أعداء أهل السنة والجماعة ومتمردون عليهم، ولهم أصول خبيثة ترميهم بعيدًا وبعيدًا عن أهل السنة والجماعة، وما قاله فيهم ربيع وإخوانه حق، وهم أحق به وأهله.

وما قاله الإمام الصابوني: «ومن أحب قومًا فهو منهم يوم القيامة بحكم قول رسول الله ﷺ: المرء مع من أحب».

وقوله: «وإحدى علامات أهل السنة: حبهم لأئمة السنة وعلمائها،

وأنصارها وأوليائها، وبغضهم لأئمة البدع، الذين يدعون إلى النار، ويدلّون أصحابهم على دار البوار.

وقد زين الله سبحانه قلوب أهل السنة، ونوّرها بحب علماء السنة، فضلًا منه ﷻ ومنة».

أقول: هذه العلامات إنما تنطبق على أهل السنة حقًّا؛ فهم يحبون أهل السنة وعلماءها وأنصارها من السابقين واللاحقين في كل بقاع الأرض مشارقها ومغاربها.

والحدادية أعداؤهم وأعداء علمائهم، وهم من أشد الناس حربًا على أهل السنة وخذلانًا لهم في الشدائد، كحال المنافقين في مواقفهم في الشدة.

وأهل البدع يستمدون طعونكم في أهل السنة، ينقلونها من موقعكم إلى مواقعهم، فأنتم وإياهم في خندق واحد في حرب أهل السنة.

بل هم ينزلون مقالات الصوفية التي يفترون فيها على ربيع وعلى أهل السنة.

٤- إن الأحاديث التي استشهد بها لا تنطبق إلا على فوزي البحريني وطائفته الحدادية.

قال فوزي في (ص١٢-١٣):

(قال ابن القيم رحمه الله في إعلام الموقعين (ج٤ ص١٩٢) مبيِّنًا حقيقة هذا المخالف في ألفاظه الكتاب والسنة: «وتارة تُورَدُ عليه المسألة الباطلة في دين الله في قالب مزخرف، ولفظ حسن، فيبادر إلى تسويغها، وهي من أبطل الباطل، وتارة بالعكس، فلا إله إلا الله، كم هَاهُنَا من مزلة أقدام، ومحل أوهام، وما دَعَى[1] محقٌّ إلى حَقٍّ إلا أخرجه الشيطان على لسان أخيه، ووليِّهِ مِنَ الإنس في قالب تنفر عنه خفافيش البصائر، وضعفاء العقول، وهم أكثر الناس.

وما حذر أحد من باطل، إلا أخرجه الشيطان على لسان وليِّه من الإنس في قالب مزخرف يستخف به عقول ذلك الضرب من الناس، فيستجيبون له، وأكثر

---

(١) كذا.

الناس نظرهم قاصر على الصور، لا يتجاوزونها إلى الحقائق، فهم محبوسون في سجن الألفاظ، مقيدون بقيود العبارات.

كما قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١١٢﴾ وَلِتَصْغَىٰ إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢-١١٣]». اهـ

قلت: ومن أجل هذا كُلِّه، ترى أقوال أهل السنة والجماعة المقتفين لأثر الصحابة الكرام والتابعين الكرام مطابقة لألفاظ الكتاب والسنة في ردودهم على المخالفين، يتحرون ذلك غاية التحري، فحصلت لهم السلامة، ومن حاد عن سبيلهم؛ حصل له الخطأ، والزلل، والتناقض، والاضطراب في منهجه).

أقول:

أولًا: إن كلام الإمام ابن القيم إنما ينطبق على فوزي البحريني وحزبه الحدادي، فكم وكم شوهوا الحق وأهله، وكم لهم من زخارف للباطل بالكذب والخيانة والبتر، ثم التلصق بالعلماء وأقوالهم.

ومن هذا التشويه للحق وأهله، ومن هذه الزخرفة للباطل ما ارتكبه هذا الحدادي الغالي فوزي الأثري في هذا المقال ولاسيما تنزيله لأقوال أئمة السنة في أهل البدع والضلال على ربيع وإخوانه من أهل السنة.

فإنه والله أشبه بتنزيل الروافض لنصوص القرآن على أصحاب محمد ﷺ، طعنًا فيهم وتكفيرًا لهم، حيث ينزلون الآيات في اليهود والنصارى والمشركين والمنافقين على أصحاب محمد ﷺ، ولاسيما أبا بكر وعمر ﭭ، وينزلون كذبًا نصوص الوعيد للكفار بالنار والخلود فيها على أصحاب محمد ﷺ، وآيات الذم واللعن على أصحاب محمد ﷺ.

وهكذا سلك فوزي هذا المسلك الإجرامي لتنزيل نصوص أئمة السنة في الطعن في أهل البدع، وبيان إفكهم على أهل السنة المعاصرين السالكـ ـ سبيل المؤمنين والصالحين في التمسك بكتاب رب العالمين وسنة خاتم النبيين

ولن يصرفهم عن الحق زخارف وتهاويل المبطلين، وأكاذيب وخيانات الضالين.

ثانيًا: انظر إلى قوله عقب كلام ابن القيم قال:

(قلت: ومن أجل هذا كُلِّه، ترى أقوال أهل السنة والجماعة المقتفين لأثر الصحابة الكرام، والتابعين الكرام مطابقة لألفاظ الكتاب والسنة في ردودهم على المخالفين، يتحرون ذلك غاية التحري، فحصلت لهم السلامة، ومن حاد عن سبيلهم؛ حصل له الخطأ، والزلل، والتناقض، والاضطراب في منهجه).

أقول:

هذا واقع أهل السنة السابقين واللاحقين.

وأما الحدادية ومن رءوسهم وغلاتهم فوزي، فهم على النقيض من واقع أهل السنة السابقين واللاحقين.

فهم لا يتحرون في أصولهم، ولا في ألفاظهم، ولا في أخلاقهم، ولا في ردودهم الكتاب والسنة، فلهم أصول تخالف الكتاب والسنة، ولهم مواقف شنيعة من أهل السنة السابقين واللاحقين، ومواقف من أصولهم وأخلاقهم.

فمن أصولهم: ما قد بيناه سلفًا.

ومن أخلاقهم: الردود على أهل السنة بالكذب والخيانة وبتر النصوص وتحريفها، وتحقير علماء السنة وتشويههم؛ فهم بأعمالهم هذه ضد الكتاب والسنة ومنهج السلف، ومن الصادين عن ذلك.

ومن عجائب هذا الرجل وتلبيساته: التظاهر بالتزام منهج السلف والتمسك بالكتاب والسنة، وواقعه وواقع حزبه بخلاف ذلك، فما يدعيه في واد، وهو وحزبه في واد بعيد.

سارت مشرقة وسرت مغربًا شتان بين مشرق ومغرب

ولقد تبين للقارئ الكريم واقع هذا الرجل وتناقضه ومخالفته لدعاواه العريضة لما يتظاهر به كذبًا وزورًا من التمسك بالكتاب والسنة، والتزام ألفاظهما

ومعانيهما، والسير على منهج السلف هو وحزبه الذين يسميهم كذبًا وزورًا ومكابرة بأهل السنة والجماعة.

إن ذلك كله منه ومن أتباعه أباطيل وأكاذيب وتضليلات للهمج والأغمار، فبئس ما يصنعون ويزخرفون.

ثالثًا- انظر إلى قوله في الحاشية من هذه الصحيفة (ص١٣):

(قلت: وأنت لو ترى ما يحدث في شبكة (سحاب) الحزبية من زخارف الأقوال من التشويش على أهل العلم والطعن فيهم، والبراءة من المسلمين، والطعن في الأبرياء، ونشر المخالفات الشرعية في الاعتقاد وغيره، ودخول أعداء أهل السنة فيها تعرف حقيقة هذا الأمر، اللهم سلم سلم.

قلت: فذرهم وما يفترون على مذهب أهل السنة والجماعة فإلى الله الموعد.

قال تعالى: ﴿بَلْ إِن يَعِدُ ٱلظَّٰلِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا﴾ [فاطر: ٤٠]).

أقول: فهذا الكلام من أكذب وأفجر ما يقوله البشر، وهذه صفاته وصفات حداديه ومواقعهم، التي ما أنشئت إلا لتشويه السنة وأهلها وعلمائها.

فقد شوهوا علماء السنة في كل مكان، وشوهوا المنهج السلفي بأصولهم القائمة على الجهل والكذب ومحاربة أصول أهل السنة، وشوهوا علماء السنة حقًّا أئمة الجرح والتعديل، وشوهوا قواعدهم.

كل ذلك من أجل زعيمهم فالح الحربي الذي نصحه علماء السنة من المدينة ومكة وجيزان، واستنكر أفاعيله وأصوله علماء السنة في كل مكان.

واستنكروا أحكامه مثل قوله فيمن يُحكِّم غيره في بعض القضايا التي يخالف فيها أهل الباطل أهل الحق: (هذا كذَّب الكتاب والسنة والإسلام)، وقوله فيمن أبى تقليده في الانتخابات: (هذا نسف الرسالات والكتب السماوية كلها).

ومثل دعوته إلى التقليد الأعمى الباطل الذي خالف فيه الكتاب والسنة وأئمة السلف.

وكم صدرت لهذا الرجل من الخيانات والكذب في خصومته لأهل الحق.

وأهل السنة وأهل (سحاب) هم الذين يتولون علماء السنة انطلاقًا من منهج السلف ومنهج الكتاب والسنة، ويجلون علماء السنة ويحترمونهم، وينشرون كتبهم ومقالاتهم وأشرطتهم، ويذبون عن عقيدتهم ومنهجهم، ويلتزمون ألا ينشروا في (سحاب) إلا ما يوافق الكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح، ومن خاتلهم وأنزل مقالًا يخالف منهج السلف حذفوا مقاله، وطردوه من المشاركة في شبكتهم السلفية حتى بلغت المحذوفات مئات المقالات.

وأما شبكة (الحدادية) فهي المعادية لعلماء السنة، والمحرشة بينهم، والساعية في تفريقهم وتمزيقهم وتشتيت شملهم.

ولا يغرنك ما تراه من تعلقهم ببعض العلماء المعاصرين؛ فإن ذلك من كيدهم ومكرهم؛ لأنهم يعتقدون أنهم لو أسقطوا كل علماء السنة لفضحوا وظهرت عداوتهم لأهل السنة وضوح الشمس، وإذن فلابد من الإبقاء على قليل منهم، والتظاهر باحترامهم حتى تنجح خططهم ومكايدهم.

وهؤلاء القلة من العلماء كانوا الهدف الأول لسلفهم الحدادية الأولى، فكم طعنوا فيهم، وكم شوهوهم، فلما سلكوا هذا المسلك سقطوا على أم رأسهم، فاخترعوا واخترع رءوسهم التظاهر باحترام هذه القلة من العلماء حتى لا يسقطوا مرة أخرى[1].

وعندما يقول هؤلاء العلماء الحق الذي يخالف منهج هؤلاء الحدادية يسقطون أقوالهم ولا يقيمون لها وزنًا، كما هي حالهم مع أقوال الإمام أحمد وإخوانه خاصة في قضية الإيمان والإرجاء؛ فهم لا يسيرون على طريقتهم فيهما، ولا يسيرون على طريقتهم في احترام أهل السنة، واحترام منهجهم والذب عنه وعنهم.

---

(١) أقول: لو كان عند هذا المعتوه ذرة من الإنصاف لوجه سهام النقد إلى أهل البدع الذين يجاورونه، وإلى الحدادية وشبكتهم الأثيمة المحاربة لأهل السنة والمشوهة لعقيدتهم ومنهجهم.

قال فوزي البحريني في (ص١٩):

(قال الإمام حرب بن إسماعيل الكرماني رَحِمَهُ اللَّهُ في المسائل (ص٣٦٦): «أما الخوارج فإنهم يسمون أهل السنة والجماعة مرجئة، وكذبت الخوارج، بل هم المرجئة يزعمون أنهم على إيمان دون الناس، ومن خالفهم كفار». اهـ).

أقول:

لو كان لهذا الرجل عقل لما نقل هذا النص الذي يفضحه وحداديته.

فهم يسلكون مسلك الخوارج في رمي أهل السنة بالإرجاء، ويؤلفون لمحاربة أهل السنة المؤلفات القائمة على الكذب والتحريف لكلام أهل العلم والسنة.

فنقول: كذبت الحدادية ورثة الخوارج في حرب أهل السنة ووصفهم بالإرجاء، فهم المرجئة؛ لأنهم يرون أنهم هم على السنة، ومن خالفهم من أهل السنة مرجئة وخوارج وروافض وباطنية، فالخوارج أعقل وأكثر إنصافًا من فوزي البحريني وعصابته الحدادية الأثيمة.

وقال البحريني الظالم في سياق تنزيله نصوص أئمة السنة على أهل السنة حقًّا في (ص١٩):

(وقال الإمام حرب بن إسماعيل الكرماني رَحِمَهُ اللَّهُ في المسائل (ص٣٦٤): «أما الخوارج فمرقوا من الدين، وفارقوا الملة، وشردوا على الإسلام، وشذوا عن الجماعة، وضلوا عن سبيل الهدى، وخرجوا على السلطان والأئمة، وسلوا السيف على الأمة، واستحلوا دماءهم وأموالهم، وكفَّروا من خالفهم إلا من قال بقولهم، وكان على مثل رأيهم، وثبت معهم في دار ضلالتهم...». اهـ».

أقول: إن هذا البحريني ينزل هذا الكلام على أهل السنة المعاصرين الذين يحاربون الخوارج الذين هذه صفاتهم ليكفرهم، وقد ظهر منه ومن فئته تكفير من هو بريء من البدع والكفر، والتكفيريون الإرهابيون في العراق يستمدون هذا التكفير والرمي بالإرجاء من شبكة الحدادية، ثم يكفرون أهل السنة في العراق، ويستحلون دماءهم.

انظر إليه كيف ينزل هذا الكلام على أهل السنة، وهو الآتي:

١- قد مرقوا من الدين.

٢- وفارقوا الملة.

٣- وشردوا على الإسلام.

٤- وشذوا عن الجماعة.

٥- وضلوا عن سبيل الهدى.

٦- وخرجوا على السلطان والأئمة، وسلوا السيف على الأمة، واستحلوا دماءهم وأموالهم، وكفَّروا من خالفهم إلا من قال بقولهم، وكان على مثل رأيهم، وثبت معهم في دار ضلالتهم.

فهذا بعض شره وفجوره؛ فاعتبروا يا أولي الأبصار.

وقال البحريني في حاشية (ص١٩):

(والخوارج والمرجئة وقعوا في بدعة الولاية والبراءة.

قال الإمام حرب بن إسماعيل الكرماني رحمه الله في المسائل (ص٣٦٥): «والولاية بدعة، والبراءة بدعة، وهو[1] يقولون: نتولى فلانًا، ونتبرأ من فلان، وهذا القول بدعة فاحذروه». اهـ).

ثم قال هذا الأهوج الظالم:

(فهؤلاء يتولون أهل البدعة، ويتبرءون من أهل السنة).

وأقول: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾.

وأقول: إن الحدادية تأتي في هذا العصر في طليعة من يحارب ويعادي أهل السنة بضراوة وشراسة وسوء أخلاق وأكاذيب، ويتبرأ منهم.

وقال البحريني في (ص١٩-٢٠) من مقاله «الرعود الصواعقية»:

(وقال الإمام حرب بن إسماعيل الكرماني رحمه الله في المسائل (ص٣٦٢):

---

(١) كذا.

«ولأصحاب البدع نبز وألقاب وأسماء لا تشبه أسماء الصالحين، ولا الأئمة، ولا العلماء من أمة محمد ﷺ، فمن أسمائهم المرجئة: وهم الذين يزعمون أن الإيمان قول بلا عمل، وأن الإيمان هو القول، والأعمال شرائع، وإن الإيمان مجرد. . .». اهـ).

أقول:

حكى الإمام حرب قول المرجئة في تعريف الإيمان، ونقله عنه هذا الأهوج فلم يرتدع به هو ولا عصابته الحدادية عن رمي أهل السنة المحاربين للإرجاء وغيره من البدع بالإرجاء، بل وبالرفض والتصوف والباطنية، بل والتكفير لبعض علمائهم، بل الرمي لبعضهم بالزندقة.

أيها الحاقدون أنتم مسالمون لأهل البدع بما فيهم الروافض والصوفية والعلمانيين والحزبيين، وإن ذكرتم بعضهم ببدعة فإنما هو من ذر الرماد في العيون.

وأما هدفكم الأساسي والأول والأخير فهم أهل السنة حقًّا، فأنتم حرب عليهم، لا تنقطع هذه الحرب، ولا تقف عند حد.

وهي حرب قائمة على الكذب، والخيانة، والفجور، والتمرد على الأخلاق الإسلامية والآداب الشرعية.

فلا توقرون علماء السنة وكبارهم، ولا ترحمون صغارهم.

أيها الحاقدون على أهل السنة والجماعة! إن أهل السنة والجماعة من أبرز صفاتهم الإنصاف والعدل، فهم يصفون المرجئة بأنهم مرجئة بحق؛ حيث يُخرجون العمل من الإيمان، والإيمان عند بعضهم مجرد المعرفة، وعند بعضهم الإيمان قول بلا عمل، وعند مرجئة الفقهاء الإيمان هو تصديق بالقلب ونطق باللسان.

والجميع يخرجون العمل من الإيمان، وأن الإيمان عندهم لا يزيد ولا ينقص، وأن إيمان أفسق الناس كإيمان جبريل وكإيمان محمد ﷺ، وأن الإيمان لا يتفاضل.

فهل وجدتم هذه العقيدة الضالة عند أهل السنة الذين تحاربونهم، وتصفونهم بالإرجاء والإرجاء الغالي؟!

أهل السنة يحاربون الإرجاء بأصنافه، ويقولون ويعتقدون قبل أن تولدوا: أن الإيمان قول وعمل واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وهو الاعتقاد الذي أجمع عليه الصحابة والتابعون وأهل السنة على مدار القرون الإسلامية إلى يومنا هذا.

وأنتم معشر الحدادية الجاهلين الظالمين لم تقتنعوا بهذا التعريف المجمع عليه احتقارًا وازدراءً وتجهيلًا للسلف، ولو كان لهم ولأقوالهم عندكم قيمة ووزن لما تجاوزتموها.

فزدتم شرطًا في تعريف الإيمان، وهو أنه ينقص وينقص حتى لا يبقى منه شيء، وضللتم ورميتم بالإرجاء من لا يقول ويشترط ما اشترطتموه، فكان شرطكم هذا متضمنًا التبديع للسلف، ومتضمنًا لمخالفة إجماعهم، وهذه هي البدعة العظيمة والفتنة الكبيرة، ومن جهلكم وخبث طواياكم لا تدركون هذه البدعة ولا ما تنطوي عليه.

ستقولون: إن سفيان ابن عيينة قال: إن الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء.

فنقول: إن سفيان مع أهل السنة والجماعة يقول طوال عمره بما يقولون، وفي مجلس واحد من مجالسه قرر عقيدة السلف من أن الإيمان يزيد وينقص، فاستنكر أخوه ذكر النقصان من الإيمان، فرد عليه في حالة الغضب وقال: إنه ينقص حتى لا يبقى منه شيء، ولم يجعل ذلك شرطًا، ولا ألزم به أحدًا.

فجئتم أنتم متقدمين بين يدي الله ورسوله، وبين يدي إجماع الصحابة ومن بعدهم فاشترطتم أنه لابد أن يقول القائل: (الإيمان يزيد وينقص حتى لا يبقى منه شيء).

ونقول لكم يا أيها الجهال الفتانون ما قاله رسول الله ﷺ: «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط».

ستقولون: قال به غير سفيان من علماء السلف.

أقول: لم يثبت ذلك عنهم، وإن ثبت ذلك عنهم فلم يلتزموه، ولا جعلوه جزءًا من تعريف الإيمان ولا شرطًا.

وقد أقوله أنا أحيانًا، ولا أجعله جزءًا من تعريف الإيمان ولا شرطًا، وكنت أقوله قبل فتنة الحدادية.

ومن عجائب هذا الحدادي الغالي فوزي البحريني: أنه ينسب إليّ أني قلت في درس من شرحي لكتاب الإيمان من صحيح البخاري: «الإيمان قول وعمل واعتقاد، ويزيد وينقص حتى لا يبقى منه إلا مثقال ذرة، وأدنى أدنى من مثقال ذرة»، ويرميني مع هذا بالإرجاء؛ لأني في زعمه لم أقل: (حتى لا يبقى منه شيء)، انظر كتابه «القاصمة الخافضة» (ص٩٩).

فالسلف الأولون ومن خلفهم كلهم يقولون: «الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص»، ولا يقولون بهذه الزيادة، وقليل من يأتي بها، ولا يشترطها، فالسلف في مذهب الحدادية مرجئة؛ لأنهم جميعهم لا يقولون بهذه الزيادة، ومن قالها في النادر، وهم قليل لم يشترطوها، ولم يلتزموها.

ثم إني في هذا الشريط الذي نسب إليّ فيه هذا القول لم أقتصر على ما ذكره، بل إني قلت: إن الإيمان ينقص وينقص حتى يصل إلى مثقال ذرة، وقد يخرج من الإسلام، فافترى عليّ أني لم أقل بهذه الزيادة، وحكم عليّ بأني مرجئ، فأي فجور هذا وأي كذب ومجازفة؟

لاسيما إذا بلغ هذه الدرجة، وهي تضليل أهل الحق والسنة من الصحابة ومن تبعهم بإحسان إلى يومنا هذا؛ لأنهم لم يقولوا بهذه الزيادة التي ما فرضها إلا الحدادية.

ثم مع هذا البلاء العظيم زدتم إمعانًا في حرب أهل السنة أن من قال: الإيمان أصل والعمل فرع (كمال) فهو مرجئ، فتضمن هذا رد نصوص من الكتاب والسنة، وتضمن تضليل من قال بهذا من أئمة السلف الكبار، وما كفاكم هذا الإمعان في الفتن حتى تعلقتم بلفظ (جنس)، ولم تكتفوا بأقوال السلف في هذا الميدان، فمنهم من يكفر تارك الصلاة، ومنهم من يكفر تارك الصلاة ومانع الزكاة، ومنهم

من لا يكفر إلا تارك الأركان، ومنهم من لا يكفر تارك الأركان، ومنهم من يكفر تارك العمل بالكلية.

فضاقت عليكم هذه الأقوال كلها، وتعلقتم بلفظ (جنس) الذي لا وجود له في الكتاب والسنة، وحتى من أئمة اللغة من يراه دخيلًا على اللغة.

تعلقتم به لأجل الشغب والفتن والطعن في أهل السنة.

وتعلقتم به مثل تعلق أهل الأهواء، فتقولون: قال به فلان وقال به فلان.

وفلان وفلان بريئون من ظلمكم وباطلكم، فهم ما أرجفوا به، ولا حاربوا من أجله.

ومرادهم من إطلاقه غير مرادكم، فإذا قال بعضهم: جنس الناس وجنس الدراهم وجنس الدنانير وجنس الحبوب وجنس العمل، ومرادهم بعض هذا الجنس، قلتم: فلان ذكر لفظة جنس العمل، وجعلتم من ذلك سيفًا مصلتًا على أهل السنة.

فهذه بعض فتنكم وشغبكم على أهل السنة.

دع عنك الأصول الأخرى والأكاذيب والخيانات في النقل، الأمور التي يأنف منها اليهود والنصارى، ويسقطون بها كبراءهم من الوزراء، ويهينون بها الرؤساء.

وقال في (ص٢٠):

(وقال الإمام حرب بن إسماعيل الكرماني رَحِمَهُ اللَّهُ في المسائل (ص٣٥٥): «هذا مذهب أئمة العلم أصحاب الأثر وأهل السنة المعروفين بها، المقتدى بهم فيهم، وأدركت من أدركت من علماء أهل العراق والحجاز والشام وغيرهم عليها.

فمن خالف شيئًا من هذه المذاهب، أو طعن فيها، أو عاب قائلها فهو مبتدع خارج من الجماعة، زائل عن منهج السنة وسبيل الحق، وهو مذهب أحمد، وإسحاق بن إبراهيم بن مخلد، وعبد الله بن الزبير الحميدي، وسعيد بن منصور، وغيرهم ممن جالسنا وأخذنا عنهم العلم.

فكان من قولهم: الإيمان قول وعمل ونية وتمسك بالسنة، والإيمان يزيد وينقص، الاستثناء في الإيمان سنة ماضية عن العلماء، وإذا سُئِلَ الرجل أمؤمن أنت؟ فإنه يقول أنا مؤمن إن شاء الله، أو مؤمن أرجو، أو يقول: آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله.

ومن زعم أن الإيمان قول بلا عمل؛ فهو مرجئ.

ومن زعم أن الإيمان هو القول والأعمال شرائع فهو مرجئ، وإن زعم أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص فهو مرجئ، وإن قال: إن الإيمان يزيد ولا ينقص فقد قال بقول المرجئة، ومن لم الاستثناء[1] في الإيمان فهو مرجئ.

ومن زعم أن إيمانه كإيمان جبريل أو الملائكة فهو مرجئ، وأخبث من المرجئ فهو كاذب.

ومن زعم أن الناس لا يتفاضلون في الإيمان؛ فقد كذب.

ومن زعم أن المعرفة تنفع في القلب وإن لم يتكلم لها؛ فهو جهمي.

ومن زعم أنه مؤمن عند الله مستكمل الإيمان؛ فهذا من أشنع قول المرجئة وأقبحه...». اهـ).

أقول:

١- انظر إليه وهو ينقل أقوال أهل السنة: (إن الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص)، فلم يردعه هذا النقل عن هؤلاء الأئمة عن فرض وإيجاب (حتى لا يبقى منه شيء)، وتبديع من لا يقول به؛ فهؤلاء الأئمة ومن قبلهم حتى الصحابة مبتدعة مرجئة في حكم الحدادية وعقيدتهم، قاتل الله أهل الجهل والبغي والهوى.

٢- نحن نقول بما قاله أئمة العلم والأثر وأهل السنة المعروفين بها المقتدى بهم من الذين أدركهم الإمام حرب والذين سبقوه في كل عقائدهم من الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والجنة والنار، وعذاب القبر ونعيمه.

---

(١) ولعله: (ومن لم يرَ الاستثناء).

ونؤمن بأسماء الله وصفاته وأفعاله نثبتها كما جاءت في الكتاب والسنة، ونؤمن بما دلت عليه هذه النصوص من غير تشبيه ولا تمثيل ولا تحريف ولا تعطيل، نؤمن بهذا وغيره من عقائد الصحابة والسلف الصالح.

٣- ونؤمن بأن الإيمان قول وعمل: قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح، ولا نخالفهم في شيء، ونقول كما قال الإمام حرب: «فمن خالف شيئًا من هذه المذاهب، أو طعن فيها، أو عاب قائلها فهو مبتدع خارج من الجماعة زائل عن منهج السنة وسبيل الحق، وهو مذهب أحمد، وإسحاق بن إبراهيم بن مخلد، وعبد الله بن الزبير الحميدي، وسعيد بن منصور».

٤- ونزيد: ومحمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج، وأبا حاتم وأبا زرعة الرازيين، وعبد الله بن أحمد، والخلال جامع علم أحمد وغيرهم، ومن تلاهم على نهجهم على مر العصور إلى يومنا هذا.

٥- ونقول بقولهم: «إن الإيمان قول وعمل ونية وتمسك بالكتاب والسنة، وأن الإيمان يزيد وينقص، والاستثناء في الإيمان سنة ماضية عن العلماء...» إلخ.

٦- ونقول: «ومن زعم أن الإيمان قول بلا عمل فهو مرجئ، ومن زعم أن الإيمان هو القول والأعمال شرائع فهو مرجئ -أي: لأنهم يقصدون بهذا القول: أن العمل ليس من الإيمان-».

٧- ونقول: إن من زعم أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص فهو مرجئ، وأن من زعم أن الإيمان يزيد ولا ينقص فقد قال بقول المرجئة.

٨- وأخيرًا نقول: ونؤمن بكل ما قاله الإمام حرب هنا وبكل حرف منه.

٩- ومن نسب إلينا أو إلى إخواننا أهل السنة حقًّا من هذه الأقوال الباطلة التي أدان أهلها الأئمة فقد كذب علينا، وافترى علينا افتراءً مبينًا.

١٠- ومن العجائب: أن يسوق هذا الأهوج المجازف هذه النصوص عن الإمام حرب وغيره إيهامًا للناس أننا على خلاف عقيدة السلف في الإيمان وأحكامهم على أهل البدع، ومنهم المرجئة.

ولا يقف عند هذا الحد الباطل الظالم، بل يتجاوز ذلك إلى رمينا بأننا روافض وخوارج وباطنية ومرجئة.

فتجاوز التكفيريين بمراحل.

فأين هي السلفية من الحدادية؟

وأين عدل أهل السنة وإنصافهم واحترامهم لأهل السنة وموالاتهم من هذه الفئة الباغية؟

وقال فوزي البحريني في (ص١٥) من رعوده الصواعقية المزيفة:

(ذكر جملة ألفاظ ربيع المدخلي البدعية الشنيعة التي رمى بها أهل السنة والجماعة:

قال ربيع المدخلي في المجموع الواضح (ص٤٧٩) وهو يرمي أهل السنة والجماعة: «فإن من يستقرئ أحوال الحدادية الجديدة وكتاباتهم وموافقتهم يدرك أنهم يسيرون على منهج فاسد وأصول فاسدة يشابهون فيها الروافض»!!! اهـ

وقال ربيع المدخلي في المجموع الواضح (ص٤٨٠): «وهاكم ما تيسر ذكره من أوجه الشبه بينهم وبين الروافض:

الوجه الأول: التقية الشديدة، فالرافضي يعترف لك بأنه جعفري، ويعترف ببعض أصوله، وعقائده الفاسدة، وهؤلاء لا يعترفون بأنهم حدادية، ولا يعترفون بشيء من أصولهم، وما ينطوون عليه...

الوجه الثامن: الدعوة إلى التقليد كما هو حال الروافض، وغلاة الصوفية...» اهـ

وقال ربيع المدخلي في المجموع الواضح (ص٤٨٤): «وبهذه الخصال الشنيعة شابهوا الروافض، والفئات، والأحزاب الضالة». اهـ).

أقول:

١- انظر إليه: أنا أتحدث عن واقع فرقة ضالة مخاصمة لأهل السنة والجماعة ولأصولهم، وهم الحداديون، وهو يفتري عليَّ فيقول عني: (وهو يرمي أهل السنة

والجماعة)، فإذا قال القائل: أهل السنة والجماعة. انصرف قوله إلى الصحابة والتابعين لهم بإحسان ثم من بعدهم، من مثل مالك، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وأمثالهم، لا إلى الحدادية الباغية على أهل السنة والجماعة، المتمردة على أصولهم ومنهجهم وأخلاقهم.

٢- انظر إلى قولي: «فإن من يستقرئ أحوال الحدادية الجديدة وكتاباتهم ومواقفهم يدرك أنهم يسيرون على منهج فاسد وأصول فاسدة يشابهون فيها الروافض»، ولم أقل: إنهم روافض.

٣- وقلت في عنوان هذا المقال: «خطورة الحدادية الجديدة وأوجه الشبه بينها وبين الرافضة».

٤- وقلت في الحاشية تعليقًا على عنوان مقالي السابق: «وإن كانت هذه الفئة تتحلى بمشابهة الروافض فيما ذكرناه من أوجه الشبه، فإنَّا ومن منطلق الإنصاف لا نقول بأنهم روافض، ولكن ما نقوله فمن باب قول النبي ﷺ: «إنك امرؤ فيك جاهلية»، وإن كان من قال فيه رسول الله ﷺ هذا القول قد تاب فورًا وأناب إلى الله تعالى، فليت هؤلاء يتوبون إلى الله من هذه الخصال الذميمة».

٥- وأزيد الآن أن النبي ﷺ لما سمع قائلًا يقول: يا للمهاجرين، وآخر يقول: يا للأنصار، قال رسول الله ﷺ: «أبدعوى الجاهلية وأنا بين أظهركم»، وقال ﷺ: «دعوها فإنها منتنة».

فلم يعتقد الرسول ﷺ ولا غيره من الصحابة ولا غيرهم من علماء الإسلام في هذين الصحابيين أنهما قد صارا من أهل الجاهلية، ولم يعتقد رسول الله ﷺ ولا أصحابه ولا العلماء بعدهم أن من تشبه بالكفار في بعض أعمالهم وأخلاقهم أنه قد صار كافرًا.

ومع كل هذا فقد تجاوز هذا الجاهل منهج السلف في فهم هذه الألفاظ وما شاكلها، ومنها قولي: إن هناك أوجه شبه بين الحدادية والرافضة، ومع التنبيه السابق على قصدي من سوق أوجه الشبه بين الحدادية وبين الرافضة بما يتفق مع فقه السلف ومنهجهم وتنزيلهم للألفاظ منازلها، فذهب هذا الجاهل المتهور مع هذا

كله ويقول: إني رميت أهل السنة والجماعة[1] بـ (الباطنية) و(الرافضية) و(الخارجية) و(اليهودية) و(الحدادية) و(الصوفية).

وهذا منه ناشئ عن الجهل بمنهج السلف في فهم الألفاظ وتنزيلها منازلها.

وناشئ من الجهل بلغة العرب: لغة القرآن والسنة والصحابة الكرام.

فإذا قيل: إن زيدًا كالأسد في قوته وشجاعته، فلا يفهم عربي مسلم أنه صار حيوانًا مفترسًا.

وإذا قيل: عمرو كالبحر في العلم أو في الجود، لا يفهم من هذا القول أنه بحر متلاطم الأمواج المائية تمخره السفن، وتعيش فيه ملايين الأسماك وغيرها من المخلوقات.

وإذا قال رسول الله ﷺ في الصحابي الجليل خالد بن الوليد ﷺ: «**إنه سيف من سيوف الله**»، فلا يفهم الصحابة إلا أنه فارس شجاع وقائد محنك، ينتصر على أعداء الله بحسن قيادته للجيوش وحسن تدبيره.

فلو كان عند هذا المسكين أدنى علم بأساليب العرب وفهم الصحابة والسلف لها لما افترى عليَّ أنيَّ أقول عن الحدادية: إنهم رافضة وباطنية وخوارج وصوفية، ولما جاء برعوده الصواعقية.

ولو كان عنده أدنى فهم ومروءة وسير على منهج السلف وأخلاقهم وإنصافهم لما رماني بالباطنية والرافضية والخارجية والإرجاء والحدادية، فهذه أو بعضها إذا اجتمعت في شخص كان من أشد الناس كفرًا، ولما رمى إخواني بالخارجية والمرجئة والحدادية، إذ نحن برآء من مشابهة هذه الطوائف والحمد لله، فضلًا عن أن نكون منهم.

ويزيد الطين بلة أنه يكرر رمينا بهذه الألقاب الخبيثة.

ثانيًا: قال البحريني تحت العنوان السابق(ص١٥): (وقال ربيع المدخلي في المجموع الواضح (ص٤٨٠): وهاكم ما تيسر ذكره من أوجه الشبه بينهم وبين الروافض:

---

(١) يعني: الحدادية، يصفها كذبًا وزورًا بأهل السنة والجماعة.

الوجه الأول: التقية الشديدة؛ فالرافضي يعترف لك بأنه جعفري، ويعترف ببعض أصوله، وعقائده الفاسدة، وهؤلاء لا يعترفون بأنهم حدادية، ولا يعترفون بشيء من أصولهم، وما ينطوون عليه...).

ولم يناقش البحريني شيئًا من هذا الوجه، فعلام يدل هذا؟ إنه لا يستطيع إنكار هذه التقية الخطيرة.

كيف يدافع عن أناس يختفون ويطعنون في الظلام، لا يعرفهم أحد، فيطعن أحدهم ويكذب تحت اسم: فكاري، وآخر: المفرق، وآخر: خالد العامي، وآخر: السحيمي الأثري، وآخرون تحت أسماء أخرى مجهولة.

اسألوه لماذا قفز عن الوجه الثاني والثالث مثلًا من أوجه الشبه فلم يذكرهما ولم يناقشهما، حيث قلت: «الوجه الثاني: السرية الشديدة في واقعهم وموقعهم في الشبكة المعروفة بـ(الأثري) بدرجة لا يلحقهم فيها أي فرقة سِريَّة؛ حيث يكتبون تحت أسماء مجهولة مسروقة فإذا مات أحدهم فلا يُعرف له عينٌ ولا أثر!

وبهذا العمل فاقوا الروافض؛ فإنَّهم معروفون، وكتب التاريخ والجرح والتعديل مشحونة بأسمائهم وأحوالهم، وإن كانوا يستخدمون التقية والتستر بحيث لا يظهر كثير من أحوالهم».

وأقول: فمن يعرف لنا من أهل السنة والجماعة وغيرهم المفرق وفكاري وخالد العامي والسحيمي الأثري، وغيرهم من المجهولين؟

من أي بلد هُمْ، ومن أي قبيلة، وماذا يحملون من الشهادات العلمية، أو على أي العلماء درسوا؟

أليست الشهادة لهؤلاء وأمثالهم بأنهم أهل السنة والجماعة من أخبث شهادات الزور، ومن أكذب الكذب والفجور؟

أليس رمي أهل السنة والجماعة حقًا وعلماءهم -بعد إسقاطهم وإسقاط منهجهم- بأنهم خوارج ومرجئة وحدادية من أخبث شهادات الزور وأفجر الفجور؟

وقلت في (ص٤٨١-٤٨٣) من المجموع الواضح: «الوجه الثالث: الرفض؛

فالروافض رفضوا زيد بن علي لما تولّى أبا بكر وعمر، والحدادية رفضوا أصول أهل السنة في الجرح والتعديل وتنقصوا أئمة الجرح والتعديل وتنقصوا أصولهم فقالوا:

١- (هل الجرح والتعديل الذي في علم المصطلح هو نفسه كلام الأئمة والعلماء في أهل البدع والأهواء، أو بمعنى آخر هل تطبق قواعد هذا العلم في الكلام على أهل النحل؟)!

٢- (إن علم الجرح والتعديل جانب من علوم الشريعة له ضوابط وقواعد محددة معروفة بيَّنها أهل هذا العلم في كتبهم، أما الكلام في الرجال غير الذين في الرواية فهذا يحتاج إلى عالم محيط بالشريعة ينظر في الأصول ويستقرئ الأدلة ليخرج بعدها بحكم على هذا الرجل، وهل خالف منهج أهل السنة والجماعة أو لا؟)!

٣- (علماء الجرح والتعديل قد يتكلمون في الراوي بسبب أمور لا تستدعي جرحه، أما العلماء إذا تكلموا في شخص وبدَّعوه فبعد النظر في منهج أهل السنَّة والجماعة واستقراء الأدلَّة لأنهم يعلمون خطورة التبديع، وفرق بين هذا وذلك)!

٤- (علماء الجرح والتعديل قد يختلفون في الحكم على راوٍ معين فلا يكون سببًا للحكم على الآخرين ما لم يأخذوا بهذا الجرح، أما العلماء إذا تكلموا في مبتدع فيجب اتباعهم، وإلَّا ألحق بهم من لم يأخذ بقولهم بذلك المبتدع)!

٥- (ولهذا فإنَّ قواعد علم المصطلح محدودة لا تتجاوز إطارها الذي وضعت فيه، وإن وقع تشابه في بعضها بين كلام الأئمة في أهل البدع والأهواء فلا يكون ذلك حاملًا لتطبيق باقي القواعد في الحكم على الرجال الذين هم خارج الرواية).

هذا الذي يدندن حوله الشيخ فالح، ويريد من الشباب السلفي أن يتنبَّه إلى تلبيس أهل الأهواء في هذا الجانب؛ فهم يريدون منهم أن تطبق قواعد المصطلح في الكلام على أهل البدع لكي يردُّوا أحكام العلماء فيهم!

وقد رددتُ على هذه الأصول الفاسدة التي أهانت علماء الجرح والتعديل وأهانت أصولهم العظيمة في كتابي: «أئمة الجرح والتعديل هم حُماة الدِّين».

الوجه الرابع: رفضوا أصول أهل السنة في مراعاة المصالح والمفاسد في الأصول والواجبات والمحرمات، الأمور التي قامت عليها مئات الأدلة من الكتاب والسنة، ودان بها أهل السنة، بل وغيرهم.

ورفضوا أقوال علماء السنة في بيان الأحوال التي يراعي فيها الشرع الحكيم المصالح والمفاسد، وتجاهلوا هذه النصوص القرآنية والنبوية في مراعاة المصالح والمفاسد، وأرادوا تكبيل المنهج السلفي وأهله بآصارهم وأغلالهم المهلكة[1].

الوجه الخامس: إسقاطهم لعلماء السنة المعاصرين وتنقصهم لهم، ورد أحكامهم القائمة على الأدلة والبراهين، وخروجهم عليهم، وطعنهم فيهم وفي مناهجهم وأصولهم القائمة على الكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح.

الوجه السادس: تسترهم ببعض علماء السنة مكرًا وكيدًا، مع بغضهم لهم ومخالفتهم في أصولهم ومنهجهم ومواقفهم كما يفعل الروافض في تسترهم بأهل البيت مع مخالفتهم لهم في منهجهم وأصولهم وبغضهم لأكثرهم.

لماذا يفعلون هذا؟

الجواب: ليتمكنوا من إسقاط من يحاربونهم من أهل السنة، وليتمكنوا من الطعن فيهم وتشويههم وتشويه أصولهم، وليحققوا أهدافهم في تشتيت أهل المنهج السلفي وضرب بعضهم ببعض.

أقول:

فأوجه الشبه هذه كلها موجودة فيهم وفي منهجهم حقيقة لا غبار عليها، ولهذا تهرب البحريني من ذكرها ومناقشتها.

قال البحريني فوزي عني في (ص١٥) من رعوده الصواعقية:

(الوجه الثامن: الدعوة إلى التقليد كما هو حال الروافض، وغلاة الصوفية).

---

(١) وذلك أنهم رفضوا ما قررته ونقلته من نصوص وأصول وتطبيق هذه النصوص والأصول في كتابي: «سماحة الشريعة الإسلامية»، منذ أن صدر وإلى يومنا هذا ومن قبله، رفضوا ما في نصيحتي لفالح، وذهبوا إلى اليوم يحاربونني كذبًا وزورًا باسم التنازل عن الأصول

أقول: لماذا هذه القفزة من الوجه الأول إلى الوجه الثامن، فأين بقية الوجوه من الثاني إلى السابع؟

ولم يناقش حتى هذا الوجه[1]، ويثبت لنا أنهم علماء وأئمة مجتهدون، لهم مؤلفاتهم ومقالاتهم في الدعوة إلى التمسك بالكتاب والسنة، وأن العلماء يشهدون لهم بالعلم والفضل، ويثبت لنا أنهم يحذرون من التقليد الباطل الذي حذر منه القرآن والسنة والسلف وأئمتهم، وأن لهم في ذلك مؤلفات ومقالات في ذم التقليد الأعمى والتحذير منه، ولا يسمحون بالتقليد إلا للعاجز عن فهم الكتاب والسنة.

وإذن فهذا الرجل متعالم أهوج، لا يعرف الطرق العلمية في النقد، والأخذ والرد بالحجج والبراهين.

ثم قال بعد هذه القفزة الهائلة في (ص١٥) من رعوده الصواعقية:

(وقال ربيع المدخلي في المجموع الواضح (ص٤٨٤): وبهذه الخِصال الشنيعة شابهوا الروافض، والفئات، والأحزاب الضالة).

أقول: أتدري أين قلت هذا المقطع من الكلام؟

إنه في أثناء الكلام في الوجه التاسع، حيث قلت: «الوجه التاسع: أنهم يفترون على الشيخ ربيع ومن ينصره في الحق من العلماء وأعضاء شبكة (سحاب) السلفية بأنهم مرجئة، وبأنهم صنف أخير من أصناف المرجئة، وكذبوا ورب السموات والأرض جملة وتفصيلًا، والشيخ ربيع وإخوانه مشهورون بمحاربة البدع جميعًا ومنها الإرجاء بكل أصنافه وأخيرًا وصفوهم بالرفض والصوفية و........! (كلمة لا أستطيع حكايتها)!!!

وللقوم أكاذيب وافتراءات وخيانات وبتر متعمَّد لكلام من يريدون أن يُلصقوا به تهمة من التهم الكبيرة، وكذب وتحريف في الدفاع عن أعضائهم ومن يقودهم».

«خطورة الحدادية الجديدة وأوجه الشبه بينها وبين الرافضة» (ص٤٨٤) من المجموع الواضح.

---

(١) أي الوجه الثامن.

أقول: اسألوا هذا الرجل لماذا يقفز من الوجه الأول إلى الثامن؟

ولماذا حذف كلامي هذا في الوجه التاسع الذي تضمن من خبث أقوالهم وأفعالهم ما يسوغ لي أن أقول: «وبهذه الخصال الشنيعة شابهوا الروافض والفئات والأحزاب الضالة»؟

ألا إنه الغش والخيانة والظلم، وهو من طرق أهل البدع والضلال الذين يأخذون ما يرون أنه لهم، ويدعون ما عليهم.

وبهذه المناسبة سأذكر للقارئ سببًا واحدًا من أسباب كثيرة حملتني على عقد وجوه الشبه بين الحدادية الجديدة والرافضة، ألا وهو أنه نشر مقال في موقع الحدادية المسمى زورًا بشبكة (الأثري) في (٨/ ٤/ ٢٠٠٥) لحدادي متستر سمى نفسه بالسحيمي الأثري تحت عنوان الآية الكريمة: ﴿لَنَآ أَعۡمَٰلُنَا وَلَكُمۡ أَعۡمَٰلُكُمۡ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ لَا نَبۡتَغِي ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾ [القصص: ٥٥].

ضمَّن هذا المقال كلامًا قبيحًا، لا يصدر إلا من أحط البشر أخلاقًا، وتصعب حكايته على النفوس الحية، منه العبارات الآتية:

١- قال طاعنًا في علماء المنهج السلفي: (شيوخ يكذبون، ويفترون، ويظلمون، ويصغون للنمامين الغشاشين الأفاكين، ويبنون حكمهم على حكم هؤلاء، وهم والله الذي أقسم به لا شريك له لا يعرفون في أي وادٍ سارت فتواهم أو أحكامهم الجائرة)!!

أقول: وهذا من أفرى الفرى على هؤلاء العلماء الأفاضل.

٢- ثم قال: (يا قوم أأصبحتم رافضة وصوفية و...) كلمة لا أستطيع حكايتها!!

أقول: وبهذا الأسلوب فاقوا الروافض في بُهتهم وقذارة كلامهم وبشاعته، أيليق بمسلم أن يسوق مثل هذا الفجور وقول الزور تحت الآية الكريمة التي عنون بها لهذه القبائح والمخازي ؟!

أليس هذا من تحريف كلام الله والانحراف به عن مقاصده الشريفة ومنها تربية الأمة على الأخلاق العالية ؟!

فوالله لو جاء بعنوانٍ من كلام الروافض لهان الأمر، أما أن يسوقها تحت آية من كلام الله -تبارك وتعالى- فهذا أمرٌ -والله- لا يُطاق، وما أظنُّ مسلمًا مهما بلغ من الضلال أن يحتمل مثل هذا الأسلوب!

ومما يزيد الأمر فظاعةً أن يتلقاه أعضاء هذا الموقع بالترحيب والتأييد!! انظر: «خطورة الحدادية الجديدة وأوجه الشبه بينها وبين الرافضة» (ص٤٨٠) من المجموع الواضح.

وأقول: لقد رأى فوزي هذا الكلام القبيح جدًا عند الأمم كلها فلم يستنكره، ويرى ويشاهد كيف يسير هذا الموقع على مدى سنوات على الحرب الفاجرة والتهم الظالمة لربيع وأهل السنة وعلمائهم، مثل الشيخ زيد، والشيخ النجمي، وربيع، والسحيمي، وعبيد وغيرهم في داخل المملكة وخارجها، ولا يرى هذا خطأ، فضلًا عن أن يرى أنه من أنكر المنكرات.

بل الأدهى من ذلك أن فوزيًا البحريني وفالحًا الحربي يمدحان هذا الموقع، ويريان أن كل ما يصدر منه من ظلم وفجور هو الحق، وأنه دفاع عن السنة وعن أهل السنة والجماعة.

وأخيرًا لقد رأى فوزي هذا الكلام الذي رُمينا فيه أنا وإخواني من علماء السنة وطلاب العلم من أهل السنة بأننا صرنا روافض وصوفية و.....، وذكر لفظة أخجل كثيرًا من حكايتها، ولا يرى فوزي هذا منكرًا، بل يكتمه ويقفز عنه خيانة منه وظلمًا؛ ليتباكى على فئته الحدادية الفاجرة التي يسميها بأهل السنة والجماعة، وينكر أنها حدادية.

فأهل السنة والجماعة اليوم على وجه الأرض في زعمه هم هذه الفئة التي عُرفت هي وزعماؤها بالكذب والخيانة في نقل الكلام إذا حاربوا أهل السنة.

لقد برعوا في تسمية الأشياء بغير أسمائها، وجعل الحق باطلًا والباطل حقًا، ودأبوا على تحريف النصوص في سوقها في غير مواضعها وعلى غير مراد قائليها.

فلهم نصيب من قول الله تعالى: ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٧٩].

قال فوزي البحريني في (ص١٦):

(وقال ربيع المدخلي في المجموع الواضح (ص٤٨٥): فهؤلاء الحداديون يشابهون الروافض في الكذب وتصديق الكذب وتكذيب الصدق. اهـ).

أقول: وهذا المقطع اختطفه من الوجه التاسع، وقد عرفت ما فيه.

ثم هل يستطيع أن ينفي عن حداديته ما في هذا المقطع؟

فما قلته فيهم حق، فكم من كذب وباطل قبلوه، ودافعوا عنه بالكذب، وكم من صدق كذبوا به وردوه وطعنوا في قائله، ومقالاتهم وردودي وردود إخواني تشهد بذلك.

وقال فوزي البحريني في (ص١٦) من رعوده الصواعقية:

(وقال ربيع المدخلي في المجموع الواضح (ص٤٨٥): «الوجه العاشر: التدرج الماكر على طريقة الباطنية، وإن كنا لا نرى أنهم باطنية!!! لكن نرى أنهم يشابهوهم في التدرج والتلوّن!!!». اهـ).

أقول: إنه تعامل مع هذا الوجه على طريقته البدعية من إخفاء ما هو عليه، وإظهار ما يرى أنه له ولحزبه.

والواقع أنني قلت ما ذكره، وسقت حجتي على هذا القول، فقلت بعده: «فقد كانوا إلى عهد قريب يتظاهرون باحترام مجموعة من العلماء، ويرون أن من خالفهم فقد كذب الإسلام، وكذب القرآن والسنة، ونسف الإسلام، ويدعون إلى تقليدهم بحماس، فلما ظنوا أنهم قد قوي ساعدهم واشتد عودهم أعلنوا عليهم الحرب، وسفهوا أقوالهم، وجرّءوا عليهم الأوغاد.

وهكذا يتدرجون في دعوتهم السرية، يبدءون بالتظاهر باحترام الإمام ابن باز إلى ابن تيمية، ثم يتدرجون بالأغرار شيئًا فشيئًا إلى أن يعتقدوا أنهم قد أحكموا القبضة عليهم، يبدءون في إسقاط العلماء بطريقتهم الماكرة واحدًا يتْلُوَ الآخر إلى أن يصلوا إلى ابن تيمية.

ثم هم كالروافض إذا خافوا تظاهروا باحترام الصحابة وحبهم والتَّرضِّي عنهم، فإذا أَمِنُوا سبُّوا الصحابة وطعنوا فيهم، وهؤلاء الحدادية يفعلون مثلهم إذا

أينُوا طعنوا في العلماء الطَّعن الذي ذكرنا بعضه فيما سلف (ص٤٥).

وانظر ما يصنعون بالألباني؛ فقد تظاهروا باحترامه والدفاع عنه ورمي من يصفه بالإرجاء بأنهم خوارج، ثم تحولوا إلى الطعن فيه ورميه بالإرجاء والمخالفة لمنهج السلف.

ثم في هذه الأيام تظهر لهم عناوين في شبكتهم (الأشري)كالتالي:

١- التوحيد أولًا يا دعاة الإسلام، للعلامة الألباني.

٢- اقتران العلم بالسيف في دعوة الإمام محمد بن عبد الوهَّاب، للعلامة المحدِّث الكبير الألباني.

٣- الشيخ الألباني يردُّ على الذين يعرفون الحق ويكتمونه.

قلتُ: ليطعنوا بذلك كذبًا وزورًا في أهل السنة حيث لم ينصروهم ويؤيدوا أكاذيبهم وأصولهم الفاسدة المناهضة لأصول السلفية والمنهج السلفي.

٤- الزكاة، للعلامة الشيخ محمد العثيمين.

٥- الزكاة وفوائدها، للعلامة العثيمين.

قلت: وهم يطعنون فيه وفي إخوانه كبار العلماء منذ قامت حركتهم الحدادية الأولى وفي المرحلة الجديدة التي تواجه المنهج السلفي وأهله، ويَرُدُّون أقوالهم الصحيحة التي تُخالف منهجهم الفاسد، وقد طعن شيخهم في الشيخين فكفى تلاعبًا وذرًّا للرَّماد في العيون». «خطورة الحدادية الجديدة وأوجه الشبه بينها وبين الرافضة» (ص٤٨٥-٤٨٦) من المجموع الواضح.

أقول: لماذا أخفى هذا البيان الواضح والأمثلة الجلية التي تشهد بمشابهة الحدادية الجديدة للروافض من هذا الوجه؟

ولماذا اختطف المقطع السابق؟

الجواب: لأنه يُبطل كيده، ويسقط دعاواه وتباكيه.

وقل مثل ذلك في النصوص التي يخفيها بعد أن يخطف قطعة منها.

ولقد أغفل هذا الرجل أوجهًا أخرى وهي: الوجه الحادي عشر، والثاني

عشر، والثالث عشر؛ لعجزه عن دفعها، حيث قلت:

«الوجه الحادي عشر: التعاون بينهم على الإثم والعدوان والبغي والتناصر على الكذب والفجور والتأصيلات الباطلة.

الوجه الثاني عشر: المكابرة والعناد، والإصرار على الباطل والتمادي فيه، والجرأة العجيبة على تقليب الأمور بجعل الحقِّ باطلًا والباطل حقًّا، والصدق كذبًا والكذب صدقًا، وجعل الأقزام جبالًا والجبال أقزامًا، وتعظيم ما حقَّر الله وتحقير ما عظَّم الله، ورمي خصومهم الأبرياء بآفاتهم وأمراضهم المهلكة.

وهذه الأمور يدلُّ بعضُها فضلًا عن كلِّها على أنَّ هذه الفئة ما أُنشِئت إلا لحرب السنَّة وأهلها، مما يُؤكِّدُ هذا أنَّك في هذه الظروف العصيبة والمحنة الكبيرة التي تكالب فيها اليهود والنصارى والفرق الضالة على السنَّة وأهلها، تجدُ هذه الفئة في طليعتهم في هذه الحرب الشرسة وأشدهم حربًا، حيث لا شُغلَ لهم ولا لموقعهم المُخصَّص للفتن إلا حرب أهل السنَّة ومنهجهم وأصولهم، وحرب موقعهم السَّلفي الأقوى (سحاب) الذي يرفع راية السنَّة ويذُبُّ عنها وعن أهلها.

وما يذكرونه في موقعهم المسمَّى زورًا بـ(الأثري)! عن بعض العلماء ما هو إلا سترًا لأنفسهم، وإلَّا للتَّقَوِّي بذلك على حربهم لأهل السنَّة.

وإنَّ بعض أعمالهم هذه في هذه الظروف العصيبة ليكشفُ كشفًا جليًا على أنَّ هذه الفئة إنَّما هي دسيسة أُعدَّت لتحقيق أهداف وأهداف!

فلا يغرنَّكم أيها السلفيون تباكيها الكاذب، ودعاواها الباطلة التي تفضحُها أقوالهم وأصولهم ومواقفهم وأخلاقهم، وأكاذيبهم الظاهرة المكشوفة لمن له أدنى بصيرة وإدراك.

الوجه الثالث عشر: الولاء والبراء على أشخاص كما يفعل الروافض في ولائهم الكاذب لأشخاصٍ من أهل البيت، لكنَّ هؤلاء يُوالون ويُعادون على أشخاصٍ من أجهل الناس وأكذبهم وأفجرهم، ومن أشدهم عداوة للمنهج السلفي وعلمائه، وتقديس هؤلاء الجهال المغرقين في الجهل والمعدودين في الأصاغر بكل المقاييس دينًا وسنًّا ومنهجًا وعقيدة ممن لا يعرفون بعلم ولا خلق إسلامي

ولا أدب إسلامي ولا إنساني.

انظر كيف أقاموا الدنيا وأقعدوها لما انتقد الشيخ عبيد الجابري أحد قادتهم الأطفال، فرفعوا من شأن هذا الطفل سنًّا وعلمًا وأخلاقًا، وأوسعوا الشيخ عبيدًا الجابري طعنًا وتحقيرًا بعد أن كانوا يبالغون في تعظيمه كعادتهم في العلماء غيره حيث كانوا يتظاهرون بتعظيمهم، فلمَّا خالفوا أباطيل رمزهم الحالي وخالفوهم في أباطيلهم وجهالاتهم وأكاذيبهم أوسعوهم طعنًا وتكذيبًا وتحقيرًا!!

فحالهم كحال اليهود مع عبد الله بن سلام أحد أحبار بني إسرائيل الذي أكرمه الله بالإسلام». «خطورة الحدادية الجديدة وأوجه الشبه بينها وبين الرافضة» (ص٤٨٧-٤٨٨) من المجموع الواضح.

أقول: لقد رأى القارئ الكريم أننا ما ظلمنا الحدادية في أوجه الشبه بينهم وبين الروافض، ورأى أننا سقنا الحجة على كل وجه من وجوه الشبه، وبيَّنا وجه الشبه بينهم وبين اليهود بالدليل.

فجاء هذا المتباكي على الحدادية وهو منهم يجادل عنهم بالباطل ليدحض به الحق، فكتم البحريني هذا الكلام المتين الذي يظهر حقيقة ما عليه الحدادية الجديدة، واختطف في (ص١٦) من صواعقه المقطع الآتي:

(وقال ربيع المدخلي في المجموع الواضح (ص٤٨٨): «فحالهم كحال اليهود مع عبد الله بن سلام أحد أحبار بني إسرائيل الذي أكرمه الله بالإسلام». اهـ).

وأقفل على هذا المقطع على هذا الوجه بعد خياناته السابقة كما ترى موهمًا القارئ أنه أخذ النص المتعلق بقصة عبد الله بن سلام مع اليهود كاملًا.

والواقع: أنه أخفى حجتي على هذا الوجه كما أخفى ما سلف ذكره؛ حيث احتججت بالحديث الذي رواه البخاري في صحيحه (٣١٥١) بسنده إلى أنس ﷺ قال: بلغ عبد الله بن سلام مقدم رسول الله ﷺ المدينة فأتاه فقال: إني سائلك عن ثلاث لا يعلمهن إلا نبي: ما أول أشراط الساعة؟ وما أول طعام يأكله أهل الجنة؟ ومن أي شيء ينزع الولد إلى أبيه ومن أي شيء ينزع إلى أخواله؟

فقال رسول الله ﷺ: «خَبَّرَنِي بِهِن آنفًا جبريل».

قال: فقال عبد الله: ذاك عدو اليهود من الملائكة!

فقال رسول الله ﷺ: «أما أول أشراط الساعة: فنار تحشر الناس من المشرق إلى المغرب، وأما أول طعام يأكله أهل الجنة: فزيادة كبد حوت، وأما الشبه في الولد: فإن الرجل إذا غشي المرأة فسبقها ماؤه كان الشبه له، وإذا سبق ماؤها كان الشبه لها».

قال. أشهد أنك رسول الله، ثم قال: يا رسول الله، إن اليهود قوم بُهت إن علموا بإسلامي قبل أن تسألهم بهتوني عندك.

فجاءت اليهود ودخل عبد الله البيت فقال رسول الله ﷺ: «أي رجل فيكم عبد الله بن سلام؟».

قالوا: أعلمنا وابن أعلمنا، وأَخْيَرُنَا وابنُ أَخْيَرِنا.

فقال رسول الله ﷺ: «أفرأيتم إن أسلم عبد الله؟».

قالوا: أعاذه الله من ذلك.

فخرج عبد الله إليهم فقال: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدًا رسول الله، فقالوا: شرُّنَا وابن شرِّنا، ووقعوا فيه!!

قال الحافظ في الفتح (٧/ ٢٩٨) شرح حديث (٣٩١١): «في رواية يحيى بن عبد الله فقلت: يا رسول الله ألم أخبرك أنهم قوم بهت أهل غدر وكذب وفجور، وفي الرواية الآتية: فنقصوه، فقال: هذا ما كنت أخاف يا رسول الله». اهـ

ثم قلت: «والشاهد من هذا: أنَّ اليهود لما ظنوا أن عبد الله بن سلام سيبقى على ضلالهم وباطلهم مدحوه وقالوا: أعلمنا وابن أعلمنا، وخيرنا وابن خيرنا، ولما أعلن الحق انقلبوا فورًا فذموه فقالوا: شرنا وابن شرنا، ووقعوا فيه.

وهكذا يفعل هؤلاء القوم كرَّات ومرَّات مع أفاضل أهل السنة والحق، يمدحونهم لأغراض يبيِّتوها في أنفسهم، فلما واجهوا أباطيلهم وخالفوهم طعنوا فيهم واحدًا تلو الآخر وحاربوهم، وكلما زاد العالم بيانًا لباطلهم زادوا طغيانًا

وكذبًا وبهتًا له وفجورًا في حربه إلى تصرفات ومقالات مُسِفَّة يخجل منها كل فرق الضلال». «خطورة الحدادية الجديدة وأوجه الشبه بينها وبين الرافضة» (ص٤٨٨-٤٨٩) من المجموع الواضح.

وهكذا يفعل هذا الرجل لصغر عقله، وهزال أمانته، وضآلة فكره، وعدم إنصافه.

فحذف من هذا الوجه ما عرضته عليك، والذي يبين وجه الشبه بين ما فعله اليهود بعبد الله بن سلام، وما يفعله الحداديون بعلماء السنة، يتظاهرون باحترامهم، فإذا قالوا في رمزهم كلمة الحق قلبوا لهم ظهر المجنِّ، وطعنوا فيهم بأخبث أنواع الطعن كما صنع اليهود بعبد الله بن سلام.

ثم إن بداية النص في الوجه الثالث عشر قولي: «الولاء والبراء على أشخاص كما يفعل الروافض في ولائهم الكاذب لأشخاصٍ من أهل البيت، لكنَّ هؤلاء يُوالون ويُعادون على أشخاصٍ من أجهل الناس وأكذبهم وأفجرهم وأشدهم عداوة للمنهج السلفي وعلمائه، وتقديس هؤلاء الجهال المغرقين في الجهل والمعدودين في الأصاغر بكل المقاييس دينًا وسنًّا ومنهجًا وعقيدة ممن لا يعرفون بعلم ولا خلق إسلامي ولا أدب إسلامي ولا إنساني».

انظر: «خطورة الحدادية الجديدة وأوجه الشبه بينها وبين الرافضة» (ص٤٨٨) من المجموع الواضح.

فهذا حالهم وموقعهم يشهد عليهم بذلك، وقد سحبنا منه ملفات تدينهم وتخزيهم.

وقال في (ص١٦) من رعوده الصواعقية بعد خطفه للنص السابق المتعلق بعبد الله بن سلام وقصته مع اليهود:

(قلت: وغير ذلك من الألفاظ الشنيعة التي رمى بها ربيع المدخلي أهل السنة والجماعة زورًا وبهتانًا في الكتاب (المجموع الفاضح!!!) الذي فضح ربيع المدخلي في تلفيق التهم الباطلة على أهل السنة والجماعة، ولا يستغرب هذا من ربيع؛ فالشيء من معدنه لا يستغرب، وكل إناء بما فيه ينضح ويفضح!!!).

ومن هذا يتبين بأن ربيع[1] المدخلي لا يعتد بأقواله وعلمه الآن، ولا يوثق به لأنه لا يدري ما يخرج من رأسه اللهم سلم سلم).

أقول:

١- لم أقل في الحدادية الحاقدة على أهل السنة ومنهجهم إلا بعض ما يستحقون، وبعض صفاتهم حقيقة لا دعاوى؛ تحذيرًا من شرهم وبيانًا لخطورتهم؛ نصحًا لله ولرسوله وللإسلام والمسلمين، ولي أسوة في السلف الصالح في بيان حال أهل الأهواء، والتحذير من شرهم ومناهجهم الفاسدة.

٢- انظر كيف يصف كتابي بالمجموع الفاضح بدلًا من الواضح على طريقة أعداء الحق حيث يسمون الأشياء والأشخاص بغير أسمائها؛ فالصادق يقولون عنه كاذب وساحر، ويصفون ما جاءت به الرسل بأنها كذب وسحر وأساطير، فهؤلاء وأهل البدع الذين يلقبون أهل السنة بألقاب شنيعة هم براء منها هم سلف هذا الحدادي وزمرته.

٣- انظر إليه يصف حداديته الفجرة الحاقدين على أهل السنة بأنهم أهل السنة والجماعة، وهذا من تسمية الأشياء بأضدادها، ويرى أنَّ ما قلته فيهم بحق تهمًا باطلة على أهل السنة.

﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾ [الكهف: ٥].

﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠].

والعقلاء المنصفون سيدركون من هذا البحث من هو الصادق المحق والكاذب المبطل.

انظر إلى قوله: (ولا يستغرب هذا من ربيع، فالشيء من معدنه لا يستغرب، وكل إناء بما فيه ينضح ويفضح!!!.

ومن هذا يتبين بأن ربيع[2] المدخلي لا يعتد بأقواله وعلمه الآن، ولا يوثق به لأنه لا يدري ما يخرج من رأسه، اللهم سلم سلم).

---

(١) (٢) كذا.

أقول: يريد هذا الجاهل الكذاب أن يسقط مؤلفاتي في سادته من الروافض والصوفية وأحزاب الفتن، ومؤلفاتي في بيان عقيدة أهل السنة والجماعة، ومؤلفاتي في الذب عن صحيح مسلم الذي جلب عليه بخيله ورجله.

وهذا الهوس وهذا الخبث من أوضح الأدلة على خبث طويته، وشدة عداوته للحق وحربه عليه، ودليل على تزلفه للروافض وأهل الأهواء، ولهذا تراه لا تروج كتاباته إلا عند أهل الأهواء؛ لأنها تروي ظمأهم، وتشفي غليلهم من كتب ربيع التي أحرقت أكبادهم، وكشفت ضلالاتهم.

فهنيئًا لرئيس أهل الضلال الحدادية.

ثم هنيئًا له بتحقيق هذه الغاية التي يتطلع لها أهل الأهواء من أمثال هذا المتهور المتهوك.

وإن شاء الله لا نرى إلا خيبة آمالهم وسقوط أكاذيبهم وتهاويلهم.

وقال البحريني في (ص١٦-١٧) من رعوده الصواعقية:

(فعن معن بن عيسى قال: قلت لمالك بن أنس: يا أبا عبد الله، كيف لم تكتب عن الناس، وقد أدركتهم متوافرين؟

قال مالك: أدركتهم متوافرين، ولكن لا أكتب إلا عن رجل يعرف ما يخرج من رأسه).

أقول:

هذا الأثر ينطبق عليك، ومن الأدلة على ذلك أقوالك المتهافتة، وتقولك التي تحرفها عن مواضعها، ومن يعرف ما يخرج من رأسه لا يفعل هذه الأفاعيل.

وقال البحريني في (ص١٧) من رعوده الصواعقية:

(وعن معن بن عيسى قال: كان مالك بن أنس يقول: لا تأخذ العلم من أربعة، وخذ ممن سوى ذلك: لا تأخذ من سفيه معلن بالسفه وإن كان أروى الناس، ولا تأخذ من كذاب يكذب في أحاديث الناس إذا جُرِّب ذلك عليه وإن كان لا يتهم أن يكذب على رسول الله ﷺ، ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه،

ولا من شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث به).

أقول: وهذا الأثر عن مالك ينطبق على الحدادية الأشرية.

١- فلا يُعرف الآن أسفه منهم حيث إنهم يعلنون هذا السفه من الطعن في العلماء ورفض أقوالهم وأدلتهم، والأكاذيب والخيانات التي تصدر منهم ومن رؤوسهم الجهلة المبطلين، يعلنون ذلك في شبكاتهم.

٢- وهم من أشد الناس كذبًا على المنهج السلفي وأهله، ومن هذا شأنه لا يأنف من الكذب في أحاديث الناس، بل لا يأنف من الكذب على الله.

٣- وهم من أصحاب الأهواء الذين يدعون الناس إلى أهوائهم، ويصدون الناس عن الحق وأهله.

٤- وليس فيهم شيخ له فضل وعبادة، فلو كان فيهم مثل هذا ما انحدروا إلى هذه المهاوي والمخازي.

ومن هذا ومما سلف من أقوال هذا الرجل وأكاذيبه وتقوله التي يحرفها وينزلها في غير مواضعها تظهر حقيقة هذا الرجل، وما ينطوي عليه من جهل وحماقات وأهواء قاتلة.

وليعتبر أولو الدين والعقول والنهى.

انتهى الرد على ما تضمنه كتاب «الرعود الصواعقية» المليء بالأكاذيب والخيانات والتحريفات الفوزية البحرينية، ويليه الرد على البركان، وما حواه من أكاذيب وتحريفات، مما زينه ونفثه الشيطان في روع البحريني الفتان.

* * *

البيان لما اشتمل عليه البركان وما في معناه من زخارف وتزيين الشيطان

رد على فوزي البحريني المنعوت زوزا بـ (الأثري)

بوزيد بلقاسم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أما بعد:

فقد دأبت الفرقة الحدادية الفاجرة على حرب أهل السنة من سنين، -لا يكلون ولا يملون- بالأكاذيب والخيانات، وبتر النصوص، وتحريفها عن مواضعها وعن مراد قائليها من العلماء الهداة، وتنزيلها في غير منازلها.

وقد بينتُ ذلك من واقعهم المخزي في غير ما مقال.

ثم قد سبق لي قبل أيام أن رددت على فوزي البحريني مفتريات ضمَّنها بحثه الموسوم بـ«الرعود الصواعقية»، ونُشر هذا الرد في شبكة (سحاب) السلفية.

ولم يقف هذا البحريني عند مفترياته الصواعقية، بل ألَّف ثلاثة بحوث أو سمِّها رسائل تدور كلها على محاور معينة،، متحدة المضامين، وهي: «البركان لنسف مقالات ربيع المدخلي في مسائل الإيمان»، ثم: «القاصمة الخافضة لفرقة المرجئة الخامسة داحضة»، ثم: «الفرقان في بيان الفرق بين مذهب السلف وبين مذهب ربيع المدخلي في مسائل الإيمان»، وكلها من تزيين وزخرفة الشيطان.

يكذب فيها ويحرِّف كلام العلماء، وينزله في غير منازله في كل محور على نمط واحد وطريقة واحدة.

هذا ولم يصل إليَّ كلٌّ من «القاصمة» و«الفرقان»[1] إلا بعد أن أوشكت على الانتهاء من الرد على البركان، فلما وجدتهما لا يخرجان عن محاور البركان، اكتفيت بالرد على البركان؛ لأن هذا الرد يأتي على كل ما بناه فيها وزخرفه من الأباطيل والأكاذيب والتحريفات، فينسفها نسفًا.

---

(١) ثم رأيتُ بعدُ أن الحق عددًا من عناوين هذين الكتابين في المواضع المناسبة من الرد على «الرعود» و«البركان» في الحواشي.

فيصدق عليها قول الله تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾.

وقد كان ذلك بفضل الله وتوفيقه ونصره للحق وأهله.

هل يعتبر مرجئًا من يقول: (الإيمان قول وعمل يزيد وينقص) ولم يقل: (ينقص حتى لا يبقى منه شيء)؟

لقد بيَّن علماء السنة كعبد الله بن أحمد، والخلَّال، والآجري، واللالكائي، وابن بطة، وغيرهم منهج أهل السنة وغيرهم في الإيمان غاية البيان، وأنه عند أهل السنة قول وعمل واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.

ونحن ندين الله بما قالوه ونقلوه واعتقدوه منذ نعومة أظفارنا في العلم، ونقرر ذلك في مؤلفاتنا ودروسنا ومحاضراتنا، ونوالي على ذلك ونعادي.

حتى جاء الأفاكون الحاقدون المدسوسون على أهل السنة لحربهم نيابة عن أهل الأهواء، فطعنوا فينا بشتى الطعون الفاجرة.

منها: رميهم لنا بأننا مرجئة، ووضعوا لذلك أصولًا باطلة ظالمة، يحاربوننا بها، كلما هدمناها أعادوها بدون حياء ولا خجل.

ومنها: قولهم: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، وينقص حتى لا يبقى منه شيء، والذي لا يذكر هذه الزيادة: (حتى لا يبقى منه شيء) فهو عندهم مرجئ.

وأوجبوها على الناس، وحاربوا أهل السنة من أجلها، ويبدعوهم من أجلها، ولا يدري هؤلاء الأغمار[1] أن هذا التبديع ينطبق على السلف الصالح الذين لم يلتزموها وإن قالها بعضهم.

ولقد بدعوني أنا، وحكموا عليَّ بالإرجاء، وأرجفوا بها عليَّ كثيرًا في عدد من مقالاتهم، ولاسيما مقالات فوزي البحريني، مع أني أقولها وأعيدها من قبل أن

---

(١) انظر هذا الأصل الهدام في «القاصمة الخافضة» (ص٩٩) فما بعدها، وانظر «المرقاة»، الجزء الثاني (ص١) فما بعدها

تولد الحدادية القديمة والجديدة، لكن لا ألتزمها؛ لأن الصحابة والتابعين لم يقولوها؛ ولأنه لا دليل على وجوب القول بها، ولم يقلها جمهور السلف، ومن قالها لم يلتزمها، ولم يُلزم بها غيره، ومع ذلك فأنا أقولها أحيانًا.

فمن ذلك أقوالي الآتية:

أولًا: قلت في شرح الحديث الثاني عشر من مذكرة الحديث النبوي التي ألفتها في عام ١٤٠٦هـ:

«جهاد المنحرفين عن هدي الأنبياء:

عن عبد الله بن مسعود ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «**ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون؛ فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل**». أخرجه مسلم في كتاب الإيمان: حديث رقم (٨٠)، (١/ ٦٩، ٧٠)، وأحمد (١/ ٤٥٨، ٤٦١)».

شرحت هذا الحديث وقلت خلال شرحه في (ص٤٤): «ويبقى في كل أمة علماء مخلصون أوفياء لدينهم يجاهدون ويناضلون عن تعاليم أنبيائهم، كلٌّ على حسب طاقته ومنزلته من الإيمان؛ فمجاهد بلسانه، ومجاهد بيده، ومجاهد بقلبه وذلك أضعف الإيمان، وليس وراءه شيء من الإيمان».

واستخرجت منه عددًا من المسائل منها:

٨- وفيه بيان مراتب الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأنه على حسب طاقة أصناف المجاهدين؛ فمن يستطيع الجهاد وإزالة المنكر بيده فعليه أن يقوم بهذا الواجب، ومن عجز عن هذه المرتبة واستطاع أن يقول كلمة الحق فعليه أن يقولها، ومن عجز عن ذلك فعليه أن يقوم بما يستطيعه وهو الجهاد بالقلب وإنكار الباطل بقلبه، فإن فاته هذا فليس بمؤمن وقد مات قلبه.

٩- وفيه أن الإيمان يتفاوت ويزيد وينقص: «وليس وراء ذلك حبة خردل من إيمان». مذكرة الحديث النبوي (ص٤٦).

ثانيًا: وقلت في الشريط الأول من دروس الشريعة عام ١٤٢٢هـ قبل قيام فتنة الحدادية الجديدة، عندما ذكرت أقوال أهل العلم في حكم تارك الصلاة:

«فبعضهم وافق الصحابة أو جلهم في تكفير تارك الصلاة، ولم يكفروا تارك الزكاة أو الصوم أو الحج أو جميعها، لكن يقولون: هو فاسق ناقص الإيمان وإيمانه ينقص إلى مثقال ذرة بل إلى حد الزوال».

ثالثًا: قلت في شرح كتاب الإيمان من صحيح البخاري في دورة الرياض عام ١٤٢٦هـ المسجلة صوتيًا، قلت:

«وهناك أحاديث دلَّت على أن الإيمانَ ينقص: «يَخرجُ من النار من قال: لا إله إلا اللَّه، وعنده أدْنَى مثقال ذرة من الإيمان»؛ فهذا يدُلّ على أن الإيمان ينقص وينقص، من دينار إلى درهم إلى كذا، ويزيد إلى أن يصِلَ إلى أمثال الجبال.

فهذا فيه ردٌّ على المرجئة الذين يقولون الإيمان: التصديق، كالأشاعرة، أو الإيمان: التصديق والنطق بالشهادتين، والعمل عندهم لا يدخل في الإيمان، ولا يزيدُ الإيمان ولا ينقص، فردَّ عليهم السلف وضلَّلوهم وبيَّنوا انحرافهم عن كتاب اللَّه وسنة الرسول...».

ثم قلت: «وعند المرجئة: الإيمان لا يتجزأ؛ لأنه إذا نقص عندهم؛ حل محله الكفر والشك، فلهذا ما ينقص!!

لا، نحن عندنا الإيمان يتجزأ ويتجزأ، كالجبل (وبعدين) ينقص وينقص حتى يصير كالذرة.

الخوارج يقولون: الإيمان لا يزيد ولا ينقص، إذا ارتكب الكبيرة خرج من الإيمان!

والمرجئة يقولون: الإيمان لا ينقص؛ فإنه لا ينقص إلا بالكفر والشك، فإذا دخله الشك والريب، أو الكفر انتهى؛ فلهذا يقولون: الإيمان لا يزيد ولا ينقص، لأننا إذا قلنا بنقصانه معناه أنه خرج من الإيمان، بالنقصان أنت تخرج من الإيمان!».

ثم قلت: «﴿وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى﴾ [الكهف:١٣]، كانوا على هدًى؛ فزادهم اللَّه

هدى، والهدى: هو الإيمان؛ وهذا من الأدلة على أن الإيمان يزيد، ومنه نأخذ أن ما يَقبلُ الزيادة يقبل النقص قطعا؛ هذا من ناحية العقل.

ومن ناحية الشرع (ننظر) في الأحاديث التي تدل على أن الإيمان ينقص وينقص وينقص حتى لا يبقى منه إلا مثل حبة خردل، أو أدنى من مثقال ذرة من الإيمان أو من العمل».

ثم قلت: «﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾: هم المؤمنون كاملو الإيمان، يدل على أن الإيمان الكامل لا يكون حقًّا وكاملًا إلا إذا وُجدت أعمال القلوب وأعمال الجوارح، بخلاف ما يقولُه المرجئة؛ فكثير منهم قد يُدخلون أعمال القلوب في الإيمان - كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية -، وكثير منهم لا يدخلون أعمال القلوب في الإيمان، لكن أعمال الجوارح؛ (مرجئة الفقهاء) لا يدخلون فيها أعمال الجوارح، والآيات كلها تدمغهم، وأن الأعمال من صميم الإيمان، وأن الإيمانَ بدونها قد يضيع، وقد يُخْرِجُ من الإسلام وقد لا يبقى منه إلا مثقال ذرة».

رابعًا: ذكر الإمام الصابوني عشرة من الأئمة منهم سفيان بن عيينة أنهم يقولون: الإيمان قول وعمل.

أقول: لم يذكروا لفظ: (يزيد وينقص).

وذكرت في شرحي لكلامه أن الإمام البخاري لقي أكثر من ألف شيخ، كلهم يقولون: الإيمان قول وعمل، ولم يذكروا لفظة الزيادة والنقصان من الإيمان.

ثم قلت: «سأل ابن أبي حاتم أبا زرعة وأباه عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين وما يعتقده علماء الأمصار وما يعتقدانه هما فقالا: أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازًا وعراقًا ومصرًا وشامًا ويمنًا فكان من مذهبهم أنَّ: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص.

علماء الأمصار جميعًا وقبلهم الصحابة، ما قالوا: (ينقص، ينقص حتى لا يبقى منه شيء)!

إذا قال الإنسان: (ينقص، ينقص حتى لا يبقى منه شيء) فلا بأس، لكن هل لا بد أن يقول هذا وإذا لم يقل فهو مرجئ؟!

هذا حكم مجرم على الصحابة وعلى التابعين وعلى أئمة الإسلام جميعا فإنه يلزم على منهجهم هذا أنهم مرجئة !!».

ثم قلت: «نعم قل: (حتى لا يبقى منه شيء) لكن هل هذا يطرد في جميع الناس؟ كل من نقص إيمانه كفر؟! هذا مذهب الخوارج؛ مذهب تكفيري وأظنهم يريدون هذا!

فقد ينقص إيمانه ويبقى منه شيء؛ يبقى مقدار دينار، مقدار نصف دينار، يبقى أكثر من ذلك، يبقى مقدار درهم، مقدار نصف درهم، مثقال حبة شعير إلى أدنى أدنى مثقال ذرة من إيمان، وقد لا يبقى منه شيء.

والخلاف أصله بيننا وبين الخوارج في تكفير مرتكب الكبيرة؛ الخوارج يقولون كفر خرج من الإسلام! ونحن نقول: لا يخرج مهما أذنب مادام لم يقع في الشرك بالله -تبارك وتعالى- كما قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾.

يعني: زنى وسرق وقتل و.. وإلى آخره، ولكن يعتقد حرمة هذه الأشياء، هذا ينقص إيمانه حتى لا يبقى معه إلا مثقال ذرة.

وقد يحصل لبعض الناس أن يخرج من الإسلام ويرتد قد يحصل، لكن ليست قاعدة مضطردة في جميع الناس؛ هم كأنهم يريدون قاعدة مضطردة أي: أنَّ كل من نقص إيمانه خرج من الإيمان! يعني خبث!! وهذا مذهب الخوارج !!

الشاهد: إن هذا المذهب الخبيث أنشئ لحرب أهل السنة وإسقاط علمائهم، وتشويه منهجهم ومخالفته في كثير من القضايا».

انظر: شرح عقيدة السلف أصحاب الحديث للإمام الصابوني (ص١٧١-١٧٥).

ترى أني أقول بهذه الزيادة ولا أنكرها كما يفتري عليَّ شيخ الحدادية الجهول الظلوم، ولكني لا أرى وجوب القول بها، ولا ألزم بها الناس؛ لأن إيجاب القول بها يؤدي إلى إيجاب حكم لم يوجبه الله تعالى ولا رسوله ﷺ، ويؤدي إلى تضليل أهل السنة حتى تضليل من يقولها من الأئمة؛ لأنهم لا يقولونها في غالب أمرهم ثم

هم قلة.

ومن أقوالي القديمة والحديثة يرى القارئ الكريم أني أقول بهذه الزيادة ولا أنكرها.

وسأنقل من أقوال العلماء أئمة الإسلام ما يبين أننا نسير على نهجهم، ونترسم خطاهم، ولم نخالفهم في شيء أبدًا.

بيان عقيدة أهل السنة والجماعة في الإيمان

قال الإمام اللالكائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ المتوفى سنة (٤١٨هـ) في كتابه شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٥/ ١٠٢٨-١٠٣١) (ط دار طيبة، الطبعة الثالثة)، بعد أن ساق أقوال الصحابة والتابعين في الإيمان، وأنهم يقولون: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«قول الطبقة الثالثة من الفقهاء في الزيادة والنقصان:

سفيان الثوري، وابن جريج، ومعمرًا، والأوزاعي، ومالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، ومالك بن مغول، وابن أبي ليلى، وأبي بكر بن عياش، وزهير بن معاوية، وزائدة، وفضيل بن عياض، وجرير بن عبد الحميد، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وابن المبارك، وأبي شهاب، والحناط[1]، وجبر بن القاسم، ويحيى بن سعيد القطان، ووكيع، وشعيب بن حريث، وإسماعيل بن عياش، والوليد بن مسلم، والوليد بن محمد، ويزيد بن السائب، والنضر بن شميل، والنضر بن محمد المروزي، ومفضل بن مهلهل، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي عبيد، وعلي بن المديني.

وقال سهل بن المتوكل: أدركت ألف أستاذ أو أكثر كلهم يقولون: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص.

وقال يعقوب بن سفيان: أدركت أهل السنة والجماعة على ذلك، وذكر

---

(١) كتابة الواو خطأ، وأبو شهاب الحناط هنا هو موسى بن نافع أو أخوه عبد ربه بن نافع.

أسامي جماعة نذكرهم في آخر المسألة -إن شاء الله-.

١٧٣٥- أنا أحمد بن محمد بن عروة، نا عبد الله بن سليمان، نا سلمة بن شبيب قال: نا عبد الرزاق قال: سمعت سفيان الثوري وابن جريج ومالك بن أنس ومعمر بن راشد وسفيان بن عيينة يقولون: إن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص.

١٧٣٦- أنا عيسى بن علي، أنا عبد الله بن محمد البغوي قال: نا ابن زنجويه قال: نا عبد الرزاق قال: سمعت سفيان وابن جريج ومعمرًا يقولون: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص. فقيل لعبد الرزاق: ما تقول أنت؟ فقال: ما لقيت أحدًا من طرق إلا هذا قوله.

وقال عبد الرزاق وقال سفيان: نحن مؤمنون عند أنفسنا، فأما عند الله فلا ندري ما حالنا.

١٧٣٧- ذكر محمد بن الحسن قال: حدثني بشر بن علي القاضي قال: حدثني أبو عبد الغني الحسن بن علي نعمان[1] قال: نا عبد الرزاق قال: لقيت اثنين وستين شيخًا منهم معمر، والأوزاعي، والثوري، والوليد بن محمد القرشي، ويزيد بن السائب، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وسفيان بن عيينة، وشعيب بن حرب، ووكيع بن الجراح، ومالك بن أنس، وابن أبي ليلى، وإسماعيل بن عياش، والوليد ابن مسلم، ومن لم نسمه كلهم يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص.

١٧٣٨- أنا محمد بن الحسين الفارسي قال: نا أحمد بن سعيد الثقفي قال: نا محمد بن يحيى الذهلي قال: نا أبو أحمد الزبيري، قال: سمعت سفيان -يعني: الثوري- غير مرة يقول: الإيمان يزيد وينقص.

١٧٣٩- أنا محمد بن الحسين، أنا أحمد بن سعيد الثقفي قال: نا محمد بن يحيى الذهلي قال: نا فديك بن سليمان قال: سئل الأوزاعي عن الإيمان فقال: الإيمان يزيد وينقص؛ فمن زعم أن الإيمان يزيد ولا ينقص فهو صاحب بدعة.

١٧٤٠- وأنا محمد بن أحمد الطوسي قال: نا محمد بن يعقوب قال:

(١) هكذا في الأصل.

نا العباس بن الوليد البيروتي قال: نا أبو قدامة الجيلي قال: سمعت عقبة بن علقمة قال: سألت الأوزاعي عن الإيمان أيزيد؟ قال: نعم حتى يكون كالجبال.

قلت: فينقص؟

قال نعم حتى لا يبقى منه شيء، وسئل العباس: أتقول بقول الأوزاعي؟ قال: نعم[1].

١٧٤١- وأنا أحمد بن عبيد، أنا محمد بن الحسين، نا أحمد بن زهير قال: نا التميمي قال: نا أبو مسهر قال: حدثني بقية قال: سمعت الأوزاعي يقول: الإيمان يزيد وينقص.

١٧٤٢- أنا محمد بن عبيد الله بن الحجاج قال: نا أحمد بن الحسن قال: نا عبد الله بن أحمد قال: حدثني أبو الحسن بن القطان محمد بن محمد قال: سمعت سريج بن النعمان يقول: سألت عبد الله بن نافع قال: قال مالك: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص».

أقول:

أما أهل السنة على امتداد تاريخ الإسلام إلى يومنا هذا فيرون أن هذا القول حق وصدق ومستمد من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وفيه رد كاف على الخوارج والمرجئة على اختلاف أصنافهم.

وأما على رأي الحداديين الحاقدين الأفاكين على أهل السنة فإن هذا التعريف من أهل السنة للإيمان لا يكفي، والقائلون به يعتبرون مرجئة ضلالًا؛ لأنهم قصَّروا في تعريف الإيمان على مذهب الحدادية؛ لأنهم لم يقولوا بقول الحدادية الذي أوجبوه، وهو أن الإيمان يزيد وينقص حتى لا يبقى منه شيء؛ لأن هذا عندهم جزء من تعريف الإيمان، فمن لم يأت به في تعريف الإيمان فهو مرجئ ضال، ولا بد من

---

(١) إسناده ضعيف، فيه عقبة بن علقمة، قال فيه الحافظ في التقريب: صدوق، لكن كان ابنه محمد يدخل عليه ما ليس من حديثه، وقال الذهبي في الكاشف: صدوق يغرب، وفيه أبو قدامة الجيلي تمام بن كثير، لم أقف له على ترجمة إلا في تاريخ دمشق، ولم يذكر فيه ابن عساكر جرحًا ولا تعديلًا. تاريخ دمشق المصورة (٣/ ٥٢١)، ومختصره (٥/ ٣٠٤).

حربه وتضليله (!).

تأمل أخي قول سهل بن المتوكل: «أدركت ألف أستاذ أو أكثر كلهم يقولون: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص».

وانظر إلى من سرد الإمام اللالكائي أسماءهم ممن لا يساوي الحدادية كلهم أخمص قدم واحد منهم كيف يقولون: إن الإيمان يزيد وينقص، ولا يزيدون ما يشترطه الحدادية الغالية الكاذبة في غلوها المفتعل لإدامة الحرب على أهل السنة.

ونقل الإمام اللالكائي في كتابه شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٥/ ٩٥٩) بإسناده عن الإمام البخاري أنه قال: «كتبت عن ألف نفر من العلماء وزيادة ولم أكتب إلا عمّن قال: الإيمان قول وعمل، ولم أكتب عمّن قال: الإيمان قول».

فيا ويل البخاري وشيوخه من بطش الحدادية كيف يقولون: الإيمان قول وعمل، ولم يقولوا: يزيد وينقص حتى لا يبقى منه شيء.

فهؤلاء الأئمة كلهم -في نظر الحدادية وعلى رأسهم فالح وفوزي البحريني- من غلاة المرجئة؛ لأنهم خالفوا ما يشترطه الحدادية ويوجبونه من أنه لا بد أن يقال: الإيمان يزيد وينقص حتى لا يبقى منه شيء.

فهل يستطيع أهل السنة السابقون واللاحقون أن ينجوا من بطش هؤلاء الحدادية الغيورين أو المغاوير.

وهذا شيخ الإسلام ابن تيمية يقول في مجموع فتاوى (٧/ ٢٢٣-٢٢٤): «وأما قول القائل: إن الإيمان إذا ذهب بعضه ذهب كله، فهذا ممنوع، وهذا هو الأصل الذي تفرعت عنه البدع في الإيمان؛ فإنهم ظنوا أنه متى ذهب بعضه ذهب كله لم يبق منه شيء.

ثم قالت (الخوارج والمعتزلة): هو مجموع ما أمر الله به ورسوله، وهو الإيمان المطلق كما قاله أهل الحديث؛ قالوا: فإذا ذهب شيء منه لم يبق مع صاحبه من الإيمان شيء فيخلد في النار.

وقالت (المرجئة) على اختلاف فرقهم: لا تذهب الكبائر وترك الواجبات

الظاهرة شيئًا من الإيمان؛ إذ لو ذهب شيء منه لم يبق منه شيء فيكون شيئًا واحدًا يستوي فيه البر والفاجر، ونصوص الرسول وأصحابه تدل على ذهاب بعضه وبقاء بعضه كقوله: «يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان».

ولهذا كان (أهل السنة والحديث) على أنه يتفاضل، وجمهورهم يقولون: يزيد وينقص، ومنهم من يقول: يزيد ولا يقول: ينقص، كما روى عن مالك في إحدى الروايتين، ومنهم من يقول: يتفاضل كعبد الله بن المبارك، وقد ثبت لفظ الزيادة والنقصان منه عن الصحابة ولم يعرف فيه مخالف من الصحابة».

والظاهر من حماس الحدادية أنهم ينطلقون من هذا الأصل الذي تفرعت عنه البدع ألا وهو أن الإيمان إذا ذهب بعضه ذهب كله.

وإلا فما هو السر في إصرارهم وإلحاحهم على إيجاب هذا القول على الناس أن يقولوا: الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء، ثم يبدعون من لم يقل بما أوجبوه.

وقال في المجموع (١٨/ ٢٧٠): «فهكذا يقول جمهور السلف وأهل الحديث: إن من ترك واجبًا من واجبات الإيمان الذي لا يناقض أصول الإيمان فعليه أن يجبر إيمانه إما بالتوبة، وإما بالحسنات المكفرة، فالكبائر يتوب منها، والصغائر تكفرها الصلاة والصيام والصدقة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإن لم يفعل لم يحبط إيمانه جملة، وأصلهم أن الإيمان يتبعض فيذهب بعضه ويبقى بعضه...» إلخ.

فوزي الأثري ينقل من مصادر أهل السنة ما يوافق هواه ويكتم ما عداه

لم ينقل فوزي شيئًا مما أسلفناه عن مئات من أئمة أهل السنة، بل كتم ذلك مكرًا وكيدًا؛ ليصول ويجول باسم أهل السنة على أعدائه من أهل السنة.

١- قال البحريني في (ص٢) من بركانه:

(وأبتدئ السؤال عن مقال ربيع المدخلي الذي تكلم فيه من فترة قصيرة، ويقرر فيه مذهب المرجئة ويريد كثير من الإخوان أن نجيب عليه إجابات أثرية.

فأولًا أقول: السؤال هو من وضع ربيع، ثم أجاب عليه بكلام مخلط وخبط كعادته في الإجابة على بعض مسائل الإيمان، وخالف السلف فيها، فالسؤال يختلف عن الإجابة، والإجابة تختلف عن السؤال تمامًا، وأنا اطلعت على جميع ما كتبه، ثم رجعت إلى المراجع التي ذكرها بأكملها من قول ابن منده في كتابه الإيمان، وكذلك قول شيخ الإسلام ابن تيميه وابن رجب وغيرهم من علماء الأمة).

أقول: السؤال إنما هو من وضع الحدادية، هم وضعوه للشغب والفتنة، وأرجفوا به في موقع (الأثري) مدة طويلة، فرددت عليه بأقوال أئمة عظماء، لا يرفض كلامهم وأدلتهم إلا أهل البدع الذين يرفضون أقوال أئمة السنة وأدلتهم.

وليس في كلامي خلط ولا خبط، ولم أخالف السلف، والحدادية هم الذين يخالفون السلف، وإجابتي تطابق السؤال ولا تخالفه؛ كما يفتري هذا البحريني.

٢- قال البحريني في (ص٢) من بركانه:

(فالسؤال الذي وضعه ربيع ثم أجاب عنه: هو هل يجوز أن يُرمى بالإرجاء من يقول إن الإيمان أصل والعمل كمال (فرع)؟ ثم ذكر الآيات، وهي في الحقيقة عليه لا له؛ لأن أهل العلم أهل التوحيد وأهل العقيدة ردوا عليه في هذه المسألة وغيرها، وبينوا خطأه في مسائل الإيمان وغيرها.

بل ردوا عليه في مسألة التنازل عن الأصول، وعدم تأدبه مع الله ﷻ، ولا مع الرسول ﷺ، ولا مع الصحابة، وخطّئوه كذلك في مسائل في الصفات، ومسألة نصيحة أهل البدع، والجلوس معهم للنصح -زعم-، ومسألة سفر وسلمان والقرني، وغير ذلك مما بينه أهل العلم بالأدلة من الكتاب والسنة وأقوال السلف في تبيين خطئه، ومع هذا كله ما زال يجادل في الله بغير علم ولا هدًى ولا كتاب منير ليضل عن سبيل الله ﷻ، بل جادل بالباطل ليدحض به المنهج السلفي الأثري).

أقول: الآيات التي سقتها في ذم من يجادل بالباطل إنما تنطبق على فوزي البحريني وفرقته الحدادية ومن جرى مجراهم في الجدال بالباطل، ويؤكد انطباقها عليهم واقعهم في شبكتهم ومؤلفات فوزي البحريني «الرعود الصراعقية»،

و«البركان»، و«القاصمة الخافضة»، و«الفرقان» التي ملأها بالجدال بالباطل وبالأكاذيب والتحريف لكلام العلماء بتنزيله لها في غير منازلها، وصرفها عن مراد قائليها.

٣- وقوله:

(لأن أهل العلم أهل التوحيد وأهل العقيدة ردوا عليه في هذه المسألة وغيرها).

أقول: وأهل العلم وأهل التوحيد وأهل العقيدة من إخوانهم أيدوني، وأخذوا بأقوال أئمة الإسلام؛ أهل العلم وأهل التوحيد والسنة والعقيدة.

وكذبت أنت في قولك عن أهل العلم والتوحيد والعقيدة أنهم قد ردوا عليّ، فإنهم أجابوا على هذا السؤال وهو سؤال الحدادية قبل كتابتي بأكثر من سنة، ولم يسوقوا أدلتهم على إجاباتهم، ولا ساقوا كلام أئمة الإسلام في الإجابات على هذا السؤال.

ونحن نسلم بعلمهم، وأنهم أهل التوحيد والعقيدة، ونحبهم ويحبوننا، ونحن وإياهم يجمعنا المنهج السلفي وأخوة الإسلام الصحيح.

ونحن على طريقة السلف نقول: كلام العلماء يحتج له ولا يحتج به، وكلٌّ يؤخذ من قوله ويرد.

وهؤلاء الصحابة يرد بعضهم على بعض، ويرجع المردود عليه إذا كانت الحجة مع أخيه.

وهذا أحمد يرد على الشافعي وإسحاق وغيرهم من إخوانه، ويرد على سفيان الثوري ومالك، ويخالفهم في كثير من المسائل.

وهذا الشافعي يرد على مالك، والليث يرد على مالك.

والبخاري ومسلم وغيرهم مجتهدون لا يلتزمون مذهب أحد من الأئمة.

وهذا ابن تيمية يرد ويأخذ ويعطي من أقوال الأئمة.

وكذلك الإمام محمد بن عبد الوهاب وتلاميذه يأخذون من أقوال الأئمة الكبار ما يوافق الدليل، ويردون ما خالف ذلك.

فهذا هو منهج السلف، بخلاف منهج الحدادية الذين يأخذون ما يوافق هواهم، ويردون ما خالف هواهم ولو اجتمع عليه السلف واستند إلى الكتاب والسنة.

وأنتم أيها الحدادية لا تقبلون من أقوال العلماء إلا ما يوافق أهواءكم، وتردون أقوال العلماء الواضحة القائمة على الكتاب والسنة، فميزانكم فيما تأخذون وتردون إنما هو أهواؤكم، لا كتاب الله ولا سنة رسوله، وأدلتنا على فساد منهجكم هذا كثيرة.

ومنها: ردكم لأقوال أئمة الإسلام وأدلتهم من الكتاب والسنة في هذا الموضوع وغيره.

٤- قوله:

(وبينوا خطأه في مسائل الإيمان وغيرها، بل ردوا عليه في مسألة التنازل عن الأصول، وعدم تأدبه مع الله ﷻ، ولا مع الرسول ﷺ، ولا مع الصحابة).

أقول: لم أخطئ في مسائل الإيمان، وإنَّ الذين أشار إليهم من أهل التوحيد والسنَّة لم يبينوا لي خطأً، فهذا من بهتانك وكذبك.

أما مسألة التنازل عن الأصول فأنتم معشر الحدادية تكذبون عليَّ فيها فتبترون كلامي عن سياقه وسباقه وشروطه وأدلته وقيوده، ثم ترجفون عليَّ بهذه الأكاذيب والخيانات والبتر، ولا تفترون عن هذه الأراجيف.

وقد كشفت هذه الجرائم التي ترتكبونها مرارًا وتكرارًا بعدد من الكتابات، وبينتُ هذه المسألة بيانًا شافيًا بالأدلة والبراهين من الكتاب والسنة وأقوال أئمة الإسلام في كتابي: سماحة الشريعة الإسلامية وحب الله أن تؤتى رخصه في الأصول والفروع.

مما ألجأ زعيم الحدادية الجاهل فالحًا الحربي إلى القول بالتنازل عن الأصول، لكنه جعل هذا التنازل باسم الرخص وباسم الضرورات والإكراه[1]،

---

(١) وهذا القول حصل منه بعد مدة طويلة من فتنته وحربه، وكان هذا نصرًا من الله لربيع وإخوانه على فالح وحدادييه.

ولا يُدرك هذا الجاهل أنَّ الضرورات والإكراه داخلان تحت مراعاة المصالح والمفاسد.

١- قال فالح في (ص٤) من صارمه المصقول، وهو يناضل عن الأصول -في زعمه-، ويكابر في مراعاة المصالح والمفاسد:

(وليعلم طالب العلم أن باب المصالح والمفاسد باب واسع، وأنه يختلف عن باب الضرورات والإكراه، هذه أبواب ضيقة تقدر بقدرها، فلا يلبسن عليه المدخلي ويخلط هذه الأبواب بعضها ببعض[1]، فإنه لما رأى أنه وقع في ورطة بتأصيله هذا أدخل الضرورات والإكراه في هذا الباب.

مع أنه لا يخفى الفرق بين هذه الأبواب؛ فالضرورة والإكراه رخص فيهما الشارع بأدلة خاصة معلومة لكل طالب علم، أما باب المصالح والمفاسد فهذا مرده لأنظار المجتهدين يوازنون فيه بين المصالح والمفاسد)[2]. اهـ

٢- ويقول في الصارم المصقول (ص٨) ناقلًا ومقررًا لكلام الشيخ عبيد ومن معه[3]:

(قولكم استجاب لهم فيها، وهي من الأصول: نرى أنه غير لائق؛ لأنه يفهم منه جواز التنازل عن الأصول في حال الاختيار، ومعلوم أن الأصول لا يحل تركها إلا في حال الإكراه بشرط بقاء طمأنينة القلب بالإيمان كما قال تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَٰنِ﴾).

فقد قالوا بجواز التنازل عن الأصول في حال الإكراه، فلا فرق إذن بين قولي وقولهم إذ يجمعهما مراعاة المصالح والمفاسد، فحال الإكراه تدخل في مراعاة المصالح والمفاسد، وبذلك ينتهي شغب الحدادية عند أولي العقول والنُّهى.

---

(١) قد سبقني إلى ما تسميه خلطًا علماء الإسلام (!) فأنت تفرّق بين ما جمعه الله تعالى، وسلّم به العلماء

(٢) هذا قول الجهلاء، أمّا العلماء فيقولون: إنَّ الشريعة الإسلامية كلها مبنية على مراعاة المصالح والمفاسد، وأما نظر العلماء فإنّما هو في تطبيق النصوص، وهل هذه الحالة المعيّنة وتلك تشملها النصوص الدّالة على مراعاة المصالح والمفاسد أو لا تشملها؟

(٣) ولا أستبعد أنه من مكر فالح وأمثاله دسوه على الشيخ عبيد ومن معه

لأني لم أقل تنازل رسول الله ﷺ عن الأصول في حال الاختيار -والعياذ بالله من ذلك-، ولا يُفهم ذلك من كلامي في النصيحة ولا في غيرها، بل بينتُ في النصيحة الظروف الصعبة التي اضطرت رسول الله ﷺ إلى عدم كتابة: (بسم الله الرحمن الرحيم)، وعدم كتابة (محمد رسول الله).

وزدت ذلك توضيحًا وتأكيدًا في كتاباتي ومنها كتاب «سماحة الشريعة الإسلامية» الذي لم يترك مجالًا لقائل ومعاند، حيث بينتُ سماحة الإسلام في الرخصة للمكره أن يقول كلمة الكفر المناقضة لأصل أصول الإسلام، بشرط أن يكون قلبه مطمئنًا بالإيمان، وفي قصر الصلاة الرباعية في السفر وإن طال.

وفي الجهاد اختصار الصلاة إلى ركعة في حال اشتداد القتال، وفي حال الهرب من العدو يُومئ الهارب في صلاته إيماءً، والرخصة للمريض يصلي عند العجز والمشقة قاعدًا، فإن لم يستطع فعلى جنب.

وكذا في الصيام يرخص للمسافر والمريض أن يُفطِر في شهر رمضان.

وكذا في الحج إذا حصره العدو عن أداء الحج يجوز له التحلل من الإحرام بالحج والعمرة.

وكل هذه من أصول الإسلام، ولا يشترط الإكراه في أكثرها، ولا يخفى أن هذه الرخص كلها روعي فيها مصالح العباد، ومن شاء التفاصيل والأدلة فليرجع إلى كتابي «سماحة الشريعة الإسلامية»، وإلى كتابي «رد الصارم المصقول»، وإلى كتب الفقه وشروح الأحاديث في هذا المجال.

وأقول: لو كان خصومي في هذه المسائل من الروافض أو غيرهم من أهل الضلال لاقتنعوا وسكتوا، ولكن الحدادية الشريرة المسفسطة لا تسكت ولا تخجل من المكابرة والشغب، فهم على مذهب: عنز ولو طارت (!)

أما مسألة عدم التأدب مع الله تعالى ورسوله ﷺ: فمن أكاذيب أبي الحسن المصري وأنصاره وخياناتهم، وقد رددت أنا وغيري هذه الافتراءات بالأدلة والبراهين على كذبه وكذب حزبه، وقد نشرت هذه الردود في مقالين لي، أحدهما: «الكر على أهل الخيانة والبتر»، وثانيهما: «إدانة أبي الحسن في تصديقه

الكذب وتطاوله بالأذى والمن»، يثبتُ فيهما خيانات أبي الحسن وصاحبه (يزن).

ورد ثالث لأبي عمر العتيبي، سماه «إرواء الغليل في الدفاع عن الشيخ العلامة ربيع المدخلي حامل لواء الجرح والتعديل». بيّن فيه أكاذيب وافتراءات أبي الحسن وأعوانه المبطلين، وتراجع أبو الحسن عما يتعلق بالله، وأصرَّ ظلمًا على كذباته الأخرى.

وكنتم معنا ضد هذه الأكاذيب فلماذا انقلبتم على أعقابكم عن منهج السلف، وأوغلتم في الفتن أكثر من أبي الحسن، وصرتم ترددون أكاذيب أبي الحسن بين الحين والآخر أكثر منه رغم علمكم بأنها كذب، «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ».

فأنتم كذابون في هذه المسألة وغيرها، فلا يهمنكم تقلكم للكذب ورمي الأبرياء، وأنا -ولله الحمد- ممن يذبُّ عن الله تعالى ودينه ورسوله ﷺ والصحابة الكرام وعن أهل السنة والجماعة، وأعظم الله حق تعظيمه، وأحب الله ورسوله، وأُجلُّ هذا الرسول وأوقره، وأحب كتاب الله وسنة رسوله، وأتمسك بكل ما جاء به محمد ﷺ من عقيدة ومنهج وعمل وأخلاق.

وهذه عقيدتي، وعلى ذلك أوالي وأعادي، وإلى ذلك كله أدعو، وعنه أذب، وردودي على من يخالف هذه العقيدة وهذا المنهج كثيرة ومنتشرة، ومن قال فيَّ غير هذا فهو أفَّاك مبين، ومن وقف على هذه الافتراءات من أهل الحقِّ والهدى يقول: (سبحانك هذا بهتان عظيم).

وردودي على من يطعن في الله تعالى، أو في كتابه، أو سنة رسوله ﷺ، أو يطعن في الصحابة الكرام أو يكفرهم مشهورة ومنشورة في الآفاق، وليس للحدادية من ذلك شيء، بل هم حرب على أهل السنة السابقين واللاحقين، وسِلْمٌ لأهل البدع والضلال أجمعين.

قال البحريني في (ص٢) من بركاته:

(ومسألة نصيحة أهل البدع، والجلوس معهم للنصح -زعم-، ومسألة سفر وسلمان والقرني، وغير ذلك مما بينه أهل العلم بالأدلة من الكتاب والسنة،

وأقوال السلف في تبيين خطئه ومع هذا كله ما زال يجادل في الله بغير علم ولا هدًى ولا كتاب منير ليضل عن سبيل الله ﷻ).

أقول: مسألة نصيحة أهل البدع والجلوس معهم للنصح فأنا لا أذهب إلى بيوتهم ومجالسهم، فإذا جاءني أحد منهم إلى بيتي ناصحته وبينتُ له الحق، وهذا ليس بعيب.

فقد كان المنافقون يحضرون مجالس النبي ﷺ، فيناصحهم، ويبين لهم الإسلام والحق.

وهذا الشيخ ابن باز رحمه الله يأتيه أهل البدع وأهل التحزب إلى مجلسه، فيناصحهم، ويبين لهم الحق.

وهذا المفتي وهيئة كبار العلماء يأتيهم أهل البدع في رابطة العالم الإسلامي وفي مجالسهم أيضًا وينصحونهم فيما أعتقد، ولا أعرف أحدًا من العلماء قال لي: أنت تجالس أهل البدع، ولا أحد رد عليَّ من العلماء في هذا الأمر، فهذا من كيسك المشحون بالأكاذيب.

ولعل هذا من عادتك تخالط أهل البدع لجمع الأموال؛ لتأكلها باسم الإسلام أو باسم غيره.

ومسألة سفر وسلمان والقرني لا أدري ما هي إلا الخصومة التي وقعت بيننا وبينهم، وردي على سلمان وردي على سفر مشهوران، وردودي على شيخهم سيد قطب مشهورة، وخصومتهم وخصومة حزبهم لنا مشهوران.

لكن أين ردود الحدادية القديمة والجديدة على سيد قطب وعلى هؤلاء؟

(رمتني بدائها وانسلت).

وكيف يرد عليهم من هم أسوأ حالًا منهم، وأغرق في عداوة أهل السنة وحربهم؟

ومتى بيَّن أهل العلم هذه الأشياء التي تفتريها عليَّ؟ متى بينوها ضدي من الكتاب والسنة وأقوال السلف؟ ومتى جادلتهم أنا بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير؛ لأدحض المنهج السلفي؟

بل أنت وحداديتك تجادلون بالباطل لتدحضوا به المنهج السلفي.

ما رأت عيناي ولا سمعت أذناي أكذب من هذا الأهوج.

وكل من يعرف ربيعًا يرفض هذه الأكاذيب، ويرمي بها في وجه هذا الأصيل في الكذب، وفي وجه من ينشرها من الحدادية الأثيمة التي لا يمكن لها أن تعيش ويستمر موقعها إلا على الكذب وبالكذب.

ولهذا الرجل هذيان كثير بالأكاذيب والتشبع بما لم يُعط عشر معشاره تركته؛ إبعادًا للقارئ عن سماعه ورؤيته؛ لأنه تمجه الطباع الشريفة والعقول الزكية، ويقبله أمثاله في الإفك، فالأرواح جنود مجندة، وإن الطيور على أشكالها تقع.

قال البحريني في (ص٤) من بركانه:

(ولذلك ترى شيعته وأتباعه على هذا الفهم السقيم، بل ترى من منهجهم المنحرف تعاونهم الآن مع الإخوانية، ومنهم من يتعاون مع السرورية، ومنهم من يتعاون مع التراثية، ومنهم من يتعاون مع اللادينية وهكذا، فمن أصولهم الآن التمييع، ورأيناهم، وضربنا أمثلة وأدلة على ذلك في الدروس أو في الإنترنت، وهذا المنهج المميّع جرهم إلى مخالفات كثيرة لمنهج السلف الصالح والآن مع ذكر مناقشه[1] في مسائل الإيمان).

أقول:

رمتني بدائها وانسلت؛ فالسلفيون بريئون مما رماهم به هذا الجهول.

وقد نقل بعض تلاميذ فوزي مناصرته للروافض والإخوان المسلمين والصوفية، ونشروا هذا في موقعهم (أهل الأثر)، ثم لا يُرى التعاون مع الفرق المذكورة إلا بين موقعهم وشبكتهم الأثرية وبين الحزبيين والصوفية؛ فهم يتبادلون المعلومات الطاعنة ظلمًا في السلفيين، وينقلون عن شبكة الحدادية، والحدادية تنقل عنهم؛ بل يدافعون عن صوفية الجزائر في شبكتهم، ويحاربون أهل السنة من أجلهم.

---

(١) كذا

وكتب وأشرطة فوزي البحريني لا تروج إلا في أوساط الحزبيين وأهل البدع، والحدادية يعرفون ذلك، والحزبيون وأهل الضلال فرحون جدًّا بفتنة الحدادية ضد السلفيين.

وقال البحريني في (ص٤-٥) من بركانه:

(فقوله: «الإيمان قول وعمل واعتقاد ويزيد وينقص» إلى هاهنا وافق السلف، أما قوله: «حتى لا يبقى منه إلا مثقال ذرة» فهذا تضليل ليس في[1] تفصيل، وهو مخالف لمنهج السلف، فهو لا يقول كما قال السلف: «حتى لا يبقى منه شيء» كما نطقت الآثار في ذلك، وبيَّنَّا هذا الأمر في الرد عليه.

وربيع المدخلي في ذلك لم يتبع الآثار السلفية، والأقوال الأثرية، وهو يدعي اتباع الأثر وأقوال السلف، فما باله هنا يخالف ولا يريد أن ينظر في قول السلف في هذا بأن الإيمان قول وعمل واعتقاد ويزيد وينقص، وينقص حتى لا يبقى منه شيء؛ لأن الإيمان أما أن يبقى منه شيء[2]، وهذا بالنسبة كما بيَّنَّا للمسلم إن بقي من إيمانه شيء فهو مسلم، فممكن أن يبقى منه ذرة أو أدنى من ذلك كما نطقت الأدلة بذلك، وبينت هذا في كتابي «القناعة في شذوذ زيادة لم يعملوا خيرًا قط في حديث الشفاعة»، ونقلت عن السلف في هذا، وأقوال أهل العلم.

فالروايات تبين بأن هؤلاء العباد من المسلمين الذين دخلوا النار بسبب ذنوبهم وضعف إيمانهم، ومنهم من يكون إيمانه بقدر الذرة من الخير بقلبه، وهذا لا يكن[3] إلا من المسلم، ثم يخرجون من النار لبقاء شيء من الخير فيهم»[4].

أقول: انظر أولًا إلى حكمه على قولي: «الإيمان قول وعمل يزيد وينقص حتى لا يبقى منه إلا مثقال ذرة» بأنه تضليل، وأدرك خطر هذا الرجل ومنهجه على

---

(١) كذا.

(٢) كذا.

(٣) كذا.

(٤) وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا توجب أنت وفرقتك الحدادية زيادة (حتى لا يبقى منه شيء)، وتبدعون وتحاربون من لا يقولها؟!

السلف وعلى أحاديث الشفاعة وقائلها - عليه الصلاة والسلام- .

ثانيًا : إذا كان هذا حكمه على قولي : «الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص. . . » إلخ فما حكمه على من يقول: إن الإيمان قول وعمل، ولم يقولوا : يزيد وينقص، وهم ألف ويزيدون من شيوخ البخاري؟ ولا يزيدون ما أوجبه الحدادية، ويرى هذا البحريني أن تركه تضليلًا؟

وما حكمه على من يقول مثل قولي هنا : الإيمان قول وعمل واعتقاد، يزيد وينقص. . . إلخ، ولا يزيدون عليه ما اشترطه الحدادية، وهم مئات الأئمة، أليس مقتضى قوله أن يحكم على هؤلاء الأئمة بالضلال والتضليل؟

١- وقوله. (وهو مخالف لمنهج السلف، فهو لا يقول كما قال السلف: (حتى لا يبقى منه شيء) كما نطقت الآثار في ذلك).

أقول: قوله : (وهو مخالف لمنهج السلف، فهو لا يقول كما قال السلف: حتى لا يبقى منه شيء).

فهذا افتراء منه على السلف ومنهجهم؛ فالصحابة والتابعون أجمعوا على القول بأن الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص، ولم ينقل عن أحد من الصحابة ولا من التابعين أنه قال: (وينقص حتى لا يبقى منه شيء).

ثم إن سفيان أصل كلامه هنا ما يقوله من قبله من الصحابة والتابعين، وللتوضيح ننقل أقوال سفيان بن عيينة في الإيمان:

١- قال أبو بكر الحميدي في أصول السنة (ص٤١): «وسمعت سفيان بن عيينة يقول: الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص، فقال له أخوه إبراهيم ابن عيينة: يا أبا محمد لا تقل: ينقص، فغضب وقال: اسكت يا صبي، بل حتى لا يبقى منه شيء».

٢- قال الخلال في السنة (٣/ ٥٨٣) : «وأخبرنا أبو داود سليمان بن الأشعث قال: سمعت أبا عبد الله وذكر ابن عيينة قال سمعته يقول: الإيمان يزيد، وسمعت أبا عبد الله قال: سمعت سفيان يقول: لا يعنف من قال: الإيمان ينقص».

٣- وقال الخلال في السنة (٣/ ٥٩٢): «أخبرنا عبد الله بن أحمد قال:

حدثني أبي قال: سمعت سفيان قال: الإيمان قول وعمل ويزيد».

وقال اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٥٥-١٥٦): «اعتقاد سفيان بن عيينة رضي الله عنه:

٣١٦- أخبرنا عبيد الله بن محمد بن الوجي قال: حدثنا محمد بن إسحاق بن عباد التمار قال: حدثنا عبد العزيز بن معاوية قال: حدثنا محمد بن عبد الجبار السلمي قال: حدثنا بكر بن الفرج أبو العلاء قال: سمعت سفيان بن عيينة يقول: السنة عشرة فمن كن فيه فقد استكمل السنة، ومن ترك منها شيئًا فقد ترك السنة:

إثبات القدر، وتقديم أبي بكر وعمر، والحوض، والشفاعة، والميزان، والصراط، **والإيمان قول وعمل**، والقرآن كلام الله، وعذاب القبر، والبعث يوم القيامة، ولا تقطعوا بالشهادة على مسلم».

أقول:

انظر أولًا: ما حكاه أبو بكر الحميدي عن سفيان أنه قال: «الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص»، حيث اقتصر سفيان على ما قاله الصحابة والتابعون، ولم يزد عليه شيئًا، لكن لما أغضبه أخوه، وقال له: لا تقل: ينقص، زاد على ذلك: «بل حتى لا يبقى منه شيء» في حال غضبه، ولعله لم يقل هذه الزيادة طول عمره.

ثانيًا: قال الإمام أحمد وهو أبو عبد الله أنه سمع ابن عيينة يقول: الإيمان يزيد، وأنه سمعه يقول: «لا يُعنف من قال: الإيمان ينقص».

١- فلم يذكر الزيادة التي رواها عنه الحميدي في حال غضبه، وهي قوله: «بل ينقص حتى لا يبقى منه شيء».

بل اقتصر على قوله: «الإيمان يزيد»، فيا ويله من بطش الحدادية.

٢- وسمعه الإمام أحمد يقول: «لا يُعنف من قال: الإيمان ينقص»، وكأنه يشير إلى من يتورع من أئمة السنة عن ذكر النقص، ويعبر بدلًا عنه بالتفاضل؛ كابن المبارك وعبد الرحمن بن مهدي.

ثالثًا. سمع الإمام أحمد سفيان بن عيينة مرة أخرى يقول: «الإيمان قول وعمل ويزيد».

ولم يذكر كلمة «وينقص».

رابعًا: سمعه عبد الرزاق يقول: «الإيمان قول وعمل يزيد وينقص».

خامسًا: سمعه بكر بن الفرج أبو العلاء يقول: «والإيمان قول وعمل»، ولم يذكر الزيادة ولا النقص.

فما هو حكم الحدادية عليه، ومنهم فالح وفوزي البحريني؛ حيث لم يقل مرات: (وينقص حتى لا يبقى منه شيء)، بل يقتصر في بعض أقواله على قوله: «الإيمان قول وعمل»، ولا يذكر الزيادة ولا النقص؟

فهل بقي للحدادية متعلق لحربهم على أهل السنة سنوات أخرى إذا اقتصروا على ما أجمع عليه الصحابة والتابعون، بل أتباع التابعين، ومنهم سفيان ابن عيينة وأكثر من ألف شيخ من شيوخ البخاري، ولم يلتزموا هذه الزيادة، ولم يلزموا بها غيرهم -رحم الله الجميع-.

ألا يرى القارئ أن تبديعهم لمن لا يقول بهذه الزيادة التي أوجبوها جريمة كبرى منهم تنسحب على أهل السنة السابقين واللاحقين، وعلى رأسهم الصحابة والتابعون؟

اللهم إنا نعوذ بك من الجهل والبغي والغلو المفتعل، ومن مسلك الخوارج في رمي أهل السنة كذبًا وزورًا بالإرجاء.

٢- قوله عني: (وهو يدعي اتباع الأثر وأقوال السلف، فما باله هنا يخالف ولا يريد أن ينظر في قول السلف في هذا بأن الإيمان قول وعمل واعتقاد ويزيد وينقص، وينقص حتى لا يبقى منه شيء).

أقول: إني -والحمد لله- وإخواني متبعون للكتاب والسنة وآثار السلف وأقوالهم في كل أبواب الدين، وبالأخص الإيمان والعقائد والمناهج، ندعو إلى ذلك، ونوالي على ذلك ونعادي، والذي يخالف أقوالهم ومنهجهم هم أهل البدع، ومنهم الحدادية الذين يخالفون السلف في كثير من أصولهم، ومنها هذا الأصل قد خالفوهم فيه، وهذه المخالفة تقتضي تبديع السلف حتمًا.

٣- قوله معللًا لما ادعى أنه منهج السلف، -وهو كاذب في دعواه-: (لأن

الإيمان أما أن يبقى منه شيء، وهذا بالنسبة كما بينًا للمسلم، إن بقي من إيمانه شيء فهو مسلم، فممكن أن يبقى منه ذرة أو أدنى من ذلك كما نطقت الأدلة بذلك، وبينت هذا في كتابي القناعة في شذوذ زيادة لم يعملوا خيرًا قط في حديث الشفاعة).

أقول:

انظر إلى هذا الجاهل كيف يخالف السلف في قضايا الإيمان وغيرها بجهل، وكأن الخلاف بين أهل السنة والخوارج والجهمية إنما هو في الكفار والمرتدين!

إن الخلاف بين أهل السنة وبين الخوارج ومن تابعهم إنما هو في عصاة المسلمين الموحدين الذين ماتوا على الإسلام، لكن ماتوا وهم مصرون على الكبائر، لا في الكفار.

فالخوارج والمعتزلة يقولون: مصيرهم إلى النار خالدين فيها أبدًا.

وأهل السنة يقولون: إنهم تحت مشيئة الله؛ إن شاء عذبهم على قدر ذنوبهم، ثم يخرجهم الله بشفاعة الشفعاء وبرحمته، حتى يخرج من دخل النار منهم، ولو كان عنده مثقال ذرة من إيمان، أو أدنى من مثقال ذرة، وإن شاء عفا عنهم، وأدخلهم الجنة بدون عذاب، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾، إلى غير ذلك من الأدلة لأهل السنة في هذا الباب.

ثم الخلاف بين أهل السنة والخوارج والمرجئة في زيادة الإيمان ونقصانه، إنما هو في زيادة إيمان المؤمن ونقصانه، لا في زيادة إيمان الكافر ونقصانه، إذ هو كافر، فلا يقال: إيمانه يزيد وينقص، والخلاف أيضًا إنما هو في مصير عصاة المسلمين.

وكلام هذا الرجل يوحي أن هذه المعارك التي يديرونها على السلفيين إنما هو في الكافر، وقاتل الله الجهل والكذب.

وقد عرف مذهب السلف ومنهم الصحابة والتابعون أن الإيمان يزيد وينقص، ولم يقل أوائلهم: وينقص حتى لا يبقى منه شيء، ومن بعدهم منهم من يقول: الإيمان قول وعمل، ومنهم من يضيف: يزيد وينقص، ومنهم وهم القليل قد

يقول: يزيد وينقص حتى لا يبقى منه شيء، ولكنه لم يقل بوجوب القول بهذه الزيادة، ولا يشترط القول بها، ولا يبدع من لا يقول بها.

وهؤلاء القلة يقولون في غالب أحوالهم: الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص، ولا يذكرون هذه الزيادة التي يوجبها الحدادية.

ومن يشترط القول بها ويوجبه ويبدع من لا يقول بهذه الزيادة كالحدادية، فليأتوا بأدلتهم على ذلك من الكتاب أو السنة أو الإجماع، وإلا فهم أهل ضلال وفتن، وهم يسيرون على طريقة الخوارج في رمي أهل السنة بالإرجاء، وفي التعنت والغلو.

وتضعيفه لزيادة لم يعملوا خيرًا قط، وحكمه عليها بالشذوذ من جهله وجرأته على سنة رسول الله ﷺ وعلى صحيح الإمام مسلم الذي تلقته الأمة بالقبول، وحكموا بصحته إلا قليلًا منهم تكلموا عليها بأدب، ولم يرجفوا عليها وعلى مسلم مثل أراجيف وتهاويل هذا المتهور، وليست هذه الزيادة مما انتقده أولئك العلماء الأدباء النبلاء.

وقد بيَّن جهله وتهوره أخونا محمد موسى أبو سلمان في رد رصين، بيَّن فيه جهل هذا الرجل ومجازفاته.

وقوله: (فالروايات تبين بأن هؤلاء العباد من المسلمين الذين دخلوا النار؛ بسبب ذنوبهم، وضعف إيمانهم، ومنهم من يكون إيمانه بقدر الذرة من الخير بقلبه، وهذا لا يكن إلا من المسلم، ثم يخرجون من النار لبقاء شيء من الخير فيهم)، لا يغني عنه شيئًا، وهو يشترط زيادة (حتى لا يبقى منه شيء).

فهذا من تلبيساته التي يستر بها سوأة غلوه وتهوره، والحمد لله الذي فضحه وفرقته بهذا البحث وغيره.

ثم ذهب يذكر أحاديث الشفاعة كأنه يخاصم قومًا ينكرون الشفاعة، أو يستر عورته في إرجافه على حديث من أحاديث الشفاعة.

ساق هذا البحريني شيئًا من أحاديث الشفاعة، ثم قال في (ص٧) من بركانه:

(وهذه الأحاديث تدل على أن الله تعالى يعذب قومًا من أهل الإيمان ثم

يخرجهم بالشفاعة، وهذه بالنسبة للمسلمين بنقص إيمانهم حتى يبقى في قلوبهم ذرة أو أدنى من ذلك من إيمان كما في الروايات الأخرى، وبين ذلك ابن رجب وغيره من العلماء كما في كتابه (التخويف من النار).

لكن ممكن ألا يبقى من إيمان العبد شيء كما بين السلف، فكان مثلًا مسلمًا فارتد فلم يبقى من إيمانه شيء[1] لتركه العمل كاملًا، والذي يقول بخلاف ذلك فهو على مذهب المرجئة؛ لأنه يقول بأن الإيمان لا ينتهي من قلب العبد فمهما يفعل العبد سيبقى إيمانه، وهذا خلاف مذهب السلف بأن الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء، فالإيمان يمكن أن يزول بالكلية، وهذا مذهب السلف وأهل السنة والجماعة).

أقول:

١- انظر إلى قوله: (يعذب قومًا من أهل الإيمان ثم يخرجهم بالشفاعة)، فلم يقل يعذب قومًا من أهل الكبائر الذين ماتوا وهم مصرون عليها.

٢- وانظر إلى قوله: (وهذه بالنسبة للمسلمين...) إلخ.

فهل هناك من يعتقد من المسلمين أن هناك شفاعة للكافرين والمرتدين والمنافقين؟

٣- وانظر إلى قوله: (لكن ممكن ألا يبقى من إيمان العبد شيء كما بين السلف، فكان مثلًا مسلمًا فارتد فلم يبقى من إيمانه شيء لتركه العمل كاملًا).

أقول: وهل هناك خلاف بين أهل السنة وغيرهم في المرتدين وأنهم أشد كفرًا من الكفار الأصليين وفي الغالب تحصل الردة دفعة واحدة بدون تدرج كما حصل للمرتدين الذين قاتلهم أبو بكر والصحابة -رضوان الله عليهم-؟

وقوله: (لتركه العمل كاملًا)، يعني: المرتد، وكأن هذا المرتد لم يترك الإيمان.

٤- وانظر قوله: (وهذا خلاف مذهب السلف بأن الإيمان ينقص حتى

---

(١) كذا

لا يبقى منه شيء).

أقول: إن كلامه هذا يفيد أن السلف جميعًا يقولون: إن الإيمان ينقص وينقص حتى لا يبقى منه شيء، وأنهم يلتزمون ذلك ويشترطونه كما هو مذهب الحدادية، وقد عرفت مما سلف أن معظمهم لا يلتزمون القول بأن الإيمان ينقص وينقص حتى لا يبقى منه شيء، ولا يشترطونه.

٥- **وانظر إلى قوله:** (فالإيمان يمكن أن يزول بالكلية وهذا مذهب السلف وأهل السنة والجماعة).

أقول: ومن ينكر أن الإيمان يمكن أن يزول بالكلية، فحتى المرجئة لا يقولون لا يمكن أن يزول الإيمان بالكلية، وعندهم في كتبهم أحكام الردة، ويكثرون من هذه الأحكام، أما الخوارج فإنهم يغلون في دينهم حتى يحكموا بالكفر على عصاة المسلمين، ويحكموا بخلودهم في النار.

ومن يتأمل هذا الكلام يدرك أن الرجل جاهل غبي، ويهرف بما لا يعرف، ومع هذا يزعم بأنه قائم بمذهب أهل السنة والجماعة.

لقد هزلت حتى بان من هزالها كلاها وحتى سامها كل مفلس

ولقد اتخذ الحدادية هذا الجاهل وأمثاله رءوسًا، فيصدق عليهم قول النبي ﷺ: **«إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالمًا اتخذ الناس رءوسًا جهالًا، فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا»**.

ثم ساق قولًا لابن عثيمين وقولًا للفوزان وقولًا لفالح الحربي لإثبات أنه يمكن زوال الإيمان بالكلية، ومن المهازل عده فالحًا من العلماء المعتد بأقوالهم، وهو يرد أقوال الأئمة الكبار ويرد حججهم.

قال فوزي في بركانه بعد أن رد على قولي: «إن الإيمان يزيد وينقص»، وبعد أن أوهم الناس أني أقول: إن العمل شرط كمال في الإيمان، وبعد سوقه لكلام يزعم أنه رد من العلماء لقولي.

قال في (ص٨) من بركانه:

(فأما إنكاره لفظ: (ينقص حتى لا يبقى منه شيء) فنرد عليه من أقوال السلف وهو يدعي بأن السلف قالوا وقرروا بأن العمل من الإيمان، وأن الإيمان قول وعمل واعتقاد يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي، وهو يقول بذلك فقط، لأن ذلك من أقوال السلف، نقول كذلك: (بأن الإيمان ينقص ينقص حتى لا يبقى منه شيء) من أقوال السلف، فلماذا لا يأخذ بهذه الآثار، وهو في الحقيقة لا يريد أن يقول قد أخطأت في ذلك وأتوب[1] إلى الله ﷻ).

أقول:

وفي هذا الكلام من الكذب ما لا يجرؤ عليه إلا كبار محترفي الكذب.

١- فأنا أول من حارب القول بأن العمل شرط كمال في الإيمان أو شرط صحة في الإيمان، وكررت إنكار ذلك سنوات وإلى يومي هذا.

٢- وأنا قلت وأقول: إن الإيمان قد ينقص حتى لا يبقى منه شيء[2]، وقلت هذا أو معناه في الشريط الذي ناقشه في بركانه هذا.

ولكني لا أعلم أحدًا من السابقين ولا من اللاحقين اشترطه في تعريف الإيمان إلا الحدادية الجاهلة الحاقدة على أهل السنة، والذي من مقتضاه تضليل السلف كلهم.

فحتى الذين قالوه من السلف يقتصرون في معظم أحوالهم على القول بأن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، ولا يزيدون، وبعضهم يقتصر على القول بأن الإيمان قول وعمل، كما نقل ذلك البخاري عن ألف شيخ وزيادة من شيوخه.

٣- أنا لم أنكر هذه الزيادة، ولا أنكر على من يقولها، فقوله عني: (فأما إنكاره لفظ: ينقص حتى لا يبقى منه شيء...) إلخ فمن أكاذيبه، وصرحتُ بهذه

---

(١) انظر إليه كيف يعتبر عدم ذكر (حتى لا يبقى منه شيء) خطأً يستوجب التوبة إلى الله، واعرف اعتقاده في وجوب هذه الجملة، وأدرك مراوغاته حولها.

(٢) انظر أقوالي في هذا (ص٦٤-٦٧) من هذا الرد.

الزيادة أو معناها في درس حضره المئات من أهل السنة من طلاب العلم، وسجل في الشريط الذي ناقشه هذا الأفاك الأثيم.

هذه الأكاذيب والخيانات تسقط قائليها وفاعليها عند المسلمين واليهود والنصارى، إلا عند الحدادية فإنها من المميزات والفضائل، ويرتفع شأن من يقولها ويفعلها عندهم، ومع ذلك فهم أهل السنة والجماعة عند أنفسهم وعند فوزي وفالح رغم أنوف أهل السنة وأهل الإسلام.

نقل فوزي الأثري في (ص٩-١٠) من بركانه عن عدد من العلماء أنهم قالوا بأن الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء، فقال:

(فيقول الإمام إسحاق رحمه الله: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص ينقص حتى لا يبقى منه شيء. وهذا الأثر أخرجه الخلال في السنة (ج٣ ص٥٨٢) وغيره بإسناد صحيح.

وكذلك وافق الإمام إسحاق بن منصور قول إسحاق رحمه الله بقوله: وأنا أقول بها. كما في مسائله (ج٢ ص٥٨٩).).

أقول: بل إسناده ضعيف؛ لأن في إسناده محمد بن حازم لا يُعرف، ولم أقف له على ترجمة، وأظن أن هذا الأشري يعرف هذا.

ثم من عجائب هذا البحريني أنه رأى نصين للإمام أحمد قبل قول إسحاق مباشرة:

أحدهما: رواه الخلال بإسناده إلى إسماعيل بن سعيد قال: سألت أحمد عمن قال: الإيمان يزيد وينقص؟ قال: هذا بريء من الإرجاء. السنة للخلال (٣/ ٥٨١).

وثانيهما: قال الخلال في السنة (٣/ ٥٨٢): وأخبرنا أبو بكر المروذي، وعبد الملك الميموني، وأبو داود السجستاني، وحرب بن إسماعيل الكرماني، ويوسف بن موسى، ومحمد بن أحمد بن واصل، والحسن بن محمد كلهم يقول: إنه سمع أحمد بن حنبل قال: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص.

ولم يردع هذان النصان هذا الأهوج عن التعلق بكلام إسحاق الذي لم يثبت

عنه.

الإمام أحمد يقول قولًا أجمع عليه الصحابة ومن تبعهم بإحسان من أئمة الهدى، فتركه هذا الظالم لنفسه، وينقل عن إسحاق قولًا لم يثبت عنه؛ ليحكم به على خصومه ربيع وإخوانه بأنهم مرجئة، ولا يبالي بذلك ولو عاد حكمه على أصحاب محمد ﷺ ومن تبعهم بإحسان.

ألا يدل هذا التصرف وهذا التعامل مع نصوص أهل العلم والإيمان على أن هذا الرجل من أهل الأهواء يأخذ ما يوافق هواه مهما كانت نتائجه وآثاره، ويخفي ما يخالف هواه ولو قام عليه الإجماع ودل عليه الكتاب والسنة؟!

وقال فوزي الأثري في (ص٩):

(وكذلك قول سفيان بن عيينة رحمه الله بأن الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء. كما أخرج ذلك الحميدي في أصول السنة (ص٤١)، والصابوني في الاعتقاد (ص٢٧٠)، واللالكائي في الاعتقاد (ج٥ ص١٠٣٢)، والعدني في الإيمان (ص٩٤)، وغيرهم بإسناد صحيح).

أقول:

إن هذا صحيح عن سفيان بن عيينة، ولكن هل التزم هذا القول: إن الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء، وهل ألزم به الناس، وهل أهل السنة التزموا ذلك؟

الجواب: لا، وكلا.

إذ كيف يلتزمون ويلزمون الناس بأمر لم يقم أي دليل على وجوبه؟

وكيف يلزمون الناس بأمر يتضمن تضليل السلف من الصحابة ومن تبعهم بإحسان؟

فهذا اللالكائي ينقل عن عدد من الأئمة منهم سفيان بن عيينة أنهم يقولون: إن الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص، ولم ينقل عنهم: (حتى لا يبقى منه شيء)، انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٥/ ١٠٢٨).

وينقل اللالكائي مرة أخرى بإسناده إلى عبد الرزاق أنه قال: «سمعت سفيان

الثوري وابن جريج ومالك بن أنس وسفيان بن عيينة يقولون: إن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص».

وبإسناد آخر إلى عبد الرزاق قال: «سمعت سفيان وابن جريج ومعمر يقولون: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص».

وينقل اللالكائي بإسناد آخر إلى عبد الرزاق أنه قال: «لقيت اثنين وستين شيخًا منهم معمر، والأوزاعي، والثوري، والوليد بن محمد القرشي، ويزيد بن السائب، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وسفيان بن عيينة، وشعيب بن حرب، ووكيع بن الجراح، ومالك بن أنس، وابن أبي ليلى، وإسماعيل بن عياش، والوليد بن مسلم، ومن لم نسمه كلهم يقولون: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص». انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٥/ ١٠٢٨-١٠٢٩).

وقال اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٥/ ١٠٣٥-١٠٣٦): «قول جماعة حفظ عنهم يعقوب بن سفيان:

أنا علي بن محمد بن أحمد بن بكر قال: نا الحسن بن محمد بن عثمان قال: نا أبو يوسف يعقوب بن سفيان قال: الإيمان عند أهل السنة الإخلاص لله بالقلوب والألسنة والجوارح، وهو قول وعمل يزيد وينقص».

وهذا الصابوني ينقل في اعتقاد أهل السنة (ص٨٣)، نشر مكتبة الغرباء، عن عدد من الأئمة منهم سفيان بن عيينة أنهم قالوا: إن الإيمان قول وعمل، فحسب، ولم يزيدوا على هذا.

فهؤلاء في ميزان الحدادية من غلاة المرجئة بما فيهم ابن عيينة؛ لأنهم لم يلتزموا شرطهم، ولا يغني ذلك عن ابن عيينة شيئًا، كما لم يغنِ عنا شيئًا قولنا أحيانًا: ينقص حتى لا يبقى منه شيء، نقول ذلك أكثر من سفيان، ومع ذلك فنحن مرجئة عند الحدادية، فكيف بسفيان الذي لعله لم يقله إلا مرة واحدة في حال غضب؟

قال البحريني الأشري في (ص٩):

(وأقر الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ ابن عيينة على ذلك بأن الإيمان ينقص حتى

لا يبقى منه شيء، كما ذكر ذلك الخلال في السنة (ج٣ ص٥٨٣) بإسناد صحيح.

وذكر الإمام أحمد كذلك من نسبته للإيمان: يزيد حتى يبلغ أعلى السموات السبع، وينقص حتى يصير إلى أسفل السافلين السبع، كما ذكر عنه ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (ج٢ ص٢١٠) وهو صحيح).

أقول:

أ- نعم أقر الإمام أحمد سفيان على قوله، لكن هل أوجبه الإمام أحمد أو غيره على الناس؟

ب- وقوله: (وذكر الإمام أحمد كذلك من نسبته للإيمان: (يزيد حتى يبلغ أعلى السموات السبع، وينقص حتى يصير إلى أسفل السافلين السبع، كما ذكر عنه ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (ج٢ ص٢١٠) وهو صحيح).

أقول: هذه مجازفة؛ إذ كيف يصح وفيه علل:

١- أن القاسم هذا لم يوثقه ابن أبي يعلى، ولم نقف له على ترجمة.

٢- أن في إسناده إعضالًا؛ حيث قال ابن أبي يعلى: وقال القاسم.

٣- أن رواة مسائل الإمام أحمد المعتبرين لم ينقلوا هذا النص الذي يعتبر غريبًا على الإمام أحمد وأساليبه.

٤- هات لنا ترجمة القاسم، وأثبت أنه من ثقات أصحاب الإمام أحمد.

قال الخلال في السنة (٣/ ٥٨٣): «وأخبرنا أبو بكر المروذي أن أبا عبد الله قيل له: كان ابن المبارك يقول: يزيد ولا ينقص، فقال: كان يقول: الإيمان يتفاضل، وكان سفيان يقول: ينقص حتى لا يبقى منه شيء».

فانظر كيف أقر الإمام أحمد قول ابن المبارك: الإيمان يتفاضل، مع أنه لم يقل بالنقص، وأقر سفيان على قوله: ينقص حتى لا يبقى منه شيء.

ولم يزجر موقف الإمام أحمد هذا المعتوه عن غطرسته وغلوه المفتعل عن الإرجاف على من يقول: الإيمان يزيد وينقص، وينقص حتى لا يبقى منه إلا مثقال ذرة، كما يقول: ينقص وينقص حتى لا يبقى منه شيء.

فإذا كان يرمي من يقول هذا بالإرجاء ويحاربه، فكيف بابن المبارك الذي لا يصرح بالنقص، ويعدل إلى قوله: (يتفاضل).

قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٧/ ٥٠٦-٥٠٧): «وكان بعض الفقهاء من أتباع التابعين لم يوافقوا في إطلاق النقصان عليه؛ لأنهم وجدوا ذكر الزيادة في القرآن ولم يجدوا ذكر النقص، وهذا إحدى الروايتين عن مالك.

والرواية الأخرى عنه وهو المشهور عند أصحابه كقول سائرهم: إنه يزيد وينقص، وبعضهم عدل عن لفظ الزيادة والنقصان إلى لفظ التفاضل، فقال: أقول الإيمان يتفاضل ويتفاوت، ويروى هذا عن ابن المبارك[١]، وكان مقصوده الإعراض عن لفظ وقع فيه النزاع إلى معنى لا ريب في ثبوته».

فانظر كيف أقر الإمام أحمد ابن المبارك على عدوله عن ذكر النقصان، ويروي ذلك للناس.

قال الخلال في السنة (٣/ ٥٨١): «أخبرنا محمد بن علي قال: ثنا صالح أن أباه قال: الإيمان بعضه أفضل من بعض يزيد وينقص، وزيادته في العمل، ونقصانه في ترك العمل؛ لأن القول هو مقربة[٢]».

وغير الإمام أحمد مئات من الأئمة يقولون: «إن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص»، ولا يقولون: حتى لا يبقى منه شيء.

وكثير منهم جدًّا من يقول: الإيمان قول وعمل، ولا يزيدون، ولم يوجد في وقتهم حدادية يشغبون عليهم ويبدعونهم[٣].

وهذا الإمام أحمد يقول كما نقل عنه الخلال (٣/ ٥٨١) فيمن يقول: الإيمان يزيد وينقص: هذا بريء من الإرجاء، وقال نحوه البربهاري.

قال البحريني في (ص١٠) من البركان:

---

(١) نقل الخلال في السنة (٣/ ٥٨٠)، بإسناده إلى محمد بن أبان، قال: قلت لعبد الرحمن بن مهدي: الإيمان قول وعمل؟ قال: نعم، قلت: يزيد وينقص؟ قال: يتفاضل كلمة أحسن من كلمة

(٢) لعلها: «مُقِرٌّ بها».

(٣) وحقيقتنا فيهم أنهم يقولون: يزيد وينقص.

(وكذلك قال الإمام البربهاري رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح السنة (ص٦٧) بأن الإيمان قول وعمل وعمل وقول ونية وإصابة، يزيد وينقص يزيد ما شاء الله، وينقص حتى لا يبقى منه شيء).

أقول: لا يعترض أهل السنة على قول الإمام البربهاري، وأهل السنة وأنا منهم يدرسونه ويقرونه ولا يعترضون عليه، وأنا واحد منهم، وقد درَّستُ كتابه كله وأعتز به، ثم هو لا يقصد الاعتراض ولا الاستدراك على أئمة السنة الذين يعرف أنهم يقتصرون على قولهم: (الإيمان قول وعمل يزيد وينقص)؛ بل هو يقول: «ومن قال: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، فقد خرج من الإرجاء أوله وآخره»، شرح السنة له (ص٨٠)، نشر مكتبة العلوم والحكم بمصر.

ولم يرجف عليهم -وحاشاه- بالرعود الصواعقية، ولا البراكين الفوزية الأشرية.

فما رأي الحدادية في قول الإمام البربهاري هذا؟

ثم هذا الإمام أحمد يقول في أصول السنة (ص٥٨): «الإيمان قول وعمل يزيد وينقص»، ولم يذكر هذه الزيادة: (حتى لا يبقى منه شيء).

وإلى جانبه مئات من أئمة السنة، ومثلهم الصحابة والتابعون لا يأتون بهذه الزيادة.

ونقل اللالكائي بإسناده في شرح السنة (٢/ ١٩٨) ط (دار طيبة)، عن ابن أبي حاتم أنه قال: «سألت أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار، وما يعتقدان من ذلك، فقالا: أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازًا وعراقًا وشامًا ويمنًا فكان من مذهبهم: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص».

وهذا الحافظ أبو أحمد الحاكم ينقل في كتابه شعار أصحاب الحديث (ص٢٧-٢٩) ينقل بإسناده عن عمير بن حبيب، وابن عباس، وأبي هريرة، وأبي الدرداء، وعن مالك، والأوزاعي، وابن جريج، والثوري، ومعمر، ومحمد بن مسلم، ومحمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان، والمثنى، وسفيان الثوري، أن

هؤلاء كلهم يقولون: إن الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص، إلا عن بعضهم فإنه يقول: إن الإيمان قول وعمل.

قال البحريني في بركانه في (ص١٠):

(وكذلك قال الإمام ابن منده رحمه الله في كتابه الإيمان (ج١ ص٣٤٥): «ذِكْرُ خبرٍ يدل على أن الإيمان ينقص حتى لا يبقى في قلب العبد مثقال حبة من خردل، وأن المجاهد[1] بالقلب واللسان واليد من الإيمان»، فهذا الإمام ابن منده يذكر هذا الأمر، وربيع ينقل منه ما يشاء ويترك من كتاب الإيمان لابن منده ما يشاء، فلماذا لا يقول بقول ابن منده هذا؟!).

أقول:

١- ما كان ردي على الحدادية إلا في قضية معينة من قضايا الإيمان، وهو أنهم أرجفوا في موقعهم في شبكة ما يسمى بـ(الأثري) ببعض الفتاوى بأن من قال: إن الإيمان أصل والعمل فرع (كمال)؛ فهو مرجئ، وكانت هذه الفتاوى إجابات على أسئلة منهم متكررة عمن يقول: الإيمان أصل والعمل فرع، فتأتي الإجابات بأن من قال: الإيمان أصل والعمل فرع؛ فإنه مرجئ (!)، وأرجفوا بهذا في شبكتهم مدة طويلة تزيد على السنة.

فجمعت أقوال بعض العلماء بأدلتها من الكتاب والسنة في هذه القضية المعينة، وهؤلاء العلماء هم: الإمام ابن منده، والإمام محمد بن نصر المروزي، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وأطلت النفس في النقول عنه، ومنهم الإمام ابن القيم، والحافظ ابن رجب، والإمام عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ، وسليمان بن عبد الله آل الشيخ محمد بن عبد الوهاب -رحمهم الله جميعًا-.

جمعت هذه الأقوال في هذه القضية في مقال عنوانه: «هل يجوز أن يرمى بالإرجاء من يقول: إن الإيمان أصل والعمل فرع».

فهل في هذا العمل خيانة عند الأمناء العقلاء؟

---

(١) كذا، وابن منده إنما قال: وأن المجاهدة.

وهل يلزمني أن أنقل كل أو جل كتاب الإيمان لابن منده، وهو في ثلاثة أجزاء كبار، وما أكثر عناوينه عن الإيمان؟

وهل يلزمني والواقع ما ذكرته أن أتحدث عن تعريف الإيمان وزيادته ونقصانه عند أهل السنة وأدلتهم على ذلك، ونقل الخلافات فيه بين الفرق، في حين لا يهمني إلا قضية معينة، أرجف عليها الحدادية حينًا من الدهر؟

ثم هذا الإمام ابن منده يقول في كتاب الإيمان (٢/ ٣٤١): «ذكر خبر يدل على أن الإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالأركان، يزيد وينقص».

فهذا تعريف الإيمان الذي أجمع عليه الصحابة والسلف، وهو في صميم الموضوع، يتركه فوزي البحريني وينقل ما يهواه؛ ليشغب به على أهل السنة.

فأي خيانة وأي مكر يرتكبه هذا الرجل؟

لقد رماني هذا الأهوج بدنبه الذي يلازمه في نقوله، فيأخذ ما يهواه، ويترك ما هو حجة عليه.

٢- يقول البحريني: (فلماذا لا يقول بقول ابن منده هذا؟).

أقول: بل أنت لماذا لم تقل بما أجمع عليه السلف، ولم تقتنع به أنت وحداديتك؟

ثم أقول: ومتى خالفت ابن منده وغيره في هذا؟

٣- ويقول البحريني الأفاك: (ومن هنا يتبين بأن ربيع[1] المدخلي لا يقول بقول السلف في هذه المسألة).

وأقول: ومتى خالفت السلف في هذه المسألة وفي غيرها؟

اثبت هذا بالنقول عني من كتبي وأشرطتي، وناقشني بأقوال السلف وأدلتهم، وتجنب في بحثك الخيانات والأكاذيب والتهاويل.

ثم لي الحق أن أقول: إنك أنت وحزبك المخالفون المشاقون للسلف؛ حيث

---

(١) كذا.

لم ترضوا بما أجمعوا عليه، وهو قولهم: (الإيمان قول وعمل يزيد وينقص)، ولم تقتنعوا به.

فأنتم توالون وتعادون على شيء لم يقله الصحابة ولا التابعون، ولا خطر ببالهم، ومن قال به بعدهم لم يشترطوه، ولم يلتزموه، ولم يلزموا به غيرهم، فأنتم المخالفون لهم حقًا.

وقال الإمام ابن قدامة في لمعة الاعتقاد (ص١٧٤) مع شرح الشيخ صالح الفوزان: «والإيمان: قول باللسان وعمل بالأركان وعقد بالجنان، يزيد بالطاعة وينقص بالعصيان».

وقال شيخ الإسلام في الواسطية (ص١٣٤) مع شرح الشيخ الفوزان: «ومن أصول أهل السنة والجماعة: أن الدين والإيمان قول وعمل، قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح، وأن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية».

وشرح العلامة الفوزان قول هذين الإمامين، ولم يشر من قريب ولا من بعيد إلى هذه الزيادة التي يوجبها الحداديون على أهل السنة، ويبدعون من لم يقلها.

قال البحريني في بركانه (ص١٠):

(وهكذا قال الإمام الأوزاعي رحمه الله: نعم حتى يكون مثل الجبال، وينقص حتى لا يبقى منه شيء، كما ذكر عنه الأصم في حديثه (ص١٥٣)، وكذلك اللالكائي في الاعتقاد (ج٥ ص١٠٣٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (ج١١ ص٤١) وإن كان في سنده ضعف[1]، لكن هذا الأثر يشهد له الآثار الأخرى للسلف).

أقول: مع اعترافك بضعف هذا الإسناد إلى الأوزاعي، فقد نقل عنه اللالكائي في (ص١٠٣٠) نفسها أنه قال: الإيمان يزيد وينقص، ونقل عنه

(١) بسبب أن في إسناده مُدرِك بن سليمان، قال فيه الحافظ في التقريب: مقبول، وليس هذا القول من كلام رسول الله ﷺ حتى تبحث له عن الشواهد والمتابعات.

اللالكائي في الصحيفة نفسها بإسناد آخر أن الإيمان يزيد وينقص.

ولم يذكر في هذين النصين الزيادة التي توجبها أنت وحزبك.

ألا يدرك القارئ أنك على منهج أهل البدع؛ تأخذ ما تزعم أنه لك، وتترك ما يدينك، ويدمغك بالفجور في الخصومة.

نعم، نقل هذا القول اللالكائي في كتابه شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة عن الأوزاعي، ونقل عنه وعن واحد وستين شيخًا غيره بإسناده في (٥/ ١٠٢٩) بأنهم والأوزاعي يقولون: الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص.

فهذه ثلاثة نقول عن الأوزاعي، يقول فيها بما يقول به أهل السنة جميعًا من أن الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص، ولا يزيد على ذلك.

ثم كل هذا لا يردعك عن الأقوال الظالمة الباطلة، ولا يوقفك عن اللدد في الخصومة.

فهل سبقكم أيها الحدادية أحد من السلف إلى الخصومة بهذه الجملة وتبديع من لم يقلها؟

فلماذا تخرج الذي تراه أنه لك بالمناقيش، وتخفي الذي هو عليك وإن كان مثل الشمس في الظهور والوضوح، وإن كان القائلون به أمثال الجبال الشامخة علمًا وإيمانًا، وإن كان يقول بقولهم إخوانهم الذين ترجف بهم؟

وقال البحريني في (ص١٠) من بركاته:

(وكذلك قول بشار الخفاق[1] رَحِمَهُ اللَّهُ: الإيمان قول وعمل ونية، يزيد وينقص، حتى يكون أعظم من الجبل وينقص حتى لا يبقى منه شيء، كما أخرج ذلك حرب في المسائل (ص٣٧٠) بإسناد صحيح عنه).

أقول: إن بشارًا الخفاف نفسه ضعيف.

قال البخاري في التاريخ (١/ ١٣٠): منكر الحديث.

---

(١) كذا مع الأسف، وهو بشار الخفاف؛ بفاء مكررة.

وقال ابن عدي في الكامل (٢/ ٤٥٧): وكان أحمد يحسن القول فيه.

قال الذهبي: وقال البخاري: تركت حديثه، وقال يحيى والنسائي: ليس بثقة.

وقال أبو زرعة: ضعيف.

وقال ابن عدي: قال عثمان: بلغني أن علي بن المديني كان يسيء القول في بشار الخفاف هذا.

ونقل الذهبي هذا النص بقوله: كان علي بن المديني حسن الرأي فيه، فالله أعلم أي النقلين أصح.

وقال أبو داود: كان أحمد حسن الرأي فيه ويكتب عنه، وأنا لا أحدث عنه.

ونقل ابن عدي عن البخاري أنه قال: بشار الخفاف كان ببغداد منكر الحديث.

وقال ابن عدي بعد حكاية الأقوال فيه: ويروي عن قوم ثقات، وأرجو أن لا بأس به.

وقال: وقد حدث عنه الناس، ولم أرَ في حديثه شيئا منكرًا، وقول من وثقه أقرب إلى الصواب ممن ضعفه.

وقال الحافظ في التقريب: ضعيف، كثير الغلط، كثير الحديث.

قال أبو حاتم في الجرح (٢/ ٤١٧): يتكلمون فيه وينكر عن الثقات، أنكر عن يزيد بن زريع عن شعبة عن عمرو بن مرة حديث الأشتر، وهو شيخ.

أقول: والذي يترجح لي ضعفه كما قال الحافظ؛ لأنه قد جرحه جرحًا قويًا عدد من الأئمة، وما ذكر عن الإمام أحمد ليس توثيقًا واضحًا، فلم يصفه بحفظ ولا ضبط، وما نقل عن ابن المديني لا يثبت إسناده، فهذان القولان لا يقاومان ذلك الجرح القوي من عدد من الأئمة، وهم المذكورون هنا وغيرهم مثل الحاكم أبي أحمد والخليلي وغيرهما، راجع تهذيب التهذيب (١/ ٤٤١-٤٤٢).

وقد أجرينا على أسانيد من قال بهذه الزيادة (ينقص حتى لا يبقى منه شيء)

الدراسة قبل سنين فلم يصح منها إلا قول سفيان بن عيينة، ولو كانت هذه الزيادة ضد ما يهواه هذا الرجل لدمرها بالرعود والصواعق والبراكين.

وقال البحريني في (ص١٠) من بركانه:

(وهذا كذلك قول الإمام ابن المديني رَحِمَهُ اللَّهُ عندما سئل عن الإيمان فقال: قول وعمل ونية، ثم قال: يزداد وينقص حتى لا يبقى منه شيء، كما ذكر عنه الثعلبي في تفسيره (ج٣ ص٢١٣).).

أقول: أين إسناده، وقد روى اللالكائي بإسناده (٥/ ١٠٣٤-١٠٣٥) إلى حنبل قال: «سمعت علي بن عبد الله بن جعفر بالبصرة سنة إحدى وعشرين يقول: الإيمان قول وعمل على سنة وإصابة ونية، والإيمان يزيد وينقص، وأكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا، وترك الصلاة كفر، ليس شيء من الأعمال تركه كفر إلا الصلاة، من تركها فهو كافر، وقد حل قتله».

فلماذا تترك كلام ابن المديني الذي ليس فيه ما تهواه، وهو مروي بإسناده في كتاب من كتب العقائد، أتنقل ما تهواه، وتترك ما لا تهواه؟ وتذهب إلى تفسير الثعلبي الذي لم يذكر إسناد قول علي بن المديني.

قال البحريني في (ص١٠) من بركانه:

(وكذلك قول عمر الواسطي رَحِمَهُ اللَّهُ هذا كما ذكر عنه الثعلبي في تفسيره (ج٣ ص٢١٣).).

أقول: أين إسناده، والثعلبي يروي بعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة بدون أسانيد؟

الفرق الهائل بين أهل السنة وبين الحدادية في الأخلاق والتراحم والعدل والإنصاف واحترام أهل السنة.

نقل الخلال في السنة (٣/ ٥٨٠) بإسناده إلى محمد بن أبان قال: «قلت لعبد الرحمن بن مهدي: الإيمان قول وعمل؟ قال: نعم، قلت: يزيد وينقص؟ قال: يتفاضل، كلمة أحسن من كلمة».

وقال الخلال في السنة (٣/ ٥٨٣): «وأخبرنا أبو بكر المروذي أن أبا عبد الله

قيل له: كان ابن المبارك يقول: يزيد ولا ينقص، فقال: كان يقول: الإيمان يتفاضل، وكان سفيان يقول: ينقص حتى لا يبقى منه شيء».

ونقل الخلال في السنة (٣/ ٥٨١) عن إسماعيل بن سعيد قال: «سألت أحمد عمّن قال: الإيمان يزيد وينقص؟ قال: هذا بريء من الإرجاء».

فعلى مذهب الحدادية: يكون عبد الرحمن بن مهدي، وعبد الله بن المبارك مبتدعة مرجئة؛ لأنهما لا يقولان: الإيمان ينقص؛ بل ابن المبارك يصرح بنفي النقص، ويستعيض عن النقص بذكر التفاضل، ويستعيض ابن مهدي عن الزيادة والنقصان بلفظ التفاضل ويراه أحسن.

وعلى منهجهم: من لا يبدع المبتدع فهو مبتدع، ولو كان من بدعوه من كبار أهل السنة.

وعلى منهجهم: هذا يكون الإمام أحمد مبتدعًا، وحاشى الجميع من البدعة والابتداع.

وبرأ الله الإمام أحمد وأهل السنة من الحدادية الحاقدة، ومن منهجهم الفاسد المدمر.

أنقل هذا وأنا أدين الله بأن الإيمان قول وعمل وسنة، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، ولكني أنقل هذا ليرتدع الحدادية عن غلوهم وتنطعهم على أهل السنة ورميهم بالإرجاء، ولو قالوا بملء أفواههم: إن الإيمان قول وعمل، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، وينقص حتى لا يبقى منه إلا مثقال ذرة، ولو قالوا: حتى لا يبقى منه شيء.

من منهج الحدادية: أنهم إذا وقعوا في باطل لا يرجعون عنه، ويدافعون عنه بالباطل والكذب، ويحاربون من ينكر عليهم هذا الباطل أشد الحرب وأشرسها، بل ويريدون أن يرغموا الناس على التسليم بباطلهم.

هل يعتبر مرجئًا من يقول ويعتقد أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص ولا يذكر جنس العمل، ولا يجعله ركنًا في تعريف الإيمان؟

قال فوزي البحريني في (ص١١) من بركانه:

(وأما قوله عن جنس العمل: فأخرجه من الإيمان بقوله: «جنس العمل: وهو لفظ لا وجود له في الكتاب والسنة، ولا خاصم به السلف، ولا أدخلوه في قضايا الإيمان»، انظروا أخرج العمل من الإيمان أو عن الإيمان بقوله: «ولا أدخلوه في قضايا الإيمان»، وهذا هو الإرجاء، وهذا هو الإرجاء، فهو أخرج العمل عن الإيمان، والسلف أدخلوه في الإيمان، وقالوا: هو جزء من الإيمان)[1].

أقول:

١- إني أكفر تارك العمل بالكلية؛ لكني أنهى عن استعمال لفظ (جنس)؛ لما يسببه من الفتن من باب سد ذرائع الشر والفساد.

وإذا كان لابد من التلفظ بلفظ (جنس) في التكفير، فما مصير الصحابة والسلف الذين لم يتلفظوا به في تكفير تارك العمل بالكلية؟

الجواب: هو مرجوع في منهج الحدادية.

وإذا كان النهي عن (جنس العمل) إخراجًا للعمل من الإيمان، فالذي لا يكفر تارك الصلاة مخرج هذا العمل العظيم من الإيمان، والذي لا يكفر تارك الزكاة والصيام والحج يكون مخرجًا لهذه الأعمال العظيمة من الإيمان.

فهؤلاء أولى أن يرموا بالإرجاء؛ لأنهم يخرجون -على منهج الحدادية- هذه الأعمال الكريمة ومباني الإسلام العظيمة من الإيمان، ونعوذ بالله من منهجهم وتأصيلاتهم الباطلة التي تنعكس بالشرور والتبديع والبلايا على أهل السنة والجماعة وأئمتهم الكبار.

---

(١) انظر أسوأ من هذا الإفك في كتاب هذا البحريني الذي سماه «القاصمة الحاقفة» (ص١٣١) وما بعدها، وانظر الجزء الرابع من «الفرقانية» له (ص١١) وما بعدها.

والذي يروي أحاديث الشفاعة، ومنها أنه يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله، وعنده أدنى أدنى أدنى مثقال ذرة من إيمان، يكون مرجئًا مخرجًا للعمل من الإيمان؛ لأنه لا يكفر من ترك الأعمال كلها إلا هذا المقدار الضئيل من الإيمان والعمل.

٢- إنني من أول حياتي العلمية دراسة وتدريسًا وكتابات أقول وأقرر وأدين الله من أعماق نفسي: بأن الإيمان قول وعمل، قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح، وأنه يزيد بالطاعات، وينقص بالمعاصي، وأزيد أحيانًا أنه ينقص وينقص إلى أن لا يبقى منه إلا مثقال ذرة، وأحيانًا أقول: وينقص وينقص حتى لا يبقى منه شيء.

واستخرج أحد الأصدقاء عقيدتي في الإيمان في كتيب، وسينشر في شبكة سحاب.

وكتبت في (جنس العمل) ثلاث مقالات في عام ١٤٢٥هـ بينتُ فيها مقاصد خصومة من استخدم هذا اللفظ من أربعة وجوه، ومنها: قصدهم رمي أهل السنة بالإرجاء، وأنهم رموا أعلام العصر مثل ابن باز والألباني وابن عثيمين -رحمهم الله- بأنهم ثالوث الإرجاء.

ثم قلت بعد ذلك: «وأنصح السلفيين أن يلتزموا بقول السلف الشائع المتواتر من أول عهد السلف إلى يومنا هذا، ألا وهو قولهم: إن الإيمان قول وعمل، قول بالقلب واللسان وعمل بالقلب والجوارح.

أو: إن الإيمان قول باللسان واعتقاد بالجنان وعمل بالأركان، يزيد بالطاعة وينقص بالعصيان.

أو كما قال الإمام أحمد رحمه الله: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص.

أو كما قال البخاري: كتبت عن ألف شيخ وزيادة ولم أكتب إلا عمن يقول الإيمان قول وعمل.

ونحو هذه العبارات الموروثة عن السلف التي لا تخرج عن هذا المعنى.

فالتزام عبارات السلف فيه رد لضلال المرجئة، وهو رد كاف شاف، وفيه أمان

وضمان للسلفيين من الاختلاف والقيل والقال، وحماية من استغلال التكفيريين لإطلاق بعض السلفيين لجنس العمل.

ومن أصول أهل السنة: وجوب سد الذرائع، ووجوب درء المفاسد، وتقديم درء المفاسد على جلب المصالح.

فإطلاق (جنس العمل) فيه مفاسد؛ لما فيه من الإجمال الموقع في اللبس؛ ولما يثيره من الاختلاف والفرقة؛ فيجب اجتنابه.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله زاجرًا عن إطلاق الألفاظ المجملة:

فعليك بالتفصيل والتبيين فالـ	إطلاق والإجمال دون بيان
قد أفسدا هذا الوجود وخبطا الـ	أذهان والآراء كل زمان

وهنا ملاحظة مهمة ينبغي لفت النظر إليها وهي أن الصورة التي ذكرها الأخ حمد -وفقه الله- لا يجوز لمسلم أن يتردد في تكفير صاحبها إن وجد، ولكنها في الوقت نفسه هي نظرية غير واقعية ولا عملية؛ إذ لا يتصور وقوعها من مسلم، والشرائع لم تبن على الصور النادرة كما قال الإمام ابن القيم رحمه الله.

فكيف نزج بدعوتنا وشبابنا في الصور المستبعدة أو المستحيلة، وتشحن النفوس وتضيع الأوقات في القيل والقال، بل توقع الشباب في الشبكة التي نصبها لهم التكفيريون، فإذا كان لابد من الكلام فيها فيكون من العالم الفطن عند الحاجة كأن يسأله تكفيري عن كفر تارك (جنس العمل) فيقول له: هذه كلمة مجملة، فماذا تريد بها فبين لي ما تقصده، فإن ذكر له صورًا باطلة ردها عليه بالحجة والبرهان، وإن ذكر الصورة السابقة قال له: هذا حق وأنا معك، ولكني أحذرك من التلبيس على الناس بذكر غير هذه الصورة.

فهذا ما أقوله وأنصح به السلفيين في هذه المسألة، وأنصحهم بشدة عن تعاطي أسباب الخلاف ومثيراته.

والحرص على ما يؤلف القلوب ويجمعها على الحق بالحكمة والرفق.

أسأل الله الكريم -تبارك وتعالى- أن يجمع كلمة أهل السنة والمسلمين عمومًا على الحق والهدى، وأن يجنبهم أسباب الخلاف والفتن».

انظر: كلمة حق حول جنس العمل (ص٤١٧-٤١٩) من المجموع الواضح.

فانظر بعد هذا كله كيف يحاربني الحدادية، ومنهم هذا الأفاك، كيف يحاربوني ويرموني بالإرجاء، ويرموني كذبا وزورًا بأنني أخرج العمل من الإيمان كما ترى في قول هذا الأهوج؟

فإذا كنت أرشدهم إلى التمسك بتعاريف السلف للإيمان، وأحثهم على ذلك، وأبيِّن لهم أن من أصول السلف: وجوب سد الذرائع، ووجوب درء المفاسد.

وأبيِّن لهم ما في لفظ (جنس) أو (جنس العمل) من الإجمال المؤدي إلى المفاسد، فلا يقبلون كل ذلك، ويستمرون في التعلق به رغبة في الفتن، واستهانة بمنهج السلف في سد الذرائع ودرء المفاسد، واستهانة بما قرره السلف في تعريف الإيمان.

ولو كان عندهم احترام للسلف ومنهجهم والتزام بمقرراتهم لما تعلقوا بـ (جنس العمل)، ولا زادوا على تعريفهم للإيمان اشتراط أنه لابد أن يزاد فيه: ينقص حتى لا يبقى منه شيء.

ولما استمر الحدادية في الإرجاف بـ (جنس العمل) خلفًا للتكفريين، وجعل زعيمهم فالح الحربي (جنس العمل) ركنًا في تعريف الإيمان، اضطررت أن أرد عليه هذا القول الذي لم يقله، ولم يفعله السلف.

ومما قلته في هذا المقال:

«وقولك في جنس العمل: (إنه أحد أركان تعريف الإيمان)، فأقول لك: إن السلف لما عرَّفوا الإيمان قالوا في تعريفه: الإيمان قول وعمل، وبعضهم يقول: قول وعمل واعتقاد... إلخ، وأنا عرَّفت الإيمان بما عرَّفه به السلف، وبيَّنتُ مذهب المرجئة الذين لا يُدخلون العمل في الإيمان، ولم أجد من ذكرَ لفظ (جنس العمل) في تعريف الإيمان.

فأسألك: هل السلف الذين لم يدخلوا لفظ (جنس) في تعريف الإيمان يكونون مرجئة عندك؟

وقولك: (هرب لما رأى الردود وأدرك خطأه)، من أنباك أنني هربت وكيف

أدركت أني أخطأت؟!

فوالله ما ازددت إلا يقينًا بصواب كل ما ضمته النصيحتان وبأهمية الأسئلة التي لم ترد عليها، وأنا متأكد أنك عاجز عن الرد عليها.

ووالله ما هربت عن مساءلتك عن الإيمان والإرجاء وجنس العمل، ولم يخطر ببالي -والعياذ بالله- هذا الهروب، ولو كان عندي خطأ ما خجلت ولا ترددت عن إعلان الرجوع عنه، وأعوذ بالله من الاستكبار والعناد.

ولقد هوشتم عليَّ بموضوع تارك جنس العمل، وأنا لم أتعرض في نصيحتي لتارك (جنس العمل) من حيث إنه كافر أو ليس بكافر، وإنما استنكرت قولكم بأن من لم يكفره يكون موافقًا للمرجئة في القول بنقص الإيمان الذي لم يقل به المرجئة، فإذا كان هذا الذي لم يكفره ممن يُدخل العمل في الإيمان ويقول إنه يزيد وينقص، فكيف يصح قياسه على المرجئة وإلحاقه بهم وهم لا يدخلون العمل في الإيمان ولا يقولون بزيادته ونقصه؟!

وإذن فمناط الإلحاق وعلته وهو القول بنقص الإيمان لا يوجد في الأصل، وهو قول المرجئة المعروف.

هذا هو وجه نقدي لكم، ولا شك أنكم مخطئون في هذا الإلحاق الذي يفقد ركنا من أركان القياس.

والآن أوجه لك أسئلة عن الإيمان إلى آخره:

أولًا: قلت أنا في نصيحتي في تعريف الإيمان بعد نهيي عن الخوض في جنس العمل:

١- والأولى التزام ما قرره وآمن به السلف من أن الإيمان قول وعمل، قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح.

وأنه يزيد وينقص، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.

ثم الإيمان بأحاديث الشفاعة التي تدل على أنه يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه مثقال ذرة من إيمان أو أدنى أدنى مثقال ذرة من إيمان.

٢- مذهب غلاة المرجئة في الإيمان أنه هو المعرفة، وعند بعضهم أن الإيمان هو التصديق ومنهم الأشاعرة، وعند مرجئة الفقهاء الإيمان تصديق بالقلب وإقرار باللسان.

وعند كل هذه الأصناف أن العمل ليس من الإيمان، وأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص.

وقال الإمام أحمد: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص.

وقال الإمام البخاري: كتبت عن ألف شيخ وزيادة ولم أكتب إلا عمن قال: الإيمان قول وعمل.

السؤال هنا: بين لي هنا كيف خالفت الإمام أحمد والإمام البخاري وشيوخه الأئمة حتى صرت من غلاة المرجئة؟

ألا ترى أن رميك لي بالإرجاء يعتبر رميًا للإمامين وأهل السنة جميعًا بالإرجاء؟

فإن قلت: أنت نهيت عن الخوض في جنس العمل.

قلت لك: لو كان واجبًا ذكره والخوض فيه وهو ركن في تعريف الإيمان، فلماذا أغفل أئمة السنة لفظة (جنس)، وحيث أغفلوها ولم يأمروا بالخوض فيها فهل ترى أنهم من غلاة المرجئة؟

وأرجو أن تعرف لي بعد هذا (جنس العمل) تعريفًا جامعًا مانعًا، ولا يقبل منك هذا التعريف إلا إذا نقلته نقلًا موثقًا[1].

ولما ذكر أحد الأخوة السلفيين صورة لجنس العمل وافقته على تكفير صاحبها دون تردد، ولا يجوز لمسلم أن يتردد فيها.

لكني لا أزال أنصح الشباب عن الخوض فيه؛ لأنه لفظ مجمل يحتمل معاني

---

(١) أقول: لقد عجز الحدادية أن يأتوا بتعريف جامع مانع عن السلف إلى يومنا هذا، كما عجزوا أن يثبتوا ذكره في الكتاب والسنة، ومع ذلك فهم متشبثون به، ويحاربون أهل السنة به، ويحاربون من أجله، فالخوارج والروافض والمعتزلة والصوفية والمرجئة قد يجدون لهم متعلقًا من متشابه الكتاب والسنة، أما هؤلاء فهم صفر اليدين، وقد يتعلقون بالمتشابه من كلام الناس.

متعددة، ولفظ لم يرد في الكتاب والسنة.

فإن استطعت أن تنقل لنا تعريفًا يبدد هذه الاحتمالات ولا يعرض السلفيين للمهاترات فأبرز هذا التعريف السلفي؛ فإن لنا في سلفنا أسوة.

يؤيد ما ذهبت إليه من ترك الخوض في (جنس العمل) ما صرح به العلامة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ في لقاء نظمته إدارة الدعوة بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة قطر[1].

أجاب الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا اللقاء على مجموعة من الأسئلة منها:

س: تارك (جنس العمل) كافر، تارك آحاد العمل ليس بكافر، ما رأيكم في ذلك؟

ج: من قال هذه القاعدة؟ من قائلها؟! هل قالها محمد رسول الله؟! كلام لا معنى له.

نقول: من كفره الله ورسوله فهو كافر، ومن لم يكفره الله ورسوله فليس بكافر، هذا هو الصواب، أما (جنس العمل) أو نوع العمل أو آحاد العمل فهذا كله طنطنة[2] لا فائدة منها.

س: هل أعمال الجوارح شرط في أصل الإيمان وصحته، أم أنها شرط في كمال الإيمان الواجب؟

ج: تختلف؛ فتارك الصلاة مثلًا كافر، إذن فعل الصلاة من لوازم الإيمان، وإني أنصح إخواني أن يتركوا هذه الأشياء والبحث فيها، وأن يرجعوا إلى ما كان عليه الصحابة - رضوان الله عليهم - والسلف الصالح لم يكونوا يعرفون مثل هذه الأمور، المؤمن من جعله الله ورسوله مؤمنًا، والكافر من جعله الله ورسوله كافرًا، وانتهى.

---

(١) وانظر جوابًا آخر له في هذا المعنى شرح الأربعين النووية (ص٣٦٦-٣٦٧).

(٢) انظر إلى ابن عثيمين يقول عن جنس العمل: إنه كلام لا معنى له، ويقول: فهذا كله طنطنة، وهم لا يشبعون من الطنطنة به، ولا سيما فوزي الذي يدعي أن ابن عثيمين شيخه ثم لا يأخذ بنصيحته الحكيمة.

س: سائل يقول: ما قول الشيخ -حفظه الله- في تدريس هذا الكتاب للناشئة وهو مشتمل على العناوين الآتية المكتوبة بالخط البارز سنذكرها لكم:

يقول: لا يكفر المسلم حتى يترك أصل الإيمان القلبي.

ج: أنا قلت في هذا اللقاء: إن تارك الصلاة كافر ولو كان مقرًّا بوجوبها.

السائل: يقول في موطن آخر: جمهور العلماء وليس المرجئة يقولون بنجاة تارك...

قاطعه الشيخ -رحمه الله تعالى- قائلًا: هؤلاء يريدون سفك الدماء واستحلال الحرام، لماذا صاحب هذا الكتاب ما أصل أصول أهل السنة والجماعة كما أصلها شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة الواسطية، أما ألا يكون لهم هم إلا التكفير[1] (جنس العمل)، (نوع العمل)، (آحاد العمل) وما أشبه ذلك لماذا.... (كلمة غير واضحة للشيخ -حفظه الله-).

فهذا العلامة ابن عثيمين ينهى عن الخوض في (جنس العمل) وما شاكله مما لم يكن معروفًا عند السلف، وهذا انطلاق من توجيه الرسول ﷺ وانطلاق مما قرره السلف الصالح.

ويا أخي إني أراك مولعًا بالغرائب والألفاظ المتشابهة المشكلة، وهذا أمر مذموم؛ لأن الله ذم من يتبع المتشابه، ولأن رسول الله ﷺ نهانا عن عضل المسائل.

وقال علي رضي الله عنه: «حدثوا الناس بما يعرفون، أتحبون أن يكذب الله ورسوله»، البخاري (٤٩) باب من خص في العلم قومًا دون قوم كراهية ألا يفهموا.

وقال ابن مسعود رضي الله عنه: «ما أنت محدثًا قومًا حديثًا لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة» مقدمة مسلم (ص١١).

---

(١) تأمل قول العلامة ابن عثيمين كيف وصف أصحاب (جنس العمل) أنهم لا هَمّ لهم إلا التكفير، فافهم هذا جيدًا، واعرف أهداف القوم ومنها: سفك الدماء واستحلال الأموال.

وكان السلف ينكرون تتبع الغرائب ويقولون: إن الدين ما جاءك من هنا، وهنا يريدون الأحاديث المشهورة في الناس وبها يعملون.

وأنت تتعلق بلفظ (جنس) وهو لا ذكر له في القرآن ولا في السنة، ولا أدخله السلف في تعريف الإيمان، ولم يذكر في أقوال القرون المفضلة حسب علمي، ولا يبعد أن يكون مما أدخله الفلاسفة على الإسلام.

وإذا رجعت إلى كتب اللغة تجد اضطرابًا في تفسيره.

ويقال: إن أول من أدخله على اللغة الأصمعي.

قال ابن فارس في مقاييس اللغة عن الأصمعي: إنه أول من جاء بهذا اللقب، وقال مثل هذا صاحب القاموس.

وبعض أهل اللغة يقول عن الجنس: إنه الضرب من الشيء.

وبعضهم يقول: إنه أعم من النوع، وهؤلاء متأثرون بكلام الفلاسفة.

وبعضهم يقول: الجنس هو الأصل والنوع؛ فيجعل معنى الجنس والنوع واحدًا، وهو صاحب المعجم الوسيط.

وقال بعد هذا التعريف: وفي اصطلاح المنطقيين ما يدل على كثيرين مختلفين بالأنواع، فهو أعم من النوع، يعني: عند المنطقيين، وهذا يشير إلى أنه من وضع أهل المنطق[1].

ومن مضار استخدام هذا اللفظ: أن بعض من حملوا لواءه يقولون عن الشيخ ابن باز والشيخ الألباني والشيخ ابن عثيمين: إنهم ثالوث الإرجاء.

وأنت ترى أن ربيعًا يقول بقول غلاة المرجئة وتشيع ذلك، ونعوذ بالله من المجازفات، فمن يسلم منك؟

وهنا كلام مهم لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في قضية اتباع الصحابة - رضوان الله عليهم -.

---

(١) وقد فسره الحداديون بتفسير لم يقله أحد من أهل اللغة ولا من المتكلمين، فسروه بمعنى الكل، وهذا مخالف لكل تفسيراتهم

قال رحمه الله خلال رده على أهل الأهواء والبدع: «لكن المقصود أن يعرف أن الصحابة خير القرون وأفضل الخلق بعد الأنبياء، فما ظهر فيمن بعدهم مما يظن أنها فضيلة للمتأخرين ولم تكن فيهم فإنها من الشيطان[1]، وهي نقيصة لا فضيلة، سواء كانت من جنس العلوم، أو من جنس العبادات، أو من جنس الخوارق والآيات، أو من جنس السياسة والملك، بل خير الناس بعدهم أتبعهم لهم.

قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: من كان منكم مستنًّا فليستن بمن قد مات؛ فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد أبر هذه الأمة قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلها تكلفًا، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه، فاعرفوا لهم حقهم، وتمسكوا بهديهم؛ فإنهم كانوا على الهدى المستقيم» مجموع الفتاوى (٢٧/ ٣٩٤-٣٩٥).

وقال أيضًا رحمه الله: «فالعلم المشروع والنسك المشروع مأخوذ عن أصحاب رسول الله ﷺ، وأما ما جاء عمن بعدهم فلا ينبغي أن يجعل أصلًا[2]، وإن كان صاحبه معذورًا، بل مأجورًا لاجتهاد أو تقليد.

فمن بنى الكلام في العلم· الأصول والفروع على الكتاب والسنة والآثار المأثورة عن السابقين فقد أصاب طريق النبوة[3]، وكذلك من بنى الإرادة والعبادة والعمل والسماع المتعلق بأصول الأعمال وفروعها من الأحوال القلبية والأعمال البدنية على الإيمان والسنة والهدى الذي كان عليه محمد ﷺ وأصحابه؛ فقد أصاب طريق النبوة، وهذه طريق أئمة الهدى». مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٦٢-٣٦٣).

وقال رحمه الله: «فطريقة السلف والأئمة: أنهم يراعون المعاني الصحيحة المعلومة بالشرع والعقل.

---

(١) وجنس العمل وتحريفات الحدادية من الشيطان، وهي نقيصة لهم وأكثر من النقيصة.

(٢) أقول. وأهل البدع ومنهم الحدادية يجعلون من كلام المتأخرين أصولًا يهدمون بها الأصول المستمدة من الكتاب والسنة وما كان عليه الصحابة الكرام.

(٣) وهذا حال أهل السنة السابقين واللاحقين، وهم المصيبون لطريق النبوة



ويُراعون أيضًا الألفاظ الشرعية[1]، فيعبرون بها ما وجدوا إلى ذلك سبيلًا، ومن تكلم بما فيه معنى باطل يخالف الكتاب والسنة ردوا عليه.

ومن تكلم بلفظ مبتدع يحتمل حقًّا وباطلًا نسبوه إلى البدعة أيضًا، وقالوا: إنما قابل بدعة ببدعة وردَّ باطلا بباطل»[2].

أقول:

في هذا النص بيان أمور عظيمة ومهمة يسلكها السلف الصالح للحفاظ على دينهم الحق وحمايته من غوائل البدع والأخطاء، منها:

١- شدة حذرهم من البدع، ومراعاتهم للألفاظ والمعاني الصحيحة المعلومة بالشرع والعقل؛ فلا يعبرون -قدر الإمكان- إلا بالألفاظ الشرعية، ولا يطلقونها إلا على المعاني الشرعية الصحيحة الثابتة بالشرع المحمدي.

٢- أنهم حراس الدين وحماته، فمن تكلم بكلام فيه معنى باطل يخالف الكتاب والسنة ردوا عليه.

ومن تكلم بلفظ مبتدع يحتمل حقًّا وباطلًا نسبوه إلى البدعة ولو كان يرد على أهل الباطل، وقالوا: إنما قابل بدعة ببدعة أخرى، ورد باطلًا بباطل، ولو كان هذا الراد من أفاضل أهل السنة والجماعة، ولا يقولون ولن يقولوا يُحمل مجمله على مفصله لأنا نعرف أنه من أهل السنة.

ثم قال رحمه الله بعد حكاية هذه الطريقة عن السلف والأئمة: «ونظير هذا القصص المعروفة التي ذكرها الخلال في كتاب السنة[3] هو وغيره[4] في مسألة اللفظ ومسألة الجبر ونحوهما من المسائل».

أقول:

يشير -رحمه الله تعالى- إلى تبديع أئمة السنة من يقول: «لفظي بالقرآن

(١) والحدادية يحيدون بعدًا سحيقًا عن منهج السلف في مراعاة المعاني الصحيحة المعلومة بالشرع والعقل.

(٢) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٥٤).

(٣) (٥/ ١٢٩-١٤١).

(٤) يعني مثل اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢/ ٣٥٧-٣٨٤)، والآجري في الشريعة (١/ ٥٢٦-٥٥٠).

مخلوق»؛ لأنه يحتمل حقًّا وباطلًا، وكذلك لفظ (الجبر) يحتمل حقًّا وباطلًا، وذكر شيخ الإسلام أن الأئمة كالأوزاعي، وأحمد بن حنبل، ونحوهما قد أنكروه على الطائفتين التي تنفيه والتي تثبته.

وقال رحمه الله: ويروى إنكار إطلاق (الجبر) عن الزبيدي وسفيان الثوري وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم.

وقال الأوزاعي وأحمد وغيرهما: من قال إنه جبر فقد أخطأ، ومن قال لم يجبر فقد أخطأ، بل يقال: إن الله يهدي من يشاء ويضل من يشاء، ونحو ذلك.

وقالوا: ليس للجبر أصل في الكتاب والسنة[١]، وإنما الذي في السنة لفظ (الجبل) لا لفظ الجبر؛ فإنه قد صح عن النبي ﷺ أنه قال لأشج عبد القيس: «إن فيك لخلقين يحبهما الله: الحلم والأناة»، فقال: أخلقين تخلقت بهما أم خلقين جبلت عليهما؟ فقال: «بل خلقين جبلت عليهما»، فقال: الحمد لله الذي جبلني على خلقين يحبهما الله[٢].

وقالوا: إن لفظ (الجبر) لفظ مجمل.

ثم بين أنه قد يكون باعتبار حقًّا وباعتبار باطلًا، وضرب لكل منهما مثالًا.

ثم قال: فالأئمة منعت من إطلاق القول بإثبات لفظ الجبر أو نفيه؛ لأنه بدعة يتناول حقًّا وباطلًا.

وقال رحمه الله في درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٧١): «والمقصود هنا أن الأئمة الكبار كانوا يمنعون من إطلاق الألفاظ المبتدعة المجملة المشتبهة؛ لما فيها من لبس الحق بالباطل مع ما توقعه من الاشتباه والاختلاف والفتنة[٣]، بخلاف الألفاظ المأثورة والألفاظ التي بُيِّنت معانيها؛ فإن ما كان مأثورًا حصلت به الألفة، وما كان معروفًا حصلت به المعرفة، كما يروى عن مالك رحمه الله أنه قال: إذا

---

(١) وكذلك لفظ: «جنس العمل».

(٢) فما أبعد الحدادية عن هذا المنهج، وهذا من أوضح الأدلة أنهم من أهل البدع والضلال

(٣) وأصول الحدادية ومنها لفظ (جنس) قد أوقعت خلافًا شديدًا وفتنة عظيمة، وهم لها قاصدون دون ريب، وإلا لأخذوا بهذه النصائح والتقريرات العظيمة التي هم عنها معرضون ولها معاندون.

قل العلم ظهر الجفاء، وإذا قلت الآثار كثرت الأهواء.

فإذا لم يكن اللفظ منقولًا ولا معناه معقولًا ظهر الجفاء والأهواء»[1].

وإذن فعلينا التزام ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه، ولاسيما خلفاؤه الراشدون -رضوان الله عليهم- في كل الميادين العلمية والعبادية وغيرها من ميادين الإسلام». انظر المجموع الواضح (ص٤٢١-٤٣٠).

وانظر أخي إلى قولي لفالح:

١- «وأنت تتعلق بلفظ (جنس)[2]، وهو لا ذكر له في الكتاب والسنة، ولا أدخله السلف في تعريف الإيمان، ولم يذكر في أقوال القرون المفضلة حسب علمي، ولا يبعد أن يكون مما أدخله الفلاسفة على الإسلام...» إلخ.

٢- وتأكد من تعاريف الإيمان التي نقلتها عن السلف الصالح؛ هل ترى أني خالفتهم فيها؟

وهل من يؤمن بهذه التعاريف، ويدعو إليها، ويحث على التزامها يكون مرجئًا عند الله وعند أهل السنة؟ اللهم إلا عند الخوارج والفرقة الحدادية الحاقدة.

وانظر هل استطاع هذا الرجل المعاند لمنهج السلف، ويصر على التعلق بجنس العمل والحرب به، هل استطاع أن يثبت هذا اللفظ (جنس) من القرآن والسنة ومن كلام السلف في القرون المفضلة؟

وهل استطاع أن ينقل عن السلف في تعريفهم للإيمان أنه قول وجنس عمل؟

وهل استطاع أن يثبت عن السلف أنهم خاصموا بهذا اللفظ (جنس العمل)؟

ألا يدل عجزه عن الإتيان بشيء من هذه المطالب أنه يسير على غير منهج السلف، وأنه ينطلق في حربه من الهوى واللدد في الخصومة؟

---

(١) أقول: ولفظ (جنس) ليس منقولًا ولا معناه معقولًا، وتفسير الجهلة لمعناه لا قيمة له، ولا يغني عن الحق شيئًا.

(٢) في الغالب أخص لفظ (جنس) بنفي وجوده في الكتاب والسنة، وهو مقصودي، وقد أذكر معه العمل، فأقول: (جنس العمل).

وهل مثل هذا اللفظ وهذا واقعه يتعلق به مسلم عاقل وسلفي صادق؟

انظر فجور هذا الرجل حيث يقول في (ص١١) من بركانه: (وأما قوله عن جنس العمل: فأخرجه من الإيمان بقوله: جنس العمل، وهو لفظ لا وجود له في الكتاب والسنة...) إلخ.

أنا أقول منذ نعومة أظفاري في العلم، وقبل أن يولد هذا البحريني وحداديته: إن الإيمان قول وعمل واعتقاد، يزيد بالطاعة، وينقص بالعصيان، أقول ذلك في دروسي وفي مجالسي وفي كتاباتي.

فيجيء هذا الرجل ليفتري عليَّ أني أخرج العمل من الإيمان، فأنا أقصد لفظ (جنس) فقط، بقولي: جنس العمل، ولا أقصد العمل، كيف وأنا أبدع المرجئة بإخراجهم العمل من الإيمان طول عمري العلمي والدعوي؟!

انظر أخي كيف يجترئ هذا الرجل على الإفك فيقول كذبه السابق: (وهذا هو الإرجاء، وهذا هو الإرجاء، فهو أخرج العمل من الإيمان، والسلف أدخلوه في الإيمان، وقالوا: هو جزء من الإيمان).

لتدرك إلى أي مرحلة من الكذب وصل إليها هذا الرجل، ولا يستغرب هذا من رجل يعيش بين ظهراني الروافض ويتخلق بأخلاقهم، فالشيء من معدنه لا يستغرب، ومن هنا تجده شديد الحقد على أهل السنة، وحريصًا على تفريق شملهم وتمزيق صفوفهم، معتمدًا على الأكاذيب والدعاوى الباطلة.

قال فوزي البحريني في (ص١١) من بركانه:

(وكلمة (جنس العمل) لا يبنى عليها أشياء، ونافح عنها ربيع كثيرًا، وطعن في أهل العلم عندما تلفظوا (بجنس العمل)، وهذا الأمر تلفظ به بعض علماء أهل السنة والجماعة: كشيخ الإسلام ابن تيمية، والشيخ ابن باز، والشيخ ابن عثيمين، والشيخ الفوزان، والشيخ عبد العزيز آل الشيخ، والشيخ الغديان، والشيخ فالح الحربي وغيرهم).

أقول: الجواب على هذا المقطع من وجوه:

الأول: على قوله: (وكلمة (جنس العمل) لا يبنى عليها أشياء).

فأقول: إن هذا لمن أكذب الكذب.

فأنت وفتنتك الحدادية تحاربون عليها أهل السنة منذ ما يزيد على أربع سنوات، وتريدون فرضها على أهل السنة.

ثانيًا: أنتم ترمون بالإرجاء[1] من لا يلتزم بلفظ (جنس العمل) عند تكفيره تارك العمل بالكلية، ولو صرح بتكفير تارك العمل مرارًا إلا أنه يقول: اتركوا كلمة جنس لإجمالها، ولما في هذا الإجمال من المفاسد والفتن، ترمون هذا بالإرجاء.

وأنت إلى هذه الساعة تدافع عنه[2]، فتقول: (وأما قوله عن جنس العمل: فأخرجه من الإيمان بقوله: جنس العمل، وهو لفظ لا وجود له في الكتاب والسنة ولا خاصم به السلف ولا أدخلوه في قضايا الإيمان).

ثم بنيتَ عليه قولك: (وهذا هو الإرجاء، وهذا هو الإرجاء، فهو أخرج العمل عن الإيمان).

فانظر إليه كيف ينافح عنه، وكيف يبني عليه الحكم بالإرجاء على من لم يقل به؛ لتدرك كذب الرجل وقلبه للحقائق، فما مصير الصحابة والسلف الذين لا يعرفون جنس العمل؟

وأما قوله: (وهذا الأمر -يعني: جنس العمل- تلفظ به بعض علماء أهل السنة والجماعة: كشيخ الإسلام ابن تيمية، والشيخ ابن باز، والشيخ ابن عثيمين، والشيخ الفوزان، والشيخ عبد العزيز آل الشيخ، والشيخ الغديان، والشيخ فالح الحربي وغيرهم).

أقول: فهذا من التلبيس، فمن ذكرهم من العلماء لم يدخلوه في قضايا الإيمان، ولم يجعلوه ركنًا في تعريف الإيمان؛ كما فعل فالح الجاهل الذي يعده هذا الأفاك من العلماء.

---

(١) وقد قلنا لهم أن يكفروا تارك الصلاة، وأن يكفروا تارك الأركان الأربعة، وأن يكفروا تارك العمل بالكلية كما هو معروف عن السلف، واتركوا لفظ (جنس)، فأبوا إلا التشبث به للاستمرار في الشغب والفتن؛ لأنهم لا يقتنعون بأحكام السلف.

(٢) أي: جنس العمل.

إن هؤلاء العلماء قد يقولون: جنس كذا، وجنس كذا، وجنس العمل، ولكن على غير منهجكم، وعلى غير ما تريدون، ولا يحاربون من أجله، وإذا عرَّفوا الإيمان قالوا: الإيمان قول وعمل، ولا يدخلون لفظ (جنس) في تعريف الإيمان، ولا جعلوه ركنًا في تعريف الإيمان كما افترى عليهم فالح، وكما تُوهم أنت أن العلماء مع الحدادية.

فأنتم تفسرون (جنس العمل) بترك العمل كله، فلا يكفر إلا من ترك العمل كله، والعلماء الذين زعمتم أنهم معكم يكفرون بترك الصلاة وحدها، فإذا كفروا تارك (جنس العمل) فإنما يريدون بإطلاق لفظ (الجنس) بعضه، وهو الصلاة.

ثم إن العالم من المتأخرين إذا قال: جنس الدينار وجنس الدرهم وجنس الحبوب وجنس البشر، لا يريد الكل من هذه الأجناس، وإنما يريد ما يصدق عليه جنس الدرهم وجنس الدينار وجنس الحبوب ولو قليلًا، فلا يصح بحال دعوى أن العلماء معكم.

ثم أنتم لا تريدون من التعلق بـ(جنس العمل) إلا حمل راية الحرب والشغب على أهل السنة، أي: تريدون الخصومة لأجل الخصومة، ومن أجل التنفيس عن حقدكم عليهم.

ومن تلبيس هذا الرجل إدخال ابن عثيمين مع العلماء في التلفظ بجنس العمل، ومعروف ومشهور عن ابن عثيمين تحذيره من استعماله، وقوله فيمن يستخدمونه: إنهم يريدون به سفك الدماء واستحلال الأموال، وقد مر بك موقفه قبل قليل.

انظر أخي ماذا ارتكب هذا الرجل من شنائع الكذب والتلبيس، بل ماذا ارتكب في بركانه من الأكاذيب!

والكذاب عند أهل السنة فاسق، لا تُقبل أخباره ولا شهادته في أحقر الأشياء، وهو تحت أهل البدع في باب الأخبار والشهادة، لكن الحدادية لا يضر عندهم الأكاذيب والخيانات والفجور في الخصومة، بل يرتفع عندهم من يفعل هذه الأفاعيل، ويوالون ويعادون من أجله، فكفاهم هذا خزيًا وضلالًا.

فهم يشابهون غلاة المرجئة في قولهم: (لا يضر مع الإيمان ذنب)، هذا من

جهة، ومن أخرى يشابهون الخوارج في أنهم يدندنون حول التكفير، وتفوح من مواقفهم روائح الخوارج والدندنة حول أصولهم.

قال البحريني في بركانه (ص١١) بعد أكاذيبه حول جنس العمل:

(فهو لماذا يتشدد في هذه المسألة ويقول لا وجود لها وما شابه ذلك؟!

كل ذلك يريد أن يقرر مذهب الإرجاء، فمن لم يتلفظ به فله، ومن قال به فلا بأس في ذلك، وسؤاله واضح في جعل الإيمان أصل والعمل كمال أو فرع، وبهذا يريد أن يقول بأن العمل شرط كمال في الإيمان[1].

ثم إن سؤاله يختلف عن الإجابة، خاصة نقله عن ابن منده وابن تيمية وابن القيم وغيرهم، فالسؤال يقول: إن الإيمان أصل والعمل كمال فرع).

أقول: الجواب عليه من وجوه:

أ- أنا قلت: لفظ (جنس) لا وجود له في الكتاب والسنة، ولا أدخله السلف في تعريف الإيمان؛ لحسم الفتنة التي ثارت على أهل السنة بسببه، يؤكد هذا نهي العلامة ابن عثيمين عنه، وقوله في المتعلقين به وبشرط الكمال والصحة في الإيمان بأنهم يريدون سفك الدماء واستحلال الأموال، وهذا من فقهه رَحِمَهُ اللَّهُ.

والسلفيون وربيع ما تشددوا في هذه المسألة، وإنما أنكروا على الحدادية -ومنهم فوزي- التشبث به وبالقول: هل العمل شرط صحة أو شرط كمال.

ب- من أكذب الكذب: القول عليَّ أني أريد أن أقرر مذهب الإرجاء، فأنا على عقيدة أهل السنة والجماعة في الإيمان وبحوثه كلها، وأنا أبغض الإرجاء وأهله، وأنتقدهم بنصوص الكتاب والسنة وبفقه أهل السنة وأقوالهم الصحيحة القائمة على الكتاب والسنة وفقه الصحابة، كل ذلك عن دين وإيمان صادق بمعتقد أهل السنة.

والحدادية ينطلقون من منهج الخوارج في حرب أهل السنة بالإرجاء وغيره، وينطلقون من أهوائهم.

---

(١) كلام مضطرب وممزوج بالكذب.

وعندهم من العناد والمكابرة والتعصب لأباطيلهم وحقدهم القاتل على أهل السنة، وعدم الرجوع إلى الحق ما يفوقون فيه كثيرًا من أهل الأهواء.

ج- من الكذب قوله: (فمن لم يتلفظ به فله، ومن قال به فلا بأس في ذلك).

والدليل على كذبه أن إمام الحدادية فالحًا قال في جنس العمل: إن السلف جعلوه ركنًا في تعريف الإيمان، ورمى من لا يقول به بالإرجاء الغالي، وأقره الحدادية، ومنهم فوزي البحريني هذا.

ومرت عليهم سنوات وهم يرجفون به على أهل السنة، ومن ذلك إرجافه به عليَّ هنا ورميي بالإرجاء؛ لأني قلت: لا وجود للفظ (جنس) في القرآن والسنة، ومع عجزه هو وحزبه عن إثبات وجوده في الكتاب والسنة يدندن حوله بالأكاذيب، ويرميني بالإرجاء.

هل يعتبر مرجئًا من يقول: الإيمان أصل والعمل كمال (فرع)[1]؟

قال البحريني في (ص١١) من بركانه المفترى:

(وسؤاله واضح[2] في جعل الإيمان أصل[3] والعمل كمال[4] أو فرع، وبهذا يريد أن يقول بأن العمل شرط كمال في الإيمان).

أقول: يعلم الله أنني من أول من زجر عن القول بأن العمل شرط كمال أو شرط صحة، وذلك في حدود عام ١٤١٥هـ أو حوله، وأنني استمررت في الزجر عن ذلك إلى يومي هذا، ولم نرَ ولم نسمع من فوزي البحريني وحزبه الحدادي أي

---

(١) انظر كتاب فوزي هذا «القاصمة الخاصمة» حيث يقول: (ذكر الدليل على تفنيد دعاوى ربيع المدخلي على أهل السنة والجماعة في زعمه بأنهم يقولون بأن العمل من الإيمان وهو فرع، وكمال للإيمان) (ص١٠٤) فما بعدها.

ويقول هذا الجهول في الجزء الثالث من الفرقان: (ذكر الدليل على تفنيد دعاوى ربيع المدخلي على أهل السنة والجماعة في زعمه بأنهم يقولون بأن العمل من الإيمان وهو فرع، وكمال للإيمان) (ص١)، وانظر ما ذكره بعدها من الصحائف تحت هذا العنوان.

(٢) يعني: ربيعًا.

(٣) كذا، فأين المفعول الثاني لـ «جعل»، وهكذا يجهل البدهيات في اللغة.

(٤) كذا، فأين المفعول الثاني لـ «جعل»، وهكذا يجهل البدهيات في اللغة.

موقف من القائلين به.

فلما نصحنا فالحًا الحربي عن أصول وأحكام وتصرفات يأباها الإسلام انبرى هو ومن التف حوله من الحدادية يحاربوننا بأكاذيبهم وخياناتهم، وما أخذوه عن التكفيريين (جنس العمل) و(العمل شرط كمال).

لماذا سلكوا هذه المسالك الإرهابية؟

الجواب: لأنهم على الباطل، ويريدون التمادي فيه، ولأن أيديهم خالية وعقولهم خاوية من الحجج على أهل السنة، فلجئوا إلى هذه المسالك الظالمة المظلمة.

وقال البحريني في (ص١١) من بركانه:

(ثم إن سؤاله يختلف عن الإجابة، خاصة نقله عن ابن منده وابن تيمية وابن القيم وغيرهم، فالسؤال يقول: إن الإيمان أصل والعمل كمال فرع).

أقول: هذا سؤال وضعه الحدادية؛ للتوصل به إلى تبديع أهل السنة.

فأنا رأيت أن تكون الإجابات عليه من أئمة الإسلام؛ لعل الحدادية يقبلونه، ويكفون عن الناس وخاصة السلفيين فتنتهم.

فهز ذلك شيخهم فالحًا الحربي، ولم يطعن في الإجابة، وأدرك أنها حق لا غبار عليها.

فقال: وهل هناك مسلم ينكر أن يكون الإيمان أصلًا وفرعًا، قال هذا وهو يعلم أن الحدادية أتباعه ينكرون أن يكون الإيمان أصلًا والعمل فرعًا، ويبدعون من يقول: إن الإيمان أصل والعمل فرع، وينشرون ذلك في موقعهم المسمى زورًا بـ (الأثري).

وبقي فوزي وأهل شبكة (الأثري) على فتنتهم ناشرينها في هذه الشبكة مدة طويلة.

ثم إن شيخهم الثاني فوزيًا البحريني كابر في هذه المسألة وعاند، وأقبل على أقوال الأئمة الذين صرحوا في كتبهم وأحاديثهم عن الإيمان بأن الإيمان أصل

والعمل فرع، بل له فروع، وساقوا على ذلك أدلتهم من القرآن والسنة.

أقبل على أقوالهم الواضحة كالشمس يتأولها ويحرفها؛ ذلك لأنه لم يستطع أن يردها بصراحة، ويطعن في هؤلاء الأئمة، ويرميهم بالإرجاء.

فذهب يحرفها على طريقة الروافض والصوفية والمعتزلة في تحريف نصوص القرآن، ورمي أهل السنة بالجهل وعدم الفهم.

فلا يسعني وغيري إلا أن نتمثل بقول القائل:

وليس يصح في الأذهان شيء ... إذا احتاج النهار إلى دليل

ويقول القائل الآخر:

الحق شمس والعيون نواظر ... لكنها تخفى على العميان

قال البحريني في (ص١٢) من بركانه:

(ثم نقل ربيع المدخلي قول ابن منده في الإيمان (ج١ ص٤٤١): وقال أهل الجماعة: الإيمان هو الطاعات كلها بالقلب واللسان وسائر الجوارح، غير أن له أصلًا وفرعًا: فأصله المعرفة بالله والتصديق له وبه، وبما جاء من عنده بالقلب واللسان مع الخضوع له، والحب له، والخوف منه، والتعظيم له، مع ترك التكبر والاستنكاف والمعاندة؛ فإذا أتى بهذا الأصل فقد دخل في الإيمان ولزمه اسمه وأحكامه، ولا يكون مستكملًا له حتى يأتي بفروعه، وفروعه المفترض عليه، أو الفرائض، واجتناب المحارم...). اهـ

ماذا فعل في نقل هذا؟

١- لم يذكر رقم الصحيفة التي نقل منها هذا الكلام من مقالي.

٢- أحلت بهذا النص (١/ ٣٣١)، فنسب إليّ أني أحلت إلى (١/ ٤٤١).

٣- أنا قلت: «١٥- قال الإمام محمد بن إسحاق بن منده في كتابه الإيمان (١/ ٣٣١-٣٣٢) بعد أن ذكر أقوال الطوائف في الإيمان».

فتصرف في الإحالة على الموضع السابق، وحذف قولي: «بعد أن ذكر أقوال الطوائف في الإيمان»، أريد بذلك أقوال الخوارج، وأصناف المرجئة والذين

ذكرهم، فعلت ذلك اختصارًا وهو اختصار سليم، ولا يعترض عليه إلا سفيه.

والكلام الذي أشرت إليه من كلام ابن منده هو قوله: «ذكر اختلاف أقاويل الناس في الإيمان ما هو؟

فقالت طائفة من المرجئة: الإيمان فعل القلب دون اللسان.

وقالت طائفة منهم: الإيمان فعل اللسان دون القلب، وهم أهل الغلو في الإرجاء.

وقال جمهور أهل الإرجاء: الإيمان هو فعل القلب واللسان جميعًا.

وقالت الخوارج: الإيمان فعل الطاعات المفترضة كلها بالقلب واللسان وسائر الجوارح.

وقال آخرون: الإيمان فعل القلب واللسان مع اجتناب الكبائر.

وقال أهل الجماعة: الإيمان هي[1] الطاعات كلها بالقلب واللسان وسائر الجوارح غير أن له أصلًا وفرعًا...» إلخ.

أقول:

نقل هو هذا الكلام لإلزامي بنقله، ولجهله بمقاصد الكلام وبمنهج أهل العلم في النقل وتجويزهم اختصار الكلام بشرط ألا يخل بالمعنى، ونقلي كان على هذا المنهج وهذا الشرط، مع أني أشرت إلى ما لم أنقله بإيجاز غير مخل.

ثم إن كلام الإمام ابن منده الذي نقلته تضمن بعد العنوان ما يأتي:

١- بيان ما هو الإيمان عند طوائف المرجئة.

٢- بيان ما هو الإيمان عند الخوارج.

٣- بيان ما هو الإيمان عند طائفة أخرى لم يسمها، ولعلها من المرجئة.

٤- بيان ما هو الإيمان عند أهل السنة والجماعة، وأنه الطاعات كلها بالقلب واللسان والجوارح، وأن له أصلًا وفرعًا.

---

(١) كذا، والصواب: هو.

فحديثه كله عن الإيمان الذي هو محل النزاع والصراع بين أهل السنة والجماعة وبين الطوائف الأخرى؛ من جهمية ومعتزلة وخوارج ومرجئة على تعدد فرقهم وطوائفهم المعروفة عند أهل السنة من المتكلمين وغيرهم.

ثم بيَّن أصل الإيمان عند أهل السنة بأنه المعرفة بالله، والتصديق له وبه وبما جاء من عنده بالقلب واللسان، مع الخضوع له والحب له والخوف منه والتعظيم له، مع ترك التكبر والاستنكاف والمعاندة.

وهذه الصفات والأحوال القلبية هي صفات وأحوال الإيمان لا الإسلام.

ثم قال: «فإذا أتى بهذا الأصل فقد دخل في الإيمان ولزمه اسمه وأحكامه».

ومعلوم عند أهل العلم أن الدخول في الإسلام يحصل بالنطق بكلمة الإسلام: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، كما قال رسول الله ﷺ: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم وحسابهم على الله**»[1].

ثم يلزم بعد ذلك بأعمال الإسلام الظاهرة، وتترك سريرته إلى الله صادقًا كان أو منافقًا.

ثم قال ابن منده: «ولا يكون مستكملًا له حتى يأتي بفرعه وفرعه المفترض عليه أو الفرائض واجتناب المحارم» يعني: أعمال الجوارح من الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، وسائر الأعمال الظاهرة، مع اجتناب المحرمات من الزنا، والسرقة، والربا، وشرب الخمر، والغيبة، والنميمة، وغير ذلك من الأعمال المتعلقة باللسان والجوارح.

ثم ذكر شعب الإيمان فقال مؤكدًا ما قرره عن الإيمان وفروعه ومكملاته فقال: «وقد جاء الخبر عن النبي ﷺ أنه قال: «**الإيمان بضع وسبعون أو ستون شعبة، أفضلها شهادة أن لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء**

---

(١) وفي حديث ابن عمر: «حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة».

شعبة من الإيمان».

وهذه الشعب تشمل أعمال القلوب وأقوالها، وأعمال الجوارح، والقول باللسان».

ثم قال: «فجعل الإيمان شعبًا؛ بعضها باللسان والشفتين، وبعضها بالقلب، وبعضها بسائر الجوارح».

ففي هذا الكلام بيان لمذهب أهل السنة في الإيمان، ورد على المرجئة على اختلاف أصنافها الذين لا يُدخلون أعمال الجوارح في الإيمان، بل وبعضهم لا يُدخل أعمال القلب واللسان والجوارح في الإيمان.

قال فوزي البحريني في (ص١٢-١٤) من بركاته:

(يقول ابن منده رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فجعل الإيمان شعبًا بعضها باللسان والشفتين، وبعضها بالقلب، وبعضها بسائر الجوارح.

ثم ذكر حديث وفد عبد القيس: «أو[1] آمركم بأربع وأنهاكم عن أربع: الإيمان بالله، شهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة...» الحديث.

ثم ذكر الأحاديث فيه: «الإيمان بضع وستون أو بضع وسبعون» من حديث أبي هريرة، وابن عمر في الحياء، وعمران بن الحصين في صحيح البخاري ومسلم.

فهذه الأحاديث التي أوردها ابن منده رَحِمَهُ ٱللَّهُ دالة على مذهب أهل السنة والجماعة من أن الإيمان: قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، وهو ما يذهب إليه المصنف، وهو مراده في إيراد هذه الأحاديث، والرد على المرجئة الذين يخرجون العمل عن مسمى الإيمان.

فهو مراده رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأن يبين بأن الإيمان له شعب، ولم يقل: العمل كمال في الإيمان، أو شرط كمال في الإيمان، أو فرع في الإيمان، فلم يقل ابن منده ذلك، فغلط ربيع في فهم قول ابن منده، وهذا قول ربيع ليس قول ابن منده، وأهل السنة والجماعة.

---

(١) كذا، والصواب: «وآمركم».

بل ذكر جزءًا من قول ابن منده رَحِمَهُ اللهُ في الإيمان، وهذا الجزء الذي ذكره ربيع لا يتبين منه مراد ابن منده رَحِمَهُ اللهُ، بل لابد أن ينقل هذه الآثار وهذه الأحاديث وأقوال ابن منده في المرجئة وأهل السنة والجماعة حتى يتبين له مراد ابن منده رَحِمَهُ اللهُ.

وهو -يعني: ابن منده- يريد أن يقرر بأن الإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح؛ إذن الجواب على مراد ابن منده أن أهل السنة والجماعة يجعلون العمل من الإيمان، كما قال رسول الله ﷺ: «الإيمان بضع وسبعون شعبة» وذكر منها: إماطة الأذى عن الطريق، وهو فعل الجوارح، وإن كان إماطة الأذى بنفسه من الفروع لا من الأصول.

لكن هذا تقرير بأن العمل جزء من الإيمان، والعمل نفسه أصل في الإيمان ومن الإيمان وجزء من الإيمان؛ بخلاف المرجئة فإنهم لا يعدون العمل من الإيمان أصلًا، بل فرعًا!!!).

انظر إلى قوله: (وهو -يعني: ابن منده- يريد أن يقرر بأن الإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح).

أقول: لقد جئت أنا بمراد ابن منده تامًا وبحديث شعب الإيمان وما استخرجه منه، فالرجل صدم بكلام ابن منده، فأراد أن يثير الغبار حوله.

واعلم أن هذا الرجل ينقل كلام ابن منده ليرد به ويحتج به عليّ، فانتظر بيان ما فعل الله به.

وانظر إلى قوله: (يقول ابن منده رَحِمَهُ اللهُ: فجعل الإيمان شعبًا بعضها باللسان والشفتين وبعضها بالقلب وبعضها بسائر الجوارح).

وهذا قد نقلتُه عن ابن منده.

فهل ترى كلام ابن منده كله من بدايته إلى هنا حديثًا عن الإيمان أو عن الإسلام؟

سيأتيك من كلام هذا الرجل أن ابن منده إنما يتحدث عن الإسلام.

وقال البحريني في (ص١٣) من بركانه:

(ثم ذكر حديث وفد عبد القيس: «أو آمركم بأربع وأنهاكم عن أربع الإيمان بالله، شهادة أن لا إله إلا الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة...» الحديث.

ثم ذكر الأحاديث فيه: «الإيمان بضع وستون أو بضع وسبعون» من حديث أبي هريرة، وابن عمر في الحياء، وعمران بن الحصين في صحيح البخاري ومسلم.

فهذه الأحاديث التي أوردها ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ دالة على مذهب أهل السنة والجماعة من أن الإيمان: قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، وهو ما يذهب إليه المصنف، وهو مراده في إيراد هذه الأحاديث، والرد على المرجئة الذين يخرجون العمل عن مسمى الإيمان.

فهو مراده رَحِمَهُ اللَّهُ بأن يبين بأن الإيمان له شعب، ولم يقل: العمل كمال في الإيمان، أو شرط كمال في الإيمان، أو فرع في الإيمان، فلم يقل ابن منده ذلك، فغلط ربيع في فهم قول ابن منده، وهذا قول ربيع ليس قول ابن منده، وأهل السنة والجماعة).

أقول: ماذا في هذا الكلام من الحق والباطل؟

١- فمن الحق قوله: (فهذه الأحاديث التي أوردها ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ دالة على مذهب أهل السنة والجماعة من أن الإيمان: قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، وهو ما يذهب إليه المصنف، وهو مراده في إيراد هذه الأحاديث، والرد على المرجئة الذين يخرجون العمل عن مسمى الإيمان).

فهذا اعتراف من البحريني أن ابن منده إنما ساق هذه الأحاديث ليبين ويدلل على مذهب أهل السنة والجماعة من أن الإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح.

وأنا نقلت عن ابن منده مذهب أهل السنة والجماعة، فما هو الجديد إلا التشويش.

وأنا أقول: نعم هذا حق أنطقه الله به، وأنا أدين الله به، وليس فيه حجة عليَّ، وإنما هو حجة عليه.

وقد اعترف كما ترى:

١- أنه أراد بهذه الأحاديث الرد على المرجئة الذين يخرجون العمل من مسمى الإيمان.

فهو مراده رَحِمَهُ اللَّهُ بأن يبين بأن الإيمان له شعب.

أقول: فهذا حق؛ لأن النزاع بين أهل السنة والمرجئة في الإيمان لا في الإسلام، فالمرجئة يخرجون العمل من مسمى الإيمان، وأهل السنة يقولون: إن العمل من الإيمان.

لأن الإيمان عند بعض المرجئة فعل القلب دون اللسان، أي: المعرفة، وهم الجهمية، وطائفة منهم تقول: الإيمان فعل اللسان وهم الكرامية، أي أنهم يقولون: الإيمان النطق باللسان فقط، ويقولون: إن المنافقين مؤمنون؛ لأنهم نطقوا به بألسنتهم، وذلك هو الإيمان عند هذه الطائفة.

وجمهور المرجئة كما قال ابن منده يقولون: الإيمان هو فعل القلب واللسان جميعًا، أي: أنهم لا يُدخلون العمل في الإيمان؛ فالمرجئة على اختلاف طرقهم لا يُدخلون العمل في الإيمان، ولا يعترفون بأنه جزء من الإيمان.

والخوارج وإن أدخلوا العمل في الإيمان كما ذكر ابن منده لكنهم يخالفون أهل السنة في العصاة؛ حيث يُخرجونهم من الإيمان بارتكاب الكبائر أو بأي كبيرة، فابن منده يتحدث عن الإيمان لا عن الإسلام، ويتحدث عن اختلاف الطوائف فيه لا عن اختلافهم في الإسلام.

٢- ومن الباطل قوله: (ولم يقل: -أي: ابن منده-: العمل كمال في الإيمان، أو شرط كمال في الإيمان، أو فرع في الإيمان).

فقد قال ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ بعد بيان أصل الإيمان وأنه المعرفة بالله والتصديق له وبه... إلخ قال: «ولا يكون مستكملًا له حتى يأتي بفرعه وفرعه المفترض عليه أو الفرائض».

وقال: «غير أن له أصلًا وفرعًا».

فقد ذكر ابن منده أصل لإيمان وكماله وفرعه كما ترى، وقد نقل البحريني عنه

ذلك في (ص١٢)، ثم يجحده عنه في (ص١٣).

فله نصيب من قول الله تعالى: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤].

ومن الباطل والكذب قوله: (أو شرط كمال)؛ فأنا لم أنسب إلى ابن منده أنه قال: أو شرط كمال.

ومن الباطل قوله -مؤكدًا لما جحده-: (فلم يقل ابن منده ذلك، فغلط ربيع في فهم قول ابن منده، وهذا قول ربيع ليس قول ابن منده، وأهل السنة والجماعة).

أقول: فقد قال ابن منده ذلك ونسبه إلى أهل السنة أي: أن للإيمان أصلًا وفرعًا وكمالًا، خلافًا للمرجئة الذين يحصرون الإيمان في الأصل، وينكرون فرعه وكماله وهو العمل؛ فلا يدخلونه في الإيمان.

وهو والحدادية ينسبون إليَّ أني أقول: إن العمل شرط كمال، أي أني أخرجه من حقيقة الإيمان!

وهذا من أعظم الافتراءات والبهت، فأنا أدين الله بأن العمل من الإيمان، وأنا أول وآخر من يزجر عن القول بأن العمل شرط كمال أو صحة في الإيمان، وأحث على التزام ما قرره أهل السنة من أن الإيمان قول وعمل واعتقاد، ونحوه من العبارات المعروفة والمتواترة عن أهل السنة، وهم يعلمون ذلك عني ويجحدونه، كما جحد البحريني هنا ما صرحت به بأن العمل فرع من الإيمان أي: جزء منه، وكمال للإيمان أي: جزء مكمل له.

قال البحريني في (ص١٤) من بركانه:

(بل ذكر جزءًا من قول ابن منده رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الإيمان، وهذا الجزء الذي ذكره ربيع لا يتبين منه مراد ابن منده رَحِمَهُ ٱللَّهُ، بل لابد أن ينقل هذه الآثار وهذه الأحاديث وأقوال ابن منده في المرجئة وأهل السنة والجماعة حتى يتبين له مراد ابن منده رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وهو -يعني: ابن منده- يريد أن يقرر بأن الإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح؛ إذن الجواب على مراد ابن منده أن أهل السنة والجماعة يجعلون

العمل من الإيمان، كما قال رسول الله ﷺ: «الإيمان بضع وسبعون شعبة» وذكر منها: إماطة الأذى عن الطريق، وهو فعل الجوارح، وإن كان إماطة الأذى نفسه من الفروع لا من الأصول.

لكن هذا تقرير بأن العمل جزء من الإيمان، والعمل نفسه أصل في الإيمان ومن الإيمان وجزء من الإيمان؛ بخلاف المرجئة فإنهم لا يعدون العمل من الإيمان أصلًا، بل فرعًا!!!).

أقول: الجواب على هذا من وجوه:

١- إن كثيرًا من أهل السنة يؤلفون في بيان عقيدة أهل السنة فيقتصرون على قولهم في تعريف الإيمان: «والإيمان قول وعمل ويزيد وينقص»، ولا ينقلون هذه الآثار والأحاديث حتى يتبين المراد.

قال الإمام أحمد في بيان قول أهل السنة في الإيمان في كتابه أصول السنة (ص٥٨-٥٩): «والإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، كما جاء في الخبر: أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا».

٢- وهذا الإمام البربهاري يقول في تعريف الإيمان عند أهل السنة: «والإيمان قول وعمل ونية، يزيد ما شاء الله، وينقص حتى لا يبقى منه شيء»، ولم يسق عليه الأدلة من الأحاديث والآثار.

٣- وهذا الإمام الصابوني يقول في تعريف الإيمان في كتابه اعتقاد أهل السنة (ص٨٢): «ومن مذهب أهل الحديث أن الإيمان قول وعمل ومعرفة، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية».

ولم يسق هؤلاء الأئمة الآثار والأحاديث في بيان الإيمان كما يشترط هذا البحريني الحدادي؛ لأن ذلك واضح لطلاب العلم عربهم وعجمهم فضلًا عن العلماء.

لكن للحدادية منهج يفتعل التشديد، ويفرض الآصار والأغلال، ويحارب سماحة الإسلام، ويطعن في علماء السنة، ويفرق جمعهم، ويشترط شروطًا باطلة تعنتًا على أهل السنة.

وأنا لم أذكر جزءًا من قول ابن منده في تعريف الإيمان، بل أخذت كلامه كاملًا مفصلًا كما هو واضح للعجم والعرب، وما زعم أنني لم أنقله ثم نقله لا يزيد الكلام الذي نقلته عنه إلا قوة وتأكيدًا، ولا يلحقني به لوم؛ لأنه لا ينافي ما نقلته عنه، وهو يريد أن يعيبني بذلك وهيهات هيهات.

هذا مع أني نقلت عن ابن منده الدليل على تشعب الإيمان وهو قوله ﷺ: «**الإيمان بضع وسبعون أو ستون شعبة، أفضلها: شهادة أن لا إله إلا الله، وأدناها: إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان**».

نقلته عقب تعريفه للإيمان وعقب بيانه أن العمل فرع للإيمان، وأنه يلزم العبد استكمال إيمانه بالعمل.

ونقلت عنه مرة أخرى عقب نقلي الأول عنه من كتابه الإيمان فقلت: «وقال في كتاب الإيمان (١/ ٣٥٠): قال الله ﷻ: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ ۝ تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾، فضربها مثلًا لكلمة الإيمان، وجعل لها أصلًا وفرعًا وثمرًا تؤتيه كل حين».

ولم أذكر بقية كلامه، وهو حجة لي، لم أذكره اختصارًا، وبقيته هي: «فسأل النبي ﷺ أصحابه عن معنى هذا المثل من الله فوقعوا في شجر البوادي، فقال ابن عمر: فوقع في نفسي أنها النخلة فاستحييت، فقال النبي ﷺ: هي النخلة، ثم فسر النبي ﷺ الإيمان بستة؛ إذ فهم عن الله مثله، فأخبر أن الإيمان ذو شعب أعلاها شهادة أن لا إله إلا الله، فجعل أصله الإقرار بالقلب واللسان، وجعل شعبه الأعمال.

فالذي سمى الإيمان التصديق هو الذي أخبر أن الإيمان ذو شعب؛ فمن لم يسم الأعمال شعبًا من الإيمان كما سماها النبي ﷺ ويجعل له أصلًا وشعبًا كما جعله الرسول ﷺ كما ضرب الله المثل به: كان مخالفًا له.

وليس لأحد أن يفرق بين صفات النبي ﷺ للإيمان فيؤمن ببعضها ويكفر ببعضها؛ لأن النبي ﷺ حين سأله جبريل ﷺ عن الإيمان بدأ بالشهادة.

وقال لوفد عبد القيس: أتدرون ما الإيمان؟ فبدأ بالشهادة، وهي الكلمة أصل

الإيمان، والشاهد بـ (لا إله إلا الله) هو المصدق المقر بقلبه يشهد بها لله بقلبه ولسانه، يبتدئ بشهادة قلبه والإقرار به، ثم يثني بالشهادة بلسانه والإقرار به بنية صادقة يرجع بها إلى قلب مخلص.

فذلك المؤمن المسلم ليس كما شهد به المنافقون إذ قالوا: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾، قال الله: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ فلم يكذب قولهم، ولكن كذبهم من قلوبهم فقال: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ كما قالوا، ثم قال: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون ١]، فكذبهم لأنهم قالوا بألسنتهم ما ليس في قلوبهم.

فالإسلام الحقيقي ما تقدم وصفه، وهو الإيمان، والإسلام الذي احتجز به المنافقون من القتل والسبي هو الاستسلام، وبالله التوفيق».

الجواب على قول البحريني: (وهو -يعني: ابن منده- يريد أن يقرر بأن الإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح).

أقول: وهل فهمت أنا من كلامه غير ما قرره؟

وهل نقلت عنه ما ينافي كلامه؟

بل هو الذي يُقوِّل ابن منده ما لم يقله، وما لم يرده من أنه يتحدث عن الإسلام لا عن الإيمان، كما سيأتي.

قال البحريني في (ص١٣) من بركانه:

(إذن مراد ابن منده من ذكر العمل الرد على المرجئة الذي كلامه لم ينقله ربيع، وكل ما أورده ابن منده في رده على المرجئة بين وواضح، بل هذا -أي: كلام ابن منده رحمه الله- فيه رد على قول ربيع هذا، وفهمه الذي فهمه بجعل العمل فرع وشرط كمال لم يقل به ابن منده، فابن منده خلاف مذهب ربيع في ذلك، فربيع لم يفهم كلام ابن منده جيدًا).

أقول: هذا كلام ركيك، وفيه كذب على ابن منده وعليّ؛ فأنا لم أقل العمل شرط كمال في يوم من الأيام، ولا في لحظة من اللحظات، لا في دروسي ولا في أشرطتي، ولا في مؤلفاتي، ولا في مقالاتي.

بل أنا أول من حذَّر منه، وأطلب من المتكلمين في قضايا الإيمان وغيره أن يلتزموا بما قرره السلف، وخاصة في تعريف الإيمان بأنه قول وعمل واعتقاد يزيد وينقص.

وأحذر من القول بشرط الكمال وشرط الصحة، ومن استخدام (جنس العمل)؛ لما فيهما من الفتن، ولما في (جنس العمل) من الاشتباه، حتى لم أذكر في مقالي الذي يناقشه هذا الأفاك، فلماذا يلصقه بي ويدَّعي كذبًا وزورًا أنني خالفت مذهب ابن منده، وأنني لم أفهم كلام ابن منده جيدًا؟

وكذب هذا الأهوج على ابن منده في قوله: (أي كلام ابن منده رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيه رد على قول ربيع هذا، وفهمه الذي فهمه بجعل العمل فرع وشرط كمال).

فابن منده هو الذي جعل العمل فرعًا وكمالًا، ونسب ذلك إلى أهل السنة، واحتج عليه من الكتاب والسنة، ولم يذكر هو ولا ربيع شرط كمال الإيمان.

ثم قال البحريني في (ص١٤) من بركانه:

(وأكبر دليل بأن ابن منده ألحق هذا الباب بابًا واضحًا بأن مذهبه بأن العمل من الإيمان؛ حيث قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الإيمان: «ذكر خبر يدل على أن الإيمان: قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالأركان، يزيد وينقص». اهـ

فألحق ابن منده بعد الباب الذي ذكرناه والذي نقل منه ربيع، ولم يفطن ربيع للباب الذي بعده حتى يتبين له مراد ابن منده جيدًا، والأبواب هذه التي ذكرها ابن منده متلاحقة ويفسر بعضها بعضًا.

وهذا أكبر دليل بأن ابن منده يريد في هذه الأبواب أن يرد على المرجئة بذكر خبر يدل على أن الإيمان قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالأركان، يزيد وينقص.

ثم ألحقه بباب أخفاه ربيع ولم يذكره؛ لأنه ضد مذهبه، فقال ابن منده رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الإيمان (ج١ ص٣٤٥): «ذكر خبر يدل على أن الإيمان ينقص حتى لا يبقى في قلب العبد مثقال حبة خردل».

ثم ذكر الأحاديث التي تدل على ذلك، فلماذا ربيع لم ينقل هذا الباب؟!!!

ويقول بقول ابن منده بأن الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء».

أقول: نعم مع ركة كلام هذا الرجل والقول بأن الإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالأركان هو اعتقاد أهل السنة والجماعة، ويزيدونه توضيحًا بذكر أعمال القلوب زيادة على ما في هذا التعريف.

وأنا حينما نقلت الكلام الذي أحتاجه في الجواب على السؤال الذي طرحه الحدادية، وأجاب عنه بعض العلماء في كلمات، وتوسعت في الإجابة عليه بكلام وفقه عدد من الأئمة، وما جئت لأشرح كتاب الإيمان لابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ، وهذه عناوين الأبواب التي أخذتها أيها الغبي من كلام ابن منده لم تعرف مقاصده منها.

فالباب الذي أخذت غرضي منه ترجم له بقوله: «ذكر اختلاف أقاويل الناس في الإيمان ما هو؟»، وذكر تحت العنوان مذاهب المرجئة، ومذهب الخوارج، ومذهب أهل السنة في الإيمان ما هو، انظر: كتاب الإيمان لابن منده (١/ ٣٣١).

والعنوان الثاني أو الترجمة الثانية هو: «ذكر خبر يدل على أن الإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالأركان يزيد وينقص» الإيمان (١/ ٣٤١).

وساق تحته حديث أبي سعيد أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان**».

فانتزع من هذا الحديث تعريف أهل السنة للإيمان، فاستدل على أنه عمل بالأركان بقوله: «**فليغيره بيده**»، وعلى أنه قول باللسان بقوله: «**فإن لم يستطع فبلسانه**»، واستدل على أنه اعتقاد بالقلب بقوله: «**فإن لم يستطع فبقلبه**»، واستدل على أنه يزيد وينقص بقوله ﷺ بعد هذه المراتب: «**وذلك أضعف الإيمان**».

وهذا ما أدين اللَّه به، وهو مذهب أهل السنة.

وفي هذا الحديث رد على الخوارج والجهمية والمعتزلة والمرجئة، لا على المرجئة فقط كما يهذي به هذا الرجل.

فما هو السر في اقتصاره على المرجئة فقط؟

وما هو السر في سكوته وسكوت حزبه الحدادي وتجاهلهم لخطرهم؟

لأن أخطر الخطر عندهم هو انتشار مذهب أهل السنة ، فلأجل هذا تراهم منذ إنشاء محمود الحداد هذا المذهب الإجرامي المشاق لأهل السنة ، تراهم لا شغل لهم إلا حرب أهل السنة .

وحتى لقد شغلهم هذا عن حرب الروافض والعلمانيين والشيوعيين واليهود والنصارى .

وأين عملهم بهذا الحديث : «من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان»؟

فهل هذه العقائد والمناهج لا تعتبر من المنكرات عندهم أو ماذا؟

وهل أصبح الحق الذي عند أهل السنة باطلًا يستحقون الحرب عليه أو ماذا؟

لعلهم أعرف الناس بسوء مقاصدهم ونياتهم .

والترجمة الثالثة : ذكر في كتاب الإيمان (١/ ٣٤٥) وهي قوله : «ذكر خبر يدل على أن الإيمان ينقص حتى لا يبقى في قلب العبد مثقال حبة خردل ، وأن المجاهدة بالقلب واللسان واليد من الإيمان» .

وساق تحته حديث عبد الله بن مسعود أن النبي ﷺ قال : «ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره ، ثم إنها تخلف من بعدهم خُلوف ، يقولون ما لا يفعلون ، ويفعلون ما لا يؤمرون ، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن ، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن ، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن ، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل» .

فظاهر من ترجمة ابن منده على هذا الحديث أنه يستدل به على نقصان الإيمان بسبب الذنوب حتى لا يبقى منه مثقال حبة خردل ، هذا قصده الأول ، ولذا لم يذكر هنا زيادة الإيمان .

وهذا الحديث يؤخذ منه ما ترجم له المصنف ، ويؤخذ منه الرد على الجهمية والخوارج والمعتزلة والمرجئة؛ لأن هذه الفرق لا تقول بزيادة الإيمان ولا بنقصانه .

فهذا هو الفقه لتراجم ابن منده وأدلته ، لا ما يهذي به هذا الغبي ، ولا أستبعد

أن يكون تدريسه لأحاديث رسول الله ﷺ وأقوال العلماء على هذا المنوال الهزيل.

وقوله: (ثم ألحقه -يعني: ابن منده- بباب أخفاه ربيع ولم يذكره؛ لأنه ضد مذهبه، فقال ابن منده رحمه الله في الإيمان (ج١ ص٣٤٥): ذكر خبر يدل على أن الإيمان ينقص حتى لا يبقى في قلب العبد مثقال حبة خردل).

١- أقول: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾.

فوالله ما أخفيته، ثم إن لي مطلبًا خاصًا من كتاب ابن منده، فأخذته أخذًا سليمًا على طريقة أهل العلم في الاستشهاد بأقوال العلماء: يأخذ الرجل من الآية أو الحديث أو الكتاب ما يتعلق بغرضه فقط، ولا يقول أهل العلم المنصفون أنه أخفى باقي الآية أو الحديث أو أخفى كذا وكذا من الأبواب.

فعلى مذهب هذا الرجل أنه لا يجوز لعالم أو طالب علم أن يأخذ من كتاب شيئًا إلا أن ينقل جميع أبوابه رغم أنفه، ولو كانت تلك الأبواب لا تتعلق بمسألته، ولو كان بيان تلك المسألة لا يتوقف على باب من تلك الأبواب.

فقد نقلت في جواب السؤال الذي يهمني وهو: هل يجوز أن يرمى بالإرجاء من يقول: إن الإيمان أصل والعمل كمال (فرع)؟ وهو سؤال أرجف به الحدادية أمدًا طويلًا على أهل السنة لرميهم بالإرجاء.

وبعد أمد طويل تصديت للرد عليه بأقوال عدد من أئمة الإسلام، وهم: ابن منده، ومحمد بن نصر المروزي، وابن تيمية نقلت عنه تسعة نصوص، وابن القيم، وابن رجب، وعدد من أئمة الدعوة النجدية.

كلهم يصرح بأن الإيمان أصل، والعمل فرع، وبعضهم يقول تارة: فرع، وتارة: كمال.

فعلى مذهب هذا البحريني الجاهل بالعلم وبمناهج العلماء في النقل يلزمني أن أنقل كل أو جُلّ كتاب الإيمان لابن تيمية أو مجموع الفتاوى، وأنقل مؤلفات العلماء الآخرين الذين أخذت منهم مطلوبي ليستغرق جوابي عددًا من المجلدات.

وتكون النتيجة رفض الحدادية هذه المجلدات بدعوى أنني لم أفهم مقاصد العلماء الذين نقلت عنهم، هذا إن سلمت من الاتهام بالخيانة والكتمان.

وقوله: (فلماذا ربيع لم ينقل هذا الباب؟!! ويقول بقول ابن منده بأن الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء، وينكر هذه اللفظة أن الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء).

الجواب: يقصد هذا الرجل أن يلزمني بنقل كل الأبواب التي اقترح عليَّ نقلها كما سلف، وفهمها على طريقته الهوجاء، ويرى أن من الواجب أن أقول أنا وغيري: إن العمل ينقص بالمعاصي حتى لا يبقى منه شيء، ومن لم يقل هذا فهو مرجئ عند الحدادية وفي حكمهم، ولاسيما هذا الحدادي.

وأقول: إنني لا أنكر على أحد من أهل السنة أن يقول: إن الإيمان ينقص بالمعاصي حتى لا يبقى منه شيء، بل أنا أقول هذا من قبل فتنته هذه وحداديته، ولا أشترط هذا على أحد؛ لأن كل أهل السنة لا يقولونه إلا عدد يسير، ومع ذلك لا يلزمون أحدًا بقوله، ولا يلتزمونه.

وهذا ابن منده يقول في المجلد الثاني (ص٣٤١): «ذكر خبر يدل على أن الإيمان قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالأركان، يزيد وينقص».

ويحتج على ذلك بحديث أبي سعيد الخدري ﷺ: «من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان».

ولم يقل هنا: إن الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء.

فعلى مذهب الحدادية يكون كل أو جُل علماء السنة وأتباعهم مرجئة ضلال يستحقون الحرب.

وقوله عني: (وينكر هذه اللفظة: أن الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء)، فمن أكاذيبه، يريد أن يرميني بالإرجاء، فأنا لا أنكرها، ولكني أنكر على من يشترط القول بها دائمًا، ويرى ضرورة القول بها، وإلا فالتبديع والحرب.

قال البحريني في (ص١٥) من بركانه:

(ثم إن ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ يقصد بالإيمان الإسلام؛ وربيع ذكر مقاطعًا[1] أو مقطعًا من ذلك، لكن لو اطلع ربيع على كلام ابن منده كاملًا شاملًا لتبين له بأنه يقصد بالإيمان الإسلام لأنه ذكر ابن منده حديث وفد عبد القيس: «الإيمان بالله، شهادة أن لا إله إلا الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وأن تؤدوا حق الله...» الحديث، فهذا الإسلام).

أقول: انظر إلى هذا المنهج العلمي في البحث والنقل عن العلماء من كتبهم عند هذا الرجل العظيم!

فمن أراد في منهجه نقل شيء من كتاب ما فعليه أن يطلع على كلام ذلك العالم كاملًا شاملًا ليتبين له مقصد ذلك العالم، أما أن يطلع على مقطع من كلامه أو مقاطع فهذا يؤدي إلى الغلط وسوء الفهم.

ولهذا لما اقتصر ربيع على مقطع أو مقاطع من كلام ابن منده لم يتبين له أن ابن منده يقصد بالإيمان الإسلام.

أما هذا الحبر البحريني الذي اطلع على كلام ابن منده كاملًا شاملًا فقد تبين له أن ابن منده إنما يقصد بكلامه عن الإيمان إنما يريد بذلك الإسلام، فيقول في (ص١٥) من بركانه: (ثم إن ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ يقصد بالإيمان الإسلام).

ويقول في هذه الصحيفة في (ص٩-١١):

(وليس مراد ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ من الإيمان الكلام الخاص وأصول الإيمان التي تكلم عليها أهل العلم بالنسبة لأركانه، وكذلك لنقصانه أو زيادته هذه مسائل خاصة، فابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ يتكلم عن الإسلام.

ولذلك ذكر ابن منده حديث جبريل المعروف الطويل في صحيح مسلم: أخبرني عن الإسلام؟ قال: «أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان...» إلخ الحديث.

---

(١) كذا.

ثم الإيمان: «أن تؤمن بالله، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره» قال: الإسلام والإيمان).

يعني: وذكر الإسلام يفيد عند البحريني أن ابن منده قد ألغى الإيمان فلم يعطه أي اعتبار، وكأنه متعصب لاسم الإسلام على اسم الإيمان.

ويلاحظ أن البحريني أسقط ذكر الملائكة، ولم يشر إلى ذلك فلماذا؟ لأن أركان الإيمان ستة، وأركان الإسلام خمسة.

والرجل قد تعصب للإسلام على الإيمان لينتصر على ربيع في ميدان الجدل، وإن كان يجادل بالباطل، فإنه لا يضر مع الحدادية ذنب مهما عظم، بل لا يضره خيانة ولا كذب ولا لبس الحق بالباطل ولا مجازفات.

انظر كم مرة يجزم بأن ابن منده لا يريد بذكر الإيمان أينما ذكره إلا الإسلام؟

قال البحريني في (ص١٥) من بركانه:

(ثم ذكر ابن منده في الإيمان (ج١ ص٣٥٠): باب ذكر المثل الذي ضربه الله ﷻ، والنبي ﷺ للمؤمن يعني: المسلم، والإيمان يعني: الإسلام).

أقول: قال ابن منده رحمه الله في الإيمان (٢/ ٣٥٠-٣٥١): «ذكر المثل الذي ضربه الله والنبي ﷺ للمؤمن والإيمان:

قال الله ﷻ: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾.

فضربها مثلًا لكلمة الإيمان، وجعل لها أصلًا وفرعًا وثمرًا تؤتيه كل حين، فسأل النبي ﷺ أصحابه عن معنى هذا المثل من الله، فوقعوا في شجر البوادي فقال ابن عمر: فوقع في نفسي أنها النخلة فاستحييت، فقال النبي ﷺ: «هي النخلة».

ثم فسر النبي ﷺ الإيمان بسنته؛ إذ فهم عن الله مثله، فأخبر أن الإيمان ذو شعب أعلاها شهادة أن لا إله إلا الله، فجعل أصله: الإقرار بالقلب واللسان، وجعل شعبه: الأعمال.

فالذي سمى الإيمان التصديق هو الذي أخبر أن الإيمان ذو شعب؛ فمن لم

يسم الأعمال شعبًا من الإيمان كما سماها النبي ﷺ ويجعل له أصلًا وشعبًا كما جعله الرسول ﷺ كما ضرب الله المثل به كان مخالفًا له.

وليس لأحد أن يفرق بين صفات النبي ﷺ للإيمان فيؤمن ببعضها ويكفر ببعضها؛ لأن النبي ﷺ حين سأله جبريل ﷺ عن الإيمان بدأ بالشهادة.

وقال لوفد عبد القيس: «أتدرون ما الإيمان؟»، فبدأ بالشهادة وهي الكلمة أصل الإيمان.

والشاهد بـ(لا إله إلا الله) هو المصدق المقر بقلبه، يشهد بها لله بقلبه ولسانه يبتدئ بشهادة قلبه والإقرار به، ثم يثني بالشهادة بلسانه والإقرار به بنية صادقة يرجع بها إلى قلب مخلص.

فذلك المؤمن المسلم ليس كما شهد به المنافقون إذ قالوا: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾، قال الله: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ فلم يكذب قولهم، ولكن كذبهم من قلوبهم فقال: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ كما قالوا، ثم قال: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]، فكذبهم لأنهم قالوا بألسنتهم ما ليس في قلوبهم.

فالإسلام الحقيقي ما تقدم وصفه، وهو الإيمان، والإسلام الذي احتجز به المنافقون من القتل والسبي هو الاستسلام، وبالله التوفيق».

أقول:

وترجمة ابن منده لهذا الباب هي: باب ذكر المثل الذي ضربه الله والنبي ﷺ للمؤمن والإيمان.

فجاء هذا الجاهل الضال يحرف كلام ابن منده رحمه الله، فإذا قال: الإيمان، قال هذا الجاهل: الإسلام، وإذا قال: المؤمن، قال: المسلم، كأن ابن منده يعجز عن النطق بالإسلام.

ولا يعرف هذا الجاهل أن الإسلام يطلق على المنافق، وتجرى عليه أحكام الإسلام، وتوكل سريرته إلى الله، بخلاف الإيمان؛ فإنه لا يطلق على المنافق؛ بل لا يعطى المسلم العاصي الإيمان المطلق.

ما هي أسباب الحرب على الإيمان والتعصب للإسلام؟

الذي يظهر لي: أن هذا ناشئ عن عداوة الحدادية وحقدهم الأعمى على السلفية والسلفيين.

فانظر إلى هذا التسلط على ابن منده، فيتلاعب بكلامه ويحرفه حتى يوافق هواه.

لقد ذكر ابن منده الإيمان في هذا الباب تسع مرات.

وقال عن الإيمان: أصله الإقرار بالقلب، فذكر أصله ومحله، ثم ذكر شعبه، وهذا لا يكون عند أهل السنة إلا من خواص الإيمان.

ثم قال: «**فالذي سمى الإيمان التصديق هو الذي أخبر أن الإيمان ذو شعب؛ فمن لم يسم الأعمال شعبًا من الإيمان كما سماها النبي ﷺ ويجعل له أصلًا وشعبًا كما جعله الرسول ﷺ كما ضرب الله المثل به كان مخالفًا له.**

وليس لأحد أن يفرق بين صفات النبي ﷺ للإيمان فيؤمن ببعضها ويكفر ببعضها».

فهو يريد بهذا الكلام المتين الرد على غلاة المرجئة الذين يقولون: الإيمان هو التصديق بالقلب، ويحصرون الإيمان في هذا التصديق الذي يوجد عند إبليس وفرعون وأمثالهما.

كما يرد على الذين يقولون: الإيمان تصديق بالقلب ونطق باللسان، ولا يدخلون الأعمال بكل شعبها في الإيمان.

ثم قال مستدلًا لما قرره سلفًا عن الإيمان وشعبه: «لأن النبي ﷺ حين سأله جبريل ﷺ عن الإيمان بدأ بالشهادة.

وقال لوفد عبد القيس: «أتدرون ما الإيمان؟»، فبدأ بالشهادة وهي الكلمة أصل الإيمان.

والشاهد بـ(لا إله إلا الله) هو المصدق المقر بقلبه، يشهد بها لله بقلبه ولسانه يبتدئ بشهادة قلبه والإقرار به، ثم يثني بالشهادة بلسانه والإقرار به بنية صادقة يرجع

بها إلى قلب مخلص.

فذلك المؤمن المسلم ليس كما شهد به المنافقون إذ قالوا: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾، قال الله: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ فلم يكذب قولهم، ولكن كذبهم من قلوبهم فقال: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ كما قالوا، ثم قال: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون:١]، فكذبهم لأنهم قالوا بألسنتهم ما ليس في قلوبهم.

فالإسلام الحقيقي ما تقدم وصفه، وهو الإيمان، والإسلام الذي احتجز به المنافقون من القتل والسبي هو الاستسلام، وبالله التوفيق».

فكأنه يرد بهذا الاستدلال وما يتبعه على الطائفتين الغاليتين في الإرجاء، وهما:

١- من يحصر الإيمان في التصديق بالقلب، وهم جهمية المرجئة.

٢- ويرد على الكرامية المرجئة الغالية أيضًا، الذين يقولون الإيمان هو النطق باللسان، ويقولون عن المنافقين إنهم مؤمنون، فرد عليهم الإمام ابن منده بما ترى.

وأعود فأقول: إن ابن منده قد ذكر في هذا الباب الإيمان تسع مرات، وذكر صفاته من الإقرار والتصديق بالقلب، والقلب محل الإيمان.

وذكر الإقرار والتصديق بالقلب والنطق باللسان بالشهادتين، مستدلاً بحديث جبريل وحديث وفد عبد القيس، آخذًا من الحديثين الشهادة بالتوحيد الذي هو أصل الإيمان.

كل هذا يبطل ما يشنشن به هذا البحريني من أن مراد ابن منده من إطلاق الإيمان إنما يريد به الإسلام، وهذه سفسطة ومكابرة.

ثم إن ابن منده لم يذكر الإسلام الحقيقي في هذا الباب إلا مرة واحدة؛ فقال: «فالإسلام الحقيقي ما تقدم وصفه وهو الإيمان».

فمراده هنا بالإسلام الحقيقي: الإيمان؛ كما فسره بقوله: «وهو الإيمان»، مما يؤكد تأكيدًا قاطعًا أن ابن منده لا يريد بالإيمان إذا أطلقه إلا الإيمان المعروف المقرر عند أهل السنة ما يأتي:

١- عرَّف ابن منده الإيمان بأنه قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالأركان، يزيد وينقص، وهذا التعريف في (٢/ ٣٤١) من كتابه الإيمان، عرَّفه بتعريف أهل السنة الذين يفرقون بين الإيمان والإسلام، وهو التعريف الذي أجمع عليه الصحابة والتابعون لهم بإحسان وأئمة الهدى والسنة من بعدهم، وليس هذا بتعريف للإسلام.

٢- تسميته لهذا الكتاب بالإيمان.

٣- عقد بابًا في كتابه الإيمان (١/ ٣٣١) ترجمة له بقوله: «ذكر اختلاف أقاويل الناس في الإيمان ما هو».

ثم قال تحت هذه الترجمة:

«فقالت طائفة من المرجئة: الإيمان فعل القلب دون اللسان.

وقالت طائفة منهم: الإيمان فعل اللسان دون القلب، وهم أهل الغلو في الإرجاء.

وقال جمهور أهل الإرجاء: الإيمان هو فعل القلب واللسان جميعًا.

وقالت الخوارج: الإيمان فعل الطاعات المفترضة كلها بالقلب واللسان وسائر الجوارح.

وقال آخرون: الإيمان فعل القلب واللسان مع اجتناب الكبائر.

وقال أهل الجماعة: الإيمان هي[1] الطاعات كلها بالقلب واللسان وسائر الجوارح، غير أن له أصلًا وفرعًا، فأصله: المعرفة بالله والتصديق له وبه وبما جاء من عنده بالقلب واللسان، مع الخضوع له والحب له والخوف منه والتعظيم له، مع ترك التكبر والاستنكاف والمعاندة، فإذا أتى بهذا الأصل فقد دخل في الإيمان ولزمه اسمه وأحكامه.

ولا يكون مستكملًا له حتى يأتي بفرعه، وفرعه المفترض عليه أو الفرائض واجتناب المحارم.

---

(١) كذا.

وقد جاء الخبر عن النبي ﷺ أنه قال: «الإيمان بضع وسبعون أو ستون شعبة، أفضلها شهادة أن لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان»؛ فجعل الإيمان شعبًا بعضها باللسان والشفتين، وبعضها بالقلب، وبعضها بسائر الجوارح.

فشهادة أن لا إله إلا الله: فعل اللسان؛ تقول: شهدت أشهد شهادة، والشهادة فعله بالقلب واللسان لا اختلاف بين المسلمين في ذلك، والحياء في القلب، وإماطة الأذى عن الطريق فعل سائر الجوارح».

أقول: فالاختلاف بين الفِرَق إنما هو في الإيمان لا في الإسلام؛ كما قرره ابن منده وغيره من أئمة الإسلام، وهو معروف عند أهل السنة حتى طلاب العلم منهم.

٤- معظم أبوابه إلى حد بعيد يقول فيها: باب الإيمان بكذا، باب الإيمان بكذا، الأمور التي لا يتأتى التعبير فيها إلا بالإيمان، ولا يقصد بها إلا الإيمان.

مثل قوله: «ذكر ما يدل على أن الإيمان بالله معرفة وإقرار» (ص٢٥٧).

«ذكر خبر يدل على أن الإيمان قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالأركان، يزيد وينقص» (٢/ ٣٤١).

«ذكر ما يدل على أن الإيمان يزيد وينقص حتى لا يبقى في قلب العبد مثقال حبة خردل...» (ص٣٤٥).

«ذكر خبر يدل على أن الإيمان قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالأركان، يزيد وينقص» (ص٣٤١).

«ذكر ما يدل على أن المؤمنين يتفاضلون في الإيمان، وفضل عمر على الناس -يعني: بعد الأنبياء وأبي بكر» (ص٤١٢).

«ومما يدل على أن حب الله ورسوله والحب في الله والبغض في الله من الإيمان» (ص٤٣١).

«ذكر ما يدل على أن حب رسول الله ﷺ من الإيمان» (ص٤٣٤).

«ذكر قول النبي ﷺ: أنا أتقاكم وأعلمكم بالله، وأن التقى من فعل القلب» (ص٤٣٦).

«ذكر وصف النبي ﷺ الأمانة وأنها نزلت في قلوب أصحابه، ثم تعلموا القرآن والسنة، ثم أخبر عن رفعها، وأنها من الإيمان» (ص٤٦٥).

«ذكر ما يدل على أن الوسوسة التي تقع في قلب المسلم من أمر الرب ﷻ صريح الإيمان» (ص٤٧١).

«ذكر وجوب الإيمان على كل من سمع بالنبي ﷺ من أهل الكتابين، والإقرار بما أرسل به وجاء به عن الله ﷻ)) (ص٥٠٨).

«ذكر وجوب الإيمان بنبوة عيسى ﷺ، وأنه عبد الله ورسوله وكلمته وروح منه ألقاها إلى مريم» (ص٥١٠).

«ذكر وجوب الإيمان بنزول عيسى بن مريم ﷺ وإيمانه بالمصطفى ﷺ وبشريعته» (ص٥١٢).

«ذكر الأعمال التي يستحق بها العامل زيادة إيمانه والتي توجب النقصان» (ص٥٤١).

«ذكر الذنوب التي تخرج العبد من الإيمان من الشرك والكبائر» (ص٥٤٤).

«ذكر أخبار جاءت عن النبي ﷺ على معنى الندب والتحذير منها: لا يزني وهو مؤمن، معناه: أنه غير مؤمن في حين ركوبه الزنا، وقيل: غير مستكمل للإيمان» (ص٥٧٤).

«ذكر وجوب الإيمان بما أتى به المصطفى ﷺ عن الله ﷻ من الكتاب والحكمة» (ص٦٦٧).

«ذكر وجوب الإيمان بما أخبر به النبي ﷺ عما رأى في بدء أمره حين شق صدره وملئ حكمة وإيمانًا، ثم أراهم أثر المخيط فيه معجزة له وتصديقًا بما أخبر به» (ص٦٨٦).

«ذكر وجوب الإيمان بما أخبر به المصطفى ﷺ عن الإسراء قبل أن يوحى

إليه» (ص٦٩٤).

«ذكر وجوب الإيمان برؤية الله ﷻ» (ص٧٥٨).

«ذكر وجوب الإيمان بما أخبر به الرسول -صلوات الله عليه- من الآيات المستقبلة إلى قيام الساعة» (ص٨٩٠).

«ذكر وجوب الإيمان بما يكون بعده من الآيات» (ص٨٩٣).

«ذكر وجوب الإيمان بالآيات العشر التي أخبر بها رسول الله ﷺ التي تكون قبل الساعة» (ص٨٩٦).

«ذكر وجوب الإيمان بطلوع الشمس من مغربها وقوله: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ قال أهل التأويل: هو طلوع الشمس من مغربها» (ص٩٠٣).

«ذكر وجوب الإيمان بخروج الدابة» (٩٠٩).

«ذكر وجوب الإيمان بخروج الدجال ويأجوج ومأجوج» (ص٩١١).

«ذكر وجوب الإيمان بنزول عيسى بن مريم ﷺ لقتال الدجال وقيام الساعة والصعق، قال الله ﷻ: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَن شَاءَ اللَّهُ﴾» (ص٩٣٧).

«ذكر وجوب الإيمان بالسؤال في القبر، قال الله ﷻ: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾» (ص٩٤١).

«ذكر وجوب الإيمان بالبعث والنشور» (ص٩٥١).

«ذكر وجوب الإيمان بالحوض» (ص٩٥٣).

«ذكر وجوب الإيمان بالقيامة والمحاسبة وذكر الميزان في حديث عمر ﷺ لما سأل جبريل النبي ﷺ» (ص٩٥٧).

ومع عمل ابن منده هذا كله يقول هذا البحريني المسفسط: إن ابن منده لا يريد بذكر الإيمان إلا الإسلام.

فهل هناك سفسطة أشد من سفسطة هذا الرجل؟

بيان جهل وتناقض هذا البحريني

١- ساق بعض الأحاديث، ومنها حديث شعب الإيمان في (ص١٣) من بركانه ثم قال:

(فهذه الأحاديث التي أوردها ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ دالة على مذهب أهل السنة والجماعة من أن الإيمان قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، وهو ما يذهب إليه المصنف، وهو مراده في إيراد هذه الأحاديث، والرد على المرجئة الذين يخرجون العمل عن مسمى الإيمان).

٢- وقال في (ص١٣) من بركانه:

(وهو -يعني: ابن منده- يريد أن يقرر بأن الإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح؛ إذن الجواب على مراد ابن منده: أن أهل السنة والجماعة يجعلون العمل من الإيمان، كما قال رسول الله ﷺ: الإيمان بضع وسبعون شعبة، وذكر منها إماطة الأذى عن الطريق، وهو فعل الجوارح).

٣- قال في (ص١٤):

(وأكبر دليل بأن ابن منده ألحق هذا الباب بابًا واضحًا بأن مذهبه بأن العمل من الإيمان؛ حيث قال رَحِمَهُ اللَّهُ في الإيمان: ذكر خبر يدل على أن الإيمان: قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالأركان، يزيد وينقص. اهـ).

٤- وقال في (ص١٤):

(وهذا أكبر دليل بأن ابن منده يريد في هذه الأبواب أن يرد على المرجئة بذكر خبر يدل على أن الإيمان قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالأركان، يزيد وينقص).

فهذا البحريني يقرر في هذه الأقوال أن هذا مذهب أهل السنة والجماعة ومذهب ابن منده في الإيمان، وأن ابن منده يرد بما قرره واستدل به على المرجئة، والمرجئة وغيرهم إنما يخالفون أهل السنة في قضايا الإيمان لا في الإسلام.

ثم جاء بعد قليل أي في ص(١٥) من بركانه ليهدم ما بناه وقرره في الإيمان:

١- فقال:

(ثم إن ابن منده رحمه الله يقصد بالإيمان الإسلام).

٢- وقال في (ص١٥) من بركاته:

(فابن منده رحمه الله يرى أن الإسلام والإيمان اسمان لمعنى واحد، فيقصد بالإيمان الإسلام).

أقول: وإذا كان ابن منده يرى الإيمان والإسلام اسمان لمعنى واحد، وسمى كتابه بالإيمان، وملأ كتابه بأبواب يقول فيها: ذكر وجوب الإيمان بكذا وكذا، ذكر الإيمان بكذا وكذا، ويعقد تراجم باسم الإيمان يعرف فيها الإيمان لا الإسلام، ويرد على فرق الضلال الذين يخالفون في قضايا الإيمان لا الإسلام، فما الذي يجعلك تجزم أنه لا يريد بالإيمان إذا أطلقه إلا الإسلام، ما هي حججك؟

ألا تدل هذه التصرفات على كذب هذا الرجل وفجوره في الخصومة؟

ألا يدل هذا على جهل وغباء وهزال في عقله؟

ألا يصدق عليه أنه كالتي تغزل ثم تنقض غزلها؟

ثم واصل مكابرته وسفسطته، ومن هذه السفسطة والمكابرة والتحريف الجريء:

٣- فقال في (ص١٥):

(ثم ذكر ابن منده في الإيمان (ج١ ص٣٥٠): باب ذكر المثل الذي ضربه الله ﷻ والنبي ﷺ للمؤمن يعني: المسلم والإيمان يعني: الإسلام، فذكر هذا الباب أن الله ﷻ ضرب للمؤمن يعني: المسلم، وضرب الإيمان يعني: الإسلام).

انظر إلى هذا الهذيان والتحريف المقيت: ابن منده يقرر أن الله ضرب مثلاً للمؤمن والإيمان فيقول هذا الأهوج: للمؤمن يعني المسلم، والإيمان يعني الإسلام، ويكرر هذا التحريف والهذيان.

فهل رأت عيناك وسمعت أذناك بمثل هذه السفسطة والجرأة؟

وقد ذكرت لك فيما سلف أن ابن منده ذكر الإيمان في هذا الباب تسع مرات،

وذكر الإسلام الحقيقي مرة واحدة وفسره بالإيمان، وذكر إسلام المنافقين مرة، وذكر صفات الإيمان وأن محلها القلب وأنه ملأ كتابه بتراجم باسم الإيمان كما مر بك.

فيكتم هذا الجلف كل هذا ليتسنى له هذا التحريف المقيت.

٤- وقال في (ص١٦) من بركانه:

(فمراد ابن منده هنا أن يستدل في هذه الآية بالإيمان يعني الإسلام والإسلام له أصول وفروع).

يريد إبطال قول ابن منده وأقوال العلماء من أئمة السنة الذين قرروا أن الإيمان أصل والعمل فرع منه.

٥- وقال في (ص١٧):

(كل ما تقدم من الآيات والأحاديث وأقوال أهل العلم، فالإسلام الحقيقي ما تقدم وصفه وهو الإيمان، فجعل الإسلام هنا هو الإيمان، فالإيمان هنا هو الإسلام حتى إن المعلِّق على كتاب الإيمان ذكر بقوله: (وسبق أن المصنف -يعني ابن منده- يرى أن الإسلام والإيمان اسمان بمعنى واحد، فلعله يقصد بالإيمان الإسلام).

فبلا شك بأن ابن منده يقصد بالإيمان الإسلام، فهذه الآية ليست أو ليس فيها أي دليل لمذهب ربيع بأن العمل كمال وفرع في الإيمان، بل هو أصل في الإيمان وجزء في الإيمان، والعمل من الإيمان كما سبق من كلام ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ.

إذن مقصد ابن منده باسم الإيمان هنا هو الإسلام، فيتكلم عن الإسلام عمومًا، وعن الإيمان عمومًا، ولم يتكلم عن مسائل خاصة بالإيمان المعروفة، وهذا الذي بينه علماء السنة والأثر والحديث).

انظر إلى هذا الهذيان والاضطراب الشنيع، فهو يجزم ويقطع وينفي الشك بأن مراد ابن منده بالإيمان الإسلام.

ثم يقول: (إذن مقصد ابن منده باسم الإيمان هنا هو الإسلام، فيتكلم عن الإسلام عمومًا، وعن الإيمان عمومًا...) إلخ.

أقول: كيف تقول: (فبلا شك بأن ابن منده يقصد بالإيمان الإسلام)، وتقول مرات إن مراد ابن منده بالإيمان الإسلام.

ثم تقول: (فيتكلم عن الإسلام عمومًا، وعن الإيمان عمومًا).

وانظر إليه كيف يكابر ويسفسط فيقول: (فهذه الآية ليست أو ليس فيها أي دليل لمذهب ربيع بأن العمل كمال وفرع في الإيمان، بل هو أصل في الإيمان وجزء في الإيمان، والعمل من الإيمان)!

فمع هذا الاضطراب فهو لا يرد على ربيع فحسب، إنما يرد على ابن منده نفسه وعلى غيره من أئمة الإسلام، وهم الذين صرحوا بأن الإيمان أصل والعمل فرع، مستدلين على ذلك من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

قال ابن منده في (٢/ ٣٥٠) عن الآية مستدلًا بها: «فضربها مثلًا لكلمة الإيمان، وجعل لها أصلًا وفرعًا وثمرًا تؤتيه كل حين».

وقال في (١/ ٣٣١) بعد أن تحدث عن الإيمان عند أهل البدع وعند أهل السنة قال: «فأصله: المعرفة بالله والتصديق له وبه وبما جاء من عنده بالقلب واللسان، مع الخضوع له والحب له والخوف منه والتعظيم له، مع ترك التكبر والاستنكاف والمعاندة؛ فإذا أتى بهذا الأصل فقد دخل في الإيمان ولزمه اسمه وأحكامه، ولا يكون مستكملًا له حتى يأتي بفرعه، وفرعه المفترض عليه أو الفرائض واجتناب المحارم».

ثم استدل على قوله هذا بحديث: «الإيمان بضع وسبعون أو ستون شعبة، أفضلها شهادة أن لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان».

فقد بيَّن هنا أن للإيمان أصلًا وكمالًا، وكماله بالإتيان بفرعه، وهو الفرائض واجتناب المحارم؛ فبيَّن أن الإيمان أصل، والعمل كمال وفرعٌ له.

فهذا الأهوج إنما يرد على العلماء، ويرد أدلتهم، ويماري في ذلك، ويجادل بالجهالات والأباطيل.

وأخيرًا: فمقالي الذي نقلت فيه كلام العلماء الذين نصوا فيه على أن الإيمان

أصل، والعمل فرع وكمال، إنما قصدت به الرد على الحدادية الذين يرمون بالبدعة والإرجاء من يقول: إن الإيمان أصل والعمل فرع، فجاء هذا المقال ردًّا لظلمهم وبغيهم على أهل السنة.

فالله يخزي ويفضح خصوم أهل السنة في كل زمان ومكان، ويهتك أستارهم نصرًا لأهل السنة.

قال البحريني في (ص١٦) من بركاته:

(فمراد ابن منده هنا أن يستدل في هذه الآية بالإيمان يعني الإسلام، والإسلام له أصول وفروع كما هو معروف، فابن منده رَحِمَهُ اللهُ يتكلم عن الإيمان عمومًا ولا يتكلم عن الإيمان خصوصًا من نقصانه مثلًا أو زيادته، أو أنه قول وعمل وما شابه ذلك.

هذه المسائل خاصة بالإيمان يتكلم فيها أهل العلم، لكن هنا بإيراد هذه الآية يريد أن يتكلم عن الإسلام عمومًا).

أقول: إن ابن منده يتكلم في كتابه الذي سماه الإيمان عن الإيمان المعروف عند أهل العلم، ولم يقل إنه سيتكلم عن إيمانين أحدهما عام وثانيهما خاص، ولم يقل إنني سأتكلم عن الإسلام لا عن الإيمان، ولم يقل إني سأدع الكلام عن الإيمان الخاص للعلماء؛ لأني لست أهلًا لذلك.

وهو قد تكلم عن الإيمان وزيادته ونقصانه، وأنه أصل وله فرع وكمال.

وربيع لم يقل: إن هناك إيمانًا عامًّا ولا إيمانًا خاصًّا.

ثم اعجب لقوله: (والإسلام له أصول وفروع كما هو معروف).

ويكابر في الإيمان، وينكر أن له أصلًا وفرعًا مخالفًا بذلك العلماء.

ويقول عن ابن منده: (ولا يتكلم عن الإيمان خصوصًا من نقصانه مثلًا أو زيادته أو أنه قول وعمل وما شابه ذلك).

ويصر على أن مراد ابن منده بالإيمان الإسلام، مع أن ابن منده سمى كتابه بـ: الإيمان، وعقد عشرات الأبواب باسم الإيمان، وعرَّف الإيمان بأنه قول وعمل

ويزيد وينقص حتى لا يبقى منه إلا مثقال حبة خردل، وعنون لهذا الباب الذي يماري فيه هذا البحريني بالإيمان، وأن له شعبًا، وذكر فيه أن له أصلًا وفرعًا، وذكر اسم الإيمان في هذا الباب تسع مرات.

فماذا يقال في أخلاق هذا الرجل وعقله؟

قال البحريني في (ص١٧) من بركانه:

(إذن مقصد ابن منده باسم الإيمان هنا هو الإسلام، فيتكلم عن الإسلام عمومًا، وعن الإيمان عمومًا، ولم يتكلم عن مسائل خاصة بالإيمان المعروفة، وهذا الذي بينه علماء السنة والأثر والحديث).

أقول: وهذا الكلام يدل على كذب البحريني وتحريفه للكلم عن مواضعه، وتقويله لابن منده وغيره ما لم يقولوا.

وللرجل مكابرات وسفسطات لا أعرف لها نظيرًا، منها:

أنه نقل كلام ابن رجب الآتي حيث قال في (ص١٧):

(كما قال ابن رجب رحمه الله في التفسير (ج١ ص٥٨٨): وقد ضرب الله ورسوله مثل الإيمان والإسلام بالنخلة قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ [إبراهيم: ٢٤-٢٥].

فالكلمة الطيبة هنا كلمة التوحيد، وهي أساس الإيمان، وهي جارية على لسان المؤمن، وثبوت أصلها هو ثبوت التصديق بها في قلب المؤمن، وارتفاع فَرْعِهَا في السماء هو عُلُوُّ هذه الكلمة...

إلى أن قال: ضرب العلماء مثل الإيمان بمثل الشجرة لها أصل وفروع وشعب...

ثم قال: وقد ضرب الله مثل الإيمان بذلك فذكر الآية، والمراد بالكلمة: كلمة التوحيد، وبأصلها: التوحيد الثابت في القلوب، وأُكُلُها: هو الأعمال الصالحة الناشئة منه، وضرب النبي ﷺ مثل المؤمن والمسلم بالنخلة..

ثم قال: وهذا واضح في كلام ابن رجب، وهذا نهاية كلام ابن رجب في هذه المسألة؛ فابن رجب بيَّن مراد الله ﷻ في هذه الآية حيث بين الإسلام عمومًا، والإيمان عمومًا، وأكبر دليل بأنه ذكر التوحيد والأعمال الصالحة وغير ذلك مما ذكرنا، والإسلام له أصول وفروع، كما هو معروف».

والجواب على هذا الفقه لكلام ابن رجب:

١- صرح ابن رجب بقوله: «ضرب العلماء مثل الإيمان بمثل الشجرة لها أصل وفروع وشعب»، وهذا حجة لي.

٢- صرح ابن رجب بقوله: «وقد ضرب الله مثل الإيمان بذلك فذكر الآية، والمراد بالكلمة كلمة التوحيد، وبأصلها التوحيد الثابت في القلوب، وأُكُلُها هو الأعمال الصالحة الناشئة منه».

فالأعمال الصالحة هي الإسلام، وهذا حجة لي؛ فالتوحيد الثابت في القلوب أصل أصول الإيمان والإسلام.

٣- ولم يصرح ابن رجب بأن الإسلام له أصول وفروع.

٤- وإذا كان البحريني قد أخذ قوله هذا من ذكر ابن رجب للإسلام مع الإيمان فلا حجة له فيه، وترده القاعدة التي قررها ابن رجب وغيره من أن الإسلام والإيمان إذا اجتمعا فسر الإيمان بأعمال القلب؛ لأنها أصل الإيمان ومعظمه[1]، وفسر الإسلام بالأركان الخمسة كما في حديث جبريل ﷺ.

وهذه الأركان الخمسة أعمال، والأعمال من فروع الإيمان كما صرح بذلك ابن منده وابن تيمية وابن رجب نفسه في هذا النص حيث قال: «وضرب العلماء مثل الإيمان بمثل الشجرة لها أصل وفروع وشعب».

والشاهد: أن استدلاله بكلام ابن رجب عليه لا له.

والرد عليَّ المطلوب منه أن يقول ابن رجب وغيره إن من قال الإيمان أصل والعمل فرع (كمال) فهو مرجئ، وهذا لم يأتِ به عن ابن رجب ولا عن غيره

---

(١) ويقول ابن تيمية: «التوحيد سر القرآن ولب الإيمان».

ولا عن السلف الصالح، ولن يأتي به أبدًا.

ومن أكاذيبه بعد هذا أن يقول في هذه الصحيفة (ص١٨) بعد كلام ابن رجب: (فلم يكن مراد العلماء الذي نقله ربيع بأن مرادهم بأن الأعمال فرع في الإيمان ليس المقصد هذا).

فأي كذب وأي مكابرة هذه؟

قال فوزي في (ص٢١-٢٢) من بركانه:

(وليس مراد ابن تيمية رحمه الله من قوله: «والدين القائم بالقلب من الإيمان علمًا وحالًا هو الأصل، والأعمال الظاهرة هي الفروع، وهي كمال الإيمان» ليس مراده بأن الأعمال شرط كمال في الإيمان، أي: إذا انتفت بقي الإيمان.

أي مراده بأن العبد إذا أتى بالأصول لابد أن يكمل ذلك بالفروع؛ فالفروع مكملة للإيمان -إيمان العبد بالأعمال-، والمقصد هنا الإيمان هو الإسلام.

ومراد ابن تيمية أن يقول بألا يكمل إيمان العبد حتى يكمله بالأعمال الظاهرة أعمال الجوارح، ومراده بأن الأعمال الظاهرة جزء من الأعمال[1]، وهذا كلام يدور عليه كلام ابن تيمية؛ فالإيمان أصل، والأعمال لازمة له هذا هو تخريج كلامه.

وليس مراده ما فهمه ربيع بأن الأعمال شرط كمال في الإيمان، وفرع في الإيمان، وفي الإسلام، فتنبه! كما قال عنه الذي نقله ربيع وقد بينا أن الإيمان إذا أطلق أدخل الله ورسوله فيه الأعمال المأمور بها، ولذلك ابن تيمية رحمه الله يذكر الصلاة والزكاة والحج وغير ذلك من الأعمال الظاهرة، وهو هل هذه الأعمال عند ربيع شرط كمال في الإيمان؟

وابن تيمية رحمه الله ذكر الصلاة والزكاة والحج وغير ذلك من الأصول! فهل هذه الأعمال عند ربيع شرط كمال في الإيمان؟

وهذا هو مذهب المرجئة! لأن ابن تيمية رحمه الله على عقيدة أهل السنة

---

(١) كذا.

والجماعة، فلابد أن يؤخذ كلامه كاملًا شاملًا من أوله إلى آخره حتى يتبين المراد منه، كما نقلنا عنه كثيرًا بأن الأعمال جزء من الإيمان، ولا يبقى الإيمان في قلب العبد إذا ترك الأعمال بالكلية).

أقول:

١- إن كلام ابن تيمية صريح واضح وضوح الشمس بأن الإيمان علمًا وحالًا هو الأصل، وأن الأعمال الظاهرة فروع وكمال له.

الحق شمس والعيون نواظر ... لكنها تخفى على العميان

وليس يصح في الأذهان شيء ... إذا احتاج النهار إلى دليل

وما رأيت مباهتًا ومكابرًا مثل هذا الأهوج.

٢- انظر إليه كيف يفتري عليَّ ويقولني ما لم أقل، فينسب إليَّ القول بأن العمل شرط كمال، وأني أفهم القارئ بأن مراد ابن تيمية بأن الأعمال شرط كمال، وهو يردد هذه الفرية عليَّ مرارًا مع أني أحذر من القول به قبل الناس وآخرهم.

فهو يثير الغبار على كلام ابن تيمية ويشوش عليه؛ ليصرفه عن ظاهره وعن مراده؛ فعل غلاة أهل البدع في تحريف الكلام عن مواضعه، ذلكم الفعل الذي ورثوه عن اليهود.

٣- فهل أنا نسبت إلى ابن تيمية أنه يريد بكلامه هذا الأعمال شرط كمال في الإيمان؛ أي: إذا انتفت بقي الإيمان، فهذا من افتراء هذا البحريني وأكاذيبه، فأنا لا أقوله ولا أعتقده ولا أنسبه لغيري، لا ابن تيمية ولا غيره، فليأت به إن كان من الصادقين من أشرطتي أو دروسي أو كتبي.

فلقد جعل هذا الرجل وحزبه هذه الفرية سلاحًا يحاربونني به؛ لأن أيديهم خالية من الحجج فيعتمدون في حربهم على أهل السنة على الأكاذيب والاتهامات.

٤- انظر وهو يبين مراد ابن تيمية فيقول. (أي مراد ابن تيمية بأن العبد إذا أتى بالأصول لابد أن يكمل ذلك بالفروع، فالفروع مكملة للإيمان -إيمان العبد بالأعمال-)

فهو يعترف لابن تيمية من حيث لا يدري أنه يثبت للإيمان أصولًا وفروعًا وكمالًا، ويبين بأن هذا مراده، وينكر في مواضع أن يكون العمل فرعًا وكمالًا للإيمان، وينكر أن يكون هذا مذهب أهل السنة والجماعة.

فقد نقلت عن ابن تيمية بالجزء والصحيفة أنه يعتبر الإيمان أصلًا، والعمل فرعًا وكمالًا، فجاء هذا المبطل لينفي عن ابن تيمية هذا القول، بل لينفيه عن أهل السنة.

إذا ظهر لك هذا: فاعلم أنني نقلت عن عدد من العلماء ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية، كلهم يصرحون تصريحات في غاية الوضوح أن الإيمان أصل، والعمل فرع، ونقلت عن ابن تيمية تسعة نصوص واضحة جلية تنص على أن الإيمان أصل والعمل فرع.

نقل البحريني من هذه النصوص النص الآتي فقط مرتين، وذهب يتلاعب بمعناه وهرب عن نقل النصوص الأخرى وكتمها؛ لأنها تهدم باطله وجعجعته.

وذهب ينقل عنه نصوصًا كثيرة كلها تؤيد ما نقلته عن شيخ الإسلام ولا يخالفه شيء منها، ومع ذلك ذهب يحرف كلامه، ويدعي أن مقصود ابن تيمية من ذكر الإيمان فيها إنما يريد به الإسلام، وكلامه عليها في غاية التهافت والهذيان.

فمما نقله عن شيخ الإسلام للرد عليّ قوله في (ص٢٤) من بركانه بقوله:

(ثم ذكر -أي شيخ الإسلام- في (ص٦٤٢) بقوله: اسم الإيمان يستعمل مطلقًا ويستعمل مقيدًا، وإذا استعمل مطلقًا: فجميع ما يحبه الله ورسوله من أقوال العبد وأعماله الباطنة والظاهرة يدخل في مسمى الإيمان عند عامة السلف والأئمة، من الصحابة والتابعين وتابعيهم، الذين يجعلون الإيمان قولًا وعملًا يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ويدخلون جميع الطاعات فرضها ونفلها في مسماه...

ثم ذكر: الإيمان بضع وستون أو سبعون، وذكر إماطة الأذى، والحياء، وقول لا إله إلا الله.

فابن تيمية هنا ذكر بأن الأعمال هذه داخلة في مسمى الإيمان، وهذا قول عامة

السلف والأئمة من الصحابة والتابعين وتابعيهم، وربيع خالف هؤلاء السلف والأئمة، فكيف يدعي بأن الأئمة يوافقونه في ذلك وأنه وافق الأئمة؟

وذكر اسم الإيمان يستعمل مطلقًا ويستعمل مقيدًا على ما ذكرناه، وهذا الكلام في الصفحات التي لم ينقلها ربيع).

أقول: فأي حجة له في هذا النص، بل هو حجة عليه.

ومما يهدم باطله ويقضي بجهله وبلادته: قول شيخ الإسلام في هذا النص عن الإيمان: «وإذا استعمل مطلقًا فجميع ما يحبه الله ورسوله من أقوال العبد وأعماله الباطنة والظاهرة يدخل في مسمى الإيمان عند عامة السلف والأئمة من الصحابة والتابعين وتابعيهم، الذين يجعلون الإيمان قولًا وعملًا يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ويُدخلون جميع الطاعات فرضها ونفلها في مسماه».

أقول: فهل قول شيخ الإسلام هذا عند العقلاء الأمناء يبطل ما نقلته أنا عن شيخ الإسلام؟

وهل يخالف ما نقلته عنه وعن غيره من الأئمة ألا وهو قوله: «والدين القائم بالقلب من الإيمان علمًا وحالًا هو الأصل، والأعمال الظاهرة هي الفروع، وهي كمال الإيمان»؟

انظر إلى قوله في (ص٢٤) عقب كلام شيخ الإسلام مباشرة: (ثم ذكر الإيمان بضع وستون أو سبعون[1]، وذكر إماطة الأذى والحياء وقول لا إله إلا الله).

ثم علق على كلام ابن تيمية بقوله: (فابن تيمية هنا ذكر بأن الأعمال هذه داخلة في مسمى الإيمان، وهذا قول عامة السلف والأئمة من الصحابة والتابعين وتابعيهم، وربيع خالف هؤلاء السلف والأئمة، فكيف يدعي بأن الأئمة يوافقونه في ذلك وأنه وافق الأئمة؟).

وأقول: متى أخرج ربيع العمل عن الإيمان؟

وهل أقوال الأئمة ومنهم ابن تيمية بأن الإيمان أصل والعمل أو الأعمال فرع

---

(١) حذف كلمة: شعبة.

ينافي قولهم الذي يجعلون فيه الإيمان قولًا وعملًا، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ويدخلون جميع الطاعات فرضها ونفلها في مسماه ينافي قول من قال من الأئمة: إن الإيمان أصل والعمل فرع؟

عند العقلاء الأمناء المنصفين لا ينافيه من قريب ولا من بعيد، بل هو تأكيد وتوضيح لقول شيخ الإسلام وغيره بأن الإيمان أصل، والعمل فرع، وعند البلهاء الكذابين ينافيه.

ألا يعجب العقلاء لقول هذا المعتوه: (وربيع خالف هؤلاء السلف والأئمة..) إلخ.

ألا يتضمن قوله هذا أن ابن تيمية وابن منده وغيرهما ممن قال: إن الإيمان أصل والعمل فرع أنهم قد خالفوا عامة السلف والأئمة من الصحابة والتابعين وتابعيهم؟

وأقول: إن فوزيًا البحريني هو الذي خالف عامة السلف من الصحابة والتابعين والأئمة بإنكاره أن العمل فرع للإيمان، وأنه يفتري عليهم ويُقَوِّلهم ما لم يقولوا.

فهل الذين يجعلون الإيمان قولًا وعملًا يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ويدخلون جميع الطاعات فرضها ونفلها في مسمى الإيمان، ينكرون أن تكون هذه الأعمال فروعًا للإيمان بما في ذلك إماطة الأذى عن الطريق وخصلة الحياء؟!

بل إن فوزيًا البحريني يرد قول رسول الله ﷺ: «**الإيمان بضع وسبعون أو ستون شعبة**»، وما جرى مجراه.

وأقول: لو كان لهذا الأهوج عقل وأدنى نصيب من الحياء ما دخل في هذه السفسطات والمكابرات، ولما سار على مذهب: (عنز ولو طارت).

ثم يقول عن ابن تيمية: (وذكر اسم الإيمان يستعمل مطلقًا ويستعمل مقيدًا على ما ذكرناه، وهذا الكلام في الصفحات التي لم ينقلها ربيع).

أقول: إن كلامه هذا لمن الهذيان، وهذا من شروطه أن من ينقل عن شخص كلامًا فلابد أن ينقل كلامه شاملًا كاملًا، وهذا أصل جديد اخترعه هذا الحدادي

إلى جانب أصول الحدادية المخترعة، وينعكس طعنًا على أقوال كل العلماء الذين ينقلون عن غيرهم، ويقتصرون على ما يتفق مع الموضوع الذي يكتبون فيه.

وما زال العلماء يقتصرون على قولهم: قال فلان كذا، ولا ينقلون كلام من ينقلون عنه كاملًا شاملًا، إلا أنهم يشترطون الأمانة في النقل والعلم بما يحيل المعاني، وعدم الإخلال في النقل، ونقلي -والحمد لله- عن جميع العلماء تتوفر فيه هذه الشروط.

ثم قال البحريني في (ص٢٤) من بركانه:

(ثم ذكر ابن تيمية رحمه الله حديث وفد عبد القيس بذكر الشهادتين والصلاة والزكاة، ثم قال في (ص٦٤٤): فأصل الإيمان في القلب وهو قول القلب وعمله، وهو إقرار بالتصديق والحب والانقياد، وما كان في القلب فلابد أن يظهر موجبه ومقتضاه على الجوارح، وإذا لم يعمل بموجبه ومقتضاه دل على عدمه، - يعني: عدم الإيمان- وضعفه، ولهذا كانت الأعمال الظاهرة من موجب إيمان القلب ومقتضاه؛ فلابد من العمل الظاهر والباطن).

أقول: قال ابن تيمية في (٧/ ٦٤٤): فأصل الإيمان في القلب، وهو قول القلب وعمله، وهو إقرار بالتصديق والحب والانقياد، وما كان في القلب فلابد أن يظهر موجبه ومقتضاه على الجوارح، وإذا لم يعمل بموجبه ومقتضاه دلَّ على عدمه أو ضعفه.

ولهذا كانت الأعمال الظاهرة من موجب إيمان القلب ومقتضاه، وهي تصديق لما في القلب ودليل عليه وشاهد له، وهي شعبة من مجموع الإيمان المطلق وبعضٌ له؛ لكن ما في القلب هو الأصل لما على الجوارح، كما قال أبو هريرة رضي الله عنه: إن القلب ملك، والأعضاء جنوده؛ فإن طاب الملك طابت جنوده، وإذا خبث الملك خبثت جنوده.

وفي الصحيحين عنه ﷺ أنه قال: «**إن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهي القلب**».

وأقول: ماذا ارتكب هذا البحريني في نقله لهذا النص عن شيخ الإسلام ابن

تيمية؟

١- قول شيخ الإسلام في هذا النص عن الإيمان: «وإذا لم يعمل بموجبه ومقتضاه دلّ على عدمه أو ضعفه».

فجاء هذا الخائن ليقول: (وإذا لم يعمل بموجبه ومقتضاه دل على عدمه، -يعني: عدم الإيمان- وضعفه).

فهو يفسر كلام ابن تيمية ويغيره ليحوله إلى مذهب الخوارج: التكفير بالمعاصي؛ فشيخ الإسلام يقول: «دل على عدمه أو ضعفه»، يعني: أن الذي لا يعمل بمقتضى الإيمان يقع في واحد من أمرين: إما الكفر إذا كان جاحدًا لوجوب العمل، أو تاركًا له بالكلية، وهذا لا ينشأ إلا عن جحود[1] أو استكبار وعناد، فهذا كافر خارج عن ملة الإسلام.

وإما أن يقع العاصي الذي لا يعمل بمقتضى الإيمان في ضعف الإيمان مثل عصاة المسلمين الذين يقعون في الكبائر، ولا يكفرهم أهل السنة، ويكفرهم الخوارج.

٢- حذف من كلام شيخ الإسلام ما يأتي، وهو قوله: «وهي تصديق لما في القلب ودليل عليه وشاهد له، وهي شعبة من مجموع الإيمان المطلق وبعضٌ له؛ لكن ما في القلب هو الأصل لما على الجوارح، كما قال أبو هريرة ﷺ: إن القلب ملك، والأعضاء جنوده؛ فإن طاب الملك طابت جنوده، وإذا خبث الملك خبثت جنوده.

وفي الصحيحين عنه ﷺ أنه قال: إن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهي القلب».

لماذا حذف هذا الكلام الهام؟

لأنه حجة عليه وحجة لربيع؛ لأن الأعمال تابعة للإيمان فهي:

---

(١) الجحود واحد من المكفرات عند أهل السنة، والتي هي التكذيب والاستكبار والإباء مع التصديق، وكفر إعراض وكفر شك وكفر نفاق وكفر تكذيب وهو غير الجحود.

١- تصديق لما في القلب ودليل عليه وشاهد له.

٢- وهي شعبة[1] من مجموع الإيمان المطلق وبعض له.

٣- لكن ما في القلب هو الأصل لما على الجوارح.

أقول: وما في القلب هو الإيمان فهو الأصل، وما على الجوارح فرعٌ له، كما قرر ذلك شيخ الإسلام مرارًا.

وأعمال الجوارح شعب للإيمان وفروع، كما قرر ذلك شيخ الإسلام وغيره من العلماء.

ويمثل العلماء الإيمان بالشجرة لها فروع وثمر؛ فالأعمال فروع للإيمان، كما أن الأغصان والثمر فروع للشجرة، ويطلق على المجموع شجرة، كما يطلق على الإيمان وفروعه لفظ الإيمان.

الرجل يدرك أن الحق مع ربيع، وأن أقوال العلماء والنصوص القرآنية والنبوية تؤيده، ولكنه يجحد ما عند ربيع من الحق ويعاند ويكابر، ويثير حوله الأعاصير من الشبه الساقطة.

أعود لأقول: إني نقلت عن شيخ الإسلام تسعة نصوص، يصرح فيها كلها بأن الإيمان أصل والعمل فرع، فلم يذكر منها إلا نصًا واحدًا، ذكره مرتين، وهرب من ذكر ثمانية نصوص؛ لأنها تدمغ باطله فكتمها.

انظر مقالي: هل يجوز أن يرمى بالإرجاء من يقول: إن الإيمان أصل والعمل فرع (ص٨-١٤)، وزدت عليها خمسة نصوص عن شيخ الإسلام في هذا البحث، انظر (ص٢٤٨-٢٥٣) فيما يأتي.

نقل فوزي البحريني عن ابن تيمية عددًا من النصوص يرد بها عليَّ في زعمه، وفعله هذا في الحقيقة إنما يريد به ضرب كلام ابن تيمية بعضه ببعض، وهيهات له ثم هيهات، فكلام ابن تيمية يؤيد بعضه بعضًا ويقويه، ويؤيد كلام الأئمة الآخرين الذين نقلت عنهم، وكلامهم يؤيد كلامه، والقرآن والسنة معهم.

---

(١) والشعبة فرع.

وهذا الأهوج الذي يتخبط في ظلمات الجهل والتحريف يريد أن يشوه كلامهم ويهوش عليه ويشكك فيه، فأي فجور هذا؟

ومن أباطيله وتهويشاته: أنه نقل كلام ابن تيمية الآتي في (ص١٧) من بركانه وهوش عليه، ثم أعاده مع زيادة عليه في (ص٢٨) من بركانه فقال: (وفي (ج١٠ ص٣٥٥) يقول ابن تيمية: «والدين القائم بالقلب من الإيمان علمًا وحالاً هو الأصل والأعمال الظاهرة هي الفروع وهي كمال الإيمان».

ومراد ابن تيمية هنا الدين له أصل وفرع أي: له أصول وفروع، وليس مراد ابن تيمية بأن الأعمال شرط كمال وفرع في الإيمان؛ لأن من ترك الأعمال يبقى إيمانه أو صح إيمانه عند المرجئة العصرية، فهذا ليس مراد ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ.

بعد هذا الكلام بين ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ مراده من هذا الكلام: «فالدين أول ما يبنى من أصوله ويكمل بفروعه، كما أنزل الله بمكة أصوله من التوحيد والأمثال التي هي المقاييس العقلية والقصص والوعد والوعيد.

ثم أنزل بالمدينة لما صار له قوة فروعه الظاهرة من الجمعة، والجماعة، والأذان، والإقامة، والجهاد، والصيام، وتحريم الخمر والزنا والميسر، وغير ذلك من واجباته ومحرماته... فأصوله تمتد فروعه وتثبتها، وفروعه تكمل أصوله وتحفظها». اهـ

فابن تيمية يبين أن مراده من هذا الكلام، الكلام على الدين كله وأن له فروع وأصول[1]، والدين يبنى من أصوله ويكتمل بفروعه وهذا واضح؛ إذن فمن تمام الأصول: فعل الفروع، وهي من الأعمال الظاهرة وهي مكملة لها، لكن هي جزء من الإيمان وداخلة تحت مسمى الإيمان).

فماذا صنع هذا المبطل بكلام ابن تيمية؟

علق على قول شيخ الإسلام: «والدين القائم بالقلب من الإيمان علمًا وحالاً هو الأصل والأعمال الظاهرة هي الفروع، وهي كمال الإيمان...» إلخ، بما

(١) كذا، فأين اسم إن وأين خبرها؟ فهذا الجاهل تخفى عليه بدهيات النحو.

سلف من هذيانه الذي هو من أقوى الحجج على سفسطته التي لم يخرج منها إلا بما يديه.

أقول: وكلام شيخ الإسلام هذا نص واضح بأن الإيمان أصل، والأعمال الظاهرة هي فروعه وكمالٌ له، وصرح بأن الدين القائم بالقلب من الإيمان علمًا وحالًا.

جاء هذا المبطل الفاشل ليحرف كلام ابن تيمية ويصرفه عن مراده الصريح ليقول: (ومراد ابن تيمية هنا الدين له أصل وفرع أي: له أصول وفروع، وليس مراد ابن تيمية بأن الأعمال شرط كمال وفرع في الإيمان؛ لأن من ترك الأعمال يبقى إيمانه أو صح إيمانه عند المرجئة العصرية، فهذا ليس مراد ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ).

فمن قال: إن ابن تيمية قال: العمل شرط كمال في الإيمان؟

وهل ربيع وإخوانه مثل الشيخ أحمد النجمي، والشيخ زيد محمد المدخلي، والشيخ محمد بن هادي المدخلي، والشيخ عبيد، والشيخ صالح السحيمي، وسائر السلفيين في مكة والمدينة هل قالوا في يوم من الأيام: إن العمل شرط كمال في الإيمان؟

بيِّن هذا من كتبهم وأشرطتهم ودروسهم، وإلا فيقال لك ولحدادييك: قُتل الخراصون الأفاكون الحاقدون على أهل السنة السابقين واللاحقين والمحرفون لكلامهم.

ثم انظر كيف يطارد كلمة الإيمان إذا ذكر معه الإسلام أو الدين، ويجرده عن مكانته التي يعترف بها العلماء، فهنا استغل ذكر ابن تيمية كلمة الدين ليجرد الإيمان عن واقعه من أنه أصل، والعمل فرعه أو فروعه وكماله؛ فالإيمان عند هذا المبطل ليس أصلًا، وليس له فروع ولا كمال.

وفروعه وكماله هي الأعمال التي جرده منها الجهمية والمرجئة على اختلاف أصنافها فصار هو وفرقته مرجئة.

أليست هذه الفرق تنكر أن العمل من الإيمان؟

والصراع الذي يدور بينهم وبين الجهمية والمرجئة إنما هو في العمل

والكمال؛ فقد وقع هذا الأهوج وفرقته في هوة الإرجاء الغالي، وهكذا يفعل الهوى بأصحابه.

نحن لا ننكر أن يقال: إن للدين أصولًا وفروعًا، وإن للإسلام أصولًا وفروعًا، وإن للإيمان أصولًا وفروعًا، ومعنى الجميع واحد، وإذا اجتمع اثنان افترقا، وإذا افترقا اجتمعا، ودخل أحدهما في الآخر، وإذا قال بعض أهل السنة: العمل أصل أو ركن لا ننكر عليه؛ فهو فرع باعتبار وأصل باعتبار آخر: فرع باعتبار ابتنائه على ما في القلب، وأصل بالنظر إليه نفسه.

لكن نقول: كيف إذا قال المسلم: إن الدين له أصول وفروع وكمال، أو إذا قال: إن الإسلام له أصول وفروع وكمال لا يكون مرجئًا؟ وإذا قال: إن الإيمان له أصول وفروع وكمال يكون مرجئًا؟

أليس معرككتم إنما هي على اعتبار العمل فرعًا، فكيف تعترفون أنه فرع، ثم تبدعون من يقول: إنه فرع، ألا يدل هذا على إغراقكم في الجهل والهوى والتناقض البغيض؟

قال البحريني في (ص٢٨) من بركانه:

(بعد هذا الكلام بيّن ابن تيمية رحمه الله مراده من هذا الكلام: فالدين أول ما يبنى من أصوله ويكمل بفروعه كما أنزل الله بمكة أصوله من التوحيد والأمثال التي هي المقاييس العقلية والقصص والوعد والوعيد.

ثم أنزل بالمدينة لما صار له قوة فروعه الظاهرة من الجمعة والجماعة والأذان والإقامة والجهاد والصيام وتحريم الخمر والزنا والميسر وغير ذلك من واجباته ومحرماته... فأصوله تمتد فروعه وتثبتها، وفروعه تكمل أصوله وتحفظها).

أقول: علق على كلام ابن تيمية بقوله: (فابن تيمية يبين أن مراده من هذا الكلام، الكلام على الدين كله وأن له فروع وأصول[1]، والدين يبنى من أصوله ويكتمل بفروعه وهذا واضح؛ إذن فمن تمام الأصول فعل الفروع وهي من

---

(١) كذا.

الأعمال الظاهرة وهي مكملة لها، لكن هي جزء من الإيمان وداخلة تحت مسمى الإيمان).

أقول: هل ابن تيمية يقول بمثل قولك: إن الإيمان لا يكون من أصل وفرع وكمال، وأن من يقول بهذا فهو مرجئ؟

وهل إذا قال: الدين أول ما يبنى من أصوله ويكمل بفروعه. . .إلخ، يريد بذلك إنكار أن للإيمان أصولًا وفروعًا؟

أليس الإيمان دينًا أيها الجاهل؟

وإذا قال ابن تيمية أو غيره: إن الدين أصول وفروع، أليس يقصد بالفروع الأعمال؟

ثم هل إذا قال: إن الأعمال الصالحة جزء من الإيمان وداخلة في مسمى الإيمان يريد بذلك أنها ليست فرعًا من الإيمان ولا كمالًا له؟

وهل يريد الإنكار على من يقول ذلك؟

ثم أنت بعد جعجعاتك وهلوساتك الطويلة تعترف بأن الأعمال فروع، فما هي النتيجة من وراء ذلك كله إلا ظهور الحق وأنك على الباطل والهوى؟

وأقول: إن هذا البحريني وحداديته هم الذين ينكرون أن الأعمال فروع للإيمان وكمال له، ويبدعون من يقول بذلك ويحاربونه، وهل هذا البركان إلا إنكار لهذا القول وحرب فاجرة على من يقوله؟

ما رأيت جاهلًا لا يدري، ولا يدري أنه لا يدري مثل هذا البائس!

قال البحريني في (ص٢٥-٢٦) من بركانه:

(ثم قال[1] في (ص١٣): «فيقال اسم الإيمان تارة يذكر مفردًا غير مقرون باسم الإسلام ولا باسم العمل الصالح ولا غيرهما، وتارة يذكر مقرونًا إما بالإسلام كقوله في حديث جبريل: الإسلام والإيمان[2]، إن المسلمين والمسلمات

(١) يعني: ابن تيمية.
(٢) كذا.

والمؤمنين والمؤمنات، وكذلك ذكر الإيمان مع العمل الصالح وذلك في مواضع من القرآن في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾».

ثم قال في (ص١٤): «وإذا ذكر اسم الإيمان مجردًا دخل فيه الإسلام والأعمال الصالحة، كقوله في حديث الشعب: (**الإيمان بضع وسبعون شعبة، أعلاها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق**)، وكذلك سائر الأحاديث التي يجعل فيها أعمال البر من الإيمان».

ثم علق على كلام شيخ الإسلام هذا بقوله: (فذكر ابن تيمية رحمه الله أن اسم الإيمان إذا ذكر مجردًا دخل فيه الإسلام والأعمال الصالحة، فلماذا ربيع يخرج الأعمال الصالحة من الإيمان؟!).

أقول:

١- متى أيها الأفاك أخرجت الأعمال الصالحة من الإيمان؟

أثبت ذلك من أول حياتي إلى يومي هذا من كتبي أو أشرطتي.

أيها الأفاك، ربيع يحارب من يُخرج العمل من الإيمان، بل الذي ينكر أن العمل فرع وكمال للإيمان مثل فوزي، ويحارب من يقوله، هو الذي يخرجه من الإيمان.

قلت في الشريط الذي هيجه للحرب عليَّ بالباطل والفجور ما يأتي: «رحم الله هذا الإمام[1]، جمع في هذا الباب نصوصًا عظيمة تشرح قوله: الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص ﷺ.

فجاء بهذه النصوص: قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَّعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [الفتح: ٤].

يعني هذا نصٌّ في أنَّ الإيمان يزيد، ردٌّ على المرجئة، فإن الإيمان عندهم: التصديق، بعضهم الإيمان عنده: المعرفة فقط، تعرف الله يكفيك، إذا عرفتَ الله فأنت مؤمن ولو لم تنطق بالشهادة، ولو لم تؤمن بالرسل وغيرهم.

---

(١) أي: البخاري.

وهذا مذهب كفَّره السلف، هذا مذهب يقوم على الكفر بالله ﷻ، وعلى مذهبهم يكون إبليس مؤمنًا بالله لأنه يعرف الله، بل وصدَّق به، وآمن بربوبيته: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِي﴾ [الحجر: ٣٩].

﴿خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢، ص: ٧٦].

فهو يعترف بأن الله ربه، وأنه خالقه، ويؤمن بالقَدَر: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِي﴾ [الحجر: ٣٩]، فهو يؤمن على قولهم، عنده إيمان، لكن ما التزم؛ بل استكبر؛ فيعني إبليس يكون أكثر إيمانا منهم على هذه العقيدة، وهؤلاء جهمية غالية يُنسبون إلى الإرجاء، ولكنهم من الفرق الكافرة -والعياذ بالله-.

وإذا ثبت الكمال فمائة في المائة هو يَقبل النقص، الذي يقبل الزيادة يقبل النقص.

وهناك أحاديث دلَّت على أن الإيمانَ ينقص: «يَخرجُ من النار من قال: لا إله إلا الله، وعنده أدْنى من مثقال ذرة من الإيمان».

فهذا يدُل على أن الإيمان ينقص وينقص، من دينار إلى درهم إلى كذا، ويزيد إلى أن يصِلَ إلى أمثال الجبال؛ فهذا فيه رد على المرجئة الذين يقولون الإيمان: التصديق، كالأشاعرة، أو الإيمان: التصديق والنطق بالشهادتين، والعمل عندهم لا يدخل في الإيمان، ولا يزيدُ الإيمان ولا ينقص.

فردَّ عليهم السلف وضلَّلوهم وبيَّنوا انحرافهم عن كتاب الله وسنة الرسول.

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: إن هذه الفرق من الخوارج والمعتزلة والمرجئة والقدرية لا يرجعون إلى الكتابِ والسنة، وإنما يرجعون إلى اللغة، وإلى كلام الأدباء، وإلى كلام الفلاسفة والمتكلمين وما شاكل ذلك.

أما أهلُ الحديث وأهلُ السنة والجماعة فمرجعهم كتابُ الله، وسنةُ رسول الله التي هي بيانُه، وما كان عليه السلف الصالح الذين ما كانوا ينطلقون في عقائدهم وعباداتهم ومناهجهم وفي سائر شئون حياتهم إلا من كتاب الله.

أما هؤلاء فيرجعون إلى العقل، ويرجعون إلى الفلاسفة، والمتكلمين والأدباء المنحلين، وما شاكل ذلك.

وأما هؤلاء فديدنُهم كتاب الله وسنة الرسول، أهل السنة والجماعة معتقدهم ينطلق من كتاب الله ومن سنة الرسول، أعمالهم، مناهجهم من كتاب الله ومن سنة الرسول الكريم -عليه الصلاة والسلام-.

﴿لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ هذه في سورة الفتح: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفتح: ٤].

عندهم إيمان أصيل راسخ ثابت، الله أنزل السكينة على قلوبهم ليزداد هذا الإيمان وينمو، فينمو الإيمان في نفوسهم حتى يصيرَ أقوى من الجبال، وأرسخ منها.

﴿وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى﴾ في أهل الكهف، كانوا على هدًى؛ فزادهم الله هدى، والهدى: هو الإيمان؛ وهذا من الأدلة على أن الإيمان يزيد، ومنه نأخذ أن ما يَقبلُ الزيادة يقبل النقص قطعًا؛ هذا من ناحية العقل.

ومن ناحية الشرع (ننظر) في الأحاديث التي تدل على أن الإيمان ينقص وينقص وينقص وينقص حتى لا يبقى منه إلا مثل حبة خردل، أو أدنى من مثقال ذرة من الإيمان أو من العمل».

ثم قلت: «وكتب عمر بن عبد العزيز الخليفة الراشد إلى عدي بن عدي أحد أمرائه (...) في الجزيرة -جزيرة العراق-:

إن للإيمان فرائض -يعني: أعمالًا- مفروضة شرعها الله -تبارك وتعالى- كالصلاة، والصوم، والزكاة، والحج، وما شاكل ذلك، وشرائع -يعني: عقائد ومناهج-، وحدودًا: المنهيات والمحرمات التي حرمها الله وزجر عنها، وسننًا: فسرت السنن: بالمندوبات.

فالدين يتنوع، الدين أنواع: منه عقائد، منه أعمال مفروضة، منه أعمال مندوبة إلى آخر ذلك.

قال: فمن استكملها؛ استكمل الإيمان؛ إذن الإيمان يقبلُ الكمال، يقبل الزيادة.

فعمر بن عبد العزيز الخليفة الراشد ﷺ وهو أحد كبار علماء الأمة وفقهائها

ولهذا كتب إلى عديّ بن عدي: «إن للإيمان فرائض وشرائع وحدودًا وسننًا، فإن عشت فسأبينها لكم، وإن مت فلست على صحبتكم بحريص».

كان عالمًا من كبار العلماء ﷺ، وكان يهمه أمر الأمة، وكان من أعدل الخلفاء وأشبه الناس بعمر بن الخطاب ﷺ، وهو من أفضل الناس بعد الصحابة، وبعد الخلفاء الراشدين ﷺ، وكان يهمه أمر الأمة.

فمن فقهه: كتب إلى هذا العامل " إن للإيمان فرائض وشرائع وحدودًا وسننًا، فإن عشتُ فسأبينها لكم، وإن مت فلست على صحبتكم بحريص.

قال فيها: من استكملها فقد استكمل الإيمان، ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيمان؛ هذا يدل على تنوع الشرائع، ويدل على زيادة الإيمان ونقصانه، فبقدر ما تَحفظ من الإسلام، من العقائد وتفهمها، ومن الفرائض وتعمل بها، ومن السنن والتشريعات وتعمل بها كلما يزداد الإيمان.

الإيمان يزداد بالعلم النافع، ويزداد بالأعمال الصالحة، وينقص بالمعاصي، وبنقص العلم ينقص، وبنقص العمل ينقص، وبالغفلة ينقص، فهذا من الأدلة على أن الإيمان يزيد وينقص.

وفيه ردٌّ على المرجئة الذين يقولون: العمل ليس من الإيمان، الصلاة عندهم ليست من الإيمان، والزكاة ليست من الإيمان، والحج ليس من الإيمان، والجهاد ليس من الإيمان، وكل الأعمال الصالحة ليست من الإيمان، وإيمان أفجر الناس عندهم مثل إيمان جبريل ومحمد -عليه الصلاة والسلام-!!

ترون الجهل كيف يصل بهؤلاء، هؤلاء هم المرجئة، هؤلاء بعض أصناف المرجئة، وفيهم من يخرج من الإيمان كغلاتهم الذين ذكرناهم؛ فهؤلاء جنَوا على الإسلام.

القرآن مليء بالنصوص التي تدل على أن العملَ من الإيمان، وأن الإيمانَ يزيد، وأن الإيمان ينقص، و.. و.. إلى آخره، كل هذه النصوص يتجاهلونها لماذا؟! قالوا: الإيمان في اللغة التصديق! وبعضهم يقول: المعرفة ولا يضر مع الإيمان ذنب.

وبيَّن شيخ الإسلام ابن تيمية أن الإيمان ليس في اللغة التصديق، الإيمان غير التصديق، الإيمان تُضم إليه أشياء أخر، التصديق يُضم إليه أشياء أخر؛ فيصير إيمانًا، أما مجرد التصديق؛ فهذا ليس هو الإيمان الذي جاء به محمد ﷺ والذي يتحدث عنه القرآن.

الإيمان التصديق معه قيود من الشرع، لابد من مراعاة هذه القيود، أما التصديق المجرد؛ لا.

فهم قالوا: لا، الإيمان مجرد التصديق فقط (!) فألغوا كل هذه النصوص الموجودة في الكتاب والسنة التي تدل على أن العملَ من الإيمان، وأن الناس لا يستحقون الجنة إلا إذا آمنوا وعملوا.

﴿وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾.

فالإيمان لا يكفي، ولا يخرجك من الخسران؛ حتى تضم إليه العمل الصالح: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ زيادة: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾.

إذا استكملتَ هذه (الأشياء) كلها تستحق دخول الجنة بدون حساب ولا عذاب، هؤلاء الموعودون بالجنة في الدرجة الأولى، والجنة أُعِدّت لهم، الجنة التي عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين.

المتقون هم هؤلاء الذين قاموا بالإيمان والعلم والعمل والدعوة والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، هؤلاء يدخلون الجنة - إن شاء الله- يدخلون الجنة بدون عذاب؛ لأنهم رجحت حسناتهم على سيئاتهم؛ فيدخلون الجنة.

وأناس تساوى الحسنات والسيئات؛ فهؤلاء أهل الأعراف.

وأناس رجحت السيئات على الحسنات؛ عندهم تقصير في العلم، عندهم تقصير في العمل، رجحت السيئات على الحسنات؛ هؤلاء يستحقون دخول النار؛ فمَن شاء الله أدخله النار رأسًا أدخله النار وعذبه وعاقبه بما يستحق، ومَن شاء عفا عنه، والجميع تحت المشيئة: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن

يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]».

ثم قلت بعد ذكر بعض الآيات التي تدل على زيادة الإيمان: «وقال معاذ: اجلس بنا نؤمن ساعة. يعني: معاذ مؤمن في غاية الإيمان، ويقول لأصحابه: تعالوا نجلس نؤمن. كيف نؤمن؟! نزداد إيمانًا، نذكر الله ﷻ، نقرأ القرآن؛ فيزداد، لأن الإيمان يزداد بالعمل، الإيمان يزيد بالطاعة؛ فهذا أحد أدلة أهل السنة.

هذا القول قول صحابي، من أفقه الصحابة، بل شهد رسول الله أنه من أفقه الصحابة، ويأتي يوم القيامة قبل العلماء برتوة: رمية سهم -كما يقال- إمام أعلم الناس بالحلال والحرام، يقول لأصحابه: تعالوا نؤمن، يعني تنشئ الإيمان؟ حاشاه! نزداد إيمانًا بالتقرب إلى الله بالذكر والأعمال الصالحة، وهذا من الأدلة أن الإيمان يزيد، والصحابة معنا أن الإيمان يزيد وينقص.

وقال ابن مسعود: اليقين الإيمان كله.

هذا الأثر يقول الحافظ ابن حجر: إنه رواه الطبراني بإسناد صحيح.

يقول ابن مسعود: اليقين الإيمان كله، والصبر نصف الإيمان.

والشاهد الواضح هذا كما يقول الحافظ: هذا النص -الذي انتزعه البخاري- يدل على زيادة الإيمان بالإشارة، وفيه بقية وهو: الصبر نصف الإيمان، هذا يدل على الزيادة بالصراحة؛ لأن الصبر نصفُ الإيمان هذا يدل على أن الإيمان يتجزأ.

وعند المرجئة: الإيمان لا يتجزأ؛ لأنه إذا نقص عندهم حل محله الكفر والشك، فلهذا ما ينقص!! لا، نحن عندنا الإيمان يتجزأ ويتجزأ، كالجبل، وينقص وينقص حتى يصير كالذرة.

الخوارج يقولون: الإيمان لا يزيد ولا ينقص، إذا ارتكب الكبيرة خرج من الإيمان!

والمرجئة يقولون: الإيمان لا ينقص؛ فإنه لا ينقص إلا بالكفر والشك، فإذا دخله الشك والريب، أو الكفر؛ انتهى. فلهذا يقولون: الإيمان لا يزيد ولا ينقص، لأننا إذا قلنا بنقصانه معناه أنه خرج من الإيمان، بالنقصان أنت

تخرج من الإيمان!

إذن فلا نقص، لا نقص في الإيمان، حتى مهما ارتكب من الفجور، وصار أفجر خلق الله يقتل ويزني ويسرق ويترك الصلاة و.. إلى آخره؛ إيمان هذا لا ينقص؛ لأنه: التصديق، والتصديق ما ينقص؛ لأنه إذا نقص زال، فهو إذن لا ينقص! الإيمان لا ينقص عندهم!! ولا ينقص إلا بالكفر بالله والتكذيب به

قال ابنُ مسعود: اللهم زِدْنا إيمانًا ويقينًا وفقهًا. وهذا الأثر يقول ابن حجر: إسناده صحيح.

فهذا من الأدلة بأن الصحابةَ كانوا يؤمنون بأن الإيمان يزيد وينقص: اللهم زدنا إيمانًا ويقينًا، -اليقين هو أفضل الإيمان- وفقهًا.

كل هذه الأقوال (وهذه الأدلة) من ابن مسعود ﷺ تدل أنه كان يعتقد أن الإيمان يزيد.

كيف لا وهم يقرءون القرآن ليل نهار ويسمعون: ﴿لِيَزْدَادُوٓا إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾، والآيات التي تنص على زيادة الإيمان، وأن العمل من الإيمان، وأن أهل الجنة ما يستحقونها إلا بالإيمان والعمل الصالح».

ذكر البخاري بعض الآيات التي تدل على أن العمل من الإيمان مع حديث شعب الإيمان، ثم زدت بعض الآيات ثم قلت:

«ويُجمع من هذه الآية ومن هذه الآية ما يؤكِّد لنا حديث: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة؛ أعلاها: (لا إله إلا الله)، وأدناها: إماطة الأذى من الطريق**».

فإن هذه الخصال كلها موجودة في القرآن والسنة، ومن ضمنها هذه الآيات التي استشهدنا بها من سورة البقرة ومن سورة المؤمنون، فيها خصال الإيمان، وهي أعمال، وداخلة في الإيمان، وأهلها همُ المؤمنون، والمتقون، والصادقون في إيمانهم، وهم المفلحون، وهم الوارثون الجنة، وخالدون فيها بإيمانهم وأعمالهم الصالحة.

وهذه كلها فيها ردود على المرجئة الذين يقولون: إن العمل ليس من الإيمان، فالأحاديث تدمغهم، والآيات تدمغهم، وأهل السنة حاربوهم بهذه الأدلة

والبراهين؛ لعلَّ وعسى، لعلهم يفقهون، ولعلهم يرجعون إلى صوابهم.

وهم ومع الأسف تلقى منهم أناسًا متعصبين إلى يومنا هذا! كثير من المرجئة في الهند، في باكستان؛ الديوبنديون، جماعة التبليغ؛ منهم مرجئة، ويملئون الدنيا ومنهم الأشاعرة، من الأشاعرة مرجئة يملئون الدنيا.

بهذه الآيات يبين لهم البخاري، يبين لهم أئمة الإسلام أحمد بن حنبل وغيره، ما يرجعون! عندهم عناد! أهل البدع عندهم كِبرٌ وعناد -والعياذ بالله-، وإلا فإنَّ المؤمن الحقَّ والله يغنيه نصٌّ واحد، تتزلزل الجبال من النص الواحد عند المؤمنين: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٢١].

المؤمن لا يمكن أن يعاند إذا سمع نصًا، المؤمن حقًّا إذا سمع نصًا من الله، أو نصًا صحيحًا من رسول الله في قضية من القضايا: في العقيدة، أو في العبادة لا يتوقف، ولا يتلكأ عن الانصياع لهذا النص.

الشاهد هنا: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ۝ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَاتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفال: ٢-٤].

هذه الآيات دلت على أن الأعمال من الإيمان؛ أعمال القلوب، وأعمال الجوارح كلها من الإيمان.

﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾: خافوا، الخوف في القلوب، هذا من الإيمان.

﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾: يعني: يتفقهون فيها، ويتدبرون فيها، ويستنتجون الأحكام والعقائد؛ زاد إيمانهم، تعلق بالوعد بالوعيد بالجنة بالنار، زاد إيمانهم. ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾.

التوكل من إيش؟ من أعمال القلوب ويزيد به الإيمان.

﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾: من أعمال الجوارح، ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾: من أعمال الجوارح، ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾: هم المؤمنون كاملو الإيمان، يدل

على أن الإيمان الكامل لا يكون حقًا وكاملًا إلا إذا وُجدت أعمال القلوب وأعمال الجوارح.

بخلاف ما يقوله المرجئة؛ فكثير منهم قد يُدخلون أعمال القلوب في الإيمان - كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية -، وكثير منهم لا يدخلون أعمال القلوب في الإيمان، لكن أعمال الجوارح؛ (مرجئة الفقهاء) لا يدخلون فيها أعمال الجوارح، والآيات كلها تلطمهم، **وأن الأعمال من صميم الإيمان، وأن الإيمانَ بدونها قد يضيع، وقد يخرج من الإسلام، وقد لا يبقى منه إلا مثقال ذرة».**

وهذا الكلام في الإيمان والعمل والإرجاء الذي استغرق ست صحائف هو بعض حديثي في هذه الدورة عن الإيمان والعمل، وبيان عقيدة أهل السنة وعقيدة الخوارج والمرجئة، وبيان أن الإيمان يزيد وينقص وينقص.

ومن ذلك قولي في الأخير: **«وأن الأعمال من صميم الإيمان، وأن الإيمانَ بدونها قد يضيع، وقد يخرج من الإسلام، وقد لا يبقى منه إلا مثقال ذرة».**

ومع هذا كله يأتي هذا الحدادي الفاجر فيرميني بالإرجاء، فيقول: لماذا يخرج ربيع العمل من الإيمان؟ ويفتري عليَّ الكذب الذي قد يخجل منه الروافض.

فهل مثل هذا الرجل الفاجر المحارب لأهل السنة يكون من أهل السنة، ومن أهل الصدق والمروءة؟ كلا، ثم كلا.

وقال البحريني في (ص٢٦) من بركانه:

(وقال[١] في (ص١٧٠): ومن هذا الباب أقوال السلف وأئمة السنة في تفسير الإيمان فتارة يقول[٢]: هو قول وعمل، وتارة يقول[٣]: هو قول وعمل ونية، وتارة يقولون: قول وعمل ونية واتباع السنة، وتارة يقولون: قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح، وكل هذا صحيح. اهـ).

---

(١) يعني: شيخ الإسلام.

(٢) و(٣) كذا، وفي الإيمان: «يقولون»، في الموضعين.

قال البحريني معلقًا على هذا الكلام في (ص٢٦):

(هكذا يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فلا يجوز لأي شخص أن يأخذ جزء كلام السلف أو العلماء ثم يفسره على فهمه، فلابد أن يبحث في كلام العلماء شاملًا كاملًا حتى يتبين له مراد أهل العلم في ذلك).

أقول:

حكى شيخ الإسلام تنوع أقوال السلف في تفسير الإيمان؛ فتارة يقولون:

١- هو قول وعمل.

٢- وتارة يقولون: هو قول وعمل ونية.

٣- وتارة يقولون: قول وعمل ونية واتباع السنة.

٤- وتارة يقولون: قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح، وكل هذا صحيح.

فقد صحح شيخ الإسلام هذه العبارات كلها، ولم يرم أهل كل قول بالإرجاء، لاسيما وكل أهل هذه الأقوال لم يقولوا فيها: يزيد وينقص.

والحدادية الجديدة يبدعون من يقول: الإيمان قول وعمل واعتقاد يزيد وينقص وينقص حتى لا يبقى منه إلا مثقال حبة خردل أو أدنى من مثقال ذرة، ولو قال: وإن الأعمال من صميم الإيمان، وأن الإيمان بدونها قد يضيع، وقد يخرج من الإسلام، أي: قد يخرج تارك العمل من الإسلام، بدعوه ورموه بالإرجاء وحاربوه.

وأما الذي يقول: الإيمان قول وعمل واعتقاد يزيد وينقص. فيا ويله؛ لأنه لم يقم بشرط الحدادية: (حتى لا يبقى منه شيء).

والذي يشترط هذا الشرط، ويحارب أهل السنة عليه خارجي إرهابي، فإذا كانت هذه معاملتهم لأهل السنة الذين يقولون: الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص، وأحيانًا يقولون: وينقص حتى لا يبقى منه إلا مثقال ذرة، بل يقولون أحيانًا: (حتى لا يبقى منه شيء)، فما حكمهم على من يقول: الإيمان قول وعمل، ولا يزيد على ذلك؟

وما حكمهم على شيخ الإسلام الذي صحح هذه الأقوال، ولم يبدع أهل أي قول منها؟

إنه مبتدع عندهم؛ لأن من منهجهم أن من لا يبدع المبتدع فهو مبتدع، وإن كان المحكوم عليه بالبدعة غير مبتدع عند الله وعند المؤمنين.

هذا وقد قال شيخ الإسلام قبل هذا النص خلال كلامه على الأسماء التي تختلف دلالتها بالإطلاق والتقييد والتجريد والاقتران، وأنه يكون إذا أفرد أحدهما أعم من الآخر.

إلى أن قال: «إذ المقصود هنا بيان شرح كلام الله ورسوله على وجه يبين أن الهدى كله مأخوذ من كلام الله ورسوله بإقامة الدلائل الدالة، لا بذكر الأقوال التي تقبل بلا دليل، وترد بلا دليل، أو يكون المقصود بها نصر غير الله والرسول، فإن الواجب أن يقصد معرفة ما جاء به الرسول وأتباعه بالأدلة الدالة على ما بينه الله ورسوله».

أقول: وما أبعد الحدادية عن هذا المنهج، فهم يأخذون أصولًا بغير دليل، ويردون بغير دليل، وينصرون لغير الله.

وما قامت فتنتهم إلا دفاعًا بالباطل والكذب عن أشخاص تافهين جهلة كذابين، ويظهر منهم أنهم لا يقصدون معرفة ما جاء به الرسول وأتباعه بالأدلة.

وإلا لما اخترعوا تلك الأصول الفاسدة، وحاربوا بها أهل الحق، ووالوا عليها، وعادوا أهل الحق والسنة بشراسة تفوق شراسة الخوارج المحترقين.

وانظر إلى قول البحريني: (فلا يجوز لأي شخص أن يأخذ جزء كلام[1] السلف أو العلماء ثم يفسره على فهمه، فلابد أن يبحث في كلام العلماء شاملًا كاملًا حتى يتبين له مراد أهل العلم في ذلك).

فعلى شرطه هذا لا يكفي أن ينقل عن كتاب اللالكائي تعريف الإيمان عند أهل السنة حتى يبحث في كتابه شرح اعتقاد أهل السنة كاملًا شاملًا.

---

(١) كذا.

وإذا نقل أي نص أو حتى عشرة نصوص عن ابن تيمية في قوله: الإيمان له أصل وفرع، فلا يكفي نقل هذه العشرة النصوص حتى نقرأ كتاب الإيمان كاملًا شاملًا، وهذه العشرة تعتبر جزء كلام عند هذا البحريني الهمام.

أما هو فله أن يفتري على غيره، وينسب إليه ما لم يقله، وما لم يخطر بباله، ولو أقام المفترى عليه الأدلة الكثيرة الواضحة على براءته مما وُصم به.

وله أن ينقل عمن يشاء من العلماء من دون أن يطلع على كلامه كاملًا شاملًا.

فهو ينقل عن أبي حيان وعن ابن عثيمين عن كل واحد منهما نصًا واحدًا من غير أن يطلع على كلامهما كاملًا شاملًا، وليس فيما نقله عنهما أي حجة على من يخاصمه.

ونقول له: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٣].

وهذا الأصل الذي اخترعه لا دليل عليه من كتاب ولا من سنة، ولا من منهج أحد من البشر، ومن التكليف مما لا يطاق، ومن الآصار والأغلال.

يقول شيخ الإسلام: «العلم بحثٌ محققٌ ونقلٌ مصدقٌ، وما سوى ذلك فباطلٌ مزوقٌ».

قال البحريني في (ص٢٠) من بركانه:

(ويقول أيضًا الشيخ عبد الرحمن بن حسن: «وهذا الذي قلنا من معنى الإسلام والإيمان هو مذهب الإمام أحمد، وطائفة من السلف، والمحققين، وذهب طائفة من أهل السنة أيضًا إلى أن الإسلام والإيمان شيء واحد، وهو الدين فيسمى إسلامًا وإيمانًا». اهـ

قلت: فلا يلتفت إلى ما يخالف ذلك).

أقول: ماذا صنع فوزي في هذا النص؟

حذف منه بعد قوله: «فيسمى إسلامًا وإيمانًا» قوله الآتي: «فهما اسمان لمسمى واحد، والأول أصح، وهو الذي نصره شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- في كتبه، فلا تلتفت إلى ما يخالف هذين القولين والله أعلم». الدرر السنية

(ص٣٣٧-٣٣٨).

أقول: والقولان هما قول أحمد وغيره من أهل السنة: إن الإيمان والإسلام متغايران، والقول الآخر من أقوال أهل السنة وهم البخاري ومحمد بن نصر المروزي وابن منده يقولون: إن الإيمان والإسلام معناهما واحد.

ورجح شيخ الإسلام رحمه الله قول الإمام أحمد ومن معه، وقال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: هو الأصح.

فلا أدري لماذا حذف ترجيح شيخ الإسلام وترجيح الشيخ عبد الرحمن بن حسن؟

قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: «فلا تلتفت إلى ما يخالف هذين القولين - يعني: قولي أهل السنة في الإيمان والإسلام- وإن كان أحد القولين أصح من الآخر».

فقال فوزي: (قلت: فلا يلتفت إلى ما يخالف ذلك).

فنسب كلام الشيخ عبد الرحمن إلى نفسه، فاعرف أمانة هذا الرجل الذي يكلف الناس بما لا يطاق في النقل، فيصدق عليه قول القائل:

يشمر للج عن ساقه ويغمره الموج في الساحل

فلا بحث محقق ولا نقل مصدق عند هذا الرجل.

وما أكثر ما ينزل أقوال العلماء التي ينقلها في غير منازلها كما سلف في هذا البحث.

قال البحريني في (ص٢٠) من بركانه:

(وقال شيخنا الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين في التعليق على صحيح مسلم من كتاب الإيمان (ص٤٧٢): إذا افترقا فالإسلام يشمل الدين كله، والإيمان كذلك يشمل الدين كله).

أقول: وهل ربيع يخالف ابن عثيمين أو غيره من أهل السنة في هذه القاعدة؟

قال فوزي البحريني في (ص٣١-٣٢) من بركانه:

(وختم ربيع هذا المقال بتقرير مذهبه بقوله: «وأهل السنة يعتبرون العمل من الإيمان وفرع وكمال للإيمان».

وهذا كلام باطل، وعقيدة أهل السنة والجماعة يجعلون العمل من الإيمان، ويدخلون العمل في مسمى الإيمان، والعمل جزء من الإيمان، ولم يقل أحد بأن العمل فرع في الإيمان، أو كمال للإيمان، وهذا من الكذب على أهل السنة والجماعة.

كل هذا الكلام الذي ذكره يريد أن يقرر بأن العمل شرط كمال في الإيمان، وهذا قول المرجئة الفرقة الخامسة في هذا العصر، ولذلك وقع في مذهب المرجئة؛ لأنه يريد أن يصحح خطأه بأخطاء، فلو رجع ربيع للعلماء وتناقش معهم في هذا الأمر لبينوا له هذا الأمر جيدًا، وبينوا له خطأه.

لكن الرجل يبحث ثم يأتي ويقع في حفر، وفي شبه من مذهب الإرجاء، وكما ترى مقالاته القديمة بمثل مقالاته الجديدة، ولم يرجع عنها، فهذا الرجل مجادل بالباطل كما بينا في المقدمة.

وأهل العلم ردوا على هذه الفرقة الخامسة كالشيخ صالح الفوزان وغيره، وهو مصرٌّ على هذا المذهب مذهب الإرجاء، ونشر مذهب الإرجاء في بلد الحرمين، ويعتبر داعيًا إلى مذهب الإرجاء والمرجئة، وهو القائم على هذه الفرقة، وهو الذي يحمل وزرها يوم القيامة وإلا الأصل يجب عليه أن يرجع، ويأمر علي الحلبي وأشكاله بالرجوع عن هذا المذهب إلى مذهب أهل السنة والجماعة

ومن باطله: ينسب هذا الكلام الباطل إلى أهل السنة والجماعة، وإلى أن أهل الحديث والأثر والسنة.

وكل هؤلاء: أي العلماء ردوا على المرجئة بجميع أنواعها، ويتبين من ذلك خطأه[1] في مسائل الإيمان).

---

(١) كذا.

أقول:

١- إن هذا المقطع من كلامه كله تكذيب وكذب وإبطال للحق الذي قرره عدد من كبار أئمة السنة.

٢- فقولي: وأهل السنة يعتبرون العمل من الإيمان وفرع وكمال للإيمان. حقٌّ قرره عدد من علماء الإسلام والسنة الكبراء، وساقوا عليه أدلتهم، فانظر إلى هذا الجاهل الجلف كيف يرد أقوال هؤلاء الأئمة المبنية على الكتاب والسنة ويحكم عليها أنها باطلة.

٣- وقوله: (وعقيدة أهل السنة والجماعة يجعلون العمل من الإيمان، ويدخلون العمل في مسمى الإيمان، والعمل جزء من الإيمان).

أقول: نعم هذا كلام أهل السنة والجماعة، لكنك تريد أن تبني عليه باطلًا، ثم إنهم إذا قالوا العمل من الإيمان والعمل جزء من الإيمان فهل يريدون أن ينكروا أنه من فروع الإيمان؟

وهل الجزء من الشيء إلا فرع منه عند المسلمين وغيرهم من العقلاء؟

ومن عجائب تخبطات هذا البحريني وتناقضاته: أنه يعترف أحيانًا أن العمل فرع للإيمان وكمال له، وأحيانًا ينكر ذلك ويكذب من يقوله!!!

٤- وقوله: (ولم يقل أحد بأن العمل فرع في الإيمان، أو كمال للإيمان، وهذا من الكذب على أهل السنة والجماعة).

أقول: إن قولك هذا من شر أنواع الكذب والمكابرة، فقد نقلت في مقالي أقوال عدد من الأئمة ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية الذي نقلت عنه تسعة نصوص صريحة في أن الإيمان أصل والعمل فرع، وصرَّح هو وغيره بأن العمل كمال الإيمان.

فهذا الأهوج ينكر أن للإيمان كمالًا، فيُكذب صريح القرآن والسنة بأن الإيمان يزيد، وهل الزيادة في الإيمان إلا كمال، ويقابل الزيادة النقصان؟

وفروع كل شيء كمال له، وعدمها نقصان، فأغصان الشجرة التي مثل بها القرآن وثمرها كمال لها، وعدم أي شيء منها نقصان.

وأقوال هؤلاء الأئمة التي نقلتها صريحة في أن للإيمان أصلًا وفرعًا، فهذا الأهوج يجادل بلا عقل ولا نقل، ويحارب العقل الصريح والنقل الصحيح.

وقوله: (وهذا من الكذب).

فأقول: أبرأ إلى الله من الكذب، وما أكره شيئًا أكثر من الكذب وتكذيب الحق، ونقلت نصوصًا عن العلماء واضحة وضوح الشمس في وسط النهار، ولا يردها ويكابر فيها إلا كل أفاك أثيم.

وهذا الأهوج يرمي الأبرياء بدائه الأصيل الذي لا يقوم منهجه ومنهج فرقته الحدادية إلا على الكذب والفجور وسوء الأخلاق، ورمي العلماء الأبرياء بما ليس فيهم.

ولتنبيه القارئ أذكره بأن هذا البحريني يطلق اسم أهل السنة والجماعة على فرقته الحدادية الحاقدة على أهل السنة والجماعة.

فيمكن أنه يريد بهذا حداديته، فإن كان يريد هذا فقد صدق؛ فإنهم ينكرون أن للإيمان أصلًا وفرعًا (كمالًا).

ويمكن أن يخدع بهم من أهل السنة من لم يطلع على أقوال العلماء وأدلتهم، فهؤلاء إذا وقفوا على أقوال العلماء وأدلتهم فسوف يرجعون -إن شاء الله-.

٥- وقوله: (كل هذا الكلام الذي ذكره يريد أن يقرر بأن العمل شرط كمال في الإيمان، وهذا قول المرجئة الفرقة الخامسة في هذا العصر، ولذلك وقع في مذهب المرجئة؛ لأنه يريد أن يصحح خطأه بأخطاء).

أقول: أتدري ماذا يريد هذا الحدادي المفتري يريد بقوله: (كل هذا الكلام الذي ذكره...) يريد به كلام أئمة الإسلام الذي نقلته عنهم، وهو أنهم يقولون: الإيمان أصل والعمل فرع له وكمال له.

وقوله الأثيم: (يريد أن يقرر بأن العمل شرط كمال في الإيمان)، كذب مفترى عليَّ يبديه ويعيده ظلمًا وزورًا؛ لأنه وفرقته الحدادية مفلسون من الحجج في حربهم لربيع وأهل السنة؛ فيلجئون إلى الكذب والتشويه بالباطل.

فأين قلته من كتبي وأشرطتي ودروسي؟ بل ليس عندي إلا الزجر عنه لما يجر

إليه من الفتن.

وأين قوله وشرطه: إن من يريد أن ينقل عن عالم فلا يجوز له ذلك حتى يراجع كلامه كاملًا شاملًا، وهو لم ينقل عني نصًا واحدًا من كتبي وأشرطتي كلها أني أقول أن العمل شرط كمال في الإيمان، فضلًا عن أن يراجع كلامي كاملًا شاملًا؟!

٦- وقوله: (وقع في مذهب المرجئة)، من أكذب الكذب، بل هو وحزبه الذين يتخبطون ويقعون في الإرجاء، ويقعون في فكر الخوارج، ويؤصلون لهذا الفكر، ويقعون في مشابهة الروافض في عدد من أوجه الشبه، ومنها الكذب والتقية وحرب أهل السنة.

٧- وقوله: (فلو رجع ربيع للعلماء وناقش معهم في هذا الأمر لبينوا له هذا الأمر جيدًا، وبينوا له خطأه).

أقول: كيف أرجع إليهم وأناقشهم في شيء لم أقله، بل أنا أزجر عنه وأحاربه قبلهم، وأنا أول وآخر من يزجر عنه، فأول ما ظهر في كتاب خالد العنبري زجرته عنه وطلبت منه حذفه، فاستجاب لذلك.

وحارب ابن عثيمين من يرجف به على أهل السنة، وقال عن جنس العمل: إنه كلام لا معنى له وطنطنة، وزجر عن الإرجاف به على أهل السنة، وقال عن الذين يرجفون به: إنهم يريدون سفك الدماء واستحلال الأموال.

ومع ذلك لم يسمع هذا البحريني لنصيحة ابن عثيمين، ولم يرفع بها هو وفرقته الحدادية رءوسهم، بل ذهبوا يشوهونه ويؤلبون عليه كما أسلفت، ولعل من أسباب تشهيرهم به والتأليب عليه هذه النصيحة القوية التي تبين أهدافهم الخبيثة من الإرجاف على أهل السنة بـ(جنس العمل) والعمل شرط في كمال الإيمان.

٨- قوله: (ثم يأتي ويقع في حفر، وفي شبه من مذهب الإرجاء، وكما ترى مقالاته القديمة بمثل مقالاته الجديدة، ولم يرجع عنها).

أقول: هذه الاتهامات وكَيْلُها لي من جنس اتهامات الروافض وغلاة الصوفية لأهل السنة.

فأين الإرجاء في مقالاتي القديمة والجديدة؟

في أي من كتبي ومقالاتي؟

لا يستطيع هذا الأفاك أن ينقل من كتبي القديمة والجديدة شيئًا مما يتهمني به، بل لا يجد ولن يجد في كتبي وأشرطتي إلا نقد الإرجاء والمرجئة وغيرهم من أهل الأهواء، ولن يجد إلا إبراز مذهب أهل السنة والجماعة والاعتزاز به والذب عنه.

فما رأيت فاجرًا أفاكًا مفتريًا عليَّ وعلى أهل السنة مثل هذا البحريني وحزبه الحدادي!

ولإفلاسهم وخواء أيديهم من الحجج لا يحاربوننا إلا بالكذب والخيانة والبتر لكلامي، ثم الإرجاف بذلك.

٩- قوله: (فهذا الرجل مجادل بالباطل كما بينا في المقدمة، وأهل العلم ردوا على هذه الفرقة الخامسة: كالشيخ صالح الفوزان وغيره، وهو مصر على هذا المذهب مذهب الإرجاء).

أقول: إن هذا لمن الإفك الكُبَّار، فالعلماء لم يردوا عليَّ شيئا لا الشيخ الفوزان ولا غيره، بل علماء السنة في كل مكان ينصرون جهادي ضد الخوارج ومن تفرع عنهم، ومنهم الحدادية.

ولما أيدني علماء المدينة ومكة وجيزان واليمن والجزائر أسقطوهم من زمرة العلماء، وذهبوا يتسترون كذبًا وفجورًا بثلاثة أو أربعة من العلماء كما يتستر الخوارج بأبي بكر وعمر ﷺ؛ ليتمكنوا من الطعن في الصحابة ومنهم علي وعثمان ﷺ.

وكما يتستر الروافض بعلي ﷺ وأهل البيت ليتمكنوا من الطعن في أبي بكر وعمر وسائر الصحابة وإسقاطهم وتكفيرهم.

ولكل قوم وراث، ولكل أسلوب أتباع ومقلدون.

١٠- قوله: (وهو مُصرٌّ على هذا المذهب مذهب الإرجاء، ونشر مذهب الإرجاء في بلد الحرمين، ويعتبر داعيًا إلى مذهب الإرجاء والمرجئة).

أقول: انظر كيف ينتقل من افتراء إلى افتراء، فهو يتقلب في ميادين الكذب.

وهنا يدعي:

١- أني مُصِرٌّ على الإرجاء.

٢- وأنشر مذهب الإرجاء في بلد الحرمين.

٣- ويعتبرني داعيًا إلى مذهب الإرجاء والمرجئة.

٤- وأني قائم على هذه الفرقة.

٥- وأني أحمل وزرها يوم القيامة.

وأنا أتحداه وأتحدى الحدادية وسادتها من أهل البدع أن يثبتوا هذا من كتبي بالجزء والصحيفة بدون بتر وخيانة، ومن أشرطتي كذلك، ويثبتوا أني أنشر مذهب الإرجاء وأني داعٍ إليه، وأمهلهم في هذه الدعاوى شهرًا كاملًا، إضافة إلى مدتهم السابقة التي حاربوني فيها بهذه الدعاوى وغيرها.

والدعاوى إن لم تقيموا عليها بينات أبناؤها أدعياء

وأنى لهم ذلك، أكاذيبهم كمثل شجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض مالها من قرار، والكذب والتكذيب مشتق من شجرة الكفر، والكذب والخيانة من أصول النفاق، والكاذبون والخونة ساقطون عند المسلمين والكافرين على اختلاف مللهم.

وأقول: والله يشهد أن هذا الرجل أفاك كبير، والله يشهد وأهل السنة أجمعون في كل مكان أني لا أدعو إلا إلى مذهب أهل السنة، ولا أنشر إلا مذهب أهل السنة، وأني أحارب الإرجاء والرفض والخروج والتحزب، وأرد على هذه المذاهب وأهلها، وذلك شغلي الشاغل.

وأني أربي على مذهب أهل السنة عقيدة ومنهجًا ودعوة إلى التمسك بالكتاب والسنة، وأربي على نبذ البدع صغيرها وكبيرها بما في ذلك بدعة الإرجاء، وهذه كتبي وأشرطتي كلها ناطقة شاهدة بذلك.

وهذه الفرقة لا هم لهم إلا حرب ربيع، فهم مع أهل البدع في حرب ربيع وأهل السنة في خندق واحد، وهم في طليعة أهل البدع في حرب أهل السنة، ويفوقونهم

في الشراسة والحقد والكذب.

ولا يكتفون بهذه الحروب والشراسة، بل يذهبون إلى مواقع أعداء السنة لينقلوا أكاذيبهم وطعونهم الفاجرة إلى موقعهم المسمى كذبًا وزورًا بـ(الأثري).

بل والآخرون ينقلون طعون الحدادية إلى مواقعهم.

فعلام يدل كل هذا وذاك عند المؤمنين الصادقين المتفرسين.

قال البحريني في (ص٣٢) من بركانه:

(ويبين هذا الأمر جيدًا ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو لم ينقل كلامه في كتابه الصلاة (ص٥٤) يقول ابن القيم: «حقيقة الإيمان مركبة من قول وعمل، والقول قسمان: قول القلب وهو الاعتقاد، وقول اللسان وهو التكلم بكلمة الإسلام، والعمل قسمان: عمل القلب وهو نيته وإخلاصه، وعمل الجوارح، فإذا زالت هذه الأربعة زال الإيمان بكماله، وإذا زال تصديق القلب لم تنفع بقية الأجزاء». اهـ

وهذا كلام واضح، لم ينقل ربيع كلام ابن القيم في الصلاة).

أقول:

١- لا يلزمني نقل هذا الكلام، لكن لجهله وفوضويته يلزمني بما لا يلزم.

ثم هل هو يسلم بما يؤدي إليه كلام ابن القيم من أن الإيمان لا يزول بكماله إلا بزوال هذه الأربعة التي ذكرها، لو قال هذا الكلام غير ابن القيم لرماه وحداديته بالإرجاء الغالي، وهذا واحد من أدلة كثيرة تدل على بلادته وأنه ينقل بغير عقل وبدون فهم.

٢- ليس في كلام ابن القيم ما يعارض ما نقلته عنه وعن غيره من الأئمة من أن الإيمان أصل والعمل كمال (فرع).

ولا ننكر ما تضمنه كلامه من أن الإيمان قد يزول، ولا يلزمني نقل كل كلامه في الإيمان من كل كتبه إلا على مذهب هذا الحدادي المتنطع بالجهل، والذي يحاول أن يضرب كلام العلماء بعضه ببعض.

قال البحريني في (ص٣٤) من بركانه:

(وقال ابن رجب رحمه الله في جامع العلوم والحكم (ج١ ص٥٨): والمشهور عن السلف وأهل الحديث أن الإيمان قول وعمل ونية، وأن الأعمال كلها داخلة في مسمى الإيمان، وحكى الشافعي على ذلك إجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم ممن أدركهم، وأنكر السلف على من أخرج الأعمال من الإيمان إنكارًا شديدًا. اهـ).

أقول: ومتى أنكرت أنا وغيري من إخواني (المشهور عن السلف وأهل الحديث أن الإيمان قول وعمل ونية وأن الأعمال كلها داخلة في مسمى الإيمان)؟

ومتى أنكرنا الإجماع على ذلك من الصحابة فمن بعدهم؟

نحن نؤمن بهذا قبل أن تولد الحدادية إلى يومنا هذا، ولكن الحدادية لا تقف عند حدود الله وعند ما حدده العلماء؛ فيتجاوزونه إلى إيجاب واشتراط ما لم يوجبه الله ورسوله وأئمة الإسلام، فيوجبون ويشترطون ما لم ينزل الله به سلطانًا، فيضلون ويضلون.

وقال البحريني في (ص٣٣):

(وقال الشيخ السعدي في تعليق أصول الإيمان (ص٢٢)، ولم ينقل هذا ربيع يقول: الإيمان قسم[1] جامع لعقائد القلب وأعماله وأعمال الجوارح وأقوال اللسان. . . فجميع الدين أصوله وفروعه داخل في الإيمان).

أقول: ومتى أنكرنا ما تضمنه كلام العلامة السعدي؟

وكلام هذا العالم الجليل يوافق ما يقرره العلماء من الإيمان أصول وفروع، وانظر إلى قوله: «فجميع الدين أصوله وفروعه داخل في الإيمان»، هل يخالف ما قرره هو وغيره من أن الإيمان أصل، والعمل فرع عنه وكمال له؟

هذا الأهوج لا يُفرق بين الجمرة والتمرة، فهو يجعل ما هو عليه حجة له، حجة على غيره.

فهذا المسكين على منهج أهوج يهدم كلام العلماء بعضه ببعض، كما يخيل له

---

(١) لعله: اسم.

عقله المنكوس، وأنى له ذلك.

وقال في (ص٣٣) من بركانه:

(وقال أبو عبيد في الإيمان (ص٦٥): فلم يجعل الله للإيمان حقيقة إلا بالعمل على هذه الشروط، والذي يزعم أنه بالقول خاصة يجعله مؤمنًا حقًا وإن لم يكن هناك عمل فهو معاند في كتاب الله والسنة. اهـ).

أقول: والأئمة الذين قالوا: إن الإيمان أصل والعمل فرع منه وكمال له، هل ينكرون أن العمل من حقيقة الإيمان؟

وهل يعدون من المرجئة الذين يزعمون أن الإيمان هو القول خاصة؟

ثم قال:

(وسبب تسمية هذه الفرقة بالمرجئة لتأخيرهم الأعمال عن مسمى الإيمان، وهذا الذي وقع فيه ربيع وتورط فيه إلى الآن، لاصق[1] فيه ولا يريد أن ينفك عنه أو يرفضه، قال ابن حجر في هدي الساري (ص٤٥٩): فالإرجاء بمعنى التأخير).

أقول: فض الله فاك، وشُلت يداك، متى أخرت العمل عن الإيمان؟

علماء السنة والسلفيون يكذبون هذا القول الفاجر، والله يشهد أنك لمن رءوس الكذابين، وكتبي وأشرطتي ودروسي ومجالسي مع أهل العلم وطلاب العلم تدينك بالكذب.

ألم تقل عني في بركانك (ص٤) أني قلت: «الإيمان قول وعمل واعتقاد، ويزيد وينقص»؟

فأنت ممن يشهد لي بذلك، وإن كنتُ غنيًا عن شهادتك المقرونة بالكذب والفجور، ولكن الله ينطقك بذلك ليفضحك.

---

(١) كذبت، فلستُ لاصقًا في الإرجاء، وإنما أنت وفرقتك تلصقون بي الإرجاء كذبًا وزورًا، كما يلصق أسلافكم الخوارج الإرجاء بأهل السنة كذبًا وزورًا، بل أنتم أخرق من الخوارج في الكذب؛ لأنهم يتنزهون عن الكذب في غالب أحوالهم، وأنتم لا تتنزهون عن الكذب في غالب خصوماتكم، ومقالاتكم ومؤلفاتكم تشهد عليكم بذلك.

ونحن نعرف والناس يعرفون ومنهم ابن حجر أن الإرجاء هو التأخير، فمتى أخرت العمل عن الإيمان؟

أتجعل أكاذيبك وأكاذيب فرقتك الحدادية حجة وعلمًا تقارعون وتخاصمون به الحق وأهله؟

ثم قال في (ص٣٣) من بركانه:

(وقد درج أهل السنة والجماعة على تسمية كل من أخَّر العمل عن الركنية في الإيمان مرجئًا، ولم تعد المرجئة فرقة مستقلة لها مدارس، لكنها تفرقت بين الناس وبين الفرق والمذاهب، وقال بها أناس متفرقون من أهل الكلام والفقهاء، وعليه الأشاعرة والماتريدية إلى اليوم، والمرجئة عند الإطلاق أصبحت تعني بمرجئة الفقهاء والأشاعرة والماتريدية).

أقول:

١- انظر إليه كيف يرمي علماء الإسلام الذين قالوا: إن الإيمان أصل، والعمل فرع منه وكمال له، ومنهم ابن نصر وابن منده وابن تيمية وابن القيم وغيرهم من أئمة الإسلام ممن ذكرناهم يرميهم بالإرجاء.

بل حكمه هذا بالإرجاء ينسحب على معظم أهل السنة وأئمتهم.

٢- بل يزعم أن أهل السنة والجماعة قد درجوا على تسمية كل من أخَّر العمل عن الركنية في الإيمان مرجئًا، وأنا والناس لا نعرف إلا وصف من لم يدخل العمل في الإيمان بالإرجاء، وكذلك من لا يعترف بأنه يزيد وينقص، فليعرفنا بالنقول الصادقة عن أهل السنة لإثبات دعواه هذه.

ثم أتدري ماذا يريد هذا الأبله؟

إنه يريد أن يرمي أهل السنة الذين يقولون: إن الإيمان أصل، والعمل فرع عنه وكمالٌ له بالإرجاء.

فانظر إلى نتائج الجهل وإتباع الهوى والباطل، وكفى بهذه النتائج ضلالًا وحربًا على أهل السنة السابقين واللاحقين.

وانظر إليه كيف يهرف بما لا يعرف فيقول: (ولم تعد المرجئة فرقة مستقلة لها مدارس).

ثم بعد هذا ذهب يعدد مدارس المرجئة من الأشاعرة والماتريدية.

والماتريدية المرجئة لها مدارس في الهند، وباكستان، وبنجلاديش، وأفغانستان، وهم فرقة البريلوية، وفرقة الديوبندية، وللأشعرية المرجئة مدارسها في الشام، ومصر، والمغرب بأقطاره، ولها مدارسها في إندونوسيا، وشرق آسيا، وكلهم يوالون على الإرجاء ويعادون.

فتركهم الحدادية من النقد بالإرجاء وغيره من البدع حتى الشركية، وذهبوا يحاربون السلفيين الأقحاح بالإرجاء؛ خدمة لأهل الإرجاء وغيره من البدع.

ومع هذا الخزي يدعي الحداديون الذين هذا حالهم أنهم أهل السنة والجماعة.

وهم أهل البدعة والفرقة والتفريق بين السلفيين والحرب التي لا تنتهي، ولا تقف عند حد، وباسم السلفية والأثرية، وباسم أهل السنة والجماعة.

ثم أقول: إن المرجئة من أصلها فرق متعددة منها: اليونسية، والغسّانية، والتومنية، والثوبانية، والمريسية.

وهذه الفرق الخمس هم المرجئة الذين خلا إرجاؤهم من القول بالجبر والقدر.

وهناك المرجئة القدرية وهم أربع: الشمرية، والغيلانية وأتباع محمد بن شبيب، والصالحية أتباع صالح قبة.

انظر تفاصيل مذاهبهم في كتاب الفَرْق بين الفِرَق، لعبد القاهر البغدادي من (ص٢٠٢-٢٠٧).

هل يعتبر مرجئًا من لا يكفر تارك العمل إذا كان يقول ويعتقد أن الإيمان قول وعمل واعتقاد يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية ويحارب من يخرج العمل من الإيمان ويدينه بالإرجاء وينتقد بشدة من يقول: (الإيمان لا يزيد ولا ينقص) ويدينه بأنه قد خالف نصوص الكتاب والسنة ويدينه بالإرجاء؟

ذكر البحريني فرق الإرجاء في (ص٣٤) وأنّها أربع طوائف: المرجئة الغالية

والأشاعرة والكرامية ومرجئة الفقهاء، ثم قال:

(ونذكر طائفة خامسة: وهم المرجئة العصرية، وهم أخف من سابقتها في الإرجاء لكنهم يوافقونهم في الجملة، وهم الذين يقولون بقول غريب محدث، وهو بأن الإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب دون العمل في الحقيقة، أي: أثبتوا إمكان وجود إيمان في القلب ولو لم يظهر أي عمل على الجوارح؛ فيصح الإيمان عندهم مع ترك العمل؛ لأن العمل عندهم شرط كمال في الإيمان، وهذا هو قول المرجئة على الحقيقة الذين أرجئوا العمل عن الإيمان).

١- أين قال ربيع وإخوانه في المملكة كلها بأن الإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب دون العمل في الحقيقة، أي: أثبتوا إمكان وجود إيمان في القلب ولو لم يظهر أي عمل على الجوارح فيصح الإيمان عندهم مع ترك العمل؛ لأن العمل شرط كمال في الإيمان، وهذا هو قول المرجئة على الحقيقة الذين أرجئوا العمل عن الإيمان؟

اذكر في أي كتاب من كتبهم، وفي أي شريط من أشرطتهم.

فإن لم تأتِ بذلك فأنت من جنس أعداء السنة الذين يحاربون أهل السنة بالأكاذيب والتلفيقات.

مثل: البكري، والأخنائي، ،والسبكي ودحلان، والنبهاني، وعثمان بن منصور، وجميل أفندي الزهاوي، والأحباش، والإخوان المسلمين وفروعهم، وجماعة التبليغ.

بل أعتقد أن كثيرًا منهم يتورعون ويأنفون من مثل أساليبك وأساليب الحدادية من الكذب والخيانة والفجور في الخصومة.

٢- على فرض أن ربيعًا قال ما تدعيه وترجف به عليه وعلى إخوانه، فاذكر لي أقوال أهل السنة السابقين واللاحقين في تسمية من لا يكفرون تارك العمل بالكلية بالمرجئة، واذكر أدلتهم على ذلك، وإلا فأنت خارجي مخالف لأهل السنة.

أهل السنة لا يكفرون من عنده أدنى أدنى مثقال ذرة من إيمان، ولهم أدلتهم من

الكتاب والسنة، وخالفهم في ذلك الخوارج، وهذا الصنف يصدق عليهم في لغة العرب أنهم تاركون للعمل.

فكم هو الفرق بين من هذا حالهم، وبين تاركي الأعمال بالكلية؟ إنه أدنى أدنى أدنى مثقال ذرة.

فليرم الحدادية أهل السنة بالإرجاء، وليردوا أدلتهم على إخراج العصاة من النار بهذا القدر من الإيمان.

وهم يدورون حول هذا، ولكنهم لا يجرءون على التصريح به، ويكتمونه بتقيتهم، وإلا فكيف يتسامحون في ترك العمل كله بأركانه وواجباته ومستحباته، ثم يحاربون أهل السنة هذه الحروب الطويلة الأمد بالأكاذيب والخيانات من أجل جزء هو أدنى أدنى أدنى من مثقال ذرة.

إن العاقل ليدرك أن من وراء الأكمة أشياء وأشياء تدار في الظلام ضد أهل السنة.

وإلا فكيف يعيش هؤلاء الأفاكون بسلام مع الروافض والقبوريين والخرافيين؛ فهم شرٌّ من الإخوان المسلمين الذين يحاربون الحكام من أجل السياسة في الإسلام، ويعرضون عن محاربة أهل الشرك في الربوبية والشرك في الألوهية والرفض والبدع الكبرى لأهداف سياسية.

وهؤلاء يحاربون أهل السنة كذبًا وزورًا من أجل ما هو أدنى أدنى أدنى مثقال ذرة، ويعرضون عن محاربة أهل الشرك في الربوبية، والشرك في الأسماء والصفات، والشرك في الألوهية، والرفض، والبدع الكبرى[1].

فكلا الفريقين مخالف لمنهج الأنبياء ومنهج القرآن والسنَّة ومنهج السلف الصالح، وهكذا تفعل الأهواء بأصحابها.

٣- مع أني أكفر تارك العمل بالكلية، وأدندن كثيرًا حول كفر تارك الصلاة، ومع أن من إخواني الذين يرميهم الحدادية بالإرجاء من يكفر تارك الصلاة ومنهم

(١) فإن كان للحدادية شيء من الكلام في هذه الأبواب فهو ضئيل جدًا، ومن باب ذر الرماد في العيون.

الشيخ أحمد النجمي رحمه الله.

٤- من أئمة السنة من لا يكفر إلا بترك الشهادتين أو يقع في نواقضها، وهو الإمام محمد بن عبد الوهاب إمام الدعوة السلفية بعد الإمامين ابن تيمية وابن القيم.

قال في الدرر السنية (١/ ١٠٢): «وسئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله تعالى- عما يقاتل عليه، وعما يكفر الرجل به؟

فأجاب: أركان الإسلام الخمسة، أولها الشهادتان، ثم الأركان الأربعة؛ فالأربعة: إذا أقر بها وتركها تهاونًا، فنحن وإن قاتلناه على فعلها، فلا نكفره بتركها؛ والعلماء: اختلفوا في كفر التارك لها كسلًا من غير جحود؛ ولا نكفر إلا ما أجمع عليه العلماء كلهم، وهو الشهادتان».

فعلماء الأمة اختلفوا في تكفير تارك الأركان كسلًا، وأجمعوا على تكفير تاركها جحودًا.

وأجمعوا على كفر تارك الشهادتين.

والإمام محمد لا يكفر إلا بما أجمعوا عليها، وهو الشهادتان.

وقوله هذا نصٌّ واضحٌ في عدم تكفير تارك العمل؛ إذ ليس وراء الأركان الخمسة من الأعمال ما يكفر به.

وقال الشيخ عبد الرحمن بن حسن في الدرر السنية (١/ ٣١٧) تأكيدًا لما قاله الإمام محمد بن عبد الوهاب: «سألني الشريف عما نقاتل عليه، وما نكفِّر به؟ فقال في الجواب: إنا لا نقاتل إلا على ما أجمع عليه العلماء كلهم، وهو الشهادتان بعد التعريف، إذا عرف ثم أنكر...».

وقال الشيخ عبد اللطيف في الدرر السنية (١/ ٤٦٧) مؤكدًا ما قاله آباؤه: «وأخبرتهم ببراءة الشيخ من هذا المعتقد والمذهب، وأنه لا يكفر إلا بما أجمع المسلمون على تكفير فاعله، من الشرك الأكبر، والكفر بآيات الله ورسله، أو بشيء منها بعد قيام الحجة، وبلوغها المعتبر، كتكفير من عبد الصالحين ودعاهم مع الله، وجعلهم أندادًا له فيما يستحقه على خلقه من العبادات والإلهية، وهذا

مجمع عليه أهل العلم والإيمان».

وقال ابن سحمان في الضياء الشارق (ص٣٥)، مطابع الرياض: «فمن أنكر التكفير جملة فهو محجوج بالكتاب والسنة، ومن فرّق بين ما فرّق الله ورسوله من الذنوب، ودان بحكم الكتاب والسنة، وإجماع الأمة في الفرق بين الذنوب والكفر فقد أنصف، ووافق أهل السنة والجماعة.

ونحن لم نكفر أحدًا بذنب دون الشرك الأكبر الذي أجمعت الأمة على كفر فاعله، إذا قامت عليه الحجة، وقد حكى الإجماع على ذلك غير واحد كما حكاه في الإعلام لابن حجر الشافعي».

فهؤلاء كبار أئمة الدعوة السلفية في نجد لا يكفرون إلا بما أجمعت الأمة على أنه كفر.

وعبارة الإمام محمد: «ولا نكفر إلا ما أجمع عليه العلماء كلهم، وهو الشهادتان».

فعلماء الإسلام اختلفوا في تكفير تارك الأركان الأربعة:

فمنهم: من يكفر بترك الصلاة فقط، وهو رواية عن الإمام أحمد.

ومنهم: من يكفر بترك الصلاة والزكاة، وهو رواية عن الإمام أحمد.

ومنهم: من يكفر بترك الصلاة والزكاة إذا قاتل عليها الإمام، وهو رواية عن أحمد.

ومنهم: من لا يكفر بترك الأركان الأربعة، ومنهم الإمام أحمد.

أما من تركها أو ترك واحدًا منها جحودًا؛ فهو كافر بالإجماع.

ويفهم من كلام الإمام محمد أن هناك من علماء الأمة من لا يكفر إلا بالشهادتين، واختار هذا هو ومن ذُكر من أحفاده.

واطلع على ذلك الشيخ محمد بن إبراهيم مفتي المملكة العربية السعودية في زمانه رحمه الله الذي قاله عنه الشيخ عبد الرحمن بن قاسم جامع الدرر السنية: «فأمرني من تجب طاعته علي أن أجمعها وأرتبها حسب الطاقة، مع أني لست من

أهل تلك البضاعة، فتمادت بي الأيام، أقدم رجلًا وأؤخر أخرى، لكثرة الأشغال، ومعالجة المعاش والضيعة، وعدم الأهلية، إلى أن قويت العزيمة، وخلصت النية، وظهرت، ويسر اللَّه الأمر وسهله، ووفق إليه.

فحينئذ أمعنت النظر، وأنعمت الفكر، وجمعت ما أدركته ، وأعانني عليه شيخنا الفاضل، الحبر الثقة، الشيخ: محمد بن الشيخ إبراهيم، وحرره وهذبه، أعدته وأبديته عليه فزها، فظهر آثار القبول عليه وأبهى كررت الفقه عليه مرارًا، والأصول وغيرها إمرارًا.

وقرأت أكثره على شيخنا النبيل الشيخ: محمد بن الشيخ عبد اللطيف، وعلى الشيخ: سعد بن حمد بن عتيق، والشيخ: عبد اللَّه بن عبد العزيز العنقري، فجاء - بحمد الله - جامعًا جل رسائلهم وفتاويهم، بل كلها إلا قليلًا» انظر: الدرر السنية (١/ ٢٠-٢١).

وقرظ الشيخ محمد بن إبراهيم هذه الدرر السنية، ومن قوله في هذا التقريظ: «وبعد: فقد سمعت هذا المجموع الفائق مرتين، وبعضه أكثر من ذلك، بقراءة جامعه ومرتبه: الأخ الفاضل عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، فوجدته -وفقه اللَّه تعالى- لم يأل جهدًا في جمع رسائل أئمتنا، أئمة هذه الدعوة وأجوبتهم، وتتبعها من مظانها». انظر: الدرر السنية (ص٧).

كما قرظ هذه الدرر الشيخ محمد بن عبد اللطيف، والشيخ عبد اللَّه بن عبد العزيز العنقري.

قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم في (ص٢١) من الدرر السنية: «وقرأت أكثره على شيخنا النبيل الشيخ: محمد بن الشيخ عبد اللطيف، وعلى الشيخ: سعد بن حمد بن عتيق، والشيخ: عبد اللَّه بن عبد العزيز العنقري، فجاء -بحمد الله- جامعًا جل رسائلهم وفتاويهم، بل كلها إلا قليلًا».

وتحدث الشيخ عبد الرحمن عن جهود أئمة الدعوة العلمية والجهادية، ثم قال في (ص٢٠) من الدرر السنية: «وقد اجتهد علماؤنا في جمعها وحفظها، وحرصوا وحضوا على نشرها، وجمع شواردها.

وكان أكثر من جمع ما وجده شيخنا الفاضل: الشيخ محمد بن الشيخ عبد اللطيف، والشيخ: سليمان بن سحمان، والشيخ: عبد الله بن عبد العزيز العنقري، وغيرهم إلا أنها غير مرتبة، فصار الطالب للمسألة لا يجدها إلا بعد تعب وعناء، ولا خفاء بما في ذلك من المشقة والنصب، وربما لا يجدها».

وإذن فعلماء الدعوة السلفية في نجد قد اشتدت عنايتهم بما تضمنه مجموع الدرر السنية اطلاعًا وقراءة وجمعًا، وعلى رأسها رسائل فتاوى شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، وكلهم مُقرون ومسلمون بها، بما في ذلك ما نقلناه عن الإمام محمد وأحفاده في قضية التكفير والإجماع على ما يكفر به وما لا يكفر به.

فعلى منهج الحدادية وعلى رأسهم فوزي البحريني يكون هؤلاء الأئمة الذين يأتي في أوائلهم الإمام محمد بن عبد الوهاب وأحفاده الذين نقلوا كلامه أو معناه، ومن أواخرهم الشيخ محمد بن عبد اللطيف آل الشيخ، والشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، والشيخ سعد بن حمد بن عتيق، والشيخ عبد الله بن عبد العزيز العنقري، والشيخ عبد الرحمن بن قاسم.

ولا شك أنه قد سبقهم من أئمة السنة من يقول بقولهم: فلا يكفرُ إلا بترك الشهادة.

كل هؤلاء مرجئة على أصول الحدادية؛ لأنهم لا يكفرون إلا بترك الشهادة، فهم يأتون على رأس من لا يكفر تارك العمل.

أيها الحداديون التائهون كلكم لا يساوي أخمص قدم واحد من هؤلاء الأئمة الغيورين المجاهدين في الله والآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر.

وأنتم أصفار عن اليسار إلى جانب واحد من هؤلاء الأخيار، ومن على منهجهم، ولو كان التفاضل وعلو المنازل بالتكفير لكان أحظ الناس بالفضائل وعلو المنازل هم الخوارج، ولكنهم بهذا التكفير واستحلال الدماء هم في أحط المنازل.

ومن العلماء من يكفرهم، وقد قال فيهم رسول الله ﷺ: «شر الخلق والخليقة».

وقال: «إنهم يمرقون من الإسلام مروق السهم من الرمية».

فاحذروا التنطع والتأصيل الباطل الذي تهدفون من ورائه إلى تضليل أهل السنة حقًّا وصدقًا، بل صدر منكم تكفير بعضهم ورمي بعضهم بالزندقة.

وهذا الأهوج يرمي بعضهم بالرفض والباطنية والخارجية والإرجائية، انطلاقًا من أكاذيبه واتهاماته الفاجرة للأبرياء.

أنتم تدعون أنكم تحترمون العلماء، وما رأينا فرقة تستخف بالعلماء وترد أقوالهم مثلكم، وعلى رأسكم هذا البحريني الذي عاند أقوال أهل العلم الذين قالوا: الإيمان أصل والعمل فرع (كمال).

وأنتم تبدعون الذي لا يكفر تارك العمل، وهؤلاء علماء الدعوة يصرحون بأنهم لا يكفرون إلا بما أجمعت الأمة على التكفير به، وهو الشهادتان، فهم مرجئة غلاة عندكم.

وهذا الشيخ العلامة ابن باز يُسأل كما في مجلة الفرقان في العدد(٩٤) السنة العاشرة (١٤١٨هـ) (ص١١): هل العلماء الذين قالوا بعدم كفر من ترك أعمال الجوارح مع تلفظه بالشهادتين ووجود أصل الإيمان القلبي هل هم من المرجئة؟

فأجاب سماحته: «لا، هذا من أهل السنة والجماعة».

ثم تحدث عن حكمه هو على تارك الصلاة وتارك غيرها، فقال: «من قال بعدم كفر تارك الصيام أو الزكاة أو الحج هذا ليس بكافر، لكن أتى بكبيرة عظيمة، وهو كافر عند بعض العلماء، لكن الصواب لا يكفر كفرًا أكبر...» إلخ.

فهذا سماحة الشيخ ابن باز يقول عمن لا يكفر من ترك أعمال الجوارح مع تلفظه بالشهادتين مع وجود أصل الإيمان القلبي: إنه ليس من المرجئة، هذا من أهل السنة والجماعة.

وأنتم تقولون: إنه مرجئ، وتشعلون نيران الفتن والإرهاب الفكري والحروب الكلامية ضد من لا يكفر تارك العمل، وترمونه بالإرجاء، وحتى من يعلن تكفير تارك العمل تكذبونه وترمونه بالإرجاء، مع أنه لا سابق لكم من العلماء ولا لاحق إلا من الحدادية الجهلاء الحاقدون.

فهات أقوال علماء السلف الصالح التي صرحوا فيها بأن من لم يكفر تارك العمل مرجئ.

وهات أدلتكم وأدلتهم من الكتاب والسنة على أن من يقول بأن الإيمان قول وعمل واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ويحارب الإرجاء والمرجئة بأن هذا مرجئ، وإلا فأنتم خوارج.

لأن الخوارج هم الذين يرمون أهل السنة بالإرجاء؛ لأنهم لا يكفرون مثل تكفيرهم، ووالله لو لم يكن من مذهبكم إلا رمي أهل السنة الأبرياء بالإرجاء لكفاكم وكفاه شرًا وحريًا وضلالًا.

قال البحريني في بركانه (ص٣٤):

(وهؤلاء القوم الذين فضلوا أن يسلكوا طرقًا كلامية عقلية لإيضاح مسائل الإيمان قد تصل بهم -كما هو مشاهد في بعض الأحيان- إلى الإعراض عن مسلك الكتاب والسنة، ومنهج السلف الصالح في مسائل الإيمان كما فعل ربيع).

أقول: هذا من الافتراء على ربيع وإخوانه؛ فنحن نحارب كل الطرق الكلامية والبدعية، ونحذر منها، ونحث الناس على مراعاة الألفاظ والمعاني في المجالات الإسلامية، ولاسيما مجالات الإيمان.

أما الحدادية ومنهم هذا البحريني فيرفضون هذا المسلك، ويتعلقون بأشياء لم ترد في الكتاب والسنة؛ مثل لفظ (جنس) الذي لم يرد في الكتاب والسنة، ولا استعمله السلف في قضايا الإيمان.

أدخلوه في قضايا الإيمان، وحاربوا أهل السنة وتعلقوا به تعلق الغريق بالقشة كما يقال.

ونصحناهم مرارًا وتكرارًا عن إدخاله في قضايا الإيمان، وأن يكتفوا بتعريف أهل السنة للإيمان، وهو: أن الإيمان قول وعمل واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالعصيان.

فأبوا وأصروا على التمسك به لأغراض وأهواء بدعية، ثم زادوا على تعريف الإيمان عند أهل السنة قولًا وهو: أن الإيمان ينقص وينقص حتى لا يبقى منه

شيء، وأوجبوه على الناس، وبدعوا من لا يقوله!

فمن قال: إن الإيمان قول وعمل واعتقاد، يزيد وينقص وينقص، ولم يقل: حتى لا يبقى منه شيء؛ فهو مرجئ في نحلتهم الحدادية!

والله حرم الكذب والخيانة، ورسول الله حرم الكذب والخيانة، والعقلاء الشرفاء من المسلمين وغيرهم يذمون الكذب والخيانة، ويسقطون الكاذبين والخائنين ويمقتونهم أشد المقت.

وهؤلاء الحدادية من أكذب الناس وأشدهم خيانة، ولا يأنفون من ذلك، ولا ينكر بعضهم على بعض، بل من يوغل في الكذب منهم لا يزداد إلا رفعة عندهم ومنزلة.

وهذه الكتب: «البركان»، و«الرعود الصواعقية»، و«القاصمة الخافضة»، و«الفرقان» من أوضح الأمثلة على كذب هذا البحريني وحداديته الذين فرحوا بهذه الكتب ونشروها في موقعهم وغيره، وما زاد عندهم هذا الكذوب إلا رفعة.

وقوله الأثيم في (ص٣٥) من بركانه:

(والمرجئة كلهم يجمعون في الجملة على أن العمل ليس داخلًا في حقيقة الإيمان، ولا داخلًا في مفهومه، وتفضل هذه الفرقة تلك المسالك العقلية على الأدلة النقلية، والآثار الصحابية، والأقوال السلفية، فهذه الأقوال العقلية أدت بهم إلى فهم خاطئ لا يتفق مع الوحي.

فكل من تكلم في مسائل الإيمان أو في بعضها في طريق المصطلحات العقلية فهو مرجئ كائنًا من كان، خاصةً إذا كان داعيًا إلى ذلك ومصر[1] على ذلك بمقالاته في كل فترة يكتب وينشر ويصر).

أقول: ما قاله عن المرجئة حق يريد به باطلًا.

وما قاله عن السلفيين إنهم يفضلون المسالك العقلية وأننا نستخدم المصطلحات العقلية، وأننا مرجئة، فهذا من أكاذيبه، وهذه كتبنا وأشرطتنا

(١) كذا.

ومقالاتنا تدينه بالإفك.

ثم هو المسكين يحارب الحق وأهله بلا عقل ولا نقل، ويبالغ في الإفك.

فيقول عن ربيع وإخوانه: (بهذه الطريقة الكلامية فأتوا بالأمور العقلية وهلكوا فيها، وتورط فيها ربيع المدخلي فهلك بذلك).

أقول بما قال رسول الله ﷺ: «من قال: هلك الناس؛ فهو أهلكهم»، روي بضم اللام وفتحها، هذا فيمن يقوله غيرة على الإسلام، فكيف بالذي يفتري على الناس؟!

فانظر إلى هذه الأكاذيب والمجازفات، يتكلم عن أهل السنة الذين يحاربون أصناف أهل الكلام من الخوارج والروافض والمعتزلة والمرجئة والأشعرية كأنهم من رءوس أهل الكلام والمنطق والفلسفة.

ثم قال في (ص٣٥): (ولذلك بدع السلف أناسًا أكبر من ربيع علمًا ودينًا).

ثم شرع في نقل أقوال بعض الأئمة في بعض المرجئة مثل أبي معاوية، وطلق بن حبيب، وذر الكوفي إلى (ص٣٨).

يرجف بهذا كله على ربيع وإخوانه البرآء من الإرجاء وغيره من البدع كلها، العاضين بالنواجذ على الكتاب والسنة، وسنة الخلفاء الراشدين الأئمة المهديين.

فويل للحدادية ومنهم هذا الأهوج مما كتبت أيديهم، وويل لهم مما يكسبون إن لم يتوبوا إلى الله توبة نصوحًا من ظلمهم وفجورهم وعداوتهم لأهل السنة.

هل يعتبر مرجئًا من يقول: إن الخلاف بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء لفظي أو النزاع بينهم وبين أهل السنة أكثره لفظي

قال البحريني في كتابه القاصمة الخافضة لفرقة المرجئة الخامسة داحضة[١] في (ص١٦٠):

(ذكر الدليل على تفنيد دعاوى ربيع المدخلي بقوله عن الخلاف الذي بين أهل

---

(١) وانظر (ص١) من الجزء الخامس من الفرقان له، واحرس هذيانه فيما بعد ذلك من الصحائف.

السنة والجماعة وبين مرجئة الفقهاء في مسائل الإيمان بأنه لفظي صوري، وليس حقيقيًا معنويًا).

ثم قال في الحاشية من هذه الصحيفة أي (ص١٦٠):

(قال ربيع المدخلي ذلك في شريط مسجل بصوته شرح صحيح البخاري كتاب الإيمان، دورة الرياض سنة ١٤٢٦هـ).

أقول: إنه قد كذب عليَّ هذا الأفاك، فلم أقل في حياتي كلها: إن الخلاف بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء صوري لفظي، لا في هذا الشريط ولا في غيره.

انظر إلى قوله: (ذكر الدليل على تفنيد دعاوى ربيع المدخلي بقوله عن الخلاف الذي بين أهل السنة والجماعة وبين مرجئة الفقهاء في مسائل الإيمان بأنه لفظي صوري).

فكم عدد هذه الدعاوى؟

وفي أي مؤلفاتي أو محاضراتي أو دروسي صرحت بها؟

فلا دعاوى ولا دعوى عندي، وإنما هي الأكاذيب الجريئة والمجازفات الشنيعة التي لا تصدر إلا من أمثال هذا الأفاك، وسيأتي ما يكذبه من الشريط الذي زعم أني قلت فيه: إن الخلاف المذكور لفظي صوري، انظر (ص٧٧٢-٧٧٤) من هذا الرد.

والواقع أنه لا يريد إلا شيخ الإسلام ابن تيمية وابن أبي العز كما سبقه إلى ذلك محمود الحداد مؤسس المذهب الحدادي الخبيث المحارب لأهل السنة وعلمائهم.

قال البحريني في (ص٣٨) من بركانه:

(قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في (ج١٣ ص٤٠): الذين رموا بالإرجاء من الأكابر مثل طلق بن حبيب وإبراهيم التيمي ونحوهما، كان إرجاؤهم من هذا النوع).

أقول: ما هو النوع الذي أشار إليه شيخ الإسلام؟

وما هو نظره وحكمه على أهل هذا النوع ؟

لقد أخفى هذا الإرجاء الذي أشار إليه شيخ الإسلام، وأخفى أثره وحكمه لئلا يفضح غلوه وغطرسته وتهاويله على أهل السنة الأبرياء من هذا الإرجاء وغيره من أنواع الإرجاء.

أولًا: قال شيخ الإسلام في مجموع فتاواه (١٣/ ٣٨):

«وحدثت المرجئة وكان أكثرهم من أهل الكوفة، ولم يكن أصحاب عبد الله من المرجئة ولا إبراهيم النخعي وأمثاله فصاروا نقيض الخوارج والمعتزلة فقالوا: إن الأعمال ليست من الإيمان، وكانت هذه البدعة أخف البدع؛ فإن كثيرًا من النزاع فيها نزاع في الاسم واللفظ دون الحكم.

إذ كان الفقهاء الذين يضاف إليهم هذا القول مثل حماد بن أبي سليمان وأبي حنيفة وغيرهما هم مع سائر أهل السنة متفقين على أن الله يعذب من يعذبه من أهل الكبائر بالنار، ثم يخرجهم بالشفاعة، كما جاءت الأحاديث الصحيحة بذلك، وعلى أنه لابد في الإيمان أن يتكلم بلسانه، وعلى أن الأعمال المفروضة واجبة، وتاركها مستحق للذم والعقاب.

فكان في الأعمال هل هي من الإيمان، وفي الاستثناء ونحو ذلك عامته نزاع لفظي؛ فإن الإيمان إذا أطلق دخلت فيه الأعمال لقول النبي ﷺ: الإيمان بضع وستون شعبة أو بضع وسبعون شعبة، أعلاها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان».

فيرى شيخ الإسلام هنا أن النزاع بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء عامته لفظي.

واستطرد رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان علاقة العمل بالإيمان، واستطرد إلى مثل البر والتقوى والمعروف والإثم والعدوان والمنكر، وأن هذه الألفاظ تختلف دلالتها في الإفراد والاقتران.

إلى أن قال في (ص٤٠):

«وفي الجملة الذين رموا بالإرجاء من الأكابر، مثل طلق بن حبيب وإبراهيم التيمي ونحوهما كان إرجاؤهم من هذا النوع، وكانوا أيضًا لا يستثنون في

الإيمان، وكانوا يقولون: الإيمان هو الإيمان الموجود فينا، ونحن نقطع بأنا مصدقون، ويرون الاستثناء شكًّا، وكان عبد الله بن مسعود وأصحابه يستثنون».

ويكرر شيخ الإسلام أن أكثر النزاع بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء إنما هو نزاع لفظي، بل يعد مرجئة الفقهاء من أهل السنة.

ثانيًا: فيقول في (٧/ ٢٩٧) من مجموع الفتاوى:

«ومما ينبغي أن يعرف: أن أكثر التنازع بين أهل السنة في هذه المسألة هو نزاع لفظي، وإلا فالقائلون بأن الإيمان قول من الفقهاء -كحماد بن أبي سليمان وهو أول من قال ذلك ومن اتبعه من أهل الكوفة وغيرهم- متفقون مع جميع علماء السنة على أن أصحاب الذنوب داخلون تحت الذم والوعيد، وإن قالوا: إن إيمانهم كامل كإيمان جبريل.

فهم يقولون: إن الإيمان بدون العمل المفروض ومع فعل المحرمات يكون صاحبه مستحقًّا للذم والعقاب، كما تقوله الجماعة.

ويقولون أيضًا بأن من أهل الكبائر من يدخل النار كما تقوله الجماعة.

والذين ينفون عن الفاسق اسم الإيمان من أهل السنة متفقون على أنه لا يخلد في النار.

فليس بين فقهاء الملة نزاع في أصحاب الذنوب إذا كانوا مقرين باطنًا وظاهرًا بما جاء به الرسول، وما تواتر عنه أنهم من أهل الوعيد، وأنه يدخل النار منهم من أخبر الله ورسوله بدخوله إليها، ولا يخلد منهم فيها أحد، ولا يكونون مرتدين مباحي الدماء.

ولكن الأقوال المنحرفة: قول من يقول بتخليدهم في النار، كالخوارج والمعتزلة، وقول غلاة المرجئة الذين يقولون: ما نعلم أن أحدًا منهم يدخل النار؛ بل نقف في هذا كله، وحكي عن بعض غلاة المرجئة الجزم بالنفي العام». اهـ

أقول: انظر إلى قول شيخ الإسلام عن إرجاء الفقهاء:

١- وكانت هذه البدعة أخف البدع.

٢- وقوله: «فإن كثيرًا من النزاع فيها نزاع في الاسم واللفظ دون الحكم».

٣- وقوله عن حماد وأبي حنيفة وغيرهما من هذا النوع من المرجئة: «هم مع سائر أهل السنة متفقون على أن الله يعذب من يعذبه من أهل الكبائر بالنار، ثم يخرجهم بالشفاعة».

٤- وقوله: «وعلى أنه لابد في الإيمان أن يتكلم بلسانه»، أي: أنهم يخالفون مرجئة الجهمية الذين يقولون: الإيمان معرفة بالقلب، فيحصرون الإيمان في هذه المعرفة.

٥- وعلى أن الأعمال المفروضة واجبة، وتاركها مستحق للذم والعقاب.

ثم نفذ من هذه الحيثيات الخمس التي يشاركون فيها أهل السنة والجماعة ويفارقون فيها الخوارج والمعتزلة وغلاة المرجئة إلى النتيجة الآتية، وهي قوله:

٦- «فكان في الأعمال هل هي من الإيمان وفي الاستثناء ونحو ذلك عامته نزاع لفظي».

ثالثًا: ونقل البحريني في كتابه القاصمة (ص١٦٤) عن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ من كتاب الإيمان (ص٣٣٧) الكلام الآتي:

«إنَّه لم يكفر أحد من السلف أحدًا من مرجئة الفقهاء، بل جعلوا هذا من بدع الأقوال والأفعال لا (من) بدع العقائد؛ فإن كثيرًا من النزاع فيها لفظي لكن اللفظ المطابق للكتاب والسنة هو الصواب». اهـ

وعلّق عليه البحريني بقوله: (قلت: وهذا يدل على أنَّه رَحِمَهُ اللَّهُ يخطئ المرجئة لمخالفتهم للكتاب والسنَّة في مسائل الإيمان، والقول الحق مع أهل السنَّة والجماعة).

أقول:

١- ومَن مِن أهل السنَّة السابقين واللاحقين يقول عن مرجئة الفقهاء إنهم لم يخطئوا وأنَّ قولهم صواب؟!

٢- استخرج البحريني من كلام شيخ الإسلام خلاف مقصوده؛ إذ قصده أن

يبيِّن حكم السلف الأوَّلين على إرجاء الفقهاء بأنه من بدع الأقوال والأفعال لا من بدع العقائد، فجاء هذا البحريني فصرف كلام شيخ الإسلام والسلف عن مقصودهم، وهذا تحريف شنيع إمَّا عن جهلٍ، وإمَّا عن هوى.

٣- وأنا أظنُّ أنَّه ينظر إلى قول شيخ الإسلام هذا الذي حكاه عن السلف بمنظار الحدادية الأسود، فهم يقيمون الدنيا ولا يقعدونها على أقلَّ من هذا القول وهذا الموقف من السَّلف الذين جعلوا إرجاء الفقهاء من بدع الأقوال والأفعال لا من بدع العقائد، ولا أدري بماذا سيحكم الحدادية على قول شيخ الإسلام الآتي:

رابعًا: قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٣/ ٣٥٧) -بعد أن بيَّن ضلال الخوارج والقرامطة والإسماعيلية والقدرية بإيجاز- قال:

«وأما المرجئة فليسوا من هذه البدع المغلظة، بل قد دخل في قولهم طوائف من أهل الفقه والعبادة وما كانوا يعدون إلا من أهل السنة حتى تغلظ أمرهم بما زادوه من الأقوال المغلظة.

ولما كان قد نسب إلى الإرجاء والتفضيل قوم مشاهير مُتَّبعون، تكلَّم أئمة السنة المشاهير في ذم المرجئة المفضلة تنفيرًا عن مقالتهم كقول سفيان الثوري: من قدم عليًّا على أبي بكر والشيخين فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار، وما أرى يصعد له إلى الله عمل مع ذلك، أو نحو هذا القول قاله لما نسب إلى تقديم علي بعض أئمة الكوفيين.

وكذلك قول أيوب السختياني: من قدم عليًّا على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار، قاله لما بلغه ذلك عن بعض أئمة الكوفيين، وقد روي أنه رجع عن ذلك.

وكذلك قول الثوري ومالك والشافعي وغيرهم في ذم المرجئة لما نسب إلى الإرجاء بعض المشهورين». اهـ

أقول: تضمن كلام شيخ الإسلام هذا ما يأتي:

أ- أن الإرجاء ليس من البدع المغلظة، والظاهر أنه يريد إرجاء الفقهاء

لا إرجاء الغلاة، كإرجاء الجهمية والكرامية.

ب- أن أوائل أهل السنة ما كانوا يعدون مرجئة الفقهاء إلا من أهل السنة حتى تغلظ أمرهم بما زادوه.

ج- ومما زاده بعض المرجئة وتغلظ به أمرهم تفضيل عليّ على الشيخين وتقديمه عليهما، وهذا نوع من الرفض انضم إلى الإرجاء، فاشتد عليهم النكير من مثل الإمامين سفيان الثوري وأيوب السختياني.

فما رأي الحدادية الجديدة وعلى رأسهم فوزي البحريني: هل سيطعنون في شيخ الإسلام ابن تيمية كما كان شيخهم محمود الحداد يطعن في شيخ الإسلام بأنه:

أ- يهوّن من شأن الإرجاء.

ب- وأنَّه خالف إجماع أهل السنَّة عندما قال عن بدعة مرجئة الفقهاء إنَّها بدعة لفظية.

ج- رميه لشيخ الإسلام بالافتراء حيث قال: (ومن ذلك من يقول: مرجئة أهل السنة؛ فاحذروا الافتراء).

د- وقال الحداد في كتابه يوم لا ظل إلا ظله (ص٧٠): (وأما المرجئة فالمسلمون عندهم كلهم مؤمنون كإيمان جبريل، وزيادة الإيمان ونقصه عندهم كفر، والأعمال ليست من الإيمان، وبعد هذا كله يقول قائل: (بدعة لفظية) لا حقيقية؛ فإن سلمنا قال ﷺ: «ثكلتك أمك، وهل يكب الناس في النار على وجوههم إلا حصائد ألسنتهم».

فض الله فاه -يقصد شيخ الإسلام-.

ثم قال: وبعد هذا يقول: مرجئة أهل السنة، فهل يقال جهمية أهل السنة؟ المرجئة فرقة[1] غير أهل السنة فكيف يكونون منهم، ولهذا بسط يطول).

---

(١) وانظر إلى قوله: (والمرجئة فرقة واحدة) وهذا كذب، بل المرجئة فرق متفاوتة تفاوتًا كبيرًا، ولكن الرجل يجعلها فرقة واحدة ليتمكن من الطعن في أهل السنة وفي شيخ الإسلام ابن تيمية بصفة خاصة.

فأنت تراه يلاحق شيخ الإسلام ويلح عليه كلما وجد فرصة إلى طعنه أو غمزه بهذا الأسلوب الماكر، وهل المرجئة الذين قال إن الخلاف بينهم وبين أهل السنة لفظي هم الذين يموه بهم الحداد على القراء؟

لقد بيَّن شيخ الإسلام من يقصد كما نقلناه عنه آنفًا.

ثم انظر إلى مكره كيف ساق الحديث للطعن في شيخ الإسلام وأن قول شيخ الإسلام مما يكب الناس في النار على وجوههم!

ثم انظر إلى إلزامه الفاسد فهل يقال: جهمية أهل السنة!

فيقال له: فهل الإرجاء مثل التجهم؟

وهل إرجاء الفقهاء الذي عناه ابن تيمية مثل الإرجاء الغالي أو مثل التجهم، ثم هل تنكر تسامح أحمد وغيره من السلف -رحمهم الله- مع مرجئة الفقهاء غير الدعاة. اهـ

وقد رددت على طعون الحداد الفاجرة في شيخ الإسلام ابن تيمية ردًا مفصلًا يدحض افتراءاته الجريئة. انظر مقالي «طعن الحداد في علماء السنَّة» من (ص٢-٧).

فهذه الطعنات الخطيرة التي طعن بها الحداد في شيخ الإسلام ناشئة عن الأصل الذي يطعن به الحدادية الجديدة، ومنهم فوزي البحريني في أهل السنة، وذلكم الأصل هو تبديع من يقول: إن الخلاف بين مرجئة الفقهاء وبين أهل السنة خلاف لفظي، بل يلصقونه بمن لم يقل به إطلاقًا مثل ربيع ليبدعوه ويحاربوه.

أقول:

وقد نازع ابنَ أبي العز شارح الطحاوية في قوله: «إن النزاع لفظي أو صوري» المشايخُ الأجلاء ابن باز والألباني والفوزان، ولم يتعرضوا لشيخ الإسلام -فيما أذكر-.

ثم هذا الاعتراض منهم كان على طريقة أهل العلم النبلاء من الاحترام والتقدير، والابتعاد عن التبديع والتشهير والتهويش، بخلاف الحدادية الجهلة الذين يفترون على ربيع وأهل السنة الأكاذيب ويحركون الفتن ويصمدونها

بالتبديع، بل وبالتكفير والحروب المستمرة التي لا تقف عند حد من الأخلاق ولا عند حد من الوقت.

ثم لبيان كذب هذا الرجل وحداديته وأني لم أقل أبدًا في يوم من الأيام: إن الخلاف بين أهل السنة وبين مرجئة الفقهاء لفظي أو صوري، بل أنا -والحمد لله- مع المشايخ الثلاثة في أن الخلاف بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء حقيقي؛ لأنهم خالفوا نصوص الكتاب والسنَّة الدَّالة على أن العمل من الإيمان، وعلى زيادة الإيمان ونقصانه.

لكن هؤلاء وأنا معهم لا نعد من يقول مثل قول شيخ الإسلام وابن أبي العز إنه مرجئ، ولا يصفه بالإرجاء إلا الخوارج.

وأسوق للقرَّاء قولي في شرح كتاب الإيمان من صحيح البخاري، وهو مسجل في الشريط بصوتي.

قلت ما يأتي عن الألباني: «ويحارب الإرجاء في عدد من كتبه، ويقرر طريقة أهل السنة الإيمان قول وعمل، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وينكر على من يقول: إن الخلاف بيننا وبين مرجئة الفقهاء صوري منهم حتى شيخ الإسلام ابن تيمية وقلَّده ابن أبي العز بارك الله فيك.

الشيخ ابن باز يعني يوافق الألباني في أن الخلاف حقيقي ما هو ما هو لفظي، الشيخ الفوزان أظنه كذلك، لكن مع هذا ما عندهم هذه الفتن نشاط الألباني الألباني مرجئة الفقهاء، هذه فتنة». اهـ

ذكرته على سبيل التصويب والتقرير والثناء على هؤلاء المشايخ، وأنا أقول بقولهم في مجالس عديدة عندما تدعو الحاجة إلى ذلك.

وبهذا البيان يظهر كذب هذا البحريني الذي يردد هذا الإفك في كتاباته بدون حياء ولا خجل.

ومع هذا وذاك ترى أئمة الدعوة السلفية في نجد يحترمون أبا حنيفة، ولا يثيرون ضجة حول إرجاء الفقهاء.

قال الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ في الدرر السنية (١/ ٦٣-٦٤) خلال

رسالة له إلى بعض الأشخاص:

«ثم بعد هذا يذكر لنا: أن عدوان الإسلام الذين ينفرون الناس عنه؛ يزعمون: أننا ننكر شفاعة الرسول ﷺ فنقول: سبحانك هذا بهتان عظيم؛ بل نشهد أن رسول الله ﷺ الشافع المشفع، صاحب المقام المحمود؛ نسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن يشفعه فينا، وأن يحشرنا تحت لوائه.

هذا اعتقادنا، وهذا الذي مشى عليه السلف الصالح من المهاجرين والأنصار، والتابعين، وتابع التابعين، والأئمة الأربعة -رضي الله عنهم أجمعين-، وهم أحب الناس لنبيهم، وأعظمهم في اتباعه وشرعه، فإن كانوا يأتون عند قبره يطلبونه الشفاعة فإن اجتماعهم حجة.

والقائل: إنه يطلب الشفاعة بعد موته؛ يورد علينا الدليل من كتاب الله أو من سنة رسول الله، أو من إجماع الأمة، والحق أحق أن يتبع».

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في الدرر السنية (١/ ٦٤-٦٥):

«من محمد بن عبد الوهاب، إلى من يصل إليه من المسلمين: سلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛ وبعد:

أخبركم أني -ولله الحمد- عقيدتي وديني الذي أدين الله به: مذهب أهل السنة والجماعة، الذي عليه أئمة المسلمين مثل: الأئمة الأربعة، وأتباعهم، إلى يوم القيامة؛ لكني بينت للناس إخلاص الدين لله، ونهيتهم عن دعوة الأنبياء والأموات من الصالحين وغيرهم، وعن إشراكهم فيما يُعبد الله به من الذبح، والنذر، والتوكل، والسجود، وغير ذلك مما هو حق الله الذي لا يشركه فيه ملك مقرب، ولا نبي مرسل، وهو الذي دعت إليه الرسل من أولهم إلى آخرهم، وهو الذي عليه أهل السنة والجماعة».

فما حكم الحدادية - فضّ الله أفواههم- على الإمام محمد رَحِمَهُ اللَّهُ؟

وقال الإمام عبد الله بن الإمام محمد بن عبد الوهاب -رحمهما الله تعالى- في الدرر السنية (١/ ٢٢٧-٢٢٨):

«ونحن أيضًا في الفروع على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ولا ننكر على من

قلد أحد الأئمة الأربعة دون غيرهم لعدم ضبط مذاهب الغير: الرافضة، والزيدية، والإمامية، ونحوهم.

ولا نقرهم ظاهرًا على شيء من مذاهبهم الفاسدة، بل نجبرهم على تقليد أحد الأئمة الأربعة، ولا نستحق مرتبة الاجتهاد المطلق، ولا أحد لدينا يدعيها، إلا أننا في بعض المسائل إذا صح لنا نص جلي من كتاب أو سنة غير منسوخ، ولا مخصص، ولا معارض بأقوى منه، وقال به أحد الأئمة الأربعة: أخذنا به وتركنا المذهب، كإرث الجد والإخوة؛ فإنا نقدم الجد بالإرث، وإن خالف مذهب الحنابلة.

ولا نفتش على أحد في مذهبه ولا نعترض عليه، إلا إذا اطلعنا على نص جلي مخالفًا لمذهب أحد الأئمة، وكانت المسألة مما يحصل بها شعار ظاهر، كإمام الصلاة، فنأمر الحنفي والمالكي مثلًا بالمحافظة على نحو الطمأنينة في الاعتدال، والجلوس بين السجدتين، لوضوح دليل ذلك؛ بخلاف جهر الإمام الشافعي بالبسملة، فلا نأمره بالإسرار، وشتان ما بين المسألتين.

فإذا قوي الدليل أرشدناهم بالنص وإن خالف المذهب، وذلك يكون نادرًا جدًا، ولا مانع من الاجتهاد في بعض المسائل دون بعض، فلا مناقضة لعدم دعوى الاجتهاد.

وقد سبق جمع من أئمة المذاهب الأربعة إلى اختيارات لهم في بعض المسائل مخالفين للمذهب الملتزمين تقليد صاحبه»، وانظر: الضياء الشارق للعلامة ابن سحمان (ص١٧٢-١٧٣) حيث نقله بتصرف يسير.

انظر إلى قول الإمام عبد الله: «ولا ننكر على من قلد أحد الأئمة الأربعة دون غيرهم، لعدم ضبط مذاهب الغير: الرافضة، والزيدية، والإمامية، ونحوهم، ولا نقرهم ظاهرًا على شيء من مذاهبهم الفاسدة».

كيف يعتبر أبا حنيفة من أئمة الإسلام، ويرد المذاهب الأخرى ويصفها بالفساد، وأنه لا يقرهم ظاهرًا على شيء من مذاهبهم؛ بل يقول: نجبرهم على تقليد أحد الأئمة الأربعة.

ومنهم أبو حنيفة. . . إلخ، والشاهد هنا من كلامه ما ذكرناه.

وقال العلامة الشيخ صالح الفوزان في التعليقات المختصرة على متن العقيدة الطحاوية (٢٥-٢٦):

«وهذا من حفظ اللَّه تعالى لهذا الدين، وعنايته بهذا الدين أن قيض له حملة أمناء يبلغونه كما جاء عن اللَّه وعن رسوله، ويردون تأويل المبطلين وتشبيه المشبهين، وصاروا يتوارثون هذه العقيدة خلفًا عن السلف.

ومن جملة السلف الصالح الذين كانوا على الاعتقاد الثابت عن رسول اللَّه ﷺ وأصحابه والتابعين، من جملتهم: الأئمة الأربعة: الإمام أبو حنيفة، والإمام مالك، والإمام الشافعي، والإمام أحمد، وغيرهم من الأئمة الذين قاموا بالدفاع عن العقيدة وتحريرها، وبيانها وتعليمها للطلاب.

وكان أتباع الأئمة الأربعة يعتنون بهذه العقيدة، ويتدارسونها ويحفظونها لتلاميذهم، وكتبوا فيها الكتب الكثيرة على منهج الكتاب والسنة، وما كان عليه المصطفى ﷺ، وأصحابه ﷺ، والتابعون، وردوا العقائد الباطلة والمنحرفة، وبينوا زيفها وباطلها.

وكذلك أئمة الحديث: كإسحاق بن راهويه، والبخاري، ومسلم والإمام ابن خزيمة، والإمام ابن قتيبة، ومن أئمة التفسير: كالإمام الطبري، والإمام ابن كثير، والإمام البغوي، وغيرهم من أئمة التفسير.

وألفوا في هذا مؤلفات يسمونها بكتب السنة، مثل كتاب السنة لابن أبي عاصم، وكتاب السنة لعبد اللَّه بن أحمد بن حنبل، والسنة للخلال، والشريعة للآجري، وغير ذلك.

ومن جملة هؤلاء الأئمة الذين كتبوا في عقيدة السلف: الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي من علماء القرن الثالث بمصر، وسمي بالطحاوي نسبة لبلدة في مصر، فكتب هذه العقيدة المختصرة النافعة المفيدة».

والمعروف عن أئمة الدعوة السلفية في نجد أنهم يحترمون أبا حنيفة وشيخه وأمثالهما ولا يطعنون فيهم ولا يحاربونهم، بل يعتبرون أبا حنيفة من أئمة السنة.

بخلاف الحدادية الذين يحاربون أهل السنة حربًا شعواء مستمرة بدون ذنب إلا نصحهم لفالح الحربي، وليس عندهم ذرة من الإرجاء، وهؤلاء يكذبون عليهم ويبهتونهم بالإرجاء وغيره شفاءً لغيظ قلوبهم وانتقامًا من أهل السنة لأهل البدع.

فسلفهم في هذه العداوة والحرب على أهل السنة إنما هم أهل البدع من الخوارج والقبوريين والحزبيين، فهم اليوم مع هؤلاء في خندق واحد، بل هم في طليعتهم، وأشرس وأكذب منهم.

١- وسئل الشيخ العلامة صالح بن فوزان الفوزان كما في سلسلة شرح الرسائل للإمام محمد بن عبد الوهاب (ص٢٠٢-٢٠٣) السؤال الآتي. أحسن الله إليكم فضيلة الشيخ، هذا سائل يقول: **نقرأ ونسمع عن مرجئة الفقهاء فأرجو توضيح ذلك؟**

فأجاب: «مرجئة الفقهاء، أو مرجئة أهل السنة: هم الحنفية؛ لأن عندهم أن الإيمان: قول باللسان واعتقاد بالقلب، وأما العمل فيقولون: إنه لا يدخل في حقيقة الإيمان، لكنه شرط مُكمِّل للإيمان، ولذلك سموا بالمرجئة؛ لأنهم أخروا العمل عن مسمى الإيمان، وسموا بمرجئة الفقهاء، أو مرجئة أهل السنة. ولا شك أن هذا خطأ، المهم أنهم أخف أنواع المرجئة.

فالمرجئة على أربعة أنواع:

شر الأنواع وأقبحها الجهمية الذين يقولون: الإيمان مجرد المعرفة في القلب ولو لم يُصدِّق، هذا شر الإرجاء.

الثاني: من يقول: الإيمان هو الاعتقاد بالقلب فقط دون النطق باللسان، وهذا قول الأشاعرة.

الثالث: الذين يقولون: الإيمان هو النطق باللسان ولو لم يعتقد بالقلب، وهذا قول الكرامية.

النوع الرابع: الذين يقولون: الإيمان هو الاعتقاد بالقلب والنطق باللسان وهؤلاء هم الحنفية». اهـ

٢- وسئل العلامة الفوزان -حفظه الله- كما الفتوى الصوتية رقم (٨٥٩٨) في

موقعه الرسمي السؤال الآتي: هل الخلاف مع مرجئة الفقهاء يخرجهم من مسمى أهل السنة والجماعة؟ وما حقيقة الخلاف معهم؟

الجواب: «لا، لا يخرجهم من أهل السنة والجماعة؛ ولذلك يسمونهم (مرجئة السنة) أو (مرجئة أهل السنة) لا يخرجهم هذا عن أهل السنة والجماعة، لكن ما هم عليه خطأ في الإيمان لأنهم يقولون: إن العمل لا يدخل في الإيمان، هذا اللي سبب كونهم مرجئة؛ أرجئوا العمل يعني: أَخَّرُوه عن مسمى الإيمان، وهذا خطأ بلا شك». اهـ

فيا ويل الفوزان من الحدادية كيف يقول عن إرجاء الفقهاء: لا، لا يخرجهم من أهل السنة والجماعة (!).

٣- قال الشيخ العلامة صالح الفوزان في رده على السبابي في كتابه (البيان لأخطاء بعض الكتَّاب) ص١٧٩ - ط دار ابن الجوزي: «وهذا من جهله بمعنى الإرجاء وبمن قال به؛ فإن الإرجاء معناه تأخير الأعمال عن مسمى الإيمان، وليس هو عقيدة أهل السنة، وإنما هو عقيدة الجهمية، وهو القول بأن الإيمان مجرد المعرفة بالقلب، ولو لم يحصل عمل، أو أن الإيمان هو التصديق بالقلب فقط؛ كما يقوله الأشاعرة، أو هو التصديق بالقلب والنطق باللسان، وهذا الأخير قد يقول به بعض أهل السنة، وجمهورهم على خلافه، يقولون: إن الإيمان قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية». اهـ

فيا ويل الفوزان من الحدادية، كيف يقول عن مرجئة الفقهاء: إنهم بعض أهل السنة.

وقال البحريني في (ص٣٨) من بركانه:

(وقال الشيخ ابن تيمية في الفتاوى (ج٧ ص٥٠٧): ثم إن السلف والأئمة اشتد إنكارهم على هؤلاء وتبديعهم وتغليظ القول فيهم ولم أعلم أحدًا نطق بتكفيرهم.

فبين ابن تيمية بأن السلف اشتدوا على المرجئة والإنكار عليهم، رغم أنهم من الأئمة، فما بالك بربيع!! فيجب الإنكار عليه والتحذير منه إلى أن يتوب).

أقول: حكى شيخ الإسلام هذا وكانوا على غيرهم من غلاة المرجئة والخوارج والروافض أشد، وللسلف حق، ونحن نبرأ إلى الله من هذه العقائد وغيرها من البدع ونحذر منها.

فلا نحن على عقيدة هؤلاء الذين اشتد عليهم السلف، ولا أنتم على طريقة السلف في الشدة على أصناف أهل البدع.

بل أنتم على طريقة أهل البدع في حرب أهل السنة الأبرياء، بل أنتم على طريقة الخوارج والمعتزلة في رمي أهل السنة بالإرجاء كذبًا وزورًا، إلا أن الخوارج السابقين واللاحقين لا يرجفون مثل أراجيفكم على أهل السنة، ولا يكذبون عليهم مثل أكاذيبكم.

ومن الفجور وقول الزور: إيهامكم للناس أنكم على طريق السلف في حرب المرجئة، وأنتم في واقعكم مسالمون للمرجئة والروافض والخوارج (!).

وقال البحريني في (ص٣٩) من بركانه:

(والعلماء الذين ردوا على ربيع في مسائل الإيمان وغيرها كلامهم واضح في نصحه، وتبيين خطئه، وهو يعلم بأنه مخطئ، لكنه مكابر كما كابر الذين من قبله لما جاءتهم البينات والحجج والبراهين من قبل علماء السنة، والمدة كافية له في الرجوع والتوبة عن منهجه المنحرف).

أقول: لا يشبع هذا الرجل من الكذب، ولا يُروى ظمؤه منه من أول بركانه إلى هنا.

فالعلماء ما ردوا عليَّ شيئًا من مسائل الإيمان، ولا نصحوني، فكيف يردون عليَّ، وينصحوني من شيء لا وجود له عندي؟!

وهاهم أحياء موجودون -والحمد لله-، فليسألهم العقلاء عن إرجاء ربيع ما هو، وهل رددتم على ربيع في مسائل الإيمان والإرجاء؟

وهل وجهتم له نصيحة بالرجوع عن الإرجاء، وأصر على عدم الرجوع؟

فإن قالوا: نعم، نحن رددنا على ربيع في مسائل في الإيمان والإرجاء، ونصحناه بالرجوع، لكنه أصر عليها وعاند، فهو صادق، وإن قالوا: لم يكن هذا

منا، فهو أفاك.

وقال البحريني في (ص٣٩) من بركانه:

(لكنه كان في هذه المدة يبحث ويخرج وينظر لعله يجد شيئًا له ولمذهبه، فوقع في أخطاء كثيرة، وتبين بأنه يخاصم في الإرجاء، وداعية للإرجاء، ومناضلًا ومكابرًا.

وأكبر دليل مقاله الأخير الذي قرر فيه مذهب المرجئة، وكان يكتب باسم الناصح الصادق، وفي هذا المقال قرر كلام الناصح الصادق، فالذي ينشر بين الأمة الإسلامية الإرجاء والمنكرات يكون ناصحًا صادقًا، بل كذابًا وغاشًا، وربيع مقاله هذا وغيره ينضح من الإرجاء).

أقول: كل كلامه هذا كذب وفجور:

١- فلم أقع -والحمد لله- في أخطاء كثيرة، ولست بمعصوم من الخطأ، ولكن الأخطاء التي يدعيها عليَّ كذب في كذب.

٢- وأنا لا أخاصم في الإرجاء ولا داعية للإرجاء ولا مناضلًا ومكابرًا، بل أنا والحمد لله أدعو إلى السنة، وأناضل عنها وعن أهلها، وأرد البدع كلها بما فيها الإرجاء، وإنما هو وحزبه يحاربون أهل السنة بالكذب، ويرمونهم بالإرجاء على طريقة الخوارج والمعتزلة.

ونحن لا ننشر الإرجاء، ولكنه هو وحزبه ينشرون الأكاذيب والخيانات والأخلاق الرديئة والطعن في أهل السنة ورميهم بالإرجاء؛ بل بالرفض والتصوف، وما لا أستطيع أن أحكيه.

٣- وقوله: (وفي هذا المقال قرر كلام الناصح الصادق، فالذي ينشر بين الأمة الإسلامية الإرجاء والمنكرات يكون ناصحًا صادقًا، بل كذابًا وغاشًا، وربيع مقاله هذا وغيره ينضح من الإرجاء).

أقول: هذا من أفحش الكذب.

فالمقال الذي يتحدث عنه ليس فيه ذرة من الإرجاء، بل نقلت فيه كلام الله وكلام رسوله وكلام فحول العلماء وأدلتهم من الكتاب والسنة؛ ألا وهو مقالي

الذي عنونته «هل يجوز أن يرمى بالإرجاء من يقول إن الإيمان أصل والعمل كمال فرع».

وهو نص سؤال الحدادية، فنقلت جوابًا عليه بالأدلة وكلام العلماء المشار إليهم وإلى أدلتهم، والأقوال والأدلة التي سقتها كلها تبين أن هذا القول حق وهو قول أهل السنة.

وللعلم فإن الحدادية ينفون أن يكون للإيمان كمال، وأن العمل كمال وفرع للإيمان كما سلف وسيأتي، فهم بجهلهم يقعون في بدعة الإرجاء وفي بدعة الخوارج، فيهرفون بما لا يعرفون.

وانظر إلى إفكه بقوله: (وكان يكتب باسم الناصح الصادق)، فأين أدلته وبراهينه على هذا الإفك؟

هل قال ربيع: العمل شرط كمال في الإيمان؟

قال البحريني في (ص٣٩) بعد افتراءاته السابقة:

(فأولًا: فهو الذي يقول بأن الأعمال شرط كمال في الإيمان).

أقول: إن هذا لمن أعظم أكاذيبه وافتراءاته؛ فأنا من أول من حذر من هذا القول وزجر من القول به وآخرهم وإلى اليوم وإلى غد -إن شاء الله- أحذر منه، وقد رددت عليه في هذه الفرية مرارًا.

فمن أقوالي في التحذير من القول بشرط الكمال ما يأتي:

أولًا: قلت في مقالي هل يجوز التنازل عن الواجبات مراعاة للمصالح والمفاسد وعند الحاجات والضرورات:

«ويعلم الله أنني أول من حذر من هذا القول من قبل صدور كتاب خالد العنبري ونشره، وأنني حذَّرت العنبري وطلبت منه حذفه من كتابه، ولما جرى فيه الأخذ والرَّد كنت ممن يحذر من استخدامه أو الخوض فيه، وأحضُّ من يجادل فيه على التمسك بتعريف السلف للإيمان.

وما كان لفالح في هذه الأمور فيما أعلم -ناقة ولا جمل-، وإنما أثارها هذه

الأيام على الوجه الذي حكيته عنه للشغب والفتن والتبديع بالأكاذيب والأراجيف». انظر: المجموع الواضح (ص٣٦٧).

ثانيًا: وقلت في المقالة الثالثة من مقالاتي في جنس العمل:

«وموقفي هذا يتمشى مع منهج القرآن العظيم والسنة الحكيمة، ومع منهج السلف الصالح في سد الذرائع ودرء المفاسد، وأحض كل سلفي صادق على التمسك بما قرره السلف من أن الإيمان قول وعمل واعتقاد، قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح.

وقد حذرت -قبل الناس ولا أزال أحذر- من القول بأن العمل شرط في صحة الإيمان عند الخوارج، وشرط في كمال الإيمان عند أهل السنة» انظر: المجموع الواضح (ص٤٤٦).

ثالثًا: وقلت في المقالة الثالثة من مقالاتي في جنس العمل:

«وأنا أول من حذر من قول بعض الناس: العمل شرط في صحة الإيمان عند الخوارج، وشرط كمال عند أهل السنة، وطلبت من خالد العنْبري حذف هذا الكلام من كتابه؛ لما يترتب عليه من الفتنة، وطلبت منه أن يبدله بما قرره السلف: الإيمان قول وعمل واعتقاد... إلخ، ولا أزال ثابتًا على هذا القول، ومن نسب إليَّ غير هذا فهو من أكبر البهاتين المفترين» انظر: المجموع الواضح (ص٤٦٠).

رابعًا: وقلت عن فالح في مقالي كلمة في التوحيد:

«يتلوَّن كالحرباء في قضية الألباني وغيرها، ثم أخيرًا جهر بأنَّ ربيعًا قلَّد الألباني في قضية الإرجاء وفي قضية الأعمال شرط كمال، فأنا والله حاربت عبارة (الأعمال شرط كمال) فيما أعتقد قبل الناس جميعًا، ولا أزال على ذلك وأعتقد أنَّ هذا حصل مني عام ١٤١٥هـ.

والذي نهيته عن قول الأعمال شرط كمال قلت له حينذاك: ليس هذا تعريفًا لأهل السنَّة عليك بتعريف أهل السنَّة والجماعة للإيمان بأنَّه قولٌ وعملٌ واعتقاد، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية؛ قولُ القلب واللِّسان، وعملُ القلب واللِّسان والجوارح». انظر: المجموع الواضح (ص٥٠٤).

خامسًا: وقلت في مقالي كلمة في التوحيد:

«أنا -والله- استنكرت هذه العبارة من غيره قبل أن يقولها الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ هذه العبارة هي: (العمل شرط كمال في الإيمان).

وابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ يشاركه شيئًا ما، سألوه عن العمل هل هو شرط كمال أو شرط صحة؟ قال: منه ما هو شرط صحة كالصلاة -وعندي قال-: وأعمال القلوب وعند غيري قال: الصلاة، من الأعمال ما هو شرط صحة مثل الصلاة، وما عداها كلها شرط كمال». انظر: المجموع الواضح (ص٥٠٢).

وهذا العلامة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ يقسم العمل إلى شرط صحة وإلى شرط كمال.

قال عصام السناني في كتابه أقوال ذوي العرفان (ص١٤٦-١٤٧): «الثالث: يقول الأخ عبد العزيز بن فيصل الراجحي في جريدة الرياض:

وقد سألت شيخنا الإمام ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ عام (١٤١٥هـ) وكنا في أحد دروسه رَحِمَهُ اللَّهُ عن الأعمال: أهي شرط صحة للإيمان، أم شرط كمال؟

فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: من الأعمال شرط صحة للإيمان، لا يصح الإيمان إلا بها كالصلاة، فمن تركها فقد كفر.

ومنها ما هو شرط كمال يصح الإيمان بدونها، مع عصيان تاركها وإثمه.

فقلت له رَحِمَهُ اللَّهُ: من لم يكفر تارك الصلاة من السلف، أيكون العمل عنده شرط كمال؟ أم شرط صحة؟

فقال: لا، بل العمل عند الجميع شرط صحة، إلا أنهم اختلفوا فيما يصح الإيمان به منه؛ فقالت جماعة: إنه الصلاة، وعليه إجماع الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، كما حكاه عبد الله بن شقيق، وقال آخرون بغيرها.

إلا أن (جنس العمل) لابد منه لصحة الإيمان عند السلف جميعًا، لهذا الإيمان عندهم قول وعمل واعتقاد، لا يصح إلا بها مجتمعة». اهـ

(نقلًا عن جريدة الرياض - عدد ١٢٥٠٦ في ١٣/ ٧/ ١٤٢٣هـ).

حاصل كلام الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ أن الأعمال قسمان:

١- منها ما هو شرط صحة للإيمان، لا يصح الإيمان إلا بها، كالصلاة فمن تركها فقد كفر.

٢- ومنها ما هو شرط كمال، يصح الإيمان بدونها، مع عصيان تاركها وإثمه.

٣- واضح من كلامه سياقًا وسباقًا أنه يريد بجنس العمل ما يصح به الإيمان كالصلاة، وليس مراده بجنس العمل الأعمال كلها، فهذا مما يبطل تفسير الحدادية أن المراد بجنس العمل: العمل كله.

وللشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ قول آخر ينكر فيه أن يكون العمل شرط صحة في الإيمان أو شرط كمال، ويقول فيه: (إن العمل جزء من الإيمان).

قال عصام السناني في أقوال ذوي العرفان (ص١٤٤-١٤٥):

«الثاني: قال الشيخ في حوار مع مجلة المشكاة:

المشكاة: ذكر الحافظ ابن حجر في الفتح عندما تكلم على مسألة الإيمان والعمل، وهل هو داخل في المسمى، ذكر أنه شرط كمال، قال الحافظ: (والمعتزلة قالوا: هو العمل والنطق والاعتقاد، والفارق بينهم وبين السلف أنهم جعلوا الأعمال شرطًا في صحته، والسلف جعلوها شرطًا في كماله).

فأجاب الشيخ: لا، هو جزء، ما هو بشرط، هو جزء من الإيمان، الإيمان قول وعمل وعقيدة أي: تصديق، والإيمان يتكون من القول والعمل والتصديق عند أهل السنة والجماعة.

المشكاة: هناك من يقول بأنه داخل في الإيمان لكنه شرط كمال؟

الشيخ: لا، لا، ما هو بشرط كمال، جزء، جزء من الإيمان، هذا قول المرجئة، المرجئة يرون الإيمان قول وتصديق فقط، والآخرون يقولون: المعرفة، وبعضهم يقول: التصديق، وكل هذا غلط، الصواب عند أهل السنة أن الإيمان قول وعمل وعقيدة، كما في الواسطية، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية».

أقول: وهذا الذي نقوله دائمًا، ونحض الناس على التمسك بقول السلف:

الإيمان قول وعمل واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.

وذلك أنكم ترمون بالإرجاء وتحاربون من لا يقول العمل شرط كمال في الإيمان ويحذر من القول به، فكيف ينجو من حكمهم من يصرح به؟

فأي جريمة ترتكبونها في حق الإسلام وأهله.

وأي أصل أخبث من هذا الأصل عندكم الذي يضلل به أئمة السنة مثل ابن باز والألباني وغيرهما.

أقول: هذا مع أني حذرت من أن يقال العمل شرط صحة أو شرط كمال في الإيمان مرارًا وتكرارًا، والاقتصار على تعريف السلف للإيمان بأنه قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالأركان، انظر ما أسلفناه في هذا البحث وغيره.

ملحق

قال الدكتور عبد الله الجربوع -بعد كلام طويل عن جنس العمل نقله عنه فالح في مقاله «إشراع الأسنة»-: «وعند القائلين بكفر تارك الصلاة، أنه لابُدَّ أن يأتي بالصلاة، فإذا جاء بالصلاة، أي صلَّى مع التوحيد، أصبح عنده جنس العمل، وعنده الأركان كلها، وهذا الذي يرجحه -كما بلغني- الشيخ ابن باز، فيقول: «إذا كان جنس العمل شرطًا في صحة الإيمان؛ فإنه لابُدَّ أن يبيِّن لنا مقدار العمل الواجب لصحة الإيمان -يقول- وقد بيِّن بالنصوص أنها الصلاة، فمن صلَّى فقد أصبح معه جنس العمل وأصبح مسلمًا، ومن تركها فهذا هو الحد»، فهذا الذي بلغني أن الشيخ ابن باز قاله، وأنا ما سمعته.

إذن المقصود بجنس العمل أن يعمل عملًا ظاهرًا واجبًا عليه بالإسلام؛ أي: بملة الإسلام». [شرح أصول السنة للإمام أحمد].

وقال الدكتور عبد الله الزاحم في مقدمته لكتاب «التبيان لعلاقة العمل بمسمى الإيمان» ما نصه: «إن القائلين بكفر تارك الصلاة من السلف لم يكن قولهم هذا مضاهاة ولا التقاء مع الخوارج والمكفرين بالأعمال في قولهم، وإنما خصوا الصلاة من بين سائر الأعمال لأدلة خاصة في هذا الباب، ولأن تركها ترك جنس

العمل؛ إذ إن قبول الأعمال الصالحة متوقف على قبولها» اهـ

أقول: أشكر الدكتورين[١] عبد الله الجربوع وعبد الله الزاحم اللذين هدما دعاوى فالح الحربي ومن على شاكلته بأن المراد بجنس العمل كل العمل، ولم يُدرك فالح المسكين أن ما نقله الدكتور الجربوع عن القائلين بكفر تارك الصلاة وعن العلامة ابن باز يهدم دعاواه الباطلة كما يُبطلها تفسير أهل اللغة الذين لم يفسروه كتفسير فالح ومن شايعه.

وأسلم تفاسير «الجنس» أنه الضرب من الشيء، وهو ما يتفق مع تفسير ابن باز والقائلين بكفر تارك الصلاة، وأعتقد أن ابن باز أخذ هذا المعنى من استعمال العلماء المتأخرين، فهم يريدون من جنس العمل أو جنس الطعام أو جنس الثياب الضرب منه؛ بمعنى: البعض منه، والنموذج له، وأذكِّر الدكتور الجربوع أن الذين كفروا تارك الصلاة من الصحابة ومَن وافقهم من أهل الحديث لم يريدوا بذلك تفسير لفظ «الجنس»، وإنما يريدون بيان حكم الله ورسوله ﷺ في تارك الصلاة، ذلكم الحكم المأخوذ من الكتاب والسنة.

وإن كان إخوانهم من أهل السُّنَّة ممن لا يكفر تارك الصلاة ولا تارك باقي الأركان العملية الأربعة قد أخذوا هذا الحكم من الكتاب والسُّنَّة ولم يُضلل بعضهم بعضًا؛ لأن هذا من مسارح الاجتهاد، وقد قلنا للحدادية: أن مَن يكفر تارك الصلاة أو أحد الأركان الأربعة أو لا يكفر بذلك نحبهم جميعًا ونحترمهم ونعتبرهم من أئمة السُّنَّة، فلم يأخذوا بأي قول من هذه الأقوال رغبة منهم في الشغب على أهل السُّنَّة، وتعلقوا بجنس العمل للاستمرار في الفتن.

وقد صرَّح العلامة ابن باز رحمه الله بأن مَن لا يكفر تارك العمل من العلماء فهو من أهل السُّنَّة فرفضوا قول هذا الإمام؛ بل يرمون من يصرح بتكفير تارك العمل بالإرجاء؛ لأنه لم يلتزم بلفظ «جنس» الذي تعلقوا به.

---

(١) وهما ممن يقول بجنس العمل في الجملة، ولا يحرضان على من يقول به، ويؤذي به أهل السنة.

هل من ينكر استعمال لفظ (جنس) الذي لم يرد في الكتاب ولا في السنة ولا أدخله السلف في تعريف الإيمان يكون مرجئًا، أو المتشبث به يكون هو المبتدع؟

قال البحريني في (ص٣٩) من بركانه:

(وهو الذي لا يكفِّر (بجنس العمل)، بل هو متناقض في ذلك ويتهرب من لفظ (جنس العمل)، بزعمه بأن السلف لم يقولوا به، فالرجل خبط وخلط في مسائل الإيمان، ولا يريد أن يعترف بذلك).

أقول: إن هذا لمن أكذب الكذب؛ فقد صرحت مرارًا بتكفير تارك العمل[1]، ولكن الحدادية لهم أصل خبيث، وهو أنهم إذا ألصقوا بإنسان قولًا هو بريء منه ويعلن براءته منه، فإنهم يصرون على الاستمرار على رمي ذلك المظلوم بما ألصقوه به؛ فهم بهذا الأصل الخبيث يفوقون الخوارج.

أنا قلت مرارًا: إن تارك العمل بالكلية كافر زنديق، لكني نهيت عن التعلق بلفظ (جنس)؛ لما فيه من الإجمال والاشتباه المؤدي إلى الفتن، وبينتُ أنه لا وجود له في الكتاب والسنة، ولا وجود له في كلام الصحابة الكرام ﷺ، ولا أدلة أهل السنة والجماعة في قضايا الإيمان، وبينت غرابته على اللغة العربية، واضطراب أقوال أهل اللغة في معناه.

بينتُ ذلك بيانًا شافيًا لمن يريد الحق، ويتنزه عن الفتن والشغب، ولكن الحدادية لإفلاسهم من الحجج التي يخاصمون بها أهل السنة استمروا في التشبث به شأن أهل الأهواء في التعلق بالمقالات الباطلة والألفاظ التي لم ينطق بها الكتاب والسنة.

فلفظ (جنس) مثل لفظ (الجوهر)، و(العرَض)، و(الجبر)، و(الحيز)، ونحوها من الألفاظ الباطلة التي أوقعت أهل الكلام على اختلاف أصنافهم في

---

(١) لكني حذرت من لفظ (جنس)، وبينت ما ينطوي عليه من الشر في ثلاث مقالات.

الضلال وتعطيل صفات الله ذي الكمال والجلال.

وهكذا لفظ (جنس) وغيره من العبارات الباطلة التي تعلق بها الحدادية فأوقعهم في البدع وعداوة أهل السنة وتضليلهم.

وقال فوزي في (ص٣٩) من بركانه:

(وهو الذي يقول بأن الإيمان أصل، والأعمال كمال و(فرع)، وهذا قول الناصح الصادق، فالكلام الأخير هو الذي بمقال الناصح الصادق).

أقول: هذا دلَّ عليه قول الله وقول رسوله، وهو قول أئمة الإسلام، ولقد نقلت لك أقوال العلماء وأدلتهم من كتاب الله ومن سنة رسول الله، من أن الإيمان أصل، والعمل فرع عنه وكمال له.

وقد نقلت عن شيخ الإسلام ابن تيمية في المقال الذي تكابره تسعة نصوص في مقالي المعروف، وخمسة نصوص ستأتي، وكلها واضحة وضوح الشمس في أن الإيمان أصل، والعمل فرع (كمال).

وهذا شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ يثبت للإيمان كمالين: كمالًا واجبًا وكمالًا مستحبًا؛ فهو يقول وهو يتحدث عن الإيمان ما هو عند الجهمية والمرجئة والكرامية وأهل السنة:

١- فيقول كما في مجموع الفتاوى (٧/ ٦٣٧):

«ثم هو في الكتاب بمعنيين[1]: أصل وفرع واجب؛ فالأصل الذي في القلب وراء العمل؛ فلهذا يفرق بينهما بقوله: ﴿ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، والذي يجمعهما كما في قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾، و: ﴿إِنَّمَا يَسْتَـْٔذِنُكَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ وحديث (الحياء)، و(وفد عبد القيس).

وهو مركب من أصل لا يتم بدونه، ومن واجب ينقص بفواته نقصًا يستحق صاحبه العقوبة، ومن مستحب يفوت بفواته علو الدرجة.

---

(١) يعني: الإيمان.

فالناس فيه ظالم لنفسه، ومقتصد، وسابق، كالحج وكالبدن والمسجد وغيرهما من الأعيان والأعمال والصفات، فمن سواء أجزائه ما إذا ذهب نقص عن الأكمل، ومنه ما نقص عن الكمال وهو ترك الواجبات أو فعل المحرمات، ومنه ما نقص ركنه وهو ترك الاعتقاد والقول الذي يزعم المرجئة والجهمية أنه مسمى[1] فقط.

وبهذا تزول شبهات الفرق، وأصله القلب، وكماله العمل الظاهر، بخلاف الإسلام؛ فإن أصله الظاهر وكماله القلب»[2].

وهنا يثبت شيخ الإسلام أن للإيمان أصلًا وفرعًا، ويثبت له كمالًا، وهو ما يؤتى فيه بالأعمال الواجبة، ويكون الإيمان أكمل إذا أتى العبد بالأعمال الواجبة والمستحبة، فيكون شيخ الإسلام على مذهب الحدادية مرجئًا.

والواقع أن المرجئ هو الذي ينفي الكمال عن الإيمان؛ لأن هذا الكمال هو الزيادة في الإيمان التي ينكرها المرجئة.

٢- وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في مجموع الفتاوى (٧/ ١٤-١٥):

«وإذا ذكر اسم الإيمان مجردًا؛ دخل فيه الإسلام والأعمال الصالحة، كقوله في حديث الشعب: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة، أعلاها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق**»، وكذلك سائر الأحاديث التي يجعل فيها أعمال البر من الإيمان.

ثم إن نفي (الإيمان) عند عدمها دل على أنها واجبة، وإن ذكر فضل إيمان صاحبها ولم ينف إيمانه دل على أنها مستحبة؛ فإن الله أو رسوله لا ينفي اسم مسمى أمر -أمر الله به ورسوله- إلا إذا ترك بعض واجباته كقوله: «**لا صلاة إلا بأم القرآن**»، وقوله: «**لا إيمان لمن لا أمانة له، ولا دين لمن لا عهد له**»، ونحو ذلك.

---

(١) كأن هنا سقطًا تمامه: الإيمان؛ فيكون السياق: مسمّى الإيمان -فقط-..

(٢) راجع مقالي المعنون له بالعنوان الآتي «هل يجوز أن يرمى بالإرجاء من يقول الإيمان أصل والعمل فرع؟»، الذي نقلت فيه أقوالًا كثيرة عن عدد من أئمة الإسلام يقولون: إن الإيمان أصل والعمل فرع، بناء منهم على أدلة من الكتاب والسنة.

فأما إذا كان الفعل مستحبًا في (العبادة) لم ينفها لانتفاء المستحب، فإن هذا لو جاز لجاز أن ينفى عن جمهور المؤمنين اسم الإيمان والصلاة والزكاة والحج؛ لأنه ما من عمل إلا وغيره أفضل منه، وليس أحد يفعل أفعال البر مثل ما فعلها النبي ﷺ؛ بل ولا أبو بكر ولا عمر.

فلو كان من لم يأت بكمالها المستحب يجوز نفيها عنه؛ لجاز أن ينفى عن جمهور المسلمين من الأولين والآخرين، وهذا لا يقوله عاقل.

فمن قال: أن المنفيَّ هو الكمال: فإن أراد أنه نفي (الكمال الواجب) الذي يذم تاركه ويتعرض للعقوبة؛ فقد صدق.

وإن أراد أنه نفي (الكمال المستحب)؛ فهذا لم يقع قط في كلام الله ورسوله، ولا يجوز أن يقع؛ فإن من فعل الواجب كما وجب عليه ولم ينتقص من واجبه شيئًا؛ لم يجز أن يقال: ما فعله لا حقيقة ولا مجازًا.

فإذا قال للأعرابي المسيء في صلاته: «ارجع فصلِّ؛ فإنك لم تصل»، وقال لمن صلى خلف الصف وقد أمره بالإعادة: «لا صلاة لفذ خلف الصف» كان لترك واجب.

وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ يبين أن الجهاد واجب، وترك الارتياب واجب».

أقول: هذا شيخ الإسلام يثبت أن للإيمان أصلًا، وكمالًا واجبًا، وكمالًا مستحبًا.

وهذا عند الحدادية والبحريني إرجاء شديد.

٣- وقال رحمه الله في (٧/ ١٩٧-١٩٨) من مجموع الفتاوى:

«فإذا قيل: الأعمال الواجبة من الإيمان، فالإيمان الواجب متنوع ليس شيئًا واحدًا في حق جميع الناس.

وأهل السنة والحديث يقولون: جميع الأعمال الحسنة واجبها ومستحبها من الإيمان، أي: من الإيمان الكامل بالمستحبات، ليست من الإيمان الواجب.

ويُفرق بين الإيمان الواجب وبين الإيمان الكامل بالمستحبات كما يقول الفقهاء: الغسل ينقسم إلى مجزئ وكامل؛ فالمجزئ: ما أتى فيه بالواجبات فقط، والكامل: ما أتى فيه بالمستحبات.

ولفظ الكمال قد يراد به الكمال الواجب، وقد يراد به الكمال المستحب».

أقول: وهنا أيضًا يثبت شيخ الإسلام أن للإيمان أصلًا، وكمالًا واجبًا، وكمالًا مستحبًا.

٤- وقال كَلَّلَهُ في (٧/ ٦٤٦-٦٤٧) من مجموع الفتاوى:

«بقي أن يقال: فهل اسم الإيمان للأصل فقط، أو له ولفروعه؟

والتحقيق: أن الاسم المطلق يتناولهما، وقد يخص الأصل وحده بالاسم مع الاقتران، وقد لا يتناول إلا الأصل إذا لم يخص إلا هو؛ كاسم الشجرة، فإنه يتناول الأصل والفرع إذا وجدت، ولو قطعت الفروع لكان اسم الشجرة يتناول الأصل وحده.

وكذلك اسم الحج هو اسم لكل ما يُشرع فيه من ركن، وواجب، ومستحب، وهو حج أيضا تام بدون المستحبات، وهو حج ناقص بدون الواجبات التي يجبرها دم.

والشارع ﷺ لا ينفي الإيمان عن العبد لترك مستحب لكن لترك واجب، بحيث ترك ما يجب من كماله وتمامه؛ لا بانتفاء ما يستحب في ذلك.

ولفظ الكمال والتمام: قد يراد به الكمال الواجب، والكمال المستحب؛ كما يقول بعض الفقهاء: الغسل ينقسم: إلى كامل ومجزئ، فإذا قال النبي ﷺ: «لا إيمان لمن لا أمانة له»، و: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»، ونحو ذلك، كان لانتفاء بعض ما يجب فيه؛ لا لانتفاء الكمال المستحب.

والإيمان يتبعض ويتفاضل الناس فيه كالحج والصلاة؛ ولهذا قال ﷺ: يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان ومثقال شعيرة من إيمان».

أقول: وفي هذا النص يثبت شيخ الإسلام للإيمان أصلًا وفروعًا، ويشبهه بالشجرة لها أصل وفروع، ويثبت له كمالًا وتمامًا، كما قال: «والشارع ﷺ

لا ينفي الإيمان عن العبد لترك مستحب، لكن لترك واجب؛ بحيث ترك ما يجب من كماله وتمامه»، ويكرر إثبات كمال الإيمان وتمامه مرة بعد مرة كما ترى.

فما مصيره عند الحدادية؟

٥- وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في (١١/ ٦٥٣-٦٥٤) من مجموع الفتاوى:

«ولكن المؤمن المطلق في باب الوعد والوعيد، وهو المستحق لدخول الجنة بلا عقاب: هو المؤدي للفرائض، المجتنب المحارم، وهؤلاء هم المؤمنون عند الإطلاق؛ فمن فعل هذه الكبائر لم يكن من هؤلاء المؤمنين، إذ هو متعرض للعقوبة على تلك الكبيرة.

وهذا معنى قول من قال: أراد به نفي حقيقة الإيمان، أو نفي كمال الإيمان، فإنهم لم يريدوا نفي الكمال المستحب؛ فإن ترك الكمال المستحب لا يوجب الذم والوعيد، والفقهاء يقولون: الغسل ينقسم إلى: كامل ومجزئ. ثم من عدل عن الغسل الكامل إلى المجزئ لم يكن مذمومًا.

فمن أراد بقوله: (نفي كمال الإيمان) أنه نفي الكمال المستحب، فقد غلط، وهو يشبه قول المرجئة، ولكن يقتضي نفي الكمال الواجب.

وهذا مطرد في سائر ما نفاه الله ورسوله مثل قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ إلى قوله: ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾.

ومثل الحديث المأثور: «لا إيمان لمن لا أمانة له، ولا دين لمن لا عهد له».

ومثل قوله ﷺ: «لا صلاة إلا بأم القرآن»، وأمثال ذلك».

وهنا يثبت شيخ الإسلام أن للإيمان أصلًا، وكمالًا واجبًا، وكمالًا مستحبًا.

ويبين مراد قول من قال من أهل السنة: المراد بنفي الإيمان عن الزاني والسارق وشارب الخمر نفي حقيقة الإيمان أو نفي كمال الإيمان، وأنهم لم يريدوا نفي الكمال المستحب، وإنما يريدون نفي الكمال الواجب.

ويخطِّئ من يقول: إن المراد بنفي الإيمان نفي الكمال المستحب، ويُشبه هذا

القول بقول المرجئة. فهذا الذي يفسر نفي الإيمان في النصوص النبوية عن مرتكبي الكبائر بنفي الكمال المستحب لا يرى لهذه الكبائر تأثيرًا كبيرًا على الإيمان، فهو يقرب من قول غلاة المرجئة: لا يضر مع الإيمان ذنب.

ومواقف الحدادية كلها راجعة إلى الجهل بمنهج السلف، وعدم الالتفات إليه إذا نبهوا عليه استكبارًا وعنادًا وتماديًا في الخصومات.

فأدى بهم جهلهم وتهورهم إلى مصادمة الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تنص على زيادته، وكماله بالطاعات والأعمال الصالحة والإخلاص لله رب العالمين، وأدى بهم جهلهم وعنادهم إلى مصادمة أقوال أئمة الإسلام كما ترى.

٦- وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٧٨):

«وقوله ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن» فنفى عنه الإيمان الواجب الذي يستحق به الجنة، ولا يستلزم ذلك نفي أصل الإيمان وسائر أجزائه وشعبه، وهذا معنى قولهم: نفي كمال الإيمان لا حقيقته، أي الكمال الواجب ليس هو الكمال المستحب المذكور في قول الفقهاء: الغسل كامل، ومجزئ».

وفي هذا النص يثبت أن للإيمان أصلًا، وكمالًا واجبًا، وكمالًا مستحبًا.

هل يعتبر مرجئًا من يقول: إن الإيمان يزيد وينقص وينقص حتى لا يبقى منه إلا مثقال ذرة، ومن قال: إن الإيمان ينقص ولا يزول جميعه؟ وهل الحدادية سيضعون شيخ الإسلام ابن تيمية وأئمة الدعوة والعلامة الفوزان وأهل السنة والجماعة في مشنقة الإرجاء ؟!

أولًا: شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: «مذهب أهل السنة والجماعة أنه يتبعض وأنه ينقص، ولا يزول جميعه».

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في العقيدة الأصفهانية (ص١٨١): «وإنما المقصود أن فقهاء المرجئة خلافهم مع الجماعة خلاف يسير وبعضه لفظي، ولم يعرف بين الأئمة المشهورين بالفتيا خلاف إلا في هذا؛ فإن ذلك قول طائفة من فقهاء الكوفيين

كحماد بن أبي سليمان، وصاحبه أبي حنيفة، وأصحاب أبي حنيفة.

وأما قول الجهمية وهو أن الإيمان مجرد تصديق القلب دون اللسان؛ فهذا لم يقله أحد من المشهورين بالإمامة ولا كان قديمًا فيضاف هذا إلى المرجئة، وإنما وافق الجهمية عليه طائفة من المتأخرين من أصحاب الأشعري.

وأما ابن كلاب فكلامه يوافق كلام المرجئة لا الجهمية، وآخر الأقوال حدوثًا في ذلك قول الكرامية: إن الإيمان اسم للقول باللسان وإن لم يكن معه اعتقاد القلب، وهذا القول أفسد الأقوال، لكن أصحابه لا يخالفون في الحكم؛ فإنهم يقولون إن هذا الإيمان باللسان دون القلب هو إيمان المنافقين وأنه لا ينفع في الآخرة.

وإنما أوقع هؤلاء كلهم ما أوقع الخوارج والمعتزلة في ظنهم أن الإيمان لا يتبعض، بل إذا ذهب بعضه ذهب كله.

ومذهب أهل السنة والجماعة: أنه يتبعض، وأنه ينقص، ولا يزول جميعه كما قال النبي ﷺ: «يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان».

فالأقوال في ذلك ثلاثة: الخوارج والمعتزلة نازعوا في الاسم والحكم فلم يقولوا بالتبعيض لا في الاسم ولا في الحكم، فرفعوا عن صاحب الكبيرة بالكلية اسم الإيمان، وأوجبوا له الخلود في النيران.

وأما الجهمية والمرجئة: فنازعوا في الاسم لا في الحكم؛ فقالوا: يجوز أن يكون مثابًا معاقبًا محمودًا مذمومًا، لكن لا يجوز أن يكون معه بعض الإيمان دون بعض.

وكثير من المرجئة والجهمية من يقف في الوعيد؛ فلا يجزم بنفوذ الوعيد في حق أحد من أرباب الكبائر، كما قال ذلك من قاله من مرجئة الشيعة والأشعرية كالقاضي أبي بكر وغيره.

ويذكر عن غلاتهم أنهم نفوا الوعيد بالكلية، لكن لا أعلم معينًا معروفًا أذكر عنه هذا القول، ولكن حكي هذا عن مقاتل بن سليمان، والأشبه أنه كذب عليه». اهـ

أقول: فهذا شيخ الإسلام ابن تيمية يصرِّح بأنَّ مذهب أهل السنة والجماعة أنه

-أي: الإيمان- يتبعض، وأنه ينقص، ولا يزول جميعه، ويحتج لهم بقول النبي ﷺ: «يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان».

وقد يُقال هنا: إنَّ بعض أهل السنَّة يقولون: (إنَّ الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء).

فيقال: إنَّ هؤلاء فئة قليلة، ومع ذلك فهم مع جمهور أهل السنَّة في الاقتصار على القول بأنَّ الإيمان: (قول وعمل)، أو: (قول وعمل ويزيد وينقص)، واقتصارهم عليه في نظري هو الغالب؛ فصار القول بأنَّه (ينقص حتى لا يبقى منه شيء) أمرًا نادرًا، والحكم للغالب، ولا حكم للنادر.

ومن هنا أطلق شيخ الإسلام القول بأنَّ مذهب أهل السنَّة والجماعة: أنَّ الإيمان يتبعض، وأنَّه ينقص ولا يزول جميعه، واحتج بالحديث المذكور.

فهل آن للحدادية ومنهم فوزي البحريني أن يرجعوا عن فتنتهم؟

ثانيًا: الإمام الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله:

قال رحمه الله خلال ذمِّه للحرص والشح وسوقه الأدلة على ذلك: «ومتى وصل الحرص على المال إلى هذه الدرجة نقص بذلك الدِّين والإيمان نقصًا بيِّنًا؛ فإنَّ منع الواجبات وتناول المحرَّمات ينقص بهما الدِّين، والإيمان بلا ريب ينقص حتى لا يبقى منه إلَّا القليل جدًّا»[1]. اهـ

وقال في (ص٨٩): «وقد تبيَّن ممَّا ذكرنا أنَّ حب المال والرياسة والحرص عليهما يُفسد دين المرء حتَّى لا يبقى منه إلا ما شاء الله كما أخبر بذلك النبي ﷺ». اهـ

ثالثًا: وقال الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله خلال إجابته على سؤال وجه إليه في (٢/ ٦٦) من الدرر السنية:

«وأما كون: (لا إله إلا الله) تجمع الدين كله، وإخراج من قالها من النار إذا كان في قلبه أدنى مثقال ذرة، فلا إشكال في ذلك.

---

(١) انظر مخطوط شرح حديث (ما ذئبان جائعان) (اللوحة ٥- الوجه١) وهو في المطبوع ضمن مجموع رسائل الحافظ ابن رجب ص(٧٠).

وسر المسألة: أنَّ الإيمان يتجزأ، ولا يلزم إذا ذهب بعضه أن يذهب كله، بل هذا مذهب الخوارج، فالذي يقول: الأعمال كلها من: (لا إله إلا الله)، فقوله الحق، والذي يقول. يخرج من النار من قالها وفي قلبه من الإيمان مثقال ذرة، فقوله الحق.

السبب مما ذكرت لك من التجزي، وبسبب الغفلة عن التجزي غلط أبو حنيفة وأصحابه في زعمهم أن الأعمال ليست من الإيمان، والسلام».

أقول:

أ- لم يقل الإمام محمد كَظَلَلهُ: إن الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء، فضلًا عن أن يشترطه.

ب- انظر إلى قوله: «إن الإيمان يتجزأ، ولا يلزم إذا ذهب بعضه أن يذهب كله، بل هذا مذهب الخوارج».

والحدادية إنما يريدون أن يفرضوا على أهل السنة مذهب الخوارج التكفيري؛ لأن الذي لا يقول: «الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء» عندهم مرجئ، ويحاربونه أشد الحرب؛ لأنهم يوجبون القول بهذه الزيادة.

رابعًا: وسئل الإمام عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ عن الفرق بين الإسلام والإيمان، فأجاب كَظَلَلهُ إجابة علمية رصينة، من ضمنها قوله:

«إذا عرفت ذلك، فاعلم أنه يجمع بين الأحاديث: بأن أعمال الإسلام داخلة في مسمى الإيمان شاملًا لها؛ فسرت بالإسلام، وهي جزء مسمى الإيمان، لكون الإيمان مثالًا[1] لها ولغيرها من الأعمال الباطنة والظاهرة.

فإذا أفرد الإيمان في آية أو حديث: دخل فيه الإسلام، وإذا قرن بينهما فسر الإسلام بالأركان الخمسة، كما في حديث جبريل، وفسر الإيمان بأعمال القلب؛ لأنها أصل الإيمان ومعظمه.

وقوته وضعفه: ناشئ عن قوة ما في القلب من هذه الأعمال أو ضعفها، وقد

---

(١) كذا، ولعله: شاملًا.

يضعف ما في القلب من الإيمان بالأصول الستة حتى يكون وزن ذرة، كما في الحديث الصحيح: «أخرجوا من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان».

فبقدر ما في القلب من الإيمان تكون الأعمال الظاهرة التي هي داخلة في مسماه، وتسمى إسلامًا، وإيمانًا، كما في حديث وفد عبد القيس حين قال لهم النبي ﷺ: «آمركم بالإيمان بالله وحده، أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟». قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأن تؤدوا خمس ما غنمتم».

فهذه الأعمال داخلة في الإيمان، وهي الإسلام؛ لأن الإيمان اسم لجميع الأعمال الظاهرة والباطنة؛ فمن ترك شيئًا من الواجبات، أو فعل شيئًا من المحرمات، نقص إيمانه بحسب ذلك؛ وهو دليل على نقصان أصل الإيمان، وهو إيمان القلب».

انظر: الدرر السنية (١/ ٣٣٥-٣٣٦).

فهذا الإمام عبد الرحمن يقول: «وقد يضعف ما في القلب من الإيمان بالأصول الستة حتى يكون وزن ذرة، كما في الحديث الصحيح...» إلخ، ولم يقل: (حتى لا يبقى منه شيء).

فما رأي الحدادية فيه؟

إنَّ مذهب الحدادية الفاجر ليرمي هذا الإمام في هوَّة الإرجاء (!)، وحاشاه وأمثاله من أهل السنَّة وأئمتها من ذلك.

خامسًا: وقال الشيخ العلامة صالح بن فوزان الفوزان -حفظه الله-:

أ- في نقصان الإيمان كما في التعليقات المختصرة على متن العقيدة الطحاوية (ص١٤٥-١٤٦) ط- دار العاصمة:

«فالإيمان كما قال العلماء: قول باللسان وتصديق بالجنان وعمل بالجوارح، يزيد بالطاعة وينقص بالعصيان.

قال تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾.

وقال: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾.

وقال: ﴿وَيَزْدَادَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِيمَانًا﴾.

هذه الآيات تدل على زيادة الإيمان والنقص، كما في قوله -عليه الصلاة والسلام-: «من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان»، فدل على أن الإيمان ينقص.

وفي رواية: «وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل»، دلَّ على أن الإيمان ينقص حتى يكون على وزن حبة خردل.

وكما في الحديث الصحيح: «أخرجوا من النار من كان في قلبه أدنى أدنى مثقال حبة من خردل من إيمان».

فالإيمان: قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالأركان، يزيد بالطاعة، وينقص بالعصيان، هذا تعريفه الصحيح المأخوذ من الكتاب والسنة.

فليس كما تقوله الحنفية: قول باللسان واعتقاد بالجنان فقط.

وليس كما تقوله الكرامية: قول باللسان فقط.

وليس كما تقوله الأشاعرة: اعتقاد القلب فقط.

وليس كما تقوله الجهمية: هو المعرفة بالقلب فقط». اهـ

ب- وقد سُئِل الشيخ صالح الفوزان نفسه السؤالَ الآتي: هل هذا القول يا فضيلة الشيخ يُعَدُّ من قول المرجئة: (الإيمان يزيد حتى يكون مثل الجبال وينقص حتى لا يبقى منه إلا مثقال ذرَّة)؟

فأجاب -وفقه الله-: «هذا كلامٌ حقٌّ، هذا في الحديث، وفي القرآن: ﴿زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾.

﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾.

الإيمان يزيد بالطاعات، وينقص بالمعاصي حتى لا يبقى منه إلا مثقال حبَّة من خردل كما في الحديث: «من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان» دلَّ على أنَّ الإيمان يكون

ضعيفًا.

وفي رواية: «وليس وراء ذلك من الإيمان مثقال حبّة خردل»، أو كما قال ﷺ.

وقال -عليه الصلاة والسلام-: «الإيمان بضعٌ وسبعون شعبة -أو بضعٌ وستُّون شعبة-، أعلاها: قول لا إله إلا الله، وأدناها: إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبةٌ من الإيمان».

فدلّ على أنّ الإيمان له أعلى وله أدنى،وأنّه شُعَب» اهـ جوابه -حفظه الله-[1].

أقول: فهذا الشيخ الفوزان -حفظه الله- يرى أنّ القول بأنّ الإيمان يزيد حتى يصير أمثال الجبال وينقص حتى لا يبقى منه إلا مثقال ذرّة؛ يرى أنّ هذا القول حقٌّ، ويحتج على أنّه حقٌّ بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية.

لكن الحدادية الجاهلة الظالمة ومنهم فوزي البحريني يرون أنّ من يقتصر على هذا القول ولا يزيد: (حتى لا يبقى منه شيء) يرون أنّه مرجئ! فقولهم يقتضي أن العلامة الفوزان بهذا التقرير مرجئ.

سادسًا: كلام الشيخ محمد أمان بن علي الجامي رحمه الله:

قال رحمه الله في شريط بعنوان (أفعال العباد):

«الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية كما هو صريح الأدلة من الكتاب والسنة، وكما هو ظاهر مشاهد من تفاوت المؤمنين في عقائدهم وأعمال قلوبهم وأعمال جوارحهم، الناس يتفاوتون، ليس إيماننا كإيمان أبي بكر وإيمان عمر؛ لأن أعمالهم غير أعمالنا.

أبو بكر يقولون: لم يَفُق الناس بكثرة صلاة أو صيام ولكن بما وقر في القلب، قوة الإيمان عند أبي بكر غير قوة الإيمان عند غيره.

وهكذا إلى أن وصلنا إلى هذه الدرجة، ينقص الإيمان إلى حد أنه لا يبقى منه إلا مثقال ذرة، يخرج من النار من كان في قلبه أدنى أدنى أدنى مثقال ذرة من إيمان،

---

(١) انظر: عقيدة الحاج من الكتاب والسنّة (ص٢٥-٢٦).

إذن يزيد زيادة عظيمة كإيمان رسول الله ﷺ وأبي بكر ومن معه، وينقص كإيماننا اليوم، فيصل إلى درجةٍ أنه لا يبقى في قلبه إلا مثقال ذرة». اهـ

أقول: فابن تيمية، وابن رجب، وأئمة الدعوة، والفوزان، ومحمد أمان، وكل مَنِ اقتصر من السَّلف على القول بأنَّ (الإيمان قول وعمل)، أو على القول بأنَّ (الإيمان قول وعمل يزيد وينقص)، أو على القول بأن (الإيمان ينقص وينقص حتى لا يبقى منه إلا مثقال ذرة) أنَّ هؤلاء كلهم مرجئة (!)

وهذا قول انفرد به الحدادية الحاقدون على أهل السنَّة عن سائر الفرق الإسلامية، وحتى عن الخوارج السَّابقين واللاحقين.

* * *

الخلاصة

أولًا: يظهر من كتابات فوزي البحريني ومن مناقشاتي له كثرة كذبه وافتراءاته على ربيع وإخوانه.

ثانيًا: سوء قصده وبلادته في الفهم.

ثالثًا: كثرة تأصيلاته الباطلة وتأصيلات فئته الباغية على أهل السنة.

ومن هذه التأصيلات:

١- إيجابهم زيادة: (ينقص الإيمان حتى لا يبقى منه شيء) على تعريف أهل السنة الذي أجمعوا عليه، ودل عليه الكتاب والسنة، وهو: أن الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص.

فأوجبوا تلك الزيادة؛ ليحاربوا بها أهل السنة والجماعة المعاصرين ويرموهم بالإرجاء، فأدى ذلك إلى تبديع السلف الصالح، وعلى رأسهم الصحابة والتابعون الذين لم يقولوا بهذه الزيادة في تعريف الإيمان، ولم يوجبوها.

٢- محاربتهم ربيع وإخوانه وتبديعهم -بزعمهم الكاذب- أنهم يقولون: العمل شرط كمال في الإيمان، ومعلوم عن ربيع أنه أول أو من أول من زجر عن القول بأن العمل شرط كمال أو شرط صحة في الإيمان، ولا يعرف ربيع أحدًا من أهل السنة في المملكة قال: إن العمل شرط كمال.

ولا يُنسى زجر العلامة ابن عثيمين عن القول بأن العمل شرط كمال أو صحة في الإيمان، ولا يبعد أن الحدادية ومنهم هذا البحريني أنهم يستهدفون ابن عثيمين بالتبديع.

٣- تشبثهم بلفظ (جنس العمل)، ومحاربة من لا يدخله في تعريف الإيمان، ومرادهم بجنس العمل: العمل كله، مخالفين بهذا التفسير أئمة اللغة واستعمال العلماء له، ومقاصدهم من استعماله، ومخالفين لأهل السنة الذين يبدعون باستعمال الألفاظ المجملة والمشتبهة، ولاسيما إذا لم ترد في الكتاب والسنة؛

كما هو حال لفظ (جنس).

ومن مصائبهم: أنهم يحاربون ويبدعون من يكفر تارك العمل بالكلية، ويعلن ذلك مرارًا، لكنه يزجر عن استخدام لفظ (جنس).

وممن زجر عنه زجرًا شديدًا العلامة ابن عثيمين، وبيَّن أن من أهداف من يستعملونه سفك الدماء واستحلال الأموال.

٤- تبديعهم لمن يقول: (إن الإيمان أصل، والعمل فرع)، وهذا أمر دل عليه الكتاب والسنة، وقرره عدد من أئمة السنة وفحولهم، ومنهم محمد بن نصر المروزي، وابن منده، وابن تيمية.

نقلت عنه في هذا الأصل تسعة نصوص في مقال لي عنوانه «هل يجوز أن يرمى بالإرجاء من يقول: إن الإيمان أصل والعمل فرع»، وزدت في ردي هذا عنه خمسة نصوص أو ستة نصوص، وتركت الكثير من أقواله.

ونقلت عن ابن القيم، وابن رجب، والشيخ سليمان بن عبد الله بن الإمام محمد بن عبد الوهاب، والشيخ عبد الرحمن بن حسن.

ولم يرفع الحدادية بذلك رأسًا.

وهوش هذا البحريني على أقوال هؤلاء العلماء بغبائه وجهالاته؛ مثل ذلك الغبي الذي يريد أن يحجب الشمس عن الأرض بمنخل كما يقال.

٥- رمي الحدادية بالإرجاء وعلى رأسهم فوزي من يقول: إن الخلاف بين أهل السنة وبين مرجئة الفقهاء لفظي أو صوري، مع أني وإخواني السلفيين ممن لا يقول بذلك.

ولكن قصد الحدادية بذلك شيخ الإسلام وابن أبي العز وغيرهم ممن يقول هذا أو نحوه، كمن يعد مرجئة الفقهاء من أهل السنة، أو يقول: إن بدعتهم يسيرة وأنها من بدع الألفاظ والأفعال لا من بدع العقائد.

٦- رميهم بالإرجاء من لا يكفر تارك العمل بالكلية، وهو ينطبق على من لا يكفر إلا بالشرك من أئمة السنة أو بالشهادتين، وإن كان يقاتل على ترك الأركان، ومخالفين لفتوى العلامة ابن باز الذي صرح بأن هذا الصنف من أهل السنة.

ومع تصريح الإمام أحمد والبربهاري بأن من قال: إن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص فقد برئ من الإرجاء.

وعبارة البربهاري: فقد خرج من الإرجاء أوله وآخره.

وللحدادية تأصيلات كثيرة يفوقون بها المعتزلة وغيرهم من أهل البدع، وهدفهم من هذه التأصيلات والمناهج التي يسيرون عليها حرب أهل السنة وتشويههم، وصد الناس عن الأخذ عنهم.

وقد بينت هذه التأصيلات في مقدمة «بيان ما اشتمل عليه البركان»، كما بينت أوجه الشبه بين الحدادية الجديدة والروافض في مقال لي سميته «خطورة الحدادية الجديدة وأوجه الشبه بينها وبين الرافضة».

وقد أعان الله على كشف عوارها وبيان خطرها وبطلانها، واستئصال شأفتها من جذورها، وله الحمد الكثير على ذلك.

هذا ومن أكاذيب فوزي: أنه يعتبر نقد أباطيل وضلالات الحدادية طعنًا في أهل السنة والجماعة، ويكرر هذا الإفك في كتاباته؛ فليتنبه لهذا.

ومن أفاعيله الشنيعة وتضليلاته: أنه ينزل كلام أئمة السنة في أهل البدع على ربيع وإخوانه، ويكثر من هذا في كتاباته، وهذا من جنس تحريف أهل الأهواء، ولاسيما الروافض.

ولا أطيل على القراء بذكر أكاذيب وخيانات وسفسطات فوزي البحريني، فمن أراد استيعابها فليقرأ كتابي هذا، وليستعن على ذلك بفهرسته.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه: ربيع بن هادي عمير المدخلي

١٩/ ٧/ ١٤٢٩هـ

* * *

[illegible]

فهرس الموضوعات

بوزيد بلقاسم

بوزيد بلقاسم

بوزيد بلقاسم
بوزيد بلقاسم
بوزيد بلقاسم
بوزيد بلقاسم

فهرس «المجموع الواضح في رد منهج وأصول فالح»

* * *

فهرس «طعن الحداد في علماء السنة»

* * *

فهرس «صفات الحدادية»

* * *

فهرس «إزهاق أباطيل عبد اللطيف باشميل»

● ● ●

فهرس «كشف أكاذيب وتحريفات وخيانات فوزي البحريني الموصوف زورًا بـ (الأثري)

* * *